

فضاء الأموال المستعجلة

تأليف
محمد علي راتب
وكيل النائب العمومي

وقاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر سابقاً

(حقوق الطبع محفوظة لل المؤلف)

كلمة افتتاحية

لحضرة صاحب السعادة الأستاذ محمد صبرى ابو علم

رئيس وزارة المالية البرلمانى

لعل أدق قضاء يتولاه فى نظامنا القضائى الحال قاض مفرد هو قضاء الأمور المستعجلة ، فى نطاق مادتين أو ثلاث يدعى قاضى الأمور المستعجلة لاتخاذ قرارات على وجه السرعة وبمجرد الالتجاء اليه فى جميع المفاجآت والعقبات التى تصادف من يده سند رسمى أو حكم واجب النفاذ وفى كافة الصعوبات التى تعترض سير العقود والمعاملات فى مختلف نواحي النشاط الاقتصادى . فقد اكتفى الشارع المصرى — محتذيا فى ذلك حذو الشارع الفرنسى — بالإشارة الى هذا النظام فى مواد قليلة إشارة مقتضبة لم تناول منه غير بعض أصوله وكلياته . تاركاً للقضاة الذين يعهد اليهم بالاضطلاع بمسئوليتهم مجالا واسعا للابتكار والتقدير والاجتهاد والتفسير والاستعداد لمواجهة حقائق الحياة وتطوراتها ، بحلول مرنة سهلة تكاد تظن لسرعة اتخاذها مرتجلة .

والسرعة روح هذا النظام ، فالعصر الذى نعيش فيه عصر السرعة فى كل شئ . فى العمل ، فى الانتاج ، فى تداول الثروات واتقائها من يد إلى يد .

ومنذ صدر قانون المرافعات الأهلى وهو مشتمل على المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات بشأن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة ، وظل القضاة الجزئيون فى سائر المحاكم يقومون باختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى حدود هذين النصين ، غير أنه حدث منذ خمسة أعوام أن استحدث نظام خاص بمصر والاسكندرية . فتدب قاض جزئى بكل من المحكمتين الابتدائيتين خاص عهد اليه بالقضاء فى الأمور المستعجلة التى هى من اختصاص القضاة الجزئيين التابعين لهما ولقد تتبع الجميع بكثير من

الغبطة والاعجاب سير هذا النظام منذ انشائه . ولقد أتى لي أن أشهد نمو هذا النظام وتقدمه ، وأن أسجل ما أبداه حضرات القضاة الذين تولوه وعالجوه من القدرة والكفاءة وحسن الاستعداد لمواجهة مشاكل الحياة الاقتصادية والعمرائية بسعة الحيلة وحسن التدبير واليقظة وسلامة الذوق .

لقد كثر التجاء المتقاضين الى قاضى الأمور المستعجلة نظراً لما شهدوه فى قضائه من ميزات كثيرة . أذكر منها سرعة الفصل ، وقلة الرسوم ، وخصب الوسائل والاجراءات التى نجح قضاء الأمور المستعجلة فى ابتكارها لمعالجة ما يعرض عليهم كل يوم من أنواع القضايا والثغور المستعجلة .

ومن المعروف أن أحكام قاضى الأمور المستعجلة لا تؤثر فى الموضوع ولكن المشاهد فى كثير من البلاد أن قضاء الأمور المستعجلة وجدوا من الضرورى لفهم ودراسة نوع العلاج المطلوب منهم أن ينفذوا الى أعماق الخلافات ويدرسوها . وقد ساعد على ذلك أن الشارع لم يقيدهم بقيود كثيرة بل ترك لهم مجالاً واسعاً للتصرف والتقدير .

ولما كانت الاجراءات التى يأمرؤن باتخاذها والقرارات التى يصدرونها تنفذ على وجه السرعة . فقد كان هذا كافياً فى كثير من الأحيان لأن يفتح عيون المتقاضين على النتيجة الحتمية التى تنتظرهم فى نهاية المطاف اذا ما استمروا فى خصومتهم فضلاً عن أن الاجراءات الوقتية التى يفرضها قاضى الأمور المستعجلة كثيراً ما تضع حداً للأوهام والخيالات التى يجرى وراءها المتقاضون فيضطرون الى النزول على حكم الواقع والاعتراف بالحقائق وبهذا يقصر أجل التقاضى .

يؤيد هذا ما هو مشاهد من قلة عدد الاستئنافات التى ترفع عن أحكام قاضى الأمور المستعجلة ومن قلة نسبة ما يعدل من هذه الأحكام فى الاستئناف .

خذ لذلك مثلاً قضايا الأمور المستعجلة التى فصلت فيها محكمة مصر فى السنة القضائية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ فقد بلغت ١٦٥٢ قضية لم يستأنف منها غير ٧٠ قضية قضى فى ٥٣ منها بالتأييد وفى ٣ بالتعديل و ١٤ بالالغاء .

جالت كل هذه الآراء بنفسى وأنا أستعرض بسرعة هذا المؤلف الضخم النفيس الذى قام بوضعه أحد حضرات القضاة الذين عهد اليهم بالقضاء فى الأمور المستعجلة فقام به على وجه يدعو للإعجاب . فرأى أن يسجل فى هذا الكتاب اختياراته ودراساته وآراءه حتى تكون للمتقاضين والمشتغلين بالقانون نورا وهدى . ولقد أحسن بذلك صنعا ففتح باب البحث فى موضوع هو بحاجة الى كثرة الدرس حتى تستقر قواعده وأصوله على أساس صحيح وتصل الآراء والمذاهب تحت حرارة البحث وفى ضوء المناقشات .

ولقد قرأت فصول هذا الكتاب فأعجبت بحسن ترتيبه وأسلوبه وبغزارة مادته . وبما يجعل فضل المؤلف مضاعفا أن مؤلفه أول كتاب يوضع باللغة العربية فى قضاء الأمور المستعجلة والذين يعرفون دقة الموضوع وتشعبه وقلة المراجع الموجودة فيه يدركون مقدار ما لى المؤلف من نصب فى وضعه وإخراجه .

رجع المؤلف الى أمهات المؤلفات الفرنسية فى هذه المادة ، كما قلب مجاميع الأحكام المصرية والأجنبية وبخاصة الأحكام التى صدرت من قضاء الأمور المستعجلة منذ عام ١٩٣٤ . واستنبط من كل ذلك زبدته . ثم عرضها آراء سهلة مبسطة ، واضحة جلية . فكان موفقا فى عرضه توفيقا كبيرا .

وقد تعمق المؤلف فى بحث موضوعه ودراسته تعمقا دل على مقدار درسه واستقصائه . فخذ مثلا لذلك «الباب الثانى من الكتاب الثالث فى اجارة الاشياء» فقد خصص لهذا الباب مائة صحيفة كاملة استعرض فيها كافة المنازعات المستعجلة التى تقوم بين المؤجر والمستأجر أثناء مدة الايجار ، فدرس التزامات المؤجرو واجبات المستأجر وما يكتنف تنفيذ كل منها من اجراءات تقتضى تدخل قاضى الأمور المستعجلة . وعقد فصلا خاصا لطرد المستأجر من العين المؤجرة حدد فيه الأحوال التى يختص فيها قاضى الأمور المستعجلة بذلك وهو من أدق أنواع اختصاصه نظرا لاشتراكه مع موضوع النزاع فى كثير من الصور . ولكنه عالج به بكثير من الوضوح والجلالة وعرض للصور الكثيرة التى تلابس طلب الاخلاء أو التسليم ويكون من شأنها أن تؤثر فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فتوجيه أو تمنعه .

وهو في كل هذا يستعرض أحدث آراء الفقهاء . ويناقش مبادئ الأحكام ويعرض
آراء الخاصة التي سادت أحكامه ويدافع عنها .

ولو اتسع لي الوقت لم ألتفت فقد بعض فصول الكتاب بهذا بين مبلغ ما بذل
المؤلف الفاضل من جهود ، ومبلغ توفيقه في بلوغ الغاية من كتابه توفيقاً عظيماً .
ولإني وقد طقت أبواب الكتاب وتنقلت بين فصوله أرى أنه في غنى عن
التقديم ، ولإني لآثي على المؤلف الفاضل أحسن التناء . وأرجو أن يثير كتابه روح
البحث والاهتمام بين المشتغلين بالقانون . فيقبلون على قراءته ودراسته ومناقشته
حتى يرقى نظام القضاء في الأمور المستعجلة كل ثمراة المرجوة في مصر .

١٨ أبريل سنة ١٣٣٧

محمد صبري أوج علم

كلمة لحضرة صاحب السعادة اترابي ابو العز باشا

رئيس محكمة استئناف مصر

لما فاضلني الأستاذ محمد علي راتب من بضعة أشهر بعزمه علي وضع كتاب في القضاء المستعجل جذبت له هذه النية وشكرته عليها وشجعتني علي إبرازها رغم أعماله الكثيرة وانتظرت نتيجة عمله مطمئناً ومعتمداً علي ذكائه واجتهاده اللذين عرفتهما فيه أيام أن اشتغلنا معاً والمستهما في أحكامه العديدة ذوات المبادئ القانونية القيمة وعلي الأخص ما تعلق منها بالقضاء المستعجل

والآن قد تحقق الوعد ووجدت بين يدي ذلك السفر الجليل الذي أبرزه للناس وقد جمع شتات مسائل القضاء المستعجل من جميع نواحيه بقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء كل جزء يحتوي علي عدة أبواب وكل باب علي عدة فصول وفروع ومباحث فتكلم في الجزء الأول منه علي أصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة وعلى مدى اختصاص القضاء المستعجل والأمور الخارجة عن اختصاصه في فرنسا ومصر بسبب تعدد جهات القضاء المختلفة من أهلي وعقلي وقصلي وشرعي وحسي وعلي الاستعجال وماهيته وولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع وعلى إجراءات التقاضي أمامه وطرق الطعن في أحكامه ، ثم تكلم في الجزء الثاني علي الأمور المستعجلة التي يختص القضاء المستعجل بنظرها بنص القانون في فرنسا ومصر في القضاءين الأهلي والعقلي ، وفي الجزء الثالث تكلم عن المسائل التي قد تتوافر فيها صفة الاستعجال في أبواب القانون المختلفة من اجارة الأشياء والأشخاص والبيع والوكالة والحراسة وحجز ما للدين لدى الغير وغير ذلك ، وفي الجزء الرابع تكلم عن إشكالات التنفيذ وماهيتها وشروط اختصاص القضاء المستعجل بنظرها وعلى الصعوبات التي تحصل في أنواع التنفيذ المختلفة من حيز تنفيذي وحيز تحفظي وحيز عقاري ودعوى نزاع الملكية

وبما تاز الكتاب بدقة أبحاثه وسلامه عباراته وكثرة مراجعته وتعدداً لأمثاله التي قدما المؤلف لكل حالة من الحالات التي قد تثار أمام القضاء المستعجل بما يسهل البحث علي كل

مشتغل بالقانون ويقتنيه عن الرجوع إلى المراجع الفقهية أو القضائية فرنسية كانت أو مصرية ولم يكن المؤلف يبرر آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مختلف النقط القانونية بل كانت روحه باورة في كل بحث تعرض له ، فيدعي رأيه الخاص معززاً بالأدلة القانونية الصحيحة وتوصل بذلك إلى نتائج عملية قوية .

ولقد ساد هذا الكتاب الذي يعتبر أول مؤلف صدر باللغة العربية من نوعه فراخاً كبيراً حيث يكون خير معين لحل الصعوبات والمشكلات القانونية التي تعرض للقاضي أو المحامي في هذا النوع من القضاء .

وكل من يعرف أن نظام القضاء المستعجل في المحاكم الأهلية لم يبدأ إلا منذ بضع سنوات لا بد أن يعجب كل الإعجاب بمنزل هذا المؤلف القيم الذي يدل على أنه يوجد من فضائنا من استطاع في وقت وجيز أن يخلق نوعاً من القضاء كان قاصراً في مصر على أحكام اختلاطة فقطرة واحدة إلى أبواب هذا الكتاب يدل على أن كاتبه لم يترك شاردة في موضوعه إلا أحصاها فكان نموذجاً للقاضي الذي يمحس المسائل بدقة ويقرر ما غمض من نصوص القانون ويكمل ما غمض منها بما يتفق مع الحنق والعدل كما كان نموذجاً للفقهاء الذي يصل بدراسة عميقة إلى شرح القانون وتبيين ما خفي من دقائقه منها المشرع إلى المواطن التي تحتاج إلى تهذيب أو تعديل ومرشداً لوجوه المقارنة مع التشريعات الحديثة ، فكان كتابه هداية للقائمين بتطبيق القانون في الأمور المستعجلة وعناية للفقهاء والمشرعين في باب من أهم الأبواب القانونية إن لم يكن أهمها جميعاً إذ هو يمس المعاملات من كل نواحيها ، فالمؤجر والمستأجر والبائع والمشتري والدائن والمدين وغير هؤلاء قد فصل معاملاتهم إلى موقف يحتاج لحسم سريع لا يحتمل طول القضاء العادي ، والمسائل المتعلقة بالثقولات والمقاربات والالتزامات والمعاملات المدنية والتجارية قد يلزم فيها ما يقضى بضرورة المبادرة إلى إيجاد حل لرفع الضرر أو منع وقوعه أو لمعالجة أخرى إلى الاسعاف ، فقاضي الأمور المستعجلة هو كطبيب الاسعاف حقاً يعالج المرفق في الوقت المناسب وقد يكون في علاجه الاقصاد التام

وإني لأشكر المؤلف على اخراج مؤلفه الثمين ، وأعتقد أن كل من مطالعه سيضم صوته إلى صوتي ويحكره على هذا المجهود العظيم .

أثير في أبو العز

مقدمة المؤلف

بين يدي القارىء كتاب دعانى الى إخراجه ما لمسته بنفسى أثناء عملى فى القضاء المستعجل بمحكمة مصر فترة من الزمن (١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ — مارس سنة ١٩٣٦) عن الحاجة الى إيضاح هذا النظام الذى أدخل حديثاً على القضاء الأهلى فى مصر . وما هذا الكتاب إلا نتيجة لدراسة قمت بها عند اشتغالى بهذا القضاء إذ لم أجد مرجعاً واسعاً باللغة العربية أستعين به ، فكنت أراجع الى كتب الفقه والقضاء الفرنسى والمخاض وأقارن بين التشريعات المختلفة والأحكام القضائية المتعددة وأستنبط منها الحلول والآراء التى تتفق فى نظرى مع القانون والعدل ، فإذا بي أجد مجموعة من الأبحاث فى مختلف الأبواب التى طرقتها فيها عرض لى من القضايا ، وقد رأيت أن من واجبي نحو وطنى وزملائى رجال القانون أن أنشر عليهم هذه الأبحاث لجمعها بين دفتى هذا الكتاب

وقد قسمت الكتاب الى أربعة أجزاء تكلمت فى الأول منه على المبادئ العامة فى القضاء المستعجل وأجراءات التقاضى أمامه ، وفى الجزء الثانى منه على الأحوال التى يختص القضاء المستعجل بنظرها بنص القانون فى فرنسا ومصر فى القانونين الأهلى والمختلط ، وتكلمت فى الجزء الثالث منه عن الأحوال التى يختص بنظرها لتوفر صفة الاستعجال فيها بناء على ولايته العامة فى الأمور المستعجلة ، وفى الجزء الرابع بحث مسائل إشكالات التنفيذ والصعوبات التى تعترض أنواع التنفيذ المختلفة . وهأنا أضع بين يدي القراء ثمرة جهدى واجياً أن يحذوا فيه ما يعينهم على الوصول الى الناية التى يتقدونها

محمد على راتب

الكتاب الأول

الباب الأول

فراغ محورية

اصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة

١ - تنص المادة ٢٨ مرافعات أهل على اختصاص قاضي المواد الجزئية بصفته قاضياً للأمر المستعجل في الحكم، أو بوزن في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط ألا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الأحكام تائياً: في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى. وتنص المادة ٣٤ مرافعات غلط على اختصاص رئيس المحكمة المدنية أو القاضي المعين لذلك بالحكم في مواجهة الخصام في الأمور المستعجلة في المواد المدنية والتجارية وفي الاشكالات الخاصة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط عدم المساس بالموضوع أو التعرض لتفسير السندات المنفذ بها.

وتنص المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي على توافر الاستعجال في الأمور المستعجلة التي يخشى طوعاً من فوات الوقت وفي الاشكالات المتعلقة بتنفيذ السندات والأحكام الواجبة التنفيذ، ويمكن تعريف الأمر المستعجل من النصوص المتقدمة بأنه عمل قضائي الفرض منه التصل بأقصى سرعة ممكنة بطريقة مؤقتة الإجراءات المستعجلة وفي الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ.

٢- ويرجع أصل القضاء المستعجل في فرنسا إلى الأمر الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٦٨٥ للمعلم لقواعد المرافعات المدنية التي كان معمولاً بها أمام محكمة شاتليه بباريس والذي رخص بمقتضاه لرئيس القائرة المدنية أو من ينوب عنه في غيابه بالحكم مؤقتاً في الأمور المستعجلة . وكانت الجلسات احدىة تعقد في كل يوم سبت وأربعاء من كل أسبوع للفصل في المنازعات المستعجلة ، ومن المسائل التي كانوا يعتبرونها مستعجلة طلب إخلاء الأمانة المترجمة ، المطالبة بالإنحجار ، المنازعات المتعلقة بالمحجوز التنفيذ . تعيين وعزل الخراس . المصالحة بأحور التعليم وأنساب الأبطال والجرايين والمخضرين ومأهية الخدم والمستخدمين . طلب النفقات المقررة والوقفية . بيع المحصولات كالفصح والدينق والخبز والبيد واللحوم وباقي المواد الغذائية . بيع الضائع وذلك بشرط ألا تزيد قيمة الدعوى في كل حالة عن ١٠٠٠ جنيه . وكان يحق للمضاهة في بعض الأحوال المستعجلة جداً تكليف الأشخاص بالحضور إلى مساكنهم بغية تكليف سابق بالحضور أو دفع رسوم عن الدعوى .

ثم جاء قانون المرافعات الفرنسي وأنشأ نظام قضاء مستعجل أدخل في اختصاصه جميع المواد المدنية المستعجلة وإشكالات التعبد بهما بلغت قيمة النزاع ونشره في جميع أنحاء فرنسا (١) . وأخذ عنه المشرع المصري في قانوني المرافعات المختلط والأهلي

٣- وليست الأمور المستعجلة وحدها هي التي تنظر أمام المحاكم على وجه السرعة ، بل نصت قوانين المرافعات الأهلي والمختلط والفرنسي على أمور تنظرها المحاكم بجميع درجاتها على وجه السرعة ، ومع ذلك فلا تعتبر من الأمور المستعجلة ، فتلا قضايا استرداد المنقولات المحجوز عليها وقضايا استحقاق العقار المزروع ملكيته أو المحجوز عليه المرفوعة بصفة عريضة ودعوى المنازعة في تبيي راع الملكية الحاصلة في ظرف خمسة عشر يوماً من إعلان التبيي وبعض مسائل أخرى نص عليها في مواد متفرقة من قانون المرافعات تنظر على وجه السرعة

(١) مريك Assemblée في الاوامر على الرائد في الأمور المستعجلة ج ٢ من ٩ د ٢ سنة ٢
ركيه A. Carat على القضاء المستعجل ج ١ من ٤ د ٤ سنة ٤

وباجراءات سريعة في مدد قصيرة ، ومع ذلك فإنها ليست من الأمور المستعجلة المقصودة من المواد المتقدمة .

٤ — ويمتاز القضاء المستعجل عن القضاء العادي بطابعين أساسيين : الأول ضرورة توافر الاستعجال في الأمر المطروح أمام المحكمة . . الثاني أن حكمه مؤقت لا يمس الموضوع ولا يؤثر على الحقوق ، وهذا جلي من عبارة المادة ٢٨ مرافعات أهلى التي تقول (بحيث ألا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى) ومن المادة ٣٤ مرافعات مختلط التي تحتم عدم المساس بالموضوع عند نظر الأمور المستعجلة عموماً *Sans préjudice du fond* أو التعرض لتفسير الأحكام والسندات عند نظر الاشكالات الحاصلة في تنفيذها *sans préjudice des questions d'interpretation* ومن المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسية التي تقول بعدم تأثير الأحكام أو الأوامر المستعجلة على الحقوق .

٥ — وبشترط لاختصاص القضاء المستعجل في نظر المنازعات التي تطرح أمامه توافر هذين الأمرين ، فأذا فقد أحدهما في نزاع انعدم اختصاص القضاء المستعجل بالنظر فيه ، ويتعين عليه حينئذ الحكم برفض الدعوى لعدم وجود وجه للاستعجال *Il n'ya pas lieu de référé* أو للساس بالموضوع ، وعلى ذلك فلا يختص بالفصل في المنازعات التي تمس الحقوق أو التي تؤثر على الموضوع مهما أحاط بها من استعجال ومهما ترتب على رفض الحكم فيها من ضرر بالأخصام .

٦ — وإشكالات التنفيذ بحسب الرأي الراجح والمعمول به في فرنسا وهـ مصر مستعجلة بطبيعتها فلا يلزم لاختصاص القضاء المستعجل بنظرها توافر وجه آخر للاستعجال (١) .

(١) مرنياك جزء ٢ ص ١٠ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية، نبذة ١١٩١ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٨٦ وبرتان على الأوامر على العرائض والامور المستعجلة ج ٢ ص ٣٦٦ وبونفيلس Bonfils مرافعات ص ٣٥ ورودير ج ٢ ص ٣٦٦ وحكم تولوز في ١٢ نوفمبر ١٩٠٣ بجازيت دي باليه عدد ٣٠ أبريل ١٩٠٢ وبوردو ٣١ يناير ١٨٩٩ دالوز ج ٢ ص ١١٢ وديواي ١٩ ديسمبر ١٩٠٤ دالوز ج ٩٠ ص ٣٠ وبصر أهلى مستعجل في ٣٠ مارس ١٩٣٥ الحاماة ١٥ رقم ٣٤٣ ص ٥٢٤ - وأبو هيف يك طرق التنفيذ والتحفظ طبعة أولى ص ١٢٠ نبذة ١٩٦ وعكس ذلك كيريه ج ١ ص ٧٣ نبذة ١٠٩ والنقض الفرنسي في ٣ يوليو ١٨٨١ دالوز ستة ٩٠ ج ١ ص ٢٢٩ . . .

٧ — ويختص القضاء المستعجل بنظر الأمور المستعجلة عند توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بالموضوع حتى ولو كان لرافع الدعوى الحق فى الالتجاء إلى وسيلة أخرى للتقاضى للحصول على حقوقه كالمعارضة أو الاستئناف أو التظلم فى الأمر الصادر على عريضة أو رفع دعوى بالطريق العادى .

٨ — وللدعى فى هذه الحالة الحق فى أن يسلك أى الطريقين الذى يراه ملائماً للمحافظة على حقوقه . فله فى فرنسا أو فى مصر أمام المحاكم المختلطة أن يستشكل أمام القضاء المستعجل فى تنفيذ حكم صدر غيائياً أو حضورياً ابتدائياً غير مشمول بالإنفاذ بدلا من عمل معارضة أو استئناف ليتوصل بذلك إلى إيقاف تنفيذه كما أنه أن يطلب من القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير حجز ما للدين لدى الغير اذا حصل باطلا بطلانا جوهرياً لعدم استيفائه الأوضاع الشكلية بدلا من عمل تظلم فى الأمر الصادر بتوقيع الحجز (١) أو طلب الحكم بطرد المستاجر من العين المؤجرة للتأخير فى الإيجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ فى العقد بدلا من رفع دعوى بالفسخ والاخلاء أمام محكمة الموضوع

٩ — وقد اختلف الشراح فى فرنسا على اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى الاجراءات الوقتية أثناء نظر دعوى الموضوع أمام المحكمة فقال فريق باختصاصه فى جميع الاحوال للأسباب الآتية :

أولاً : عموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات التى تخول للقضاء المستعجل الحق فى الحكم فى الأمور المستعجلة وفى إشكالات التنفيذ بدون قيد أو شرط ، وبغير تمييز فيما إذا كانت هناك دعوى بالموضوع أم لا .

ثانياً : لأن أحكامه وقتية لا تمس الموضوع أو أصل الحق بشىء ما ، ولا تنقيد بها محكمة الموضوع فى حكمها فلها أن تلغىها أو تعدل عنها أو تبقيا طبقاً لما تراه أثناء نظر الحقوق المطروحة أمامها .

(١) مرنياك ص ١٠ نبذة ٦ وما بعدها وجارسونيه مرافعات جزء ٨ ص ٢٨٨ نبذة ٢٩٨٨ ووردو ٣١ يناير ١٨٩٩ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ - حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٩ مارس ١٩٢٨ المجازيت أغسطس ١٩٢٨ ص ٢٢٠ نبذة ٢٨١ و ٨ يونيو ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٥ نبذة ٥١٤

ثالثاً : لعدم انطباق مبدأ عدم امكان رفع قضية واحدة أمام محاكم متعددة في هذه الحالة لاختلاف موضوع القضايا المستعجلة عن الدعاوى العادية إذ الأولى ترمى إلى اتخاذ إجراء مؤقت صرف ، أما الثانية فالغرض منها الحكم بصفة قاطعة في أصل الحقوق .

رابعاً : لأن الأخذ بالرأى القائل بشل يد القضاء المستعجل عن الحكم في الاجراء المؤقت بمجرد قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة يترتب عليه التلاعب في الحقوق والعبث بالقانون والوصول إلى نتائج غير قويمه تضر بالمتقاضين وقد تكون سبباً في ضياع حقوقهم ، إذ أن مجرد رفع دعوى براءة ذمة قد يطول أمد الفصل فيها من مدين بماتل عن حكم أو سند واجب التنفيذ كاف لمنع القضاء المستعجل من النظر في إشكالات التنفيذ المتعلقة بذلك (١) .

وقال فريق آخر بعكس ذلك وباختصاص محكمة الموضوع وحدها في ذلك ، إلا إذا كانت هناك ضرورة قصوى تقتضي الالتجاء إلى القضاء المستعجل كبعد محكمة الموضوع عن محل النزاع القائم أو بطله الاجراءات أمامها (٢) .

وذهب فريق ثالث إلى اختصاص محكمة الموضوع وحدها في جميع الأحوال دون القضاء المستعجل (٣) .

(١) مرنياك على الأمور المستعجلة ص ٢٢ نبذة ٨١٦ ويقول باختصاصه أصلاً إلا إذا رأى القاضي أثناء نظر الدعوى أن الغرض منها الوصول إلى عمل من شأنه وضع العراقيل في سبيل الفصل في دعوى الموضوع أو أن مركز المدعى يسمح له بانتظار الفصل في الاجراء المؤقت من محكمة الموضوع وله في هاتين الحالتين المتروكتين لتقديره الحكم بعدم الاختصاص وترك النزاع لمحكمة الموضوع ورودير جز ٢ ص ٣٨٧ وبازو (Bazot) ص ٣١٣ وشيفاليه على المستعجل ص ١٥ وما بعدها وجارسونيه مرافعات ج ٨ صحاقت ٢٨٨ وما بعدها نبذة ٣٩٨٨ وكبريه على الأمور المستعجلة ج ١ ص ٣٧ نبذة ٤١ ويرى اختصاصه مع قيام دعوى الموضوع بشرط ألا يمس حكمه في الاجراء المؤقت الموضوع أو أصل الحق فإذا رأى أن حكمه يؤثر على الموضوع تنتم عليه الحكم بعدم الاختصاص وبرتان ج ٧ نبذة ١٧٢ وما بعدها وشوقو وكاريه نبذة ٢٧٦٣ ومورو على المستعجل نبذة ٣٣٩

(٢) جلاسون وكوليه داج وتسييه نبذة ٤٥١

(٣) ييجو ج ٢ ص ٤٩٢ ويوشفي القضاء المستعجل ص ٨ وجيرار على المستعجل ص ١٨٨

١٠- وتباينت أحكام المحاكم هناك في ذلك حيث قضى بعضها بعدم اختصاصه إطلاقاً أثناء قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة حتى في حالة الضرورة القصوى وباختصاص محكمة الموضوع وحدها في هذه الحالة بالحكم في الاجراءات الوقية المستعجلة المتعلقة بالحق المطالب به أمامها (١).

وقضى آخر بعدم اختصاصه في الحكم في الاجراءات الوقية إذا كانت محكمة الموضوع على وشك الحكم في الدعوى لعدم توافر وجه الاستعجال المقصود من المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي في هذه الحالة (٢).

وقضى ثالث باختصاصه في حالة الاستعجال الشديد *extrême urgence* بالرغم من قيام دعوى الموضوع. أما الاستعجال العادي *simple urgence* فلا يكفي لاختصاصه (٣).

وقضى رابع باختصاصه إطلاقاً حتى مع وجود دعوى أمام محكمة الموضوع استناداً إلى عموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات (٤).

(١) النقض في ١٧ ديسمبر ١٨٦٠ دالوز ٦١ ج ١ ص ٢٩٩ وبو Pau في ٢٧ ديسمبر ١٨٧١ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ١٦١ وباريس ١٨ سبتمبر ١٨٧٢ دالوز ٧٣ ج ٥ ص ٣٩٢ و ٩ ديسمبر ١٨٧٢ و ٢٧ أغسطس ١٨٧٤ و ١٠ ديسمبر ١٨٧٤ دالوز ٢٦ ج ٢ ص ١٦١-١٧٢ و ١٣ يناير ١٨٨٧ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ١٨٨ وبيزانسون في ٣١ أكتوبر ٨٨ دالوز ٩٠ ج ٢ ص ١٥ وباريس في ٤ مايو ١٨٩٠ و ٢٩ يناير ١٨٩٢ دالوز ٩٢ ص ٥٣١ نبذة ١٣ و ١٤ وقضى هذا الحكم بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالناء حيز ما للدين لدى الغير عند قيام دعوى الدين وصحة الحجز أمام المحكمة المختصة وبيزانسون Besançon في ١١ يولييه ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٧ ج ٥ ص ١٧ وأجين Agen في ١٤ ديسمبر ١٩٠٨ دالوز ١٩١٠ ج ٢ ص ٣٧٤

(٢) تولوز في ١٤ نوفمبر ١٨٩٢ سيري والبانديكت ٩٣ ج ٢ ص ٢٦ وبو Pau في ١٨ يولييه ١٨٩٤ سيري والبانديكت ٩٦ ج ٢ ص ٣٨

(٣) حكم محكمة بورجو في ١٥ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ٩٠٣ ج ٢ ص ٢٩٠ وقضى باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر دعوى مرفوعة من زوجة ضد زوجها المنفصلة عنه بطلب الزامه بدفع لمصاريف اللازمة لذهابها لاحدى جهات الاستشفاء للعلاج مع قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بتعديل مقدار النفقة المحكوم بها عليه وحكم محكمة أكس Aix في ٢٢ يناير ١٩٢٢ سيري والبانديكت ٢٢ ج ٢ ص ١ وقضى بتأييد قرار قاضي الأمور المستعجلة في محكمة جراس Grasse المتضمن طرد حارس معين على خان بالرغم من قيام دعوى عن موضوع الحراسة أمام المحكمة

(٤) حكم محكمة كان Caen في ١٧ يولييه ١٨٥٤ دالوز ٥٥ ج ٢ ص ١٩٠ وباريس في ٢٨ يناير ١٨٧ دالوز ج ٢ ص ٢٥٠ و ٥ ديسمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ٢٥٣ وقضى باختصاص

وقد أخذت محكمة النقض في فرنسا أولاً بالرأى القائل بوجوب التفرقة بين الاستعجال الشديد والاستعجال العادى وقصر اختصاصه على الحالة الأولى (١).

ثم تدرجت منه إلى تقرير المبدأ القائل بالاختصاص في جميع أحوال الاستعجال بلا تفرقة بين الاستعجال الشديد وبين الاستعجال العادى اعتماداً على نص المادة ٨٠٦ مرافعات التى تقرر باختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور الوقتية المستعجلة بغير قيد أو شرط أو استثناء سواء أكان هناك دعوى بالموضوع أمام المحكمة أم لم يكن هناك نزاع أصلاً، وأيدت حكماً صادراً باختصاص القضاء المستعجل في نظر دعوى طلب تعيين حارس قضائى على أموال متنازع عليها مع وجود دعوى الملكية أمام المحكمة (٢).

ويشترط بحسب أحكام بعض المحاكم التى تأخذ بالرأى الأخير ألا يكون الاجراء

قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى الغاء حجز ما للمدين لدى الغير والتصريح للمدين بصرف المبلغ المحجوز عليه مع قيام دعوى الموضوع وبأنه يجوز له في هذه الحالة بحث السند المتوقع من أجله الحجز لمعرفة ما إذا كان يحيز توقيع الحجز بلا اذن من القاضى أم لا وباريس في ٢٤ يونيو ١٨٩٠ و ١٠ أغسطس ١٨٩١ و ٢٣ ديسمبر ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٣٥ وقضت باختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم في استمرار التنفيذ وبيع الأشياء المحجوز عليها بالرغم من قيام دعوى الاسترداد أمام محكمة الموضوع إذا اتضح له من وقائع الدعوى وظروفها كيدية دعوى الاسترداد وأنهارضت بالاتفاق مع المدين بفرض عرقلة التنفيذ بـ *Bourges* في ٢٤ يولييه ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٣٥٠ وحكم محكمة كان *Caen* في ١١ يناير ١٩١٦ دالوز ١٩١٨ ج ٢ ص ٣٠ وقضت باختصاص قاضى الأمور المستعجلة في تعيين مدير مؤقت أو حارس *Administrateur sequestre* على تركه بالرغم من قيام دعوى بالفرز والتجنيد أمام محكمة الموضوع والنقض في ٨ مارس ١٩١٦ دالوز ٩١٦ ج ١ ص ٧٣ وقرر باختصاص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في الاجراءات المؤقتة التحفظية حتى مع قيام دعوى بالموضوع أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية ارتكناً على عموم واطلاق نص المادة ٨٠٦ مرافعات

(١) النقض في ٢٧ أكتوبر ١٩٠٣ سيري ١٩٠٤ ج أول ص ٣٣٧ وتعليقات تسييه عليها وآخر في ٤ مايو ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج ١ ص ٢٨٥ وأقوال النائب العام المسير بدوان فيها وقضت بأنه ولو أن الأصل اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في الاجراءات التى يخشى عليها من فوات الوقت عند قيام دعوى الموضوع إلا أنه يتعين عليه الفصل فيها في حالة الاستعجال الشديد فقط

(٢) النقض في ٧ نوفمبر ١٩٢١ جازيت دي باليه *Gazette du Palais* ١٩٢١ عدد ٢ ص ٥٦٣

المطلوب الحكم فيه متعلقاً بسند متازع عليه مطروح أمره أمام محكمة الموضوع .
ففي هذه الحالة يؤثر قضاؤه على الموضوع ويتعين عليه الحكم بعدم الاختصاص (١)
١١- أما في مصر فقد تضاربت أحكام المحاكم المختلطة حيث أخذ بعضها بالمبدأ
القائل بعدم اختصاصه عند قيام دعوى الموضوع وباختصاص المحكمة الأخيرة
وحدها في نظر الاجراءات الوقفية المتفرعة عن الدعوى المنظورة أمامها لأنها أقدر
من القضاء المستعجل على تفهم الاجراءات الواجب اتخاذها لصيانة الحق موضوع
الدعوى (٢)

وأخذ آخر بالرأى القائل باختصاصه في حالة الاستعجال الشديد فقط أثناء
نظر دعوى الموضوع بحجة أن إطلاق الاختصاص للقضاء المستعجل في جميع
الأحوال قد يؤثر على حكم محكمة الموضوع أو يجعله عديم الأثر . وقد أخذت
بذلك محكمة الاستئناف المختلطة في بعض أحكامها من بينها الحكمان الآتيان :
الأول بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ المجازيت يناير سنة ١٩١٨ ص ٣٣ نبذة ٧٨
والثاني في ٥ مارس سنة ١٩٣١ المجازيت سبتمبر سنة ١٩٣١ ص ٢٧٨ نبذة
٤٢٨ وقضت فيهما بعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى حراسة
مع قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة إلا في حالة الاستعجال الشديد وعدم إمكان
محكمة الموضوع بسبب طول اجراءاتها من سرعة الفصل في إجراء الحراسة التحفظي .
وذهب ثالث إلى اختصاصه في جميع الأحوال حتى مع قيام دعوى الموضوع
متى توافر ركنا اختصاصه في الدعوى المطروحة أمامه وهما الاستعجال وعدم
المساس بالموضوع (٣)

١٢- وهذا الرأي هو الراجح في القضاء المختلط وأخذت به محكمة
الاستئناف المختلطة في أحكام عديدة لها في دعاوى الحراسة ودعاوى عدم تأثير

(١) النقص الفرنسي في ٢ مارس ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج أول ص ٢٨٥

(٢) الاستئناف المختلط ٢٤ أكتوبر ١٩١٧ المجازيت أكتوبر ١٩١٧ ص ٨ نبذة ١٥ و ٢٨ نوفمبر

١٩١٧ المجازيت يناير ١٩١٨ ص ٣٣ نبذة ٧٨ و ٦ مارس ١٩١٨ المجازيت أغسطس سنة ١٩١٨ ص

٢٥١ نبذة ٣٠٩

(٣) الاستئناف المختلط ١١ مارس ١٨٩٦ المجموعة الرسمية المختلطة سنة ثامنة ص ١٥٤ وقرر

باختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المنازعات المستعجلة حتى مع وجود دعوى الموضوع أمام المحكمة.

حجوز ما للدين لدى الغير الباطلة وقضايا طرد المستأجرين من العين المؤجرة للتأخير في الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ أو لانتهاء مدة الايجار المعينة في العقد أو بعد حصول التنيه طبقاً للاتفاق أو القانون في الايجار غير المحدد المدة أو في دعاوى إشكالات التنفيذ - فقد قضت بحكم رقم ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ المجموعة سنة ٤٦ باختصاص القضاء المستعجل في نظر دعوى حراسة مرفوعة من أحد الشركاء في شركة تجارية على باقي الشركاء بطلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية مع قيام دعوى الفسخ و التصفية أمام المحكمة المختصة ، وبأنه لا يوجد أى ارتباط بين الدعويين يحول دون اختصاص القاضى المستعجل فى الحكم فى الاجراء التحفظى أى الحراسة والذي قصد به المحافظة على أموال الشركة حتى تمام التصفية - وبحكم آخر مؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الجازيت عدد سبتمبر سنة ١٩٣١ ص ٣٩٦ نبذة ٤٥٤ باختصاص القضاء المذكور فى الحكم فى دعوى حراسة مرفوعة من ورثة أحد الشركاء المتضامنين فى شركة تضامن على الشركاء الآخرين بطلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى تقضى محكمة الموضوع فى الدعوى المرفوعة أمامها بالتصفية أو بتعيين مصف للشركة - وبحكم آخر رقم ١١ يناير سنة ١٩٣٣ الجازيت عدد يوليه سنة ١٩٣٤ باختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى دعوى حراسة على أعيان مشتركة مرفوعة بشأنها دعوى قسمة أمام المحكمة المختصة - وبحكمين رقمين ٢٥ مارس سنة ١٩٣٢ الجازيت عدد يوليه سنة ١٩٣٤ و ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ صحيفة ٣٣ باختصاص القضاء المستعجل فى نظر دعوى حراسة على أعيان مرفوعة مع قيام دعوى من الدائنين بطلان الوقف أمام محكمة الموضوع . وقضت بحكم رقم ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٧ الجازيت أغسطس سنة ١٩٢٨ ص ٢١٩ نبذة ٢٧٨ وآخر رقم ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ الجازيت عدد يوليه سنة ١٩٣٤ ص ٣٠٦ نبذة ٣٤٨ باختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بعدم تأثير حجوز ما للدين لدى الغير الباطلة *a' déclarer inoperantes* حتى مع قيام دعوى الدين وطلب تثبيت الحجز أمام محكمة الموضوع - وقضت بحكم رقم ٢٠ يونية سنة ١٩١٣ الجازيت عدد أغسطس سنة ١٩١٣ ص ١٩٧ نبذة ٤٣١ باختصاصه فى الحكم بعدم تأثير حجز لما للدين لدى الغير توقع بناء على أمر من قاضى

الأمور الوقتية ألغى بعد ذلك في النظم الحاصل عنه بالرغم من حصول طعن على قرار
الالغاء أمام المحكمة (١)

وقضت بحكم مؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ص ٨٠
باختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهااء الايجار
بعد التنبيه عليه بالاخلاء إذا لم يحصل نزاع جدى فى شكل التنبيه أو فى ميعاده وبأنه لا يحد
من اختصاصه فى هذه الحالة قيام دعوى بالموضوع أمام المحكمة المختصة (٢) —
وقضت بحكم مؤرخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الجازيت عدد اكتوبر سنة ١٩٣١
ص ٤١٨ نبذة ٤٩٣ باختصاص القضاء المذكور فى الحكم بطرد المستأجر من العين
المؤجرة للتأخير فى الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ إذا تحقق له التأخير
فى الايجار حتى مع قيام دعوى من المؤجر على المستأجر بالمطالبة بالايجار
المتأخر أمام محكمة الموضوع ، وقضت بهذا المعنى فى حكم آخر رقم أول ديسمبر
سنة ١٩٢٦ الجازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٦ صحيفة ٣١ نبذة ٣٦ (٣)

أما فيما يختص باشكالات التنفيذ . فالاحكام المختلطة مجمعة على اختصاصه
بنظرها بالرغم من قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بين الدائن والمدين بشأنها وبأنه
لا يوقف تنفيذ حكم أو سند واجب التنفيذ حصول معارضة فى التنبيه السابق على

(١) ويراجع أيضاً الاحكام الصادرة فى هذا المعنى فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨ المجموعة ١١ ص
٢٨ و ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣ و ٣١ يناير ١٩٣٤ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠٤ و ٣٠٥
(٢) يراجع فى هذا المعنى أيضاً حكم استئناف مختلط فى أول أغسطس ١٩٢٤ الجازيت
يناير ١٩٢٥ ص ٥٨ نبذة ٨٨ وقرر بأن انتهاء التعاقد فى الايجار المحدد المدة يجعل المستأجر
راضعاً اليد على العين بلا سبب وينحول للقضاء المستعجل الحق فى الحكم بطرده وبأن مجرد رفع دعوى
موضوعية من المستأجر عقب انتهاء الايجار يفرض شل يد القضاء المستعجل عن الحكم فى الدعوى لا يؤثر
على اختصاصه كما أنه لا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك بحق لا ينحوله التعاقد الحاصل مع المتأجر
الاصلى، فاذا اتفق فى عقد الايجار الاصلى على انتهاء الايجار فى مدة معينة فلا يحق للمستأجر من الباطن أن
يعارض فى الاخلاء بزعم حصول التأجير اليه لمدة أطول وبشروط لا تتفق مع الشروط الواردة فى عقد
الايجار الاصلى

(٣) يراجع أيضاً الاستئناف المختلط فى ٢٦ نوفمبر ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ١٢٦ وقرر باختصاص
القضاء المستعجل فى الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لحصول الفسخ اتفاقاً عند التأخير فى الايجار
وبأنه لا يحد من اختصاصه فى الفصل فى القضية رفع دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع
بالمطالبة بمبالغ يدعيها قد تزيد بحسب قوله عن الايجار المتأخر فى ذمته

الحجز التنفيذي أمام المحكمة أو وجود حكم غير نهائي تحت يد المدين ضد الدائن وبأن قيام دعوى بين المحكوم عليه وبين طالب التنفيذ أمام محكمة الموضوع قد يطول أمد التقاضي فيها لا يؤثر على تنفيذ الحكم أو السند الواجب التنفيذ أو على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكال الحاصل عنه (١)

وكذلك قضت باختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكال تنفيذ حصل بعقد رسمي بالرغم من وجود دعوى رد حيازة أقامها طالب التنفيذ أمام محكمة الموضوع (٢) وباختصاص القضاء المستعجل في الحكم باستمرار التنفيذ وبيع الأشياء المحجوز عليها وإيداع ثمنها في الخزائنة مع وجود دعوى استرداد عنها أمام محكمة الموضوع إذا تبين له عدم جدية دعوى الاسترداد وأنه قصد منها تعطيل التنفيذ (٣)

١٣ — وقد اختلفت أيضاً أحكام القضاء الأهلي في هذا الموضوع حيث قضى بعضها بأن لقاضي الأمور المستعجلة سلطة غير محدودة في حالة عدم قيام دعوى أمام محكمة الموضوع - أما في حالة وجود الدعوى فتختص محكمة الموضوع وحدها بالفصل في الأمور المستعجلة المتفرعة عن النزاع القائم (٤) إلا إذا كانت المحكمة

(١) استئناف مختلط في ١٢ أبريل ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ١٨٤ و ٨ يونيو ١٨٩٢ المجموعة السنة الرابعة ص ٢٦٢

(٢) استئناف مختلط في ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت عدد ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤٣ نبذة ٤٦

(٣) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩١٠ الجازيت السنة الأولى ص ٣٥ و ١٠ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٥٢ وعكس ذلك في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١١٦ - وقرر باختصاص القضاء المستعجل في الحكم باستمرار التنفيذ والتصریح بالحجز بالرغم من رفع دعوى الملكية - أما البيع فلا يجوز له ذلك إلا إذا كانت الأشياء المحجوز عليها عبارة عن مواشى تستلزم مبالغ كثيرة للاتفاق عليها لا يمكن للسرد دفعها أو متغولات قابلة للتلف وفي هذا المعنى حكم آخر في ٦ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١٤٧

(٤) جزئي أهلي ٢٩ يولي ٩٢٥ المحاماه ٦ ص ٨١٩ رقم ٥٠٤ واستئناف أهلي في ٢٩ نوفمبر ٩٢٥ المحاماه السنة ٦ ص ٤٣٩ واستئناف ٢٣ سبتمبر ٩٢٩ المحاماه السنة العاشرة ص ٧٤ - ٧٦ وقرر بأن الاصل اختصاص محكمة الموضوع بنظر الطوى المستعجلة المرتبطة بالموضوع والاستثناء اختصاص المحكمة الجزئية بها واستئناف اسيوطي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ المحاماه ١٠ رقم ٢٦ ص ٧٤ وقرر باختصاص محكمة الموضوع في نظر المسائل الوقفية الخاصة بالموضوع المطروح أمامها إلا في حالة ما إذا كانت المحكمة المنظورة

على وشك الفصل في دعوى الموضوع وطراً حادث جديد مستعجل لم يكن متوقفاً
فللقضاء المستعجل في هذه الحالة حق الفصل فيه (١) كما ان له الحق أيضاً في الفصل
في المسائل الوقتية المستعجلة التي قد تحدث في الفترة بين صدور الحكم الابتدائي
وبين نظر الاستئناف (٢)

وقضى البعض الآخر بعكس ذلك وباختصاص القاضي الجزئي باعتباره قاضياً
للأمور المستعجلة بالحكم في جميع الاجراءات المستعجلة الواجب اتخاذها حتى ولو كان
الموضوع قائماً أمام المحكمة وبأن له مطلق الحرية في تقدير ظروف كل دعوى
والبحث فيما إذا كان هناك ضرر يخشى منه على الحقوق من انتظار التقاضي بالطرق
العادية أم لا (٣) وقضى طبقاً لذلك باختصاصه في الحكم في دعاوى طلب الحراسة
أو انتهائها أو اقالة الحارس منها متى توافرت فيها صفة الاستعجال. حتى ولو كانت
دعوى الموضوع قائمة أمام المحكمة (٤) كما قضى باختصاصه في نظر دعاوى الغاء

أمامها الدعوى الأصلية لا تستطيع لسبب من الأسباب أن تفصل في الطلب الوفي في الوقت المناسب بعدها
مثلاً عن محل النزاع أو لكون الخطر محققاً فلا يتحتم رفضها في هذه الحالة أمام المحكمة الأصلية
بل يجوز رفضها أمام قاضي الأمور المستعجلة وقضى هذا الحكم طبقاً لذلك بعدم اختصاص القضاء
المستعجل في الفصل في دعوى حراسة حتى ولو كانت الدعوى الموضوعية موقوفة لسبب من الأسباب
وبأن محكمة الموضوع هي وحدها المختصة في جميع الأحوال في الحكم فيها

(١) ابتدائي في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بمجموعة رسمية سنة ٢٧ عدد ١٣٨ ص ٢٦٨

(٢) جزئي ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ الجريدة القضائية السنة الأولى عدد ٢٢ ص ٢٥

(٣) جزئي في ١٦ يونيو سنة ١٩٢٢ المحاماة السنة الرابعة ص ٦٧٧ - ومصر استئنافي ١٦ يناير سنة

١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة ص ٤٠٣ وابتدائي ٦ أبريل سنة ١٩٢١ المحاماة السنة الثانية ص ٢١٣

و ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة السنة الثامنة ص ٢٢٣

(٤) جزئي في ٦ يناير سنة ١٩١٣ شرائع السنة الأولى عدد ٦٩ ص ٤٧ وآخر في ١٨ أكتوبر

سنة ١٩٢٧ محاماة سنة ٨ رقم ١٦٧ ص ٢٥٥ و ٨ يناير سنة ١٩٣٠ محاماة سنة ١١ عدد ١١١

ص ١٨٣ وقضى بأن حكم المادة ٤٩١ مدني لا يفسخ حكم المادة ٢٨ مرافعات ولا يسلب القاضي

المستعجل اختصاصه بنظر النزاع كلما كان هذا النزاع مستعجلاً أي يخشى عليه من قورات الوقت وجزئي في

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ جريدة قضائية ٢٢ ص ٢٥ وآخر في ٢ يناير سنة ١٩٣٢ جريدة قضائية

١٤٧ ص ١٧ وقرر باختصاص القاضي المستعجل في نظر دعوى الجرامة لانها دعوى تحفظية مستعجلة

ولو كانت الدعوى الأصلية مطروحة أمام محكمة الموضوع وعكس ذلك جزئي ١٣ سبتمبر ١٩٣٠

جريدة قضائية ٤٣ ص ٢٩ واستئناف في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠١ بمجموعة ٤ عدد ١٧ ص ٤١ —

و جزئي ١٩ يولييه سنة ١٩٠٤ بمجموعة ٦ عدد ٩٣ ص ١٩٩ — و ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ بمجموعة

الحجور التحفظية الباطلة بالرغم من رفع دعوى بثبوتها أمام محكمة الموضوع (١)
 ١٤ - ويرى المرحوم أبو حيف بك الأخذ بالمبدأ القائل باحتصاص محكمة
 الموضوع في الحكم في المسائل المستعجلة التي تنشأ عن الدعوى المطروحة أمامها
 دون القضاء المستعجل إلا إذا كانت محكمة الموضوع بعيدة عن محل النزاع بحيث
 لا يمكن الالتجاء إليها في الوقت المناسب أو أن تكون الأحوال الجارية عليها
 العمل أمامها لا تسمح بالفصل في المسائل المستعجلة على وجه السرعة وذلك لسببين ؛
 الأول أنها أدري بحقوق الطرفين من القاضي المستعجل لوجود مستنداتها
 وأوراق القضية كلها أمامها - الثاني الخوف من تأثير حكم القاضي المستعجل
 في الاجراء المؤقت على الموضوع المنظور أمام المحكمة (٢)

ويخافه في ذلك المشاوي بك في كتابه قواعد المرافعات في القانون الاهل
 والمختلط إذ يرى اختصاص القضاء المستعجل في جميع الاحوال حتى مع قيام دعوى
 الموضوع أمام المحكمة استناداً على املاق نص المادة ٢٨ مرافعات وعلى
 سهولة الاجراءات التي تتخذ امامه وسرعة الوصول إلى قرار فيها ما دام لا يتعرض
 في حكمه للموضوع وليس لقراره تأثير فيه (٣)

١٥ - ومن رأينا الأخذ بالرأى القائل بالاحتصاص في جميع الأحوال سواء
 أكانت هناك دعوى بالنزاع أمام محكمة الموضوع أم لا بشرط ألا يكون لاجراء
 المطلوب مؤثراً بطبيعته على الموضوع المنظور أمام المحكمة فإذا كان مؤثراً عليه
 وفي الفصل فيه ماس بالموضوع فلا يختص بنظره للأسباب الآتية أولاً
 صوم نص المادة ٢٨ مرافعات أهل التي تقرر اختصاصه بالنظر في الأمور المستعجلة

١٥٠٨ من ٩٩ وأخالف في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ شرائع ٤٩٥٥ - ١ من ٢٢٧

(١) ابتدئ ٥ وقد سنة ١٩٢٧ المحوق لسنة ١٩٢٧ ع ١ من ٦ وم ١٣ والضمائم ١٣٥
 من ٢٢٣ رقم ١٥ وجرى ٨ طبع سنة ١٩٢٠ بموجبة ٢٣ ع ٢ من ١٧٦ وآخر في ١٦
 دنة سنة ١٩٢٣ ع ١٥٨ - ٢ من ٢٧٧

(٢) تراجع كتاب أبو حيف بك في المرافعات طبع أولى من ١٢٩ ويظهر لجنة المرافعة
 اقتضائه في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩ (ج ٢ من ٢٣٠) وأخذ بها المبدأ في مظهر المرافعة

(٣) كتاب قواعد المرافعات في القانون الاهل والمختلط المشاوي بك الجزء الاول من ١ ع

التي يحشى عليها من فوات الوقت متى توافر فيها وكنا الاستعجال وعدم المساس بالموضوع سواء تعلق بها دعوى أمام محكمة الموضوع أم لا. ٣٠ : ا ب القول بوجود العرقه بين حالتين الأولى عدم وجود دعوى بالموضوع أصلاً والثانية وجود قضية أمام محكمة الموضوع وتحديد الاختصاص في الحالة الأولى دون الثانية قول فيه تخصيص بلا محض وضاف لإطلاق نص المادة ٢٨ مرافعات التي تقرر قواعد وأصول عامة يجب العمل بها في جميع الدعاوى المستعجلة. ٣١ : ان قرار المحكمة المستعجلة في المسائل المذكورة وفي لا يسلم الموضوع بشيء ما وغير مقيد لمحكمة الموضوع التي لها ألا تأخذ به عند الفصل في الموضوع أو تعديل فيه أو تأخذ ببعضه طبقاً لما يترأى لها من ظروف الدعوى ووقائعها والحق المطلوب الحكم به أمامها. راجع : عدم انطاق القاعدة المصروص عنها في المادة ١٣٤ مرافعات أهل التي يقصد منها عدم تضارب أحكام تصدر بين الخصوم من محاكم مختلفة عن قضية واحدة والخاصة بحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى نابعة مرتبطة بها لاختلاف موضوع الدعوى المستعجلة والموضوعية واختلاف طبيعة الأحكام الصادرة في كل منها إذ أن الدعوى الأولى (المستعجلة) ترمى إلى الوصول إلى إجراء مؤقت تحفظى صرف والقرار الذي يصدر فيها وفي بزل بروايل لليلة والأسباب التي بني عليها أو بحصول تغيير في وقائع الدعوى المادية أو في مركز أحد الطرفين القانوني ولا يؤثر على الحق في شيء ما. أما الثانية (دعوى الموضوع) فالمرضى منها الحصول على حقوق معينة والحكم الذي يصدر فيها قاطع في موضوع الخصومة بحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لطرفي الخصومة وخلفائهما العامين والخاصين بشروط معينة (١) مما يسهل إجراءات التقاضي أمام القضاء المستعجل وإمكان الحصول على قرارات فيها بسرعة. مادام - وضع حد للأشخاص الذين يحاولون العبث بالقانون أو التلاعب بإجراءات التقاضي بإجاء دفع غير جدية. ورفع دعوى أمام محكمة الموضوع بمرض شل يد القضاء المستعجل والحيلولة دون إيصال الحقوق لأصحابها

(١) استضاف مخطط في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٤ الجريدة عدد أبريل ١٩٧٥ ص ٩٤١

بالسرعة التي تتطلبها روح القانون (١) ما يجاء لأن القضاء المستعجل مثل القضاء العادي عند الحكم في الاجراءات المستعجلة حق البحث في ظاهر مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما دون العسائس بالموضوع وتهدير ظروف الدعوى ووقائعها ومطالعة جميع أوراقها . وعلى ذلك فالقول بأن محكمة الموضوع تكون أدري منه بالفصل في الاجراء المستعجل عند قيام الدعوى امامها قول غير قويم لا يكفي لسلب القضاء المستعجل من اختصاصه (٢) . ثانيا : ان القول بوجود التعرقة بين الاستعجال العادي simple urgence والاستعجال الشديد extreme urgence ليس له سد من نصوص القانون ومناف لما فيه الاستعجال المكون لاحصاص القضاء المستعجل (٣) . ثامنا : لأن للاحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة بعدم اختصاص القضاء المستعجل في نظر دعاوى الحراسة عند قيام دعوى الموضوع لعدم وجود خطر مطلق على حقوق طالبي الحراسة . يبرر الالتجاء إلى القضاء المستعجل لا تنافي مع المبدأ الذي يقول به إذ يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر دعاوى الحراسة تراها الاستعجال المخصوص عنه في المادة ٢٨ مضافات باعتبارها من الاجراءات التحفظية المؤقتة التي تدخل في مدلول هذه المادة ويختلف هذا الاستعجال في كثير من الأحوال عن المصلحة أو الضرورة التي تقضي برفع المقار من تحت يد واضح اليد عليه وإيداعه في يد أمين الطرفين والقضاء والتي هي ركن من أركان الحراسة في رتبة وجسامة الضرر الذي يلحق بحقوق رافعي الدعوى إذ يكون شديداً في الحالة الأولى بحيث يجب منعه باجراءات سريعة مستعجلة - أما في الحالة الثانية فيمكن لتوافره ووجوده قيام مصلحة لرافع الدعوى في انتزاع المقار من واضح اليد عليه صيانة للمضوق حتى يحصل القضاء العادي في موضوع الحق فليس كل دعاوى الحراسة مستعجلة يحتمس بالحصل فيها القضاء المستعجل (٤) وإيراد إن قيد اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور المستعجلة عند قيام دعوى الموضوع بحالتي بطء الاجراءات امام

(١) مرناتج ٢ ص ١٢٢ بقية ١٧ وما صطا .

(٢) مرناتج ج ٢ ص ١٨ بقية ١١ .

(٣) مرناتج ج ٢ ص ٢٢ بقية ١٦ .

(٤) مرناتج ج ٢ ص ٢٢٩ بقية ٥٦٢ .

محكمة الموضوع أو بعدها عن محل النزاع فضلاً عن كونه لا أساس له في القانون فإنه يتعارض أيضاً مع الملة التي يمتنع بها الحق من الولاية والمتعلقة بالحقوق من ماس حكمه بالموضوع أو أصل الحق في جميع الأحوال (١)

أما القول بأن الضرورات تبيح المحظورات فلا سبيل للاخذ به في هذه الحالة المتعلقة بتقرير مبدأ نص عليه القانون صراحة

١٦ — ولقاضي الأمور المستعجلة بحث وقائع الدعوى المطروحة أمامه وظروفها وقرائن أحوالها وتقدير ما إذا كان الاجراء المطلوب الحكم فيه يؤثر بطبيعته من الموضوع المنظور أمام المحكمة من عدمه باعتبار ذلك من الدفع التي يقصد منها شل اختصاصه عن الحكم في الدعوى (٢)

١٧ — أكثر من موجبات الرقبة التي قد تؤثر بطبيعتها على دعوى الموضوع المنظورة أمام المحكمة

أولاً — طلب الحكم بالناء حيز تمهيلي لما للدين لدى الغير توقيع طلقاً للقانون ومرفوع بشأنه دعوى بصحة الحجز أمام المحكمة إذا بني الطلب على سبب موضوعي متنازع عليه (٣)

ثانياً — طلب الحكم بالناء حيز تمهيلي لما للدين لدى الغير توقيع بناء على حكم ابتدائي غير مشمول بالتفاد رسمت عنه دعوى بصحة الحجز في الميعاد أمام المحكمة وأوقف الفصل فيها ريثما يصير الحكم المحجوز بمقتضاه نهائياً إذا بني الطلب على نقض الحكم الاستثنائي المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه وذلك باعتباره خالياً من الأسباب الموضوعية القانونية (٤)

(١) كبرى على التعليل المستعمل جز أول من ٢٨ سنة ٤٣ -

(٢) مرياك جز ٢ سنة ٣٢٦

(٣) كبرى جز أول من ٢٨ سنة ٣٢ ومصر أملي مستعمل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ جريدة قدس عدد ٣٠ من صفحة ٧٠ . وانكشاف عطل في ٨ يونيو ١٩٣٠ الجازيت عدد أكتوبر ١٩٣١ من ٤٣٥ سنة ٣٦٤ . مصر أملي مستعمل في ٢٥ أبريل ١٩٣٥ جريدة قدس عدد ١٢ سنة ٣٦٤ -

(٤) مصر أملي مستعمل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ جريدة قدس عدد ١٤ سنة ٣٦٤

١٥٤ - طلب الحكم بالزام المؤجر بإجراء الإصلاحات الضرورية المستعجلة المبينة في تقرير الخبير الذي تعين من محكمة الموضوع في دعوى وقفها المستأجر على المؤجر بعمل إصلاحات ضرورية في العين المؤجرة وإعما يجوز له الحكم بالتصريح للمستأجر بعمل الإصلاحات المستعجلة الضرورية الموضحة بالتقرير بمصاريفه من طرفه مع حفظ كافة الحقوق الموضوعية الخاصة بالالتزام وعدمه لمحكمة الموضوع لتعصل فيها عند الحكم في الدعوى المرفوعة أمامها بخصوص ذلك (١)

١٥٥ - طلب الحكم بالزام للمستأجر بتسليم مفاتيح العين المؤجرة لبواب المنزل فتكثرت الراغبين في الاستئجار من مشاهدتها أثناء قيام دعوى بين المستأجر والمؤجر أمام محكمة الموضوع باستمرار الإيجار وعلان التنيه المعطى من الأخير بانهاء التعاقد (٢) أما إذا كان النزاع الخاص بذلك غير جدي وظهر له أن دفع دعوى الموضوع قصد منه من الحكم في الدعوى أنه أن يحكم بتسليم المفاتيح بالرغم من وجود دعوى الموضوع .

١٥٦ - طلب الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لانهاء التعاقد لبعض المدة المحددة في العقد أو بعد حصول تنبيه في الإيجار غير المعلن المدة وذلك أثناء قيام دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع باستمرار الإيجار أو بعدم صحة التنيه المعطى من المؤجر أما إذا كان النزاع المتعلق بذلك غير جدي فيختص بالفصل في الدعوى بالرغم من قيام القضية أمام محكمة الموضوع (٣)

١٥٧ - طلب الحكم بالزام المستأجر بإحلال العين المؤجرة للتأخير في دفع الإيجار لحصول الفسخ قوة التعاقد وذلك عند وجود نزاع جدي بين المستأجر والمؤجر بخصوص المنافع المستحقة من الإيجار ووجود حساب جار بينهما لم تعرف نتيجة بعد يحتمل منه تخالفه بالإيجار المطالب به وقيام دعوى من

(١) كوريه ج ١ ص ٣٠ بنة ٤٥ وحكم محكمة باريس ٢٥ نوفمبر ١٨٧٩ سجلت المحاكم

(Cass. des trib.) ٢ ديسمبر ١٨٧٩

(٢) باريس في ١٤ سبتمبر ١٨٧٣ فالود ٧٣ ج ٥ ص ٣٩٢ وتطلقت فالود من المادة ٨٠٦

مراجعات من ١٩٢٣ بنة ٥٥

(٣) اختلاف مخطط ٢٣ مارس ١٩١٩ المجلدات لسنة الأولى ص ٥٥ وأول أغسطس ١٩٢٤

الجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٥٤ بنة ٣٧

المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع براءة ذمته من الإيجار المطلوب الإحلال من أجله (١) أما إذا كان النزاع غير جدي وتحدد منه عرفاً الحكم في دعوى الإحلال فلا يؤثر على اختصاصه في الحكم فيها وكذلك لا يخل من اختصاصه في الحكم بالإحلال وقع دعوى من المؤجر أمام المحكمة بالمطالبة بالإيجار أو بالمسح أو بصحة الحجز التحفظي المتوقع بناء على طلبه (٢) وغير ذلك من الإجراءات التي تؤثر بطبيعتها على أصل الحق المتنازع عليه جدياً أمام المحكمة والمتردك أمرها لتقدير القاضي الأمور المستعجلة باعتبارها من المحائل الموضوعية التي يدخل في اختصاصه بحلها وتقديرها .

١٨ - أما إذا وضعت دعوى الموضوع عقب الدعوى المستعجلة فالقضاء والنقض في فرنسا ومصر متفقان على استمرار اختصاص القضاء المستعجل في نظر الدعوى الملروحة أمامه . (٣)

١٩ - ويختص في فرنسا رئيس المحكمة الكلية المدنية في الحكم في الأمور المستعجلة التي تطرح بصحة ابتدائية . أما القضاة الاستئنافية فتطرحها محكمة الاستئناف ولا يشاركه في ذلك رئيس المحكمة التجارية أو رئيس محكمة الاستئناف أو القاضي الجزئي إلا في أحوال استثنائية نص عليها القانون بالنات كاختصاص رئيس المحكمة التجارية في إصدار الأمر بإجراء الأعمال التحفظية عند حصول نزاع في استلام بضاعة مرسلة لأحد التجار (٤) أو اختصاص القاضي الجزئي في تعيين مدير لإدارة

(١) استئناف منطوق ٩ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ من ٢٧

(٢) برودي لاكتوري وظاهر مطول على الإيجار ج ٢ من ١٠٧ سنة ١٩٠٥ برسم محكمة النقض المشار إليه في المحضر

(٣) كبريه ج أول من ٢٧ سنة ٤٩ والمحمدي ديسمبر ١٩٠٠ محري ١٩٠٣ ج ١٦ من ٩٨

En tout cas, si la demande au principal n'était introduite que postérieurement à l'instance en référé le juge des référés restait régulièrement saisi. واستئناف منطوق ١٩٢٤ أغسطس ١٩٢٤ الجزائر بتاريخ ١٢ من ٩٢٥ من ٢٧ رقم ٧٧ و ١٩٢٦ الجزائر ديسمبر ١٩٢٦ المحري ج ١٩٢٦ من ٣٩ رقم ٣٩ و ١٩٢٦ من ٣٩ رقم ٣٩ المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع بعد دعوى الطرد المرفوعة عليه أمام محكمة الأمور المستعجلة لا يؤثر على اختصاص هذه المحكمة ولا يمنع من ليحكم في الدعوى الملروحة أمامها بالرغم من ذلك .

(٤) سنة ١٩٠٦ من قانون التجارة الفرنسي

الأراضي الزراعية واستغلالها عند الحجر على الموائش والآلات المخصصة لخدمتها أو في الفصل في الصعوبات الخاصة بوضع الأختام أو في المنازعات المتعلقة بدمى الموق (١) .

أما في مصر فينظرها في المحاكم المختلطة رئيس المحكمة المدنية أو من يعين لذلك من قضاة المحكمة الابتدائية المدنية ، ويكون في النائب أقدم القضاة (٢) وفي المحاكم الأهلية ينظرها القاضي الجزئي وحده بغير مشاركة رئيس المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية ، ويستثنى من ذلك القضاة المستعجلة الخاصة بجزائرات القاهرة جميعها والجزيرة وسحلوان ، والخاصة بجزائرات مدينة الإسكندرية فينظرها قاضيان يعينان لذلك خصيصاً طبقاً لقرار وزير الحفانية الصادر في ١٤ مايو ١٩٣٢ والذي عمل به من أول يناير ١٩٣٣

٢٠ - وعلا ببدأ الفصل بين السلطات الإدارية والقضائية لا يحق لرئيس المحكمة المدنية في فرنسا نظراً الأمور المستعجلة المتعلقة بالمسائل الإدارية بل يختص بذلك رئيس محكمة مجلس المقاطعة بحسب الرأي الراجح (٣)

أما في مصر فيختص رئيس المحكمة المدنية في المختلط ، والقاضي الجزئي في الأهل بالحكم فيها بشرط عدم المساس بالأوامر الإدارية ، أو تأويلها أو إيقاف تنفيذها

٢١ - واختصاص قاضي الأمور المستعجلة قضائي « contentieuse » كالمحكمة التي يتمرج منها ، بمعنى أنه يصدر الأحكام بعد طرح النزاع أمامه بالأوضاع القانونية ، وبحضور الطرفين المدعي والمدعى عليه أو في غيابه أحدهما بعد إعلامه قانوناً ، وذلك بعد سماع أقوالهما أو الحاضرين عنهما ومناقشتهما في ادعوى ، ويبحث ظاهر المستندات المقدمة في القضية .

٢٢ - والأحكام التي يصدرها وإن كانت وثيقة لا تمس الموضوع أو اصل الحق إلا أنها قضائية بالمعنى القانوني ، وإن استقر بعض علماء القانون وأحكام المحاكم على تسميتها بقرارات - فهي مقيدة له ولزمته لطرفي الخصومة لا يمكن العدول عنها أو تعديلها كلياً أو جزئياً ، إلا إذا حصل تغيير في وقائع الدعوى المادية أو في

(١) مرفأك ج ٢ ص ٢٣ نقة ١٨ وكهـ ج ١ ص ٩ نقة ٣

(٢) مام ٣٤ مرافعات مختلط

(٣) مرفأك ج ٢ ص ٢٥ نقة ١٩ وما يحاطا وصور (Dessus) لقرارات المرافعة أمام

مجلس المقاطعات نقة ٣٩٩ ص ٣٩٥

مركز الخصوم القاتوني، ويجب تسببها أسوة بالأحكام الموضوعية، ويمكن الطعن عليها بالاستئناف فقط في فرنسا وفي مصر في المختلط، وبالمعارضة والاستئناف في مصر في الأجنبي.

٢٣— وبشروط لقول الدعوى المستعجلة وجود مصلحة مادية أو أدبية حاية أو عتمة لرافعها، أما إذا امتعت المصلحة فلا استعجال ولا دعوى عملاً بالقاعدة المشهورة لا دعوى إلا بمصلحة أو فائدة تعود على رافعها (Pas d'intérêt pas d'action) (١).

٢٤— ويختلف القضاء المستعجل عن قاضي الأمور الوقفية (Juge de service) في سلطته وولايته، والأحوال التي ينظرها، وإجراءات التقاضي أمامه، وكمية صدور القرارات والأحكام وطريقة التقلم منها أو الطعن عليها إذا احتج من الأول قضائي يحكم في الأمور المستعجلة والإجراءات التحفظية الوقفية التي تطرح أمامه بغير مساس بالموضوع أو التمرض لتفسير الأحكام أو السندات بعد إعلان الخصم للحضور أمامه وذلك بأحكام مسية قابلة للطعن عليها بالطرق المذكورة آنفاً. أما الثاني فاختصاصه ولا في إداري صرف ينظر في الطلب بناء على عريضة تقدم له من أحد الخصوم مرفقة بالسندات دون إعلان الخصم الآخر للحضور لسماع أقواله. ويصدر أمره عنه بالقبول أو الرضى بغير ذكر أسباب لذلك، إلا إذا أصدر قراراً بالرفض ثم عدل عنه وقرر بالقبول، ففي هذه الحالة يجب عليه بيان الأسباب التي جعلته يعدل عن رأيه الأول، وقراراته لا تتألف بل يطن عليها بطريق التقلم لنفس القاضي أو للمحكمة التابع لها بحضور الطرف الآخر وحكم المحكمة في التقلم هو الذي ينتأف (٢).

(١) مرياك ج ٢ ص ٣٦ بقية ٣٩ وما بعدها واستئناف عظمى في ١٧ يناير سنة ١٩١٣ الجارح جرابر سنة ١٩١٣ ص ٦٨ رقم ١٢٠.

(٢) مرياك ص ٣٦ بقية ٣٩ ومصر أعلى مستعمل في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ اجلاء ١٥ ج ١٠ رقم ٣٣٥ ومواد مراسلت ١٢٧ — ١٢٣ أعلى و ١٢٠ — ١٣٥ عظم.

الباب الثاني

مدى اختصاص القضاء المستعجل

مسائل عامة

٢٥ — القاعدة العامة أن قاضي الأمور المستعجلة فرع من المحكمة التابع لها يتقيد عند اختصاصه بالحكم في الاجراءات الوقتية بنفس القيود والاضاع التي تحد من اختصاصها سواء ما بنى منها على الفصل بين السلطات الادارية والقضائية أو ما أسس على اختلاف درجات القضاء أو أنواعه (١) وتختلف المسائل التي تخرج من اختصاصه في فرنسا عنها في مصر بسبب طبيعة مركزه القانوني وعلاقته بالمحاكم ونصوص قانون المرافعات الفرنسي وتعدد جهات القضاء في مصر من مختلط وأهلي وشرعي وحسي وقصلي .

٢٦ — واختصاصه في المسائل المستعجلة يكون اما بنص صريح في القانون أو بناء على ولايته العامة المؤسسة على المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلي و ٣٤ و ١٣٦ مرافعات مختلط و ٨٠٦ فرنسي والمتعلقة بالأمور المستعجلة والاشكالات الحاصلة في تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ .

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٨ نبذة ٢٤ - وكيري ج ١ ص ٣١ نبذة ٤٦ - ودي بليم De Belleyme. على الأمور المستعجلة ج ٢ ص ١٧٦ وبرتان Bertin. ج ٢ نبذة ٢٧٤ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٨٧ نبذة ١٤٩ ودالوز دبرتوار ج ٣٨ ص ٧٣٦ نبذة ٩٣ وما بعدها وتطبيقات دالوز على المادة ٨٠٦ وما بعدها مرافعات واستئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ المجموعة ١٨ ص ٣٨ و ٢ أبريل ١٩٢٤ الجازيت يونية ١٩٢٤ ص ١٦٤ رقم ٢٦٥ ومصر أهلي مستعجل في ٣١ أكتوبر ١٩٣٤ المجموعة الرسمية سنة ٢٥ العدد العاشر رقم ٢٤٠

٢٧— ولا يمنع من اختصاصه في الاجراءات المؤقتة اشتراك جهة قضائية أخرى معه في الفصل فيها بنص صريح في القانون وبشروط مخصوصة ويكون اختصاصه في هذه الحالة مستمداً من ولايته العامة المبينة على المواد ٢٨ مرافعات أهلى وما يقابلها في المختلط والفرنسى لا من نصوص القانون التى تقرر باختصاص تلك الهيئة (١) فاذا نص القانون المدنى أو قانون المرافعات على اختصاص المحكمة المدنية أو قاضى الأمور الوقفية أو قاضى التوزيع بالحكم فى مسألة معينة باجراءات مخصوصة فهذا لا يمنع القضاء المستعجل من الحكم فى نفس هذه المسألة إذا أحاطها الاستعجال وكان قضاؤه فيها لا يمس الموضوع أو أصل الحق فى شيء ما، اذ القول بخلاف ذلك يترتب عليه تعريض المصالح والحقوق لخطر الضياع بسبب بطلان اجراءات التقاضى والفصل فى الدعاوى أمام هذه الجهات المعنية ويتنافى مع القاعدة العامة التى تقرر باختصاصه فى جميع الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت والتى لا يمكن الحيد عنها إلا عند وجود نص صريح فى القانون .

٢٨— وإذا نص القانون على اختصاصه فى مسألة معينة بالذات فلا يدخل فى ولايته نظر مسائل أخرى بطريق القياس عليها لأن قضاءه فى هذه الحالة استثنائى محض لا يتعدى الى الأمور الأخرى التى لم ينص القانون على اختصاصه فيها بالذات إلا إذا امتدت ولايته اليها لاعن طريق القياس بل باعتبارها من الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت والتى يختص بنظرها طبقاً لاختصاصه العام (٢) . فثلاً لا يختص بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بتسجيل العقود الناقلة للملكية بين الأحياء أو المقررة لها قياساً على اختصاصه بالفصل فى المسائل المتعلقة بشطب التأشير أو التسجيل الذى يحصل على هامش المحررات بواسطة دعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو الاستحقاق الكيدية والمنصوص عنه فى المادة التاسعة من قانون التسجيل—

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٩ نبذة ٣٠ والنقض الفرنسى فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٨٤ وإنجير Angers فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤ نص المرجع عن سنة ١٩٠٦ ج ٢ ص ١٢٦ وعكس ذلك حكم أميان Amiens الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٩٢٢ دالوز ١٩٢٢ ج ٢ ص ١٣٧

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ بحاماه العدد العاشر ص ١٥ ص ٤١٤
رقم ٣٣٠

وإنما يختص بالفصل في كل هذه المنازعات إذا كانت تدخل أصلا في وظيفته العامة باعتبارها من الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ولا يؤثر حكمه فيها على موضوع الحق ، كذلك الحال في المسائل الأخرى التي نص القانون على اختصاصه فيها بالذات في مواد متفرقة منه كطلب الحكم باستمرار التنفيذ ببيع الأشياء المحجوز عليها وإيداع ثمنها في الخزنة عند رفع استرداد عنها أو الحكم بإيقاف البيع عند رفع دعوى استرداد ثانية ، مادة ٧٨ ، مرافعات أهلي معدلة ، أو كطلب الحكم في المختلط بإحلال دائن محل آخر للسير في إجراءات الحجز العقاري والبيع أو في مسائل إعادة البيع على المشتري المتخلف والمنازعات التي تحصل بشأن ذلك أو في الأحوال المتعلقة بتوزيع ثمن المنقولات المحجوز عليها في العين المؤجرة وتخصيصها لدين المؤجر ، مواد ٦٧٧ و ٦٩٧ و ٥٨٢ ، مرافعات مختلط ، أو طلب الحكم في فرنسا في المسائل الخاصة بمحل إقامة الزوجة أو حضنة الأولاد أو إلتام الأمتعة المتعلقة بالزوجين ، مادة ٢٨٨ ، مرافعات فرنسي ، أو بيع المنقولات المتخلفة عن التركة في حالة وجود دائنين حاجزين أو عند عدم اتفاق الورثة على ذلك أو اتفاق معظمهم على البيع لسداد الديون التي على التركة ، مواد ٨٢٦ و ٩٤٨ ، مرافعات فرنسي ، أو الفصل بصفة استثنائية في المنازعات المتعلقة بكيفية دفن الموتى وشروط ذلك ، المادة الرابعة من القانون الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ ،

الفصل الاول

المسائل الخارجة من اختصاص القضاء المستعجل

٢٩ — يخرج من اختصاصه في فرنسا . أورد المسائل الادارية . ثانيا : الامور الجزئية . ثانيا : المواد التجارية والحالة الاولى متفق عليها فقها وقضاء . ومبنية على مبدأ الفصل بين السلطات — أما الحالتان الاخيرتان فمتفق عليهما قضاء (١) ويختلف فيهما فقها (٢) والرأى الراجح يقول بخروجهما عن ولايته

أما في مصر فيخرج من اختصاصه في القانونين الاهلي والمختلط الاوامر الادارية فلا يدخل في وظيفته الحكم بأى اجراء من شأنه ايقاف تنفيذها أو تأويلها أو تفسيرها أو الغائها ثم المسائل الأخرى المترتبة على تعدد جهات الاختصاص القضائية في القطر المصرى — أما الاجراءات المستعجلة عن المواد التجارية والجزئية فتشتملها ولايته خلافا لما جرى عليه العمل وغالبية الفقه في فرنسا

(١) أحكام النقض الفرنسى في ١٨ ديسمبر ١٨٧٢ دالوز ٧٣ ج ١ ص ١٢٩ — وأول ديسمبر ١٨٨٠ دالوز ٨١ ج ١ و ٣١ يولييه ١٨٨٩ دالوز ٩١ ج ١ ص ٣٢٣ وباريس ٢٦ يولييه ١٨٩٢ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٥٤٤ و ٩ أغسطس ١٨٩٢ دالوز ٩٣ ج ٢ ص ٢٢ ووردو في ٢٣ فبراير ١٩٠٤ ر ١٣ أغسطس ١٩٠٦ سيري ١٩٠٧ ج ٢ ص ٩٢ ويزانسون في ١١ يولييه سنة ١٩٠٦ سيري ١٩٠٧ ج ٢ ص ٢١٣ — وباريس ٢٦ يولييه ١٩١١ سيري ١٩١٢ ج ٢ ص ٧٦ — وباريس في ٣ ديسمبر ١٩١١ سيري ١٩١٢ ج ٢ ص ٤٩ — وليون في ٢٥ مايو سنة ١٩١٠ سيري ١٩١١ ج ٣ ص ٢٧ ونيم Nimes في ٥ مارس ١٩١٧ دالوز ١٩١٨ ج ٢ ص ٥٣ وديجون في ٣١ ديسمبر ١٩١٩ دالوز ٢١ ج ٢ ص ٨٩ و٨٨ وتولوز في ٢ أغسطس ١٩١٦ سيري ١٩١٨ ج ٢ ص ١٠٥ والسين في ٢٢ مايو جازيت المحاكم ١٩٢٠ ع ٢ ص ٤٢٥ وجرينويل في ٢٨ مارس ١٩٢٢ جازيت المحاكم سنة ١٩٢٢ ع ٢ ص ٢٢٩

(٢) كبريه ج ١ ص ٣٢ ومرتياك ج ٢ ص ٣٠ نبذة ٢٥ وما بعدها — ودي بلم ج ١ ص ٣٨٨ وما بعدها — وبونفيس نبذة ١٢٦١ وقرلون بعدم الاختصاص وعكس ذلك يقول بالاختصاص جارسونيه مرافعات جزء ٨ ص ٢٩١ وبارزو على المستعجل ص ١٨٩

٣٠ — والسبب في خروج المواد التجارية والجزئية من اختصاصه في فرنسا دون مهنر يرجع إلى أمرين : الأول : أن رئيس المحكمة المدنية في فرنسا أو من يقوم مقامه في حالة غيابه أو اعتذاره هو الذي ينظر في الأمور المستعجلة فلا يمكنه النظر فيها إذا تعلقت بأمور تجارية باعتبار أن موضوعها يخرج من ولاية المحكمة المدنية التي يتبعها خصوصا وأن قانون المرافعات الفرنسي نص في المادتين ٤١٧ و ٤١٨ على اختصاص رئيس المحكمة التجارية في الحكم في المسائل المستعجلة الخاصة بالحجوز التجارية مع تقصير مواعيد التقاضي عنها - أما في مصر فلا يوجد في القضاء الأهلي محاكم تجارية وأخرى مدنية بل أن المحاكم الواحدة تنظر في المسائل التجارية والمدنية معا طبقا لنصوص قانون المرافعات ويختص لذلك القاضي الجزئي باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة عملا بنص المادة ٢٨ مرافعات بالفصل في الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت في المواد المدنية والتجارية - أما في القضاء المختلط فلو أن المسائل التجارية من اختصاص محاكم خاصة بخلاف المحاكم المدنية إلا أن قانون المرافعات المختلط نص صراحة في المادة ٣٤ منه على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة (رئيس المحكمة المدنية أو من يقوم مقامه) في نظر الأمور المستعجلة الخاصة بالمسائل التجارية أيضاً

الرائي : تنص المادة السادسة من قانون المرافعات الفرنسي على اختصاص القاضي الجزئي في نظر الأمور المستعجلة الخاصة بالمواد الجزئية وهذا النص بحسب الرأي المعمول به في فرنسا يخرج هذه المسائل من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ويجعلها من اختصاص القاضي الجزئي وحده خصوصا وأن إجراءات التقاضي أمامه أسهل وأقل كلفة من إجراءات التقاضي أمام القضاء المستعجل وأن القضاء المذكور المستعجل يكون هيئة قضائية مستقلة نص القانون على اختصاصها وعلى الإجراءات الواجب اتباعها أمامها في الجزء الخامس في الباب السادس عشر في المواد ٨٠٦ مرافعات وما بعدها وهذه المواد لا تربطها بالمواد الجزئية الواردة في الجزء الأول أية رابطة ولا يمكن تطبيقها عليها (١) أما في مصر فتص المادة ٣٤

(١) كبريه ج ١ ص ٣٢ نبذة ٤٨ ومرنيك ج ٢ ص ٣٠ نبذة ٢٥ والنقض الفرنسي في ١٨

ديسمبر ١٨٧٢ سيرى ٧٣ ج ١ ص ١٥٣ ودالوز ٧٣ ج ١ ص ١٥٥

مرافعات مختلط على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة في نظر الأمور المستعجلة الجزئية أو الكلية ولم يرد في قانون المرافعات المختلط عند الكلام على المواد الجزئية نص يماثل نص المادة السادسة من قانون المرافعات الفرنسي (١) - أما في القضاء الأهلي فالقاضي الجزئي هو الذي يفصل في هذه الأمور جميعها باعتباره قاضياً للأمر المستعجلة طبقاً لنص المادة ٢٨ مرافعات الواردة في الباب الأول من قانون المرافعات الأهلي ضمن المواد الداخلة في اختصاص القاضي الجزئي ٣١ - ولا يخرج من ولايته في فرنسا في المواد التجارية أو الجزئية بحسب الرأي المعمول به سوى الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت أي الإجراءات الوقية التحفظية البحتة كدعوى اثبات الحالة أو قضايا الحراسة أو طرد المستأجر أو طرد الخادم والمتعلقة بمواد تجارية أو جزئية - أما الاشكالات الحاصلة في تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ الخاصة بتلك المواد فتبقى من اختصاصه ينظر فيها طبقاً لنص المواد ٨٠٦ مرافعات فرنسي وما بعدها (٢)

٣٢ - ويرتكب أصحاب الرأي القائل باختصاص القضاء المستعجل في فرنسا بالحكم أيضاً في الأمور المستعجلة الخاصة بالمسائل الجزئية والتجارية إلى الأسباب الآتية أو هو: إطلاق عبارة المادة ٨٠٦ مرافعات التي تنص بكلمات عامة على اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بغير قيد أو شرط مما يفهم منه امتداد الاختصاص إلى المواد التجارية والجزئية أيضاً . ثانياً : قابلية الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي أو المحكمة التجارية في الأمور المستعجلة للمعارضة بخلاف الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة فلا يجوز فيها المعارضة ، ٣٣ : يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند الضرورة المطلقة أو القصوى أن يأمر بحصول التنفيذ بالنسخة الأصلية بخلاف المحكمة التجارية فلا يحق لها ذلك (٣)

(١) استئناف مختلط ١٩ فبراير سنة ١٩٨٠ المجموعة ٢ ص ٢٥٢

(٢) كبرى ج ١ ص ٣١ نبذة ٤٦ وما بعدها ومرنيك ج ٢ ص ٣٠ نبذة ٢٥ وما بعدها . دالوز للمجلد ج ١٠ « المستعجل » ص ٢٠٧ نبذة ١٥١ وما بعدها والنقض الفرنسي في ٢٣ ديسمبر ١٩١٢ دالوز ٩١٤ ج ١ ص ٢٤٠

(٣) أما القاضي الجزئي فيجوز له ذلك أسوة بقاضي الأمور المستعجلة جارسوني ج ٨ ص ٢٩١ والأحكام التي أشار إليها في الهامش

رابعاً : قصر مواعيد الاستئناف في الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة عنها في الأحكام الجزئية أو التجارية حيث تكون خمسة عشر يوماً في الأولى وثلاثين يوماً في الثانية وشهرين في الثالثة

خامساً — الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة مشعولة بالنفاذ بقوة القانون. أما الأحكام الجزئية أو التجارية فلا تشمل جميعها بالنفاذ بقوة القانون. — إن المواد ٨٠٦ مرافعات وما بعدها التي جاءت عقب الكلام على اختصاص القاضي الجزئي تقرر قواعد عامه تسرى على الأمور الجزئية والكلية وتتم المادة ٦ مرافعات المتعلقة بوظيفة القاضي الجزئي في نظر الأمور الجزئية المتعلقة به سابقاً — أن النص الوارد في المادة ٨٠٦ مرافعات بخصوص الأمور المستعجلة يماثل في إطلاقه وتعميمه ما ورد بها متعلقاً بالاشكالات الحاصلة في تنفيذ الأحكام والمختص بها في جميع الأحوال قاضي الأمور المستعجلة بحسب الرأي المعمول به، وعلى ذلك فلا موجب لمنع اختصاصه في الحالة الأولى دون الثانية (١) طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا في المحكم في الإجراءات التحفظية المتعلقة بمواد جزئية أو مسائل تجارية

٣٣ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في طبيعة عدم الاختصاص في هذه الحالة فقال فريق بأنه مطلق *ratione materiae* متعلق بنوع القضية ومبنى على اختلاف أنواع المحاكم من مدنية وتجارية وجزئية وكلية ويعتبر لذلك من النظام العام المعمول به أمام المحاكم ويجوز الدفع به في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى في أثناء نظر الاستئناف كما يحق للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها (٢)

وقال فريق آخر بأنه مطلق فيما يتعلق بالمواد الجزئية فقط — أما في المسائل

(١) بازو ص ١٨٩ وجارسونيه ج ٨ ص ٢٩١ - ٢٩٣

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٥ نبذة ٣٣ والنقض ٢١ يناير ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٣ ج ١ ص ١٧٦ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٠٤ سيري ١٩٠٥ ج ١ ص ٩٦ ٨٦ مايو ١٩٢٢ سيري ١٩٢٢ ج ١ ص ٣١٠ وحكم المحكمة العليا Cour Suprême ٦ ديسمبر ١٩٢٢ دالوز ١٩٢٢ ج ١ ص ١٨٥ باريس ٢٤ يولييه ١٩١١ سيري ١٩١٢ ج ٢ ص ٧٩ ، ليون ٢٠ مارس ١٩٢٠ جازيت دي باليه ١٩٢٠ ج ٢ ص ٣٢٨ وبري كيريه إنه غير مطلق بمعنى أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها (كيريه ج ١ ص ٦٢ نبذة ٩٣)

التجارية فقير مطلق اسوة بالحاصل أمام المحكمة المدنية التي يتفرع منها القضاء المستعجل، ويجب لذلك الدفع به فيما يختص بالمسائل التجارية قبل التكلم في الموضوع ومن هذا رأى أحكام محكمة النقض والایرام الأخيرة (١)

وقرر فريق ثالث بأنه غير مطلق *ratione personae* في جميع الأحوال لا يتعلق بالنظام العام وبل جعل لصالح الأخصام أنفسهم إن شاموا تمسكوا به وأبدوه قبل المرافعة في الموضوع *in limine litis* وإن رغبوا عدلوا عنه صراحة أو ضمناً بالتكلم في موضوع الدعوى ولا يجوز للمحكمة الحكم به من تلقاء نفسها (٢) أمثلة من المسائل الجزئية والتجارية التي لا يختص القضاء المستعجل بنظرها في فرنسا بحسب الرأى القائل بذلك

٣٤ - المسائل الجزئية أرو دعاوى وضع اليد - منع التعرض ورد الحياة (٣) أما إيقاف المباني والأعمال الجديدة فيدخل في ولايته الحكم فيها (٤) ثانيا الحكم بصفة ابتدائية في المسائل المتعلقة بشروط الدفن المنصوص عنها في المادة الرابعة من القانون الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ - ثالثا تعيين خبير لاثبات حالة الاتلاف الحاصل للزراعة بفعل الإنسان أو الحيوان وتقدير التعويض اللازم له في الأحوال المنصوص عنها في المواد ١٣٨٢ - ١٣٨٥ مدنى فرنسى (٥) أو لاثبات حالة الاتلاف الحاصل لمنزل الجار من الدخان المتصاعد من المصانع المجاورة رابعا طرد المستأجر لانتهاه الايجار المحدد المدة أو بعد التنبيه عليه بذلك أو لحصول الفسخ طبقا للعقد أو تعيين حارس على منقولاته أو بيعها أو رفع الحجز التحفظى المتوقع عليها إذا كانت قيمة الايجار في السنة لا تزيد عن ٦٠٠ فرنك وكان العقد مكتوبا

(١) النقض في ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ دالوز ٢٢ ج ١ ص ١٨٥ وباريس في ١٩ يناير ١٨٨٠ وأول أبريل ١٨٨١ و٢٨ يناير ١٨٩٣ دالوز ٩٣ ج ٢ ص ٢٢٧ ووردون في ١٤ يناير ١٩٠١ دالوز ٩٠٣ ج ٢ ص ٥٠٩ وديجون في ٣١ ديسمبر ١٩١٩ دالوز ٩٢١ ج ٢ ص ٨٨

(٢) جارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٩٢ وباريس في ٢٦ يولييه ١٩١١ سيري ٩٢ ج ٢ ص ٧٦

(٣) أما دعاوى طرد الواضين اليد على العقار بلا سبب أو صفة قانونية فن اختصاص قاضى

الامور المستعجلة «ومرنياك» ج ٢ ص ٢٨ نبذة ٢٥

(٤) دالوز العملى ج ١٠ «المستعجل» ص ٢٠٤ نبذة ١١٣

(٥) النقض الفرنسى في ٣١ يولييه ١٨٨٩ دالوز ٨٩١ ج ٢ ص ٢٢٣

أو شفويا (١) أما إذا لم يوجد عقد كليف دعاوى طرد الشاغل للعين تبقى من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة (٢) خامسا المنازعات التي تحصل بين المخدم والمخادم بخصوص العمل ومنها طلب طرد الأخير من المحل المخصص له في مكان الشغل (٣) المسائل المتعلقة بحق الشرب والمنازعات الخاصة بها (٤)

٣٥ — المسائل التجارية: ١- المنازعات التي تحصل بين التاجر وكاتب المحل التجاري أو العامل عنده كطلب طرد الأخير من عمله (٤) ٢- المنازعات المستعجلة التي تحصل بين الشركاء وبعضهم في الشركات التجارية بخصوص حقوقهم فيها كطلب وضع أموالها تحت الحراسة القضائية أثناء الدعاوى المرفوعة بينهم يطلب تصفيها أمام المحكمة التجارية (٥) بشرط أن تكون المنازعات عن أعمال تجارية بحتمه أما إذا اشتملت على حقوق مدنية فيختص القضاء المستعجل بالحكم في الأمور المستعجلة المتعلقة بها وعلى ذلك يختص بالحكم بتعيين حارس أو مدير مؤقت على الأموال المتروكة أو الموروثة والداخلية في أموال الشركات (٦) ثالثا المسائل المتعلقة بالتفليسة فلا يجوز له الحكم بإجراء عملية التصفية أو بوضع أموال التاجر تحت الحراسة القضائية عند التوقف عن الدفع أو الحكم بإيقاف البيع الحاصل بناء على أمر من مأمور التفليسة طبقاً لنص المادة ٤٨٦ تجاري فرنسي أو الحكم بوضع الاختتام على محل التاجر المفلس أو برفعها أو التصريح للسنديك ببيع بضائع التفليسة (٧) أما إذا قصد من الإجراء الوقي المحافظة على مصالح وحقوق

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٩ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٧ نبذة ١٤٤

(٢) النقص الفرنسي في ٢٣ أكتوبر ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ١ ص ١٩٠ و مرنياك ج ٢ ص ٤٠ وكيري

ج ١ ص ١٧٤ ودالوز العملي « مستعجل » ج ١٠ ص ٢٠٧ نبذة ١٥٥

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٩ و ٤٠ ودالوز العملي « مستعجل » ج ١٠ ص ٢٠٧ نبذة ١٥٣ وما بعدها وكيري ج ١ ص ٣٨ نبذة ١٥٣ وما بعدها

(٤) باريس ٢٦ يولي ١٨٩٢ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٥٤٤

(٥) باريس ١٣١ أكتوبر ١٩٠٢ جازيت دي باليه ١٩٠٢ ج ٢ ص ٥٥٢ ودالوز العملي

« مستعجل » ج ١٠ ص ٢٠٨ - وكيري ج ١ ص ٣٩ - ٤٥ نبذة ٥٧ - ٦٢ ويرى دي بليم اختصاصه في عمل

الاجراءات التحفظية الوقفية أثناء قيام الشركة أو رفع دعاوى بالفسخ أو التصفية عنها ج ١ ص ٥٦٩

(٦) النقص في ٨ فبراير ١٩٢١ سيدي ٢٢ ج ١ ص ٧٦ و مرنياك ج ٢ ص ١٨ نبذة ٤٤

(٧) مرنياك ج ٢ ص ٥٢ و باريس في ١٦ يونيو ١٨٨٤ جازيت دي باليه Gazette du Palais

٨٥ ج ١ ودالوز العملي « مستعجل » ج ١٠ ص ٢٠٧ نبذة ١٥٩

لغير لادخل لها بالتفليسة ويخشى عليها من الضياع إذا لم يشملها القضاء المستعجل بحايته فيختص القضاء المستعجل بالحكم فيه (١) رايها المنازعات المتعلقة بالاعمال التجارية *actes de commerce* فلا يختص بالحكم بتعين خير لاثبات حالة البضاعة التي لم يتسلمها المشتري التاجر (٢) أو بالحكم بطرد تاجر من المحل التجارى الذى اشتراه عند تقصيره فى دفع الثمن مع وجود شرط صريح فاسخ فى عقد البيع (٣) أو بتعين حارس لاستلام البضاعة المباعة والمحافظة عليها عند حصول نزاع بين البائع والمشتري على مقدارها أو صنفها

٣٦ — ويشترط لعدم اختصاص القضاء المستعجل فى نظر هذه الأمور جميعها بحسب هذا الرأى أن تكون عن منازعات متعلقة بمواد جزئية أو تجارية بحتة - أما إذا كانت تحتوى على حقوق مدنية فأن القضاء المستعجل يختص بنظرها وفى الفصل فى الاجراءات الوقية التحفظية التى يراها محافظة لها (٤)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٥٢ والنقض الفرنسى فى ٢٠ ابريل ١٨٦٨ دالوز ج ٦٩ ص ١ ص ٢٩١

(٢) باريس فى ٢٦ يولي ١٨٩٢ دالوز ج ٩٢ ص ٢ ص ٥٤٤

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٥٣ نبذة ٤٩ وباريس فى ١٣ فبراير ١٩٠٢ المشار اليه فيه

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٤٠ - ٤٥ نبذة ٣٦ وما بعدها والنقض الفرنسى فى ٢٠ يولي ١٨٨٢ دالوز

الفصل الثاني

المسائل الإدارية

٣٧ — يوجد في فرنسا محاكم إدارية متنوعة بجوار جهات القضاء العادية كحاكم مجلس الدولة Conseil d'État ومجالس الولايات أو المقاطعات Conseils de préfecture تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمسائل الإدارية وفي القضايا المرفوعة على الحكومة أو المصالح الحكومية أو المجالس البلدية أو المحلية أو الشركات ذات الصفة العمومية (١) بخلاف الحال في مصر إذ أن هذه المسائل من اختصاص المحاكم العادية مع القيود الواردة في المادتين ١٥ و ١١ من لائحة ترتيب المحاكم الأعلى والمختلطة والمنفصلة بعدم التعرض للأوامر الإدارية البحتة أو المساس بصحتها أو إلغائها تنفيذاً — ويختلف لذلك اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا عنه في مصر في المسائل الإدارية ويزى لذلك أن تفرد لكل بحثاً خاصاً ثم نتكلم بعد ذلك على الأوامر الإدارية والشروط الواجب توافرها فيها والمسائل التي تخرج منها .

المبحث الأول — اختصاص القضاء المستعجل في المسائل الإدارية بفرنسا

٣٨ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في المسائل الإدارية، فقال فريق باختصاصه بالفصل في الأمور المستعجلة وفي اشكالات التنفيذ الحاصلة عنها حتى ولو لمس في قراراته الأوامر الإدارية عن قرب أو بعد، وسيتفق ذلك أو لا عموم نص المادة ٦-٨ مراقبات ٤ ثانية . عدم وجود فصل مستعجل في المحاكم الإدارية أسرة المحاكم البلدية العادية — وطبقاً لهذا

(١) كاره وشوخر مرسلات ج ١١ من ١٤ دليسيا

أو أي تدخل في ولاية القضاء المستعمل الحكم أو في اشكالات التنفيذ الحاصلة عن الأوامر الإدارية الثانية في جمع الاجراءات التحفظية التي يخشى عليها من هوان الوقت مهما كان الغرض منها ومهما ترتب على الحكم فيها من ماس بالآوامر الادارية أو تعرض لصحتها أو لتأويلها أو تفسيرها (١) وهذا الرأي غير معمول به إطلاقاً لحساسة مبدأ الفصل بين السلطات الادارية ومناقاة لنصوص القانون في ذلك

وقال فريق بوجود الفترقة بين سالتين مودى إذا كان الاجراء المستعمل يمس الأوامر الادارية بطريق مباشر أو غير مباشر أو يؤثر على صحتها أو تعرض لتفسيرها أو يقصد منه تعطيلها أو غير ذلك مما يضع العقبات في سبيل أعمال السلطة الادارية الثانية إذا كان المقصود منه اتخاذ اجراءات تحفظية رقابية لا تؤثر على كيان الأوامر الادارية بحالة ما وذلك بقصد الرجوع على جهة الادارة بتعويضات عن الضرر الذي نشأ عن تنفيذ هذه الأوامر، وقرر بعدم اختصاصه في الحالة الاولى طبقاً لمبدأ الفصل بين السلطات والذي يحرم نظر موضوع هذه الحقوق على المحاكم المدنية التي هو فرع منها وباختصاصه في الحالة الثانية لعدم ماس الحكم فيها بالآوامر الادارية أو تنفيذها أو إيقاف تنفيذها ، وعلى ذلك فبدخل في وظيفته بحسب أصحاب هذا الرأي الحكم على الدعاوى المرفوعة على الادارة بآثبات حالة عطل أو مقول وبيان الأضرار التي حدثت فيه وسببها وما إذا كان لأعمال الادارة أو للأشمال الممروية دخل فيها أم لا وقبلة التعويضات اللازمة . وغير ذلك من المنازعات التي لا تؤثر على تنفيذ الأوامر الادارية بشئها ، ويدين بهذا الرأي من الشراح جارسونية (٢) وكاريه وشوفروا حدث به بعض أحكام المحاكم (٣)

(١) دالور دي توارج ٢٨ من ٧٥٧ سنة ١٣٦ - وحكم القضاء ٢٠ مارس ١٨١٣ الذي حاربه في الخامس وحكم محكمة موبيل في ٦ نوفمبر ١٨٧٨ دالور ١٨٨٠ ج ١ ص ١٧٤
(٢) جارسونية ج ٨ ص ٢٩٥

(٣) السبيد ١١ مارس ١٨٥٧ دالور ٨٨ من ٢٣٥ وبين Rebecq في ١٧ ديسمبر ١٨٨١ دالور ٨٢ ج ٢ ص ١٩٧ وجرانتسون في ١٥ مارس ١٨٨٢ دالور ٨٢ ج ٢ ص ٢٣٧ والبعض في ١٧ نوفمبر ١٨٥٧ وجرانتسون ٢٦ نوفمبر ١٨٥٧ دالور ٥٩ ج ٢ ص ٤٣

٣٩ - وقال فريق ثالث بعدم اختصاصه في الحكم في الأمور المستعجلة المتعلقة بجميع المسائل الإدارية الداخلة في اختصاص المحاكم الإدارية حتى ولو كانت عن إجراءات وقية تحفظية صرف ليس فيها سلس بالأمور الإدارية ويرتكز أصحاب هذا الرأي الى مبدأ الفصل بين السلطات القضائية والإدارية وإلى عدم اختصاص المحاكم المدنية التي يصرح منها القضاء للمستعجل في الفصل في المسائل الإدارية والأمور الخاصة بالأعمال الحكومية وباختصاص المحاكم الإدارية وحدها في الحكم فيها

فيخرج من اختصاصه بحسب أصحاب هذا الرأي أيضا الحكم في الإجراءات التحفظية الوقفية المتعلقة بجميع المسائل الإدارية سواء كان الغرض منها منع الضرر الناشئ من الأعمال الإدارية أو الأشغال العمومية أو إثبات ما وقع منه بسبب ذلك ويبان الأسباب المباشرة له وتقدير التعويض اللازم عنه للرجوع به على جهة الإدارة أو الشركات ذات الصفة العمومية فلا يحق لمثلها الحكم بتعيين خبير لاثبات حالة الانقلاف الحاصل لحاقى منزل بسبب الأعمال التي تأنها جهة الإدارة في الطريق العام وتقدير التعويض اللازم عن ذلك (١) أو بسبب هزات التي تحدثها قاطرات السكك الحديدية في المنازل القريبة من المحطة وتؤثر على متانتها أو بسبب الدخان المتصاعد من القاطرات على هذه المنازل (٢) أو

(١) باريس في مارس ١٨٤٦ مألوز ٤٦ ج ٤ ص ٤٦٧ و ٢٣ أبريل ١٨٤٩ مألوز ٤٩ ج ٢ ص ٢١١ و ٦ يونيو ١٨٥٣ مألوز ٥٣ ج ٢ ص ٩٧ - و ١٠ فبراير ١٨٥٧ مألوز ٥٧ ج ٢ ص ١٢ و ١٦ يناير ١٨٥٨ مألوز ٥٨ ج ٢ ص ٥٥ و ١٠ يوليو ١٨٥٨ مألوز ٥٩ ج ٢ ص ١٦ و ١٠ أغسطس ١٨٥٨ مألوز ٥٩ ج ٢ ص ١٣

(٢) المجلس والارام في ١٩ فبراير ١٩٠٠ مألوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٠٦ ونص بنفس الحكم صادر من محكمة دروم سنة ١٩٠٧ في ١٠ يونيو ١٩٠٧ باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى رفعها أحد أصحاب المنازل المجاورة للمحطة على شركة السكك الحديدية بطلب تعويض سبب لاثبات حالة الانقلاف والتسبب في حطتها في منزله بسبب القاطرات التي تعبرها القاطرات وقت دسها المحطة ومطارد المساريف اللازمة لإصلاحها لاختصاص المحاكم الإدارية وحدها بتقاضيها بأعمال تتعلق بالشركة وهي ذات شأن عمومي .

نسب الأعمال العسكرية والحربية التي تقوم بها الجيوش والطائرات الحربية (١) أو لاثبات حالة الاتلاف الحاصل في زراعة كرم بسبب الفرق الناشئة من حفر قناة لتوصيل المياه الى إحدى القرى (٢) أو الحكم بإيقاف الأعمال التي يجرها المقاتل لحساب شركة السكة الحديدية والتي ترتب عليها سد الطريق الموصل بين أحد القارل والشارع العمومي (٣)

وبأحد هذا الرأي من الشراح مرنياك وكيري ودي بليم وبرتان وجلامون (٤) وبسبب عليه القضاء العالي ومعظم المحاكم الأخرى في أحكامها وهو الراجح والمعمول به في فرنسا (٥)

المبحث الثاني — اختصاص القضاء المستعجل بمسائل الإدارة

٤. — أما الحال في مصرفي خلاص ذلك فلا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور الوقتية المتعلقة بالمسائل الإدارية إلا ما كان منها غير داخل في اختصاص المحاكم الأهلية أو المختلطة بسبب وطئتها أي ما تعلق منها بالأوامر الإدارية الصرف أو كان له أساس بصحتها أو تأويلها أو تنفيذها طبقاً لنصوص المواد ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ١١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة و ٧ من القانون المدني المختلط أو

(١) بيون في ٣٠ مارس ١٩٢٠ فالوز ١٩٢١ ج ٢ من ٧٩ ونقض بسم اختصاص خاص الأمور المشتبعة في الحكم حينئذ خبير لاثبات حالة إتلاف حصل في أحد القارل بسبب سقوط عياره حربية عليه أن ينجفها وتهدب الترميم والمصاريف اللازمة لإعادة الحالة لأصلها

(٢) حكم محكمة المارعات في ٢٣ مايو ١٨٨٨ فالوز ٨٩ ج ٣ من ٢٨

(٣) حكم محكمة نواي Cass في ٦ مارس ١٨٧٢ فالوز ٧٤ ج ٥ من ٤٩٩

(٤) مرنياك ج ٢ من ٥٦ بنية ٥٣ وما بعدها من ١١٩ بنية ١٣٨ وكيري ج ١ من ١٦ من ١٥ وما بعدها — وبرتان ج ٢ بنية ٢١١ وما بعدها وجلامون وكوليه ماج ١ من ٤١٦ من ١٧١ — ودي بليم من ٣٦٤ وما بعدها وفالوز وبرتران ج ٢٨ من ٧٥٧ بنية ٢٣٦ وما بعدها ودانور القملي ج ١٠ من ٢٠٨ بنية ١٣٣ وما بعدها وقملقات فالوز على القادة ٦-٨ من اجابات من ١١٣٥ من ١٣٣٠ وما بعدها

(٥) اقتصر في ١٩ فبراير ١٩٠٠ فالوز ١٩٠٠ ج ١ من ٥٠٦ وحكم محكمة المارعات في ٢٣ يناير ١٨٨٨ فالوز ٨٩ ج ٣ من ٢٨ وبيون في ١٣ يونيو ١٨٧٢ فالوز ٧٣ ج ٢ من ١٦ وبيون في ٣٠ مارس ١٩٢٠ ودانور ١٩٢١ ج ٣ من ٣٨

ما دخل منها في وظيفة محاكم إدارية خاصة كطجان المخارك ولجان الري وحلافه ،
فليس لقاضي الأمور المستعجلة في المحاكم الإحلية أو المختلطة أن يفصل في إجراء
مؤقت من شأنه التعرض للأوامر الإدارية بطريق مباشر أو غير مباشر أو بخصوص
مسألة من اختصاص محاكم إدارة بمقتضى قوانين تكوينها مهما أحاط المدعى من
استعمال وخطر على حقوق الأشخاص إذ الاستعجال لا يكون له اختصاصاً معته
عنه القواعد وسطته منه القواعد الدستورية تأميناً للسلطة الإدارية في أعمالها وتمكيناً
لها من القيام بمهامها التي خوطبها القانون بحافزة على النظام العام وحفظاً لسلطان
السلطة التنفيذية وهيبتها بين مجموع الأمة

٤١ - أما إذا كان الإجراء المطلوب لا يتعرض للأوامر الإدارية كلية ويرى
منه إثبات الضرر الناشئ عنها لا يمكن الرجوع على جهة الإدارة بالتعويض اللازم
للمخالفة لتلك الأوامر لقوانين تشتمل ولاية القضاء المستجلب لوروا باعتبار أن موضوعه
يدخل في وظائف المحاكم التي يتفرع منها عملاً بالمواد السابق الكلام عنها فإنها
لعدم وجود محاكم إدارية كما هو الحال في فرنسا تختص بالفصل في المسائل الإدارية
المتعلقة بالحكومة أو الشركات ذات الصفة العمومية، وعلى ذلك فيختص بالحكم
بتعيين حبير في دعوى مرهوعة من أحد الأفراد على الحكومة لإثبات حالة الضرر
الحاصل لزراعتها أو أرضه من أخذ أثرية منها بمعرفة رجال الإدارة لوضعها على
جسر النيل ومعرفة مقدار التعويض اللازم عن ذلك أو لإثبات حالة الاتلاف
والشروع الخاصة في مبانى منزل بسبب الأعمال التي تجريها مصلحة التنظيم في
الطريق العام ومعرفة مقدار المبلغ الكافي لإصلاحها أو لإثبات حالة الاتلاف
الحاصل في زراعة بسبب الخطأ الناشئ من عمال وزارة الزراعة في عملية التحجير
ومعرفة مقدار التعويض الواجب دفعه عن ذلك أو إثبات حالة منزل أخرج جميع
مستأجريه بمعرفة الإدارة بدعوى أنه آيل للسقوط مع أن القوانين الإدارية لا
يحد منها في وقت قصير لا يستدعى إخلاءه من السكان وغير ذلك من المسائل
الأخرى التي لا تؤثر على كيان الأوامر الإدارية أو تعوق تنفيذها بأي حال
من الأحوال

ماهية الامر الادارى والشروط الواجب توافرها فيه

٤٢ - الامر الادارى الواجب على المحاكم احترامه هو كل اجراء يصدر من سلطة إدارية في شأن موضوع إدارى أو هو الذى يصدره موظف تابع للجهة الادارية بصفته موظفاً إدارياً ويشأن عمل معين وأن يكون للصالح العام . ويشترط في الامر الادارى توافر شرطين هذين أن يصدر من جهة الادارة باعتباره عملاً من أعمال السلطة العامة *actes de puissance publique* ، وأن يكون عن موضوع إدارى ولها صفاتاً مدارية، فإذا توافر هذان الشرطان في أمر امتنع عن القضاء المستعجل المحكم في الاجراءات الوقفية التي تؤثر على كيانه أو تعرض لصحة أو تفسيره كما لا يجوز له المحكم بإيقاف تعديده بل يجب عليه المحكم بعدم اختصاص المحاكم بالنسبة لوظيفة نظير الدعوى مهما ترتب عن الامتناع في الفصل في الدعوى من ضرر بالأشخاص أو خطر على حقوقهم (١)

٤٣ - أصدر من الممالي المتعلقة بأوامر إدارية الخارج عن اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيها

ومن المسائل المتعلقة بأوامر إدارية لا يختص القضاء المستعجل بالفعل فيها طلب تعيين خير طبيب لاثاث حالة موظف فرد القومسيون الطلى المشكل قانوناً لعدم لياقته للخدمة في الحكومة للكشف عليه ومرفقاً إذا كان صحيح البنية ولائقاً للخدمة أم لا تعرض المحكم بذلك لصحة القرار الصادر من القومسيون الضنى في ذلك (٢) أو تعيين خير لمائة لحوم قررت اللجنة الادارية إعدامها لعدم صلاحيتها للاكل (٣) أو لبعدها إذا كان هناك ضرورة تقضى على الادارة ما جراه فتح في جسر لمنع طغيان المياه على الجهات المجاورة (٤)

(١) كبريه ج ١ ص ٤٩ نذرة ٧٠ واختلاف غلط في ٢ ابريل ١٩٢٤ المجلات بديه ١٩٢٤ ص ١٦١ رقم ٧٦٥

(٢) صرا على مستعجل ٣١ أكتوبر ١٩٢٤ الحماية للعدلاتى ص ١٥ ص ١٢٩ وما بعدها

(٣) مرفأ ج ٢ ص ١١٧ منه ١٣٤ وما بعدها

(٤) اختلاف مصر في ٣٠ مايو ١٩١٩ بحجة رجمه ٣٠ ج ٧٥ ص ٩٣

أو تعيين حيز الكشف على شخص مودع في مستشفى المجاذيب بأمر صفائي لمعرفة ما إذا كان شقي من مرضى من عمله لتعلق ذلك بالسلطة الإدارية وحدها باعتبارها المسئولة عن الإحلال بالأمن العام ولمساح الحكم في هذه الحالة وأمرها الإدارية (١) أو تعيين حارس صفائي على حائط لاستخراج العاديات وما بها من مخبوءات سواء على طلب شخص كان مرصدا له بالخفر عند حصول نزاع بينه وبين ورادة الأشغال ترقب عليه صدور قرار وزاري بسحب الترخيص منه وإستيلاء الحكومة على الحفائر لانتهاء عملية الخفر بواسطة موظفيها لما في الحكم بتعيين الحارس من تعطيل وإيقاف تنفيذ الأمر الإداري الصادر بسحب الرخصة والإستيلاء على الحفائر من جهة مختصة بإصداره طبقا للقوانين واللوائح الخاصة باستخراج العاديات (٢) أو الحكم بإيقاف تنفيذ قرار وزاري صادر في حدود اختصاصه بإجراء من معين أو تعطيل قرار صادر من جهة إدارية ، أو من المجالس البلدية أو المحلية أو من مجالس المديرية في حدود سلطتها التي منحها لها القانون أو الحكم باستمرار أعمال صدر قرار إداري بإيقافها في جهة أو جهات معينة كالحكم بالترخيص لشخص بأشغال جزء من الطريق بالرغم من عدم موافقة الجهة الإدارية على ذلك أو التصريح لأخر بفتح محل عمومي في جهة رأيت جهة الإدارة عدم التصريح منح مخلات عمومية فيها أو الإذن بإدارة محل مقلق للراحة أو خطر أو مادية ما كينة رأيت الجهة المختصة عدم السماح بإدارتها لأمور إدارية تتعلق بها (٣) أو الحكم بإيقاف تنفيذ قرار صادر من لجنة أو هيئة إدارية في حدود وظيفتها وطبقا للقوانين المعمول بها كالقرارات التي تصدر من لجان الترع والجسور أو اللجان الجزئية أو لجان العمدة والشباعات

(١) مصر استئناف ٥ ديسمبر ١٩٢٨ بحرق رمية ٢٠ ج ٤١ — ١ ص ١٨

(٢) استئناف عتلا في ٢ أبريل ١٩٢٢ المجازت بونه ١٩٢٤ ص ١٦٢ رقم ٣٨

(٣) مرساك ج ٢ ص ١١٩ بينه ١٣٨ وما بعدها ودالوز السيل ج ١٠ — سجل ٤ ص ٢٨ مدة ١٦٦ وما بعدها — ودالوز ديرنوار ج ٢٨ ص ٢٣٧ سنة ١٣٩ وقطعات دالوز على المادة ٨٠٦ مرسات برمي مدة ١٧٣ وما بعدها وحكم محكمة كال Cass في ٢٨ يونيو ١٨٦٦ دالوز ٧٣ ج ١ ص ١٦٢ ديرنوار في ٢ أغسطس ١٨٧٠ دالوز ٨٣ ج ١ ص ١٦٢ وناسي في ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ٤ ولين في ٢٤ فبراير ١٨٨٦ ج ٢ ص ٢٨٢

أو لجان الجبانات أو غيرها في حدود سلطتها وطبقا للوائح المعمول بها أمامها - أو الحكم بإيداع تنفيذ أمر صدر بالاستيلاء على عقار زعت ملكيته للنافع العامة (١) أو قرار صادر من الحكومة بالاستيلاء مؤقتا على عقار للنفعة العامة أو لسبب قوة فاعرة طبقا لنصوص المواد ٢٢ - ٢٥ من قانون نزاع الملكية أو الحكم بتعطيل أمر صدر بمصادرة بضائع مهربة من الرسوم الخمرية أو لمخوم مضرة بالصحة أو متعصنة أو قرار صدر بإيقاف موظف عن عمله لماتل إدارية نسبت إليه أو بتعطيل الأوامر الصادرة من الحكومة بخصوص فرض الضرائب والأموال الأميرية وحكومية توزيعها أو للقرارات التي تصدرها الإدارة طبقا لقانون المطبوعات بخصوص مصادرة أعداد جريدة وأكليشبات الطبع وخلافه أو لإيقاف تنفيذ قرار صادر من مجلس الوزراء بتعطيل جريدة في حدود السلطة التي كانت مخولة بمقتضى قانون المطبوعات وعلى وفق أحكامه (٢) أو الحكم بتعيين حارس قضائي على محل كان مرخصاً من الحكومة باستئلاؤه ومحت رخصته لعدم تنفيذ الشروط الواردة فيها عند حصول نزاع بين صاحب الرخصة والحكومة بخصوص الشروط الواجب اجراءها (٣) وغير ذلك من الأوامر التي تصدرها الإدارة في حدود سلطتها

حدود عدم اختصاص القضاء المستعجل

بالمسائل الإدارية

٤٤ - ويستثنى من عدم اختصاص القضاء المستعجل في نظر المسائل الإدارية حتى في فرنسا أمور المعاملات التي تحصل بين الإدارة والغير بشأن أعمالها الإدارية والتي تتعاقد فيها الإدارة كعقد من الأفراد - ثانياً - أعمال الاعتداء أو ما يسمونه اعتصاب السلطة Usurpation de pouvoir أي الأعمال التي تجر بها السلطة الإدارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها أصلاً وبعبارة كل البعد عنها -

(١) الزاوية ١٣ مارس ١٩٠٧ المجموعة ٥١ من ١٥٠

(٢) القضاء والأوامر الأعلى في ٩ فبراير ١٩٣٣ عمارة ١٣ عدد ٤٤ - ٣ من ١٩٣٣

(٣) ديوجون في ١٥ مايو ١٩١٨ دالوز ١٤ ج ٢ من ٢٢٢

المسائل المتعلقة بحق الملكية والحقوق المينة باعتبار أن موضوع جميع هذه المسائل يدخل في وظيفة المحاكم التي يتعرع عنها، وطبقاً لذلك فيختص بالحكم في الاجراءات التحفظية وفي إشكالات التنفيذ الخاصة بالمسائل الآتية :-

٤٥- أورو الاتزامات التعاقدية *actes contractuelles* التي تخص بين الحكومة لمصلحتها الخاصة وبين الأفراد بشأن أموالها الخصوصية من بيع وشراء وإيجار ومعارضة وقسمة وحلافة، ويخضع فيها الطرفان لنصوص وفواعد القانون المدني الخاصة بالمعاملات - ولا يميز من طبيعتها المدنية كونها صادرة من جهة الادارة لأنها تتداخل فيها بصفتها فرداً من الافراد لا باعتبار سلطتها العامة (١)

ولا يمكن القول بأن إدخال الفصل في هذه المعاملات في اختصاص المحاكم العادية له أساس بمبدأ الفصل بين السلطات بتحويل المحاكم الحق في مراقبة جهة الادارة في ارتباطاتها القانونية مع الغير، لأن المعاملات المذكورة تكون ارتباطات مدنية صرف تخضع لتكوينها وآثارها الى قواعد وأصول القانون المدني لا القوانين واللوائح الادارية ويجب عند التقاضي بشأنها مراعاة الضوابط التي أوردتها قانون المرافعات ولا يترتب على تدخل جهات القضاء العادي فيها أي اضطراب في أعمال الحكومة أو نظام البلد .

٤٦- ثانياً- العقود والاتفاقات التي تحصل بين الحكومة والأفراد بفرض 'داد' أعمال مصلحة عامة كالإعاقات التي تحصل بين الحكومة ومقري المفاوضين أو المهندسين أو الشركات بشأن إنشاء كبار أو إقامة حواجز أو أرصفة على الشواطئ أو تشييد مستشفيات أو التي تحصل بينها وبين الأفراد أو الشركات بخصوص توريد أدوات أو إنشاء لاستخدامها

(١) [كبيرة ج ٩ ص ٥٠ مادة ٧٢ ومرتبات ج ٢ ص ٣٣ مادة ٦٥ دالور فصل ج ١ ص ١٠٠ مادة ١٧٦ ولا يميز ج ١ ص ٢٢٩ والقصر الفرنسي ٨ يناير ١٨٩٩ دالور ج ١ ص ١٦٦ و ٢٨ مايو ١٩٦٦ دالور ج ١ ص ٣٠ و ٦ ديسمبر ١٨٧٥ دالور ج ١ ص ١٣٦ و ١٣ يونيو ١٨٧٧ دالور ج ١ ص ٤٦٥ و ١٥ مايو ١٨٨٢ دالور ج ١ ص ١٦٦ وحكم محكمة المرافعات ل ٢٦ مارس ١٨٨١ دالور ج ٣ ص ٥٨ وباريس ٢٦ ديسمبر ١٨٥٨ دالور ج ٢ ص ٤٣ وباريس ١٥ مارس ١٨٩٢ دالور ج ١ ص ٢٣٣

في أعمالها العامة كالاتفاقات التي تحصل بين الحكومة وبين إحدى الشركات على توريد سلعهم لاستخدامه في سيرة آلاتها كقاطرات السكك الحديدية في مصر مثلا

وجميع هذه الاتفاقات وإن كان المقصد منها تحقيق مصلحة عامة إلا أن الحكومة تقوم بها باعتبارها من أعمال الإدارة والصرف *actes de gestion* التي يحولها له حق إداره أموال الدولة وأعمالها العمومية وتخضع فيها لنصوص القانون المدني أو التجاري والسلطة الحاكم العادية أسوة بالارتباطات القانونية التي تحصل بين الأفراد وبعضهم بخصوص إدارة أموالهم ومن بين هذه الاعمال ما يأتي :-

(١) المزايدات المتعاقبة بشراء واستئجار المالى، المقاربات المخصصة لإقامة وسكنى المصالح الحكومية أو الجيش .

(٢) الاتفاقات التي تحصل بين الحكومة والأفراد بخصوص أحداث منشآت عمومية أو توريد منقولات أو صائغ أو مواد غذائية أو آلات وحلله .

(٣) الاتفاقات التي تحصل بين الحكومة وبين بعض الجمعيات الخيرية بشأن قبول عدد معين من التلاميذ بها في مدارسها في مقابل دفع مبلغ معين

٤٧- ويشترط في كل ذلك عدم ضرورة تدخل الحكومة باعتبارها صاحبة السلطة الإدارية في تنفيذ هذه العقود أو الاتفاقات شأنها شأن تدخلها في شأنها الصفة المدنية وأصبحت من الأعمال الإدارية الممنوع على الحاكم تأويلها أو إيقاف تنفيذها ولا يغير من طبيعتها الإدارية إضافة عهد تعاقدي عليها - مثال ذلك لرخص التي تعطى جهة الإدارة لشخص أو شركة للمحفر والتقيب واستخراج الآثار أو للبحث عن الساجم واستغلال المعادن الموجودة بها أو لتجهيب المنبع الموجود بالبجيرات أو الشواطئ في مقابل رسوم معينة وشروط خاصة ، فكل هذه الأعمال يستلزم تنفيذها تدخل الحكومة بسلطتها الإدارية وإن لاصحتها اتفاقات وتعهدات ، وليس للحاكم لهذا السبب إيقاف تنفيذ الأوامر الإدارية الصادرة بشأنها في حدود اختصاص جهات الإدارة التي تصدرها وتحت ضوء القوانين والقرارات الإدارية الخاصة بها (١)

(١) كبره على الأمور المستعجلة ١ ص ٥٠ وما بعدها وحكم القضاء المحرق في ٢ أبريل ١٩٨٩
د لور ٨٩ ج ١ ص ٤٥١ - سولسكاف عطف في ٢ أبريل ١٩٢٤ الجازيت برونه ١٩٢٤ ص ٢٦٢ - د ٢٦٥

٤٨ — وهذه القواعد مسلم بها فيها وتضائق فرنسا على التعديلات الخاصة بالأشغال العمومية (*marchés de travaux publics*) أو المتعلقة بالتوريد لمصالح الحكومة أو الخاصة بالدين العمومي فإنها كلها من اختصاص المحاكم الإدارية بموجب قوانين خاصة (١)

أما في مصر فعمولها يغير استثناء مع اختصاص المحاكم المختلطة وحدها بالمنازعات المتعلقة بالدين العمومي

٤٩ — ١٢١ — الأوامر والقرارات التي تصدرها الإدارة أو اللجان الإدارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها إعلانياً بمقتضى القوانين الإدارية واللوائح المعمول بها لاعداد صفة الأوامر الإدارية عنها واعتبارها من أعمال التعدي غير المشروعة (*actes illégaux*) التي تحصل من الإدارة من قبيل اعتصاب السلطة (*usurpation de pouvoir*) التي يمنح للمحاكم بحجها وتقديرها والحكم بإبطالها أو إيقاف تنفيذها وبمجرد كونها صادرة من جهة الإدارة لا يغير من طبيعتها وحسب نصها ويجعلها في عداد الأوامر الإدارية (٢) مثال ذلك القرار الذي يصدر من لجنة الجبانات بالماء وخمسة مدطاء لشخص للأمتناع بقطعة أرض مدينة وتشييد مدفن عليها لدفن موتاه وأحلال آخر محله بدعوى عدم قيامه بالشروط

(١) كبريه ج ١ ص ٥٣ بدة ٧٦ وثمن في ٤ مارس ١٩٩٠ دالور ١٩ ج ١ ص ١٨٢٢٧
ديسمبر ١٩٧٧ دالور ٢٨ ج ١ ص ٩٠٤ وحكم محكمة المشاوير في ٧ مارس ١٩٨٩ دالور ١٢ ج ٢ ص ١٠١ دالور ١٧ يوليو ١٩٩٠ المختص بالدين العمومي

(٢) كبريه ج ١ ص ٥٣ بدة ٧٧ وحكم محكمة دييجون الولد به ورميك ج ٢ ص ٦٠ بدة ٦١ دالور المجلد ج ١٠ ص ٢٠٩ بدة ١٧٣ وجلاسون وكوله داج ١ عدد ٤٢٦ ص ١٧١
وسنات دالور على المادة ٨٠٦ مرامات فرنسي بدة ١٩٢ دالور دوتوار ج ٢٨ ص ٢٠٨ بدة ٢٣٥
والنصر الفرنسي ٢٠ يوليو ١٩٨٧ دالور ٨٣ ج ٢ ص ١٦١ وحكم محكمة الخراعات ٧ أبريل ١٩٨١ دالور ٨٢ ج ٣ ص ٧٤ ولنجج *nosogen* في ٢٨ فبراير ١٩٩٩ - ١٩٩٠ ج ٢ ص ١٢٦ وحكم
محكمة مصر المحكمة الأهلية ٢٢ يوليو ١٩٢٨ سلطان ٩ عدد ٤٨٦ - ٢ ص ٨٧٣ والرقائق ي
٢٠ فبراير ١٩٢١ بحقه دسمه ٣ - ٧٣ - ٢ ص ١٧٤ - سولستاف أهل ١٠ ديسمبر ١٩٢٢
سلطان ١٣ ص ٨٢٧ - مصر استئناف في ١١ مايو ١٩٢٥ سلطان العدد التاسع له الخمسة عشره
ص ٦٤٠ رقم ٢٩٩

١- والقوانين المذكورة إما أن تصدر وفقاً لقانون نزع الملكية بعد استيفاء الشروط والأوضاع التي نص عنها القانون في ذلك - من صدور أمر عال بنزع الملكية ومنه المقارنات المنزوع ملكيتها وخلافه أو صدور مرسوم من جهة إدارية مختصة بالاستيلاء مؤقتاً على عقار للخدمة العامة أو لسبب قوة قاهرة - وإما أن تصدر بمقتضى القانون المذكور - فيحق للمحاكم في الحالة الأولى بمحكمة لا لتقدير مقدار ضرورة انقار أو المقارنات المنزوع ملكيتها للخدمة العامة وإنما لمعرفة ما إذا كانت الجهة الإدارية قامت بالشروط التي يوجبها قانون نزع الملكية قبل الاستيلاء على العقار ووضع اليد عليه أم لا، فإذا ثبت عدم قيامها بالشروط المذكورة فلها أن تحكم بإيقاف الأعمال التي تجريها الحكومة على العقار استيفاء هذه الشروط. أما في الحالة الثانية فتختص المحاكم في بحث مشروعية وصحة القرارات التي تصدر من الإدارة لاعتبارها في هذه الحالة من أعمال التعدي التي لا يحسمها القوانين واللوائح ولها أن تحكم بإيقاف تنفيذها أو تعليقها ومنع الإدارة من إتمام الأعمال التي تقوم بها على العقار دون الحكم بإزالتها أو إعادة الحالة لأصلها لمساس ذلك بمبدأ الفصل بين السلطات (٢)

وإنما لهذا الرأي يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بإيقاف الأعمال التي تجريها الحكومة على أرض مملوكة للغير لأجراء طريق عليها إذا استولت عليها قبل الاتفاق مع صاحبها على ثمنها أو على مقدار التعويض اللازم عنها أو قبل تعيين خبير لتقدير الثمن الواجب دفعه طبقاً لقانون نزع الملكية (٢)

وكذلك يختص بالمحكم تعيين خبير لمعاينة الأعمال التي تجريها الحكومة على أرض مملوكة للغير قبل الاتفاق معه على المقدار الواجب أخذه منها وعلى مبلغ

(١) كبريه ج ١ ص ٥٧ سنة ١٩٠٤ وما يطعنا ونقصر في ٧ مايو ١٩٦٩ دالوز ج ١ ص ١٣ ر ١ بوليه ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٢٧٣ واستثنى أسبوط ١٤ مايو ١٩٣٢ ١٣٠٤٤ ص ٧٢٥ وقضى بمسكود العقار التي استولت عليه الحكومة من أملاك التبرع لخدمة العامة بدون انحداد إجراءات قانونية إذا لم يكن كما هو قالا لرد ولم يحصل منه شيء مسبب تخصيصه للخدمة العمومية أما إذا تميز ظاهراً كمسكن بالخصائص ص

(٢) حكم مجلس الدولة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ دالوز ج ٣ ص ٦١

التي والتعويضات لتقدير قيمة الأضرار التي لحقت بمالك الأرض من أجزائها (١) أو لمعاملة أرض استولت عليها الحكومة مؤقتاً للخدمة العامة أو بسبب قوة فاهرة وأجرت عليها أعمالاً واستخرجت منها مائلاً للاعتفاع بها في مصالحها لمعرفة ما إذا كان القدر الموضوع اليد عليه أكثر من المادي به القرار الخاص بالاستيلاء المؤقت أم لا . وما إذا كانت الأعمال التي تجريها الحكومة عليها حصلت طعماً للقرار الصادر بالاستيلاء أم لا . وما إذا كانت تؤثر على حق ملكية صاحب الأرض أم لا ، إنما لا يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم بإيقاف الأعمال التي تجريها جهة الإدارة على الأرض إذا حصلت مقابلة لشروط الاستيلاء لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٢)

ويختص القضاء المستعجل في الحكم بإيقاف أعمال الهدم التي تجريها الإدارة في مباني منزل استولت عليه بغیر اتباع الشروط التي يوجبها قانون نزع الملكية أو الحكم بمنع شخص مزروع ملكيته للخدمة العامة من هدم مباني أو قطع غراس في العقار المزروع ملكيته إذا ترتب على الهدم أو القطع ضرر بالأعمال المقتضى إجرائها للخدمة العامة (٣)

٥٢ - وبشروط لا يختص القضاء المستعجل في الفصل في كل ذلك أن تكون الملكية أو الحقوق المبيعة المتعرض فيها بمقتضى الأوامر الإدارية غير متنازع عليها جدياً . أما إذا كان هناك نزاع جدي عليها أو على مداها أو مقدارها يستوجب معه بحث الموضوع أو لا فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في نظر المنازعات المتعلقة بها لمساس الحكم بها في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٤)

٥٣ - مهابا - الأعمال التي هي الادارة الفصل فيها والتي لا تصدر بشأنها أوامر إدارية (٥) كالمنازعات التي تحصل بين الإدارة والأفراد بخصوص ملكية عين

(١) ديجون ١١ مايو ١٨٨٨ دالوز ٥٩ ج ٢ صفحة ٣٤

(٢) محكمة دين ١٢. ٤٤٥٥٥ ١٢ ديسمبر ١٨٨٨ دالوز ٨٣ ج ١ ص ١٩٢

(٣) دالوز ١٢٠٠٠٠ ج ٢٨ صفحة ٢٥٨ وما ينص

(٤) القضاء الفرنسي في ١٨ أكتوبر ١٨٨٩ - ١٩٠٠ ج ١ ص ١٠٢ وماريس ٢٠ مايو

١٨٨٨ ص ٢٨ ج ٢ ص ٦٥٠

(٥) مريبك ج ٢ صفحة ٥٨ دالوز لسلوج ١٠ ص ٢٩ نسخة ١٧٤

باعتبارها من المرافق العامة أو من أموال الحكومة الخاصة أو بخصوص حقوق الانتماع أو الارتفاق عليها فتخصص المحاكم العادية بالفصل فيها .
و طبقاً لذلك يختص القضاء المستعجل عند الاستعجال في الحكم بالتصريح لشخص بملك مبر لا أو أرضاً محاطة بأرض مملوكة للحكومة بالمروء في تلك الأرض الوصول إلى الطريق العام (١) أو في الحكم بمنع الإدارة من التعرض بشخص في أشغال جزء من الأرض عند وجود نزاع بين الطرفين بخصوص ملكية الجزء الحاصل فيه التعرض وكان ظاهر مستندات الشخص المذكور يؤكد ملكية للجزء المتنازع عليه (٢)

لعل نعتبر المحوز مودارية مع الأوامر الإدارية الممنوع على المحاكم انفاذها أو إيقاف تنفيذها

٥٤ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في مصر في ماهية المحوز الإدارية التي ترقبها الحكومة على الأفراد عند الامتناع عن تسديد الأموال المستحقة عليهم، فقد فربق بأنها تعتبر من الأوامر الإدارية التي تصدرها جهة الإدارة بصفتها صاحبة السلطة العامة فلا يجوز للمحاكم انفاذها أو الحكم بإيقاف البيع الحاصلة عنها، وإن يحد لها فقط الحكم بالنائها إذا وقعت خطأ على رراعة أو منقولات مملوكة لغير المدين (٣)

وقد فربق آخر بعكس ذلك وأنها تعتبر وسيلة من وسائل التنفيذ عهد بها المشرع في أحوال مخصوصة لجهة الإدارة بدلاً من قلم المحصرين ونقوم بها الإدارة باعتبارها من الأعمال التي تستلزم إدارة أموالها (*actes de gestion*) لا سلطة السلطة العامة، وطبقاً لهذا الرأي يجوز للمحاكم الحكم بالنائها أو إيقاف تنفيذها

(١) القضاء الفرنسي ١٠ أبريل ١٨٨٢ دالور ٧٣ ج ١ ص ١٢

(٢) القضاء - ٢ يوله ١٨٨٢ دالور ٨٢ ج ١ ص ١٦٣

(٣) أبو حيف ملك مرافعات ص ١٠٨ ولستاف جزئي ص ٥ مارس ١٨٩٥ القضاء ٢ ص ٢٥٣
والقانون ٢٩ ديسمبر ١٩٢٦ المادة ٣٧ - ١ ص ٧٣ - والموسكي جزئي ١ ص ٢٧ فبراير ١٩٢٩
المادة ٩ عند ٣٤٨ ١ ص ٥٧٠

وهذا الرأي هو الراجح والمعول به أمام المحاكم المختلطة وسارت عليه محكمة القضاة
والأوامر الإدارية في أحكامها (١)

اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرضه أمامه
ومعرفة ما إذا كانت تشمل أوامر إدارية أم لا

٥٥ - ويختص القضاء المستعجل كمحكمة الموضوع في بحث المنازعات التي تعرض
أمامه ومعرفة ما إذا كانت تشمل أوامر إدارية بالمعنى الصحيح أو أعمال اعتداء
أو مسائل إدارية ليس من اختصاص المحاكم العادية الفصل فيها وإنما من اختصاص
جهات مخصوصة كما هو الحال في فرنسا (٢)

لبيد عدم اختصاص القضاء المستعجل في التعرض لادعاء إداري أو الحكم
في المسائل الإدارية المرفوعة التي لا تدخل في ولاية المحاكم التي يتبعها

٥٦ - وعدم اختصاص القضاء المستعجل في التعرض لتفسير الأوامر
الإدارية أو الحكم؛ بإيقاف تنفيذها بطريق مباشر أو غير مباشر نوصي مطلق
(*ratione materiae, absolute*) مبنى على مبدأ الفصل بين السلطات الإدارية
والقضائية يبرز الدفع به في أي حالة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة في

(١) الأسكندرية أملي ١١ فبراير ١٩٣٦ بمطام ١٢ رقم ٢٨ ص ٦٤٤ والموسم جري ١٦
ديزير ١٩٣٦ بمطام ١٢ رقم ٨٦ ص ٢٨ - واستئناف عتظ ٨ مايو ١٨٨٢ المجموعة الزجبة المعلقة ٩
ص ١٢٥ ر ٢٤ يناير ١٨٩٦ مجموعة التشريع والقضاء المعلقة ٨ ص ١٣٦ و ١٣ يناير ١٩١٦ الماريت ٦
ص ٥٨ ر ٢٥ مايو ١٩١٦ الماريت ٦ ص ١٦٣ و ٢٠ يونيو ١٩١٨ الماريت ٩ ص ١٤ مصر مستعجل
معلق في ٨ ديسمبر ١٩٣٧ الماريت يريه ١٩٣٠ ص ٢٢٣ رقم ٢٦٦

(٢) مريانك ج ٢ ص ٥٩ بقية ٧ و تطبيقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرائيت فرنسي مدة ١٢٣
رجسوتيه مرائيت ج ٨ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ آخر بقية ٣٠٠٦ - والقضاة الفرنسي في ٢٩ يريه ١٨٥٩
دالوز ٥٩ ج ١ ص ٣٦١ - ودين *معلق* في ١٢ ديسمبر ١٨٨١ دالوز ٨٢ ج ٢ ص ١٩٧ و *ديزير*
في ١٥ مارس ١٨٨٢ دالوز ٨٢ ج ٢ ص ٢٢٣

الاستئناف، ويحق للمحكمة أن تختص بمن تلقاه نفسها ولا يجوز للحصوم التنازل
عنه صراحة بالمرافعة على اختصاصه بالتوصل في الدعوى أو ضمنا بعدم إبدائه أثناء
المرافعة فيها، وهذا الرأي متفق عليه قضاة وقضاة في فرنسا ومصر أمم، لها كم
الأهلية والمختلطة (١)

(١) مرساك ج ٢ ص ٦٤ بقة ٦٦ وما بعدها وكثيره ج ١ ص ٦٨ بقة ٩ و لاوير
اداري ج ١ ص ١٠ وما بعدها والوزر السلي ج ١٠ ص ٦٠ بقة ١٧٩ وناسي ج ١٩ مارس سنة
١٨٧٠ فالور ص ٧٠ ج ٢ ص ١٦٤ والنقض في ١٤ يولية سنة ١٨٧٩ فالور ص ٧٦ ج ١ ص
٨٤ وموسم ج ١٩ مارس سنة ١٨٦٣ فالور ص ٣٣ ج ٢ ص ٢٨ و ٢٩ وورور ج ٢٦ يوب
سنة ١٨٩٩ فالور ص ٩٩ ج ٢ ص ٤٣٧ وليون في ١٣ يولية سنة ١٨٧٣ فالور ص ٣٣ ج ٢ ص ٦
والنقض الفرنسي في ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩ فالور ص ١٩٠٩ ج ١ ص ١٣ وأيو حيف بك مرافعات
صحات ١٠٦ وما بعدها

الفصل الثالث

المسائل الأخرى التي تخرج من اختصاص القضاء المستعجل

بسبب تعدد جهات القضاء في مصر

الفرع الأول

المسائل الخاصة باختصاص المحاكم الشرعية وعماكم الأحوال الشخصية

٥٧ - يخرج من وظيفة المحاكم الأهلية والمختلطة: قضى المواد ١٦ و ٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمختلطة والمادة ٤ مدي مختلط الحكم في المنازعات الخاصة بأصل الوقف والمسائل المتعلقة بالأسكحة وجوب المهر والتفقر الخاصة بالمواريث أو شروط صحة أهلية أو الوصية باختصاص كل ذلك بالمحاكم الشرعية وعماكم الأحوال الشخصية، فهذه لقاضي الأمور المستعجلة في الأهل والمختلط أن يحكم في الإجراءات التحفظية الوقفية المتعلقة بهذه المواد أم لا؟ وهل له أن يقضى في اشكالات التعبد الخاصة من الأحكام الصادرة من هذه الجهات بخصوص ذلك أم لا؟ هذا ما سيأتي الكلام عليه بعد

٥٨ - : الإجراءات التحفظية يجب التفرة بين حالتين : الأولى أن تتعلق الإجراءات التحفظية بمخوق شرعية بمحتوم مسائل خاصة بالأحوال الشخصية لا دخل لها بالأمور الوحق الملكية كالمسائل المتعلقة بالأسكحة أو بوجوب المهر والعقة والطلاق وغيره - الثانية - أن تختص بمواد شرعية تتعلق بالأمور الوحق الملكية كالمنازعات المتعلقة بصحة الهبة أو الوصية أو الخاصة بالمواريث أو أصل الوقف - في الحالة الأولى لا يختص القضاء المستعجل بالحكم في الإجراءات التحفظية لتحفظها بأمور من اختصاص المحاكم الشرعية وعماكم الأحوال الشخصية وسدحها

أما في الحالة الثانية فيدخل في وظيفته الحكم في الاجراءات المذكورة بالنسبة للأموال المتنازع عليها فقط حتى يحصل للحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية الأخرى في المنازعات الخاصة بها وعلى ذلك فيختص عند الاستعجال بالحكم بما نأى
أولاً - تعيين حارس قضائي على أموال تركه عند وجود نزاع في الميراث -
أى في حق كل وارث في التركة ومقدار نصيبه الشرعي فيها - لاستلام أعيانها
وإدراجها وإيداع صافي الربح في حوزة المحكمة حتى يقضى من الجهة المختصة في
النزاع الخاص بالميراث (١)

ثانياً - تعيين حارس قضائي على أموال تركه عند وجود نزاع في صحة الوصية
أو الهبة الخاصة عنها أو على أعيان موقوفة عند حصول نزاع في أصل الوقف
ثالثاً - تعيين حارس قضائي على أعيان وقف عند وجود نزاع جدي بين
المتحفظين والناظر بشأن الإدارة والاستحقاق أو بين الناظرين الغير مصرح
لأحدهم بالانفراد في الإدارة عند وجود دعوى أمام المحكمة الشرعية بعزل الناظر
من التولي أو بانفراد أحد الناظرين في الإدارة (٢)

رابعاً - تعيين خبير بناء على طلب المتحفظين أو بعضهم لإثبات حالة أعيان الوقف
وبيان التلف الحاصل فيها بسبب إهمال المتولي في الإدارة تمهيداً لرفع دعوى أمام
المحكمة الشرعية بعزله من النظر .

خامساً - تعيين خبير لإثبات حالة حمل ممكن مدعى به لمسئول ذلك بحق
الملكية الفردية وأموال الشخص المنسوب إليه الحمل (٣)

٥٩- أشكال التمييز يمكن تقسيم الأحكام التي تصدر من المحاكم الشرعية

(١) استئناف مستط ٩ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١٦٨ و ٦ ديسمبر ١٩٣٢ ص ١١ مارس
١٩٣٤ المجموعة ٤٩ ص ٢٨ و ٦٩

(٢) مصر أهل كلي ٢٤ مارس ١٩٣٦ الختام ٧ ص ٦-١٢ ومصر أهل استئناف ٢٠ يولي ١٩٣١
لمزيدة القضاة عند ٨٤ ص ١٨ ومصر أهل مستط في ٩ فبراير ١٩٣٥ الختام ١٦ عند ١
ص ٩٢ رقم ٢٨ وقضى باختصاص المحاكم الأهلية بتعيين حارس قضائي على أعيان وقف عند حصول
نزاع بين ناظرين غير مصرح لاستعمالها بالانفراد في الإدارة حتى يحصل المحكمة الشرعية بما يأتى والمنازع
خاص بالتولي والانفراد بالإدارة .

(٣) مصر أهل مستط ٧ مارس ١٩٣٥ عمارة ١٥ عند ١٥٧ ص ٥٧١ رقم ٢٤٢

أو من عيانتهم جهات الأحوال الشخصية الأخرى إلى قسمين : الأول الأحكام التي تصدر بأمره صلح من المال كالتى تقضى في مسائل النفقات أو المهر . الثانى الأحكام التى تصدر بتقرير حقوق متعلقة بالأموال كالأحكام التى تحصل فى المنازعات الخاصة بأصل الوصف أو المسائل المتعلقة بصحة الوصية أو الميراث .

فإذا حصل إشكال فى تنفيذ أحكام القسم الأول فلا يخلو الحال من أحد أمرين . الأول أن يكون التنفيذ حاصلا على المال . الثانى أن يكون التنفيذ حاصلا بطريق الأكرام الذى (المحبس) . كما هو الحال فى أحكام النفقات . فى الحالة الأولى يختص القضاء المستعجل بطر الاشكال فيها كل السبب الذى نرى عليه سواء تعاق بالشكل أو بالموضوع بشرط عدم التعرض لتفسير الأحكام المنطبقة أو المساس بالحقوق المكتبة فيها . أما فى الحالة الثانية فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم فى الاشكال المتعلقة بأجراءات وأموال شرعية بحيث جعلها المشرع من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها

وإذا حصل إشكال فى تنفيذ أحكام القسم الثانى يختص القضاء المستعجل بالفصل فيه إذا نرى على نزاع فى الملكية أو فى وضع البدل على الأموال المراد التنفيذ عليها مع عدم التعرض لموضوع هذه الأحكام أو مضمونها أو بطلانها وطفا لما تقدم يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها بأن

أولاً - طلب إيقاف بيع أشياء مبيعة عليها وقاء لدين نفقة محكوم بها من المحكمة الشرعية لحصول التعارض مع البيع المسند . (١) ثانياً - طلب إيقاف اجراءات بيع ادارى عن عقار مبيع عليه بالطرق الادارية وقاء لدين نفقة عند وجود رهن حيارى أو تأمينة على العقار سابق على حكم النفقة لضرورة حصول التعبد على العقار فى هذه الحالة بالطرق القضائية طبقا للائحة تنفيذ الأحكام الشرعية . ثالثاً - طلب إيقاف اجراءات بيع ادارى اتخذت على منزل محصن لسكنى المدين وقاء

(١) - صرحت المحكمة فى ٢ ديسمبر ١٩٢٢ بمبدأها الجزئية القضائية بعدم بيع مدين نفقة بخصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى اشكالات تنفيذ الأحكام التى تصدر من المحاكم الشرعية ومطلقة بأمره صلح من المال إذا كان موضوع الاشكال عاما يجب اطلاق الوفاء بأوامره من المسائل بأصل المحرر المصرح الذى قاربه الأحكام المذكورة أو تعرض لتفسيرها

لدى عفة محكوم بها عليه (١) راجعاً — طلب إيقاف تنفيذ قرار صادر من المحكمة الشرعية بتعيين متول على وقف من استلام عين معينة على اعتبار أنها مملوكة لجهة الوقف عند وجود نزاع جدى بين فاعل الوقف والتغير على ملكية الوقف لهذه العين ماساً — طلب إيقاف تنفيذ أحكام شرعية أو أحكام صادرة من محاكم جهات الأحوال الشخصية الأخرى عند حصول التنفيذ بها على أموال مملوكة للغير

٦٠ — والسبب في ذلك يرجع إلى أن المحاكم الأهلية أو المختلطة في دائرة اختصاصها ، ولو أنها مجموعة من الحكم في المواد الخاصة بوجوب النفقات وأصل الوقف أو حصة الوصية أو الهبة إلا أن لها الحق في الفصل في القضايا المتعلقة بتمتع النفقة ثبت وجودها ومقدارها شرعاً وفي جميع المنازعات المتعلقة بالملكية والحقوق العينية المشروعة عنها أو المسائل المتعلقة بالمال أو وضع اليد ، وعلى ذلك فلقاضى الأمور المستعجلة باعتباره فرعاً منها الفصل في اشكالات تنهض الأحكام الشرعية أو محاكم الأحوال الشرعية إذا تعلقت بشيء من ذلك

٦١ — ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الفصل في الاشكالات المذكورة إذا ثبت على أسباب تناول حصة الأحكام المستعجل في تنفيذها أو في أصل الحقوق لتأثيرها على المساس بقضائه في هذه الحالة يحق لا يدخل في وظيفته الفصل فيها ويستثنى من ذلك حالتان : الأولى إذا تبنى الاشكال على طعن جدى في حصة لأحكام المنفذ بها بحصول تزوير أو تلاعب فيها وانضج من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها جدية الطعن فلتضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بإيقاف تنفيذها حتى يحكم من الجهة المختصة بالصحة أو البطلان لتلقى ذلك بأوضاع شكلية للأحكام لا مساس لها بأصل الحقوق المقضى بها فيها ، الثانية أن تكون الأحكام صادرة بها أمور لا يدخل في وظيفة المحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشرعية الأخرى

(١) مرامل مستعجل في ٧ سبتمبر ١٩٣٦ في قضية عمرة ١٣٥٨ ١٣٥٩ مستعجل ولم يشتر بعد وجوب حصر أسباب لرد على الفسخ بعدم اختصاص المحاكم الاطلة ما يأتي . من حيث ولو أن حكم النفقة المستعجل به صادر من المحكمة الشرعية إلا أن معنى الاشكال نزاع متعلق بحقوق بالأموال المراد التمتع عنها وعملاً لذلك يجوز الميز عليها وبما من هذه الأمور الداخلة في اختصاص المحاكم الأهلية الفصل في نفقات بيمانه الملكية القرينة والأولاد

الفصل فيها بمقتضى النظام المعمول به أمام المحاكم وإنما من اختصاص المحاكم العادية . ففى هذه الحالة لا تحوز الأحكام قوة الشيء المحكوم فيه ويحق للقصد المستعمل باعتباره فرعاً من المحاكم العادية التى هى الأصل للحكم بإخاف نعيدها . مثال ذلك : ليس للمحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية أن يعنى فى المنازعات الخاصة بالملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو المسائل المنعقدة بوضع اليد حتى ولو تعلقت بوقت أو ميراث وذلك بمقتضى القواعد العامة الموضوعة لتوزيع التقاضى فى مصر على جهات القضاء المختلفة (١) فإذا أصدرت أحكاماً فى منازعات متعلقة بذلك فلا يترتب عليها أى أثر قانونى ولا تكتسب حجة الشيء المقضى فيه أمام المحاكم العادية ، ويحق لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بمع تنفيذها بما ليس له أن يقضى فى هذه الحالة سلطان هذه الأحكام لمساس الفصل فى ذلك بالموضوع (٢)

اختصاص القضاء المستعجل فى بحث المنازعات

التي تعرض عليه ومعرفة ما اذا كانت تخفى على أمور شرعية بحسب من عدم

٦٢ — ويختص قاضى الأمور المستعجلة كقاضى الموضوع فى بحث المنازعات التي تعرض عليه لمعرفة ما اذا كانت تخفى على مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية من اختصاص المحاكم الشرعية أو جهات الأحوال الشخصية الأخرى وحدها الحكم فيها أم لا وما اذا كانت الأحكام المشكل فيها صدرت من المحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية الأخرى فى حدود اختصاصها أم تعدت فيها على اختصاص

(١) الألبندرية استئناف ٢٥ نوفمبر ١٩٣٠ بمرجه قضائه عدد ٦٤ من ٢٢ ومصر استئناف ٢٨ أبريل ١٩٣١ عائله ١٣ عدد ٨٤ من ١٩٣ واستئناف ٢ بمرجه ١٩٣٢ عائله ١٣ من ٥٣٨ ومصر من مستعجل ٣٩ يناير ١٩٣٥ بمرجه قضائية عدد ٤٥ من سادسه من ٧ وقرر - بعدم ولاية محاكم مصر فى الحكم بصفة مؤقتة لمستحق على منظر وقف خروج ذلك عن مسائل أصل الوقت الداخلة و اختصاصها

(٢) استئناف منطظ فى ١١ مارس ١٩٣٧ المجموعة ٩ من ١٩٧

المحاكم العادية، وما إذا كانت راعت في إصدارها النظام الذي قرره الشارع لها أم لا (١)

طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم
في مسائل الأحوال الشخصية السابق المعلوم عليها

٦٣ — وعدم الاختصاص هنا مطلق نوعي يتعلق بالنظام العام للقاضي المعمول به أمام المحاكم يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام الاستئناف، ويحق لقاضي الأمور المستعجلة الحكم به من تلقاء نفسه

الفرع الثاني

الأمور المعلقة في اختصاص المجالس الحسنية

٦٤ — تختص المجالس الحسنية بمقتضى المادة الثالثة من قانون المجالس الحسنية بالنظر في المازعات الخاصة بالمصريين وغيرهم المتوطنين بالقطر المصري مسدين كانوا أو غير مسدين والمتعلقة بتعيين الأوصياء على القصر والحمل المستنكر وتصيب القائمة على منحور عليهم والوكلاء على العائنين وتثبيت الأوصياء المختارين للاتقين للوصاية وتعيين المشرفين وعزل جميع المتولين المذكورين واستبدالهم بعيرهم وقبول استقالتهم والحجر على عديمي الأهلية ورفع الحجر عنهم واستمرار الوصاية إلى ما بعد الحادية والعشرين ومراقبة أعمال الأوصياء والقائمة ووكلاء العائنين والنظر في حبسهم وسلب ماله أولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو الحد من حريتهم فيها

٦٥ — ولا يجوز للمحاكم الأهلية مشاطرتها في هذه الأمور أو المساس بأقرارات الصادرة منها في حدود ولايتها إلا إذا تعلقت بحسابات القصر أو منحور عليهم فيجوز لها مناقشتها من جديد بقيود مخصوصة طبقاً لرأى بعض المحاكم وعلى ذلك فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بتعيين حارس صداق على شخص

(١) استئناف أعل في ١١ يناير ١٩٢٧ عدلاء ٩ ص ٥٢٩ وحسب أهل مستعجل في ٢٧ برية ١٩٣٣

عام ١٣ رقم ٤٤٧ ص ٩١٢

لا يملك شيئاً سوى ماهيته أو معاشه الذى يتقاضاه من الحكومة بدعوى أنه أبه أو صاحب غفلة وذلك لاستلام ماهيته والاتفاق منها عليه وعلى أولاده وعائلته وإدارة أعماله نيابة عنه لما فى الحكم بذلك من معنى الحجر وتعيين الخارس كقيم عليه، الأمر المنوط بالمجالس الحسبية وحدها، ولما فى هذا الطلب لطبيعة إجراء الحراسة وآثاره القانونية ومن أنه عمل تحفظى شاذ قصد منه المحافظة على الملكية والحقوق العينية بغير حصول أى تأثير على الأهلية المدنية للاشخاص الموصوفة أمواهم تحت الحراسة القضائية (١)

٦٦ - وإما يحق له الحكم فى الاجراءات الوقية التحفظية الأخرى المطلوبة على الأموال لصالح القصر أو المير ولا يحد من اختصاصه مشاركة المجالس الحسبية له فى بعضها للمحافظة على أموال القصر فيجوز له
أولاً - الحكم بوضع الاختتام على مستندات وأوراق الشركة مهما كان المأثر لها حتى تجرد بمعرفة الجهة المختصة

ثانياً - تعيين خبير لفحص وبيان مستندات وأوراق تتضمن حقوقاً لقصر أو محجور عليهم ويبلغ وجدت فى خزانة الموقوف أو الوصى أو القيم ولا يمنع من الحكم فى الدعوى بذلك جردها سطحياً بمعرفة الوصى أو القيم أو معاون المجلس الحسبى
ثالثاً - تعيين حارس قضائى لاستلام أوراق أو مستندات تركه للمحافظة عليها حتى الحكم فى موضوعها أو الأمر بإيداعها فى خزانة المجلس الحسبى أو المحكمة
رابعاً - وضع أموال القصر أو المحجور عليهم تحت الحراسة القضائية إذا توافرت أركانها وغير ذلك من الاجراءات التحفظية الوقية الأخرى

٦٧ - هل يجوز له وضع حصصه لقصر فى أموال مشتركة تحت الحراسة القضائية ضمن هذه الأموال

اتفق العلم والقضاء على إمكان وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة القضائية عند وجود نزاع جنى على الإدارة وعدم الاتفاق على توحيدها فى يد شخص معين ولا يمنع من الحكم بالحراسة وجود حصصه لقصر

(١) مصر أهل متجبل فى ٣٠ أبريل ١٩٥٥ جرده قضائية لعدد ١٩ سنة ٦ ص ١٣ وتلطف بالورد على المالك ١٩٦٣ عدد ٥٧ وما بعدها ص ٦٨٣

أو محجور عليهم شائعة في هذه الأموال أورو لأن تعيين الحارس النهائي وحقيقته مدير مؤقت في هذه الحالة يحصل لصالح الجميع البالغ والقصر ، ولا يمكن تضييع مصالح الأولين وحقوقهم في سبيل مصلحة الآخرين - ثانياً - لأن قرارات المجالس الحسبية تعيين القائمة أو الأوصياء لا تخول لهم حقوقاً أكثر من حقوق محجورينهم المستمدة من القانون وإنما تقتضي لهم الحق في إدارة أموال محجورينهم أو التصرف فيها في حدود قانون المجالس الحسبية وخطوط القانون المدني تحت مراقبة وإشراف المجالس الحسبية - ثالثاً - لأن تعيين مدير مؤقت لا يؤثر على الأهلية المنبثقة للأوصياء أو القائمة الذين يستمررون ممثلين لمحجورينهم في جميع الأعمال القانونية الأخرى عدا أعمال الإدارة والصيانة المقررة بالحارس - فلهم بالرغم من وجود الحارس التقاضي باسم محجورينهم والمطالبة بحقوقهم قبل الغير ورفع الدعاوى العينية بالنيابة عنهم وتمثيلهم في الدعاوى المذكورة إذا رفعت عن الغير عليهم وإجراء التصرفات المنصوص عنها في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية بعد إذن المجلس في ذلك - رابعاً - لأن القول بعكس ذلك ينشأ عنه إمكان استئثار الأوصياء أو القائمة بإدارة نصيب البالغ في الأموال المشتركة بنزير إرادتهم عند عدم الاتفاق معهم على تأجيرها أو الاتماع بها بطريق قسرة المباشرة الأمر الثاني للقانون والعدالة والمنطق

قرارات المجالس الحسبية - فرنها - أثرفا

٦٨ - وقرارات المجالس الحسبية في المسائل الخاصة بالأهلية والقصر وتوقيع المحجور ورخص طلبه وإقامة الأوصياء والقائمة وإن كانت لا تخوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لها ، بمعنى أنه يجوز لهذه المجالس المتداول عنها أو الرجوع فيها عند حصول تغيير في الوقائع أو في أحوال الأشخاص بعد صدورها (١) إلا أنه ليس للمحاكم العادية الحكم بإيقاف تنفيذها أو تأويلها أو تغييرها أو الترخص لصحتها (٢) وعلى ذلك فليس لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بتعيين خير للكشف

(١) حجب مال ٢٦ لوفير ١٩٣٦ عطاء ١٣ رقم ١٩٩ من ٣٦٩ و ٢٥ مايو ١٩٩٣ عطاء ١ رقم ١٦
١- من ٢٣ استئناف أعلى في ٢٦ فبراير ١٩٣٦ عطاء ١٣ رقم ٣٤ - ٣ من ٥٠
(٢) استئناف أعلى ٣ مايو ١٩٣٣ عطاء ١٣ رقم ١٣٧ - ١ من ٣٠٦

على شخص قرر المجلس الحسبي الحجر عليه للبله أو العته لعمرة ما إذا كان معتوها أو أبله ومدى تأثير ضعف قواه العقلية على أعماله لمساس الحكم بذلك لصحة القرار الصادر بتوقيع الحجر عليه كما لا يجوز له الحكم بإيقاف تنفيذ قرار صادر من المجلس الحسبي بتعيين قيم على شخص محجور عليه للسفه وعدم تمكن القيم من الاستيلاء على أموال محجوره بدعوى وجود نزاع في صحة الحجر .

أما القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بالتصديق على حسابات الأوصياء والقائمة ونتيجة ذلك قبلهم فلا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الأهلية بحسب بعض الآراء بمعنى أنه يجوز لها إعادة فحصها من جديد بناء على طلب من القاصر أو المحجور عليه بعد رفع الوصاية أو الحجر إذا أقام دليلاً مقنعاً على فساد الحسابات المصدق عليها، وللحاكم في هذه الحالة الحكم بما يراهى لها بعد ذلك من نتيجة الفحص حتى ولو تناقض حكمها في ذلك مع قرارات المجلس الحسبي الصادرة وطبقاً لهذا الرأي يجوز لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بالإجراءات المستعجلة الخاصة بها

٦٩ — ولا يدخل في وظيفة المجالس الحسبية الفصل في المنازعات المدنية الحاصلة بين القصر والمتولين أو الغير فلا يجوز لها إصدار قرار بفسخ عقد إيجار صادر من الوصى أو القيم للغير عن أطيان المحجور عليه ونزع الاطيان من تحت يد المستأجر لها بدعوى وجود غبن في قيمة الإيجار أو إصدار قرار بالتنفيذ على أموال الوصى أو القيم بالمبالغ التى ظهرت في ذمته من كشوف الحساب المقدمة لها أو الحكم بالزام شخص ذى أهلية بدفع مبلغ معين للوصى أو المحجور عليه، فإذا صدر منها قرار فى شيء من ذلك فيعتبر باطلاً لا أثر له قانوناً ولا يجوز تنفيذه لا اعتباره من أعمال تعدى السلطة ويجوز للقضاء المستعجل الحكم بإيقاف تنفيذه

٧٠ — يختص القضاء المستعجل بالحكم فى الاشكالات الحاصلة فى تنفيذ قرارات المجالس الحسبية اذا تعلقت بالأموال باعتباره فرعاً من القضاء العادى المختص بنظر الملكية والحقوق المتعلقة بالأموال وغيرها ويجوز له الحكم بإيقاف تنفيذها

أولاً — إذا اتضح له أن القرارات المذكورة صدرت في أمور لا يدخل في وظائف المجالس الحسبية الحكم فيها كالقرارات السابق الكلام عنها

ثانياً — إذا بنى الاشكال على حصول الوفاء عن المبلغ المنفذ به والداخل في وظيفة المجالس الحكم به كبالغ الغرامات التي تحكم بها المجالس على الأوصياء والقائمة والوكلاء الذين يقصرون في تنفيذ قراراتها أو يهملون في أداء الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات الصادرة من المجالس الحسبية متى اتضح جدية الاشكال

ثالثاً — عند حصول معارضة جدية من الغير باعتباره مالكا للأموال المراد التنفيذ بالحجز عليها

رابعاً — وجود منازعة جدية في ملكية القصر للأموال الصادر قرار باستلامها طبقاً لنص المادة ٣٢ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية

اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرضه عليه ومعرفة ما إذا كانت تخفى على أمور من اختصاص المجالس الحسبية من عدمه

٧١ — ولقاضي الأمور المستعجلة كمحكمة الموضوع الحق في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمعرفة ما إذا كانت تخفى على أمور من اختصاص المجالس الحسبية وحدها وما إذا كانت القرارات المستشكل في تنفيذها صدرت من هذه المجالس في حدود ولايتها أم لا

طبيعة عدم اختصاص القضاء في نظر المسائل الدافئة في اختصاص المجالس الحسبية ومهرها

٧٢ — وعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المسائل الداخلة في اختصاص المجالس الحسبية مطلق نوعي مرتبط بالنظام العام المعمول به أمام المحاكم يجوز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ولا يحق التنازل عنه صراحة أو ضمناً، وللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها

الفرع الثالث

عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم الأهلية
في نظر المسائل الداخلة في وظيفة المحاكم المختلطة

٧٣ — لا يختص القاضي الجزئي باعتباره قاضياً للأُمور المستعجلة في المحاكم الأهلية في الحكم في اشكالات التنفيذ الحاصلة في الاحكام الصادرة من المحاكم المختلطة أو في الحكم باجراءات وقية تحفظية على أموال وحقوق لا يدخل في وظيفة المحاكم الأهلية الحكم فيها الا اذا كانت الدعوى مرفوعة بين وطنيين ونشأ اختصاص المحاكم المختلطة في بعض الحقوق الواردة عنها بسبب وجود صالح أجنبي فيها فللقاضي المذكور الحكم في الاجراءات التحفظية بالرغم من وجود الصالح الاجنبي بشرط ألا يمس في قضائه حقوق الاجنبي، وطبقاً لذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المسائل الآتية بالرغم من وجود رهن تأميني أو حق اختصاص لأجنبي على الأموال المراد اتخاذ الاجراءات التحفظية بشأنها

أولاً — تعيين حارس قضائي على عقار مرهون رهناً تأمينياً لأجنبي عند توافر أسباب الحراسة (١)

ثانياً — تعيين خبير لاثبات حالة العقار المذكور عند توافر الاستعجال — مثال ذلك: يتفق المالك للمنزل المرهون مع آخر وطني على إجراء أعمال أو إصلاحات في منزله، ولأمر ما يتوقف المفاوض عن العمل، فللمالك في هذه الحالة الحق في رفع دعوى أمام القضاء الأهلي لاثبات حالة الاعمال التي أجريت حتى يتمكن من إتمام ما نقص منها والرجوع على المفاوض بالتعويضات إن كان لذلك وجه (٢)

ثالثاً — طرد المستأجرين من المنزل المرهون عند التأخير في الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ أو عند انتهاء التعاقد بفوات المدة المعينة بالعقد أو بعد حصول تنبيه عند عدم تحديدها

(١) مصر أمل في ٢٦ أبريل ١٩٢٧ عاماء ٧ ص ٨٩٦

(٢) مصر أمل في ١٤ فبراير ١٩٢٧ عاماء ٧ ع ٥٠٨ - ٢ ص ٨٩١

وغير ذلك من الاجراءات التحفظية للصرف المتعلقة بحقوق بين وطنيين والتي لا يتأثر الصالح الاجنبي بالحكم فيها

أما إذا كانت الاجراءات المذكورة تمس الصالح الاجنبي فيمتنع عنه الاختصاص ولو كانت الدعوى بين وطنيين. فتتلا لا يجوز له الحكم بما يأتي:

أولاً — تعيين حارس على عقار مرهون رهنا حيازياً لاجنبي واضع اليد عليه ويستغله تنفيذاً لعقد الرهن لاستهلاك دينه منه مهما كان سبب الحراسة لأن الحكم بالحراسة يترتب عليه رفع يد الاجنبي عن العقار وتسليمه للحارس للادارة، ويتعارض مع حق الاجنبي في حبسه، ويجب في هذه الحالة إدخال الاجنبي في الدعوى ورفعها أمام قاضي الامور المستعجلة في المحاكم المختلطة

ثانياً — تعيين حارس على عقار متخذ بشأنه اجراءات حجز عقارى أمام المحاكم المختلطة (١)

ثالثاً — الحكم بعدم تأثير حجز ما للدين لدى الغير اذا كان المحجوز لديهم كلهم أو بعضهم أجنبى، والسبب في ذلك أن المحاكم المختلطة تختص بالحكم بصحة حجز ما للدين لدى الغير المتوقعة تحت يد أجنبى حتى ولو كان الدائن الحاجز والمدين المحجوز على دينه وطنيين، ويتبع ذلك اختصاصها أيضاً برفعها (٢)

هل تختص قاضي الامور المستعجلة في الاهلى في الحكم باستبدال حارس معين من المحاكم المختلطة عند زوال الصالح الاجنبي

٧٤ — الأصل أن المحاكم التي عينت الحارس تختص بالمسائل الفرعية الناشئة عن تعيين الحارس من محاسبته عن مدة حراسته أو استبداله بغيره أو اقالته أو الحكم بانها حراسته، وطبقاً لذلك تختص المحاكم المختلطة وحدها في نظر هذه المسائل اذا كان حكم الحراسة صادراً منها مادام الصالح الاجنبي قائماً. أما اذا زال الصالح الاجنبي وأضحت الدعوى بين وطنيين فيختص قاضي الامور المستعجلة الاهلى في الحكم

(١) مصر أهل في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٢ (جريدة قضائية) ١٥٩ ص ١٧

(٢) الوقايف ١٩ أبريل ١٩٣٩ عام ١٠ رقم ٩٩ ص ١٩١

باستبدال الحارس المعين من المحاكم المختلطة بغيره عند لزوم لذلك او بـ لزوال
الصالح الاجنبي من الدعوى ثانياً لاعتبار طلب الاستبدال في هذه الحالة طلباً
جديداً عن مدة جديدة (١)

فهل يشل اختصاص قاضي الامور المستعجلة في التوفيق في الحكم بالاجراءات
التعميلية وجوب ضمان اجنبي لاداء الخصوم

٧٥ — يحدث كثيراً أن يتفق وطني مع مقاول اجنبي على اجراء عملية هدم مبان
وتشييد خلافتها أو اجراء اصلاحات في منزل وينص في عقد المقاولة على مسئولية
الاخير عن تعويض الاضرار التي تحدث للغير بسبب قيامه بهذه الاعمال وفي أثناء
مباشرتها يحصل خلل في مباني منزل أحد الجيران فيرفع على المالك دعوى
مستعجلة بأثبات الحالة تمهيداً لرفع دعوى أمام محكمة الموضوع بالتعويض الذي
يراه فيدفع فيها الاخير بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى بالنسبة
لوظيفتها بزعم وجود ضامن اجنبي له وهو المقاول. فهل يؤثر ذلك على اختصاص
المحاكم الاهلية بنظر دعوى اثبات الحالة المرفوعة بين وطنيين أم لا

اختلف القضاء الاهلي في اختصاصه في نظر دعوى بالحقوق بين وطنيين مع
وجود دعوى ضمان لأحد الخصوم قبل اجنبي، فقال البعض بعدم اختصاصه بنظر
الدعوى لاتصالها بدعوى الضمان ولما بين الدعويين من الارتباط ولعدم تجزئة
دعوى الضمان (٢)

وقال فريق بالاختصاص وأنه ليس للمحاكم الاهلية أن تتخلي عن اختصاصها
لمجرد وأن لأحد الاخصام دعوى ضمان قبل اجنبي لا يستطيع احضاره
أمامها (٣) ومن هذا الرأي قضاء محكمة النقض والابرار الاهلية (٤) ونرى

(١) استئناف ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥ عام ١١ رقم ٢٦٣ ص ٥٢٠ و ١٨ يناير ١٩٢٧ عام ٧
رقم ٣٧٩ ص ٥٧٠

(٢) استئناف اهل ١٧ ابريل ١٩٢٨ عام ٩ عدد ٢ ص ٥٧

(٣) أسيرط ٣١ يناير ١٩٢٦ عام ٧ رقم ٢٣ ص ٤٢

(٤) نقض اهل في ٧ يونيو ١٩٣٤ العام عدد ٢ ص ١٥ رقم ٢١

الآخذ بالرأى الثاني واختصاص قاضي الامور المستعجلة في الاهلي في الحكم بالاجراءات التحفظية في دعوى بين وطنيين بالرغم من الادعاء بوجود دعوى ضمان قبل اجنبى خصوصا وأن الاجراءات المذكورة لا تؤثر على موضوع الحقوق بل على العكس فأنها تصونها لحين الفصل فيها من محكمة الموضوع ، وعلى مدعى الضمان اتخاذ ما يراه حافظا لحقوقه قبل الضامن أمام المحكمة المختصة ان أراد الرجوع عليه (١)

هل تولى أمبني النظارة على وقف أهلى يمنع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم الاهلية من نظر الدعاوى المستعجلة الخاصة بالوقف

٧٦- للوقف شخصية معنوية وطنية محلية تختلف عن شخصية الناظر والمستحقين فيه ، ولها حقوق والتزامات تختلف عن حقوق هؤلاء ، وعلى ذلك فجرد تولى شخص اجنبى النظارة على وقف لا يمنع المحاكم الاهلية من الفصل في المنازعات التى تحصل بين الوقف وبين آخرين وطنيين ، وطبقا لذلك يختص القضاء المستعجل الاهلى في هذه المحاكم باعتباره فرعا منها في الحكم في الدعاوى المستعجلة الخاصة بالوقف (٢)

قوة الامتصاص الصادرة من المحاكم المختلطة في مسائل رتبة تحفظية أمام القضاء المستعجل الاهلى

٧٧- للاحكام الصادرة من المحاكم المختلطة حتى في المسائل الوقتية والاجراءات التحفظية المستعجلة قوة الشيء المقضى فيه أمام المحاكم الاهلية مادامت الوقائع التى ترتب عليها دخول المنازعات في وظيفة المحاكم المختلطة لم تتغير ولا تزال متحدة ، فليس للمحاكم الاهلية أن تغير أو تعدل فيها أو تقضى في اجراء من شأنه تعطيل تنفيذها ، وعلى ذلك اذا قضت المحاكم المختلطة بتعيين حارس على أعيان معينة لوجود مصلحة لاجنبى فيها فلا يجوز للمحاكم الاهلية أو قاضي الامور المستعجلة فيها أن يعيد النظر في دعوى الحراسة من جديد مادام

(١) مصر أهلى ١٢ فبراير ١٩٢٧ عام ٧ عدد ٥٠٨ - ٢ ص ٨٩١

(٢) مصر ٢٦ مايو ١٩٢٩ جريدة قطانية نمرة ٥١ ص ٢٢

الصالح الاجنبى لا يزال موجودا لمساس ذلك بحق اكتسبه الاجنبى بمقتضى حكم الحراسة المختلط، وإنما يحق ذلك إذا زال الصالح الاجنبى وأضحت الدعوى تحتوى على صوالح وطنية صرف أو إذا كان طلب الحراسة قائماً على أعيان أخرى غير داخلية فى حكم الحراسة المختلط - أو كان الحكم فيها لا يمس الصالح الاجنبى بشئ ما كما قدمنا (١)

هل يؤثر صدور حكم مختلط بامسوس شريك فى شركة خاصة على اختصاص قاضى الامور المستعجلة الاهلى فى نظر المسائل المستعجلة الناشئة عن تعامل باقى الشركاء الوطنيين مع الغير الوطنى

٧٨- ولا يؤثر صدور حكم مختلط باشهار إفلاس شريك فى شركة خاصة على اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى نظر المسائل التحفظية الوقفية المبينة على تعامل باقى الشركاء الوطنيين مع الغير الوطنى لعدم وجود شخصية معنوية لهذه الشركة ، ولأن تعامل كل واحد من الشركاء فيها مع الغير لا يمتد أثره إلى الباقين (٢)

هل يختص قاضى الامور المستعجلة الاهلى فى نظر الاشكالات الحاصلة فى تنفيذ أحكام مختلطة بين وطنيين و غير انصرام الصالح الاجنبى فيها

٧٩- الأصل أن انعدام الصالح الاجنبى من الاحكام المختلطة وقيامها بين وطنيين فقط لا يؤثر على اختصاص المحاكم المختلطة فى نظر الاشكالات الحاصلة فى تنفيذها باعتبارها صادرة منها سواء تعلقت بنفس الاحكام أو بالاموال المراد التنفيذ عليها أو لاي سبب آخر، إنما يجوز لقاضى الامور المستعجلة الاهلى الفصل فيها إذا حصل تنفيذها بمعرفة محضرى المحاكم الاهلية، وذلك فى دائرة اختصاصه أى بشرط عدم تفسيرها أو التعرض لصحتها أو بطلانها

اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المحاكم الاهلية

فى بحث المنازعات التى تعرضه عليه

ومعرفة ما اثر كانت له اختصاص المحاكم المختلطة أم لا

٨٠- يختص قاضى الامور المستعجلة كمحكمة الموضوع فى بحث المنازعات

(١) بنى سوف ٢ نوفمبر ١٩٢٢ بحاماه ٥ رقم ٣٧٦

(٢) استئناف ٢٤ نوفمبر ١٩٢٧ بحاماه ٨ عدد ٢٤٥ - ٢ ص ١٩٥

التي تعرض عليه لمعرفة ما اذا كانت من اختصاص المحاكم المختلطة الفصل فيها من عدمه باعتبارها متعلقة بدفوع يقصد منها منع اختصاصه ووظيفته عن الفصل في الدعوى ولا يجوز للقضاء المستعجل في الأهل الحكم بأيقاف تنفيذ أحكام صادرة من المحاكم المختلطة في حدود وظيفتها — أما اذا تعدت المحاكم المذكورة وظيفتها وفصلت في دعاوى مرفوعة بين وطنيين غير متنازع في رعايتهم أو في منازعات لا تحتوى على صوالح مختلطة فترى تخويله هذا الحق انما لا يجوز له في هذه الحالة الحكم بإعلان الأحكام المستشكل فيها لمساس ذلك بالموضوع أو أصل الحق (١)

طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في المحاكم الأهلية في المحكمات في المنازعات الدارضية في وظيفة المحاكم المختلطة

٨١ — وعدم اختصاص القضاء المستعجل في الأهل في الحكم في هذه المسائل مطلق نوعي مبني على النظام العام المعمول به أمام المحاكم يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً وللمحكمة الحكم به من تلقاء نفسها (٢)

الفرع الرابع

عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة المختلط في الحكم في المسائل الداخلة في وظيفة المحاكم الأهلية

٨٢ — ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة في الحكم في الأمور المستعجلة الداخلة في وظيفة المحاكم الأهلية أو في اشكالات التنفيذ الحاصلة في أحكام هذه المحاكم اذا كان طالب التنفيذ والشخص المانع في حصوله وطنيين ، انما يختص بالحكم في الاشكالات المذكورة اذا كان أحد طرفي الاشكال أجنبياً

(١) استئناف مختلط ١١ مارس ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٩٧

(٢) استئناف أهل (هواتر مجتمعة) في ٢ ديسمبر ١٩٢٦ محاماه ٧ عدد ٢٢٣ ص ٣٢٦

كما لو حول الحكم المنفذ به الى أجنبي وحصل التنفيذ بناء على طلب الأخير أو مانع شخص أجنبي في التنفيذ بدعوى ملكية للأموال المراد التنفيذ عليها أو بزعم وجود حقوق له عليها تتعارض مع حصول التنفيذ عليها

ولا يتعدى عمله في هذه الحالة الأخيرة بحث جدية المنازعات التي يتقدم بها المستشكل ويثيرها حول الأحكام المطلوب تنفيذها ومعرفة مدى تأثيرها على حقوقه وأمواله دون التعرض لصحة هذه الأحكام أو الفصل في الخصومة من جديد (١)

قوة الامتثال الصادرة من المحاكم الوقفية في مسائل وقفية تحفظية أمام قاضي الأمور المستعجلة المختلط

٨٣ — والأحكام الصادرة من المحاكم الأهلية في المسائل الوقفية التحفظية لا تقيد المحاكم المختلطة أو قاضي الأمور المستعجلة فيها ولا تؤثر عليه إذا رفعت أمامه دعوى بشأنها من جديد. ويجوز له العدول عنها وعدم اعتبارها كلية أو تغييرها أو تأكيدها في حكمه. فمثلاً إذا قضت المحاكم الأهلية بتعيين حارس قضائي على عين معينة متنازع عليها بين وطنيين ورفعت بعد ذلك دعوى حراسة عن نفس العين أمام المحاكم المختلطة لوجود صالح أجنبي في الدعوى فيجوز للمحاكم المذكورة أن ترفض دعوى الحراسة بالرغم من صدور حكم أهلي بها كما يجوز لها أن تقضي بقبولها وتعين للحراسة نفس الحارس المعين من المحاكم الأهلية أو تعين شخصاً آخر خلافاً — وفي هذه الحالة يشل الأخير يد الحارس المعين من المحاكم الأهلية ويجعل الحكم الصادر منها عديم الأثر وملغى فعلاً (٢)

٨٤ — ولقاضي الأمور المستعجلة في المختلط الحق في بحث الدفع التي تثار أمامه بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر الدعوى ومعرفة جديتها من عدمه كما يجوز له الحكم بإيقاف تنفيذ أحكام صادرة من المحاكم الأهلية ضد شخص

(١) استئناف مختلط ٢٢ يونيو ١٩٣٢ الجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٣٠١ رقم ٣٣٩

(٢) استئناف مختلط ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٧٨

تعتبره المحاكم المختلطة أجنيا خاضعا لقضاء هذه المحاكم وحدها دون الحكم ببطولتها لمساس قضائه بذلك بالموضوع (١)

٨٥ - وعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المختلط في الفصل في الأمور المستعجلة واشكالات التنفيذ الداخلة في وظيفة المحاكم الأهلية مطلق متعلق بالنظام العام المعمول به أمام المحاكم لا يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ويمكن التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى وبحق للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها

الفرع الخامس

المسائل الداخلة في اختصاص المحاكم القنصلية

٨٦ - تختص المحاكم القنصلية في مصر بجانب اختصاصها الجنائي في الحكم في المنازعات الحاصلة بين رعاياها - أو - في مسائل الأحوال الشخصية - ثانياً - في الدعاوى المدنية والتجارية الشخصية سواء تعلقت بعقار أو منقول وفي الدعاوى العينية الخاصة بالمنقول - أما القضايا العينية العقارية فن اختصاص المحاكم المختلطة وتختص المحاكم القنصلية وحدها في الحكم في الاجراءات التحفظية الوقية الخاصة بالحقوق الداخل في اختصاصها نظرها وفي إشكالات التنفيذ الحاصلة في أحكامها بين رعاياها وإن كان التنفيذ يحصل عادة بمعرفة محضري المحاكم المختلطة بعد صدور أمر بالتنفيذ من رئيس المحكمة بحسب الرأي الصحيح ولا يشاطرها في هذا الاختصاص المحاكم المختلطة

والاحكام الصادرة من المحاكم القنصلية في المسائل التحفظية لا تقيد المحاكم المختلطة أو قاضي الأمور المستعجلة فيها إذا رفعت أمامه دعوى جديدة بشأنها أسوة بالاحكام الأهلية بل يجوز له العدول عنها وعدم الأخذ بها أو تغييرها أو تأكيدها ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة في المختلط عند نظر دعوى رفع حجز ما للدين لدى الغير توقع بناء على حكم صادر من المحاكم القنصلية البحث فيما إذا كان الحكم المتوقع

٥ المحرر يمكن اعتباره كسند يجوز توقيع المحرر بقتضاه بدون إذن من القاضي
أم لا (١)

وإذا تعدت المحاكم المذكورة حدود ولايتها وقصت في منازعات لا بدخل في
وظائفها الفصل فيها فلا تنتج أحكامها أراً قانوناً ولا تحوز قوة الشيء المنقضي ٥
فما حكمت به من حقوق موضوعية ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة في المحاكم
المختصة بالحكم بأبواب تنفيذها حتى تحصل بحكمه الموضوع بطلانها

(١) انظر محظ في ٣ فبراير ١٩٢٢ جريدة ٢٤ ص ٢٠٦ رقم ٢٨٥

الباب الثالث

الفصل الاول

الاستعجال Urgence

تعريف - مآقية - شروط

٨٧ — الاستعجال أو ما يعبر عنه بالفرنسية *Urgence* هو الخطر الحقيقي المصدق بالحق المطلوب المحافظة عليه والذي يلزم درؤه عنه بسرعة لا تكون عادة في التقاضي العادي ولو قصرت مواعيده (١)

ويتوافر في كل حالة إذا قصد من الاجراء المستعجل فيها منع ضرر مؤكّد لا يمكن تعويضه إذا حدث كائنات حالة عادية قد تنفي أو تزول مع الزمن أو المحافظة على أموال متنازع عليها تتأثر حقوق أصحابها أو من له مصلحة فيها من استمرار تركها في يد العائز العمل لها (٢)

وبناءً من طبيعة الحق المطلوب صيانتة ومن الظروف المحيطة به لا من عين

(١) جازوسيه وسيلارو ج ٨ بقية ١٩٩١ من ٢٩٧ ويهر ج ٢ من ١٩١ وروم ج ٢ من ٣٨٧ — وكاريه وشومر على المادة ٨٠٦ ملاحظات ومي بلج ج ١ بقية ٣٧٥ وبرتان ج ٢ بقية ٤٦ وديسكندر ج ٢ من ٣٣٦ وما بعدها وكيري ج ١ بقية ١٧ والنقش ١٣ يناير ١٩٠٣ التأكيد ٣ ١٩ ج ١ من ١٢٠ وباريس ج ٣٠ أبريل ١٩٠٤ جازوسيه الحاكم ١٩٠٤ ج ٣ من ١٤٥ و ٣ مايو ١٩١٧ دالوز ١٩١٧ ج ٢ من ١١٣ بروكسل ١٩ أبريل ١٨٩٣ دالوز ١٤ ج ٢ من ١٢٩ وروم ج ٣ يناير ١٨٩٩ دالوز ١٩ ج ٢ من ١١٣ واستئناف مخطط في ٦ نوفمبر ١٨٩٨ المجموعة ٨ من ٣ و ١٤ نوفمبر ١٩١١ المجموعة ١٣ من ١١ و ٣٠ يناير ١٨٩٠ المجموعة ٢ من ٢٥١ و ٣٠ يناير ١٨٩٦ المجموعة ٢ من ١٧٠ و ٦ نوفمبر ١٨٩٦ المجموعة ٨ من ٣ و ٢٠ فبراير ١٨٩٩ المجموعة ١٢ من ١٨٥ و ١٨ يونيو ١٩٢٠ اجامك ديسمبر ١٩٢٦ من ٢٨ دم ٣٠

(٢) مرياك ج ٢ بقية ٤٧٧ وكيري ج ١ بقية ٢٧ ومورو بقية ١٢ وجيرار من ٥٣ وما بعدها

الاختصاص أو انعامهم (١) وعلى ذلك فلا يتوافر لمجرد رغبة رافع الدعوى في الحصول على حكم في طلباته تسرعة (٢)

وقضى طغياً لذلك بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى لعدم وجود وجه للاستعجال في حالة طلب إعادة توصيل التيار الكهربائي إلى منزل مشترك جعلته الشركة مع نزاع بينهما بخصوص تنفيذ عقد الاشتراك (٣) أو برع قطع حديد مثته في حوائط منزل لتوصيل أسلاك الطفراف أو التبوع إذا بقى طلب رفعها على مجرد حق صاحب المنزل في الملكية ومعارضته في وضع قطع الحديد بغير اتفاق سابق معه على ذلك لا على كون وضعها يسبب إخلالاً في باب المنزل أو يحكر صفو أو راحة سكانه (٤)

٨٨ - ولم تعرف المواد ٢٨ مراعات أهل و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ مرسى التي تكلمت عن المسائل المستعجلة بالحالات التي يتوافر فيها الاستعجال وتركتها لتقدير المحاكم فصل إليها من ظروف ووقائع الدعوى غير المتنازع عليها جدياً والواردة في صحيفة أو الظاهرة من مرافعة الطرفين في الجلسة حيث ذكرت الأولى وصفاً بعملاً للاستعجال فقط عند الكلام على اختصاص القاضي الجزئي بالأهل في نظر الأمور المستعجلة بقولها إنه يشمل الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من لوات الوقت، ولم تعرف الثانية حتى معنى الاستعجال واكتفت بالنص على اختصاص القضاة المستعجل في نظر الإجراءات المستعجلة في المواد المدنية والتجارية، ولم تزد الثالثة على قولها إنه في أحوال الاستعجال وفي إشكالات التنفيذ تنفع القواعد المقررة بعد في المواد ٨٠٧ و ٨١٠ مرامات وهي التي تقرر الهيئة المختصة بنظر الأمور المستعجلة وكيفية التعاضى أمامها والقرارات التي تصدرها

(١) مستأنف مختلط في ٢٤ تاريخ ١٩٠٠ المجموعة ١٣ من ٢٠٥ وكبرى ج ١ من ١٣٦ و ٨٠٦
ومربك ج ٢ بقية ١٦ وما بعدها

(٢) شامير في ٩ مارس ١٩١٠ فالوز ١٩١٣ ج ٢ من ٢ واستأنف مختلط في ٣٩ تاريخ ١٩٠٠
المجموعة ١٢ من ١٠٥ و ١٨ تاريخ ١٩٢٥ المجازات ديسمبر ١٩٢٦ من ٢٨ تاريخ ٢٠

(٣) شامير في ٩ مارس ١٩١٠ فالوز ١٩١٣ ج ٢ من ٢

(٤) مريه في ٢٥ تاريخ ١٩١٥ فالوز ١٥ ج ٢ من ٢٩١

ووسائل الطعن فيها وأثرها بالنسبة للموضوع أو أصل الحق وكيفية تنفيذها (١)
ووجود الاستعجال وعدمه تتعلق بوقائع الدعوى ومتردك لتقدير قاضي
الأمر المستعجل وحده ولا رقابة عليه من محكمة النقض وعلى ذلك فلا يمكن
لدفع بعدم الاختصاص لظن وجود وجه للاستعجال لأول مرة أمام محكمة
النقض والارام (٢)

٨٩ — وإذا حصل نزاع بخصوص الاستعجال وعدمه ففانص الأوامر المستعجلة
بحته وإصدار ما يلزم من الأحكام أو الإجراءات التمهيدية لتحقيقه لا للعصر في
الدعوى وإنما لمعرفة جدية النزاع من عدمه — ومن باب أوضح ما إذا كانت
الاستعجال متوافراً أم لا تمهداً للحكم في الدعوى المتأرا أمامه والخاص بعدم الاختصاص
لعدم وجود وجه للاستعجال (٣)

وإذا توافر الاستعجال يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الإجراءات
التحفظية الوقائية بشرط عدم المساس بالموضوع (٤)

ويحكم عند الاستعجال في جميع الإجراءات التحفظية الرقبة التي يدخل موضوع
الحقوق المتعلقة بها في وظيفة المحاكم التابع لها إلا ما استثنى بعض صريح القانون (٥)
ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم فيها بحسب الرأي الراجع وجود دعوى

(١) مريالك ج ٢ سنة ٤٦٦ - وكبر ج ١ سنة ٩٢٥ - ١٠٢ وركاب ج ٢ سنة ٤٥ - وبازر ص ٣١٨
وجار صوبه ج ٢ سنة ١٢٩٣ والنشر الفرنسي ٧ نوفمبر ١٨٩٤ نور ج ١ ص ٨ واستئناف
محظ في ٢ أبريل ١٩٩٠ المجموعة ٢ ص ٣٥٣ و ٢٠ يناير ١٩٩١ المجموعة ٣ ص ١٧٠ و ٦ نوفمبر
١٨٩١ المجموعة ٤ ص ١٦ و ٣ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٤٦

(٢) النشر الفرنسي ٣٩ يربيه ١٩٥٩ ص ١٠ ج ١ ص ١٥٨ و ١٤ مارس ١٨٨٢ ص ٨٢ ج ١
ص ٢٤١ و ٥ جوله ١٨٨٦ ص ٨٦ ج ١ ص ٣٥٢ و ١٩ فبراير ١٨٨٩ ص ٨٩ ج ١
ص ٢٩٦ و ٥ فبراير ١٩١٢ دالور ١٩١٣ ج ١ ص ١٢١ و ٢ فبراير ١٩١٠ دالور ١٩١٠ ج ٥
ص ٣٠

(٣) استئناف محظ في ٤ نوفمبر ١٩٢٦ تطبيقات لاثر على المادة ١٣٦ مراضات محظ سنة ١٣٠ ص ١٣٤

(٤) جوردو في ٣١ يناير ١٨٩٦ دالور ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ والنقض الفرنسي في ٢ ديسمبر ١٩
نور ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٨٤ و ٤ مارس ١٩١٠ دالور ١٩١٠ ج ١ ص ٣٥٥

(٥) بروكل في ٢٩ يناير ١٩٠٢ دالور ١٩٠٢ ج ٢ ص ١٩٩

موضوع الحقوق أمام المحاكم العادية ابتنائية كانت أو استكافية (١)

ويقدر الاستعجال في الوقت المتطور فيه الدعوى سواء أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية ، وعلى ذلك فيتعين على المحكمة الاستكافية عند بحث الاستعجال أن تفحص ذلك أثناء نظر الاستئناف المرفوع أمامها لا وقت صدور الحكم الابتدائي ، وطبعاً لهذه القاعدة قضى بعدم وجود وجه للاستعجال إذا رفع شخص استئنافاً عن قرار مستعجل صدر برفض دعواه ثم ترك الاستئناف للشطب بوجده بعد مدة طويلة من حكم الشطب يستفاد منها عدم وجود أى خطر على حقوقه (٢)

٩٠ — الفرق بين الاستعجال ونظر القضية على وجه السرعة : يختلف الاستعجال عند نظر الدعوى على وجه السرعة *avec célérité* في ضرورة توافر الخطر في الأول دون الثاني الذي يكتفي فيه بقصر مراعاة التفاضل أمام القضاء العادي دون القضاء الاستئنائي الذي يختص بنظر الأمور المستعجلة (٣) فتلافتها بالاسترداد والمعرضة في تلب نزع الملكية الخاصة في طرفي نحة عشر يوماً من إعلان التلب والدعوى الاستئناف الفرعية تنظر أمام القضاء العادي على وجه السرعة لعرض مخصوص توخاه المشرع من عدم استمرار إيقاف إجراءات التميز أو نزع الملكية أو الحجز العقاري لمدة طويلة ، ومع ذلك لا يتوافر فيها الاستعجال الذي يسمح بالتفاضل أمام القضاء المستعجل لعدم وجود الخطر فيها ولكونها ترمى إلى تقرير حقوق والتزامات تبعد عن ولاية القضاء المستعجل التي لا تشمل سوى الأمر بعمل أو منع إجراء مؤقت أو الحكم بإشراء أو إيقاف تصيد حكم أو سند واجب التنفيذ

(١) برات ج ٢ مدة ٩٩ والقبض الفرنسي في ٤ مايو ١٩٩٠ دالوز ١٩٩٠ ج ١ ص ٣١٤ و ٨ مارس ١٩٩٦ دالوز ١٩٩٦ ج ١ ص ٧٣

(٢) استئنافات مختلفة في ٢٦ فبراير ١٩٩١ المجموعة ٢٩ ص ١٨٠ و ٢١ مارس ١٩٩٧ المجموعة ٢٩ ص ٣٠٢

(٣) دالوز السطوح ٩١ « مستعجل » بدلت دالوز ورتوار ج ٢٨ ص ٧٣٦ منه ٦٦٧٥٠ وسابري في ٩ مارس ١٩٩٠ دالوز ١٩٩٣ ج ٢ ص ٢٤ بورصو وكدي ج ١ ص ٦٨ منه ٩٩ و بورصو في ٣١ مارس ١٨٩٩ دالوز منه ٩٩ ج ٢ ص ١١٢

هل يختص القضاء المستعجل عند توافر الاستعجال

برفض الدعوى لعدم احتمال كسبها موضوعاً

٩١- ولا يختص القضاء المستعجل عند توافر الاستعجال بالحكم برفض الدعوى لعدم احتمال كسبها موضوعاً بل يتعين عليه الحكم بقبولها وترك المنازعات الموضوعية وتفسير الشروط والاتفاقات الخاصة بها لمحكمة الموضوع عند نظر أصل الحقوق، وعلى ذلك فلا يختص مثلاً برفض دعوى إثبات حالة مستعجلة برسم كسبها غير محتملة الكسب في الموضوع أو لوجود اتفاق أو شروط بين الطرفين تقضى بعدم أحقية رافع الدعوى في الحصول على أي تعويض كان قبل المدعى عليه بل يجب عليه الحكم بتعيين حيز لاثبات الحالة المادية التي تنغير مع الزمن وترك موضوع الحقوق جانبا للجهة القضائية المختصة (١)

هل التأخير في رفع الدعوى يؤثر على طيبة الحق المستعجل

٩٢- والتأخير في رفع الدعوى المستعجلة لا يؤثر على طيبة الحق المستعجل أو يغير من ماهيته ويجعله في عداد الحقوق المادية لما سبق ذكره من أن تقرير الحق وصفته يكون بحسب طبيعته لا بواسطة اجراءات التقاضي أو فعل الاخصام فإذا كان مستعجلاً بطبيعته أو معتبراً كذلك حكماً فلا يتغير منه أو من اختصاص القضاء المستعجل في نظره والفصل فيه تأخير صاحبه في المطالبة بأجراء تحفظي مؤقت عنه، خصوصاً إذا كان سبب التأخير في الدعوى هو رغبة صاحب الحق في الحصول على حقه بالطرق الودية وأنه لم يلجأ إلى التقاضي إلا لئلا يضيع حقه في أدائه ومراوشته في ذلك لكسب الوقت إذ لا يحفل أن تكون الرحمة بالمدين والشرف في المعاملة وسيلة لصياح الحقوق وأن يكون الدائن الطيب القلب في مركز أسوأ من رمله المشدد في المطالبة بحقوقه، بل المنطق يقضي تساويهما معاً في تطبيق القانون عليهما وهو الذي أسس على الرحمة والمداينة وصياحة الحقوق وتقريرها بين الناس . فتلا يبق الاستعجال واحتمال المحكمة المستعجلة في نظر الدعوى التي يرسمها ابدان لشخص مستحق في وقت يطلب وضع أعيان الوقت تحت الحراسة

(١) استئناف مخطوط في ٢٥ فبراير ١٩٠٣ المجموعة ١٤ ص ١٠٩ و ١٠ مايو ١٩٢٣ الخدمات

القضائه للحصول على دينه اذا استحال عليه استيفاؤه من حصة المستحق في الوصف التي لا يملك غيرها ، بطريق حجز ما للدين لدى الغير بسبب توطئ. الناظر مع المستحق أو لكون نفس المدين المستحق هو الناظر ولم يشر الحجز تحت يده حتى ولو تأخر في دفعها رغمه منه في الحصول على دينه أهلاً أو بسبب اتحاد إجراءات تنفيذ أخرى (١)

وكذلك الحال في دعوى طرد المستأجر من العين المؤجرة الى بذخ المزجر ودفعها رغبة في الحصول على دينه بالطريق الودي ودعوى اثبات الحالة اذا كانت حالة الأشياء المطلوب اثباتها موجودة من عدة شهور متى كانت قابلة للتغيير والزيادة من وقت لآخر (٢)

أما اذا كان المراد من التأخير في رفع الدعوى التنازل عنها عن الحق في طلب الاجراء المستعجل وتركت حقوق الخصم في أثناء ذلك فيضيع الاستعجال ويصح لا وجوده ، ويجب لذلك طرح التقاضي أمام محكمة الموضوع المختصة لا المحكمة المستعجلة ، لتلا يضيع الاستعجال المبني لاختصاص القضاء المستعجل ذا تأخر الخصم مدة طويلة تقرب من السنة في رفع استئناف عن القرار المستعجل الصادر برفض دفعه لما في التأخير من معنى التنازل عن الحق في طلب الاجراء المستعجل والاقرار ضمناً بعدم وجود الخطر الذي يجرر تمسك القضاء المستعجل في نظر الدعوى ، ويجب لذلك على المحكمة الاستئنافية أن تنقض بعدم الاختصاص لعدم وجود وجه للاستعجال (٣)

٩٣ - قبل يمتد الاستعجال في المظاهرات التنفيذية : واشكالات التنفيذ بحسب الرأى المراجع والمعمول به في فرنسا ومصر مستعجلة طبيعتها لتعلقها بصعوبات وممارعات تحت محنتها والحكم فيها على عجل خوفاً من التلاعب بالاحكام والمستندات الواجبة التنفيذ ومعاً من وضع المراقيل في سبيل تنفيذها حتى لا تصعق الثمرة التي

(١) استئناف مخطط في ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت عدد ٢٨٥ بنة ٢٩٣ من ٢٢٥

(٢) شامبيري في ٢٥ مارس ١٨٩٦ دالور ٩٨ ج ٢ من ٢٢٦ دالور المعلق ١٠٠ مسجل به يده و

(٣) استئناف مخطط في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ الجازيت ديسمبر ١٩١٨ من ١٤ رقم ٢٤

بحسب أصحابها منها فلا يلزم لاختصاص القضاء المستعجل بنظرها نوافر وجه آخر
للاستعجال بل تمتد ولايته إليها بمجرد قيامها دون بحث آخر (١)

فهل يشترط لامتنعاض القضاء المستعجل في دعاوى الحراسة
نوافر الاستعجال أم لا

٩٤ - وبشروط اختصاص القضاء المستعجل في نظر دعاوى الحراسة كإثبات
القضايا الأخرى نوافر الاستعجال فيها أى وجود خطر عتق على حقوق رفعها
لا يمكن تعريضه إذا وقع أو درؤه بإجراءات التقاضي العادى ولو قصرت مواعيد
وتختلف الاستعجال المذكور في كثير من الأحوال عن المنفعة أو المصلحة أو
الضرورة التى تقضى بزعم المقار من يد واضع اليد عليه وإجاده في يد حارس
والى من ركن من أركان الحراسة في رتبة وجسامته الضرر الذى يلحق بحقوق
رافع الدعوى اذ يكون شديداً في الحالة الأولى بحيث يجب منعه بأجراء سريعة
مستعجلة - أما في الحالة الثانية فيمكن لتواضعه ووجوده قيام مصلحة لرافع الدعوى
أو نزاع المقار من يد الواضع اليد عليه مما يوجب حمايته على حقوقه العينية ومساواة لها
من الميث ما حتى يحصل القضاء العادى في موضوع الحق (٢)

المتعارف طبع الاستعجال بالمتعارف المادة المنظورة أمام المحكمة

٩٥ - وتختلف طبيعة الاستعجال باختلاف الحالة المنظورة أمام المحكمة والحق
المطالب به فتكون في دعاوى اثبات الحالة عند الخوف من تغير المعالم المطلوب
اثبات كلبا أو بعضها مع مضي الوقت فيصعب بذلك حق من له مصلحة فيها تكون
في دعاوى رفع حجب ما للمدين لدى المير الباطلة بطلانا جوهريا من الضرر
الذى يلحق بالمحجور على دينه من حبس مبلغ الدين عنه مدة طالت أو قصرت

(١) رنان ج ٢ ص ٨٠ بدة ٩٢ وما بعدها ومراك ج ٢ ص ٣٨٨ بدة ٢٦ وما بعدها واستئناف
مخط ل ١٠ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ١٦٩ وعكس ذلك يوش بدة ٦ وجلاسون ج ٢ بدة ١٠٦٧
وكبر ج ١ ص ٧٣ بدة ١٠٩

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ التماسه القصد الثاني بدة ١٦ ص ٢٠٩ رقم ٨٦
وتصاعدت دالوز على المادة ١٩٦٣ ففى بدة ٢ ص ٧٨٢ ومراك ج ٢ ص ٣٦٩ بدة ١٢ واستئناف
مخط في ١٥ مارس ١٩٣٠ المجلدات ديسمبر ١٩٣١ ص ٣٧٨ رقم ٤٢٨

لا يتمكن منها من الانتفاع بحاله في الأوجه التي تعود عليه بالنفع (١) وفي دعاوى طرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار لوضع حد للحسارة التي تسببها المؤجر بسبب ذلك التأخير وتمكينه من الحصول على غلة العين مأجور ما لأجر مضمون عن المدة المستقبلية، وتكون في قضايا الطرد لانتهاج مدة الإيجار المعينة في العقد أو بعد حصول التني في الإيجار غير المحدد المدة أو لجارة العين بلا سبب قانوني للمحافظة على حقوق المؤجر أو المالك في استغلال ملكه كما يشاء وبالطريقة التي يراها ملائمة له مع شخص تربطه به علاقة قانونية بالشروط التي يرغب أو لصيانة أموره من الدمار أو لضرورة استخدامها في أغراض معينة تختم على المالك إزالة اليد العالية من على العين كترغبة الحكومة المؤجرة لقطعة أرض مثلا في ادخالها ضمن المنافع العمومية لإنشاء طريق عمومي عليها - وتكون في النفقات الوقفية العمل على صيانة الأرواح والمحافظة على المنافع ومع التكيف والسؤل وما يشاء من ذلك من اضطراب النظام العام ويكون في قضايا طلب الحراسة على الأموال المشاعة - عند وجود نزاع على الإدارة أو عند استئثار أحد الشركاء بالأموال دون الآخرين - للعمل على حفظ حقوق جميع الشركاء في الربيع وتمكينهم من الحصول على حصة في بتوحيد الإدارة في شخص يمثل الجميع والقضاء وفي دعاوى طلب الحراسة على الوقف عند وجود نزاع بين المظهر عن الإدارة أو حصول نزاع بينهم وبين المستحقين أو بينهم وبين دائر الوقف أو دائر المستحق للعمل على صيانة حقوق الوقف والمستحقين والدائنين عموما

فل مجرد الاحتفاظ على اختصاص القضاء المستعجل يكفي لتوافر الاستعجال أم لا ؟

٩٦- ويجوز اتفاق الطرفين على اختصاص القضاء المستعجل في نظر نزاع معين لا يكفي وحده لوجود دكر الاستعجال كما قلنا والمقروك تقديره للقضاء وحده، فلا إذا اتفق الدائن المبرهن مع مدينه على وضع العقار المرهون تحت الحراسة القضائية عند عدم اتوافر وعلى اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في الدعوى فالأحق صحيح وعلزم الطرفين ويجب على القضاء احترامه فيما يختص بالحراسة لا عن

(١) استئناف متعلق ١٥ فبراير ١٩١١ الجازات السة الأولى من ٧٠ و ١٢ نوفمبر ١٩٠٢ المبررة

وطبيعة القضاء المستعجل التي تعكس النظام العام ، ويجب بالرغم من ذلك على القضاء المذكور أن يبحث فيما إذا كان الاستعجال متوافراً في الدعوى أم لا بالرغم من الاتفاق على اختصاصه ، فإذا تبين توافره قضى في الموضوع طبقاً لما يظهر له وإلا فنقص بعدم اختصاصه بالحكم لعدم وجود وجه للاستعجال (١)

ولا استعجال شرط أساسي في الدعوى لاختصاص القضاء المستعجل في نظر الإجراءات الرقبة المحظية ويترتب على ذلك أنه يجوز لكل من الإحصام المدعى بعدم اختصاصه لعدم وجود وجه للاستعجال في أي حالة كانت عليها الدعوى أو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف كما يحق للقضاء المذكور الحكم بذلك من تلقاء نفسه (٢)

امتد من الأمور التي تستحق العلم والقضاء على وجود الاستعجال فيها
٩٧- ومن الأمور التي تستحق العلم والقضاء على توافر الاستعجال واختصاص القضاء المستعجل بنظرها ما يأتي :

أولاً - إثبات حالة العجز أو المنقول إذا كانت الآثار المادية المطلوب إثباتها تتميز مع الزمن أو كانت الدعوى هي بضاعة قابلة للتلف أو لتقلب الأسعار في السوق (٣) مع عدم التعرض لحث أو تغيير الاتفاقات القائمة والشروط المتنازع عليها معرفة ما إذا كانت الدعوى متجهة موضوعاً أم لا ، إذ شأن ذلك من اختصاص قاضي الموضوع وحده لا المحكمة المستعجلة التي يكفي لولايتها في مثل هذه الدعاوى توافر الاستعجال فقط (٤)

ثانياً - طلب النائع التصريح له ببيع المنقولات المبيعة القابلة للتلف أو لتقلب

(١) استئناف مخطط في ٣ نوفمبر ١٩٣٣ و ٣٠ ديسمبر ١٩٣٣ المجلدات عدد ٢٨٥ رقم ٣٦٤ و ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٦١

(٢) كبريه ج ٩ ص ٦٩ مئة ١٠٢ ومورد مئة ٢٤

(٣) كبريه ج ١ ص ١٢٦ مئة ٢٠٧ ومورد محتاج ٣٧ و ٢٨ ودالود المجلد ج ١٠ ص ١٩٦ عدد ٥ واستئناف مخطط في ٢٠ مايو ١٩١٥ المجموعة ٣٧ ص ١٣٧ و ٢٧ سائر ١٩٠٩ مجموعة ٣١ ص ١٤٨ و ١٦ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٣٣ ص ٤٦ و ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ١٧٥ - أما إذا كانت الآثار أو الأشياء المطلوب إثباتها لا تتميز مع الزمن فلا يختص بالحكم في الدعوى (النقض لقرسي في ٧ نوفمبر ١٩١٤ دالود ٩٥ ج ١ ص ٨)

(٤) استئناف مخطط في ١٠ مايو ١٩٣٣ المجلدات عدد ٢٨٥ ص ٣٦٣ رقم ٣٦١

الأسعار في السوق عند عدم استلام المشتري لها في الميعاد المتفق عليه (١) أو طلب المشتري التصريح له بشراء بضائع أو أشياء بدلاً من البضائع المبيعة له إذا تأخر النافع عن تسليمها له في الميعاد (٢)

٢٢ - طرد المستأجر من العين المؤجرة (أ) لانتهاه مدة الايجار المتفق عليها في العقد (٣) (ب) عند حصول تقييد بالاختلاء في الايجار غير المعين المدة (٤) (ج) عند وضع المستأجر يده على العين بدون عقد كفاالة دحوله في العين قبل الاتفاق مع المؤجر على التأجير اعتماداً على عادات بينهما لم تكنه الى نتيجة (٥) (د) التأجير في الايجار مع وجود شرط صريح فاسح في العقد (٦) أو عند عدم الاتفاق على الشرط الفاسح الصريح (٧) (هـ) استعمال العين المؤجرة بحالة مظرة بالآداب وحسن الاخلاق أو مضرة بالعين نفسها أو بالمستأجرين الآخرين أو الجمهور (٨)

٢٣ - إعادة حيازة المستأجر إلى العين المؤجرة إذا طرد منها بدون وجه حق أو بغير حكم من القضاء (٩)

ثامناً - المنازعات التي تحصل بين المؤجر والمستأجر الخاصة بكيفية استخدام العين المؤجرة وحقوق المؤجر والمستأجر عليها كطلب المؤجر وضع لوحة

(١) استئناف مختلط في ٢٩ يناير ١٩٣٩ المجموعة ٤٨ ص ٩١

(٢) استئناف مختلط في ١٦ جواير ١٩١٦ المجموعة ٢٥ ص ١٥٧

(٣) مرياك ج ٣ مدة ٢١١ واستئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجايرت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩

(٤) مرياك ج ٣ مدة ٢٧٦ واستئناف مختلط في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦ الجايرت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣١ رقم ١٢

(٥) مرياك ج ٧ ص ٣١٥ مدة ١٧٠

(٦) مرياك ج ٣ ص ٣٢١ مدة ٤٧٥ واستئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجايرت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩

(٧) مرياك ج ٢ بقعة ١٧٢ واستئناف مختلط في ٧ ديسمبر ١٩٢٧ الجايرت ابريل ١٩٢٨ ص ١١٢٨

(٨) دي ليم ج ٢ ص ١٥٠ وجايرت ج ٨ مدة ٢٩٩١ ص ٢٠٠ وظلزل البعل ج ١٠ ص ٢٠٢ مدة ٨٦ وما تبعها

(٩) مرياك ج ٢ بقعة ٢٧٨ وجايرت ج ٨ مدة ٢٩٩١

على العين المؤجرة للاعلان عن تأجيرها قبل خروج المستأجر منها أو تفكيك
من إحصار زائرين لمشاهدتها أو طلب معين حارس على مقولات المستأجر في
حالة طرده من العين المؤجرة قبل الحجز عليها أو أمر المستأجر بإحصار
نصائح أو مقولات تنفي سداد الإيجار المتأخر إذا كانت العين مؤجرة لاستغلالها
في عمل تجارى أو طلب الادن للمستأجر أو للتوَجَّر بإجراء الترميمات الضرورية
المستعجلة مع عدم التعرض لالتزام أحد الطرفين بمصاريفها أو طلب إرجاع
المستأجر إلى العين المؤجرة إذا لم يتعلق بها حق للغير بعد عرض الإيجار
المستأجر عرساً حقيقياً أو بعد إحصار مقولات تضمن وفاة الإيجار أو الادن
بيع مقولات المستأجر عند التأخير في الإيجار بغير اتخاذ إجراءات تنفيذية عليها
إذا كانت قبلة القيمة بدرجته أن محمها لا يفي بمصاريف الحجز والبيع أو طلب
إيقاف المباني التي يشيدها المستأجر في العين المؤجرة بغير رضا المؤجر أو التي
يرمز بها أحداث تثير فيها أو الأمر منع من السلوك من التردد على مسكن المستأجر
أو طلب الحكم بأزالة المقولات أو المصانع التي تسبب أضراراً بالعين المؤجرة
أو التصريح للمستأجر بوضع العلامات التي يراها على العين المؤجرة للاشهار عن
عمل تجارته أو الادن له باستخدام هذه الممرل لمرامته وسيارته وعربات من
يترددون عليه للزيارة وغير ذلك من المصوبات الأخرى التي تنشأ بسبب الإيجار
ويقتضى الحكم فيها على وجه الاستعجال (١)

مادة ١ - طرد الواضع اليد على العقار بلا سبب أصلاً (اشداء) كالمنتصب
للعقار أو الذي يصح وضع يده بلا سبب كالوكيل بعد انتهاء مدة وكالته أو
المستأجر من الباطن مد صدور حكم بطرد المستأجر الأصلي (٢)

مادة ٢ - طلبات تمرير الثقة المؤقتة إذا ما لصفت بها هذه الصفة ولم يكن
المقصود منها ترتيب ثقة على الدوام أو لمدة غير محدودة بشرط أن يكون لها مد

(١) مرياك ج ٢ ص ٤٧٠ - ٤٦٦

(٢) استئناف مخط في ١٣ يولي ١٩٢٢ المجازات مايو ١٩٢٥ ص ١٢٣ رقم ٢١٩

من القانون أو الاتفاق وأن يكون الحق الذي نبت عليه غير متنازع عليه (١)
ثامناً — المنازعات التي تحصل بين العامل والمستخدم وبين رب العمل أو
بين الخادم والمخدوم كطلب طرد العامل أو المستخدم أو الخادم — حتى أثناء قيام التعاقد
المحدد المدة وقبل دفع الماهية المتأخرة أو التعويضات التي يستحقها المستخدم
أو العامل قبل وبالعامل — إذا وصل سوء التفاهم والعناد بين المستخدم ورب العمل
إلى درجة ينشأ عنها ضرر للعمل نفسه حتى ولو ادعى للعامل أو المستخدم أنه شريك
لرب العمل (٢)

ثامناً — المنازعات التي تحصل بين المالك وسارس المنزل (البواب) كطرد
الآخر بعد تنبيه عليه من المالك أو حتى قبل حصول التنبيه (٣)
عاشراً — وضع ورفع الاحكام على الاشياء المتنازع عليها أو جردها أو
اجراء أي عمل تحفظي آخر يراه لازماً لصيانتها (٤)

حادي عشر — الصعوبات التي تحصل بخصوص تسليم الخطابات لأربابها أو
مخصوص ادارة وطع الجرائد والمجلات (٥)

ثاني عشر — المنازعات الخاصة بالتفصيل والتي تحصل بين الممثلين وبين
المؤلفين أو بين الآخرين وبين أصحاب بحال التفصيل أو بين هؤلاء وبين المتفرجين (٦)
ثالث عشر — المنازعات التي تنشأ بين الشركاء وبعضهم أو بين الملاك الجارين
مخصوص الحائط أو الطريق المشتركة أو بشأن تشييد المباني أو حتى المرور أو الشرب
بشرط ألا يتعرض في حكمه للملكية كالصريح للجار بالمرور مؤقلاً أي أرض جاره

(١) سلبات دالور على المادة ٤٠٦ مرافعات فرس، بقعة ١٥ وما بعدها وسر أهل مستعمل في
٢ يناير ١٩٢٥ الجزية القضائية عدد ٤٣ في سلسلة من ١

(٢) مرياك ج ٢ بقعة ٥٠٢ وما بعدها

(٣) مرياك ج ٢ بقعة ٥١٢ وما بعدها

(٤) سر أهل مستعمل في ١٢ يولي ١٩٢٣ الطامه في ٢٣ عدد ٥٢١ - ٤ من ١٩٤٦

(٥) مرياك جزء ٢ بقعة ٥١٢ ولين في ٣ أغسطس ١٩٠٩ دالوز ١٩٠٣ ج ٢ من ١٩٢٧

(٦) مرياك جزء ٢ بقعة ٥١٤ وما بعدها

للوصول الى الطريق العام اذا لم يكن لأرضه منفذ اليه وكان لا يمكن الوصول الى الطريق إلا من أرض الجار (١)

رابع عشر - المنازعات التي تحصل بين شخصين أو أكثر بخصوص وضع اليد على عقار معين (٢) أو التي تنشأ بين الملاك وبين المهندسين أو المقاولين أو العمال بخصوص أعمال البناء وغيرها المتفق عليها (٣) أو التي تحدث بين المسافر وصاحب الفندق أو بينه وبين متعهد النقل (٤)

خامس عشر - طلب وضع الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة أو المشاعة أو المتنازع عليها أو المتزوع ملكيتها أو المحجوز عليها (٥)

سادس عشر - قضايا انتهاء الحراسة مهما كانت أسبابها (٦) أو استبدال الحارس بغيره أو طلب استيفائه من الحراسة (٧)

سابع عشر - رفع الحجب للباطلة شكلاً أو غير المستوفاة للاركان الجوهرية اللازمة لصحتها مهما كان نوعها تحفظه كانت أو تنفيذية (٨)

(١) برده في ٣١ يناير ١٨٩١ مألوف ١٦ ج ٢ ص ١١٢ و جرج في ٢٤ يولي ١٩٠٥ مألوف ١٩٠٦ ج ٢ ص ٢٥٠ وقرر باختصاصه بذلك حتى مع قيام دعوى موضوعية بين الطرفين بطلب إرادة المبادئ التي أنشأها الجار على أوجه استئناف مختلف ٥ مألوف ١٦-٥ المجموعة ١٧ ص ٢٥٦ و ١٨ يوب ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٣٥٤

(٢) القضاة الفرنسي في ٢٣ مارس ١٨٨٦ مألوف ١٦ ج ١ ص ١٠٨

(٣) مراكش ج ٢ بقية ٥٢٣

(٤) جازوب وبيزفرو ج ٨ ص ٣٠٢ بقية ٢٩٩١

(٥) استئناف مختلف في ١٦ يولي ١٩٣٠ المجازية مجتمعة ١٩٣١ ص ٣٧٢ و ١٩ أبريل ١٩٣٣ الجازية ٢٧٥ ص ٣٦٧ رقم ٧٢٣ ومصر أعلى مستعمل في ٣٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضاة عدد ٢٧٥ ص ٩

(٦) مصر أعلى مستعمل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ انضمام عدد ٢ ص ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

(٧) استئناف مختلف في ١٥ مارس ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٣٦٦ و ٢٢ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة ٤٦ ص ٤٩

(٨) كير ج ١ ص ٢٢٣ بقية ٥٩٤ وبارز ص ٣٥٨ والقضاة الفرنسي في ٧ يناير ١٨٨٥ سيري ٨٥ ج ١ ص ١٥٣ وبارز في ٢٤ نوفمبر ١٨٨٧ سيري ٨٩ ج ٢ ص ٥١

تاسع عشر — الاذن بصرف المبالغ المودعة على ذمة الدائنين عند حصول اتفاق بينهم وبين المدين على ذلك وعلى حصة كل منهم فيها مع ذكر الاتفاق المذكور في القرار الذي يصدر بذلك

تاسع عشر — المنازعات المتعلقة بنقل النفولات المحجوز عليها من المير المؤجرة تمهيداً لتنفيذ الحكم الصادر بالانحلال

عشرون — المازعات الخاصة بتسليم نسخة تنفيذية لعقد رسمي أو نسخة تنفيذية ثابتة عند ضياع الاولى (١)

واحد وعشرون — تعيين مبلغ الدين المحجوز عليه وابداعه على ذمة الدائن المحجوز مع تخصيصه له ورفع الحجر عن الباقي (٢)

اثنى وعشرون — اجراء تحقيق أو سماع شهود عند ما يكون نفس الاجراء مستعجلاً كحالة كون الشهود على وشك السفر أو الرحيل فيسمع القاضي المستعجل أقوالهم ويحرر محضراً بها يرسله للجنة المختصة (٣)

ثلاثة وعشرون — تسليم النفولات لمالكها اذا لم يكن ثمت نزاع جدي في ملكيتها لها (٤)

أربعة وعشرون — أحقية المالح اليه في صرف الملع المالح به بالرغم من الحجر الحاصل عليه بعد الخوالة عند ثبوت اقتدار المالح اليه ويساره وعدم وجود نزاع جدي بخصوص صحة الخوالة (٥)

وغير ذلك من الاحوال الاخرى التي تقتضي الاستعجال ولا يؤثر الفصل فيها على الحقوق بشيء ما

(١) ابرهيت بك طرق التمييز والنسب طبعه أول مرة ١٠١١ هـ

(٢) استئناف مخطوط في ٦ يناير ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٨٠

(٣) استئناف مخطوط في ٢٧ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٣٤

(٤) لفتنق القرنى في أول ديسمبر ١٨٨٦ دالوز ٨٧ ج ١ ص ٢٧

(٥) استئناف مخطوط في ٢٧ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ٩ ص ٢٣ و ١٣ يناير ١٩١٦ المحرر

جبريل ١٩١٦ ص ٥٦ رقم ١٣٣

الفصل الثاني

ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع

Pouvoir du Juge des Référés

٩٨ - يشترط لاختصاص القضاء المستعجل في نظر المسائل الوقتية طفا
لنص المواد ٢٨ و ٢٨٦ مرافعات أهل و ٣٤ و ١٣٦ عتلت و ٨٠٩ فرسى
ألا يكون للحكمة تأثير في الموضوع أو أصل الحق فليس له بأى حال من الأحوال
أن يقضى في أصل الحقوق والالتزامات والاتفاقات مهما أحاط بها من استعمال
أو ترتب على امتناعه عن القضاء فيها من ضرر بالاحصام بل يجب عليه تركها
لقاضى الموضوع المختص وحده بالحكم فيها (١)

ومعنى أصل الحقوق كل ما يتعلق بها وجردا وعمدا يدخل في ذلك ما يمس
صحتها أو يؤثر على كيانها أو يبدل فيها أو في الآثار القانونية التي رتبها لها القانون
أو التي رتب إليها المتعاقدان (٢)

٩٩ - وليس معنى أصل الحق أو الموضوع الضرر الذى يلحق بحقوق
الاحصام أو بعضهم من القرارات الوكيفية المستعجلة التي تصدر في حدود القانون
والذى قد يتعدر تلاعبه أو إصلاحه بعد ذلك حتى يحكم من محكمة الموضوع فقد
يترتب على الحكم بطرد المتأجر من العين المؤجرة لانتفاء مدة الإيجار المعبئة في
العقد أو لتأخير في دفع الأجرة مع وجود شرط صريح فاسخ في العقد أو على

(١) مرساك ج ٢ من ١٨٨٨ بقعة ٢٨٩ و جلوبو و سباريرو ج ٨ بقعة ٣٠٠٩ و جلابو و
وكرويه د ج ونسيه ج ١ بقعة ٢١٣ وكيري ج ١ بقعة ٢٣ - والخص الفرنسي في ١٧ فبراير ١٨٧٤
لاندك ٢٤ من ١٢٩ و ٢٠ نوفمبر ٣ ديسمبر ١٩٠٠ لاندك وسيرى ١٩٠٢ ج ١ من ٦٨ و ٢
مارس ١٩١٠ لاندك وسيرى ١٢ ج ١ من ٥٨٠ - واستئناف عتلت في ١٠ يناير ١٨٨٩ المجموع ١
من ٣٨٠ و ٢٩ يناير ١٨٩١ المجموع ٢ من ١٧٠ و ٢٨ نوفمبر ١٩١٧ المجموع ٣٠ من ٦٤ و ٨
مارس ١٩١١ المجموع ٢٣ من ٣١١ - وصر أهل مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ لاندك ١٥ القسم
لثاني من ٢٨٢ رقم ١٢٣

(٢) استئناف عتلت في ٢٩ مارس ١٩١٢ المجموع ٢٥ من ٣١٤ و ٥ مايو ١٩١٥ المجموع ٢٧
من ٢١٢ و ٣٠ يناير ١٩٣٤ المجازيت مايو ١٩٣٥ من ١٣٦ رقم ٢٢٣

الحكم نعين حارس قضائي على أموال متارخ عليها ونزع إدارتها من يد أصحابها أو على الحكم بإيقاف أو استمرار تنفيذ حكم أو سد تعيذي أو إلغاء حجز باطل لما للدين لدى الغير - قد تترتب على كل ذلك ضرر يلحق بمحقوق بعض الأشخاص لا يمكن تعويضه عينا بعد ذلك حتى ولو طرح النزاع أمام محكمة الموضوع وألغت القرار المستعجل الصادر بشأنه - ومع ذلك يدخل الفصل في جميع هذه الممارعات في اختصاص القضاء المستعجل بالرغم من ذلك لكونها لا تخرج عن أنها إجراءات وقتية تحميلية صرف لا تمت إلى أصل الحق بصلة ما (١)

١٠٠ - سلطة القضاء المستعجل عند نظر الإجراءات الوقفية - والقضاء المذكور ساطعة مغلقة عند الحكم في الإجراءات المذكورة حتى كان موضوعها يدخل في وظيفة المحاكم التي يقعها ويعتبر فرعاً منها فله بحث الممارعات والحقوق التي أمرض أمامه لا للفصل فيها وإنما للحكم في الأجراء المؤقت المستعجل المطلوب منه الحكم فيه خصوصاً وأن قراراته وقتية محصنة ترمى إلى المحافظة على الحقوق القائمة بالنفس وتصدر في مواجهة الأشخاص أو بعد إعلانهم قانوناً وبعد بحث وتمحيص ومرافعات ومناقشات، ويمكن أن يتضرر منها أن يخلص فيها بالمعارضة والاستئناف في الأصل وبالأستئناف في المختلط والفرنسي وتظر المعارضة والاستئناف على وجه الاستعجال أيضاً، وكذلك يجوز للمتضرر منها أن يلجأ إلى محكمة الموضوع مباشرة للاعتالة بحقه أمامها (٢)

١٠١ - ولا يمتد إطلاقي السلطة إلى حد إمكان القاضي المستعجل لامتناع عن إصدار حكم في الدعوى بمجرد رغبته في ذلك بل يشترط عليه الفصل في الدعوى

(١) مرساك ج ٢ ص ١٤٨٨ بقعة ٢٨٩ وكثيره ج ١ ص ١٤ بقعة ٣٣ ومضى يلج ج ٢ ص ١٤٨٨ ج ٢ بقعة ١٦٤ وما صححاً وجلسوية مرافعات ج ٨ بقعة ٢٠٠٧ والقاضي الفرنسي في ١٧ فبراير ١٨٧١ ولورد ج ٧٤ ص ٤٤١ و ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ دالور ١٩٠١ ج ١ ص ٣٩

(٢) مرساك ج ٢ ص ١٩٠ وما صححاً وجلسوية وسيزار ج ٨ بقعة ٢٩٥٨ والاستئناف المختلط في ٤ أبريل ١٩١٧ المجموعه ٣٩ ص ٣٢٥ - و ٢٧ يناير ١٩١٧ المجموعه ٣٩ ص ٥٧ - و ٨ نوفمبر ١٩٢٤ اجازيت ديسمبر ١٩٣٦ ص ٣٢ رقم ٣٩ و ٣ نوفمبر ١٨٩٧ المجموعه ١٠ ص ٥ - و ٥ يناير ١٩٣٦ المجموعه ٣٢ ص ١٣٤ و ٤ أبريل ١٩١٧ المجموعه ٣٩ ص ٣٢٥ و ١٣ يريه ١٩١٣ المجموعه ٣٥ ص ٥٧ و ٢٧ يريه ١٩١٧ المجموعه ٣٩ ص ٥٧ و ٦ مارس ١٩١٨ المجموعه ٣٠ ص ٣٦

المطروحة أمامه بالقول أو الرضى أو بعدم الاختصاص لعدم وجود وجه للاستعجال أو للسأس بالموضوع أو بالحكم بأسالتها إلى محكمة الموضوع المختصة إن وافق الطرفين على ذلك وإلا وجبت مخاصمته (١)

١٠٢ ولا يتقيد القضاء المستعجل عند الحكم في الدعوى بمس الطلبات التي تصرح أمامه بل له أن يعدل أو يغير فيها أو يقضى بخلافها طبقاً لما يراه حافطاً لحقوق الطرفين بشرط ألا يمس في كل ذلك بالموضوع أو يتجاوز فيه عن الحدود التي أرادها الخصوم وإلا اعتبر قاضياً بطلب من وأضحى حكمه في هذه الحالة مخالفاً للقانون (٢)

لئلا إذا توقع حيز ما للدين لدى الغير ثناء على أمر من القاضي ورفض دعوى بصحته أمام المحكمة المختصة في الميعاد فلا يتخصص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره أو العاكه إذا بنى الطلب على أمر موضوعي صرف كالوقا أو سقوط الدين لمساس الفصل فيه بالموضوع أو أصل الحق، فإذا رفضت دعوى أمامه من هذا القيل وتبين أن في استمرار حبس الدين عن المحجوز عليه ضرراً بحقوق الأجير لاحتقال إصدار المحجوز لديهم وعدم إمكان الرجوع عليهم بالمبالغ المحجوز عليها بعد الفصل من محكمة الموضوع برفع المحجز، فله ألا يتقيد بالطلبات الواردة في العريضة، ويتقضى بالزام المحجوز لديهم بأبداع المبالغ المحجوز عليها في خزانة المحكمة أو بتعيين حارس قضائي لاستلامها منهم والمحافظة عليها حتى يحصل من محكمة الموضوع في النزاع الخاص بطلاق المحجز (٣)

وإذا طلب منه في دعوى حراسة أن تكون مأمورية الحارس توزيع مبالغ ربيع على شركاء كل بقدر حصصه مع وجود نزاع على مقدار الحصص أو على تركيبه، فله أن يقضى بخلاف ذلك وأن يكلف الحارس بأبداع نصيب الشريك

(١) ج ٢ ص ١٩٠ مادة ٢٦٠٢ و٢٦٠٣ ج ٢ ص ٤٩٧ و٤٩٨ ج ١ ص ٣٨٨ مادة ٢٩٠ ج ٢ ص ١٩٠ مادة ٢٩٠

(٢) مرياك ج ٢ ص ١٩٠ مادة ٢٩٠ و٢٩١ ج ٢ ص ٢٣٨٨

(٣) كبرج ج ١ ص ٢٨ مادة ٤٣ ومصر أعلى مستعجل في ٢٥ مرياك ج ١ ص ١٩٣٥ المريعة القضائية عدد

أو الشركاء المتنازع على حصصهم في خزانة المحكمة وتوزيع الباقي (١) وكذلك الحال إذا طلب أن تكون مأمورة الحارس إيداع كل الربيع أو بعضه في الخزانة بدعوى اشغال ذمة أحد للشركاء بمبالغ للشركاء الآخرين لم يحصل فيها بعد من المحكمة الموضوعية فله أن يكلف الحارس بنقل ذلك وتوزيع الربيع على جميع الشركاء كل بقدر حصته لعدم وجود مبرر قانوني يدعو للإطاع (٢)

وإذا طلب منه طرد مستأجر من أرض زراعية لانتفاء مدة الإيجار الميعة بالعدو وحصل نزاع جدي أمامه بخصوص تجديد مدة الإيجار بالطريق الضمني بسبب ترك المستأجر يزرع الأرض يعلم المؤجر بعد انتفاء الإيجار مدة طويلة فله أن يقضى في هذه الحالة بتعيين المؤجر حارساً قضائياً على الأرض المؤجرة حتى تنقضي محكمة الموضوع في بطلان التجديد من عدمه بدلا من الحكم بالطرد (٣)

وإذا طلب منه تعيين حارس قضائي على عين معينة لاستلام الإيجار من المستأجرين وإيداعه في خزانة المحكمة لحصول حيز تحت يدهم عليه أو لحصول نزاع بين المؤجر وآخر بخصوص صحة الحوالة الصادرة من الأول للاستئجار أو غير ذلك من الأسباب فله أن يأمر بالإزام المستأجرين بإيداع الإيجار في خزانة المحكمة حتى الفصل في هذه المنازعات بدلا من تعيين الحارس خصوصاً إذا كان الإيجار قبل القيمة لا يتحصل مصاريف الحراسة ولم يقبل أحد القيام بالحراسة فيزجر

١٠٣ - - طبيعة القرارات المستعجلة : والقرارات المستعجلة مؤقنة بطبيعتها تنقضي بها الضرورة المطلقة والخطر الظاهري فإذا زالت العلة والأسباب التي نبئت عليها إهانت معها وأصبحت في حكم العدم ومع ذلك يجوز أن تبقى لمدة طويلة أو غير معينة أو بصفة دائمة إذا لم يطرح الحق الذي صدرت للحفاظ عليه أمام محكمة

(١) استئناف منطقتي ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤١

(٢) حصر أهل مستعمل في ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ الخلاء ١٦ عدد ٢ ص ٢٦٥ رقم ٨٨ واستئناف منطقتي ١٤ يناير ١٩٣٦ المجلدات جيمر ١٩٣٦ ص ٣٩٠ رقم ٤٣٧

(٣) استئناف منطقتي ٢٣ أبريل ١٩٠٣ المجموعة ١٤ ص ٣٢٥

الموضوع لأي سبب من الأسباب (١) فتلا القرار القاضي بتعين حارس ضائي على أموال مشتركة بسبب حالة الشيوع الحاصلة بين الشركاء وعدم الاتفاق على الإدارة — ولو أنه مؤقت بطبيعته باعتباره إجراء تحفظيا صرفا فسد منه صيانة حقوق الشركاء حتى ينتهي النزاع الناتج عن الشيوع بحصول الفرز والتجيب أو الاتفاق على الانتفاع بالأموال بطريق قسمة المهايأة والاتفاق — فقد يستمر لمدة طويلة إذا بقي النزاع بين الشركاء ولم ترفع دعوى الفرز والتجيب أمام المحكمة المختصة من أحدهم (٢) وكذلك الحال في القرار الصادر بطلرد المستأجر للتصغير في دفع الإيجار مع وجود الشرط الصريح للقاسخ أو لعدم وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن سداد الإيجار المتأخر أو الحكم الصادر بإيقاف تنفيذ حكم أو سند واجب التنفيذ لحصول نزاع جدي حول تفسيره أو لمساس الحكم باستمرار تنفيذه بالموضوع أو أصل الحق — فقد تبقى كل هذه القرارات مدة طويلة أو تصبح نهائية لعدم طرح النزاع الخاص بالموضوع أمام المحكمة لأي سبب كان (٣)

القرارات المستعجلة وأثرها بالنسبة للقضاء المستعجل وطرفي الخصومة

١٠٤ — ولو أن القرارات التي تصدر في الإجراءات المستعجلة وقتية إلا أنها تقيد القضاء المستعجل وتلزم طرفي الخصومة، فليس للأول أن يمدل بقرار ثان مما نص به أولا، وكذلك ليس للأخيرين أن يرفضوا دعوى ثانية نفس الموضوع أمام المحكمة المستعجلة بحرم الوصول إلى قرار مانع أو يمدل للقرار الأول الصادر في الدعوى

(١) مريلاك ج ٢ ص ٢٠٩ سنة ٢١٨ وحم يلج ج ٢ ص ٥ ومارسويه وبيزار برو ج ٨ سنة ١٠٧ روبريس ج ٢ فبراير ١٨٧٣ و ١١ مايو ١٨٧٤ سيري ج ٧٦ ص ٢ ص ٣١٣ ولؤل الخصص ١٨٩٠ و ٢١ جابر ١٨٩١ و ٨ ج ١٨٩١ سيري والاندكت ج ٩٣ ص ٢ ص ٢٤٩ و روبريس ج ٢ سنة ١٩٢ و ٥ بعدها وبيزار ص ٢٣٠ ومودر بقية ٢٦

(٢) مصر أميل سجل ج ٢٣ مايو ١٩٣٥ الخلاء البدل الثاني لسنة ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

(٣) ج ١٢ فبراير ١٨٩٣ سيري والاندكت ج ٩٣ ص ٢ ص ٢٧٣ وأخير Augers ج ١٨ جابر ١٨٩٩ والاندكت وسيري ١٩٠٢ ج ٢ ص ٦٨ والقض القرني ج ١٧ فبراير ١٩٧٤ ج ٧٢ ج ١ ص ٤١٤ و ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ ج ١٠ ص ٢٠٩ وبيزارون ج ١٨ أغسطس ١٩١١ سيري والاندكت ١٩١٢ ج ٢ ص ١٢

الأولى إلا إذا حصل تغيير أو تعديل في الوقائع المادية أو في مركز الطرفين أو أحدهما القانوني (١) كما لو قضت المحكمة المستعجلة بتعيين حارس قضائي حتى ينصفي نهائيا في نزاع معين وقبل الفصل نهائيا في هذا النزاع تغيير مركز أحد الطرفين القانوني وأصبح في موضع يحق له معه بالرغم من ذلك طلب انتهاء الحراسة (٢) أو كما لو قضت برخص دعوى الحراسة لأسباب معينة ثم حصل تغيير بعد ذلك في مركز الطرفين أو أحدهما القانوني يمكن معه رفع دعوى حراسة جديدة (٣) أو كما لو قضى بطرد مستأجر من العين المؤجرة للتأجير في دفع الإيجار مع عدم وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن السداد ثم أحضر المستأجر بعد ذلك المنقولات قبل تعلق حق التغيير بالعين أو كما لو كانت الطرد حصل بسبب تأجير المستأجر في السداد مع وجود شرط صريح فاسخ في العقد ثم وفي الإيجار المتأخر بعد ذلك أو عرضه عرضا حقيقيا مبررا للذمة، أو كما لو قضى بإيقاف تنفيذ حكم حتى يفسر ما مضى منه من الجهة القضائية المختصة وحصل التفسير المطلوب أو حكم بإيقاف تنفيذ رسمي لعدم حلول أجل الدين المنفذ من أجله ثم حل الأجل أو أحدث المدين ما يوجب ضعف التأمينات الخاصة التي كانت محلا للوفاء أو وقع في حالة الإفلاس، فللقضاء المستعجل في جميع هذه الأحوال الرجوع عن قراره الأول وعدم التقيد به والحكم بما يظاير أو يلعبه كلية

١٠٥ — ونشابه لقرارات المستعجلة في هذه الحالة الأحكام الوتية بمعنى أنه إذا اتضح عدم صلاحية القرار الأول أو عدم كفايته للحالة الموجودة، فيجوز للقاضي المستعجل الرجوع عنه وإصدار قرار معدل له يمكن معه الوصول إلى الغرض المنشود

(١) مرقاة ج ٣ ص ٢١٠ نداء ٢١٩ وباريس في ٢٧ أبريل ١٨٥٤ قباذك ٤ ج ٢ ص ٩٠ وتعليقات د لوز على المادة ٨٠٦ مرافعات قرتي نداء ٣٧ ص ٢٥ واستئناف مستظ في ٢٧ ديسمبر ١٨٩٢ المجموعة ٥ ص ٥٧ ر ٢٩ نوفمبر ١٨٩٩ و ١٥ يناير ١٨٩٠ المجموعة الثالثة ص ٣٨ ر ٢١٢ و ٩ مارس ١٩٢١ المجلات مارس ١٩٢١ ص ٩٣ رقم ٩-١٠ و ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ المجلات يناير ١٩٢١ ص ٤٢ رقم ٦٧ و ١٣ فبراير ١٩٢١ المجلات أكتوبر ١٩٢١ ص ٤٩ رقم ٤٧ ومصر أمم مستظ في ١٦ نوفمبر ١٩٢١ للمادة عدد ٤ قسم الثاني ص ٩٥ ص ٢٨٢ رقم ١٣٣

(٢) مصر أمم مستظ في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ المراجعة القضائية عدد ٣٦ ص ١٢

(٣) استئناف مستظ في ٢٦ نوفمبر ١٨٩٩ المجموعة الثالثة ص ٣٨

ولا يشترط في الوقائع التي تشير مركز الاختصاص أن تكون جديدة وأن تنشأ عقب القرار الأول المطلوب تعديله . بل يكفي وجودها حتى ولو حصلت قبل القرار الأول ما دامت لم تطرح أمام القاضي وقتئذ وفصل فيها بالقبول أو الرصاص (١)

١٠٦ — إنما يجوز للقضاء المستعجل مع عدم المساس بقراره الأول أن يفسر ما غمض فيه من عبارات وأن يصحح ما حصل فيه من أخطاء مادية (٢)

ويشترط لصحة طلب تفسير الأحكام وجود غموض أو إيهام في العبارات الواردة في منطوقها يترتب عليه حصول شك في غرض وأصعبها نحو تحديد المقصد الذي رمى إليه منها يجب معه الرجوع إليه وسؤاله عن مرماه في ذلك وتوضيح الاختصاص فيما غمض عليهم ليكثروا على يئنه من أمرهم وقت تعيد هذه الأحكام —

١٠٧ — ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند القضاء في ذلك أن يمحى أو يغير في الأحكام الصادرة منه أو يعدل في مركز الاختصاص القانوني المترتب عليها بالزيادة أو النقص في الحقوق المقررة فيها أو يقرر لها معنى غير لازم لها تتأثر معه قوتها ولو تحت شعار التفسير أو التأويل لخروج ذلك عن وظيفة المقررة في القانون والمبنية على انتهاء اختصاصه في الدعوى المنظورة أمامه بمجرد صدور الحكم فيها بالشروط السابق ذكرها ، فإذا فصل شيئاً من ذلك كان حكمه باطلاً عديم الأثر القانوني لصدوره من هيئة غير مختصة بنظره بحسب النظام المعمول به أمام المحاكم ، ولا يمكن في هذه الحالة اعتبار الحكم التفسيري ملقياً للحكم الأول وماحياً لآثاره القانونية إذ يشترط في ذلك صدور حكمين أصليين متماقين يباقر أحدهما الآخر — أما الحكم التفسيري الذي يصدر متافياً للحكم المفسر فإنه لا يعتبر أصلياً بالنسبة له بل منمماً له ويعبر عنه قاذراً غير فيه بغير حق وفي غير حدود القانون فلا يؤثر عليه كلفة ويجب في هذه الحالة اعتبار الحكم المفسر وحده والقضاء في الحقوق تحت ضوء ما قرره في منظوره عنها (٣)

(١) مصر أعلى مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ الخطة عدد ٤ لسنة ١٥ من ٢٨٧ رقم ١٣٣

(٢) مراكش ج ٢ من ٣١٠ عدد ٣١٩ وتوفد في ٥ مارس ١٩٠٢ التي أشار إليه

(٣) مصر أعلى مستعجل في ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ الخطة عدد ٤ لسنة ١٦ من ٤١٠ رقم ١٨٣

١٠٨ — مبرم هيبة القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع : وعلى العكس مما تقدم وطبقا لقاعده عدم المساس بالموضوع فإن القرارات المستعجلة لا تؤثر على محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ولا تحوز أمامها قوة الشيء المحكوم فيه بل لها أن تعدل أو تغير فيها أو لا تعتبرها (١) وعلى ذلك فلها بالرغم من صدور قرار مستعجل يفيد صحة إجراءات التمييز التي اتخذتها الدائن أن تعتبر الإجراءات المذكورة غير صحيحة وتقضي بألزام الدائن بتعويض المدين عنها كما لها أن تقضي بأعادة المستأجر إلى العين المؤجرة بالرغم من القرار المستعجل الصادر بطرده إذا تراءى لها عند نظر الموضوع أن المؤجر غير محق في طلباته كما لها أن تحكم بفسخ عقد الإيجار والاحلال بالرغم من القرار المستعجل الصادر برفض دعوى الاخلاء أو الحكم بألزام الدائن بدفع المبالغ التي امتثلها بسبب التنفيذ بالرغم من القرار المستعجل الصادر برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ (٢) وهكذا

١٠٩ — ويستثنى من ذلك القرارات التي تحصل في دعاوى إثبات الحالة فتبقى دائما هي وتقارير الخبراء الذين عيوا فيها محل اعتبار أمام محكمة الموضوع عند الحكم في أصل الحق الذي أسس عليها بشرط صدورهما في حدود القانون وعن أمور مستعجلة حقيقية (٣) — نقول محل اعتبار لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالأحد بتقارير

(١) مريالك ج ٢ ص ١٩٢ سنة ١٩١٤ وكبر ج ٢ سنة ٢٥ رباريس في ١٢ ديسمبر ١٨٦٢
البانكوك ٦٣ ص ١٠٦٠ و ٣٩ ديسمبر ١٨٦٤ البانكوك ٦٥ ص ٥٩٦ وأنجو في ٢٥ يناير ١٨٧٩
البانكوك ٨١ ص ١٢٩ رانس في ٢١ أكتوبر ١٨٨٥ البانكوك ٩٦ ج ١ ص ١٢٤٢ وكنتش في ٢٣ أغسطس ١٨١٧
ج ١٨ ص ١٢٨ و ٤ فبراير ١٨٢٣ ج ٢ ص ٢٧ و ٢٥ أكتوبر ١٨٨٨
دور ٨٩ ج ١ ص ١٩٠ و ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ و ١٢ يناير ١٩٠٤ دور والبانكوك ١٩٠٥ ج ١ ص ١٥٥
دور ٢٣٣ و سندات الدور على المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسي سنة ٢٥ واستئناف مخطئ في أول فبراير ١٩١١
إحداث السه الأول ص ٧٠ وتقض أهل في ١٦ فبراير ١٩٢٣ المادة ٢٣ ج ١ ص ٢٨٩ رقم ٤٨٨
(٢) يترن على المستعجل سنة ٢٥٢ وما يندوا وجارويه ج ٧ سنة ١٤٢٣ ومورد على المستعجل
سنة ٣٢ وحكم محكمة دوم Riom في : تاريخ ١٨٦٢ دالوز ٦٢ ج ٢ ص ٨٠ والتقضى الفرنسي في ٣
أكتوبر ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ١ ص ١٦٢

(٣) دالوز القبط ج ١٠ مستعجل سنة ١٤٠ وقطاعات دالوز على المادة ٨٠٩ مرافعات سنة ٣٧
والقضى الفرنسي في ١٥ يريه ١٨٧٤ دالوز ٣١ ج ١ ص ١٦٧

الخبراء الذين قسّمهم بأحكام تمديدية فيها ، فمن باب أولى يجوز لها عدم الإحد تقارير الخبراء الذين عينوا من القضاء المستعجل إذا لاحظت عليها عدم الصحة أو المماثلة للحقيقة أو النقص في أداء المأمورية أو غير ذلك من العيوب

١١٠ — تنفيذ القرارات المستعجلة يحصل على مسؤولية أصحابها ويترتب على عدم حجية القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع أن تنفيذها يحصل على عفاطرة أصحابها وعلى مسئوليتهم فيجوز الحكم عليهم بالتعويض إذا حاربت محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحق عدم الأخذ بها وترتب على تنفيذها ضرر بالمحكوم عليه (١)

القرارات المستعجلة لا تؤثر على غير طرفي الخصومة أو خلفائهما

١١١ — ولا تؤثر القرارات المستعجلة الا على طرفي الخصومة وخلفائهما كباقي الأحكام الأخرى فلا يجوز التمسك بها ضد شخص لم يمثل في الخصومة الصادرة فيها (٢) ويترتب على ذلك أنه إذا صدر حكم بالحراسة ضد شخص لم يعلن في الدعوى ولم يثن حقيقة في الخصومة فلا يمكن الاحتجاج به عليه أو تنفيذه ضده لبطالته بالنسبة له ، ويحق في هذه الحالة الصادر لصالحه الحكم أن يرفع عليه دعوى جديدة بالحراسة وينتصر ضده حكماً فيها ولا يجوز للتأخير التمسك بمبدأ عدم إمكانه الرجوع عن القرارات المستعجلة لحصول تسديد وقائع الدعوى بالطلان الذي حصل للحكم الأول (٣)

مصرن تغيير في الوقائع أو المركز القانوني من دون تغيير القضاء المستعجل

١١٢ — وإذا دفع أمام قاضي الأمور المستعجلة بساغة صدور قرار في موضوع النزاع المطروح أمامه وأنه قصد من طرحه ثانية الحصول على قرار ماض أو معابر له فله بحث وقائع الدعوى المطروحة أمامه ومستندات الطرفين وظروف

(١) قانون المجلد ١٠ ، مستعمل ، نداء ١٤٩ وديك ج ٢ سنة ١٩١٩ وكلاهما وشوهر اصاح ج ٦ سنة ١٩١٤ و٢٧٤ واستضاف مخطوط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٦ ص ٣٦

(٢) انقضت الترسى في ٣٦ روبر ١٩٠٠ قانون ١٩٠١ ج ١ ص ٧٧ ومصر أمل مستعمل في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ لاجتماع القضاة القسم الثاني ١٥ ص ٣٩٠ رقم ١٣٤

(٣) استضاف مخطوط في ٢٢ مارس ١٨٩٣ المجموعة السنة ٥ ص ٢١٢

الدعوى السابقة لمعرفة ما إذا كان حصل تغيير في الوقائع المادية أو في مركز الطرفين القانوني يتيح له الحصول عن قراره الأول أو التغيير فيه أم لا .

عدم أهمية القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع معاناتها التي أصدرتها ١١٣ — ولا تؤثر القرارات المستعجلة على محكمة الموضوع مهما كانت الهيئة التي أصدرتها ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، وسواء كانت القرارات الصادرة من الأخيرة مؤكدة للقرارات الصادرة من المحكمة الابتدائية أو ملغية لها أو معدلة فيها (١)

عدم إبطال رفع دعوى يطعن بها القرارات المستعجلة

١١٤ — ولو أن القرارات المستعجلة لا تؤثر على محكمة الموضوع إلا أنها مع ذلك كسائر الأحكام القضائية لا يمكن رفع دعوى بطلانها طعناً للقاعدة القانونية القائلة بعدم وجود أوجه لبطلان الأحكام ، وعلى ذلك فكل دفع يبطلان إجراءات التقاضي يجب طرحه أثناء نظر الدعوى أو التمسك به عند الطعن على الأحكام المستعجلة بالطرق التي نص عليها القانون وهي المعارضة أو الاستئناف في الأصل والاستئناف في الفرنسي والمختلط ، فتلا لا يقبل الطعن بعريضة دعوى يبطلان قرار مستعجل صدر بتعيين خبير لا إعلان الخصم في الثبابة مع أن له محلاً معروفاً إذا ما تعد الحكم المذكور بالفعل في مواجهة رافع الدعوى ورضائه وأصحي غير قابل للمعارضة أو الاستئناف (٢)

مسائل مستتة من قاعدة عدم المساس بالموضوع

١١٥ — ويتنبى من قاعدة عدم المساس بالموضوع مسائل يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها حتى ولو لمس الموضوع وهي : — أولاً إذا تحقق في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ مجرد التأخير في دفع الإيجار بعد التنبيه على المستأجر بالفسخ أو تغير نية سائق ، في هذه الحالة يختص القضاء المستعجل بالحكم بطرد المستأجر من

(١) ليون ١٦ أبريل ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٣٧٥ والقض الفرنسي في ٢٨ يوليوس ١٨٩٢
دور ٩٢ ج ١ ص ٣٧٨ واستئناف مخطط في ٢٠ مايو ١٩١٩ المجازات سبتمبر ١٩١٩ ص ١٢٥ رقم ٢٦٢
ومصر أعلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المجازات العدد ٢ لسنة ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

(٢) استئناف مخطط في ١٦ مايو ١٩٢٩ المجازات يوليوس ١٩٣٠ ص ٢٦٦ رقم ٢٦٤

العين بمجرد قيام المخالفة أمامه وثبوت الاجراءات التي علق عليها الصنع ، ولا يبتدر متعبداً في حكمه بذلك على اختصاص محكمه الموضوع لتنازل المستاجر عن حقه في الانتفاء لمحكمة الموضوع بقوله تحرير الشرط الصريح الفاسخ في العقد ويجوز للقضاء المستعجل عد الحكم بالطرد بحث وتقدير الشرط الموجود في العقد ومعرفة ما إذا كان يعتبر شرطاً صريحاً فاصحاً أم لا لتحديد اختصاصه في النظر الدعوى (١)

ثانياً - إذا دفع بعدم اختصاصه بالفصل في الدعوى للبأس بالموضوع - فله في هذه الحالة البحث في المنازعات التي تثار أمامه لأنه عن الحكم في الدعوى حتى ولو تعرض في أثناء بحثها للموضوع - لا لفصل فيها وإنما لمعرفة ما إذا كان مختصاً بالفصل في الدعوى أم لا - فإذا تراءى له من بحث دفاع الأخصام وحججهم جديدة المنازعات الموضوعية وأنه لا يمكنه أن يصدر حكمه في الاجراء الوقعي بغير المساس بالموضوع قضى بعدم اختصاصه بنظر للدعوى لانعدام الولاية عنه - أما إذا أصبح له عكس ذلك وكانت المستندات المقدمة من الخصم الآخر تكفي لدحض هذه المنازعات وإثبات أنه قصد مهاجمة مجرد المارعة ليس إلا ، فله أن يضرب بها عرض الحائط ويقضى في حكمه المستعجل بما طلب منه أو بما فيه محافظة على حقوق الطرفين بشرط عدم الأضرار بأحدهما (٢) - ١٣٤ إذا حصل صلح بين الأخصام أمامه فيختص بالحكم بالتصديق عليه حتى لو احتوى محصر الصلح على حقوق والتزامات يخرج من وظيفته الفصل فيها

والسبب في ذلك (١) أن الحكم الصادر من القضاء المستعجل بالتصديق على محصر الصلح لا يحصل في مارات وإما يفرد وقائع تمت أمامه ، وشأن القاضي في ذلك

(١) - جازويه ج ٥ ص ٣٠٠ و ٣٢٨ وأوربي وور مدني ج ٤ ص ٢٩٦ و ٢٩٧ و غاريس ج ١١

مرآير ١٨٧٤ طلوز ج ٧ ص ٢ و ١٤٥

(٢) - مصر أهل مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ للامام القدر الرابع قسم الثاني ص ١٥ و ٢٨٢ و د

١٣٣ و جازويه ج ٨ ص ٣٢٨ وشوخر وكاريه ج ٢ ص ٢٦٥ و دى يلج ج ٢ ص ٢٢ و ٧٠ و ٢٤

و جازويه ج ٢ ص ١٠٤ و ما يندما و مرياك ج ٢ ص ٣٣١ والقض الفرنسي ج ١٨ مارس ١٩٨٢ والورد

٨٢ ج ١ ص ٢٦٣ واستئناف مخط في ١٢ ديسمبر ١٩٠٥ المجمعة ج ١٨ ص ٣٨ و ١٣ ديسمبر ١٩٠٥

المجموعة ج ١٨ ص ٢٩ و ٢١ و ج ١٩٢٣ المجموعة ج ٤ ص ٣٤٥ و ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ج ١٨ ص ٥٥

شأن موثق العقود سواء بسواء (ب) لأن المأس بالموضوع لا يحصل في هذه الحالة
معمل القضاء المستعجل بل بعمل الأخصام وموافقتهم ، وعلى هذه الموافقة يقوم
القرار الصادر بالتصديق على محضر الصلح (ج) لأن الحكم الصادر بالتصديق على
محضر الصلح يعتبر في هذه الحالة كعقد رسمي يخضع في وجوده وحكيانه وصحته
وبطلانه للشروط اللازمة لصحة العقود لا للشروط الضرورية لصحة الأحكام (١)

طبيعة عدم اختصاص بالفصل في الموضوع

١١٦- وعدم اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في الموضوع مطلق بمس
النظام العام المعمول به أمام المحاكم ويترتب على ذلك النتائج الآتية - أرو -
يعتبر الحكم الصادر منه في الموضوع باطل بطلاناً جوهرياً ، ويجوز رفع دعوى
يطلانه أو التمسك بذلك أثناء التعيد به (٢) - ثانياً - يجوز للأخصام الدفع
بعدم الاختصاص في أي حالة كانت عليها الدعوى كما يحق للقاضي المستعجل أن
يحكم بذلك من تلقاء نفسه (٣) - ثالثاً - لا يجوز للأخصام الاتفاق على
اختصاصه بالفصل في موضوع الحفوق حتى ولو مع اعتبار الحكم الصادر منه فيها
هائياً ، فإذا تقدموا أمامه باتفاق من هذا القبيل فيجب عليه عدم الأخذ به والحكم
بعدم الاختصاص من تلقاء نفسه (٤) - رابعاً - لا يتولد اختصاصه في نظر
الاجراءات الرتبة التحفظية من مجرد رغبة الأخصام في ذلك أو موافقتهم مراعاة
على طرح المنازعات إليه بل ينشأ من طبيعة الاجراء المطلوب منه الحكم به

(١) دالور الفصل ج ١٠ مستعجل بـ ١٤٧ وصليم ج ١ ص ٤٩٩ واستئناف مخطط في ١٣ مارس
١٩٠٧ المجموعة ١١ ص ١٦٣ وعكس ذلك باريس في ٦ فبراير ١٨٦٤ سيري ٦٠ ويرى عدم اختصاص
القضاء المستعجل بالتصديق على محضر الصلح في هذه الحالة

(٢) كبره ج ١ ص ١٨ ثبقة ٢٧ وجاروسه ج ٧ ثبقة ١٤٧١ وبر Pau في ١٢ - ١٩٠٣
د فور ١٩٠٣ ج ٢ ص ٢٢٣ و ٢٢٤ وباريس في ١٩ ديسمبر ١٩١١ دالور ١٩١٤ ج ٢ ص ٢٥

(٣) دالور الفصل ج ١٠ مستعجل بـ ١٤٨ وجورج في ٧ أبريل ١٩٢٢ المشار إليه به - ومصر أملي
مستعجل في ٦ مارس ١٩٣٥ المحاماة إليه الخاصة حشرة عدد ٩ ص ٦٥٦ رقم ٣٠٤

(٤) مصر أملي مستعجل في ١٢ فبراير ١٩٣٥ المجموعة الثانية عدد ٣٢٧ ص ٣٧ واستئناف مخطط في
١٨ بره ١٩٣٥ لجارييت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٨ رقم ٣٠٤ و ٢ ديسمبر ١٩٢٧ المجموعة ٤٠ ص ٦٩

والحقوق الواجب المحافظة عليها ، وعلى ذلك فتعتبر لافية ولا قيمة لها جميع الشروط الخاصة بذلك والتي تذكر عادة في الاتفاقات (١)

المنازعات المرضعية ومن قتل اختصاص القضاء المستعجل

١١٧ - يشترط في المنازعات الموضوعية لشل اختصاص القضاء المستعجل عن الحكم في الدعوى أن تكون جدية وعلى أساس من القانون - أما مجرد الادعاءات والأقوال التي لا تلبس نوباً صحيحاً من الجدية والتي يقصد منها إقامة المرافيل والصعوبات في سبيل الحكم في الدعوى أو تأخير الفصل فيها فلا تعد من سلطته ، وله بالرغم منها أن يقضى في الدعوى المطروحة أمامه بالاجرامات الوقنية التي يراها ملائمة لصيانة حقوق الطرفين - وقضاؤه في هذه الحالة لا يؤثر على الموضوع في شيء ما بل بالعكس يحافظ عليه ويصونه من عتث العابثين ومشاغبة المهاطلين ، إذ لا يجب أن يكون سوء النية سبباً لعدم إحقاق الحق وتأخير ترويع العدالة بين الناس طبقاً للقانون ، خصوصاً وأن نص المشرع لا يحصى الغاش بل يعتبر عمله غير قانوني ومضاهياً للقواعد والأصول التي وضعها للمعاملات ولحسن سير الأعمال والنظام العام - الواجب على الجميع احترامها والالتزام بها

والقوى بخلاف ذلك وأن مجرد إثارة دغور موضوعية ظاهرها عدم الصحة والجد وتكديها الأوراق والمستندات تكفي لشل يد القاضي المستعجل بحجة عدم ولايته في العمل في الموضوع قول بنافي القانون والمنطق والصواب - إذ يكفي لكل شخص يريد الاضرار بخصمه أن يثير مثل هذه الدغور لمنع القاضي المستعجل من الحكم في الدعوى وينزل بخصمه ما يشاء من أضرار يريد بها ، الأمر الواجب على القاضي المستعجل ملاقاته والمصم على قطعه إذ جل عمله اتخاذ إجراءات سريعة

(١) المستخلص مخطوط ٨ نوفمبر ١٩٣٣ المجلد ١٩٣٤ ص ٢١٣ رقم ٣٦٤ ونص بأن اتفاق الإحصاء على اختصاص القضاء المستعجل في نظر دعوى حراسة سيرة لا يوله عليه قيام الاختصاص ، فقد اتجه القضاء المستعجل عدم توافر وكفي الاستعجال وعدم الناس بالموضوع في الدعوى تمنع على الحكم بعدم الاختصاص بالرغم من الاتفاق

رفية للمحافظة على حقوق طرفي الخصومة حتى يحصل قضاء الموضوع في أصل الحق أو الموضوع (١)

١١٨ كيفية بحث المنازعات الموضوعية : ليس لقاضي الأمور المستعجلة عدد البحث في المنازعات الموضوعية التي تثار أمامه أن يحصل في حقيقة المسائل المتنازع عليها ومدى تأثيرها على حقوق الطرفين الأمر المتوط لهاضي الموضوع وحده . بل يجب عليه أن يمحس قسط التقطين الآتيين - الأولى : ما إذا كانت المسائل المذكورة لها ظل من الصواب من ظاهر مستندات الدعوى أم لا - الثانية : ما إذا كان يجب الفصل فيها أولا من محكة الموضوع قبل الحكم في الدعوى وبمعنى أوضح ما إذا كان الحكم في الأجراء المؤقت المطروح أمامه يفصل حتما في هذه المسائل ويؤثر بذلك على الحقوق التي تقوم عليها أم لا (٢) فتلا إذا رفعت أمامه دعوى بالاحلام لانتفاء مدة الإيجار لقوات المدة المعينة في العقد ودفع المدعى عليه فيها بعدم الاختصاص لحصول تجديد العقد بالطريق الضمني ونارخ المدعى في حصول التجديد فيمنع على قاضي الأمور المستعجلة للحكم في الدفع ثم الدعوى أن يبحث ما إذا كانت وقائع الدعوى والمستندات المقدمة فيها تدل على حصول التجديد ولو في الظاهر أم لا ، فإذا دلت على ذلك أو على وجود شبهة قوية في حصول التجديد قضى بعدم الاختصاص والعكس ظاهر (٣) مثال آخر : رومت أمامه دعوى بالاحلام

(١) مرسك ج ٣ ص ٣١٢ والنقض الفرنسي في ١٥ مارس ١٨٨٢ دالوز ٨٥ ج ١ ص ٢٦٣ و ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ سيرى دالمندكت ١٩٣١ ج ١ ص ٢٦ - وماريس في ٥ نوفمبر ١٩٩١ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ١٦٨ واستئناف مخطوط في ٨ نوفمبر ١٩٣٥ الجزائر ديسمبر ١٩٣٦ ص ٢٢ مدة ٣٩ وأول ديسمبر ١٩٣٠ الجزائر ديسمبر ١٩٣٠ ص ٣١ مدة ٣٩ و ١٩ نوفمبر ١٩٣٨ الجزائر ديسمبر ١٩٣٩ ص ٤٣ مدة ٤٦ و ٢٨ نوفمبر ١٩٣٨ الجزائر عدد فبراير ١٩٣٩ ص ٧٣ مدة ٥٢ واستئناف مخطوط في ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموع ٤٥ ص ١٢٨ و ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموع ٤٨ ص ٥٥ وبصر أم من مستعمل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ و ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ أمامه العقد في القسم الثاني الت الخامسة عشرة ص ٢٨٢ و ٢٩٠ رقم ١٣٣ و ١٣٤

(٢) صر أعلى مستعمل في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٥ الخلاء العدد السادس لسنة ١٦ ص ٢٢٦ رقم ٢٧٠ - وحكم محكة موبله في ١٨ مايو سنة ١٩٠٩ دالوز ٩٠٨ ج ٢ ص ٢٥٧ - واستئناف مخطوط في ٥ مايو ١٩١١ المجموع ٢٧ ص ٢٦٢

(٣) صر أعلى مستعمل في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ الخلاء العدد السادس للثلاثة عشرة ص ٢٢٥ رقم ٢٧١

للتأجير في الإيجار مع وجود شرط صريح فاسخ في العقد ودفع بها المستأجر
محصول تعرض قانوني له في بعض الأطنان المؤجرة وبأجراء إصلاحات ضرورية
في الجزء الباقي منها بمصارف من طرفه لأعمال الانتفاع طبقاً للعقد ويدفع الباقي
في دمه من الإيجار بعد خصم الإيجار المستحق على الأطنان الحاصل منها التعرض
وقيته لإصلاحات وتارخ المدعى في كل ذلك فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن
يبحث في جدية قول المدعى عليه بخصوص التعرض والإصلاحات المنقولة بأجرائها
فإن وصل إلى ذلك من ظاهر أوراق الدعوى قضى بعدم اختصاصه لأن حصول التعرض
وإجراء الإصلاحات الضرورية يترتب عليه قيام نزاع جدي في حقيقة مقدار
الأطنان المؤجرة ومقدار القيمة الحقيقية للإيجار ومبلغ الإيجار الباقي في ذمة
المستأجر لأمر الدخول في اختصاص قاضي الموضوع وحده (١) . مثال ثالث رفع
مستأجر دعوى على المؤجر يطلب استلام الأطنان المؤجرة للانتفاع بها بنفسه، للتعاقب
ودفع بها لأخيراً بعدم الاختصاص لحصول راع بنموين المستأجر بخصوص التأمين
الواجب دفعه مقدماً طبقاً للعقد فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث فيما
إذا كان هناك نزاع جدي بخصوص التأمين أم لا . وهل يؤثر هذا النزاع على حق
المدعى في استلام الأطنان المؤجرة تبعاً للعقد أم لا ، وعمى أوضح هل يترتب
على الحكم بالتسليم مع وجود هذا النزاع هل ضمنى في حقوق المؤجر أم لا ،
فاذا وصل من بحثه إلى عدم تأثير هذا النزاع على حقوق الطرفين عند الحكم بالتسليم
تتبعاً لعقد الإيجار قضى برفض الدفع والتسليم وإلا فبالعكس (٢) . مثال رابع
رفع شماس دعوى برفع الحراسة عن بعض الأطنان المحكوم بوضعها تحت الحراسة
العضائية لأنها مرهونة إليه ومناجياها وقضى خطأ بوضعها تحت الحراسة، ودفع
بعض المدعى عليهم بعدم الاختصاص للأساس بالموضوع بدعوى وجود نزاع على ملكية
أرض الأطنان المرهونة وعلى صحة من الحيازة وبهاء دين الراعي من عدمه فيجس
على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث في جدية كل ذلك ، وهل له ما يؤكده من ظاهر

(١) مصر أملى مسجل في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥ الخطة العدد السادس سنة ثمانية عشر

ص ٢٢٠ وم ٢٧٥

(٢) مصر أملى مسجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥ الخطة العدد السادس سنة ثمانية عشر

ص ٢٢٦ وم ٢٧٠

المستندات أم لا . فإذا أُلغى العكس وأن المستندات تنطبق بحكمه قضى بالاحتصاص ورفع المرافعة (١) . مثال خامس : زوجة حصلت على حكم من المحكمة الشرعية بألزام زوجها بدفع نفقة شهرية ، وتجمد مبلغ كبير في ذمته أوقعت حيزاً تعيد بالمألدين لدى الغير على استحقاقه في وقت معين فرفع الزوج دعوى مستعجلة بألغاء الحجر بحجة سقوط حكم النفقة لمروء أكثر من خمس عشرة سنة عليه بدون تنفيذ ، وفادعت الزوجة في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بألغاء الحجر لهذا السبب لمسئول الفصل به بأصل حق النفقة المنصوص به من المحاكم الشرعية والتي لها وحدها الحق في الحكم بسقوط أحكام النفقات الشرعية ، فيتمين على قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة أن يبحث أولاً في مدى اختصاص المحاكم الأهلية في مسائل النفقات — ثانياً سهل للمحاكم الأهلية أن تفصل في المنازعات التي تتعلق بوجود وقرير حق النفقة أو تقدير المبلغ الواجب دفعه أو سقوط الحق المنصوص به فيها من محاكم الأحوال الشخصية لأي سبب من الأسباب أم لا ، فإذا وصل من بحثه إلى عدم اختصاصها في الفصل في المنازعات المذكورة — وأن الحكم بألغاء الحجر حصل عما في موضوع سقوط حق النفقة المنصوص به من المحكمة الشرعية حكم بعدم الاحتصاص والا بالعكس (٢) مثال آخر فخصر يداين آخر في مبلغ بموجب سند عربي ولعدم السداد أوقع حيزاً تعطيلاً لما للدين لدى الغير تحت يد آخر وفاة لديمه ورفع دعوى بالدين وثبتت الحجر فرفع المدين دعوى مستعجلة بألغاء الحجر بحجة تخالفه مع الدائن عن المبلغ المحبوز من أجله بموجب اتصال موقع عليه بأمناء الدائن ودفع الوصي على الأخير بطلان الاتصال لعدموره من شخص عديم الأهلية فيتمين على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث طمياً إذا كان الدفع بالبطلان جدياً أم لا وإذا كان جدياً فهل له مع ذلك أن يفرض في صحة أو بطلان المخالصة عند الحكم في الدعوى أم لا ، فإذا وصل من بحثه إلى أنه لا يجوز له ذلك لمسئول الحكم بذلك بالموضوع أو بأصل الحق قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى (٣) مثال آخر : شخص يداين آخرين في مبلغ بموجب محضر صلح

(١) مصر أملى مسجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ الخلاء العدد ٤ القسم الثاني لسنة ١٩٣٤ رقم ٢٨٢

(٢) مصر أملى مسجل في ١٣ يناير ١٩٣٦ الخلاء عدد ٤ لسنة ١٩٣٧ رقم ١٨٦

(٣) مصر أملى مسجل في ١١ ديسمبر ١٩٣٥ الخلاء العدد الثالث لسنة ١٩٣٦ رقم ١٣١

مصدق عليه من المحكمة ولعدم تنبئ بعض المدينين تنبلاً صحيحاً في محضر الصلح
ففى إيقاف تنفيذ بالنفس لهم قرع في التنفيذ على التاقيين ونازع الاخيرين في
ذلك واعتزموا عليه للحصول غرض وإلزام في محضر الصلح بخصوص حصتهم
في الدين بعد الحكم الخاص بإيقاف التنفيذ بالنسبة لبعضهم ، ولضرورة استمرار
مالمع دعت من هؤلاء قبل إيقاف التنفيذ فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن
يبحث فيما إذا كان هناك غرض في محضر الصلح بالنسبة لمصلحة المطلوب التنفيذ
عدم في الدين أم لا ، فإذا ألبى ذلك تبين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ ، لأن الحكم
بالاستمرار يقضى ضمناً في النزاع الخاص بالمبالغ المستزلة والباقية وحصة للعدد
عدم في الأخيرة وهو أمر لا يدخل في وظيفة الحكم به (١) مثال آخر : شخص باع
لآخر أرضاً بعقد عرفي غير مسجل لم ينفذ بالتسليم ، أراد المشتري بعد ذلك أن
يتحاييل على استلام الأطنان المبيعة فأجرها لآخر بصفة صورية وحرره على نفسه
عقد رسمي بالإيجار ، وتقدم المستأجر لاستلام الأطنان بموجب العقد المذكور فأنع
البائع في التنفيذ لأنه هو الواضع البدل على الأطنان المبيعة وأن هذا البيع لم ينفذ كلية
لحصول نزاع فيه ، فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث فيما إذا كانت المنازعة
جديدة من عدمه فإذا ألبى جديدتها تبين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لمساس الحكم
بالاستمرار في العقد بحقوق البائع ، ولأن عقد الإيجار الصادر من المشتري لا يبرى
عليه أو يؤثر على حقوقه على الأرض المبيعة لأنه ليس من خصاص المشتري ، وغير
ذلك من الأمثلة العديدة التي لا تدخل تحت حصر التي أشرنا إلى بعضها عند الكلام
تعميلاً على المسائل التي يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها والتي سيأتي الكلام
عليها بعد

كيفية بحث المنازعات الموضوعية عند نظر استطلبات التنفيذ

١١٩ - تبين على قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في استكلات التنفيذ أن
يبحث فيما إذا كان القرار بالاستمرار في التنفيذ مثلاً يستوجب المساس بحقوق
الشخص المراد التنفيذ عليه أو الفصل في منازعات موضوعية تتعلق بحق طالب

(١) حرر أهل مسجل في ٢١ أغسطس ١٩٣٥ الخطة للعدد ١٦ ص ٢٣٠ رقم ١٣٨

التعبد أو بصحة السند الذي ينفذ به أو بخصوص الأموال المراد التعبد عليها أم لا، فإذا أُلِيَ شيئاً من ذلك قضى بإيقاف التنفيذ أما إذا اتضح له عكس ذلك وأن الاشكال غير جدي فيقتضى بالاستمرار في التنفيذ وهكذا الحال عند الفصل في طلب منع التنفيذ أو إيقافه

امتناع القضاء المستعجل في الحكم في بعض الطلبات المطروحة أمامه وعدم اختصاصه في الباقي

١٢٠ - إذا طرحت أمام القضاء المستعجل دعوى تخدري على عدة طلبات بعضها يدخل في ولايته والآخر يخرج منها فهذا لا يجمع من اختصاصه في الحكم في الدعوى والقضاء في موضوع الطلبات المستعجلة دون الأخرى، فمثلاً إذا رفعت أمامه دعوى بفسخ عقد الإيجار والاختلاء لتأجير المتأجر في دفع الإيجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ فلا يختص بالحكم بالفسخ لأنه فصل في موضوع الحقوق الناشئة من عقد الإيجار وإنما يحق له الحكم بالاختلاء إذا توافر أمامه تأخير المتأجر في السداد، ويجب عليه لذلك الحكم بالاختلاء فقط دون الفسخ، مثال آخر: شخص يدين آخر في مبلغ بموجب حكم غيابي لم ينفذ في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره وأراد المائن التنفيذ به بعد ذلك فأنع المدين في التنفيذ وطلب الحكم بإيقاف التنفيذ وبطلان الحكم الغيابي واعتباره كأن لم يكن لعدم تعيده في مدة السنة شهور، فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالبطلان لمساسه بالموضوع، وإنما يختص فقط بالحكم بإيقاف التنفيذ إذا اتضح له جدية قول المشتكل وأنه لم يكن تمت مانع قانوني أو مادي يمنع طالب التعبد من تنفيذ الحكم في أثناء مدة السنة شهور، ويجب عليه لذلك الحكم بإيقاف التنفيذ فقط. مثال آخر: رفعت أمامه دعوى مستعجلة بإيقاف أعمال بناء يقيمها شخص على أرض مملوكة لآخر وإزالة المبانى التي أنشأها ملاً، فلا يختص بالحكم بإزالة المبانى ويتعين عليه لذلك الحكم بإيقاف أعمال البناء فقط. مثال آخر: رفعت أمامه دعوى باختلاء عين مؤجرة لانتهاء مدة الإيجار المتفق عليها في العقد والإزام المستأجر بدفع مبلغ كتمريض نظير الملاحظات التي أحدثها بها فلا يختص بالحكم بالتعويضات وإنما له الحكم بالاختلاء فقط، ويجب عليه ذلك الحكم بالاختلاء دون التعويضات وهكذا

أمكن من المسائل التي لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها لمساس الفصل
بها بالموضوع

١٢١- ولو أن المسائل التي لا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم فيها
لمساس الفصل بها بالموضوع أو أصل الحق عديدة ولا تدخل تحت حصر، إلا أننا
رأب أن تأتي بالغالب منها والمشاهد جوميا في الحياة العملية فليس له أن يقصى في
المسائل الآتية :-

أرى - تمسير الأحكام أو السندات للطلوب تنفيذها على غير ما نصت به
ظاهرا جليا من صاراتها أو تعديل ما جاء بها أو إضافة أشياء أو عبارات لم ترد في
منطوقها أو تصحيح الأخطاء المادية أو القانونية الحاصلة فيها (١) مثلا إذا قضى
حكم بإزالة مبان قائمة على قطعة أرض معينة فلا يجوز له عند الحكم في إشكال
التنفيذ الحاصل منه التصريح بإزالة مبان مقامة على قطعة أرض أخرى حتى ولو كان
حكم الإزالة أخطاء في تسمية الأرض القائمة عليها المبان المقضى بإزالتها - مثال آخر.
إذا صدر حكم في مخالفة بأغلاق محل في حالة لا ينص القانون على الإغلاق فيها
فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة إصلاح الخطأ الوارد بالحكم ومنع تنفيذه بل
يتعين عليه احترامه كما هو والحكم بالاستمرار في التنفيذ - مثال آخر. صدر حكم
من آخر بمسؤوليته في التعويض المطالب به وتعين حيز تقدير مقداره فلا يجوز
لقاضي الأمور المستعجلة نكسة الحكم وتقدير التعويض الواجب التنفيذ به بل
يجب عليه إيفاء نص الحكم حتى ينفذ التعويض من محكمة الموضوع المختصة
ويستثنى من ذلك الأحكام الصادرة منه فأنه يجوز له تخيير ما ضمن من
معارقها وتصحيح الأخطاء المادية التي حصلت فيها دون إجراء أى تعديل أو إضافة
فيها كما سبق ذكره

(١) مريباتك ج ٢ ص ١٩٤ مادة ٣٩٢ وكمره ج ١ ص ١٦٠ مادة ٢٦ وبلوسونه ج ٨ ص ٣٢٩
مادة ٣٠٠-٨ وريبال ج ٢ مادة ١٦٨ وليونت في ١٢ مايو ١٨٨٣ دالوز ج ٢ ص ٢٩ وحصر
على مسجل في ٢٧ فبراير ١٩٣٥ المراجعة القضائية للعدد ٢٤٦ ص ٩ واستئناف عطلت في ٨ يونيو ١٩٠٤
لمصره ١٦ ص ٣٠٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢٩ ص ٢٧ و ٢٦ فبراير ١٩٢٠ الممارسة
نوفمبر ١٩٣٦ ص ٤٢٠ رقم ٤٩٩

ثانياً - طلائع محاضر الصلح المصدق عليها من المحكمة عند عدم تلبية الشروط المتفق عليها فيها لمصوغها بطريق التعليس أو الخطأ أو بناء على سندات مرورة (١) أو البحت في صحة الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به عند الفصل في الاشكالات الحاصلة في تنفيذها (٢)

ثالثاً - طبيعة حقوق الدائنين المتخصص عنها في المواد ٦٠١ - ٦٠٥ من أمل و ٧٢٧ - ٧٣٠ منخلط و ٢١٠١ - ٢١٠٣ فرنسي من حق الاختيار والخص (٣) أو إحلال دائر محل آخر بمقتضى القانون أو الاتفاق في الاختيار المخصص له (٤) فلا يجوز له مثلاً التصريح للدائن المرتهن بالحصول على ثمن الزرعة المحجوز عليها والموجودة في المين المرهونة بالامتياز عن عده من الدائنين الآخرين الحاجزين عليها (٥) كما لا يجوز له إجراء عملية التوزيع وتقسيم المبيع المودع في خزانة المحكمة على الدائنين قسمة غرماء بحسب مراتب ديونهم (٦) أو تخصيص مبلغ من المبالغ المحجوز عليها لدفع فوائد دين الدائن المرتهن واعطاء الباقي للدين بصفة مؤقتة مؤقتة (٧)

رابعاً - تعديل الانعاقات القائمة عملاً والمتممة قانون العاقدين أو تفسير ما غمض منها أو اعتبارها مفسوخة في خير الأحوال المتفق عليها بين الطرفين أو المنصوص عنها في القانون (٨) أو تحويل الدين الحق في وقاء دينه بتغير الطريقة

-
- (١) استئناف منخلط و ٩ يونيو ١٩١٥ المجازيت سبتمبر ١٩١٥ من ١٧٥ رقم ١٦١
 (٢) الجزائر *Alger* في ١ مارس ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٤ ج ٥ من ١٣
 (٣) كبري ج ١ من ١١٧ دالوز من ٢٢٧ وبرتال ج ٢ من ٢٢٣ والقصر الفرنسي و ٦ من ١٧٧
 دالوز ٢٧ ج ١ من ٢٩
 (٤) استئناف منخلط في ٢٦ نوفمبر ١٩١٢ المجموع ٢٦ من ٤٤
 (٥) القصر الفرنسي في ٢٩ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ من ٢٧
 (٦) استئناف منخلط في ١ فبراير ١٩١١ المجموعة ٢٣ من ١٤١
 (٧) باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ من ٩٢
 (٨) مراكش ج ٢ من ١٩٤ سنة ٢٩٧ ويوش نقد ١٨٩ وما يسطح وجلسوبه وسيزار برو ج ٨ من ٣٠ وبرتال ج ٢ بقعة ٦٨ وجلسوبه مراقبات ج ٨ من ٢٣٠ وكبري ج ١ من ١٦ سنة ٢٦ وروان Rouen في ٢ مارس ١٨٨٠ دالوز ٨٠ ج ٢ من ١٣٤ وفي *Pau* في ٢٢ فبراير ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٣ ج ٢ من ٢٢٣ وباريس في ١٦ ديسمبر ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ من ٣٦٤ سنة ٢٨ واستئناف منخلط في ١٨ يونيو ١٩٣٥ المجازيت ديسمبر ١٩٣٦ من ٢٨ رقم ٣٠

المتفق عليها في العقد ، فمثلا اذا اتفق المدين مع المدين على دفع الدين دهباً فلا يختص
فاضى الامور المستعجلة بتغير طريقة الدفع وجعلها ورقاً بقيمة للعالية . و اذا
اتفق رب العمل مع العامل على دفع مرتبه لشخصه أسبوعياً أو شهرياً فلا يجوز
نقاص الامور المستعجلة الصريح لرب العمل بدفع كامل مرتب العامل لدائن الاخير
غير موافقة وهكذا

مماصاً - صحة العقود والاتفاقات أو بطلانها (١) أو بطلان شرط من
الشروط الواردة بها أو الحكم بصورتها أو فسخها في غير الحالة المتفق فيها على
الفسخ صراحة في التعاقد عند عدم وفاة أحد الطرفين بالتزاماته المبينة بها (٢)
فلا يجوز له الحكم بفسخ عقد الايجار لتأخير المستأجر في سداد الايجار أو لاخلاله
بشروط التعاقد الاخرى كما لا يجوز له أن يحكم بالزام المستأجر بأخلاء العين
المؤجرة اعتماداً على إخلاله بشروط العقد لأن الحكم بالاحلاء معناه فسخ التعاقد
إلا اذا اتفق على الفسخ صراحة في العقد أو نص من محكمة الموضوع بفسخ عقد
الايجار ، في هاتين الحالتين يجوز له الحكم بالاحلاء تنفيذاً للشرط الصريح الفاسخ
الوارد في العقد في الحالة الاولى ولا اعتبار للمستأجر واضع اليد بلا سبب بعد الحكم
القاضي بالفسخ في الحالة الثانية ، وكذلك لا يجوز له أن يقضى بطلان شرط
ل عقد الايجار يحول للتأجير الحق في حبس الزرارة القائمة على المدين المؤجرة
ونقله الى مخازنه عند تأخير المستأجر في سداد الايجار أو في سداد المبالغ الناشئة
عن عقد الايجار بل يضمن عليه الآخذ به وتنفيذه (٣)

(١) استئناف مخطط في ٥ مايو ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٣١٣

(٢) من مذكر ج ٢ ص ١٦٤ عدد ٢٩٧ وللنقض التمهيني في ١٥ يناير ١٨٩٤ دالوز ج ٩ ص ٣١٦
و ١٢ يناير ١٩٠٤ سيري ولقاء كس ١٩٠٥ ج ١ ص ٣٢٢ و ٢٣ يرفقه ١٩٠٥ دالوز ج ١٩
ج ١ ص ٣٣٦ وجار سونه ج ٨ ص ٣٣٠ ويوش ملة ٢٠٧ وصي يلج ج ٢ ص ١٥٨ و دالوز ج ٢ ص ٣٤
٨٦ والنقض التمهيني في ١٥ يناير ١٨٩٤ سيري ٩٨ ج ١ ص ١٦٣ وللنقض والارغام الاطلا في ١٩
ديسمبر ١٩٢٥ الحاماه ٩ سنة ١٦ ص ٥٨١ رقم ٢٥٤

(٣) دالوز في ١٣ مايو ١٨٨٦ دالوز ج ١٩ ص ٢٣٣ ومصر أعلى مستعمل في ١٢ ديسمبر ١٩٣١
المجموعة الخامسة ٢٥٦ ص ٦

ويستثنى من كل ذلك حالة واحدة يتعين عليه عدم الحكم فيها بالاجراءات الوقفية المطالبة بها وهي حالة ما إذا كان الاتساق المطلوب الحكم بالاجراءات الوقفية تبعيداً له باطلاً أصلاً لمخالفته لنظام العلم أو الآداب العامة أو العصور لاحترائه على سب غير مشروع ، في هذه الحالة يجوز له عدم اعتبار الاتساق والحكم برفض الدعوى دون التعرض في منطوق حكمه لطلاق الاتساق (١)

سابعاً — ملكية الأموال منقولة كانت أو ثابتة والحقوق العينية المنعقدة فيها وليس له أن يحكم في دعاوى استرداد المنقولات أو استحقاق العفار أو قصايا ملكية الأموال الموروثة أو للوصى بها (٢)

أما إذا ادعى شخص ملكية الأموال المراد التمسك عليها قبل البدء في التنفيذ فيخص القضاء المستعجل بحفاظة على حقوق الغير في الفصل في هذا الادعاء الذي يقدم إليه بصفة إشكال في التمسك ويحكم فيه ماخاف التنفيذ أو استمراره عنقاً لما يراه من أرجحية حق الغير المانع في التمسك أو طالب التمسك (٣)

رابعاً — المسائل المتعلقة بالميراث (٤) أو الهبة أو الوصية أو الوقف (٥)

ثامناً — المسائل الخاصة بالجنسية إذا كان الفصل فيها يستلزم البحث في مسألة موضوعية إلى يتعين عليه احترام الحالة الحاضرة (٦)

(١) مصر أملى مستعمل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ السابق الإشارة إليه ومرياك ج ٢ ص ١٩١ بنية ٢٩٧
(٢) مرياك ج ٢ بنية ٢٩٨ ويوتري بنية ٨٣ وجاروسويه ويزاد روج بنية ٨ وجاروسويه ج ٨ ص ٣٣٠ وكبر ج ١ ص ١٦ بنية ٢٩ ويوتري ج ٢ ص ٦٠ وحكم قلبي الأمور المنسجمة في محكمة السجدي ٣٥ يناير ١٨٩٠ دالوز ٩٣ ج ٢ ص ٤٦٣ ويوتري ج ٢ ديسمبر ١٨٩٩ دالوز ٨١ ج ٢ ص ٩٦ روبريس في ٣٧ أغسطس ١٨٩٢ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ١٣ والقاضي القرسوي ٢ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩١ ج ١ ص ٦٩ ومصر أملى مستعمل في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٣٥٢ ص ٩
(٣) مرياك ج ٢ بنية ٣٠١ والقاضي القرسوي في ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ سيري والاندكت ١٩٠٥ ج ١ ص ٤٥٥ واستئناف مخط في ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجلازات بوليه ١٩٣٢ ص ٣٠٢ رقم ٢٥٠

(٤) استئناف مخط في ١٨ يونيو ١٨٩٠ المجموعة ٢ ص ٣٣٥

(٥) استئناف مخط في ١٨ نوفمبر ١٩١٤ المجموعة ٣٧ ص ٢٣

(٦) استئناف مخط في ١٢ أبريل ١٩٣٩ الجلازات مايو ١٩٣١ ص ١٠٩ رقم ١٥٨

تأسط المسائل المتعلقة بصفة التقاضي أمام المحاكم فليس له أن يفصل فيها على اعتبار أن لكل ذي مصلحة الحق في اتخاذ ما يلزم له من الإجراءات نحو المحافظة على الحقوق التي تحوطها هذه المصلحة وأن القضاء في العينة يتعارض مع طيبة الاجراء المستعمل ويدخل في أصل الحق (١)

عاشراً ... إصدار قرار في موضوع يتعارض مع الحكم الذي صدر بخصوصه من محكمة الموضوع المختصة (٢)

ثانياً إذا نصي من محكمة الموضوع بعدم دخول أطياف معينة ضمن أموال موضوع تحت الحراسة فلا يجوز له الحكم باعتبارها داخلة في الحراسة حتى ولو بي الحكم لموضوعي على خطأ في القانون أو الوقائع (٣)

ثالث عشر — إطلاع محل من أعمال المرافعات (٤) أو بطلان هريصة الدعوى لزمها على شركة متنازع على أهليتها المدنية (٥) بل يتعين عليه الحكم في الاجراءات الوقفية المستعجلة وترك مسائل الطلاق وعدمه للمحكمة الموضوعية

رابع عشر — مسائل النفقات وتقدير المؤونة التي يقصد منها الحصول على مبالغ معينة على التوام أو لمدة غير محدودة (٦) . أما النفقات الوقفية فيدخل في اختصاصه الحكم فيها متى توافر فيها الاستعجال بشرط أن يكون حق طالب النفقة والسبب الذي يبي عليه طاله غير متنازع عليهما جدياً ولا يستدعي تقديرها بحث أصل الحق أو الموضوع — أما الاشكالات الخاصة بتحديد جميع أحكام النفقة

(١) مرياك ج ٢ ص ١٩٧ صفح ٣٠٢ يوليو في ٩ يناير ١٨٩٠ والفرز ٩١ ج ٢ ص ١٧ وجارسيه ج ٨ ص ٣٣٠ مصر أعلى مستعمل في ١٣ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٣٠ ص ١٢ وقاضي الأمور المستعجلة المختط في ٢٤ أكتوبر ١٩١٠ الجازيت سنة الأولى ص ٠

(٢) الاستئناف المختلط في ٢٧ مايو ١٩٠٣ المجموعه ١٥ ص ٣٣

(٣) مصر أعلى مستعمل في ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ التمام عدد ٢ قبله ١٦ ص ٤٩٠ رقم ١٨٣

(٤) استئناف مختلط في ٧ نوفمبر ١٩٣٨ الجازيت ديسمبر ١٩٣٩ ص ٤٣ رقم ٤٦

(٥) استئناف مختلط مستعمل في ٢٤ أكتوبر ١٩١٠ الجازيت سنة الأولى ص ٦

(٦) مرياك ج ٢ صفح ٣٠٢ وتولوز في ٢١ أغسطس ١٨٩٨ الساندكت ٣٤ ج ٢ ص ١٤٨ ونفقات تالوز على المدة ٨٠٦ مرافعات نفقة ١٥

يبدل في وظيفة الحكم فيها (١) . وعلى ذلك لا يجوز له الحكم بنفسه وفيه
لامرأة على خليفها عند عدم وجود اتفاق بينهما على ذلك اعتقاداً على قيام دعوى
مرسوعية بالعرض بينهما (٢) . وكذلك لا يجوز له الحكم بنفسه وفيه لشخص
بدعي الورثة من آخر إذا كان حقه في الميراث متنازع عليه وعلى دعوى أمام
لجنة القضاة المختصة لحصول نزاع في أساس الحق الذي يبي عليه طلب العمدة
في كلتا الحالتين (٣)

ثالث عشر - تصحيح وصف الأحكام المنعذ بها فلا يحق له وصف حكم
بكونه نهائياً أو ابتدائياً أو تعبير ما ورد به خاصاً بذلك أو التقرير بخطأ شمول
الحكم بالنفاذ أو عدم شموله من محكمة الموضوع المختصة أو الحكم باعتباره مشمولاً
بالفاد عند اغفال الحكم ذلك إلا إذا كان النفاذ مقررأً بنص القانون وفي حالة غير
متنازع عليها فيجوز له اعتبار الحكم مشمولاً بالنفاذ حتى ولو لم ينص الحكم على
النفاذ في مطلقه (٤) فلا يحق له مثلاً إيقاف تنفيذ حكم مشمول بالنفاذ لأن محكمة
الموضوع أخطأت في شمول الحكم بالنفاذ (٥) أو تعديل وصف النفاذ من نفاذ
بلا كفالة إلى نفاذ بكفالة مالية أو شخصية (٦)

رابع عشر - التدخل في المسائل المتعلقة بالوجود التفضيلي أو التنفيذ
فلا يجوز له الحكم بصحة حجز يحفظى توقع في غير الحالات التي ينص عليها
القانون وأوردها على سبيل الحصر والتعيين (٧)

(١) تعليقات دالور على المادة ٨٠٦ من مرسوم بقية ١٩٥٥ - ١٩ وبراءات ج ٢ ص ١١٧
مادة ٣٠٢

(٢) مرنالك ج ٢ مادة ٣١٧ باريس في ٢٠ ديسمبر ١٩١٦ جري والفاذكت ١٩١٢ ج ٢ ص ٣١٨

(٣) استئناف غلظ في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٣ المجموعة ٤٦ ص ٥٥

(٤) مرنالك ج ٢ مادة ٣٠٣ وخفض القرض في فبراير ١٨٨٨ دالور ١٨٨٨ ج ١ ص ١٩٠ وجمهورية
وسداد رد ج ١ ص ١٨٠-١٨١ و ٢٦١٨ و ٢٦١٨ و ٢٦١٨ و ٢٦١٨ ج ٨ ص ٢٢٦ وبراءات ج ٢ بقية ١٨٠ وما بعدها

(٥) مصر اعلى مستحل في ١٦ أكتوبر ١٩٣٠ المراجعة القضائية ٢٥٨ ص ٦

(٦) شومو وكلاء مرافعات ج ٦ مادة ٢٧٦

(٧) باريس في ٢٤ جريه ١٨٧٢ دالور ٧٥ ج ٢ ص ١٨١

مادس عشر - تعطيل تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ (١) فلا يجوز له مثلاً إيقاف تنفيذ أحكام مشمولة بالتنفيذ الجبردي للطن عليها بالمعارضة أو الاستئناف (٢) مادس عشر - تأجيل تنفيذ الأحكام والسدادات الواجبة التنفيذ ومنع المدعي مهلة للوفاء (٣)

سابع عشر - تنفيذ الأحكام أو السدادات الواجبة التنفيذ على الغير شرط أن يكون المعارض للتنفيذ من الغير حقيقة وأن تكون معارضته على أساس من الحق - أما إذا كانت غير جدية فلا يلتصق إليها ويجوز إجراء التنفيذ بالرغم منها (٤) .

ثامن عشر - إلغاء حجز ماله لدي الغير التحفظية أو التبعية كلياً أو جزئياً إذا توقفت صحيحة شكلاً وبني طلب رفعها على نزاع في الموضوع متعلق بالتخلص أو براءة القصة أو وجود الالتزام بالدين أو قيام الحكم القاضي بالمبلغ المدفوع (٥) أعلى إجازة الموكل لأعمال الوكيل التي تعدى منها حدود وكراته (٦) أو غير ذلك من الأسباب الموضوعية الصرف والتي يتحتم لإلغاء الحجز بناء عليها بحث لدعوى موضوعياً والفصل في حقوق والتزامات أوفي تفسير الأحكام - أما الحجز الساطة بطلاناً جوهرياً لانعدام ركن من الأركان الأساسية التي اشترطها القانون أو لعدم استيعاء إجراء من الإجراءات التي أوجبها القانون لصاحب في المواد

(١) مرساك ج ٢ بقية ٢٣

(٢) استئناف مختلط في ١٦ فبراير ١٩١٥ الجازات أبريل ١٩١٦ من ٩ رقم ٢٨١

(٣) مرساك ج ٢ من ٤٠٠ بقية ١٧٧ وما بعدها والوزير السيل ج ١٠ «مستعمل» عدد ١٢٩ و استئناف مختلط في ٢٧ مايو ١٩١٥ الجازات أغسطس ١٩١٥ من ١٥٧ رقم ٢٩٧ و برقان ج ٢ بقية ١٨٨ - ٢٠٩ وعكس ذلك في طم ج ١ من ٤٠٠

(٤) مرساك ج ٢ بقية ٣-٤ و جازويه ج ٨ بقية ٢٢٦ ويوش بقية ١٧٥ وباريس في ٤ مارس ١٩٣٥ وشارل في دالوز و برحور ج ٢٨ بقية ١٩٨

(٥) مرساك ج ٢ من ١٩٨ بقية ٣-٤ و جازويه ج ٨ من ٢٢٩ ولفنس قمرسي في ٦ مارس ١٩٠١ دالوز ج ١٩ من ١٣٦ واستئناف مختلط في ٨ يونيو ١٩٢٠ الجازات أكتوبر ١٩٢٠ من ٤٢٥ رقم ١١٤

(٦) مصر أعلى مستعمل في ٢٥ فبراير ١٩٢٥ المراجعة القضائية ج ٢٧-٢٨ من ١٢

٤١٥ ٤٣٨ مرافعات أهل و ٤٧١ — ٥٠٠ عتظ ٥٥٧ ٥٨١ فرنسي .
 فيدسن في ولاية الحكم بالقائما وله في هذه الحالة الاخير بحث للست المتوقع ه
 المحجز لمرة ما إذا كان يعتبر سندا يميز المحجز تغير إذن من القاضي أم لا (١)
 وكذلك يجوز له الحكم بصرف المبالغ المحجوز عليها بالرغم من المحجوز الصلحة
 شكلا دون الحكم بالقائما إذا ثبت له سداد الدين المحجوز من أصله بصحة غير متنازع
 عليها جدياً (٢) .

تاسع عشر — الحكم بصحة محجوز ما للمدير لدى الغير (٣) أو الحكم باستمرارها
 إذا قضى من محكمة الموضوع بانتهاء مفعول الأحكام أو بطلان السندات المحجوز
 بمقتضاها (٤)

عشرون — صرف المبلغ المحال به للرجال إليه إذا توقع عليه محجوزا للمدين
 لدى الغير عقب الحوالة عند وجود نزاع جدي في صحة الحوالة بل يتعين عليه في
 هذه الحالة إما الأمر بإبداع المبلغ المحال به في حوالة المحكمة (٥) أو ترك الأمر
 لقاضي الموضوع (٦) — أما إذا لم يكن تمت نزاع جدي في صحة الحوالة فيختص
 بصرف المبلغ بالرغم من المحجوز عند توافر شرطين الأول الاستعجال الثاني قدار
 المحال إليه (٧)

(١) استئناف عتظ في ٣ فبراير ١٩٣٢ المجازات يولي ١٩٣٢ من ٣٠٦ ولم ٣٤٩ ومصر أم
 مسجل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ الحالة ١٥ ٩٥ من ٦٥٧

(٢) كبر ٥ ج ١ من ٣٣٦ واستئناف عتظ في ١٠ يولي ١٩٣٠ المجازات أكتوبر ١٩٣١ من ١٥٤
 ومصر أم مسجل في ١٩ سبتمبر ١٩٣٥ الجزية القضائية العدد ٢٥٧ من ٨

(٣) باريس في أول أبريل ١٨٥٤ لما تركت ١٨٥٤ ج ١ من ٥٦٣ واستئناف عتظ في ١٩١١
 المجموعة السنة ٣ من ١٦٧

(٤) باريس في ١٦ أبريل ١٩١٢ دالوز ١٩١٢ ج ٢ من ٣٠٤ وقضى بعدم احتصاص ثاني الأمور
 المسجلة في الحكم باستمرار محجوزا للمدين لدى الغير وقع بنا على طلب زوجة ثمة عند رجوعها
 عند صدور حكم من المحكمة المختصة بالطلاق واستأنط الخفة

(٥) استئناف عتظ في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٠ المجازات فبراير ١٩٢١ من ٦٠ وم ٦٥

(٦) استئناف عتظ في ٩ نوفمبر ١٩١٦ المجازات السنة ٨ من ٢٢

(٧) استئناف عتظ في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٦ من ٤٢

واحد وعشرون - الفصل في صحة حوالة الإيجار الحاصلة قبل تسجيل محضر
الحجر في المختلط وسد انقضاء المطور للمقار المحجور عليه (١)

اثنين وعشرين - تسوية ديون الشركات (٢)

ثلاثة وعشرين - طلاق إجراءات التمييز التي تمت طبقا للقانون (٣)

أربعة وعشرين - التصريح للدين بتحويل الدين غير القابل للتحويل (٤)

خمسة وعشرين - الحكم في المسائل الفرعية الناشئة عن إجراءات نزع الملكية
في قانون المرافعات الأهلى أو الحجر العقارى في المختلط والعرضى فلا يختص بالحكم
مثلا في دعاوى الاستحقاق الفرعية أو في قضايا المعارضة في نفيه نزع الملكية (٥)
أو في طلب إيقاف إجراءات تنفيذ العقارى لرفع دعاوى استحقاق فرعية أو معارضة
في نفيه نزع الملكية (٦) أو لرفع المدعى في بيع المقار المتخذ بشأنه إجراءات التمييز
بالطريق الودى بدلا من الطريق الجبرى أو لحصول التحايل عن الدين بسبب من
أسباب اوقاف أو لمرضى المدير المبلغ المهدم أجله (٧) أو لحين الفصل في دعوى

(١) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٣ المجموعة ٢٦ ص ١٢

(٢) استئناف مختلط في ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢١٢

(٣) مرياك ج ٢ ص ١٣٩ وتوفد في ١٣ فبراير ١٩٢٣ سوى ولجانة ك ١٢ ج ٢ ص ٢٧٣
و استئناف مختلط في ٩ مارس ١٩٣٥ المجموعة ١٢ ص ١٨٢

(٤) بلويس في ٢٩ يولييه ١٩١٦ سوى ولجانة ك ١٢ ج ٢ ص ١١٨

(٥) مرياك ج ٢ بقية ٣٠٤

(٦) استئناف مختلط في ١٢ نوفمبر ١٩١٢ المارسة ديسمبر ١٩١٢ ص ٢١ منه رقم ١٨ ويلاحظ
أن العلم والقضاي ربما استقر على اختصاصه بالحكم في إيقاف إجراءات التصد العقارى عند حصول
مصادره في نزع الملكية لأن القانون الترسى لم ينص على الملاحظة في نفسه أن الآثار القانونية
للمرء عليها وتكون الفرض في الأحكام التي صدر فيها كما قبل القانون المصرى - راجع كبره ج ٢ ص
٤٢٥ منه ٧٢٣ ومرياك ج ٢ بقية ٦٦٦ و ٦٦٧

(٧) مرياك ج ٢ بقية ٧٦٤ والقضى الترسى في ١٨ يولييه ١٩٠٩ والورد ١٩٠٩ ج ١ ص ٣٩٧
ويلاحظ أنه يجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ الحاصل على التحويلات عند حصول الترسى الحقيقى للدين
مع تحديد مقدار الدين ليرجع به دعوى صحة الترسى والإيداع أمام محكمة الموضوع المختصة

موسوعية مرفوعة أمام المحكمة بشأن الدين المتغذي (١) كما لا يجوز له الحكم في الاجراءات التي يقصد بها منع المزايدة في اليوم المحدد أو في المسائل المتعلقة بالقسمه وتوزيع الثمن على الدائنين أو الخاصة بالطلب على مراتب الدائنين أو في المناقصات الخاصة في قوائم التوزيع أو في المنازعات الخاصة بشطب سجل الاحتصاصات أو الزهون التأمينية أو الحيازية الموقعة على العقار أو في المسائل الخاصة بالودائع واستلامها أو المتعلقة بقبول الكفالة لتعلق كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق - أما إذا تمت اجراءات التوزيع أو القسمة ونسبت أوامر الصرف الى الدائنين فإنه يختص بالعصل في الصعوبات التي تعترض تعيينها باعتبارها اشكالات في تمديد سندات واجبة التمسيد فله أن يقضى بالصرف بالرغم من عناية بعض الدائنين الخارجيين عن التوزيع والغير لم يتدخلوا في اجراءاته كما أنه أن يصحح الاخطاء المادية التي تحصل في أوامر الصرف بالنسبة للاسماء أو التواريخ دون التعرض لمراتب الدائنين (٢)

سنة وعشرين - نصيب خير لاثبات حالة مستحقة غير موجودة حالا (٣) أو لجمع معلومات أو بيانات عن مدة مضت (٤) أو لإبطال تقرير عن أخذت به محكمة الموضوع عند نظر الدعوى ابتدائياً (٥) أو الحكم باستبدال خير بآخر لحصول طعن موضوعي على تقريره (٦) أما إذا كانت الحالة المطلوب اثباتها تتعلق بأشياء مادية موجودة فعلاً قد تنفي مع الزمن ويحتل ضبايح حتى رافع الدعوى من التأخير في اثباتها فيدخل في ولايته الحكم فيها (٧) كما يجوز له الحكم بتعيين خير لتكملة الأمور الأولية (٨)

(١) مختلف مخطوط في ٧ مارس ١٩١٦ المجازيت أبريل ١٩١٦ ص ٩٠ رقم ٢٨٥

(٢) مرياك ج ٢ ليد ٣٠٤

(٣) مرياك ج ٢ ص ١٩٨ واستئناف مخطوط في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٥٩

(٤) حرر أعلى مستجل في ١١ ديسمبر ١٩٣٤ المراجعة القضائية العدد ٢٥ ك ٦

(٥) استئناف مخطوط في ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ١٩ ص ١٧٥

(٦) استئناف مخطوط في ٢٠ أبريل ١٩٢٥ المجازيت أبريل ١٩٢٥ ص ١٤١ رقم ٢٢٣

(٧) استئناف مخطوط في ٢٠ يناير ١٩١٥ المجازيت فبراير ١٩١٥ ص ٥٣ رقم ١٢٥

(٨) استئناف مخطوط في ٢٠ أبريل ١٩٢٥ المجازيت أبريل ١٩٢٥ ص ١٤١

سنة وعشرين — الحكم بإزالة المباني التي تمت بالفعل (١) أما طلب إيقاف أعمال البناء مدخل في وظيفته الحكم فيه باعتباره اجراء تحفظي صرف

ثمانية وعشرين — في مسائل الحراسة لا يختص بالتصريح للعارس بأجره أعمال تتجاوز دائرة أعمال الإدارة والصيانة (٢) فلا يحق له التصريح للعارس «بجره» أعمال تعتبر من قبيل التصرفات كرفع دعاوى عينية أو الطعن في عقود بيع حصلت من الملاك بشأن الاعيان الموضوعة تحت الحراسة أو رهن أموال الحراسة تأمينا أو حيازا يدفع ديون عليها أو توزيع الربح على الشركاء إذا كانت الانصبة متنازع جديا على مقدارها (٣) وله فقط الادن للعارس باقتراض المبالغ الضرورية واللازمة للإدارة والصيانة بمائدة أو بغير فائدة إذا لم يقدمها له أصحاب الشأن

لستة وعشرين — طرد واضع اليد أو المأخوذين للمغار بسبب قانوني — أما إذا كان وضع اليد حاصلًا بطريق الاغتصاب ولا سبب له الحق عند الاستعجال في الحكم بطرد الشاغلين للمغار (٤) بشرط أن يكون سند رافع الدعوى غير متنازع جديا على صحته أو على شروطه أو على تغييره فأذا كان ثبت نزاع في ذلك فلا يختص بالحكم بالطرد (٥)

لثلاثين — الحكم في التظلم الحاصل في أوامر الحجز والتعطية (٦)

واحد وأربعين — في مواد الإيجار لا يختص طرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهاء الإيجار المسمى المدة أو بعد حصول التيمه على المستأجر في الإيجار غير المحدد

(١) استئناف مخط في ١٥ مارس ١٩١١ المجازيت السنة الأولى من ٩٦ ومرياك ج ٢ ص ١٩٩

(٢) مرياك ج ٢ سنة ٢٠٩

(٣) مرياك ج ٢ سنة ٢٠٦ وكلا في ٢٣ يولي ١٨٩٨ سيري ٧٩ ج ٢ ص ٥ والنقض الفرنسي في ٢٢

يولي ١٩٢١ ومرياد في ٢١ ج ١ ص ٣٠٩ واستئناف مخط في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٦ و ١٧ أبريل ١٩٢٢

المجموعة ٤٤ ص ٧٩ و ١٧٩

(٤) استئناف مخط في ٢٨ أبريل ١٩١٧ مجموعة ٢٩ ص ٢٨٤ و ٣١ أكتوبر ١٩١٧ مجموعة ٢٠ ص ١٧

(٥) النقض الفرنسي في ١١ فبراير ١٩٠٨ مالدو ١٩٠٩ ج ١ ص ١٦٢

(٦) استئناف مخط في ١٦ مايو ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٢٤١ وولور في ٣١ ديسمبر ١٨٩٤

ولور ٩٦ ج ٢ ص ٦٢ سنة ٦٢

المدة إذا حصل نزاع جدى بين المؤجر والمستأجر على تاريخ انتهاء الإيجار أو على تجديد مدة الإيجار أو في شكل التخي أو صحة — أما إذا كان النزاع غير جدى ولا تعزره وقائع الدعوى أو مستندات المستأجر وقصد منه وضع المراقيل في سبيل الحكم في الدعوى فيختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بالآخلاء بالرغم من ذلك (١)

ثمينة ومردئين — الحكم في التعهدات والالتزامات الشعبية المتنازع عليها أو الاشكالات الخاصة بشأنها بل يجب في هذه الحالة رفع دعوى مستقلة بها أمام محكمة الموضوع (٢) وعلى ذلك فلا يختص بالحكم بصحة وجود عقد بيع شعوى متنازع عليه (٣)

ثمينة ومردئين — طرد المستأجر للتأخير في دفع مبالغ خلاف الإيجار حتى ولو اتفق على احتصاصه بالحكم الطرد في هذه الحالة (٤)

أربعة ومردئين — تسليم المين السيعة للمشتري إذا كانت شروط البيع أو طريقة تنفيذها متنازع عليها جدياً بين البائع والمشتري (٥)

ثمينة ومردئين — التعويضات المدنية — لا يختص قاضى الأمور المستعجلة أو المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بصفة مستعجلة في المحكم في التعويضات المدنية التي يطلبها الخصوم من بعضهم حتى ولو طلبت مع إجراءات وقتية فلا يجوز مثلاً لقاضى الأمور المستعجلة أن يحكم بطرد المستأجر من المين المؤجرة مع إلزامه بدفع مبلغ كتعويض نظير الانلاقات التي أحدثها بالمين أثناء إقامته فيها كما لا يجوز

(١) كره ٩ ج ١ ص ٢٠٨ سنة ١٣٢٠ ومريانك ج ٢ ص ٣٣٢ بدة ١٣٧ واستئناف مخطط ١٨
نوفمبر ١٩٢٥ و ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ و ٢٥ مارس ١٩٣٦ الجزية ديسمبر ١٩٣٦ ص ٣٠ و ٣٢ و ٣٤
رقم ٣٤ و ٣٥ و ٤٢ و ٥ ناير ١٩٣٦ المجازات فبراير ١٩٣٦ ص ٥٧ وحضر أصل مستعمل في
نوفمبر ١٩٣٥ لعمامة العدد ٦ لسنة ١٦ ص ٦١٧ رقم ٧٧٢

(٢) تطلقات مالوز على المادة ٤٠٦ مراتب فرنسى بدة ١١٥ - ١١٧ وحضر أصل مستعمل في
٢٦ مارس ١٩٣٥ المجردة القضائية عدد ٤٠٢ ص ١٢

(٣) استئناف مخطط في ٢٧ ديسمبر ١٩١٦ للمجموعة ٢٩ ص ١٢٦

(٤) استئناف مخطط في ٣٠ أبريل ١٩٣٥ الجزية مايو ١٩٣٥ ص ١٥٤ رقم ٧٧٣

(٥) مزوج في ٣١ يوله ١٨٩١ مالوز ٩١ ج ٥ ص ٤٥٢ سنة ٦٢

لمحكمة الاستئناف عند إلقاء القرار الابتدائي الصادر بالطرد أن تحكم للاستأجر تعويض على المؤجر ، بل يتعين على القاضي المستعجل في الحالة الأولى الحكم بالطرد فقط وعلى المحكمة الاستئناف في الحالة الثانية الحكم برفض الدعوى وترك مسألة التعويض لمحكمة الموضوع (١)

والسبب في ذلك أن التعويض لا يكون إلا بحكم قاطع في موضوع الخصومة وهذا يتناقض مع طبيعة الأحكام التي تصدر من القضاء المستعجل حيث بتدائية أو استئنافية (٢)

منه وموجوب - التهديدات المالية ، لا يختص القضاء المستعجل في الحكم بالتهديدات المالية *Astreintes* أي المبالغ التي تقضى بها المحاكم كمقونة لارغام المحكوم عليه على تنفيذ أحكامها

وقد اختلف فيما إذا كان يجوز للقضاء المستعجل الحكم بتهديد مالي لا مكان إرغام المحكوم عليه على تنفيذ الأحكام الصادرة منه ، فقرر بعض المحاكم في فرنسا اختصاصه في الحكم بذلك (٣) وكان آخر بعدم اختصاصه بالحكم بذلك أسوة بالأحكام الأخرى والرأي الأخير هو الراجح والمعمول به وأخذت به محكمة النقض والابرار هناك (٤)

(١) مرياك ج ٢ بقعة ٢١٠ وبرتاج ج ٢ بقعة ٢٥ وما بعدها جوسوبه وميلارد ج ٨ بقعة ٢٠٠
والنقض الفرنسي في ٢١ يونيو ١٨٨٤ دالوز ج ٨٤ ص ١ و٢٧١ وأورليان *Orléans* في ٢ يناير ١٩٠٩
والنقض الفرنسي في ١٧ مارس ١٩٠٣ دالوز ج ١٩٠٤ ص ١ و٨٣ بقعة ٤٨ واستئناف مختلف في ٣١ يناير ١٨٩١ المجموعه ج ١٣٩ و ١٣ يونيو ١٩٠٩ للمجموعة ج ١٥٣٣٣ ولفور ١٤١٦ للمجموعة
٣٩ ص ٥٠ و ١٥٠ يناير ١٩١٩ المجلد ج ١٩١٩ ص ٦٤ رقم ١٠١ وعكس ذلك باريس في أول فبراير ١٨٩٣ فانككت ج ٧٣ ص ٤٤٤ ونقض باختصاص المحكمة الاستئنافية بالحكم على المؤجر بالتعويضات عند إلقاء قرار قاضي الأمور المستعجلة الصادر بطرد المستأجر من الحج وهذا الرأي مبرمج وغير معمول به

(٢) مرياك بقعة ٣١٠ وبرتاج ج ٢ بقعة ٢٥

(٣) حكم محكمة نواي *Domai* في ٤ مايو ١٨٩٦ دالوز ج ٩٤ ص ٢ و ٣٥٧

(٤) انقض الفرنسي في ١٠ يناير ١٨٩٨ دالوز ج ٩٨ ص ١ و ٣٦ وباريس في ١٥ مارس ١٩١٦ ج ١٠٠
وفانككت ١٩١٩ ج ٢ ص ١١٦ ومرياك ج ٢ بقعة ٣١٠

سنة ومئتين - المسائل المتعلقة بأساءة استعمال الحقوق فلا يجوز له الحكم برفض دعوى طلب طرد مستأجر من العين المؤجرة لانتهاء التعاقد لفوات المدة المتفق عليها في العقد أو بعد التئيه على المستأجر بالاختلاء في حالة الإيجار ، الحاصل عبر تعيين مدة يزعم عدم وجود مصلحة للتأجير في إخلال العين وبأنه يرمى من الحصول على حكم بالاختلاء الاضرار بالمستأجر والحقاق الخسارة به لغرض في نفسه لمساس كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق ، ولأن مأمورته قاصرة على تعبد الاتفاقات كما هي دون إجراء أي تعديل أو تحرير فيها (١) ، وكذلك لا يجوز له لنفس السبب الحكم بالبقاء حجزاً للمدين لدى الغير حصل طبقاً للقانون (٧)

ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بأن العدالة تفص بعدم الأخذ بقاعدة المشورة التي تقول بأن الاتفاقات شريعة الشافدين إذ لا يمكن أن تتعارض العدالة مع نصوص القانون التي أسست عليها

ثمانية ومئتين - الحكم بتعطيل التمييز للعاصمة أو المنفعة لمساس ذلك بأصل بالحق ولأنه قضاء فيه ضمناً (٢)

لستة ومئتين - إصدار أحكام تمييزية أو تمييزية بإجراء تحقيق للعص في واقعة من الوقائع المتنازع عليها أمامه لمساس ذلك بالموضوع ، ولأنه يشترط لاختصاصه بالحكم في الإجراء الوقتي أن تكون الوقائع المطروحة أمامه إما معترضة بها من الإحصام أو ثابتة من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ، لما يحق له مدع التهود في أمر ما إذا كان نفس طلب سماعهم مستحلاً كأن يذكروا على وشك الرحيل ، ويصعب بعد ذلك إحصاؤهم فتصبح الفائدة المرجوة من شهادتهم ، فله في هذه الحالة أخذ أقوالهم وبعد عمل محضر بذلك يرسل إلى المحكمة

(١) استئناف مختلط في ٣٠ مارس ١٩٣٦ الجازات ديسمبر ١٩٣٦ ص ٣٦ رقم ٢٦ و ١٠ أبريل ١٩٣٦

لمجموعة ٤٧ ص ٢٣٦ وصدر أجل من أجل في ٢٩ أغسطس ١٩٣٦ الجريدة القضائية ١٩٣٦ ص ٢٠٨

(٢) استئناف مختلط في ٢٢ يونيو ١٩٣٤ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٨ و ٢٨ نوفمبر ١٩٣٤ المجموعة ١٤ ص ٧٢

(٣) صيغات تدالوز على المادة ٨٠٩ مرفقات بدة ١٠ واستئناف مختلط في ٥ يناير ١٩٣٩ الجازات

نوفمبر ١٩٣٦ ص ٥٢ رقم ٣٦

المختصة بنظر الموضوع كسند في الدعوى الموضوعية أسوة بدعاوى إثبات الحالة المستعجلة (١)

أربعين — الانتقال إلى الأعيان المتنازع عليها لتطبيق مستندات الملكية على الطبيعة (٢) أو الحكم بتعيين خبير لأجراء التطبيق المطلوب عند الفصل في إشكالات التنفيذ الخاصة بها (٣) .

واحد وأربعين — إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للارتباط عملاً بنص المادة ١٣٤ مرافعات أهلى و ١٤٨ مختلط و ١٦٨ فرنسى لأنه يشترط في الاحالة للارتباط أن يكون موضوع الدعويين واحداً ولأن الاجراء الذى يصدر منه مؤقتاً صرف لا يؤثر على أصل الحق بشئ ما (٤)

اثنين وأربعين — الحكم في دعاوى منع التعرض (٥)

ثلاثة وأربعين — الفصل في المنازعات التى تحصل بشأن الاتفاقات التى تجريها الحكومة مع البنوك المصلحة العامة وتخفيفاً للضغط على المدينين (٦)

أربعة وأربعين — التصريح للدائن بصرف مبالغ مودعة على ذمته في الخزانة بشرط التخالص إذا كان يريد استلامها من أصل الحساب أو بإيصال لا يفيد التخالص نهائياً عن الدين (٧)

(١) جارسونيه ج ٨ ص ٤٠٠ وقرر بأنه لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة أن يأمر بتحقيق أو تعيين خبير بشكل يحس الموضوع واستئناف مختلط في ٢٧ يناير ١٩٩٧ المجموعة ٩ ص ١٣٤ و ١ فبراير ١٩٩٩ المجموعة ١١ ص ١٢٠ و ٩ فبراير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ١٣٨

(٢) استئناف مختلط في ٦ فبراير ١٩٩٦ المجموعة ٨ ص ١١٤

(٣) استئناف مختلط في ٣ نوفمبر ١٩١٨ الجازيت يناير ١٩١٩ ص ٢٩ رقم ٤٢

(٤) استئناف مختلط في ١٥ أكتوبر ١٩٢٤ الجازيت ابريل ١٩٣٥ ص ١٤١ رقم ٢٢٢

(٥) استئناف مختلط في ١٦ نوفمبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ ص ٢٣

(٦) استئناف مختلط في ٢١ يونيو ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٥١

(٧) استئناف مختلط في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الجازيت يناير ١٩١٩ ص ٢٩ رقم ٤٣ و ٦ مارس ١٩٣٥

المجموعة ٤٧ ص ١٨٧

فصل رابع — بيع العقارات أو المنقولات المرهونة عند عدم سداد دين
الرهن (١)

فصل رابع — الحكم في المسائل المتعلقة بدعوى التزوير الأصلية أو
الفرعية (٢)

فصل رابع — الحكم في المنازعات الخاصة بأحقية المستأجر في التأجير
من الباطن أو في التنازل عن الإيجار (٣)

فصل رابع — الأمر بإجراء الحجز التحفظي على منقولات المستأجر عند
التأخير في الإيجار مهما كان هناك استعجال أو خطر على حقوق المؤجر ولا
تقاس هذه الحالة على حالة الحكم بالاخلال (٤)

وغير ذلك من المسائل الأخرى التي لا يمكن حصرها والتي سيأتي الكلام
عليها تفصيلاً عند شرح الأمور والمنازعات التي يختص القضاء المستعجل
بالفصل فيها

مصاريف الدعوى المستعجلة وهل يجوز للقضاء المستعجل بالحكم فيها أم لا
١٢٢ — اختلاف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على اختصاص القضاء
المستعجل في الحكم بمصاريف الدعوى المنظورة أمامه. فقال فريق بعدم اختصاصه
إطلاقاً لأن عمله لا يتعدى الحكم في الإجراءات الوقفية التحفظية والحكم
بالمصاريف معناه فصل قطعي في الالتزام بها (٥)

-
- (١) باريس في ٣ أكتوبر ١٨٣٩ دالوز ١٨٤٠ ج ٢ ص ٦ واستئناف مختلط في ١٨ مارس ١٩٠٨
المجموعة ٢٠ ص ١٣٩ و ٢٦ نوفمبر ١٩٣٥ الجازيت أكتوبر ١٩٣١ ص ٤٣٣ رقم ٥٠٦ وعكس ذلك
استئناف مختلط في ١٦ مارس ١٩٣١ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ١٧٦ رقم ٢٤٦
(٢) استئناف مختلط في ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ المجموعة ٤١ ص ١٠٤ ومصر أهل مستعجل في ٣ نوفمبر
١٩٣٤ المحاماة العدد الثاني للثلاثة الخامسة عشرة ص ١٣٦ رقم ٥٩
(٣) تولوز في ٣١ أغسطس ١٨٣٩ دالوز ١٨٤٠ ج ٢ ص ٦
(٤) مصر مختلط مستعجل في ١١ يناير ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ص ٥٢ وعكس ذلك استئناف
مختلط في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٣ المجموعة السنة ٦ ص ٤
(٥) جارسونيه وميزار يروج ٨ نبذة ٣٠٠٨ ويروج في ٣٠ أغسطس ١٨٣١ و ٢٤ يولي ١٨٣٢
دالوز ٣٢ ج ٢ ص ٢١ وريوم Riom في ١٢ نوفمبر ١٨٨٣ دالوز ٨٥ ج ٢ ص ٦٤

وقال فريق ثان بولايته في ذلك في جميع الأحوال سواء بصفة ابتدائية أو استثنائية طبقاً للقاعدة القائلة بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وبأن كل هيئة قضائية تختص بالفصل في مصاريف الدعاوى التي تنظرها (١)

وقال فريق ثالث ورأيه الراجح وتأخذه لمطابقته للقانون والمنطق والعدالة بعدم وضع قاعدة ثابتة لذلك تسرى على جميع أنواع القضايا والدعاوى وبأنه يجب بحث كل حالة على حدة فإذا كان الاجراء الوقفي المنظور أمام المحكمة يتطلب معه طرح النزاع أمام محكمة الموضوع كما هو الحال في دعاوى إثبات الحالة وفي بعض قضايا الحراسة يترك القضاء المستعجل الفصل في المصاريف لمحكمة الموضوع لأن حكمه في المصاريف يعتبر في هذه الحالة قاطعاً في الحق أو في موضوع التقاضي وهو خارج عن اختصاصه الفصل فيه — أما إذا كان الاجراء المذكور غير محتمل معه نظر الموضوع أمام المحكمة المختصة أو انتهى بالصلح أمام القضاء المستعجل أو كان القضاء المذكور مختص بالفصل فيه بنص القانون ففي جميع هذه الأحوال يختص القضاء المستعجل بالحكم في المصاريف إذ لا معنى لتكليف الخصام برفع دعوى بالمصاريف أمام محكمة لم تنظر الدعوى أصلاً وحرمان محكمة نظرتها من الحكم فيها مع ما يترتب على ذلك من زيادة في المصاريف وصعوبة في التقاضي وخلافه (٢) ويسير على هذا الرأي القضاء المختلط في أحكامه (٣)

(١) برتات ج ٢ نبذة ٢٦٩ وبازو Bazot ص ٣٨٢ وما بعدها وجيرار ص ٩١ ودواي Douai في ١٨ يونة ١٩٤٥ دالوز ٤٥ ج ٤ ص ٤٤٧ وبورج في ٩ نوفمبر ١٨٧٠ للباندكت ٧١ ص ٢٦٦ وجرينوبل في ١٠ مايو ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ١٨٠

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٢٤ وما بعدها وحكم محكمة دواي Douai في ١٣ يونة ١٩٠٦ دالوز ١٩١٠ ج ٥ ص ٢٢ والنقض الفرنسي في ٢٣ مارس ١٨٨٦ دالوز ٨٦ ج ١ ص ٤٠٨ و ٦ أغسطس ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ١ ص ٣٣ وأنجير في ٢٤ فبراير ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ١٢٦ والسين في ٢١ أكتوبر ١٨٩٩ جازيت المحاكم ١٩٠٠ ص ١٦٨

(٣) استئناف مختلط في ٩ مايو ١٨٩٥ المجموعة ٧ ص ٢٥٢ و ١١ مارس ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٩٧ و ٢٨ فبراير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٣٨ و ١٠ أبريل ١٩٠١ المجموعة ١٣ ص ٢٣٧ و ٢٠ و ٥ يونة ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠ و ١٩٤ — واستئناف مختلط في ٦ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت ٢٨٥ ص ٣١١ نبذة ٣٥٧ وعكس ذلك استئناف مختلط في ٩ مايو ١٨٩٥ المجموعة الرسمية المختلطة ١٢ ص ٢٥٢ وقرر بعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالمصاريف في جميع الأحوال

أوامر تقدير اتعاب الخبراء والحراس

١٢٣ — اختلفت أحكام المحاكم المختلطة في اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في أوامر تقدير اتعاب الخبراء والحراس، فقال البعض بعدم اختصاصه بذلك لأن اختصاصه بالفصل في عاوى اثبات الحالة والحراسة ينتهي بمجرد الحكم فيها ولا يجوز له طبقاً لذلك تقدير اتعاب الخبراء والحراس (١) وقال آخر باختصاصه بذلك لاعتبار الفصل في مثل هذه المسائل متفرعاً عن الدعاوى المنظورة أمامه وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به في فرنسا ومصر في القضاء الأهلي والمختلط (٢)

أوامر تقدير المصاريف على الخصم الآخر وقوائم الرسوم

١٢٤ — يختص قاضي الأمور المستعجلة بحسب الرأي الراجح في تقدير المصاريف الواجب التنفيذ بها على الخصم الآخر وفي تقدير الرسوم المستحقة لقلم الكتاب بموجب قوائم طبقاً للائحة المرسوم المعمول بها أمام المحاكم (٣)

المعارضات التي تحصل في اتعاب الخبراء والحراس في أوامر تقدير المصاريف
١٢٥ — اختلفت أحكام المحاكم المختلطة في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في المعارضات التي تحصل في الأوامر التي تصدر منه باتعاب ومصاريف الحراس أو الخبير أو بمصاريف الدعوى التي يجوز لأحد الخصمين التنفيذ بها على الآخر، فقال البعض بعدم اختصاصه لعدم وجود وجه للاستعجال وباختصاص المحكمة الكلية بذلك وحدها لتعدد القضاة ووجود ضمان أكثر للتقاضين بسبب ذلك (٤) وقال آخر بالاختصاص طبقاً للبادة ١٢٣ مرافعات مختلط — والرأي الأخير هو الراجح والمعمول به (٥)

(١) استئناف مختلط في ٦ مارس ١٨٨٩ المجموعة ١ ص ٦١ و ٣ فبراير ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ١٢٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٦ يونيو ١٨٨٩ المجموعة ١ ص ١٧٥ و ١٥ فبراير ١٨٩٤ المجموعة الرسمية المختلطة

١١ ص ١٥٦ و ٢٠ و ٥ يونيو ١٩١٢ المجازيت ٢ ص ١٨٠ - ١٩٤ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩

(٣) استئناف مختلط في ٢٠ يونيو ١٩١٢ المجازيت ٢ ص ١٨٠ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩٩

(٤) استئناف مختلط في ٢ يناير ١٩١٥ المجازيت فبراير ١٩١٥ ص ٥٣ رقم ١٢٦

(٥) استئناف مختلط في ١٨ ديسمبر ١٩١٢ المجازيت فبراير ١٩١٣ ص ٦٨ رقم ١٢١ و ٢٠

يونيه ١٩١٢ المجازيت ٢ ص ١٨ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩ و ٣ يناير ١٩٢٤ المجازيت

يولييه ١٩٢٤ ص ٣٢٦ رقم ٣٩٦

المعارضات في قوائم الرسوم الخاصة بالدعوى المستعجلة

١٢٦ — ولو أن بعض المحاكم الأهلية جرى على اختصاص المحكمة الكلية منعقدة بهيئة غرفة مشورة بنظر مثل هذه المعارضات اعتماداً على ظاهر نص المادتين ٤٦ و ٤٨ من لائحة الرسوم وإلى العادة التي جرت بأمضاء قوائم الصرف في الاسكندرية ومصر (وهما المدينتان اللتان توجد فيهما محكمة أمور مستعجلة جزئية) إلا أننا نرى خلاف ذلك وأن الرأي الصحيح والصائب هو اختصاص المحكمة المستعجلة بنظرها للأسباب الآتية : أولاً. لأن المحكمة المذكورة تفصل في المعارضات الحاصلة في هذه القوائم بصفتها متفرعة من القرار الصادر في الاجراءات الوقية المطروحة أمامها لا باعتبارها من الأمور المستعجلة الداخلة في المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى — ثانياً — لأن المادة ١١٨ مرافعات أهلى تنص بصريح العبارة على اختصاص المحكمة التي صدر منها الحكم المعارض في مصاريفه بنظر المعارضة الحاصلة في المصاريف منعقدة بهيئة غرفة مشورة دون أية محكمة أخرى مهما كان نوع المحكمة الصادر منها الحكم جزئية كانت أو كلية ابتدائية أو استئنافية سواء اختصت بالموضوع أو بالأمور المستعجلة — ثالثاً — لأن المادتين ٤٦ و ٤٨ من لائحة الرسوم لم تخالفا المادة المذكورة في تعيين اختصاص المحكمة الواجب نظر المعارضة في قوائم الرسوم أمامها — رابعاً — لأن القرار الصادر بإنشاء محكمة جزئية في مدينة القاهرة وأخرى في الاسكندرية لنظر الأمور المستعجلة التي كانت تدخل أصلاً في دوائر محاكم معينة نص على اعتبارها ضمن المحاكم الجزئية الكائنة في دائرة محكمتى مصر والاسكندرية وسماها محكمة الأمور المستعجلة الجزئية وعلى ذلك فلها الحق وحدها في اصدار قوائم المصاريف والرسوم ونظر المعارضات الحاصلة فيها عملاً بالنصوص المتقدمة . وبأخذ القضاء المختلط بهذا الرأي في أحكامه (١)

(١) استئناف مختلط في ٢٠ يونيه ١٩١٢ المجازيت ٢ ص ١٨٠ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩

هل يعتبر ماساً بالموضوع اتخاذ إجراء بمعرفة القضاء المستعجل لتتویر الدعوى
تمهيداً لبحث اختصاصه فيها

١٢٧ — ولا يعتبر ماساً بالموضوع صدور إجراء أو قرار بمعرفة القضاء
المستعجل لتتویر الدعوى تمهيداً لبحث اختصاصه ومعرفة ما اذا كان مختصاً بالفصل
في الدعوى المنظورة أمامه من عدمه إذ له كحكمة الموضوع أن يبحث في الدفع
التي تثار أمامه بغرض منعه من الحكم في الدعوى، ويشترط لصحة الإجراء المذكور
أن يكون القصد منه تتویر الدعوى للبحث في مسألة الاختصاص من عدمه من
توافر ركني الاستعجال وعدم المساس بالموضوع. أما اذا لم يقصد منه البحث في
مسألة الاختصاص بل الفصل في وقائع مادية أو حقوق متنازع عليها فلا يدخل
في ولايته الحكم به (١)

(١) مرنالك ج ٢ نذة ٣٣١ وباريس في ١٤ مايو ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ١٨٧ والنقض الفرنسي
في ١٢ يناير ١٩٢٠ سيري والبانديكت ١٩٢٠ ج ٢ ص ٥١ واستئناف مختلف في ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة

الباب الرابع

الفصل الاول

شروط التقاضى أمام القضاء المستعجل

Conditions requises pour l'exercise du référé

١٢٨ - الأصل أن لكل ذى مصلحة الحق فى التقاضى أمام القضاء المستعجل وطلب الحكم بالاجراء المؤقت الذى يراه حافظاً لحقوقه أو باستمرار أو إيقاف تنفيذ الأحكام أو السندات الواجبة التنفيذ (١)

١٢٩ - ولا يشترط لذلك أن تتوافر الشروط اللازمة لأهلية التقاضى أمام القضاء العادى بل يكفى أن تكون لرافع الدعوى مصلحة محققة من الاجراء المطلوب وكفى، والسبب فى ذلك يرجع الى أمرين الاول : طبيعة الاستعجال وما يجب له من اجراءات سريعة لدرء الخطر العارض، تتعارض مع المطالبة بأهلية التقاضى العادى والتي يلزم لها شروط معينة وبعضها تصارىح من هيئات خاصة تستغرق وقتاً للحصول عليها الثانى . عدم تأثير الأحكام أو القرارات المستعجلة على الموضوع أو أصل الحق الذى يبقى دائماً سليماً بالرغم من صدورها (٢) وطبقاً لذلك يجوز لأحد ناظرى الوقف المعينين بشرط عدم الانفراد التقاضى وحده أمام القضاء المستعجل اذا لم يوافق الناظر الآخر على التقاضى أمامه كما يجوز ذلك للمستحق فى الوقف للمحافظة على حقوقه قبل الناظر أو للمحافظة على حقوق الوقف قبل الغير اذا أهمل

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٤٧ نبذة ١٨١ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٧٦ ودى بليم ج ٢ نبذة ٢٤ وجارسويه ويزار برو ج ٧ نبذة ١٤٦٥ ص ٢٨٠ ودالوز العلى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٩٣

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ١٨٢

أو تراخي المتولى في صيانتها أو كان الوقف شاغرا (١) أو للوكيل في حالة الوكالة العامة أو لأحد الشركاء على الشيوع فيما يختص بجميع الأموال المشتركة أو لمدير الشركة بغير تصريح من مجلس الإدارة كما يحق ذلك أيضا لعديم الأهلية إذا تعارضت حقوقه مع مصلحة الوصى أو القيم أو الولي مهما كان الباعث على ذلك فيجوز لكل من المحجور عليه للسفه أو لضعف في قواه العقلية (٢) أو للقاصر بعد سن الثماني عشرة سنة أو حتى قبل ذلك في أحوال الضرورة القصوى (٣) أن يلجأ إلى القضاء المستعجل ويطلب الحكم له بالأجراءات الوقفية التي يراها — كما يجوز ذلك أيضاً للمرأة المتزوجة في فرنسا بدون الحصول على إذن من زوجها أو تصريح من القضاء كنص المادة ٢١٨ مدني فرنسي (٤) أو للعمدة أو رؤساء المجالس البلدية بغير إذن من جهة الإدارة الخاصة (٥) أو للأجنبي على حسب الرأي الراجح دون تقديم الكفالة المنصوص عنها في المادة ١٦ مدني فرنسي (٦) إنما لا يجوز ذلك للمعتوه أو المجنون الذي لا يدري ما يقول أو يفعل والذي لا يسأل عن أعماله (٧)

هل يستقيم الغير من ذلك

١٢٠ — ويجوز أيضاً للغير للأسباب المتقدمة أن يرفع الدعاوى المستعجلة على أى

-
- (١) مصر أهلى مستعجل في ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٤ القسم الثاني السنة ١٥ ص ٢٩٠ رقم ١٣٤ و ٢٤ أغسطس ١٩٣٥ المحاماه العدد ٥ السنة ١٦ ص ٢٩٩ رقم ٢٣٠ وقضى بأنه يجوز لأحد المستحقين في وقف شاغر رفع دعوى بطلب إيقاف أعمال الهدم والبناء التي يحدتها الغير في منزل للوقف لوجود مصلحة له في ذلك وبأنه لا يلزم في هذه الحالة إيقاف الفصل في الدعوى حتى يعين ناظر من المحكمة الشرعية
- (٢) مرنياك ج ٣ ص ١٤٧ نبذة ١٨٤ وما بعدها وباريس في ٣٠ يولييه ١٨٢٨ الذي أشار إليه وجارسونيه وسيزار برو ج ٧ ص ٢٨٠ نبذة ١٤٦٥
- (٣) بيوش نبذة ٢٢٥ وحكم محكمة باريس في ٣ يولييه ١٨٤٥ الذي أشار إليه وقرر بأعضية القاصر في رفع دعوى مستعجلة بطلب التصريح له بمسكن مستقل عن مسكن الوصى الذي يسى معاملته
- (٤) دى بليم ج ٢ ص ٢٤ ويوش نبذة ٢٢٥ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٧٦ وكيرييه ج ١ نبذة ٩٢٣
- (٥) دى بليم ج ٢ ص ٢٤ ويوش نبذة ٢٢٩ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٧٦
- (٦) مرنياك ج ٢ ص ١٥٠ نبذة ١٩٣ وما بعدها
- (٧) دالوز العمل ج ١٠ «مستعجل» نبذة ١٩٧ وباريس في ٣ يولييه ١٨٢٨ المشار إليه فيه ودى بليم ج ٢ نبذة ٢٤ وجارسونيه وسيزار برو ج ٧ ص ٢٨٠ نبذة ١٤٦٥

واحد ممن سبق ذكرهم دون احتياج لتوافر شروط أهلية التقاضى العادى فى المدعى عليه (١)

١٢١ — إنما لا يصح التنفيذ فى مواجهة شخص عديم الأهلية. وعلى ذلك يبطل التنفيذ الحاصل فى مواجهة شخص قاصر أو محجور عليه دون ادخال الوصى أو القيم عليه . ويجب على القضاء المستعجل الحكم بأيقافه حتى يتخذ الدائن الاجراءات الصحيحة فى مواجهة الوصى أو الولى أو القيم (٢)

١٢٢ — وقد يكون لشخص مطلق الحرية فى التصرف فى حقوقه ومع ذلك لا يمكنه الالتجاء إلى القضاء المستعجل فى جميع الأحوال إذا رعى من التقاضى أمامه الحصول على حق موضوعى لا يدخل فى ولاية القضاء المستعجل الحكم فيه كالمدين الذى يترك دائته يستصدر عليه حكما بالدين مشمولا بالنفاذ من محكمة الموضوع ثم يستشكل وقت التنفيذ ويطلب من القضاء المستعجل تأجيل التنفيذ أو اعطائه مهلة لذلك الأمر الذى لا يدخل فى وظيفة القضاء المذكور بحسب رأى الراجح والمعمول به فى فرنسا ومصر .

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ١٨٨ ويوش نبذة ٢٢٣ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٧٦ وما بعدها ودالوز العملى ج ١٠ «مستعجل» نبذة ١٩٥ والنقض الفرنسى فى ١٠ ابريل ١٨٧٢ دالوز ج ٧٣ ج ١ ص ١٢

(٢) استئناف مختلط فى ٣ نوفمبر ١٩١٠ الجازيت السنة الاولى ص ٧

الفصل الثانى

اجراءات التقاضى Procédure du référé

الفرع الأول

قواعد عامة

١٣٣ — اجراءات التقاضى أمام القضاء المستعجل بسيطة وسريعة وتحصل أمام القضاء المصرى (أهلى ومختلط) بأحدى الطرق الثلاث الآتية :
الاولى — تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة فى المواعيد المعتادة (مواد ٤٨ و ٤٩ مرافعات أهلى و ٣٧ و ٣٨ مختلط)

الثانية — إعلان الخصم فى حالة الاستعجال الشديد بالحضور أمام المحكمة أو فى منزل القاضى فى ساعة معينة أو فى نفس الساعة الحاصل فيها الاعلان بعد أخذ تصريح بذلك من القاضى المختص (الفقرة الثانية من المادة ٤٩ مرافعات أهلى معدلة بقانون ٩ مايو سنة ١٨٩٥ ومادة ٩٤ مرافعات مختلط)

ويشترط لصحة التصريح أن يحصل بالكتابة، وعلى ذلك فيبطل التصريح الشفوى ويترتب على ذلك بطلان عريضة الدعوى المترتبة عليه (١) والبطلان المذكور نسبي يستفيد منه المدعى عليه إن شاء تمسك به وإن رغب عدل عنه صراحة أو ضمنا بالتكلم فى موضوع الدعوى (٢)

الثالثة — حصول التكليف بالحضور على محضر التنفيذ (مواد ٣٩ مرافعات أهلى و ١٣٨ مختلط و ٨٠٨ فرنسى)

(١) براتيه Poitiers فى ٢ ديسمبر ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ٨٨

(٢) جرينويل فى ١٠ مارس ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ١٨٠

وهذه الطريقة رابطة يعمل بها في فرنسا مستمدة من نص المادة ٧ مرافعات
فرنسي والتي لا تظفر لها في مصر في الأهل والتخطط وهي حضور الطرفين أمام
القضاء المستعجل بدون ساقعة اعلان أو تكليف بالحضور واهاقها على طرح
الذراع أمامه وطالب الحكم فيه (١) وحذا لو أوجد المشرع عندما هذا النص وفصره
على الذراع المسجل فمذا الذي يقتضي السرعة في التقاضي

وهذه الطريقة الأخيرة موجودة في المحاكم الشرعية إذ يمكن لطرف الخصومة
الحضور من تلقاء أنفسهم أمام المحاكم الشرعية جزئية كانت أو كلية وطلب سماع
الخصومة القائمة بينهما بدون ساقعة اعلان ، مادة ٤٧ من اللائحة (٢)

ولا يشترط في كل هذه الأحوال حتى في فرنسا حضور محام مع الخصام
أثناء المرافعة أو المرافعة في الدعوى بل يجوز حضورهم بأنفسهم للدفاع عن
مصالحهم وحقوقهم (٣)

إنما يجب حضور محام في فرنسا أمام محكمة الاستئناف عند نظر الاستئناف
الحاصل عن قرارات قاضي الأمور المستعجلة (٤)

أوجه الشبه بين الاجراءات المستعجلة والعادية

١٣٤ — تشابه اجراءات التقاضي المستعجلة مع الاجراءات العادية فيما يأتي :-

أ — طرح الدعاوى المستعجلة كالعادية في نفس الجلسة التي حدثت لها
ل ورقة التكليف بالحضور، ولا يضمن الحكم فيها في نفس الجلسة بل يجوز تأجيل
المصل فيها لجلسة أخرى (٥)

(١) مراكش ج ٢ ص ١٥٣ سنة ١٩٦٦ وبلوز Bazot ص ٢٦٩ وكثيره ج ٢ سنة ١٩٣٦ وجارسونه
ج ٧ ص ٢٨٥ سنة ١٩٦٧ ومورو Moreau سنة ١٩٧٨ .

(٢) طرق ذلك شرح اللائحة الشرعية لاحد قه بك وعبد القح بك الد ص ٢١٦ سنة ٢١٢

(٣) مراكش ج ٢ ص ١٥٤ بقية ٢٠٠ وديجون في ١٨ يناير ١٩٠٦ والتور ١٩٠٦ ج ٢ ص ١٦

(٤) حكم محكمة ديجون السابق الاشارة اليه

(٥) مراكش ج ٣ بقية ٧-٢ وصى بلم ج ٢ ص ٢٤ وجارسونه وسيزار بروج ٨ ص ٣١٨ ديون

ثانياً — يمكن الدفع بعدم الاختصاص المركزي *ratione personae* أو الفرعي *ratione materiae* أمام القضاء المستعجل أسوة بالقضاء العادي، ويجب ألا أحد بالدفع الأول اعدائه قبل ما عداه من أوجه الدفع الأخرى وقبل بدء أي طلبة حتمية متعلقة بأصل الدعوى ويجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً باستكماله في المصروع ولا يجوز للحكمة المحكم به من تلقاء نفسها (١) (مواد ١٣٤ مرافعات أهل و ١٤٨ محتلط و ١٦٨ و ١٧١ فرنسي) أما الثاني فيمكن التمسك به في أية حالة أثناء نظر الدعوى لمساها بالنظام العام (٢) حتى في القضاء الأهلي بحسب الرأي الصحيح والمستمد من نص المادة ٢٨ مرافعات أهل ويختلف القضاء المستعجل في هذه الحالة في الأهلي عن القضاء العادي في أن الدفع المذكور لا يدخل له بالنظام العام أمام القضاء الأخير .

ثالثاً — يجوز للقضاء المستعجل صم الدعوى المطروحة لقضية أخرى مظلورة أمامه عند وجود ارتباط ظاهر بين الدعوى (٣)

رابعاً — يجوز الدفع بعدم اختصاص المحاكم بالنسبة لوظيفتها أمام القضاء المستعجل أسوة بالقضاء العادي والدفع المذكور من النظام العام يجوز للقضاء المستعجل الحكم به من تلقاء نفسه حتى ولو لم يدفع به الخصوم (٤)

خامساً — يجوز للقضاء المستعجل كالعادي أن يأمر باستحضار الأشخاص شخصياً لاستجوابهم ومناقشتهم فيما يخص من وقائع الدعوى المطروحة (٥) كما يجوز له الانتقال إلى الشيء المتنازع عليه ومعاينته شخصياً (٦) إما لا يحق له الانتقال

(١) مرياك ج ٢ ص ١٥٨ وباريس في أول أبريل ١٨٨١ باندكك وديري ٦٦ ج ٢ ص ١٥ ر ١٩ يومه ١٨٩٥ باندكك وديري ٦٦ ج ٢ ص ١٥

(٢) دي ليجم ج ١ ص ٣٨٨ وما بعدها وورمو في ٣ يونيو ١٨٩٩ باندكك وديري ١٩٠٠ ج ٢ ص ٣٥٠ (٣) مرياك ج ٢ ص ٢٠٨ وديري بنة ١٩٢

(٤) حكم محكمة للتازعات في مرسا في ١٢ ديسمبر ١٩٠٢ فالوز ٣-١٩ ج ٢ ص ٧١

(٥) دي ليجم ج ٢ ص ٣٥ وديري وديري مرافعات ج ٨ ص ٣١٩

(٦) دي ليجم ج ١ ص ٤١٠ ومرياك ج ٢ ص ٢١٤

لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة إذا حصل نزاع جدى بشأنها لمطابقة ذلك لطبيعة الاستعجال ولمساس هذا الاجراء بالموضوع (١)

سادساً — يجوز له الأمر ببادل المستندات بين الطرفين (٢) وهذه الطريقة معمول بها في القضاة بين المختلط والفرنسي

سابعاً — يجوز لغير المدعين التنازل في الدعوى المستعجلة كالمادية (٣)
(مواد ٢٩٥ مرافعات أهلى و ٣٢٨ مخطوط و ٣٣٩ فرسى) كما يجوز لكل من طرفي الخصومة إدخال صغار في الدعوى (٤) — وقد اختلف في جواز التدخل الاختياري أمام المحكمة الاستئنافية ، فقرر بعض المحاكم في فرنسا عدم جوره (٥) وقال البعض الآخر بجواز ذلك اذا كان يترتب على القرار المستعجل ضرر بمقتوى الغير المتدخل في الدعوى (٦) وعلى هذا الرأي الأخير معظم الشراح هناك (٧)

ثامناً — يجوز للدعى عليه رفع دعوى فرعية أثناء نظر الدعوى المستعجلة
(مواد ٢٩٤ مرافعات أهلى و ٣٣٥ مخطوط و ٣٣٧ فرسى)

تاسعاً — يجوز للقاضي المستعجل تحويل الاحصام على محكمة مستعجلة أخرى مرفوع أمامها نفس الدعوى أو قضية أخرى مرتبطة بها (المواد ١٣٤ مرافعات أهلى و ١٤٨ مخطوط و ١٦٨ فرسى)

(١) استئناف مخطوط في ٦ فبراير ١٨٩٦ المجموعة ٤ ص ١٩٤

(٢) مريبات ج ٢ سنة ٢٧٣

(٣) مريبات ج ٢ سنة ٢٦٨ وباريس في ٢٦ نوفمبر ١٨٣٨ فانكوت وسجى ٢٩ ج ٢ ص ٣٠٥

(٤) باريس في ٩ يولي ١٨٩١ فالور ١٣ ج ٢ ص ٣٩٤

(٥) باريس في ١٢ يولي ١٩٠٠ فالور ج ٢ ص ٧٢

(٦) باريس في ٩ يولي ١٨٩١ فالور ١٣ ج ٢ ص ٣٩٤

(٧) دي طيم ج ١ ص ٤١١ وبيوش مله ٢٩٢ وبلوسويه وسجلر برو ج ٨ ص ٣١٩

عاشراً — يجوز له تحويل الخصام أمام محكمة الموضوع إذا لم يكن هناك وجه للاستعجال في القضية

حادى عشر — يجوز التصالح أمامه والتصديق على محضر المصلح أسوة بالقضاء العادى (١)

ثانى عشر — يجوز للاخصام التمسك بالقرارات التى تحصل أمامه فى القضايا الأخرى التى ترفع بينهم (٢)

ثالث عشر — يشترط لصحة إعلانات طلب المحصور أمامه أن تحصل لنفس الشخص أو فى محله أسوة بإعلانات الدعاوى العادية (٣) فإذا حصلت فى غير ذلك كانت باطلة نسبياً بمعنى أنه يجوز للدعى عليه التمسك بطلانها أو التنازل عن ذلك صراحة أو ضمناً بالحضور فى الدعوى (٤)

أوجه الاختلاف بين إجراءات التقاضى المستعجلة والعادية

١٣٥ — تلخص هذه الأوجه فيما يأتى :

أولاً — قصر مواعيد التكليف بالحضور أمام محكمة الأمور المستعجلة دون العادية حيث يمكن للدعى عند الاستعجال التنبه بتكليف خصمه بالحضور أمام محكمة لساعة معينة فى نفس اليوم الحاصل فيه الإعلان

(١) دالوز الفصل ج ١٠ «مستعمل» سنة ١٩٤٧ ونى ج ١ ص ١٩؛ واستثنى بختن ١٣ مارس ١٩٠٧ المجموع ١٩ ص ١٣٣

(٢) مرنالك ج ٢ سنة ١٩١٦ ونى ج ٣ ص ٣٢

(٣) ١٠ ديسمبر ١٩١٣ دالوز ١٩١٤ ج ٢ ص ٥٥ وورد بطلان إعلان الدعوى المستعجلة حاصل لتأخر قى عمل خلاف على الحقيقى أو مركزه القرضى حتى ولو كان التعلل الحاصل منه الإعلان رده وسائل التأخر من وقت لآخر

(٤) انظر عكس ذلك بعض فقرات فى ٢٢ يناير ١٩٠١ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٩٤ وقررت المحلى عليه و التمسك بالإعلان بالرغم من حضوره فى الدعوى وفى هذا المعنى أيضاً برنان ج ٢ سنة ٢٥٣

١٢١أ - قصر مواعيد تأجيل الدعاوى أمام المحكمة المستعجلة وسرعة الفصل فيها (١)

١٢٢أ - إمكان التنازل في الدعاوى المستعجلة في منزل القاضي أو في أي مكان آخر - من علة (مواد ٤٥٢ مراقبات أهلي و ١٣٦ و ٥١٤ مختلط)

١٢٣أ - عدم ضرورة بحث صحة الإحصام في العماء المستعجل

١٢٤أ - عدم اشتراك النيابة في المحاكم المختلطة في الجلسة المستعجلة أسوة بالجلسات المدنية العادية - أما في القضاء الأهلي فلا تشترك النيابة أصلا في الجلسات المدنية الا في حالة التفتش والإبرام

١٢٥أ - لا يلزم القاضي في فرنسا أو في مصر في المختلط أثناء نظر الدعوى المستعجلة بعرض المصالحة على الإحصام قبل نظر الدعوى لثنافة ذلك لطبيعة الاستعجال التي تقتضي سرعة الفصل في الدعاوى لا تأخيرها بتقديم المقترحات للصلح وحلافه فيها (٢)

١٢٦أ - عدم جواز الحكم بثبوت التمية في القضايا المستعجلة أمام القضاة المختلط والفرنسي لأن الأحكام المستعجلة الصادرة منهما لا يجوز المعارضة فيها (مواد ١٤٤ مختلط و ٨٠٩ فرنسي) (٣)

١٢٧أ - أن في القضاء الأهلي يجوز الحكم بثبوت التمية في القضايا المستعجلة أسوة بالدعاوى العادية لجواز المعارضة في الأحكام النيابية المستعجلة الصادرة منه

١٢٨أ - نقصاء المستعجل عند غياب المدعي عليه عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى تأجيلها إذا رأى لزوما لذلك وتكليف المدعي بإعادة إعلانه من

(١) مرياك ج ٢ بقعة ٢٠٢

(٢) جارسييه وبيزلير ج ٨ بقعة ٢٠٠٩ ص ٢٢٠

(٣) برودو ج ٢١ ج ٢١٣ بالقول ج ٢٤ ج ٢ ص ٢٠٩ وأما Angers في أول جسر ١٨٥٦ ولور

٥٢ ج ٥ ص ٢٢٨ وباسقيا Beslay في ١٦ ج ١٤٥٩ ج ٥١ ج ٢ ص ٢٥٢ وبيش بقعة ٢٨٢

وجارسييه وبيزلير ج ٨ بقعة ٢٠٠٩ ص ٢٢٢ ورفاك ج ٢ بقعة ٢٠٤

جديد دون التعديل بأحكام الفقرة الأولى من المادة ١١٩ مرقعات أعلى المادة
١٢٤ مختلط و ١٤٩ فرنسي (١)

فصل بجزء للمحامي أنه يترافع أمام القضاء المستعجل برونه توكيل
١٢٦ — يجوز للمحامي أن يترافع في فرنسا عن موكله أمام القضاء المستعجل برون
توكيل ثابت أو خاص اعتماداً على صفته ومراعاة لطبيعة الاستعجال التي تقتضي
سرعة الفصل في الدعوى المستعجلة — وحضوره في هذه الحالة يحصل على مسئولياته ،
فإن اتضح عدم وجود تعريض له في ذلك يسأل عن الأضرار التي تحدث للشخص
الذي حصر عنه أو لفريق من بطلان الاجراءات (٢) وقد أخذت محكمة الاستئناف
المختلطة بهذا الهدأ وأقرته في دعوى الحراسة التي رفعتها وزارة اللورد كارثافون على
الحكومة بطلب وضع حفائر وعاديات مقبرة توت عيج آمون تحت الحراسة
وأجهزت للمحامي المحصور عن موكله عن نص رسالة برقية وصلته من الخارج لتعذر
عمن توكيل له في الوقت المناسب (٣)

فصل بجزء للقضاء المستعجل إصدار أحكام تمهيدية أو تحضيرية في الدعوى
١٣٧ — يقول فريق من الشراح وبعض المحاكم في فرنسا باختصاص القضاء
المستعجل كالمحاكم العادية في إصدار أحكام تمهيدية أو تحضيرية من إحالة الدعوى
إلى التحقيق أو تعيين خبير لبحث نقطة أو واقعة مادية متنازع عليها تمهيداً للفصل
فيها (٤) ويرى آخرون التفرقة بين حالتين — الأولى — أن يكون المرعى من الأحكام
المذكورة تدوير الدعوى لحث مسألة الاختصاص من عدمه — الثانية — أن
يكون الفصل فيها الفصل في وقائع مادية أو حقوق متنازع عليها — ففي الحالة
الأولى يختص بأصدار أحكام تمهيدية أو تحضيرية ، أما في الحالة الثانية فلا يدخل في

(١) دي لم ج ٢ ص ٣٤ ويوش نفا ٢٨٢ و جرسويه و جزار بوج ٨ نفا ٢٠٠٩ ص ٢٢٢

(٢) مرساك ج ٢ ص ١٥٥ والبيدي ٢٥ يناير ١٩٠٧ والورد ١٩٠٧ ج ٥ ص ٢١

(٣) استئناف مختلط في ٧ أبريل ١٩٢٤ الجاوت برونه ١٩٢٤ ص ١٦٤ رقم ٢٦٥

(٤) دي لم ج ٢ ص ٣٨ ويوش نفا ٢٨٩ وروبير ج ٢ ص ٢٩١ و جرسويه و جزار برونه

ج ٨ نفا ٣٠٠٠ ص ٢٩٩

ولابته ذلك (١) والرأى الأخير هو المعمول به في القضاء المختلط بمصر (٢) وروى
الأحد به لوجاهته ومطابقته لروح القانون للأسباب الآتية أورد : لأن تحويل
القضاء للمستجبل الحق في إصدار أحكام مبدئية أو تحضيرية في قسط متدرج عليها
يماني مع طليعة الاستعجال والخطر المحدق بالحق المطروح أمامه والذي يستوجب
سرعه الفصل في الدعوى مانها : يشترط لاختصاص القضاء المستعجل للمعسر
في الاجراء الرقعي عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق، والحكم بأجراء شيء من
من ذلك فيه مساس ضمنى بالموضوع ثالث : لأن الأحكام المستعجلة مؤقته
بطبيعتها لا تؤثر بشيء ما على الموضوع أو أصل الحق الذي يبقى سليماً بالرغم منها،
وعلى ذلك فلا ضرورة لتحويل القضاء المستعجل الحق في بحث المنازعات الموضوعية
الصرف رابعا : يجب لولاية القضاء المستعجل في الحكم في المنازعات المستعجلة
أن تكون وقائعية إما مفترضاها من الاختصاص أو ثابتة من المستندات المقدمة
منهم - أما إذا كان هناك نزاع جدي عن موضوعها فتعدم عنه وظيفة الحكم فيها
وتصبح من اختصاص قاضي الموضوع وحده (٣)

(١) بروج في ٧ أبريل ١٩٣٢ دالوز ٢٢ ج ٢ من ١٦٣ ومرباك ج ٢ بقعة ٣٣٦ ورويس في
٩ مايو ١٩٨٧ دالوز ٤٨ ج ٢ من ٨٧

(٢) استئناف مختلط في ٦ فبراير ١٩٩٦ المجموعة ٤ من ١١٤ وحتى عدم اختصاص القضاء المستعجل
في الاعتقال الذي انتزع طليعة تطبيق مستندات الترميز عليها - واستئناف مختلط في ٢٧ يناير ١٩٩٧
المجموعة ٩ من ١٣٤ وحتى عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإزالة المعر في التحقيق تمييزاً
للمعسر في وأما ما يرد عليها وأما يجوز في ذلك عند الاستعجال فقط كما ادّعى كل من يشك
مدوره المعسر المصري في هذه الحالة مناج أحوالهم في معسر كقاضي التحقيق وترك بيعة التحقيق
لجنة القضاة المختصة ٢ نوفمبر ١٩٩٧ المجموعة ١٠ وحتى أن ولاية القضاء المستعجل محدودت بامتداد
معسر رأيه لا يجوز له الأمر بعمل إجرائي من اجراءات التحقيق إلا عند الضرورة القصوى ومعاً من
سجل معسر لا يمكن تلاعبه و ٩ فبراير ١٩٩٠ المجموعة ٢٢ من ١٣٨ و ١٣ نوفمبر ١٩٩٨ الجداول ١٨
١٩٩٩ من ٣٩ رقم ٤٣ وحتى بعدم اختصاص القضاء المستعجل عند الحكم في إشكال تصد حكم مرسى
مردل يبين سير تطبيق مستندات الترميز على الطلحة أو الاعتقال تبعه لاجراء تطلق بل يبين
عليه حكم لا يضاف عند جنة النزاع ويرك أمر التطبيق وعدم فتحه المردوم

(٣) مرباك ج ٢ من ١٥٨ وما بعدها ودالوز المختلط ج ١٠ من ٧٥٤ بقعة ٣٣٩ وما بعدها

هل يجوز للقضاء المستعجل الحكم تخفيف لوفضام الميمن الخامسة أو العشرة

١٣٨ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بتخفيف الاختصاص الميمن الخامسة أو العشرة في الدعوى المطلوبة فدل البعض باختصاصه بذلك باعتبارها من الأحكام التمهيدية والإجراءات المدخلة في ولايته إجراءات أسوة بقضاء الموضوع (١) وقال آخرون بعدم اختصاصه بذلك لتنفيد إجراءات قضائية ماسة بالموضوع لا بدخل في ولايته الحكم فيها (٢) والرأي الأخير هو الأرجح والمعمول به في مصر في القضاء المختلط (٣) والأهمل

هل يمتنع القضاء المستعجل بأمانة الدعوى المستعملة لمحكمة الموضوع للفصل فيها بحكم واحد مع الموضوع لمجرد قيام الدعوى الموضوعية بأمرها

١٣٩ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في ذلك فقرر البعض بعدم اختصاصه في الحكم بذلك لعدم وجود أي ارتباط بين موضوع الدعويين، وقال بأن الحكم الذي يصدر منه بالأحالة لمجرد قيام دعوى الموضوع يعتبر امتناعاً عنه عن الفصل في الخصومة يؤخذ عليه، ويستثنى من ذلك حالة صدور النزاع ادعوى أو شدت الفصل فيه فيجوز له عندئذ الأحالة (٤) وقال آخرون باختصاصه في جميع الأحوال وإن للمحكمة الموضوعية في هذه الحالة الحق في أن تحصل الإجراءات المترتبة عن الموضوع ونقض فيه وحده (٥) والرأي الأول هو المعمول به في القضاء المختلط في مصر (٦)

(١) دى لم ج ١ ص ٤١٥ ويوش نيه ٢٨٤ وبارسويه ومجاز بروج ٨ ص ٣٠٩

(٢) تعليقات دالور على المادة ٨٠٩ من أوضاع فرنسا سنة ١٠

(٣) استئناف مختلط في ٥ يناير ١٩٢١ المجازة فبراير ١٩٢١ ص ٢ رقم ٦٦

(٤) مرياك ج ٢ سنة ٢٢٠ والنقض الفرنسي في ٢٧ يونيو ١٨٩٠ المنشارة فيه

(٥) دى لم ج ١ ص ٤١٦ وسك محكمة ب P ٢٢ في أغسطس ١٩٢٢ دالور ج ٢ ص ٩٣

(٦) استئناف مختلط في ١٥ أكتوبر ١٩٢٢ المجازات أبريل ١٩٢٥ ص ١٤٩ رقم ٢٢٢

الفرع الثاني

طرق التقاضى أمام القضاء المستعجل

Des diverses manières d'introduire le référé

الطريقة الأولى

١٤٠ - هذه الطريقة لا تختلف عن الطريقة العادية للتقاضى في شيء ما إذا تحصل ب ورقة تكليف بالحضور أمام المحكمة المختصة تشتمل على كافة البيانات المقررة لأوراق المستعجلين والإيضاحات التي اشترطها القانون في المواد ٣٥ مرافعات أهلى و ٣٦ مختلط وتعلن في المواعيد التي نص عليها القانون في المواد ٤٨ مرافعات أهلى و ٣٧ مختلط وهي أربع وعشرون ساعة سابقة على تاريخ الجلسة وتحديد أيام الجلسات المستعجلة كل سنة في أثناء العمل والمطلة القضائية يحصل بقرار من وزير الحفانية

ولم تنص المادة ٨٠٧ مرافعات فرنسى على ميعاد معين للحضور أمام القضاء المستعجل واكتفت بقولها بأعلان الأخصام بالحضور أمام المحكمة المستعجلة في اليوم والساعة المعينين من المحكمة، وتركزت بذلك باب الاجتهاد مفتوحا للشرائح وأحكام المحاكم لتحديد ميعاد الحضور، فقال المفسر: أمكان الاعلان لأول جلسة مفلة دون التقيد بأى ميعاد بمعنى بين طلب التكليف بالحضور وبين اليوم المحدد للجلسة (١) وقال آخر: ضرورة اتباع المواعيد العادية أى مرور ثمانية أيام كاملة مصفا إليها مواعيد المسافة بين طلب الحضور وبين تاريخ الجلسة المحددة لظن الدعوى (٢) وقرر ثالث بضرورة مرور أربع وعشرين ساعة فقط من تاريخ

(١) شرح على كاريه Chouveau sur Carré سنة ٢٧٧٧ وجلاسود وكوله داج ونفسه ج ١

سنة ٤٥١

(٢) بروج في ١٣ يولييه ١٨٣٠ ومعار قيه في مرياك ج ٢ سنة ٢٢٧

الاعلان (١) وذهب رابع الى ترك ذلك لتقدير المحكمة تحصل فيه بحسب الحالة المطروحة أمامها وظروفها وسرعة ما اذا كانت المدة التي مضت بين اعلان ورقة التكليف بالحضور وبين تاريخ الجلسة المحددة لتظر الدعوى كافية لتحصيها والدفاع فيها من عدمه ، فادّرت أنها غير كافية أجبت الدعوى وأعطت المدعي عليه مهلة لتحصير دفاعه والمرافعة في الدعوى (٢) وهذا الرأي هو المعمول به قسماً هناك و من كل العمل جرى على ضرورة مرور أربع وعشرين ساعة كاملة بين طلب التكليف بالحضور وبين اليوم المحدد للجلسة (٣) ولا داعي عندنا للذهاب وراء الآراء المختلفة المتقدمة لتحديد المدة كما أسلفنا

١٤١ - ويجب أن تعلل ورقة التكليف بالحضور عن يد محضر لشخص الخصم أو محله الحقيقي ولا يبنى عن ورقة التكليف بالحضور أى شيء آخر فلا يمكن طرح النزاع أمام المحكمة بواسطة خطاب موصى عليه أو رسالة برقية أو خلافه

١٤٢ - وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في جوار اعلان الخصم في النص المختار ، فقال البعض بعدم جواز ذلك وبإعلان ورقة التكليف المعلنة في نص المختار (٤) وقال آخرون بجواز ذلك لطبيعة الاستعجال في الاجراءات الوقفية (٥) وهذا الرأي هو المعمول به أمام المحاكم المختلطة والأهلية في مصر (٦)

(١) دودير ج ٢ ص ٣١٩ وجارسيه وسيزار برو ج ٤ ص ٢٩٩٧ ص ٣١٥ وجارسيه ج ٧ ص ٢٨٧ ص ٢٨٧

(٢) برتان ج ٣ ص ٢٨٩ ومرسك ج ٢ ص ٣٣٩ وديري ج ٨ ص ١٩٧٠ ص ٧١ ج ٢ ص ١٠١ والنص الفرنسي ٣٣ يناير ١٩٠١ دأور ١٩٠١ ج ١ ص ٩٤ وباريس ج ٢٥ أكتوبر ١٩٣٨ ص ٣١ ج ٢ ص ١٢٤ و ١٣ يناير ١٩٢٧ ص ١٧ ج ٢ ص ٣٦ وكنس ج ٢٢ أبريل ١٩١١ دأور ٩٠٣ ج ٢ ص ٧ ومع ج ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ جاريه المحاكم الصادر ج ٣ ديسمبر ١٩٠٩

(٣) مرسك ج ٢ ص ٢٣٠ و ٢٣١

(٤) دي لم ج ١ ص ١٠٩ وديري ج ٢ ص ٢٨٥ وبرت ج ٢ ص ٢٨٥

(٥) جارسيه وسيزار برو ج ٤ ص ٢٩٩٣ ص ٣١٢ وديري ج ٢ ص ٣٨٩ دأور ج ٢ ص ٦٩ ص ٦٩

(٦) استئناف مخطوط ج ٤ أبريل ١٩٠٠ المحرر ج ١٢ ص ١٩٠ واختلاف أهل ق ١٧ ديسمبر ١٩٣١ اعتماد ج ٨ ص ٢٨٠ رقم ٢٨٠

١٤٣ - وترى المحاكم في فرنسا أن إعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة المستعجلة لا يقطع المدة المقررة لذلك أو سقوط الحقوى عملاً بنص المادة ٢٢٤٤ المدنى فرسى، وحجتهم في ذلك أن إعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة المستعجلة لا يعتبر تكليفاً بالحضور للرافعة أمام المحكمة في موضوع الدعوى المعصود من نص المادة ٢٢٤٤ مدنى فرسى (١) إلا أن شراح القانون يذهبون الى عكس ذلك ويقولون بأن إعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة المستعجلة يقطع المدة المقررة لتلك الحقوى أو سقوطها أسوة بإعلانات الدعاوى العادية لعموم نص المادة ٢٢٤٤ ولأن القول بعدم اعتبار ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة المستعجلة قاطعة للمدة يستلزم استثناء من القاعدة العامة لا يجوز الأخذ به إلا بنص صريح في القانون (٢) وقد أخذ القضاء المختلط بالرأى الأخير في بعض أحكامه (٣)

١٤٤ - ولا يترتب على إعلان الاشكال بعبئة دعوى مادية إيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه (٤) إنما يجوز للحكم من محكمة الموضوع على طالب التنفيذ بتعويضات المستشكل اذا استمر في التمسك بالرغم من اعلائه بعبئة دعوى الاشكال وقضى بعد ذلك بجديّة الاشكال وإيقاف التنفيذ (٥)

١٤٥ - ويفصل القضاء المستعجل في المنازعات المتعلقة بإعلان صحيفة الدعوى المستعجلة إذ لا يمكن مع الاستعجال تأخير الفصل في الدعوى حتى يقضى فيها من محكمة الموضوع (١)

(١) ١٠ ديس ١٣ مايو ١٨٧٧ دالور ٨٠ ج ١ ص ١٧ و ١٦ يوليو ١٩٠٣ دالور ٩٠٤ ج ٢ ص ٣١٢ واتخذت قسري في ٥ يولي ١٨٨٣ دالور ٨٢ ج ١ ص ٣٧٢

(٢) مرنّاك ج ٢ سنة ٢٤٢ وجارسونيه وسجلو برو ج ٨ ص ٢١٥ سنة ٢٩٩٧

(٣) استئناف مستظ في ٢٨ مايو ١٩٠٠ المصوحة ١٢ ص ٢٧٨

(٤) دى بلج ج ٢ ص ٣٠ و مرنّاك ج ٢ سنة ٢١٢ وكان Cass في ١٠ أبريل ١٨٣٧ لمار ليه في مرنّاك

(٥) يروش تبة ٢٨١ دى بلج ج ٢ ص ٣٠

(٦) دى بلج ج ١ ص ٤٠٣ و ٤٠٤ و مرنّاك ج ٢ سنة ٢٩٩ و مرنّاك ج ٢ سنة ٢٤٢

الطريقة الثانية

١٤٦ - هذه الطريقة تختلف عن الأولى في قصر مواعيد الحضور وبحسب التقاضى
وحي إمكان حصوله في غير الأوقات الرسمية وفي ضرورة أحد إحد من القاضى
المختص بكل ذلك قبل إعلان ورده التكليف بالحضور وذكر الأمر في أول
ورقة التكليف (١)

١٤٧ - فيجوز أن يحصل الإعلان بالحضور لساعة معينة في اليوم التالي
للاعلان أو في نفس اليوم الحاصل فيه الإعلان ويكون الحضور إما أمام محكمة
في الباء المختص للقاضى أو في منزل القاضى أو في أى مكان آخر ينفق عليه (٢)
١٤٨ - ويجوز عدم الاستعجال الشديد بتحديد الجلسة في أيام الأعياد أو في أيام
العطلة الرسمية وفي غير المواعيد المنصوص عنها في المواد ٣١ مراعات أهل
و ٢٣ مختلط و ٦٣ و ١٠٣٧ فرسى (٣) بشرط أن يحصل الاعلان في هذه
الحالة لنفس الشخص أو في محله الأصلي دون المختار في الأهل ولنفس الشخص
قطب في المختلط

ولا يلجأ إلى هذه الطريقة إلا في حالة وجود ضرورة قصوى تستلزم ذلك
من قيام خطر جسيم يستدعى الفصل حالا في الاجراء التحفظي المطلوب دون
أى تأجيل أو تأخير كطلب إثبات حالة حائط على وشك السقوط حالا أو طلب
طرد مستأجر يستخدم العين المؤجرة بحالة منافية للأداب أو الأخلاق بما يؤثر
على سمعة واعتبار الجيران وماق المستأجرين - وغير ذلك من الأحوال الأخرى
التي تقتضى الإسراع في الحكم والفصل في الدعوى (٤)

ويجب على القاضى قبل الإذن بتحديد جلسة غير عادية أن يبحث وفائع الدعوى
وظروفها لمعرفة ما اذا كان يلزم الحكم فيها بسرعة وبصفة استثنائية أم لا ، فاذا

(١) مراك ج ٣ سنة ٢٤٤ وما ينص

(٢) بوش سنة ٢٦٦ وصى لم ج ٢ ص ٢٨ وعلويته وسجله ج ٨ سنة ٢٩٩٨ ص ٢٦٩

(٣) مراك ج ٢ سنة ٢٤٨

(٤) مراك ج ٢ سنة ٢٤٤

لاحظ غير ذلك يأمر الخصم باتباع الطريق المادى أما إذا التى وجود ضرورة،
منحه لذلك فيصرح به مع تكليف أحد المحضرين بالقيام لسرعة إجراء
الاعلان - وله عند الحاجة العامة تكليف بائخصضر المحضر بالاعلان واحواه
الاعلان نفسه (١)

ويحصل التعبد في هذه الحالة بسعة الحكم الأصلية إذا طلب رافع الدعوى
ذلك (مراد ٢٩٦ مراقبات أهلى و ١٤٥ محظوظ ٨١١ فرسى)

١٤٩ - ويمنع إعلان التكليف بالحضور إذا لم يستوف أحد الشروط
الجمهوريّة اللارمة لصحة، ولا يترب عليه أى أثر قانونى ويحوز القاضى المستعمل
الحكم بإطلانه من نقاء صفة لتعلق ذلك بالنظام العام . ومن الأمثلة على اعلانات
التكليف بالحضور الماملة الاعلانات التى تحصل بطريقة شعوبية أو بخطاب موصى
عليه أو رسالة برقية أو فى يوم من أيام الأعياد بغير إذن من القاضى (٢)

وإذا حصل نقص فى بيانات غير جوهرية نص القانون على إجرائها لمصلحة
الأخصام أنفسهم لا صيانة لنظام العام فلا يترب عليه بطلان ورقة التكليف
بقوة القانون، ويحوز الخصوم التارل عن الطلان المفرد لمصاحبتهم صراحة أو ضمن
باتكلم فى موضوع الدعوى

الطريقة الثانية

Procédure des référés sur procès verbaux.

١٥٠ - تحصل هذه الطريقة عادة أمام المحضر عند حصول اشكال فى التعبد
ونكرر إما ناء على طلب الدائن طالب التعبد لوضعه فى الاستمرار فى التعبد أو
بنا، على طلب المدعى المراد التعبد صده أو ناء على طلب النير المراد التعبد على
أمواله للمباشرة فى التعبد

١٥١ - وترفع إلى القاضى بواسطة انخصر يتكلف المدعى عليه بالحضور

(١) مراد ج ٢ سنة ٢٢٥

(٢) مراد ج ٢ سنة ٢٢٦ ودعى ج ٢ ص ٢٨ ويوش سنة ٢٢٤ وصور سنة ٢٨٩ وجار سنة
رستار ج ٨ ص ٣١٧ و٢٢٤ Poullens دى ديسمبر ١٩٠٧ والى ١٩٠٨ ج ٢ ص ٨٨

في ميعاد قصير ولو بعد ساعة إما في المحكمة أو في منزل القاضي إذا دعت
الضرورة لذلك

وتحرر التكليف بالحضور على محضر التنفيذ وتسلم صورة منه للمتهم وفي هذه
الحالة سوب المحضر عن طالب التنفيذ في المرافعة أمام المحكمة ويجب لقول
الاشكال شكلاً أن يحصل في تنفيذ حكم أو سند أو أمر واجب التنفيذ وعليه الصيغة
التنفيذية كالأشكال التي يحصل أثناء تنفيذ صادر بوضع أختام على محل معين أو
بالحجر عن المنقولات في محل معين أو أثناء التنفيذ بالحجر على المنقولات بحكم أو
سند واجب التنفيذ أو غير ذلك من صيغيات التنفيذ

الفرع الثالث

شكل الأحكام المستعجلة

١٥٢ — تصدر الأحكام والقرارات المستعجلة إما في المحكمة أو في منزل
القاضي ويختلف شكلها في كلتا الحالتين

شكل الأحكام الصادرة في المحكمة

١٥٣ — ينص في هذه الأحكام نفس القواعد والأصول والضوابط اللازمة
لصحة الأحكام العادية

فيجب أن تحصل المرافعة في القضايا التي تصدر فيها في جلسة علنية إلا إذا
رأت المحكمة جعلها سرية محافظة على الآداب العامة على أن يطق بالأحكام بعد
ذلك في جلسة علنية وتكون المرافعة بطريقة شفوية على أن يباح للأخصام أن
يسموا طلباتهم الختامية بالشكل الذي يريدونه شعباً أو كتابة

ويرم أن تشمل الأحكام على اسم القاضي الذي أصدرها واسم كاتب الجلسة
الذي كان موجوداً وقت نظر الدعوى وأسماء وعناوين طرفي الخصوم ثم ذكر
وقائع الدعوى باحتمار والطلبات الختامية والمفرد القانوني والاسباب التي بنيت
عليها ثم المنطوق وأعضاء القاضي والكاتب

١٥٤ — وتسيب الأحكام له فضل كبير في دفع القانون وإظهار الحقيقة وإقرار

العلمانية في موسى المتقاضين كما يساعد محكمة ثاني درجة على معرفة الأسرار ولا سيما التي لو تكن إليها القاضي الابتدائي في حكمه، وتقرب على إعماله في القانونين الفرنسي والمختلط بعلان الحكم المستعجل أما في القانون الأهلي فلا يترتب عليه ذلك والسبب في هذه المعرفة أن رئيس المحكمة الابتدائية في المختلط والمرسبي أو من يحل محله من القضاة هو المختص بنظر الأمور المستعجلة . أما في القانون الأهلي فيخصص بذلك القاضي الجزئي بصفته قاضياً للأمر المستعجل عملاً بنص المادة ٢٨ من نصوص ولم ينص قانون المرافعات الأهلي على بعلان الأحكام الجزئية عند خلوها من الأسباب بل قصر الطلان لهذا السبب على الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية (مادة ١٠٣ من نصوص) ولو أن المنشورات الإدارية تختم على القاضي الجزئي بيان الأسباب في أحكامه إلا أن هذه المنشورات لا تنشر قانوناً ولا يترتب على عدم العمل بها أي أثر قانوني وإن كان يعرض القاضي إلى اللوم من الجهة الرئيسية له

١٥٥ — وبعد كتابة الأحكام تودع في ظم كتاب المحكمة وتطبع في دفتر معد لذلك ، وتعمل صور منها لكل من له مصلحة فيها بعد دفع الرسم اللازم عنها
١٥٦ — والأحكام التي تصدر من القضاة المستعجل مشدودة بالنفاذ المحجل بقوة القانون ولو لم ينص القاضي في حكمه على ذلك، والنفاذ يكون فيها بغير كفاية إلا إذا رأى القاضي ضرورة تقديم كفالة مالية أو شخصية فبنص على ذلك في حكمه (مواد ٢٩٥ من نصوص أهلي و ١٤٣ مختلط و ٨٠٩ فرنسي)

شكل الأوامر التي تصدر في المنزل

١٥٧ — الأحكام التي تصدر في المنزل على نوعين : الأول الأحكام التي تصدر في الإجراءات الوقية التحفظية ، الثاني الأحكام التي تصدر في شكالات التنفيذ

١٥٨ — ويصدر القاضي حكمه في كلا النوعين بعد سماع أقوال الخصوم في جلسته خاصة في غياب الكاتب ويقوم المحضر المباشر بالتنفيذ بعمل الكاتب عند نظر اشكالات التنفيذ

١٥٩ — وبوشر بمنطوق الحكم في الحالة الأولى على هامش ورقة التكليف. أما في الحالة الثانية فتحت المنطوق في آخر المحضر الذي يقوم بتحريره المحضر ويصح عليه القاضي والمحضر ثم سلم الأوراق بعد ذلك لقلم الكتاب لتسجيل الدعوى في الدفتر المحل لذلك، ونحدر أسباب الأحكام وتفيض ويوقع عليها من القاضي وتطلع في الدفتر الخاص بها.

شكل الأوراق التي ينعى فيها على التفتيز بالفسخ الأصلية

١٦٠ — تنص المواد ٣٩٦ من المقتضيات وأهل و ١٤٥ و ١٤٦ من قانون ٨١١ مرسى عن جواز الأمر بتنفيذ الأحكام المستعجلة بالنسخة الأصلية عند وجود ضرورة ملجئة لذلك إذا طلب رافع الدعوى ذلك.

وهذه الضرورة متروكة أمرها لتقدير القاضي المستعمل يستعملها من وقائع الدعوى وظروفها.

والمقصود بنسخة الحكم الأصلية المسودة التي يحررها القاضي في الروح الخاصة به ويمكن التنفيذ بها عقب صدور الحكم مباشرة بعد التوقيع عليها من القاضي والكتاب ووضع الصيغة التنفيذية عليها، ولا يجب التمسك بها حصول إعلان عن الحكم أو تنبيه بالدفع بل يحصل التنفيذ بمجرد إجراء شيء من ذلك — وللم من كاتب الجلسة مباشرة للمحضر المعين للتنفيذ بإيصال عليه على أن يردها عقب التمسك لأبدائها في ملف القضية التي صدر فيها الحكم.

الفرع الرابع

الضرورة لأوامر المستعجل وتنفيذها

١٦١ — ويجب إعلان الأحكام المستعجلة والتنبيه نفاذ معمولها قبل إجراء أي عمل من أعمال التنفيذ إلا إذا نص على تنفيذها بالنسخة الأصلية من هذه الحالة لا داعي للإعلان كما سبق ذكره.

ويجب أن يحصل الإعلان لشخص المحكوم عليه أو في محله الحقيقي دون

المختار إلا إذا رأى القاضي المسجل أثناء نظر الدعوى ضرورة تعيين محل مختار للمدعى عليه فيمكن في هذه الحالة إعلانه فيه أيضاً (١)

ويجوز تنفيذ الأحكام المستعجلة عقب إعلانها مباشرة بغير ضرورة لمرور الأربع والعشرين ساعة المنصوص عليها في المواد ٤٤٠ مرافعات أهلى و ٥٠٢ مختلط و ٥٨٣ فرنسى إلا إذا رأى القاضي وجوب مضي هذا الميعاد قبل الشروع في التنفيذ وهو في الحكم على ذلك (٢)

١٦٢ — ونسقط الأحكام النائية للمستعجلة التي تصدر من القضاء الأهلى إذا لم تنفذ في بمرسة شهر من تاريخ صدورها أسوة بالأحكام الموضوعية إذا تمسك المحكوم ضده بحقه في الدفع بالسقوط — أما الأحكام النائية التي تصدر من المحاكم المختلطة أو الفرنسية فلا يجوز المعارضة بها بفس القانون، وعلى ذلك فلا تسقط لعدم تنفيذهما في بحر هذه المدة بل نبقى الأولى لمدة خمس عشرة سنة والثانية لمدة ثلاثين سنة (٣)

١٦٣ — ويحصل تنفيذ جميع الأحكام المستعجلة في مصر بمعرفة قلم المحضرين المختص — أما في فرنسا فيجب تنفيذ الأحكام النائية بمعرفة محضر خاص يجه رئيس المحكمة في حكمه (٤)

الفرع الخامس

وصف نموذج المستعجل

١٦٤ — الأحكام المستعجلة مشمولة بالتعاد المسجل بفس القانون طبقاً للمواد ٣٩٥ مرافعات أهلى و ١٤٣ مختلط و ٨٠٩ فرنسى والأصل أن النماذج يحصل بغير كفالة إلا إذا رأى القاضي حياطة للحقوق وجوب حصوله مع كفالة فنص في منطوق حكمه على ذلك وعلى نوع الكفالة التي يراها

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٩ ودنى لميم ج ١ ص ١٢٢ وريثان ج ٢ ص ٣٣٠

(٢) يوش ص ٣٧٠ وجاوسوفه وسيزاد برو ج ٨ صفة ٣٠١٠ ورمالك ج ٢ صفة ٢٢٤

(٣) مرنياك ج ٢ صفة ٣٢٣ وبارت Bazot ص ٣٨٩ وريثان ج ٢ ص ٣٣٥

(٤) دنى لميم ج ١ ص ٤٧٧

١٦٥ — ويرى بعض علماء القانون في فرنسا أن الحكم بالنقض مع الكفالة يثنى مع الاستعجال المنوط بالأجراءات والقرارات المستعجلة وأن نص القانون الخاص بذلك يعلق فقط على الأحكام الصادرة من المحاكم العادية لا الأحكام المستعجلة التي تصدر من محاكم استثنائية (١) إلا أن الرأي الصحيح والمعمول به جواز الأمر بحصول التنفيذ بشرط تقديم كفالة لصراحة نص المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسي التي تقرر بجلاء شمول الأحكام المستعجلة بالنقض بغير كفالة إلا إذا رأى القاضي خلاف ذلك وضرورة حصول التنفيذ مع الكفالة (٢) — أما في مصر فإن نص المادة ١٤٣ مرافعات مختلط يتميز بلفضاء المستعجل كالمادة (٨٠٩) مرافعات فرنسي (أن يعلق حصول تنفيذ الأحكام المستعجلة على تقديم كفالة — أما المادة ٣٩٥ مرافعات أهلي ولو أنها لم تنص صراحة على ذلك كما فعلت المادتان الفرنسية والمختلطة إلا أننا نرى كما تقدم تحويل هذا الحق للفضاء المستعجل ضمانا للعدالة وصيانة للحقوق (٣)

١٦٦ — والكفالة إما أن تكون شخصية أو مالية وتحصل الأولى بتقديم شخص مقتدر يستطيع للمحكوم عليه ابتدائها أو غايتها الرجوع عليه إذا ما ألقي الحكم المنفذ تحت ضمانه، ونكون الثانية بأبداع قفود أو سندات ذات قيمة تساوي قيمة المحكوم به في خزانة المحكمة

١٦٧ — وهناك طريقة ثالثة للكفالة جرى عليها العمل ولو لم ينص عليها القانون وهي حصول التمسك بشرط ابداع المتحصل من التنفيذ في خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المنفذ عليه إلى حارس مقتدر

١٦٨ — ولم ينص القانون على ميعاد معين لتقديم الكفالة فيجوز تقديمها في أي وقت قبل الشروع في تنفيذ الحكم والمحكوم عليه الحق في المنازعة في الكفالة بغيره يحرر بغيره كتاب المحكمة المستعجلة في خلال الثلاثة أيام التالية

(١) جلوسويه وسيولار برو ج ١، مادة ٢٠١٢

(٢) مرياك ج ٢، مادة ٢٣٥ ويوش ٢٥٥ وصى لير ج ١ ص ٢٢١ ويرش ج ٢، مادة ٢٣١

(٣) راجع في ذلك طرق التنفيذ والنقض لأبي ميف في طبعه الأولى ص ٢٢٣ مادة ١٦

لتقديم الكفالة، وقررت على هذا التقرير إحقاق تنفيذ الحكم حتى يحصل في الرابع
الخاص بالكفالة ولم يمهل لتجديد الدعوى الحق في تكليف خصمه بالحضور أمام
المحكمة المستعجلة (الجزئية في الأهلى) الفصل فى المنازعة الخاصة بذلك
وقضى فى هذه المنازعات بطريق الاستعجال بحكم باتى باعتبارها من المسائل
المتفرقة عن الأحكام المطلوب تنفيذها

١٦٩ - والأحكام المستعجلة كذاق الأحكام الابتدائية المشمولة بالتعهد يحصل
تنفيذها على مسئولية طالب التنفيذ، وعلى ذلك فيحق التنفيذ ضده الرجوع على طالب
التنفيذ بتعويض عن الضرر الذى لحقه من تنفيذها إذا ما قضى بأنها استندت أو
إذا رأت محكمة الموضوع لآتى سبب من الأسباب عدم الاتحاد بها

١٧٠ - وللتعديد يكون إما بالصورة التعيدية للحكم ونسمى بالفرنسية *Grosse*
أو بنسخة الحكم الأصلية أى بالنسودة ونسمى *Minute*

وتعهد الأحكام التى تصدر على عناصر التنفيذ *sur procès verbaux*
بالنسخة الأصلية بمجرد صدورها دون دأخ لاستيفاء الشروط الواجب توافرها فى
الأحكام الأخرى وبعد انقضاء التفيذ يسلبها المحضر لقم المحضرين لتفيد الدعوى
ثم يحرر القاضي أسانها ونطع فى المقابر المعدة لذلك

١٧١ - ولا تؤثر الأحكام المستعجلة على الغير ولا تنمى أثرها إلى غير طريق
الخصوم أو حلفائهما العامين (١)

١٧٢ - ومع ذلك يوجد نوع من البر كالمودع والمحبوز لديه أو الحارس
النفصى يجوز تعهد الأحكام المستعجلة ضده ولو لم يحتضم فى الدعوى بعد سماع
أجزاء معينة نصت عليها المواد ٣٤٣ و ٣٨٨ من أوصات أهلى و ٤٠٨ و ٤٩٩ المختلط
و ٥٤٨ فرنسى وهى تقديم أوراق إعلان الأحكام المراد تنفيذها للمحكم عليهم
وشهادته من قلم المحضرين بأجرله الاعلان وأخرى من قلم الكتاب بعدم حصول
معارضة أو استئناف فى الأهلى أو عدم حصول استئناف فى المختلط والفرنسى والعصا.

(١) المقتضى الفرنسى فى ٢٦ برقيز ١٩٠٠ والوز ١٩٠١ ج ١ ص ٧٨

المواعيد الخاصة بذلك — أما إذا أدخلوا في الدعوى وصدر الحكم في مراجعتهم فلا داعي لشيء من ذلك (١)

الفرع السادس

طرق الطعن في الأحكام المستعجلة

المعارضة Opposition

أولاً — الأحكام النيابية التمهيدية

١٧٣ — تجوز المعارضة في الأحكام المستعجلة النيابية الصادرة من محاكم الأهلية أسوة بالأحكام النيابية العادية (مادة ٣٣٤ مراجعات) وذلك في اليمين المنصوص عليه في المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ مراجعات أعلى

وتحصل المعارضة إما بمرجعة دعوى مستقلة تعلل للنصم الآخر في محض المعلن أو في شخصه أو في عمله الأصلي أو بالتقرير أمام المحضر أثناء تنفيذ الحكم النيابي

وتنظر المعارضة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الصادرة عنها الحكم النيابي ولا يترتب عن جرائها إيقاف تنفيذ الأحكام النيابية للمعارض فيها

ثانياً — الأحكام النيابية الفرنسية المختصة:

١٧٤ — لا تجوز المعارضة في فرنسا أو في مصر أمام المحاكم المختصة في القرارات النيابية التي تصدر من قاضي الأمور المستعجلة (٢) أو في الأحكام التي تصدرها المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف القرارات المذكورة (٣) (مواد ٨٠٩ مراجعات فرنسي و ١٤٤ مختلط)

(١) مرساك ج ٢ ص ١٢٦ منه ٢٤٢ والنقض الفرنسي في ٢٢ يوله ١٨٥١ لاندك ٨١ ج ٢ ص ١٨٥ و ١ يوله ١٨٥١ لاندك ٥٨ ص ١٥٠ و ٢٣ مارس ١٨٦٤ دالوز ٦٤ ج ١ ص ٢٢٠

(٢) مرساك ج ٢ ص ٢٤١ ويوش منه ٢٢٢ لنقض الفرنسي في ١٢ فبراير ١٨٣٩ لاندك ٢٩ ج ٢ ص ٢٠٨

(٣) مرساك ج ٢ ص ٢٥٢ ولانز Bazant ص ٢٩١ ويرتان ج ٢ ص ٢٦٩ وبأريس في ٩ أغسطس ١٩٠٠ لاندك ويحيى ٩٠٦ ج ٢ ص ٢٩٧ ولستاف سخط في ٢٥ نوفمبر ١٩١٣ و ١٧ ديسمبر ١٩١٢

مجموعة ٢٦ ص ٢ و ٢٩

وقد اختلف في فرنسا في جواز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدرها محاكم الموضوع عن مسائل مستعجلة بآثار الحقوق التي تفصل فيها فقال بعض الشراح وأحكام المحاكم بجواز المعارضة فيها، وحججهم في ذلك - أورو - أن نص المادة ٨٠٩ من مرسومات فرنسي القائل بعدم جواز المعارضة خاص بالقرارات التي تصدر من قاضي الأمور المستعجلة لا القرارات الصادرة من محكمة الموضوع ولا يعمق على الأحكام التي تصدر من الأخيرة - مانيا - الأصل أن المعارضة جائزة في جميع الأحكام المبانية إلا ما استثنى بنص صريح في القانون (١) وقرر آخر عكس ذلك قياساً على القرارات الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة (٢) والرأي الأول هو الصحيح والذي أخذت به محكمة النقض والأبرام هناك (٣)

الطعن في الامتياز المستعجل ممن تصدره الب

أورو في - القانون الوصفي

١٧٥ - هذه الطريقة غير موجودة في القانون الأصلي ويقول بها القانون المختلط والفرنسي ولائحة المحاكم الشرعية

إنما يجوز لعبير المتعاضدين الذي لم يكن طرفاً في الحكم المستعجل المراد تنفيذه أن يطالب بمنع التعبد بمرضاة دعوى أصلية يرفضها أمام المحكمة المستعجلة إذا كان في إحرازه ضرر مؤكد على حقوقه أو أمواله . مثال ذلك شخص يفتق مع الناظر المؤقت على وقف على عدم تمكين الناظر الأصلي من وضع يده على أطياف الوقف

(١) يروش سنة ٢٩٥ وفي طبع ج ١ ص ٤٣٩ وشوفر وكلاهما مراسلات ج ٦ سنة ٢٧٧٢ وديوك ص ٦٠ ولجوج في ١٦ فبراير ١٨٤٢ والور ٥٢ ج ٢ ص ١٩٩ وباريس في ٢٧ ج ٢ ص ١٨٩٠ والور ٦١ ج ٥ ص ٤٧ ووجوج في ١٠ نوفمبر ١٨٧٠ والور ٦٢ ج ٢ ص ٢١٢ وديوك في ١١ يولي ١٨٨٣ ج ٨١ ج ٢ ص ٥٦ وباريس في ٤ أغسطس ١٩٠٤ والور ١٩٠٦ ج ٢ ص ٢٠٦

(٢) بارو Bazeat ص ٢٩٦ وما بعدها وريناد ج ٢ سنة ٢٩٩ ولويلان في ٩ يريه ١٨٤٢ والور ٤١ ج ٢ ص ١٧٦ وباريس في ٢٩ مارس ١٨٧٠ والور ٧٠ ج ٢ ص ١٦٨

(٣) مرناتك ج ٢ ص ١٧٧ والنقض الفرنسي في ٢١ أغسطس ١٨٧٩ والور ٨٠ ج ١ ص ١٢٨

عقب انتهاء مأمورية الأول ويحرم لذلك عقد إيجار صوري على الناظر المؤقت ويرفع عليه به دعوى مستعجلة باستلام الأثمان المؤجرة بحجة امتناعه عن تسليمها. ويستصدر عليه حكماً بذلك وقبل تنفيذه يعلم الناظر الأصيل بالاجراءات المذكورة ويرفع دعوى مستعجلة أمام المحكمة المستعجلة بطلب إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالتسليم (١) مثال آخر: شخص يريد أن يتزوج عتاراً من تحت يد آخر فينتوق مع ثالث على رفع دعوى مستعجلة عليه بإحلال العقار المذكور ويرتكب في إثباتها إلى عقد إيجار صوري، ويتمكن بذلك من الحصول على حكم بالإحلال فيجوز لو اصبحت اليد في هذه الحالة أن يرفع دعوى أمام القضاء المستعجل يمنع تنفيذ حكم الإحلال. وهكذا.

١٧٦ — ولا يشترط لقبول الاشكال في هذه الحالة أن يحصل وقت تنفيذ الحكم بل يجوز إجراؤه قبل ذلك بمرحلة دعوى مستعجلة يحتجهم فيها طالب التنفيذ والشخص المراد التنفيذ منه وقلم المحصرين وذلك اعتماداً على نص المادتين ٢٨ و ٢٨٦ من المصاحف

ولقاضي الأول المستعجلة عند نظر هذه الدعوى باعتبارها صعبة من صعوبات التنفيذ لحسن مستندات الطرفين وتخفيف دفاعهما وما يتقدمان به أمامه من دفع وخلاف لا يمتنع في الموضوع أو أصل الحق وإعانة الجميع حجة أحد الطرفين على الآخر (٢)

ثانياً في — آثاره المنطوق

١٧٧ — يقول بعض المحاكم بعدم جواز الطعن في الأحكام المستعجلة بطريق الطعن في الأحكام من تعدى إليه، لأن هذه الطريقة لا ترجع عن كونها معارضة في الأحكام المستعجلة، وهذه الأحكام لا يجوز المعارضة فيها بنص القانون (٣) ويقول آخر بجواز ذلك أسوة بالأحكام العادية سواء استند إليه الطاعن

(١) مصر أملى مستعمل في ١٠ ديسمبر ١٩٣٥ الخلاء عدد القسم الثاني للـ ١٥ من ٢٩٠ رقم ١٣٠

(٢) مصر أملى مستعمل السابق الإشارة إليه

(٣) اشكال منطوق في ١٧ ديسمبر ١٩١٢ المجموع ٢٦ من ٩٠

حقه من خصم في الدعوى كالفائز العادي أو لم يستند حقه من أحد الخصوم إذا رأى أن في الأحكام المطعون فيها مساساً بحقوقه لعموم نص المادة ١٧٤ مخطئ التي تسري على جميع الأحكام المختلفة موضوعه كانت أو فرعية أو وقتية، ابتدائية أو استئنافية، حضورية أو غيابية (١)

١٧٨ - في القانون الفرنسي

١٧٨ - اختلف علماء القانون وأحكام المحاكم في فرنسا على جواز ذلك فقال فريق بعدم جواز الطعن في الأحكام المستعجلة بطريق الطعن عن كسرى إليه وحيثه في ذلك - أرو - أن أجازة الطعن في الأحكام بهذه الطريقة تتعارض مع صفة الاستعجال اللازمة للأحكام المستعجلة وتتناقض مع طبيعة الأحكام المذكورة من أنها وقتية محض لا تؤثر على الموضوع أو أصل الحق - ثانياً - لأن القبول لم يجر في المادة ٨٠٩ مرافعات المعارضة في الأحكام المستعجلة من الخصم لتعادي الخاص، والتأخير في الفصل في القضايا من باب الطريق الأفضل لا يجوز ذلك للغير الذي له الحق في رفع دعوى أصلية أمام القضاء المستعجل بطلب الحكم بالأجراءات الوقفية التي يراها حافظة لحقوقه أو بطلب إبطال تهديد الأحكام المستعجلة الصادرة ضد آخر خلافه إذا كان تنفيذها يؤثر على حقوقه ويضر بأمواله (٢) ويرى فريق آخر عكس ذلك وجواز الطعن في الأحكام المستعجلة من الغير مستنداً عن ذلك بما يأتي - أرو - عموم نص المواد ٤٧٤ مرافعات فرنسية وما يعمدها إلى نقرر أحكاماً وأصولاً عامة تسري على جميع الأحكام الموضوعية والوقفية على حد سواء وأن الاستعجال لا يمكن وحده لعدم الأخذ بنص عام في القانون أو إيهاب العمل به - L. ٢ - كون المشرع نص في المادة ٨٠٩ مرافعات على عدم جواز المعارضة في الأحكام النيابية المستعجلة من الخصم الصادر ضد الحكم

(١) استأنف استئناف في ٦ ديسمبر ١٩١١ المحررة ٢٤ من ٤٤ و ١٤ نوفمبر ١٩١٨ المحررة ٣٠ من ٣٨

(٢) مريلا ج ٢ بقعة ٣٥٦ وما بعدها من ٢٣٤ وكثيره ج ٢ بقعة ١٠٠٩ وبريك ج ٢ بقعة ٣٧٠

وأرو من ٤٠ وباريس في ٢٨ نوفمبر ١٩١٨ ج ٦١ من ٢٤ و ٢٩ أبريل ١٩١٧ - سمي

والبادك ٩٣ ج ٢ من ٢٧٣ و ١٢ ج ١٠٠ ١٩٠٠ فالوز ١٩٠٢ ج ٢ من ٧٢ و ٢١ أكتوبر ١٩٠٤

فالك ١٩٠٥ ج ٢ من ١١٣ و ١٨ فبراير ١٩١٤ ج ١١٤ والبادك ١٩١٤ ج ٢ من ٢١٢

لا يكتفى بفتح برقاعه عامه تسرى على الغير لأن الأصل جواز المعارضة في الأحكام
لعيانية ولاستثناء عدم جوار ذلك، وما جاء على سبيل الاستثناء فيه لا يفسد عليه،
بل يجب عدم التوسع منه أحد منتهى الحيلة والحذر في قطيعه، خصوصاً وأن الضرر
الذي قد يحصل للغير من جراء الأحكام المذكورة لا يمكن تعويضه عما في كثير
من الأحيان (١) وهذا الرأي هو الأرجح عملاً

١) لا يجوز، بحسب الرأي الأرجح الظن في الأحكام المستعجلة الاستفاضة، بهريق
النفس من التعدي عليه (٢)

المستأنف

١٧٩ - القاعدة العامة أن الاستئناف جائز في جميع الأحكام المستعجلة الصادرة
من القاضي الجزئي الأهلي باعتباره قاضياً للأموال المستعجلة طبقاً لنص مادة ٢٨
مرافعات أهلي أو من قاضي الأمور المستعجلة في المختلط وذلك باعتبارها صادرة
في دعاوى غير مقدرة القيمة

وبعد الاستئناف خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لإعلان الحكم
الابتدائي إلى الخصم أو إلى عهده الاتصال أو المختار في صحيفة الدعوى لاستدئنة
ولا يناف على هذا المبدأ مواعيد مائة وأداه صادر اليوم الأخير يوم عطلة
رسمية فيمتد الميعاد إلى اليوم التالي (٣)

والمبدأ المذكور من النظام العام يسرى على جميع الناس سواء كانوا أم
فصراً أم محموراً عليهم - وإذا مات المحكوم عليه أثناء الخمسة عشر يوماً عيوقف
مبدأ الاستئناف ولا يحسب الباقي منه إلا بعد إعلان الورثة بالحكم الصادر
عند موته (٤)

(١) باريس ٢٢ مارس ١٩٢٢ سري والمذكرة ٢٢ ج ٢ ص ١٠٠ وديلم ج ١ ص ٤٤ وغلارون
وكوليج داج وقسيه ج ١ ص ٢٥٨ وجاروشيه وسيلار ج ١ ص ٢٠١٣

(٢) بعض الفرنسي في ٢٩ أبريل ١٩٢٩ دالوز ٢٩ ج ١ ص ٧٦

(٣) مرياك ج ٧ بقية ٣٦٩ وبيوش بقية ٣٣٦ ومارو ص ٣٩٢ وباريس في ٢٠ جمار ١٩٨٠
المذكرة ٥١ ص ٢٠٠ وباريس في ١٦ يوفه ١٩٦٦ دالوز ١٧ ج ٢ ص ١٥٩

(٤) مرياك ج ٢ بقية ٣٧١

١٨٠ - وشرط لجواز الاستئناف أن يكون الحكم المستأنف فاصلاً في موضوع الخصومة، أما إذا كان مقررراً لأعمال وأفعال تمت أمامه كالذى يصدر للمصدق على محاضر الصلح فلا يجوز استئنافه.

ويجب لقول الاستئناف عدم رضا الخصم المستأنف بالحكم مراعاة أو صحت طاعة من شيناً من ذلك سقط عنه في الاستئناف.

والرضا المصنى يستلزم من كل فعل أو عمل يأتيه المستأنف يستخرج منه موافقته على الحكم الصادر حده كتنفيذ الحكم المستأنف بالرضا، بغير قيد أو شرط وإعلان الحكم المستأنف لأبعد الرضا.

١٨١ - ويرفع الاستئناف بعبارة دعوى تشمل على بيانات مخصوصة موصوفة بالمواد ٢٦٣-٤٠٨ مرافعات أهل و ٤٠٩-٤١٦ مختلطو ٤٥٩ وما بعده فرنسي وتعلن الخصم بالكيفية والاتصاف المقررة لأوراق المحضرين وإذا حصل لاستئناف عن حكم مرعى قطعى كالحكم الصادر بعدم الاحتصاص أو بالإحالة إلى محكمة أخرى للأرتباط أو عن حكم تميدى بالإحالة إلى التحقيق أو بتعيين خير معاينة أشياء متارم عليها تميداً للمعمل في النزاع فيجوز للمحكمة الاستئنافية طلب الدعوى الأصلية *evoker le fond* للحكم فيها مع الحكم المستأنف إذا رأيت الحكم بالغائه (١).

١٨٢ - وينظر الاستئناف في الأصل أمام أى دائرة من دوائر المحكمة الكلية - أما الأحكام الصادرة من محكمة الأمور المستعجلة في مصر أو في الاسكندرية فتتظر استئنافها أمام الدائرة الأولى التي يرأسها رئيس المحكمة أو من يحمل محل طعناً لقرار وزير الحماية.

أما في المختلط والعرضي فيتظر استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأمور المستعجلة أمام محكمة الاستئناف نفسها، ولا يقرب على استئناف الأحكام المستعجلة.

(١) مريكة ج ٢ سنة ٢٧٤ والتحق الفرنسي في ٢٦ نوفمبر ١٨٦٧ دالور ج ٦ ص ١٧٣ و ٢١ يناير ١٩٠٣ دالور ج ١٩٠٣ ص ١٧٧.

إيقاف تنفيذها لأنها ناقضة بقوة القانون وبغير كفالة إلا إذا رأى القاضى نسيق
السند على تقديم كماله كما قدمنا (١)

١٨٣ — ولا تعدى ولاية المحكمة الاستئنافية الاختصاص المحول لقاضى
الأمور المستعجلة متى أنها تنحصر فقط فى الاجراءات الوقية الحفظية دورا من
بالموضوع أو أصل الحق (٢)

ولا يجوز ابداء طلبات جديدة فى الاستئناف وإنما يمكن تقديم أوجه جديدة
للدفع أو اللاتات لم تطرح أمام محكمة أول درجة

١٨٤ — وإذا قضى بإيقاف تنفيذ حكم حتى يفصل من المحكمة فى دعوى مرفوعة
أمامها فلا يقبل الاستئناف الحاصل عن الحكم الصادر بالإيقاف إذ رفع بعد
الفصل من محكمة الموضوع فى الدعوى الموقوف التنفيذ على الحكم منها إلى يمين
لذلك الاتجاه إلى قاضى الأمور المستعجلة منه لإعادة النظر فى قرار الإيقاف
الصادر منه (٣)

وتفنى المحكمة الاستئنافية بالمصاريف على من سبب الدعوى

١٨٥ — ويرى بعض المحاكم فى فرنسا جواز الحكم بالعويص من المحكمة
الاستئنافية إذا قضت بإلغاء الحكم المتأنتف بعد إتمام تنفيذ إذا ترتب على التنفيذ
ضرر يفتوق المتأنتف (٤) إلا أن هذا الرأى غير سديد وغير معمول به إذ أفاد الحكم
بالعويص لطبيعة القرارات المستعجلة مهما كانت الهيئة التى تصدرها (٥)

(١) مرياك ج ٢ عدد ٣٧٣ والقضى قمرى فى ١٦ ديسمبر ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ١ ص ٣٨٨ ر ١٤
يناير ١٨٩١ دالوز ٩٤ ج ١ ص ٢٩٦

(٢) مرياك ج ٢ ص ٢٤٢ والقضى قمرى فى ١٠ نوفمبر ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٤ ج ١ ص ٤١

(٣) استئناف صلاطى فى ١٠ مايو ١٨٩٦ المجموعة ٢٨ ص ٣٠٤ و ٢٣٧ مايو ١٩٢١ المجموعة ١ ص ٣٨١

(٤) باريس فى ٢٩ يناير ١٨٥٢ القاتككت ج ٢ ص ٣١ ولول قرار ١٨٧٣ دالوز ٧٢ ج ٢ ص ١٦٦

(٥) مرياك ج ٢ عدد ٣٩٠ ورياك ج ٢ بقية ٧٥ وما بعدها والقضى قمرى فى ٧ بول ١٨٨١

دالوز ٨٥ ج ١ ص ٢٧٦ واستئناف صلاطى فى ١٣ يونيو ١٩٠٠ المجموعة ١٧ ص ٣٣٣ و ١٤ يناير ١٩١٩
الجازيت بلوس ١٩١٩ ص ٣٢ رقم ٦٠١

طرق الطعن غير الاعتيادية التماس إعادة النظر

١٨٦ - يقول أغلب شراح القانون الفرنسي وأحكام المحاكم هناك بعدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من قاضي لا مورد المستعجلة، وحيثهم في ذلك أرى أن هذه أحكام مؤقتة تصدر في مسائل تمهيلية صرف، ويجوز للتضرر منها أن يطلب تعديلها أو إلغاءها من نفس القاضي المستعجل عند حصول تغير في وقائع الدعوى المادية أو في مركز أحد الطرفين القوي أو كليهما أو أن يلجأ إلى محكمة الموضوع لفصل في أصل الحق - ثانياً - إن الطعن بطريق التماس إعادة النظر لا يجوز إلا عند عدم وجود طرق أخرى للطعن في الأحكام الأمر لا يطبق فقط على الأحكام المدنية والتجارية العاصلة في موضوع الحق (١) وقد سار القضاء المختلط على هذا رأى في أحكامه (٢)

١٨٧ - أما في القانون الأمل في بعض الشراح جواز الطعن بالالتماس في الأحكام المستعجلة أسوة بالأحكام العادية بدعوى إطلاق نص المادة ٣٧٢ مرافعات أهل وأن الأحكام المستعجلة ولو أنها مؤقتة إلا أنها تفصل في نزاع بصفة مؤقتة (٣) ويرى آخر عدم جواز الطعن إرتكافاً على رأى شراح القانون الفرنسي وهذا الرأي هو الأرجح والمصوب به

مما يميز القضاء

١٨٨ - يجوز محاكمة القاضى المستعجل في الأمل والمختلط والفرنسي طناً نص المواد ٦٦٧-٦٥٤ مرافعات أهل و٧٤٦ مختلط وما بعدهما و٥٦٦-٥٥٠ فرنسي

الطعن بطريق النقض والرداء

١٨٩ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في جواز الطعن بطريق النقض

(١) مرد ك ج ٢ مجلة ٣٨٨ وجرسوته وسيزارد برو ج ٨ قذ ٦٣-٣٠ وعكس ذلك دى هم

ج ١ ص ٤٤١

(٢) استئناف مختلط د ٥ نوفمبر ١٩٢٤ المزمع ١٥ ص ١٣٠

(٣) كتاب التماس إعادة النظر للرحوم فائده حنا الخا ص ٢٠

والإبرام في الأحكام الصادرة من المجلس للمستعجل ، فقال فريق بعدم جوار ذلك إطلاقاً لأن الأحكام المذكورة تحصل في منازعات وقتية صرف لا تؤثر على الموضوع أو أصل الحق الذي يبي سلباً بالرغم منها لمحكمة الموضوع المختصة (١) وقال فريق آخر بجواز الطعن في كافة الأحوال وحيث في ذلك أن الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل ولو أنها وقتية إلا أنها تفصل في خصومة معينة وأن المادة ٨٠٩ من اعتبار نصت على عدم جواز المعارضة فقط في الأحكام المستعجلة دون طرق الطعن الأخرى ومن بينها الطعن بطريق النقض والإبرام وأن الأصل في الأحكام جوار الطعن فيها والاستثناء التحريم ، وما جاء على غير القياس فغيره لا يقاس عليه (٢) ونوسط فريق ثالث في الموضوع وقرر بجواز الطعن فقط في مسائل الاختصاص وتعدى حد السلطة (٣)

١٩٠ — أما في مصرفى لعدم نص المادة ١٠ من قانون محكمة النقض والإبرام الأهلية الصادر بالمرسوم رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ والمعدل بالقانون رقم ٨٨ سنة ١٩٣٣ جواز الطعن بالنقض في الأحكام الاستئنافية المستعجلة باعتبارها صادرة من محكمة جزئية إذا بني الطعن فيها على حصول مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في الأحوال التي يبينها المادة المذكورة وهي منازعات وضع اليد ومسائل الاختصاص النوعي والاختصاص المتعلق ومظالم المحاكم المنصوص عنه في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (٤)

-
- (١) مصادق دالوز على قانون نقض الترسى ص ٧٩٠ سنة ١٩١٩ والنقض الترسى ٦ نوفمبر ١٩٦٥
المدى ٦٦ ص ١٦٩ والنقض للمحكى في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٠ دالوز ج ٢ ص ١٠١
(٢) نقض الترسى في ٩ يونيو ١٨٥٨ دالوز ج ١ ص ٢٤٦ و ٦ نوفمبر ١٨٦٥ دالوز ج ١ ص ٢٦٦ و ٢٦ ج ٢ سنة ١٩٦٦ دالوز ص ٢٠١ وما بعدها ومريال ج ٢ سنة ٢٨٣
(٣) يوش سنة ١٩٦٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ ج ١ ص ٤٤١
(٤) نقض والإبرام الأصل في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ الملاء العدد ٦ السنة ١٦ ص ٥٨٩ رقم ٢٥١

الفصل الثالث

اختصاص محاكم الأمور المستعجلة بالنسبة لمركزها

١٩١ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على القواعد المتعلقة باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالنسبة لمركز الاختصاص ، فقال فريق بانواع القواعد متعددة المتعلقة باختصاص محاكم الموضوع التي ينزع منها القضاء المستعجل أي أنه يخص نظر الدعاوى بالنسبة لمركز الأجسام نعمس الأوضاع التي تقرر اختصاص محاكم الموضوع التي تفصل في موضوع الحق المطلوب منه الحكم في الاجراء المؤقت عنه (١)

١٩٢ - ويرتكز أصحاب هذا الرأي إلى أن القانون لم يصر في المواد ٨٠٦-٨١٦ مرافعات - التي تكلم فيها على القضاء المستعجل وعلى الأمور التي نظر أمامه ومدى اختصاصه وكيفية التقاضي أمامه وطرق الطعن في الأوامر التي يصدرها - على الأوضاع الواجب العمل بها لتقرير اختصاصه المركزي بأنه يجب لذلك الأخذ بالقواعد العامة التي تقرر الاختصاص المركزي للمحاكم لموضوع التي تفصل في موضوع الحق المطلوب عمل الاجراءات التحفظية المؤقتة عنه ، أي أنه بتعين لاختصاصه مركزيا في نظر اجراء معين أن تكون محكمة الموضوع التي ينزع عنها مختصة مركزيا في نظر أصل الحق الخاص به وعلى ذلك يكون الاختصاص المركزي له طبقا لهذا الرأي كما يأتي

أورو محكمة الأمور المستعجلة الكائن في دائرتها محل المدعى عليه أو أحدهم

(١) دى بلیم ج ١ ص ٤٠٠ وبرتال ج ٢ بقية ١٤١ وجارسيو ج ٥ ص ٢١٩ سنة ١٩٩٤ وبارد ص ٢٢٤ وجلا-دوروكوليه ج ١ بقية ٤٥٢ ص ٤٤٢ وساند Antécès ج ٢٦ ص ١٣٥ وروز ج ٧٦ ص ٦٨ وبارس في ١٣ توفير ١٩٨١ فالود ٩٥ ج ٢ ص ١٥٢

عند تعددهم واتحاد مركزهم القانوني (١) في الدعاوى الشخصية العقارية أو الدعاوى المتعلقة بمقول سواء أكانت شخصية أم عينية

ثانياً — محكمة العقار في المنازعات العينية العقارية

ثالثاً — محكمة المدعى عليه أو محكمة العقار في القضايا المختلطة

رابعاً — محكمة مركز الشركة في قضايا الشركات

خامساً — محكمة محل فتح الشركة في المنازعات المتعلقة بالتركات

سادساً — محكمة محل المدعى عليه أو محل المدين لتبذ عقد عد الانفاق

على ذلك (٢)

١٩٢ — وعملاً بهذا الرأي يختص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته عن مدعى عليه في نظر دعاوى إثبات الحالة التي ترفع بين المؤجر والمستأجر عن العقار المؤجر حتى ولو كان العقار في دائرة محكمة أخرى أو التي يرفضها لمالك على جاره بآليات حالة الضرر الحاصل له من الروائح الكريهة التي تنصاعد من الاصطبل لجوار الملكة - كل ذلك بشرط ألا يكون هناك خطر من التأخير في أداء الأمورية بسبب بعد محل المدعى عليه عن العقار المطلوب إثبات حالته (٣)

وكذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل المدعى عليه في الحكم في الاجراءات التحفظية المتعلقة بمضائق مقيمة أو مشتراة في مادة تجارية اذا لم يحصل الاتفاق بشأنها في دائرة المحكمة الكائن فيها محل التسليم (٤)

١٩٤ — ويستثنى من هذه القاعدة بحسب القائلين بهذا الرأي الأحوال التي نص فيها القانون في مواد متفرقة منه على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل النزاع بنظر منازعات خاصة ولو كان موضوعها يدخل في

(١) مرياك ج ٢ ص ١٤٥ بنية ١٥- والنقض الفرنسي ١١ مارس ١٨٩٩ قباغكت ٢٩ ص ١٢١٢

(٢) كبريه ج ٦ ص ٨ سنة ١٣

(٣) باريس : اعطى ١٨٩٧ فالورج ٢ ص ٦٢

(٤) ألياند ٢٦ مايو ١٨٩٥ فالورج ٢ ص ٦٨

اختصاص بحاكم أخرى كالتنازعات المنصوص عنها في المواد ٥٥٤ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٨٢٩ و ٨٤٣ - ٨٤٥ و ٨٥٢ و ٩٢١ و ٩٤٨ مراعات فرنسي

١٩٥ - وعلى ذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل النزاع في نظر المسائل الآتية ولو كان الموضوع من اختصاص بحاكم أخرى غير هي محكمة النزاع

أولاً - الاشكالات الخاصة في تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ فيختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته التنفيذ طفا لنص المادة ٥٥٤ مراعات (١)

ثانياً - المنازعات المتعلقة بالمجوز وطلب اقالة الحارس المعين على أشياء مجوز عليها أو طلب استئناف من الحراسة فتدخل في ولاية القاضي الكائن في دائرته محل المجوز (مواد ٦٠٦ و ٦٠٧)

ثالثاً - الصعوبات التي تعرض الحضر عند توقيع المجوز الاستعجالي على منقولات في حياة الغير بسبب عدم فتح الأجر للحل الكائن في المنقولات المطلوب المجوز عليها أو عدم عاقبة في توقيع المجوز عليها فتدخل في اختصاص القاضي الكائن بدائرته الأشياء المطلوب المجوز عليها (مادة ٨٢٩ مراعات) رابعاً - المنازعات الخاصة بتسليم نسخة تنفيذية للأحكام والمفود الرسمية يختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته المحكمة الصادر منها لأحكام أو السندات المطلوب الحصول على صور منها (مواد ٨٤٣ و ٨٤٥ و ٨٥٢) (٢)

خامساً - المنازعات المتعلقة بطلب وضع الاختام أو رفعها أو الخاصه ببيع

(١) النص في أول ديسمبر ١٨٩٦ دالور ٨٧ ج ١ ص ٢٩٣ وسيدى ٨٧ ج ١٠ ص ١٢٨ و ٢٠ ص ١٩١٠ دالور ١٩١٠ ج ١ ص ٢٨٥ وكأمر وشو ج ٦ نقه ١٧٦٤ وريان ج ٢ نقه ٢٤٢ وبارجونه مراعات ج ٨ نقه ١٩٩٦ وميوش نقه ١٢٥ وصي لم ج ١ ص ١٠٠

(٢) نظر عكس ذلك حكم محكمة بر P. في ٣١ أغسطس ١٨٧٧ دالور ٢٩ ج ٢ ص ٩٤ و ١٠١ باختصاص القاضي المستعجل الكائن في دائرته محل الدعوى عليه بالحكم بذلك

المنقولات المتخلفة عن التركة فتدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرة المحل المراد وضع الاختام عليه أو المنقولات المطلوب بها (مواد ٩٢٦ و ٩٤٨ مرافعات)

١٩٦ - وهو فرقة آخر بالقاعدة المتقدمة مع استثناء حالة أخرى خلاف الأحوال السابق الكلام عنها وهي حالة وجود استعجال شديد في يدعى *extrême urgence* ويرى جعل الاختصاص في هذه الحالة لقاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل النزاع حتى ولو كان الموضوع يدخل في اختصاص محكمة أخرى غير محكمة محل النزاع (١)

١٩٧ - ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن ضيقة الاستعجال تقتضي السرعة في اتخاذ الاجراءات التحفظية وفي تعيد القرارات التي تصدر فيها - وهذه لاثباتي إلا اذ صدرت الاحكام من المحكمة الكائن في دائرتها محل النزاع المصوب عمل الاجراءات التحفظية عنه لقررها منه وإمكانها بسبب ذلك من إصدار لاحكام بسرعة فيتمكن بذلك أولو الشأن منها من تعيدها وهي ثملها في أقرب وقت ممكن ويحصلون بذلك على الفائدة المرجوة من الاستعجال والتي لا يمكن الوصول اليها عند التأخذ بالقاعدة المتقدمة على اطلاقها (٢)

١٩٨ - وطبقا لهذا الرأي يختص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل النزاع دون محكمة المدعي عليه في نظر الدعاوى التي يرفها المستأجر على المؤجر بطلب تعيين خير لاثبات حالة العين المؤجرة وبيان الاصلاحات الضرورية الواجب على المؤجر عملها فيها وقيمتها أو لمعرفة ما قام به الاخير بها والذي بعد ذلك وقيمتها أو لمعرفة ما اذا كان بالعين خلال أو تلف وأثر ذلك على إمكان انتفاع المستأجر بها أو في نظر القضايا التي تطلب فيها التصريح للمستأجر بهجاء الاصلاحات اللازمة في العين المؤجرة على أن يرجع بقيمتها بعد ذلك على المؤجر

(١) مريباك ج ٢ ص ١٤٠ سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وكذا ج ١ ص ١٠ سنة ١٩٦٠ وما بعده، ودي سم ج ١ ص ٤٠٠ وكذا وشو ج ٦ بقية ٢٧٦٤ مكرره ودرقان ج ٢ ص ٢٤٠ وما بعده وبارد ص ٢٢٨ و ٢٣٩ ودرودير ج ٢ ص ٢٨٨ وباريس في ٤ أغسطس ١٨٩٧ والوز ج ٢ ص ٦٢

(٢) بارد ص ٢٢٨ و ٢٣٩ ودرودير ج ٢ ص ٢٨٨ ودرقان ج ٢ بقية ٢٤٩ ومريباك ج ٢ ص

أمام محكمة الموضوع - وغير ذلك من القضايا المتعلقة بطلب اجراءات معقطة وأعمال وضية مسجلة في العين المؤجرة (١)

وكذلك يحصن القاضي المذكور في الفصل في القضايا التي ترفع من أحد الشركاء أو من النورثة على الخارس المعين على الشركة أو الشركة بطلب تعيين حبير لمعاينتها وبين أعمال لا صلاحات التي قام بها في العقارات محل الحراسة وفيبتها أو لا يثبت حالة لا يلاف الذي وصلت اليه الايجان بسبب إحالة في إدارتها والمبالغ اللازمة للاصلاح وإرجاع الحالة لأصلها - وذلك قبل تسليم تلك العقارات المذكورة للبشورى (٢) أو القضايا التي ترفع بطلب تعيين حبير لمعاينة الالاف الحاصل في ماني منر بسبب حادث حريق لمعرفة سبب الحريق وتقرير قيمة ما أُلغى من المباني ومقدار انصاريب اللازمة للاصلاح والتعويض للارام عه (٣) حتى ولو كان العقار مؤمنا عليه ضد الحريق ومتفق في بوليصة التأمين على اختصاص محكمة أخرى في الفصل في خسارات التي تشأين الشركة وصاحب للمقار (٤)

١٩٩ - ولا يؤثر على اختصاص القاضي المستجمل الكائن في دائرته محل النزاع في نظر دعاوى إثبات الحالة المذكورة كون الدعوى مرفوعة على شركة تجارية لها مروع وموظفون في جهات متعددة ومركزها الأصلي في دائرة اختصاص محكمة أخرى وأنهارفت في مواجهة أحد موظفي الفرع الموجودة في دائرته محل النزاع (٥)

(١) شامبيري في ٢٥ مارس ١٨٩٦ دالور ٩١ ج ٣ ص ٣٣٦ وباريس في ١٤ يريه ١٨٩٦ دالور ج ٢ ص ١٧٨ ودالور السلي ج ١٠ مستعمل ٥ ص ٣٦٢ ومريالك ج ٢ ص ١١١ نيد ١٧٤ وكور ٩ ج ١ ص ١٠ بده ١٧ وما يند

(٢) القصر القرضي في ٢٥ يابر ١٩٠٩ دالور ج ١ ص ٩٤

(٣) باريس في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٤ والقصر في ١٦ فبراير ١٩٠٦ سبيري ١٩٠٦ ج ١ ص ٣٠٤ وبعدها المسير تسييه عليها

(٤) القصر في ١٣ فبراير ١٨٨٩ دالور ٩٢ ج ١ ص ٣٨٢ و٣٦٦ فبراير ١٩٠٦ دالور ٩٢ ج ١ ص ١٧٨ وباريس في ١٣ يوله ١٨٦٨ دالور ٦٨ ج ٢ ص ١٧٨ وتم Nümen في ١٢ أغسطس ١٨٩١ في كذكت ٩٢ ج ٢ ص ١٣٦ وروان في ١٩ مارس ١٩٠٣ كذكت ١٩٠٣ ج ٢ ص ٨٥

(٥) القصر في ٢ يوقر ١٨٦٧ كذكت ٦٨ ص ٧٤ وروان Rouen في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ دالور ٩٨ ج ٢ ص ٤٠٧ مع ملاحظة أن القانون الفرنسي سلب من شخص على إمكان استثناء الشركات في حكمه محل أحد قروعا كاصل القانون المصري في المولد ٢٤ مرفعات و ٣٥ مخطط

هذا الرأي هو الراجح والمأخوذ به علماً وقضاء في فرنسا وأكده القضاء
العالي الفرنسي في كثير من أحكامه (١)

والاختصاص المركزي المذكور لمصلحة المدعى إن شاء تمسك به بحسبته على
حقوقه وصيانة لها بإمكان سرعة اتخاذ الاجراءات للحفاظ عليها وإن شاء عدل عنه
ورفع الدعوى أمام القاضي المختص طبقاً لقواعد الاختصاص العادي (٢).

٣٠٠ - أما في مصر فلا شك أن القواعد العامة المتعلقة بالاختصاص المركزي
للمحاكم والمنصوص عنها في المواد ٣٤ مراقبات أهل و ٣٥ مختلط نسري على
الاختصاص المركزي للقاضي الجزئي الأهل صفة قارباً للأموال المستعجلة وقاضي
الأموال المستعجلة في المحاكم المختلطة لأنها وردت عقب المواد ٣٨ مراقبات أهل
و ٣٤ مختلط التي تكلمت على القضاء المستعجل باعتباره فرعاً من محاكم الموصوع
ونصت على جميع القواعد الواجب العمل بها أمام هذه المحاكم ومن بينها القضاء
المستعجل (٣)

وعلى ذلك يكون الاختصاص المركزي للقضاء المستعجل الأهل والمختلط
كما يأتي :

أولاً - محكمة محل المدعى عليه أو أحدهم عند تعددهم واتحادهم في المركز
القانوني في الدعاوى الشخصية المقارنة أو للقضايا المتعلقة بمغول سواء كانت عينية
أو شخصية .

ثانياً - محكمة محل المقار في المنازعات العينية المقارنة

ثالثاً - محكمة مركز الشركة أو أحد فروعها إذا كانت الشركة المدعى عليها من

(١) الفصل في ٢٢ مار ١٩٠١ المذكرة ج ١ ص ٣٣١ و ٢٨٠ يناير ١٩١٦ سيري وفيه مذكرة ١٩٢١
ج ١ ص ٣٤٥ وكان Coen في ١١ يناير ١٩١٦ سيري والمذكرة ١٨ ج ٢ ص ١٢ -

(٢) الفصل الفرنسي في ٤ مايو ١٩١٠ مالدور ١٩١٠ ج ١ ص ٢٣٥ ودأثور الفصل ج ١
ومستعمل ص ٢١٢ ملة ٢١٩

(٣) استئناف مختلط في ١٨ يناير ١٩٣٣ المجلات عدد ٢٨٥ ص ٢٤ وورد باختصاص قاضي الأمور
للمصلحة الكائن في دائره محكمه الموضوح بالحكم في الاجراء المؤقت حتى ولو كان التبت تاملاً في دارة
محكمه أخرى

شركات النقل أو السيكورتاه أو الشركات الأخرى التي لها فروع في جهات مختلفة

رابعاً - المحكمة التابع لها محل المدعى عليه أو المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم الضاعة فيه أو المتفق على دفع القيمة فيه في المواد التجارية .

خامساً - محكمة محل فتح الشركة قبل ضياعها في المزارعات المبروعة عن الشركات من الدائنين لها أما بعد التضمين فتختص بذلك محكمة محل أحد بورته .

سادساً - محكمة محل المدعى عليه أو المحل المعين لتنفيذ عقد عد الاتفاق على ذلك

سابعاً - محكمة محل المدعى عليه أو المحكمة الكائن في دائرتها بقدر في المزارعات المختلفة .

٢٠١ - ويستثنى من ذلك أرو - الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والمستندات الواجبة التنفيذ فيختص بنظرها القاضي الجزئي الأهل أو قاضي الأمور المستعجلة في المختلط الكائن في دائرته محل التنفيذ لا الكائن في دائرته محل اشتراك مندم (مواد ٣٨٦ مراقبات أهل و ٤٣٩ مختلط) تانياً - المزارعات المتعاقبة بالخجور فيختص بنظرها القضاة المستعجل الكائن في دائرته محل الخجور ٤٥٢ مراقبات أهل و ٥١٤ مختلط - أما الدعاوى الخاصة بطلب استقالة المدينين على أشياء محجور عليها أو استدله بحره أو أقالته من الحراسة فيختص بها قواعد اختصاص المادى ثانياً : المزارعات الخاصة بتسليم نسخة تنفيذية ثانية من الأحكام والمفرد الرسمية فيختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة المختلط في محكمة الصادرة منها الأحكام أو المحكمة التي تحدد فيها العقد الرسمي أو الموجود في دائرتها محل المدعى عليه (١) .

أما في المحاكم الأهلية فيختص القاضي الجزئي الكائن في دائرته محل المدعى

(١) استئناف حكم المحل المختص في ٢ أبريل ١٩٢٥ بطريق عدد أبريل سنة ١٩٢٥ من ١١٣ رقم ١٧٠ واستئناف مختلط في ٢٥ يرم ١٩١٣ المجلدات جبر ١٩١٣ من ٢١١ رقم ٥٧ وعكس ذلك استئناف مختلط في ٢٠ يرم ١٩١٧ المجلد ١٩ من ٢٥١ وقرر اختصاص رئيس المحكمة بالمزارعات الخاصة بتسليم صور الأحكام طبقاً لنص المادة ١١٦ مراقبات مختلط صوت القطر المستعجل

عليه نظر المنازعات الخاصة بتسليم الصور التنفيذية للعقود الرسمية . أما المنازعات المتعلقة بسلط صور الأحكام فيختص بنظرها رئيس المحكمة التي أصدرت الأحكام أو من توب عنه من القضاء (١) .

٢٠١ - الدعاوى المرفوعة على الحكومة وفروعها ترفع أمام محاكم مخصوصة طبقاً للأمر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ ولو كان معها مدعى عليهم آخرون من كان مركز الجمع أصلياً .

قبل إعلان الاستقلال التبرير عزم الموحدين مصر بالفراهر العامة لهم من مباحث المركزية

٢٠٢ - رأى الأعداء بالرأى الفرنسي القائل بعدم الأخذ بالقاعدة المتقدمة على اختلافها عند الاستعجال الشديد وبإمكان رفع الدعوى المستعجلة أمام محكمة من الزايع حتى ولو كان الموضوع من اختصاص محكمة أخرى للاعتبارات التي ارتكن إليها أصحاب هذا رأى في فرنسا وللاسباب الآتية - أولاً - لأن الإجراء الذي يصدر من قاضي الأمور المستعجلة تحفظ لا يمس الموضوع أو أصل الحق في شيء ما وعلى ذلك فلا يؤثر عن الموضوع الإجراء التحفظي الذي يصدر من القاضي الكائن في دائرته محل النزاع بل على العكس من ذلك فإنه يصونه ويحفظه - ثانياً - لأن الأمر تأخير في اتخاذ إجراء تحفظي سريع عند قيام الاستعجال الشديد ينتج عنه أضرار جسيمة تلحق بالحقوق المطلوب صيانتها بتعذر تعرضه في بعض الأحيان ولا يمدد ذلك إلا بتحويل المحكمة القريبة من محل النزاع بالفصل في الإجراءات التحفظية المتخذة بها .

٢٠٣ - وقد سار القضاء بالأهل واختلط في أغلب أحكامه في دعاوى إثبات لمخالفة على هذا رأى وقرر باختصاص قاضي المكان في نظر هذه الدعاوى عند الاستعجال الشديد حتى ولو سمعت بحق شخصي (٢) . كما أخذ أيضاً بذلك القضاء المختلط في حكم شهير صادر من

(١) أبو حيف بك طرق لتبديد الخط من ١-١ بقة ١٦٩٣ - ١٦٩٤

(٢) مصر أعلی ٥ يناير ١٩٢٥ عامه قس ٥ ص ٤٤ رقم ٣٦٧ والمختصة جرت في ٢٤ ديسمبر

١٩١٤ تاريخ ٣ ص ٢٢٢ رقم ٣٤٢ واستئناف مختلط في ١٦ أكتوبر ١٩١٨ جلست ديسمبر ١٩١٨

قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة بورسعيد المختلطة تأيد من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٧ في دعوى رقتها إحدى شركات الملاحة ضد شركة فال السويس في شخص وكيلاها المقدم بورسعيد على أثر حادثه بصادم وفات لأحدى بواخرها أثناء عودها القتال وذلك أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة بورسعيد رغمًا عن وجود مركز الشركة الرئيسى بمصر وظلت المدعية بها لحكم بصفة مستعجلة بسماع شهادة وكاتب الباقرة التى حصل التصادم لها من كمية حصول الحادث وسببها قبل ملاحقتهم لتعطيل المصرى ودفعت فيها شركة فال السويس للمدعى عليها أورو بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بورسعيد مركزيا بنظر الدعوى لتعلقها بحق شخصى ووجود مركز الشركة العام فى دائرة اختصاص محكمة مصر ثانية : يعلان صحة الدعوى لإعلانها للشركة المدعى عليها فى شخص وكيلاها المقدم بورسعيد بدلا من إعلانها فى المركز الرئيسى بمصر ثالثا : بعدم اختصاص القضاة المستعجل أصلا بسماع الشهود لمساس ذلك بالوضع — قضى قاضى الأمور المستعجلة بورسعيد برفض هذه الدعوى واختصاصه محليا ونوعيا بنظر الدعوى وبصفة عريضة الدعوى وقرر بسماع الشهود فاستأنفت شركة فال السويس المدعى عليها هذا الحكم وأيدته محكمة الاستئناف المختلطة وقررت المسألة الآتية : أورد اختصاص قاضى الأمور المستعجلة للكائن فى دائرته محل النزاع بنظر مثل هذه الدعوى رغمًا عن كونها شخصية ووجود المحل الرئيسى فى دائرة اختصاص محكمة أخرى وذلك لتوفر الاستعجال الشديد بسبب عدم تعطيل الباخرة الركاب المطلوب أحد أفرادهم من الممرى البعاد وما نشأ عن ذلك من أضرار جسيمة ثانيا : بصحة عريضة

مر ١١ وم ٢٦ وقضى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة الكائن فى دائرته محل الموجد من القضاة المطلوب من حالتها بنظر دعوى إثبات الخلفه رغمًا عن وجود المركز الأصلى لشركة المدعى عليها بأثره اختصاص محكمة أخرى وبصفة اختصاص الشركة في شخص وكيلاها المقدم دائرة اختصاص القاضى المستعجله عكس ذلك كمر الدورار جرتى أعلى ٦ مايو ١٩٢٥ عليه ٦ من ١٦١ دم ١١٢ وقرر بموجب التمررة بين دعوى إثبات الخلفه الشخصية وقيمة ما وضروره دفع الاول منها أمام محكمة محل المدعى عليه بكتابة أمام محكمة محل الظاهر

الدعوى المعلقة لو كـل الشركة في بورسعيد بدلا من وكيلها التام عصر وذلك لعدم
الاسباب السابقة: باختصاص القضاء المستعجل نوعيا ينظر الدعوى لعدم مناس الفصل
فيها بالموضوع لأنه لا يسمع للشهود على وقائع مادية متنازع عليها للفصل فيها من
بسمها فقط يجمع الأدلة وتقديمها لمحكمة الموضوع (١)

٢٠٤ - يلاحظ أن الاستثناء المذكور جوازى ووضع لصالح المدعى لدى
له مطلق الخيار في الرجوع إلى القواعد العامة للاختصاص المركزى عند رفع الدعوى

طبيعة عدم الاختصاص المركزى

٢٠٥ - والاختصاص المركزى ليس من النظام العام بخلاف الاختصاص
النوعى أو المطلق للقضاء المستعجل إذ جعله القانون لصالح الاختصاص أنفسهم إن
شاء أو تمسكوا به وإن رضوا عدلوا عنه صراحة بالإخفاق على ذلك كتابه أو ضمنا
بالحضور أمام المحكمة وعدم إبداء الدفوع بعدم الاختصاص بل أوجه الدفوع
الأخرى أو قبل إبداء الأفعال أو البيانات الختامية المتعلقة بالدعوى سواء أكانت
الدعوى أصلية أم مرفوعة أم مضافة من المدعى عليه على المدعى أثناء الخصومة
(مواد ١٣٤ مرافعات أهلى و ١٤٨ مختلط و ١٩٩ و ١٧٠ فرسى (٢)

(١) احتشاد مختلط ٢٧ يناير ١٩٩٢ المجموعه ١ ص ١٣٤

(٢) كبريه ج ١ ص ٩٢ قده ١٦ ومرباك ج ٣ ص ١٤ منه ١٧٩ وما بعدها واستشاد مختلط في
٢٣ مارس ١٩٦٢ المجموعه ٢٤ ص ٣٦٤ وسك كاضى الامور المستعجلة المختلط بالمصوره في جمارك ١١٢
جمريت ٢ ص ١٠٣ - ١٠٤ وقضى بموازاة اتفاق الاحكام على محكمة غير المحكمة الواقع في دائرتها
محمد نظر الاشكالات الخاصة به وبأن هذا التصرف يصرف الى قاضى الامور المستعجلة فيما عكس
ذلك قاضى الامور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية في ٢٦ مارس ١٩٦٢ المختلط ٢ ص ١٠٤ وقضى بعدم
صحة مثل هذا الاتفاق وعدم الاختصاص لأنه ليس بقاضى التنفيذ وهذا الرأى مرفوح وغير معمول به

الكتاب الثاني

الأحوال التي يختص القضاء المستعجل بالفصل

فيها بنص صريح في القانون

Référé prévus par les textes

قواعد عامة

٢٠٦ - سبق القول عند الكلام على مدى اختصاص القضاء المستعجل أن هذا الاختصاص يكون إما بنص صريح في القانون أو بناء على ولاية العامة في الحكم في الأمور المستعجلة واشكالات التمييز المبينة على المواد ٢٨ و ٢٨٦ من النصوص التي هي ٢٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسي .

ويختلف الاختصاص المحول للقضاء المستعجل بين صريح في القانون عن اختصاص عام في المواد المستعجلة واشكالات التمييز في الأمور الآتية أورد : أن الاختصاص الحاصل بين صريح في القانون بمحدود الحالات المبينة التي نص القانون على اختصاصه بالنظر فيها في مواد متفرقة فيه لا يجوز امتداده إلى أحوال أخرى بطريق التماس عليها إلا إذا كان مختصاً بنظر هذه الحالات الأخيرة بناء على اختصاص عام في الأمور المستعجلة فينظرها بناء على ذلك لا بناء على الاختصاص المحول له نص القانون والمحدد بالأمور المبينة الواردة في النصوص التي حولت له هذا الاختصاص (١) : أن الحالات التي يختص بنظرها بناء على اختصاصه العام في الأمور المستعجلة واشكالات التمييز عديدة لا يمكن حصرها متروكة أمرها لتقدير القضاة والقضاء رداد من وقت لآخر بخلاف الأمور التي تدخل في طبيعته

(١) صرحت أعلى محكمة في ١٧ أغسطس ١٩٣٥ المادة عدد ١٠ من ١٥ من ١٩٥ رقم ٢٣٨

نص القانون فانها معينة ومحدودة في النصوص التي أوردتها المشرع ونقص على اختصاصه فيها ما دلت لا تزيد إلا بقانون جديد ونصوص أخرى جديدة (١) لا يشترط توفر شرط الاستعمال وعدم المساس بالموضوع في الأحوال التي يختص بنظرها نص صريح في القانون كما هو الحال في الأمور الأخرى التي يختص بنظرها نص على ولاية العامة المبينة على الاستعمال (٢) رابعاً : بعض القرارات الصادرة منه ، على اختصاصه بنص القانون لا يجوز الطعن فيها والبعض الآخر قابِل للطعن فيه بطرق ومواجد تختلف عن الطرق والمواجد المقررة للطعن في القرارات لعددية وتختلف الأحوال التي يختص بنظرها نص القانون في فرنسا عنها في مصر في القانونين المختلط والأهلي . وسعداً بالأحوال التي يختص بنظرها نص القانون في فرنسا ثم في مصر في القانونين المختلط والأهلي

(١) مثال ذلك رأى المشرع عند وضع القانون رقم ١٨ سنة ١٩٣٣ الخامس بالتسجيل أن ينص في المادة السادسة منه على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ونظر دعاوى شطب قسائم أو التسجيل الخاص على هامش سجل المحررات الواجبة لتسجيل دعاوى الطلاق أو الفسخ أو الإلغاء إذا سبق له كيدية هذه الدعاوى وهذا أدخل على اختصاصه بنص القانون حالة جديدة لم تكن موجودة من قبل

(٢) استأف مختلط لأول فبراير ١٩١١ المجازيت في الأول من ٧٠٠

الباب الأول

الأحوال التي يختص بنظرها بنص القانون في فرنسا

٢٠٧- أرو : المنازعات والصعوبات المتعلقة بتسليم صورة من العقود غير المفيدة في السجلات الرسمية non enregistrés أو الناقصة imparfaits الموجودة في حيازة موثق العقود (مادة ٨١٣ مرافعات فرنسي^(١)) وقضى طبقاً لذلك باختصاص القضاء المستعجل في الحكم بألزام موثق العقود بتسليم صورة مودعة هذه من وصية ناقصة لعدم التوقيع عليها من الموصى إلى أصحاب الشأن باعتبارها عقداً من العقود الناقصة المقصودة من المادة ٨٤١ مرافعات فرنسي^(٢) .

٢٠٨- ثانياً : المنازعات التي تحصل في الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتسليم صورة تنفيذية ثانية من الأحكام أو العقود الرسمية (مادة ٨٤٤ مرافعات فرنسي) وقد استأنف في اختصاص محكمة الموصوع في الحكم معه في هذه المنازعات إذ قضى بعض المحاكم بعدم اختصاصها في ذلك ارتكناً إلى ظاهر نص المادة ٨٤٥ مرافعات^(٣) وقضى البعض الآخر بالاختصاص وبأن للقضاء المستعجل الحق في إحالة الدعوى إلى محكمة الموصوع إذا تراءى له أثناء نظرها أن الأحالة أضمن لحقوق الطرفين وهذا الرأي هو الأرجح قضاء والمأخوذ به شعباً^(٤) .

٢٠٩- ولا يجمع من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإعطاء صورة تنفيذية

(١) مرياك ج ٢ ص ٣٥٧ سنة ١٩٩١ وشوفو وكارو بفتح ٢٨٦٣ مكرره وبطرسونه وسر رور

ج ٧ بدة ٢٥٢٨ ص ٢٢

(٢) للمعقل هرتسي في ٢٨ أبريل ١٨٦٣ باندكت ٦٢ ص ٦٩٧ وسري W ج ١ ص ٣٢٦

(٣) باريس ٨ مايو ١٨٥٧ حالوز ٥٦ ج ٥ ص ٢٢٢

(٤) بوردو ٢٠ يناير ١٨٣٩ حالوز ٣٦ ج ٢ ص ٩١ وتولوز ٢٠ مارس ١٨٣٨ حالوز ٣٩ ج ٢ ص ٧٣

وشرع على كارو بدة ٢٨٧٥ وطرسيو وسيدلر ج ٨ بدة ٢٥٧٩ ونوتة ١٦ ومرياك ج ٢ ص ٢٨٦

ثامنة من الأحكام أو النفود الرسمية اداء المدين وقاء المدين الثالث في السند أو المحكم المطلوب الحصول على نسخة تعيذية ثانية منه (١) أما إذا سبت المدرعة على عدم وجود صفة قانونية لطالب الصورة فلا يختص القضاء المستعجل بنظر دعوى بل تعدى رفعا أمام محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٨٣٩ مرافعات فرنسي (٢)

٢١٠ — ٥٥٤ — الصعوبات التي تحصل في أثناء وضع الاحتمام بمعرفة القاضي الجرائي أو من يمثله على أموال ومستندات تركه أو على الأموال المشتركة مع اختصاص القاضي الجرائي في إجراء الأعمال التفضية اللازمة لصيانة لأموال والمخفوق حتى الفصل في هذه الصعوبات من القضاء المستعجل (مادتي ٩٢١ — ٩٢٢ مرافعات فرنسي) (٣) والقضاء المستعجل الحق في الفصل في الصعوبات المذكورة أو إحالتها إلى المحكمة للحكم فيها (٤) ولا يختص القاضي الجرائي القائم بوضع الاختتام في هذه الدعاوى ولا يجوز له الطعن بالاستئناف والقرارات التي تصدر فيها من القضاء المستعجل (٥)

٢١١ — ويختص القضاء المستعجل بحسب الرأي المأخوذ به فقها وقضاة بنظر الاشكالات المتعلقة برفع الاحتمام — ولا يبي اختصاصه في هذه الحالة على نص صريح القانون كما هو الحال في الصعوبات المتعلقة بوضع الاحتمام بل يكون بناء على ولايته العامة في الأمور المنجعة التي يخشى عليها من غوات الوقت طبقا لنص المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي لتوافر الاستعجال في هذه الحالة (٦)

٢١٢ — ويجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة التصريح برفع الاختتام في غياب الشخص المودع عنده السداد أو الأشياء الموضوعة عليها الاختتام وتعيين أحد

(١) بر ٣١ ن ٣١١٧ ١٨٣٧ دالوز ٣١ ج ٢ ص ٩٣ و مراك ج ٢ ص ٢٥٩

(٢) تولوز في ٢٠ مارس ١٨٣٨ دالوز ٣٨ ج ٢ ص ٧٣

(٣) مريك ج ٢ ص ٢٦٦ بقية ٢٩٥ و جارسويه و سولار برو ج ٢ بقية ٢٦٠ ج ٢ ص ٧٦

(٤) القضا في ٦ مارس ١٨٣٤ دالوز ٣٤ ج ١٠ ص ١٣٧

(٥) مراك ج ٢ ص ٢٦٢ بقية ٣٦٨ و جارسويه و سولار برو ج ٢ بقية ٢٦٠ ج ٢ ص ٧٦

(٦) القضا في ١٧ أبريل ١٨٣٨ دالوز ٣٨ ج ١ ص ٢٦٤ و ٢٨ بقية ١٨٥٧ دالوز ٣٢ ج ١ ص ٣٨٢

و سولار برو ج ٢ ص ٢٦٧ و مراك ج ٢ بقية ٢٦٨ و ٢٩٥ و شومو على كاريه بقية ٢٦٨ ج ٢ ص ٣٠٨ و مراك ج ٢ ص ٢٦٢ بقية ٢٩٩ و ٣٠٠ و غرلو قاضي الأمور المستعجلة في محكمة المظفر في ٣ مارس ١٩٠٦ لوارد

موثق العقود لجردها وتقدير قيمتها وعمل محضر بالجرد ثم إيداعها عند ذلك في إحدى الخرائن المضمومة على ذمة أولى الشأن لحين الفصل في موضوعها من المحكمة المختصة (١) - كما يجوز له الآن برفع بعض أو كل الاختتام بصفة مؤقتة حتى يتمكن من له مصلحة في الآوراق والمستندات وبقاى الاشياء المحفوظة من الاطلاع على محتوياتها وإعادة وضع الاختتام عليها كما كانت (٢)

٢١٣ - راجعاً : المنازعات التي تحصل أثناء جرد موجودات التركة المتعلقة بأية الاشياء المطلوب جردها أو حقة طالب الجرد (٣) أو بكنيفية إدارة هذه الموجودات أو بتخصيص الموثق المكلف بجردها (٩٤٤ مرافعات فرنسي) (٤) وترفع هذه المنازعات إلى القضاء المستعجل بمجرد الاختصاص أو موثق العقود بصفة إشكال يحرر على محضر الجرد ويفصل فيها بقرار يدون في المحضر المذكور

٢١٤ - خامساً : الصعوبات الخاصة ببيع مقولات التركة . نص المادة ٨٢٦ مدني فرنسي على إمكان بيع مقولات التركة عن طريق المحكمة بناء على طلب الدائن أو أغلبية الورثة لسداد ديون التركة ، ويحصل البيع في هذه الحالة طبقاً للإجراءات التي نص عليها القانون في المحوز التنفيذية (مادة ٩٤٥ مرافعات) فإذا حدثت صعوبات أثناء ذلك ينظرها قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل فتح التركة وعند الاستعجال الشديد ينظرها القاضي المستعجل الموجود في دائرته المقولات المطلوب بيعها (٥)

وهذه الصعوبات تحصل من الغير بدعوى ملكية للمقولات المطلوب بيعها

(١) Douai ٣٠ ديسمبر ١٨٥٧ ، ناكس ٥٩ من ٣٦٩ ويورد في ٣٦ يناير ١٨٩٩ ، لوز

١٩ ج ٢ من ١١٣ وباريس ١٩ يناير ١٩٢٠ فالوز ١٢١ ج ١ من ١١٩

(٢) في بلج ج ٢ من ٣٦٩ وديك ج ٢ من ٤٤١

(٣) يروش ٣٠ وديك ج ٢ من ٢٦٦ نفة ٤٩- وله في هذه الحالة الحق فيها إذا كانت هناك قرينة قوية أو شبهة ملحة لطالب الجرد بخوله الحق في طلب الجرد أم لا حتى تحصل محكمة الموضوع في النزاع الخاص بالصحة وأصل الحق

(٤) ديك ج ٢ من ٦٥١

(٥) سرباك ج ٢ من ٣٦٩ وشوفو على كبرى دقة ٢٦٦- ويوش ٢٨٠ وديك ج ٢ من ٢٨٠

ج ٧ من ٢٧٢٨ من ٣٨٠

وكانت في إجراء البيع (١) كما تحصل من أحد الورقة أو الدائنين أو أى شخص آخر له مصلحة في الدعوى بطلب إيقاف البيع لاي سبب من الأسباب أو بطلب تعيين مدير مؤقت على هذه المقولات (٢)

وترفع اليه هذه المنازعات قبل البيع بعرضة دعوى مستقلة تعلق بالاحصاء لأقرب جلسة أو في معاد ساعة بعد الحصول على إذن منه بذلك عند الاستعجال الشديد (٣) وفي أثناء حصول البيع ترفع اليه بالشكال بحره الموظف الموط بالبيع على المحضر ويرفعه إلى قاضي الأمور المستعجلة ولو في منزله بعد عمل الاجراءات التحفظية على الاشياء المطلوب بيعها حين الفصل في موضوع الاشكال (٤)

٢١٥ - مارا المنازعات المتعلقة بالحراسة على المقولات المحجوز عليها وطلب استقالة الحارس المعين عليها أو استبداله بغيره - تنص المادة ٥٩٦ مرافعات فرنسي على وجوب تعيين حارس مقدر على المقولات المحجوز عليها عقب إجراء الحجر يقوم المحضر بنصيبه بناء على اختيار المدير المحجوز عليه (خلافاً للبائدين ٤٤٦ مرافعات أهل و ٥٠٨ مختلط ٠ اللتين تميزان للحاجر الاختيار في هذه الحالة) ، وإذا لم يأت المدين بحارس مقدر فله محضر اختيار الحارس - وقد يشأ عن تعيين الحارس منازعات إما لكون الحارس المعين لم يقبل الحراسة (٥) أو لكونه مدقبر لها يجب استقالته منها لأسباب ضرورية كعدم تمكنه من الاستمرار في القيام بها لكثرة أعماله أو لمرضه أو غير ذلك من الأسباب (٦) وإما لكون البيع لم يحصل في معاد المحدد له بانفاق الدائن مع المدين أو لحضي شهرين على تاريخ الحجر بغير حصول بيع أو لكون الحاجر بطلن في كفاة أو اقتدار الحارس المعين وطلب استبداله بغيره أو لكون الشخص المطلوب تعيينه بدلاً من الحارس المعين غير كفء

(١) مرياك ج ٢ ص ٣١٩ وجارسيو وميزاد برو ج ٧ بقعة ٢٧٢٨ ص ٢٧٩

(٢) جارسيو وميزاد برو ج ٧ بقعة ٢٧٢٨ ص ٢٧٩

(٣) مرياك ج ٢ ص ٣١٩ بقعة ٤٦٦

(٤) شومو على كلود بقعة ٣٦٠

(٥) تملقات فالوز على المادة ٨٩٦ مرافعات بقعة ٢

(٦) مرياك ج ٢ ص ٣١٩ وشومو على كلود بقعة ٦٣-٦٠

للحراسة (١) فجميع هذه المنازعات تختص القضاء المسجل بالفعل فيها بمصر
المادة ٦٠٦ مرافعات فرنسية .

وترفع إليه هذه المنازعات تعرضه دعوى يختص فيها كل من الحاضر والمحجور
عليه وخارس بحسب حقة رافضها، وتعلن للحاجز إما لشخصه أو لخطه لأصل دور
المحل المختار المدين في التمسك السابق على المحجور إذا رفضت من الخارس أما إذا رفضت
من المدين المحجور عليه فيجوز له إعلانها للحاجز في المحل المختار في التمسك أبداً (٢)

٢١٦ - سابقا المنازعات المتعلقة بالتعبد الحاصل بطريق الإكراه البدني
كأن قانون المرافعات الفرنسية يحول التعبد على المدين بطريق الإكراه البدني
في المواد المدنية والتجارية وفي المواد الجنائية لتحصيل الغرامات والمصاريف
والتعويضات المحكوم بها وما يجب رده ثم صدر قانون ٢٢ يولييه سنة ١٨٦٧
وأكمل بالقانون الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧١ وألغى هذه الطريقة من طرق
التعبد بالنسبة للمواد المدنية والتجارية وأعادها بالنسبة للمسائل الجنائية وترك القواعد
الخاصة بها في قانون المرافعات (٧٨٠ - ٨٠٥ مرافعات) لتطبيقها على هذه الحالة
الآخيرة - فإذا نشأت صعوبات أثناء التنفيذ فيخص بنظرها القضاء المستعجل
الكائن في دائرته المحل الذي قضى فيه على المدين (مادة ٧٨٦ مرافعات) - وترفع
إليه باشكال على محضر التعبد ويحصل فيها ولو في مرله .

ومن هذه الصعوبات ادعاء الشخص المطلوب القبض عليه التعاضل عن اجمع
المطلوب التنفيذ أو ادعاءه بتوقيع حيز تحت يده يمسح من الدفع أو بأنه خلاف
المدين الحقيقي الذي يشبهه في الشكل أو الاسم (٣) أو الدفع بطلان التمسك السابق
على التعبد (٤) ولا يجوز للقضاء المستعجل البحث في صحة أو بطلان الحكم المنفذ

(١) مريالك ج ٢ ص ٢٧٩

(٢) مريالك ج ٢ ص ٢٧٩ فقه Poitiers في ٢٥ فبراير ١٨٢٤ والورد ٢٥ ج ٢ ص ١١

(٣) برون في ١٦ فبراير ١٩٠٩ والورد ١٩١١ ج ٢ ص ١٦ والقض الفرنسي في ١٥ يونيو ١٩٠٩ دور

١٩٠٩ ج ١ ص ٢٧٧ ويبيش منه ٢٠٢ وطرسوت وجزار في ج ٥ ص ١٧٩ سنة ٢٣

(٤) مريالك ج ٢ ص ٢٧٢ فقه ١٢١ وباريس في ١٧ ديسمبر ١٨١٧ الخواص إليه

أو التمرس لتسييره أثناء الفصل في هذه المنازعات لمساس ذلك بالموضوع أو أصل الحق وتعارضه مع مبدأ قوة الشيء المقضي به وإغمايخص يبحث ما إذا كان الحكم المطلوب تنفيذه يميز التنفيذ بالإكراه البدني أم لا ؟ وما إذا كان المدين تخالف عن الدين المنفذ به أم لا ؟ وما إذا كان للمدين الحق في منع التنفيذ عليه بالقص لأسباب نشأت بعد صدور الحكم أم لا ؟ (١)

وينصل القضاء المستعجل في جميع هذه المنازعات طفا لما يراه من إطلاق سراح الشخص المطلوب التنفيذ عليه أو إخلاء سبيله مؤقتاً بعد تقديم كفالة (٢)

٣١٧ — تاتنا : التصريح بالدين يقبض الدين المحجور عليه رغم الحجز بعد إيداع مبلغ في خزانة المحكمة أو في يد من يمينه للقاضي يكفي لسداد دين الحاجز مع تخصيصه عليه ، (مادة ٥٦٧ مرافعات فرنسية مدونة بالقانون الصادر في ١٧ يولييه ١٩٠٧) ويلاحظ أن قاضي الأمور المستعجلة لم يكن مختصاً بنظر هذا الطلب — قبل صدور هذا القانون بحسب الرأي المعمول به علناً وقضاء في فرنسا للأسباب الآتية (٣)

(١) — لأن حجز ما للدين لدى الغير لا يرتب للحاجز الأول أي حق في الحصول على دينه بالامتياز عن عده من الحاجزين بعده — (ب) — لأن الحجز المذكور لا يؤثر على ملكية المدين المحجور على دينه للدين المحجور عليه وإنما يعبسه عنه ويمس من الحصول عليه ، ويجوز لذلك لكل دائن آخر توقيع الحجز عليه واقتبسه مع الحاجز الأول — (ج) — لأن تخصيص مقدار الدين المحجور عليه مع تخصيصه على دين الحاجز بغيره من القانون فيه مساس بأصل الحق — ثم جاء هذا القانون ونص على اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في طلب رفع الحجز مع التخصيص وإعطاء الحق في نظر الدعوى في أي حالة كانت عليها إجراءات الحجز سواء أثناء

(١) مرنالك ج ٢ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ والمجلس الفرنسي في ١٥ يونيو ١٩٠٩ دالوز ١٩٠٩ ج ١ ص ٢٧٧

(٢) مرنالك ج ٢ ص ٢٧٤ نكته ٤٣٧

(٣) باريس في ٨ يناير ١٨٨٤ و ١٢ يناير ١٨٨٧ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ١٨٨

دعوى طلب تثبيت المحجر أو قبل ذلك ، وسواء توقع الحجر بسند أو اذنه من القاضى أم لا (١)

٢١٨ - ويختص القضاء المستعجل في فرنسا في حالة توقيع المحجر بلا سند أو إذن من القاضى بتقدير مبلغ الدين المطلوب التخصيص من أجله طبقاً لما يتضح له من وقائع الدعوى ولا يتقيد في ذلك بطلبات وأقوال المحجز . أما إذا توقع المحجر بسند أو أمر من القاضى فلا يجوز للقضاء المستعجل إجراء أى تعديل أو تغيير في مقدار المبلغ المطلوب تحصيله عن المقدار الوارد في السند أو الأمر بل يتعين عليه تخصيص مبلغ مماثل له تماماً (٢)

٢١٩ - ولا يؤثر حصول التخصيص على القواعد المتعلقة بالافلاس ، وعلى ذلك فإذا أفلس المدين المحجوز على دينه عقب صدور حكم التخصيص من القاضى المستعجل فلا يعطى الحكم المذكور أى اعتبار للمحجز الحاصل له التخصيص ولا يجوز له الحق في الحصول على دينه بالكامل من المبلغ المخصص على ذمته دون الدائنين الآخرين بل يدخل هذا المبلغ في التغطية ويوزع على الدائنين جميعهم كباقي أموال المفلس (٣)

٢٢٠ - ويخرج من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في فرنسا الحكم بالتخصيص في مسائل حجوز ما للدين لدى الغير التى يدخل في ولاية القاضى الجزئى وحده الحكم فيها (٤)

ولا يعتبر تخصيصاً طبقاً للمادة ٥٦٧ مرافعات مدلة طلب المدين ورفع المحجر عن جزء من الأعيان المحجوز عليه للاتفاق منه على ثمنه وعائلكه فوراً لمنافاة ذلك للبادة المذكورة التى تنص على التخصيص في حالة معينة معينة لأن رفع المحجز

(١) باريس في ٣٠ يولييه ١٩٠٨ ، تالود ١٩١١ ج ٢ ص ١٨٤

(٢) حكم La chambre des requêtes في ١٠ فبراير ١٩١٣ - جوى ١٩١٣ المحررة المختصرة Bulletin sommaire ص ٥٠ وعكس ذلك باريس في ٣٠ يولييه ١٩٠٨ ، تالود ١٩١١ ج ٢ ص ١٨٤ وجنى اختصاص قضاء المستعجل في تقدير المبلغ الذى يراه يبع مراعاة القيمة الواردة في السند أو الأمر الصادر بتوقيع المحجز وذلك اعتياداً على عموم مرسوم القانون الصادر في ١٩٠٣

(٣) بروكس في ٢٢ يناير ١٩١٤ مجلة أحكام بروكس ١٩١٢ ج ١ ص ١٨٢

(٤) مراكش ج ٢ ص ٢٨٠

جرتاً أو تصرفه على بعض المبالغ دون الآخر يكون في حالة المحجوز الحاصلة على ديور لا يجوز المحجز عليها جميعها كالمهايا والمرنات - ١٢١ - لمساس المحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق (١)

٢٢١-١٢٢ - طلب التمتع محل التجارة (fonds de commerce) تخصص مبيع معين من ثمن المبيع لا بداعه في خراقة المحكمة على ذمة الدائن المعارض في دفع الشئ واستلام الباقي طبقاً لتصوص القانون الصادر في سنة ١٩١٣

٢٢٢ - عارضة - الصعوبات التي تعترض المحضر أثناء توقيع الحجر التحفظي الاستثنائي على المقولات الموجودة في حيازة الغير كعدم فتح الأخير الحجر الموجودة به المقولات المطلوب المحجز عليها أو عارضة في توقيع الحجر عليه لأي سبب من الأسباب

٢٢٣ - وترفع إليه هذه الصعوبات معرفة المحضر المكلف بتوقيع الحجر بعد إخطار المستشكل بالمحضور أمام القاضي ولو في المنزل ويصدر القاضي قراره فيه ويسود على محضر الاشكال (مادة ٨٢٩ مراعيات)

٢٢٤ - ويجب على المحضر في هذه الحالة قبول الاشكال وعرضه على القاضي المستجيب بمجرد حصول الضمانة بعد عمل الاجراءات الضرورية لتسليم على المقولات المطلوب المحجز عليها معاً من تهريبها أو إحداثها ولا يجوز له الحجر بالرغم من الضمانة فان فعل شيئاً من ذلك يسأل مدنياً ويحكم عليه بالتعويضات فضلاً عن العقوبات الادارية التي يمكن توقيعها عليه وان كان تصرفه لا يؤثر على صحة الحجر الذي أوقفه (٢)

والقرار الصادر من القضاء المستجيب يكون إما برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ أو بحل الاشكال وإيقاف التنفيذ وإذا ما دمج الغير في الحجر بعد ذلك بالرغم من القرار الصادر برفض الاشكال فيجوز للمحضر في هذه الحالة كسر باب المح المحظوظ بإجراء الحجر فيه بواسطة بجار أو حداث بحضور القاضي الجرائي ثم توقيع الحجر (٣)

(١) باريس في ٦ يولي ١٩١٢ جازت المحكمة في ٣٠ ديسمبر ١٩١٢

(٢) كان Cass في ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ مجموعة أحكام كان ١٨٨٢ بنية ٧٨ وجلسات ج ٢ ص ١٤٠

(٣) مرنات ج ٢ ص ٢٨٢

٢٢٥ - ماري هنر . طلب الدائن وضع العقار المحجور عليه تحت المراقبة القصائية أو التصريح بجمع ثماره وبيعها وإجاء الثمن في خزانة المحكمة

تنص المادة ٦٨١ من أحكام فرسي على أن تسجيل محضر الحجر العقارى بالنسبة للعقارات غير المؤجرة يؤثر على صفه وضع المحجوز عليه على العقارات ويقللها من بدالك إلى يد حارس حتى تمام البيع . ويقترض عليه التزامات الحارس . ويجب عليه إدارتها إدارة طيبة وحفظ ثمارها إن كان لها ثمر وبيعها بالمراد العاقل لها

٢٢٦ - ويجوز للدائن أو الدائنين المباشرين لأجراءات الحجر أن يطلبوا من القضاة المستعجل نزع العقارات من يد المدين ووضعها في يد حارس قصائي . كما يجوز لهم أن يطلبوا منه التصريح بجمع ثمارها وبيعها بالمراد العاقل وإجاء الثمن في خزانة المحكمة ولا يشترط في الدائنين المذكورين أن يكونوا مرتببين للعقارات المحجوز عليها . من يجوز ذلك للدائنين الآخرين المحاربين أو الذين مهبوا على المدين المحجوز عليه وكلفوه بالوفاء . (١)

٢٢٧ - وللقضاء المستعجل سلطة تقدير طلب تعيين الحارس والحكم فيه طبقا لما يظهر له من جدية الأسباب التي يركز إليها في الطلب . فله أن يرفضه ، إذا اتضح له من وقائع الدعوى عدم وجود أى ضرر على حقوق الدائنين من استمرار المحجور عليه واضع اليد عن العقار المحجوز عليه أو يخصى فيه بالتحويل إذا تبين له حصول ضرر على حقوق الدائنين .

٢٢٨ - ويجوز تعيين الحارس من أحد الدائنين المحاربين (٢) كما يجوز تعيين شخص أجنبي عن الطرفين ، إنما لا يجوز بحسب الرأى الراجح تعيين نفس المحجوز عليه (٣)

(١) شوهر على كاره منه ٥٢٧٥ و جلاهور وكوليه داج وسيله ج ٢ بقية ١٣٤ و مريز ج ٢ ص ٢٨٦

(٢) مريز ج ١٤ أغسطس ١٨٤٩ طالر ٨٥٠ ج ٥ ص ٤١٩ وشوهر على كاره ٢٢٧١ و جارسويه و جزار برو ج ٤ سنة ١٠٢٦ ص ١٠٨

(٣) روبر ج ٢ ص ٢٩٢ و جارسويه و جزار برو ج ٤ سنة ١٠٢٦ ص ٧-٦ وعكس ذلك جلاهور كولييه داج وتليه ج ٢ بقية ١٣٤٢ و مريز بأن هذه المادة لم تميز حق القاصر المستعجل

٢٢٩ - وإذا طلب من القضاء المسجل التصريح بجنى التمار وبيعها ، فله أن يأذن بذلك بالطرق والاجراءات التي يرى فيها المحافظة على حقوق الطرفين (١) والمادة ٦٨١ مرافعات فرنسي تماثل المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط التي ميانى الكلام عليها بعد ولا يوجد نص مقابل لما في القانون الأعلى

٢٣٠ - كأي عمير - المنازعات التي تحصل بشأن إعطاء شهادة من قلم الكتاب تفيد عدم قيام الراسي عليه المزاو بكامل شروط البيع تمهيداً لطلب إعادة البيع على ذمته .

وطلب إعادة البيع على ذمة المشتري المختطف يحصل إما بعد تسليم حكم مرسى المزاو للمشتري أو قبل تسليم الحكم المذكور

إذا حصل الطلب قبل تسليم الصورة التنفيذية لحكم رسوالمزاو فيجب لأجرائه من إندار من طالب البيع إلى المشتري المختطف يسجل عليه فيه التفسير في الوفاء ويطلب عليه بالقيام باستيفاء الشروط في زمن معين ويهدده في حالة التفسير في الوفاء باستخراج شهادة من قلم الكتاب بتفسيره تمهيداً لإعادة البيع على ذمته (٢) فإذا عارض الراسي عليه المزاو في إعطاء الشهادة بمرض عدم تمكن طالب إعادة البيع من إجرائه فتمرض هذه المنازعة على القضاء المستعمل للفصل فيها باعتبارها إشكالا في تنفيذ حكم مرسى المزاو (٧٣٥ مرافعات فرنسي) وتحصل المعارضة بإعلان عن يد محضر يرسله الراسي عليه المزاو لطالب البيع رداً على إنذاره يعلن فيه قلم الكتاب ويحظر عليه إعطاء الشهادة المطلوبة أو بتقرير من الراسي عليه المزاو في قلم كتاب المحكمة الحاصل فيها للبيع يحرر على مسودة حكم مرسى المزاو أو في ورقة مستقلة ترافق بالسكم المذكور (٣)

١ - في اقتضاب شخص المارس ، وإنما تمت العلاقة الموجودتين الثاني والمدن بخصوص شخص المارس فأحد شكلاً قديماً وابن القاضي الحق في تعيين المحرر عليه ساراً لما ظهر له حسن إدارته وعدم صحة عاروف الدائمين إليه وحصرهما وإن لا يقتضي أجراً على حراسته بخلاف الغير أو المهاجر المقيم خارج

(١) مرسى Douai ٢٧٩ مارس ١٨٩٢ دالوز ٢٥٥ ج ٢ ص ٢٠٠ ومارسويدي وبيزلر بروج ٤ ص ٦٦

(٢) تطلعات دالوز على الما ٧٣٥ مرافعات فرنسي بده ٢

(٣) شمر على كاريه نفا ٢٤٢٧ و ٢٤٢٨ ومارسويدي ج ٢ ص ٣٣٦ وجلاسون وكوليه تاج وتبيه

ج ٢ ص ٥٨ بقة ١٤٨٥ ومارسويدي وبيزلر بروج ٥ نفا ١٦٦٨ ص ٧٣

ويرفع الاشكال للقاضي المستعجل لفصل فيه بمرئضة دعوى تعلق لشخص
الرأى عليه المزداد أو في محله الخفى أو المعلن في إعلان المعارضة (١)

٢٣١ - ويحكم قاضي الأمور المستعجلة إما بقبول الاشكال وعدم إعطاء
الشهادة المطلوبة إذا ظهر له أن الرأى عليه المزداد استوفى الشروط الواردة في الحكم
أو برص الاشكال وإعطاء الشهادة المطلوبة.

وفردنه في ذلك لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة وإعما يجوز استئنافه كالمقرارات
الأخرى التي تصدر منه (٢).

٢٣٢ - ولا يجوز للقاضي المستعجل بحسب الرأى الراسخ إعطاء الرأى عليه
المزداد مهلة لاستيفاء شروط البيع (٣) وأن كان بعض المحاكم قضى بخلاف ذلك (٤)
٢٣٣ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة علالة على ما تقدم بالحكم في الأمور
استعجلة التي تنفر عن إجراءات البيع كالتمسح لرأى الشراء في زيارة العقار
المأروح للبيع ومعاينته عند مماعة المشتري المتخلف في ذلك أو تعيين حارس
لتمكينهم من ذلك (٥) أو لمنع المشتري المتخلف من نقل المنقوت المبيعة أو لاحتوائها
كما كانت (٦) كما يجوز له أيضاً تعيين حارس نصائ على المقارنات المبيعة لإدارتها
حتى يصدر الحكم في إعادة اجراءات البيع إذا كان في استمرار حيازة المشتري
المتخلف لها ضرر على حقوق الدائنين أو حقوق من لهم مصلحة في ذلك (٧)

(١) شومر على كولو نده ٢٤٢٦ وروميه مراقبات ج ٢ ص ٢٢٦ وجلاسون وكوليه دج ونسبه
ج ٧ سنة ١٤٨٥

(٢) مطلقات دالوز على المادة ٢٣٥ مراقبات مرسى سنة ١٤

(٣) جلاسون وكوليه داج ونسبه ج ٢ سنة ١٤٨٥

(٤) باريس في شبير ١٨٢٣ و ١١ يولي ١٨٢٧ و ١٢ يولي ١٨٢٨ و ١٠ شبير ١٨٢٩ و ٩
= و ١٨٣٠ و ١٩ اكتوبر ١٨٣٧ و ٢٥ يولي ١٨٤٠ و ٥ مارس ١٨٤٢ المختار اليها في تعليقات دالوز على
المدد ١٣٥ مراقبات مدد ٩ وقتت باحتماس قاضي الأمر المستعجل في إعطاء للمشتري المتخلف مهلة لاستيفاء
الشروط المطلوبة منه

(٥) مطلقات دالوز على المادة ٢٣٥ مراقبات نده ١٩

(٦) باريس في ١٦ فبراير ١٨١٦ ومشار اليه في مطلقات دالوز على المادة ٢٣٥ مراقبات مدد ١٢

(٧) باريس في ١٤ اكتوبر ١٨٤٣ ومشار اليه في مطلقات دالوز على المادة ٢٣٥ مراقبات قرنى مدد ١٣

٢٣٤ — تمت عشر المنازعات المتعلقة بحق المتوفى يحصل في كثير من الأحيان عند وفاة شخص أن يتنازع أفراد عائلته على كفه تشييع الجنازة وشكلها والمكان الذي سيحصل الدفن فيه . وهذه المنازعات مستعجلة بطبيعتها بحسب الفصل فيها على وجه الاستعجال مراعاة للصحة والنظام العام واحتراماً لحُرمة المتوفى — وهذه الأسباب كانت تعرض على القضاء المستعجل في فرنسا لفصل فيها ساء على اختصاصه العام المؤسس على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية واستمر الحال على ذلك إلى أن صدر قانون بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٧ ونقل هذا الاختصاص إلى القاضي الجرفي السكنى في دائرة محل الوفاة ونحوه له الحق في الفصل في هذه المنازعات بصفة مستعجلة في نفس اليوم الذي تطلع فيه أمامه ، وتستأنف قراراته أمام رئيس المحكمة الابتدائية المدنية بصفته قاضياً للأمر المستعجلة ويظهرها الأخير في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاستئناف ، وبمقتضى القرار الذي يصدر في الاستئناف بعد ذلك بمعرفة الجهة الإدارية بناء على طلب أصحاب الشأن .

٢٣٥ — وضد الوفاة لا يغلو الحال من أحد أمرين الأول أن يترك المتوفى وصية بين فيها كمية تشييع الجنازة وشروطها وشكلها والأشخاص الذي احتازم لتشييد الوصية ومكان الدفن الثاني . ألا يترك شيئاً مردداً ، فإذا ترك المتوفى وصية وحصل راع يخص أهلية المتوفى في الأبناء (١) أو على صحة الوصية لعدم استيعابها للشروط اللازمة لصحة الوصايا من ضرورة تحريرها بمقتضى مستوف للشروط التي نص عليها القانون في المواد ٩٧١-٩٧٥ مدني أو بمقتضى محرر جميع بخط المتوفى وموقع عليه بامضاءه (٢) أو كان النزاع حاصل على حقيقة الشروط الواردة

(١) نص المادة الثالثة من قانون الصادر في ١٨٨٧ على أن لكل شخص بالغ أو قاصر سليم العقل ملحق من امرأته الحق في الأبناء بكمية تشييع جنازة بمقتضى . وقد كان هذا النص محل تنقاد كبير من علماء القانون في فرنسا لخروجه عن القواعد العامة للأطراف إلا أن بعض القضاة يرون رغبة ضرورية للضرورة بين الأهلية اللازمة للتصرف في الأموال وبين الأهلية الضرورية لامتلاء شروط التدبير وأنه لكي لنظام ثباته أن يكون الموصي سليم العقل يترك ما يحول ويحل (كهر ج ١ ص ١٢٨ سنة ١٩٣٠ - ٢٢٩)

(٢) كهر ج ١ ص ١٤٩ - ١٤٢ سنة ١٩٣٦ - ٢٢٧

في الوصية (١) أو على شخصية أو أهلية الأشخاص المكلفين بتعيينها (٢) أو على إلغاء الوصية لعدم المتوفى عنها قبل وفاته (٣) أو إذا لم يترك المتوفى وصية وحصل راع بين الورثة على كفيه تشييع الجنازة ومكان النفن — فكل هذه الممارعات يعرض فيها القاضي الجزئي بصفة مستقلة وتتألف قراراته عنها أمام قاضي الأمور المستعجلة كما قدمنا .

٢٣٦ — والأصل أن خروج أو الزوجة عند عدم الإيصاء الخلق في تقرير شروط الجنازة ومكان الدفن عند وفاة أحدهما قبل الآخر لانصاهي ببعضهما أثناء حياة الزوجية وإمكان كل منهما معرفة غرض الآخر ومقاصده عن ذلك ، لا إذا اتضح من وقائع الدعوى وظروفها ما يدحض هذه الفرية (٤) وفي حالة عدم وجود أحد الزوجين على قيد الحياة بعد الآخر كان تكون الوفاة حصلت لهم سوياً في وقت واحد بسبب مرض أو حادث لحاق أو يكون النزاع حاصل في جنازة الزوج المتوفى بعد وفاة زوجته فأحد برأى الأولاد للبلغ (٥) وفي حالة عدم وجود أولاد بلغ يؤخذ برأى الوالدين أو أحدهما ، وفي حالة عدم وجود أحد من هؤلاء ينص برأى الأقارب المقربين (٦)

٢٣٧ — وعند تعدد الأشخاص الواجب أخذ رأيهم طبقاً للنظرية المتقدمة وعدم حصول اتفاق بينهم يحصل القاضي الجزئي بصفة مستقلة في المنازعة الدائرة عن ذلك (٧)

(١) بموجب القاضي الجزئي أثناء حل النزاع تخير شروط الوصية لمزاحمة من الذي رضى إليه المتوفى منها يستلزم ذلك بأحوال المتوفى ومبرراته قبل وفاته وله تحقيق كل ذلك . كبريه ج ١ ص ١٤١ و ١٤٢
(٢) ولا يجوز تكليف شخص بعدم الأهلية كالقاصر أو المرأة الزوجية عند عدم رضا زوجها لتعليق الوصية . كبريه ج ١ ص ١٤٤

(٣) والمبرور من الإيصاء يكون إما صراحة بكتابة في شكل تحرير الوصية بخروجه من الوصية صراحة عن لومعه وعدم العمل بها أو ضمناً بإبصار الوصي لأعماله وأعماله خفية تحرير الوصية ومن لوقا يستأنف بها صراحة عنها وحده الأعمال تعمل تحت تقرير القاضي الجزئي عند انفصال في نزاع الشخص ذلك كبريه ج ١ ص ١٤٢ وما بعدها فقرة ٢٣٨

(٤) تاتس في ١٤ أغسطس ١٨٦٩ بالاندكس ٧٠ ص ٨٧ ومواليا في ٢٧ يوليو ١٨٧٤ بالاندكس ٨٧ ص ١٠٩ و ١١٠ في ٢ ديسمبر ١٨٨٩ بالندكس ٩٠ ج ٢ ص ١٣٢ وكبريه ج ١ ص ١٤٨ مدة ٢٤٠
(٥) مواليا في ٢٧ يوليو ١٨٨٩ بالندكس ٩٠ ج ٢ ص ١٣٧ وعكس ذلك Amiens

١٧٠ ١٧ ديسمبر ١٨٨٩ بالندكس ٨٢ ج ١ ص ٧١٠ ومرد بتقسيم الوالدين على الأولاد

(٦) حكم محكمة أبيان السابق الكلام عنه

(٧) كبريه ج ١ ص ١٤٩ فقرة ٢٤٩

والقرارات التي تصدر في جميع هذه المنازعات واجبة النفاذ بقوة القانون ويحصل تمهيداً عادة بمسودة الحكم عند طلب ذلك لتوافر الاستعجال الشديد والضرورة التي تستلزم سرعته تمهيداً في أقرب وقت ممكن .

٢٣٨ - رابع عشر - المنازعات المتعلقة بالمعارضة في صرف قيمة السندات المحررة لحاملها - ينص القانون الصادر في ١٥ يونيو ١٨٧٢ على أن لما لك السند لمحرر لحامله الحق عند فقدته لأي سبب من الأسباب كالسرقة أو المبيع في القيام بما يلزم من الاجراءات نحو المحافظة على قيمته وعدم تمكين من يثر عليه أو يحوز من الحصول عليها (١) - ويكون ذلك أولاً بعمل تنبيه بعدم الدفع لفائدة سمسرة الأوراق المالية في باريس Syndicat des agents de change بنشر في اليوم التالي في جريدة خاصة بذلك لأعلام النير وتحذيره من قبول التعامل بالسندات المذكورة . ثانياً - حمل إندار المدير عنه عليه فيه بعدم دفع قيمة السندات العاقدة لمن يتقدم اليه بها .

ويتروى على القيام بهذين الاجراءين عدم إمكان حامل السند من الحصول على قيمته إلا اذا التجأ الى المحكمة المدنية واستصدر منها حكماً في مواجهة المعارض في الدفع والمدين بعدم أحقية الأول في المعارضة و الدفع ، وهذا الحكم يتطلب مصاريف كثيرة واجراءات طويلة ، ينشأ عنها في كثير من الأحيان حصول ضرر جسيم يحفرق الخائر السد بسبب انخفاض قيمة السندات المعارض في دفع قيمتها ، لجاء القانون الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٠٢ وتلاني كل ذلك تحويل الخائر للسند الحق في الالتجاء إلى القضاء المستعجل للحكم في النزاع المتعلق بالمعارضة و الدفع (٢)

٢٣٩ - ويرفع الراجع الى القضاء المستعجل طقاً لنص المادتين ١٧ و ١٨ من القانون أولاً بانذار يرسله الخائر للسند الى الشخص المعارض في الدفع في عطه احقبي ان كان له محل في فرنسا أو في المحل المختار الموضح في الاعداد الحاصل منه لتفاعة السمسرة إن لم يكن له محل حقيقي في فرنسا يبين له فيه كفه جبازة للسند تاريخ هذه

(١) رطب من القانون على الماتك السد خط دون غيره وعلى ذلك نفس الدائر الى من سارما السد أو لمردع له السد الحق في المعارضة في دفع قسته (كثيره ج ٢ ص ٥٧ و ٦٠ في القامش)

(٢) كثيره ج ٢ ص ٥٣٨ و ٥٣٩

الحبارة وآليات ملكية له إن كان بالشراء أو خلاصه ونشر الشراء إن كانت الملكية حصلت بطريق الشراء ، ومورده من شهادة ثقافة السياسة بيان التاريخ الذي ظهر فيه السند لأول مرة في المجموعة ، ويثبت عليه به برفع دعوى بأحقية السند أمام محكمة الموضوع في ظرف شهر من تاريخ الانتفاء والحضور في ميعاد لا يقل عن شهر أمام قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل (حامل السند) لسماع الحكم برفع أثر المعارضة الحاصلة منه في الدفع

٢٤٠ - وبمحكمة قاضي الأمور المستعجلة بقرن الدعوى ورفض أثر المعارضة في الدفع إذا لم ترفع دعوى الأحقية أمام محكمة الموضوع حتى التاريخ المحدد لنظر الدعوى المستعجلة (مادة ١٨) أو إذا رخصت وأثبت الحائر للسند بموجب شهادة من أدلة السياسة أو أوراق أو عقود أخرى غير مشكوك في جديتها ومساقة على تاريخ المعارضة أنه مالك للسند المعارض في دفع قيمته قبل نشر المعارضة في الجريدة أو لعدم وفاء المانع في الدفع قيمة الثمن المشتري به السند طبقاً للشروط المنصوص عنها في المادة ٢٢٨٠ مدى أو لكون المعارض لم يتقدم بأي دليل يستند منه جديده المعارضة الحاصلة منه (١) ويقصر هذه الحالة بالزام المانع (المعارض) بمصاريف الدعوى (٢)

٢٤١ - ويترتب على إعلان الحكم الصادر بذلك إلى ثقافة السياسة والمدين مع تقديم شهادة بعدم حصول استئناف عنه طبقاً لنص المادة ٥٤٨ مرافعات اعتبار المعارضة الحاصلة في الدفع كأن لم تنكر ونحويل الحائر للسند الحق في تحصيل قيمته من المدين وإعطاء المصلحة عنه بدون اتخاذ أية إجراءات أخرى (٣)

والحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة مؤقت لا يؤثر على الموضوع أو أصل الحق الذي يجب إحالته على محكمة الموضوع للفصل فيه (٤)

(١) كبريه ج ٢ ص ٥٤٠ وما بعدها ومرياك ج ٢ ص ٣٩٢ نداء ٤١٧

(٢) كبريه ج ٢ ص ٥٤٠ و ٥٤١ ويلاحظ أن قلعة الأسود بها علواً وقطاراً ليس لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بالمصاريف في الدعوى المنظورة أمامه إنا كان النزاع يحتمل طرحه أمام قاضي الموضوع ليسر الفصل في المصاريف بالموضوع في هذه الحالة إلا أن واضح القانون حول أنه الحق في الحكم بالمصاريف من صريح به

(٣) كبريه ج ٢ ص ٥٤١

(٤) كبريه ج ٢ ص ٥٤١ نداء ٩٠٦

٢٤٢ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة طبقاً للقانون الصادر في سنة ١٩٠٢ بالحكم في رفع المرافعة الخاصة في دفع قيمة جميع السندات التي لحاملها المبررة في فرنسا أو في الخارج متى كان التداول فيها حاصلًا في فرنسا (١) إنما لا يختص بالحكم في المنازعات المتعلقة بالمعارضة في دفع قيمة السندات التي تصدرها الحكومة الفرنسية أو التي تصدرها بنك فرنسا التعامل بها بدلاً من النقود (أوراق للعملة) أو التي تصدرها أية جهة أخرى مرخص لها قانوناً بإصدار أوراق العملة أو المنازعات الخاصة بالمعارضة في دفع قيمة الكمبيالات المبررة لحاملها أو الشيكات أو الإيصالات بل يجب طرح جميع هذه المنازعات أمام محكمة الموضوع المختصة (٢)

٢٤٣ - وهناك خلاف بين الشراح في اختصاص القضاء المستعجل إذا كان الموضوع متعلقاً بأوراق اليانصيب حيث يقول البعض بالإيجاب (٣) والآخر بالنفي (٤)

أما السندات الاسمية *Titres nominatifs* فالرأي الراجح والمعمول به على قضاء أن القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في منازعات الخاصة بأمانعة في دفع قيمتها (٥) وإن كان بعض المحاكم يرى بعكس ذلك وبالاحتصاص (٦)

٢٤٤ - وهناك حالة أخرى نص القانون الصادر في سنة ١٨٧٢ على اختصاص

(١) السند ١٥ يريه ١٨٨٥ مجلة القانون ١٠ جينير ١٨٨٥ واكس Aix في ١٥ مارس ١٨٨٧ مجلة القانون المجلد الخامس ١٨٨٩ سنة ١٨٩٩ وباريس في ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ دالوز ج ٢ ص ١٣١ وهاغل Wahl ج ٢ سنة ١٨٨٧ وأوبري ورو ج ٢ سنة ١٨٨٣ مكره وريباك ج ٢ ص ٢٨٩ سنة ١٩٠٣ وعكس ذلك ليون كان ورو ونجارى ج ١ سنة ١٩١٤ وباريس في ١٩ أبريل ١٨٧٤ جائزته المحاكم ج ٢ يريه ١٨٧٥ والجدي ٧ بول ١٨٧٥ مجلة القانون في ٢ يريه ١٨٧٨ وقررون بعدم اختصاصه في حكم المرافعة الخاصة في السندات الاجنبية حتى ولو كانت متداولة في فرنسا

(٢) أوبري ورو ج ٢ سنة ١٨٧٣ مكره ص ١١٣ وليون كان ورو ونجارى ج ١ يريه ١٩١٤ وباريس ج ٢ ص ٢٨٩ سنة ١٩١٤ و ١٩١٦

(٣) هغل Wahl على السندات التي لحاملها ج ٢ سنة ١٩١٩

(٤) Guillaudard ج ٢ سنة ١٨٦١

(٥) ريباك ج ٢ ص ٢٦٠ سنة ١٩١٤ وما سبط والمراجع الى آثارها

(٦) بوليس في ١٠ يناير ١٩١٢ مكره وانكدت ج ٢ ص ١٧

قاضي الأمور المستعجلة بالحكم فيها وهي التصريح للعارض في الدفع باستلام أفساط رأس المال أو القوائد التي حلت أو التي ستحل في ميعاد حلولها أو جميع رأس المال مع تقديم كفيل معتد بضمن دفع هذه المبالغ إذا ما قضى من محكمه الموضوع لمصلحة الحائز للسد، وله في هذه الحالة للفصل في موضوع اقتدار الكفيل من عدمه عند حصول منازعه في ذلك أمامه أثناء نظر طلب التصريح بالصرف (١)

خامس عشر - المسائل المتعلقة بتفسير مبالغ بر نصها رب العمل للعامل أو لعائلته عند إصابة العامل أثناء العمل متى تحصل محكمة الموضوع بالتعويض المستحق.

٢٤٥ - تنص المادة الخامسة عشر من القانون الصادر في سنة ١٩٠٥ على اختصاص القاضي الجزئي الكائن في دائرته المحل الذي أصيب فيه العامل بالحكم نهائياً في المنازعات المتعلقة بمصاريف دوا العامل المتوفى أو الخاصة بالتعويض المؤقت مهما كانت قيمتها - أما التعويضات الأخرى يختص بالحكم فيها رئيس المحكمة المدنية بصفتها قاضياً للأمر المستعجلة بالطريقة الآتية: - إذا حضر الخصوم أمامه وانفقوا على قيمة التعويض الواجب دفعه بصدق على محضر الصلح الخاص بذلك - أما إذا لم يتفقوا فيحق له إلزام رب العمل أو شركة التأمين عند وجود تأمين على الإصابات بدفع مبلغ معين من أصل التعويض على قطعين في تواريخ محددة لا يتمكن العامل أو عائلته من القيام بالاتفاق على أنفسهم حتى تفصل محكمة الموضوع في مقدار التعويض المستحق للعامل أو لعائلته بمحكم قاطع في موضوع الخصومة، ثم يحبس الدعوى إلى المحكمة للفصل فيها ويجوز له الحكم بذلك أثناء نظر الدعوى أمر ضمنية - ويختص القضاء المستعجل أيضاً بالحكم في تعديل المبلغ المقرر مديناً طبقاً لمتغيرات الأحوال (٢)

والسبب في تحويل هذا الاختصاص لقاضي الأمور المستعجلة تمكين العمال المهاجرين أثناء العمل أو عائلاتهم من الإحاطة على أنفسهم بمنحهم التبعة الضرورية

(١) كبره ج ٢ ص ٥١٢ مد ٧ ٩

(٢) مراكه ج ٢ ص ٢٦٨ مد ٥٧

لذلك حتى يحكم قاضي الموضوع في مقدار التعويض المستحق وعدم تركهم هربسة للعاقبة والموزر السؤال طوال مدة اجر امام التقاضي العادي التي قد تأخذ زماما طويلا ، خصوصا وأن معظمهم فقراء لا يملكون شئاً من طعام الدنيا ويعيشون من الأجر الذي يتقاضونه من رب العمل أثناء العمل ويأجبنا لو حدا المشرع المصري حدوا واضع هذا القانون وانشأ منه في مصر راحة بالعمال الفقراء وشععه بالانسانية المندبه

الباب الثاني

الأحوال التي يختص بنظرها بنص القانون في مصر

في انقضاء المختلط وموهبي

أورد - المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تعيدية أو صورة ثانية من الأحكام والعقود الرسمية

٢٤٦ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة طبقاً لنص المادة ٧٩٠ مرافعات بالحكم في المنازعات الخاصة بتسليم صورة تعيدية من العقود الرسمية أو نسخة تعيدية ثانية لها عند ضياع الأولى

ويختص رئيس المحكمة التي صدرت بها الأحكام أو من يوب عنه من القضاة هيئة محكمة مستعجلة بالحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تعيدية من هذه الأحكام أو صورة أخرى صحيحة بدلا من الصورة الأولى عند حصول خطأ فيها من جانب قلم الكتاب (١) طبقاً لنص المادة ١١٦ مرافعات ولا يشاركه في الحكم فيها قاضي الأمور المستعجلة أورد لأن المشرع لمحكمة وآها نص على اختصاص رئيس المحكمة أو من يوب عنه بالحكم في هذه المنازعات بالنيات -

ثانيا - لأنها لا تعتبر من اشكالات التنفيذ المخصوص عنها في المادتين ١٣٦ و ٤٣٩ مرافعات والتي تكون فقط أثناء تنفيذ الأحكام المسلة صورها التعيدية بالعمل (٢)

٢٤٧ - أما المنازعات الخاصة بتسليم نسخة تعيدية ثانية من الأحكام فقد خالف الشرائع وأحكام المحاكم المختلطة في اختصاص القضاء المستعجل بالحكم فيها ،

(١) مقرر رئيس الدائرة الأولى - الاستئناف المختلط في سبتمبر ١٩١٦ الجاري ٧ رقم ٨ ص ٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٤ فبراير ١٩٣٤ الجاري ٣٢ عدد ٢٨٥ ص ٣٠١ رقم ٣٣٦ وقرروا

قاضي الشيوخ في محكمة الاستئناف المختلط في ١٥ أغسطس ١٩١٦ الجاري لفة ٢ ص ١٨ رقم ٣١

وقرر باختصاصه ماعدا صورة تعيدية من حكم مرسى الزايد بالرغم من عدم إيداع ما في الفن في الخزانة

بأن لم يدارس أصحاب الشأن في ذلك

فقال فريق بعدم الاختصاص ارتكبا إلى نص المادة ١١٦ مرافعات التي تخول الاختصاص لرئيس المحكمة أو من يقوم مقامه بالحكم في المنازعات الخاصة بتسليم النسخة التعيدية للأحكام وأن هذه المنازعات تشمل أيضا تسليم نسخة ثانية منها عند هذا الأولى، لأن تسليم النسخة الثانية لا يخرج عن كونه تسليم نسخة تعيدية منها، خصوصا وأن رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه أظهر من غيره على معرفة جدية الطلب من عدمه (١) وقال فريق آخر بالاختصاص أوو لمعوم نص المادة ٧٩٠ مرافعات التي تقضي باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم نسخة ثانية من السندات المنقذ بها بغير تفرقة بين الأحكام والعقود الرسمية وبأنه يتعين أمام عموم النص إدخال المنازعات الخاصة بتسليم نسخة ثانية من الأحكام فيها — ثاني — لأن المادة ١١٦ مرافعات التي تكلمت على اختصاص رئيس المحكمة في الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم نسخة تعيدية من الأحكام لم تنص أيضا على اختصاصه في الفصل في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تعيدية ثانية من الأحكام بل قصرت اختصاصه على الحالة الأولى دون الثانية — ثالث — لأن القول بأن المنازعات الخاصة بتسليم صورة تنفيذية من الأحكام يشمل أيضا المنازعات الخاصة بتسليم صورة ثانية منها عند فقد الأولى قول مخالف لنص القانون الذي فرق بين الحالتين في المادتين ٧٩٠ و ١١٦ مرافعات مختلط — رابع — لأن المادة ١١٦ مرافعات مختلط أجمعت عمداً لإدخال المسائل الخاصة بتسليم نسخة ثانية من الأحكام في اختصاص رئيس المحكمة بخلاف المادة ١١١ مرافعات أهل التي صلت على اختصاصه في هذه المسائل بالذات حيث قالت: لرئيس المحكمة التي صدر بها الحكم أو من ينوب عنه من القضاة أن يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقضى التحيد بموجبها أو نسخة ثانية حد صياح الأولى، مما يدل على أن غرض واضع القانون هو إدخالها في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المختلط عملاً بنص المادة ٧٩٠ مرافعات

وهذا الرأي هو المألوف والمأخوذ به قضاء (٢) وقد اعتمدته دوائر الاستئناف

(١) برهنت بك طرق تنفيذ والتعطل طبعه أولى من ١٠٩ عدد ١٦٣ و ١٦٤ واستئناف مختلط في ٢٠ جمادى ١٢٩٧ المجموعة ١٩ من ٢٥٦

(٢) أوردته في مجلة ١٢٩٧ واستئناف مختلط في ٢٥ ربيع ١٢٩٣ المجازيت جيمس ١٢٩٣ من ٢١١ رقم ٢٥٨ و ٢٥٩ فبراير ١٢٩٣ المجازيت ٢٠ عدد ٧٨٥ من ٣٠٠ رقم ٣٢٦

المختلطة بجمعة أخيراً في حكم صادر في ٢ إبريل سنة ١٩٢٥ ومشور بالجدريت عدد
إبريل سنة ١٩٢٥ ص ١١٢ رقم ١٧٩

٢٤٨ - أما في المحاكم الأهلية فيختص رئيس المحكمة التي أصدرت الأحكام
أو من يوب عنه من القضاة في الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تعبدية
لهذه الأحكام أو سحبه ثانية منها عند ضياع الأولى عملاً بمصر المادة ١١١ مرافقت
ولا يشارك في ذلك للقاضي الجزئي بصفته قاضياً للأمر المستعجلة للاختصاصات
السابقة ذكرها

٢٤٩ - أما الصور المتعلقة بتسليم نسخة تعبدية من العقود الرسمية أو نسخة
ثانية لها عند ضياع الأولى فيختص بالحكم فيها القاضي الجزئي بصفته قاضياً للأمر
المستعجلة لا ينص صريح في القانون (١) وإنما بناء على اختصاصه العام
المخصوص عنه في المادة ٢٨ مرافقات باعتبار ذلك من الأمور المستعجلة التي يخشى
عيباً من هوان الوقت

٢٥٠ - ويشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة في
الحكم في المنازعات الخاصة بتسليم صورة تعبدية ثانية من الأحكام أو العقود والقاضي
الجزئي الأهلي بصفته قاضياً للأمر المستعجلة في الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم
صورة تعبدية ثانية من العقود ضياع النسخة التعبدية الأولى للحكم أو للعقد المراد
تسليم نسخة تعبدية ثانية منه أو وجودها في حالة سبيته بتسجيله، إمكان
التفديدها كحصول تمزيق فيها أو طمس في الكلمات أو الملاحظات الميئة بها يتعدى
معه قراءتها ومعرفة محتوياتها - أما إذا كانت النسخة التعبدية الأولى لم تصع بن
موجودة تحت يد شخص آخر لتفديده بمقتضاها بملع مستحق له بموجب الحكم المطلوب
نسخة تعبدية منه وكان الفرص من وقع الدعوى استرداد النسخة التعبدية الأصلية
من تحت يد الخائرها والفصل في النزاع الخاص بالملكية فلا يختص القضاء المستعجل
بمطالبة المالك الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٢)

(١) لم يرد في قانون الرافعات الأهلية نص مماثل من المادة ٧٩٠ مرافقات مختلطة فيقول القاضي للأمر
مستعجل في المحاكم المختلطة الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة ثانية من الأحكام أو العقود الرسمية

(٢) قرار قاضي الأمور المستعجلة المختلطة بالسكندرية في ١٧ أكتوبر ١٩٣٣ الجاريت ٢٦ عدد
٢٨٥ ص ٢٠٠ سنة ٢٢٧

فيما قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة بعض المادة ٥٢١ مرافعات (١) والخاص الجزئي الأهل باعتباره قاضياً للأمر المستعجلة في المحاكم الأهلية طبقاً لنص المادة ٤٥٨ مرافعات أهل — وترفع إليه لائحة دعوى مختصم فيها كل من عاجز والمحبوز عليه والخارج من المعين من المحضر بحسب رافعها وتعرض للحاجز والمحجوز عليه في المحل المصيق لأن قانون المرافعات الأهلية والمختلط لم ينص على وجوب تعيين محل مختار للحاجز في التيه السابق على المحجوز التعبدية كما نص القانون الفرنسي .

ثالثاً — تعيين مدير لمؤسسة المحجوز عليها .

٢٥٤ — يخص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة طبقاً لنص المادة ٥١٩ مرافعات والقاضي الجزئي الأهل بصفة قاضياً للأمر المستعجلة عملاً بنص المادة ٤٥٨ مرافعات بتعيين مدير للتواشي والمهمات المستعجلة في حرث الأراضي وحديثها أو آلات الورش أو المعامل المحجوز عليها لإدارتها معاً من تعطيلها بسبب المحجوز لعدم دخول ذلك في مأمورية الخارج التي تنحصر فقط في المحافظة على الأشياء المذكورة وعدم تمكين الفدين من التصرف فيها حتى يبيعها بالطريق القانوني

وتنحصر مأمورية القاضي في هذه الحالة في بحث ما إذا كانت هناك آلات أو مراث أو خلافه في محضر المحجوز يلزم لإدارتها تعيين شخص عالم بذلك أم لا — فإذا تبين أنه وجود شيء من ذلك يقضى بتعيين مدير مؤقت ولا يؤثر هذا التعيين على مأمورية الخارج في المحافظة على الأشياء المحجوز عليها بل له مراقبتها أثناء الإدارة وجررها من وقت لآخر، إنما ليس له الحق في منع المدير المعين من إجراء الأعمال التي تستلزمها الإدارة بحجة مياتها والمحافظة عليها

٢٥٥ — رابعاً — التصريح للفدين قبض الدين المحجوز عليه رغم الحجر بعد سماع ملح في خزنة المحكمة يكفي لوقف دين الحاجز مع تخصيصه عليه .

(١) استئناف مخط في ٢٠ ربيع ١٩١٧ المجازيت ٧ من ١٧٣ وم ٩٦ : ٨ و ٨٠ ١٩١٢ جازيت

لم تنص المادتان ٤٨٥ مرافعات مختلط و ٤٣٣ أهلى على اختصاص مصرى
الامور المستعجلة بالحكم فى ذلك كما فعلت المادة ٥٦٧ مرافعات فرنسية المعدلة
بالقانون الصادر فى ١٧ يوليوس ١٩٠٧ وإنما قررنا أحقية المحجوز عليه فى استلام
الملغ لرائد عن دين الحاجز من المحجوز لديه وذلك ما يداع مبلغ فى حصة المحكمة
يكفى لتأدية الدين المحجوز من أجله مع التقرير بتخصيصه لوفاء هذا الدين
دون غيره.

والمستفاد من صرح هاتين المادتين أن القانون المصرى لم يوجب لانتجاع
إلى قاضى الامور المستعجلة فى جميع الاحوال الحصول على حكم بالإيداع والتخصيص
والتصريح للدين باستلام مابقى بعد ذلك من المحجوز لديه بل يمكن إجراء ذلك
بالاتفاق بين أطراف حجز ما للدين لدى الغير وهم الخائن الحاجز والمدين المحجوز
على دينه والمحجوز لديه - أما إذا لم يتفقوا على ذلك فلا يخلو الحال من أحد
أمريين الأول توافر الاستعجال فى الدعوى كأن يحصل الحجز على مبلغ يزيد كثيراً
عن دين الحاجز بغرض حبه عنه للاضرار به وبمصلحه - الثانى عدم توفر
الاستعجال فيها - فى الحالة الأولى يمكن الانتجاع إلى قاضى الامور المستعجلة فى
المختلط والقاضى الجرنى الأهلى نصته قاضياً للامور المستعجلة للحكم بإيداع مبلغ
يكفى لدين الحاجز مع تخصيصه عليه والتصريح بصرف الباقي للدين (١)
وفى الحالة الثانية يطرح التراجع أمام محكمة الموضوع المرفوع امامها دعوى طلب الدين
وتثبيت الحجز

وخصاص قاضى الامور المستعجلة فى المختلط ، أو القاضى الجرنى فى الأهلى
فى هذه الحالة لا يكون نص صريح فى القانون كاختصاص قاضى الامور المستعجلة
فى فرنسا (مادة ٥٦٧ مرافعات فرنسية معدلة) وإنما يحصل بها على اختصاصه
العدم فى الامور المستعجلة التى يخشى عليها من هوان الوقت ، أى الاختصاص
المؤسس علىصوص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط ، ولا يحد
من اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى الدعوى عند الاستعجال قيام دعوى
الدين وتثبيت الحجز أمام محكمة الموضوع . بل يختص بالفصل فيها بالرغم

(١) استئناف مختلط ١٢ ثابر ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٨٠ وعكس ذلك اختصاص مختلط ٢٨ ص ١٩٢٨
المجموعة ٤٦ ص ٤٦٠ وقرروا اختصاص القضاء المستعجل بالتصريح بالصرف فى هذه الحالة للبائس الموصوع

عن ذلك لعموم نص المواد سالفة الذكر والتي لم تقيد اختصاصه في هذه الأمور المستعجلة على عدم قيام دعوى الموضوع - كل ذلك بشرط ألا يكون حكمه تأنيب في الموضوع .

٢٥٦ - إنما لا يجوز للقضاء المذكور عند تقدير الدين الواجب إيداعه في الحرية وتخصيصه لدين الخارج أن يقرر مبلغاً أقل من القيمة الواردة في السند أو الأمر المتوقع به المحجز لمساس ذلك بالموضوع وتعلقه بمسألة موضوعية لا يختص بالحكم فيها وهي حقيقة مقدار دين الخارج قبل الدين (١) أما إذا توقع المحجز بغير سند أو أمر من القاضي عن وجوب ذلك فالمحجز باطل جوهرياً ، ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحال بالحكم بصحته بالنسبة للمبلغ يقدره وقد لدين الخارج لمساس ذلك بالموضوع . وبالنسبة ليس له أن يحكم بإيداع وتخصيص مبلغ يقدره ثم التصريح للدين بصرف الباقي ، بل له أن يحكم برفع المحجز إذا طلب منه ذلك أو يقضى بعدم اختصاصه بغير الدعوى لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق الأمر الخارج عن ولايته الفصل فيه (٢) ولا يمكن الأخذ في هذه الحالة بما قرره علماء القانون وأحكام المحاكم وفرنسا فعلياً على نص المادة ٥٦٧ من مرسوم ربي لأن اختصاص القضاء المستعجل في القانون الفرنسي بالحكم بالتخصيص والإيداع مبني على نص صريح في القانون يخول له الحق في الفصل في هذا النزاع مهما كانت حالة الدعوى ، سواء توقع المحجز فيها بسند أو أمر من القاضي أو بغير حصول شيء من ذلك ، وسواء أكان ذلك أثناء نظر دعوى طلب تثبيت المحجز أم قبل رفع الدعوى (٣) - أما في القانون المصري فاختصاصه مؤسس على المواد ٢٨ من مرسوم أهلي و ٣٤ و ١٣٩ مختلط الخاصة بالأمور المستعجلة عموماً التي تهمر عليه المساس بالموضوع مهما هي كانت صفة الاستعجال في الدعوى

(١) استئناف مخطوط ٣٠ يناير ١٩٠١ المجموعة ١٣ ص ١٤٦

(٢) استئناف مخطوط ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ المجازات عدد أغسطس ١٩٢٩ ص ٢١٩ رقم ٢٧٧ ونص بعدم جواز التظلم المستعجل في الحكم بصحة المحجز بالنسبة للمبلغ حين يقدره إذا حصل المحجز بدون سند أو أمر من القاضي عند وجوب ذلك لمساس الفصل في ذلك في أمر موضوعي لا يدخل في ولايته الحكم فيه (٣) مرسوك ج ٢ ص ٢٧٦ رقم ١٢١ باريس ٣٠ يرمه ١١-٨ و دالوز ١٩١١ ج ٢ ص ١٨١

من المادة ٢٧٦ ملاحظات مرسومة والتي تقول

٢٥٧ — ويختص القضاء المستعجل بالحكم في ذلك مهما كانت قيمة الدعوى المرصوعة وقيمة الدين المحجوز من أجله سواء كانت هذه الدعوى من اختصاص المحكمة الكلية أو الجزئية أو كان الأمر الصادر بالحجز من القاضي الجرى أو من رئيس المحكمة الكلية باعتباره قاضياً للأموال الوقتية .

٢٥٨ — والخصص المشار إليه لا يؤثر على القواعد العامة بالتمثلة كما سبق القول عند الكلام على ذلك في القانون العرسي ، ولا يمنع الدائنين الآخرين لسدين المفلس من اقتسام الدين المودع في الخزنة مع الدائن الحاجر الحاصل التخصيص لمصلحته (١) ولا عل للتخصيص في القانون المصري إذا كانت الحجز تنفيذياً أو أصبح كذلك لأن الحجز التنفيذي يحول للحاجر الحق في استلام دينه طبقاً لمصر المادة ٢٥٤ مرافعات والتعيز على المحجور لديه بعد حصول التقرير بما في الدمة

عماساً : طلب الدائن وضع العقار المحجوز عليه تحت المراسمة القضائية أو جميع أماره ويصرها وإيداع التمس في مزانة المحكمة

٢٥٩ — تنص المادة ٢٢٢ مرافعات على أن تحجب بحصر الحجز العقارى بالنسبة للعقارات غير المنجزة يؤثر على صحة وضع يد المحجور عليه ويبرها من يد مالك إلى حارس حتى يوم البيع ، ويهرص على المحجور عليه المرامات الحارس ، فيجب عليه إدارة العقارات إدارة طيبة وإجراء الأعمال اللازمة لصيانتها وحفظ ثمراتها إن كان لها ثمر ويمها بالمزاد العلني إلا إذا اتفق مع الدائن على بيعها بالممارسة أو بعد استصدار قرار من القاضي بذلك ثم حفظ ثمنها طرفه أو إيداعه في خزانة المحكمة (٢) والامتناع عن كل عمل من شأنه تقليل قيمة العقار .

٢٦٠ — ويجوز للدائنين الحاجزين سولاً كانوا مرتين أم عاديين وكل دائن آخر

(١) جرد السابق الكلام طه

(٢) لسان مختلط ٣٠ ديسمبر الجاريت ٢ ص ٦٦

يجب له التمسيد أن يطلبوا من قاضي الأمور المستعجلة الحكم بزرع العقارات المحجوز عليها من المدين وتعيين حارس عليها إذا أتى المدين أعمالا من شأنها الإصرار بحقوقهم كبراء العقارات بدون حياطة للتقليل من قيمتها وقت البيع أو بدور دفع الأموال الأميرية المقررة عليها حتى تبيعها جهة الادارة سدادا للأموال أو التصرف في ثمراتها إن كانت مشجرة (١) كما يجوز لهم أيضا أن يطلبوا منه الأمر بجمع ثمارها فقط وبيعها بالمرزاد العلني وإيداع ثمنها في خزانة المحكمة.

وقاضي الأمور المستعجلة غير ملزم بتعيين حارس على العقارات المحجوز عليها بمجرد طلب ذلك منه بل له تقدير الطلب والحكم فيه طبقا لما يراه من جدية الأسباب التي يرتكز عليها طالبو المراسمة من عدمه (٢) فإذا انقضى له من وقائع الدعوى أن قيمة العقارات المحجوز عليها تفي بسداد دين الدائن الخبز وبأن الدائنين المسجلين (٣) أو أن إدارة المحجور عليه على العقارات طية لا يشوبها شيء وأنه قائم بإيداع قيمة الثمرات في خزانة المحكمة أولا بأول أو بدفع جميع الأيجار الذي يحصله منها للدائن الحاجز بقضى برضى الدعوى أما إذا انقضى له خلاف ذلك فيقضى بالقول

٢٦١ - ولا يشترط لاختصاصه في هذه الحالة توافر الاستعجال المنصوص عنه في المادة ١٣٦ مرافعات مختلط بل يختص بنظرها بعض القانون حتى ولو لم يتوفر فيها الاستعجال (٤)

٢٦٢ - وقد اختلف القضاء المختلط في إجابة طلب الخراسة متى كانت العقارات مؤجرة ، فقضى البعض بعدم إجابتها اعتمادا على ظاهر نص المادة ٢٢٢ مرافعات وقرر بأنه يجب فقط للدائن الحاجز في هذه الحالة مطالبة المدين المحجوز عليه بالأجرة التي قصبا لمد تسجيل محصر المحجوز لأنها سلمت إليه على سبيل الوديعة . كما يجوز له إذار

(١) استئناف مختلط ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجريدة ٢٤ ص ٢٢٠ رقم ٢٨٠

(٢) استئناف مختلط ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجريدة ٤٦ ص ٧٧ و ٧٨ ديسمبر ١٩٣٤ المجموعة ٤٨ ص ٤٠

(٣) ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٧٧ و ٧٨ يناير ١٩٣٣ الجريدة ٢٤ ص ٢٢٠ رقم ٢٨١

(٤) استئناف مختلط في ١٤ فبراير ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ١٦٤ و ١٦٥ نوفمبر ١٩٣٣ و ٩ مايو ١٩٣٤

الجريدة ٢٤ ص ٢٨٥ رقم ٣٦٤ و ٣٦٥

المستأجرين من المدين بعدم الدفع اليه (١) وقضى آخر بخلاف ذلك وبإمكان تعيين الحارس حتى ولو كانت العقارات مؤجرة متى توفرت أسباب الحراسة (٢) خصوصاً إذا اتضح للقاضي المستعجل وجود شبهة في الإيجارات الصادرة من المحجور عليه وأنها حصلت بطريقة صورية أو بالاختلاق بين المحجور عليه والمستأجرين الظاهريين. مصرح الاضرار بالتأمين (٣) أورد لعدم النص في المادة ٦٢٢ مراعاتاً على تحريم ذلك في مثل هذه الأحوال بما أن حكم الحراسة لا يؤثر على عقود الإيجار الصحيحة الصادرة طبقاً للقانون بل يجب على الحارس احترامها وتسهيل الأجرة من المستأجرين وإبداءها في حراسة المحكمة على ذمة الجميع وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به.

ويجوز تعيين أحد الخارجين أو شخص أجنبي عن الطرفين في الحراسة ، إنما لا يجوز تعيين المحجور عليه فيها بحسب الرأي المعمول به (٤).

٢٦٣ - وتعيين الحارس في هذه الحالة لا يقصد منه تحقيق نظرية الخلق الثمر بالعقار التي يستفيد منها المالكون المرتنون وأصحاب حقوق الاختصاص والمصرح بها في المادة ٦٢٣ مراعاتاً محتفظ بل دعى به إلى المحافظة على حقوق جميع الدائنين الآخرين الخارجين أو الدين بهموا على المدين بالوفاء مهما كانت صفتهم : دائنين عاديين أو أصحاب حقوق امتياز أو مرتنين - ولا يوجد في القانون الأهلي نص يمانس المادة ٦٢٣ مراعاتاً محتفظ والأحوال الواردة فيه وعلى ذلك لا يجوز فيه للدائن العادي المباشر لأجرامات نزع الملكية طلب تعيين حارس قضائي على العقار المزروع ملكه لضمان سداد دينه من ثمنه ، وإنما يجوز ذلك للدائن المرتن وهذا تأمينا

(١) استئناف عتظ في ٢٠ مايو ١٨٨١ المجموعة ٣ ص ٣٤٤ ومن هذا الرأي أو حيث من لا يراجع طرق التمدد والعتظ.

(٢) الاستئناف عتظ في ٣١ يونيو ١٩١٦ الجاريت ١٩١٦ ص ١٨٠ رقم ٤٦٥.

(٣) استئناف عتظ في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٥ و ٢٠ يونيو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٣٤١ و ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣ الجاريت ٢٤ ص ٢٢٠ رقم ٢٨٢.

(٤) أبو صفك طرق التمدد والعتظ طبعه أول من ١٩٤٠ وطبعه ثانية ١٩٤٢ والمراجع الجديد في المأنة . وما قلناه بخصوص ملكة الكلام على نص المادة ٦٨١ مراعاتاً حرصاً على

أو لصاحب حق الاختصاص عقب تسجيل التنييه تعيذاً للعملة إلحاق الثمار بالعقار
كما سيأتي الكلام عليه بعد في المراسلة .

٢٦٤ - مرسوماً طلب الحلول في مبررات التجهيز العقاري في المختلط في حدود مختلف
المناطق الخاضعة من المصير في المبررات : تنص المادة ٢٧٧ مراقبات محتط على أنه إذا
مخلف الدائن طالب التجهيز لسبب من الأسباب عن القيام بعمل أي إجراء من
الإجراءات في الميعاد المتخصص عليه في باب التجهيز العقاري ولم يتم بهذا العمل قبل
أن يطالب الحلول صده جاز لكل دائن مسجل ولكل دائن ينده سند واجب التصيد
أن يطالب من قاضي البوع بصفتها قاضياً للأموال المستعجلة أن يأمر بحلولة عن الدائن
المتخلف ، وليس عليه إعلان أحد للحضور أمام القاضي سوى هذا الدائن المتخلف
ولا اختصاص الممثل في هذه المادة لقاضي البوع لنظر هذا النزاع بصفته
قاضياً للأموال المستعجلة (١) لا نظير له في القانونين الأهلي أو الفرنسي .

٢٦٥ - ويشترط في طلب الحلول أن يكون أن يتأخر الدائن عن عمل أي إجراء
في ميعاده مهما كان سبب التأخير وسواء أكان التأخير إعمالاً من الدائن طالب التجهيز
أو بكونه اتفاق مع المدين على تسليط دين وترك الإجراءات أو لأنه متواطئ
مع المدين على ذلك بإصرار بالدائنين الآخرين (٢) - ثانياً - أن يكون التأخير حصرياً
بمعه غير لازم بمعنى أن عدم مراقبته لا يستوجب الإعلان - ثالثاً - أن يعلن طلب
الحلول إلى الدائن المتخلف قبل أن يقوم بعمل ما يخلف عنه .

ويجوز طلب الحلول من الدائنين المسجلين الذين يندم سندات واجبة لتنفيذ
لا فرق بين أن يكونوا مرتبطين أو غير مرتبطين وبين أن يكونوا أعلنوا المدين
بالتنييه أو لم يعلنوه .

ويحكم القاضي المذكور في الحلول بعد أن يتأكد من صحة طالب الحلول ومن
أن الدائن المتخلف لم يتم بالعمل قبل دفع الدعوى المستعجلة ، ولا يتمتع من الحكم

(١) استئناف مخطط ٢٨ أكتوبر ١٩١٢ و ٢٧ أغسطس ١٩١٢ المجازات وقبر ١٩١٢ من ٦٠ رقم ١١
و ١١ و ١٢ مارس ١٩١٢ المجازات مايو ١٩١٢ من ١٣٦ رقم ١٩١ و ١٤ فبراير ١٩١٣ المجازات يونيو
١٩١٢ من ١٦٢ رقم ٢٤٨

(٢) مقرر مخطط مستجيب في ١٤ فبراير ١٩١٣ المجازات ٢ من ١٦٢ رقم ٢٤٨

بذلك عرض الدائن المتخلف استعداده لعمل الاجراء المطلوب — ومتى صدر الامر بالحلول وجب على الدائن المتخلف أن يسلم الاوراق المتعلقة باجراءات الحجز إلى الدائن الذى استحق الحلول .

والقرار الصادر بالحلول لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من الطرق القانونية إلا لحصول بطلان فى الشكل فيجوز استئنافه فى خلال الخمسة أيام التالية لصدوره ويرفع الاستئناف إلى محكمة الاستئناف مع تكليف المستأنف عليه بالحضور أمامها فى ميعاد أربع وعشرين ساعة ، ولا تقبل المعارضة فى الحكم الغيابى الذى تصدره هذه المحكمة .

٢٦٦ — ولم تنص المادتان ٥٩٢ مرافعات أهلى و٧٢٢ فرنسى على اختصاص قاضى البيوع بصفته قاضياً للأمر المستعجلة فى الحكم بالحلول فى هذه الحالة بل نصت الأولى على إجراءات معينة للحلول تخالف إجراءات المادة المختلطة كما قررت الثانية بإمكان طلب الحلول بقرار من القاضى بأوضاع مخصوصة .

سابعاً — المنازعات المتعلقة بإعادة امبرادات البيع فى المختلط .

٢٦٧ — إذا تأخر الراسى عليه المزااد فى القيام بشروط البيع كعدم دفع الثمن فى الميعاد الموضح فى شروط حكم المزااد أو فى ظرف ثلاثين يوماً من صيرورة المزااد نهائياً عند عدم وجود نص فى الحكم على خلاف ذلك أو امتنع عن القيام بالالتزامات الأخرى المقصود بها ضمان دفع الثمن كتقديم كفيل لدفع باقى الثمن يباع العقار المبيع ثانياً بالمزااد على مسئولية .

٢٦٨ — ويحصل البيع أولاً بانذار يرسله طالب إعادة البيع إلى المشتري المتخلف ومعه صورة من سند الدين وينبه عليه فيه بتنفيذ شروط البيع ويهدده بأنه إذا لم يتم بتنفيذ الشروط فى خلال الثلاثة أيام التالية للانذار يتخذ اجراءات إعادة البيع ، فإذا مضت هذه المدة ولم يتم بالوفاء يحق للطالب أن يشرع فى اجراءات إعادة البيع بدون لزوم لحكم من المحكمة أو أمر من القاضى ، وإذا حصل نزاع بشأن ذلك يرفع لقاضى البيوع فى المختلط بصفته قاضياً للأمر المستعجلة للفصل فيه طبقاً لنص المادة ٦٩٧ مرافعات وحكمه فى هذه الحالة نهائياً لا يجوز الطعن فيه إلا لبطلان فى الشكل فيرفع أمره إلى محكمة الاستئناف فى خلال الخمسة أيام التالية للحكم

ويعلن الخصوم أمامها في ميعاد أربع وعشرين ساعة ، وحكمها غير قابل للمعارضة إذا صدر غايًا (٦٩٧ وما بعدها مرافعات مختلط) .

٢٦٩ — ولم تنص المادة ٦٠٧ مرافعات أهلى المقابلة للবাদة المختلطة على اختصاص القاضى الجزئى أو قاضى البيوع فى المحكمة الكلية بصفته قاضيا للأموار المستعجلة بالفصل فى هذه المنازعات

وتحصل إعادة البيع فى الاهلى بأمر على عريضة يصدر من القاضى الجزئى أو قاضى البيوع ، ويجوز للبشرى المتخلف التظلم منه كباقى الأوامر الصادرة على العرائض . أما فى القانون الفرنسى فيختص قاضى الامور المستعجلة فى المنازعات المتعلقة بذلك طبقاً لما سبق ذكره

ثامناً — طلب المالك المؤجر اختصاصه بالمبلغ النحصل من بيع المنقولات التى كانت بالعين المؤجرة وفاء لربه الربح المستحق له

٢٧٠ — تنص المادة ٥٨٣ مرافعات مختلط على جواز اختصاص المالك بالمبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها الموجودة بالعين المؤجرة بعد استئزال الديون والمصاريف الممتازة فى أى وقت حضر قبل مضى الميعاد المحدد لتقديم طلبات التوزيع أو بعده وقبل الشروع فى التوزيع ، ويكون ذلك بحكم من محكمة المواد المستعجلة فى دعوى يختصم فيها كل من المحجوز عليه والمحجوز له وطالب التوزيع عند الاقتضاء وأسبق حاجز من الدائنين الممتازين بعد المحجوز له أولاً

أما المادة ٥١٩ أهلى المقابلة فتجعل الاختصاص فى ذلك للقاضى المنوط به أ ر التوزيع (القاضى الجزئى فى المسائل الجزئية والقاضى المعين للتوزيع فى المسائل الكلية) والمادة ٦٦١ فرنسى تنص على اختصاص قاضى التوزيع بذلك juge commissaire يقضى فيه بدعوى مستعجلة

٢٧١ — وقد اختلف شراح القانون وأحكام المحاكم المختلطة فى اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المختلط بالحكم بذلك ومدى هذا الاختصاص والمسائل التى تمنع من اختصاصه ، فقال البعض بعدم اختصاصه إطلاقاً وبأن المقصود من المادة ٥٨٣ مرافعات هو اختصاص قاضى التوزيع على أن يطلب منه ذلك بصفة مستعجلة فيقضى فيه كما لو كانت الدعوى مستعجلة (١) وقال البعض الآخر باختصاصه بشرط

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتفظ : ابعة أولى ص ٧٠٤ نبة ١١٨٧

عدم وجود نزاع بين الخصوم فيما يتعلق بمراتب الامتياز^(١) وقال ثالث باختصاصه في جميع الأحوال حتى مع حصول هذا النزاع لعموم نص المادة ٥٨٣ مرافعات^(٢) ويرتكن أصحاب الفريق الأول إلى الأسباب الآتية — أولاً — أن النص الفرنسي للمادة المختلة لم يعين بالذات قاضي الأمور المستعجلة أو أى قاض آخر وذكر فقط أن للمالك الحق في طلب الاختصاص بالمبالغ المتحصلة بصفة مستعجلة « en référé » وأن المنصود من سياق المادة المذكورة ونص المادة ١٦٦١ فرنسي المقابلة لها هو قاضي التوزيع على أن يرفع إليه الأمر بدعوى مستعجلة — ثانياً — لأن الحكم بامتياز المؤجر على غيره وتسليمه نصيبه من ثمن المنقولات المبيعة فيه مساس بالموضوع لفصله في مسائل متعلقة بمراتب الامتياز، الأمر الخارج عن ولاية القضاء المستعجل الحكم فيه بنص المادة ١٣٦ مرافعات مختلط — ثالثاً — لأن قرارات قاضي الأمور المستعجلة وقتية لا تؤثر على محكمة الموضوع عند طرح النزاع أمامها فلها أن تؤيدها أو تلغيها أو تعدل فيها ، وعلى ذلك فالقرار الصادر منه بالتخصيص لا يربط قاضي التوزيع عند اجراء عملية التوزيع بمعرفته ويمكنه بالرغم منه الحكم بعدم أحقية المالك للبلغ المخصص له وتخصيصه لغيره من الدائنين الآخرين وهو مالم يقصده المشرع من المادة المذكورة والتي رعى منها تمكين المالك من الحصول على دينه في أقرب وقت ممكن. ويقول أنصار الرأي الثاني باختصاصه طبقاً لنص المادة المذكورة بشرط ألا يمس في حكمه الموضوع أو أصل الحق عملاً بنص المادة ١٣٦ مرافعات مختلط فإذا كانت مرتبة المالك في الامتياز محل نزاع فيتعين عليه الحكم بعدم اختصاصه وترك الأمر لمحكمة الموضوع — أما أصحاب الرأي الثالث فيقولون بأن الاختصاص بخول له في هذه الحالة بنص صريح في القانون لابتناء على ولايته العامة في الأمور والمستعجلة المنصوص عنها في المادة ١٣٦ مرافعات مختلط فله أن يقضى في طلب التخصيص وفي المنازعات المتعلقة بمراتب الامتياز والمتفرعة عليه وحكمه في هذه الحالة وقتي يمكن أن تؤثر عليه نتيجة القسمة

(١) اكدورية مختلط متعجل في ٨ ديسمبر ١٩١٠ الجازيت ١ ص ٥٠

(٢) استئناف مختلط في أول فبراير ١٩١١ الجازيت ١ ص ٢٠٠ وكتاب التنفيذ علماً وعملاً لعبد المتاح بك

٢٧٢ — وهذا الرأي هو الذى أخذت به محكمة الاستئناف المختلطة فى معظم أحكامها. ونرى ألا نأخذ به للأسباب الآتية : — أولاً — لأنه ولو أن النص الفرنسى للمادة ٥٨٣ مرافعات لم يعين القاضى بالذات وقرر فقط إمكان طلب التخصيص بدعوى مستعجلة « en référé » إلا أن المقصود من ذلك رفع النزاع أمام القاضى المختص أصلاً بالحكم فى الدعوى المستعجلة وهو قاضى الأمور المستعجلة — ثانياً — لا يمكن ألا نأخذ فى هذه الحالة بالنص الوارد فى المادة ٦٦١ مرافعات فرنسى لتحديد اختصاص جهات التقاضى فى المختلط لأن المادة المذكورة نصت صراحة على اختصاص قاضى التوزيع بالحكم بالتخصيص الذى يرفع إليه بطلب مستعجل بخلاف المادة المختلطة التى أعفلت ذكر قاضى التوزيع عمداً من عباراتها — ثالثاً — لو كان غرض المشرع المصرى اختصاص قاضى التوزيع بنظر الدعوى بصفة مستعجلة لنص على ذلك صراحة كما نص فى المادة ٥٨٧ مرافعات مختلط التالية للمادة ٥٨٣ التى تكلمت على اختصاصه بالحكم فى المنازعات الحاصلة فى قائمة التوزيع النهائى — رابعاً — لأن المادة ٥٨٣ مرافعات خولت للمالك الحق فى طلب التخصيص ولو قبل الشروع فى اجراءات التوزيع الأمر الذى لا يمكن حصوله أمام قاضى التوزيع لعدم رفع دعوى التوزيع إليه حتى يكون مختصاً بالحكم فى الطلب باعتباره متفرعاً عنها بخلاف المادة ٦٦١ مرافعات فرنسى التى لم تنص على تخويل المالك هذا الحق قبل الشروع فى التوزيع وقصرته فقط عند وجود اجراءات التوزيع أمام القاضى وعدم إتمامها مما يستفاد منه غرض المشرع المصرى دون الفرنسى فى تخويل هذا الاختصاص لقاضى الأمور المستعجلة (١) — خامساً — لأن القول بأن قاضى الأمور المستعجلة لا يختص بالفصل فى المنازعات الخاصة بمراتب الامتياز لتعلقها بأمور موضوعية لا يدخل فى وظيفته الفصل فيها مردود من أن القانون خول له الفصل فى هذه المسائل باعتبارها متفرعة عن طلب التخصيص بنص صريح فيه ، وكل ما هنالك أن قراره فى ذلك مؤقت صرف لا يؤثر على قاضى التوزيع عند الحكم فيه بعد.

ذلك (١) — مادراً — يوجد فرق بين اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في نزاع معين بنص صريح في القانون وبين اختصاصه العام في الأمور المستعجلة المبني على نص المادة ١٣٦ مرافعات في الحالة الأولى يقضي في النزاع المعين والمسائل المتفرعة عنه حتى ولو تضمنت أموراً لا تدخل في اختصاصه الأصلي العام لرغبة المشرع في تحويله هذا الحق بصفة استثنائية بنص صريح فيه — أما في الحالة الثانية فيتعين لاختصاصه توافراً للاستعجال وعدم المساس بالموضوع أو أصل الحق — ما يما — لأن طبيعة القرارات الصادرة من القاضي المذكور وكونها وقتية لاتحد من اختصاصه بالفصل في أمور معينة خول له القانون الحكم فيها بنص صريح فيه ، وكل ما هنالك أن قراره فيها يكون وقتياً كباقي القرارات التي تصدر منه لا تتأثر به محكمة الموضوع ولها أن تغير فيه أو تلغيه طبقاً لما تراه

أما إذا حصل نزاع جدي في وجود دين المالك أو صحته فترى عدم اختصاصه بالفصل في الطلب لمساس الفصل في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٢) ويرفع إليه الأمر بعريضة دعوى كباقي الدعاوى المستعجلة الأخرى يختصم فيها المحجوز عليه أي المستأجر والدائن الحاجز إذا كان غير المالك أو من في حكمه، وطالب القسمة إن رفعت الدعوى أثناء اجراءات القسمة والتوزيع — أما إذا رفعت قبل ذلك فلا داعي لإعلان طالب القسمة — ثم أسبق الدائنين الحاجزين من غير الدائنين العاديين ٢٧٣ — ويحكم القاضي في الدعوى بالقبول أو الرفض طبقاً لما يراه من جدية طلب التخصيص وعدمه وقراره في هذه الحالة مؤقت كما قدمنا لا يؤثر على محكمة الموضوع عند طرح النزاع أمامها من جديد فلها أن تغيره أو تؤيده أو تلغيه طبقاً لما يترامى لها، ولا يجوز المعارضة فيه إن صدر في غيبة أحد الخصام مادة (١٤٤) مرافعات وإنما يجوز استئنافه أمام محكمة الاستئناف في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه (مواد ٣٩٨ — ٤٠٠ مرافعات) وهو نافذ رغم الطعن عليه كباقي قرارات قاضي الأمور المستعجلة (مادة ١٤٣ مرافعات)

(١) استئناف مختلط في أول فبراير ١٩١١ المجازيت ١ ص ٧٠٠ وعكس ذلك أبو هيف بك تنفيذ ص ٧٠٦ نبذة ١١٨٩ ويقول بأن قراره موضوعي لا يجوز لمحكمة الموضوع نقضه إذا ما عرضت دعوى القسمة عليها من جديد

(٢) استئناف مختلط ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢ المجازيت ٢٤ عدد ٢١٥ ص ٢٩٨ نبذة ٣٣٢

٢٧٤ — أما في القانون الأهلى فلا يختص بذلك القاضى الجزئى بصفته قاضياً للائامور المستعجلة سواء قبل بدء اجراءات التوزيع أو فى أثناءها لمساس الفصل فى ذلك بالموضوع وإنما يختص به أثناء التوزيع القاضى المنوط بأجراء القسمة (القاضى الجزئى فى المواد الجزئية والقاضى المعين للتوزيع فى المحكمة الكلية فى المواد الكلية) (مادة ٥١٩ مرافعات أهلى)

٢٧٥ — وفى فرنسا بالرغم من صراحة نص المادة ٦٦١ مرافعات الذى يقضى باختصاص قاضى التوزيع بنظر طلب التخصيص بصفة مستعجلة، فقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم فى اختصاص قاضى اللائامور المستعجلة بالحكم فى ذلك، فقال البعض باختصاصه اذا لم يبدأ فى اجراءات التوزيع (١) وقال آخر باختصاصه حتى فى أثناء اجراءات التوزيع (٢) ويشترط أصحاب الراىين للاختصاص عدم وجود نزاع جدى فى مرتبة المالك فى الامتياز (٣) وقال ثالث بعدم اختصاصه إطلاقاً (٤)

٢٧٦ — ويرتكب أصحاب الراى الاول إلى أن المادة ٦٦١ مرافعات نصت على اختصاص قاضى التوزيع بنظر هذا الطلب بصفة مستعجلة أثناء عملية القسمة والتوزيع فلا يجوز لقاضى اللائامور المستعجلة مشاركته فى الفصل فيه أثناء إجراء التوزيع — أما إذا لم يبدأ فى اجراءات القسمة فإن المادة ٦٦١ لم تنص على اختصاص جهة معينة للفصل فيه ولا يجوز لقاضى التوزيع نظره لعدم قيام نزاع أمامه وإنما يجوز ذلك لقاضى اللائامور المستعجلة باعتبار الطلب من اللائامور الوقفية التى يخشى عليها من فوات الوقت طبقاً لولايته العامة فى الفصل فى اللائامور المستعجلة المنصوص عنها فى المواد ٨٠٦ — ٨١١ مرافعات بشرط توافر الاستعجال وعدم المساس

(١) باريس فى ٤ أغسطس ١٨٧٣ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩ - ٧٠ وتعليقات دالوز على المادة ٦٦١ مرافعات نبذة ٩

(٢) باريس فى ١٢ سبتمبر ١٨٣٠ مشار إليه فى تعليقات دالوز على المادة ٦٦١ مرافعات نبذة ١٠ وجلاسون ج ٢ نبذة ١٦٨٩

(٣) روان Rouen فى ١٦ مايو ١٨٦٢ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩ وباريس فى ٢٩ مايو ١٨٧٥ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩ - ٧٠

(٤) جارسونيه ج ٥ نبذة ٧٨١ و ٧٨٢ - وكيري ج ١ ص ١٩٦ نبذة ٣٤٠ ومرنيك ج ٢ ص ٢٨٢ نبذة ٤٣٣ وكان فى ٦ مايو ١٨٦٤ سيري ٦٤ ج ٢ ص ٢٩١

بالموضوع فإذا قد شرط منهما بحصول نزاع في مرتبة المالك في الامتياز مثلاً يترتب على الفصل فيه تأثير في أصل الحق فيما يختص بالامتياز وعدمه انعدمت عنه ولاية الحكم فيه (١)

٢٧٧ — ويستند أصحاب الرأي الثاني القائل بالاختصاص في جميع الأحوال إلى أن النص على اختصاص قاضي التوزيع بالفصل في طلب التخصيص أثناء اجراءات القسمة لا يمنع من مشاركة قاضي الأمور المستعجلة له في الحكم فيه أثناء ذلك طبقاً لاختصاصه العام إذا رأى صاحب الشأن الالتجاء إليه بدلاً من قاضي التوزيع مع اختلاف في طبيعة القرار الصادر منه عن القرار الصادر من قاضي التوزيع إذ أن الأول مؤقت صرف لا يمس الموضوع ويجوز لمحكمة الموضوع عدم التقيد به إذا طرح أمامها النزاع من جديد — أما الثاني فقاطع في الخصومة وملزم لمحكمة الموضوع (٢)

٢٧٨ — أما الفريق القائل بعدم الاختصاص في جميع الأحوال فيقول بأن المادة ٨٠٩ مرافعات تحرم على قاضي الأمور المستعجلة الفصل في المسائل الموضوعية ولو بطريقة مؤقتة . وبأن تمكنه من الاختصاص في هذه الحالة معناه تخويله حق الفصل في منازعات موضوعية محض لا يجوز له الحكم فيها إذ يتعين عليه للحكم في طلب التخصيص بالقبول أو الرفض بحث حق المالك في الدين وما إذا كان صحيحاً من عدمه ثم حقه في مرتبة الامتياز — وما إذا كان يخول له الحصول على الثمن دون باقي الدائنين الحاجزين معه أم لا وتقدير كل ذلك، وكلها مسائل متعلقة بالحقوق لا يشملها اختصاصه العام في الأمور المستعجلة وبأن مجرد كون القانون نص في المادة ٦٦١ مرافعات على اختصاص قاضي التوزيع بالفصل في هذا الطلب بصفة مستعجلة أثناء حصول اجراءات القسمة لا يعطى الحق لقاضي الأمور المستعجلة للفصل فيه بطريق القياس — أرو — لأن القاعدة العامة أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة الفصل في المنازعات الموضوعية ولو بصفة مؤقتة — ثانياً — لأنه ولو أن المادة ٦٦١ مرافعات خولت لقاضي التوزيع وهو يقوم بمهمة الفصل

(١) باريس في ٥ أغسطس ١٨٧٣ و ٢٩ مايو ١٨٧٥ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩ و ٧٠

(٢) جلاسون ٢ رقم ١٦٨٩

في مسائل موضوعية أثناء نظر طلب التخصيص إلا أنها جاءت على سبيل الاستثناء المحض ولا يمكن امتداد آثارها إلى غير الحالة التي وردت فيها ، ولا يمكن لقاضي الأمور المستعجلة الاستفادة منها ، لأن ما جاء على غير القياس فقيره لا يقاس عليه ناك — لأن كون المشرع أعطى للمالك بموجب هذه المادة الحق في الحصول على دينه على وجه الاستعجال من ثمن المنقولات المبيعة بغير انتظار لا تمام اجراءات التوزيع وذلك بتحويل قاضي التوزيع الحق في الفصل في طلبه كما لو كانت الدعوى مستعجلة لا يغير من طبيعة اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وشروط ذلك لأن الاستعجال وحده لا يقرر هذا الاختصاص مهما كان الضرر الذي يترتب على التأخير في الفصل في الدعوى بل يجب لذلك أيضا عدم مساس الحكم في الاجراء المستعجل بالموضوع أو أصل الحق وهذا الرأي هو الراجح علنا وقضاء هناك وأخذت به محكمة النقض والابرام الفرنسية (١)

٢٧٩ — والقرار الصادر من قاضي الأمور المستعجلة في طلب التخصيص طبقاً للرأي القائل بالاختصاص نافذ من تلقاء نفسه ويجوز الطعن فيه بالاستئناف دون المعارضة كباقي قرارات قاضي الأمور المستعجلة ويستفيد من هذا الحق في مصر وفرنسا المالك الأصلي للعين المؤجرة ومن هم في حكمه كالمستفيد بالعين المؤجرة والمستأجر الأصلي بالنسبة للمستأجر من الباطن (٢) وناظر الوقف المؤجر ولا يشترك معهم فيه بحسب الرأي الراجح الدائنين الممتازين السابقين في المرتبة عليهم

انما — طلب بيع الأشياء المحبوز عليها تنفيذاً بالرغم من رفع دعوى استردادها

٢٨٠ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة بمقتضى المادة ٥٤٢ مرافعات

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٨٣ نبذة ٤٣٣ وكيري ج ١ ص ١٩٦ نبذة ٣٤٠ وبرتان ج ٢ نبذة ٥٢ وما بعدها ص ٧٥٨ وما بعدها وبازو ص ٢٦٣ وكان في ٦ مايو ١٨٦٤ سيري ج ٦٤ ص ٢٩١ والنقض في ٣ أغسطس ١٨٤٧ سيري ج ٤٨ ص ١٧٢٩ ودالوز ج ٤٧ ص ١٠٦ وباريس في ٧ أغسطس ١٨٩١ دالوز ج ٩٤ ص ٣٠٧

(٢) جارسوني ج ٥ نبذة ٧٨٠ وجلاسون ج ٢ نبذة ١٦٨٩ وتعليقات دالوز على المادة ٦٦١ مرافعات

مختلط المعدلة بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ والقاضى الجزئى الأهل بصفته قاضيا للأمر المستعجلة بنص المادة ٤٧٨ مرافعات المعدلة بالقانون الصادر في ٢٩ يونية سنة ١٩٢٥ بالحكم ببيع المنقولات المحجوز عليها تنفيذيا بالرغم من رفع دعوى استرداد عنها بشرط إيداع الثمن المتحصل من البيع في خزانة المحكمة حتى يكون ضامنا لحق المسترد إن حكم به وتقام الدعوى أمامه في مواجهة طالب الاسترداد والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيراً إن كان ثمت دائنون حاجزون غير طالب البيع وتعتبر كأشكال في التنفيذ من طالب البيع الغرض منه الاستمرار في التنفيذ بالرغم من الصعوبة التي وقفت في سبيله برفع دعوى الاسترداد

٢٨١ — وللقاضى في هذه الحالة بحث حقوق ومستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما للحكم في الاجراء المطلوب منه ومعرفة من منهما أحق بحمايته المؤقتة التي تقوم على الاجراء الذى سيقضى به أهو طالب التنفيذ فيقضى بالبيع . أم الممانع في التنفيذ فيحكم بعدم إجابته ورفض الدعوى ولا يعتبر حكمه في ذلك ماسا بالموضوع أو فاصلا في الحقوق (١)

٢٨٢ — ويختص القضاء المستعجل بالحكم في طلب البيع في أية حالة كانت عليها دعوى الاسترداد وحتى في أثناء نظر الاستئناف الحاصل عن الحكم الصادر برفضها (٢) ويحق له التصريح بالبيع كلما اتضح له من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها أن دعوى الاسترداد رفعت بغرض عرقلة التنفيذ وإيقاف البيع سواء أكانت المنقولات المحجوز عليها قابلة للتلف أم لا، وسواء أكانت مواشى أم أشياء أخرى - وبمجرد كون هذه المنقولات لا يمكن تعويضها في المستقبل إذا حكم في الدعوى الموضوعية لمصلحة رافع دعوى الاسترداد لا يؤثر عليه في الفصل في الدعوى أو يمنع القضاء المستعجل من الحكم فيها بدعوى المساس بأصل الحق الذى لا يتعدى الفصل في الملكية دون الاضرار التي قد تلحق بالخصام من الاجراء المؤقت الصادر بالبيع (٣)

(١) استئناف مختلط في ٢٣ نوفمبر ١٩١٠ الجازيت ١ ص ٣٥

(٢) باريس في ٢٤ يونية ١٨٩٠ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٣٥ و ١٣ يناير ١٨٩١ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١٦١ ودالوز العملى ج ١٠ ص ١٠ مستعجل « نبذة ١٩١

(٣) مرنياك ج ٢ ص ١٨٨ نبذة ٢٨٥ وكيري ج ١ ص ١٤ نبذة ٢٣

٢٨٣ — والقرار الصادر بالبيع أو برفض الدعوى مؤقت لا يؤثر على محكمة الموضوع عند نظر دعوى الملكية فيجوز لها اعتباره والاتخاذ به أو العدول عنه كلياً أو جزئياً

٢٨٤ — ولا يجوز المعارضة في القرار الصادر بالاستمرار في إجراءات البيع من رافع دعوى الاسترداد أو المدين المحجوز عليه وإنما يجوز استئنافه في ظرف خمسة عشر يوماً كاملة من يوم النطق بالحكم في القانون الأهل — مادة ٧٨٨ مرافعات معدلة — أما في القانون المختلط فيجوز استئنافه في ظرف عشرة أيام من يوم إعلانه (١) (مادة ٥٤٢ مرافعات مختلط معدلة)

٢٨٥ — أما إذا كان القرار صادراً برفض الدعوى فيجوز المعارضة فيه في القانون الأهل في المواعيد العادية المقررة لذلك وكذلك، يمكن استئنافه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه كباقي القرارات التي تصدر من القاضي الجزئي بصفته قاضياً للأموار المستعجلة (٣٥٥ مرافعات) — أما في القانون المختلط فيجوز استئنافه فقط في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه ولا يجوز المعارضة فيه كما أحكام قاضي الأمور المستعجلة هناك (مواد ١٤٤ و ٤٠٠ مرافعات مختلط)

٢٨٦ — والقرار الصادر بالبيع نافذ بقوة القانون وبغير كفالة بالرغم من عدم فوات ميعاد الاستئناف في الأهل أو مع حصول الاستئناف في المختلط أسوة بالقرارات الأخرى التي تصدر من القضاء المستعجل إلا إذا رأى القاضي وجوب تقديم كفالة. فينص عنها في حكمه (مواد ٣٩٥ مرافعات أهل و ٤٥٢ مختلط)

٢٨٧ — وقد اختلف القضاء المختلط قبل صدور القانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالتصريح بالبيع بالرغم من رفع دعوى الاسترداد حيث قرر البعض بعدم اختصاصه بذلك حتى ولو اتضح له من ظروف الدعوى فساد دعوى الاسترداد إلا إذا كانت الأشياء المحجوز عليها قابلة للتلف أو مواشي تستلزم مبلغاً كبيراً للاتفاق عليها ، ولا يقوم طالب الاسترداد بالاتفاق

(١) لأن نص المادة ٥٤٢ مرافعات معدلة لم ينص على حصول الاستئناف في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم كما قررت بذلك المادة ٧٨٨ مرافعات أهل فيما يختص بالخمس عشر يوماً ويجب لذلك الرجوع إلى القواعد العامة المقررة لمبدأ ميعاد الاستئناف وهي إعلان الحكم الابتدائي

عليها أو كانت غير محتى بها بنرض إهلاكها أو تهليل ثمنها للاضرار محقق
الدائن الحاجز . (١)

وقرر آخر باختصاصه بالحكم بالتصريح بالبيع في جميع الأحوال متى تبين له من
وقائع الدعوى وظاهر مستنداتنا عدم جدية دعوى الاسترداد وأنه قصد من
المحاكمة وتسويق إجراءات البيع لعدم تمكين طالب التمتع من الحصول
على دينه (٢) .

والرأى الأخير هو الراجح والذي كان معمولاً به .

٢٨٨ — أما في المحاكم الأهلية فلم يأخذ القضاء الأهلي بهذا المبدأ قبل صدور
قانون سنة ١٩٢٥ الذي خول هذا الاحتصاص للقاضي الجزئي بصفته قاضياً
للأمور المستعجلة بعض صريح فيه وكانت حقوق الدائن الحاجز عرضة للتلاعب
والتعطيل من جراء رفع دعاوى استرداد كيدية وعدم إمكان التنفيذ على الأشياء
المجهوز عليها بسبب ذلك إلا بعد صدور أحكام نهائية في دعاوى الاسترداد بعد
إجراءات طويلة أمام المحاكم قد تأخذ رماً كبيراً وبالرغم من أن القانون نص على
النقص في مثل هذه الدعاوى على وجه السرعة بما كان يضطر منه الدائن في أغلب
الاحيان إلى الصلح وقبول مبالغ أقل بكثير من دينه ليتفادى الضرر الذي قد يلحقه
من دعاوى الاسترداد الكيدية .

٢٨٩ — ولم تنص المادة ٩٠٨ مرافعات مرسى المقابلة للمواد ٤٧٨ مرافعات
أهلى و ٤٤٣ عتبط على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالتصريح ببيع
الأشياء المجهوز عليها عند رفع دعاوى استرداد عنها إلا أن الفقه والقضاء في فرنسا
استفرا عن اختصاصه في ذلك باعتبار مثل هذه الدعوى من [شكايات التنفيذ التي يختص
بظرفها القضاء المستعجل طبقاً لنص المادة ٨٠٩ مرافعات، وقرر بأن له في هذه

(١) استئناف مخطوط في ١٣ فبراير ١٩٠٧ و ٦ مارس ١٩٠٧ المجموعة ٩٩ من ١١٩٦ و ١٤٧
(٢) استئناف مخطوط في ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٣٣ من ٥٢ و ٢٣ نوفمبر ١٩١٠ جازات ١
مر ٣٥ و ٢٤ أكتوبر ١٩١٢ الجازات مرقير ١٩١٢ من ٦ رقم ٩ وقضى باختصاص قاضي الأمور
مستعجلة في الحكم ببيع الأشياء المجهوز عليها بالرغم من وضع دعوى استرداد عنها عند توقيع الدعوى
حائلي الأولى أن تكون الأشياء المجهوز عليها قابلة للتلف، كتابة عند ثبوت عدم جدية دعوى الاسترداد
وأنها رمت بطريق التواطؤ بين المودع والمدعى عرض عرقلة التنفيذ ولو كانت المتعطلات المجهوز عليها غير
قابلة للتلف .

الحالة بحث مستندات الطرفين وتقديرها ثم الحكم باستمرار التمهيد والبيع إذا ظهر له من وقائع الدعوى عدم جدية دعوى الاسترداد المرفوعة وأنها رعت متواطئ بين المدين المحجوز عليه ومطالب الاسترداد بخرص لتعطيل إجراءات التمسك بحق في أثناء قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة المختصة^(١) أو بالرغم من حدود حكم نهائي بقبول دعوى الاسترداد^(٢)

عاشرا — طلب إيقاف بيع ممتلكات المجهور عليها عند رفع دعوى استرداد ثانية ٢٩٠ — تنص المادة ٥٤٢ من مرافعات مختلط المدة بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ و ٤٧٨ من المدة بالقانون الصادر و ٢٩ بونه سنة ١٩٢٥ على أن رفع دعوى استرداد ثانية عن الأشياء المحجوز عليها لا يترتب عليه إيقاف البيع بقوة القانون. وإنما يجوز إيقافه بحكم يصدر من قاضي الأمور المستعجلة أو من القاضي الجرائم في الأهلى بصفته قاضياً للأمر المستعجلة بدعوى يرفضها أمامه طالب الاسترداد يختصم فيها الحاجر طالب البيع والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين الآخرين إن كان تمت حاجزون آخرون خلاف طالب البيع.

٢٩١ — ولا يشترط في القانون الأهلى في دعوى الاسترداد الثانية التي ينشأ عنها عدم إيقاف البيع أن تكون دعوى جديدة من شخص غير المسترد الأول بل يكفي فيها أيضاً أن يكون قد سبق رفضها من قس التحص ولم يقبدها أو إذا كان حكم فيها بالشلط أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص أو بإعلان عريضة الدعوى أو باختيارها كأن لم تكن لعدم قبدها قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المراد الجرائمة، وثبات وأربعين ساعة في المواد الكلية ثم رفضت بعد ذلك منه للمرة الثانية .

أما في القانون المختلط فيشترط في ذلك أن تكون مرفوعة للمرة الثانية من شخص خلاف المسترد الأول^(٣)

(١) قرار ٢٤ ج به ١٨٩٠ و ١٠ أغسطس ١٨٩١ و ١ و ٣ ديسمبر ١٨٩١ دالور ١٢ ج ٢

ص ٢٣٥ دالور الصلي ج ١٠ « مستعمل » بية ١١١

(٢) لورس في ١٢ يناير ١٨٩١ دالور ١١ ج ٢ ص ١٦١

(٣) مواد ١٨٨ أصل مدة القانون الصادر في ٢٩ مايو ١٩٢٥ و ٥٤ مرافعات مختلط مدة

خارج ١٩١٣ وأمر صعبك فرق قسفت والحفظ طلة أولى ص ٣٣٩ بية ٢٩٨

٢٩٢ - والقضاء المستعجل عند نظر الدعوى بحث مستندات الطرفين وبتدبير دفاعهما ومعرفة الأسباب التي حدثت لطالب الإيقاف لرفع الدعوى للمرة الثانية هذا بين حديثها قضى بالإيقاف وإلا فيعنى برفض الدعوى - والقرار الصادر منه مؤلف لا يثر على محكمة الموضوع أثناء نظر الدعوى الثانية ، فلها ألا تأخذه كليه . والقرار الصادر بالإيقاف يجوز المعارضة فيه من المحاضر في القانون الأهلى ان كان صادراً في عيته كما يجوز له استئنافه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه أما في المحلط فيجوز استئنافه فقط في هذا المجال

سادس عشر - طلب زيادة اعمومات النشر والنقصان في البيوع الطعانية

٢٩٣ - يختص قاضي البيوع في المختلط بصحته قاصداً بالأمور المستعجلة نص المادة ٦٩٩ مراعاتاً لمقتضى الحكم في طلب زيادة اعلانات النشر والنقصان التي تحصل لأشهر بيع العقار المحجور عليه بدعوى ترفع اليه من المدين المحجور عليه أو طالب البيع أو أى شخص آخر يسمه ذلك يختصم فيها باقي الخصوم والقرار الذى يصدر منه فيها لا يجوز الطعن فيه بأى طريقة من الطرق - أما في القانون الأهلى فيختص بالحكم بذلك القاضي الجزئى أو قاضى البيوع في المحكمة الكلية بحسب ما اذا كانت الاجراءات حاصلة أمام المحكمة الجزئية أو الكلية ، ويعنى فيه بقرار تاء على عريضة تقدم اليه من المدين أو طالب البيع (مادة ٥٦٦ مرافعات أهلى) . وتتنص المادة ٦٩٧ مرفعات فرنسي في هذه الحالة على اختصاص رئيس المحكمة الحاصل فيها البيع بالمصل في هذا الطلب بأمر على عريضة تقدم اليه من طالب البيع أو المدين المحجور عليه أو أحد الدائنين المسجلين - والقرار الذى يصدر منه غير قابل للطعن فيه

سابع عشر - طلب زيادة اعمومات النشر والتعليق عند بيع المنقولات

المحجور عليها .

٢٩٤ - يختص قاضى الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة نص المادة ٥٣٧ مرافعات بالحكم في طلب زيادة اعلانات النشر والتعليق الخاصه ببيع المنقولات المحجور عليها عن المقرر في القانون والحكم في طلب زياده لإيضاح الأشياء المطلوب بيعها وذلك بدعوى ترفع اليه من المدين المحجور عليه أو الحاجز طالب البيع ، أما

في القانون الأهلى فيختص بذلك القاضى الجزئى بأمر يصدر منه على عريضة تقدم
إليه من الدائن أو المدين

ثالث عشر - طلب بيع المتحولات المحجوز عليها في غير المحل الموجودة به أو
في غير أقرب المؤسسات العمومية .

٢٩٥ - تنص المادة ٥٢٠ من أحكام مختلط على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة
بالحكم في طلب بيع المتحولات المحجوز عليها في غير المحل الموجودة به أو في غير
أقرب الأسواق العمومية ويقضى في ذلك بعريضة دعوى ترفع إليه من الدائن المحاجر
أو المدين المحجور على أمته أو الدائنين الطالبين إلقاء الحجر والقرار الصادر منه
قابل للاستئناف لعدم النص صراحة على عدم جواز الطعن فيه - أما المادة ٤٦٦
أهلى المقابلة لها ، فجمعت الاختصاص في ذلك للقاضى الجزئى بعريضة تقدم إليه من
أحد الأشخاص السابق ذكرهم .

رابع عشر - التصريح ببيع سندات الأسهم من أى نوع كانت والسندات
التي تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار أو مصرف

٢٩٦ - يختص قاضى الأمور المستعجلة في المحاكم المختلفة بمقتضى نص المادة ٥٥١
من أحكام مختلط بالحكم في طلب بيع سندات الأسهم من أى نوع كانت أو السندات التي تنتقل
بالتحويل المحجوز عليها بمعرفة سمسار أو مصرف بدلا من الاتجاه إلى طرق البيع المطروقة
و المقصود من الأسهم من أى نوع كانت الأسهم المملوكة لحاملها أو التي تنتقل
منها بمسكة بطريق التحويل . ويخطر في هذا الطلب بعريضة يرفعها من يريد البيع
يكلف فيها خصمه أو خصومه بالمصور أمامه ليأمر في مواجهتهم بمصول البيع هذه
الطريقة ، ويقضى فيها بعد سماع أفعال الطرفين بالمصول أو الرض ، وفي الحالة
الأولى يعين السمسار أو المصرف الذي يحصل البيع بواسطة وبينه ما يجب عمله من
نشر وإعلان - أما في القانون الأهلى فيختص بذلك القاضى الجزئى بمصر الاجراءات
(مادة ٤٨٧ من أحكام أهلى)

خامس عشر - طلب اجراء الاعمال الضرورية في البناء للأرض لمنع
مفرط العلو .

٢٩٧ يجب على مالك السفل أن يحافظ على ثباته محافظة تمتنع من سقوط العلو أو لأصغر من — من ذلك إجراء التعديلات اللازمة في ثباته لمنع انحراف العلو، فإذا امتنع عن ذلك يجوز لصاحب العلو الالتجاء لقاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختصة طبقاً لنص المادة ٥٥ مدني مختلط. وللقاضي الجزئي بصحة قاضيا للأمر المستعجلة في المحاكم الأهلية أيضاً نص المادة ٣٤ مدني (١) فتصريح له بأجراء الأعمال انصروية على نفقته في البناء الأسفل لصيانة الأعلى، على أن يرجع بعد ذلك قيمة هذه النفقات على مالك السفل أمام محكمة الموضوع — إنما لا يجوز له أن يصريح له بالحكم القيام بها على نفقة صاحب البناء الأسفل لمساس الفصل في ذلك بأصل الحق موضوع التزام صاحب السفل بأجراء الأعمال، ومدى هذا التزام الأمر الداحل في اختصاص محكمة الموضوع وحدها (٢) — ويمكن تحديد الأعمال الضرورية الواجب عليها بتعيين خبير لمعاينة العقار وإثبات حالة الماني ومعرفة الأعمال اللازمة لصيانتها مع تقديم تقرير لأقرب سلطة مستعجلة تنظر فيها الدعوى أو بانتقال نفذه إلى العقار لمعاينته والتحقق من أعمال الصيانة اللازم إجراؤها فيه قبل الحكم بالتصريح

٢٩٨ — والقرار الذي يصدر من القضاء المستعجل مؤقت لا يؤثر على محكمة الموضوع عند نظر الدعوى التي يرفها صاحب العلو على صاحب السفل بالمطالبة بمصاريف الأعمال التي قام بها في ثباته أو أي حق آخر يراه قبله بل يمكن لها لأحد كلياً أو جزئياً أو عدم اعتناؤه به — وهو هذا حق القانون وبغير كماله إلا إذا أمر القاضي بتقديم كفاية — ويجوز للقاضي عند الضرورة القصوى الأمر بتسديد السبعة الأصلية إذا طلب منه ذلك ويجوز فيه المعارضة والاستئناف في القانون الأهلي — أما في المختلط فجوز استئنافه فقط في المواعيد المقررة لاستئناف قرارات قاضي الأمور المستعجلة.

(١) والمرآة المادة ٣٤ مدني أهلي لم نص صراحة على أن لقاضي الجزئي حكم في هذه الحالة بصحة قاضياً للأمر المستعجل إلا أن المتبادر من نص المادة ٥٥ مختلط وأن القاضي الجزئي في المحاكم الأهلية هو من يقرر بالحكم في المولد التي يختص بها قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة وطبقاً الأعمال المطرود الحكم بها وإنما مستبعد أن اختصاصه في هذه الحالة يكون بصحة قاضياً للأمر المستعجلة

(٢) كميته ج ١ ص ٣٠ منه ١٥

٢٩٩ ولم تنص المادة ٢٦٤ مدق فرنسي المقابلة للمادتين ٣٤ مدق أهلى و ٥٥ مخطط على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالتصريح لصاحب الدعوى بإجراء تلك الأعمال وإعمالاً بتخص بالحكم بها هناك باعتبارها من الأمور المستعجلة التى يحشى عليها من قوت الوقت الداخلة فى ولايته العامة طبقاً لنص المادة ٨٠٢ مراممات فرنسي .

مارس حارس — تعيين حارس على العقار المزروع ملكية فى الموهلى أو الموهلة
عند مفارقات فى المخطط عند نقل الحائز عنه .

٣٠٠ — يجوز للحائز للعقار المرهون رهناً تأميداً الحاصل بشأه إجراءات نزع الملكية أو الحيز العقارى طبقاً لنصوص المواد ٥٧٥ — ٥٨٦ مدق أهلى و ٦٩٨ و ٧١٠ مخطط أن يبيع التسيب عليه بدفع الدين المضمون بالعقار وفى هذه الحالة يحمل بحس الدائن فى حقوقه أو يبرص لوفاء الدين أو الدين مطلقاً بقدر به قيمة العقار بشرط ألا يكون أقل من الباقي فى دمه من ثمنه إذا لم يكن ملزماً تخصيصاً مع المدينين الدائن أو يتحمل الإجراءات المتعلقة برفع الملكية وبيع العقار أو يحل العقار بتفريز فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار وفى هذه الحالة الأخيرة يجوز لمن يريد التعجيل فى التدعى أن يطلب من قاضى الأمور المستعجلة فى المخطط أو القاضى الجرى الأملى بصفته قاضياً للامور المستعجلة (١) تعيين حارس على العقار المتخلى عنه لتتصل إجراءات البيع الفهرى فى مواجهته ، ويمكن تعيين حارس الحائز إذا طلب ذلك — واختصاص القضاء المستعجل فى تعيين الحارس يحصل بصل الفاتون فى المواد ٧١٠ مدق مخطط و ٥٨٦ أهلى ويجب عليه تعيين الحارس بمجرد حصول التخلية دون بحث أى اعتبار أو أسباب أخرى .

وما مودة الحارس فى هذه الحالة تقتصر فى الحول محل الحائز فى إجراءات رفع ملكية أو الحيز العقارى وإدانة العقار المتخلى عنه وإجراء ما يلزم من أعمال الصيانة منه والمحافظة على حقوق الدائنين والحائز على حد سواء حتى إتمام

(١) روى أن المادة ٨٦ مدق أهلى لم تنص على اختصاص قاضى الجرى بالحكم فى هذه الحالة بصفته قاضياً للامور المستعجلة إلا أن المستفاد من طبيعة العمل المطلوب منه وأنه مستعجل أنه يحل هذا الطلب بصفته قاضياً للامور المستعجلة .

الباع^(١) ويختلف عن الحارس القضاى العادى فى كون إجراءات البيع القهرى نحدد صده بخلاف الآخر فلا يمكن دفع دعوى نزاع ملكيته فى مواجهته بل يجب اتحادهما فى مواجهة المدين بالرغم من وجوده لأن حقوقه لا تعمى الأعمال اللازمة لإدارة وصيانة الأموال محل الحراسة ورفع الدعاوى الخاصة بالإدارة دون الفصل فى الأخرى المتعلقة بالملكية أو الحقوق العينية وتمثيل المدين فى الفصل التى ترفع عليه من هذا القيل .

٣٠١ — ولا يختص قاضى الأمور المستعجلة فى فرنسا فى الحكم بتعيين الحارس أو لأمين فى هذه الحالة بل يحصل تعيينه من المحكمة فى نص القرار الذى يصدر بقول تنفى الحائز عن المقار أو بأمر من غرفة المشورة بناء على طلب من يهيمه ذلك (مادة ٢١٧٤ مدنى فرنسى .

سابع عشر — تعيين خبير لإثبات حالة الوثبات المنقولة والحكم بإبرامها أو مبيزها ثم نظرها الى عمل مؤتمن عند حصول نزاع بين صاحبها وأمين النقل .

٣٠٢ — يختص قاضى الأمور المستعجلة فى المختلط بنص المادة ١٠٥ تجارى مختلط والقاضى الجزئى الأهلى بصفته قاضيا للأمور المستعجلة طبقا لنص المادة ١٠٠ تجارى أهلى^(٢) والحكم فى تعيين خبير لإثبات حالة الأشياء المنقولة ومعرفة مقدار النقص والتلف الحاصل فيها وسببه وقيته عند حصول راع بين صاحبها وأمين النقل بخصوص ذلك .

وإذا امتنع صاحبها عن استلامها أو دفع أجره النقل المستعجلة عليه فيحكم القاضى المدكور بأبداعها فى عمل مؤتمن كمنحرون المحرك على ذمة الطرفين متى يقرر فى الراع من محكمة الموضوع بعد بيع جزء منها بقدر أجره النقل

ثامن عشر — طلب الحكم بتطيل التسييل أو التأشير الخاص على فهارسه سجل المحركات التراجمية التسييل برعاوى البطولة أو التسخين وغيرها .

(١) قسنتان دالوز على المادة ٢١٧٤ مدنى فرنسى ندد ٢٨ - ٢٠

(٢) ولو أن قصر الأهلى لم يذكر اختصاص قاضى الجزئى صفة قاضيا للأمور المستعجلة لا ان قيام الاستعجال يقتضى ذلك

المختص بها في المادة ٧ من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣
٣٠٣ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في المخطأ والقاضي الجريء الأهل بصفته
خاصة بالأمور المستعجلة بالحكم في شطب التسجيل أو التأشير الكيدي الخاص على
هامش سجل المخرجات الواجبة التسجيل عن دعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو
استحقاق الملكية أو أي حق من الحقوق العينية العقارية

٣٠٤ - ويرفع النزاع أمامه عن له مصلحة في طلب الحكم بالشطب بعريضة
دعوى يختصم فيها الشخص أو الأشخاص الحاصل التسجيل أو التأشير بـ، على
طلبهم والمدعى عليهم في الدعاوى المسجلة وقلم الكتاب الحاصل فيه التسجيل، ويقضى
فيها بالقبول أو الرض بعد سماع أقوال الطرفين وبحيث مستنداتهما وتحقيق دافعهما
لمعرفة كيدية التسجيل أو التأشير من عدمه - ولا يعتبر قراره في هذه الحالة ماساً
بالمرسوع أو أصل الحق لتطهه بالفصل في أعمال نص القانون على اختصاصه
بالفصل فيها بالذات ولا يحد من اختصاصه قيام الدعوى المسجلة عريضة أمام
محكمة المرسوع أو أمام المحكمة الاستئنافية لعموم نص المادة التاسعة من قانون
التسجيل التي تحول له هذا الحق

٣٠٥ - وتدخل دعاوى إثبات أو صحة التعاقد المسجلة ضمن قضايا استحقاق
الملكية التي يجوز للقضاء المنجمل الحكم بشطب التأشير أو التسجيل الحاصل عنها (١)
واختصاصه في هذه الحالة استثنائي محدود بالأحوال التي نصت عليها المادة
التاسعة من قانون التسجيل لا يمتد إلى المسائل الأخرى الخاصة بالتسجيل بطريق
القياس أو التشبيه

٣٠٦ - فلا يختص قياً على ذلك بالحكم في طلب الأمر بتسجيل عقد بيع
متدرع على صحة البيانات والتعليمات الواردة به والمتعلقة بذكر أصل الملكية وحقيقة
المالك السابق عند رعاية مصلحة المساحة في التأشير على العقد بحجة هاد هذه البيانات
تمهيداً لتسجيله (٢)

٣٠٧ - والقرار الذي يصدر منه شطب التسجيل أو التأشير أو رفض ذلك

(١) مختص الأهل في ٥ يناير سنة ١٩٢٣ عاماء ١٣ عدد ٣ من ٤٢٦ رقم ٤١٥

(٢) مصر منجمل في ١٧ أغسطس ١٩٢٥ عاماء ١٠ من ١٤٤ رقم ٢٣٥

مؤقت لا يؤثر على محكمة الموضوع المنظور أمامها الدعوى المحكوم بشطب تسجيل عريضتها، بلها أن تأخذ به أو تعدل عنه وتقضي بصحة الدعوى المشطوب عريضتها ويجوز المعارضة فيه أو استئنافه في ظرف خمسة عشر يوماً من إعلانه في القانون الأولي، أما في المختلط فيجوز استئنافه فقط في بحر هذه المدة أسوة بقرارات قاضي الأمور المستعجلة أمامه.

٣٠٨- وبشأن الحكم الصادر بالشطب حرمان الشخص الحاصل التسجيل لمصلحته من المزايا المخصوص عنها في المادة الثانية عشرة من قانون التسجيل، وينص الحكم بقوة القانون وبعبارة كعالة إلا إذا رأى القاضي ضرورة تقديم كعالة فبعض عن ذلك في حكمه وله الحق في هذه الحالة بالزام المدعي عليه بالمصاريف عند الحكم لصالح المدعي.

الكتاب الثالث

الأحوال التي يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها
لتوفر صفة الاستعجال

Référés basés sur l'urgence

يبدأ فيما سبق بطريقة موجهة عند الكلام على الاستعجال بعض الأمور التي
ستفاد من القضاء على اختصاص القضاء المستعجل بالفصل فيها لتوفر الاستعجال .
وستنكم الآن على هذه الأمور تفصيلاً

الباب الأول

دعاوى اثبات الحالة

٣٠٩ - يشترط لاختصاص القضاء المستعجل بنظر دعاوى اثبات حالة العقار
أو المقول توفر صفة الاستعجال فيها - وتكون إذا كان الإجراء مقصوداً منه منع
ضرر محقق لا يمكن تلافيه مستغلاً وذلك بإثبات حق يحتمل ضياعه إذا ترك
وشأه أو تأكيد مداهم طالعه مغبته أو قصرت فقد تسمى مع الزمن ويصعب كل أو بعض
آثارها إذ ظهرت الدعوى أمام القضاء العادي^(١) ولا يمنع من اختصاصه في الفصل

(١) سنان غنط في ٢٠ مارس ١٩٦٥ المجموعة ٣٧ من ١٢٧ و ٩٧ يناير ١٩٠٩ المجموعة ٢١
من ١٤٨ و ١٦ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٣٣ من ٤٢ و ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٣٦ من ٧٥ و ٣
مارس ١٩٠٩ المجموعة ٣٦ من ٣٣٣ و ٥ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ١٤ من ١٠٩ و ١٥ ديسمبر ١٨٩٧
مجموعة ١ من ٤٣ وكثير ج ١ من ١٢٦ بقا ٢٠٧ وعكس ذلك حكم مجلسا الذي أشار إليه كثيره في
عاشر ونحو اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في حظوى إثبات الحالة إذا تضمن المصلحة على صهي
الخير من ولو لم توفر فيها صفة الاستعجال مناً من كثره المصاريف وتخليداً من طبع القاضي أمام
القضاء العادي

في الدعوى كرون الآثار المطلوب اثباتها معنى عليها زمن قبل رفع الدعوى متى كانت قابلة للتعبير والزيادة من وقت لآخر (١)

٣١٠ - ومن أمثلة دعاوى اثبات الخلفاء التي يتوفر فيها الاستعجال (١) ثبات حالة حلل أو تلف موجود في مبان قد تزايد وتمدد مع الزمن ومعرفة أسبابها وتقدير المبالغ اللازمة لإصلاحها (ب) اثبات حالة التلف الموجود في زراعة وبيان سببه والتعويض اللازم له (ج) اثبات حالة أرض زراعية أحدثت منها أضرار وبيان تأخير أخذ الأثرية على زيتها والتعويض المترتب على ذلك (د) اثبات حالة مبان حصل فيها حريق لمعرفة أسباب الحريق والمصاريف اللازمة لإصلاح التلف الذي نتج بسببه (هـ) اثبات حالة آلات وضحايا مالك عقار بطريقة مخالفة للوائح ومعرفة الإصرار التي تحصل للكاتب والمجيران بسببها (و) اثبات حالة الخائض المشترك وبيان الخلل الموجود بها والمبالغ اللازمة لإصلاحه (ز) اثبات حالة المنزل المؤجر للكنى وبيان الإصلاحات الضرورية اللازمة له وتأثير إجرائها على انتظام المستأجر به (ح) اثبات حالة الأعمال التي أجراها المقاول المتوفى عن العمل وقيمتها تمهيداً لتكميل صاحب العمل من الاستمرار في البناء مع الرجوع على المقاول بالتعويض أمام المحكمة المختصة (٢) (٣) تعيين طبيب للكشف على شخص وحصر قراء العقيلة لمعرفة ما إذا كانت سليمة من عدمه تمهيداً لأطعن على تصرفات صدرت منه لآخرين (٤) (٥) اثبات حالة الزراعة الموجودة بالأطيان المؤجرة لمعرفة ما إذا كانت قد زرعت طبقاً للتعاقد وفي المساحة المتفق عليها في عقد الإيجار أم لا (٦) وغير ذلك من الأحوال المستعجلة المتروكة أمرها لتقدير القضاء المستعجل يستبطنها من وقائع الدعوى ومناقشة الطرفين في الجلسة

(١) دالور قبل ج ٦٠ د مستجل ٤٤ ص ١٩٦ نفا ٥ ونامي في ٣٥ مارس ١٨٩٦ دالور ٩٨ ج ٢ ص ٢٦٦ وقرر بوجده استعجال متى ولو كانت الحالة المادية المطلوب إثباتها موجودة من عدة أشهر إذا ظهر من وقائع الدعوى أنها تزداد مع الزمن واستضاف مخطوط ٢٧ دالور ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ١٢٤ ر ١٦٦ فيسب ١٩٠٩ المجموعة ٢٣ ص ٢٦ (٢) استضاف مخطوط ٥ أبريل ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٩٨ (٣) استضاف مخطوط ٧ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٤ (٤) استضاف مخطوط ١٨ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ١٠

٣١١ — ولا يلزم لاثبات حالة المنقول قابليته للتلف فحسب ، بل يمكن إثبات حالته أيضاً إذا كان عبارة عن بضاعة معرضة أثمانها لتقلب الأسعار في السوق كالقطن مثلا إذا كان للبائع أو المشتري مصلحة محققة في ذلك^(١) . أما إذا كان عن بضاعة غير قابلة للتلف وذات أسعار ثابتة فلا يختص القضاء المستعجل بتعيين خبير لاثبات حالتها لعدم توافر صفة الاستعجال

٣١٢ — والاستعجال شرط لازم لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعاوى إثبات الحالة كباقي الدعاوى الأخرى ، فإذا لم يتوافر فيها الاستعجال فلا يدخل في وظيفته الحكم فيها. أما القول بأن القضاء المستعجل يختص بالحكم في جميع دعاوى إثبات الحالة حتى ولو لم يحوط بها الاستعجال باعتبارها اجراء يحصل على نفقة رافع الدعوى فقول مخالف للقانون ومناف نطبيعة اختصاص القاضي المستعجل ، وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم في الدعاوى الآتية لعدم توفر الاستعجال فيها

أرو : تعيين خبير لاثبات حالة أو أمر مستقبل لم يقع بعد *in futurum* ليس لرافع الدعوى مصلحة محققة حالية في اتخاذ إجراء مؤقت عنه لانه فضلا عن عدم وجود استعجال في مثل هذه الحالة فان القانون لم ينص على الالتجاء إلى الاجراءات الوقفية التحفظية على سبيل المشورة *consultation* عن أمر لما يقع بعد ، بل يأذن بها لجعلها أساسا ودليلا لنزاع قائم بالفعل أو مزعم طرحه أمام المحاكم ، وعلى ذلك فلا يختص بالحكم بتعيين خبير لتحقيق ما إذا كانت أعمال معينة تصلح لرفع دعوى موضوعية أمام المحكمة أو لبيان الطرق والوسائل التي يمكن بها منع ضرر احتمالي متصور في مخيلة رافع الدعوى أو لمعرفة ما إذا كان للدعى الحق في رفع دعوى تعويض عن أمر معين أو لبحث ماهية الالتزامات التي قد يلزم بها طرفا الخصومة في المستقبل^(٢) أو لمعرفة ما إذا كانت الطريقة التي تتبعها هيئة مختصة بنقل وتخزين البضائع - كصلحة الجمارك أو السكك الحديدية أو شركات النقل - في

(١) استئناف مختلط في ٢ فبراير ١٩٣٢ المجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٢١٣ رقم ٣٦٢
(٢) مرنياك ج ٢ ص ١٩٨ نبذة ٣٠٤ وكيرييه ج ١ ص ١٢٧ نبذة ٢٠٩ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٣٣٣ واستئناف مختلط في ١٧ يناير ١٩١٣ المجازيت فبراير ١٩١٣ ص ٦٨ رقم ١٢٠ ودرای في ١٣ يوليه ١٩٠٦ دالوز سنة ١٩١٠ ج ٥ ص ٢٢

نقل وتخزين البضائع يرتب عليها في الغالب تلف في البضاعة وما هو هذا الضرر المحتمل (١) أما إذا كان لرافع الدعوى مصلحة محققة في رفعها ويرغب منها الحصول على دليل يتقدم به لمحكمة الموضوع عند طرح النزاع أمامها بعد ذلك قد يحتمل ضياعه إذا التجأ لمحكمة الموضوع مباشرة بسبب بطء اجراءات التقاضى فيختص القضاء المستعجل بتعيين خبير لاثبات الحالة المادية مع التصريح للخبير بأخذ معلومات من يرى سماع أقوالهم في حالة الضرورة القصوى (٢).

ثانياً — تعيين خبير لاثبات حالة لا تتغير مع الزمن ويمكن إثباتها في أى وقت أثناء نظر دعوى الموضوع (٣) كعمالة عيوب خفية في عقار مبيع أو منقول تمهيداً لرفع دعوى بالفسخ أو تنقيص الثمن (٤) أو مقاس الأطنان المبيعة لمعرفة ما اذا كان بها عجز أم لا ومقدار هذا العجز (٥) أو تطبيق مستندات الطرفين على الأرض المتفق عليها لمعرفة ما اذا كانت تدخل فيها أو في بعضها من عدمه أو تحقيق واقعة الاغتصاب المدعى به ومقدار الجزء المغتصب وبمعرفة من حصل الاغتصاب أو تقدير قيمة أطنان مقدمة كرهن تأميني ضماناً لاستئجار أطنان زراعية عند وجود نزاع بين المؤجر والمستأجر على قيمتها (٦) أو إثبات حالة مصعد كهربائي وبيان المخالفات الفنية الموجودة فيه بغرض عدم تمكين البائع من الحصول على باقى الثمن وبمقصد الوصول إلى تقرير خبير يناقش تقرير خبير آخر تعيين من محكمة الموضوع من مدة طويلة بمناسبة حادثة حصلت من المصعد لشخص أجنبي (١)

ثالثاً — ندب خبير لتحقيق أشياء متنازع عليها عن مدة مضت بواسطة استجاء

(١) استئناف مختلط في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٥٩

(٢) دالوز العمل ج ١٠، مستعجل، ص ١٩٨ نبذة ٤٦

(٣) كبرى ج ١ ص ١٢٦ نبذة ٢٠٨ وبروكسل في ٢٩ مايو ١٨٧٩ و ١٩ يناير ١٨٨٤ المنه عنها فيه واستئناف مختلط في ١٣ نوفمبر ١٩٠٧ المجموعة ٢٠ ص ٥

(٤) استئناف مختلط في ٢٤ فبراير ١٩٣٢ المجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٢ و ٨ فبراير ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ١٢

(٥) دالوز العمل ج ١٠، مستعجل، ص ٢٠١ نبذة ٧٨

(٦) مصر أهلى مستعجل في ١٧ أكتوبر ١٩٣٥ الجريمة القضائية نبذة ٣٩٧ ص ٩

(٧) مصر أهلى مستعجل في ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ الجريمة القضائية عدد ٣٧ السنة ٧ ص ١١

أدلة وبيانات ومعلومات من آخرين فلا يختص بتعيين خبير لتحقيق واقعة
نفق مواش حصلت من مدة طويلة وتقدير قيمة الضرر الذي لحق بصاحب
المواشى من جراء ذلك وبسبب عدم استلامها من المستأجر في الميعاد المتفق عليه
في العقد (١)

رابعاً — تعيين خبير لإثبات حالة زالت آثارها ومعالمها المادية لتحقيق
وجودها بشهادة الشهود (٢)

٣١٣ — ولا يجوز للقضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى إثبات الحالة بحث أصل
الحقوق وتفسير الاتفاقات والعقود لمعرفة ما اذا كانت الدعاوى منتجة في الموضوع
أم لا — وما اذا كانت الاتفاقات والعقود تخول لرافع الدعوى الحق في المطالبة
بتعويض أمام محكمة الموضوع لمساس كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق ولأنه
يكفى لاختصاص القضاء المستعجل في مثل هذه الدعاوى وقبولها توافر الاستعجال
فقط دون أن شيء آخر باعتبارها من الاجراءات التحفظية الوقتية الصرفة التي يلجأ
اليها لصيانة الحقوق بمصاريف من طرف رافعي الدعوى (٣)

(١) مصر اهل مستعجل في ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية العدد ٢ السنة ٦ وبروكسل في ١٤
ابريل ١٩٣٤ المحاماه السنة ٥ ص ٤٧٥ رقم ٢٠٧ ومرنيك ج ٢ ص ٣٦٤ وما بعدها
(٢) شين الكوم اهل في ١٠ فبراير ١٩٣١ المحاماه ١٣ عدد ٣١٤ - ١ ص ٤٢٧ واستئناف مختلط
في ١٣ نوفمبر ١٩٠٧ المجموعة ٢٠ ص ٥ ومصر اهل مستعجل في ١١ اكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية
عدد ٣١٧ ص ١١

(٣) استئناف مختلط في ١٠ مايو ١٩٣٢ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٢١٣ رقم ٣٦١ وقضى بعدم
اختصاص قاضي الامور المستعجلة عند نظر دعوى إثبات حالة حريق حصل في محل مؤمن عليه في البحث
في موضوع وشروط بوليصة التأمين وتفسير بنودها لمعرفة ما اذا كان لرافع الدعوى الحق في المطالبة
بتعويض أم لا . وبأن اختصاص القضاء المستعجل في دعاوى إثبات الحالة لا يتعدى بحث وجود الاستعجال
من عدمه فاذا توافر أمامه الاستعجال فلا يحق له بحث أصل الموضوع أو تفسير الاتفاقات المطروحة
أمامه وآخر في يناير ١٩٢٨ الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤١٦ رقم ٤٨٩ وقضى بعدم اختصاص قاضي
الامور المستعجلة في بحث وتفسير القانون المقيد لزراعة القطن أثناء نظر دعوى إثبات حالة ارض مزرعة
قطنا زيادة عن المقرر ومصر اهل مستعجل في ٤ مايو ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٣٦ السنة ٦ ص ٧ وقضى
بعدم اختصاص القضاء المستعجل في بحث وتفسير الشروط الواردة في عقد الايجار والمتعلقة بأحقية المؤجر
في الاستيلاء على الزراعة القائمة في العين المؤجرة عند مخالفة المستأجر لشروط عقد الايجار أثناء نظر دعوى
إثبات حالة رفضها المستأجر على المؤجر عن الزراعة الموجودة بالعين ومصر اهل استئناف في ٢ مايو ١٩٢٧
المجموعة الرسمية ٢٨ عدد ٩٢ ص ١٧٨ محاماه ٨ عدد ٣١ ص ٥٧ واستئناف مختلط في ٢٧ يناير ١٩٠٩
المجموعة ٢١ ص ١٤٨ و ٥ فبراير ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ١٠٩

٣١٤ — ولا يجوز له أن يقضى باعتماد تقرير خبير معين في دعوى إثبات حالة أو يحكم باستبداله بغيره عند حصول طعن موضوعي على تقريره حتى لو استند رافع الدعوى إلى تقرير خبير استشاري في طلب الحكم بالاستبدال كما لا يختص بتعيين خبير لتحقيق دفاع المدعى في دعوى منظورة أمام محكمة الموضوع بفرض التأثير على الحكم فيها بعد أن أخفق في هذا الطلب أمام محكمة الموضوع لمساس كل هذه المسائل بالموضوع ودخولها في ولاية محكمة الموضوع وحدها والتي لها الحق المطلق في إجابتها من عدمه (١)

٣١٥ — إنما يحق له أن يعين خبيراً لتكملة المأمورية الأولى التي باشرها خبير آخر أو تكليف نفس الخبير الأول بأدائها حتى ولو كانت الحالة الجديدة المطلوب إثباتها موجودة من قبل ولم تدخل ضمن المأمورية الأولى أو ظهرت أثناء تادية الخبير الأول للمأمورية على اعتبار أن كل ذلك يكون واقعة جديدة يصح طرحها من جديد أمام القضاء المستعجل لاطعنا على تقرير الخبير المعين من حيث الموضوع (٢)

٣١٦ — ولا يجوز له تكليف الخبير بأخذ معلومات أو سماع شهود بلا يمين أثناء مباشرة المأمورية إلا في حالة الضرورة القصوى والتي تستلزم سماع الشهود كجزء مكمل لآتمام المعاينة والوصول إلى الحقيقة كضرورة أخذ أقوال بعض الرجال الفنيين في حادثة مصادمة حصلت من سيارة لشخص توفي بسببها لمعرفة كيفية حصول الحادثة وصلاحيّة السيارة للسير من عدمه أو حادثة حريق حصل في بناء لمعرفة سبب الحريق وتقدير التعويض اللازم (٣)

٣١٧ — ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعاوى إثبات

(١) مصر أهلى مستعجل في ٩ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٩ السنة ٦ ص ٩ واستئناف مختلط في ٣٠ أبريل ١٩٣٥ المجازيت مايو ١٩٣٥ ص ١٤١ رقم ٢٣٢ و ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٢٦ ص ١٧٥ و ١٣ فبراير ١٩٠٧ المجموعة ٢٠ ص ٥ واستئناف أهلى في ٦ ديسمبر ١٩٢٣ المحاماة السنة ٥ ص ٥٣٤ وبنى سويف جزئى في ٦ ديسمبر ١٩٢٣ المحاماة عدد ٤٤١ ص ٥٣٤ وعكس ذلك طنطا جزئى في ٢٢ نوفمبر ١٩١٣ شرائع ٢ عدد ٩٧ ص ١٥

(٢) استئناف مختلط في ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ١٧٥

(٣) استئناف مختلط في ١٦ نوفمبر ١٨٩٧ المجموعة ١٠ ص ٥ و ٩ فبراير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ١٣٨
بورسو في ١١ فبراير ١٨٩٠ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١٠٣

الحالة قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة بل يختص بنظرها والحكم فيها بالرغم من ذلك لعموم نص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ مختلط و ٨٠٦ فرنسى (١) إلا اذا اتضح له من وقائع الدعوى أن الغرض من رفعها أمامه التأثير على أصل الحق المطروح أمام محكمة الموضوع أو أن القصد من تعيين الخبير فيها هو تهينة وسيلة للدفاع والطمع على أصل الحق سبق أن طرحت أمام محكمة الموضوع ولم تأخذ بها فلا يختص بالحكم فيها في هذه الأحوال لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق (٢)

هل يتغير قاضى الأمور المستعجلة عند الحكم فى دعوى اثبات الحالة بنفس القيود التى تحد من اختصاص محكمة الموضوع

٣١٨ - يقول البعض بأن دعاوى إثبات الحالة عبارة عن اجراءات تحفظية تعمل على نفقة ومصاريف رافع الدعوى تميداً لرفع دعوى بالموضوع أمام المحكمة المختصة ويرى لذلك اختصاص القضاء المستعجل بالحكم فيها في جميع الأحوال حتى ولو كان موضوع الحق المتخذ عنه هذا الاجراء غير داخل في اختصاص محكمة الموضوع إلا أننا نرى عكس ذلك وأن قاضى الأمور المستعجلة يتقيد عند اختصاصه فى الحكم فى أى إجراء مؤقت سواء قصد منه إثبات حالة معينة أو غير ذلك بنفس القيود والأوضاع التى تحد من اختصاص محكمة الموضوع التى يتفرع منها سواء ما بنى منها على الفصل بين السلطات كعدم تأويل أو تفسير الأوامر الادارية (٣) أو ما أسس على اختلاف أنواع القضاء من مختلط وشرعى وخلافه كما هو الحال

(١) استئناف مختلط فى ٣٠ ابريل ١٩٣٥ المجازيت مايو ١٩٣٥ ص ١١١ رقم ٢٣٢ و ١٢ ديسمبر ١٨٨٩ المجموعة ١٢ ص ٩٩ ومرنيك ج ٢ نبذة ٧ ص ١١ ومارسونيه ج ٨ ص ٢٨٨ وما بعدها
(٢) مصر أهلى مستعجل فى ٢١ اكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٣٩٧ ص ١٠ وقضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بتعين خير لمقاس أعمال أجراها المدعى عليه فى منزل من مدة طويلة بغرض التأثير على موضوع تهمة تمزيق سند يحتوى على مبالغ عن حساب الاعمال التى أجريت قضى بأداة المدعى فيها ابتدائياً بعد أن رفضت المحكمة الابتدائية طلب تعيين خير لاجراء المقاس و ١٥ اكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٧ السنة ٧ ص ١١

(٣) كبرى ج ١ ص ١٢٩ نبذة ٢١١-٢١٣ وليوج فى ١٣ اغسطس ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٥٨ و Trib Conflit فى ٢٣ يناير ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ٣ ص ٣٨ و ١٣ ديسمبر ١٨٩٠ دالوز ٩٢ ج ٣ ص ٣٥٧ ومونيليه فى يونيو ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٣ ص ٢٠٣

في مصر (١) فلا يختص مثلاً في الحكم بتعيين خبير لاثبات حالة شخص قرر القومسيون الطبي المشكل طبقاً للقانون عدم اياقه للخدمة لاعتبار الحكم بذلك طعناً وتأويلاً لقرارات القومسيون الطبي (٢) كما لا يختص بالحكم بتعيين خبير لمعاينة لحوم قررت الجهة الادارية المختصة إعدامها لعدم صلاحيتها للأكل أو بتعيين خبير لمعاينة أرض معينة والبحث فيما إذا كانت هناك ضرورة تقضى على الادارة باجراء فتحات في الجسر لمنع طغيان المياه عن الجهات المجاورة (٣) أو بتعيين خبير للكشف على شخص مودع في مستشفى المجاذيب بأمر قضائي لمعرفة ما إذا كان قد شفى من مرضه من عدمه (٤) أو تعيين خبير لمعاينة محل مقلق للراحة أو خطر أو مضر بالصحة رفضت الادارة التصريح بفتحه لعدم صلاحيته للادارة أو لوجود نقص في إتمام الشروط المطلوبة لمعرفة ما إذا كان يصلح للادارة من الوجهة الصحية من عدمه لمساس الحكم بذلك بالأمر الادارى الصادر برفض الترخيص (٥)

٣١٩- أما إذا كان الاجراء المطلوب لا يمس الأوامر الادارية عن قرب أو بعد، وليس الغرض منه العمل على تأويلها أو ايقاف تنفيذها أو التعرض لصحتها بل القصد منه اثبات حالة الاضرار التي نشأت عنها لا مكان الرجوع على جهة الادارة بالتعويضات التي يخولها القانون كطلب اثبات حالة مبان موجودة على الشارع العموم واثبات حالة الخلل والتلف الذي حصل بها بسبب الأعمال التي تجريها مصلحة التنظيم في الشارع ومقدار المصاريف اللازمة لاصلاحها والتعويض اللازم عن ذلك فيختص القضاء المستعجل في مصر بالحكم فيه. أما في فرنسا فالرأى الراجح بقول بعدم اختصاصه بذلك أيضاً لوجود محاكم ادارية بجوار المحاكم المدنية العادية تختص

(١) استئناف غنط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ المجموعة ١٨ ص ٣٨ وقرر بأنه يحق لقاضي الامور المستعجلة أدوة بمحكمة الموضوع البحث فيما إذا كان الامر المطروح أمامه يدخل في اختصاصه الفصل فيه طبقاً للنظام المعمول للمحاكم في مصر أم لا

(٢) مصر اهل مستعجل في ٣١ أكتوبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٢ القسم الثاني ١٥ ص ١٣١ رقم ٥٨

(٣) استئناف مصر في ٣٠ مايو ١٩١٩ المجموعة الرسمية ٣٠ عدد ٧٥ ص ٩٣

(٤) مصر استئناف في ٥ ديسمبر ١٩٢٨ مجموعة رسمية ٣٠ عدد ٤١ - ١ ص ٩٨

(٥) مصر اهل في ١٣ يناير ١٩٢١ محاماه ٤ عدد ٥٧٤ - ٢ ص ٧٥٢

بالحكم في الأعمال الادارية وفي جميع الدعاوى التي ترفع من الأفراد على الادارة (١)
هل يختص القضاء المستعجل باثبات حالة عقار اتخذت بشأنه اجراءات نزع ملكية
تمهيداً للاستيلاء عليه للمنفعة العامة :

٣٢٠ - نرى اختصاص القضاء المستعجل عند الاستعجال في الحكم بتعيين
خبير لاثبات حالة عقار اتخذت بشأنه اجراءات نزع ملكية تمهيداً لأخذه للمنفعة العامة
محافظة على حقوق الطرفين كطلب اثبات حالة عقار استولت عليه الحكومة قبل
الاتفاق مع صاحبه على الثمن أو على مبلغ التعويض المستحق له وقبل تعيين خبير
من الجهة المختصة لمعاينته وتقدير قيمته - أما إذا كان الغرض من إثبات الحالة
الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر على تقارير الخبراء الذين تعينوا لتقدير الثمن
طبقاً لقانون نزع الملكية فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى لمساس
حكمه بذلك بالموضوع -

مادة المل المستكن وهل يدخل في وظيفة الحكم بتعيين خبير لاثباتها

٣٢١ - اختلفت أحكام المحاكم في ذلك، فقال البعض بعدم الاختصاص وحجته
في ذلك : أرو أن هذه الدعاوى تتعلق بمسائل شخصية محض تدخل في وظيفة
محاكم الأحوال الشخصية وحدها لا المحاكم العادية : ثانياً عدم امكان تنفيذ مثل
هذه الأحكام أو استحالة تنفيذها في معظم الأحيان لهروب المحكوم باثبات
حالتهم واختفائهم عند نظر الخصام (٢) - وقال آخر بالاختصاص على اعتبار
أن دعاوى إثبات الحالة تشمل اجراءات وقية تحفظية تحصل على نفقة صاحبها

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٦ نبذة ٥٤٤ وباريس في ١٩ مارس ١٨٤٦ دالوز ٤٦ ج ٢ ص ٩٧
و ٢٣ ابريل ١٨٤٦ دالوز ٤٩ ج ٢ ص ٢١١ و ٦ يونيو ١٨٥٣ دالوز ٥٤ ج ٥ ص ٧٦٣ و ١٠ فبراير
١٨٥٧ دالوز ٥٧ ج ٢ ص ٤٣ و ليون ٢٧ مايو ١٨٥٨ دالوز ٥٩ ج ٢ ص ١٦٠ و ديجون ١٠ أغسطس ١٨٥٨
دالوز ٥٩ ج ٢ ص ٤٣ والنقض في ١٩ فبراير ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٠٧ وعكس ذلك ويقول
بالاختصاص في هذه الحالة جارسوني ج ٨ ص ٢٩٠ - ٢٩٥ و بازوس ١٩٧ وما بعدها ورودير ج ٢
ص ٣٨٦ وبرتان ج ٢ نبذة ٢١١ و ٢١٣ و ٣٣٢ والنقض في ١٦ ديسمبر ١٨٧٨ دالوز ٧٩ ج ١ ص ١١٩
ورين Rennes في ١٢ ديسمبر ١٨٨١ دالوز ٨٢ ج ٢ ص ١٩٧

(٢) امكندرية أهلى مستعجل في ٢١ اكتوبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ٤ السنة ١٦ ص ٨٠٨ : رقم ١٨٢

يتعين اجابة الحكم فيها في جميع الأحوال خصوصاً وأنه لا يوجد في لوائح المحاكم الشرعية ما يماثل دعاوى إثبات الحالة (١) - ونرى الأخذ بالرأى الثانى للأسباب الآتية : أورو لأن مثل هذه الدعاوى ولو أن ظاهرها النسب والأحوال الشخصية إلا أنها ترتبط بالأموال والحقوق المالية برابطة قوية لتعلقها بالثروة العامة وحق الملكية الفردية مما يجعلها في عداد الدعاوى التى يمكن طرحها أمام المحاكم الأهلية ، اذ ينشأ عن استمرار الادعاء بالحمل وما يترتب على ذلك ، إن لم تتخذ العدة لفساده فى الوقت المناسب إن كان غير صحيح ، نقص فى الثروة العمومية وتقليل لحقوق وأنصبا الورثة والمستحقين وتأثير على حقوق الزوج المالية : ثانياً إن القول بعدم إمكان تنفيذ مثل هذه الأحكام واستحالة ذلك فى كثير من الأحيان لا يؤثر على مسائل الاختصاص المتعلقة باجراءات التقاضى لأن التنفيذ شيء والاختصاص فى الحكم فى الدعوى شيء آخر (٢)

٣٢٢ - ويجوز للقضاء المستعجل تعيين خبير طبيب لإثبات حالة الإصابات التى حصلت لشخص بفعل آخر سواء أكانت عن عمد أم عن غير عمد حتى ولو كانت الإصابات قد حصلت بسبب العمل وذلك لبيان الإصابات وسببها ومدة العلاج اللازم لها وأثرها على المصاب وما إذا كان قد ترتب على حصولها عاهة مستديمة من عدمه وماهية هذه العاهة وتقدير التعويض اللازم للجنى عليه تمهيداً لرفع دعوى بالتعويض أمام محكمة الموضوع (٣) .

٣٢٣ - ويجوز للقضاء المستعجل تعيين خبير أو أكثر لإثبات الحالة تبعاً للنزاع المطروح أمامه وأهميته وله الحق فى استبدال أحدهم أو كلهم بغيرهم عند وجود باعث يدعو إلى ذلك - إنما لا يجوز له ذلك عند الطعن موضوعاً على أعمالهم كما قدمنا .

٣٢٤ - والأحكام التى تصدر من القضاء المستعجل فى دعاوى إثبات الحالة

(١) الوايلى جزئى فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٩ جريدة قضائية ١ ص ٧١

(٢) مصراملى مستعجل فى ٧ مارس ١٩٣٥ المحاماه العدد ٨ القسم الثانى السنة ١٥ ص ٥٢١ نبذة ٢٤٢

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٦ نبذة ٥٥٣ والين فى ١٠ ديسمبر ١٩٠١ المتروه عليه فيه

في حدود اختصاصه تبقى محل اعتبار أمام محكمة الموضوع بمعنى أنه يجوز لها الأخذ بتقارير الخبراء المعيّنين بها إذا ما توضع لها صحتها، كما يجوز لها استبدالهم بغيرهم عند الطعن جدياً على أعمالهم - أما إذا تعدى القضاء المستعجل اختصاصه العام في دعاوى إثبات الحالة وحكم في قضايا لا يختص بنظرها أصلاً لتعلقها بمواد لا يدخل في وظيفة المحاكم التي يتبعها الفصل فيها فحكمه باطل هو وتقرير الخبر الذي بني عليه ويحق لمحكمة الموضوع عدم اعتبار التقرير المذكور والحكم على أساس عدم قيامه أو وجوده في الدعوى (١).

المحكمة المختصة مركزياً بنظر دعاوى إثبات الحالة

٣٢٥- اختلف الشراح وأحكام المحاكم في ماهية دعاوى إثبات الحالة المستعجلة وفي المحاكم التي تختص بنظرها مركزياً، فقال فريق بأنها من الدعاوى المختلطة التي يجوز أن تكون شخصية أو عينية فإن كان منشؤها ملكية عقار كانت محكمة مكان العقار هي المختصة بنظرها، وإن كان منشؤها حق شخصي فتكون محكمة محل المدعى عليه هي المختصة بنظر الدعوى حتى ولو كان العقار المطلوب إثبات حالته في دائرة محكمة أخرى (٢) وقال فريق آخر بأن القضاء تابع للمكان لا للأشخاص وكل ما خالف ذلك جاء استثناء من هذه القاعدة. ويجب النص عليه بالذات وبأن دعاوى إثبات الحالة وإن كانت في غالب الأحيان ترفع تمهيداً للمطالبة بتعويضات مدنية إلا أنه يجب رفعها أمام المحاكم التابع لها العقار المراد إثبات حالته بسبب الاستعجال الذي يحوطها به عادة (٣) ونرى الأخذ بالرأي الثاني لا لطبيعة نوع هذه الدعاوى وأنها مختلطة من عدمه بل لضرورة توفر الاستعجال فيها والذي يقتضي السرعة في الحكم ثم السرعة في مباشرة المأمورية وهذا الأمر لا يتأتى القيام به على وجه الاستعجال لغير محكمة محل النزاع فإذا تعلق النزاع بعقار فتختص المحكمة الكائن في دائرتها العقار بنظر دعوى إثبات الحالة المرفوعة عنه سواء تضمنت حقاً شخصياً كالذي ينتج من علاقة الأيجار أو حقاً عينياً كالذي ينشأ عن الملكية والحقوق العينية الأخرى المتفرعة عليها - أما إذا تعلق

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٧ نبذة ٥٥٧ وما بعدها

(٢) جزئي أهلي في ٦ مايو ١٩٢٥ المحاماه ٦ ص ١٦٦ رقم ١١٧

(٣) استئناف أهلي ٥ يناير ١٩٢٥ المحاماه ٥ ص ٤٤٠ رقم ٣٣٧

النزاع بمنقول فتختص المحكمة الكائن في دائرتها المحل الموجود به المنقول بالحكم فيها . وقد أخذ بهذا الرأي أغلب شراح القانون الفرنسي وأحكام المحاكم الفرنسية والمختلطة (١) .

أهلية التقاضى في دعاوى اثبات اخلاء

٣٢٦ — لكل شخص له مصلحة في الدعوى الحق في رفع دعاوى اثبات الحالة حتى ولو لم تكن له الأهلية التامة للتقاضى أمام محكمة الموضوع فيجوز ذلك لعدم الأهلية متى تعارضت مصلحته مع مصلحة القيم أو الوصى أو الولي كما يحق ذلك للمستحقين في الوقف بالنسبة للناظر أو بالنسبة للغير في حالة عدم تعيين الناظر أو تقصير الأخير في المطالبة بحقوق الوقف (٢)

طبيعة أملاسم القضاء المستعجل في هذه الدعاوى

٣٢٧ — والأحكام الصادرة في هذه الدعاوى كباقي الأحكام المستعجلة تقيد القضاء المستعجل وتلزم طرفي الخصومة فلا يجوز للأول العدول عنها كما لا يحق للآخرين رفع دعاوى أمام القضاء المستعجل باستبدال الخبراء المعيّنين فيها عند الطعن على أعمالهم من جهة الموضوع إلا إذا ظهرت وقائع جديدة كما قدمنا فيمكن في هذه الحالة تعيين خبراء آخرين لمباشرة المأمورية الخاصة بالحالة الجديدة فقط — وبمجرد تقديم تقرير خبير استشاري منافي لتقرير الخبير الذي تعين في الدعوى لا يعتبر واقعة جديدة تخول للقضاء المستعجل الحق في استبداله بغيره (٣)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٩ نبذة ٥٦١ وبازو ص ٢٢٨ و ٢٢٩ ويرنان ج ٢ نبذة ٢٤١ وكيري ج ١ ص ٥٩٤ واستئناف مختلط في ٢٧ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٣٤ و ١٦ أكتوبر ١٩١٨ الجازيت ديسمبر ١٩١٨ ص ١٤ رقم ٣٦ وعكس ذلك باريس في ١٣ نوفمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ١٥٢ وقضى باختصاص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل المدعى عليه لا الكائن في دائرته المحل الموجودة به المنقولات في نظر دعاوى إثبات الحالة المتعلقة بالمنقولات وبأن القضاء المستعجل يتبع دائماً اختصاصه المركزي محكمة الموضوع التي يتفرع منها

(٢) مصر أعلى مستعجل ٢١ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٣ السنة ١ ص ١٥

(٣) استئناف مختلط ٣٠ أبريل ١٩٣٥ الجازيت مايو ١٩٣٥ ص ١١١ رقم ٢٢٢

هل يجوز على التحكيم في نزاع معين بمنع القضاء المستعجل من نظر دعوى اثبات حارس خاصة بهذا النزاع

٣٢٨ - يحدث أحياناً أن يتعهد مقاول بناء منزل لآخر طفاً لمواصفات خاصة وبشروط معينة في مدة محدودة ويتفق الطرفان في عقد المفاولة على طرح أوجه الخلاف التي تنشأ بينهما أثناء العمل على لجنة تحكيم مكونة من أشخاص معينين، وعلى أن يكون حكم اللجنة نهائياً ثم يأتي المقاول أعمالاً مخالفة لعقد المفاولة والاتفاق، فهل لصاحب العمل أو رب المال في هذه الحالة اللجوء إلى القضاء المستعجل لطلب تعيين حيز لاثبات حالة الأعمال التي أجراها المقاول مخالفة لشروط الاتفاق أم لا ؟

يقول البعض بأن الاتفاق على التحكيم لا يمنع من نظر دعاوى اثبات الحالة بمعرفة القضاء المستعجل على اعتبار أنها إجراء وقفي مستعجل صرف يعمل على نفقة صاحبه (١) ويقول آخرون بخلاف ذلك وأن الاتفاق على التحكيم متى توافرت شروطه طفاً لنصوص القانون يمنع القضاء العادي والمستعجل من نظر أية دعوى متعلقة به سواء عن الموضوع أو بخصوص إجراء مؤقت أو تحفظي إلا إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على اللجوء إلى التحكيم (٢) والرائي الأول هو الراجح والمعمول به في فرنسا ومصر

(١) م. يوسف جوتي، ٨ يناير ١٩٣٠، المجلد ٩١ ص ١٨٣ رقم ١١٩

(٢) كاربنيه در رواد مراضات ج ٤ ص ٧٠٩ بقة ٣٢٩ والمقرر في ١٨٩٣ انتهى أشار إليه رضى بأنه لا يجوز لأحد الطرفين مع وجود التحكيم الاتفاق أن القضاء العادي للفصل في عطف متنازع عليه وماتة في مشاورة التحكيم بحسب توفر الأحوال

Les parties ne peuvent même en alléguant l'urgence, porter devant les juridictions ordinaires ou des chefs de la contestation qu'elles sont soumise à des arbitres.

و مستأى مخطى ٤ يناير ١٩١٣ المجلد ١٠ فبراير ١٩١٣ ص ٦٤ رقم ٧٨ ويجوز هذا حكم بإمكان قبول دعوى اثبات حالة مع وجود التحكيم إذا قبل الخصم ذلك . أما إذا دعى بعدم قبولها بمسك بوجود التحكيم فحين الحكم بعدم قبولها

مصاريف دعوى اثبات المادة المستعينة ومن الملزم بها

٣٣٩ — يرى إبقاء الفصل في مصاريف دعاوى اثبات الخالة لمحكمة الموضوع لأن القضايا المذكورة عبارة عن إجراءات وقية تحفظية صرف يقوم بها صاحب المناقصة على حقه قبل التبرؤ لتكون له سداً يتقدم به أمام محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحق ولأن الحكم فيها بالزام شخص معين بالمصاريف يتضمن المساس بالموضوع أو أصل الحق المنوع على القضاء المستعجل التعرض له عملاً بهن المواد ٢٨ مراسلات أهل و ٣٤ مختلط و ٨٠٩ فرنسي (١)

(١) مريبك ج ٢ ص ٢٦٩ قس ٢٢٤ وروايات ج ٢ ص ٢٥٥ وديليم ج ٢ ص ٥٤ راسكاف مختلط
و ٢٦ مرفر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٥٥ و ٢٢ أبريل ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٢٢٨

الباب الثاني

إجارة الأشياء

قواعد عامة

٣٢٠ — إجارة الأشياء عقد يلتزم به المؤجر انتفاع المستأجر بمافع شيء معين ومراقبته مدة معينة في نظير أجره معينة يلتزم بها المستأجر مقابل ذلك التمتع (مواد ٣٦٢ مدني أهلي ، ٤٤٥ مختلط) .

ويختلف هذا التعريف عن التعريف الوارد في المادة ١٧٠٩ مدني فرنسي إذ ينص الأخير على إلزام المؤجر بتسكين المستأجر من الانتفاع بالشيء للمؤجر ومراقبته أثناء مدة الإيجار بينما ينص الأول على إلزامه فقط بترك المستأجر ينتفع بالشيء المؤجر بالحالة التي كانت وقت التعاقد .

ويتربى على هذا الاختلاف وجود تفاوت في التزامات المؤجر بخصوص حالة الشيء المؤجر وقت التسليم وفي أثناء مدة الإيجار في القانون الفرنسي عنها في القانون المصري .

٣٢١ — وكل شيء ثابت أو منقول يجوز يسه يجوز تأجيره — ومع ذلك فيجوز تأجير الأملاك المخصصة للواقع العمومية في أحوال معينة مادام التأجير لا يتعارض مع طبيعة المنفعة العمومية المقصودة بها .

والأصل أن القواعد المخصوص عنها في المواد ٣٦٢ أهلي ، ٤٤٥ مختلط ، ١٧١٤ فرنسي وما يسدها الخاصة بأجرة المنازل والأراضي تنطبق على إجارة المنقول بحسب ما تسمح به طبيعته وخصائصه .

٣٢٢ — [لا أن هناك نوعاً من المعاملات كثير الحصول في وقتنا هذا يعتبره البعض

بما ويعتبره البعض الآخر اجاره منقول . وهو عقد سلم به شخص لآخر ما كية
أو آلة كاتبة أو جهازاً لالتقاط الأصوات (راديو) أو غير ذلك من المنقولات
على أن يقوم المستلم بدفع الثمن على أقساط شهرية أو أسبوعية . بشرط ألا تنتقل
إليه الملكية إلا بعد سداد كامل الثمن . . فإذا حدث أن تأخر المستلم في الدفع فهل
يجوز للطرف الآخر استرداد الشيء المسلم مدعوى رفضها أمام القضاء المستعجل أم لا ؟
فإذا لم يصح في العقد على أن التأخير في سداد قسط أو قسطين أو جزء من
قسط يترتب عليه فسخ العقد من تلقاء نفسه *de plein droit* أو بنسب حكم
قضائي بدوون تنبيه أو إنذار أو بعد حصول شيء من ذلك وهوات مدة معينة
فيكون القضاء المستعجل مختصاً بالحكم برد الشيء المسلم إلى صاحبه تنفيذا للشرط
الصريح الفاسخ الوارد في العقد بمجرد ثبوت التأخير وبشرط أن يكون الشيء
المطلوب استلامه لا يزال في حيازة المستلم فإذا زالت حيازته عنه أو انتقلت إلى
آخر بطريق البيع أو التأجير من الباطن فلا يجوز للقضاء المستعجل الفصل في
الدعوى لحاس الحكم في ذلك بحق المير (١) — أما إذا لم يصح في العقد على
الشرط الصريح الفاسخ لمجرد التأخير فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى
إطلاقاً (٢) .

والسبب في عدم الاختصاص في حالة عدم وجود الشرط الصريح الفاسخ
يرجع إلى أمرين — أول — أنه مع التسليم باحتصاص قاضى الأمور المستعجلة
بالحكم بطرد المتأجر من العين المؤجرة لمجرد التأخير في الإيجار إذا كان في
استمراره في العين خطر على حقوق المؤجر فإنه يضمن عليه للحكم برد الشيء المسلم
في هذه الحالة تفسير التعاقد ومعرفة غرض العاقدين منه للوصول إلى الفصل في
لدعوى على اعتبار أن موضوعها خاص بالإيجار لا بيع (٣) الأمر الخارج عن

(١) كبره ج ٩ ص ١٧٣ بده ٢٩٨ واستئناف مخط في ٣٠ أبريل ١٩١٣ المجموعه ٢٥ ص ٢٠٥ المجلدات

بنبر ١٩١٣ ص ١٦٠ رقم ٣٤٣ د ٢٠ مرقه ١٩٢٥ المجموعه ١٤ ص ٣٠

(٢) كبره ج ٩ بده ٢٩٩ ويرد لاكتوى وطليل مطول على الإيجار ج ٢ ص ١١٩ بده ١٦٠٦

ردمهم في ٢٩ أبريل ١٩٩٤ التى أشار إليه في الملائش

(٣) الفصل القرصى في ٢٢ يناير ١٩٠٢ صدى ٩ ج ٩ ص ١٦٦ و ١٦٧ بده ١٨٨٥ صدى ١٨٨٨

ج ٩ ص ٤٦٢ .

ولابته الحكم فيه (١) والداخل في اختصاص محكمة الموضوع وحدها اذ من المقرر أن قاضي الأمور المستعجلة لا يملك تفسير العقود والشرائط لحساس كل ذلك بالموضوع. الثاني - أن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالحكم بطرد المشتري من العين المبيعة بمجرد عدم قيامه بالتزام دفع الثمن لحساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق ولأن الحكم بذلك معناه فسخ العقد الأمر الخوط محكمة الموضوع وحدها.

٣٣٣- ويترتب على عقد إيجارة الأشياء وخصوصاً المنازل والأراضي منازعات عديدة بين المؤجر والمستأجر أثناء الإيجار أو بعد هوائ المدة المحددة له لتسوجب تدخل القضاء المستعجل للفصل فيها بحافظة على حقوق الطرفين ومنعاً للأضرار التي قد تحصل لما من بطء التقاضي العادي

٣٣٤ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالداخل والقاضي الجزئي الأهل بصفته قاضياً بالأمور المستعجلة بالحكم في المنازعات المذكورة مهما كانت الهيئة القضائية المختصة بالحكم في موضوع الحقوق المتعلقة بها سواء كانت المحكمة الكلية المدنية أو التجارية أو القاضي الجزئي

٣٣٥ - أما في فرنسا فتعين لاختصاصه بالحكم فيها كما سبق القول أن يكون الموضوع أو أصل الحق من اختصاص المحكمة الكلية المدنية وعلى ذلك يخرج من اختصاصه في فرنسا دون مصر الحكم في المنازعات الآتية لاختصاص القاضي الجزئي بالفصل في موضوعها

أول طرد المستأجر من العين المؤجرة عند وجود حضر إيجار مكتوب أو مقرى إذا كانت المؤجرة السنوية لا تزيد على ٦٠٠ فرنك - ويشترط لعدم اختصاصه في هذه الحالة أن يثبت واضحاً أنه شاغل العين بطريق الإيجار وأن قيمة الإيجار السنوي لا تزيد على ٦٠٠ فرنك - أما إذا لم يتقدم بما يثبت ذلك بواسطة عقد إيجار مكتوب أو إيسالات دفع الأجرة أو أوراق

(١) بربرى لاكتنى وتغل طول على الإيجار ٢ من ١٩٠٠ بنية ١٦٠٤ ومرباك ج ٢ من ٣٣٣ سنة ٤٩٩ ويرتان ج ٢ سنة ١٨٩١ وميوش بنية ١٠٢ ولزرو من ٣٣٨

أخرى مكتوبة^(١) أو كان وضع يده على العين حاصلا بلا سبب أصلا يخص
القضاء المستعجل عند الاستعجال بالحكم بالطرد^(٢)

ثانياً الدعوى الخاصة بالاصحوات التأميرية من الملائل والمزارع^(٣)
وغير ذلك من المنازعات التي يدخل في ولاية القاضي الجزئي الفصل فيها والسابق
الكلام عنها في البند ٢٤

٣٣٩- وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فردا على اختصاص القضاء
المستعجل بالحكم في الأمور المستعجلة التي يختص عليها من فوات الوقت في المنازعات
التي تحصل بين المؤجر والمستأجر وفي إشكالات التنفيذ العاصلة عن عقود الإيجار
إذا اتفق فيها على طرح موضوع الحقوق الواردة بها على محكمين، فنص بعض المحاكم
بعدم اختصاصه إطلاقاً في ذلك تنفيذاً للشرط الخاص بالتحكيم^(٤) وقال العلامة دى
بليم باختصاصه في أحوال الاستعجال فقط^(٥) كطلب الحكم بتعيين خبير لإثبات
الحالة أو الحكم باتخاذ إجراء مؤقتي تحفظي كتمين حارس على منقولات المستأجر الموجودة
على العين المؤجرة أو نقل المواد القابلة للاشتعال منها أو إيقاف الأعمال التي يجريها
المستأجر فيها بخلاف في ذلك عقد الإيجار والتي يكون فيها ضرر على حقوق المؤجر
أو على العين نفسها، ويرى العلامة برتان اختصاصه في جميع الأحوال بالرغم من
الشرط الوارد بالتحكيم عن الحقوق للأسباب الآتية : أولاً لأن هذا الشرط
لا يمنع أثراً قانونياً إلا فيما يخص بموضوع الحقوق المتفق على طرحها أمام المحكمين

(١) كبريه ج ١ ص ١٧٤ منه ٢٠١ والتفصّل قهرس في ٢٣ أكتوبر ١٨١٨ سدى ٩٩ ج ١ ص ١٥٥
وشامبرى Chambery في ١٥ ديسمبر سدى ٩٢ ج ٣ ص ٢٤٩ وباريس في ٢١ يناير ١٨٩١ سدى ٩٢ ج
٢ ص ٢٤٩ أما إذا تقدم المدعى بتأخير عنه كتنزل من المستأجر الأصل عن الإيجار وطس
لذلك في صحت فلا يخص القاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالطرده لئلا يفسد ذلك بالموضوع وأصل الحق
المتفق من التاتري (باريس في ٢٧ يناير ١٨٧٢ جازيت دى باليه في ٨ أبريل ١٨٧٢)

(٢) شامبرى في ١٥ ديسمبر ١٨٥٥ سدى ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩ وباريس في ٢ ص ٢٠٥ وباريس في ٢ ص ٢٠٥
ج ١٠ ص ٢٠٧ منه ١٥٥

(٣) كبريه ج ١ ص ١٧٥ ويوردى لاكتري وقطع مطول على الإيجار ج ٢ ص ١١١ منه ١٦٠٧

(٤) باريس في ٢٧ ديسمبر ١٨٧٢ التي أوردته دى بليم في كتابه الجزء الثاني ص ١٥٤

(٥) دى بليم ج ٢ ص ١٥٤

فيجعلها من اختصاص هيئة التحكيم دون محاكم الموضوع العادية . ثانيا - لأن اختصاص محاكم الموضوع في نظر الحقوق لا يؤثر على وظيفة القضاء المستعجل في نظر الأمور الوقتية المستعجلة وإشكالات التنفيذ الحاصلة عن هذه الحقوق والمخصوص عنها في المادة ٨-٦ مرافعات فرسي قنبي له وظيفته اعمادا على تلك المادة عند حلول هيئة التحكيم محل محاكم الموضوع إلا إذا اتفق على خلاف ذلك في عهد المشاركة لأن اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور الوقتية وإشكالات التنفيذ استثنائي محض أسس على النظام العام يستمر مهما كانت الهيئة القضائية التي ستحصل في موضوع الحقوق (١) ونرى الأخذ بهذا الرأي الأخير لموافقته للقانون والمطلق إلا إذا اتفق في العقد على أن جميع المنازعات المستعجلة وغير المستعجلة التي تحصل بين المؤجر والمستأجر عن الأيجار والإشكالات التي تحصل في التنفيذ تطرح على هيئة محكمين، فيجب في هذه الحالة تمديد إرادة العاقدين والحكم بعدم اختصاصه في هذه المنازعات استثناء للأحوال المستعجلة جدا والتي قد يؤثر التأخير فيها على الحقوق كدعاوى إثبات العالة مثلا .

(١) برهان ج ٢ ص ٣٥٥ نسخة ٧-٨ وما بعدها

القسم الأول

المنازعات المستعجلة التي تحصل بين المؤجر والمستأجر أثناء مدة الإيجار

٣٣٧- هذه الصعوبات تنشأ بسبب عدم تنفيذ كل من المؤجر والمستأجر أو كلاهما معاً للالتزامات التي فررها عليهما القانون أو التعاقد وسفناً أولاً بالمدارعات التي تحصل بسبب تقصير المؤجر في القيام بالتزاماته ونعقبا بالمدارعات التي تحصل من عدم وفاء المستأجر بالالتزامات الخاصة .

الفصل الأول

التزامات المؤجر

٣٣٨- تنص المواد ٣٦٩ و ٣٧٥ مدني أهلي و ٤٥٢ - ٤٦٠ مدني مختلط على التزام المؤجر بما يأتي :

أولاً : تسليم الشيء المؤجر الى المستأجر مع جميع لوازمه وتوابعه بالحالة التي كان عليها وقت التعاقد (مادة ٣٦٩ مدني أهلي و ٤٥٣ مختلط)

ثانياً : اجراء الاعلاجات المستعجلة الضرورية لحفظ الشيء المؤجر أثناء مدة الاجارة (مواد ٣٧٠ و ٣٧١ مدني أهلي و ٤٥٤ و ٤٥٦ مختلط)

ثالثاً : الامتناع عن كل عمل في الشيء المؤجر يقتضي حرمان المستأجر من الاتماع التام (٣٧٣ مدني أهلي و ٤٥٨ مختلط)

رابعاً : منع التشويش الحاصل من الغير للمستأجر إذا كان مستقداً إلى سبب قانوني ٣٧٤ مدني أهلي و ٤٥٩ مختلط)

ويرد على ذلك القانون الفرنسي في المواد ١٧١٩ و ١٧٢٠ مدني في جملة تسليم العين المؤجرة بحالة صالحة للاستعمال والتزام المؤجر بحملها في هذه الحالة أثناء مدة الإيجار وتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة طوال هذه المدة

الفرع الأول

المنازعات التي تحصل بسبب عدم تنفيذ التزام الخاص بالتسليم

أولاً - تأخير المؤجر في التسليم

٣٣٩- يحدث في كثير من الأحيان أن يتعذر المؤجر عن تسليم المستأجر الشيء المؤجر في الوقت المحدد له، ويترتب على ذلك ضرر كبير بحقوق الأخير يتمدد درجته أو تعويضه إذا انتجاً إلى القضاء العادي ولو قصرت مواعيده كان يكون قد ترك العين التي كان مستأجرها وحمل مسؤولاته في طريقه إلى العين الجديدة أو تكون العين المؤجرة أرضاً زراعية وجهد المستأجر الدور والآلات اللازمة للزراعة أو ارتبط مع آخرين لاستئجار أجزاء منها من باطل فيحصل قاصي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالحكم بتسليم العين للمستأجر لحق الضرر الذي قد يلحق به من التأخير في الاستلام (١) ٣٤٠- ويشترط لاختصاص في هذه الحالة أن يكون عقد الإيجار المراد تنفيذه مكتوباً، أما إذا لم يكن بيد المستأجر رافع الدعوى عقد إيجار مكتوب وأمكن في إثباتها عن عقد اتفاق شهي يبين المؤجر ونازع فيه الأخير فيخرج طلب التسليم في هذه الحالة من اختصاص القضاء المستعجل لسببين (مردول) أنه لا يختص في الحكم تنفيذ الاتفاقات الشفوية المتأخر عليها (٢) (التالي) أن الحكم بالتسليم يمس الموضوع لتعلقه بقيام التأجير من عدمه الأمر الخوط بمحكمة الموضوع وحدها (٣).

- (١) كبره ج ١ ص ١٧٦ نفسه ٣٠٥ ويوردى لاكتري وظل مطول على الإيجار ج ٢ ص ١٠٧ مدة ١٥٩٦ وحكم استثنائي لمحكمة البوط الابتدائية في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧ عملاء السنة ١٩٢٨ ر ١ ر ٢٦١ وصدر أهل مستجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ المحلاء العدد ٦ لسنة ١٦ ص ٦٢١ رقم ٢٧٣ (٢) تطلعت طاور على المادة ٦-٥ مراسلات مرسى بقية ١١٥ (٣) كبره المرجع المتقدم في الحاشية ويوردى مطول ج ٢ على الإيجار ص ١١٠ منه ١٦٠٤

٢٤١—سوما مهورية القضاء المستعجل عند الحكم بالفليم تنحصر في بحث أمرين
أولون ما إذا كان هناك عقد إيجار مكتوب من عدمه . الثاني ما إذا كان هذا العقد
يحول للدعي الانتفاع بالأطيان أو العين المؤجرة في المدة المحددة فيه .

٢٤٢— ولا يحد من اختصاص معنى الحكم في الدعوى وتعيين عقد الإيجار وجود راع
من المؤجر والمستأجر بخصوص التأمين العقاري وتحرير عقد الرهن طبقاً للاتفاق
الحاصل بينهما لأن محل ذلك رفع دعوى بالتفسخ أمام محكمة الموضوع خصوصاً
إذا كانت مخالفة التي بنى عليها طلب التفسخ محل نزاع بينهما وأمرها مترك لتقدير
محكمة الموضوع وحدها التي ستقرر دعوى التفسخ أو رفضت أمامها .

٢٤٣— ولا يؤثر على اختصاصه كون دعوى التفسخ قد تطلب للحكم فيها وقتاً
طويلاً يترتب عليه ضرر بحقوق المؤجر إذ يجب للتعريق بين الضرر الذي يلحق
بحقوق الأشخاص من القرارات المؤقتة المستعجلة التي تصدر في حدود القانون والذي
قد يتعدى تلافيه أو إصلاحه بعد ذلك حتى يحكم من محكمة الموضوع وبين الموضوع
أصل الحق الذي لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل للحكم فيه ^(١) وترفع
دعوى التسليم على المؤجر في مواجهة المستأجر السابق (٢)

ثانياً — تفصيل إحدى إمارات

٢٤٤— وإذا حصل راع جدي بين المستأجر رافع الدعوى وآخر على استئجار
العين المؤجرة من نفس المالك أو من يمثل بحيث يجب معه البحث في أفضلية أيهما على
الآخر في الإيجار على ضوء المادة ٣٦٥ مدني أهلي والمادة ٤٤٨ مختط للحكم
بالتسليم فلا يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم في الدعوى إذا طلب التسليم
بدعوى مستقلة حتى ولو انضم المؤجر إلى المستأجر رافع الدعوى لمساس الفصل به في
هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق الأمر الخوط بمحكمة الموضوع وحدها ^(٣)

(١) مصر أهلي مستعجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥ الجريدة القضائية العدد ٤ سنة ٢ ص ٨

(٢) بردي المرحع المضموم ويحول بإمكان ذلك سوماً إذا كان المستأجر السابق قد رجع بالاحلام

رم يف بوعده وبأريس في ٣ فبراير ١٩٢٦ دالور ٩٧ ج ٢ ص ٧٢

(٣) استئناف أهلي في ٢٣ فبراير ١٩١٤ حقوقي ٣٩ ص ١٢٤ ومبروط جزئي في ٢٩ فبراير ١٩٣١

جريدة قضائية عمره مملكة ١٩٥ ص ١٥

٢٤٥ أما إذا طرح النزاع أمامه أثناء نظر إشكال في تنفيذ عقد رضى أو حكم قطعى في هذه الحالة البحث في حقوق الطرفين وأوجه دفاعهما ومعرفة من منهما له الأسبقية في وضع اليد من ظاهر مستندات الدعوى ووقائعها دون التعرض لسرعات الموضوعية التي تثار أمامه بخصوص صحة الايجار أو بطلانه — لا يحكم في أصلية أحد المتأخرين على الآخر — وإنما للوصول إلى أيهما أولى بحديثه المؤقت، ماد أنى أن المشتكى جدير بالحماية قضى بقول الإشكال وإيقاف التنفيذ وإدراكه وجد عكس ذلك قضى بالاستمرار في التنفيذ .

والسبب في ذلك أن وظيفة القاضي الأمور المستعجلة تختلف عند نظر الأمور المستعجلة عموم المخصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ مراعات أهل وفي المادتين ١٣٤ مختلط و ٨٠٩ فرنسي عنها عند النقص في إشكالات التنفيذ إذ تنحصر في الحالة الأولى في دائرة صيقة لا تعدى إلا وجه الشكبة والأركان الأساسية دون المساس بالموضوع وتمتد في الثانية إلى بحث الحقوق الموضوعية لمصلحة مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما للوصول إلى أرجحية أى الطرفين إيقاف التنفيذ أو استمراره (١)

٢٤٦ — ثانياً — اثبات جواز بعض المؤجرة — لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بتعيين خير بناء على طلب المستأجر لاثبات حالة العين المؤجرة لمعرفة ما إذا كان حصل بها اتلاف عقب التأجير وقبل الاستلام أم لا، وسببه وأثره على المدين ومن السبب فيه . أو لمعرفة ما إذا كانت الأرض المؤجرة بها زراعة للمستأجر القديم أم لا ومقدار المساحة المزروعة وأثرها على انتفاع المستأجر الجديد بالأرض والضرر الذى قد يبعثه بسبب ذلك والتعويض اللازم له أو معرفة ما إذا كان المؤجر قد قام بالإصلاحات المتضمن على اجرائها في العين المؤجرة أم لا والباقي منها وتأثير عدم انتمائها على انتفاع المستأجر بالعين كما يجوز له في فرنسا أن يصف إلى مأمورية الخير ما إذا كانت العين المؤجرة صالحة للاستعمال أم لا ويان الإصلاحات اللازمة لها (٢)

(١) مرساك ج ٢ ص ٤٩٤ وما بعدها ٦٨٥ واستئناف علفى ٢ ديسمبر ١٩٣٩ مجموعة ٤٤ ص ٤٠ ومصر أملى مستعمل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ الطام ١٥ العدد ٩ ص ٣٠٤
(٢) مرساك ج ٢ ص ٣٥٩ وكثير ج ١ ص ١٢٧ منه ٣٠٦ وطرسوة مرسات ج ٤ مرسات ص ٣٦٩ ومرسك ج ٢ ص ٣٢٤ منه ٤٣٩ ويوردى مرسك ج ٢ ص ١٠٤ منه ١٩٦ وبارس ج ١٣ ص ١٨٦٨ — مرسك ج ٢ ص ١٦ والنقض ١٩ يونيو ١٨٨٩ القادكت ١٨٦٠ ص ٦٧١ ورسى ١٨٦٠ ج ٦ - ١٨٨٨ ومرسك ج ١٣ يوله ١٨٧٣ القادكت ١٨٧٣ ص ١٨٨٣

الفرع الثاني

المتطلبات الخاصة بإجراء إصلاحات في البيع المؤجرة

أولاً - التصريح بإجراء الإصلاحات الضرورية أو المنقوصة

٣٤٧- ويحوز لخاصة الأمور المستعجلة التصريح للمستأجر بعمل الإصلاحات الضرورية أو المنقوصة عليها في العقد قبل الدخول في العين المؤجرة إذا اتضح من تقرير الخبير المعين عدم قيام المؤجر بها - كما يحق له عند الخطر المطلق التصريح للمستأجر بإجراء الإصلاحات قبل إبداء الخبير تقريره (١)

٣٤٨- وإذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص الإصلاحات المطلوب إجرائها وما إذا كان المؤجر ملزماً بالقيام بها قانوناً أو طبقاً لعقد الإيجار من عدمه فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم في ذلك وفي مدى حقوق المستأجر التي ترتب على ذلك قبل المؤجر (٢)

٣٤٩- أما يحق له عند الاستعجال الشديد والخطر الجسيم التصريح للمستأجر بعمل الإصلاحات الضرورية منها بدصارف من عنده وتحت مسؤوليته وترك من الملتزم منهما بإجرائها لمحكمة الموضوع (٣)

٣٥٠- ولا يجوز له إلا أن للمستأجر بأزالة ما أجراه المؤجر من الإهمال في العين المؤجرة لعدم نوافر الاستعجال في هذه الحالة وللمساس الأمر بالارالة لأصل الحق أو الموضوع (٤)

ثانياً : المتطلبات التي تحصل بسبب عدم قيام المؤجر بالإصلاحات الضرورية أثناء مدة الإيجار .

٣٥١- يلتزم المؤجر في القانون المصري بإجراء الإصلاحات الضرورية في العين

(١) دى طم ج ٢ ص ١٥٥ وريان ج ٢ ص ٥٥٦ بقية ٧١٣

(٢) كبر ج ١ ص ١٧٢ بقية ٣٠٧ وريان ج ٢ ص ٣٥٧ بقية ٧١٧ ودى طم ج ٢ ص ١٥٧

(٣) ريان ج ٢ ص ١٧٨ وبلوسية مراقبات ٨ ص ٣٦٦ وشامبوى ج ٢٥ مارس ١٨٩٦ وريان ج ١٨

ج ٢ ص ٣٢٦ وريان ج ١٠ « مستعمل » بقية ٨١

(٤) ريان ج ٢ ص ٣٥٦ بقية ٧١٤ ودى طم ج ٢ ص ١٥٥ وريان ج ٢ ص ٣٢٥ بقية ٨٦

المؤجرة أثناء مدة الإيجار إلا إذا اتفق في العقد على التزامه بعمل إصلاحات أخرى - أما في القانون الفرنسي فيلزم بحمل العين المؤجرة صالحة للاستعمال طوال مدة الإيجار ويترتب على ذلك التزامه بالإصلاحات التأجيلية أيضاً

٣٥٢- وإذا قصر المؤجر في إجراء ذلك فله المستأجر الانتجاع لقاضي الأمور المستعجلة لتعيين خبير لحسابه العقار المؤجر ومعرفة مدى الإصلاحات المطلوب إجراؤها فيه وما إذا كانت لازمة وضرورة لصيانته العقار وتأثيرها على حق المستأجر في الانتفاع به طبقاً للعقد ثم الحكم بإلزام المؤجر بإجراء ما ينتفع من تقرير الخبير أنه مستعجل وضروري لحفظ العقار (١) وفي حالة تأخيرها عن القيام بذلك يصرح للمستأجر بعمله تحت ماثرة الخبير المعين ، مع حفظ حقوق الطرفين للمصل فيها من محكمة الموضوع (٢)

٣٥٣- ومن الأعمال الضرورية التي يحق للقضاء المستعجل عند الاستعجال التصريح للمستأجر بإجرائها إصلاح الحائط أو سقف المنزل المثل أو بحرق أو مواضع المياه الثالفة أو زرع حراب محلات دورة المياه أو إصلاح الآبار لمنع ركود المياه فيها واحتمال انتشار الآفة بسبب ذلك أو المداخن الثالفة أو التوالد والفتحات المثل (٣) أو إجراء الاشتراطات التي توجب الحكومة عملها في العين المؤجرة محافظة على الصحة العامة والنظام العام (٤) وغير ذلك من الأعمال

٣٥٤- ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالتصريح للمستأجر بإجراء الإصلاحات قيام دعوى بخصوص هذه الأعمال أمام محكمة الموضوع أو صدور حكم ابتدائي فيها لأزان عمل طعن أمام المحكمة الاستئنافية لأن التصريح في هذه الحالة يكون على مسئولية المستأجر مع حفظ كلفه المحقق لمحكمة الموضوع (٥)

(١) كبرى ج ١ ص ١٧٨ بقية ٣٠٨ وبرتال ج ٢ ص ٣٦٠ بقية ٧٢٩ ودى لم ج ٢ ص ١٦٣

(٢) كبرى ج ١ ص ١٧٨ بقية ٣٠٩ وبرتال ج ٢ ص ٣٦٠ بقية ٧٣٠ وباريس في ٢٥ يولي ١٨٦٨

المدكت ١٨٦٩ ص ١٠٤

(٣) كبرى ج ١ ص ١٧٨ بقية ٣٠٨ وبرتال ج ٢ ص ٣٦١ بقية ٧٣٣

(٤) باريس في ٢٢ يولي ١٨٧٣ والمدكت ١٨٧٣ ص ٨١

(٥) برتال ج ٢ ص ٣٦١ ودى لم ج ٢ ص ١٦٤ وباريس في ٢٧ ديسمبر ١٨٦٩ الذي أشار إليه

وباريس في ٢٥ نوفمبر ١٨٧١ والمدكت ١٨٧١ ص ٢٠٠

٣٥٥- ولا يجمع من الحكم بإجراء الأعمال المستعجلة ادعاء المؤجر أن التلف أو الخلل موجود بالعين منذ آمد بعيد مادامت الوقائع والظروف المحيطة بالدعوى تنادي بزيادة الخسارة يوما من وقت لآخر وبالتالي ازدياد الضرر الذي قد يصيب مستأجر من جراء ذلك يجعل العين المؤجرة غير صالحة للكى (١)

٣٥٦- كما لا يحد من اختصاصه في التصريح بإجراء الإصلاحات ما يدفع به المؤجر من مسائل الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق الناشئ عن عقد الإيجار لأنه لا يفصل في موضوع الحق كلية أو يتعرض لتفسير شروط عقد الإيجار ومن المعلوم بعزل الإصلاحات . إنما يقضى بصفة مؤقتة بعملها على مسئولية المستأجر كما قدمنا ، لوضع حد للضرر الذي قد يحصل له بسبب التفسير في اجرائها وما يترتب عليه من تفكير في انعاشها تاركا لمحكمة الموضوع الحكم بعد ذلك فمن يلزم بمصاريفها. (٢)

٣٥٧- وفي حالة ما اذا رخص قاضي الأمور المستعجلة التصريح بإجراء الإصلاحات فيجوز للمحكمة الاستئنافية عند نظر الاستئناف أن تأمر بتعيين خبير لمعينة العين المؤجرة لمعرفة الإصلاحات المستعجلة الواجب اجرائها ولها أن تلزم ادلك بعملها في مدى ثمانية أيام من تاريخ اجراء المامنة أو التصريح للخبير بالقيام بها تحت مسئولية المستأجر بمصاريف من عده حتى تقضى محكمة الموضوع في موضوع الالتزام. (٣)

٣٥٨- وترفع دعوى طلب تعيين الخبير لاثبات الخلل والتصريح بإجراء الأعمال الضرورية عند الاستعجال الشديد أمام محكمة الأمور المستعجلة السكان في درتها العين المؤجرة المطلوب معاينتها وعمل الإصلاحات فيها حتى ولو كان المؤجر يقيم في دائرة محكمة أخرى (٤)

(١) شامبيري في ٢٤ مارس ١٨٩٦ طالور ١٨ ج ٢ ص ٢٢٦

(٢) شامبيري قاضي الاشارة اليه

(٣) دى لمر ج ٢ ص ١٦٤ و لمريس في ٣ ديسمبر ١٨٩٦ و ١٣ أكتوبر ١٨٩٤ و ١٤ مارس ١٨٩٤

و ٢٨ مارس ١٨٩٥ و ١٨ يونيو ١٨٩٦ الى اشارة ليا وبرتان ج ٢ ص ٣٦٢ و ٣٥٥

(٤) باريس في ١٣ يوفه ١٨٦٨ و ١٨٦٨ و ١٠٤ سيري ٦٩ ج ٢ ص ١٢٦

٣٥٩— أما إذا كانت الإصلاحات المطلوبة عملها لا يحوط بها الاستعجال الشديد وإنما تستلزمها حالة للعين المؤجرة أو الشروط الواردة في عقد الإيجار فيختص بظرفها قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل المؤجر باعتباره منفرداً عن محكمة الموضوع التي ستظر في أصل الحق (١)

الفرع الثالث

اختصاصات المتعلقة بانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة

٣٦٠— يلتزم المؤجر بالاتساع عن كل عمل في الشيء المؤجر يقتضي حرمان المستأجر من الانتفاع التام . كما يلتزم بمح الترخيص للقانوني الحاصل للاستئجار في انتفاعه بالعين المؤجرة ويلتزم علاوة على ذلك في فرنسا تمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة بطريقة هادئة .

٣٦١— وعلى ذلك لا يجوز له إجراء أى تغيير في العين المؤجرة أو في توافعها أو في نفس العقار الموجودة به العين من شأنه الإخلال بانتفاع المستأجر بها أو تقليل هذا النفع كما لا يحق له عمل إصلاحات في العين المؤجرة [إذا قبل المستأجر بقاء العين كما هي بدون إصلاح مفضلاً الانتفاع بمحالتها على المصايفات التي قد تحصل له بسبب إجراء الإصلاحات أثناء مدة الإيجار] إنما لا يحق للمستأجر المرافعة في عمل الإصلاحات الضرورية المستعجلة اللازمة لصيانة للعقار والتي قد يترتب على التأخير في القيام بها حصول تلف جسيم أو خلل في العقار (٢) وإذا مانع المستأجر في ذلك فيحق للمؤجر الالتجاء إلى قاضي الأمور المستعجلة لتعيين خبير لحماية العقار المؤجر وإثبات حالة الخلل الموجود به ومعرفة الإصلاحات المطلوبة لإجراءها وإدراكات مستعجلة وضرورة لصيانة العقار ويجب القيام بها حالاً أم لا والضرر الذي قد يحصل من تأجيل عملها حتى انتهاء مدة الإيجار فإذا ظهر من تقرير الخبير أن الإصلاحات مستعجلة وضرورة لحفظ العقار ولا يمكن إرجاء بعضها حتى انتهاء

(١) الشرح في ٢٦ فبراير ١٨٦٥ كانت ذلك ٦٥ من ٩٥٥ سبجى ٦٥ ج ١ ص ١١٢

(٢) كبرج ج ١ ص ١٢٩ مد ٣٦١

مدة الإيجار فلقاضي المستعجل في هذه الحالة أن يصرح للمؤجر بالدخول في العين المؤجرة وإجراء الإصلاحات بالرغم من معارضة المستأجر (١) كما له أن يحكم بإخلائها إذا اتضح من التقرير وجود خلل كبير في العين يخشى منه على حياة الموجودين بها ولا يمكن إصلاحه مع وجود المستأجر فيها أو في جزء منها (٢).
٣٦٢- وإذا لم يطلب المؤجر إخلاء العين لإجراء الإصلاحات ونشأ عن القيام بها مع استمرار المستأجر شاغلا لها تعطيل في اجتماعه فلا يخبر في هذه الحالة الحق في فسخ الإيجار أو تنقيص الأجرة

٣٦٣- ولما كان طلب الفسخ أمراً موضوعياً ومن اختصاص محكمة الموضوع وحدها فللمستأجر في هذه الحالة للضرورة الملحة أن يرفع دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة يطلب فيها التصريح له بترك العين المؤجرة بسبب إجراء الإصلاحات، وللقاضي في هذه الحالة الحق في التصريح له بترك العين مقابل إيداع قيمة الباق من الإيجار حتى انتهاء المدة في خزينة المحكمة حتى تفصل محكمة الموضوع في طلب الفسخ أو التصريح له بتركها بدون إيداع أي مبلغ إذا كانت حالة العين المؤجرة واضحة وتنادى بعدم إمكان استعمالها إطلاقاً واستخدامها طغياً للعقد أثناء إجراء هذه الإصلاحات (٣)

٣٦٤- أما إذا اتضح من تقرير الخبير المعين أن الإصلاحات أو الأعمال أو المدة المطلوب إجرائها ليست ضرورية أو لازمة لصيانة العين المؤجرة وأن الفقد منها التحسين والتجميل أو زيادة انتفاع المؤجر باستغلال العين وينشأ عن حصولها تمكين للمستأجر فلقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة رفض التصريح للمؤجر بالقيام بها أثناء الإيجار، وإذا قام المؤجر بعمل شيء منها وتضرر المستأجر من ذلك فلقاضي أن يحكم بإيقاف الأعمال الباقية (٤)

(١) كرويه ج ١ ص ١٨٠ مسلة ٣١٦ ومرياك ج ٢ ص ٢٢٥ مسلة ٤٨٤ ومي بلج ج ٢ ص ١٦٨ وأحكام باريس في ١٥ أكتوبر ١٨٥٧ و ٢٧ يونيو ١٨٤٠ التي أشار إليها

(٢) استئناف غنتلي في ٢٣ أبريل ١٩٣٩ و ٢٢ يونيو ١٩٢١، المازوت مايو وأغسطس ١٩٢٩ ص ١٠٦

و ١٥٩ رم ١٥٠ و ٢٦٨

(٣) كبريه المرجع المضمّن نفه ٣٦٢ ومي بلج ج ٢ ص ١٦٦، وبازور ص ٢٤٩ وحورور مسلة ٣١

(٤) مي بلج ج ٢ ص ١٦٨ و باريس في ٢٧ يوليو ١٨٣٣ التي أشار إليها تان ج ٢ ص ٢٦٢ مسلة ٢٣٦

٣٦٥ - هناك خلاف فيما إذا كان من اختصاص القضاة المستعمل في هذه الحالة الحكم بالزام المؤجر بإزالة ما أجراه من الأعمال وإعادة الشيء إلى أصله والتصریح للمستأجر بارتائه في امتناع المؤجر عن ذلك فقال البعض بالاختصاص (١) وقرر البعض الآخر بعدم الاختصاص لمساس الحكم في هذه الحالة بالموضوع وبأن عمله فاعصر على الحكم بالإيقاف دون التقرير بإزالة الأعمال التي تمت وإحالة لأصحاب فيما يخص إبطال الإزالة إلى محكمة الموضوع (٢) وهذا الرأي الأخير هو المعمول به والأقرب إلى الصواب وروح القانون.

وإذا اتفق في عقد الإيجار على أحقية المؤجر في إجراء مباني في حديقة العين المؤجرة أو فوق السطح أو في جزء معين منها في أثناء مدة الإيجار فلا يجوز للمستأجر معارضته في ذلك لأن فعله يحق لقاضي الأمور المستعجلة التصریح للمؤجر بإجرائها تنفيذاً لشروط الإيجار (٣).

٣٦٦ - وإذا تعلق الأمر بإنشاء مرائب للبياء أو للدراجين في العين المؤجرة فللقاضي الأمور المستعجلة تعيين حجم المرفة ما إذا كانت هناك ضرورة لوضع المرائب من عدمها، وما إذا كان يمكن إجرائها خارج العين المؤجرة أم لا، وفي حالة ضرورة توصيلها من داخل العين فما هي الطريقة التي يمكن عملها بها بدون حدوث ضرر للمستأجر (٤).

وفي حالة حصول خلل في المبنى وتوقف إصلاحه على ترخيص من المصلحة المختصة بفضاء الأمور المستعجلة الحكم بالزام أصحاب الشأن بصلب هذه المبنى إذا كان في استمرارها بحالتها خطر على الأرواح (٥).

٣٦٧ - سراً لا يصل أنه لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة التصریح بمسأجر بالتوقف

(١) دي لم ج ٢ ص ١٦٩ وباريس في ١٦ أغسطس ١٨٣٢ التي أشار في

(٢) برتات ج ٢ ص ٣٣٣ منه ٢٣٩ - ٧٥٠ ودي لم ج ٢ ص ١٧٠ وباريس في ٢٠ ديسمبر ١٨٣٨

و ٩ مارس ١٨٤١ المشار إليها

(٣) دي لم ج ٢ ص ١٧٠ وباريس في ١٥ نوفمبر ١٨٤٥ المشار إليه

(٤) دي لم ج ٢ ص ١٧١ وبرتات ج ٢ ص ٧٤٢

(٥) دي لم ج ٢ ص ١٧٢ وبرتات ج ٢ ص ٣٦٤ نية ٧٤٣

عن دفع الإيجار إنما يجوز له ذلك إذا اتضح له من وقائع الدعوى وظروفها أن الضرر الذي لحق المستأجر من أعمال المؤجر جسم بطرقة يزيد معها مقدار التعويض عن قيمة الإيجار المستحق (١).

٣٦٨ — من الصعوبات التي تحصل بين المؤجر والمستأجر بخصوص كمية الانتفاع بالعين المؤجرة ويدخل في اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيها المسائل الآتية،
أولاً: وضع لوحة على المحل المؤجر للاشهار عن تجارة المستأجر أو مصادته، فيختص بالحكم بالتصريح للأخير بوضع لوحة خارج العين المؤجرة أو بأعلى المبنى إذا لم ينص في العقد على شيء مخصوص حرمانه من ذلك أو إذا نص على التصريح للمستأجر بذلك وحصل خلاف بينه وبين المؤجر على مكان وضعها — أما إذا اتفق في العقد على حرمان المستأجر من ذلك فلا يدخل في وظيفة الحكم بالتصريح له (٢) كما يختص بالحكم بإعادة القوطة الموضوعة إلى مكانها إذا اقتدعها المؤجر أو أي شخص آخر بدون علم المستأجر أو بعير رضائه (٣) — ثانياً — التصريح للمستأجر وذاريه الذين يترددون عليه باستخدام فناء منزل العين المؤجرة لوضع عرباتهم وسياراتهم إذا سمحت مساحتها بذلك ولم يرد في عقد الإيجار نص على حرمان المستأجر من هذا الانتفاع (٤).

٣٦٩ : التصريح باستخدام فناء المنزل في ساعات وأيام محددة في بعض الأعمال التي يحتاج إليها المستأجر كتكثيف السجاجيد أو تجديد الرياش أو دمج الطيور والمواشي (٥).

(١) دى لميم ج ٢ ص ١٧٢ ومارس في ٢٤ نوفمبر ١٨٧٣ و ٢٧ ديسمبر ١٨٨٤ اقتدار البها

(٢) دى لميم ج ٣ ص ١٦٠ ومارس في ٢٣ نوفمبر ١٨٥٤ الذي أشار إليه ويرتان ج ٢ ص ٢٥٧
سنة ١٨٩٩ ومرتاك ج ٢ ص ٢٣٥ بقده ١٨٧٢ ومارسونه مرات ج ٨ ص ٢٩٩ بقده ١٨٩٩ واستئناف
تخلد في ٢٩ فبراير ١٩٢٤ المجموعة ٤٦ ص ١٩١

(٣) مارس في ٢٨ فبراير ١٨٧٣ الذي كثر ٢٧٣ ويرتان ج ٢ ص ٢٥٨ بقده ٧٣٠

(٤) مارس في ٢ مارس ١٨٧٣ دى لميم ج ٢ ص ٨٦١ ومارس في ٤ مارس ١٨٧٣ الذي أشار إليه
ويرتان ج ٢ ص ٢٥٨ بقده ٧٢٩ و ٧٣٢ ومرتاك ج ٢ ص ٢٣١ بقده ١٨٩٩

(٥) ويرتان ج ٢ ص ٢٥٩ بقده ٧٣٣ دى لميم ج ٢ ص ١٦٤

وتعين عليه عند الحكم في جميع المنازعات المتعلقة باستخدام هذه المنزل مراعاة شروط عقد الإيجار وحقوق المستأجر الناتجة منها وحالة العين المؤجرة واتساع البناء ومصالح وحقوق باقي المستأجرين وأهمية الأعمال المطلوب التصريح بها فيها (١) . . . وفيما النزاع الذي يحصل بين المستأجر والمؤجر بخصوص استعمال الأرض لوعاء الاستحمام في العين المؤجرة وعائنه المؤجر في ذلك (٢) - عاصم المنازعات التي تحصل بين المستأجر والمؤجر أو المستأجرين الآخرين بخصوص كيفية الانتماء إلى المنزل أو بالنقص الكورباتي أو المراحيل المشتركة أو بالأثر الموجودة في المنزل أو بالتعرف المخصصة لتخزين في الدور الأرضي أو الموجودة بجميع المنزل لتسهيل الملابس (٣) - ماريا - المنازعات التي تحصل بين المستأجرين وبوب المنزل بخصوص استلام الخطابات والرسائل الرقية والطرود والبضائع من العمال المخصصين وتوصيلها إلى المستأجرين أو بخصوص استئصال الزائرين وإرشادهم عن أصحاب الأماكن المؤجرة أو بشأن إدخال العربات من الباب المخصص وغير ذلك من الأمور الأخرى الموطئة بالباب (٤)

٢٦٩ - والقاعدة العامة لاحتصاص البناء المستعمل بالحكم في المنازعات المتعلقة باستئجار المستأجر للعين المؤجرة هي تحديد ما ورد في عقد الإيجار بخصوص ذلك ، فإذا نص العقد على مع المستأجر من إجره عمل معين وجب عليه احترام النص وعدم التصريح له بعمله بالزعم منه - أما إذا خول العقد له حقاً وحصل نزاع جدي بين المؤجر والمستأجر بخصوص تفسير الشرط المطلق بذلك فيعين عليه أن يحكم بعدم الاحتصاص لماس قضائه بالموضوع وإذا لم يرد في العقد نص بهذا الخصوص فيحق له الحكم بالأجرامات الوقفية التي يراها مع مراعاة حقوق المستأجر والمالك وباقي المستأجرين وبعد أمين حيز العناية أن كان لذلك وجه (٥)

(١) برنات ج ٢ ص ٣٨٩ - مادة ١٢٤

(٢) برنات ج ٢ ص ٢٦٩ مادة ٤٨٨ و برنات ج ٢ ص ٢٥٩ مادة ٢٢٥ ودي بلير ج ٢ ص ٢٦١

(٣) برنات ج ٢ ص ٣٥٩ مادة ١٢٦ ودي بلير ج ٢ ص ١٦٢ وبارسونه مراحيل ج ٨ ص ٢٩٩

مردود و برنات ج ٢ ص ٣٦١ مادة ٤٨٩

(٤) مريانا المرحح التقدم و برنات ج ٢ ص ٢٦١ مادة ٢٢٨ ودي بلير ج ٢ ص ١٦٨ وبارسونه

مراحيل ج ٨ ص ٢٦٩ مادة ٥

(٥) كير ج ١ ص ١٨٠ مادة ٢٦٢ و برنات ج ٢ ص ٢٦٩ . .

الفصل الثاني

تعهدات المستأجر

٢٧٠ - من أهم تعهدات المستأجر أثناء مدة الإيجار
أدب - الاعتناء بالنسبة المؤجر كاعتنائه بملكه وعدم إحداث أى تغيير فيه
بدون إذن من المالك (مواد ٣٧٦ مدنى أهل و ٤٦١ مختلط و ١٧٢٨ فرنسى)
ثانيا - استعمال النسبة المؤجر فيها هو معد له وطبقاً لما اتفق عليه في العقد
(مواد ٣٧٦ و ٣٧٧ مدنى أهل و ٤٦١ و ٤٦٢ مختلط و ١٧٢٨ فرنسى)
ثالثا - سدفع الأجرة في المواعيد المتفق عليها في العقد (٣٧٩ مدنى أهل و ٤٦٤
مختلط و ١٧٢٨ فرنسى)

رابعا - وضع أمتعة منزلية أو بضائع أو محمولات أو آلات في العين المؤجرة
أيا كان نوعها تقي بتأمين الأجرة مدة سنتين إن لم تكن مدفوعة مقدما أو بتأمين
الأجرة لغاية انقضاء الإيجار إذا كانت مدته أقل من سنتين إن لم يوجد شرط صريح
في التعاقد يخالف ذلك أو دلت عليه فرائض الأحوال (٣٨١ مدنى أهل و ٤٦٩ مختلط)
أما في القانون الفرنسى فتص المادة ١٧٥٢ مدنى على التزامه بوضع منقولات كافية
لطمان الإيجار إذا كانت العين المؤجرة منزلاً أو حائزاً (١) وإلا يحكم بطرده .
أما إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية فتص المادة ١٧٦٦ مدنى فرنسى على
أحقة المؤجر في فسح الإيجار إن لم يضع فيها المستأجر مواشى أو آلات لا يحلها

الفرع الأول

المتاع التي الخاصة بالوقت بالنسبة للمؤجر وعمره لغيره تغيير فيه
٢٧١ - يجب على المستأجر أن يتفقد بالنسبة المؤجر كاستئجار المالك بملكه فلا يجوز له
أن يأتى فيه حملاً من شأنه الإضرار بحقوق المالك أو التأثير على استئجار المستأجرين

(١) انظر في ٩ نوفمبر ١٨٦٩ ج ١ ع ٧٠ ص ٦٠ وبالملك ١٤٧٠ ع ١ ص ١٢١

لأخرب أو يحدث فيه تغييراً يضر بالمالك أو يستخذه في غير ما هو معد له

٢٧٣ - إنما يجوز له أن يحدث فيه تغييرات أو أعمالاً تصوبه أو تزيد من الالة نافع به أو تحسن من شكله ولو لم يأذن له المالك أو المؤجر بذلك

٢٧٣ - ويختلف حكم المستأجر في هذه الحالة في القانون المصري عن القانون الفرنسي إذ لا يلزمه الأول بإعادة الحالة إلى أصلها (مادة ٣٧٦ مدني أهلي و ٤٦١ مختلط (١) أما الثاني فيلزمه بذلك ويتسلم العين بالحالة التي استلمها بموجب محضر الاستلام إلا إذا نص في عقد الإيجار على خلاف ذلك (٢)

٢٧٤ - وإذا لم ينص في عقد الإيجار على العرض من استخدام العين المؤجرة فيمكن استنباط ذلك من طبيعة العين وصناعة المستأجر أو حرفه وقت التعاقد والعادة التي اتبعت للاستماع بالعين من قبل (٣)

٢٧٥ - ومن التغييرات التي لا يجوز للمستأجر إجراؤها تغيير إذن المالك فتح شباك وسد آبار أو فتح باب على الشارع أو عدم حائط أو سلم أو إجراء فتحات في الأرضية لانساء سم عليها أو التوصيل بين مزلين مؤجرين له أو إجراء تعديل في الغرف بالزيادة أو النقص أو بناء فرن أو فتح دكان في إحدى الغرف أو غير ذلك من الأعمال التي يراها هنا تعديل في طبيعة العين المؤجرة (٤)

٢٧٦ - وإذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بشأن طبيعة الأعمال التي أجراها الأخير في العين وما إذا كان من شأنها التأثير على كيانها ودرجة صلاحيتها ومكانتها أو تعطيل بعض مافسها أم أنها مجرد تمحيكات وإصلاحات لا تؤثر على العين أو تضر بحقوق المؤجر عليها فيختص قاضي الأمور المستعجلة بتعيين خبير لاثبات حالتها ومعرفة ماهيتها وكنهها ومبلغ تأثيرها على العين وعلى حقوق المالك ومدى الضرر الذي قد يحدث للأخير منها ثم الحكم بعد ذلك طبقاً لما تصح له

(١) كمي ملتا دغزل شرح القانون المدني ص ٢٧٧

(٢) كبريه ج ١ بنية ٢١٦ وأوربي دور ج ٤ بنية ٢٦٦ ص ٤٧١

(٣) برنات ج ٢ ص ٢٦٥ بنية ٧٤٥ وصي لم ج ٢ ص ١٧٢

(٤) دي لم ج ٢ ص ١٧٢ وكبريه ج ١ ص ١٨٢ ورنات ج ٢ ص ٢٦٥ بنية ٢٤٦

من غير الحير اما ما تصرح للتأجير بالاستمرار فيها أو بالتزامه فإنه
الأعمال (١)

٣٧٦ — والقرار الذي يصدر من القضاء المستعجل مؤقت لا يمس بحقوق
الطرفين التي هي محمومة لتفصل فيها بحكمة الموضوع (٢).

٣٧٨ — ويختص القضاء المستعجل أيضاً بالحكم في المنازعات التي تحصل بين
المؤجر والمستأجر بخصوص رى الأراضي المؤجرة إذا اتفق في العقد على لزوم
المؤجر بذلك (٣) أو بتلك التي تحصل بين المالك ومستأجر المحجر بخصوص
كيفية استغلاله واتساع المستأجر به (٤) أو بين المالك والمستأجر بخصوص إنشاء
مبان في العين المؤجرة تمهداً لأدخال التيار الكهربائي بها (٥)

٣٧٩ — ويدخل في اعتناء المستأجر بالعين المؤجرة ضرورة إقامته فيها هو أو
أحد أقاربه أو أتباعه إن كانت مرسلاً للسكنى لغرض وتبويه وإجراء ما يلزم
لصحته إنما يجوز له ترك العين وإغلاقها إذا قاربت مدة الإيجار على الانتهاء وكانت
حقوق المؤجر في مانع الإيجار مضمونة ، أو كان لدى المستأجر أسباب قوية تدور
ترك العين كزيادة عدد أفراد العائلة وضييق العين المؤجرة لسكانها أو كرتجارة
المستأجر أو صناعته واحتياجه لحل أكبر كل ذلك بشرط وجود تأمينات تضمن
حقوق المؤجر في الإيجار حتى انتهاء العقد

٣٨٠ — ويجوز للمستأجر أيضاً ترك العين المؤجرة إذا تهدم بناؤها أو أصبحت
مناقصاً أو أصبحت بحالة خطيرة يمتنع منها على حياته وحياة الموجودين معه أو

(١) كج ١ ص ١٨٣ بقة ٣٩٧ وبرتان ج ٢ بقة ٧٤٦ و ٧٤٨ و ٧٤٩

(٢) كج ١ ص ١٨٣ بقة ٣١٧

(٣) برتان ج ٢ ص ٣٦٦ بقة ٧٤٩ وصى لم ج ٢ ص ١٧٤ وباريس ج ٢٢ بقة ١٨٢٦
نشره في

(٤) صى لم ج ٢ ص ١٧٤ وبرتان ص ٣٦٦ بقة ٧٥٠ ويختص قضى الأمور المستعجلة في هذه
الحالة بتعدد شروط العقد مع مراعاة ما جرت عليه العادة والقوانين الخاصة باستغلال المحاجر

(٥) برتان ج ٢ ص ٣٦٦ بقة ٧٥١ ويجوز له التصريح للمؤجر بالتنازل بالرغم من غلبة المستأجر في ذلك

أصبحت غير محمية أو غير قابلة للسكنى أو أصبح الدخول إليها متعذراً بسبب الأعمال التي يجريها جهة الإدارة أمامها (١) وإذا مانع المؤجر في التصريح للمستأجر بترك العين ويحتمل للقضاء المتعجل الآن له بذلك مع حفظ الحقوق التي نشأ من العقد بحكمه الموضح (٢).

٣٨١- وإذا حصل في العين ما يثين سمعتها ويؤثر على اعتبار السكان في شرفهم كصحة أحد المستأجرين يدبر على الدخول السرية واتخاذ إجراءات معه بشأنها وانصح أمره فيجوز لباقي السكان تركها محافظة على شرفهم وصيانة لاعتبار عائلاتهم ، وإذا مانع المؤجر في ذلك فلفاض الأمور المستعجلة التصريح لم تركها دعماً للأضرار الأدبية التي قد يحدث لهم بسبب استمرارهم في الإقامة فيها ولأن قد يتعذر درؤها عند الاتجاه إلى قاضي الموضوع لاستصدار حكم بفسخ لاجبار بسبب طول إجراءات التقاضي أمامه (٣) مع حفظ حقوق الجميع بحسب الموضوع.

٣٨٢- ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الزام المستأجر برفع الأشياء الثقيلة التي يضعها في مدخل الأماكن المؤجرة له أو الأماكن الخاصة بالمستأجرين الآخرين ، أو في مدخل الباب المدموم للنزل ، أو في أي عمر يوصل إلى طبقاته المختلفة كما يختص بالحكم بأزالته برفع الأشياء الثقيلة التي يضعها في فناء المبنى المؤجرة على الأرضية أو في السقف والتي قد تؤثر على ثباتها وصلابتها (٤).

(١) كبريه ج ١ ص ١٨٤ مادة ٣١٩ واستئناف مخطط في ٣١ مايو ١٩٣٣ الجلسات ٣٤ عدد ٣٨٥ ص ٣٩٤ رقم ٣٢٧

(٢) كبريه ج ١ ص ١٨٤ بقعة ٣١٩ ومرياك ج ٢ ص ٣٢٤ مادة ٤٨٧ و٢٠٠ مولى مطول على الإيجار ج ٢ ص ١٠٨

(٣) كبريه ج ١ ص ١٨٤ مادة ٣٢٠ ومارزو ص ٢٥٧ ومودو بقعة ٢٠٦

(٤) برنان ج ٢ ص ٣٦٥ بقعة ٧٤٧ ومولى ج ٢ ص ١٧٢ و١٧٣ ومرياك ج ٢ ص ٣٢٥ مادة ٤٨٥

٣٨٣ - كما يختص أيضاً بالحكم بالزامه برفع المواد القابلة للاشتعال أو الانفجار أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو الآلات الميكانيكية مهما كان نوعها (١).

٣٨٤ - وللمستأجر الحق قبل انتهاء مدة الإيجار في بيع متقولاته وجناته الموجودة في العين المؤجرة بالمراد السقي، وإذا مانع المؤجر في ذلك بحجة إحداث صوصاء أو صبايح من شأنه إزعاج باقي السكان بسبب حصول البيع بالمراد، فلقاضي الأمور المستعجلة الحق في التصريح للمستأجر بالبيع في مواعيد معينة على أن يصعد المخرجون والراغبون في الشراء إلى العين من سلم الخدم بدلاً من السلم العمومي، إن رأى أن في صعودهم ونزولهم من السلم الأذى لصيانة باقي السكان واتلافاً لبناء السلم (٢).

٣٨٥ - وإذا أعتق في عقد الإيجار على أراضيات والتحسينات وأوراق الزينة التي تلتصق بالحيطان وأسلاك الكهرباء، وجميع الأعمال التي يحدتها المستأجر في العين تبقى ملكاً للمؤجر بدون دفع شيء من ثمنها للمستأجر أو بعد دفع الثمن الذي يقدره الخبراء فلمؤجر الحق في الالتجاء إلى قاضي الأمور المستعجلة للتصريح له بمنع المستأجر من إزالتها أو إتلافها أو رفع ما يمكن رفعه منها (٣).

٣٨٦ - وإذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية وتركها المستأجر بوراً أو أهمل في زراعتها وترتب على ذلك ضرر للمؤجر فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بتعيين حارس قصائي لاستلامها وإدلتها بالزراعة وحلها، معاقبة على حقوق المؤجر في الإيجار ومسا من حصول تلف في طبيعة الأرض بسبب تركها بوراً وعدم تبيتها للزراعة (٤).

٣٨٧ - وإذا حصل زاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص كيفية زراعة الأرض المؤجرة ولم يص في عقد الإيجار على طريقة ذلك فيختص قاضي الأمور المستعجلة

(١) مرياك ج ٢ قس المرجع

(٢) مرياك ج ٢ ص ٣٦٧ بقية ٧٥٢ ودى طبع ج ٢ ص ١٧٤

(٣) مرياك ج ٢ ص ٣٦٧ بقية ٧٥٥ ودى طبع ج ٢ ص ١١٥

(٤) مرياك ج ٢ ص ٣٦٦ بقية ٤٩٠ واشتاق غلط و ١٩ مارس ١٩٣٤ المجريد يار ١٩٣٥

بتعيين خبير لمعاينة الأرض ومعرفة الطريقة التي يمكن بها زراعتها واستغلالها مع حفظ حقوق الطرفين لمحكمة الموضوع (١).

ونظراً للاستعجال الذي يحوط المنازعات التي تحصل بين المؤجر والمستأجر بخصوص الانتفاع بالعين المؤجرة يختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة الكاتبة في دائرته العين المؤجرة (٢).

الفرع الثاني

المنازعات الخاصة باستعمال الشيء المؤجر فيما هو معد له وطبقاً لما اتفق عليه في العقد

٣٨٨— يجب على المستأجر أن يستعمل الشيء المؤجر فيما هو معد له وطبقاً لما اتفق عليه في العقد، فإذا استأجر داراً للسكنى فلا يجوز له أن يستعملها محلاً تجارياً وإن استأجر أطيافاً للزراعة فلا يجوز له استخدامها في صنع الآجر، وإن استأجر محلاً لتجارة الخردوات فلا يحق له استعماله داراً للسكنى، فإن فعل شيئاً من ذلك يوجب للمؤجر تبعاً لظروف الدعوى طلب فسخ التعاقد أمام محكمة الموضوع

٣٨٩— ويجوز للمؤجر في هذه الحالة الالتجاء إلى القضاء المستعجل لتعيين خبير للانتقال إلى العين المؤجرة وإثبات حالة المخالفة التي ارتكبها المستأجر في إساءة استعمال العين إنما هل يجوز له في هذه الحالة طلب طرده من العين بقرار من القضاء المستعجل؟

٣٩٠— الأصل أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة أن يقضي بطرد المستأجر من العين المؤجرة إذا إساء استعمالها أو إذا استخدمها في غير ما أعدت له لتعلق ذلك بنزاع موضوعي خاص بالفسخ وعدمه يفصل فيه قاضي الموضوع وحده طبقاً لما يراه من ظروف الدعوى ووقائعها وقرائن أحوالها وما يتضح له من تفسير شروط

(١) برتان ج ٢ ص ٣٦٧ نبذة ٧٥٤ وباريس في ٢٨ ديسمبر ١٨٥٣ وورد في دي بللم ج ٢ ص ١٧٤

(٢) برتان ج ٢ ص ٣٦٧ نبذة ٧٥٦ وباريس في ١٣ يونيو ١٨٦٨ بانديكت ١٨٦٩ ص ١٠٤

الايجار ومعرفة قصد العاقدين عن ذلك (١) ويستثنى من ذلك الأحوال الثلاثة الآتية : —

٣٩١ — الحالة الأولى — أن ينص في عقد الايجار على أن إخلال المستأجر بشروط من شروط الايجار يترتب عليه فسخ التعاقد من تلقاء نفسه أو بدون حكم قضائي وبغير حصول تنبيه أو انذار أو بعد حصول شيء من ذلك ، ففي هذه الحالة يجوز طرد المستأجر بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بمجرد حصول المخالفة وعدم وجود نزاع جدي في قيامها بعد من استيفاء الشروط التي علق عليها وقوع الفسخ — أما إذا حصل نزاع جدي في حصول المخالفة المذنوبة للمستأجر فتعذر الولاية عن القضاء المستعجل ويضحي قاضي الموضوع هو المختص وحده يبحث المخالفة موضوعاً وتقديرها والحكم بعد ذلك طبقاً لما يراه بالفسخ أو برفض الدعوى (٢)

٣٩٢ — الحالة الثانية — إذا استعمل المستأجر العين المؤجرة لغرض مخل بالآداب كما إذا استخدمها في الدعارة السرية أو لاجتماع بعض النسوة الخليعات فيها من وقت لآخر أو في غير ذلك مما يؤذي شرف السكان الآخرين والجيران ويؤثر على اعتبارهم وسمعتهم الأدبية (٣) فيجوز في هذه الحالة طرد المستأجر بقرار من قاضي الأمور المستعجلة محافظة على الآداب العامة وصيانة لحقوق المؤجر وحفظاً لاعتبار باقي المستأجرين والجيران ووضع حد للحالة الشاذة التي أوجدها المستأجر باستعماله العين في عمل غير شريف وترتب عليها تعكير راحة الجميع

٣٩٣ — ولا يشترط للحكم بالطرد أن يضبط المستأجر في حالة تلبس بمعرفة

(١) كبريه ج ١ ص ١٨٥ نبذة ٣٢٢ ومرنيك ج ٢ ص ٣١٦ نبذة ٤٧١ وروان في ٣ مارس ١٨٨٠
سرى ١٨٨٠ ج ٢ ص ٣٣٤ ومصر أهلى مستعجل في ٦ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ العدد ٩ رقم ٣٠٣
(٢) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ و ٤ مارس ١٩٢٦ المجازيت ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩
ر ٣٨ ومرنيك ج ٢ ص ٣٣٤ ومصر أهلى مستعجل في ١٨ - ديسمبر ١٩٣٥ مجلة الاحكام عدد ٣٢٢ السنة ٤
(٣) مرنيك ج ٢ ص ٣١٦ نبذة ٢٤١ وكبريه ج ١ ص ١٨٦ نبذة ٣٢٣ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٩٩ ودى بليم ج ٢ ص ١٥٠ وبازو ص ٢٧٠ وبرتان ج ٢ نبذة ١٩٠ وبودرى لاكتنرى وقامل مطول على الايجار ج ٢ نبذة ١٥٩١ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٦ وباريس في ١٥ يناير ١٨٧٨ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ١٨٠ و ٨ فبراير ١٨٨٣ دالوز ٨٤ ج ٢ ص ٣٢ ومصر أهلى مستعجل في ٦ مارس ١٩٣٥ المحاماه العدد ٩ السنة ١٥ رقم ٣٠٣

الجهة الادارية أو القضائية المختصة أو يحرم ضده محضر مخالفة لادارة العين المؤجرة للدعارة، ويصدر حكم عليه فيها . بل يكفي في ذلك قيام الدليل المقنع لدى القاضى المستعجل من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها على أن المستأجر يستخدم العين في غرض غير شريف (١)

٣٩٤ — المخاض الممانعة — إذا أحدث المستأجر تغييرا في العين المؤجرة أو في محتوياتها بدرجة تؤثر على كيانها أو على الغرض الاصلى من استعمالها أو اذا تعمد احدث تلف فيها بغرض الاضرار بالمؤجر كترك الماء عمدا يسيل من الحنفيات لمدة طويلة بقصد اتلاف المباني أو اذا أجرى في العين أعمالا من شأنها اطلاق راحة باقى السكان أو الجيران كاستعمال الآلات الموسيقية كالحاكي واليانو والراديو ليل نهار بغير انقطاع، أو اذا كان نفس وجوده في العين سببا لافلاق راحة السكان بسبب الاجتماعات المستمرة التى يقبها في العين أو بسبب المشاجرات التى تحصل بين الموجودين معه وبين باقى المستأجرين والسكان أو بينه وبين الآخرين فيختص قاضى الأمور المستعجلة في جميع هذه الأحوال بالحكم بطرده من العين عند توافر الاستعجال محافظة على حقوق المؤجر وباقى السكان والجيران (٢)

٣٩٥ — ويختص القضاء المستعجل أيضا بالحكم بطرد الأشخاص الأجانب الذين يسئل لهم المستأجر السابق الوجود في العين المؤجرة عند تركه لها خصوصا اذا كان في وجودهم ما يؤثر على صفو السكان ويعكر من راحتهم متى كان عقد الايجار لا يخول للمستأجر الاصلى التأجير من الباطن (٣)

٣٩٦ — واذا أتى خادم المستأجر أعمالا تخلق راحة السكان أو تشين من سمعة المنزل أو تخرب بحقوق المؤجر فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بطرده من خدمة سيده، بل يتعين في هذه الحالة الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة ان كان لذلك وجه

(١) دى بليم ج ٢ ص ١٥٠ و مرنياك ٢ ص ٢١٦ ومصر أهلى مستعجل فى ٦ مارس ١٩٣٥ السابق الإشارة اليه وعكس ذلك كبرى ج ١ ص ١٨٦ وبازو ٢٥٩ وجيرار ص ١١٧ وباريس فى ٣ فبراير ١٨٨٣ سبرى ٨٤ ج ٢ ص ٦٨

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣١٦ نبذة ٤٧١ ودالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٢ وباريس فى ١٠ ابريل ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٧ ج ٥ ص ٣٠ و ١٨ نوفمبر ١٩١٢ جازيت دى باليه فى أول فبراير ١٩١٣ وبردى مطول على الايجار ج ٢ ص ١٠٤ نبذة ١٥٩١ وما بعدها

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣١٧ والسين فى ٩ مايو ١٩١٢ دالوز ١٩١٣ ج ٢ ص ٢١٥

الفرع الثالث

المنازعات المتعلقة برفع الإيجار

٣٩٧ - يختص القضاء المستعجل بالحكم في ثلاثة اجراءات تحفظية ضمانا لحقوق المؤجر في الإيجار المتأخر قبل المستأجر .

أرو - طرد المستأجر من العين المؤجرة

ثانيا - تعيين حارس على المنقولات الموجودة في العين والضامنة للإيجار للحفاظ عليها وصيانتها لحين التنفيذ عليها وبيعها

ثالثا - التصريح للمؤجر ببيع هذه المنقولات في أحوال خاصة

٣٩٨ - ويشترط لاختصاصه في الحكم في هذه الاجراءات الثلاثة عدم المساس بالموضوع ويتعين عليه الامتناع عن الحكم فيها كلما حصل نزاع جدى بخصوص حق المؤجر في الإيجار

المبحث الأول

في

طرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار

٣٩٩ - الإيجار إما أن يحصل بعقد مكتوب أو بغير عقد بالكتابة، وفي الحالة الأولى إما أن يشمل التعاقد على شرط صريح فاسخ لمجرد التأخير في الإيجار أو لا يشمل على ذلك وسنتكلم على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى طرد المستأجر في كل حالة على حدة

١ - التأخير الحاصل بالكتابة

١ - طرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار عند وجود شرط صريح فاسخ في العقد

٤٠٠ - يختص قاضي الأمور المستعجلة عند توافر الاستعجال في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في دفع الأجرة عند وجود شرط صريح

فاسخ في العقد ينص على فسخه عند التأخير في الايجار بمجرد قيام مخالفة التقصير في الوفاء أمامه واستيفاء الشروط والاجراءات التي اتفق على تعليق حصول الفسخ عليها (١). والسبب في ذلك أن المستأجر بقبوله الشرط الصريح الفاسخ مقدماً يعتبر موافقاً ضمناً على تغيير صفة وضع يده على العين عند قيام الشرط من يد مستأجر إلى يد غاصب يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بطرده (٢)

٤٠١— ويتوفر الاستعجال في هذه الحالة من الضرر الذي قد يلحق بحقوق المؤجر فيما يستجد من الايجار إذا ظل المستأجر واضعاً اليد على العين بلا سبب أو صفة قانونية بعد حصول الفسخ بقوة القانون. ويجب لذلك درء هذا الضرر بطرد المستأجر من العين بقرار من القضاء المستعجل حتى يتمكن المؤجر من استغلالها بالتأجير لشخص آخر تربطه معه علاقة قانونية صحيحة

٤٠٢— ولا يشترط لحصول الفسخ بقوة القانون «de plein droit» في هذه الحالة ضرورة ذكر عبارات أو كلمات مخصوصة في الشرط المناسخ، بل يكفي لإيراد المعنى المطلوب كل ما يدل عليه من عبارات وكلمات متى اتضح منها أن الطرفين يقصدان وقوع الفسخ بمجرد حصول التأخير في دفع الأجرة سواء ذكر في العقد

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢١ نبذة ٤٧٥ ودي بلم ج ٢ ص ١٢٩ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ١٨ وكاريه وشوفو مرافعات ج ٩ ص ١٧٩ نبذة ٨٥ وما بعدها وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٢٩ وبودري مطول على الايجار ج ٢ ص ١٠٦ نبذة ١٥٩٣ وبرتان ج ٢ ص ٣٨١ نبذة ٧٨٤ وما بعدها وكيري ج ١ ص ١٩٧ نبذة ٣٣٥ وباريس في أول أغسطس ١٨٩٠ و ٢١ يناير ١٨٩١ و ١٨ يونيو ١٨٩١ سيري ج ٩٢ ص ٢٤٩ ودواي في ٧ مايو ١٨٥٦ سيري ٥٧ ج ٢ ص ٢٠٩ والنقض في ٢ يولي ١٨٦٠ سيري ١٨٦٠ ج ١ ص ٧٠٥ و ١٨ أبريل ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ١ ص ٢٦٣ وباريس في ٩ ديسمبر ١٨٨٤ و ١٠ و ٢٤ فبراير ١٨٨٨ و ٦ أبريل ١٨٨٩ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٣٣ و ٢٩ يولي ١٨٩٦ دالوز ٩٧ ج ٢ ص ١٣ والنقض في ٢٧ أبريل ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٤ ج ١ ص ٢٤٠ واستئناف مختلط في ١٧ أبريل ١٨٩٠ المجموعة ٢ ص ٩٢ و ١٨ فبراير ١٨٩٢ المجموعة ٤ ص ١٢٤ و ٢٦ فبراير ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ١٢٦ و ١٣ ديسمبر ١٨٩٩ المجموعة ١٢ ص ٣٩ و ١٠ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٧١ و ٩ مارس ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ١٥٤ و ٢٠ ديسمبر ٩٠٥ المجموعة ١٨ ص ٤٨ و ٣ مارس ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٢٣٤ و ٢ أبريل ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٨٠ و ٨ نوفمبر ١٩٢٥ المجازيت ديسمبر ٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩ و ٤ مايو ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٢٩٣ و ١٧ يونيو ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ ص ٣٧٨ ومصر أهلى مستعجل في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤ المحاماه العدد الثالث السنة ١٥ رقم ٩٤ ص ٢٦

(٢) استئناف مختلط في ٤ مارس ١٩٢٦ المجازيت ديسمبر ٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٨ وتعليق المجلة عليه

أن الفسخ يقع بقوة القانون بمجرد التأخير في دفع الأجرة بغير تنبيه أو إنذار أو بعد إجراء تنبيه بالدفع وفوات مدة معينة بغير وقاء أو بعد عمل إنذار بالفسخ أو الدفع بغير نتيجة أو سواء نص في العقد على أن الفسخ يقع بدون حكم قضائي بعد التنبيه بالفسخ أو بغير حصول شيء من ذلك أو كان النص على أنه يحق للمؤجر عند التأخير في دفع الإيجار فسخ الإيجار حالاً بدون ضرورة للحصول على حكم قضائي بالفسخ وبغير اتخاذ أية إجراءات رسمية — وتعليق حصول الفسخ في هذه الحالة الأخيرة على إرادة المؤجر وحدها لا يؤثر على صحة الشرط المذكور وأنه صريح في الدلالة على الفسخ الذي قصده العاقدان ونصاً صريحة في العقد على حصوله بمجرد التأخير (١) — ويحق لقاضي الأمور المستعجلة بحث الشرط الخاص بذلك وتقديره لمعرفة ما إذا كان يؤدي إلى غرض العاقدين في الفسخ بقوة القانون لمجرد التقصير في الوفاء أم لا ، فإذا وصل من بحثه إلى خلاف ذلك أو حصل عنده شك في قصد العاقدين من الشرط لغموض عباراته وإبهام كلماته تعين عليه الحكم بعدم الاختصاص أو بإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم فيها إذا وافق الطرفان على ذلك إلا إذا كان مختصاً بنظر الدعوى والحكم بالطرد لسبب آخر كما سيأتي الكلام عليه بعد

ولا يتعدى القضاء المستعجل اختصاصه عند بحث غرض العاقدين من الألفاظ والعبارات التي ذكرها في العقد لأنه لا يرمى من ذلك إلى الفصل في الموضوع أو أصل الحق بل يقصد منه معرفة ما إذا كان يدخل في وظيفة الحكم في الدعوى أم لا — ومن المقرر أن للقضاء المستعجل الحق في بحث الوقائع والأمر التي تعرض أمامه والدفع التي تثار بغرض الحد من ولايته لمعرفة ما إذا كانت جديدة من عدمه ويختص بنظر الدعوى أم لا حتى ولو مس في ذلك الموضوع (٢)

(١) استئناف مختلط ٣ مارس ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٢٣٤ و ١٢ أبريل ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٨٠

Pour attribuer compétence au juge des référés en matière d'expulsion de lieux loués, il n'est pas nécessaire que le contrat en visant la résiliation renferme la formule sacramentelle que celle-ci se produira " de plein droit " s'il est stipulé que la résiliation peut être demandée sans faire une sommation.

• ومصر أهلى في ٧ نوفمبر ١٩٢٤ الحاماه ١٥ العدد ٤ ص ٣٦٨ رقم ١٦١

(٢) جارسونية مرافعات ج ٨ ص ٣٢٧ نيلة ٣٠٠٩

٤٠٣— والفرق بين الشرط الصريح الفاسخ والشرط الضمني الذى يخوله القانون لأحد العاقدين في الالتزامات المتبادلة عند عدم وفاء الطرف الآخر بما عليه من واجبات والمؤسس في الاجارة على المادتين ١١٧ و ٢٨٨ مدنى أن الفسخ يقع في الحالة الأولى بمجرد حصول المخالفة التى علق عليها حصوله ولا يجوز بحسب الرأى الراجع لمحاكم الموضوع مع ثبوته لديها أن ترفض دعوى الفسخ إن طرحت أمامها متى ثبت لديها السبب الذى توقف عليه كما لا يحق للعاقد المقصر في التزامه أن يصحح مركزه القانونى ويتفادى الحكم بالفسخ بالقيام بوفاء الالتزام الذى قصر فيه أو بالعدول عن المخالفة التى وقع من أجلها الفسخ أو أن يدفع باساءة استعمال العاقد الآخر حقه في الفسخ — أما في الحالة الثانية فلا يقع الفسخ بمجرد التقصير في الوفاء أو حصول المخالفة لشروط العقد بل يجب رفع دعوى موضوعية واستصدار حكم به وللمحاكم الموضوع حق النظر فيه والحكم بقبول الدعوى أو برفضها طبقا لما يتضح له من ظروف الدعوى ووقائعها والضرر الذى قد يحدث لرافع الدعوى من التقصير في الوفاء ولها الرأى الأعلى في ذلك على اعتبار أن كل ذلك من المسائل التى تدخل في تقديرها كما يجوز للعاقد المقصر تفادى حصول الفسخ بالوفاء بالتزامه أو إزالة المخالفة قبل صدور حكم نهائى بالفسخ (١)

٤٠٤— وهذه الأسباب هى التى جعلت القضاء المستعجل يتحد في القول باختصاصه في الحكم باخراج المستأجر الذى يقصر بالتزاماته من العين المؤجرة إذا ما انفق على الفسخ الصريح في التعاقد لمجرد حصول التقصير متى قام لديه الدليل الصحيح على حصول التقصير أو المخالفة لأنه لا يقضى في هذه الحالة في حق الفسخ من عدمه أى أصل الحق المترتب على عقد الايجار إنما يحكم بالطرد على اعتبار أن الفسخ موجود من نفسه وبقوة التعاقد والقانون وأن يد المستأجر على العين تصبح بعد حصوله بلا سبب أو صفة قانونية تخول له الحق في استعمال العين المؤجرة

٤٠٥— ومن الشروط التى اعتبرها علماء القانون وأحكام المحاكم في فرنسا كافية لحصول الفسخ بقوة القانون اتفاق العاقدين في عقد الايجار على أن الفسخ يقع من

(١) فتى باننا زغلول شرح القانون المدنى ص ١٥١ ومصر استئناف في ٢٩ يولي ١٩٢٥ الحمام

تلقاء نفسه de plein droit لمجرد حصول التأخير في الإيجار بعد استيفاء شروط واجراءات مخصوصة (١) أو أنه يقع بدون حكم قضائي أو انذار رسمي بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ حصول انذار بسيط بالفسخ (٢) أو بعد مرور ثمان وأربعين ساعة من التنبيه على المستأجر بدفع الإيجار وعدم الوفاء بذلك (٣) أو أنه في حالة التأخير في دفع الإيجار ولو عن قسط واحد بعد التنبيه بالدفع يحق طرد المستأجر بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بدون لزوم للحصول على حكم بالفسخ من محكمة الموضوع (٤)

٤٠٦ — أما في مصر فقد قضت المحاكم المختلطة باعتبار الشرط الفاسخ متوافراً إذا اتفق في العقد على أنه في حالة التأخير في سداد الإيجار ولو في قسط واحد فللمؤجر الحق في طرد المستأجر من العين المؤجرة بقرار من قاضي الأمور المستعجلة (٥) أو إذا نص في العقد على أن التأخير في الدفع ينشأ عنه فسخ العقد بعد حصول انذار بالفسخ أو تنبيه بالدفع في مدة معينة وبأنه لا يلزم لحصوله واعتبار القضاء المستعجل مختصاً في الدعوى ذكر الفاظ وعبارات معينة والاقتصار على عبارة حصول الفسخ من تلقاء نفسه فقط ، بل يكفي في ذلك كل ما دل على الغرض من الفسخ من عبارات أوردها العاقدان في العقد بخصوص ذلك (٦) وهذا هو رأي القضاء الأهلي أيضاً (٧)

٤٠٧ — ونرى زيادة في الفائدة أن تأتي ببعض الأمثلة التي صادفتنا في حياتنا العملية والتي حوت شرطاً صريحاً فاسخاً

(١) جارسوبه مرافعات ج ٨ ص ٢٩٩ ويوردى مطول مدني ج ٢ على الإيجار ص ١٠٦ نبذة ١٥٩٣ ومرنيك ج ٢ نبذة ٤٧٥ ودالوز للمعلي ج ١٠ هـ مستعجل هـ نبذة ٨٨ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ٣٨ و ٣٩ وباريس في ١٣ يناير و ٩ ديسمبر ١٨٨٦ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٣٣ و ٢٩ يولييه ١٨٩٦ دالوز ٩٧ ج ٢ ص ٣١ و ٢٢ مارس ١٨٩٧ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ١٠

(٢) باريس في ٢٢ مايو ١٨٧٤ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ١٧٧ - ١٧٨

(٣) باريس في ١١ فبراير ١٨٧٤ دالوز ١٥ ج ٢ ص ١٤٥

(٤) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ٣٨

(٥) استئناف مختلط في ٣ مارس ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٢٤

(٦) استئناف مختلط في ٢ أبريل ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٨٠

(٧) مصر أهلي مستعجل في ٧ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٥ سنة ١٥ ص ٣٦١ رقم ١٦٨

أولاً — التأخير في تسديد الأجرة أو بعضها في موعد الاستحقاق يعطى المؤجر حق فسخ العقد بغير حاجة لإصدار أو تنبيه أو إجراء قانوني أيا كان وذلك بعد مرور أربع وعشرين ساعة من حصول التأخير وإثبات التأخير يكفي من إخطار بخطاب موصى عليه بحصوله

ثانياً — إذا تأخر المستأجر عن تسديد الأجرة أو بعض منها في موعد الاستحقاق يكون للمؤجر الخيار في تنفيذ شروط هذا العقد أو نسخه بغير حاجة لإصدار أو تنبيه أو إجراء قانوني أيا كان وذلك بعد أربع وعشرين ساعة من حصول التأخير وإثبات التأخير يكفي فيه إخطار بخطاب موصى عليه

ثالثاً — إذا خالف المستأجر أى شرط من شروط عقد الإيجار فـللمؤجر اعتبار الإيجار مفسوخاً بمجرد حصول المخالفة بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو تكليف بالوفاء أو بدون حاجة لاستصدار حكم قضائي أو إنذار عدا تنبيه يرسل للمستأجر بالدفع أو بحصول الفسخ

رابعاً — في حالة تأخير المستأجر في دفع قسط واحد من أقساط الإيجار يوم استحقاقه وبعد مضي ثلاثة أيام من إخطاره بواسطة محضر أو بخطاب موصى عليه فـللمؤجر أن يعتبر الإيجارة ملغاة وأن يطرد المستأجر من المحل المؤجر بمقتضى أمر بسيط يستصدره من محكمة المواد المستعجلة

خامساً — إذا خالف المستأجر شرطاً من شروط عقد الإيجار وخصوصاً الشرط الخاص بدفع الأجرة في مواعيدها فـللمؤجر الحق في اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بدون حاجة لأي إجراءات قانونية أو قضائية

٤٠٨ — أما إذا نص في العقد على العبارة الآتية (فضلاً عن حق المؤجر في طلب فسخ الإيجار وإخلاء العين أو في فسخ عقد الإيجار من عدمه) دون ذكر عبارات أخرى فترى أن هذه العبارة لا تؤدي إلى الاتفاق الصريح على حصول الفسخ بقوة القانون لمجرد التأخير في الإيجار بل تؤكد حقاً قرره القانون للمؤجر في المادة ٣٨٨ مدني بخصوص الشرط الفاسخ الضمني في الالتزامات المتبادلة ويتعين لذلك بالرغم من وجود هذه العبارة طرح الدعوى أمام محكمة الموضوع للحكم فيها بالفسخ

لمساس القضاء بالأخلاء من قاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق

٤٠٩ - ولا يصح من هذا الشرط أو يغير من أثره بين العاقدين حصول إنذار من المؤجر باعتبار التعاقد منسوخا للتأخير فى الوفاء لأن الإنذار وهو من عمل المؤجر لا يكون رابطة قانونية أو مركزاً قانونياً جديداً غير وارد فى العقد وإنما يقرر واقعة موجودة أصلاً إذا تواجدت بموجب العقد وبنه على المستأجر بحصولها بعد أن يسجل عايله التقصير فى الوفاء أو بارتكاب المخالفة التى علق عليها حصول الفسخ .

٤١٠ - وإذا اتفق فى عقد الإيجار على ضرورة استيفاء اجراءات خاصة وفوات وقت معين لحصول الفسخ بقوة القانون كأجراء إنذار أو تنبيه بالدفع أو بالفسخ ومرور وقت معين عايله قبل رفع الدعوى فىجب على المؤجر القيام بكل ذلك قبل اختتام المستأجر فى دعوى الأخلاء وإلا فعتبر غير مقبولة بحالتها ويجب رفضها ولا يصح من مركز المؤجر فيها إجراء ما نص عايله العقد أثناء نظر الدعوى كما لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بالأخلاء مع النقص الوارد فيها والاستغناء عما اتفق عايله العاقدان بخصوص ذلك فى العقد لأن مأموريته فى هذه الحالة لا تعدى تنفيذ شروط الإيجار كما هى دون اجراء أى تغيير أو تحوير فيها .

٤١١ - ولا يشترط فى التنبيه بالدفع أو بالفسخ أن يحصل بإنذار عن يد محضر إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك صراحة فى العقد وعلى ذلك فىمكن إجراؤه بخطاب موصى عايله أو برسالة بريقة أو حتى فى إعلان الدعوى إذا لم ينص فى العقد لوقوع الفسخ على ضرورة مرور وقت معين يمضى بعد حصول التنبيه إنما لا يكفى فى ذلك التنبيه الحاصل من المحضر على المستأجر بدفع الإيجار قبل توقيع الحجز التحفظى على منقولات لتعلقه بسداد الإيجار ولا شأن له كلية بتنفيذ مفعول الشرط الصريح الفاسخ

٤١٢ - والقول بضرورة اجراء التنبيه فى جميع الاحوال بإنذار عن يد محضر

حق ولو لم يرض في العقد صراحة على ذلك يتنافى مع طبيعة الاستعجال والسرعة الواحدة للأجراءات التي تحصل في القضايا المستعجلة وتعارض مع رغبة العاقدين التي مر بها في العقد خصوصاً وأن الفرق بين التذية والانتذار عن بد محض واضح ٤١٣- ويجب ألا يمر وقت طويل بعد حصول التذية وقيل رفع الدعوى كسهر أو شهرين مثلاً، يمكن أن يستفاد منه عدول المؤجر عن التمسك بحقه في المسخ وفي تلك الأحوال بل يعمد رفع الدعوى في الوقت المناسب الذي لا يشك فيه على رغبة المؤجر في التمسك بحقه في الإخلاء لحصول المسخ بقوة التناقد أو القانون

٤١٤- ولا يقوم مقام الشرط الصريح الفاسخ مجرد اتفاق العاقدين على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بطلب دعوى الإخلاء عند التأخير في الإيجار، أو لأن قاضي الأمور المستعجلة يستمد اختصاصه عند الحكم في دعوى الإخلاء للتأخير في الإيجار مع وجود للشرط الصريح الفاسخ من كون المستأجر يرضى بعد حصول المسخ بلا صفة قارونية تحول في الاستمرار في أشغال المحل المؤجر (١)

ثانياً - لأن الحكم بالإخلاء في هذه الحالة مع عدم وجود هذا الشرط معناه الحكم بفسخ العقد وهي مسألة موضوعية صرف لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها لما فيه ذلك لولايته التي حددها القانون في المادة ٢٨ مرافعات أهل و ٣٤ مختط و ٨٠٦ فرنسي

ثالثاً - لأن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في الإجراءات أوقفية التمهيدية التي تمر من أمامه من النظام العام ، لا يجوز للعاقدين الاتفاق على خلافه صراحة أو ضمناً (٢).

(١) استثنى مختط في ٢٥ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٢٧ ص ٤٤٨ و ١٢ يناير ١٩٢٧ المجموعة ٢٩ ص ١٥١ و ١٨ يناير ١٩٢٣ المجموعة ٤٥ ص ١٣٥

(٢) حصر أهل مختط في ٢٤ أبريل ١٩٢٥ المادة ١٥ عدد ٩ ص ٦٥٧ رقم ١٣٢٠٤ م ر ١٩٢٥ جريدة القضاة عدد ٣٦٢ ص ٢ واستثنى مختط في ١٣ ديسمبر ١٩٢٩ المجموعة ١٢ ص ٢٩٥ و ٢٥ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٢٧ ص ٤٤٨ و ١٢ يناير ١٩٢٧ المجموعة ٢٩ ص ١٥١ و ٢٠ ديسمبر ١٩٢٣ ١٠ جارات عدد ٢٦٥٥ مختط ص ٣٦٢ رقم ٣٦٤ و ١٨ يونيو ١٩٢٥ المجلات ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٨ رقم ٣٠

٤١٥- وللاعتبارات المتقدمة لا يشترط لتوافر الاختصاص في هذه الحالة ضرورة الاتفاق على اختصاص القضاء المستعجل مع وجود الشرط الصريح الفاسح بل يكفي قيام هذا الشرط لتولد الاختصاص (١).

٤١٦- ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد للتأخير في الإيجار مع وجود الشرط الصريح الفاسح نازل المؤجر عن عقد الإيجار لآخر وحلول التأخير محل المؤجر في حققة الناتجة عن الإيجار ثم رفع المنازل إليه دعوى الاخلاء بناء على ذلك حتى ولو تازع المستأجر في صحة التنازل (٢).

٤١٧- ولا يثقل من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بالمطالبة بالإيجار المتأخر أو بالفسخ (٣)، أو بصحة الحجر (٤) أو التجهاء المؤجر إلى محكمة الموضوع واستصدار حكم بالإيجار المتأخر قبل رفع دعوى الاخلاء أمام القضاء المستعجل (٥) أو رفع دعوى من المستأجر أمام محكمة الموضوع عقب الدعوى المستعجلة بفرض تأخير الفصل فيها ووضع المرافيل للمؤجر في سبيل حصول على حكم بالإخلاء (٦).

ثم يؤثر على طلب الاضطرار للتأخير في الإيجار مع وجود الشرط الصريح الفاسح استئجار العين للبناء وهو مجرد مباحة للمستأجر عليها (٧).

٤١٨- وإذا استأجر شخص أرضاً لأقامة ما ن عليها وانفق في عقد الإيجار

-
- (١) استئناف مخط في ١٨ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ من ١٩٣٥ و ٢٥ مايو ١٩٣٥ المجموعة ٣٠ من ٤٤٨ و ١٢ يناير ١٩٣٧ المجموعة ٣٩ من ١٥١.
- (٢) استئناف مخط في ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ من ٢٩.
- (٣) باريس في ١١ فبراير ١٨٧٤ دالور ٥٥ ج ٢ من ١٤٤ و ٩ ديسمبر ١٨٨١ و ١ ر ٢٤ فبراير ١٨٨٨ و ٦ أبريل ١٨٨٩ دالور ٨٩ ج ٢ من ٢٣٣ و ٢٩ يوليو ١٨٩٦ دالور ٩٧ ج ٢ من ٣١ وانقض في ٢٧ أبريل ١٩٠٤ دالور ٩٠ ج ١ من ٢٤- دالور فصل ج ١٠ و مستعمل ٥ بدة ٥٩ ويرد على طول على الإيجار ج ٢ من ١٠٧ بدة ١٥٢٥.
- (٤) باريس في ٢٢ مارس ١٩٩٧ دالور ٩٨ ج ٢ من ١٠ ويرد على طول على الإيجار ج ٢ من ١٠٧ بدة ٥٩٥ و دالور فصل ج ١٠ و مستعمل ٥ بدة ٨٩ ويرد ج ٢ من ١٧٢ و دالور ٣١٢ و دالور بدة ٣٣٦ و ٣٨٩ و مصر أهل مستعمل في ١١ مايو ١٩٣٦ الجريدة قطاعة عدد ٣٧٦ وعكس ذلك بقرار من ٢٨٨.
- (٥) استئناف مخط في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ المجازيت اكور ١٩٣٠ من ١٨ رقم ٤٩٣.
- (٦) استئناف مخط في ٥ ديسمبر ١٩٣٦ المجازيت ديسمبر ١٩٣٦ من ٣١ رقم ٣٦.

على أن تبقى ملكية المبنى للمستأجر طوال مدة الإيجار وتحسب ملكا للمؤجر بعد ذلك ، واشترط في بند آخر على أن التأخير في سداد الإيجار كله أو بعضه يشأ عنه فسخ العاقد من طهه بعه بدون تنبيه أو إنذار . وتأخر المستأجر في سداد مبلغ من الإيجار ووقع الفسخ لهذا السبب فلمؤجر الحق في طرده من العين المؤجرة بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بالرغم من الشرط الخاص بالملكية مع حفظ حقوق العارضين فيها بخاصة بذلك ، وفيما إذا كان للمستأجر الحق في المطالبة بشئ الماني كلها أو بعضها والمقدار الواجب المطالبة به لمحكمة الموضوع

أولاً — لعدم وجود أي تعارض بين الشرط الصريح الفاسخ الخاص ببقاء الإيجار وبين الشرط المعلق بملكية المستأجر للمبنى مادام عقد الإيجار قائماً .
ثانياً — لعدم وجود أي غموض في هذين الشرطين يترتب عليه انعدام ولاية القضاء المستعجل في نظر الدعوى .

ثالثاً : لأنه لا يجوز للمستأجر في هذه الحالة التمسك بحق حبس الماني التي شيدها على العين حتى يسدد له المخرج قيمتها لتأخره ضمناً عن هذا الحق بمرافقته على الشرط الصريح الفاسخ عند التأخير في الإيجار

وللمستأجر في هذه الحالة - محاطة على حقوقه في الموضوع منحصر من الماني التي شيدها على العين - طلب تعيين حيز لائتمت حاجتها ومعرفة مقدار تكاليفها وأجرة العمل والمؤثرة ومقدار ما زادته الماني في قيمة الأرض ليكون ذلك عدة له أمام محكمة الموضوع عند المطالبة بحقه أمامها (١)

معرض المستأجر الإيجار المتأخر عقب حصول الفسخ اتفاقاً ودون برؤر
على هو المؤجر في طلب الإيفاء

٤١٩ . وقد احتسبها إذا كان عرض المستأجر على المؤجر الإيجار المتأخر عقب
حصول الفسخ اتفاقاً واستلام المؤجر أو وكيله للأجرة يؤثر على حق المؤجر في طلب
الإيفاء أمام القضاء المستعجل بمقتضى بعض شراح القانون المقرر في شأن هذا العرض لا يجوز

(١) - سبب عطل في ٢٩ فبراير ١٩٣٤ المأزوت عدد ٢٨٥ من ٢٤ رقم ٢٢٢ من ٢١٨

للقضاء المذكور الحق في رفض طلب الإحلاء لحصول الفسخ بمجرد التأخير في الوفاء. طلقاً للأعلى الذي هو شريعة العائدين، وبموجب على المحاكم الأحادية (١) و أخذت بهذا الرأي عمكة الاستئناف المختلطة في بعض أحكامها، وخصت بوجوب حكم الإحلاء حتى مع عرض المستأجر مبلغ الإيجار المتأخر ومصاريف الدعوى (٢) وقال لبعض الآخر ومعه أغلب أحكام قضاء القضاة الفرنسي بأن العرض في هذه الحالة ولو أنه لا يبع من وقوع الفسخ الذي حصل فعلاً برغبة العائدين في عقد الإيجار قبل إجراء العرض إلا أنه يجوز للقضاء المستعجل الحق في رفض دعوى الإحلاء لعدم وجود وجه للاستعجال، وعلى هذا الرأي سار قضاء محكمة الاستئناف المختلطة في أغلب أحكامه (٣).

ويرى الأحاد بهذا الرأي الأخير لمخالفته لروح القانون وشروط اختصاص القضاء المستعجل، وطبيعة قراراته (٤) للأسباب الآتية:

أولاً: يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالإحلاء العين المؤجرة في حالة تأخير المستأجر في دفع الإيجار فوافر الاستعجال أي الخطر الحقيقي على حقوق المؤجر في الإيجار بسبب استمرار المستأجر في العين المؤجرة حتى ولو نص في العقد على أن التأخير في الوفاء يترتب عليه الفسخ بقوة القانون فإذا انعدم الاستعجال زالت عنه ولاية الحكم بالإحلاء (٥).

ثانياً — لا شك أن بدفع المستأجر كامل الإيجار المنتحق عليه حتى بعد التنبيه عليه بالفسخ يندم الاستعجال المكون لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالإحلاء (٦).

ثالثاً — أن قرار قاضي الأمور المستعجلة بالإحلاء مؤقت صرف يمكن المدول

(١) كبريه ج ١ ص ١٩٠ سنة ١٩٣٠ ومردود بقعة ٣٢٠

(٢) استئناف مختلط في ١٠ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٦١ و ٩ مارس ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ١٥١

و ١٧ يريه ١٩٠٤ المجموعة ٢٠ ص ٣٧٨

(٣) الاستئناف في ٣ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٣٧ و ٢٦ أكتوبر ١٩٢٩ المجموعة ٤٤ ص ١

(٤) مصر أعلى مستعجل في ٩ ديسمبر ١٩٣٤ المجامع العدد ٦ السنة ١٥ رقم ٢٠٧ ص ١٥٣

(٥) مريلا ج ٢ ص ٣٢٩ بقعة ٤٣٥ واستئناف مختلط في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٩ المجموعة ٤٤ ص ١

(٦) مصر أعلى مستعجل في ٩ ديسمبر ١٩٣٤ المجامع العدد ٦ السنة ١٥ رقم ٢٠٧ ص ١٥٣

عنه إذا انتهت الحالة التي أوجبت حصوله أو إذا حصل تغيير في مركز الطرفين القانون أو في وقائع الدعوى المادية .

رابعاً - استقرار العلم والفضل في فرنسا على أحقية المستأجر في طلب إعادة يده على العقار المؤجر بقرار يصدر من قاضي الأمور المستعجلة حتى يمد الحكم الصادر بالاختلاء بمرض الإيجار المتأخر على المؤجر عرضاً حقيقياً لحصول تغيير مادي في الوقائع بسبب هذا العرض ، فن باب أول بحق له أن يعدل بالحكم بالاختلاء أمام القاضي المذكور بمرض كامل الإيجار مع المصاريف بدون قيد أو شرط^(١) .

خامساً - لأن الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بعدم الاختصاص لعدم توافر الاستعجال لا يجوز قوة الشيء المحكوم به أمام محكمة الموضوع ولا يؤثر عليها عند النظر في معقول الشرط الصريح الفاسخ وأثره بالنسبة للعاقدين وفي عدم أحقية أحدهما بالرغم من حصوله بقوة التعاقد في الرجوع إلى التعاقد الأصلي إلا رضا الطرف الآخر .

٤٢٠ - ولا يمنع من الأخذ بهذا الرأي الأخير وجود نص في العقد يقضي على أن عرض الإيجار بالجملة أو استلامه لا يؤثر على حق المؤجر في طلب الاختلاء .

٤٢١ - أما إذا سدد المستأجر قبل رفع الدعوى أو في أثناءها وبعد وقوع الفسخ جزءاً من الإيجار المتأخر فله فلا يؤثر ذلك على حق المؤجر في طلب الاختلاء لحصول الفسخ بقوة القانون إلا إذا ظهر من ظروف الدعوى ووقائعها أن المؤجر عند قبوله الإيجار جزءاً تنازل ضمناً عن حقه في طلب الاختلاء .

٤٢٢ - وإذا نص في عقد الإيجار على أنه لا يجوز للمستأجر بأي حال من الأحوال تأخير الإيجار لأي سبب كان أو خصم مبلغ منه بحجة وجود مقاصة لديه له في ذمة المؤجر أو لأي ادعاء آخر أو ابتداءه في إحدى جزأين المحكمة فلا يجوز للمستأجر مخالفة هذا الشرط وخصم مبلغ من الإيجار بطريق المقاصة أو لأي سبب آخر بل يتعين عليه دفع الإيجار بالكامل للمؤجر تعهداً للشرط ، ولا يمن لتداضي الأمور المستعجلة رفض طلب الاختلاء طعن على حصول المقاصة

(٦) مراكش ج ٢ ص ٣٢١ بنية ٤٧٥ ولفظ قهرس في ٧ يولي ١٨٨٣ دالوز ٧٤ ج ١ ص ١٩

المذكورة، إلا إذا كانت المبالغ التي قام المستأجر بسدادها نياية عن المؤجر، وبطلب خصمها من الإيجار ضرورة لاستيفاء المستأجر بالعين المؤجر فهو مخصص في العقد على التزام المؤجر بسدادها كدفع أجرة المأطاللتزم بها المؤجر عند عدم وفاء الأخير بها ونهتد ذلك بقطع الماء عن العين المؤجرة أو حصول الصرف في إجراء اصلاحات ضرورية ولازمة لما كنه رى خصمة لرى الاطيان المؤجرة اتفق في العقد عن التزام المؤجر باصلاحها ولم يتم باصلاحها في الوقت المناسب، ففي هذه الحالة يحوز لقاضي الأمور المستعجلة عند دفع المستأجر مافي الإيجار والمصاريف رفض الدعوى لعدم وجود وجه الاستعجال وترك الفصل في مسألة أحقية المستأجر في حمل المقتصة القضائية من عدمه وتأثير ذلك على الشرط الفاسخ الصريح الوارد في العقد لمحكمة الموضوع (١)

هل يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في دعوى الإيجار،

اعطاء المستأجر مهلة لرفع الإيجار المتأخر أو الإخلاء

٢٣- اختلف الشراح وأحكام المحاكم في ردنا على اختصاص القضاء المستعجل عند نظر دعوى الإخلاء التأخير في الإيجار في اعطاء المستأجر مهلة قضائية لدفع الإيجار المتأخر أو الإخلاء، فقرر البعض باختصاصه بذلك أسوة بقاضي الموضوع استنادا الى نص المادة ١٢٤٤ مدق فرنسي (٢) وقال البعض الآخر بعدم اختصاصه في اعطاء مهلة للدفع امتناع ذلك بأجراء قطعي لا يدخل في ولايته الحكم فيه وإنما يختص فقط في اعطاء مهلة للاختلاف ما رأى من ظروف الدعوى ووقائعها عدم الخلق صرر بحقوق المؤجر من اعطاء المهلة كوجود تأمين قرضي أو غفاري يمكن الرجوع عليه بحق المؤجر في الإيجار المتأخر أو حصول حيز تحتفظ على مقولاته في العين المؤجرة قد يكفي نهما لسداد الإيجار (٣) وهذا الرأي الأخير هو الراجح والمعمول به قضاء (٤)

(١) استئناف قطري ٣٦ أكتوبر ١٩٣٩ الجموعة ١١ ص ١

(٢) دي لم ج ١ ص ٥٥٠ وديراك ج ٢ ص ٣٢٠ ولانديك على الإيجار ج ٢ ص ١٥٦٦

(٣) كبره ج ١ ص ١٩٤ سنة ١٩٣٥ ودالور الفصل ج ١٠٠ مستحل « بدة ٨٨ وديراك ج ٢ ص ٨١

سنة ١٩٣٢ وديراك ج ١٨ فبراير ١٨٧٤ دالور ج ٢ ص ١٤٥ و ١٦ يولي ١٩٠٠ لياديك ١٩٠٢

ج ٢ ص ٢٨٢ و ٢٥ أكتوبر ١٩١٥ دالور ١٩١٦ ج ٢ ص ٢٩

(٤) كبره المرجع المقدم دالور الفصل ج ١٠٠ مستحل « بدة ٨٨

٤٢٤- أما في مصر فقد قضى قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة جوار إعطاء مهلة للمستأجر لدفع الإيجار على أن يلتجأ في أثناءها إلى محكمة الموضوع لحث حالته وتقرير المهلة التي تراها بحكم قاطع في الموضوع واستند في إعطاء المهلة إلى أن أورو الأزمه الاقتصادية التي حلت بمصر أثناء الحرب الأوروبية . كما يحس معاملة المستأجر في دفع الإيجار طوال المدة السابقة على التأخير ^(١) جهل المستأجر لأية مهنة أو حرفة أخرى يمكنه الكسب منها بخلاف مهنة التي استأجر العين من أجلها وهي إدارة الفنادق . راجع وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن وقاء الإيجار المتأخر مما ساعد المستأجر بدفع الإيجار الذي يستحق في أثناء مهلة المهلة ^(٢) وأشار الحكم المذكور إلى قرارين صادرين من قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة في ١٢ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ألا أن الرأي الراجح والمعمول به بأحكام القضاء العالي المختلط هو عدم اختصاص القضاء المستعجل في إعطاء مهلة للدفع أو الإخلاء حتى ولو نص في الحكم عن تكليف المستأجر بالالتجاء إلى محكمة الموضوع لتأكيد المهلة أثناء مهلة التي تقررت له من القضاء المستعجل لمساس ذلك بالموضوع أو أصل الحق لتعلقه بأجراء قضائي لا يدخل في وظيفة الحكم فيه ^(٣) وباختصاص القضاء المستعجل فقط في إعطاء المستأجر مهلة للإخلاء ليبحث فيها عن مكان آخر ينقل إليه أمته أو عن عمله أو تجارته أو مناعته إذا اتضح له من ظروف الدعوى وملاساتها أن حالة المستأجر تستدعي ذلك وأن لا خطر على حقوق المؤجر في الإيجار المتأخر وما يستجد منه في أثناء المهلة حتى تمديد حكم الإخلاء لوجود كماله شخصية أو صفة تضمن اوفاء أو لكون المنقولات الموجودة في العين ذات قيمة ويكفي لهما إذا بيعت لسداد الإيجار المتأخر ^(٤)

(١) مصر مختلط مسجل الجازات أكتوبر ١٩١٥ من ١٨٥ رقم ١٧٩ في دعوى الإخلاء التي رتبها مالك فندق فامبول على المستأجر

(٢) استئناف مختلط في ٢ فبراير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٤٢ و ٤ يونه ١٩٢٥ الجازات ديسمبر ١٩٢٦ من ٣٩ رقم ٢٧

(٣) استئناف مختلط في ٧ مايو ١٩٢٤ و ١٢ يونه ١٩٢٤ الجازات يناير ١٩٢٥ من ٦١ و ٦٢ رقم ١٧٧ و ٩٠ و ٣٠ مارس ١٩٢٦ الجازات ديسمبر ١٩٢٦ من ٢٤ رقم ٢٦

ويرى الأخذ بهذا الرأي الأخير لمطابقتها للقانون والمنطق وعدم تعارضه مع الولاية التي قررها المقاتلون للقضاء المسجل

٢ - طرد المستأجر من العين المؤجرة عند التأخير في الإيجار وعدم وجود شرط صريح فاسخ في العقد

٤٢٥ - إذا لم يتفق في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ عند التأخير في الإيجار فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار مهما كانت قيمة الإيجار المتأخر لتعاقب الحكم بالطرد والاختلاء في هذه الحالة يصح التمسك بأي أصل موضوع الحق الأمر الخارج عن اختصاصه الفصل في (١)

٤٢٦ - ويستثنى من ذلك حالة كون الأشياء أو المنقولات الموجودة في العين المؤجرة لا تفي بسداد الإيجار المتأخر فيحق للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بطرد المستأجر من العين محافظة على حقوق المؤجر فيها يستبعد من الإيجار

٤٢٧ - ويستبعد القضاء المذكور حق الطرد في هذه الحالة في فرنسا من نص المادة ١٧٥٢ مدني التي تنص على جواز طرد المستأجر من العين المؤجرة إذا كانت مزرعاً أو حارثاً أو أرضاً غير زراعية أو لم يضع فيها المستأجر منقولات تنكفي لضمان الإيجار إذا لم يقدم تأمينا مالياً أو عينياً أو شخصياً يكفل وفاة الإيجار ويأن هذا النص ولو أنه

(١) مرساك ج ٢ ص ٣٩٩ منذ ٤٧٣ ويوش منذ ١٣ وبارتو ص ٢٥٤ و ٢٥٥ وروبري لاكتيري مطول على الإيجار ج ٢ ص ١٠٩ منذ ١٥٩٣ وبارتو ص ١٣ عابر ١٨٨٦ وأول أغسطس ١٨٩٠ و ١٨ و ١٨ يونيو ١٨٩١ المادكت وسمي ٩٢ ج ٢ ص ٣٤٩ وكان في ١٧ أكتوبر ١٩٠٠ الذي أشار إليه مرساك في تعليقه - وصح أملي مستعمل في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤ بحكمه القعد هناك أنه ١٥ رقم ٩٤ ص ٢٠٦ وعكس ذلك في يلبي ج ٢ ص ١٢٩ وما يصطاد ويرتد ج ٢ منذ ٧٨٤ ر Agne على الإيجار بدة ٩٩٢ - وكثيره ج ١ ص ١٨٩ نفة ٢٣٨ - ويلويس في ١٠ وشر ١٨٧٦ دالور ٧٢ ج ٥ ص ٣٧٩ وتعدر بالاختصاص في الحكم بالطرد للتأخير في الإيجار في جميع الأحوال بالرغم من عدم وجود الشرط الصريح الفاسخ صيانة لحقوق المؤجر على اعتبار أن الطرد إجراء مؤقت لا يقضي موضوع الخصومة ولا يؤدي إلى الفسخ وهذا الرأي مبرمج وغير مدلول

لم يقرر صراحة اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد إلا أن العلم ونقصه هالك متفق على اختصاصه بذلك .

أولاً : لذكر المشرع كلمة الطرد بدلاً من كلمة القسح

ثانياً : لمنع الضرر الذي قد يلحق بحق المؤجر من استمرار المسأجر شاعلاً له في المؤجرة مع عدم وجود منقولات في العين المؤجرة تكفل للمؤجر الحصول على حقه في الإيجار المتأخر من ثمنها بالامتنياز عن عداد عملاً من المادة ٣١٠٣ مدني (١)

٤٢٨- أما في مصر طرأ أن نص المادتين ٤٦٦ و ٤٦٧ مدني مختلط و ٣٨١ أهل لم يذكر عبارة حق المؤجر في طلب طرد المسأجر من العين عند عدم قيام الإيجار برصع منقولات في العين نفي قيمتها تأمين الإيجار بالكيفية الموضحة فيما كنا قد بحثنا في المادة الفرنسية وأوجب فقط على المسأجر القيام بهذا الالتزام على اعتبار أنه يجوز للمؤجر طلب فسخ العقد أمام محكمة الموضوع عند التقصير في أدائه ، إلا أن الرأي الصحيح الذي استقر عليه القضاء المختلط والأهل هو اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطرد المسأجر من العين المؤجرة عند التأخير في الإيجار وعدم وجود منقولات في العين المؤجرة أسوة بما جرى عليه العلم والقضاء في فرنسا حماية لحقوق المؤجر فيما يستجد من الإيجار ومنعاً من الضرر الذي قد يلحق بها من تراكم الإيجار في دمة المسأجر إذا استمر في العين المؤجرة حتى يحصل قاضي الموضوع في دعوى الفسخ (٢)

و يرى الأخذ بهذا الرأي لمداهته ومواضعه لروح القانون للأسباب الآتية .

أولاً : لأن الحكم الصادر بالاحلال من القضاء المستعجل إجراء مؤقت يقتضي به

(١) جازيرون ج ٨ ص ٢٩٩ و برناك ج ٢ ص ٤٧٣ و مارس ل ٢٩ أبريل ١٨٦٠ دالوز ج ٦ ح ٢ ص ١٦٠ و ٢١ يولي ١٨٦٠ دالوز ج ٦٠ ص ٣٩٨ و ١٠ مارس ١٨٧٣ دالوز ج ٢٩ ص ١٧٧ و رادو ص ٣٥٤ و ٣٥٥ و كاريه و شوقو مراكش ج ٩ ص ١٧٩ ص ٨٥ و ما نسفا و القضاة الفرنسي في ٢٧ فبراير ١٩٠٧ دالوز ج ٥ ص ٢٠

(٢) استئناف عكظ في ٧ ديسمبر ١٩٢٧ المجازيت أبريل ١٩٢٨ ص ١٤٤ رقم ١٦٦ و ٤ يناير ١٩٣٣ المحررة ٤٥ ص ١٠٠ و مصر أهل مستعجل ل ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤ عمادة ل ٤ عدد ٣ ص ٢٠٦ رقم ٩٤

الضرورة الملحة لا يتقيد بمقتضى الموضوع بل له أن يعدل عنه وبلغيه أو يؤكد
حقيقاً لما يراه من وقائع الدعوى المطروحة أمامه : ٤٢٨ : يشترط لاختصاص
القضاء المستعجل توافر الاستعجال في الدعوى المطروحة أمامه أى المتطرق الذى
لا يمكن تلافيه أو ديوؤه أو تعويضه مستقبلاً إذا التجأ إلى قاضى الموضوع ولو
بمصر بمواعيد التقاضى أمامه ولا شك أن فى استمرار المستأجر مستمداً بالعين
المؤجرة مع التأخير فى الإيجار وعدم وجود مقولات فى العين تكفى لوفاء الإيجار
حتى تنفى محكمة الموضوع بالقضخ بعد مدة قد يطول أمدها ضرراً مؤكداً بحقوق
المؤجر فى الإيجار المتأخر لا يمكن تلافيه بعد ذلك إلا إذا تدخل القضاء
المستعجل ووضع حد للحالة الشاذة التى أوجدتها المستأجر بعدم القيام بالتزام
مفروضه عليه القانون تأميناً لحقوق المؤجر قبله وذلك بطرده مؤثماً من العين المؤجرة
٤٢٩ — ويمكن اثبات عدم كفاية المقولات الموجودة فى العين لضمان الإيجار
إما من واقع محضر الحجز الذى يوقعه المحضر وفاء الإيجار المتأخر أو من واقع
محضر عدم الوجود أو أى محضر آخر يوقعه المحضر وينت فيه المقولات الموجودة
فى العين ووصفها ومرداتها وثمنها

٤٣٠ — وإذا حصل زاع فى ذلك التقاضى الأمور المستعجلة أن يدب أحد المحضرين
المثوق بكفالتهم أو أحد الخبراء بحسب أهمية النزاع وصف المقولات أو البضائع
المطلوب اثبات حائتها للائصال إلى العين المؤجرة فومعاينة المقولات الموجودة فيها ويأمر
وصفها وتقييمها بالضرب كما يجوز للقاضى الائتفال بنفسه إلى العين لأجراء ذلك ثم
تأجيل نظر الدعوى للجلسة التالية القريبة للفصل فى الموضوع بالطرد أو بالرفض
حقيقاً لما يظهر له من تقرير الحجز أو المحضر الذى عينه (١) ويجوز للمستأجر فى هذه
الحالة مع الحكم بالاحتلاء بمرضى الإيجار المتأخر فى ذمتها الجلسة أو بأحصار
مقولات نصير وفاء الإيجار إنما يتعين إلزامه بمصاريف الدعوى لتسببه فيها (٢)

ب — التأخير الحاصل بغير كتابة

٤٣١ — وإذا حصل التأخير شفهاً أى غير عند مكتوب فالرأى المعمول به

(١) كبريه ج ١ ص ٢٠١ نبد ٢٥٢

(٢) كبريه ج ١ ص ١٩٠ نبد ٢٦٩

في قضاء محكمة باريس في فرنسا اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة في الحكم بطرد المستأجر للتأخير في الإيجار في جميع الأحوال بدون تمييز من ما إذا كانت المنقولات الموجودة في العين كافة لضمان الإيجار أم لا^(١) ولم نعلم على حكم من المحاكم المختلطة في هذا الموضوع

٤٣٢ - ويرى عدم الأخذ بهذا الرأي وحصر اختصاصه فقط في حالة عدم وجود منقولات في العين المؤجرة قضى وفاة الإيجار أسوة بالتأجير الحصول بالكتابة للأسباب الآتية : ليرى لأن الرأي الراجح والمصوب في فرنسا ومصر أن قاضي الأمور المستعجلة يختص بالحكم بطرد المستأجر للتأخير في الإيجار عند توافر إحدى حالتين الأولى وجود شرط صريح فسخ في العقد مخصوص ذلك الثانية عدم وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن وفاة الإيجار من ثمنها لأنها لأن اختصاصه في الحالة الأولى مبنى على كون المستأجر يعتبر راضعاً اليد على العين بلا سبب أو صفة قانونية بمجرد حصول الفسخ اتفاقاً للتأخير في الإيجار يحق معه تدخّل القضاء المستعجل لطرده من العين محافظة على حقوق المؤجر فيما يستجد من الإيجار بعد حصول الفسخ وتمكينا للمؤجر من الانتفاع بالعين المؤجرة بتأجيرها لشخص آخر يتعاقد معه بالشروط التي يراها، خصوصاً وأن تنفيذ حكم الإخلاء يحصل على مسئولية ومخاطرة الأمر غير المتوافر في حالة التأجير الحاصل بغير كتابة والذي يجب فيه طرد المستأجر من العين ورفع دعوى الفسخ طبقاً لنصوص المواد ٢٨٨ مدني أهلي و٧٣ مختلط - أما في الحالة الثانية فيشأ من الخطر الذي قد يترتب بحقوق المؤجر من استئجار المستأجر شاغلاً العين بالرغم من مشمولته دمه بالإيجار وعدم وجود الضمان الذي نص عليه القانون تأميناً لهذه الحقوق والذي يجب لإبقائه وعدم استئصال ضرره طرد المستأجر من العين المؤجرة لاستئجار المؤجر بها بتأجيرها لآخر مأمون الجانب (٥٤) أن عدم تحرير عقد بالإيجار لا يبرر وحده الاستعجال المكون لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة إذا كانت ظروف ووقائع الدعوى تنطق بعدم وجوده

(١) كاره وشوف مرافعات ج ٩ ص ١٧٨ نية ٨٤

مبحث

في امتناع قاضي الأمور المستعرجة في بحث المنازعات التي يثيرها المستأجر أثناء دعوى الطرد للاستأجر في الإيجار لمنع الحكم فيها

٤٣٣ — نقاضى الأمور المستعجلة بحث أوجه النزاع الموضوعية التي يتقدم بها المستأجر في دعوى الإحلال المرفوعة عليه كمثل اختصاصه بالحكم فيها، فلو حصل إلى جانبها من ظاهري مستندات التقضية قضى بعدم ولايته في الحكم فيها حتى مع وجود الشرط الصريح القاسح في العقد — أما إذا ظهر له عكس ذلك وأنه قد صدقها وضع العراقيل في اختصاصه بنقض تعطيل الدعوى فقط ضرب بها عرض الحائط وقضى في موضوع الدعوى (١).

٤٣٤ — وأيسر التناهي المذكور عند البحث في المنازعات أن يحصل في هذه حقيقة المسائل المتارخ عليه أو مدى تأثيرها على حقوق الطرفين — الأمر المنوط بقاضي الموضوع وحده بل يجب عليه بحسب النقطتين الآتيتين فقط: الأولى ما إذا كانت هذه المسائل لها ظل من الصواب من ظاهري مستندات الدعوى أم لا، الثانية — إما إذا كان يجب الفصل فيها أولاً من محكمة الموضوع قبل الحكم بالإخلاء وبمعنى أوضح ما إذا كان حكم الإخلاء الذي سيصدره بفصل فيها ضماً ويؤثر ذلك على الحقوق التي تقوم عليها أم لا (٢).

٤٣٥ — ومن المنازعات غير الجديدة التي لا تمنع من اختصاصه في الحكم في الدعوى أثر سداد المستأجر وجود حساب يتعين التوجيه أو قيامه بأجراء إصلاحات في العين المؤجرة إذا ظهر من أقواله في الجلسة مشعولية فتمت بمبالغ من الإيجار بعد حسم نتيجة الحساب وقيمة الإصلاحات المقول بها (٣).

ثانياً — إثارة المستأجر منازعات حول حقيقة التعاقد وما إذا كان يعتبر إيجاراً

(١) كبره ج ١ ص ١٦٦ بقية ٢٢٦

(٢) مصر أملى مستعمل الخلاء ١٦ عدد ٦ ص ٢٢٦ رقم ٢٧٥

(٣) مصر أملى مستعمل في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٥ المراجعة القضائية عدد ٣٦٥ ص ١

أو حكراً إذا انضح من مطالعة العقد انه ايجار لاحكر ولا يكتفى لجديۃ الطعن على صحة عقد الايجار في هذه الحالة ادعاء المستأجر بعدم معرفته للمعراة والكتابة (١)

ثانياً - ادعاء المستأجر شراء العين المؤجرة إذا انضح من ظروف الدعوى أنه لم ينفذ عقد البيع بل تقابل عنه (٢)

رابعاً - إدعاء المستأجر وجود العين المؤجرة في حالة سيئة الدرجة قبل من انتدعه بها أو وجود عيوب جلية في مائها تؤثر على هذا الامتناع إذا تبين من أقواله عدم جدية ذلك وعدم إحطار المؤجر بذلك في الوقت المناسب لاخذ ما يبرم بحو إصلاحها (٣) وغير ذلك من الخازعات التي لا تليق رداً من الحقيقة الظاهرة والمبروك تقديرها للقضاء المستعجل

٣٦- إما لا يختص بالحكم في دعوى الاحلااء بالرغم من الشرط الصريح للقاسح في الأحوال الآتية

أولاً - عند قيام راع جدي في حقيقة الايجار المتأخر في دعة المستأجر لوجود حساب جار بين الطرفين من الشركة القائمة بينهما والمعترف بها من المؤجر (٤)

ثانياً - حصول نزاع في صحة العرض الحاصل من المستأجر عن الايجار بطريق البريد وما إذا كان يكتفى قانوناً لرعاة ذمته من الايجار المتأخر (٥)

ثالثاً - إيداع المستأجر بحقه في الرجوع على المؤجر تضمينات لعدم قيامه بالالتزامات التي قررهما المتعاون أو المتفق عليها في العقد أو لحصول تعرض مادي أو قانوني من حسن المؤجر أو لعدم قيام المؤجر بالاصلاحات الضرورية اللازمة لصيانة العين المؤجرة إذا انضح من وقائع الدعوى جديده كل ذلك كصدور حكم على

(١) استئناف مخط في ٣ نوفمبر ١٩٣٦ الجاوية ديسمبر ١٩٣٦ ص ٣٠ وم ٢٤

(٢) باريس في ١٣ مارس ١٨٩٧ دالور ٩٧ ج ٢ ص ١٠

(٣) كبرى ج ٩ ص ١٩٣ بنة ٣٣٣

(٤) استئناف مخط في ٩ ديسمبر ١٩٠٣ الجريدة ١٦ ص ٢٧

(٥) استئناف مخط في ٩ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٢٧

المؤجر بإجراء الإصلاحات الضرورية أو ثبوت ضرورة ذلك من تقرير حبير تعيين
في دعوى إثبات حالة رفعها المستأجر على المؤجر قبل طلب الإحلال (١)

رابعا - إذا دفع المستأجر محصول تعرض قانوني له من الفير في الانتفاع ببعض أو
كل الأرض المؤجرة يترتب عليه عدم معرفة حقيقة مساحته الأعيان المتع بها ومقدار
الإيجار المستحق عليها إذا ظهر من ظروف القضية ومستندات الطرفين جديده
الدفع - ولا يؤثر على ذلك كون الحكم الصادر لصالحه المتعرض ابتدائيا ومحمل
طعن أمام محكمة الاستئناف ما دام التعرض حاصل بالفعل في بعض الأرض
المؤجرة (٢)

خامسا - حصول نزاع في قيمة الإصلاحات التي قام بها المستأجر والمتفق
في العقد على إجرائها يترتب وخصمها من الإيجار

سادسا - إذا دفع المستأجر محقه في تنقيص الإيجار لعدم إمكانه الانتفاع
بالعين المؤجرة على الوجه الأكمل بسبب تفجير المؤجر في القيام بالإصلاحات التي
اتفق على التزامه بها في عقد الإيجار (٣)

سابعا - إذا حصل حيز من المير تحت يد المستأجر على الإيجار المستحق
للمؤجر ومنعه من أدائه للأخير - وفي هذه الحالة يحق لقاضي الأمور المستعجلة
مخافة على حقوق الطرفين وصيانة لها من التصرف بها أما تغيير حارس لاستلام
الإيجار المحجوز عليه وحفظه حتى صدور حكم رفع الحجر أو بصلحه وتثبيته ثم دفع
الإيجار بعد ذلك لمن يحكم لصالحه في دعوى الحيز أو تكليف المستأجر المحجوز
لديه بإيداعه في خزنة المحكمة على ذمة المؤجر والمهاتن الحاجز (٤)

ثامنا - إذا حيز المستأجر تحت يده على الإيجار المتأخر بأمر من القضاء
وفا. لفعة إصلاحات قام بها في العين المؤجرة ومرهوع بشأنها دعوى أمام محكمة
المروصع حتى ولو لم يودع المبالغ المحجوز عليها في خزنة المحكمة بناء على إدار

(١) كبريه ج ١ ص ١٩١ - ١٩٢ مله ٢٢١ - ٢٢٢

(٢) حرر أعلى مستعمل في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٠ الجريدة القضائية عدد ٢٦٦ ص ٧

(٣) كبريه ج ١ ص ١٩٢ مله ٢٢٢

(٤) كبريه ج ١ ص ١٩٢ مله ٢٢٢

المؤجر إذ بشرط لالتزامه بالإيداع طبقاً لنص المادة ٤٣٦ مراعاتاً لأهل
٤٩٣ مختلط صدور حكم عليه من المحكمة بالإيداع (١)

أما - إذا حصل نزاع جدي من الغير في ملكية المؤجر للعين المؤجرة في
أنشاء دعوى الإخلال (٢)

مبحث

في أصل وجود تأمين نقدي تحت يد المؤجر يمنع من تفكك بطرد المستأجر من العين
للتأمين في الإيجار عند وجود الشرط الصريح الفاسخ

٤٣٧ - وإذا دفع المستأجر بوجود تأمين نقدي تحت يد المؤجر يزيد عن الإيجار
للتأجير في ذمته فلا يتناول الحال من أحد أمرين : الأول أن يتحقق في عقد الإيجار على
تخصيص مبلغ التأمين كضمان لاعتناء أن يحصل من المستأجر من التلقيات في العين المؤجرة
والتعويضات الأخرى التي يحق للمؤجر المطالبة بها تعيذاً للتعاقد على حق المستأجر
في طلب خصمه في القسط الأخير من الإيجار فقط الثاني ألا يحصل اتفاق على ذلك
وأن يكون العرض من التأمين ضماناً لتعويض شرط عقد الإيجار بصفة عامة، في الحالة
الأولى لا يجوز عمل مفاصة بين مبلغ التأمين والإيجار المتأخر في ذمة المستأجر ولا يمنع
الدفع بوجود التأمين الفضاء المستعمل من الحكم بالإخلال (٣) أما في الحالة
الثانية فيجوز للقضاء المستعمل اعتبار الإيجار المتأخر منه وعاء بطريق المقاصة الحاصلة
بين وبين مبلغ التأمين والحكم برفض دعوى الطرد بشرط أن يقوم المستأجر بدفع
تأمين نقدي آخر في مدة يعيها في الحكم بطريقة تجعل كلا من الطرفين في مركزه
القوي الأصلي الذي نشأ من التعاقد (٤)

(١) استئناف مختلط في ١٤ يوله ١٩١١ الجريدة ص ١١٦

(٢) مصر أهل مستعمل في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤ الجريدة ص ١٥ العدد الثالث رقم ١٤

(٣) مصر أهل مستعمل في ١١ يناير ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ٢٢٣ ص ١٢ وكبره ج ١

ص ١٩٣ عدد ٢٢٣

(٤) كبره المرجع المتضمن

المبحث الثاني

في تعيين مارس على المنقولات الموجودة في العين المؤجرة للمحافظة عليها متى
التفويض بالإيجار المتأخر عليها

٤٣٨ — يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم بطرد المستأجر من العين
المؤجرة للتأخير في الإيجار بالحكم أيضاً بالأجراءات التحفظية التي يراها للمحافظة
على المنقولات الموجودة في العين والمعتبرة كضمان لحقوق المؤجر قبل المستأجر
والأمر بوضعها تحت الحراسة القضائية حتى التنفيذ عليها وفاء للإيجار المتأخر (١)
إنما لا يختص بالأمر بتكليف المحضر المنوط بتنفيذ حكم الإخلاء بتوقيع المحضر
التحفظي على المنقولات الموجودة في العين وفاء للإيجار المتأخر حتى ولو اتفق في العقد
على اختصاصه بذلك ولا يمكن قياس هذه الحالة على اختصاصه في الحكم في دعاوى
الإخلاء للتأخير في الإيجار لأن اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها
استثنائي محض والقاعدة أن ما جاء على غير القياس فغيره لا يقاس عليه (٢)
٤٣٩ — ويختص أيضاً بتعيين حارس على منقولات المستأجر عند التأخير في الإيجار
حتى ولو لم ترفع دعاوى الإخلاء بالرغم من عدم وجود الشرط الصريح الفاسخ
في العقد (٣) — إنما لا يجوز له الحكم بتعين حارس إذا قام المستأجر بدفع
الإيجار المتأخر في ذمته لانعدام الخطر في هذه الحالة (٤)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٨ نبذة ٤١٢ وكيري ج ١ ص ١٦٤ نبذة ٢٣٦ وكاريه وشوفو مراعات
ج ٩ ص ١١٩ نبذة ٨٧ وباريس في ٢١ أبريل ١٨٨٦ البانديكت ١٨٨٧ ج ١ ص ١١٠٠ و ١٥ أبريل
١٨٨٥ البانديكت ٨٧ ج ١ ص ٩١٤ و ٢٠ و ٢٤ فبراير ١٨٨٨ البانديكت وسيري ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩
و ٦ أبريل ١٨٨٩ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٣٣ و ٢١ يناير ١٨٩١ البانديكت وسيري ٩١ ج ٢ ص ١٤٩
(٢) مصر مختلط مستعجل في ١١ يناير ١٩١١ المجازيت السنة الأثري ص ٥٢ وعكس ذلك استئناف
مختلط في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٣ المجموعة السنة السادسة ص ٤ وقرر باختصاصه في هذه الحالة علاوة على
الحكم بالطرد في تكليف المحضر المنوط بتنفيذ حكم الطرد بمجرد المنقولات الموجودة في العين وحجزها
ضماناً للإيجار المتأخر

(٣) دالوز للمعل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٩٢ وباريس في ١٠ نوفمبر ١٨٧١ دالوز ٧٢ ج ٥
ص ٣٧٩ و ١٢ مارس ١٨٧٤ و ٢٣ مايو ١٨٧٤ و ١٣ يولي ١٨٧٤ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ١٧٧ وعكس
ذلك باريس في ٢٧ أغسطس ١٨٧٨ دالوز ٨٩ ج ١ ص ١٩٠ نبذة ٢

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٨ نبذة ٤٩٢ وجرينوبل في ٤ نوفمبر ١٨٩١ البانديكت وسيري ٩٢ ج ٢ ص ٢٦١

المبحث الثالث

في التصريح ببيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة

وفاء لمؤجر المتأخر

٤٤٠ — اختلف الفقه والقضاء في فرنسا على اختصاص قاضي الأمور المالية بجلة في الحكم ببيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة وفاء للايجار المتأخر عليها بغير اتباع الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فيرى جمهرة الشراح (١) ومعظم أحكام المحاكم (٢) عدم اختصاصه في ذلك إذ لا يجوز للمؤجر الذي لم يصل على حكم أو سند تنفيذي بالايجار المتأخر أن يبيع المنقولات الموجودة في العين بغير مراعاة الأصول والضوابط التي قررها القانون في هذه الحالة وهي استصدار أمر بالحجز التحفظي من القاضي المختص ثم رفع دعوى بالمطالبة بالايجار وصحة الحجز أمام محكمة الموضوع والحصول على حكم بالايجار وتثبيت الحجز ثم التنفيذ به — ويستنون من ذلك بعض حالات قالوا باختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالتصريح بالبيع فيها للضرورة القصوى محافظة على حقوق المؤجر ومنع من تحميله مصاريف كثيرة قد لا يفي بسدادها ثمن المنقولات المطلوب بيعها حتى ولو توقع حجز تحفظي على المنقولات المذكورة ولم يصدر حكم من المحكمة المختصة بصحته وتثبيته وهذه الحالات هي أولا تقاوة قيمة المنقولات المحجوز عليها بالنسبة لدين المؤجر ثانيا قلة ثمن المنقولات بدرجة لا تستحق معها الحكم بوضعها تحت الحراسة القضائية أو الأمر بنقلها من مكان الى آخر لاجراء البيع فيه لزيادة مصاريف الحراسة وأجرة النقل على الثمن ثالثا اذا ترك المستأجر العين المؤجرة مقفلة لمدة طويلة وبها منقولات قليلة القيمة مع تراكم مبلغ كبير من الايجار في ذمته — فيجوز للقضاء المستعجل في جميع هذه الأحوال التصريح للمؤجر ببيع المنقولات الموجودة في العين

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٢ نبذة ٤٩٦ وجيرار ص ١٢١ وبرتان ج ٢ نبذة ١٠٢٣ وما بعدها وبازو

ص ٢٦١ وكيري ج ١ ص ١٩٤ نبذة ٣٢٧ ويجو ج ٢ ص ٥١٢ وكاريه وشوفو مرافعات ج ١

ص ١٨٠ نبذة ٨٩ وما بعدها ودالوز العملي ج ١٠ « مستجل » نبذة ٩٣

(٢) باريس في ٢١ يولييه ١٨٦٠ دالوز ٦٠ ج ٥ ص ٣٦٨ و ١٠ نوفمبر ١٨٧١ دالوز ٧٢ ج ٥

ص ٣٦٩ و ١٣ يناير ١٨٨٦ دالوز ٨٦ ج ٢ ص ٢٣٣

في نفس المحل الموجودة بها بعد الاشهار عنها باعلانات تلتصق في الأماكن المعدة لذلك كما هو الحال في المزادات العادية (١)

٤٤١ — ويرى بعض المحاكم اختصاصه بالتصريح بالبيع فقط في حالة عدم توقيع حجز تحفظي على المنقولات المطلوب بيعها مهما كان ثمنها (٢) ويرى البعض الآخر اختصاصه بالتصريح بالبيع في جميع الأحوال حتى ولو توقع حجز تحفظي على المنقولات وقبل صدور حكم بتثبيت الحجز. مهما كانت قيمتها (٣) والرأي الأول هو الراجح والمعمول به (٤) ونرى الأخذ به لمطابقته للقانون وغرض المشرع من ولاية القضاء المستعجل

مبحث

في عدم اختصاص القضاء المستعجل في النصل في ملكية المنقولات

الموجودة في العين المؤجرة

٤٤٢ — ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في ملكية المنقولات الموجودة في العين المؤجرة وما إذا كانت مملوكة للمستأجر أو لشخص آخر أجنبي لتعلق الحكم بذلك بالفصل في مسائل الحقوق والملكية الأمر الخارج عن ولايته الفصل فيه ويتعين على مدعي الملكية إذا ما توقع حجز تحفظي أو تنفيذي على المنقولات المذكورة الالتجاء إلى محكمة الموضوع المختصة ورفع دعوى استرداد أمورها يفصل فيها على وجه السرعة (٥)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٣٢ نبذة ٤١٧ وكاريه وشوفو ج ٩ ص ١٨٠ نبذة ٩١ وباريس في ٢

مارس ١٨٧٥ البانديكت ٧٦ ص ١٢٢٧ وسيدي ٧٦ ج ٢ ص ٤٥٠

(٢) باريس في ١٠ مارس و ١ مايو و ٢٢ يونيو و ٢٨ يوليو و ٢٩ أغسطس ١٨٧٣ المشار إليها في كاريه وشوفو مرافعات ج ٩ ص ١٨٠ نبذة ٨٩

(٣) باريس في ١٣ يوليو ١٨٧٤ و ٢٢ فبراير ١٨٧٨ وشار إليها في كاريه وشوفو مرافعات ج ٩ ص ١٨٠ نبذة ٨٩

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٣٣٢ نبذة ٤٩٧ ويرى كيرييه عكس ذلك وعدم اختصاصه بالتصريح بالبيع إطلاقاً لتعلق الأمر بذلك بقرار قطعي لا يدخل في ولايته الفصل فيه (كيرييه ج ١ ص ١٩٥ نبذة ٢٣٨)

(٥) مرنياك ج ٢ ص ٣٣٣ نبذة ٤١٨ وباريس في ٢ مارس ١٨٧٥ البانديكت ٧٦ ص ١٢٢٧ ومصر أهل مستعجل في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٥٢ ص ٩

أما إذا لم يتوقع حجز وحصل إشكال من الغير في تنفيذ الأمر الصادر بالحجز بحجة ملكيته للمنقولات المراد الحجز عليها ورفع الأمر للقضاء المستعجل فيختص القضاء المذكور بنظر الاشكال الحاصل في التنفيذ وله في هذه الحالة بحث مستندات وحقوق الطرفين ولخص أوجه دفاعهما للفصل في أصل الملكية بل للحكم بالاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف وعلى مدعى الملكية في الحالة الأولى رفع دعوى استرداد أمام المحكمة وعلى طالب الحجز في الحالة الثانية رفع دعوى بملكية مدينه لما حجز عليه (١).

٤٤٣ — ولا يتعارض اختصاصه في هذه الحالة مع عدم ولايته في الحكم في المسائل المتعلقة بالملكية أو لا لأن قاضي الأمور المستعجلة يختص بنظر جميع الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق أو التعرض لتفسير الاحكام والسندات المنفذ بها ولكل من يتضرر من تنفيذ حكم أو أمر على أمواله أن يستشكل فيه أمامه ويضع الصعوبات في سبيل تنفيذه سواء صدر الحكم عليه أم على غيره ويراد التنفيذ به على أمواله لكي يمنع عنه ضرر التنفيذ ومؤونة رفع دعوى استرداد بعد ذلك إذا ما تم التنفيذ جزئياً بالحجز.

ثانياً — للقاضي المذكور سلطة واسعة عند نظر اشكالات التنفيذ وهذه السلطة أوسع من السلطة المخولة إليه عند الحكم في الأمور المستعجلة والاجراءات التحفظية فله أن يبحث في حقوق الطرفين ومستنداتهما ليعرف من منهما أحق بحمايته المؤقتة ويقضى بإيقاف التنفيذ إذا ظهر له جدية الممانعة الحاصلة من الغير والعكس بالعكس (٢).

(١) مصر أهلك مستعجل في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٥٢ ص ٩ و ٢٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد عدد ٢٥٤ ص ٦ واستئناف مختلط في ١٢ يناير ١٩٩٧ المجموعة ٩ ص ١١٧ و ٢٦ نوفمبر ١٩٩١ المجموعة ٤ ص ١٦ و ١٣ ديسمبر ١٩٢٣ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣٠٧ رقم ٣٥٠.

(٢) استئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ السابق الاشارة إليه.

٤٤٤ — ونرى أنه يجدر بالقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بمنتهى الحيلة والدقة فإذا ملاحظ عدم جدية ممانعة المستشكل في التنفيذ وأن مستنداته مشكوك فيها فعليه الحكم باستمرار التنفيذ وعلى المستشكل رفع دعوى استرداد عن المنقولات المحجوز عليها أمام محكمة الموضوع إن أراد خصوصاً وأن في الحكم بذلك محافظة على حقوق الطرفين وصيانة لها من الضياع ولأن الأمر بإيقاف التنفيذ يترتب عليه نتائج خطيرة بسبب تهيئة الفرصة للمانع في التنفيذ من لاختفاء المنقولات المراد الحجز عليها قبل التجاء خصمه لمحكمة الموضوع (١)

مبحث

في هل يجوز للقاضي المستعجل منع المستأجر من بيع المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة أو نقلها

٤٤٥ — لا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بمنع المستأجر من بيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة أو من نقلها عند التأخير في الإيجار إلا إذا ترتب على بيعها أو نقلها ضرر بحقوق المؤجر فيجوز له في هذه الحالة الأمر بمنع البيع أو النقل (٢)

٤٤٦ — وإذا كانت العين المؤجرة تستخدم للتجارة أو الصناعة فللمستأجر الحق في بيع البضائع الموجودة بها وشراء أخرى وهكذا لترويج أعمال تجارته بشرط أن يترك بالمحل المؤجر من البضائع ما يكفي لضمان حق المؤجر في الإيجار الذي يتناول له القانون الحصول عليه من ثمن المنقولات والبضائع الموجودة في العين بالامتياز عن عداد عملا بنص المواد ٦٠١ مدني أهلي، و٧٢٧ مختلط و٢١٠٢ فرنسي (٣)

وإذا أظهر المستأجر رغبته في عدم استبدال المنقولات والبضائع المبيعة بغيرها فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة — صيانة لحقوق المؤجر ومنعاً من الضياع —

(١) استئناف مختلط في ١٢ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١١٧

(٢) Agen في ٢٥ يولي ١٨٦٦ لباندكت ٦٧ ص ٢٢٢ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٨ نبذة ١٩٣

(٣) Agnel على الإيجار نبذة ٢٩٦ والنقض الفرنسي في ٩ نوفمبر ١٨٦٩ لباندكت ٧٠ ص ١٣١

وسيري ٧٠ ج ١ ص ٦٠

أن يحكم بتعيين حارس قضائي لمراقبة عملية البيع والحصول من ثمن البضائع المبيعة على مبلغ يوازي حق المؤجر في ضمان الايجار ثم إيداعه في خزانة المحكمة على ذمته (١) ٤٤٧ — إنما لا يجوز له التصريح للمستأجر بنقل المنقولات والبضائع الموجودة في العين المؤجرة إلى مكان آخر حتى ولو بعد جردها بمعرفة أحد المحضرين وعمل محضر بوصفها وقيمتها وإخطار المؤجر بعنوان محل المستأجر الذي ستنقل اليه المنقولات وأعلام صاحب المحل الأخير بحق امتياز المؤجر السابق على المنقولات لمساس الحكم بالتصريح بالنقل في هذه الحالة بالموضوع أو أصل حق الامتياز الذي خوله القانون للمؤجر السابق (٢)

٤٤٨ — أما إذا قبل المؤجر الجديد صراحة حيازتها في منزله على سبيل الرهن الحيازي للمؤجر السابق وأقر بوجود حق امتياز الأخير عليها وتنازل عن حق امتيازها الذي أنشأه له عقد الايجار فيرى بعض الشراح وأحكام المحاكم اختصاص القضاء المستعجل في التصريح بالنقل في هذه الحالة لعدم ضياع حق المؤجر السابق في الامتياز واستمراره باقياً بقبول المؤجر الجديد رهن المنقولات تحت يده وتنازله عن حق امتيازها عليها اذ لا يشترط لصحة الرهن الحيازي وبقاء حق المرتهن على الشيء المرهون وجود الأخير في حيازة المرتهن بل يصح الرهن أيضاً مع وجود الشيء المرهون في حيازة شخص آخر يتفق عليه الطرفان (٣) طبقاً لنص المواد ٥٤٠ مدني أهلي و ٦٣٢ مختلط و ٢٠٧٦ فرنسي .

٤٤٩ — وهذا الرأي بالرغم من وجاهته القانونية نرى أنه يتعارض مع ولاية القضاء المستعجل في الفصل في الاجراءات التحفظية والوقائية التي تطرح أمامه لتعلقه بموضوع حق امتياز المؤجر السابق وبقائه بالرغم من النقل من عدمه وتأثير كل ذلك على حق امتياز المؤجر الجديد على المنقولات ونرى لذلك عدم اختصاص القضاء المستعجل بالتصريح بالنقل في جميع الأحوال .

(١) باريس ٢١ ابريل ١٨٨٦ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ٥٢

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٩ نبة ٤٩٤ والنقض في ٧ يناير ١٩١٩ سيرى والبانديكت ١٨ - ١٩ واستئناف

باريس في ٧ يولييه ١٩١٧ و ١٠ يناير ١٩١٨ سيرى والبانديكت ١٨ ج ٢ ص ١ وعكس ذلك باريس في ٢٩

مارس ١٩١٧ سيرى والبانديكت ١٨ ج ٢ ص ١

(٣) أحكام محكمة استئناف باريس السابق الاشارة عليها

مبحث

في طبيعة القرارات الصادرة من القضاء المستعجل بطرد المستأجر للتأخير في الإيجار ٤٥٠ — والقرارات التي تصدر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار مؤقتة كباقي القرارات الأخرى التي تصدر منه لا تقيد محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستأجر قلها أن تعدل عنها وتعيد المستأجر إلى العين كما لها أن تؤكد ما جاء بها — وللقضاء المستعجل نفسه العدول عنها إذا ظهرت في الدعوى وقائع جديدة أو حصل تغير في مركز الخصام القانوني يستدعي ذلك كما لو عرض المستأجر الإيجار المتأخر في ذمته جميعه على المؤجر بعد صدور حكم الإخلاء بشرط عدم تعاق حق للغير بالعين المؤجرة كأن تكون أجرت لآخر ووضع الأخير اليد عليها وأشغلها ففي هذه الحالة لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بإرجاعها إلى المستأجر السابق وطرد المستأجر الجديد منها لتعلق ذلك بالموضوع أو أصل الحق الأمر الممنوع عليه الفصل فيه أو التعرض له في قراره (١)

الفرع الرابع

المنازعات المتعلقة بموضع أمنة أو بضائع أو منقولات في العين المؤجرة لضمان الإيجار

٤٥١ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا طبقاً لنص المادة ١٧٥٢ في الحكم بطرد المستأجر للنزل أو الخانات إن لم يضع فيها منقولات أو بضائع تكفي لضمان الإيجار إذا لم يأت بكفيل شخصي مقدر أو يقدم تأميناً نقدي أو عقاري يكفي للضمان (٢)

٤٥٢ — وهذا الاختصاص قاصر على المنازل والخوانيت فقط — أما إذا كانت

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٣٦ نبذة ٤٧٥ والنقض الفرنسي في ٧ يولي ١٨٧٧ دالوز ٧٤ ج ١ ص ١٩

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٨ نبذة ٤٧٢ وكيرييه ج ١ ص ٢٠٠ نبذة ٣٥١ وبرتان ج ٢ نبذة ٧٨٨ وبازو

ص ٢٥٤ وباريس في ٢ مارس ١٨٧٧ و ٢٢ فبراير ١٨٧٨ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ٧٨

العين المؤجرة أرضاً زراعية ولم يضع فيها المستأجر المواشي أو الآلات اللازمة لاستغلالها فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بطرده منها بل يجوز للمؤجر في هذه الحالة رفع دعوى بالفسخ أمام محكمة الموضوع عملاً بنص المادة ١٧٧٦ مدني فرنسي (١)

٤٥٣ — ولا يشترط للحكم بالطرد في هذه الحالة مشغولية ذمة المستأجر بأي مبلغ من الايجار بل يكفي فيها تقصير المستأجر في التزامه الخاص بوضع منقولات كافية في العين المؤجرة لضمان الايجار في حالة عدم تقديم ضمان شخصي أو عيني محافظة على حقوق المؤجر التي رعاها المشرع في المادة المذكورة (٢)

٤٥٤ — ويحكم بالطرد إذا لم يحضر المستأجر وقت دخوله في العين المؤجرة منقولات كافية لضمان الايجار أو إذا أحضر منقولات ثم نقلها في أثناء مدة الايجار بغير موافقة المؤجر أو إذا بيعت المنقولات التي كانت موجودة في العين بحكم أو أمر من القضاء (٣)

٤٥٥ — ويمكن إثبات عدم وجود منقولات كافية في العين المؤجرة أما من واقع محضر الحجز الذي يوقعه المحضر أو من واقع محضر عدم الوجود أو أي محضر آخر يقوم به المحضر ويثبت فيه المنقولات الموجودة في العين ووصفها ومفرداتها وثمنها

٤٥٦ — وإذا حصل نزاع في ذلك فلقاضي الأمور المستعجلة أن يندب أحد المحضرين الموثوق بكفائهم أو أحد الخبراء بحسب أهمية وصنف المنقولات أو البضائع المطلوب إثباتها أو ينتقل بنفسه إلى العين لمعاينتها طبقاً لما سبق ذكره عند الكلام على طرد المستأجر للتأخير في الايجار مع عدم وجود منقولات كافية في العين تضمن تضمن الوفاء.

٤٥٧ — ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة عدم الحكم بالطرد في الحال وإعطاء

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٦٢ ورتان ج ٢ ص ٢٩٣ نبذة ٧٩٣ ودي بليم ج ٢ ص ١١٠ وباريس في ١٠ ديسمبر ١٨٥١ دالوز ٥٣ ج ٢ ص ١٦

(٢) مرنياك السابق الإشارة إليه وبوردو في ٢٦ يولييه ١٨٨٨ الباندكت وسيري ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩ والقض الفرنسي في ١٩ أكتوبر ١٩٠١ دالوز ٩٠٩ ج ١ ص ٧٩ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٥١

(٣) كيريه ج ١ ص ٢٠٠ نبذة ٢٥١ ورتان ج ٢ ص ٣٩٧ نبذة ٨٠٩ — ٨١٣

المستأجر مهلة للوفاء بالتزامه ووضع منقولات في العين تكفي لضمان حقوق المؤجر أو تقديم كفيل شخصي مقتدر أو تأمين عيني يكفي لضمان الايجار فاذا مضت المدة ولم يتم بشيء من ذلك يحكم بطرده من العين

٤٥٨ — وإذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص اقتدار الكفيل أو كفاية التأمين العيني فلا يدخل في اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيه بل يتعين عليه الحكم بعدم اختصاصه بنظره لمساس الفصل فيه بالموضوع أو أصل الحق (١) ٤٥٩ — ويجوز للقضاء المستعجل الرجوع عن القرار الصادر بالطرد والحكم بأعادة المستأجر الى العين المؤجرة اذا لم يتعلق بها حق للغير متى أحضر المستأجر منقولات كافية لضمان أو كفيلاً مقتدراً بعد القرار الصادر بطرده

٤٦٠ — كما يجوز ذلك أيضاً للمحكمة الاستئنافية أثناء نظر استئناف القرار الصادر بالطرد (٢) أما في مصر فترى عدم اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بالطرد في هذه الحالة إلا اذا كان المستأجر مع عدم قيامه بهذا الالتزام متأخراً أيضاً في سداد مبلغ من الايجار كما سبق القول فله عندئذ الحكم بالطرد والسبب في ذلك يرجع الى عدم وجود نص في القانون المدني الأهمي والمختلط يشابه النص الفرنسي الوارد في المادة ١٧٥٢ الذي يقضى بجواز طرد المستأجر من العين عند عدم قيامه بوضع منقولات كافية في العين المؤجرة ويتعين لذلك ومع عدم النص الرجوع للقواعد العامة ورفع دعوى الفسخ أمام قاضي الموضوع اذا لم يقوم المستأجر بالتزامه متعلّقاً بذلك

الفرع الخامس

المنازعات الأخرى المستعجلة التي تحصل أثناء الايجار

١ — وضع المستأجر يده على العين قبل الاتفاق مع المؤجر نهائياً على الايجار ٤٦١ — يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المستأجر من العين اذا وضع اليد عليها قبل الاتفاق نهائياً مع المؤجر على الايجار وقته ومدته وشروطه

(١) كبريه المرجع المتقدم

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣١٨ نبذة ٤٧٢ وباريس في ٢٦ فبراير ١٨١٢ مجموعة أحكام باريس ١٨٧٢ ص ٤١٦

لاعتبار المستأجر في هذه الحالة واضعاً اليد بلا سبب أو صفة قانونية

ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم بالطرد حصول إيجاب من المستأجر على قائمة المزداد برغبته في استئجار العين المطروحة للتأجير ودفع مبلغ كتأمين. إذا كانت شروط المزداد تعلق حصول التأجير على قبول المؤجر له وأعلن الأخير رغبته بعدم الموافقة على ذلك ومجرد كون المستأجر أجرى إصلاحات وأعمال في العين كلفته مبالغ كبيرة لا يؤثر على حق المؤجر في طرده من العين لاستيلائه عليها واشغالها بلا صفة قانونية ولأن الخطأ في هذه الحالة واقع عليه وحده في اجراء شيء من ذلك قبل الوصول الى نتيجة حاسمة بخصوص التأجير (١)

ولا يمنع من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد أيضاً ادعاء المستأجر بحصول مكالمات شفوية بينه وبين المؤجر خصوصاً إذا أظهر من مناقشته أن هذه المفاوضات لم تنته بنتيجة تفيد موافقة الأخير على التأجير (٢)

٢ — انهول المستأجر بالالتزامات المنصوص عليها في عقد الإيجار

(أولاً) التأخير من الباطن بالرغم من الحظر على ذلك في عقد الإيجار

٤٦٢ — إذا اتفق في عقد الإيجار على عدم أحقية المستأجر في التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار وخالف المستأجر هذا الشرط فلا يخلو الحال من أحد أمرين. الأول أن ينص في العقد على فسخ العقد بقوة القانون لمجرد حصول هذه المخالفة الثاني ألا ينص في العقد على ذلك، ففي الحالة الأولى يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة بمجرد قيام المخالفة أمامه لاعتبار المستأجر في هذه الحالة واضعاً اليد على العين المؤجرة بلا صفة قانونية (٣) أما إذا حصل نزاع

(١) مصر أهل مستجل في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٥ الجريد القضائية نمرة ملسة ٣٧١ ص ٧ ومرنيك ج ٢ ص ٣١٥ نبذة ٤٧٠

(٢) النقض لفرنسي في ١٢٣ أكتوبر ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ١ ص ١٩٠ وبازو ص ٢٥٦ ومورو نبذة ٣٣١ وما بعدها وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٩٩١

(٣) استئناف مخطط في أكتوبر ١٩١٠ المجازيت ١ ص ٤ و ٢١ أغسطس ١٩١١ المجازيت ١ ص ٦٥٩

جدي في صحة قيام المخالفة ومعرفة ما إذا كان المستأجر أجبر حقيقة من الباطن أو لأنه لم يؤجر من ماله باعتبار أن من أسكنهم في العين المؤجرة من أهله وعشيرته ولو أنه لا يقيم معهم فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالطرد في هذه الحالة بل يجب طرح النزاع أمام محكمة الموضوع للحكم بالصخ (١)

وكذلك لا يختص بالحكم بالطرد إذا دفع المستأجر جدياً بموافقة المؤجر عن التأجير من الباطن بالرغم من الخطر الوارد في العقد ماله بالتأجير من الباطن وعدم عتراضه عليه مدة طويلة مما يستفاد منه تنازله عن حقني التمسك بالصخ (٢) أو إذا لزم الحال تفسير عقد الإيجار ومعرفة ما إذا كان يحق للمستأجر التأجير من الباطن من عدمه (٣)

٤٦٣ - ولقاضي الأمور المستعجلة سلطة واسعة في بحث أوجه النزاع التي تقدم بها المستأجر في هذه الحالة لئلا يده عن الفصل في الدعوى ومنع الحكم بالطرد لمعرفة ما إذا كانت هذه المنازعات جدية من عدمه وعلى أساس من الصحة أم لا ولو تعرض في ذلك للموضوع لثبوت ذلك بمسألة ترتبط باختصاصه وولايته في الفصل في الدعوى فإن أفتضح له عدم جديتها ضرب بها عرض الحائط ونقص في الموضوع بالطرد وإلا حكم بعدم اختصاصه بنظر الدعوى (٤)

٤٦٤ - وإذا لم يثن في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسح لمجرد قيام هذه المخالفة فلا يختص في الحكم بالطرد إطلاقاً ويجب في هذه الحالة رفع دعوى بالصخ أمام محكمة الموضوع

إنما يجوز له الحكم بإجاف أعمال المدم والبناء التي يقيمها المستأجر من الباطن في العين المؤجرة لتعلق الحكم بذلك بإجراء مؤقت يدخل في وظيفة الحكم فيه

(١) استئناف باريس في ١٢ أكتوبر ١٩٣٣ المحاماة ٤ رقم ٣١٦ من ٢٨٨

(٢) استئناف غلطة في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣ جازيت يناير ١٩٣٥ ص ٦٣ رقم ١٠٠ وصر أهل مسجل

في ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ بمقتضى الأحكام عدد ٣٣٢ لسنة ٧

(٣) استئناف غلطة في ١٣ يناير ١٩٣٤ المجموعة ١٦ ص ٩٩

(٤) استئناف غلطة في ٤ نوفمبر ١٩٣٥ جازيت ديسمبر ١٩٣٦ ص ٣٧ رقم ١٣٩ ديسمبر ١٩٣٠

الجازيت ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ ص ٣١ رقم ٣٦

وإذا قضى بفسخ عقد الإيجار الأصلي من محكمة الموضوع لأي سبب من الأسباب يختص قاضي الأمور المستعجلة بطرد المستأجر من الباطل باعتباره شاعلاً معين فلا سبب بعد صدور الحكم بالفسخ في مواجهة المستأجر الأصلي (١)

٤٦٤ - مخالفة المستأجر لشروط الإيجار الأخرى

٤٦٥ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة إذا اثنى في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ لمجرد حصول مخالفة من المستأجر لشروط الإيجار وقيام هذه المخالفة أمامه بشرط عدم وجود نزاع جدي في حصولها فإذا قلّم شيء من ذلك اعتدلت عنه الولاية وأضحى قاضي الموضوع هو المختص وحده يبحث هذه المخالفة موضوعاً وتقديرها والحكم بعد ذلك طبقاً لما يراه فيها بالفسخ أو رفضه

فإذا إذا نص في عقد الإيجار على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه لمجرد مخالفة المستأجر لشرط من الشروط الواردة به ونسب إلى الأخير أخذ أترية من الأرض المؤجرة وهدم مباني الميزة الملحقة بها وارتكن في أثناء ذلك إلى تقرير خبير في دعوى إثبات حالة أقامها المؤجر على المستأجر وكان هذا التقرير محل علم جدي وأخذ ورد فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالطرد في هذه الحالة اعتماداً على تقرير الخبير الذي تعين في دعوى إثبات الحالة لوجود نزاع جدي في صحة المخالفة المنسوبة للمستأجر والتي يترتب عليها الفسخ بقوة التماقد وما إذا كانت وقعت كلها أو بعضها ومدى ذلك على رابطة التأجير وهل يترتب عليها فسخ الإيجار أو بقاؤه مع النصيبات أو غيرها الأمر المتروك وحده لتقدير قاضي الموضوع الذي له الحق وحده في محدد ذلك والحكم بما يراه بعد تحقيق أوجه الدفاع التي تقدم بها المستأجر (٢) وكذلك لا يختص بالحكم بطرد المستأجر من الاطيان المؤجرة للأسباب المتقدمة إذ يجب المخالفة على زراعة قطي زيادة عن المساحة المصرح بها في العقد أو على تكرار الزراعة في بقعة واحدة وارتكن في أثناء المخالفة إلى تقرير خبير سبق أن تعين في دعوى أثبتت حاله (٣)

(١) لستاف جطل في ٣ مارس ١٩٠٩ الجمعية ٢١ من ٢٣٥

(٢) سر أطي مستعمل في ١٨ سبتمبر ١٩٣٥ مجلة الأحكام ٢٧٧ السنة ٤

(٣) لستاف أطي في ١٥ يناير ١٩٢٤ المجلد ٥ من ٢٤٤

٣ - إعادة وضع يد المستأجر على العين المؤجرة عند انقضاء شرطها بغير موافقة
٤٦٦ - إذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص الإيجار أو بخصوص
استماع الأخير بالعين المؤجرة ودلا من أن طجأ المؤجر لفضاء لخص الريع عمداً
القوة وأخرج المستأجر من العين وطرده منها بالقوة أو التهديد أو الخيلة فلا حير
الحق في الانتعاض إلى قاضي الأمور المستعجلة لإعادة وضع يده عليها (١)

٤٦٧ - ولا يؤثر على اختصاصه في الفصل في الدعوى تحرير عقد إيجار
صوري مع شخص آخر خلاف المستأجر والمحصل على حكم بالإخلاء في مواجهة
المستأجر الصوري في غيبة المستأجر الحقيقي الشاغل للعقار ثم تنفيذ هذا الحكم في
غياب الأخير عن الفصل أو استصدار المؤجر حكم بالإخلاء في مواجهة المستأجر
السابق للفصل المؤجر بالرغم من تركه وتنفيذه على المستأجر الحالي ارتكابه على
عدم وجود عقد إيجار بالكتابة تحت يد الأخير.

مبحث

في عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في تفسير شروط الإيجار

٤٦٨ - لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بتفسير شروط الإيجار للحكم في الدعوى
المطروحة أمامه بل يجب لولايته في نظرها وصوح عباراتها وعدم وجود أي غرض
فيها فأذا ثبت عباراتها ومضت كإلتزامها تعين عليه ترك الريع لمحكمة الموضوع للفصل
فيه وفقاً لما نراه من غرض الماديين في ذلك فتلا إذا انعق في عقد الإيجار على
أحقية المستأجر في إجراء تغيير في جزء من الدين المؤجرة طبقاً لما يراه لا يمكن
استعلائها وبطلها موافقة الغرض الذي استوجب من أجله وحصل نزاع بين
الطرفين بخصوص تفسير الشرط الخاص بذلك وما إذا كان محمداً للمستأجر عمل
التغيير لدى أحده أم لا فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الفصل فيه ويتعين
عليه الحكم بعدم اختصاصه بطرده وتركه للفصل فيه من محكمة الموضوع - وكذلك إذا

(١) مراكح ج ٢ ص ٢٢٣ بقة ٤٧٨ وباريس ١١ أكتوبر ١٨٤٣ التي أشار إليه ومارسوه
وسجلو بموجب ٨ بقة ٣٩٦٦ وجلسوته مرات ج ٧ ص ٧٩٩

حصل نزاع بين الطرفين فيما اذا كانت شروط العقد تميز المستأجر التأجير من الباطل أم لا أو تخول له استعمال العين بالطريقة التي استعملها بها أو للعمل الذي أحدثه فيها أم لا (١)

٤٦٩ — ولا يؤثر على ذلك انضاق الطرفين في العقد على اختصاص القضاة المستعجل بالفصل في مثل هذه المنازعات لأن ولايته في الفصل محدودة واستثنائية محض ومن النظام العام لا يمكن الاتفاق على ما يخالفها (٢)

مبحث

في عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في صحة الإيجار أو بطلانه ٤٧٠ — ولا يدخل في ولاية قاضي الأمور المستعجلة الحكم بصحة الإيجار أو صوريته أو فسخه أو بطلانه لأي سبب من أسباب الفسخ أو البطلان لمسأس الفصل في كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٣) فلا يجوز له الحكم بفسخ عقد الإيجار للتأخير في دفع الأجرة أو لمخالفة المستأجر شرط من شروط العقد أو الحكم ببطلان عقد الإيجار لحصوله من شخص عديم الأهلية أو لاستوائه على غش أو تدليس مفسد الرضا فلا يخفى مثلاً ببطلان عقود الإيجار التي تصدر من المدارس في غير حدوده سلطة التي خولتها له المحكمة (٤) أو ببطلان عقد إيجار صادر من أحد الشركاء على الشيوع بخصوص العين المشتركة كتمير رحاء الباقي أو طرد المستأجر من الشريك لئلا يجرى في هذه الحالة لمسأس الفصل في كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٥)

(١) مراسل ج ٢ ص ٢٢٣ جنة ١٩٩ وباريس في ١٥ مايو ١٨٦٢ أحكام مارس ١٨٦٢ ص ١٨ ورومان ج ٢ ص ١٨٩ واستئناف عتظ في ١٣ يناير ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٩٩

(٢) استئناف عتظ في ١٨ يونيو ١٩٢٥ المجازات ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٨ رقم ٣٠

(٣) استئناف عتظ في ٣ نوفمبر ١٩٢٠ المجازات ديسمبر ١٩٢٠ ص ١٩ رقم ٢٩

(٤) استئناف عتظ في ٥ أبريل ١٩١٦ المجموعة ٢٣ ص ٢٤٩ و ٢٢ مايو ١٩٢٤ المجموعة ٢٦ ص ٢٩٦

(٥) لييج بلجيكا في ٢٧ فبراير ١٩٢٣ للمبادئ ٤ ص ٨٩١ رقم ٢٧١ ومصر أعلى مسجل في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ الجريد القضائية عدد ٤٠٦ ص ١٣ وبلد ضمن ألبانيا ما يأتي:

من حيث أنه من المبادئ المقررة في المادة ٢٨ مراملات أنه يحظر على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

مبحث

في عدم اختصاص قاضي الموضع المستعير في الحكم بطرد المستأجر

التي المؤجرة عند حصول نزاع على الاستئجار

٤٧١- وإذا حصل نزاع بين شخصين على استئجار عين معينة وعلى حيازتها وانضم المؤجر إلى أحدهما وطلب إخراج الآخر بدعوى مستعجلة فلا بد من الفصل في وطيفة القضاء المستعجل الفصل فيها لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق ولتعلقه بمسائل تختص بصحة أو بطلان التأجير الحاصل للآخر الأمر الداخلي في اختصاص قاضي الموضوع وحده^(١) وكذلك الحال إذا كان النزاع حاصلًا بين شخصين على ملكية العين محل النزاع وعلى أحقية كل منهما في تحصيل الاستئجار ورفع أحدهما دعوى على المستأجر بطرده من العين لعدم دفع الإيجار إليه

أن لا يسرى حكمه في الاجراءات الركنية أصل الحق فإذا كان النزاع المطروح أمامه جديدًا منطلقًا بأصل الحق أو الموضوع خرج من اختصاص الفصل فيه وأصبح من وظيفة محكمة الموضع وحده

ومن جيد ولو أن الرأي الراجح أن التأجير الحاصل للغير من أحد الشركاء على الموضع في العين المؤجرة دون موافقة الباقين باطل سواء حصل عن قصد جميعها أو عن قصد المؤجر القائمة بها ألا أن الفصل في البطلان وهذه من اختصاص قاضي الموضوع لا قاضي الأمور المستعجلة لتعلقه بأصل الحق خصوصًا أن البطلان المذكور مسألة خلافية بين النزاع والمحاكم

ومن جيد أنه متى تقرر ذلك طيس من اختصاص قاضي الموضع أن يرضى بإخراج المستأجر من العين المؤجرة اعتقادًا من هذا البطلان إذ الحكم بالإخراج يظل أولاً وبالذات الفصل في بطلان التأجير الحاصل من الشريك من جهة وهو عين أصل الحق أو الموضوع الموضع عنه فنظر فيه ثم الحكم بإخراجه لهذا السبب (البطلان)

ومن حسن أن قامت من الواقع المقدمة أن القسي عليه لم ينتصب للرفقاء المطلوب طرقه وما حتى طار أنه واضح أنه عليها بلا سبب أو صحة قانونية بل استأجرها من أحد الشركاء على الموضع ووضع فيه عينه بسبب التأجير الحاصل له وعلى ذلك فالأمر بإخراجه يستلزم الفصل في بطلان هذه الأجراء من جهة وهذا إذا كانت هناك إجازة صريحة من باقي الشركاء للتأجير أم لا وكل ذلك من اختصاص قاضي الموضوع لا قاضي الأمور المستعجلة

(١) فتاوى مختلطة في ١٥ يناير ١٩٣٠ المجازات أكتوبر ١٩٣١ ص ٤١٣ رقم ٤٧١

القسم الثاني

المنازعات التي تحصل بين المؤجر والمستأجر عند انتهاء العقد

٤٧٢ - المنازعات التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر عند انتهاء الإيجار تكون إما بسبب يمه أو استبداله بأخر أو من أجل انتهاء الإيجار المعين المدة أو بعد إخطار المستأجر بعدم رغبة المؤجر في التجديد في الإيجار غير محدد المدة وسفرد لكل منها فصلاً خاصاً.

الفصل الأول

بيع أو استبدال العين المؤجرة

٤٧٣ - إذا بيعت أو استبدلت العين المؤجرة (١) فلا يظفر الحال من أحد أمور ثلاثة أمراً أن يكون عقد الإيجار ذا تاريخ ثابت سابق على عقد البيع أو المعاوضة أو أن لا يكون عقد الإيجار ثابت التاريخ قبل عقد البيع أو المعاوضة الثالث أن يمتنع في عقد الإيجار على أحقية المشتري الجديد أو المتطوع منه في فسخ عقد الإيجار سواء كان العقد ثابت التاريخ أم غير ثابت التاريخ بعد القيام بإجراءات خاصة أو بدون إجراءات.

الفرع الأول

الإيجار ثابت التاريخ قبل حصول البيع أو المعاوضة
ولم يذكر فيه شيء بخصوص أحقية المشتري في الفسخ

٤٧٤ - لا يجوز في هذه الحالة للمشتري أو المتطوع منه فسخ الإيجار مطلقاً
لنصوص المواد ٢٨٩ حتى ٢٩١ و ٤٧٤ مختلط و ١٧٤٣ فرنسي بل يجب عليه

(١) وتعتبر حصة العقار المؤجر كالبيع أو المعاوضة وترتب عليها فسخ الإيجار غير ثابت التاريخ قبل حصولها.

احترامه وعدم العمل على إخراج المستأجر من العين المؤجرة لا يحكم من محكمة الموضوع أو قرار من قاضي الأمور المستعجلة (١)

٤٧٥ - ويحصل إثبات التاريخ بالحدس الطرق التي أوردتها القانون في المادة ٢٢٩ مدني أهلي و ٢٩٤ مخطط

الفرع الثاني

عند الإيجار غير ثابت التاريخ قبل حصول البيع أو المعارضة

٤٧٦ - يختلف القانون الفرنسي عن القانون المخطط والأهلي في هذه الحالة في مدى أحقية المؤجر في طلب الفسخ وفي الشروط الواجب توافرها لقيام هذا الحق إذ تنص المادة ١٧٤٣ مدني فرنسي على أحقية المشتري الجديد في طرد المستأجر من العين المؤجرة أرضاً كانت أو منزلاً أو حائزاً إذا لم يكن للمستأجر عقد إيجار ثابت سابق على تاريخ عقد الشراء

وتقول المادة ١٧٥٠ مدني فرنسي بعدم أحقية المستأجر في الرجوع عن المشتري بتعويض في هذه الحالة

وتنص المواد ٤٧٤، ٤٧٧ مدني مخطط و ٢٨٩ و ٢٩٠ أهلي على فسخ عقد الإيجار عند بيع الشيء المؤجر إذا لم يكن لدى الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع الثابت رسمياً ومأه لا يجوز للمشتري في هذه الحالة طلب إخراج المستأجر إلا بعد اثنائه عليه بالخروج في المواعيد المذكورة آنفاً ويحق للمستأجرين الذين حكم بإخراجهم الرجوع على المؤجر بالتضمينات إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك ومأه لا يجوز إخراج المستأجر إلا بعد إعطائه التضمينات اللازمة من المؤجر أو من المشتري عن المؤجر المذكور أو إعطائه كميلاً يكون كفوفاً

و يرتب على هذا الاختلاف النتائج القانونية الآتية

أولاً - أن القانون الفرنسي لا يلزم المشتري في هذه الحالة بإخطار المستأجر

(١) كبره ج ١ ص ٢٠٦ نبة ٣٧٣ ويترد الزمى عليه المراد كالمشتري القادى فلا يس له مرد المتأجر إذا كان عند الإيجار ثابت تاريخ قبل اعلان عنه نزوح الملكية في مرسا وقد تسجل بالتب في جبر

هل طرده من العين بخلاف القانونين المختلط والاهلي فانها يوجبان عليه ذلك في
مواعد مخصوصة .

ثانياً — لا يلزم المشتري أو المؤجر في هذه الحالة بأي تعويض ما في القانون
الفرنسي بخلاف القانونين المختلط والاهلي

ثالثاً — يجب أن يعرض المستأجر من المشتري أو من المؤجر أو يضم له كعقلا
مقتدراً قبل اصراحه من العين في القانونين المختلط والاهلي بخلاف الحال في
القانون المصري

رابعاً — وجود اختلاف في وظيفة القضاء المستجمل في الحكم بطرده في
فرنسا ومصر

١٧٧٤ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا في هذه الحالة في الحكم بمرده
المستأجر من العين المؤجرة بناء على طلب المشتري .

وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم هناك في ضرورة اجراء تنبيه للمستأجر
قبل رفع دعوى الإخلاء مع خلو القانون المدني من نص يوجب ذلك ، فقال لريبي
من الشراح بضرورة عمل التنبيه وبأنه ليس من المفاداة أن يختصم المستأجر في الدعوى
ويحكم بالزامه بإخلاء العين المؤجرة في الحال بغير سابقة تنبيه أو اذار وبدون إعطائه
الوقت الكافي للبحث عن مكان جديد ينقل اليه بصاعته أو أمته لما في ذلك من
ضرر جسم له خصوصاً إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية وعليها زراعة للمستأجر
وبأنه يتعين لذلك اجراء تنبيه له بالإخلاء في المدة المتأخرة إذا كانت العين المؤجرة
مزرعاً أو حارثاً أو أرضاً غير زراعية أما إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية
فيجب ترك المستأجر في العين حتى انتهاء المواعيد المخصوص عنها في المادة ١٧٧٤
مدني فرنسي (١) ونقضت المحاكم بخلاف ذلك

أولاً — لعدم وجود نص في القانون يجزم على المشتري اجراء التنبيه في ميحد
معين في هذه الحالة .

ثانياً — لأن بيع العين المؤجرة يترتب عليه فسخ الاجارة إن رغب المشتري

في ذلك . وقضت طبقاً لذلك بجرّاز الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة بناء على طلب المشتري بغير سابقه ائدار أو تتيه خصوصاً إذا حصل الشراء بالمراد العلق أمام المحكمة (١) وأن القاضي المستعجل في هذه الحالة الحق في إعطاء المستأجر مهلة للاخلاء تكن للبحث عن مكان جديد . ينقل إليه عائلته ومقولاته أو يجمع فيه ذرائع له الضرر الذي قد يلحق بالمستأجر من تعيّد حكم الاخلاء في الحال (٢) وهذا الرأي الأخير هو الراجح والمأمول به لمطابقته للقانون ومدى ولاية القضاء المستعجل وحدود وظيفته التي تتمحور عليه تنفيذ المصادقات والاتفاقات بمجالتها بغير اجراء تعديل أو تعديل فيها

٤٧٨- أما في مصر فمضى عدم اختصاص القضاء المستعجل في الاهل والمخلفات في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة في هذه الحالة لسيين

القول : ان القانون اشترط في هذه الحالة تمريض المستأجر لاخراجه من العين الثاني : انه يحول المستأجر الحق في المأمنة في الاخلاء قبل دفع التمريض له الذي يجب أن يفتق عليه بينه وبين المؤجر أو المشتري أو يقضى به من المحكمة الموضوعية أو قبل تقديم كفالة على ذلك وهذه الأمور كلها من اختصاص محكمة الموضوع لا القضاء المستعجل أما إذا كان طلب الطرد مبني أيضاً على أشغال المستأجر فهل آخر خلاف المحل المتفق عليه في عقد الايجار عقب الشراء فيعتبر المستأجر في هذه الحالة واحداً اليه على المحل المذكور بغير صفة قانونية ويختص القضاء المستعجل بالحكم بطرده منه لهذا السبب فقط (٣)

الفرع الثالث

(الاغراض في عقد الإيجار على احقية المشتري الجديد في فسخ المودعة)

٤٧٩ - وإذا نص في عقد إيجار على عدم أحقية المستأجر في الرجوع على المشتري الجديد بأي تمريض إذا استبدلت أو بيعت كل أو بعض العين المؤجرة أو رعت مسكنها وبأحقية المشتري أما في الاستمرار في الاجارة أو في فسخها واستلام العين

(١) دوجوم بوله ١٨٥٨ فالوز ٥٨ ج ٢٩٩ ومرويليني : مارس ١٨٦٧ والوز ٦٧ ج ٢٦٢

(٢) مرويليني السابق الاشارة له

(٣) استئناف عطف في ٢٨ فبراير ١٩٢٤ المازيت بوله ١٩٢٤ ص ٢٢٩ رقم ٢٢٤

المؤجرة بعد إخطار المستأجر برغبته في ذلك بخطاب موصى عليه أو بانذار في مدة معينة فيختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا ومصر بالحكم بطرد المستأجر من العين حتى ولو كان عقد إيجار المستأجر ذا تاريخ ثابت سابق على عقد الشراء بعد استيفاء الاجراءات المتفق عليها في العقد فيما يختص بشكل التنبيه ومدته لأن القاضي المذكور يقوم في هذه الحالة بتنفيذ ما اتفق عليه الطرفان في عقد الإيجار

وإذا لم يتفق في عقد الإيجار على مدة معينة لاجراء التنبيه فيجب مراعاة المواعيد المعتادة والمقررة في القانون (١)

٤٨٠ — ولا يؤثر على صحة التنبيه واختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى في هذه الحالة كون المشتري ذكر خطأ في التنبيه مثلاً ضرورة الاخلاء في ظرف اسبوع أو ثلاثة أيام مع أن المدة التي أوجبها القانون لذلك هي خمسة عشر يوماً ما دام أنه لم يرفع الدعوى بالاخلاء إلا بعد مرور هذه المدة أو بعد مرور وقت أطول منها (٢)

٤٨١ — أما إذا اتفق في عقد الإيجار على أحقية المشتري الجديد في الفسخ فقط دون ذكر شيء بخصوص التعويضات فلا يخلو الحال من أحد أمرين: الأول ألا يكون لعقد الإيجار تاريخ ثابت سابق على تاريخ الشراء - الثاني - أن يكون له تاريخ ثابت سابق على العقد المذكور، ففي الحالة الأولى يختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا في الحكم بطرد المستأجر من العين طبقاً لما سبق ذكره بغير اجراء أى تنبيه ما - أما في الحالة الثانية فيختص بطرده بعد عمل التنبيه في المدد المعتادة والمقررة لذلك في القانون - إذا لم يتفق على خلافها في العقد بحسب رأى غالبية الشراح ولو أن القانون ينص في هذه الحالة على عدم اخراجه إلا بعد دفع التضمينات (مادة ١٧٤٩ مدنى فرنسى) (٣)

٤٨٢ — أما في مصر فنرى أن هذا الشرط لا يغير شيئاً من عدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في الدعوى في كلتا الحالتين لضرورة دفع التعويض فيما قبل الحكم

(١) كبرى ج ١ ص ٢٠٧ نبذة ٣٦١

(٢) استئناف مختلط في ٢٨ فبراير ١٩٣٤ المجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٢٩٩ رقم ٣٣٤

(٣) كبرى ج ١ ص ٢٠٧ نبذة ٣٦٥ وبازو ص ٢٥١

بالطرد إلا إذا إتفق الطرفان على التعويض المطلوب أو على تقديم الكفيل وتسلم المستأجر التعويض بالفعل أو قبل الكفالة ، فعندئذ يختص القضاء المستعجل بطرده لعدم مساس قراره في هذه الحالة بأصل الحق أو الموضوع

الفصل الثاني

الفرع الأول

انقضاء الإيجارة معينة المدة

٤٨٣ — ينتهى الإيجار إذا كان معين المدة بانقضاء المدة المتفق عليها في العقد دون احتياج إلى تنبيه أو إنذار بالأخلاء (مواد ٣٨٢ و ٣٨٥ مدني أهلي و ٤٦٧ و ٤٧٠ مخطوط و ١٧٣٧ فرنسي إلا إذا اتفق في العقد على خلاف ذلك وعلى ضرورة إجراء إنذار أو تنبيه في مدة معينة بشكل معين فيجب على الطرفين مراعاة ذلك — وبانقضاء مدة الإيجارة تصبح يد المستأجر على العين بلا سبب أو صفة قانونية ويحق للوئجر عند الاستعجال رفع دعوى بالأخلاء أمام القضاء المستعجل وإخراجه منها

٤٨٤ — ولا يحد من اختصاصه في الفصل في الدعوى المنازعات التي يثيرها المستأجر حول تجديد الإيجارة إذا اتضح له من وقائع الدعوى المطروحة أمامه وقرائن أحوالها وظروفها أنها غير جدية بل قصد منها تعطيل الفصل في الدعوى (١)

٤٨٥ — وإقاضي الأمور المستعجلة الحق في فحص المنازعات التي يثيرها المستأجر ويرى منها إلى منعه من الحكم في الدعوى — لا للفصل فيها — وإنما لمعرفة ما إذا كانت المنازعات المذكورة جدية من عدمه وعلى ظل من الحقيقة والصواب أم قصد منها تعطيل الفصل في الدعوى حتى ولو استدعى ذلك فحص

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٢٢ نبذة ٤٧٧ وكيرييه ج ١ ص ٢٠٨ نبذة ٣٦٩ والنقض الفرنسي في ٤ يناير ١٨٩٨ دالوز ج ١ ص ١٦٥ و ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ دالوز ج ١ ص ٢٢ و برتان ج ٢ نبذة ٧٩٩ ودي بليم ج ٢ ص ١٢٠ و بازو ص ٢٥٦ و ٢٥٧ و جيرار ص ١١٩ واستئناف مخطوط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩ وأول ديسمبر ١٩٢٠ الجازيت ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢١ رقم ٣٦

الموضوع لتعلق ذلك بأمور ترتبط باختصاصه وولايته في الحكم كما سبق ذكره (١)

٤٨٦— ويتوافر الاستعجال في هذه الحالة إذا ترتب على استمرار المستأجر منتفعاً بالعين المؤجرة عقب انتهاء مدة الإيجار ضرر بحقوق المؤجر أو نشأ عنه مسئوليته قبل الغير (٢)

٤٨٧— ومن المنازعات غير الجدية التي لا تحدث من اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في دعوى الإخلال لانتهاء مدة الإيجار .

أولاً— إذا ادعى المستأجر تجديد الإجارة لمدة أخرى بعقد جديد وارتكن في إثبات دفاعه إلى مشروع عقد من صنعه وعمله غير موقع عليه من المؤجر وغير معترف به منه خصوصاً إذا دلت وقائع الدعوى وقرائن أحوالها على أن المؤجر لم يصدر منه ما يفيد عليه بالعقد المذكور وإجازته له صراحة أو ضمناً وأنه على العكس من ذلك سبق أن رفع دعوى على المستأجر بالمطالبة بالإيجار عقب تاريخ العقد المقول به ، وتمسك فيها بالعقد الذي انتهت مدته ولم يعترض المستأجر عن ذلك أمام المحكمة (٣) .

(١) مصر أهل مستعجل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٧٢ ص ٨ و ٢٣ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢ واستئناف مختلط في ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٥٥ ومرياك ج ٢ ص ٣٢٢ نبذة ٤٧٧ وكيري ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ نبذة ٣٧٠ ودي بليم ج ٢ ص ١٢٠
(٢) مصر أهل مستعجل في ٢٣ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢ واستئناف مختلط منشور الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٠٩ رقم ٣٥٥
(٣) مصر أهل مستعجل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٧٢ ص ٨ وقرر المبادئ الآتية :

أولاً: يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بإلزام المستأجر بإخلال العين المؤجرة لانتهاء المدة المتفق عليها في العقد بالرغم من المنازعات غير الجدية التي يثيرها المستأجر حول تجديد الإجارة إذا اتضح له عدم صحتها من وقائع الدعوى المطروحة أمامه وقرائن أحوالها وظروفها والتي له الحق في بحثها للحكم في امتداد ولايته إلى الدعوى المطروحة من عدمه

ثانياً تقديم المستأجر لمشروع عقد غير موقع عليه من المؤجرة لا يفيد امتداد الإيجار أو تغير شروط القديعة المينة بالعقد القائم بينهما والذي تمنكت به المؤجرة في قضايا كثيرة بينها وبين المستأجر عقب تحرير المشروع المزعوم ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالإخلال لانتهاء مدة العقد الذي كان قائماً بينهما والمعترف به من الطرفين

ثانياً — إذا دفع المستأجر بمحصل مكالمات شفوية بينه وبين المؤجر بخصوص تجديد الإجارة وأرتكن في إثبات دفاعه على إنذار من عمله أرسله لوكيل المؤجر الذي يقيم في جهة أخرى بعد رفع دعوى الإخلاء وذكر فيه رغبته في التجديد بشروط معينة وبأن المؤجر وافق على ذلك وأجاب عليه الوكيل بإمكان النظر في ذلك إذا قام المستأجر بدفع مبلغ معين إذا اتضح من وقائع الدعوى أن المؤجر لا يعلم شيئاً عن الإنذار المذكور ولم يصدر منه صراحة أو ضمناً ما يفيد موافقته على التجديد وبأن المستأجر أتى بعبارة موافقة المؤجر على التجديد في الإنذار من عندياته بغرض إدخال الغش على الوكيل والحصول منه على إقرار بالتجديد المزعوم^(١).

(١) مصر أملى مستعجل ومنشور في الجريدة القضائية نمرة ٣٦٨ ص ٧ وجاء من ضمن أسبابه ما يأتي :

من حيث ولو أنه ليس لهذه المحكمة أن تقضى بالإخلاء لانقضاء الإجارة بفوات المدة المعبنة في العقد عند الادعاء بمحصل تجديد ضمنى للإيجار إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الادعاء جدياً له ما يقرره من وقائع الدعوى غير المتنازع عليها ومستندات المستأجر فيها والتي لهذه المحكمة الحق في بحثها وتقديرها - لا للحكم في وجود التجديد المدعى به من عدمه إذ شأن ذلك من اختصاص محكمة الموضوع - وإنما لمعرفة ما إذا كان النزاع المتعلق بذلك جدياً وصحيحاً باعتبار أنه قصد منه وضع العراقيل في سبيل ولايتها في الحكم في الدعوى المطروحة أمامها فإذا ألفت عدم جدية وانه روى منه استمرار المستأجر في الانتفاع بالعين بلاحق وصفة قانونية فإنها تضرب به عرض الحائط وتقضى بالإخلاء بالرغم منه

ومن حيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعية لم تبد من جانبها أي فعل أو عمل يستفاد منه قبول استمرار المدعى عليه في العين بعد انتهاء مدة الإيجار بطريق التجديد الضمني بل على العكس من ذلك فإنها لما وجدت المدعى عليه مستمراً في إشغال الأرض عقب انتهاء مدة الإيجار أرسلت إليه خطاباً ووصى عليه بعد فوات المدة بستة عشر يوماً وأعقبته بالدعوى الحالية

ومن حيث أن المكالمات الشفوية التي يقول بها المدعى عليه وأنكر حصولها الحاضر عن المدعية لم يقم عليها دليل ومن ثم فلا أثر لها قانوناً على حق المدعية في طلب الإخلاء

ومن حيث أن الإنذار الذي أجراه المدعى عليه بعد رفع الدعوى لوكيل المدعية بالاسكندرية بدلاً من عمله للحاضر عنها بالجلسة وأتى فيه بوقائع من عنده يفرض وضع العراقيل في سبيل الحكم في هذه الدعوى لا يؤدي هو الآخر إلى جدية الادعاء المزعوم بمحصل التجديد الضمني لسببين الأول - أنه من صنع المدعى عليه وخدم من المقرر أنه لا يجوز لشخص أن يقتضيه من نفسه لنفسه مستنداً ضد غيره - الثاني - أن إجابة الوكيل عن المدعية فضلاً عن أنها أخفت بطريق الغش والخديعة فإنها لا تفيد شيئاً مما رعه المدعى عليه في إنذاره حيث وعد الوكيل بالنظر في أمر التصريح بالتجديد إذا دفع المدعى عليه مبلغاً معيناً بالكامل ولم يقم الأخير بسداده حتى الآن

ويراجع أيضاً استئناف مختلط في أول ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٢٨

ثالثاً — إذا ارتكن المستأجر في إثبات التجديد المدعى به إلى القول بحصول تأشير من المؤجر بموافقة على التجديد على نسخة العقد الموجودة تحت يد المؤجر وأنكر الأخير حصول شيء من ذلك فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة الحكم بتحليف المؤجر اليمين الحاسمة على عدم صحة هذه الموافقة لمساس الحكم بالحلف بالموضوع أو أصل الحق لتعلقه بأجراء قاطع في موضوع الخصومة (١) وكذلك لا يجوز له إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لأجراء الحلف أمامها (٢).

رابعاً — إذا ادعى المستأجر بموضوع رهن خارج عن عقد الإيجار وليس من اختصاص القضاء المستعجل الفصل به (٣).

خامساً — إذا ارتكن المستأجر في حصول التجديد على عدم وجود عقد إيجار بالكتابة مبين به مدة الإجارة متى اتضح من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها والمستندات المقدمة من المستأجر ما يدل على اتفاق الطرفين على تحديد مدة الإيجار الحاصل بغير كتابة وعلى عدم رغبة المؤجر في تجديدها لمدة أخرى كأن يثبت من المكاتبات الصادرة من نفس المستأجر أنه اعتاد على استئجار العين المؤجرة لمدتين

(١) مصر أهل مستعجل في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية نمرة ٣٦٨ ص ٧ والمحاماه ١٦ عدد ٦ ص ٦٢٥ رقم ٢٧٤ وجاء ضمن أسبابه ما يأتي :

من حيث أن المحكمة لا تأخذ بما دفع به الحاضر عن المدعى عليه من حصول تجديد للإجارة عن مدة جديدة بالتأشير على نسخة عقد موجود تحت يد المدعية لعدم تقديمه ما يفيد ذلك ولانكار الحاضر عن المدعية وجود أي عقد إيجار خلاف المقدم بالمحافظة في دوسيه الدعوى

ومن حيث أنه طلب تحليف المدعية اليمين الحاسمة على عدم صحة واقعة التجديد المدعى بها غير صائب لتعلقه بأجراء تحقيق عن نزاع موضوعي صرف لا يدخل في وظيفة هذه المحكمة الفصل فيه عملاً بنص المادة ٣٨ مرافعات

ومن حيث أنه لا يجوز من جهة أخرى إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لأجراء الحلف أمامها إذ المقصود من ذلك الهروب من التقاضي أمام هذه المحكمة ووضع المراقيل في سبيل الحكم بالاخلاء في الدعوى

(٢) مصر أهل مستعجل السابق الإشارة إليه واستئناف مختلط في ٢٥ يناير ١٩٢١ الجازيت ١٠ فبراير ١٩٢١ ص ٥٢ رقم ٧٦

(٣) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٠٢ المجموعة ١٥ ص ٢٣ و ١٠ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٧

مختلفتين الأولى في فصل الشتاء وتنتهى في ٣١ مارس من كل سنة والثانية في فصل الصيف وتنتهى في ٣٠ سبتمبر من كل سنة وبأنه أرسل خطاباً للمؤجر قبل انتهاء المدة الأخيرة يعلنه فيه برغبته في اخلاء العين عند انقضاء المدة إذا لم يوافق المؤجر على تجديد الاجارة لمدة ثلاث سنوات وأعقب ذلك بلسق إعلانات على العين المؤجرة تفيد قرب نقل محل تجارته إلى مكان آخر عقب انقضاء مدة الايجار — ولا يحسد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى كون الايجار حصل بغير كتابة لاتفاق الطرفين على مدة معينة للاجارة ولأن الايجار الحاصل بغير كتابة ينقضى كالايجار الحاصل بالكتابة بفوات المدة المتفق عليها بغير حاجة إلى تنبيه (١)

سادساً — إذا ارتكن المستأجر في حصول التجديد إلى وعد شفوى من المؤجر لم يقيم عليه دليل أو إلى انذار صادر إليه من المؤجر ذكر فيه خطأ أن مدة الاجارة تبدى من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ وتنتهى في آخر أكتوبر ١٩٣٥ مثلاً مع أن الثابت من عقد الايجار المسلم به من الطرفين أن حقيقة المدة تبدى من أول أكتوبر ١٩٣٣ وتنتهى في سبتمبر ١٩٣٥ (٢)

سابعاً — إذا دفع المستأجر بملكية الغير لبعض الاطيان المؤجرة وبأنه استأجر هذه الاطيان لمدة أخرى من المالك المزعم عقب انقضاء مدة الايجار واتضح من وقائع الدعوى وظروفها أن الاستئجار المقول بحصوله من الغير رمى منه منع المؤجر الحقيقي من الحصول على حكم الاخلاء من القضاء المستعجل (٣)

ثامناً — إذا ادعى المستأجر حصول تجديد ضمنى للايجار واتضح من وقائع الدعوى عدم صواب هذا الادعاء كما لو كانت شروط الاجارة تحظر التجديد الضمنى أو كما لو كان المؤجر أرسل للمستأجر اخطاراً قبل انتهاء مدة الايجار يعلنه فيه بعدم

(١) النقض الفرنسى في ٤ يناير ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٩ ج ١ ص ١٦٤

(٢) مصر أملى مستعجل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ في القضية ١٥٠٨ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد ويخصص الوعد الشفوى استئناف مختلط في ١٩ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٣٥ وأول ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ٢٢ ص ٢٨ و ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٣٧

(٣) استئناف مختلط في ٢٣ فبراير ١٩١٠ و ١٣ أبريل ١٩٠٦ المجموعة ٢٢ ص ١٥٧ و ٢٦٥

رغبته في التأجير إليه بعد فوات المدة المعينة في العقد ويطلب منه فيه الاخلاء.
أو كما لو كان الايجار يستلزم لانعقاده اجراءات معينة

تاسعا — إذا ادعى المستأجر أنه اتفق مع المؤجر شفويًا على امتداد الاجارة.
وأنكر الآخر ذلك واتضح عدم جدية هذا الادعاء من وقائع الدعوى وحصول
انذار من المؤجر بالاخلاء قبل رفع الدعوى ثم رفع دعوى الاخلاء عقب
فوات مدة الاجارة مباشرة — ولا يؤثر على عدم جدية الادعاء كون المستأجر
دفع عن المؤجر مبالغ في العوايد وخلافه تزيد عن الايجار المطلوب منه

٤٨٨ — ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الاخلاء
لانتضاء مدة الاجارة رفع دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع
عقب استلام اعلان دعوى الاخلاء يطلب فيها الحكم بالزامه بتعويض أو بامتداد
أو تجديد الاجارة لمدة أخرى إذا اتضح من وقائع الدعوى وملاساتها أن
المستأجر التجأ إلى هذا الطريق بغرض تعطيل الحكم في الدعوى المستعجلة
وبغرض تطويل الاجراءات

ولا يمنع القضاء المستعجل من الحكم في الدعوى كون المستأجر أجر من
باطنه لآخرين أجزاء من العين المؤجرة لمدد لم تنته بعد إذ لا يجوز للمستأجر من
الباطن أن يتمسك بحقوق على العين المؤجرة أكثر من حقوق المستأجر الأصلي،
تلك الحقوق التي تنتهي وتزول بانقضاء مدة الاجارة المعينة في العقد (١)

٤٨٩ — وإذا اتفق في عقد الايجار على التزام المستأجر بإزالة المباني التي أقامها
على العين المؤجرة عند انقضاء مدة الاجارة ، فلقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم
بالطرد أن يصرح للمؤجر بإزالتها بطريق التبعية بمصاريف يرجع بها على المستأجر
إن لم يتم الأخير بإزالتها في مدة معينة يحددها في الحكم (٢)

ولا يشترط في المنازعات المتعلقة بالموضوع أن يتم الاتفاق بين الطرفين بشأنها
وبخصوص الشروط الخاصة بها بل يكفي لاعتبارها مانعة من الاختصاص أن تكون

(١) استئناف مختلط في أول أغسطس ١٩٢٤ المجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٥٨ رقم ٨٨ .

(٢) الحكم المختلط السابق الإشارة إليه

جدية أى ظاهرها الجد والاساس الصحيح ، حتى ولو كانت معلقة أو مصحوبة بشروط معينة لم تعرف بعد ، وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بالاخلاء لانقضاء مدة الاجارة فى المسائل الآتية

أولاً — وجود نزاع جدى بين المؤجر والمستأجر بخصوص تاريخ انتهاء الاجارة وعدم اتفاقهما على ميعاد معين له (١)

ثانياً — وجود محادثات ومكالمات جدية بين الطرفين بخصوص امتداد الاجارة أو تجديدهما سواء علقت هذه المحادثات على شروط معينة أو كانت منجزة — وليس للقاضى المستعجل فى هذه الحالة الأخيرة البحث فيما إذا كان حصل الوفاء بكل أو بعض الشروط من عدمه لخروج ذلك عن وظيفته واختصاص قاضى الموضوع وحده بذلك ، ويكفيه فقط ثبوت المحادثات أمامه (٢)

ثالثاً — قيام نزاع جدى أمام محكمة الموضوع قبل رفع الدعوى المستعجلة بخصوص الايجار الحاصل بغير كتابة . وبخصوص مدته وقيمة الاجرة والذى رفع المؤجر بمقتضاه دعوى الاخلاء (٣)

رابعاً — إذا كان حق المؤجر فى التأخير متنازع عليه جدياً ، ولم يثبت أن هناك خطراً يهدد حقوقه فى التقاضى أمام القضاء العادى (٤)

خامساً — إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية واستمر المستأجر شاغلاً لها بزراعته لمدة شهور عقب انتهاء مدة الايجار ، لعدم إمكان القضاء المستعجل فى الفصل فى مسألة تجديد الايجار بالطريق الضمنى من عدمه ، وإنما يجوز له فى هذه الحالة الحكم بتعيين حارس على العين المؤجرة حتى يفصل قاضى الموضوع فى هذه النقطة (٥)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٣ وباريس فى ٢٩ نوفمبر ١٩١٣ سيرى وباندكت ١٩١٤ ج ٢ ص ١٧٦ وبوردوى مطول على الايجار ج ٢ ص ١١٠ نبذة ١٦٠٤

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٣ وباريس المشار اليه ومصر أهلى مستعجل فى ٢٣ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥

عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢

(٣) استئناف مختلط فى ٢٥ يونيو ١٩١٥ بمجموعة ٢٧ ص ٤٢٥

(٤) لييج يلجيكا فى ٢٠ مارس ١٩٢٦ المحاماه ٢ ص ٨٦ رقم ٧٢

(٥) استئناف مختلط فى ٢٣ أبريل ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٥٥

سارما — وجود نزاع جدى بين الطرفين بخصوص طبيعة التعاقد ، وما إذا كان يشمل عقد بيع أو إجارة أشياء (١)

سابعاً — وجود نزاع جدى بين الطرفين بخصوص صحة الإيجارة ووجودها من عدمه يتعين الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع قبل الحكم بالاخلاء (٢)

ثامناً — إذا ادعى المستأجر تجديد الإيجار وارتكن في إثبات دفاعه إلى عقد إيجار عن العين المؤجرة لمدة جديدة موقع عليه من المؤجر وطعن عليه الأخير بطريق التزوير المعنوى ، وقرر بالظن بالتزوير في قلم الكتاب لمساس الحكم فى الدعوى بالاخلاء فى هذه الحالة بالموضوع وصحة العقد الجديد من عدمه (٣)

عديم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى دعوى الاضطرار لانقضاء المدة المعتبرة فى العقد عند حصول تجديد ضمنى للإيجار وعدم الاعتناء على المدة المحددة

٤٩٠ — يتجدد الإيجار بالطريق الضمنى إذا استمر المستأجر شاغلاً للعين المؤجرة ومتفعلاً بها برضاء المؤجر عقب المدة المحددة فى العقد (مادة ٣٨٦ مدنى أهلى و ٤٧١ مختلط و ١٧٣٨ و ١٧٥٩ فرنسى)

٤٩١ — ويعتبر العقد مجدداً متى كان الوقت الذى مضى على سكوت المؤجر بعد انقضاء المدة كافياً للحكم بأنه رضى بالتجديد

مثال ذلك مدة اجارة المنزل سنة وانتهت واستمر المستأجر ساكناً ومضى على ذلك شهر والمالك ساكت . هذه المدة كافية لاعتبار العقد تجدد لسنة أخرى إن كانت العادة تأجير مثل المنزل المؤجر مساهمة فإذا كانت المدة ثلاث سنين فلا يجوز إلا لسنة واحدة ، فإذا كانت الأرض زراعية وانقضت المدة وهياً لمستأجر الأرض للزراعة أو هياًها وبذرهما والمالك ساكت كان ذلك دليلاً على لرضاه بالتجديد

(١) بوردى مطول على الإيجار ج ٢ ص ١١١ نبذة ١٦٠٦

(٢) بوردى مطول على الإيجار ج ٢ ص ١١٠ نبذة ١٦٠٤ وللقض والابرام الفرنسى فى ١٥

نابر ١٨٩٤ فالرد ٩٤ ج ١ ص ٣٦٦

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ٣ نوفمبر ١٩٣٤ الحاماه ١٥ عدد ٢ ص ١٣٦ رقم ٥٩

٤٩٢ — ويحصل التجديد الضمني بالشروط الأصلية فيما يتعلق بالاجرة وكيفية الاخطار وخلافه وباقي شروط العقد الأخرى بخلاف المدة فإن القانون ينص على اعتبارها كالمدد المعتادة

٤٩٣ — ويختلف الشراح وأحكام المحاكم في ماهيته ومقدار المدد المعتادة فيقول البعض باعتبارها المدة الموضحة في المواد ٢٨٣ مدني أهلي و٤٦٨ مختلط و١٧٣٦ و١٧٥٨ فرنسي الخاصة بعقود الأيجار غير المعينة المدة بحسب المقرر في مواعيد الدفع مع اختلاف في حالة المنازل والحواري والأراضي الزراعية والأود. ويقول البعض الآخر بخلاف ذلك وباعتبار المدة بحسب عرف الجهة مع مراعاة أحوال الزمان والمكان وظروف العقد ونوع وطبيعة موقع العقار (١) وغير ذلك من الأمور التي تدخل في تقدير محكمة الموضوع وحدها

٤٩٤ — وبسبب هذا الاختلاف اتفق شراح القانون وأحكام المحاكم على عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالإخلاء لانتهاء المدة بعد حصول التجديد الضمني إذا كانت مدة التجديد محل تقدير من قاضي الموضوع أو محل نزاع بين الطرفين وكانت نيتهم عنهما محل شك، بأنه يجب في هذه الحالة طرح الموضوع أمام القاضي المختص لتقدير المدة بحسب ما يراه والحكم بالانتهاء من عدمه (٢) أما إذا كانت المدة الخاصة بالتجديد غير متنازع عليها من الطرفين فيختص القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم بالإخلاء بعد استيفاء المؤجر الإجراءات المتفق عليها في العقد أو المنصوص عنها في القانون والمتعلقة بالاطار وكيفية ومدة حصوله، فثلاً إذا اتفق شخص مع آخر على إنشاء عمارة في مكان ذي صقع تجاري لاستئجار دكان منها لاستخدامه في تجارته بأجرة معينة تدفع شهرياً ودفع له أيجار ثلاث سنوات مقدماً للاستعانة به على إجراء البناء، وبعد اتمام البناء تسلم المستأجر الدكان المؤجرة وبعد مرور الثلاث

(١) فتى باشا زغلول شرح القانون المدني ص ٢٨٢ واستئناف مختلط في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٢ المجازيت يولييه ١٩٣٤ رقم ٢٨٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٢ المجازيت يولييه ١٩٣٤ رقم ٢٨٥ و ١١ ديسمبر ١٩٢٩ المحاماه ١٠ رقم ٢٠٩ ص ٦٢١ ويرددي مطول على الأيجار ج ٢ ص ١١١ نبذة ١٦٠٦ وباريس في ٢٠ فبراير ١٨٩٤ جازيت المحاكم في ١٨٩٤ وكيرييه ج ١ ص ٢٠٩ ودي بليم ج ٢ ص ١٣٠ وبرتان ج ٢ نبذة ٨٠٦ وبارزو ص ٢٥٠ والنقض الفرنسي في ٤ يناير ١٨٩٨ سيرى ٩٩ ج ١ ص ٤٤١

سنوات حرر عليه المؤجر عقداً جديداً لمدة ثلاث سنوات أخرى بالشروط السابقة مع زيادة في فئة الأيجار ثم جدد الأجارة بعقد آخر لمدة سنة بإيجار أكبر ثم لسنة أخرى بنفس الفئة ثم استمر المستأجر شاغلاً للكان بطريق التجديد الضمني بعد ذلك مدة طويلة واعتماداً على القول بحصول التجديد في هذه الحالة بالمدد المعتادة أى بحسب مواعيد الدفع اعتبر المؤجر أن الأيجار أصبح لمدة مشاهرة وأخطر المستأجر برغبته في عدم التجديد قبل انتهاء الشهر بخمسة عشر يوماً ولما لم يخلها رفع دعوى بالإخلاء أمام قاضى الأمور المستعجلة فنازع المستأجر أمامه في مدة الأيجار وفي ضرورة اعتبارها لمدة ستة طبقاً لعرف الجهة وظروف الدعوى وملايسات التأجير وطبيعة عمله التجارى فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالحكم بطرد المستأجر من العين لحصول نزاع في مدة التجديد الواجب تقديرها بمعرفة قاضى الموضوع . أما إذا رفع المؤجر دعوى الإخلاء عقب انتهاء السنة الأخيرة وبعد إخطار المستأجر بعدم رغبته في التجديد في المدة المتفق عليها في العقد فيدخل في هذه الحالة في ولاية القضاء المستعجل الحكم بطرد المستأجر (١)

هل وجود زراعة على الأرض المؤجرة يمنع القضاء المستعجل

من الحكم بالافساح لا تقضاء مدة الأجارة المعينة في العقد

٤٩٥— إذا اتفق في عقد إيجار الأرض الزراعية على عدم أحقية المستأجر في إيجاد زراعة في العين المؤجرة في السنة الأخيرة من الأيجار من طبيعتها البقاء في الأرض بعد انتهاء المدة المحددة كالقصب مثلاً فيجب على المستأجر احترام هذا الشرط وتنفيذه وعدم اجراء أية زراعة من هذا القبيل في المدة الأخيرة فان أجرى شيئاً من ذلك فعلى مخاطرته ولا يشل بفعله اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد في هذه الحالة وهو شأنه في اتخاذ الطرق التحفظية التي يراها لصيانة حقوقه على الزراعة القائمة حتى الرجوع بها على المؤجر أمام محكمة الموضوع إن كان لذلك وجه كرفع دعوى بإثبات حالة الزراعة أو بتعيين حارس عليها أو غير ذلك (٢)

(١) مصر أهل مستعجل في ١٧ ديسمبر ١٩٣٤ المحاماة ١٥ عدد ٦ ص ٤٤٩ رقم ٢٠٦

(٢) استئناف مختلط في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٣٧ ونصر أهل مستعجل الجريدة القضائية

٤٩٦— أما إذا لم يشفق في عقد الايجار على ذلك فلو أن إغفال الاتفاق لا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد عند انتهاء مدة الايجار المعينة في العقد إلا أننا نرى في هذه الحالة جواز إعطاء المستأجر مهلة للاخلاء ليجمع فيها زراعته بشرط عدم الاضرار بحقوق المؤجر أو المستأجر الجديد في الانتفاع بالأرض لمؤجرة عن المدة اللاحقة (١)

الفرع الثاني

انتهاء الايجار غير معين المدة بصر التنبيه على المستأجر

٤٩٧— وإذا حصل الايجار بغير تعيين مدة فيعتبر أنه حاصل لمدة سنة إن كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية ولمدة ستة أشهر أو شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الأجرة إن كانت غير ذلك إلا إن المستأجر ليس ملزماً في هذه الحالة بتسليم الشيء المؤجر في نهاية الايجار بل لابد من التنبيه عليه من المالك أو المؤجر في المواعيد المقررة في المواد ٣٨٣ مدني أهلي و ٤٦٨ مختلط و ٧٣٦ و ١٧٥٨ فرنسي

٤٩٨— وليس للتنبيه المذكور شكل خاص فيجوز حصوله بانذار عن يد محضر أو بخطاب مسجل أو برسالة برقية إذا ثبت جلياً من الرسالة اسم المرسل أو بأية ورقة عرفية أخرى كخالصات دفع الأجرة (٢)

ويجوز حصول التنبيه شفويّاً إنما إذا أنكر الطرف الآخر حصوله فلا يمكن اثباته في هذه الحالة بالبينة مهما كانت قيمة الايجار

ولا يطل من صحة التنبيه بالاخلاء كون الانذار الذي عمل فيه باطل لعبه في الشكل لعدم ذكر البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين (٣) أو كونه لم يذكر فيه مدة معينة أو لأنه ذكر مدة غير المنصوص عليها في القانون ما دام أن المؤجر راعى المدة المذكورة قبل رفع دعوى الاخلاء (٤)

(١) استئناف مختلط في ٢٧ مارس ١٩٠٣ المجموعة ١٤ ص ٣٢٨

(٢) تولوز في ٩ أغسطس ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٧ ج ٥ ص ٤ واستئناف مختلط في ٥ يناير ١٩٢١

الجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٥٢ رقم ٧٦ وكيري ج ١ ص ٢١٠ نبة ٣٧٣

(٣) النقض الفرنسي في ٣ مايو ١٨٦٥ دالوز ٦٥ ج ١ ص ٤٢٩

(٤) استئناف مختلط في ٢٨ فبراير ١٩٣٤ الجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٢٩٩ رقم ٣٣٤

٤٩٩— ولا يعتبر تنفيها بالاخلاء أو بالاشارة في المخالصة إلى أن الأجرة ستزيد ابتداء من وقت معين دون أن يقترن ذلك بطلب الاخلاء عند عدم قبول الزيادة. ثانياً إعلان المستأجر عزمه على طلب فسخ الايجار إذا لم يخرج المؤجر شخصاً معيناً من العين المؤجرة أو إذا لم يتم المؤجر بإجراء أعمال أو إصلاحات معينة (١). ثالثاً الخطاب الذي يرسله المؤجر إلى المستأجر قبل انتهاء مدة الايجار يطلب منه اخباره عما إذا كان يريد تجديد الايجار من عدمه إذا لم يجب عليه المستأجر بشيء ما (٢). ٥٠٠— ويختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في الحكم باخلاء المستأجر من العين المؤجرة في هذه الحالة بعد حصول التنبيه اليه إذا لم يكن ثمة نزاع جدي حول صحة التنبيه أو شكله أو مدته (٣).

٥٠١— أما إذا كان هناك نزاع جدي في ذلك فيخرج من وظيفته الحكم في الدعوى ويجب طرحها أمام محكمة الموضوع (٤).

٥٠٢— ولل قضاء المستعجل فحص أوجه النزاع التي يثيرها المستأجر أو المؤجر بخصوص ذلك لمعرفة ما إذا كانت جدية من عدمه حتى ولو تعرض في ذلك لبحث الموضوع لتعلقها بمسائل خاصة بولايته في الفصل في الدعوى كما سبق ذكره (٥). ٥٠٣— ومن المنازعات غير الجدية التي لا تمنع القضاء المستعجل من الفصل في الدعوى .

أورو— ادعاء المستأجر للعين المشتركة بطلان التنبيه الحاصل اليه من بعض الشركاء إذا كان التنبيه الحاصل اليه من البعض الآخر وأجازته جميع الشركاء.

(١) السين في ١٢ نوفمبر ١٨٩٢ دالوز ٩٣ ج ١ ص ٢٥

(٢) استئناف مختلط في ١٠ نوفمبر ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ٩٢٦ ص ٣٠ رقم ٢٣

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٢١ نبذة ٤٧٦ وبرتان ج ٢ نبذة ٨٠٠ وبارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٩٩

ص ٣٩٩ وكيرييه ج ١ ص ٢٠٧ نبذة ٣٦٦ والنقض الفرنسي في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ دالوز ٢١ ج ١ ص ١٩٥ واستئناف مختلط في ٢٥ مارس ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٤ رقم ٤٢ و ٢٢ مارس

١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٢٣ و ٢١ يونيو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٤٥

(٤) كيرييه ج ١ ص ٢٠٧ نبذة ٣٦٦ ومرتياك السابق الاشارة اليه واستئناف مختلط في ٢٥ فبراير ١٩٣١

الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤١٧ رقم ٤٩٢

(٥) كيرييه ج ١ ص ٢١١ نبذة ٣٧٤ والنقض الفرنسي في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ دالوز ٢١ ج ١ ص ٢١

واشتركوا جميعاً في رفع دعوى الإخلاء إذ من المقرر أن التنبيه بالإخلاء الحاصل من أحد الشركاء على الشيوع يفيد الباقيين إذا أجازوه ووافقوا عليه (١)

ثانياً — إذا كان المستأجرون متعددين وحصل تنبيهه بالإخلاء من المؤجر لبعضهم دون الآخر ورفعت الدعوى عليه وحده فلا يجوز له أن يتمسك بإعلان التنبيه الحاصل إليه لعدم إجراء تنبيه للمستأجرين الآخرين (٢).

ثالثاً — ادعاء المستأجر بإعلان التنبيه المرسل إليه لحصوله بخطاب موصى عليه لا بأنداز عن يد محضر (٣)

٥٠٤ — إنما لا يختص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى إذا حصل نزاع جدى في صحة التنبيه وكان هذا النزاع محل دعوى أمام المحكمة المختصة (٤) أو إذا رفع المفسد بعد الحكم الصادر بالتصديق على التفليسة دعوى أمام محكمة الموضوع بإعلان التنبيه بالإخلاء الحاصل من وكيل الدائنين إلى المؤجر لحصوله بطريق التواطؤ من السنديك والمؤجر متى تبين من ظروف الدعوى جدية دعوى الموضوع (٥)

٥٠٥ — والتنبيه الحاصل من المؤجر للمستأجر قبل وفاته يسرى على ورثة الأخير من بعده ويحق للمؤجر رفع دعوى الإخلاء عليهم ارتكائاً إلى التنبيه الحاصل للمورث (٦).

وكذلك الحال في التنبيه الحاصل من المؤجر للمستأجر قبل الحكم الصادر بأشهار إفلاسه فإنه يسرى على السنديك بعد ذلك ويجوز للمؤجر رفع دعوى الإخلاء على السنديك ارتكائاً إليه ولا يمنع من تنفيذ الحكم المذكور وضع الاختام على محل التفليسة (٧)

(١) استئناف مختلط في أول نوفمبر ١٩٢٠ المجازيت ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢٠ رقم ٣٢

(٢) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٢٥ المجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٥ رقم ٤٤

(٣) استئناف مختلط في ٥ يناير ١٩٢١ المجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٥٢ رقم ٧٦ و ٢١ يونه ١٩٠٥

المجموعة ١٧ ص ٣٤٥

(٤) استئناف في ٢٢ مارس ١٩١١ المجازيت السنة الأولى ص ٨٥

(٥) دى بليم ج ٢ ص ١٢٧ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٣ نبذة ١٠٠

(٦) دالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٣ نبذة ٩٨

(٧) دالوز المرجع المشار إليه

٥٠٦- ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يصرح للمستأجر الذي أعلن المؤجر برغبته في الإخلاء لانتهاؤ الأيجار بالبقاء في العين المؤجرة حتى ولو عرض عليه دفع الأيجار عن المدة التي سيتفجع فيها بالعين بعد انقضاء مدة الأيجار (١)

الفرع الثالث

هل يمنع القضاء المستعجل من الحكم في دعوى الإخلال بآثار الأيجار المأهولة أو غير المأهولة أو أعمار المستأجر المادة المؤجر استعمال ماله في التقاضي وعدم وجود مصلحة له منه لعدم العين المؤجرة

٥٠٧- إذا اتفق المستأجر مع المؤجر بمحض إرادته على اعتبار الأيجار لمدة مسانمة أو مشاهرة وعلى حق كل من الطرفين في إنهائه بعد التنبيه على الآخر في مدة معينة وأخطر المؤجر المستأجر برغبته بذلك في المدة المتفق عليها فليس للأخير عند رفع دعوى الإخلال عليه أمام القضاء المستعجل أن يحتج بأساء استعمال المؤجر حقه في التقاضي وعدم وجود مصلحة له من الحكم بالإخلال وبأنه يرمى بذلك إلى الإضرار به مهما ينتج عن الحكم الصادر بالإخلال من إضرار له بسبب المصاريف التي أنفقها على العين المؤجرة في التحسين وخلافه أو لما يضيع عليه من الربح لمبارحته الجهة الكائنة بها العين بسبب شهرته التجارية فيها، وإذا تقدم بشيء من ذلك فلا يحق للقضاء المستعجل بحته وتحقيقه ورفض الدعوى بناء عليه بل يتعين عليه عدم اعتباره والحكم بالإخلال بالرغم منه للأسباب الآتية اذ لا نظرية إساءة استعمال الحقوق التي تقوم على استخدام شخص لحق من حقوقه بغير مصلحة شخصية وبفرض الإضرار بالغير لا تنطبق على الالتزامات والتعهدات بل محلها استعمال الحقوق العينية كالملكية وما يتفرع عليها من حقوق عينية وكيفية انتفاع أصحابها بها كحالة الجار الذي يأتي أعمالا في ملكه استنادا إلى حق الملكية لا بفرض طلب منفعة له أو درء ضرر عنه وإنما بقصد إلحاق الضرر بجاره لأن الالتزامات

(١) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات تبنة ٥١ وباريس في ١٠ نوفمبر ١٨٧١ دالوز ٧٢

التي تنشأ بين طرفين بعد بحث وترو وهما في كامل الحرية تكون بينهما قانونا وسنداً فيما يتعلق بالشروط الواردة بها ومدتها ومداهما يجب عليهما احترامها ويتعين على المحاكم الأخذ بها وتنفيذ ما جاء بها إلا إذا حصلت مخالفة للقانون أو النظام العام أو الآداب العامة أو إذا طعن في صحتها لسبب من أسباب البطلان أو فساد العقود ولا يحق للمحاكم أن تضرب بها عرض الحائط بحجة إساءة استعمال الحقوق الواردة بها

ثالثاً — إن الفصل في إساءة استعمال الحقوق وعدمه أمر متعلق بالموضوع أو أصل الحق وخارج عن وظيفة القضاء المستعجل الحكم فيه

رابعاً — إن مأمورية قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في طلب الاخلاء لانتفاء التعاقد تنحصر في البحث فيما إذا كانت مدة الإيجار المعينة في العقد انتهت أم لا بدون حصول أى تجديد ضمني وما إذا كان التنبيه المشروط حصوله أجرى في الميعاد المتفق عليه في العقد ولا يوجد طعن جدى عليه فيما يتعلق بالشكل أو المدة أم لا

خامساً — لا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بقواعد العدالة لترك المستأجر في العين المؤجرة لمناقة ذلك للقاعدة القانونية القائلة بأن الاتفاقات شريعة العاقدين، إذ من المقرر أنه لا يجوز أن تتعارض العدالة مع نصوص القانون التي أسست عليها (١) . ٥٠٨ — وقد أخذت بهذا المبدأ محكمة الاستئناف المختلطة في حكم عظيم لها أصدرته بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ ومشور في الجازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٢٤ رقم ٢٦ في قضية اخلاء رقمها الناظر على وقف يحيى باشا بالاسكندرية على محل اتينيوس الحلواني الشهير ورفضت الاستئناف المرفوع من المستأجر عن حكم قاضي الأمور المستعجلة الصادر بالاخلاء بالرغم من وجود المستأجر في العين بمدة طويلة بأسباب مطولة يمكن الرجوع اليها

٥٠٩ — ولا يمنع القاضي المستعجل من الحكم بالاخلاء في هذه الحالة تقياداً

(١) مصر أملى مستعجل في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ المحاماة العدد ٣ السنة ١٦ ص ٣٣٧ رقم ١٤١ واستئناف مختلط في ١٠ أبريل ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ ص ٢٣٧

لنصوص عقد الايجار الصريحة والملزقة للطرفين رفع دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع بالتويض لنفسه العقد تصفاً أو بطلب اجتهار عقد الايجار نافذا ضد ارادة المالك (١)

الفرع الرابع

هل يجوز لقاضي الأمور المستعجلة إعطاء مرهنة عند الحكم بالإفشاء لا تقضاء الإجارة

٥١٠ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في سلطة قاضي الأمور المستعجلة في منح المستأجر مهلة للاخلاء عند الحكم بها لانتهاؤ الايجار المعين المدة أو غير المحددها ، فقال البعض بعدم جواز اعطاء مهلة اطلاقاً بعد انقضاء الإجارة إذ يكفي علم المستأجر بضرورة الاخلاء في الايجار المعين المدة من فوات مدة الايجار وفي الايجار غير محدد المدة بالتنبيه الذي يحصل اليه من المؤجر طبقاً للقانون أو طبقاً للاتفاق خصوصاً إذا نازع المستأجر في مدة انتهاء الايجار أو في صحة التنبيه وظهر من وقائع الدعوى عدم جدية هذا النزاع (٢) . وقال البعض الآخر بجواز ذلك وبأنه يحق للقضاء المستعجل منح المستأجر مهلة للاخلاء في الأحوال الاستثنائية المحض شفقة ورحمة بالمستأجر وبيعاليه وعائلته كحالة حصول مرض له أو لأحد أفراد العائلة يمنع من تنفيذ حكم الاخلاء في الحال والانتقال من العين المؤجرة في الميعاد المحدد لذلك (٣)

٥١١ — أما في مصر فيسير القضاء المختلط على حق القضاء المستعجل في اعطاء المهلة مع ترك ذلك لتقديره الخاص وظروف الدعوى المطروحة أمامه وبأنه يجوز له منح المهلة حتى مع حصول تنبيه من المؤجر للمستأجر بالاخلاء إذا أُلقي من

(١) استئناف مختلط في ١٠ أبريل ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ ص ٢٢٧

(٢) مريباك ج ٢ ص ٣٢٢ وباريس في ١٠ يولي ١٨٧٦ دالوز ٧٦ ج ٥ ص ٣٧٩ والنقض الفرنسي في ٤ يناير ١٨٩٨ دالوز ٩٩ ج ١ ص ١٦٤

(٣) كيري ج ١ ص ٣٦٨ ودي بليم ج ٢ ص ١٢٤ وباريس في ٢١ يولي ١٨٢٦ الذي أورده دي بليم في كتابه

وقائع القضية ما يبررها كضرورة بحث المستأجر عن مكان جديد ينقل اليه عمله أو تجارته أو صناعته أو عن منزل ينقل اليه عائلته (١)

٥١٢— ويجب أن تكون المهلة قصيرة كاسبوع أو أسبوعين على الأكثر بحسب حالة المستأجر وبشرط ألا يضار المؤجر باعطائها كأن يكون أجر العين الى آخر مهلة تبتدىء عقب انتهاء المستأجر السابق مباشرة ويترتب على التأخير في التسليم مسئولية أمام المستأجر الجديد

الفرع الخامس

زيارة الغير للعين المؤجرة التي قاربت صحتها على الموتها للتفريح عليها واستئجارها ووضع لوحة أو ورقة عليها ليعلمه عن تأجيرها

٥١٣ — وإذا قاربت مدة الايجار على الانتهاء فيجوز للمؤجر وضع لوحة أو ورقة عليها للاعلان عن تأجيرها كما يجوز له استحضار آخرين لزيارتها والتفريح عليها تمهيداً لتأجيرها فاذا مانع المستأجر في ذلك فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في المنازعات المتعلقة بها وله التصريح للغير بزيارتها في أيام وساعات يحددها مراعيًا في ذلك صيانة حقوق الطرفين — المؤجر والمستأجر — وعدم اجراء شيء من شأنه تعكير صفو الأخير أو راحته في سكناه (٢)

٥١٤— وإذا كان هناك نزاع جدى أمام محكمة الموضوع بخصوص التنيه بالاخلاء الصادر من المؤجر أو خول امتداد الايجار أو تجديده فلا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بالتصريح للمؤجر بوضع لوحة على العين للاشهار عن تأجيرها أو الاذن لآخرين بالتفريح عليها وكذلك لا يجوز له تكليف المستأجر بتسليم مفاتيح

(١) استئناف مغلط في ٣ فبراير ١٨٩٧ المجموعة السنة التاسعة ص ١٤٢ و ٤ يونيو ١٩٢٥ المجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٦ رقم ٣٧ و ٨ مايو و ١٢ يونيو ١٩٢٤ المجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٥٤ و ٦١ رقم ٧٧ و ٩٠ و ٣٠ مارس ١٩٢٦ المجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٤ رقم ٢٦ و ١٢ يونيو ١٩٢٥ المجموعة ١٧ ص ٣٤٥ و ٥ يناير ١٩٢٦ المجازيت فبراير ١٩٢٦ ص ٥٢ رقم ٧٦

(٢) مرنالك ج ٢ ص ٣٢٧ فقرة ٤٩١ وكهيه ج ١ ص ٢١٢ فقرة ٢٧٥ ودى بليم ج ٢ ص ١١٩

ومرور فقرة ٣١٧

العين المؤجرة لبواب المنزل ليتفرج عليها من يرغب في استئجارها لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق المطروح أمام المحكمة (١)

الفرع السادس

تمكين المستأجر الجديد للمدة الزمنية من تهيئتها للزراعة والبذر

٥١٥ - تنص المواد ٣٨٧ مذكى أهلى و ٤٧٢ محتلط و ١٧٧٧ فرنسى على التزام مستأجر الأراضى الزراعية الذى قاربت مدته على الانتهاء فى تمكين المستأجر الجديد من تهيئة الأرض للزراعة والبذر بشرط عدم حصول ضرر له من ذلك فإذا حصل نزاع بخصوص ذلك بين المستأجر القديم وبين المؤجر فيختص قاضى الأمور المستعجلة بنظره ويلزم المستأجر القديم بتمكين الجديد من تهيئة الأرض للزراعة والبذر للسنة المقبلة كما له الحق فى الزام المستأجر الجديد بمراعاة راحة المستأجر القديم والمحافظة على محصوله لتمكينه من جمعه والتصرف فيه (٢)

انما لا يختص فى هذه الحالة بالحكم بالزام المستأجر الذى قاربت مدته على الانتهاء باخلاء العين المؤجرة لقيام علاقة التأجير ولأن ولايته فى الحكم بالاخلاء عند انقضاء الاجارة مستمدة من حصول تغيير فى يد المستأجر على العين ومن كونها تضحى بلا سبب أو صفة قانونية عقب انتهاء مدة الايجار الامر غير الموجود فى هذه الحالة

الفرع السابع

طبيعة قرار الاجراء الصادر من قاضى الأمور المستعجلة

٥١٦ - والقرار الصادر بالاخلاء من قاضى الأمور المستعجلة مؤقت محض لا يؤثر على محكمة الموضوع، فلها أن تعدل عنه وتلغيه أو تؤكدوا إذا نقذه المؤجر فعلى مخاطرته ومسؤوليته اذا ما ألغته محكمة الموضوع. ويحق للمستأجر فى هذه

(١) باريس فى ١٨ سبتمبر ١٨٧٢ بالاندكت ٧٢ ص ٨٠٢ ودى بليم ج ٢ ص ١٢١

(٢) كبرى ج ١ ص ٢١٢ نبذة ٣٧٦

الحالة الرجوع عليه بالتعويضات اذا لم يتمكن من رجوع العين بسبب تعلق حق للغير به كتأجيرها لخلافه واشغال الآخر لها (١)

الفرع الثامن

تعيين خبير لإثبات هوان العين المؤجرة بناء على طلب المستأجر
بعد الحكم بطرده

٥١٧ - ولا يؤثر حكم الطرد على حق المستأجر في طلب تعيين خبير لإثبات حالة العين المؤجرة ان كان له صالح في ذلك لتوافر الاستعجال في الدعوى منعا من تغيير المعالم التي يطلب اثباتها بمعرفة الخبير عند اشغالها بالمستأجر الجديد (٢)

الفرع التاسع

طرد الاشخاص الذين يحضرونهم المستأجر في العين المؤجرة عقب اخذها
عند انتهاء الاجارة لفوات مدة الاجارة أو بعد التنبيه عليه بالامهال

٥١٨ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد الاشخاص الذين يدخلهم المستأجر في العين المؤجرة عقب اخلائها عند انتهاء الاجارة بفوات مدة الاجارة أو بعد التنبيه عليه بالاخلاء خصوصاً إذا كان عقد الاجارة لا يخول للمستأجر التأجير من الباطن ولم يوافق المؤجر على ذلك صراحة أو ضمناً وكان في استمرار الاشخاص المذكورين واضعياً اليد على العين ضرر بحقوق المؤجر وبإتاق السكان في المنزل (٣)

(١) استئناف مغلط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٣٦

(٢) استئناف مغلط في ٤ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٠٠

(٣) السين في ٩ مايو ١٩١٢ دالوز ١٩١٣ ج ٢ ص ٢١٥

الفرع العاشر

هل يمنع التجار المؤجر للقضاء العادى للمحصل على حكم بالافهده
للتأخير فى الايجار من رفع دعوى بالافهده أمام القضاء المستعجل
٥١٩- إذا التجأ المؤجر إلى القضاء العادى لأخذ حكم على المستأجر بإخلاء العين
المؤجرة للتأخير فى الايجار فلا يجوز له بعد ذلك التنازل عن القضية ورفع دعوى
بالإخلاء أمام القضاء المستعجل بحجة وجود شرط صريح فاسخ فى العقد لأنه
باختياره رفع الدعوى أمام القضاء العادى جعل المستأجر يكتسب الحق فى التقاضى
أمامه فلا يحق له بعد ذلك الالتجاء إلى الطريق المستعجل (١) إلا إذا حصل تغير
فى وقائع الدعوى أو فى مركز المستأجر بعد رفع الدعوى العادية من شأنه إلحاق
ضرر كبير بحقوق المؤجر إذا استمرت القضية أمام القضاء العادى فيجوز للتأخير
فى هذه الحالة رفع دعوى بالإخلاء أمام القضاء المستعجل كما لو بقيت الدعوى
الموضوعية بغير فصل فى المحكمة لمدة طويلة تراكم فى أثنائها مبلغ كبير من الايجار
فى ذمة المستأجر المعسر والذى لم يضع فى العين أمتعة أو منقولات تضمن
وفاء الايجار

الفرع الحادى عشر

هل يجوز رفع دعوى بالافهده أمام القضاء المستعجل للتأخير
فى الايجار بعد صدور حكم ابتدائى بالافهده من محكمة الموضوع
٥٢٠- يجوز رفع دعوى بالإخلاء أمام القضاء المستعجل للتأخير فى الايجار بعد
صدور حكم ابتدائى من محكمة الموضوع بالإخلاء إذا كان الحكم المذكور غير مشمول
بالنفاذ وحصل طعن عليه بطريق الاستئناف متى كان فيه استمرار المستأجر فى العين
حتى الفصل فى الاستئناف خطر كبير على حقوق المؤجر بسبب تراكم مبلغ كبير
من الايجار فى ذمته وعدم وجود منقولات فى العين تضمنه أو لكون المنقولات
التي كانت موجودة بالعين بيعت وفاء لدين آخر فى ذمته أو لكونها بيعت بثمن بخس
لا يتناسب كلية مع مبلغ الايجار المتأخر الذى سيتراكم حتى الفصل فى الاستئناف

(١) اлександريه مختلط متعجل فى ٣١ اكتوبر ١٩١٠ المجازيت السنة الأولى ص ٦

الباب الثالث

طرد واضع اليد على العقار بغير سبب او صفة قانونية

٥٢١- السبب هو الرابطة أو العمل القانوني الذي يشغل به واضع اليد العقار المتنازع عليه ويكون إما بعقد من العقود كالبيع أو الرهن أو اجارة الاشياء أو الوكالة أو غير ذلك من العقود ما دام التعاقد قائماً لم يفسخ بالاتفاق أو بحكم من القضاء - وإما بعمل مادي مقترن بفعل قانوني كحالة وضع اليد بنية التملك أو بسبب آخر من أسباب التملك المنصوص عنها في القانون المدني (مواد ٤٤٤ مدني أهلي و ٢٦٦ مدني مختلط

٥٢٢- ووضع اليد على العقار بغير سبب يكون إما بحيازته أصلاً بغير صفة أو حق قانوني كالمغتصب أو بحيازته أصلاً بسبب وانتهائه بالاتفاق أو بحكم من القضاء والاستمرار في الحيازة بالرغم من ذلك كحالة الوكيل الذي يستمر واضعاً اليد على عقارات موكله عقب انتهاء الوكالة ، والمرتهن حيازياً بعد سداد الدين وشطب الرهن والمستأجر بعد فوات مدة الايجار المبينة بالعقد أو بعد فسخ الايجار بقوة القانون أو بحكم من القضاء والبائع بعد حصول البيع غير المتنازع على شروطه أو على صحته وبعد استلام الثمن والمشتري أو الراسي عليه المزاد بعد صدور حكم بفسخ البيع أو بطلانه أو بطلان اجراءات نزع الملكية والحجز العقاري أو حكم مرسى المزاد والمستخدم أو الخادم بعد فصله من عمل مخدومه وغير ذلك

٥٢٣ - ولا يشترط لانعدام السبب لبطلان عقد من العقود أن تقضى المحكمة في متطوق حكمها بالبطلان، بل يكفي في ذلك عدم اخذها بالعقد لبطلانه عند المطالبة بتنفيذه ورفض الدعوى لهذا السبب . فتلا اذا اشترى شخص من آخر عقارات بموجب عقد بيع وفأى وتسليمها منه ثم نازعه البائع بعد ذلك في صحة العقد وتصرفه بالبائع لآخر في بعض العقارات المبيعة وفأى ورفع المشتري وفأىاً دعوى على البائع

بالمطالبة بضمن العقارات التي تصرف فيها بالبيع للمرة الثانية ارتكافاً إلى عقد البيع. الوفاؤى الصادر اليه وقضت المحكمة برفض الدعوى لبطلان عقد البيع لاختفائه رهنا فيكنى هذا الحكم لاعتبار المشتري وقائياً واضعاً اليد بلا سبب على باقى العقارات المبيعة ولاحقية البائع فى طلب طرده منها بدعوى يرفعها أمام القضاء المستعجل (١).

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ فى القضية رقم ١٣٤٢ سنة ٣٦ مستعجل ولم ينشر بعد وجاء ضمن أسبابه ما يأتى

من حيث انه من المبادئ المقررة ان قاضى الأمور المستعجلة يختص عند الاستعجال بالحكم بطرد واضع اليد على العقار بلا سبب أو صفة قانونية

ومن حيث أن السبب هو الرابطة القانونية أو للعمل القانونى الذى يشغل به واضع اليد العين المتنازع عليها ويكون عادة اما بالاتفاق كحالة التعاقد بالتأجير أو الانتفاع أو غيره ما دام التعاقد قائماً لم يفسخ قضاء أو اتفاقاً ، واما بعمل ماذى آخر مقترن بفعل قانونى كحالة وضع اليد بنية التملك أو بسبب من أسباب التملك المنصوص عنها فى القانون المدنى

ومن حيث أن وضع اليد على العقار بغير سبب يكون اما بمجازته أصلاً بغير صفة قانونية أو حق قانونى كالمنصب أو بمجازته أصلاً بسبب وانتهائه . واستمرار الحيازة بالرغم من ذلك كحالة الوكيل الذى يستمر واضعاً اليد على عقارات موكله عقب انتهاء الوكالة والمتاجر بعد فوات مدة الايجار والبائع بعد حصول البيع غير المتنازع على شروطه أو على صحته والمشتري والراسى عليه المزاد بعد صدور حكم ببطلان عقد المراء أو اجراءات حكم مرسى المزاد

ومن حيث ان الثابت من وقائع الدعوى أن المحكمة الاستئنافية قضت برفض دعوى المدعى عليه التى كان يطالب فيها بالمبلغ والتعويض تنفيذاً لعقد البيع الوفاؤى الصادر اليه وارتككت فى الحكم بالرفض الى بطلان العقد المذكور لأنه أخفى وهنا لا يرتب له الا ديناً عادياً يمكنه المطالبة به بدعوى على حدة . ومن حيث ولو أن المحكمة المذكورة لم تقض فى منطوق حكمها ببطلان عقد البيع الوفاؤى الصادر اليه إلا أنها رفضت تنفيذه والأخذ به فى الدعوى لأنه باطل فلا يمكن للدعى عليه مع ذلك التمسك بوجوده كسند للاستمرار فى حيازة القدر المطلوب طرده منه

ومن حيث أن القول بضرورة رفع دعوى من المدعية ببطلان عقد البيع الوفاؤى وصدور حكم فيها بالبطلان قبل هذه الدعوى قول غير صائب أولاً لأن الحكم الصادر برفض دعوى المدعى عليه قضى ضمناً بالبطلان وذكر ذلك فى أسبابه التى لاتجزأ فى هذه الحالة مع المنطوق . ثانياً لأن البطلان المنصب على عقد البيع لا يتجزأ

ومن حيث أنه والحالة هذه تكون حيازة المدعى عليه للأطيان المطلوب طرده منها أصبحت بعد الحكم المذكور بلا سبب أو صفة قانونية

ومن حيث أن كون المدعى عليه زرع الاطيان المذكورة أو أجرها للغير لا يؤثر على حق المدعية فى طلب طرده منها بقرار من هذه المحكمة وهو وشأنه فى اتخاذ الاجراءات التحفظية التى يراها حافظة لحقوقه من اثبات حالة وخلافه ان كان لذلك وجه

٥٢٤— ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد واضع اليد على العقار بدون سبب بشروط ثلاثة

أول — توافر الاستعجال في الدعوى

الثاني — عدم وجود نزاع جدي في صحة أو في تفسير المستندات التي يبنى عليه رافع الدعوى طلب الطرد (١).

الثالث — عدم توافر شروط دعاوى منع التعرض في واضع اليد على العقار (٢)

٥٢٥ — ويتوافر الاستعجال في إحدى حالتين : الأولى حاجة رافع الدعوى إلى العقار المتنازع عليه لاستغلاله أو إجراء أي عمل فيه. الثانية وجود خطر على العقار أو على حقوق رافع الدعوى من استمرار العقار في حيازة واضع اليد (٣)

٥٢٦ — ويتوافر الشرط الثاني عند عدم منازعة الشخص المغلوب طرده في صحة السبب القانوني الذي يرتكن إليه رافع الدعوى في طلب الطرد أو في تفسير المستندات المؤكدة لحقه أو عند وجود منازعة منه في كل ذلك إذا اتضح من وقائع الدعوى وظروفها أنها غير جدية

٥٢٧ — ويقوم الشرط الثالث عند عدم اجتماع شروط دعاوى منع التعرض في الشاغل للعقار كأن يكون وضع يده غير حاصل بصفة ظاهرة ومستمرة وهادئة وبنية الملك أو باعتباره حائزاً للعقار بسبب معلوم كالإيجار أو الرهن ، فإذا توافرت شروط دعاوى منع التعرض في الشاغل للعقار فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم بإخراجه من العقار الموضوع اليد عليه حتى ولو كان ذلك تنفيذاً لحكم أو عقداً رسمي واجب التنفيذ مادام واضع اليد لم يكن طرفاً في الحكم ولم يصدر العقد الرسمي منه أو من يمثله (٤)

(١) النقص الفرنسي في ١١ فبراير ١٩٠١ دالوز ١٩٠٨ ج ١ ص ١٩٢ ومصر أمل مستعجل

في ٢١ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٤ سنة ثامنة ص ١١

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤٠ واستئناف مختلط في ٥ مارس ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٠٥ و ١٦ نوفمبر

١٩٣٠ المجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٣٠٨ رقم ٣٥٤ ومصر أمل مستعجل الجريدة القضائية عدد ٢٦١ ص ٩

(٣) استئناف مختلط في ١٦ نوفمبر ١٩٣٢ المجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٣٠٨ رقم ٣٥٤

(٤) استئناف مختلط في ٥ مارس ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٠٥

٥٢٨ — وعلى رافع دعوى الطرد تقديم الدليل على أن وضع يد الشخص المطلوب طرده حاصل بغير صفة قانونية وبمجرد ادعاء واضع اليد بعد ذلك بتوافر شروط دعاوى منع التعرض بالقول غير المعزز بالدليل لا يشل من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم بطرده من العين

٥٢٩ — ولقاضى الأمور المستعجلة لخص أوجه المنازعات التى يتقدم بها واضع اليد بخصوص سبب ملكية رافع الدعوى أو بخصوص صحة المستندات المقدمة منه أو بخصوص تفسيرها أو الأوجه المتعلقة بتوافر شروط دعاوى منع التعرض ولو أدى ذلك الى بحث الموضوع لا للحكم فى هذه المنازعات وإنما لمعرفة ما إذا كانت جدية ولها رداء من الحقيقة الظاهرة أم لا لتعلق كل ذلك بمسائل تختص بولايتة ووظيفته فى الفصل فى الدعوى (١)

٥٣٠ — ومن الأمثلة على المنازعات الجدية التى تتعلق بصحة مستندات طالب الطرد وتمنع من اختصاص القضاء المستعجل فى الفصل فى الدعوى ما يأتى :

أرو : — اشترى رجل وزوجته قطعة أرض معا الأول بحق الربع والثانية بحق الثلاثة أرباع وشيدا بناء عليها من مالهما المشترك وربطاً الموائد عليه باسمهما وصارا يستغلانه معا ، وبعد ذلك أوقفت الزوجة جميع المنزل على اعتبار انه مملوك لها ولأن الايقاف لا يؤثر على ملكية الزوج لم يعأ الأخير به واستمر يدير المنزل ويقتسم معها الغلة حتى وفاته وعقب ذلك فطنت الزوجة الى خطئها فى الايقاف وحررت على نفسها اقرارا تصدق عليه من المحكمة بحقيقة المقدار الموقوف ثم توفيت بعد ذلك وآل النظر والاستحقاق الى غيرها فألقى ناظر الوقف احدى ورثة الزوج قاطنة فى شقة فى المنزل فلا يجوز له فى هذه الحالة رفع دعوى أمام القضاء المستعجل بطلب الحكم بطردها من المنزل لتعلق الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق بسبب وجود نزاع جدى فى صحة حجة الايقاف التى يتمسك بها الناظر فى الدعوى (٢)

(١) استئناف محتلط فى ٢٥ ابريل ١٩١٧ المجازيت ٧ ص ١٢٥ رقم ٢٧٨

(٢) مصر أهل مستعجل فى ٢١ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٤ السنة ٦ ص ١١ وجاء ضمن

أسبابه ما يأتى : —

ومن حيث ولو أنه ليس لهذه المحكمة أن تقضى فى حقيقة الايقاف الصادر من الواقعة الاصلية وآراءه

ثانياً :- باع أحد الشركاء على الشيوع في عقار حصته بطريقة مفرزة لآخر وتسلم المشتري القدر المبيع واقسم بعد ذلك الشركاء العقار المذكور وآلت الحصة المبيعة لواحد من الشركاء خلاف البائع والحصول خطأ في اجراءات القسمة رفع الشركاء والمشتري دعوى يبطلانها أمام محكمة الموضوع المختصة فلا يجوز مع ذلك للشريك الذي آل اليه القدر المبيع طلب طرد المشتري منه بدعوى مستعجلة للحصول نزاع في صحة القسمة. اما اذا لم يكن ثمة نزاع بين الشركاء بخصوص ذلك فلا شك أنه يجوز له ذلك (١)

٥٣١ - ولا يمنع القضاء المستعجل من الفصل في الدعوى

أولاً - إذا دفع الوكيل عقب انتهاء الوكالة بحقه في حبس الأعيان المطلوب طرده منها بدعوى مشغولية ذمة الموكل بمبلغ بسبب الوكالة متى اتضح من ظاهر مستندات الدعوى ووقائعها ما ينفي ذلك (٢)

ثانياً - اذا دفع واضع اليد على شقة في منزل بأنه يشغلها باعتباره مالكا لحصة على الشيوع في المنزل متى ظهر من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها أنه لا يملك شيئاً في المنزل وأنه واضع اليد على الشقة بطريق التسامح من المالك الأصلي بسبب علاقة القرابة التي بينهما

ثالثاً - حصول نزاع بين واضع اليد وآخر على ملكية المنزل الموضوع البدعيه ثم صدور حكم ضد واضع اليد وادعاؤه بعد ذلك أنه شاغل لجزء من المنزل على حصة شريك مزعوم أتى به ليعزز دفاعه (٣)

على حقوق مورث المدعى عليها والافرار الصادر من الواقعة لمساس كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق الامر الداخل في ولاية محكمة الموضوع وحدها فان الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى عليها واضعة اليد على الشقة محل النزاع بسبب شرعي ظاهري وهو الميراث عن الشريك وأن هناك نزاعاً جدياً في صحة حصة الايقاف فيما يتعلق بثلاثة أرباع المنزل ومن ثم تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى ويكون الدفع على صواب ويتمين قبوله

(١) استئناف مختلط في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٥ رقم ٥١٢

(٢) استئناف مختلط في ١٣ يونيو ١٩٣٣ المجازيت مايو ١٩٣٥ ص ١٣٣ رقم ٢١١ -

(٣) نصز أعلى مستعجل في ١٩ سبتمبر ١٩٣٥ الجريدة القضاية عدد ٣٨٨ ص ٩

٥٢١ - ادعاء الشخص المطلوب طرده أنه مالك العقار الواضع اليد عليه إذا
أفصح من وقائع الدعوى عدم جدية هذا الادعاء. (١)

٥٢٢ - ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى كون
دافع لدعوى يملك طريقاً آخر لطرد المدعى عليه من المين محل الدراع كوجود
حكم تحت يده بالملكية والتسليم أو بمرسي المراد في مواجهة الشخص المطلوب
طرده وعدم تميزه والآن كغناء برفع دعوى الطرد به عليه

٥٢٣ - ولا يختص القضاء المستعجل بالفصل في الدعوى لعدم وجود وجه
للاستعجال إذا ترك الراسي عليه الميزاد الاشخاص الواضع اليد على العقار مدة
طويلة كسنتين تقريباً فيرفع عليهم دعوى الطرد أو ينفذ الحكم الصادر
بمرسي الميزاد (٢)

٥٢٤ - ويستر واضع اليد بلا سبب أو حصة قانونية من يشغل العقار بغير
مقابل وبطريق التسامح من المالك أو من واضع اليد على العقار ويحوز طرده بقرار
قاضى الأمور المستعجلة إذا رفض تركه واستمر شاغلاً له بالرغم من إتيائه عليه بذلك (٣)

هل ينص لقاضى الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المالك من الوهبية الموضوعة
تحت المراقبة بناء على طلب الغير ؟

٥٢٥ - يقول بعض المحاكم باختصاص القضاء المستعجل بالحكم بالطرد في هذه
الحالة لأن المالك يستر في هذه الحالة واضعاً اليد على العقار أو المقاربات المطلوب
طرده منها بلا سبب أو حصة قانونية (٤) ونرى خلاف ذلك وعدم اختصاص
القضاء المستعجل بالحكم بالطرد للأسباب الآتية

أولاً - لأن تعيين سارس قضائى على أعيان شخص لا يؤثر على حقوق الآخرين

(١) امشاد مخطوط ٣٩ أكتوبر ١٩١٧ الجريدة بوقبر ١٩١٧ ص ٧ رقم ١٠ و ٢٠ نوفمبر ١٩١٨
الجريدة مارس ١٩١٨ ص ٢٨ رقم ١٦٨
(٢) امشاد مخطوط في ٢٥ يناير ١٩١٣ المصنف ص ٤٤٤
(٣) برتاد ج ٢ ص ٣٩٥ نفقة ١-٢ وباريس في ١٠ نوفمبر ١٩١٦ والوز ١٢ ج ٤ ص ٣٧٩
(٤) مصر أمم مخطوط في ٢٢ يونيو ١٩١٣ جريدة قضائية ص ٢٣٨ ص ١٦

عليها وعلى أهلية القانون بل لا يزال هو المالك لها بالرغم من الحكم بالحراسة ، وبحق له وحده رفع المصاوي الميعة الخاصة بالأعيان محل الحراسة وكل ما هنالك أن ادارتها وميانتها تصبح من حقوق الحارس بالشروط التي ينص عليها حكم الحراسة

ثانياً — لداتي الشخص الموضوعة أمواله تحت الحراسة القضائية بالرغم من صدور حكم الحراسة أن يتخذوا الاجراءات التنفيذية التي نص عليها القانون على أموال مدنيهم في مواجهة الآخر دون الحارس خصوصاً إذا لم يكونوا طرفاً في دعوى الحراسة — فلم بالرغم من صدور حكم الحراسة اتخاذ اجراءات بيع المالكية في مواجهة المدين المالك واختصاصه في باقي الاجراءات حتى صدور حكم البيع كما يحق للدائنين أيضاً المحرر تنفيذاً على متعلقات المدين ويعمل للحصول على حقوقهم قبله (١)

٥٣٦ — وقد أخذت هذا الرأي محكمة الاستئناف المختلطة في جميع أحكامها رفضت بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المالك بناء على طلب الحارس من العقار الموضوع تحت الحراسة وبأنه يجب لذلك رفع دعوى أمام محكمة الموضوع (٢)

(١) تعليقات مالوز على المادة ١٩٣٣ مدق قرضي نفقة ٥٧ وما صدر من ٧٨٣ ومصر أمم مستعمل في ٣ أبريل ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ١٩ لسنة ٦ من ١٣ واستئناف عطف في ٢٤ ديسمبر ١٩١٣ لجاريات برأير ١٩١٣ من ٦٩ رقم ١٢٢ و ١٢ أبريل ١٩١٥ المجلدات بوقية ٩١٥ من ١٢١ رقم ٣٠١

(٢) استئناف عطف في أول مارس ١٩١٦ المجلدات ٣٣ من ٢٠١ و ٧ ديسمبر ١٩١٥ لجاريات أكتوبر ١٩١٥ من ١٨٧ رقم ٤٨٣

الباب الرابع

اجارة الأشخاص

٥٣٧ - اجارة الأشخاص عقد يلتزم به أحد المتعاقدين أن يعمل نفسه لخدمة شخص آخر مدة معينة مقابل أجر معين يلتزم به للطرف الثاني (مواد ٤٠٩ مدى أهل و ٤٨٩ مختلط و ١٧٨٠ فرسي) مثال ذلك الخدم والقطعة والعاملو المستخدمين والمدرسين والوامين ووكلاء الاشغال

٥٣٨ - والأصل أنه لا يجوز أن يكون إيجار المستخدمين وخدمة المنازل إلا لمدة معينة إلا أن القاعدة جرت على استخدامهم لمدة غير معينة

٥٣٩ - وإذا كان الإيجار حاصلًا لمدة معينة وانتهت المدة المتفق عليها فيجب على المستخدم أو العامل إحلاله إلا ما كسب التي يشعلها بسبب رظيفته

٥٤٠ - فإذا استمر شاعلا لها على غير رغبة رب العمل أو سيده فيجوز لهذه الحالة للأخير الانتجاع إلى قاضي الأمور المستعجلة واستصدار حكم بطرده منها (١)

٥٤١ - وإذا لم تعين مدة الإيجار في العقد فيجوز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أي وقت أراد بشرط أن يكون الفسخ في وقت لا يتقرب بعد احطار الطرف الآخر برغبته في ذلك في المدة التي يتفق عليها سراحة أو ضمنا من طبيعة التعاقف أو المادة المجارية (٢) وإذا حصل الفسخ بخلاف ذلك فيحق الرجوع بتعويض على المتسبب في وقوعه

٥٤٢ - ويمكن في هذه الحالة لرب العمل طرد المستخدم أو العامل في أي.

(١) كبريه ج ١ ص ٢١٣ مادة ٣٧٧ ومدود مدة ٢٧٥ ودالوز السلي ج ١٠ و مسجل ٤ ب ٦٠٤٨٥
(٢) كبريه المرجع المقدم ومرفق ج ٢ ص ٢٣٥ مادة ٥٠٢ والقصر الفرنسي في ٢٦ رنة ١٨٧٣
بانكك ٧٤ ص ١١٨٤ و ١٠ مايو ١٨٦٥ بانكك ٧٥ ص ٦٣٢ و ١٠ مايو ١٨٦٦ بانكك ٧٦
ص ٦٦٩ و ٤ أغسطس ١٨٦٦ بانكك ٨٠ ص ٣٥ ودين Roman في ٢٠ يولي ١٨٦٤ بانكك ٧٤
ص ١٠٢٩

وقت بناء دون مراعاة ذلك مع أحقية الأخير في الرجوع عليه بالتعويض أمام محكمة الموضوع المختصة بعد ذلك (١)

٥٤٣ — ويتعين على المستخدم أو العامل المطرود تراءى الأماكن التي يشغلها بسبب عمله وتسليم الأشياء التي يملكها فإذا رفض ذلك واستمر شاغلا بلائها ما كن المذكورة بعد الطرد فيعتبر وضع يده عليها حاصلا بلا سبب أو صفة قانونية ويمكن طرده منها بقرار من قاضي الأمور المستعجلة (٢) ويجوز للقاضي المذكور بحسب الظروف إعطاء مهلة للاخلاء.

٥٤٤ — ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم بالطرد أو الاخلاء وجوه نزاع في صحة التنبه المعلن للعادم من المخدم أو في الإبعاد الواجب اجراء التنبه فيه أو ادعاء الخادم مشغوليته ذمة المخدم بماهية أو أجرة له أو ادعاؤه محقه في المطالبة بتعويض نظير طرده في وقت غير لائق أو بدون سابقة تنبيه مع حفظ حق الخادم أو المستخدم في الماهية أو التعويض الذي يدعى به للمطالبة به أمام محكمة الموضوع (٣)

٥٤٥ — ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة تعاقب تمييز حكم الطرد والاختلاء على دفع المخدم أو رب العمل المساهية المتأخرة للعادم أو المستخدم أو التوبيخات التي يقررها القانون أو على إبداء مبلغ يكفى لكل ذلك في حراثة المحكمة (٤) ولا يحق للمستخدم طلب حبس المدين المطلوب طرده منها تحت يده وقتا للأجرة المتأخرة أو وقتا لتعويض المستحق له لمناقة ذلك الطبيعة حق الحبس المقرر بالقانون والأشخاص الذين لم أن يستحبوا منه (٥)

(١) كمر ٩ ج ١ ص ٢٦٣ نقلة ٣٧٩ وفي يلج ج ٢ ص ١٤٧ وما بعدها ويرتد ج ٢ ص ٨١٩ وما بعدها ويرتد ج ٢ ص ٣٦٧ ويرتد صفة ٣٧٥

(٢) استئناف غنط في ٢٥ أبريل ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٢٨٤ وقضى باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم طرد المالك المقيم في عرقه صاحب المنزل إذا طردهم الأخير من حقه

(٣) ويرد على الإيجار ج ٢ ص ٢٨٥ نقلة ٣٣٨٢ وكذا ج ١ ص ٣٦٤ ويرتد ج ٢ ص ٣٢٩ نقلة ٣٠٣

(٤) كمر ١٩٦٢ ٣٨٠ ويرد على الإيجار ج ٢ ص ٤٨٦ ويرتد صفة ٢٨٥ نقلة ١٨٢٧ ويرتد ج ٢ ص ٢٨٥ ويرتد صفة ٣٨٠ ويرتد على الإيجار ج ٢ ص ٢٨٥ ويرتد صفة ٣٣٨٢

(٥) كمر ٩ ج ١ ص ٢٦٣ نقلة ٣٧٩ ويرد على الإيجار ج ٢ ص ٢٨٥ ويرتد صفة ٣٣٨٢

٥٤٦ — ولا يؤثر على حق المخدم في طلب الطرد والاخلاء توقيع حجر عقارى أو اتخاذ إجراءات نزع ملكية على عقاراته أو تعيين حارس قصارى عليها لتحصيل الانحجار (١).

ولا يبعد من اختصاص القضاء المستجبل في الحكم بالطرد في هذه الحالة وجود شك في صفة المستخدم أو الموظف وفي علاقته القانونية مع المخدم ، وبكفى في هذه الحالة أن يحفظ له حقوقه فيما يختص بكل ذلك للرجوع بها على المخدم أمام محكمة الموضوع (٢).

٥٤٧ — وإذا تحددت علاقة الطرفين بحقوقهما والزاماتهما بتقديم فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بتفسير ما جاء بالمقد الطرد في الدعوى المطروحة أمامه بل يجب عليه إحالة الطرفين إلى محكمة الموضوع المختصة لتفسير العقد بمعرفة إنما يختص بالرغم من ذلك في حالة الخطر الشديد في الحكم بطرد المستخدم من محل العمل بحذرة على حقوق صاحب العمل ومخافاً من تعريضها للضياع بسبب سوء التفاهم المستمر الحاصل بينه وبين الموظف أو المستخدم وما قد يترتب على كل ذلك من شل حركة العمل ثم إحالة الطرفين أمام محكمة الموضوع فيما يتعلق بتفسير العقد وعلى ذلك تبقى ولاية القضاء المستجبل في الحكم بطرد المستخدم من المحل حتى ولو دعى أنه شريك بالعمل مع رافع الدعوى عند وجود ظروف في شروط عقد الاتفاق عن ذلك إذا كان استمرار المستخدم في محل العمل حتى الفصل في الدعوى من محكمة الموضوع ضرر كبير على حقوق رافع الدعوى بسبب سوء التفاهم المستمر بينه وبين الشخص المطلوب طرده (٣).

٥٤٨ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز لقاضى الأمور المستعجلة طرد المستخدم

(١) دالوز الفصل ج ١٠ و مستجل ج ص ٢٠٣ بدة ١٠٤ وباريس في أول جيران ١٨٧٣ دالوز ج ٢٤ ص ١٦٣

(٢) برونر في ٢٣ المخطى ١٨٦٧ دالوز ج ٦٤ ص ٥ ص ٣٦٠

(٣) كبرى ج ١ ص ٣٩٥ بدة ٣٨١ دالوز الفصل ج ١٠ و مستجل بدة ١٠٥ و مرياك ج ٢ ص ٣٣١ بدة ٥٠٣ و باريس في ٢٨ يناير ١٨٧٣ دالوز ج ٣٩ ص ٢ ص ١٠٣

من محل العمل قبل فوات المدة المتفق عليها في العقد أو قبل فوات المدة التي تعددها طبيعة العمل فقال البعض بعدم اختصاصه في الحكم بالطرد لقيام الرابطة القانونية بين الطرفين (١) وقال البعض الآخر بالاختصاص للخطر الذي قد يحدق بحقوق رب العمل مع حفظ حق المستخدم في الرجوع على رب العمل بالتعويض أمام محكمة الموضوع (٢) ونرى الأحكام بهذا الرأي مخالفة للمطلق ودروح المشرع وطبيعة ولاية القضاء المستعجل.

٥٤٩ - إنما لا يختص بالحكم بالفسخ في هذه الحالة لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق (٣)

(١) مريانا ج - ٢ ص ٣٣٦ منه ٥٠٤

(٢) يوردي بطول ج ٢ على الأعمار ص ٤٨٦

(٣) يوردي السابق الإشارة إليه

الباب الخامس

أجرة أهل الصنائع

٥٥٠- أجارة أهل الصنائع عقد يلتزم به أحد المتعاقدين أداء عمل مخصوص في ميعاد معين مقابل قيمة مقدرة وقد ينشأ أثناء التعاقد أو بعده صعوبات بين صاحب العمل وبين الصانع أو المقاول أو المهندس تستدعي تدخل القضاء المستعجل ٥٥١- ويقتصر الفصل المستعجل عند نظر هذه الصعوبات على الحكم في الإجراءات التحفظية الوقائية التي يراها صائبة لحقوق الطرفين دون إجراء تغيير في الاتفاقات القائمة بين الطرفين أو التمسس لموضوع الحقوق الناجمة منها وما يترتب على ذلك من التزامات

٥٥٢- وعقد أجارة أهل الصنائع من العقود الشاذة التي تفتقر حقوقاً والتزامات أطرافها - ومن أهم التزامات العامل أو الصانع أو المقاول

أولاً - تسليم العمل المنفق عليه طبقاً لشروط الاتفاق مع مراعاة أصول الفن بغير حصول غش منه

ثانياً - أن يكون التسليم في المدة المنفق عليها في العقد

ويلتزم رب العمل من جهته بدفع المبلغ المنفق عليه في المواعيد المحددة لذلك ٥٥٣- وقد وُضعت على كل من هذه الالتزامات وعلى الإجراءات التحفظية التي يمكن اتخاذها لتأمينه

أولاً - التزام الصانع أو المقاول بتسليم العمل طبقاً لمواظف وأصول الفن

٥٥٣- إذا حصل نزاع بين صاحب العمل وبين المقاول أو المهندس أو الصانع بخصوص الأعمال التي أجراها الأخير ومطابقتها لشروط المنفق عليها أو موافقتها لأصول الفن من عدمه أو طبقاً للرسوم الواجب إجرؤها البناء بمقتضاها أو بخصوص

المقدّم ، وقد جرت العادة في أعمال المقاولات أن يدفع مبلغ المقاولاة على أقساط العصر قبل البدء في العمل وللعض الآخر في أثناء القيام به فإذا حصل نزاع بين الطرفين بخصوص الأعمال التي تمت وقيمتها بالنسبة لثمن الأصلي فيختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بتعيين خبير لاثبات حالة الأعمال التي تمت وقسمتها بالخط مع مراعاة الثمن والائتمان الواردة في عقد المقاولاة (١)

٥٥٧- وبمصح المعد يموت الصانع أو المقاول خلافاً لعقد اجراء الاشياء لأن شخصية الصانع ملحوظة في التعاقد (مواد ٤١١ مدني أهلي و ٥٠٢ مختلط و ١٧٩٥ فرس) وفي هذه الحالة يلزم صاحب العمل بدفع قيمة الأعمال التي أجراها المقاول قبل وفاته وثمن المهمات والأدوات التي استحضرها وجبرها للعمل ويختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بتعيين خبير ناء على طلب صاحب العمل أو ورثة المقاول لاثبات حالة الأعمال التي تمت وقيمتها ومقدار انتفاع صاحب العمل بالأدوات التي استحضرها المقاول وثمن هذه الأدوات

٥٥٨- ولستأجر أو صاحب العمل الحق في إيقاف العمل قبل إتمامه في مقابل حق الصانع أو المقاول أو العامل في الرجوع عليه بالتعويضات التي تقدرها محكمة الموضوع طبقاً للقانون ويختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بتعيين خبير لاثبات حالة الأعمال التي تمت وقيمتها قبل أن يضع صاحب العمل يده عليها أو يقوم بإتمامها بمعرفة حال آخرين

٥٥٩- ولصاحب العمل في هذه الحالة الحق في طلب طرد المقاول أو الصانع وعمله من محل العمل فقرار من قاضي الأمور المستعجلة (٢)

٥٦٠- ولا يفسخ التعاقد بأشهر إفلاس المقاول إنما يترتب على ذلك تأخير إتمام الأعمال الممنوعة عليها لعدم إمكان الاستدراك الذي يعين في هذه الحالة من تكليف مقاول آخر لجباشرتها ، ويجوز لذلك لصاحب العمل أن يطالب من القضاء المستعجل تعيين خبير لاثبات حالة الأعمال التي تمت قبل التعليق وقيمتها ثم التصريح له بإتمامها تحت ماضرة الخبير المدين بمصارف من عتده مع حفظ حقوق الطرفين في الموضوع نظرها أمام المحكمة المختصة

(١) كور ١ ج ١ ص ٢٦٦ سنة ١٣٨٩

(٢) كبره المرجع المتقدم ص ٢٢٠ بلة ٢٩٢ ومردو نية ٢٥١ ومه بيم ٢ ج ص ١٩١

الباب السادس

المنازعات التي تحصل بين المالكين حارس المنزل (البواب)

٥٦١- يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد بواب المنزل وبألزامه بأحلال الأماكن التي يشغلها فيه بناء على طلب صاحب المنزل إذا أخطأ الأخير حوّل برغبته بطرده من خدمته في الوقت المتيقن عليه أو الذي تقرره العادة الجارية^(١) كما له عند اشتداد النزاع الحكم بطرده ولو لم يحصل تنبيه بذلك من المالك

٥٦٢- إنما لا يختص بالحكم في الدعوى إذا كان الخادم مراراً مع المالك بالشركة^(٢)

ولا يحد من اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى امتناع حارس لبعض غرف من المنزل الذي يعمل فيه مادامت الصفتان مختلفتان مع حفظ حق الأخير في الرجوع على المالك بالنموذج الذي يراه أمام محكمة الموضوع^(٣)

٥٦٣- وإذا استقال البواب من خدمة المالك ولم يحضر الأخير بدلا عنه فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالتصريح بالتأجير بأحضار حلاله^(٤)

(١) باريس ١ فبراير ١٨٧٣ مألوف ٧٦ ج ٢ من ١٦٣ ومرياك ج ٢ من ٢٤٠
(٢) مرياك ج ٢ حقة ٥١٢ وباريس في ١٥ فبراير ١٨٧٣ بمجموعة أحكام باريس ١٨٧٣ من ٢٢
(٣) باريس ١٨ فبراير ١٩١٩ و ٢ فبراير و ٨ مايو ١٩٢٠ سبي ولانكيت ١٩٢٠ ج ٢ من ٨٠
(٤) فيلم ج ٢ من ١٤٩ وباريس في ٢٥ يولي ١٨٧٣ بمجموعة أحكام باريس ١٨٧٣ من ٢١

الباب السابع

الصعوبات التي تحصل بخصوص تسليم الخطابات والمراسلات لأربابها

٥٦١ - يحتصر قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في طلب تسليم الخطابات أو الرسائل البرقية لأصحابها إذا حصل نزاع على شخصية مالكها^(١) إذا كان هناك غموض في عنوان المرسل إليه فيها^(٢) أو أقر دكي الاستعمال وعدم المساس بالموضوع ويكون ذلك بتعيين شخص يتسلمها ويقضيها بحضور الطرفين المتنازعين للتأكد من شخصية المرسل إليه ويسلمها له ويحجز أن يعين لذلك موظف البريد أو موظف البرق المختص بتوزيع الخطابات والرسائل البرقية أو حارس أو القاضي الجزئي أو أي شخص آخر يتفق عليه الخصمان^(٣)

أما إذا لم يكن ثمة نزاع في ملكية الخطابات أو المراسلات لشخص أو جهة معينة وكان الخلاف متعلقا بنفي أو فتح عقد اتفاق فلا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل بالحكم في طلب التسليم إذا استلزم الفصل فيه التعرض لموضوع الاتفاق بإفساخ أو نفيه متى كان الاتفاق قائما ولم يصدر حكم من محكمة الموضوع بفسخه ولم يصح في النقد على فسخه بقوة القانون عند حصول تفسير من أحد المتنازعين في القيام بالتزاماته ، وعلى ذلك فلا يحتصر القضاء المستعجل بالحكم في دعوى طلب استلام رسائل رخصتها صاحب جريدة دورية ضد مصلحة البريد وآخر

(١) مر ٣١ ج ٢ ص ٣٤٤ وروبو في ٢٣ يناير ١٨٩٦ دالور ١٩ ج ٢ ص ١١٤ وجارمونه وسراد برو ج ٨ ص ٣٠٢

(٢) أميان Assens في ٢٦ يناير ١٨٦٩ لاكوت ٦٩ ص ١٢٨٩

(٣) نيفات دالور جل المات ٨٠٦ بركات قرني نفذ ٨٢ والجز في ٢ أغسطس ١٩٠٦ دالور

استأجر هامته لحصول نزاع منه وبين المستأجر عند الادعاء باخلال الأخير بالاتزامات الناشئة عن عقد الايجار اذا نص في العقد المذكور على حق المستأجر وحده في التعاقد بشأن الجريدة وبمخصوص الاعلانات القضائية الخاصة بها والخطابات التي ترد باسم الجريدة على الصواب الذي يراه ولم يقض من محكمة الموضوع مسموح بهذا. لانفاق لماس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق لأن الحكم بتسليم الخطابات لصاحب الجريدة في هذه الحالة منتهى فسخ التعاقد — ولا يؤثر على عدم ولايته في الحكم في الدعوى وجود استعجال فيها لأن الاستعجال لا يكفي وحده لوظيفته في الحكم وإنما بحق للقاضي المستعجل تعيين حارس قضائي لإدارة الجريدة واستلام المراسلات وإجراء الأعمال الخاصة بالإدارة اذا توافرت أركان الحراسة وكان هناك خطر على حقوق الطرفين من بقاء الحالة كما هي (١)

(١) مصر أميل مستعمل في ٧ جمر سنة ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٣ في ٧ من ١٧

الباب الثامن

المنازعات الخاصة بالتمثيل والممثلين والمؤلفين وأصحاب محال التمثيل

٥٦٥ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بأيقاف أو استمرار تمثيل رواية بناء على طلب مؤلفها أو مدير المسرح بشرط عدم المساس بحقوق كل منهما قبل الآخر (١) وإذا لم يستوف المؤلف حقوقه قبل مدير المسرح فيما يختص بالمنفع المتفق عليه للتصريح بتمثيل الرواية ، فللقاضي الأمور المستعجلة الحق في التصريح للمؤلف بتحصيل مبلغه من النفوذ التي تجمع في شاك دار التمثيل يومياً بالرغم من مخالفة مدير المسرح في ذلك (٢)

٥٦٦ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بمنع القاصر أو المرأة المتزوجة في فرنسا من الظهور على المسرح والتمثيل بغير رضا الوالد أو الوصي أو الزوج (٣) وإذا تعاقد ممثل مع مدير مسرح على العمل عنده لمدة معينة بشرط عدم التمثيل عند غيره أثناء هذه المدة وخالف الممثل تعهده فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب صاحب المسرح الحكم بمنع الممثل من التمثيل في المحل الآخر في بحر هذه المدة (٤)

وإذا حصل نزاع بخصوص كيفية الانتفاع بالآلواج والمقاعد المؤجرة فيدخل في ولايته الفصل فيه (٥)

(١) مرماك ج ٣ ص ٣٤١ قسمة ٥١٤

(٢) لن بلج ج ٢ ص ٣١٥ وما ينص

(٣) يروش بدة ٧٠ ومرياك ج ٢ ص ٣٤٢ وحكم محكمة باريس التي أشار اليه

(٤) مرماك السابق الإشارة اليه

(٥) يروش بدة ٧٧ ومرياك ج ٢ ص ٣٤٢ وأحكام محكمة باريس التي أشار اليها

وإذا توفي مدير المسرح فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم تعيين مدير غيره من على طلب أصحاب الشأن حتى يتفق على خلافه أو يقضى من محكمة الموضوع بخصوص ذلك (١)

٥٦٧- وإذا منع مدير المسرح أو الكازمو أو محال الصور المتحركة (السينما) أو أى محل عمومي آخر أحد الأشخاص الحاصلين على بذاكر للدخول في المحلات المذكورة فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالتصريح لحامل التذكرة بالدخول في المحل إذا انضج عدم جدية الأسباب التي يرتكن إليها في المنع

وإذا عارض صاحب المسرح أو المحل في تعبد القرار الصادر بالتصريح بالدخول لمعامل التذكرة في هذه الحالة الحق في اللجوء إلى جهة الإدارة وطلب مساعدتها في الدخول وتعبد القرار المستعجل

أما إذا ارتكن صاحب المسرح أو المحل في المنع إلى أسباب جدية تدور منع المخرج من الدخول في المسرح كساعة حصول ضجيج منه أثر على حسن سير العمل وأخل بالنظام أو لكونه أتى أمورا تخالف بالشرف وتنافي الآداب العامة فللقاضي المستعجل رفض طلب التصريح بالدخول - وحامل التذكرة وشأنه في الرجوع على صاحب المسرح أو المحل أو المدير المعارض في الدخول بالتعويضات بدعوى أمام محكمة الموضوع (٢)

(١) جازويه وسرور مروج ٨ بقية ١٩٩١ ومرباك ج ٢ ص ٣٤٢ بقية ٥١٥ ورو في ١٨ ديسمبر ١٩٠٥ الذي أشار إليه

(٢) مرباك ج ٢ ص ٣٤٢ بقية ٥١٥

الباب التاسع

المآزعات المتعلقة بأخراج الجثث من القبر وتشريحها

٥٦٨- يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال الشديد في الحكم بالتصريح
بإخراج الجثة من القبر وتشريحها لمعرفة سبب الوفاة (١)

وقد أصدرت بذلك محكمة بورجوان في حكمها بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٩٧
منشور في مجموعة أحكام دالوز الأوربية عن سنة ١٩٠٠ الجزء الثاني ص ١٣٠
وأمرت بأخراج جثة شخص مقيم على حياته وتشريحها بناء على طلب شركة التأمين
لمعرفة سبب الوفاة الحقيقي - كذلك قضت محكمة جرينوبل في حكم صادر في
١٣ يولية سنة ١٨٧٢ ومنشور في الباندكت سنة ٧٢ ص ١١٨٢ بأخراج جثتي
توأمين للكشف عليهما ومعرفة سبب الوفاة (٢)

(١) جالوسويه وسيزار برو ج ١ تبعة ٢٦٩١ ومرنيك ج ٢ ص ٢٩٢ تبعة ٥٦٦

(٢) وعكس ذلك عين في ٣ فبراير ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ٢ ص ٣٠٩ وقرء علم الاختصاص

الباب العاشر

المنازعات المتعلقة بإدارة الجرائد وطبعها

٥٦٩- يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في العمل في الصعوبات المتعلقة بإدارة الجرائد والمطبوعات وفي المنازعات المتعلقة بالطبع، ذلك عند وفاة مدير الجريدة أو عند استقالته أو اختفائه لأي سبب كان ووجود نزاع بين أصحاب الشأن فيها أن يعين مديراً مؤقتاً لإدارة الجريدة حتى يتفقوا على مدير آخر أو حتى يفصل نهائياً من محكمة الموضوع في النزاع الحاصل بين الشركاء بخصوص ذلك (١)

(١) مريلا ج ٢ ص ١٢٦ بقعة ٥٣٣ وفي المجلد ج ٢ ص ١٢٣ ونوتس بقعة ٦٨ وجارسيو.
وسيدار ج ٨ بقعة ٢٢٩١ ص ٣٠٦

الباب الحادي عشر

المنازعات المتعلقة بتسليم أمتعة المسافرين

٥٧٠ - يهتم قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الصعوبات التي تحصل بين المسافرين ومتعهد النقل بخصوص تسليم أمتعة المسافر له عند حصول تلف فيها أثناء النقل تعيين غير لاثبات حالته وقيمة التعويض اللازم قبل تسليمها للمسافر كما يجوز له أمر متعهد النقل بتسليمها للمسافر في حالة معارضة في ذلك مع حفظ حقه في الرجوع على المسافر بما يراه من الحقوق مدعوى يرفضها أمام محكمة الموضوع^(١)

(١) مريالك ج ٧ ص ٢٥٣ لائحة ٢٥٦ وطرسوفيه وبيزادر ج ٨ ص ٢٠٢ لائحة ٢٩١٦

الباب الثاني عشر

المنازعات التي تنشأ عن المعاوضة

٥٧١ - يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في الفصل في الاجراءات الوقفية النحوية عند حصول نزاع بخصوص المعاوضة من تعيين حبير لاثبات حالة العين محل المعاوضة وبيان التلف الذي أحدثه بها المتعاوض قبل تسليمها للمتعود من الآخر أو تعيين حارس قضائي عليها إذا استحققت العين الاخرى محل المعاوضة وثبتت ملكيتها لآخر لاستلامها وادارتها وإجراء أعمال الصيانة اللازمة فيها وإيداع صافي ريع في حوزة المحكمة حتى تفصل محكمة الموضوع في دعوى الاستلام المرفوعة بشأنها من المتعاوض الذي نزع البذل من تحت يده لعدم ملكية المتعاوض معه له - إنما لا يجوز له في هذه الحالة الحكم بتسليمها للمتعاوض المذكور طبقاً لنص المادة ٣٥٩ مدى أهل و ١٧٠٥ فرنسي لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أحصل الحق وتعلقه بفسخ عقد المعاوضة (١)

(١) استأنف عطف في قرار ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ١٢٨ مع ملاحظة أنه لا يوجد في النصوص المدعى المخطط باب خاص بالمعاوضة

الباب الثالث عشر

المنازعات التي تنشأ عن الشركات

٥٧٢- يختص المصء المستعجل في الحكم في الاجرامات الوقية على محال الشركات عند حصول نزاع بين الشركاء. وبعضهم يخصص الادارة فله أن يعين حارساً قضائياً على محل الشركة للمحافظة على حقوق الشركاء. حتى تفضى محكمة الموضوع بفسح الشركة أو بتصفيتها أو بتعيين مصف فأكا سيأتي بعد عند الكلام على الحراسة - أي لا يجوز له الحكم بطلاق أو صورية عقد شركة مستوفية الاجرامات الضرورية اللازمة لقيام وصحة الشركات لمساس المصل في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٢)

الباب الرابع عشر

المنازعات التي تنشأ عن البيع

٥٧٣ - إذا امتنع البائع عن تسليم العين المبيعة لموئسب قانوني فالمشتري يرفع دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة وطرده منها باعتبارها أصحاً اليد عليّ بلا سبب أو صفة قانونية بشرط عدم وجود نزاع جدي في صحة البيع أو في شروطه الأساسية (١) فإذا كان ثمة نزاع في شيء من ذلك كما لو ادعى البائع صوريته عقد البيع أو فساد محصوله بطريق الغش أو الإكراه أو الخطأ أو بطلانه لصدوره من غير ذي أهلية للتعامل أو لأي سبب آخر من أسباب بطلان العقود وانقضى مهلة الدفع من ظاهر مستندات الطرفين ووقائع الدعوى وقرائن أحوالها فلا بد من في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بطرد البائع وإعطاء المشتري تعين حارس قضائي على العقار المبيع إذا كان في استمراره في حيازة المبيع وتحويل ملكه بمعرفة سطر على حقوق المشتري

٥٧٤ - وإذا تسلّم المشتري العقار المبيع قبل دفع الثمن الواجب دفعه على أقساط وافترق في عقد البيع على اعتبار التعاقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وبقوة القانون عند تأخير المشتري في سداد أي قسط من الأقساط في ميعاده بعد التنبيه عليه بذلك من البائع أو بغير إجراء شيء من ذلك قبل بدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بطرده من العقار عند قيام هذه المخالفة مه أم لا ؟

٥٧٥ - اختلفت أحكام المحاكم المختلطة في ذلك فقرر البعض عدم اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى لمسألة الحكم بالطرد في هذه الحالة بالموسوع أمر أصل الحق وتأثيره على حقوق المشتري الناتجة من العقد وبأنه لا يجوز أن نفاس

(١) مروج في ٤٦ يولي ١٨٩٠ مألود ٩١ ج ٥ ص ٤٥٢ .

هذه الحالة على حالة طرد المتأجير من العين المؤجرة عند التأجير في الإيجار ووجود شرط صريح فاسخ في العقد (١)

وقضى البعض الآخر باختصاصه بالحكم في الدعوى لوجود الشرط الصريح الفاسخ في العقد والذي يقرب عليه فسخ التعاقد بمجرد حصول المخالفة دون ضرورة إصدار حكم بالفسخ من محكمة الموضوع ولأن قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة إنما يبرر ما اتفق عليه الطرفان الأمر الداخلي في وظيفته إجرائه، وتقتصر مأموريته في معرفة ما إذا كانت المخالفة التي علق عليها الفسخ وقعت أم لا فإذا حصل نزاع جدي في وقوعها بقضى بعدم الاختصاص أو يحكم بتعيين حارس عند توافر أركان الحراسة (٢) وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به - وري الأخذ به لمطابقة للقانون وطبيعة ولاية القضاء المستعجل خصوصاً وأن حكم الطرد لا يؤثر على حقوق المشتري قبل البائع لأنه لا يمسح التعاقد بل يمسح المشتري بالرغم من صدوره الرجوع على البائع بالحقوق التي يراها أمام محكمة الموضوع

٥٧٦- وإذا كان المبيع منقولاً تسلّم للمشتري بمقتضى اتفاق فيه على سداد الثمن على أقساط شهرية أو أسبوعية وعلى أن الملكية لا تنقل إليه إلا بعد سداد آخر قسط من الثمن يعتبر البيع في هذه الحالة حاصلاً تحت شرط توقيفي وهو دفع كامل الثمن المتفق عليه، ويجوز للتابع بناء على ذلك طلب استرداد المبيع من تحت يد المشتري إذا قصر الأخير في سداد الثمن بقرار من قاضي الأمور المستعجلة (٣) بشرط أن يكون الشيء المدع لا يزال في حيازة المشتري فإذا زالت حيازته عنه أو انتقلت إلى آخر فخرق البيع أو التأجير من الناحية فلا يجوز للقضاء المستعجل الفصل في الدعوى لمسلس الحكم بذلك بحق الغير (٤)

٥٧٧- وإذا كانت الأشياء المبيعة بضائع قابلة للتلف أو لتقلب الأسعار في السوق

(١) سنياف مخط في ١٧ فبراير ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٢٠١ و ٤ ديسمبر ١٩١٨ المجلات ٩ ص ٤٦ رقم ٦٨

(٢) سنياف مخط في ٣ مايو ١٩٢٣ المجلات ١٩٢٥ ص ١٢٢ رقم ٢٢١

(٣) سنياف مخط في ٣٠ أبريل ١٩١٣ المجلات ١٠ يونيو ١٩١٣ ص ١٦٠ رقم ١٤٢

(٤) راجع ما قلناه بخصوص ذلك ص ٢٢٥ بقية ٣٣٢ من الكتاب

كالقطن أو القمح أو الأرز أو جرات القطن أو غير ذلك ورخص المشتري استلامها في الميعاد المحدد لذلك في العقد فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالتصريح للبائع في بيعها بواسطة سمسار أو أى شخص آخر له إمام بذلك بعد الاشارة عنها في الحرأند بالطرق التى يراها كافية للحفاظة على حقوق الطرفين ثم إيداع مبلغ الثمن في حراثة المحكمة على ذمة الفصل في الموضوع إذا ادعى المشتري وجود حقوق له قبل البائع - أما إذا لم يدع شيئاً من ذلك فيجوز للقاضي الأدنى للبائع باستلام المبلغ إما خصماً من أصل الثمن المستحق له إذا صح في دعوى المطالبة بالثمن أو عن اعتباره مانكاً للبضاعة المبيعة إذا قضى بفسخ البيع لأى سبب من الأسباب (١)

٥٧٨- ويختص القضاء المستعجل بالحكم بالتصريح للمشتري ببيع موقوف وسيارة به بالمزاد العلنى وإيداع الثمن في حراثة المحكمة حتى يقضى من محكمة الموضوع في دعوى الفسخ التى رفعها المشتري إذا كان في ثقتها تحت يده حتى الفصل في الدعوى ضرر بحقوق الطرفين بسبب المصاريف التى تلزم لصيانتها واحتمال انخفاض قيمتها مع وقتها لآخر خصوصاً إذا كان الحكم بالبيع لا يؤثر على دعوى الموضوع لاثبات حالة السيادة بمعرفة خير قبل التصريح به (٢)

٥٧٩- إنما لا يختص بالتصريح للبائع ببيع بضائع غير قابلة للذلف أو انقبص الأسعار في السوق في وقت قصير كالأحبال مثلاً

٥٨٠- وإذا قصر البائع في تسليم المشتري البضائع المبيعة في الميعاد المتفق عليه وترتب على ذلك ضرر تجارة الأخير لا يرتباطه مع آخرى لتوريد البضائع اليهم ولا احتمال زيادة الأسعار في السوق فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالتصريح للمشتري بشراء بضائع بدلها مع حفظ حقوق الطرفين الناشئة من عقد البيع لمحكمة الموضوع ٥٨١- ويجوز للمشتري في هذه الحالة للاستعجال الشده ورفع الدعوى في مواجهة وكيل الشركة الذى حصل الاتفاق معه على البيع (٣) ويدخل في ولاية

(١) مصر أعل مستعجل في ١٣ ديسمبر ١٩٣٤ المجرية القضائية عدد ٤٣ ص ٦ ص ٦ و سنانف عطل في ١٦ مارس ١٩١٤ المجرية ٣٦ ص ٢٦٦ ر ٢٩ يناير ١٩٣٦ المجرية ٤٨ ص ٩١ و ٣٠ ديسمبر ١٩١٤ المجازيت فبراير ١٩١٥ ص ٥٣ رقم ١٢٧

(٢) استئناف عطل في ١٦ نوفمبر ١٩٣٣ المجازيت يوله ١٩٣٤ ص ٣٣٣ رقم ٣٦٣

(٣) استئناف عطل في ١٦ فبراير ١٩١٦ المجرية ٢٨ ص ١٥٧

القضاء المستعجل الحكم بالتصريح للمشتري بصفية القطن موضوع عقد البيع وبيعه لا امتناع المشتري عن سداد قيمة الصفية المطلوبة التي ترتبت على طلب الاسعار في السوق لعدم مساس ذلك بالموضوع على اعتبار أن الحكم بالبيع اجرا محفوظ يحصل على مستواه المشتري تشبها مع الطرف الجاري الصل به مع حفظ حقوق الطرفين الذائبة من عقد البيع لمحكمة الموضوع المختصة (١).

٥٨٢— ويختص القضاء المستعجل بالحكم ببيع المنقولات المرغوع عنها دعوى استرداد اذا كانت قابلة للتلف أو كان في بقائها تحت يد المأثر لها ضرر بحقوق الطرفين لكثرة المصاريف التي تستلزمها صيانتها (٢).

٥٨٣— إنما لا يختص بالتصريح لمرتين العقار أو المنقول رهناً حيازياً تبعاً لعقد مدني أو تجاري ببيع الشيء المرهون عند عدم سداد دين الرهن بل يمتنع لذلك اتباع الطرق التي نص عليها القانون في المادتين ٥٤٣ مدني أهلي و ٦٦٥ مختلط إن كان النزاع مدنياً و ٧٨ تجاري أهلي و ٨٤ مختلط أن كان تجارياً لمساس الحكم بالبيع في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٣).

٥٨٤— وإذا حصل خلاف بين البائع والمشتري بخصوص صنف البضاعة المراد تسليمها وما اذا كان يطابق الصنف أو النوع المتفق عليه في عقد البيع للتفاصيل الأمور المستعجلة بناء على طلب من جهة الأمر منهما تعيين خبر لاثبات حالة البضاعة المبيعة ومعرفة ما اذا كانت من نفس الصنف المتفق عليه في عقد البيع من عدمه وما اذا كان هناك اختلاف في النوع وما فيه وتأنير كل ذلك على حقوق المشتري (٤).

٥٨٥— وإذا كان المبيع عقاراً وادعى المشتري وجود عجز في مساحته أو حصول

(١) استئناف مختلط في ٢٣ يناير ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ من ٧٠

(٢) استئناف مختلط في ٩ أبريل ١٩١٣ المجموعة ٢٥ من ٣٠٩

(٣) استئناف مختلط في ١٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ من ١٢٩ و ٢٦ نوفمبر ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣١ من ٤٧٢ رقم ٥٠٦ ودالوز السلي ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٤ نفقة ١٩٠ وعكس ذلك استئناف مختلط في ١٦ مارس ١٩٣٩ المجازيت سبتمبر ١٩٣٩ من ١٧٦ رقم ٢٤٦ وتخص بالخصاص القضاء المستعجل بالتصريح ببيع العقار أو المنقولات المرغوة بهر اتباع الطرق التي نص عليها القانون

(٤) استئناف مختلط في ١٦ اكتوبر ١٩١٨ المجازيت ديسمبر ١٩١٨ من ١٤ نفقة ٢٦

اشتداد في جزء منه فلا يختص فاضي الأمور المستعجلة لعدم توافر الاستعجال في الحكم بتعيين خير لتحقيق العجز أو الاغتصاب أو لتطبيق المستندات على الطبيعة كما لا يجوز الانتقال بنصه وتطبيق مستندات الطرفين بل يجب ترك كل ذلك لمصلحة الموضوع (١) كل ذلك مع ملاحظة ما سبق ذكره بخصوص الرأي القائل في مرسا بعدم اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور المستعجلة الخاصة بمسائل تجارية

(١) استئناف القطر في فبراير ١٨٩٩ المجموعة ١١٤ ص ١٠٤ والوزير في ج ١٠ «مستعجل» ص ١٠١ و ٧٨٤

الباب الخامس عشر

المنازعات التي تنشأ عن الرهن الحيازي

٥٨٦ - إذا رهن شخص عقاراً لآخر رهناً حيازياً وجعل الأخير عقد الرهن وتسلم الشيء المرهون للاقتفاع به وإجراء عملية استهلاك الدين من غلته طابقاً لنص المادة ٥٤٥ مدني أهلي و ٢٦٧ محظوظ ثم باع الراهن العقار المرهون لآخر فلا يعتبر المشتري في هذه الحالة حائزاً للعقار المرهون يجوز له تخصيصه من الديون بالطرق التي نص عليها القانون المدني عن ذلك في الرهن التأميني، بل يجب عليه لتخصيص العقار من الرهن سداد كامل دين الدائن المرهن والحصول على موافقته على شطب الرهن أو استصدار حكم بذلك من المحكمة المختصة، وعلى ذلك فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب المشتري بالحكم بطرد المرتهن حيازياً من العقار المرهون في مقابل إبداع دين الرهن في خزنة المحكمة أو حتى بعد عرضه عليه عند عدم صدور حكم من المحكمة المختصة بصحة العرض والإبداع ثم شطب الرهن لمساس الحكم بكل ذلك بحقوق الدائن المرتهن حيازياً التي تقول له حبس العين المرهونة تحت يده لحين سداد كامل الدين والمصاريف - أما إذا حصل المشتري على حكم نهائي بالتخلص وشطب الرهن وبقيت مع ذلك العين المرهونة في حيازة المرتهن فيعتبر في هذه الحالة واضعاً اليد عليها بلا سبب أو صفة قانونية ويدخل في وظيفة الفصل المستعمل بالحكم بطرده منها (١)

٥٨٧ - وإذا لم يتسلم المرتهن العقار أو المتقول المرهون حيازياً أو تسلمه ثم ضاعت حيازته منه لأي سبب من الأسباب فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بتسليمه إليه لمساس الفصل في ذلك بالموضوع (٢)

(١) - شاف محظوظ في ٢٠ يناير ١٩٢٩ المجازات أبريل ١٩٢٩ من ٢٢٤ بيده ١١٧ ومصر أهلي مستعمل في ٢ أغسطس ١٩٣٥ في قضية ١١٨٥ مستعمل لم يشتر بعد
(٢) - قانون المصلحة ج ١٠ ٥ مستعمل ٥ من ٤-٢ بقية ١١٠

٥٨٨- وإذا باع الراهن العقار للمرهون لآخر بموجب عقد بيع رسمي وأراد المشتري تنفيذ العقد واستلام العقار المبيع وموانع المرتهن حيازياً في التنفيذ فيتم على قاضي الأمور المستعجلة عند نظر الاشكال الحكم بإيقاف التنفيذ لمساس الحكم بالاستمرار في التنفيذ في هذه الحالة يحق للفاتن المرتهن حيازياً على العقار محل التنفيذ (١)

(١) استئناف مغلغل في ٧٧ نوفمبر ١٩٣٣ المجلد ١٦ ص ٤٢

الباب السادس عشر

المنازعات التي تنشأ عن الرهن العقاري وعن حقوق الدائنين

٥٨٩- لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في حقوق الدائنين المنازرين
ول مدى امتياز كل منهم ودرجته وغير ذلك من الأمور المنصوص عنها في المواد
٦٠١ - ٦٠٤ مدني أهلي و ٧٢٧ مختلط وما بعدها و ٢١٠١ و ٢١٠٢ و ٢١٠٣ و
فرنسي - وكذلك لا يختص بالفصل في المسائل المتعلقة بمن حبس الشيء أو
الأشخاص الذين يحول لهم القانون ذلك (مواد ٦٠٥ أهلي و ٧٣٩ مختلط و ٢١٠٢
فرنسي لمس الفصل في كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق (١)

ليس له أن يأمر المائتين المرتين رهنا جبارياً بالنازل عن حق الحبس وتسليم
العين المرهونة تحت يده للمشتري قبل الحصول على كامل دينه وشطب الرهن، وكذلك
لا يجوز له الحكم بتسليم العين في مقابل إلزام المشتري بإيداع الدين في حراسة
المحكمة أو الحكم بتخصيص ثمن الزراعة الناتجة على أرض مرهونة رهناً تأملياً على
دئمة الدائن المرتين قبل اتخاذ الأخير أي إجراء تنفيذي على العقار وقبل حمل تلبية
بنزع الملكية (٢)

٥٩٠- وإذا أودع مبلغ في حراسة المحكمة على دئمة دائنين عديدين فلا يحق
لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بتخصيص كل المبلغ المودع أو بعضه لدائن أحدهم
إذا لم يختصم جميع الدائنين في الدعوى وإذا صدر منه قرار بهذا الشأن فلا يمكن
تفدده على الحزاة عند معارضة باقي الدائنين (٣)

(١) دالوز المجلد ج ١٠ د مستعمل « ص ٢٠٤ بقية ١١١ ولفظ الفرنسي في ٦ فبراير ١٨٧٢
دالوز ٧٧ ج ١ ص ٢٩ واستئناف مختلط في ٩ فبراير ١٩١٦ المجموعة ٢٣ ص ١٤٩
(٢) لفظ الفرنسي في ٢٥ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٧٧
(٣) لفظ الفرنسي في ٣ أغسطس ١٨٩٧ دالوز ٤٧ ج ١ ص ٢٠٦

- ٥٩١ - وكذلك لا يختص بالحكم بشطب الرهن التأمي أو شطب الاختصاصات المأخوذة على العار حتى ولو ادعى رافع الدعوى سداد الديون الحاصل من أجلها الرهن أو الوقوع من أجلها الاختصاص لماس القرار بالشطب في هذه الحالة بالموضوع لتعلقه بحقوق الدائنين المرتبين أو أصحاب حق الاختصاص (١).
- ٥٩٢ - ولا يمكن قياس هذه الحالة على الحالة التي أوردها قانون التسجيل في المادة التاسعة منه لأن الأخيرة وردت على سبيل الاستثناء من القاعدة العامة وبها خول القانون لقاضي الأمور المستعجلة الحق في نظرها بمر صريح به فلا يتأتى امتداد اختصاصه إلى أحوال أخرى بطريق القياس عليها.
- ٥٩٣ - وكذلك لا يملك القضاء المستعجل التدخل في إيقاف مفعول أمر الاختصاص الصادر لمصلحة شخص ضد آخر على عين مدينة الشئ السبب (٢).

(١) مرياك ج ٢ ص ١٩٦ مقة ٣٠٤ وما بعدها وصر أهل مستهل في ٢٢ مايو ١٩٣٦ المريدة القضائية عدد ٣٩ ص ٧ - ١٠

(٢) صر أهل مستهل في ١٢ مايو ١٩٣٤ المريدة القضائية عدد ١٠ ص ٧ - ٦

الباب السابع عشر

دعوى وضع اليد

٥٩٤ - يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال بالفصل في دعوى إيقاف الأعمال الجديدة ، وله أن يقضي بإيقاف أعمال الهدم والبناء التي يحدث منها تمسك لرافع الدعوى إذا كان في استمرار حصولها ضرر مؤكد بحقوقه الظاهرة ، وإذا حصل نزاع في حقوق رافع الدعوى فالفصل المستعجل تقديره لمعرفة ما إذا كان جدياً أم لا ، فإذا اتضح له عدم جدية وأنه قصد منه تعطيل سير الدعوى فلا يعبره التنازع ويحصل في القضية بما يراه فيها إما ليس له الحكم في أصل هذه الحقوق ، لئلا إذا رفع باظر على وقت أو استحق فيه دعوى مستعجلة بإيقاف أعمال الهدم التي يجريها شخص في عين من أعيان الوقف ونزاع الأخير في ملكية الوقف للعين المذكورة فيسلف القضاء المستعجل الفصل في أصل الملكية وما إذا كانت العين محل النزاع تدخل في ملك الوقف من عدمه وإما له بحث وتقدير مستندات الطرفين لمعرفة أيهما أجدر بحمايته ، فإذا وجد من ظاهر مستندات الوقف ما يعيد وجود شبهة حتى له على العين يقضي بالإيقاف حتى تحصل المحكمة الموصوعة بما تراه بشأن الملكية (١) ٥٩٥ - ولا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بإزالة المبانى التي تمت لمساس بفصل في ذلك بالموصوع وبحقوق يحدث هذه المبانى (٢)

٥٩٦ - أما دعوى استرداد الحياة التي أزيلت بالقوة أو النصب أو على غير إرادة صاحبها فلا أن البعض يرى عدم اختصاص القضاء المستعجل بالحكم فيها بزم المساس بالموضوع أو أصل الحق إلا أننا نرى خلاف ذلك وولايته في الحكم في مصر عند الاستعجال فيها (٣)

(١) مصر أصل مستعجل في ٢٤ أغسطس ١٩٣٥ المجلد ١٦ عدد ٤ ص ٥٢١ رقم ٢٢٠

(٢) دالوز السلي ج ١٠ و مستعجل ٤ ص ٢٠٤ نفاة ١١٣

(٣) رأى المسوق في فرنسا هو عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى رد المبانى ، انظر

أبنا من اختصاص قاضي الجوق (م بالدرج ٢ ص ٣٨ نفاة ٣٨)

أورو . لأن مأمورية القضاء المستعجل في الدعوى لا تمتدى إعادة الحالة لأصلها ، وهو إجراء مؤقت يدخل في وظيفته الحكم به .

ثانياً : كون الدعوى المذكورة من اختصاص القاضى الجزئى يفصل فيها على وجه السرعة لا يمنع من الفصل فيها بمرقة القضاء المستعجل إذا ما توافر فيها الاستعجال أى الخطر على حق رافع الدعوى من بطله للتقاضى العادى ولو نصرت مواعيد المادة ٢٨ مرافعات لم تحدد الأمور المستعجلة الباقية في اختصاص القضاء المستعجل وتركها لتقدير المحكمة تستجلبها من ظروف الدعوى وقرائن أحوالها وطبيعة الحق المطالب به خصوصاً وأن السرعة التى ألزم القانون القاضى الجزئى بمراعاتها عند نظر دعاوى رد الحيلولة تختلف عن الاستعجال الواجب للقاضى أمام القضاء المستعجل (١)

٥٩٧ - ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم في دعوى منع التعرض لمساكن الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق لتعلقها بحقوق رافع البد وبشروط وماهية التعرض وسببه وملئه وحقوق المتعرض على العقار محل النزاع (٢)

(١) مصر أملى مستعجل في ٢ مارس ١٩٣٥ المجلد ١٥ عدد ٩ من ٦٥٢ رقم ٣٠٣
(٢) مصر أملى مستعجل في ٢٤ أغسطس ١٩٣٥ المجلد ١٦ عدد ٥ رقم ٤٣٠ من ٤٢٩

الباب الثامن عشر

النفقات الوقفية

٥٩٨- يختص ماضي الأمور المستعجلة في الحكم بقرار نفقة مؤقته إذا ما لصقت بها هذه الصفة ولم يكن للفرص منها الحصول على نفقة على الدوام أو لمدة غير محدودة أو معينة بشرط أن يكون حق طالها والسبب القانوني الذي بني عليه طله غير متعارض عليهما جدياً (١)

٥٩٩- ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم في الدعوى وجود قضية حساب بين الطرفين أمام محكمة الموضوع لأنه لا يحدث عند الفصل في الدعوى في صحة الحساب أو في موضوعه بل يحكم فيها من ظاهر مستندات الدعوى وأقلام الحساب

٦٠٠- وللقاضى المستعجل الحق المنازع التي تثار أمامه بخصوص حق طالب النفقة وسببه القانوني ومعرفة ما إذا كانت جدية وتظهرها المستندات ووقائع الدعوى أم لا فإن ألقى عدم جديتها ضرب بها عرض الحائط شأن كل الصعوبات التي تقام في سبيل ولايته في الحكم في الدعوى (٢)

٦٠١- وتعتبر المنازعة في الحق والسبب جديّة إذا كان أصل حق طالب النفقة موضوع نزاع أمام المحكمة المختصة لم يفصل فيه بعد وكان في الحكم بالنفقة بالرغم من ذلك تعرض ضمنى الفصل فيه بالقبول

٦٠٢- فليس له مثلاً أن يقضى نفقة وقية لمستحق في وقف على ماطر الوقف إذا كان أصل استحقاق المستحق في الوقف محل نزاع أمام المحكمة الشرعية كما ليس له أن يحكم نفقة مؤقته لشخص يدعى الميراث في تركه معينة إذا كان حقه في الميراث

(١) تطبيقات دالوز على المادة ٨٠٦ مراتبات نفقة ٩٥ وما يملأ ويحرر أملى منقول في ٢ دبر ١٩٣٥ المريدة القضائية عدد ٤٣ لسنة ٦ ص ٩ و ١٩ يناير ١٩٣٥ عدد ٢٦ لسنة ٦ ص ٩

(٢) مريالك ج ٣ ص ٢١٢ نفقة ٣٢٦

مناراً عليه وحل دعوى ألام المحكمة المختصة وكانت صفته باعتباره شريكاً
في بعض عقارات التركة محل طعن جدي (١) أو بنفقة وقيمة لحليلة على صاحبها
بعد هجره لها (٢) لمساس الفصل في كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق ولا يجوز
لقاضي الأمور المستعجلة فحص أصل الحق عند الحكم بالنفقة المؤقتة لخروج ذلك
عن اختصاصه ومساحة الموضوع وإنما يجوز له فقط الحكم بالنفقة وتقديرها من
ظاهر مستندات الدعوى (٣)

٦٠٣ - ولا يختص القضاء المستعجل في الفصل في مسائل تقدير المؤونة
المخصوص عنها في المواد ١٥٥ - ١٥٧ مدني لتعلقها بمبالغ تدفع على الدوام
لمساس الحكم فيها بأصل الحق

٦٠٤ - والنفقة المؤقتة التي يقضى بها لمستحق في وقف على ناظر الوقف حتى
الفصل في الحساب المتقدم منه من محكمة الموضوع هي مبلغ مؤقت تقتضيه حاجة
صاحبه لمعيشة والقيام بأورد نفسه وعياله بأحده من أصل استحقاقه في الربع
حتى يفصل في الرابع القائم به وبين الناظر بخصوص الاستحقاق المتجدد في ذمة
الأنهر وبخصوص صحة الحساب المتقدم منه عن كيفية إدارته لوقفه بشرط الحكم فيها
أرو - ثبوت أصل الاستحقاق لرافع الدعوى في ربع الوقف كما تقدم

ثانياً - ٥ - هو مورد مورد له ينفق منه على نفسه وأهله خلاف هذا الاستحقاق
ثالثاً - احتمال شفوية ذمة الناظر بمبلغ من الاستحقاق المتجدد

رابطاً - ثانياً كيد هذا الاحتمال بظاهر أقلام الحساب وورق اندعوى ووقائمه فإذا
لم تتوافر هذه الشروط جميعها فلا يجوز الحكم بالنفقة خصوصاً إذا ظهر من وقائع
الدعوى أن الناظر لم يحرم المستحقين من غلة الوقف - والسبب في ذلك أن ناظر الوقف
يعتبر وكيلًا بأجر عن المستحق فيما يختص بتحصيل نصيبه في العلة وتسليمه إليه

(١) استفاض مخط في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٥٥

(٢) مراك ج ٣ ص ٨ - ٢ بقة ٣١٧ وماريس في ٢٠ ديسمبر ١٩١١ جري والنادك ١٩١٢

ج ٢ ص ٣١٨

(٣) تعليقات والوز على المادة ٨٠٦ بقة ١٩

يسأل عنه أمامه من وقت قبضه للنفقة ولا يلزم قانوناً ما عطاها شيئاً من ماله (مال
الناظر) على أن يخصه من حصة المستحق في الربيع مقبلاً (١)

ويجب عند تقدير النفقة للمستحق ملاحظة ظاهر إيراد ومصرفات الوقف
الرسمية والهادية وأوجه الصرف الشرعية الأخرى كالمبالغ المصروفة في عمارة
وإصلاح أعيان الوقف والمبالغ المنصبة لأصحاب المرقبات في حصة الوقف
والمنفصلة مرتباتهم على استحقاق طالب النفقة وغير ذلك

٦٠٥- وإذا كان سبب طلب النفقة توقيع حجور من دائي المستحق تحت يد
مالق الوقف على استحقاق طالب النفقة وسبب الاستحقاق عنه لهذا السبب يتعين
خصم الدائنين الجاهزين في الدعوى ليكون الحكم بتقرير النفقة في مواجهتهم ،
ويجب على القاضي عند الحكم بالنفقة في هذه الحالة مراعاة حقوق الدائنين الجاهزين
وعدم الإضرار بهم والتوفيق بقدر الامكان بين هذه الحقوق وبين مصلحة طالب
النفقة ، فإذا تضاعف له كثر مبلغ الدين وأن الاستحقاق لا يكفي حتى لعدد الفوائد
المستحقة عليها يقضى برفض طلب النفقة (٢) خصوصاً إذا كان لطالب النفقة مورد
آخر ولو قبل يملكه أن يعيش منه كما لو كانت طالبة النفقة متزوجة من آخر له
معاش يكفي للانفاق عليها ؛ إذ المفروض أنها في حصة زوجها المأزوم شرعاً
بالانفاق عليها

٦٠٦- هذا وقد حال المشرع سوء حالة المستحقين المالية وعدم إمكانهم القيام
بأود أنفسهم وعيالهم بسبب توقيع حجوز كثيرة من الدائنين على استحقاقهم
ومنعها عنهم سبب ذلك مع ما فاء ذلك لحكمة الشرع وغرض الواقفين فأصدر
القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٣٤ (٣) ونص فيه على عدم جواز الجهر على حصة المستحق
في وقف ولا التنازل عنها فيما يخص عن ١٢٠ جنياً سنوياً إلا بسبب دين نفقة مفرقة
على المستحق أو من أجل ديون ثابتة التاريخ قبل العمل به والمستعاد من نصوص
هذا القانون

(١) مصر أملى مستطلى في ٨ تابر ١٩٣٦ المجلد ١٦ عدد ٤ ص ٤٩٩ رقم ١٩٩ واستئناف أول

في ٢٩ مارس ١٩٣٦ المراجعة القضائية عدد ٢٤٣ ص ٥ واستئناف مخطوط في ٩ يونيو ١٩٣٤ المجلد ١٦ ص ٢٢٠

(٢) استئناف مخطوط في ١٦ يونيو ١٩٣٢ المجلد ٤٤ ص ٢٨٣

(٣) راجع القانون المذكور مع المذكرات اللازمة الخاصة به — المجلد ٥ العدد ٣ القسم الثالث ص ١٩

أولاً - أنه لا يجوز الحجر أو التنازل عن حصة المستحق في وقف إذا كانت نقل عن مبلغ ١٢٠ جنيها سنوياً

ثانياً - إذا كانت الحصة المذكورة تزيد عن مبلغ ١٢٠ جنيها سنوياً فيجوز الحجر أو التنازل عنها فيما زاد على ذلك فقط

ثالثاً - أن ذلك لا يعني قصر نفقة المستحق الذي تزيد حصته عن ١٢٠ جنيهاً سريراً عن هذا القدر بل يمكن للمحاكم المختصة بأزيد من ذلك طبقاً لما نراه من ظروف الدعوى ووقائعها وظاهر أقلام الحساب ومقدار ديون الحاجزين وقيمة الاستحقاق رباعياً - استثناء ديون النفقة المقررة على المستحق من هذا القانون لجواز الحجر بها على استحقاقه في الوقت سواء كانت حصته في الاستحقاق تفر أم تزيد عن ١٢٠ جنيهاً سنوياً

خامساً - عدم سريان القانون المذكور على البائتين الثابتة ديونهم رسمياً قبل العمل به بل يمكن الحجر بها في جميع الأحوال

٦٥٧ - الأحكام التي تصدر بالنفقة سواء من محكمة الموضوع بيمين ابتدائية أو استئنافية أو من قاضي الأمور المستعجلة وفيه بعض بطلان أثرها بانقضاء الحالة التي قامت من انقضاءها ويمكن انقضاء المستعجل للعدول عنها أو تقيدها أو تعديلها أو تخفيضها أو إيقاف تنفيذها إذا حصل تغيير في وقائع الدعوى المادية التي كانت موجودة وقت الحكم بالنفقة أو في مركز أحد الطرفين القانوني كأن يغل أو يكثر ربح لوقف المستحق فيه طالب النفقة أو بطلان الاستحقاق عن المستحق المقض له بالنفقة بحكم من الجهة المختصة لإبائه ما يوجب ذلك شرعاً أو يحجز تحت يد الناظر على جميع استحقاقه في الوقت عقب الحكم الصادر بالنفقة مما يترتب عليه ضرورة تعديله في مواجهة الحاجزين الآخرين أو غير ذلك من الأحوال الأخرى التي قد تحدث تعديلاً في الوقائع الملبى عليها الحكم أو في مركز الطرفين القانوني (١)

٦٥٨ - بمجرد كون الأحكام المذكورة صادرة من محكمة الموضوع لا يؤثر

(١) استئناف عجل في ١٦ يونيو ١٩٣٧ المجموعة ٤٤ من ٢٨٢ ولستئناف أعلى في ١٩ مارس ١٩١٧ شرائع ٤ عدد ١٣ من ٤٣٧ وصح أعلى مستحل في ٨ يناير ١٩٣٩ المجلد ١٦ عدد ١٤ من ٢١٩ وتعليقات دالوز على المادة ٩٩ ملاحظات فرنسية بقية ٢٢ و ٣٣

على كتابها وطبيعتها أو غير من الآثار التي رتبها القانون لها باعتبارها من الأحكام
الوقفية أو يعبر من القواعد التي غردها القانون لارتباط التمسك المستعمل وطرف
الخصومة بها

فإذا صدر حكم من محكمة الموضوع على ناظر وقف تقرير مبلغ معين نصفا
تقفه وكتابة للاحق المستحقين يعبر مراعاة وجود أصحاب مرتبات معال معينة في
حجبه لو كان نصفا مرتباتهم على استحقاق طالب التقف والتفصيص من طاهر أقلام
الحساب وإيرادات ومصروفات الوقف أنه لا يمكن الناظر دفع التقف المقررة للمستحق
بغير المساس بحقوق أصحاب المرتبات والتعرض لخرص الواقع فيجنس قاضي الأمور
المستعجلة بالحكم بإيقاف تنفيذ الحكم المذكور ولا يحدد من ولايته في الفصل في
الدعوى كون الحكم صدر من محكمة الموضوع أثناء نظر دعوى الحساب أم أمما (١)

(١) مصر أجل مستعمل في ٨ يناير ١٩٣٦ السابق الإشارة إليه

الباب التاسع عشر

المنازعات الخاصة بالملكية

٦٠٩- يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال ووجود نزاع في الملكية بالحكم في الاجراءات التحفظية الوقفية التي يراها حافظة لحقوق الطرفين بشرط عدم المساس بها، الموضوع قيد حل في ولايته تعيين حيز لائحات حالة الأموال المتنازع عليها أو الحكم بإقامة حارس عليها لاستلامها وإدارتها إدارة طيبة واجراء الأعمال اللازمة لصيانتها وإيداع صافي الربح في حراسة المحكمة على دمة الطرفين حتى يفصل في النزاع الخاص بالملكية^(١) كما له أن يقتضي بطرد واضح اليد عن العقار إلا صفة قانونية كما تقدم بابه وإذا ثبت ملكية شخص لغيره أو لشقولات معينة فله أن يحكم بتسليمها اليه برغم المنازعات غير الجديدة التي يثيرها حصصه^(٢) أما إذا كان الاجراء المستعجل يمس عن قرب أو بعد حقوق الطرفين فلا يدخل في وظيفته الحكم به فلا يختص مثلا بالحكم بالتمريح للحارس المعين على أموال متنازع عليها بتسليم صافي الربح لأحد الطرفين المتنازعين دون الآخر قبل الفصل من محكمة الموضوع في موضوع الملكية وفي الاحقية في الربح كما لا يجوز له أن يصرح للحارس بتوزيع الربح على الشركاء إذا كانت حصصهم في الربح محل نزاع جدي من حيث المقدار وأصل حق الملكية^(٣)

(١) د لور القمل ج ١٠ ص ٥٠ مستعمل ج ٥٣ وفي طبع ج ٢٠١ و١٠١ و١٠١ و١٠١ ج ٨ ص ٣٣٠ ص ٣٠٨
د مريك ج ٢ ص ٣٩٨ وتولوز في ٢٤ يناير ١٩٠٦ والتولوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٣١
(٢) القضاة قمرى في أول ديسمبر ١٨١٦ والتولوز ٨٧ ج ١ ص ٤٢٧
(٣) باريس في ٢٨ أبريل ١٨٥٥ والتولوز ٥٦ ج ٢ ص ١٤٠

الباب العشرون

المنازعات التي تحصل بين الجيران

٦١٠ ... يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال بالفصل في المنازعات التي تحصل بين الجيران بخصوص المبانى التي يقيمها كل منهم في أرضه ضد جماعة الآخر في ذلك أو التي تحصل بخصوص حق المرور أو حق الشرب - وبفضليتها للأجرامات التحفظية الوقية التي يراها حافظة لحقوق الطرفين.

٦١١ - ولا يجوز له التعرض لمساكن الملكية والحقوق العينية الأخرى المنفردة عليها كحق الارتفاق أو الانتفاع بل يتعين عليه ترك كل ذلك لمحكمة الموضوع المختصة (١) فليس له مثلاً أن يقصص فيها إذا كان الجار الحق طبقاً لمستندات تملكه في إقامة مساكن على قطعة أرض مجاورة للملك أو فيها إذا كان له الحق في رعاية مبانى منزله عن مبانى منزل الجار أو في إجراء عمليات أو قطعات تطل على أرض جاره في مسافة أقل من متر عند منازعة الآخر في ذلك ومن أصل الحق الذي يرتكن إليه رافع الدعوى وإنما يجوز له أن يبين خيراً لاثبات حالة المبانى موضوع النزاع ومعرفة مدى تأثيرها على الجار والضرر الذي قد يلحقه منها.

٦١٢ - ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان في إقامة المبانى خطر شديد على مبانى منزل الجار كاحتفال سقوطها بسبب ذلك فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف أعمال البناء أو بالزام الجار الذي يقيم أعمال البناء بعمل الاجراءات التحفظية اللازمة التي يقررها الخبير الفني معين في الدعوى قبل الاستمرار في البناء (٢).

(١) مريانه ج ٣ ص ٣٤٦ تبعة ٥٧٤ ص ٢ ج ٢ ص ١٧٧ ويوش تبعة ١٥ وبارد ص ٢٨٨ وريمان ج ٢ ص ٣٧٥ وتعليقات مالوز على المادة ٩٠٦ مرافعات دوسي ص ٣٢ وما يندرج

(٢) ريمان ج ٢ تبعة ٧٨٨

الباب الواحد والعشرون

المنازعات المتعلقة بالحائط الفاصل (المجاور)

٢١٣ - يختلف القانون الأمل والمخطط عن القانون الفرنسي في مدى حقوق الجار على الحائط الفاصل حيث يقول الأول في المواد ٣٨ مدني أهل و ٥٩ مخطط بعدم أحقية الجار الذي لا يملك شيئاً في الحائط الفاصل في إلزام جاره على إعطائه جزءاً من حائطه أو من الأرض التي عليها الحائط المذكور وبأن له الحق فقط في معونه هدم الحائط بمجرد وعيته في ذلك لتغير باعث قوى إذا ترتب على الهدم ضرر له بينما ينص القانون الفرنسي على حق الجار في الاشتراك مع جاره في ملكيته الحائط الفاصل في مقابل دفع نصف قيمة التكاليف. ونشأ عن هذا الاختلاف تباين في مدى اختصاص القضاء المستعجل في مصر وفرنسا في نظر المنازعات التي تخص بين الجارين بسبب الحائط الفاصل

٢١٤ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في المنازعات التي تخص بين الجارين بسبب إقامة مانع على الحائط الفاصل أو بسبب تملية المباني الموجودة أصلاً إذ مانع أحد الجارين في إجراء ذلك بحجة عدم صلاحية مباني الحائط وعدم إمكان حتمها للمباني المطلوب إقامتها عليها أو إذا دفع الجار بضرورة إجراء بعض أعمال تقوية في الحائط قبل إجراء التعمية أو بضرورة هدم الحائط وإشياء أخرى تدلّ منها قبل تشييد المبنى الجديدة - فله تعيين خبير مهندس لمعاينة الحائط الفاصل ومعرفة ما إذا كانت مانعاً قوياً وتحمل أعمال البناء المزمع إقامتها عليها أم لا وما إذا كان من الضروري إجراء بعض أعمال لتقويتها قبل البناء أو ما إذا كان من اللازم هدمها وبأنها من جديد وتكاليف كل ذلك ثم إلزام الجار الذي يرغب في إقامة المبنى الجديدة بهدم الحائط وتشيد أخرى بدلا عنها أو إجراء أعمال التقوية والإصلاحات التي يقررها الخبير قبل القيام بأجراء الأعمال الجديدة بمصاريف من طرفه مع حفظ

حقوق الطرفين فيما يتعلق بالتكاليف والتعويضات التي يطالب بها الجار بسبب التعكير الذي حصل له أو المستأجر به من أعمال البناء لنظرها أما محكمة الموضوع (١)

٦١٥ - وإذا حصل خلل في الحائط الفاصل فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بتعيين حيز لاثبات حالة الخلل وسببه ومقدار المبلغ اللازم لإصلاحه ويختص أيضا في حالة الخطر الشديد والخوف من سقوط الحائط بالتصريح للجار بأجراء الأعمال الضرورية اللازمة لمنع سقوطها أو هدمها وإقامتها من جديد بمصاريف من طرفه تحت مباشرة الخبير الذي تعين في الدعوى مع حفظ حقوق الطرفين فيما يختص بالموضوع للمحكمة المختصة (٢)

٦١٦ - وإذا انهيار كل أو بعض بناء الحائط الفاصل وترتب عن ذلك ضرر للجار فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بتعيين خبير لاثبات حالة الحائط ومعرفة سبب السقوط ومقدار المصاريف اللازمة للإصلاح والتعويض المستحق (٣).

٦١٧ - وإذا أجرى الجار الشريك حفرًا في الحائط الفاصل لوضع ألواح خشبية فيها أو أحدث فيها فتحات للنور والهواء أو وضع عليها مواد وأشياء ثقيلة قد تؤثر على متانتها أو أقام بهوارها آلة ميكانيكية تحدث هزات شديدة أثناء سيرها مما قد يؤثر على صلابتها فيختص قاضي الأمور المستعجلة بتعيين خبير لاثبات حالة الحائط وبيان الضرر الذي يحصل من كل ذلك ومقدار التعويض اللازم كما يختص بالحكم برفع المواد الثقيلة التي وضعت على الحائط أو بإيقاف الآلة الميكانيكية أو بالأعمال التي يحدتها الجار في الحائط بغير رضا الجار الشريك حتى تحصل محكمة الموضوع في أصل الحق (٤).

(١) اتفق القسوس في ٢٠ يوليو ١٨٨٦ دالور ٨٢ ج ١ ص ١٦٦ وباريس في ١٣ نوفمبر ١٨٩٢ باندكت ٣٣ ص ١٥١ ومراكش ج ٢ ص ٣١٧ بقية ٥٣٦

(٢) برناد ج ٢ ص ٣٧١ بقية ٧٦٩ وعلى بلم ج ٢ ص ١٨٢

(٣) على بلم ج ٢ ص ١٨٢ وباريس في ٤ مارس ١٨٩٣ الذي أشار له

(٤) برناد ج ٢ ص ٣٧٦ بقية ٧٧١ وعلى بلم ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ وباريس في ١٨٢٩ الذي أشار إليه ومراكش ج ٢ بقية ٥٣٨ والقسوس القسوس في ١٣ مارس ١٨٨٦ دالور ٨٦ ج ١ ص ٤٠٨ و ١٢ مارس

١٩ ٢ باندكت وميري ١٩٠٣ ج ١ ص ٤١٢

٦١٨ - وإذا استلزمت أعمال العريم والبناء التي يحرمها الجار في الحائط الفاصل أو في مبانى منزله المرور من أرض جاره أو من طريق خصوصى بموك للجار يختص قاضى الأمور المستعجلة بالتصريح بالمرور مؤقتاً مع حفظ حق الآخر مما يختص بالتعويض وغيره لمحكمة الموضوع (١).

٦١٩ - وإذا أراد المالك للحائط الفاصل هدمها بدون باعث قوى وترتب على الهدم ضرر لمبانى الجار المرتكزة عليها فيختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف أعمال الهدم مع حفظ حقوق الطرفين لمحكمة الموضوع المختصة ويمكن له في هذه الحالة قبل الفصل فى موضوع الأيقاف تعيين خبير أو الانتقال بنفسه إلى محل النزاع لمعرفة ما إذا كان الهدم ضرورى أم لا وما هو الباعث عليه ثم تحديد أقرب جلسة للفصل فى موضوع الأيقاف.

(١) مرنابك ج ٢ نذ ٧٧ وقتضى القرضى فى ٨ يولي ١٩٠١ سري وبالكوت ١٩٠١ ج ١ ص ٥١٩

الباب الثاني والعشرون

المنازعات الخاصة بحق المرور أو حق السلوك في أرض الغير

٦٢٠ - يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعمال بالتصريح لصاحب العقار المحاط بملك غيره بالمرور في أرض الغير إذا تعذر عليه الوصول إلى الطريق العام إلا إذا سلك من أرض ذلك الغير أو إذا أصبح الممر القديم الذي كان يوصل للطريق العام غير قابل للاستعمال حتى ولو لم يكن لصاحب الأرض التي سبى منها دخل في ذلك مع حفظ حقوق الطرفين فيما يختص بالتعويضات وتحرير حق المرور ومداه لمحكمة الموضوع المختصة (١).

(١) مرنك ج ٢ ص ٥٣٩ وقتننن الفرنسي في ١٠ أبريل ١٩٥٢ الجاذك ٥٢ ص ٣٠٤ وطلبات
د لور عن الملاء ٢٠٦ مرافعات بقية ٣٦

الباب الثالث والعشرون

المنازعات التي تحصل بين شخصين بخصوص وضع اليد

على عقار معين. مجزء ملكية لكل منهما

٦٢١ - ويدخل في ولاية القضاء المستعجل عند الاستعجال الفعيل في المنازعات التي تحدث بين شخصين بتنازعان على ملكية عقار معين مخصوص وضع اليد عليه وتسليمه لأحدهما فيحق له الأمر بتسليمه لأحدهما مؤقتاً حتى ولو لم تتوافر فيه شروط دعاوى وضع اليد بشرط عدم المساس بالموضوع مع حفظ حقوق الطرفين فيما يختص بالملكية ووضع اليد لمحكمة الموضوع (١).

٦٢٢ - إنما لا يجوز له ذلك إذا من القرار بالتسليم لشخص معين حقوق الأنهر الظاهرة حتى ولو توافر الاستعجال في الدعوى فلا يدخل في ولايته الحكم بتسليم العقار المبيع وفانياً للبائع إذا أظهر الأخير رغبته في استرداده بعد فوات الأجل الممنق عليه في العقد لمساس الحكم بذلك بحقوق المشتري (٢).

(١) م. ب. ك. ج ٢ قنة ١١٩ والقض. القرضي في ٢٣ مارس ١٩٨٦ م.الرد ٨٦ ج ١ ص ١٠٨

(٢) م. ب. ك. ج ٢ ص ٢٥٠ م. ب. ك. في ١٢ أبريل ١٩٨٨ الذي أشار إليه

الباب الرابع والعشرون

المنازعات المتعلقة بحق الشرب والمسيل

٩٢٣ - إذا حصل نزاع بين شخص وآخر على حق الشرب المقر له ثم ألتف المسفأة المارة بأحيائه وترتب على ذلك منع المياه عن زراعة الأخير وتعرضها للهلاك والتلف فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالتحريج بمروء المياه من أرض الأول لزراعة الأخير مما أصرر الذي قد يحدث بالزراعة بسبب حبس المياه عنها مع حفظ كثافة الحقوق فيما يختص بحق ارتفاق الشرب ومقدار التمتع بالحكمة الموضوع - ولا يمس القرار المستعمل الصادر بذلك بالموضوع أو أصل الحق وإنما يزيل عفة مادية أقامها شخص في سبيل آخر لأنه من رى زراعته (١) وكذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة بالتحريج بحرف المياه غير اللازمة ثلثى من أرض النهر إذا مانع الأخير في ذلك

(١) مرياك ج ٢ ص ٣٥١ نبة ٥٧٢ واستئناف عتظ في ١٨ يونيو ١٩٠٢ الجموعة ١٤ ص ٣٥٧

و ٥ مايو ١٩٠٥ الجموعة ١٧ ص ٣٥١

الباب الخامس والعشرون

المنازعات التي تحصل بين الشركاء

على الشيوع بخصوص الاعمال التي يحدتها احدهم

في العين المشتركة بغير رضا الباقيين

٦٢١ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف أعمال المخدم والناء التي يجريها أحد الشركاء في المقار المشتركة بغير رضا الباقيين حتى تفصل محكمة الموضوع فيما اذا كان يحق له إجراء ذلك من عدمه لما يترتب على عمل الشريك الذي يستمر في اجراء هذه الأعمال بدون موافقة باقي الشركاء من ضرر بحقوق هؤلاء بسبب المنازعات المستعجلة التي تقوم على ذلك وما ينشأ عنها من تكاليف ومصاريف لأطائل بعدها التي يحق للقضاء المستعجل العمل على إزالتها بصفة مؤقتة إنما ليس له في هذه الحالة الحكم بإزالة الماني التي أحدثها الشريك بل بتعين عليه إبقاء الحالة على ما هي عليه (١)

(١) مصر أهل مستعمل في القضية رقم ٣١٩ سنة ١٩٢٥ مستعمل ولم ينشر بعد واستئناف مستعمل

في ١٥ مارس ١٩٣١ الجازات السنة الأولى ص ٨٦

الباب السادس والعشرون

المنازعات الناشئة عن المواريث والوصية والهبة

٦٢٥ - يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستحجال في الحكم في الأجراء منه التمهيدية الوقفية عند وجود نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص حق الميراث ومقدار الأنصبة أو بينهم وبين آخرين بخصوص صحة الوصية أو الهبة بشرط عدم التعرض في حكمه لحقوق الأثر ومقدار نصيب كل وارث أو لصحة الوصية أو الهبة فله أن يعين خيراً لاثبات حالة الأموال المتنازع عليها وجردها وبيان قيمتها بالضبط أو تعيين حارس قضائي عليها لاستلامها وإدارتها وصيانتها وإيداع صافي الربح في خزينة المحكمة حتى ينتهي النزاع الخاص بذلك^(١) أو وضع الاختتام على المستندات والأموال الناجمة من التركة بعد جردها ومعرفة ماهيتها حتى يقضى في موضوع الحقوق من الجهة المختصة.

٦٢٦ - إنما لا يجوز له الحكم بتسليم أعيان التركة لشخص معين من اعتبار أنه الوارث عند وجود نزاع جدي بخصوص حقه في الميراث ورفع دعوى به أمام الجهة المختصة^(٢) كما لا يجوز له الحكم بتسليم العبد الموصى بها للموصى إليه عند قيام نزاع أمام المحكمة بخصوص مخالفة الوصية لماسس أحكامه بكل ذلك بالموضوع أو أصل الحق.

(١) مستأنف مختلط ٦ ديسمبر ١٩٣٣ و ٦٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٦٨ و ٦٩

(٢) استئناف مختلط ١٨ يونيو ١٩٩٠ المجموعة ٨ ص ٣٣٥

الباب السابع والعشرون

المنازعات الخاصة بالوقف

٦٢٧ - إذا وقف شخص أمواله اضرازا بدائليه وطمع الأخبرون على محبة الوقفية أمام المحكمة المختصة^(١) أو إذا حصل نزاع بين المستحقين وبين الناظر بخصوص إدارة الأخير لأعيان الوقف أو بين الناظرين غير المصرح لها بالأمراد في الإدارة أو بين دائي للناظر المستحق أو دائي المستحق وبين الناظر بخصوص نعمد الأخير عدم سداد ديونهم بالرغم من الحجر المترفع تحت يده^(٢) فيخص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الأحوال بالفصل في الإجراءات التحفظية الوقفية التي يراها صائبة لحقوق الدائين والوقف والمستحقين من تعيين خبير لإثبات حالة الأعيان المرقوفة والاختلافات التي حصلت فيها والإصلاحات التي أجراها الناظر بوقفها^(٣) أو تعيين حارس قضائي على أعيان الوقف لاستلامها وإدارتها وتوزيع صافي الغلة على المستحقين^(٤) وإيداع غلة المستحق المدين على ذمة دائته إن كانت سبب الحراسة مديونية المستحق أو إيداع غلة الوقف جميعها في حراسة المحكمة إذا كان الباعث لها حصول طمس في محبة الوقفية لأجرائها اضرازا بالدائنين وذلك حتى يفصل في موضوع النزاع من الجهة المختصة .

(١) استئناف عجل في ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٣

(٢) استئناف عجل في ١٥ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧٩

(٣) مهران مستعجل في ٢١ مارس ١٩٣٥ المراجعة القضائية العدد ١٣ ق ٦ نكرة ملحق ٢٧ ص ١٥

الباب الثامن والعشرون

المنازعات الخاصة بعقود التأمين

Article 28

٦٢٨ - يختص قاضي الأمور المستعجلة عند حصول تأمين على الحياة أو عند الحريق أو عند الحوادث أو عند المرض أو العاهة أو خير ذلك - بالحكم عند الاستعجال في الاجراءات التحفظية الوقية بشرط عدم المساس بالموضوع فله أن يعين خبيراً بناء على طلب شركة التأمين أو صاحب التأمين أو أي شخص له مصلحة في ذلك للانتقال إلى العقار المؤمن عليه عند الحريق ومعاينة وإثبات حالته وسبب الحريق والمصاريف اللازمة لاصلاحه ومقدار التعويض الواجب دفعه أو تعيين طبيب للكشف على الشخص المؤمن على نفسه عند المرض أو العاهة لمعرفة الإصابة الموجودة به وبيان ما اذا كانت تكون عاهة من عدمه وماهيتها وتأثيرها على عمله (١) أو لاستخراج جثة المؤمن على حياته من القبر ونشرها لمعرفة نوع المرض الذي توفي به وغير ذلك من الاجراءات الوقية الاخرى (٢)

٦٢٩ - ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم بذلك اتفاق الشركة مع صاحب التأمين على اداء مثل هذه المأمورية بمعرفة شخص معين وقيام الأخير بأجرائها بالفعل لتعلق ذلك بأمور تحفظية مستعجلة صرف لا تؤثر على الموضوع بشيء ما (٣)

(١) الفصل الفرنسي في ١٢ فبراير ١٨٨٦ قانون ٩٢ ج ١ ص ٣٨٢ ودران في ٩ أغسطس ١٨٨٣ قانون ١٩٠٠ ج ٢ ص ٣٦٧

(٢) بورجواين Bourgois في ٢٠ يناير ١٨٩٧ قانون ١٩٠٩ ج ٢ ص ٣٠٢

(٣) الفصل في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٩ قانون ٩٠ ج ١ ص ١٣٣

الباب التاسع والعشرون

المنازعات الناشئة عن الوكالة

٩٣٠ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في أحوال الاستعجال بالحكم في الاجراءات التعميلية الوقية عند وجود نزاع بين الموكل والوكيل بخصوص ادارته لاخير لاموال الموكل أو بخصوص انتهالوكالة من عدمه بغير المساس بموضوع حقوق كل منهما الناشئة عن عقد الوكالة فله تعيين خير لائحات حالة الأعيان أو العقارات محل الوكالة ومعرفة الاصلاحات التي قام بها الوكيل وقيمتها أو بيان الالتفات التي حصلت ليها بأعماله كما له أن يحكم بالزام الوكيل بتسليم أموال الموكل الموجودة تحت يده عند انقضاء الوكالة بالرغم من ادعاء الوكيل مشغولية ذمة الموكل له في المبالغ بسبب الوكالة اذا كان ظاهر الادعاء عدم الجدية أو بتعيين حارس قضائي لاستلام أموال الموكل من الوكيل حتى تنهى المنازعات الفاتمة عنه وبين الموكل بخصوص المبالغ التي يدهى بها على الاخير وغير ذلك من الاجراءات الوقية التي لا تؤثر على حقوق الطرفين

الباب الثالثون

الافلاس

٦٣١ - يرتب على المحكم الصادر بائتمان الافلاس رفع يد المفلّس من تاريخ صدوره عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الاموال التي تتولّى ملكيتها وهو في حالة الافلاس (مواد ٢١٩ تجارى أهلى و ٢٢٤ مختلط و ٤٤٣ فرنسى)

٦٣٢ - ولا يجوز من تاريخ صدوره رفع دعاوى متعلقة بأموال التعلية المقتولة أو الثابتة منها أو عليها أو اتحاد اجراءات تعبد على أموال التعلية إلا في وجه وكلاء الدائنين (٢١٧ تجارى أهلى و ٢٢٥ مختلط و ٤٤٣ فرنسى)

٦٣٣ - وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٦ تجارى مختلط المعدلة بالقانون رقم ٦ الصادر في سنة ١٩٠٦ التي لا تطبق لها في القانون الاهلى على إيفاف جميع الدعاوى المقتولة والقيمة وجميع اجراءات التميز التي تتخذ ضد التاجر في حالة تقديم دفاثره وصدور قرار بتعيين قاض لدعوة الدائنين وذلك بقوة القانون بمجرد صدور القرار المذكور متى طلب المدين ذلك

٦٣٤ - والحكم الصادر بائتمان الافلاس يعين قاضياً مأموراً لتعلية ووكيلاً أو أكثر عن الدائنين توكيلاً مؤقلاً (٢٣٤ و ٢٤٥ تجارى أهلى و ٢٤٢ و ٢٥٣ مختلط و ٤٥١ و ٤٦٢ فرنسى)

٦٣٥ - ويجوز لمأمور التعلية أن يطلب من المحكمة بناء على طلب المعلن أو طلب بعض الدائنين أو من تلقاء نفسه استبدال الواحد أو أكثر من وكلاء الدائنين بعيرهم أو عزلهم أو زيادة عددهم (مواد ٢٥١ و ٢٥٦ تجارى أهلى و ٢٦٤ مختلط المعدلة بالقانون الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ و ٤٦٤ فرنسى)

٦٣٦ - ويختص مأمور التعلية بالتفصل في الشكاوى الخاصة بأعمال وكلاء الدائنين ويحكم فيها في مدة ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها اليه ، ويجوز التظلم من الحكم

المذكور أمام المحكمة الابتدائية (٢٥٥ تجارى أهلى و ٢٦٣ مختلط و ٤٦٦ فرسى) ٦٢٧ - وإذا لم توضع الاختام قبل تعيين وكلاء الدائنين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التعلية وضعها (٢٥٩ تجارى أهلى و ٢٦٧ مختلط و ٤٦٨ فرسى) ٦٢٨ - وإذا كان بين أموال المعلن أشياء قابلة للتلف أو لتقلب الأسعار في السوق أو يستلزم لحفظها مصاريف كبيرة واستخدام محل التجارة فيختص مأمور التعلية بناء على طلب وكلاء الدائنين بالتصريح ببيعها بالكيفية والشروط التي يراها بعد سماع أقوال المعلن وندوب الدائنين أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً (مواد ٢٦١ تجارى أهلى و ٢٦٩ مختلط معدلة بدكرتو سنة ١٩٠٠ و ٤٧٠ فرسى)

٦٢٩ - وينتضى مأمور التعلية في طلب المعلن الخاص بالحصول على نفقة من أموال التعلية له ولعائلته بعد سماع أقوال الوكلاء وبمجرد النظم من التقدير الوارد في الحكم للمحكمة من أى شخص له مصلحة في ذلك (مواد ٢٦٥ تجارى أهلى و ٢٧٣ مختلط معدلة بدكرتو سنة ١٩٠٠ و ٤٧٤ فرسى)

٦٣٠ - ويحصل بيع منقولات المعلن وبضائمه على تجارته بأذن من مأمور التعلية للوكلاء. يبين لهم فيه طريقة البيع ويكون ذلك إما بالتراعى أو بالمزاد العمومى على يد سمسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأرجحة المبينة في قانون المرافعات بها يختص بالبيع الجبرية (٢٧٨ أهلى و ٢٨٦ مختلط و ٤٨٦ فرسى)

٦٣١ - وبمجرد وكلاء الدائنين بعد طلب حضور المعلن رسمياً أن يهو الطريق الصالح لجميع المارعات التي تكون للروكية شأن فيها حتى ولو تعلقت هذه المارعات بالحقوق أو بدعاوى خاصة بالعقارات، وإذا كانت قيمة ما حصل عليه الصلح غير مئيه أو كانت أزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذاً إلا بعد التصديق عليه من المحكمة (مواد ٢٧٩ تجارى أهلى و ٢٨٧ مختلط مع إضافة في آخر المادة التجارية إذا كان متعلقاً بالحقوق في المنقولات ومن المحكمة المدنية إذا كان متعلقاً بالحقوق في غير المنقول و ٤٨٧ فرسى)

٦٤٢ - ويجب على وكلاء الدائنين أن يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من أعمال التعلية بعد استئصال المبلغ المخصص من مأمور التعلية

للبصاريح المعتادة ولا يجوز أخذ تلك العهود من المستوفى إلا بأمر المأمور المذكور
(مواد ٢٨١ تجاوى أهلى و ٢٨٩ مختلط و ٤٨٩ فرسى)

٦٤٣ - ويجوز للمأمور التفليه فى أى وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب
الدور التى صار تحققها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص محررها وكلاء
الدائنين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وأما عليه أن يبق مبلغاً كافياً
للدور المذكور عليها (مواد ٢٨٣ تجاوى أهلى و ٢٩١ مختلط و ٤٨٩ فرسى)

٦٤٤ - ويجب على كل مدائن فى نفس الجلسة التى تحقق فيها دية أو فى ظرف
ثمانية أيام على الأكثر بعد تحقيق مطلوبه أن يقر أمام مأمور التفليه أن دية المذكور
على حق وصحيح وإلا فلا يكون له نصيب فى التوزيع حتى يحصل التأيد ويجوز
إجراؤه بواسطة وكيل عنه (مواد ٢٩٨ تجاوى أهلى و ٣٠٦ مختلط و ٤٩٧ فرسى)

٦٤٥ - وإذا حصلت مازعة فى الديون يحيل مأمور التفليه النظر فيها إلى
المحكمة ويعين فى محضر التحقيق يوماً لنظرها بدون احتياج إلى تكليف من يد
محضر بالحضور أمام المحكمة (مواد ٢٩٩ أهلى و ٣٠٧ مختلط و ٤٩٨ فرسى)

٦٤٦ - وتحكم المحكمة فى جميع المنازعات بصفة قضية مستعجلة ويكون ذلك
بحكم واحد إن أمكن (٣٠٠ أهلى و ٣٠٨ مختلط)

٦٤٧ - والمستعاد من نصوص المواد المخصصة المتقدمة أن المشرع جعل ولاية
الفصل فى الاجراءات التحفظية والصموديات التى تنشأ عن التفليه للقاضى المعين
مأموراً للتفليه لا لقاضى الامور المستعجلة فهو الذى يأمر ببيع مقولات المقتس
بالطرق التى يراها ويطلب من المحكمة عزل أو استبدال واحد أو أكثر من وكلاء
الدائنين وبفضى الثقة الوقتية للمجلس وعائلته من أموال التفليه ويقرر بوضع
الاحتام على أموال المجلس بما على طلب وكلاء الدائنين إذا كانت لم يوضع قلمها أو
أو رصها بعد ذلك وبالحلة فهو الذى يقرر ما يراه من الاجراءات الوقتية لصد
حقوق الدائنين والمقتس (١)

٦٤٨ - ويبقى الاختصاص لقاضى الامور المستعجلة إذا كان الاجراء الوقتى

مقصود منه المحافظة على مصالح وحقوق مدنيه لادخل لها بالتعليق يحثي عليها من
الصاع ادا لم يعمليا الفصاء المستعمل بحمايت (١) كما لو ادعى شخص ملكية مدفولات
موجودة ضمن أموال المجلس ورفع دعوى مستعجلة على وكلاء الدائنين مدعين
خبر لاثبات حائثها وبيان قيمتها أو بطلب حارس أو خبير من عنده لحراستها
ومحافظة عليها حتى يقضى في الدراع الخاص بالملكية من محكمة الموضوع
لمختصة أو كما لو تعلق الأمر بأشكال في التنفيذ كما إذا أراد أحد الدائنين العاديين -
بالرغم من صدور حكم بإشهار الإفلاس أو بالرغم من تقديم التاجر دفاتره وصدور
الأمر بتعيين قاض لدعوة الدائنين في المختار - التنفيذ على أموال المدين بالطرق
العادية ومانع في ذلك وكيل الدائنين أو الشخص المعين لمراقبة أعمال المدين (٢) أو
كما لو ادعى شخص في وضع الاحتكام على المحل المعين بحكم إشهار الإفلاس أو الوارد
في قرار رئيس المحكمة صحة ملكيته له أو لبعض المدفولات الموجودة فيه أو غير
ذلك من صعوبات التنفيذ الأخرى

(١) مرياك ج ٢ من ٢٥٢ بدة ٥٣٤ وبرتان ج ٢ من ٢٠٠ بدة ٥٤٥ وانظر قمرى ج ٢٠
ريل ١٨٦٨ المؤدكة ١٨٦٨ من ١١٨٦ وباريس في ٦ أغسطس ١٨٦١ لانككت ٦١ من ١٣٨
(٢) مير أمل مستعمل في ١٢ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٣٥ ل ٦ من ٧

الباب الواحد والثلاثون

وضع الاختام ورفعها

٦٤٩ - سبق أن أوضحنا اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا في الفصل في التصرفات التي تحصل بخصوص وضع الاختام على أموال الشركة أو الشركة أو التي تحصل بخصوص رفعها عند الكلام على المسائل التي يختص الفصل المستعجل بظرفها بنص القانون (١)

٦٥٠ - ووضع الاختام من الاجراءات التحفظية الوقائية التي ياتجأ إليها لمحافظة على أموال أو مستندات حثية تدبرها أو التصرف فيها

٦٥١ - ويحصل كلما رأى القاضي المختص ضرورة لذلك من وقائع الدعوى المطروحة أمامه وقرائن أحوالها وظروفها

٦٥٢ - ومن الأحوال التي تبرز وضع الاختام :

أولاً : الوفاة

ثانياً : احتفاء الشخص وغيبته مدة طويلة

ثالثاً : فسخ الشركات

رابعاً : توقيع الحجر على شخص لسبب من الأسباب الموجهة لذلك

خامساً : طلب الطلاق أو انفصال الزوجين عن زوجها

سادساً : موت أو احتفاء الموظف العمومي

سابعاً : الإفلاس

ويختص القاضي المعين مأموراً للتفليسة أو المحكمة التي أشهرت الإفلاس
أو رئيسها بالحكم بوضع الاختام على كل تجارة المفلس أو بالتصريح برفعها كلياً أو جزئياً

(١) راجع الجود ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ صفحة ١٦٤ من الكتاب

أما في باقي الحالات فبدخل ذلك في ولاية القضاء المستعجل وبشروطه فيه قاضي الأمور الوقية

الورثة

٦٥٣- يختص قاضي الأمور المسعجة في الحكم بوضع الاختتام على المحلات الموجودة فيها أموال ومستندات وأوراق المتوفى حتى لو كان في الورثة مصر ويصدر الأمر بذلك بناء على إعلان دعوى ترفع إليه من لم صالح في ذلك يختص فيها الورثة الظاهرين وكل من له حقوق على التركة أو أمكن وإذا لم يوجد أحد من هؤلاء بسبب غيابهم كلهم أو بعضهم فيمكن التصريح بوضع الاختتام بناء على طلب الأشخاص الذين كانوا يقيمون مع المتوفى أو الأشخاص الذين كانوا في خدمته أو بناء على طلب جيرانه أو طلب النيابة العمومية (١)

٦٥٤- ويصدر الشخص صاحب مصلحة إذا ادعى حقوقا مالية على التركة يجب لصياتها وضع الاختتام.

ومن الأشخاص الذين لم مصلحة في التركة

أولاً . الورثة ثانياً . الوصي عليهم

ثالثاً . دائرو الميراث . رابعاً . دائرو الورثة . خامساً . الحكومة بيت المال عند عدم وجود ورثة للمتوفى .

٦٥٥- ولا يشترط لقبول الدعوى من الوارث أن يتقدم للقضاء المستعجل بأعلام أو حكم من الجهة المختصة بشدة ورائته للمتوفى بل يكفي لقبولها أن يقيم من وقائع الدعوى وقرائن الأحوال ما يستفاد منه وجود هذا الحق له (٢) .

أولاً . لأن القضاء المستعجل لا بدخل في ولايته الفصل في المسائل المتعلقة بصحة القاضى لمساس الحكم فيها بالموضوع .

(١) ولو أن قانون المرافعات المصري لم يرد به نص كالألة ٢٠٩ مرافعات مصرية إلا أننا لا نرى سبباً من الاختصاص بما جاء به خاصة بالأشخاص الذين لم مصلحة في طلب وضع الاختتام
(٢) برنجان ج ٢ ص ٢٥٥ والمصرى لفرنس في ١٨١٨ - ١٨١٩ ج ٢ ص ٢٠١

ثانياً . لأنه يكفي لقبول الدعوى أمامه وجود مصلحة لرافعها .

ثالثاً . لأنه يترتب على البحث في مسائل الصعات وتحقيقها تأخير في الفصل في الدعوى وضباع فرص المشرع من وجود القضاء المستعجل .

٦٥٦ — وإذا تازع أحد من المدعى عليهم في وجود مصلحة لرافع الدعوى يحصل القضاء المستعجل في ذلك مستثيراً من ظاهر مستندات الدعوى وملاساتها
٦٥٧ — ولا يؤثر على طلب وضع الاختتام على محلات المتوفى وجود أشخاص موصى عليهم ببعض الأموال المخلفة واستلامهم فعلاً لهذه الأموال .

٦٥٨ — ويمكن للقضاء المستعجل أيضاً عند وجود نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص حقوقهم في الميراث ومقدارها أن يعين مديراً مؤقتاً مع التصريح له بعض الاختتام الموجودة واستلام الأموال بعد جردها وإدارتها على ذمة الجميع وإيداعها في الريع في خزنة المحكمة حتى يحصل نهائياً في النزاع الخاص بذلك (٣)

٦٥٩ — وإذا ادعى بوجود بعض مستندات مالية أو مستندات ذات قيمة أو منقولات للمتوفى طرف آخر ، قبل يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة صدور الأمر بوضع الاختتام على المحلات الموجودة بها حتى ولو كانت مملوكة للغير وفي جازته (٤)

اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على ذلك ، قال البعض بعدم جواز وضع الاختتام (٥) احتراماً لحرمة المساكن ولأنه لا يجوز إجراء أعمال من شأنها تعكير صفو أى إنسان في حياته المنزلية أو في عمله بناء على طلب شخص يدعى بوجود مستندات أو منقولات لمورثه في منزله . وقال البعض الآخر بجواز ذلك (٦) وبأن حرمة المساكن لا تتعارض مع اتخاذ الطرق التحفظية المقصود منها حماية الحقوق وأنه يجب ضغط على القاضي في هذه الحالة أن يكون بعيد النظر وأوسع الخيلة

(٣) باريس ٢٣ مايو ١٨٧٢ باندكت ١٨١٣ ص ٤٩

(٤) شومرمانان بيلق ٣-٦ ولمان في ديسمبر ١٨٩١ وبروكسل ١٧ يناير ١٨٩٨ انصار الجديد

(٥) بروج ١٧ يناير ١٨٩١ باندكت وسبى ١٨٩١ ج ٢ ص ٣٠٤ وداوى Donat في ٢ ديسمبر

١٨٥٧ دالور ١٨٥٩ ج ٢ ص ٢٣ وروجر ج ٢ ص ٤٤٦

باحثاً عنها فلا يصدر أمره بوضع الاختام الا اذا ظهر من وقائع الدعوى ومناقشة الطرفين ما يسمح بهذا الاجراء الاستثنائي الشاذ والرأى الأخير هو الراجح عملاً
٦٦٠ - وإذا مانع الغير في وضع الاختام بحجة ملكيته للمبطلات أو للصائع المندوب المحفوظه عليها أو بدعوى عدم وجود مبطلات أو أوراق أو مستند بطله للتوفى بمفصل قاضي الأمور المستعجلة في مانعته باعتدال ذلك شككاً لا في تنفيذ قرار صادر منه بالقبول أو الرفض طعناً لما يراه من وقائع الدعوى وأحوال الصانع (١)

٦٦١ - ولا يشترط لقبول طلب الدائن بوضع الاختام أن يكون دينه معين المقدار وواجب الاداء حالاً ، بل يكفي في ذلك أن يثبت من وقائع الدعوى ومستندات ما يفيد جدية دينه قبل المورث مهما كان صيغه سواء أنشأ عن تعاقده أم شبهه أم جهة مدنية أم شبهها أو أنشأ عن القايون ، وسواء أكان معلقاً على شرط توقيعي أم مؤجلاً لأن وضع الاختام هو إجراء تحفظي صرف وليس عملاً تنفيذياً (٢)

٦٦٢ - ويسرى في ذلك المبدأ العادي أو صاحب حق الامتياز أو المبرتن وهـ تأميم أو حيازياً أو صاحب حق الاختصاص سواء أكان بيده سند أو حكم واجب التنفيذ أم لا (٣)

٦٦٣ - ولا يؤثر على حق الدائن في طلب وضع الاختام كون شروط عقد الشركة التي كان المدين المتوفى عضواً فيها لا تنبج وضع الاختام على محل الشركة لعدم تأثير هذه الشروط على المائتي الدين يتمتعون من الغير بالنسبة لها (٤)

٦٦٤ - ويجوز لمائتي المتوفى أو لدائتي الورثة أو بعضهم طلب وضع الاختام على لمحات الموجودة بها البصائع والأمتعة والأموال المملوكة للمتوفى كما يجوز

(١) برتات ج ٢ سنة ٤٣٦

(٢) كبريت ج ٣ بقية ١٨٨٢ وقضض الفرنسي في ٢٣ يولي ١٨٧٢ في مذكرة ٦٢ من ٨٥٦ ودي من ج ٢ من ٧٣٦ وبرتات ج ٢ بقية ٤٩٠ وعكس ذلك حكم محكمة كان التي أشار اليه برتات

(٣) ملاحظ الاختلاف الولد في القانون الفرنسي بخصوص ذلك في المادة ٩٠٦ من المرافعات

(٤) باريس في ٢٥ يناير ١٨٦٦ بالوز ١٨٦٦ ج ٢ من ٢٨ وقضض في ٢٣ يولي ١٨٦٢ في مذكرة

ذلك أنه، تلكهلاء المتضامنين أو العاديين مع المولى (١) أو لهما من ذاتي التركة
صف لس المادة ١٤١ مدني أهلي و ٢٠٢ مختلط و ١١٦٦ قس

٦٦٥ - وإذا لم يكن للتتوي وارث ولم يدع أحد حقوقاً على التركة فيحصر
وصع الاحتام بناء على طلب بيت المال

وتوصع الاحتام بمعرفة المحضر على الأما كي الموجوده بها الأشياء المطلوب
مخاطبه عليها في داخل محل سكن المتوفى وتوابعه ومنزله الربى ومحلته التجريه
ومحلاته ويعمل بذلك محضرين به يوم وساعة وصعها والسبب في التأخير في
ذلك أن حصل تأخير في وصعها بعد ترك الأما كي الضرورية لسكن ورثة المتوفى
ومعيشتهم .

٦٦٦ - وترفع الاحتام بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب كل
من له شأن في ذلك ويكون رفعها كلياً إذا زالت الأسباب التي دعت إلى وصعها
وجزئياً إذا نشأ من الأسباب ما يبرر ذلك كضرورة الاطلاع على أوراق أو
مستندات موجودة ضمن أوراق المتوفى أو الحصول على مستندات هامة للزومه في
قضايا مرهقة على المتوفى أو للمعالجة بمخوف له من الغير يخشى من سقوط الحق
بمصلحة بها أو لوجود أوراق تحت يده لمغير مع الحكم بتسليمها للاخير إذا لم يكن
هناك نزاع في ملكيته لها أو لاستلام المبالغ الموجودة وإيداعها في أحد البنوك
لاستغلالها أو لزيارة المكان الموجودة به المستندات تميداً لاستنطاره أو لاجراء
بعض أعمال وإصلاحات ضرورية ومستعجلة فيه أو لانتفاء الإيجار الخاص عنه مع
المتوفى وضرورة احلاله وبمجرد رفعها يعمل محضر جرد الأشياء والمستندات
وجميع الأوراق ذات القيمة الموجودة داخل الأما كي التي كان محتوماً عليها (٢)
٦٦٧ - إذا تارع شخص في رفع الاحتام ومات في ذلك بمحبة حصول ضرر
له من رفعها فيعرض النزاع على القاضي المستعجل ويفصل فيه طبقاً لما يراه من
ظروف الدعوى وقرائن أحوالها بعد سماع أقوال الشخص المعارض (٣)

(١) ص ٢ ج ٢ ص ٢٢٧

(٢) برنك ج ٢ ص ٢٢٩ مادة ٤٨٨ مدني ج ٢ ص ٢٦١ وكبره ج ٢ ص ٤٥٩ مادة ٨٠٦
وما نصها

(٣) برنك ج ٢ ص ٢٢٠ مادة ٤٩٠ وما نصها وكبره ج ٢ ص ٤٥٧ مادة ٢٩٧

٢٦٨ — اقتضاء الشخص المطلوب وضع الاختتام على أوراقه أو عينه

لموجبه

٢٦٨ — يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بوضع الاختتام على محلات الشخص المخفى أو الغائب غية طوية بناء على طلب من له شأن في ذلك إما لا يختص بتعيين وكيل عنه لتعلق ذلك بأمور الأحوال الشخصية التي لا تدخل في وظيفته

٢٦٩ — ويجوز له الحكم بتعيين خير لاثبات حالة الأوراق والمستندات والمختفولات والأشياء الموجودة طرفه وبيان وضعها ومعدلاتها وقبضتها (١)

٢٧٠ — وإذا كان الغائب يعمل أيضاً بناية عن غيره كأن يكون مديراً مؤقفاً من شركة غيره أو صرافاً أو وكيلاً أو محكماً في قضايا فيجوز لكل من له شأن أن يتجه إلى القضاء المستعجل في حالة الاستعجال لرفع الاختتام الموجودة على محله وفي هذه الحالة يعين القضاء المذكور مديراً أو حارساً ويصرح له بالبحث في مستندات وأوراق الغائب عن سندات وأوراق الغير وتسليم هذه المستندات لأربابها إذا لم يكن ثمة نزاع جدي في ملكيتها بعد بيانها في محضر جرد يقوم به (٢)

٢٧١ — نفس الشركة أو وفاة أحد الشركاء

في حالة وفاة أحد الشركاء المتضامنين في شركات التضامن أو التوصية أو الهامة يجوز وضع الاختتام عند الاستعجال على محل إقامة المتوفى أو على محل الشركة بقرار من القاضي المستعجل بناء على طلب من له مصلحة في ذلك كالشركاء الآخرين أو الورثة أو الدائنين للشركة أو للمتوفى (٣)

٢٧١ — وإذا انفصلت إحدى الشركات يجوز لفصل القضاء المستعجل في حالة الاستعجال تعيين خبير لجرد محتوياتها وعمل قائمه بالمصالح الموجودة بها والتأكد من إعدادها وما يتجد عليها وتحرير كشف الحقوق التي لها قبل الغير والديون التي عليها وحفظ الدفاتر الخاصة بها وجرد الخزائن الموجودة بها وبيان ما بها من

(١) برنات ج ٢ ص ٣٠٢ بقية ٤٤٩

(٢) برنات ج ٢ ص ٣٠٣ وفي طبع ج ٢ ص ٣٩٢ و ٣٩٣

(٣) برنات ج ٢ ص ٣٧٣ بقية ٤٧٣ وفي طبع ج ٢ ص ٣٥٦

نفود وأوراق مالية وسندات ذات قيمة من عدمه ثم تعيين حارس لإدارتها والقيام بحركة البيع والشراء حتى تتم تصفيتها نهائياً سواء أكان الحارس من الشركاء أم من الخدراء المقررين في الجدول أم من وكلاء الدائنين أم غيرهم ويجوز له في حالة الضرورة التفويض قبل الحكم بتعيين الخبير أو الخلو من الأمر بوضع الاحتام على محلات الشركة خشية تبديد ما بها (١)

٦٧٢ - ويختص القضاء المستعجل بالحكم برفع الاحتام كلياً أو جزئياً طعماً لما سبق ذكره عند الوفاء

٦٧٣ - رابعاً - نرفع الخبر على شخص لسبب من الأسباب

يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال بالحكم بوضع الاحتام على محلات الشخص المحجور عليه أو المتعذر بشأنه إجراءات الحجر عليه بناء على طلب القيم أو كل شخص له مصلحة في ذلك ورفع الاحتام كلياً أو جزئياً بقرار منه في الأحوال السابق يبابها

٦٧٤ - خامساً - فبب الطموية وانفصال الزوجة عن زوجها

يختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا عند الاستعجال بالحكم بوضع الاحتام على المحلات الموجودة بها الأموال المشتركة للزوجين (الزوجية) عند قيام دعوى بينهما بالطلاق أو الانفصال كما يحق له الحكم برفضها كلياً أو جزئياً إذا رأى لزوماً بذلك - أما في مصر فلا يترتب على الزواج اندماج أموال الزوجين واشتراكها، وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل فقط في وضع الاحتام على المحلات الموجودة بها منقولات أو مستندات أو أوراق أو أموال أحد الزوجين سواء عن طمونه عند وجود نزاع بينهما بخصوص الطلاق وغيره

٦٧٥ - سادساً - يجوز للحكومة أو مصالحها عند الاستعجال طلب وضع الاحتام على محل سكن الموظف عند احتضاره أو عند موته بقرار من قاضي الأمور المستعجلة يحضه على أوراقها ومستنداتها التي قد توجد طرفه ويقتصر في ذلك على المكمل

(١) دى إليم ج ٢ ص ٢٩٠

الموجودة به أوراقه وترك باقي الأماكن لاستعمال عائلته وإذا حصت بضاعة في القرار الصادر بذلك من الغير أو من أى شخص كان فيصل فيها القاضى المذكور بإغمارها اشكالا في التمتع.

٢٧٦ — مابا — موفروس

تأمر المحكمة في الحكم الصادر بأشهار الإفلاس بوضع الاختام على محل تجاره الممسوع على أتمته (مواد ٢٣٩ تجارى أهلى و ٢٤٧ مغلط و ٤٥٥ فرسى)

٢٧٧ — وتنهيداً لهذا الحكم بوضع مأمور التعلية بواسطة من يعيهم لذلك من مأمورى الحكومة أو من مستخدمى الاختام فوراً على عتازن القفس وعلى مكانه ومصاديقه ودفاتره وأوراقه إلا إذا أمكن إجراء الجرد فى يوم واحد فيجوز لمأمور المذكور عدم وضع الاختام

٢٧٨ — وفى حالة إفلاس شركة النصارى أو التروحية توضع الاختام على مركز الشركة الأصيل وعلى المحل المتصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامين (مواد ٢٤١ تجارى أهلى و ٢٤٩ مغلط و ٤٥٧ و ٤٥٨ فرسى)

٢٧٩ — ويجوز لوكلاء الديانة المؤمنين أو المظمين أن يطلبوا من مأمور التعلية وضع الاختام على محل الممسوع إذا لم يوضع قبل تعيينهم (٢٥٩ تجارى أهلى و ٢٦٧ مغلط و ٤٦٨ فرسى)

٢٨٠ — وإذا قضى بأشهار إفلاس شخص شريك فى شركة بسبب تجارته الخاصة فلا يجوز وضع الاختام على محل الشركة التى يشترك فيها وإنما يجوز وضع فقط على الأشياء التى يشتر فيها شخصياً (١)

وتوضع الاختام على جميع الأشياء التى توجد طرف القفس — إما يجوز مأمور التعلية بناء على طلب وكلاء الدائنين أن يعافى من وضع الاختام أو يأذن نزعها إن كانت وضعت على الأشياء الآتية :

أرى : ملابس القفس ومنقولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته ويعلم جميع ذلك إلى القفس بموجب قائمه يحررها وكلاء الدائنين ويصدق عليها مأمور التعلية

٦٨١ - الأشياء القابلة للنفد قرب أو تنقص في القبة قرب الحصول
٦٨٢ - الأشياء اللازمة لتشغيل عمال التجارة متى كان إعطاع العمل في تلك
الحال مشأ عنه حصاره للدائنين (مواد: ٢٦٠ تجاري أهلي و ٢٦٨ عقلي و ٢٦٩ مرسوم)
٦٨٣ - وبحور الأمور التنفيذية ورفع الاختتام مؤقتاً عن محال المصنوع
لاستخرج المقتولات والمستندات والأوراق المملوكة للغير وتسليمها إليه عند عدم
وجود نزاع جندي في ملكيتها (١)

٦٨٤ - ورفع الاختتام نهائياً في الأحوال الآتية:
أولاً - إذا أُلغى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بأشبار الإفلاس
ثانياً - إذا حصل صلح بين المعلن والدائنين وتصدق عليه من المحكمة
٦٨٥ - ولا يشترك قاضي الأمور المستعجلة مع المحكمة التجارية أو مع مأمور
التشبيك في الحكم بوضع الاختتام على أموال المعلن أو رفعها إلا إذا تعيق
بالموضوع نزاع مدني صرف يدخل في رغبة المصل فيه (٢)

(١) حتى يلغى ج ٢ من ٢٠٠٠ وريكان ج ٢ منذ ٢٠٠٩

(٢) ريكان ج ٢ من ٢٠٠٠ ندد ٥٥٥ والتعدي في ٢٠ أبريل ١٨٦٨ لا تذكرك ١٨٦٨ من ١٨٨٦

الباب الثاني والثلاثون

الحراسة القضائية

قواعد عامة

٦٨٤ - الحراسة القضائية هي ايداع الشيء الموضوع تحت النضاء عند شخص معين بأمر من المحكمة أن كانت المصلحة تقتضي بذلك (١)

٦٨٥ - وهي إجراء تحفظي استثنائي مؤقت العرض منه المحافظة على حقوق الملكية وما يترق عليها من حقوق عينية صيانة الثروة العقارية والأحوال السد الاقتصادية لا يقضى به إلا عند الضرورة القصوى والخطر الدائم (٢) لما في ذلك من شئ يد صاحب الأموال عن أهم مظاهر تخرطها له حقوقه عليها وهي أعمال الإدارة فلا يقضى بها كوسيلة للحصول على الديون أو لتنفيذ الالتزامات الشخصية لمخالفة ذلك طبيعتها ومناقلته لطرق التنفيذ الجبري التي نص عليها قانون المرافعات في باب التنفيذ على سبيل الحصر (٣)

٦٨٦ - ويستثنى من ذلك ثلاث حالات استقر المذهب والنضاء على جواز طلب الحراسة فيها كوسيلة لتحصيل الديون مراعاة للصالح العام وصيانة للمعاملات من العبث بها

(١) شرح القانون المدني لفتحى باشا وعطوف من ١٩١٥، ص ١١٦، حيث يبيّن طرق التنفيذ وتتمتع به مدة ١٣١٢ وما بعده وكتاب العقود المدنية المصنوع الكامل لكشك مرسى من ٣٦٩، نقضه ٣٣٢، وتعليقات دارر من مادة ١٩٦١ مدني بقية ٩ وما بعدها

(٢) استئناف مغلط في ١٩ نوفمبر ١٩١٩ المجموع ٣٣ من ١٥

(٣) مصر أعلى مستعمل في ٧٢ أكتوبر ١٩٣٤، المحاماة ١٥ عدد ٣ من ٣٠٢ رقم ٩٣ واستئناف مغلط في ١٤ مايو ١٩٣١، الخاروت سنجور ١٩٣٩ من ٣٩٠ رقم ٤٣٧ وأول مايو ١٩٣٤، الخاروت يولي ١٩٣٥ من ١٨١ رقم ٢٩٧ و ٢٣ أبريل ١٩٣٤، الخاروت يولي ٩٢٥ من ١٨١ رقم ١٩٤ و ٣ مايو ١٩٣٨، كريت صطس ١٩٢٨ من ٧٣٣ رقم ٢٨٣ و ٢٧ فبراير ١٩٢٩، المجموع ٤٦ من ٢٨٩ و ٣ أبريل ١٩٢٩، المجموع ٤١ من ٣٤١ وتعليقات دالوز على مجلة ١٩٦١ مدني مرسى مدني ٤ وطرس في ٩ يناير ١٩٩٥، دور ١٨٩٦ ج ٢ من ٢٧٢

وليس فيه ما يخالف القانون أو النظام العام أو الآداب (١) بشرط واحد وهو أن يثبت له حكمه وجود خطر على حقوق الناس من ترك العقار المتفق على وضعه تحت الحراسة في يدي المدين أما بسبب سوء إدارة الأخير أو بسبب إهماله في الإدارة أو تقصيره لاسيما يفرض تصحيح حقوق الناصر وحيليل الفضائل المستند من هذا الشرط فإذا لم ينصح ذلك من واقع الدعوى وظهر منها أن المدين يدير الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية إدارة طيبة ويصونها ويحفظها ويجري فيها الإصلاحات الضرورية وأن فيمتا تريد على مبلغ الدين وفوائده تقضى رفض الحراسة بأمر من مجرد الاتفاق (٢) وإنما هذا المبدأ قضت المحاكم المختلطة بعدم إمكان وضع الدين المبيعة تحت الحراسة القضائية بناء على طالب النافع فرفض استبعاد باقي الثمن من ريعها تنفيذاً للاتفاق الحاصل بينه وبين المشتري على ذلك إلا إذا كان الأخير يعرض على تصحيح حقوق الأول في الضمان المأخوذ عليها كتركها بوراً بغير زراعة إن كانت أحياناً أو كعدم صيانه منقبا وتركها تداعى إن كانت عقارات منية (٣) وإذا اتفق في عقد البيع على جوار وضع الدين المبيعة تحت الحراسة القضائية في حالة اسخ العقد فلا يمكن تنفيذ هذا الشرط في حالة المطالبة بتنفيذ العقد لأنه استثنائي محض لا يجوز الإحراز به إلا في الحالة المتفق عليها فقط

الفرق بين الحراسة القضائية والرديفة القضائية

٩٨٧ — التولية القضائية تكون بأحدى حالتين:

أولى : حصول حوزة تصدى على منقولات المدين وبغير حارس أو مودع

(١) استئناف مختلط في ٩ مايو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ من ٢٨٥ واستئناف أملي في ١٠ أكتوبر ١٩٣٣ بحكم ١٤ من ٩٨٤ رقم ٢٥٢ وعكس ذلك مختط أملي استئناف في ٢٨ مايو ١٩٣٠ بحكم ١١ عدد ٢ رقم ٤٤ من ٨١ وقضى بعدم قبول دعوى الحراسة في هذه الحالة حتى لو حصل الاتفاق طوعاً بين المدين والمدين (٢) استئناف مختلط في ٩ مايو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ من ٣٨٥ و ٣٠ من ١٩٢٣ حازرات بوقر ١٩٣٣ من ٣٧ رقم ٤٦ وأول مايو ١٩٣٤ الجازرات بونه ١٩٣٥ من ٢٦٦ رقم ٢٥٧ و ٨ يناير ١٩٣٦ مجموعة ٤٨ عدد ٤ من ٧٦ رقم بوقر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ من ١٩٦ و ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ من ١١٩ و ٩ مايو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ من ٢٨٥ ومصر أملي مستجيب في ٢٨ أكتوبر ١٩٣٥ بحكم ٩ قضائية عدد ٣٣ لـ ٧ من ٩

(٣) استئناف مختلط في ٢٥ يونيو ١٩٣٤ الجازرات مايو ١٩٣٥ من ١٩٣٣ رقم ٢٢٠ و ٢٨ أبريل ١٩٣٦ مجموعة ٢٦ من ٣٨٥ و ١٥ ديسمبر ١٩٣٦ المجموعة ٣٣ من ٨٦

للمحافظة على المتقولات المحجوز عليها حتى اجراء البيع (مواد ٤٦٦ مراعاتاً أهلي
٥٠٨ مخطوط و ٥٩٦ فرسي)

الثانية : اذا كان عمل التعهد عقاراً ورفض المتعهد له استلامه تنفيذاً للتعهد
مبدأ دمة المتعهد بتعين أمين حارس للعقار بحكم من القضاء (مواد ١٧٦ مدني
أهلي ٢٣٩ مخطوط و ١٩٦١ مدني مخطوط)

٦٨٨ — وتختلف الوديعه القضائية عن الحراسة القضائية في الأمور الآتية
الاولى : يشترط لصون الحراسة وجود نزاع بين طرفين بخلاف الوديعه فلا
يجب لها ذلك

الثاني : الحراسة القضائية اختيارية تقضى بها المحكمة أو لا تقضى طبقاً لما
يتضح لها من وثائق الدعوى — أما الوديعه القضائية فأما اجبارية يجب تعيين
الحارس فيها بمجرد طلبه —

الثالث : الحراسة القضائية تصل بالمتقولات العينية بصفة وثيقة باعتبارها طريق
من طرق المحافظة عليها وصيانتها بخلاف الوديعه القضائية (١)

الفرق بين الحراسة الاختيارية والقضائية

٦٨٩ — الحراسة الاختيارية هي عقد يثبته اثنان تنازعا على عقار أو متقول
على ابداعه عند ثالث حتى ينتهي النزاع ولا تثب الا باتفاق الطرفين — أما الحراسة
القضائية فتكون بحكم من القضاء باتفاق بين الطرفين أو بغير رضائهما .

المفصل الأول

شروط الحراسة القضائية

يشترط لقول الحراسة القضائية - أولاً - وجود نزاع - ثانياً - قيام مصلحة
لراجع الدعوى من تعيين الحارس

(١) مدونات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني فرسي سنة ١٠٩

الفرع الاول

التزاع

٦٩٠ - لم تصعب المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٦٠٠ مختلط وما بعدها كنه النزاع الموجب للحراسة وما هيته ولم تحدد أحواله بل تركته لتقدير المحاكم قضى فيه بحسب وقائع الدعوى المطروحة أمامها وقرائن أحوالها - أما المادة ١٦٩١ مدني فرنسي المتقابلة لها فقد أوردت أحوال النزاع وقالت بأنها المتعلقة بالملكية أو بوضع اليد

٦٩١ - وقد اختلف في فرنسا فيما إذا كانت الأحوال المبينة بالمادة المذكورة واردة على سبيل الحصر أم على سبيل التمثيل والنشيه فقرر البعض بأنها واردة على سبيل الحصر وبأنه لا يمكن تعيين حارس قضائي إذا لم يكن ثمة نزاع في الملكية أو بوضع اليد (١) واتباعا لهذا الرأي قضى بأنه لا يجوز إقامة حارس قضائي على أراضي غابة بناء على طلب شخص يدعي حق الانتفاع بها إذا لم تكن ملكيتها أو وضع اليد عليها محل نزاع (٢) أو على جريدة معطلة لإدارتها وإصدارها بناء على طلب دائني صاحب الجريدة بدعوى أن التمثيل يصير محفوفهم قبل الأخير (٣) أو على من تجارة شخص بناء على طلب المؤجر للعقار لاستلام كل أو بعض أثمن البضاعة المبيعة أثناء تصفية المحل إذا لم تكن ذمة المستأجر مشفوفة بأبجار متأخر وكانت المنقولات الموجودة بالمحل كالمبويلب وحلافة تكتفي لزوم الضمانات التي يستحقها المؤجر قبل المستأجر بسبب الانلاقات التي قد تحدث بالمحل حمل المستأجر (٤) أو على أموال تركه بناء على طلب شخص موصى إليه بمبلغ معين فيها (٥) أو على أموال شخص غائب من محله عية طوية لإدارتها حين حضوره (٦) وقال آخر بأن للمحاكم الحق

(١) دارجة ج ٦ بنة ٥٢٦ وترواج على الحراسة فئة ٣٩٥ ولوران ج ٢٧ بنة ٢٧

(٢) تصفاحه ألود على المادة ١٩٦١ بنة ١٢

(٣) باريس ج ٥ مارس ١٨٧٠ فالور ج ٢ ص ٣١

(٤) تصفاحه فالور على المادة ١٩٦١ مدني بنة ١٥ وباريس ج ٥ مارس ١٨٨٥ أهلي أورده

(٥) باريس في ١ يناير ١٨٩٥ فالور ج ٢ ص ٢٣٢

(٦) هوك ج ٢ بنة ٢٧٢ وعكس ذلك فالور ج ٢ بنة ١٨

في تعيين الحارس ليس قطع في حالة النزاع على الملكية أو على وضع اليد بل يجوز لها ذلك كلما تراءى لها مخالفة على حقوق للطرفين وضمانا لتنفيذ الحكم الذي سيصدر في الموضوع بشرط أن تطلب الحراسة تبعا لدعوى موضوعية يرضى طالبها باستلام شيء مادي معين — أما إذا لم ترفع بهذا الشكل كأن تطلب بصفة دعوى أصلية فتعين في هذه الحالة للحكم فيها اتباع ما أورده المادة ١٩٦٩ مدني على سبيل الحصر أي قيام نزاع في الملكية أو في وضع اليد (١) وذهب ثالثي ورأيه الراجح والمعمول به الآن بأن الأحوال المبينة في المادة المذكورة لم ترد على سبيل الحصر بل على سبيل التشبيه والتشيل وبأن للحاكم الحق في تعيين حارس قضائي كلما تراءى لها ذلك من وقائع الدعوى وظروفا مبينة لحقوق الطرفين معا من حينها إذا استمرت الأمور في يد الخازن لها (٢) واتباعا لهذا الرأي قضى بأنه يجوز تعيين حارس قضائي على العين المؤجرة بناء على طلب المؤجر إذا لم يرضع فيها المستأجر منقولات تضمن وفاء الإيجار (٣) أو تعيين حارس قضائي على محل تجارة المستأجر بناء على طلب المؤجر لمراقبة عملية البيع وقبض ثمن البضائع المبيعة بما يورث حق المؤجر في الضمان وإبداءه خزائنة المحكمة على دمه إذا أظهر المستأجر رغبته في تصفية المحل وعدم استبدال البضائع المبيعة بأخرى (٤) أو على أموال شركة إذا كانت حقوق الشركاء ومصالحهم تنفي ذلك (٥) أو على منقولات وبضائع المستأجر الموجودة في العين المؤجرة بناء على طلب المؤجر إذا حصل نزاع بينه وبين ورثة المستأجر على حقوقه في الإيجار المتأخر (٦) أو على أموال شخص بناء على طلب الدائنين المرتهنين إذا أهمل في إدارتها إهمالا فاحشا وأصح في حالة يستحيل

(١) لوردى بؤرو الطبعه الواحدة ج ٤ بقعة ٤٠٩ ص ٢٣٢

(٢) بوردى لاكتري وفضل بقعة ١٣٦٩ ولارومير على الالتزامات طبعه ١٨٨٨ ج ٢ بقعة ١٨٠ بقعة ٦ وباريس في ٤ مايو ١٨٦٧ دالوز ٦٧ ج ٢ ص ١٤ وآخر في ١٥ أبريل ١٨٨٥ دالوز ٨٦ ج ٢ ص ١٢٧ و ٢١ أبريل ١٨٨٦ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ٥٢ وتطبيقات دالوز على الملة ١٩٦٩ بقعة ٢٢

(٣) باريس في ١٥ أبريل ١٨٨٥ دالوز ٨٦ ج ٢ ص ١٢٧

(٤) باريس في ١٥ أبريل ١٨٨٥ نفس الحكم

(٥) باريس في ٢٣ يناير ١٨٦٦ دالوز ٦٦ ج ٢ بقعة ٢٨

(٦) باريس في ٢٩ أبريل ١٨٨٦ دالوز ٨٧ ج ٢ بقعة ٥٢

مما سحبها للمنايه الواجه لحفظها وترتب على ذلك فريضها لخطر الضياع بسبب اجراءات الحجز التي شرع المأثرون فيها اذا كانت مصلحتهم تقتضي انزعاجها من تحت يد صاحبها ووصحها في يد شخص ساذم أمين يدبرها صيانة لحقوق الطرف (١) أو على دوسيهات وأوراق ومستندات مهندس أو خبير توفى حفظا لحقوق أرباب الفعاليات أو عمالته أو رومته عند وجود نزاع بينهم عليها (٢)

١٩٩٢ - أما في مصر وبالرغم من كون المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٩٠٠ مختلط لم تبين م هبة النزاع الموجب للحراسة ولم تحدد حالاته كما فعلت المادة ١٩٦١ مدني فرنسي فان البعض يشترط لقبول الحراسة وجود نزاع في الملكية أو في موضع اليد (٣) أي لرأي الرائج والمعمول به علما وقضاء هو عدم تحديد أحوال النزاع المؤدى للحراسة وتركها لتقدير المحكمة تقتضي فيها ما يقبل أو لا يقبل حينما يترأى لم صيانة لحقوق الطرفين وحفظا لمصالحهم من الضياع مهما كان نوع النزاع المؤدى لها (٤) سواء أعلق بحق الملكية أو ما تفرغ عليها من حقوق هبية أو تعلق بوضع اليد أو الريع وكيفية تحصيله وتوزيعه بين الشركاء أو تعلق بالإدارة (٥) فيدخل في ذلك النزاع الحاصل بين الشركاء على تشيوع وبعضهم على الإدارة عند استئثار البعض دون الآخر بها أو عند عدم اتفاقهم على توحيد الإدارة بينهم وكذلك النزاع الحاصل بين المستحقين وبين الناظر أو بين الناظرين الذين لا يجوز لأحدهما الانفراد في الإدارة إذا كان استمراره يؤدي إلى ضياع حقوق المستحقين أو إلى الأضرار بحقوق الوصف (٦) وانباعا لهذا الرأي قضى بأنه يجوز تعيين حارس

(١) الفرض الفرنسي في ٢١ فبراير ١٨٩٩ ج ٩ ص ٢٤٥

(٢) ناس في ١٣ دوار ١٨٩٥ مجلة مجموعة أحكام ناسر ١٨٩٥ ص ١٥٧

(٣) سنان مختلط في ٢٥ مارس ١٩٩١ المجموعة ٢ ص ٢٦٥ وكتاب العقود المدونة للمير وسكاسيت

مصر ص ٢٩٥ مادة ٤٢٥

(٤) بر هفك طرق التنفيذ والمختلط ص ٢١٢ بند ١٢١٠ واستئناف مختلط في ١٩ برلر ١٩١٠

لمجموعة ٢ ص ١٣ و ١ ديسمبر ١٨٩٥ المجموعة ٢ ص ٢٦ و ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٥١

و ٢٣ يرمه ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٢٨٦ و ١٣ يرمه ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٢٢٢ و ١٧ ديسمبر ١٨٩٢

مجموعة ٦ ص ٥٥ و ١٢ يناير ١٩٢٢ المجازيت بوليه ١٩٢٢ ص ٣٥٩ رقم ٢٧٧

(٥) مصر استئناف أهلي ١٥ فبراير مجموعة رجمة ٢١ عدد ٦ ص ١٢٢

(٦) مصر أهلي مستعمل في ٩ فبراير ١٩٣٥ للمطام ١٦ عدد ١٦ ص ٩٣ رقم ٣٨ و ١١ يرمه ١٩٣٥

المطام ١٦ عدد ٢ ص ٢٠٦ رقم ٨٦

نصائي على أموال مشركة وجود خلاف بين الشركاء في بعضهم على إدارتها أو عدم استئثار فئة منهم بالإدارة دون الآخرين أو عند قصص اتهامهم للمؤسسة على إدارته وعن توكل شخص منهم فيها بحفاظة على حقوق الجميع قبل بعضهم وصيانة لمصالحهم عمل الغير ودرءاً للحدار أو الضرر الذي قد يلحق بهم من اضطراب الإدارة أو من بعضها في يد شخص منهم بتعريض رضا الآخرين (١) أو تعيين حارس على الغير المستعمر فيها بناء على طلب المستعمر منه عند حصول نزاع بينه وبين الشئع على اثنين والمصاريف إذا تدارك الأول عن حقه في الحبس وسلم العين إلى الشئع من دفع كامل الثمن والمصاريف (٢) أو على العقار المرهون رهناً عقارياً بناء على طلب الدائن المرتهن إذا أوقع حيزاً عقارياً على العقار وأوقفت إجراءات البيع السبب المعارضة التي أجراها المدين في تدبيره نزاع الملكية إذا كان في استعمر العقار في حبرة المدين ضرر مؤكد بحقوق الدائن وتقليل لحقه في الضمان لتراكم مبلغ كبير من الدين والقوائد في ذمة المدين يزيد على ثمن العقار ولاهمال المدين في دفع الأموال الاميرية المستحقة على العقار بما يهدد بزحف ملكيته بمرفقة جهة الإدارة (٣) أو على أموال شركة محاصة بناء على طلب أحد الشركاء المحاسبين عند وجود نزاع بينه وبين الآخرين بسبب استئثار أحدهم بالإدارة وعدم إعطائه حقه في الأرباح (٤) أو على أموال شركة عند قيام دعوى بتصفيتها (٥) أو على عين مؤجرة بناء على طلب المؤجر إذا كانت أرضاً زراعية وأهل المستأجر في رعايتها أو تركها يورث دون رعايتها بما قد يؤثر على حقوق المؤجر في صيانة الإيجار ويصعب من تربتها ويقلل من قيمتها (٦) أو على العقار المؤجر في حالة امتناع المستأجرين من دفع الإيجال لوجود نزاع في صحة الحوالة الحاصلة عن الإيجال ومرفوع بشأنه دعوى

(١) استئناف عتظ في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٦ و ١٦ أبريل ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ من ٢٩ و ٢٠٤ و ١٩

بريل ١٩٢٣ الجازات ٢١٥ الصادر في ١٠ له ١٩٢٤ من ٣١٢ وصدر أعل مشعل في ١٩ أكم بر ١٩٣٦

بجماعة ١٦ عدد ٢ من ٢١٥ رقم ٨١

(٢) استئناف عتظ في ١٣ يولييه ١٩٠٠ المجموعة ١٢ من ٣٢٢

(٣) استئناف عتظ في ١٩ نوفمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ من ١٣

(٤) استئناف عتظ في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٠ الجازات يناير ١٩٢٦ من ٤٢ رقم ٤٦

(٥) استئناف عتظ في ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ من ٢١٢

(٦) استئناف عتظ في ١٩ مارس ١٩٣٤ الجازات يناير ١٩٣٥ من ٤٨ رقم ٥٨

أمام محكمة الموضوع (١) أو على المصولات المحجوز عليها بناء على طلب المؤجر
للمعها وبيعها وإيداع ثمنها في خزنة المحكمة حتى يحكم في دعوى المطالبة بالايجار
المتأخر (٢) أو على أموال شركة تضامن عند موت أحد الشركاء واستمرار الباقي
في إدارة الشركة واستغلالها بغير موافقة ورثة الشريك المتوفى حتى يعرض
من محكمة الموضوع في دعوى التصفية أو حتى يؤمر بتعيين مصف لها (٣) أو
على عهديات متنازع عليها لمنع خطر نزع الملكية عنها وإفادتها من إجراءات نزع
الملكية التي شرع فيها المذاتون المرتبون (٤) أو على أعيان الوقف لسوء إدارة
الناظر أو لتبديده البيع إضراراً بالمتحقين أو لتلاعبه في أعيان الوقف أو لوجود
نزاع جدي بينه وبين المستحقين بخصوص الاستحقاق (٥) أو للحفاظ على حقوق
المتنازل إليه من الاستحقاق حتى يقضى في النزاع الحاصل بينه وبين الناظر أمام
محكمة الموضوع بخصوص صحة التنازل (٦) أو لوجود دين في ذمة الوقف وتعدد
الناظر عدم سداد الدين مع إسمائه للإدارة أو لمديرية أحد المستحقين في الوقف
سواء أكان المدين هو نفس الناظر أم غيره إذا لم تكن الدين أموال أخرى
يمكن التنفيذ عليها للحصول على الدين من ثمنها وكان توقيع حبر ما للمدين لدى
الغير تحت يد الناظر غير مشر أو مفيد (٧) أو لوجود ناظرين على الوقف
واختلافهما مع بعضهما في الإدارة اختلافاً يؤدي إلى عدم توحيدها المنصوص
عنه في قرار التعيين (٨)

٦٩٣ — وبشرط في النزاع أن يكون جدياً وعلى أساس من الصفة يتوكله
المستندات ويحقق وجوده وقائع الدعوى، أما مجرد المنازعة غير المؤسدة فلا تكفي

(١) استئناف عطف في ٩ فبراير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ من ١٣٢

(٢) استئناف عطف في ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ المجازات ديسمبر ١٩٣٦ من ٢٩

(٣) استئناف عطف في ٣ ديسمبر ١٩٣٠ المجازات سبتمبر ١٩٣١ من ٣٩٦ رقم ٤٥٤

(٤) استئناف عطف في ١٧ فبراير ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ من ١٨٨

(٥) استئناف عطف في ٣٠ مايو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ من ٧٦

(٦) استئناف عطف في ١٦ مارس ١٩١٨ المجموعة ١٠ من ١٩٩

(٧) استئناف عطف في ٣ يناير ١٩٣٤ و ١٠ يناير ١٩٣٤ المجازات يوليو ١٩٣٤

(٨) مصر أعلى مستعجل في ٩ فبراير ١٩٣٥ التامم ١٦ عدد ١ من ٩٢ وم ٢٨

لقيامه واعتباره حاصلاً حتى ولو اتخذت شكلاً قضائياً برفع دعوى عنها أمام محكمة الموضوع وعلى ذلك فجرد الطعن الحاصل من أحد الطرفين على أحد تمليك شخص بدعوى صوريه أو بدعوى البطلان التصرفات أو ما يطلان لحصوله بطريق الغش والتدليس أو لأي سبب آخر من أسباب فساد وطلان العقود لا يكفي لانزعاع العقار من تحت يد مالكه الظاهر (١) وكذلك مجرد رفع دعوى من أحد المستعدين أو من جميعهم على الناظر أمام المحكمة الشرعية بطلب عزلهم التولي لا يكفي هو الآخر لتوافر النزاع واعتباره صحيحاً (٢) بل يجب على قاضي الحراسة سواء أكانت المحكمة المستعجلة أم محكمة الموضوع بحث النزاع من وقائع الدعوى المطروحة لمعرفة ما إذا كان جدياً ويؤكد وجوده بظاهر أم لا (٣)

٦٩٤ — والقول بخلاف ذلك وباعتبار النزاع متواتراً من مجرد رفع دعوى لموضوع أمام المحكمة المختصة ماف للسلط والعدالة ومنافض لروح القانون وغرضه من وضع إجراء الحراسة التحفظي الاستثنائي ، إذ يرتب عليه التلاعب بالحقوق بدلاً من صيانتها إذ يكفي لانزعاع حصار من تحت يد مالكه أو انزعاع وقف من يد الناظر عليه رفع دعوى أمام المحكمة بالطعن على سند تمليك الأول أو أعمال الثاني (٤)

٦٩٥ — ولا يشترط لوجود النزاع أن ترفع به دعوى أمام المحكمة بل يكفي لقيامه وحصوله ثبوت من وقائع دعوى الحراسة وظاهر مستندات الطرفين فيها (٥) وعلى ذلك فلا يجب لقبول دعوى حراسة النزاع في الملكية أن ترفع دعوى بالملكية أو باستحقاق العقار المطلوب وضعه تحت الحراسة أمام محكمة الموضوع المختصة بل يكفي لقبولها ثبوت النزاع أمام محكمة الحراسة من وقائع الدعوى ومراعاة الطرفين

(١) استئناف مخطوط ١٦ مايو ١٩١٧ و ٣٠ يولييه ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٤٣٩ و ٤٢٢ و ٣٩ أكتوبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ١٨
(٢) حرر أعل مستعمل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المجلد ٣ سنة ١٦ ص ٢٠١ رقم ٨٦
(٣) استئناف مخطوط في ١٣ نوفمبر ١٩٣٩ المجلد ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ص ٢٧٩ رقم ١٢٩
(٤) حرر أعل مستعمل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ السابق الإشارة إليه
(٥) حرر أعل استئناف في ٣٠ يولييه ١٩٣٩ مجموعة قضائية ٨٤ ص ١٨ وعكس ذلك لسطه جزئي في ٢ يناير ١٩٣٣ مجموعة قضائية ١٤٧ ص ١٧

فيها وأن الحراسة لازمة وضرورة المحافظة على حقوق الطرفين (١)

٦٩٦ - وإذا انعدم النزاع فلا محل للحراسة إلا إذا رأت المحكمة ضرورة الحكم بها محافظة على حقوق الطرفين ودواما لها من الخطر الذي يهددها من استمرار الحالة على ما هي عليه، وعلى ذلك فلا قبل دعوى الحراسة التي يرفعها شخص على مصلحة التليفونات المقطعها المواصلة عنه لانهاء التعاقد بينهما وعدم رغبته في تجديده (٢) أو التي يرفعها شخص على آخر لامتزاع أرضه من تحت يده ووضعها تحت حراسة القضائية لينتقل بذلك من الانتفاع بها واستخدامها في أموره ومصلحته الخاصة بغير رغبة صاحبها حتى ولو كان القصد من ذلك القيام بأعمال صرح له القضاء بإجرائها في ملكه (٣) أو على أموال وسدات مالية مودعة في خزانة مؤجرة من أحد البنوك إذا لم يمكن نزع في ملكية مودعها وعدم ملكية رافع الدعوى لشيء منها (٤) أو على أرض كانت مؤجرة لرافع دعوى الحراسة لاستخدامها كحوش لضرب الطوب الذي يصنعه في الورشة المملوكة اليه إذا رفض المؤجر تجديد أيجارها له - ولا يؤثر على ذلك كون صاحب الورشة أحاطها بسور من البناء ضمن ماني الورشة تنفيذاً لتعليمات الجهة الإدارية (٥)

الفرع الثاني

المصلحة

٦٩٧ - المصلحة أو الضرر أو الخطر مهما كان نوعه على حقوق أحد الطرفين

(١) استئناف مختلط في ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ انجمود ٢٣ ص ١٢ و ١٣ ديسمبر ١٩٦٦ المجموعة

٢٩ ص ٨٨

(٢) استئناف مختلط في ٨ يونيو ١٩٣٣ للمجموعة ٤٤ ص ٢٦١

(٣) سدات مالوز على المائة ١٩٦٦ مدني مرتضى منه ٤٤ ومصر أعلى مستعمل في ٢٢ أغسطس

١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٠ ص ٩

(٤) موفليه في ١٩ مارس ١٩٠١ مالوز ٦٦٠٢ ج ٢ ص ٢٥

(٥) مصر أعلى مستعمل في ٢٧ أغسطس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤ ستة سابعه ص ٩

بحسب رأى بعض الشراح وأحكام المحاكم يوجد إذا كان يراعى اليد على العقار المطلوب تعيين حارس عليه غير ملزم لا يمكن الرجوع عليه بحقوق رافع الدعوى إذا قضى بها من محكمة الموضوع (١) وكانت أعماله وأفعاله على العقار تدل على سوء نية أو إهمال جسيم تصعب معها هذه الحقوق أو تقل أو تضيق — أما إذا كانت يراعى اليد ملئاً وهداين بحسب ظاهر المستندات رافع الدعوى وله حقوق قبله وتدل أعماله على محافظته على العقار أو المالك المطلوب وضعه تحت الحراسة القضائية وحقوق كل شخص فيه فتتق المصلحة ويضحي هذا الشرط فأذا

٦٩٨- ويشترط في الضرر أن يكون حالا ونتيجة لأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى تربطها وإياد رابطة السببية المباشرة — أما احتمال الضرر أو الخطر فلا يكفي وحده لتبرير الحراسة خصوصاً إذا كان الاحتمال يرجع إلى أسباب بعيدة جداً أعقبها وقائع مادية عنها وأرأيتها من حين الوجود، وعلى ذلك فلا تقبل دعوى حراسة على أعيان وقف لاحتمال وقوع فائز الوقف في إخطاء ارتكبا من مدة طويلة وإمكان حصول ضرر للوقف والمستحقين بسبب ذلك إذا كانت أعمال الناظر وأفعاله الحالية تدل على حسن الإدارة والمحافظة على حقوق الوقف والمستحقين وكان مركزه المالي متيناً فصلاً عن منابته للمستحقين رافى الحراسة بما بلغ جسيمة أضررها مقدماً من ماله الخاص من أمل استحقاقهم في الوقف (٢) أو على أعيان مشتركة بناء على طلب أحد الشركاء على الشيوع عند وجود قسمة مبرأة بين الشركاء بطريق الاتفاق أو بحكم من القضاء حتى ينشئ الفصل في دعوى الفرز والتجيب المرفوعة بخصوص هذه الأعيان (٣) أو على أموال شخص في حالة يثار تمكنه من تمويض كل ضرر ينشأ على ترك الأموال في يده حتى يفصل في النزاع موضوع (٤)

(١) وعلى طالب الحراسة إثبات أعماله وأفعاله اليد وليس على الآخر إثبات المكس وأنه موجود إذا لم يقدم طالب الحراسة دليل على الخطأ - استئناف عطل في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٥ المجموعة ٨ ص ٩

(٢) حصر أهل مستعمل في ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ للحكام ٢ لسنة ١٦ من ٢٠١ رقم ٥٦

(٣) استئناف عطل في ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ١١٠ و ١١ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ١١ ص ٤ وطناً استئناف أعلى في ٢٨ مايو ١٩٣٠ للحكام ١١ عدد ١ من ٨ رقم ٤٤

(٤) استئناف أعلى ١٥ يونيو ١٩٠٩ المحقوق ٢٥ من ٢٩٣

أو إذا قدم الخصم المطلوب ورفع يده بطريق الحراسة لخصمه تأمينات كافية تضمن وفاء الزرع المتنازع عليه وكانت أدلته للاعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة طيبة لا يشوبها أدنى عيب ولا ينسب إليها أى قصير (١) أو على أرض فعاء بمدة الساء لا يمكن استغلالها بالتأجير أو خلافة (٢)

الفصل الثانى

الشروط الواجب توافرها فى طالب الحراسة

٦٩٩ - يشترط فى طالب الحراسة أن يكون له حق ظاهر على الشيء المتنازع عليه بضمائم حق واضح اليد فى طبيعته يستوى فى ذلك أن يكون دائناً عادياً أو مرتهناً أو صاحب حق اختصاص أو امتياز أو شريك فى الملك أو الشركة أو صاحب حق عينى على الشيء المتنازع عليه وعلى ذلك فيقبل طلب الحراسة من :

أولاً - البائع الذى له حق الامتياز بالتمن على الأرض المبيعة ضماناً لحقه فى الثمن إذا أهمل المشتري فى ذراعة الأرض أو إذا أنفق فيها أو تركها جوداً وترتب على ذلك التخليل من قيمتها والاضمار من ضمانه البائع عليها أو إذا تأخر المشتري فى سداد الأموال الاميرية المقررة عليها وترتب على ذلك تعرضها لمخاطر زرع الملكية بالطرق الإدارية (٣)

ثانياً - الدائن المرتهن للعقار المبيع بالمواد عند تخلف الراس على المراد من دفع الثمن واتخاذ اجراء نحو بيع العقار على ذمته (٤)

ثالثاً - الشريك الخاص على أموال الشركة التى يساهم فيها (٥)

رابعاً - الشخص المتنازل اليه عن الايجار على زراعة المستأجر لمعها ويدها

(١) استئناف أصل فى ٣ فبراير ١٩٠٧ المجموعة ٧ طه ٤٨ من ١٩٠

(٢) استئناف مخطط ٧٣ يناير ١٩٣٠ المجموعة ٣٢٦ من ١٩٣١ ٣٢٠ رقم ٤٩

(٣) استئناف مخطط فى ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٣٣ من ٥٩ و ٣٠ يريه ١٩٢٢ المجموعة ٣٥ من ٥١٢

(٤) استئناف مخطط فى ١٣ يريه ١٩١٧ المجموعة ٣٩ من ١٩١٨

(٥) استئناف مخطط فى ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ المجموعة ٣٣ من ٢٥

وإيداع الثمن في الخزنة — ولا يؤثر على حقه في طلب المراجعة ورفع دعوى من المستأجر على المؤجر المحيل بالمطالبة بتعويض نظير عدم انتفاعه ببعض الأرض المؤجرة (١)

ثامساً — أحد الشركاء على الشيوع عند عدم الاتفاق على إدارة الأعيان المشتركة وتوحيدها في يد أحدهم

سادساً — دائر المستحق في الوقف إذا لم يكن للدين أموال أخرى يمكن التمييز عليها خلاف استحقاقه في الوقف وكان التنفيذ على الاستحقاق بطريق حجز ما للدين لدى الغير متعذراً أو غير مشر (٢)

سابعاً — دائر الواقف عند رفع دعوى بطلان الوقف لحصوله هرباً من الدائنين (٣)

ثامناً — الوارث في تركه عند حصول نزاع بينه وبين باقي الورثة على حصه في الميراث أو على وراثته معهم لأعيانها (٤)

تاسعاً — المستحق في وقف وجود نزاع جدي بينه وبين الناظر على الإدارة وتنبيد الأخير لثقل الموقف اضراً به .

عاشر — الراسى عليه المزارع عند حصول نزاع بينه وبين واضع اليد على العقار المبيع بخصوص التأجير الصادر إليه بمقتضى التواريخ بعد تسجيل تاريخ تنبيه نزاع الملكية (٥)

حادي عشر — ورثة أحد الشركاء المتضامنين في شركة تضامن عند استمرار باقي الشركاء في إدارة الشركة رغم إرادتهم في ذلك (٦)

ثاني عشر — المؤجر على زراعة المستأجر لجمعها وبيعها وإيداع الثمن في الخزنة حتى يقضى في دعوى الإيجار المتأخر — ولا يؤثر على ذلك دفع الحيز المتوقع عليها

(١) استئناف عكظ في ١٥ نوفمبر ١٩٢٩ المجموعة ٣٩ من ٣٣

(٢) استئناف عكظ في ١٥ يناير ١٩٣٩ المجموعة ٤٨ من ٢٩

(٣) استئناف عكظ في ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٦ من ٣٢ و ٢٧

(٤) استئناف عكظ في ٩ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٩ من ٢٤

(٥) استئناف عكظ في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ١٦ من ٥٥ و ٢ نوفمبر ١٩٣١ المجموعة ١٩ من ٥

(٦) استئناف عكظ في ٣ ديسمبر ١٩٣٠ المجازية سبتمبر ١٩٣٩ من ٣٩٦ رقم ٤٥٤

بناء على النظام الحاصل من المتأخر في المحقق قبل الطلب الحراية (١).

ثالث عشر — صاحب حق عيني على مقلو أنا لم تمكن من الانتفاع بحقه بسبب استنكار مالك العقار له وعدم تمكنه من ذلك (٢).

رابع عشر — كل من يارح جدياً في ملكية عقار مقيم (٣) إنما لا يجوز قول دعوى الحراسة من.

أربع — الدائن العادي أو المرتب أو صاحب حق الاختصاص على أموال مدينه كوسيلة من وسائل التنفيذ لتحويل الديون التي على المدين من ربحه في غير الحالات الثلاث السابق الكلام عليها في البند ٦٨٦ (٤).

خامس — من شخص على أموال آخر ظاهر بظهور المالك لجرد الظن على عقود تملكه بالضرورة أو بدعوى ابطال التصرفات أو الإعلان أو الفساد أو حتى مع رفع دعوى من هذا القبيل أمام محكمة الموضوع (٥).

ثاني — الراسي عليه المزاى على العين المبيعة عند عدم وفاة المدين وتقصيره في تنفيذ كامل شروط البيع (٦).

ثالث — الدائن المرتب أو صاحب حق الاختصاص أو حق الامتياز على العين لمبيعة بالمزاد لتأخير الراسي عليه المزاى في سداد الثمن (٧).

- (١) استئناف عطف في ٢٠ يولييه ١٩١٢ المجازات ٣ من ١٩١.
- (٢) استئناف عطف في ١٤ نوفمبر ١٨٩٩ المصروفة ١٢ من ٢٨٨ و ١١ يولييه ١٩٠٢ المعتبر ١٤ من ١٣٩.
- (٣) استئناف عطف في أول مارس ١٩٢٢ المصروفة ٣٥ من ٣٦٢.
- (٤) استئناف عطف في ١٣ أبريل ١٩٢١ للمجازات بولييه ١٩٢٥ من ١٢١ رقم ٢٩٨ و ١٠ يولييه ١٩٢٥ مجازات بولييه ١٩٢٥ من ١٢١ رقم ٢٩٨ و ٢٧ فبراير ١٩٢٦ المصروفة ٤٩ من ٢٨٩ و ١٤ ديسمبر ١٩٢٦ مجازات ديسمبر ١٩٢٦ من ٢٩٠ رقم ٤٣٧ و ٣ أبريل ١٩٢٩ المصروفة ٤١ من ٣٤٩.
- (٥) استئناف عطف في ١٣ أكتوبر ١٩١٧ المجازات أكتوبر ١٩١٧ من ٩ رقم ٩٩ و ١٤ نوفمبر ١٩١٧ مجازات ديسمبر ١٩١٧ من ٢١ رقم ١٢ و ١٦ مايو ١٩١٧ المصروفة ٣٠ من ١٤ و ١٩ نوفمبر ١٩١١ المصروفة ٢٢ من ١٥ و ٢٨ نوفمبر ١٩١٧ المجازات يناير ١٩١٨ من ٢٣ رقم ٧٨.
- (٦) استئناف عطف في ١٨ يولييه ١٩١٣ المجازات ديسمبر سنة ١٩١٣ من ٩ رقم ٤١٢.
- (٧) استئناف عطف في ٩ نوفمبر ١٩١٣ المصروفة ٢٦ من ١١ و ١٣ يولييه سنة ١٩١٤ المصروفة

سادساً — البائع على العقار المبيع بمجرد تأخير المشتري في سداد الثمن إذا
انقطع من وقائع الدعوى أن المشتري قائم بإدارته العقار إدارة طلبة ويجرى فيه
أعمال الصيانة اللازمة إن كان بناء أو يزرعه رعاية أو يؤجره إن كان أرماساً راعية
ويعصرف عليه المصاريف الضرورية واللازمة لاحتفظه (١)

سابعاً — الدائن المرتب رهنًا عقاريًا على العقار المرهون محجج أن المدين غير
قائم بإدارته كما يجب أو محجج بأنه يهمل في صيانتها إذا لم يتفق في عقد الرهن على حذفي
ذلك ولم ينص من وقائع الدعوى محقق عموماً ذلك بوجود خطر على حقه في الصيانة
من استمرار العقار تحت يد المدين (٢)

ثامناً — مدير شركة مساهمة عزل من الإدارة بموجب قرار صادر من مجلس
الإدارة ضمن حدود اختصاصه المنصوص عليها في عقد الشركة والمعترف بها منه (٣)

تاسعاً — المدين على العقار المرهون رهنًا عياريًا بدعوى جورية تفقد الرهن إذا
تفقد العقد بوضع اليد وبإسلام الدائن المرهن له واستعماله لاستهلاك دين الرهن (٤)

عاشرًا — التقييم على محجور عليه بالنسبة لأطيان محجوره المؤجرة للغير بمقارنة
القيمة السابقة وموضوع اليد عليها من المستأجر تمديدًا لفقد الأيجار بحجة وجود
عن فاحش في الأيجار ولا يؤثر على ذلك كون المجلس المحسوس وهي جهة قضائية
مختصة بالمصالح في أمور مينة ليس لها أن تقر أو تعطل في الحقوق نص ضمن
قراره بما يفيد نزع عقد الأيجار بسبب القس. وإمكان وضع الأطيان المؤجرة
تحت الحراسة (٥)

(١) انتخاب عظمى في ٢٠ من سنة ١٩٢٣ المصوغة ٢٥ من ٥١٢

(٢) انتخاب عظمى في ٢٦ من سنة ١٩١٣ المجموع ٢٨ من ١٩١

(٣) انتخاب عظمى في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ المصوغة ٢٧ من ٧٥

(٤) مصر أهل مستعمل في ٢٩ من سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ٤٨١ من ١٩٢٥ من سجل ولم يشر إليه

(٥) مصر أهل مستعمل في ٩ وفبر سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ٢٠ من ١٩٢٦ من سجل ولم يشر إليه

الفصل الثالث

محل الحراسة

٧٠٠ - الحراسة إما أن تكون على عتار أو متقول أو دين في بعض حالات استثنائية

الفرع الأول

العتار

٧٠١ - يمكن وضع العتار تحت الحراسة التضامنية كلما كان هناك نزاع على ملكية أو في وضع اليد عليه أو على إدارته أو أي نزاع آخر تراه المحكمة كافياً لإجابة طلب الحراسة (١) أو كلما تراه لها ذلك محافظة على حقوق الطرفين عليه ودوماً لها من الخطر الذي يهددها من استمرار العتار في حيازة وضع اليد عليه (٢)

٧٠٢ - والعتار سواء كان مباني أو أراضي زراعية يجوز وضعه تحت الحراسة القضائية، أما إذا كان أراضي قضاء معدة للبناء عليها ولا يمكن استغلالها بالتأجير أو خلافه فلا يجوز وضعه تحت الحراسة لعدم وجود مصلحة أو خطر من استمرار الأراضي في يد الواضع اليد عليها لعدم وجود دواعي لها يجب للمحافظة عليه اتخاذ إجراء الحراسة التمهيدية، ويجوز كون المالك لها يتصرف فيها بإصراراً بدائه لا يبرر تعيين الحارس، لأن الحراسة لا تؤثر على أهلية المالك في التصرف في ملكه كما يشاء وما على المتضرر من ذلك إلا سلوك السبل التي نص عليها القانون المدني في ذلك وهي إبطال هذه التصرفات بالدعوى البوليصة إن توافرت أركانها (٣).

(١) استئناف عطف في ٩ فبراير ١٩١٦ المجلد ٩ من ٩ رقم ٢٨٦

(٢) استئناف عطف في ٤ ديسمبر ١٩٠٥ المجلد ٧ من ٢٦ و ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجلد ٢٠ من ٥٦ و ٢٢ يونيو ١٩١٠ المجلد ٢٢ من ٢٨٦

(٣) استئناف عطف في ٢٢ يناير ١٩٣٨ المجلد ١٩٣٨ من ٢٨٠ رقم ٢٢٩

وكذلك لا يجوز تعيين حارس قضائي على ما لم يتم بعد للاستمرار في تشييدها أو على أراض خضراء لتقسيمها إلى قطع ويبيعها لحساب الطرفين لتفاداة ذلك للعرض من الحراسة وهي المحافظة على الشيء المتنازع عليه وصيافته حتى يحصل في النزاع من محكمة الموضوع لا القيام بإجراء تعديلات أو تغييرات فيه (١)

٧٠٣ — ولا يجوز تعيين حارس قضائي على عقارات المدين التي حظر قانون بحمة الأمانة توزيع ملكيتها والتي هي من مسائل النظام العام لأن حرمان المدين من استعمال أملاكه لتسديد ديونه يتناقض مع روح القانون المذكور الذي شرع لحماية صغار المزارعين ولأن الحراسة لا تجبل لمجرد دفع الدين (٢)

٧٠٤ — ويمكن تعيين حارس على حصة شائعة في عقار أو في عقارات معينة تكون علاقته مع باقي الشركاء كمعلاقة الشركاء المالكين للحصة محل الحراسة معهم في كيفية الانتفاع بها بالتأجير أو بإجراء قسمة مبادأة — وإذا استحال عليه ذلك وتعدر بفعل الشركاء الذين لم يساهموا في الحراسة فيجب في هذه الحالة فقط ومنع جميع الأموال المشتركة لا الحصص الشائعة فقط تحت الحراسة القضائية لأن مكان الانتفاع بها لصالح الجميع (٣)

٧٠٥ — وكون الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية مؤجرة للغير لا يمنع من قبول الحراسة عليها وما على الحارس إلا اعتماد الإيجارات الصحيحة الصادرة عنها وتمصيلها ودفع الأموال والديون المستحقة على العقارات منها وتوزيع الصافي على الشركاء أو دفعه لمصاحب العقارات أو إيداعه في الخزينة طبقاً للحكم الصادر بتعيينه (٤)

٧٠٦ — ويشترط في العقار المطلوب وضعه تحت الحراسة القضائية أن يكون

(١) استئناف مخطط في ٢٩ ديسمبر ١٩١٠ المجموعة ٢٢ من ٧٣

(٢) ملو جوتي في ١٥ سبتمبر ١٩١٦ المجلد ٧ عدد ١٠١ من ١٤٠ روى هذا الحكم نفس

مرسى في ١٠ يوليو ١٨٧٦ مالدو ٧٦ ج ١ من ٢١٣

(٣) استئناف مخطط في ٢٠ يونيو ١٩١٤ المجموعة ٤٦ من ٢٤٦ ومصر أعلى مستعمل في ١٩ أكتوبر

١٩٣٥ المجلد ٢ لسنة ١٦ من ٢١٥ ولم ٨٨

(٤) استئناف مخطط في ٤ مايو ١٩١٠ المجموعة ٢٢ من ٢٨٩ وأول ملو ١٩١٩ المجموعة

٢٣ من ٢٠٦ و ٥ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ من ٧٠ و ٢ ديسمبر ١٩٢٤ المجموعة ٣٨ من ٤٦

قابلاً للتعامل فيه — أما إذا لم يكن كذلك يأتي كان من أموال الحكومة العامة فلا يجوز وضعه تحت الحراسة القضائية — أما إذا كانت هذه الصفة والملكية متنازع فيها بين الطرفين أو كان من أموال الميراث الخاصة فيجوز وضعه تحت الحراسة القضائية

٧٠٧ — ويمكن وضع كتبة أرحاً وماء وما تشمله من أوام قضية وأثاث وكتب بما يستلزمه العمل بها تحت الحراسة القضائية عند قيام نزاع على ملكيتها (١)

الفرع الثاني

المفرد

٧٠٨ — يمكن وضع المأفول كالمعار تحت الحراسة القضائية إذا حصل نزاع في ملكيته أو في وضع اليد أو أي ذاع آخر (٢)

الفرع الثالث

الديون والالتزامات Créances

٧٠٩ — الأصل أن الحراسة القضائية إجره تحفظ قصد منه صيانة الملكية والحقوق العينية المتروكة عليها لا يمكن الالتجاء اليه لضمان الحقوق والالتزامات ، وما على الدائنين إلا الالتجاء بالطرق التي نص عليها القانون للمحافظة على حقوقهم بل المدين في هذه الحالة من رفع دعاوى بوليصة وحلافه ، وعلى ذلك فلا يمكن وضع الديون والالتزامات الشخصية تحت الحراسة القضائية بل يجيب أن يكون عن الحراسة شيئاً مادياً (٣) فلا يجوز مثلاً تعيين حارس قضائي على ديون

(١) استئناف بيروت في ٩ فبراير ١٩٢٧ المادة ٧ ج ٢ رقم ٤٧ من ٨١٣

(٢) دراي Douai في ٢٧ يوليو ١٨٩٨ دالود ٩٩ ج ٢ من ٣٥٢ وتعليقت دالود على المادة

١٩٦١ مدني مرسى بقية ٤٨

(٣) استئناف بيروت في ٢ مايو ١٩٢٨ المجازات الشبلي ١٩٢٨ من ٢٢٢ رقم ٢٢٨٣ و ٢٢ بتاريخ ١٩٢٠

١٩٢٠ سبتمبر ١٩٢٩ من ٢٨٠ رقم ٤٣٩

هو حقوق شخص قبل النيو لتحصيلها والمحافظة عليها وسداد الدائنين منها بل يجب لذلك
أنواع طرق التمييز التي تقرها القانون وهي توقيع حجر المدين لدى الغير عليها .
٧١٠ - ويستثنى من ذلك حالة وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القصلية
لدين على مستحق في الوقف لا يملك من حطام الدنا شيئاً سوى استعادته
في الربع متى تقرر على الدائن الحصول على دينه بالحجر تحت يد الناظر بسبب تلاعب
الآخر إن كان غير المدين المستحق أو لكون الناظر هو نفس المدين المستحق
والحجر تحت بدء عديم الفائدة (١) أو في حالة توقيع حجر ما للدين لدى الغير
تحت يد مستأجرى عين معينة ورفع دعوى بطلان الحجر أمام محكمة الموضوع
فيجوز تعيين حارس قضائي على الأيثار لتحصيله من المستأجرين وإيداعه في خزنة
المحكمة حتى يحصل في موضوع البطلان (٢)

الفرع الرابع

هل يمكن تعيين حارس قضائي على أموال شخص محدد

باعتبارها وحدة قانونية " Universalité juridique "

٧١١ - اختلف في فرنسا فيما إذا كان يمكن تعيين حارس قضائي على أموال
شخص جملة باعتبارها وحدة قانونية أم لا . فقرر البعض جواز ذلك وإمكان تعيين
حارس قضائي على أموال شخص جملة لإدارتها بما فيه مصلحة لمائتيه (٣) وقال
البعض الآخر ورأيه الراجع لعدم جواز ذلك وأنه ينبغي لقول الحراسة أن يكون
عنها شيئاً معيناً بالذات . وعلى ذلك لا يمكن تعيين حارس قضائي على أموال مدين
وقع في حالة إعسار بناء على طلب دائنيه لاستلامها وإدارتها وتحصيل الديون من
رغم سواء أكان ذلك بصفة وثنية أم بصفة نهائية (٤)

(١) شذاف عكظ في ٢ مايو ١٩٢٨ أنجلوت اعطس ١٩٢٨ ص ٢٢٢ رقم ٢٨٨٣ + ٢٧ + ٤ .
١١٢٩ مجازيت فوجير ١٩٣٦ ص ٢٩٧ رقم ٥٥

(٢) استئناف عكظ في ٢٣ أبريل ١٩٩٠ المجموعة ٢ ص ٣١٣

(٣) Gaudoyard نقية ١٧٦ وتعلقات فالور على المادة ١٩٦٩ بنية ٩٣ وناس الذي أشار له

(٤) التفتش القرمو في ١٠ جوله ١٨٧٦ فالور ٢٦ ج ١ ص ٣١٣ و ١٣ نوفمبر ١٨٨٩ دلو ١٠

ج ١ ص ٣٥ ووردى لا كسرى وقامل بقية ١٢٨٢

٧١٢ — وقد قضى مصر طبعاً لهذا الرأي الأخير (١) ونرى الأخذ به لمطابقة لروح القانون والقرض من الحراسة القضائية ومن أجاز إجراء تحفظي استثنائي وقى قصد منه المحافظة على حقوق الملكية وما يتعرض عنها لا وسيلة من وسائل التنفيذ التي نص عليها قانون المرافعات في طرق معية وأوجب اتباعها للنظام العام والمحافظة على حقوق الدائمين والمدينين

الفصل الرابع

الحراسة على الوقف

٧١٣ — الحراسة على الوقف إجراء استثنائي شاذ لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى لما في ذلك من علة من حقوق الناظر وسلطته في الإدارة (٢) وتكون إما بناء على طلب ذاتي الواقف أو دائي الوقف أو دائي الناظر أو المستحق فيه أو بناء على طلب المستحقين أو طلب أحد الناظر عند تعددهم وعدم جواز انفراد أحدهم في الإدارة وعدم اتفاقهم عليها .

٧١٤ — وقد اختلف فيها إذا كانت المحاكم الأعلى أو المحاكم المختلطة تختص بتعيين حارس قضائي على الوقف في جميع هذه الأحوال ، فقرر البعض بالاختصاص وجواز الحراسة عند وجود راع أصلي قانوني بين الناظر والمستحقين أو بين الغير وتنتهي الحراسة بانتهاء الدراع - وبأنه لا يجوز تعيين حارس على وقف بناء على طلب دائي الوقف أو دائي المستحقين فيه أو ناظره المستحق فيه لاستغلاله وصرف ثلثه للدائمين ، وحجته في ذلك أن الحراسة إجراء تحفظي قصد منه المحافظة على الحقوق الثمينة لا طريق من طرق التنفيذ التي نص عليها القانون (٣) وقرر البعض

(١) مصر أملي في ٢٤ مارس ١٩٣٧ للجلسة ٧ ص ٥٠٩

(٢) استئناف مختلط في ١٢ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ ص ١٢ و ٢١ يريه ١٩١٦ المجموعة ٣٨ ص ٤٣٨

(٣) مصر أملي في ٢٤ مارس ١٩٣٧ للجلسة ٧ ص ٨ و ٢٠١ و ٢٥٨ يولي ١٩٣٧ للجلسة ٨ ص ٢١٧

واستئناف مختلط في ١٢ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ ص ١٢ و ٢٧ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٢٣٧

ومضى بعدم جواز تعيين الحارس لغيره على المستحق

الآخر عكس ذلك وبالاختصاص وجراد تعيين حارس قضائي على الوقف ماء على طلب دلي الوقف أو دائي المستحقين فيه أو دائي الناظر أو الواقف أو بناء على طلب الغير وأن المحاكم الأهلية أو المختلطة لا تختص بتعيين حارس قضائي على الوقف عند وجود راع بين المستحقين وبين الناظر أو بين الناظر وبعضهم خصوصاً إذا كانت هناك دعوى عزل أو توحيد فطر مرفوعة أمام المحاكم الشرعية وحيثه في ذلك

أورد : أن الحراسة على الوقف إجراء تحفظي شاذ لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وعند عدم إمكان اتخاذ إجراء مماثلها أمام المحاكم الشرعية وأن دائي الوقف أو المستحقين فيه أو الناظر المستحق لا يذهبهم الانجاء إلى المحكمة الشرعية اتفقوا بإجراء تحفظي يمكنهم من الحصول على دونهم بخلاف المستحقين أو الناظر فيمكنهم ذلك وتقتضي المحاكم الشرعية في هذه الحالة تعيين ناظر مؤقت من أوقف يقوم بأمور إدارة الحارس حتى يحصل نهائياً في الذراع الشرعي القائم بشأن التولي والنظارة بحكم مشمول بالتعاذ

ثانياً : إن تعيين الحارس فيه معنى عزل الناظر مؤقتاً حيث يغلب يده عن لإدارة وناظر الوقف متى تعين يجب أن يستمر في إدارة الوقف إلى أن يقضى بعزله من الجهة المختصة وهي المحاكم الشرعية (١) وقال ذلك باحتصاص المحاكم الأهلية والمختلطة في تعيين حارس في جميع هذه الأحوال متى اقتضت الضرورة ذلك وهذا الرأي هو الراجح والمأخوذ به في القضاء المختلط والأهلي في أحدث أحكامه (٢)

(١) مصر أملي أول أغسطس ١٩٢٧ المادة ٥ ج ١ ص ٢٥٩ واستئناف مخط في ٢٤ يناير ١٩٣٤

المادة ١٥ المقت ٤ ص ٣٠٨ رقم ١٤٨

(٢) استئناف أملي في ١٣ ديسمبر ١٩١٧ في القضية ٢٨٦ سنة ٢٤ ثمانية المرفوع من كرم بك طاهر

عبد الستة مكنت طاهر ولم يشتر عند استئناف مخط في ٩ يناير ١٩١٨ المجموعة ٢٠ ص ١٢٧ وأول

مارس ١٩٢٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٦٢ و ١٢ يريه ١٩١٩ المجموعة ٣٩ ص ٢١٥ و ١٦ يريه ١٩٢٦

المجموعة ٢٨ ص ٤٩٥ و ١٦ يريه ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٢٤٩ و ٢٣ أبريل ١٩٢٥ المجموعة ٢٧

ص ٣٥٨ و ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢ المجموعة ٤٠ ص ١٠٣ و ٢ مايو ١٩٢٨ المجموعة ٤٠ ص ٢٢٣ و ٢٢

فبراير ١٩٢٩ و ٣ أبريل ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٢٨١ و ٢٤١ ومصر أملي استئناف في ٢٠ يريه ١٩٢٦

جريدة قضائية ٨٤ ص ١٨ وللمستكملة أملي مستئناف في ٩ فبراير ١٩٣٥ المادة ١٦ ص ٩٣

رقم ٨٦ ومصر أملي في ٢ ديسمبر ١٩٢٨ المجموعة رسمية ٢٠ ص ٢٢٩ وللمستئناف أملي في ٦ نوفمبر ١٩٢٩

مادة ١٣ ص ٥٤٥

٢٩٥ — ونرى الآن هذا الرأي للأسباب الآتية .

أولاً : لأن طلب وضع أعيان الوقف تحت الحماية القضائية لسوء إدارة الناظر أو لإتلافه في أعيان الوقف أو لصدده الريع اضراً بالمستحقين أو هائلي لأحيرين أو سدائي الوقف أو لاختلافه مع الناظر الآخر احتلافاً يؤدي إلى عدم توحيد الإدارة المنصوص عنها في قرار التعيين أو لأي سبب آخر يدعو لذلك من الإجراءات الوائبة المستعجلة التي تدخل في اختصاص المحاكم الأهلية أو المختلطة طبقاً لنص المواد ٢٨ مراحات أعلى و ٣٤ مختلط ولا يتعارض الحكم فيها إذا توافرت شروطها مع حق المحاكم الشرعية في الحكم بيزول الناظر أو باستمرار إقامته أو بضم آخر إليه مع التصريح له بالأمراد الأمر المنوط بهذه المحاكم وحدها لاختلاف طبيعة الإجراءات ، إذ الأول مؤقت محض يقتضي به الضرورة والخطر المحدق بالوقف وبحقوق المستحقين فيه أو المهائلي إذا استمرت أعيانه في يد الناظر المظلمون في تصرفاته حتى انتهت المناقصة أمام المحكمة الشرعية التي يقتضي وقتاً وزماً طويلاً ، ولا يترتب عليه عزل الناظر المذكور بل كعب يده عن الإدارة شيئاً يزول الخطر ويضم الدراع — أما الثاني فتقاطع في الخصومة بصفة نهائية مرتب لحقوق والتزامات وعلاقة منول الناظر على الوقف

ثانياً : لأن الحماية القضائية من الإجراءات التحفظية الواجب اتخاذها لصيانة الحقوق من العبث بها في أي وقت سواء أكانت هناك دعاوى بالموضوع أمام المحكمة المختصة أم لا — وعلى ذلك فقيام دعوى باليزول أمام المحكمة الشرعية لا يؤثر على قوتها مكان — كون قوانين المحاكم الشرعية نص في بعض الأحيان على جواز ضم ناظر مؤقت حتى يحصل نهائياً في دعوى العزل لا يمنع المحاكم الأهلية وإجراءاتها أسرع في مثل هذه الأحوال من الحكم بالإجراءات التحفظية المؤقتة التي لا تنس المثول أو أصل الوقف في شيء خصوصاً وأن ترك أعيان الوقف في يد الناظر المظلمون على أعماله أو الناظرين غير المتعقبين على الإدارة فيه ضرر بالمستحقين ومنع أعيان الوقف

ثالثاً — لأن القول بخلاف ذلك متناف لروح القانون وأعمال المشرع والنظام العام الذي يرمى في كل أحكامه إلى المحافظة على الحقوق مهما توعت وأبعد

الاضرار بها لما يترتب عليه من ضرر محقق بالحقوق إذا استمر واضع اليد في طغيانه
حصراً إذا كان صغيراً لا يملك ما يمكن الرجوع به عليه إذا قضى صده
في موضوع النزاع

مابداً - لأن التفرقة في الاختصاص واجازة الحراسة في بعض الحالات
دون الأخرى ليس لما يجريها من القانون ومناف للملة الأساسية التي يرتكز
عليها في عدم الاختصاص وهي شل يد الناظر عن الإدارة أثناء قيام الحراسة

الفرع الأول

الحراسة على الوقف لمدة على الواقف عند رفع دعوى بطموه الوقف

٧١٦ - إذا أوقف شخص أمواله اضراً ببنائيه فلا تخبرين الحق في طلب
إبطال الوقف طبقاً لموضوع المواد ٥٣ مدني أهلي و ٧٦ مختلط بدعوى ترفع أمام
المحاكم الأهلية أو المختلطة بحسب صفة الدائمين وقد يأخذ الفصل في الدعوى وقتاً
طويلاً حتى يقضى فيها مائياً يتصرف فيه الواقف في غلة الوقف كما يريد ويبدده
في أهوائه وأغراضه مما قد يؤثر على حق الدائمين فله في هذه الحالة طلب وضع
أعين الوقف في يد حارس قضائي لاستلامها وإدارتها وإيداع صافي الملة في خزنة
المحكمة حتى يفصل مائياً في النزاع الخاص بالابطال - [بما يشترط لقبول الحراسة
في هذه الحالة

أولاً - رفع دعوى الفعل أمام المحكمة الموضوعية بطلان الوقف لمصلحة
إضرراً مدائمه ، فإذا لم ترفع دعوى من هذا القبيل بصفة أصلية أو بصفة مرفوعة
أو بصفة دفع موضوعي في قضية مرفوعة على الدائن فلا يجوز قبول الحراسة لأن
الحراسة إجراء مؤقت يقصد منه المحافظة على الحقوق حتى الفصل في نزاع قائم
بالمعلل ينتهي أثره بالحكم في النزاع فلا يمكن الحكم به خصوصاً على أعيان وقف
لمدة غير محددة

ثانياً - أن يظهر من وقائع الدعوى أن قيمة الأموال الموقوفة تقل عن

الدبور وقت الاضاف — فاذا اوضح عكس ذلك فلا محل للحراسة (١)

الفرع الثاني

الحراسة على الوقف لربيه على الوقف

٧١٧ — يجوز وضع أعيان الوقف تحت الحراسة العصفائه لدين على الوقف إذا أساء الناظر إدارة أعيانه أو إذا تعمد تضييع حقوق الدائنين فانصفائه مع مستأجرى أعيان الوقف على عدم سداد الأيجار المحجور عليه تحت يدهم للدائنين من أصل ديونهم أو بالتفريط خطأ وكذباً بعدم المدبونية بمرص تعطيل استيلاء الدائنين على حقوقهم وعلى ذلك يتعين لقبول الحراسة

أرو — إساءة الناظر للإدارة بدرجة لا يرجى معها حصول الدائنين من حقوقهم كاهماله في زراعة أرض الوقف عمداً إن كانت تزرع على النعمة بقصد عدم تمكين الدائنين من وجود شيء يمكن الحجز عليه أو كتأخيرها في سداد الأموال لأبيرة المستحقة على الأرض حتى تحجر الحكومة على الزراعة بظيرها ولا يتمكن بذلك الدائنون من الحصول على شيء من ديونهم

نابا — عدم إمكان الدائنين الحصول على ديونهم بواسطة حجزه لمدين لدى الغير إن كانت أعيان الوقف مؤجرة شواغل الناظر مع المستأجرى المحجور لديهم — أما إذا أمكن ذلك فلا محل للحراسة في هذه الحالة (٢)

الفرع الثالث

الحراسة على الوقف لربيه على المسمى أو على الناظر المسمى

٧١٨ — الأصل أن الحراسة كما سبق القول إجراء تحفظي صرف ربي منه

(١) استئناف مخطوط في ١٥ نوفمبر ١٩٢٢ و ١٣ ديسمبر ١٩٢٣ المجموعة ٤٦ ص ٣٣ و ٧٧ وأول مارس ١٩٢٣ المجموعة ٣٠ ص ٢٦٢

(٢) استئناف مخطوط في ١٢ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ ص ١٢ و ٢٧ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٥٧ والحكومة أعلى مستعمل في ١٠ يناير ١٩٢٣ المجلد ١٤ ج ٣ ص ٧٥٩

المحافظة على الملكية والحقوق العينية لا كوسيلة من وسائل التبريد للحصول على
الدينون والتي نص عليها قانون المرافعات على سبيل الحصر كالحجر التبريدى أو
حجر ما للدين لدى الغير أو اجراءات نزع ملكية العقارات في الاهل أو الحجر
القارى في المختلط الا أنه قد يحصل أن يستدن مستحق في وهب سواء أكان
هو الناظر أم حلاله من آخرين وليس له من الأموال ما يمكن التنفيذ عليها خلاف
حصة في الاستحقاق فيحجر المائر تحت يد الناظر وفاء لدينه على استحقاق المدين
فتبواحد الناظر مع المدين المستحق على عدم سداد الدين لصاحبه ويقرر غشاً بعدم
وجود استحقاق تحت يده أو لا يقرر كلية أو لا يردع شيئاً مع الاستمرار في سداد
الاستحقاق الى المستحق أو يكون الحجر الذي توقع تحت يد الناظر عديم بغاثة
لأنه هو نفس المدين المستحق سواء أكان هو المستحق الوحيد في الوقف أم معه
مستحقون آخرون فتضيع بذلك حقوق الدائنين ولا يمكنهم الحصول عليها كلية
ما دام الناظر قائماً بإدارة شؤون الوقف - اذ لا يجوز لهم توقيع الحجر التبريدى
على رراعة ومنقولات الوهب لأنها غير مملوكة لمدينهم بل مملوكة للوقف ذى
الشخصية المعنوية ولا الحجر تحت يد متأجرى أعيان الوقف أن كانت مؤجرة
لأن المتأجرين ليسوا مدينين للمستحق سواء كان هو الناظر أو غيره من للوقف
ذى الشخصية المعنوية فالحجر تحت يدهم باطل لمصلته على مال غير مملوك المدين
المجبر على ديه - كذلك لا يمكن لهم نزع ملكية أعيان الوقف في الاهل أو الحجر
عقربا عليها في المختلط لمناطة ذلك لطبيعة الوقف ولأن المستحق لا يملك شيئاً من
أعيان الوقف بل يملك صافى الملة بحسب حصته في الاستحقاق الموضح بالحجة -
ولذلك استمر القضاء في هذه الحالة - محافظة على حقوق الدائنين وصيانة للمعاملات
من العبث بها - على جواز وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية ليستول
الدائنين على حقوقهم من حصة المدين المستحق في ريع الوقف لأن الحراسة هي
الطرف الوحيد الذى تمكنه الدائنين من الحصول على ديونهم قبل المستحق (١)

(١) السخاف مختلط في ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ المجموعة ١١ ص ٣٦٥ و ١٦ يولية ١٩٠٣ المجموعة ١٥
ص ٣١٩ و ٢٧ فبراير ١٩٠٣ المجموعة ١٤ ص ١٦٦ و ١٢ ديسمبر ١٩١٧ المجازات ١٩١٨
ص ٣٦٥ رقم ٩٠ و ٩٠ دار المجازات ١٩١٨ المجازات ١٩١٨ ص ٣٦٥ رقم ١٣٦ و ١٣ يولية ١٩٢٩ المجازات ٥

وعلى ذلك فيشترط حصول الحراسة على الوقف في هذه الحالة توافر ما يأتي :-

أولاً - أن يكون المدين مستحقاً في ريع وقف سواء أكان هو الناظر أم غيره وسواء أكان هو المستحق الوحيد في الوقف أم معه آخرون
ثانياً - ألا يكون له مال ظاهر آخر منقول كان أو عقاراً يمكن التنفيذ عليه
وسداد الديون من ثمنه (١)

ثالثاً - أن يكون التنفيذ بطريق حجز مال المدين لدى الغير تحت يد الناظر غير منتج أو مفيد إما بسبب توافر الناظر مع المستحق المدين على عدم الدفع ان كان الأخير غير الناظر أو ان يكون المدين المستحق هو نفس الناظر أو يشترك مع ناظر آخر في التولى والإدارة ولا يمكن الأخير سداد الدين عند الحجز تحت يده لعدم إمكانه الانفراد بالصقل (٢)

٧١٩ - فلا تقبل الحراسة إذا لم يكن المدين مستحقاً أصلاً في الوقف أو كان مستحقاً وقضى من المحكمة الشرعية بحرمته من الاستحقاق على الدوام أو لمدة معينة، عشر سنوات مثلاً لمخالفته لشروط الواقف التي نص عليها في الحجة كشرط قيام الاستحقاق كما إذا نص الواقف في الحجة على حرمان كل من يستدين من المستحقين أو يترتب على استدائنه توقيع حجز على أعيان الوقف أو على رعايته أو على استعاقبه فيه أو كل من ينصب عيناً من أعيان الوقت أو يدعي الملكية فيها وأتى المستحق شيئاً من ذلك (٣)

١ - أكتوبر ١٩٢٩ من ١٤٠ رقم ٣٠٦ و ١١ يرب ١٩٣٠ و ١٨ مارس ١٩٣١ و ١٣ أبريل ١٩٣١ و ١٣ مايو ١٩٣١ المجلات شهر ١٩٣١ من ٣٧٧ و ٣٧٨ رقم ٢٢٣ و ٤٢٦ و ٢٣ يرب ١٩٣٢ المجلد ٤٤ من ٢٨٩ و ٣ يناير ١٩٣٢ و ١٠ يناير ١٩٣٢ و ٩ مايو ١٩٣٢ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٢ المجلد ٤٤ يولي ١٩٣٢ من ٣٣٢ و ٣٣٥ رقم ٣٩٠ و ٣٩٣ و ١٥ يناير ١٩٣٣ المجلد ٤٤ من ٧٩ ومصر أمم مستعمل في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ المرحلة القضائية عدد ٣٩٤ من ١١ وقض وزير أمم في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٥ المجلد ٤٤ من ١٦ رقم ٣٥٤

(١) استئناف مخطط ٢٥ مايو ١٩٣٢ و ٢٢ يرب ١٩٣٢ المجلد ٤٤ من ٣٨١ و ٣٨٢ و ٢٢ أبريل ١٩٣٥ المجلد ٤٧ من ٣٥٨ و ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧ المجلد ٤٠ من ١٠٣ و ٢ مايو ١٩٣٨ المجلد ٤٠ من ٣٢٣ و ٢٧ فبراير و ٢ أبريل ١٩٣٩ المجلد ٤٦ من ٢٨١ و ٢٨٢

(٢) استئناف مخطط في ٢٥ يونيو ١٩٣٠ المجلات شهر ١٩٣١ من ٣٧٨ رقم ٢٢٧

(٣) استئناف مخطط في ١٢ فبراير ١٩٣٢ المجلد ٤٤ من ١١٠ و ١٥ فبراير ١٩٣٢ المجلد ٤٥ من ١٧١

٧٢٠ — ولا يؤثر على الحرمان أو الأخرى على عدم قبول دعوى الحراسة كون الواقف أدخل شروط الحرمان عند الاستدانة وهو يعلم بأن المستحق مدين لطالب الحراسة

٧٢١ — ولا يجوز لقاضي الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم قاضي الأمور المستعجلة أن يتعرض للحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالحرمان فلا يجوز له عدم الأخذ به بحجة حصوله بطريق التواطؤ بين الناظر والمستحق للاصرار بالدائن ومنعه من الحصول على دينه لخروج ذلك عن ولايته (١)

٧٢٢ — وقد اختلف فيها إذا كان يفترط لعدم قبول دعوى الحراسة لاعتبار أن المستحق محروم من ريع الوقف لإتيانه عملاً مخالفاً لشروط الواقف كالاستدانة مثلاً أو الاستدانة وتوقيع حيز على أعيان الوقف أو على حصته في الاستحقاق — صدور حكم من المحكمة الشرعية بالحرمان أم لا، فقرر البعض بعدم وجود ضرورة لصدور حكم بذلك من المحكمة الشرعية وبأن للحاكم المدنية الحق في اعتبار المستحق محروماً من الربيع بمجرد تحقيق الشرط الذي علق عليه سقوط الاستحقاق أمامها، ورجعته في ذلك أن اعتبار الحرمان من الاستحقاق في هذه الحالة لا يدخل في أصل الوقف في شيء بل يتعلق بأمر مدني صرف يجوز للحاكم المدنية الحكم به متى ثبت من وقائع الدعوى المطروحة أمامها وقوع الشرط الذي علق عليه الواقف حصول الحرمان (٢)

٧٢٣ — وقرر البعض الآخر بأن حرمان المستحق في الوقف تبدأ أو تطبيقاً لشرط الواقف لا يقع إلا كمقتضى يصدر من الجهة المختصة فإذا نص في حجة الوقف على أن كل من يدين من المستحقين أو كل من يتوقع الحيز على استحقاقه أو على أعيان الوقف من أجل الاستدانة يحرم من الاستحقاق فلا يجوز لناظر الوقف حرمان المستحق من تلقاء نفسه بحجة إتيانه شيئاً من ذلك كما لا يحق للحاكم المدنية تحقيق ادعاء الناظر بخصوص ذلك واعتبار المستحق محروماً بمجرد ثبوت صحة الادعاء أمامها بل يتعين لذلك عرض الأمر على المحكمة الشرعية أولاً التي هي

(١) استئناف عطف في ١٥ فبراير ١٩٣٣ المجموعة ٤٠ ص ١٧١

(٢) استئناف عطف في ٢٧ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٢٤ ص ١١٠

صاحبه الحق وحدها في التفرير بالحرمان أو الاستحقاق إن رأت محلا لذلك (١)
وررى الأخذ بهذا الرأي الأخير لوجهته ومطابقتها لروح المشرع ومعنى أصل
الوقف لما في تحقيق شرط الحرمان من المساس بالاستحقاق وجوداً وعدماً إذ يقرب
عليه في آخر الأمر الحكم بالحرمان أو بالاستحقاق في الوقت الأمر الدائن في
ولاية المحكم الشرعية وحدها، وعملاً بهذا الرأي لا يكفي لعدم قبول دعوى الحراسة
في حالة النقص في الحجة على حرمان المستحق من الاستحقاق عند الامتداد أو عند
الاستدانة وتوقيع الحجر على استحقاقه أو على أعيان الوقف لا يكفي لذلك مجرد
ثبوت الاستدانة أو الحجر أمام المحكمة المدنية أو رفع دعوى بالحرمان أمام المحكمة
الشرعية بل ينبغي لذلك صدور حكم بالحرمان أولاً من المحكمة الشرعية وحق
صدور الحكم المذكور بمجرد الاستحقاق قائماً والحراسة واجبة خصوصاً إذا كان
المستحق مستمراً في قبض استحقاقه بالرغم من الشرط الخاص بالحرمان

٧٢٤ — ولا محل للحراسة إذا كان للدين المستحق أموال أخرى عقارات أو
خلافه تلي قيمتها بالدين وزيادة يمكن الحصول عليه من ثمنها — أما إذا كانت
الأموال المذكورة مثقلة بديون عقارية وتسجيلات لأخرين بمبالغ تزيد قيمتها
عن ثمنها أو تتعادل معه فالحراسة في هذه الحالة واجبة

٧٢٥ — ولا يؤثر على طلب الحراسة في هذه الحالة كون رافع الدعوى دائناً
مرتباً أو صاحب حق اختصاص على بعض عقارات المدين أو كلها إذا كانت مرتبة
في الرهن أو في الاختصاص لا تحول له الحصول على دينه بالكامل (٢)

وإذا أمكن لتبائن الحصول على دينه من الاستحقاق بطريق الحجر عليه تحت
يد الباطل إن كان الناظر خلاف المدين المستحق فلا تقبل الحراسة (٣)

٧٢٦ — وعلى ذلك فلا يجوز وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القصائية
لمجرد مديرية أحد المستحقين ببلع لم يحصل التفد عنه أو هو بالطرق القانونية لمجرد

(٢) مصر الاتحاديّة المخططة في ٨ مايو ١٩١٤ و ٢٥ يونيو ١٩١٨ المجلد ٨ من ٢٧٣ و ٢٩١ و ٢٩٢
مصر الإلهية في ٢١ مارس ١٩٣٠ في القضية رقم ٥٠٥ سنة ٤٧ قضائه ولم يشر عد وتسرى في ٤ يونيو
١٩٣١ المجموعة الرسمية ٢٣ رقم ٦٣ من ١١٥

(٣) استئناف مخططة في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٣ المجلد ١٢ من ١٩٣٤ من ٣١٥ رقم ٢٦٧

(٤) استئناف مخططة في ٢٥ من ١٩١٩ المجموعة ١١ من ٢٩٩

احتمال عدم إمكان التصيد أو لجود توقع ذلك ومن باب أولى لا يجوز الحراسة لمجرد مدبوبة أحد المستحقين مما لا يمكن التصيد بها للحصول راع في ثوب بعض في الدمة ولأن البعض الآخر غير واجب الأداء.

٧٢٧ - ولا يمكن القول في هذه الحالة بأن المقصود من الحراسة هو اتخاذ طريق تحفظي محض يمكن الالتجاء إليه حتى مع المنازعة في المدبوبة لما في وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية من ضرر مؤكد بحقوق الوقف والمستحق أيضاً ولأن الحراسة في هذه الحالة فيها معنى التحفظ والتصيد في الآن نفسه لتعذر حصول الدائن على دينه بالطرق القانونية إما بسبب تمت التناظر وتبدده إيراد الوقف وسوء إدارته فيه إضراراً بالدائنين أو بسبب وضع العقبات للدائن في سبيل الحصول على دينه من حصص المستحق المحجور عن استحقاقه والربح بالالتحاق مع الأخير على ذلك (١).

٧٢٨ - ولا يمنع من طلب الحراسة كون أطياف الوقف مؤجرة وأن المدين هو الناظر والمستحق الوحيد في الوقف لعدم إمكان الحجر تحت يد المستأجرين حتى في هذه الحالة (٢).

٧٢٩ - وصيب المدين المستحق هو الذي يردع في خراطة المحكمة بمعرفة الحارس على ذمة الدائن أو الدائنين المحجورين - أما حصص باقي المستحقين في حال توزيع عليهم طبقاً لحصة الوقف (٣).

٧٣٠ - والمدين المستحق هو الذي يتحمل وحده من حصص في الاستحقاق بمصاريف الدعوى وأجرة الحارس ومصاريف الحراسة (٤).

٧٣١ - وإذا قسمت أعيان الوقف بين المستحقين بطريق قسمة المداينة واحتص المدين المستحق بحره معين فيها يوازي قيمة استحقاقه تقريباً فلا محل في هذه الحالة لوضع جميع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية بل يوضع الجزء

(١) مصر أملي مستعمل في ١٤ فبراير ١٩٣٥ المجردة القضائية ٢١ من ٦ بحره سلسلة ١٧٦ من ١٢

(٢) استئناف عتظ في ١٤ مارس ١٩٣٦ المجازيت - ديسمبر ١٩٣٦ من ٢٧٧ رقم ٤٢٤

(٣) استئناف عتظ في ٢٥ مايو ١٩٣٢ المصروع ٤٤ من ٣٤٢

(٤) استئناف عتظ في ٢٥ مايو و ٢٢ من ١٩٣٢ المصروع ٤٤ من ٣٤٢ و ٢٨٩

الذى انحصر به للدين قطع (١)

٧٣٢ — أما إذا لم تحصل قسمة مهايأة فلا يجوز وضع حصّة على الشيوع في الوقف تحت الحراسة القضائية على اعتبار أنها تكفي لسداد حصّة المستحق المدير في ربع الوقف بل يتعين وضع أعيان الوقف جميعها تحت الحراسة (٢)

الفرع الرابع

الحراسة على الوقف بناء على طلب المستحقين

٧٣٣ — الحراسة على الوقف إجراء شاذ استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وتكليف المحكمة بمبار دقق (٣) لا يكفي فيه إجماع المستحقين أو بعضهم متى أفعدت الضرورة الملجئة له (٤). إذ ولو أنه وقى بعض لمدة النزاع المبني عليه إلا أنه يشل يد الممثل عن الإدارة ويركزها في يد شخص خلافه ويمنع منه حقوقه التي خولتها له جهة الاختصاص ويجعله أهول منها.

ويمكن الالتجاء إليه عند حصول نزاع جدي بين المستحقين أو بعضهم وبين الناظر على إدارة الوقف أو على استحقاقهم فيه إذا كان في استمرار إدارته لأعيان الوقف حتى يحصل في أصل النزاع من المحكمة المختصة صرر مؤكد بحقوق الوقف أو المستحقين فيه.

٧٣٤ — وتختلف كل من الحالتين عن الأخرى إذ قد يكون الناظر حسن الإدارة لشؤون الوقف معاذراً على أعباءه وفي الوقت نفسه متأثراً بفكته وحده دون باقي المستحقين متصرفاً فيها اضراً بهم والعكس جائز

(١) استئناف عطف في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦ المجموعة ٤٤ من ٣٠

(٢) استئناف عطف في ٢٠ أبريل ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ من ٢٨٠

(٣) استئناف عطف في ٢٣ فبراير ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ من ١٦٠ ومصر أهمل مستعمل في ١٥ مجله

١٩٣٥ المجامع ٢ إلى ١٦ من ٢٠٦ رقم ٨٦

(٤) استئناف عطف في ٥ مايو ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ من ٦

المبحث الأول

في المراسمة على الوقف نزاع بين المستفيدين والمتولي

بمقتضى مرسوم لائحة شروط الوقف

٧٣٥ - يشترط لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية للطمس على أعمال الباطل في الوقف أن تكون إدارته سبقة وضارة بحقوق الوقف ومصالحه . أما إذا كانت ناعمة ومفيدة فلا محل للحراسة حتى ولو نازع المستحقون فيها لانتفاء ركن الضرر الموجب للحراسة وعلى ذلك فلا يجوز وضع أعيان وقف تحت الحراسة القضائية لمجرد كون الناظر أنفق مبالغ على إصلاح أعيانه حتى ولو نازع المستحقون في ذلك وطلبوا حذفه من المحكمة الشرعية (١)

٧٣٦ - ونفسر إدارة الناظر سبقة وضارة بحقوق الوقف إذا كانت تؤثر على كيان الوقف أو تعرض حقوقه ومصالحه لخطر الضياع كما إذا ترك مبانیه تتدهى وتسقط بدون إصلاح أو ترسيم مع وجود غلة تحت يده يحدنه إجراء الإصلاحات اللازمة والضرورية منها أو كالتأخر في سداد الأموال الأميرية أو الديون المستحقة على أعيان الوقف ومرضها بسبب ذلك لخطر نزاع الملكية والضياع أو كالأهمل في زراعة أطيان الوقف أو في تأجيرها وتركها تبور ونصب زبته أو أيجرها لأشخاص صوريين مقابل تقسيمه الأيراد معهم أو لأشخاص معوزين غير مأمورين الجانب أو بثبات ضئيلة أقل بكثير من أيجر المثل أو كالأهمل عمداً في المطالبة بحقوق الوقف قبل العمر بما قد يترتب عليه ضياع مبالغ جسيمة لجهة الوقف أو كالتولاه عبق لا إرادات والمصرفات بتقسيم الأولى وزيادة مبالغ غير حقيقية على الثانية أو إذا أجرى غير ذلك من الأعمال التي قد تضر بحقوق الوقف ومصالحه (٢)

٧٣٧ - ولا يشترط لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة لسوء إدارة الناظر أن يكون من أئمة متعمداً الاضرار بحقوق الوقف ومصالحه بل يكفي توافر سوء الإدارة والضرر وكفى ، سواء أكان سوء الإدارة عن إهمال جسيم أم عن سوء نية لأن

(١) استئناف أصلي في ٩ نوفمبر ١٩٣٦ اقتضاه ١٣ ج ٢ ص ٤٤٥

(٢) استئناف أصلي في ١٣ يونيو ١٩١٩ المحرقة ٣٠ ص ٣٢٤ و ٣٠ مايو ١٩٠٠ المحرقة ١٢ ص ٣١٧

المر من الحراسة تقليل الضرر الحالى ودرء الضرر الذى على وشك الحول بدون
دخل لمسئولية الناظر من عدمه

٧٣٨ — ولا يكتفى لصين الحارس كون المحكمة الشرعية عزلت الناظر المعين
عليه من وصف آخر مخالفته لشروط الواقف إذا لم يكن ثمة فعارض بين مخالفة التى
من عليها قرار العزل وبين الادارة الحسنة النافعة كما لو بنى قرار العزل على مخالفة
الناظر لشروط الواقف في عدم تأجير أعيانه لأجنبي أو غير ذلك من الشروط
الأخرى التى لا يترتب على مخالفتها تعريض حقوق الوقف للصباغ (١)

٧٣٩ — وبمجرد التمس على إدارة الناظر لا يكتفى لقبول الحراسة بل يجب لذلك
أن يكون الطعن جدياً وله ما يؤكد من وقائع الدعوى ومستندات الطرفين فيها
وأن تتوفر الضرورة الملحة لانتزاع الادارة من يد المتولى على الوقف وتركها
في يد خلافه .

٨٤٠ — ولقاضي الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم قاضى لامر
المستعجلة بحسب صريح وأسانيد الطرفين وتحقيق دفاعهما لا لفصل في موضوع
النزاع وإنما لمعرفة ما إذا كانت هناك ضرورة للحراسة من عدمه ، فله أن يطلع
على عقود إيجار أعيان الوقف وعلى ظاهر كشوف حسابات الناظر وعلى مستندات
المصروفات وعلى تقارير الخبراء الذين تعينوا في الدعوى وعلى أوراق الدعاوى
التي رافقها الناظر المطالبة بحقوق الوقف وعلى أوراق التمسيد الخاصة بالأحكام
الصادرة فيها وبنقاش الطرفين في كل ذلك لا للحكم بمسئولية الناظر من عدمه أو عشمولية
دمته بمبالغ من عدمه وإنما للوصول إلى معرفة ما إذا كانت هناك حاجة شديدة
تقضى بالتدخل على أعيان الوقف مؤقفا بالحراسة حتى تفصل المحكمة المختصة بما تراه
مخصوص أصل النزاع

المبحث الثاني

في المصلحة على الوقف لزراع بين المستحقين والناظر
بمصلحة الاستحقاق

٧٤١ - يشترط لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية في هذه الحالة أن تكون مصلحة الناظر للمستحقين في أصل استحقاقهم أو في مقداره أو في دفعه إليهم كيدية وضارة بحقوق المستحقين في الوقف

٧٤٢ - وتقتصر المنازعة كيدية وضارة بحقوق المستحقين إذا كان القصد منها الكيد لهم وإلحاق الضرر بهم بمنع الاستحقاق عنهم وحرمانهم منه بدون سبب شرعي أو قانوني يبرر ذلك وبمصلحة استتار الناظر به وحده وصرفه في أموره وأغراضه أو في دعاوى شرعية وحلفها بغيرها على المستحقين

٧٤٣ - ولا يؤثر على طلب الحراسة في هذه الحالة كون الناظر يحسن إدارة أعيان الوقف بالتأجير وخلافه ويتفق على أعيانه المصاريف اللازمة لاختلاف العلة في الحادثين إذ يكفي في الثانية أن تكون أعماله ضارة بحقوق المستحقين في الوقف لا بحقوق الوقف نفسه

٧٤٤ - ومن المنازعات الكيدية الضارة بحقوق المستحقين والموجبة للحراسة مصلحة الناظر لأحدهم في أصل استحقاقه في الوقف بدووب مبرر وإسكارة عليه لا عن جهل به وإنما تكايف به وقصد التصرف في حصته في الاستحقاق وتبديدها في مصالحه الشخصية واستمراره على عتاده ومنع الاستحقاق عنه بالرغم من صدور أحكام شرعية نهائية بالاستحقاق بدعوى بطلان هذه الأحكام أو حبس الاستحقاق عن المستحقين أو بعضهم بغير سبب والتصرف فيه لنفسه أو إعطائهم مبرراً من الاستحقاق وأخذ الباقي لنفسه أو تأجير أعيان الوقف لأشخاص معينين معوزين والامتناع عنهم على عدم مطالبتهم بالإيجار وإظهارهم بمظهر المدينين لوقف معانقهم الإرادة منهم أو إحصاء إيراد بعض أعيان الوقف وعدم إدخاله في كشوف الحساب أو عدم هديم الحساب للمستحقين حتى لا تظهر فصائمه وأعماله أو هدمه من لم يرفع منهم على الحساب قطع استحقاقه عنه وتنفيذ ذلك في أحدهم أو عدم

دفع أحكام النعمة التي تصد عليه من المحاكم لبعض المستحقين مع وجود ريع تحت يده أو وضع المراقيل في سبيل تنفيذها بالافتاق مع المستأجرين على عدم السداد أو على ترك الاعيان المؤجرة بمجرد توقيع الحجر تحت يدهم بالأحكام المذكورة ليضطر تلك المستحقون إلى تكرار حماية الحجر بغير فائدة يحسوها مما أو تسخير آخرين في دفع دعاوى استرداد عن زراعة الوقف المحجوز عليها عمرة المستحقين بفرض تطويل إجراءات التنفيذ وعدم تمكينهم من الحصول على حقوقهم أو إرفاق إبداعات الوقف بمصاريف كثيرة بفرض تقليل حصص المستحقين في ريعه أو غير ذلك من الأفعال التي ترمي إلى الأضرار بالمستحقين أو بأحدهم والتي يلزم لمعالجتها وتقليل تأثيرها وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية حتى يفصل من المحكمة المختصة سواء أكانت المحكمة الشرعية أم الأهلية في أصل النزاع القائم بين الطرفين

٧٤٥- ولا محل للحراسة إذا كانت منارعة الناصر للمستحقين أو بعضهم جدياً لما من الظاهر ما يبرز محتملاً أو كانت العاقلون المرجحة إلى أعماله وأفعاله غير جديرة بالاعتبار ، وعلى ذلك فلا قبل دعوى الحراسة إذا كان الناصر معذوراً في منارعة أحد المستحقين في استحقاقه لعدم وجهه لهم لعدم اتصاله بالواقف وإذعائه بعد ذلك للحكم الشرعي القاضي بالاستحقاق وتنفيذه بمجرد صدوره إذ من أولى واجبات الشرع على الوقف المحافظة على حقوق الوقف والمستحقين فيه - ولا شك أن في قول أي شخص يدعي الاستحقاق ضرراً بصالح الآخرين (١) أو إذا كان السبب في عدم دفع الاستحقاق عدم وجود مال تحت يد الناصر يعطى منه المستحقين - إما لعدم إمكانه تحصيل شيء من غلة الوقف لعدم حلول مواعيد الدفع أو لامتناع المستأجرين عن الوفاء وعدم الانتهاء من الإجراءات القضائية التي اتخذت منهم أو لكون المتحصل من ريع الوقف يسد في الأموال الأميرية وفي إجراءات الإصلاحات الضرورية لأعيان الوقف وفي تنفيذ شرط الواقف فيما يختص بالخيرات وخلافه أو لكون السبب في حبس الاستحقاق وجود حجوز تحت يده عليه من الغير

٧٤٦- ولا يباين على الناصر إطلاقاً الامتناع عن الدفع في هذه الأحوال لأنه وكيل

(١) حرر أهل مجلس ق : ٤ فبراير ١٩٣٥ المريدة القضائية عدد ٤٠ ص ١١

عن الوقف المستحق ما مورثه إدارة أعيان الوقف وتحصيل غلاته وأجراء المصاريف الضرورية له وتنفيد ما شرطه الواقف في كتابه بخصوص الترخيص وغيرها المفصلة على الاستحقاق بموجب الحجة ثم صرف باقي القلة على المستحقين ولا يلزم قانوناً أو شرعاً الاتفاق على المستحقين من ماله الخاص عند عدم وجود ريع من أعيان الوقف (١)

٧٤٧- وكذلك لا تقبل الحراسة إذا اتضح للحكمة من ظاهر أعلام الحساب ومستندات الادعى عدم أية أعمال أو تخصيص أو سوء نية للتأخر في إدارة الوقف أو في المحافظة على حقوق المستحقين بل ظهر عكس ذلك وأنه يؤجر أعيانه وأطيانه بأجر مثل بعد الإشهار عنها في الجرائد ويحصل غلته بالكامل وينفذ ما شرطه الواقف في حجه متعلقاً بكيفية الإدارة وتوزيع الربح ويقوم بأجراء الإصلاحات الضرورية في أعيان الوقف ويسير في الصرف عليه بما تستلزمه الضرورة المطلقة لمحافظة أعيانه وينفع حصص المستحقين في عاقبة القلة بمجرد ظهورها ويؤمن حسابات الوقف من إيراد ومنصرف عن كل سنة في كشوف متعددة يعرضها على المستحقين لمراجعتها ومناقشتها

٧٤٨- ولا يؤثر على ذلك كون بعض المستحقين امتنع عن التوقيع على كشوف الحساب والموافقة عليها وعن استلام حصته في الربح لا لكون الناظر ارتكب الشطط في إدارته بل بقصد مما كتبه وخلق المخارطات له لأسباب داخلية لا شأن لها بالوقف وإدارته.

الفرع الخامس

الحراسة على الوقف عند تعدد النظائر غير المصرح
بأمرهم بالاعتراض والتمتع فيهم على فائدة

٧٤٩- يجوز وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية عند تعدد النظائر غير المصرح لأحدهم بالاعتراض وعدم اتحاقهم على الإدارة طقفاً لقرار التعيين الصادر بأقامتهم حتى تفضي المحكمة الشرعية في النزاع الحاصل بينهم بشأن

(١) مصر اعلیٰ مستعمل ١٩ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٥ السنة ٦ مجلة ٢٥٣ من ٨

المثل والانتفاء بالادارة أو المزل صيانة لحقوق الوقف والمستحقين فيه وعدم تعرضها لخطر التصاع بسبب الاختلاف على الإدارة .

٧٥٠ — ويشترط لقبول الحراسة في هذه الحالة توافق شرطين .

الأول : حصول توافق بين النظائر على الإدارة .

الثاني : أن يكون الاختلاف مضرًا بمصالح الوقف والمستحقين بحيث لا يمكن معه ترك الحالة على ما هي عليه حتى الفصل في النزاع الشرعي كعدم اتفاق المصدر عن تأجير أعيان الوقف أو على إجازة الإيجارات الصادرة من أحدهم وقت أن كان باطلاً مفرداً على الوقف أو عدم الاتفاق على زراعة أطيانه أو على دفع الأموال الأميرية المستحقة على أعيانه أو على تحصيل غلته أو على إجراء الإصلاحات اللازمة في عقاراته أو على تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بهدم بعض منازل أو على توزيع الربيع على المستحقين أو غير ذلك من الأعمال التي قد يترتب على عدم الاتفاق على القيام بها ضرر بحقوق الوقف والمستحقين (١)

٧٥١ — أما إذا كان الاختلاف حاصلًا على مسائل غير جوهرية ولا يؤثر على مصالح الوقف والمستحقين ترك الحالة على ما هي عليه حتى الفصل في النزاع الشرعي فلا محل للحراسة لانعدام الضرورة الملجئة لها

٧٥٢ — ويرى بعض المحاكم عند وجوب الحكم بالحراسة عدم تعيين أحد الناظرين المختصين على الإدارة حارساً بحجة أن الحكم بذلك فيه معنى يبراد أحد الناظرين بالادارة الأمر المداخل في وظيفة المحاكم الشرعية وحدها (٢) إلا أننا نرى خلاف ذلك وإمكان تعيين أحد الناظرين في الحراسة للأسباب الآتية

الأول : لا خلاف الحكم الصادر بالحراسة عن القرار الذي يصدر بأمر أحد الناظرين في الإدارة في طبيعته وفي الآثار القانونية المترتبة عليه إلا أن أول مؤتمت يخص تقصى الضرورة لحفظ حقوق الوقف والمستحقين فيه أما الثاني فدائم

(١) حرر أهل مستعمل في ٩ فبراير ١٩٣٥ الخلفاء محمد ١ في ١٦ من ٩٢ رقم ٣٨ واختلاف
مستعمل في ٢ مايو ١٩٣٥ المصونة ٧٧ من ٣١٥

(٢) حرر أهل اجتماع في ٢٥ يولي ١٩٣٧ علماء ٨ ج ٢ من ٢١٦

ويرتب لدنول حقوقا على الوقف والمستحقين ويحميه بالتزامات تختلف عن حقوق
والالتزامات الخارس.

الثاني - لأن نص المادة ٤٩٩ مدني أهلي و٦٠٠ مختلط الواجب تطبيقها في
هذه الحالة يحول المحكمة عد الحكم بالحراسة تعيين أحد الإحصام المتراعين .

الثالث - لأن ناظر الوقف أعلم من الأجنبي بشؤون وأعمال الوقف وأمر
من غيره على المحافظة على حقوقه وأمواله

الرابع - لأن الأخذ بهذا الرأي يترتب عليه إمكان رفع يد كل ناظر عن
أعبان أوقف مجرد منارعة الناظر الأخر له في الإدارة والامتاع عن مشاطرته فيه
حق ولو كان متعتا في ذلك الأمر المناسبي للعقل والمطق والصواب اذ ما على كل
ناظر يريد التأكيد لزميله إلا أن يمتنع عن الإدارة لئلا حركة الوقف ويتسكن بذلك
من تعيين حارس أجنبي عليه حتى ولو كانت إدارته للوقف طيبة لا لوم عيب
ولا تريب .

أما إذا كانت أعمال وتصرفات كل من الناظرين على الوقف محل طعون جديدة
لن نصيحة في هذه الحالة أن يكون الخارس أجنبيا عن الطرفين

الفرع السادس

المادة: على عين معينة غير موصول راع بين الوقف والغير على ملكيتها

٧٥٣ - يجوز وضع عين معينة تحت الحراسة القضائية إذا حصر راع بين
ناظر الوقف وبين الغير على ملكيتها لجهة الوقف ولا يعترض في هذه الحالة على
أن الحراسة قد تؤثر على حقوق الناظر أو على سلطته في الإدارة لأن المعروف في
ذلك أن الوقف أو ملكيته للأعيان غير متنازع عليها - أما إذا كانت ملكية
الوقف للأعيان أو لعين منها محل نزاع فتسرى عليها قواعد القانون المدني لتحميه
بالحراسة وغيرها (١)

(١) استئناف مختلط في أول مارس ١٩٣٢ المجموع ٣٥ ص ٢٢٢

الفرع السابع

من الذى يتنعم في دعاوى الحراسة على الوقف

٧٥٤ - للوقف شخصية معنوية تختلف عن شخصية المستحقين فيه يمثلها الناظر ويرفع عليه وحده دعاوى الحراسة على الوقف سواء أكانت بناء على طلب دائى الوقف أم الوقف أم دائى المستحقين فيه أم بناء على طلب الآخرين لنزاع بينهم وبين الناظر بخصوص إدارة أعيانه أو بخصوص دفع الاستحقاق ولاداعى لادخال مستحقين في هذه الدعاوى (١)

الفرع الثامن

من تنهى الحراسة على الوقف

٧٥٥ - تنهى الحراسة على الوقف بانتهاء النزاع الذى قضى بها من أجله كعدد الدائى المستحق أو لدائى الناظر أو دائى الوقف أو دفع مبلغ النفقة المحكوم بها للمستحق على الناظر أو صدور الحكم فى الدعوى المرفوعة بإعلان الوقف لحصوله من الواقف مريباً من دائبه أو صدور الحكم فى الدعوى الأهلية أو الشرعية المرفوعة من المستحقين على الناظر أو من أحد الناظرين على الآخر بالحساب أو بالاستحقاق المتجدد أو بالمرل أو بالأفراد بالتولى (٢)

٧٥٦ - ولا يجوز للحكمة الحكم بانتهاء الحراسة ما دام للنزاع المدكور قائماً إلا إذا حصل تغير فى وقائع الدعوى المسداة أو فى مركز طرفي الخصومة القانونى الذى كان موجوداً وقت رفع الدعوى وترتب على ذلك زوال الضرورة التى قضى من أجلها بالحراسة فيجوز للحكمة عند توافر إحدى هاتين الحالين الحكم بانتهاء الحراسة بالرغم من استمرار النزاع .

(١) استئناف عكظ في ٢٧ يرمه ١٩٣٧ المجموعة ٤٤ عدد ٩٨ من ٢٨٩ و ٢٢ يرمه ١٩٣٤ المجموعة ٤٤ من ٣٨٩ ومصر أهل مستعمل في ٢٩ يناير ١٩٣٥ المراجعة القضائية ٤٥ سنة ٦ نمرة مئة ٢٥٣ من ٧

(٢) استئناف عكظ في ٢٧ مايو ١٩٣٥ المجموعة ٦٧ من ٤٥٧

٧٥٧ - ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

أرى : قضى بتعيين حارس ضايق على وقف بناء على طلب دائر المستحق أو دائر الناظر للحصول على دينه من حصته في الربع وقبل الاستيلاء على كامل دينه توفي المستحق المدين وآل الاستحقاق إلى غيره أو عزل الناظر المماثل وتعين آخر بدلاً عنه فيجوز للمحكمة بالرغم من عدم حصول الدائن على كامل مطلوبه وبالرغم من استمرار النزاع الحكم بانتهاء الحراسة

والسبب في ذلك يرجع في الحالة الأولى إلى أن الاستحقاق في الوقف حتى يضمن يستند لمستحق من الواقف مباشرة لا تركه تورث عن المستحق السابق بسقط بمجرد وفاة صاحبه فلا يجوز لدائر المستحق المتوفى طلب استمرار الحراسة على أعيان الوقف للحصول على دينه من حصته للمستحق الذي آل بعده، وهل ذلك تكون الوفاة قد غيرت من وقائع الدعوى المادية تغييراً من شأنه نحو الضرورة التي قضى بالحراسة من أجلها - أما في الحالة الثانية فلا شأن الناشئ من تعيين حارس نضائي على الوقف هو تمتعت الناظر الموجود وتوابعه مع المدين المستحق على عدم سداد الدين لمجوز من أجله تمت يده من الاستحقاق - أما وقد قضى بعزل الناظر المذكور وتعين آخر خلفه فلا داعي لاستمرار الحراسة وتعطيل مصالح الوقف بسببها وإنما يجوز المحجوز تحت يد الناظر الجديد على الاستحقاق طرمار نحو سلفه وعمل على الإضرار بالدائر فيجوز في هذه الحالة فقط طلب إعادة وصح أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية

ثانياً : شخص معين ناظراً على وقف طبقاً لقول الواقف والحصول منه في قواه العقبية حجر عليه ماله وتعين آخر قيام من المخلص عليه كما تعين ناظراً مؤقتاً حتى ينتهي مسألة الحجر - وفي أثناء النظارة لم يتم بإدارة أموال الوقف على الوجه الأكمل فرفع عليه أحد المستحقين دعوى بالعزل أمام المحكمة الشرعية أخرى أمام المحكمة الأهلية، طلب وصح أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية حتى يقضى نهائياً في النزاع الشرعي وصحى له بطلباته في الحراسة وقبل الفصل نهائياً في دعوى العزل توفى الناظر الأصل المحجوز عليه وإسارت بوفاته النظارة المؤقتة وتعين آخر ناظراً بدله طعناً لحجة الوقف للمحكمة في هذه الحالة الحق في الحكم بانتهاء الحراسة بالرغم من عدم

الحكم نهائياً في دعوى العزل لحصول تغيير في المركز القانوني للناظر المطلوب الحكم
بعدمه وذلك بتعيين آخر خلافاً على الوقف له وحده حتى إدارة شؤونهم وتولى أعماله (١)

ثانياً : شخص معين ناظر أعلى وقف ولحصول نزاع بينه وبين إحدى المستحقات
على ريع الوقف رفضت عليه دعوى عزل أمام المحكمة الشرعية ولمخرى أمام المحكمة
الأهلية بطلب وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية حتى يحصل في النزاع
الشرعي نهائياً وتنتهي لها بطلباتها في الحراسة، وفي أثناء نظر دعوى العزل رفضت
المحكمة الشرعية بضم أخرى معه في الظلمة بصفة مؤقتة حتى يحصل في الخصومة
نهائياً وبعد الناظر على الوقف بالطريق الشرعي مع الاذن لها بالأفراد فيجوز في
هذه الحالة الحكم بانتهاء الحراسة بالرغم من عدم الفصل نهائياً في دعوى العزل
لحصول تغيير في وقائع الدعوى المادية وفي المركز القانوني للناظر المطعون على
بصرفاته من شأنه محور الضرورة والحالة الشاذة التي استلزمت تعيين الحارس وذلك
بتعيين الناظر المؤقت مع الاذن له بالأفراد في إدارة الوقف (٢)

٧٥٨ — ولا يؤثر على طلب انتهاء الحراسة كون الناظر المنضم عين بصفة مؤقتة
حتى يحصل في النزاع الشرعي لها الناظر المؤقت من الحقوق والالتزامات بالناظر
المعين بصفة نهائية طوال الزمن الذي تستمر فيه نظارته ظهر وحده حتى تمثيل الوقف
وإدارة أعيانه والسهر على مصالحه وحقوقه قبل الفير (٣)

رابعاً : ناظران معينان على وقف على ألا يكون لأحدهما حق الانفراد في
التولى ولحصول شقاق بينهما على الإدارة ورجبة كل منهما في الاستئثار بها وحده
دون الآخر حصل ارتباك في أعمال الوقف وتعرضت مصالحه ومصالح المستحقين
فيه للخطر فرجع بعض المستحقين عليهما دعوى أمام المحكمة الأهلية بطلب وضع
أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية حتى تنتهي الحالة الشاذة ويحصل في دعاوى

(١) مصر اهل سجل في ٢ مايو ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٣ السنة ٧ مرة ١٠٣ من ٦

(٢) مصر اهل سجل في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ في القضية رقم ٣٣ سنة ١٩٣٦ سجل رقم مصر ٥٥

(٣) استئناف عطف في ٢ مايو ١٩١٨ الجازية برفير ١٩١٨ من ٣ رقم ٣٧ مارس ١٩٢٥

اجازات يولي ١٩٢٨ من ١٨٤ رقم ٣٠

العزل التي رفعها كل من الناظرين على الآخر أمام المحكمة الشرعية وقضى بطلان المستحقين في الحراسة وقبل الحكم نهائياً في دعوى العزل قصت المحكمة الشرعية بأمر د. أحد الناظرين في الإدارة بحكم واجب النفاذ فيحق في هذه الحالة الحكم بانتفاء الحراسة بالرغم من عدم الفصل نهائياً في دعوى العزل للحصول تعبير في المركز القانوني لأحد الناظرين من شأنه زوال الحالة الشاذة التي أوجبت الحكم بالحراسة وهي عدم الاتفاق على الإدارة وذلك بالتصريح لأحد الناظرين بالانفراد بها وحده (١)

الفصل الخامس

الحراسة على الأموال المشتركة

٧٥٩ — يجوز وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة القضائية عند اختلاف الشركاء مع بعضهم على إدارتها (٢) أو عند استئثار فئة منهم بالإدارة أو بالبيع دون الآخرين (٣) أو عند نقض اتفاقهم المؤقت على الإدارة (٤)

٧٦٠ — ولا يشترط لأجابه طلب الحراسة في هذه الحالة حصول نزاع في الملكية أو في وضع اليد أو بخصوص الأمانة ومقدارها بل يكفي تواجد حالة الشروع وعدم اتفاق الورثة أو الشركاء على الإدارة وعلى توحيد ما في شخص واحد منهم وما يترتب على ذلك من اضطراب في الإدارة وتعطيل لأعمالها وضرر بحقوق الشركاء وبالأموال المشتركة نفسها (٥)

(١) مصر أملي مستعمل في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٥ المرجع القضائي ٣٩ سنة ٧ ص ١٢

(٢) لوران مدق ج ١٠ ص ٢٣٥ واستئناف عتظ في ٧ يونيو ١٩٠٦ المجموعة ١٨ ص ٢٧٠

و ١٩ أبريل ١٩٣٣ الجاريت ٢٧٥ الصادر في يوله ١٩٣٤ ص ٣١٧ رقم ٢٧٣

(٣) استئناف عتظ في ١٣ مايو و ٦ أبريل ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ١١٣ و ٣١٤ و ١٤ يناير

١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧٩ ومصر أملي مستعمل في ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ المجلد ٢ سنة ١٦

ص ٢١٥ رقم ٨٨

(٤) استئناف عتظ في ٣ ديسمبر ١٩٣٦ المجموعة ٤٤ ص ٧٩

(٥) تطبيقات دالور على المادة ١٩٦١ مدق فرنسي سنة ٧

٧٦١ — والسبب في ذلك يرجع الى أن حقيقة الدعوى في هذه الحالة — وإن كانت أحكام القضاء متعقة على نسيبتها بدعوى حراسة — هي طلب تعيين مدير مؤتمت لإدارة الأموال المشاعة أو المشتركة لعدم اتفاق الشركاء على الشروع على تركيزها في شخص معين — نقتضى مأموريته بزوال الضرورة التي سدت لالتجاء إليه وذلك بأحد أمور ثلاثة

أول : انتهاء حالة الشروع اتفاقاً أو بحكم من القضاء.

الثاني : الاتفاق على استغلال الأموال المشاعة بطريق قسمة المبادأة.

الثالث : استبدال المدير بآخر متفق عليه من قبلهم — فلا يشترط للحكم بالحراسة في هذه الحالة توافر الراجح المتيقن من المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٦٠٠ مختلط و ١٩٦١ فرنسي الواجب توافره في دعاوى الحراسة الأخرى بل يكفي فيه قيام الشروع وعدم الاتفاق على الإدارة (١)

٧٦٢ — ولا يؤثر على تعيين الحارس أو المدير المؤقت كون بعض الأموال المشتركة أجزاء صغيرة وحصصاً شائعة في عقارات لأخرين لعدم وجود أى مانع قانوني أو حائل عملي يحول دون تعيين حارس على حصة مشاعة مع آخرين تكون علاقته معهم كعلاقة الشركاء المالكين للحصة المشاعة محل الحراسة في حكيمة الانتفاع بها (٢)

٧٦٣ — ولا يلزم في هذه الحالة إدخال المالكين للعقارات الداخلة فيها الحصص المشاعة في دعوى الحراسة بل يكفي اخصام مالكي الحصة أو الحصص موضوع النزاع فقط (٣)

٧٦٤ — ولا يؤثر على طلب الحراسة وجود وكيل أو مدير مؤتمت عن بعض الشركاء على الشروع دون الآخرين حتى ولو كانت إدارة طيبة وأعماله صائبة لعدم أحقيته في تمثيل الشركاء الذين لم يعينوه في الإدارة والذين لم أيضاً الحق

(١) نود أن المرجع السابق من ١٩٦٦ وحصر استثنائ في ١٥ نوفمبر ١٩٦٧ بملاء ٨ من ٣٩٨

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ يونيو ١٩٦٤ المجموعة ٤٦ من ٣٤٩

(٣) استئناف مختلط في ١٨٩٢ المجموعة ٩ من ١٣٨

في الاشتراك في وتحصيل النكته معه والعمل على ما يصون حقوقهم في الأموال المشتركة (١)

٧٦٥ — ويجوز وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة حتى ولو كانت مؤجرة للغير على أن تكون مأمورة الحارس بتحصيل الأرباح وتوزيعه على الشركاء كل بحسب نصيبه أو انداع الربح في حوزة المحكمة إذا حصل براءع جدي في المخصص (٢)

٧٦٦ — ولا يجمع من الحراسة كون الشريك واضع اليد على الأموال المشتركة مائتاً لقيام النكته التي أسست عليها الحراسة وهي حالة الشروع وعدم الاتفاق على الإدارة ولما طرأ الأحكام بهذه النظرية للعق الذي تحوله القانون لكل من الشركاء على الشروع في مضاعفة الآخرين في الإدارة باعتباره مالكا في كل ذرة من الأموال المشاعة مهما مضت حصته وقت قيمتها بالنسبة لحصص الباقين وكل ما هنالك أنه يمكن تعيين الشريك واضع اليد في هذه الحالة حارساً قضائياً إذا كانت إدارته للأموال طيبة ولم يكن بينه وبين باقي الشركاء من المنازعات الجديدة ما يجعل استغلاله للأموال وأمانته محل شك أو ريب (٣)

٧٦٧ — ولا يجوز تعيين كل واحد من الشركاء حارساً على نصيبه شائعاً في الأموال المشتركة لاستمرار النكته التي استوجبت طلب الحراسة وهي قيام حالة الشروع وعدم الاتفاق على الإدارة والتي لا ينفك منها أو يزولها تخويل كل واحد من الشركاء إدارة نصيبه شائعاً بصفته حارساً لا مالكا (٤) إنما إذا أمكن تقسيم الأعيان المشتركة إلى فسمه مائة وتعيين كل واحد من الشركاء حارساً على قدر حصصه يوارى قيمة نصيبه الشائع فخرى جوار الحكم بتعيين كل من الشركاء

(١) استئناف عتظ في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦ المجموعة ٤٤ ص ١٤

(٢) استئناف عتظ في ٢ ديسمبر ١٩٣٤ المجلدات يوله ١٩٣٥ ص ١٨٥ رقم ٣٠٥ وفيه ذلك استئناف عتظ في ٩ نوفمبر ١٩٣٨ المجموعة ١٢ ص ٧ وحتى عدم وجود ضرورة لوضع الأمان تحت الحراسة المحكمة في هذه الحالة ما دامت مؤجرة لمخصص مقدر

(٣) دالوز بربروار ج ٤١ تحت كلمة Succession ص ٢٢٨ فقه ٨٩ ومصر أعلى مستعمل في ٩٩

أكتوبر ١٩٣٥ المجلد ٢ السنة ١٩ ص ٢٦٥ رقم ٨٨

(٤) استئناف عتظ في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٠

مدرساً في هذه الحالة لزوال السبب الذي متوجت توحيد الإدارة وهو الشيوع
الموجود بين الشركاء والذي يحول دون انتفاعهم بالأموال المشاعة ما داموا على
اختلاف في كيفية إدارتها

٧٦٨ — ولا يضمن على طلب الحراسة في هذه الحالة أنها تبقى لمدة غير محدودة
مذكور أن أمرها لرعه طالب الحراسة مع معايرة ذلك لطبيعتها ومن أجازها إجراء بعض
مؤقت العرض منه صيانة حقوق متنازع عليها حتى الفصل في النزاع القائم بشأن
من المحكمة المختصة لأنه ولو أن الإجراءات التحفظية مؤقتة تنتهي بزوال الحالة
أو الأسباب التي اقتضت الالتجاء إليها إلا أن ذلك لا يمنع من بقائها لمدة طويلة أو
غير محدودة إذا استمر الحق المطلوب المحافظة عليه على ما هو عليه دون طرحه أمام
القضاء لأي سبب من الأسباب سواء أكان ذلك من تهاون الخصام في ذلك أم
من تعمد عدم إيصال الحق للقضاء وما حل من يضرر من الحراسة في هذه الحالة
إلا أن يعمل على إنهائها برفع دعوى بمرز وتجنب حصة الشائعة أمام المحكمة
المختصة (١)

٧٦٩ — ولما كان العرض من الحراسة في هذه الحالة هو تمكين كل واحد من
الشركاء من الشيوع من الانتفاع بصيبه في شخص الحارس الذي يعتبر أمين الجميع
والقضاء لتعذر الوصول إلى ذلك قبل الحراسة بسبب حالة الشيوع واختلاف
الشركاء على الإدارة أو لاستئثار بعضهم بها أو بالريع دون البعض الآخر فلا يحل
للحراسة إذا كان كل واحد من الشركاء متفعلاً بما يوازي قيمة نصيبه في الأموال
المشاعة بطريق قسمة المهايأة بالاتفاق أو بحكم من القضاء حتى يفصل نهائياً في
دعوى الفرز والتجوز (٢)

٧٧٠ — ولا يمكن لعدم قبول الحراسة في هذه الحالة مجرد عرض أحد الشركاء
مشروع قسمة مهايأة لم يوافق عليه الباقون لحصول غبن لهم فيه أو لعدم استحالة

(١) مذكور على القضاء المتجمل ج ٢ ص ٢٠٩ ثقة ١٩٨ ومصر أهل مستعمل في ١٩ أكتوبر

١٩٣٥ و ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماة ٢ لسنة ١٦ رقم ٨٨ و ٨٨ ص ٢٦٥ و ١٩٤

(٢) استئناف عجل في ١٩ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٤ ص ٤٠ و ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨

تعيده للصعوبات التي يوضعها الشريك المذكور في سبيل امتناعهم بأموالهم (١)
٧٧١ - ولا يمنع من الحكم بالحراسة كون الشريك واضع اليد على الأموال
المشاعة أظهر رغبة في استئجار حصص باقي الشركاء. وعدم موافقة الآخرين على
ذلك خصوصاً إذا اوضح من ظروف الدعوى وقرائن أحوالها عدم جدية هذه الرغبة
وأن يبين ويرى باقي الشركاء من المنازعات والدعاوى المختلفة ما يجهله غيرهم من
حقوقهم عند التعامل معهم (٢)

٧٧٢ - وإذا انتهت المدة التي اتفق على الانتفاع بالأعيان المشاعة في طريق
قسمة الميراث ولم يحصل اتفاق بشأن تجديد ما وعادت حالة الشروع والاختلاف
على الإدارة إلى ما كانت عليه قبلها فيجوز في هذه الحالة تعيين حارس قضائي

٧٧٣ - ويجوز وضع الأعيان المشتركة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب
أحد الشركاء إذا حصل نزاع بينهم بخصوص سداد الديون العقارية المستحقة عليها
من الربيع وترتب على ذلك تعريضها لخطر الضياع بسبب اجراءات نزاع الملكية أو
اجراءات المحضر العقاري التي اتخذها الدائن المرتب بشأنها وتكون مأمورية
الحارس في هذه الحالة تحصيل غلتها وتسديد الديون المتأخرة والمستحقة والضرر
الأميرية منها وتسليم ما عسى أن يبقى لديه بعد ذلك للبلاك كل بقدر نصيب

٧٧٤ - ولا يشترط في هذه الحالة وجود خلاف بين الشركاء وامتنعهم عن
الإدارة بل يكفي امتناعهم كلاً أو بعضهم عن سداد الأقساط العقارية المستحقة من
الأعيان المشتركة وتعريضها للخطر بسبب ذلك (٣)

٧٧٥ - ولا يمنع من قبول الحراسة في هذه الحالة وضع يد أحد الشركاء على
أعيان المشتركة بطريق الاستئجار من البعض والانتابة عن البعض الآخر لأن
الباعث على الحراسة هو المحافظة على الأعيان من خطر البيع الذي سيحل بها بسبب
تهور الشركاء وتأخيرهم في دفع الديون العقارية المقررة عليها من غلتها - ولا

(١) مصر أعلى مستجلى في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المجلد ٢ قس ١٦ رقم ٨٥ من ١٩٤

(٢) مصر أعلى مستجلى في ٣٣ مايو ١٩٣٥ السابق الإشارة إليه

(٣) استئناف عكس في ٢٤ أبريل ١٩١٨ المجلد ١٩١٨ ص ٢٥٢ رقم ٣٩٢ و ١٧ من ١٩١

١٩٣٢ مجلد ٢٤ من ١٩٤١ ومصر أعلى مستجلى في ٢٦ ديسمبر ١٩٣٤ في القضية رقم ١٧٢ مستجلى في

١٩٣٥ ولم نشر بعد

يتعارض الحكم بها مع تأجير الأموال المشتركة لأحد الشركاء لأن مأمورية الحارس لا تعدى المحافظة على الأعيان المذكورة بأعمال الإدارة الحسنة واعتماد التأجير الحاصل عنها إذا كان ثمة تأجير وترك المتأجير فيها تنفيذاً لعقد الإيجار الصادر إليه وتحصيل ما يمكن تحصيله لسداد الديون المقررة عليها^(١)

٧٧٦ — ولا يؤثر على طلب الحراسة كون أحد الشركاء مدد للدائن المرتين للأعيان المشتركة مبالغ تزيد عن نصيبه في الدين بالنسبة لحصته في الأعيان المذكورة لأن الوهن التأميني لا يتجراً ولأن القصد من الحراسة هو مجابهة الدائن المرتين وعدم تمكنه من انتزاع الأعيان المرهونة من تحت يد المالك

٧٧٧ — ولا يتنافى وضع الأعيان تحت الحراسة القضائية في هذه الحالة مع المبدأ السابق تقريره وهو أن الحراسة ليست وسيلة من وسائل التعميد التي نص عليها قانون المرافعات على سبيل الحصر لأن القصد منها ليس الضغط على المدير للدفع والوفاء بل هو صيانة الأعيان المهددة بالضباب وإفادها من خطر إجراءات نزع الملكية أو الحجز العقارى وعدم تمكن الدائنين من العتق بحقوق الملكية الفردية أو الإخلال بالهبة الاجتهادية

٧٧٨ — ولا يكفي لقبول الحراسة مجرد دفع دعوى من طالبها جرداً وتجنّب حصته في الأعيان المشتركة إذا لم يكن ثمة نزاع بين الشركاء على مقدار الحصص أو على الإدارة والاستغلال وكانت الإدارة مركزة في يد شخص مهم باتفاق الجميع أو كان كل واحد منهم متمتعاً بحصته فيها بطريقة قسمة المياهاة^(٢)

٧٧٩ — أما إذا كانت الدعوى مرفوعة بسبب اختلاف الشركاء على الإدارة أو استئثار فئة منهم بالإدارة أو بالبيع دون الآخرين وكانت القسمة المؤقتة متعذرة لبارعات الحاصلة بينهم فالحراسة في هذه الحالة واجبة^(٣)

(١) استئناف مخطئ في ٤ مايو ١٩١٠ المجموعة ٧٣ من ٢٨٩ وأول مارس ١٩١١ المجموعة ٢٣

من ٣٠٦ و ٥ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ من ٧٠

(٢) استئناف مخطئ في ١١ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ١٤ من ٤٠ و ٢٧ يولي ١٩٢٢ المجموعة ٣٠

من ٣٦١ وخط استئناف ٢٨ مايو ١٩٣٠ مخطئ ١١ ج ١ من ٨١ رقم ٤٤

(٣) استئناف مخطئ في ٢ يولي ١٩٢٦ و ٢٠ مارس ١٩٢٦ المجازات سبتمبر ١٩٢٦ من ٣٧٠ و ٣٧٦

رقم ١٥٩ و ٤٢٠

الفصل السادس

الحراسة على التركات

٧٨٠ - زيادة على ما قلناه بخصوص وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة القضائية يمكن وضع كل أو بعض الأموال الناتجة عن التركات تحت الحراسة القضائية في الأحوال الآتية :

أولاً : إذا حصل نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص الانصباء في التركة وترتب على ذلك حصول تأخير في إجراءات القسمة (١)

ثانياً : إذا حصل نزاع جدي بخصوص صحة الوصية الحاصلة عن كل الأموال المذكورة أو من بعضها (٢) وإذا طعن بالتزوير في الامضاء المنسوبة للموصي وكان هناك خطر على أموال التركة إذا استمرت تحت يد الموصي اليأس لعدم ملاءمته وتصرفه في البعض منها (٣)

ثالثاً : اختلاف الورثة مع بعضهم على التركة وعدم رغبتهم في استلام أموالها (٤)

رابعاً : إذا وضع شخص يده على أموال التركة باعتباره الوارث الوحيد فيها وتصرف في كثير من أعيانها على هذا الاحتمار بالرغم من حصول نزاع جدي بخصوص وراثته لم يحصل فيه بعد من الجهة القضائية المختصة (٥)

خامساً : إذا حصل نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص الانصباء وحصولهم في الميراث .

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٩ مدق غرسى ويروج في ٤ مارس ١٨٩٣ التي أشار اليه

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٨ فقرة ٦٠ وأوربي ورو ج ٢ ص ٣٣٣

(٣) تعليقات دالوز ويروج في ١٨ ديسمبر ١٨٩٦ التي أشار اليه

(٤) استئناف مغلط في ١٤ ديسمبر ١٨٩٠ المصودة ٣ ص ٨٧

(٥) استئناف مغلط في ٦ مارس ١٩٠٧ المصودة ١٩ ص ١٦٨

سابعة : إذا ادعى بعض الورثة أحقيتهم وحدهم للتركة دون الآخرين حتى ولو كانت بعض أعيانها في حيازة الأشخاص المتنازع في ميراثهم (١)

ثامنة : إذا طرأ أحد الورثة للباقيين في ملكية التركة لبعض الأعيان وادعى ملكيته له وحده دون المورث ودفع بصورته عمود عليك الأخير ووضع اليد على الأعيان المذكورة وحده وصار يستغلها بناء على هذا الادعاء دون إعطاء شيء من ريعها لباقي الورثة

تاسعة : إذا عمل أحد الورثة على إخفاء أعيان التركة وظهر بمظهر ادعاء لها دون المورث (٢)

٧٨١ - وإذا حصل نزاع في حصة طالب الحراسة وحقه في الميراث فنقاض الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم قاضي الأمور المستعجلة بحث وتقدير ذلك وما إذا كان الحق الذي يترتب عليه طالب الحراسة يكنى في ظاهره للحكم بالحراسة أم لا (٣)

٧٨٢ - وإذا قضى بالحراسة على التركة فيجب أن يدخل فيها جميع الأموال التي كانت في حيازة المورث قبل وفاته والتي كان يديرها باعتباره مالكا ظاهراً حتى ولو ادعى بعض الورثة أو الغير ملكيته لبعضها متى كان ادعاؤه متارماً عليه جدياً من الباقيين

٧٨٣ - وما على مدعي الملكية إلا الانتفاء بعد ذلك إلى المحكمة المختصة للحصول على حكم بالملكية منها (٤) ولا عمل لوضع أموال التركة تحت الحراسة القضائية إذا لم يكن ثمة نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص الميراث أو بخصوص حصصهم في الميراث وكانت إدارتها في يد أحدهم يقوم بها لصلحة الجميع براءة براسقلال ويعبر مصاريف (٥)

(١) استئناف عتظ في ٦ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٦٨

(٢) استئناف عتظ في ٢٢ يونيو ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ٣٥٨

(٣) استئناف عتظ في ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٦٩

(٤) استئناف عتظ في ٢٢ يونيو ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٨

(٥) ليون في ٢٧ مارس ١٨٩٣ تاريخ ٩٤ ج ٢ ص ٦٠

٧٨٤ - وأنا ادعى شخص محصول وصية له عن بعض أعيان الشركة وبازعه في ذلك الورثة حدياً فلا يجوز وضع جميع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى يعزل من المحكمة المختصة في النزاع الخاص بالوصية بل يجوز فقط وضع الأعيان المتنازع عليها فقط تحت الحراسة القضائية إذا كان هناك خطر على حقوق مدعى الوصية من تركها تحت يد الورثة (١)

٧٨٥ - ولا يجوز وضع جميع أعيان الشركة تحت الحراسة القضائية بدو عن طلب دائر لشركة للحصول على دينه من ريعها بثباته ذلك فضيعة الحراسة والعرض منها كما سبق ذكره (٢)

الفصل السابع

الحراسة على الشركات

٧٨٦ - يجوز وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية صيانة لحقوق الشركاء، كلما انتضت مصالحهم اتحاد هذا الاجراء التحفظي (٣)

٧٨٧ - ومن الأمانة على ذلك ما يأتي :

أولاً - استئثار بعض الشركاء في شركة عامة بإدارة وأرباح الشركة دون الآخرين فيجوز لحزلاء عاظمة على حقوقهم ومصالحهم فيها طلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى تفصل المحكمة المختصة في موضوع النزاع الحاصل بينهم (٤)

ثانياً - موت أحد الشركاء المتضامنين في شركة تضامن واستمرار الباقي في إدارة أعمال الشركة واستغلال مواردها بغير موافقة ورثة الشريك المتوفى

(١) مساعات دالور على الملاء ١٩٦٨ مدق فرنس بلة ٦٤

(٢) استئناف مخطط في ٣٧ قرار ١٩٦٩ المصوب ٤١ ص ٢٨٩

(٣) باريس في ٢٣ ثاير ١٨٦٦ دالوز ٦٦ ج ٢ ص ٢٨ و ٤ مايو ١٨٦٧ دالوز ٦٧ ج ٢ ص ١٥٩

(٤) استئناف مخطط في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٢ المأقوت يناير ١٩٣١ ص ٤٢ رقم ٦٦

إذا لم يمس في عقد الشركة على إمكان استمرارها بعد الوفاة فيجوز لورثة الشركة المتوفى صيانة حقوقهم في الشركة طلب وضع أموالها تحت الحراسة القضائية حتى تحكم محكمة المصروع بتصفيتها أو تعيين مصف لها (١)

ثالثا — حصول نزاع بين الشركاء المتضامنين في شركة تضامن على إدارتها ورغبة كل واحد منهم في أخذ السلطة لنفسه وإصدار الأوامر المتعلقة بها ومنافسته ما أبداه زميله بخصوص ذلك مما قد ينشأ عنه تعطيل في أعمالها وشل حركتها فيجوز في هذه الحالة لكل من هؤلاء الشركاء طلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى يحصل من المحكمة المختصة في النزاع الحاصل بينهم بخصوص الإدارة أو التصفية أو خلافة

رابعا — رفع دعوى تصفية الشركة أو بصحها لعدم اتفاق الشركاء مع بعضهم على الإدارة أو لمخالفة البعض لشروط عقد تكوينها فيجوز لكل من الشركاء أو لداين الشركة في هذه الحالة طلب وضع أموالها تحت الحراسة القضائية حتى يقضى في موضوع النزاع (٢)

الفصل الثامن

الحراسة على الأشياء المبيعة

عند حصول نزاع بين البائع والمشتري بشأنها

٧٨٨ — يقول بعض المحاكم بعدم قبول دعوى الحراسة التي ترفع من البائع بطلب وضع الشيء أو العين المبيعة تحت الحراسة عند حصول نزاع به وبين المشتري بخصوص دفع الثمن أو بخصوص صحة عقد البيع أو لغير ذلك من المنازعات الأخرى ووجهه في ذلك أن الحراسة فرع من الملكية يسرى عليها ما ينطبق على

(١) استئناف عسقلان ٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ المجازات بجيب ١٩٣٦ ص ٣٩٦ رقم ٥٢٤

(٢) الفسخ الفرنسي في ٦ يناير ١٨٨٥ مالوز ٨٥ ج ١ ص ٥٥

الملكية وبأن البائع لا يجوز له دفع دعوى باستحقاق الشيء أو العقار المباع بعد حصول البيع فلا يجوز له بطريق التبعة طلب وضعه تحت الحراسة العصفائية لنزاع بينه وبين المشتري^(١) ويرى البعض الآخر عكس ذلك وقبول دعوى الحراسة في هذه الحالة متى توافقت الضرورة الملجئة لها وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لأن الرأي الراجح والمعمول به أنه لا يشترط للنزاع الموجب للحراسة أن يكون مسبباً عن الملكية أو على وضع اليد أو على الإدارة أو على الإبرء بل يكفي فيه كل نزاع تراه المحكمة كلياً لوضع الشيء المتنازع عليه تحت الحراسة متى تبين لها وجود مصالح مهددة باحتمار أو حقوقاً بتعذر تحصيلها

ثانياً : لا يقتصر إجراء الحراسة التحفظي على صيانة الملكية بل يمتد إلى حفظ الحقوق العينية الأخرى كحق امتياز البائع على العقار المباع

ثالثاً : لأن الأخذ بالرأي القائل بعدم قبول الحراسة من البائع في جميع الأحوال يترتب عليه ضياع حقوق البائع الحسن البية الذي يسلم العقار المباع إلى المشتري ليستغله تنفيذاً لعقد البيع ولا يقوم المشتري من جانبه بالتزاماته المتفق عليها في العقد ثم يعمل في الآن نفسه على تخريب العقار المباع أو على تقليل قيمته اعتماداً على طول الاجراءات التي تتطلبها دعاوى الفسخ وخلافها - والرأي الأخير هو الراجح والمعمول به علماً وقضاء في فرنسا ومصر^(٢)

٧٨٩ - واتباعاً لهذا الرأي قضى في فرنسا ومصر بإمكان وضع العين المبيعة أو الشيء المباع تحت الحراسة القضائية بناء على طلب البائع في الأحوال الآتية :

أولاً : إذا طلب البائع فسخ عقد البيع لتقصير المشتري في دفع الثمن في ائتماده المتفق عليه خصوصاً إذا صدر حكم ابتلاقي قضى بالزام المشتري بدفع الثمن في ميعاده معين يحس بعده للبائع فسخ العقد بدون حكم من القضاء^(٣) ولكن لا يحل للحراسة

(١) استئناف أملي في ١٤ يولييه ١٩٣٦ المجلد ٧ ج ٢ ص ٣٦٩ رقم ١٥٥

(٢) تلبية دعاوى على الملة ١٩٦٩ مدني بقدر ٨٠ وما يتعلق باستئناف المحلل في ١٥ ديسمبر ١٩٦٩

للمصر ٢٢ ص ٥٩

(٣) تسميات دالوز على الملة ١٩٦١ مدني ولوران مدني ج ٢٧ بقدر ١٥٦ وتولوز في ٢٩ أغسطس

١٨٢٧ الذي أشارت فيه لتعطيل

إذا صدر حكم ابتدائي برفض طلب الفسخ لعدم وجود أى تقصير من جانب المشتري حتى ولو كان الحكم المذكور محل طعن بالاستئناف

٣١٦: إذا رفع البائع دعوى بطلان عقد البيع لحصوله بطريق الإكراه أو العرش أو التدليس متى انتهت لقاضي الحراسة جدية الدعوى وأنه يحشى على حقوق البائع على العقار المبيع إذا استمر في حيازة المشتري المفسد - أما إذا ظهر له غير ذلك فلا تقل الحراسة حتى مع قيام دعوى البطلان (١)

٣١٧: إذا طعن البائع على عقد البيع المنسوب إليه بالنزوير وتبين من التحقيقات التي أجرتها اللجنة المختصة جدية الطعن

٣١٨: إذا تأخر المشتري في دفع باقي الثمن وعمل على تقليل ضمان البائع لدى له حق الامتياز بالنسبة على العين المبيعة إما بعدم سداد الأموال الأميرية المستحقة على العين بما يجعلها معرضة للحجز الإداري عليها بمعركة الحكومة وأما بتركها تبور وتضعف تربتها إن كانت أملياً أو تداعي وتسقط إن كانت مبادي (٢)

٣١٩: إذا كان الشيء المبيع آثاراً جديدة وتأخر المشتري في سداد باقي الثمن المتفق عليه في العقد بحجة عدم استلامها أو بحجة عدم جنى شيء من أثمارها لحصول عجز في مساحتها عن المقدار الوارد في عقد البيع إذا كان عدم الاستلام أو عدم جنى الثمار متارفاً عليه بين الطرفين وكان في استمرار الأثمار الناصجة على الشجر بدون بيع ضرر بحقوق الطرفين البائع والمشتري (٣)

٧٩٠ - ويجوز أيضاً وضع العين المبيعة بالمزاد تحت الحراسة النضائية إذا تخلف الراسى عليه المزاد عن دفع الثمن وانخفضت الاجراءات عليها على ذمته متى خشى على حقوق الدائنين أو حقوق المدين المتزوج ملكيتها من استمرارها تحت يد الراسى عليه المزاد حتى يقضى في البيع التالى لإهمال الراسى عليه في إدارتها ولا حداته أطلاقات

(١) بطلان فالور على المادة ١٩٦٦ حتى مرسوم ٨٤ ودرج الرقيم ٨ مارس ١٨٣٢ الصادر له بها

(٢) استئناف عطل في ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٣٢ ص ٥١ و ٢٠ يوسه ١٩٣٧ المجلد ٢ نوفمبر ١٩٣٣ ص ٢٧ رقم ٨٤٩ و ١٠ يناير ١٩٣٤ المجلد ٢ يولي ١٩٣٤ ص ٣٦٨ رقم ٣٢٥

(٣) مصر أملى مستعمل في ١٩ يناير ١٩٣٥ في القضية ٢٢٣ سنة ١٩٣٥ لم ينشر بعد

فيها وعدم إجراء أى عمل لصياتها خصوصاً إذا كان مصرأ يتعذر الرجوع عليه
شئ من التعويضات بعد ذلك (١)

٧٩١ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز وضع العين المبيعة بالمراد تحت الحراسة
لصائية عند التقرير بزيادة العشر فيها حتى يفصل في موضوع المراد الثاني ، فقرر
البعض جواز ذلك اعتماداً على أن ملكية المشتري بالمزاد تقع معلقة على شرط فاسح
وهو حصول التقرير بالزيادة وبمجرد حصوله يقع الفسخ وترجع الحالة الى ما كانت
عليه قبل حكم مرسى المزاد وتكون الملكية غير محقة لرأى عليه المراد ويتعين
لهذا السبب وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية حتى يحكم في المراد الثاني (٢)
وقال البعض الآخر بعدم جواز ذلك لأن ملكية الرأى عليه المراد ولو أنها تقع
معلقة على شرط فاسح إلا أنه لا يتحقق بمجرد حصول التقرير بالزيادة بل يقع بحكم
البيع الذي يصح حكم المراد الأول الى أنه حتى صدور هذا الحكم يعتبر
الرأى عليه المزاد أولاً مالكا للمغار المبيع لا يجوز دعه من تحت يده بالحراسة
القضائية (٣) - والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به

٧٩٢ — ويجوز وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب
المشتري إذا اقتضت الضرورة ذلك محافظة على حقوقه عليها حتى يفصل في النزاع
القائم بينه وبين البائع بخصوص صحة البيع كما لو اشترى شخص عقاراً بعقد عرفي
غير مسجل ولم يتمكن من استلامه لحصول نزاع بينه وبين البائع على صحة البيع
في اضطر معه المشتري لرفع دعوى بصحة التصاقد أمام المحكمة فيتم له محافظة على
حقوقه في العقار المبيع وفي غلته حتى الفصل في هذه الدعوى طلب وضع المغار تحت
الحراسة القضائية خصوصاً إذا كان البائع مصرأ والنزاع الطامس بعدم صحة البيع

(١) نصوص قانون على المادة ١٩٦١ نداء ٨٢ ويورد في ٢٣ يونيو ١٩٤٠ الصادر فيه بالاستئناف
مختلط في ١٥ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ٢٩ من ٢٩٨

(٢) نصوص قانون على المادة ١٩٦٢ نداء ٨٢ ويورد في ٢٣ يونيو ١٩٤٠ الصادر فيه بالاستئناف
الذي أشارت له الملاحظات

(٣) برهاف بك طوى التفتد وتحت طبعه اول من ٢٨ ن ١٩٣١ والمختلص الانبارى الذى
أصدره الجمعية السوية لمحكمة الاستئناف المختلطة وأرسلته الى المحاكم المختلطة في ٩ مارس ١٩١٣ ورد
في جازيت ٣ من ١٢٢٢ القبر الثاني

غير جدى إنما لا تحمل الحراسة إذا تعلق بالعقار حتى للغير مفضل على حق المشتري كما لو تصرف البائع في العقار المبيع لآخر ويحمل هذا عبئه قبل عقد المشتري طالب الحراسة

الفصل التاسع

الحراسة على الأعيان المؤجرة

لحصول نزاع بين المؤجر والمستأجر بشأنها

٧٩٣ — يجوز وضع الأعيان المؤجرة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب المؤجر إن كانت أرضاً زراعية متى أهمل المستأجرى ذراعتها أو إذا تركها بوراً بدون زراعة بما قد يؤثر على حقوق المؤجر في صلب الإيجار ويضطر من تربتها ويقلل من قيمتها (١) أو إذا تأخر المستأجر في دفع الإيجار المتأخر عليها على أن تكون مأمورية الحارس في هذه الحالة الأخيرة جمع المحصولات المحجوز عليها ويبيعها بعد الإشهار عنها وإيداع الثمن في خزنة المحكمة حتى يفصل في دعوى الإيجار المتأخر وذلك مما من تلفها أو انخفاض أسعارها في السوق إذا استمرت في العين المؤجرة (٢) وإذا دفع المستأجر بالتخالف من الإيجار المطالب به وقدم لتأييد قوله إيصالات بضد ظاهرها ذلك ولم يثبت المؤجر وجود خطر على المحصولات — من تلف أو تبيد أو خلافه — من بقائها في العين المؤجرة حتى يفصل في موضوع التراجع من المحكمة المختصة فلا محل للحراسة (٣)

٧٩٤ — وكفلك يجوز تعيين حارس قضائي بسا على طلب المؤجر على المحصولات الموجودة في العين المؤجرة ليحفظها وإيداع الثمن في خزنة المحكمة

(١) استئناف مخط في ١٩ مارس ١٩٢٤ المأروت تاجر ١٩٢٥ من ٤٨ رقم ٥٨ وعكس ذلك

استئناف أهل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٣ المأواه ٩٠ سنة ١٤ من ٦٨٤ رقم ٢٥٣

(٢) استئناف مخط في ١٧ نوفمبر ١٩٢٦ المأروت ديسمبر ١٩٢٦ من ٧٩

(٣) استئناف مخط في ١٩ يوليو ١٩٢٥ المأواه ٣٨ من ٣٣

حتى يحصل في النزاع الخاص بها من المحكمة اذا اتفق في عقد الايجار على أحقية المؤجر لجزء من المحصولات مع ميلغ الايجار وحصل نزاع بينه وبين المستأجر بخصوص المقدار الواجب الحصول عليه وبخصوص كيفية التصرف فيه (١)

٧٩٥ — ويجوز تعيين حارس على العقارات المؤجرة بناء على طلب المؤجر لتحصيل الايجار من المستأجرين وإيداعه في خزنة المحكمة حتى يحصل في موضوع النزاع الخاص ببيان التارل الحاصل عن الايجار (٢)

٧٩٦ — إنما لا يجوز الحكم الصادر بتعيين حارس على عين مؤجرة إذا أسس طلب الحراسة على صورية عقد الايجار الصادر عنها حتى ولو رفعت دعوى بطلان الايجار لم يفصل فيها بعد خصوصاً إذا كان المستأجر في حالة من اليسار لا يخشى معها على حقوق المؤجر (٣)

٧٩٧ — وإذا قضى بطلان الحكم الصادر بتعيين حارس واعتباره كأن لم يكن بالنسبة لشخص معين فلا يجوز لأخر طلب وضع أعيان مملوكة له تحت الحراسة القضائية بحجة استئجارها من الحارس المنقضي بطلان تعيينه حتى يحصل من المحكمة في النزاع الخاص بالايجار (٤)

الفصل العاشر

بعض حالات أخرى يمكن معها وضع العين المتنازع عليها تحت الحراسة القضائية

٧٩٨ — أورد: يجوز وضع العقار المتنازع على ملكيته تحت الحراسة القضائية عن عدم إمكان تمييز حكم صادر برد خياره لآخر لصدر حكم رد الخلوة على بعض الأشخاص

(١) استئناف مخط في ١٠ نوفمبر ١٩١٦ م ١٠

(٢) استئناف مخط في ٢١ نوفمبر ١٩١٧ مجموع ٣٠ م ٢٢

(٣) استئناف مخط في ٩ يوليو ١٩١٨ مجموع ١١ م ٧

(٤) استئناف مخط في ٢٧ مايو ١٩١٤ مجموع ٢٦ م ٢٢٦

الحائزين له دون الآخرين حتى تحصل المحكمة في موضوع الملكية (١)

ثانياً : يجوز وضع عقار تحت الحراسة القضائية بناء على طلب الدائن صاحب حق العارضة إذا تعارض حقه مع حق المالك في الاستغلال والانتفاع بالعقار (٢)
ثالثاً : يجوز وضع العقارات المزروع ملكيتها أو المحجوز عليها عقارياً في المخطط تحت الحراسة القضائية إذا رفعت دعوى باستحقاقها وكانت الديون العمارة المقررة عليها تزيد بكثير عن قيمتها (٣)

رابعاً : يجوز وضع عقار تحت الحراسة القضائية بناء على طلب آخر له حق عيني عليه أيا كان إذا لم يتمكن من الانتفاع بحقه عليه بسبب حيازة المالك له (٤)

الفصل الحادي عشر

وجود اتفاق

بين الدائن المرتهن رهناً ففاداً أو صاحب حق الوصاية أو أي دائن له دين المرتهن في وضع العقار المرهون أو الفداء الفسخ فيه من الوصاية أو أي فداء آخر تحت الحراسة القضائية عند التقصير في الوفاء بواجبات الدين من ربه

٧٩٩ — اختص في صحة الاتفاق الذي يحصل بين الدائن المرتهن رهناً ففاداً أو صاحب حق الامتياز أو أي دائن كان وبين المدين على وضع العقار المرهون أو المقرر عليه حق الامتياز أو أي عقار آخر تحت الحراسة القضائية في حاله تقصير المدين في الوفاء بالتزاماته لاستيفاء الدين من ربه وما إذا كان للحاكم تنفيذ الفداء بالحراسة أم لا — قرر البعض بعدم صحة مثل هذا الاتفاق بخلافه النظام العام وأن للحاكم

(١) استئناف عجل في ٢ يولي ١٩١٤ المص ١٠ من ٣٩

(٢) استئناف عجل في ١١ يولي ١٩٠٦ المص ١٤ من ٢٤٩

(٣) استئناف عجل في ١٦ فبراير ١٩١٠ المص ٣٢ من ١٤٧

(٤) استئناف عجل في ١٤ يولي ١٩١٩ المص ١٢ من ٢٨٨

رخص دعوى الحراسة بالرغم من وجوده، وحيث في ذلك أن الحراسة القضائية اجراء
تحملي قصد منه المحافظة على حقوق الملكية الفردية والحقوق المبنية المتعبرة عليها،
ولست وسيلة من وسائل التنفيذ فلا يصح للدائن أن يطلب وضع مال مدينه
تحت الحراسة القضائية حتى ولو اتفق معه على ذلك في سند الدين (١) وقار
العض الآخر بصحة هذا الاتفاق لعدم مخالفته للنظام العام أو الآداب العامة
أو القانون وبأنه يجب على المحاكم تنفيذه بمجرد انخراط المدين بالالتزام الخاص به بعد
بحث فيما إذا كانت هناك ضرورة تقضي بوضع العقار تحت الحراسة أم لا وبأنه يجوز
للدائن المترتب رعا عقاريا طلب وضع العين المرهونة تميدا لهذا الشرط بمجرد
تقصير المدين في الوفاء (٢) - وقرر ثالث بصحة هذا الاتفاق إلا أن لقاضي
الحراسة سواء أكانت المحكمة الموضوعية أم قاضي الأمور المستعجلة البحث بالرغم
من وجوده فيما إذا كانت هناك ضرورة تقضي بوضع العقار تحت الحراسة
القضائية أم لا، فإذا وجد الضرورة قضى بالحراسة والا فرفض الدعوى بالرغم
من وجود الشرط (٣) وتواجد الضرورة إذا خشى على حقوق الدائن على
العقار من عدم تنفيذ الشرط الخاص بوضعه تحت الحراسة القضائية - إما لكون
إدارة المدين للعقار سيئة بدرجة يترتب معها التقليل من قيمته كترك مآبئه تتدهى
وتسقط بدون اجراء اصلاح فيها وإما لأن قيمة العقار قلت عن مبلغ الدين
وفوائده التي تراكت بسبب اتخاذ المدين طرق المماطلة والتسويف في الدفع - وهذا
الرأي هو الراجح والمعمول به في القضاء المختلط، ورى الأخذ به لمطابقتها للمدالة
والقانون - وانبعا لهذا الرأي قضت المحاكم المختلطة بأن الاتفاق الحاصل بين المائع
والمشتري على وضع للدين المبيعة تحت الحراسة القضائية في حالة التأخير في دفع الثمن
لا يجمع قاضي الحراسة سواء أكانت المحكمة موضوعية أم قاضي الأمور المستعجلة
من الحكم رفضها إذا لم تكن ثمة ضرورة تقضي بوضع العين المبيعة تحت الحراسة

(١) خطأ أصل استئناف ٢٨ مايو ١٩٣٠ الحاماه ١١ ج ٢ ص ٨١ رقم ٤٤

(٢) استئناف مختلط في ٩ مايو ١٩٣٤ المجازات يولية ١٩٣٤ ص ٣١٤ رقم ٣١٥ واستئناف أصل

في ١٠ أكتوبر ١٩٣٣ الحاماه عدد ١٠ سنة ١٤ ص ٦٨١ رقم ٢٥٣

(٣) استئناف مختلط في ٧ نوفمبر ١٩٣٣ المجازات يولية ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣١٤ وحضر أصل مسجل

في ٣٠ مارس ١٩٣٥ المجريدة القضائية عدد ١٦ سنة ١٤ رقم ٩

القضاء كأن يكون حق البائع في التمس مضموناً بالامتياز المقرر على العين التي يديرها المدين بطريقة حسنة ليس عليها أى مطنس (١)

٨٠٠ - ولا يمنع من الحكم بالحراسة في هذه الحالة كون الدائن المرتهن أو صاحب حق الامتياز لم يتخذ اجراءات تنفيذية على العقار المطلوب وضعه تحت الحراسة أو كونه أميل المدين في الدفع مدة قبل الالتجاء الى طلب الحراسة أو كون اجراءات المحجز العقاري موقوفة لآى سبب كان (٢) أو كون المدين تاجر له من ايجارات بعض محلات في العقار المذكور (٣)

الفصل الثاني عشر

وضع العقار المنزوع ملكيته تحت الحراسة القضائية

تحقيقاً لمبدأ إلحاق الثمار بالعقار

٨٠١ - يتربى على تسجيل نفيه نزاع الملكية في قانون المرافعات الأمل وهو تسجيل محضر المحجز في القانون المختلط إلحاق إيراد العقار المقصور نزاعه من تحت يد المدين وثمراته به من وقت التسجيل ، بمعنى أن ثمرات العقار تعتبر من وقت كتمه توزع معه على الدائنين (مواد ٥٤٥ مرافعات أهلى و ٦٢٣ مختلط)

٨٠٢ - ويستفيد من ذلك الدائنين المرتهنون وهنا تأمياً للعقار منزوع ملكيته أو أصحاب حق الاختصاص عليه فقط بشرط أن تكون تسجيلاتهم على انقار سابقة على تسجيل النفيه

٨٠٣ - وقد اختلف فيما إذا كانت يجوز للدائن المرتهن أو صاحب حق

- (١) استئناف مخطوط ٢٠ يوت ١٩٣٣ المجازات بوقر ١٩٣٢ ص ٢٧ رقم ٤١ و ٢٥ يوت ١٩٣٢ المجازات
مايو ١٩٣٥ ص ١٣٣ رقم ٢٣٠ و ١٩ نوفمبر ١٩٣٠ المجازات جسر ١٩٣١ ص ٢٩١
(٢) استئناف مخطوط ٨ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ١٩ و ٩ مايو ١٩٣١ المجموعة ٤٦ ص ٢٨٥
٨ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ١٩ و ٨ تاجر و ٥ جابر ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧١ و ١١١
(٣) استئناف مخطوط ٩ مايو ١٩٣٤ المجازات بوقر ١٩٣٤ ص ٣٦٤ رقم ٣٦٥

الاحتصاص في هذه الحالة طلب وضع العقار المنزوع ملكيته تحت الحراسة القضائية تحقيقاً لمبدأ إلحاق العقار بالتأثر بقرار الحضر بعدم جواز ذلك إطلاقاً ووجوبه في ذلك .

أولاً : أن الحراسة لإجراء تحفظي يقصد منه المحافظة على شيء متارح على ملكيته أو على حيازته لمصلحة مالكه الحقيقي أو لمصلحة صاحب الحق في حيازته حتى يتبين ويقضى له به وليست وسيلة لاستيفاء الديون ، فلا يجوز نزع شيء من أموال المدين من تحت يده بغير رضائه وتسليمه للمير لإدارته لمصلحة دائنيه إلا إذا قبل هو أن يتحلل برضائه عن عين معينة لتسليمها لدائنيه في صورة رهن حيازي

ثانياً : عدم وجود نص في القانون الأهل مثل نص المادة ٩٢٢ مرافعات التي تقول للدائن المجهز مهما كانت صفة عارياً أو مرتهناً طلب وضع الأعيان المجهوز عليها تحت الحراسة القضائية بمجرد تسجيل محضر المجهز إذا كانت لإدارة المدين لها غير مأمونه

ثالثاً : أن القانون أباح للدائن الذي يده سند رسمي فوق ماله من حق نزع ملكية أموال مدينه الحق في التنفيذ على إيرادات العقار بالمجهز على الأجرة المستحقة لدى المير أو بالمجهز على نص العقار (١) وقال البعض الآخر بجواز وضع العقار تحت الحراسة القضائية إذا توافر ركن الضرر من ترك المدين المنزوعة ملكيته يستغل العقار بنفسه لا بالتأجير للمير ويتصرف في إيراده إضراراً بالدائن طالب نزع الملكية الذي لا يمكنه في النهاية بسبب عسر المدين وقلة ثمن العقار الحصول على حقه كاملاً بعد طول إجراءات التقاضي التي تعاصر دعوى البيع (٢) وقال ثالث بجواز وضع العقار تحت الحراسة القضائية في جميع الأحوال سواء أكان العقار مؤجراً أم منزراً بمرقة المدين وذلك لتسهيل غلته وإداعها في سُرنة المحكمة

(١) استئناف أسبوطق ٢٧ أبريل ١٩٢٧ ع. ٧ من مصدر رقم ٥٠٥ واستئناف مصر رقم ١٠٥٥

١٩٢٧ ع. ١٣ رقم ٤٣٦

(٢) استئناف أعلى في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ ع. ٥ من ١٥١ رقم ٣٤ و ٤ أبريل ١٩٢٩ ع. ١٠٥١

من ٤٥٤ رقم ٤٧٠

محافظة على حقوق الطرفين وتنفيذا للركز القانوني الوارد في المادة ٥٤٥ مراعيات
المرتبة على تسجيل التنيه (١)

٨٠٤ - ونرى الأخذ بهذا الرأي الأخير للأسباب الآتية :

أولاً - ان معنى إلحاق الإرادات والتمار بالمعار هو اندماجها في شئ من وقت
تسجيل تنه نزع الملكية في القانون الأهل وجعل التمار من حق الدائن المرتب
رهنأ نائياً أو صاحب حق الاختصاص وحده وله بمقتضى القانون الحصول عليها
عند التوزيع كنس العقار سواء بسواء وينشأ عن ذلك ان له الحق في اتخاذ كل
ما يراه من الطرق التنفيذية للمحافظة عليها باعتبارها جزءاً من دينه المفضل قبل
المدين ومن ذلك وضع المعار المنزوع ملكيته تحت الحراسة القضائية خصوصاً
وأن القانون المدني لم يحدد حالات الحراسة وتركها لتقدير القاضي

ثانياً - لأن المقصود من الحراسة في هذه الحالة المحافظة على إيراد المعار
وثماره المتنازع عليها بين الدائن المرتب وبين المدين

ثالثاً - لأن التفرقة بين حالة تأجير المعار المنزوع ملكيته لأجير وحالة عدم
تأجيره وانتفاع المدين به شخصياً وإمكان وضعه تحت الحراسة في الحالة الأخيرة
فقط استنداً على نص المادة ٥٤٦ من قانون المرافعات التي تقرر إجراءات معينة
تتخذ قبل المتأجرين للعجز تحت يدهم على العلة بمجرد الانذار - تفرقة لا سند
لها في القانون لأن مجرد كون القانون قد كمل الدائن المرتب طريقاً مخصوصاً
للحصول على ثمة المعار منه تنفيذاً لحقه المخصوص عليه في المادة ٥٤٥ مراعيات
لا يمس من نتيجاته إلى طريق آخر نص عليه القانون في الاجراءات التنفيذية
عموماً وهو إمكان وضع الاعيان تحت الحراسة القضائية محافظة على حقوق كل
من له مصلحة عينية أو شخصية عليها لعدم الخطر على ذلك والدائن المرتب هو
وحده ذو المصلحة الحقيقية فيه

(١) استغاب أصل في ١٩ تمراير ١٩٢٧ علامة من ٦٨٥ رقم ٤٣٩ ومصر أصل في ١٨ جمادى
١٩٢٧ بحره وصحه ٢٨ رقم ١٣٨ من ٣٦٨ واستغاب أصل ٢٧ نوفمبر ١٩٢٣ علامة ٥ من ١٢١
رقم ١١٩ في ٤ ماير ١٩٢٥ علامة ٥ من ٧٤٥ رقم ٢ و ٥ نوفمبر ١٩٢٣ علامة ١٣ من ٧٧٧ ومصر أصل
منحل في ٣ مارس ١٩٢٥ المراجعة القضائية ١٧ سنة ٦ من ٩

٨٠٦ - ولا يجوز للمالك المادي في الأعلى طلب وضع العقار المزروع ملكيته تحت الحراسة القضائية تحقيقاً لبدأ إلحاق آثار العقار بالخصائص الخاصة بالدارس المتهن رهناً عارضياً أو صاحب حق الاختصاص فقط

مبحث

في حق تفتيش المحاكم الوقفية أو المنتظمة في الحكم بتعيين حارس على شيء متنازع عليه إذا كان الفرص من إيقاف تنفيذ أمر إداري

٨٠٧ - لا تختص المحاكم الأهلية أو المختلطة بالنسبة لوظيفتها بالفصل في المنازعات المتعلقة بتأويل أو إلغاء أو إيقاف تنفيذ أمر أو قرار إداري (١) كما لا يجوز لها التعرض لصحة الأمر الإداري بطريق مباشر أو غير مباشر بأي شكل كان سواء بحكم قاطع في موضوع الخصومة أو بقرار مؤقت (٢) وعلى ذلك فلا تختص بالمحكم في دعاوى حراسة من شأنها تعطيل تنفيذ أمر إداري أو التعرض لصحته

ورتاباً لهذا الرأي قصت المحاكم المختلطة بعدم اختصاصها بالنسبة لوظيفتها في الحكم بتعيين حارس قضائي على حيازات لاستخراج الماديات وما بها من محتويات منها بناء على طلب شخصاً كان مرخص له بالحفر وحصول مزاج يده ويدير وزارة لأشغال ترتب عليه صدور قرار وداري بحسب الترخيص منه واستيلاء الحكومة على الحيازات لاتمام عملية الحفر بعمق موقفيها لها في الحكم بذلك من تفصيل وإيقاف تنفيذ القرار الإداري الصادر بحسب الرخصة من جهة مختصة به طبقاً للقانون وطبقاً لشروط الترخيص واللوائح المتعلقة باستخراج الماديات (٣)

٨٠٨ - أما إذا كان إجراء الحراسة لا يتعرض لأمر إداري بالصحة أو الإلغاء

(١) مصر مخطط في ٢٢ يناير ١٩٢٠ المجموعة ٢ من ٢٢١

(٢) مصر مخطط في ٢ أبريل ١٩٢٤ المجموعة ٣٦ من ٢١٢

(٣) استئناف مخطط في ٢ أبريل ١٩٢٤ المجازات بوجه ١٩٢٤ من ١٦٤ رقم ٢٢٨ في قضية حراسة التي رهنا ورتة المورد كلاً من على الحكومة بخصوص عقار جوت عتق آمون

ولا يترتب عليه ايصال تعيينه أو تعطيله فتختص المحاكم بالحكم به وعلى ذلك فتختص المحاكم المدنية بالحكم بتعيين حارس قضائي على ذراعتة محجوز عليها اذ ريثاً بمعرفة لادارة وفاء للاموال المستحقة على صاحب الأرض لجمعها وبيعها وايداع اثمن في حراسة المحكمة حتى يقضى في موضوع انقضاء الحجز من المحكمة المختصة أو بتعيين حارس قضائي على أدوات ومهمات ومركبات شركة (هنا شركة الترامواي) لانتهاء مدة الترخيص المصرح لها فيها بالاستغلال والعودة الاستغلال للحكومة عند حصول نزاع بين الشركة والحكومة على قبعة الأدوات والمهمات والمركبات التي استؤدت عليها الحكومة تنفيذاً لمقتضى الترخيص (١)

الفصل الثالث عشر

اجراءات الحراسة

الفرع الاول

سلطة المحكمة عند الفصل في دعاوى الحراسة

٨٠٩ — لقاضي الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم قاضي الأمور المستعجلة سلطة واسعة عند الفصل في دعاوى الحراسة بمعنى أنها مسألة اختيارية له أن يقضى فيها بالقبول أو الرفض طبقاً لما يراه حافظاً لحقوق الطرفين ولا لوم ولا تريب عليه في ذلك (٢)

الفرع الثاني

كيفية طلب الحراسة

٨١٠ — تطلب الحراسة عادة بعبء لتزاع موضوعي قائم أمام المحكمة بخصوص

(١) قرار قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة في ٣٦ مايو ١٩٢٩ المجلد ١٧ ص ٢٩ رقم ١٢

(٢) نسطاحد الورق على المادة ١٩٦٩ من قانون ٨٠ وما بعدها وأوربي وروج ٤ ص ١٥٣٣ لوران

ج ٢٧ ص ١٧٣ وأحكام القضاء الفرنسي في ١٦ مارس ١٨٣٤ و ٢٨ أبريل ١٨١٣ المشار اليها في

الحقوق والأموال المطلوب وضعها تحت الحماية القضائية إنما يجوز طلبها بصورة أصلية عند عدم وجود نزاع قضائي في الموضوع كما سبق ذكره.

٨١١ — والحكم الصادر برفض الحماية مؤقت لا يجوز قوة الشيء المحكوم به بمعنى أنه يمكن العدول عنه من نفس المحكمة التي أصدرته والحكم بالحماية بالرغم من وجوده إذا حصل تغيير في وقائع الدعوى المادية وظهرت وقائع جديدة لم تكن موجودة وقت الحكم الصادر بالرفض أو إذا حصل تعديل في مركز طرفي الخصومة القانوني أو في مركز أحدهما (١).

٨١٢ — وعلى ذلك فلا يمنع من الحكم بالحماية من المحكمة المختصة صدور حكم استثنائي بإلغاء حكم ابتدائي صدر بتعيين حارس ناعاً لنزاع موضوعي فصل فيه إذ يبنى حكم الإلغاء على عدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى بالنسبة لمركز الاختصاص أو لنوع القضية لعدم فصله في موضوع الحماية (٢).

الفرع الثالث

ما تشمل الحماية

٨١٣ — تشمل الحماية الشيء الأصلي المتنازع عليه وتوابعه ، ولا داعي للنص على التوابع في الحكم الصادر بالحماية لأن دخولها تحت الحماية مع الشيء المتنازع عليه يحصل بقوة القانون (٣).

٨١٤ — وعلى ذلك فوضع عقارات شركة تحت الحماية القضائية يشمل المنقولات الموجودة فيها المملوكة للورث حتى ولو لم ينص الحكم على وضعها تحت الحماية وكذلك وضع محل شركة تحت الحماية يشمل الأدوات والصنائع وباقى المنقولات الموجودة بالمحل وهكذا ، وتعين على الحارس عند الاستلام في هذه

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدبر من مجلة ١٩٠٠ استئناف مخطوط ١٤ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة

٣ من ٣٤ وآمر في ٦ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ٢٩ من ٨٧

(٢) سيجات على المادة ١٩٦١ مدبر في دالوز مجلة ١٩١٠ ودين Berner في ٦ يولي ١٩١٩ المشرية بها

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدبر مجلة ١٩٠٣

الحالة جرد المقولات بمضود طرفي الخصومة وعمل قوائمها أو إعادة جردها من جديد على القوائم المعمولة عنها أصلاً (١)

٨١٥ ولا يعتبر من التوايع العقارات المؤجرة من الغير لمصلحة الأموال الموصوغة تحت الحراسة فلا يجوز إدخالها في الحراسة لغيره كون المؤجر ومض تأجيرها لطالب الحراسة ثانية (٢)

الفرع الرابع

من الذي يقوم بتعيين الحارس

٨١٦ - تنص المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي على جواز تعيين الحارس بمعرفة الطرفين أو اتفاقاً على شخص معين للحراسة - أما إذا اختلفا فحق للمحكمة في هذه الحالة القيام بتعيين الحارس طبقاً لما تراه صائناً لحقوق الطرفين وبمصلحتهما (٣) ولم يرد نص في المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٦٠٠ مختلط على ذلك إلا أن ذلك لا يمنع من الأخذ بالنص الوارد في المادة المرئسية لأن طرفي الحراسة أدري بمصلحتهما من الغير ويمكن لهما لذلك الاتفاق على الشخص الذي يرتضيهان للحراسة

الفرع الخامس

من الذي يمكن تعيينه حارساً

٨١٧ - اختلف في فرنسا في جواز تعيين أحد الطرفين حارساً على الشيء المتنازع عليه، هذا البعض بإمكان تعيين أحد الطرفين في الحراسة، وأي القاضى ذلك (٤) وقرر البعض الآخر عكس ذلك وعدم جواز تعيين أحد الطرفين في الحراسة وأنه ينبغي أن يكون الحارس أجنبياً عن الطرفين مستقلاً عنهما ليس له مصلحة في الشيء

(١) مبيعات مالوز على المادة ١٩٦١ مدني مادة ٩٤ ورون Reeves في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٨ انبارلها

(٢) مهر أجل مستعمل في ٢٧ أغسطس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٠ ص ٩

(٣) مبيعات مالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي مادة ١ ويودى لاكتري وفعل مادة ٢٨٩

(٤) مبيعات مالوز على المادة ١٩٦٣ مدني مادة ١٧

عمل الذراع (١) والسبب في ذلك عدم وجود نص في المادة ١٩٦٣ مدني يبيح تعيين أحد الطرفين المتخاصمين في الحراسة

٨١٨ — أما في مصر فتقتصر المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٦٠٠ مختلط على جوار تعيين أحد الأشخاص المترافين في الحراسة فللمعاصي في مصر أن يعين أحد الطرفين في الحراسة كما أنه أن يعين أجنبياً عليهما فيها

٨١٩ — ويمكن تعيين أحد الطرفين في الحراسة إذا لاحظت المحكمة فيه الكفاءة في الإدارة والاستقلال في العمل وأنه يمكنه القيام بأموريته على الوجه الأكمل الصحيح بنزاهة وأمانة خصوصاً إذا كان يقبل الحراسة بغير أجر وكانت قيمة الشيء المتنازع عليه زهيدة لا تتحمل مصاريف الحراسة الباهظة (٢)

٨٢٠ — ولا يؤثر على تعيين أحد الطرفين في الحراسة منازعة الطرف الآخر في ذلك وعدم رضائه عن هذا التعيين إذا ظهر للمحكمة عدم جدية المعلنين الموجهة إلى الحارس وأن في تعيينه صالحاً للجميع (٣)

٨٢١ — أما إذا كانت مصالح الطرفين متضاربة وبيدهما من المزايدات والخسومات ما يشكك في وجود الاستقلال والنزاهة في كل منهما فيجب أن يكون الحارس أجنبياً عن الطرفين (٤)

٨٢٢ — ولا يؤثر على حق المحكمة في تعيين أجنبي في هذه الحالة كون أحد الخصام معيناً وصياً من المجلس الأهلي على الأخصام القصر أو كون بعض الخصوم اتفقوا على تعيين واحد منهم في الحراسة (٥)

٨٢٣ — وتعين الحارس الاجبي يكون عادة من بين الخدماء المرفوضين المشهود لهم بالنزاهة والهمة والاستقامة والاستقلال أو أي شخص آخر تراه المحكمة حائزاً لهذه الصفات

(١) تعليقات دكتور علي المادة ١٩٦٣ مدني قرضي نفقة ١٩ و بولود في ١٣ مايو ١٩١٢ أشار له بها

(٢) استئناف عطل في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٥٨ و ١٣ يناير ١٩٠٣ المجموعة

٤٤ ص ١١٣

(٣) استئناف عطل في ٧ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٥

(٤) مصر أهلي مستعمل في ١٦ أكتوبر ١٩٣٠ المادة عدد ٢ سنة ١٦ ص ٣٦٥ رقم ٨٨

(٥) مصر أهلي مستعمل في ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ السابج الإشارة له

مبحث

في كيفية تعيين الخارس على الشركات ومحال التجارة

٨٢٤ — الأصوب في هذه الحالة تعيين الشريك القائم بأعمال الإدارة حارساً قصائدي على الشركة لما في تصيب أحسن لا يلزم شيئاً عن أعمال الشركة ومن كيفية إدارتها من حطر على حقوق الجميع وتعطيل للإدارة

٨٢٥ — وإذا استوجب الحال تعيين أجنبي في الحراسة فيعين مع المدير أو الشريك القائم بالإدارة على أن يختص الأخير بأعمال الإدارة من بيع وشراء وملاحظة الحال في المحل وخلافه، ويختص الأول بمراقبة أعمال الإدارة عن كثب وباستلام أثمان المبيعات والأذن بصرف المبالغ اللازمة لاستمرار الإدارة (١)

مبحث

في هل يمكن تعيين امرأة حارسة قضائياً

٨٢٦ — الرأي المعمول به في فرنسا هو عدم جواز تعيين امرأة حارسة قضائياً لدعاة مرصتها الاجتماعية مع وظيفة وطبيعة أعمال الخارس التي لها بعض خصائص الصفة العمومية (٢)

٨٢٧ — أما في مصر فلو أن المحاكم تسمي على جواز تعيين المرأة في الحراسة أسرة بالفراصة والوصاية لاختلاف مركزها القانوني عنه في فرنسا إلا أننا نرى قصر التعيين على الحالات الضرورية فقط التي لا يمكن فيها تعيين شخص آخر حارساً والحراسة للسبب الذي يربط بين الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا ولما في

(١) سدادى مغلط في ١٥ يناير ١٩٣٠ و ٢٣ أبريل ١٩٣٠ المجلد ١٩٣١ ص ٣٩

و ٣٩٣ رقم ٢٢٨ و ٤٤٣

(٢) تطبيقات مالوز على المادة ١٩٦٢ مدق مدق ٢٥

أعمال الحراسة من متاعب ومشاق يصعب على المرأة تحملها ولما أظهره العمل في هذه الحالات من أنها ترك الإدارة في يد آخر وكيل عنها لتعذر قيامها بها على الوجه الصحيح

الفرع السادس

طبيعة وظيفة الخارس

٨٢٨ — الخارس أمين القضاء وأمين الطرفين مأمور به بالحفاظة على حقوق الطرفين وصباتها من العبث بها حتى الفصل فيها من المحكمة وله بذلك صفة عمومية مستمدة من القاضي الذي عينه (١)

الفرع السابع

الحراسة المتبادرة وليست التزامية للخراس

٨٢٩ — لا يلزم شخص على قبول الحراسة رغما عنه مهما كانت الطريقة التي عرضت بها عليه فإذا عين شخص حارسا قضائيا بغير علمه أو بغير موافقته فله أن يعتذر عن قبول الحراسة أو أن يخلها ولا يجوز في حالة الرفض ارتطامه على قبولها بل يتعين تعيين آخر خلافه (٢)

٨٣٠ — ويوجد في فرنسا جداول للخراس القضائيين تجعل للمحاكم بعض السلطة عليهم فإذا اعتذر أحد منهم عن قبول الحراسة فالحاكم بحث اعتذاره وتقديره لا لرفضه والحكم باستمراره في الحراسة — وإنما لمحو اسمه من جدول الخراس القضائيين أو لاستمراره مدوجا فيه (٣) — أما في مصر فالحال غير ذلك في المحاكم المختلطة ولاهية فلا توجد جداول للخراس القضائيين بل يعينون عادة عند عدم الاتفاق من بين الخيرة المقررين في الجدول فإذا اعتذر أحد منهم عن قبول الحراسة

(١) المجلات على المادة ١٩٦٣ مدق بقية ٢٢ وما بعدها

(٢) تعليقات دالور على المادة ١٩٦٣ مدق بقية ٢٦

(٣) تعليقات ن ٢٨ دالور في ١٧ يناير ١٨٨٩ - ١٨٨٩ ج ٢ ص ٢٣٠

فلا يمكن للمحاكم شطب اسمه من جدول الخبراء وكل ما هنالك إنما تراعى عدم تعيينه حارساً في المستقبل

الفصل الرابع عشر

التزامات الحارس.

٨٣١ - على الحارس التزامات قبل البدء في أعمال الحراسة وأخرى أثناء قيامه بها وثالثة بعد انتهائها

الفرع الأول

التزامات الحارس قبل البدء في أعمال الحراسة

٨٣٢ - يجب على الحارس قبل البدء في أعمال الحراسة أن يجرّد المتقولات الموصوفة تحت الحراسة القضائية ويعمل بها فوائمه بحضور الطرفين أو يعيد جردها على القوائم المحررة أصلاً (١)

الفرع الثاني

التزامات الحارس أثناء الحراسة

٨٣٣ - التزامات الحارس أثناء الحراسة تتمحور في صيانة الأموال محل الحراسة وفي إدارتها طبقاً للحكم الصادر بتعيينه حارساً حتى تنتهي مأموريته ويعملها منه من يحكم لصالحه من الخصام في النزاع الموضوعي

٨٣٤ - ويجب على الحارس أن يحافظ على الأموال محل الحراسة كحاطة المالك على ملكه مع مراعاة طبيعة الأموال المذكورة وما تقتضيه من أعمال لصياتها فإذا كانت مباني فتعين عليه إجراء الإصلاحات الضرورية اللازمة لصيانتها وحفظ كيائها

(١) تعليقات والوز على المذ ١٩٦٣ مئة ٣- ورين Rennes في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٨ المذك. السابق

ومعهم من السقوط والتداعي وإذا كانت الآلات أو بضائع أو متقولات يجب عليه عمل ما يلزم لحفظها ومنعها من التلف وإذا كان بها بعض العطب فيجب عليه العمل على معازاة (١)

٨٣٥ - ويجب على الحارس أن تكون في إدارته مستقلاً عن الإحصام مرعياً مصالحهم جميعاً بغير تمييز بين البعض والآخر أو إحياء لفريق منهم دون الآخر خلاً يحق له تركل أحد في إدارة الأموال المنوط بحراستها أو منازعة بعضهم في حق ثابت له عليها أو الإحياء لفريق ضد الآخر في دعاوى مرفوعة منه (٢)

مبحث

في مسؤولية الحارس أمام طرق المحصوم

٨٣٦ - وتعين الحارس يكون إما بأجر أو بغير أجر، ففي الحالة الأولى سأل أمام طرفي المحصوم عن قصيره اليسير، أما في الحالة الثانية فيسأل عن قصيره الجسيم فقط (٣) وإذا بدد أو تصرف في أموال الحراسة أو في إراداتها فيعتبر خائناً للأمانة ويعاقب طبقاً لنص المادة ٢٩٦ عقوبات أهل

مبحث

في مسؤولية الحارس أمام الغير

٨٣٧ - الحارس غير ملزم بالاختراق من ماله الخاص على إدارة الأموال محل حراسته (٤) فإذا لم يتواجد المال اللازم للإدارة وقت استلامها ولم يده أحد من المحصوم شيء منه فيجوز له الاعتراض من الغير بقوائد معقولة أو تعير فوائد

(١) استئناف عكظ في ٢٦ ديسمبر ١٩٣٩ المجموعة ٤٤ ص ٩٥

(٢) استئناف عكظ في ٣ سبتمبر ١٩١٥ المجازع، تاريخ ١٩١٦ ص ٤٠ رقم ١١٥

(٣) مصادق دالور على المادة ١٩٣٣ حتى مرسى سنة ٣٩

(٤) استئناف عكظ في ١٨ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ٢٩ ص ١١٦

ليتمكن من ادارة عيان الحراسة على الوجه الصحيح على أن يعتبر المبلغ المقرص
ضمن مصاريف الحراسة (١)

٨٣٨ — وإذا لم تكف الخارص خطأ غير متعمد في سبيل حسن الادارة وجلب
المنفعة لأصحاب الأموال فن العدالة أن تتحمل الحراسة تعويض الضرر الذي قد يحصل
بسبب هذا الخطأ كما إذا رقت بعض الموظفين أو العمال الموجودين في أعين الحراسة
تفليلاً للمصاريف ورفض عليه العمال المقصولون دعاوى قضى عليه فيها بالتعويض
فيجب أن تتحمل الحراسة مبلغ التعويض المقتضى به عليه بسبب أدارته التي كان
يرمي منها صانع أصحاب الأموال (٢)

الفرع الثالث

التزامات الخارص بعد انتهاء الحراسة

٨٣٩ — يجب على الخارص عقب انتهاء الحراسة أن يسلم الأموال التي كانت في
عهدته لمن قضى له بها من الأخصام أو لمن أصبح صاحب الحق عليها (٣) وأن
يعطيه جميع الأوراق والمستندات والأحكام الخاصة بها كحقوق الإيجار التي حررها
مع المستأجرين والأحكام التي أصدرها خذم أثناء الحراسة وأوراق التنفيذ
الخاصة بها وأن يقدم له كشفاً بالأيراد والمصارف والباقي طوال مدة الحراسة
ويرافقه بمستندات الصرف والفواتير التي يتركه

٨٤٠ — وإذا كان حق الأخصام في بيع أموال الحراسة محل نزاع وكلّف الخارص
في حكم الحراسة بحفظه عنده حتى يحصل في موضوع النزاع فيتمين عليه تسليمه لمن
قضى لصالحه في التصوّة ، فتلا إذا قضى بالحراسة على عين مبيعة تاء على طلب
البائع رفع دعوى بفسخ عقد البيع لعدم قيام المشتري بالتزاماته وحكم في الدعوى

(١) مبيعات والور على المادة ١٦٦٣ مدق فرسي مدة ٤٤ وما يصط واستئناف مخط في ١٧

مارس ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ١٧٩

(٢) مبيعات والور على المادة ١٦٦٣ مدق فرسي قبة ٤٣

(٣) مبيعات والور على المادة ١٦٦٣ مدق فرسي قبة ٥٠

الآخيره لصالح القاتع فيجب على الحارس أن يعلم اليه عاصله من الربيع من تدرج
تتمدد حكم الحراسه حتى يوم تسليمه اليه بعد خصم مصاريف الحراسه طبقاً (١)
٨٤٩سولا بشرط لرفع يد الحارس عن الادله صدور حكم يقضى بالتسليم
في مواجهته (٢)

الفصل الخامس عشر

آثار حكم الحراسه

أولاً - على أهلية أصحاب الأموال

٨٤٣- لا يترتب على تعيين حارس قضائي أي تأثير على حقوق الشخص المحكوم
بوضع أمواله عقارية كانت أو منقوله تحت الحراسه القضائية أو على أهليته لمداينة
عليها فلا يزال بالرغم من الحراسه هو المالك لها ويحق له وحده رفع الدعاوى العينية
وكافة الدعاوى الأخرى الخاصة بالحراسه ضد القضايا المتعلقة بالإدارة وكل
ما هنالك أن إدارتها وميانتها تصح من حقوق غيره بالشروط التي يعينها حكم
الحراسه (٣)

٨٤٣- ويجوز للبالك اتخاذ ما يلزم من الإجراءات التحفظية قبل الحارس لمحافظة
على حقوقه أن يرفع مثلاً دعوى بائناً حالة الزراعة القائمة على الأرض محل الحراسه
والموجوده في الخازن وتقدر قيمتها ليكون على يثبه من أعمال الحارس في الإدارة
ويتمكن من الرجوع عليه بالتعويضات إذا ثبت من ميانه إهمال أو تقصير أو
سوء نية في عمله (٤)

(١) نسخت القانون على الماده ١٩٦٣ سنة ٥٩ وليون في ٢٣ يولييه ١٩٢٦ المنار اليه بها

(٢) نسخت القانون على الماده ١٩٦٣ سنة ٥٢ ورون في ٢٢ أغسطس ١٩١٣ المنار اليه بها

(٣) تطبيقات القانون على الماده ١٩٦٣ على سنة ٥٥ - ٥٦ وصدر أعل من اجل في ٢٠ أبريل ١٩٣٥

الجريدة القضائية العدد ١٩ - ٦ من ١٣

(٤) شاف منط في ٦ ديسمبر ١٩٠٦ المصنوعة ١٩ من ٢٧

٨٤٤- وترفع على المالك وحده جميع المناوى المتعلقة بالأموال محل الحراسة
— عدا الخاصة بالأدارة — وبألوحده فيها وعلى ذلك فيحصر وحده فى دعوى
تعويض رفعها شخص أصيب من جراء سقوط إحدى درجات المنزل المملوك له
لوجود عيب فى البناء

ثانياً — على حقوق المالكين

٨٤٥- لا يترتب على الحكم الصادر بالحراسة كالحكم الذى يصدر بالافلاس منع
الدائنين من حق المقاضاة الانفرادى أو من اتخاذ طرق التعبد التى يرونها ضد المدين
شخصياً بل لم يأنهم من صدور حكم الحراسة أن يتحدوا اجراءات التعبد على
أموال المدين وفى مواجهته دون الحارس — من نزح ملكية عقاراته أو المجر
التعبدى على منقولاته ويبيع كل ذلك للحصول على حقوقهم قبله (١)

٨٤٦- وفى حالة تعيين حارس قضائى على العين المحجوز على محصولاتها لا يجوز
لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموصوغة تحت الحراسة أن يعط بدينه على
محصولات تلك العين مباشرة بل الواجب فى هذه الحالة هو أن يعط تحت يد الحارس
القضائى بطريق حجز ما للمدين لدى الغير (٢)

ثالثاً : على التصرفات والاعمال القانونية الصادرة من المالك

عن الاموال محل الحراسة قبل صدور الحكم بها

٨٤٧ — الحراسة اجراء تحفظى مؤقت القصد منه حياة الحقوق من العبث بها
حتى الفصل فى موضوعها من المحكمة ولا يؤثر الحكم بها على التصرفات والاعمال
القانونية الصادرة من المالك عن الاموال محل الحراسة قبل صدور الحكم بها فانه تبقى
سليمة بالرغم منه — ولا يؤثر تعيد حكم الحراسة على صحة هذه التصرفات أو على
كياها وعلى ذلك فلا يطل الرهن الحيازى إذا تسلم الحارس العين المرهونة من

(١) تعليل دائر على المادة ١٩٦٨ من مرسوم ٢٤٠٠ وما يندرج واستأنس بمقتضى ٢٩ مارس

١٩٢٣ المديونية عدد ١٩٢٣ من ٢٧ رقم ٣٠ و ٢٤ ديسمبر ١٩١٣ المارتم جرانر ١٩١٣ من ٦٩

رقم ١٢٧ ومصر أعل مستجل فى ٣٠ أبريل ١٩٣٥ المراجعة القضائية العدد ١٩ من ٦ من ١٢

(٢) كعضر الأمل فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٣ برقة قضائه عدد ١٥٣ من ١١٠

تحت يد الدائن المرتين بل يبقى صحيحاً حافظاً لآثاره القانونية (١)

رابعاً - بالنسبة للحارس

٨٤٨- بمجرد صدور الحكم بالحراسة يضحى الحارس هو الشخص الوحيد الذي يحق له إدارة الأموال محل الحراسة والعمل على صيانة حقوقها قبل الغير والتفاني بشأنها فيما يتعلق بأعمال الحراسة (٢)

٨٤٩- ولا يعطى حكم الحراسة للحارس حقوقاً على الأموال محل الحراسة أكثر من حقوق مالكيها وعلى ذلك فلا يحق له مثلاً طلب استلام ما من مقدمة على قطعة أرض على اعتبار أنها دخلت في الحراسة إذا صدر حكم لواجب الدين عليها من جهة المالكين بحبسها تحت يدهم حتى يدفع الآخرون قيمة التكاليف التي ينفقها الحبير (٣)

الفصل السادس عشر

سلطة الحارس ومداها Pouvoir du sequestre

٨٥٠- الحكم الصادر بالحراسة إما أن يعين سلطة الحارس ومداها والأعمال التي يجوز له القيام بها - وإما أن يفعل الإشارة إلى ذلك

الفرع الأول

انفصال الحكم الصادر بالحراسة عن ذكر سلطة الحارس ومداها

٨٥١- الحراسة القضائية وسيلة تحفظ القصد منها صيانة الحقوق والأموال المتنازع عليها وعدم العبث بها حتى يفصل قضاء الموضوع في شأنها، فليس أن تكون مأمورية الحارس العمل على تثبيت هذا الغرض أى صيانة الأموال

(١) استضاف غلط في ١١ يولي ١٩٠٣ المجموعة ١٥ من ٢٤٩

(٢) استضاف غلط في ١١ مايو ١٩٢٣ المجموعة ٤٥ من ٢٢٩

(٣) استضاف غلط في ٣ أكتوبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ من ٢

أو الحقوقي المتنازع عليها وإدارتها إدارة طيبة وحفظ ثمراتها أو إيداعها في حراسة المحكمة أو يوزعها على أرباب الشأن إن لم يكن تمت نزاع في حق كل سهم وفي نصيبه فيها أو دفع دين المائتين منها أو غير ذلك طبقاً لما يأمر به الحكم (١)

٨٥٢ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز له في هذه الحالة تأجير الأعيان محل الحراسة بدور مواصلة أصحاب الأموال أو أخذ أمر من القضاء بطلب ضمان البعض بعدم أخفيتها في ذلك إطلاقاً وبأنه يجوز فقط لأصحاب الأموال القيام بعملية التأجير فإن اختلفوا عليها فيتميز على الحارس عرض الأمر على القضاء وأخذ إذن منه بالتأجير (٢) وقال البعض الآخر بأخفيتها في التأجير بشرط مراقبة أصحاب الأموال فإن اختلفوا فيجب عليه استصدار أمر من القاضي (٣) — وقال ثالث ورأيه الراجع والمعمول به بأنه يجوز له تأجير الأموال محل الحراسة لمدة قصيرة بدون موافقة أصحاب الأموال وبغير الحصول على أمر من القاضي لأن التأجير في هذه الحالة من أعمال الإدارة العامة التي يجوز للحارس إجرائها بطبيعة عمله ووظيفته حتى ولم يصح الحكم على تخويله ذلك (٤)

٨٥٣ — وإذا أجرى بعض الشركاء في الأموال محل الحراسة تأجيرها بغير رضا الباقين فلا تعتبر هذه الإجارة نافذة بالنسبة للحارس ويحق له طلب طرد المستأجر من الأعيان وتأجيرها بخلافه (٥)

٨٥٤ — ويجوز للحارس طلب طرد أصحاب الأموال الموضوع تحت الحراسة إذا كان في وجودهم فيها عرقلة لأعماله وعدم تمكنه من تنفيذ حكم الحراسة على الوجه الصحيح وذلك بدعوى ترفع أمام محكمة الموضوع لا القضاء

(١) نطقات دائر على المادة ١٩٦٣ حتى قرنى سنة ١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ ج ٢٧ نفاذ ١٩٦٣ والنص المرسى في ١٧ يناير ١٩٥٥ دالور ١٨٥٥ ج ١ ص ١١

(٢) لوران ج ٢٧ سنة ١٩٥٣ واستعان غنظ في ٢١ نوفمبر ١٩٦٠ المراجعة ٣ ص ٢١

(٣) سميت دالور على المادة ١٩٦٣ حتى نفاذ ١٩٦٦ وروكل في ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ المشرقة ب

(٤) سميت دالور على المادة ١٩٦٣ حتى سنة ٧٠ وولوز في ٢١ أبريل ١٩٦٣ دالور ١٨٩٤ ج ٢ ص ٥٥٦ ووردى لاكتري وظل نفاذ ١٩٦٨

(٥) سميت دالور على المادة ١٩٦٣ نفاذ ١٩٦٨ وروكل في ١١ نوفمبر ١٩٦٩ المشرقة ب

المستعمل كما سبق ذكره عند الكلام على اختصاص القضاء المستعجل في طرد
الراضع اليد على العفار بدون سبب (١)

٨٥٥ ويتعين على الحارس عند التأجير أن يتبع الطريقة المعتادة اتخذها في مثل
هذه الأحوال أي الاشهاد عن التأجير في الجرائد وخلافه وأن يكون التأجير
بالمزايدة وللشخص الذي قدم أكبر فة من الإيجار وأمرى ضمان لحفظ الحقوق
في الإيجار فإذا جاز ذلك وأجرى التأجير بطريقة الممارسة فيعتبر مسئولاً عن
الأضرار التي تنشأ لأصحاب الأموال بسبب ذلك إلا إذا أثبت بأدلة مقبولة أنه كان
معدوراً في عدم اتباعه طريقة التأجير بالمزاد لتعاقب بسبب مركز الأعيان محل
الحراسة وطبيعة الأقاليم في البلدان الكثيرة بها الأعيان من اعتيادهم على استئجار
الأعيان بجزأة وعدم تمكن أحد من الخارج من وضع اليد عليها إذا ما طرح
التأجير في المزاد (٢)

٨٥٦ — ويحق للحارس صرف المبالغ اللازمة للقيام بأعمال الصيانة اللازمة
الضرورية لحفظ الأعيان محل الحراسة بشرط عدم التعالي فيها وإذا لم توجد أموال
تحت يده للاتفاق منها ولم يمدد أصحاب الأعيان بشيء ما فيجوز له الاقتراض
من الغير بمائدة أو بغير فائدة للقيام بالإصلاحات اللازمة بدون أخذ دن
من القضاء (٣)

٨٥٧ — إنما لا يجوز له صرف مبالغ لغير أعمال الصيانة الضرورية بغير
إذن من القضاء أو بغير موافقة أصحاب الشأن كإجراء تحسينات في الأعيان
أو إجراء عمل من أعمال الرينة لخروج ذلك من طبيعة مأموريته وعن سلطة
أفقولة له بمقتضاها (٤)

٨٥٨ — ويحق له تحصيل الربح من المسأجرين ومقاضاة من يتأخر منهم عن

(١) تصدقت الوروز على المادة ١٩٦٣ مكرر من مجلة ٢٢ ودر Remueur ٢٣ ديسمبر ١٩١٨ في ج ١
٢٤ وراجع اليد ٢٣٥ من الكتاب

(٢) استئناف مخطط في ٢٦ أبريل ١٩١٣ المجموعة ٤٤ ص ٢٥٧

(٣) استئناف مخطط في ١٧ فبراير ١٩٢٢ المجموعة ٤٤ ص ١٧٩

(٤) استئناف مخطط في ١٩ يونيو ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٥٨

السداد و ترميع المجور التحطية على الزراعة و طلب الايجار المتأخر أو مسح
العائد للاحتلال بالرقاء

٨٥٩ - وقد اختلف فيما إذا كان يجوز للحارس عمل صلح مع مستأجرى
الاعيان الموضوعة تحت الحراسة والتنازل لهم عن بعض أو كل الايجار المتأخر
في نظير مبلغ معين يضمنونه - فقرر المحس بعدم أحقية في ذلك لأن مأموريته
و كفية لا تنمى أعمال الإدارة العادية وأعمال الصيانة فلا يجوز له بأى حال من
الأحوال إجراء صلح مع المستأجرين من مقتضاء التنازل لهم عن بعض أو كل
الايجار المتأخر و ذمتهم لما في إجراء ذلك من معنى التصرفات التي لا تدخل
في حدود سلطة الحارس (١) وقال البعض الآخر بعكس ذلك وبإمكانه القيام
بالصلح إذا رأى فيه مصلحة لأصحاب الأموال على الحراسة على اعتبار أن
الصلح في هذه الحالة إجراء لازم لحسن الإدارة خصوصاً وأن أصحاب الشأن
يبتوعون عن ذلك بمجرد صدور حكم الحراسة الذي يمنعهم من القيام بأى عمل من
الأعمال المتعلقة بالإدارة (٢)

٨٦٠ - و يرى الآخر هذا الرأي لوجاهته ولطابقته المطلق والصراب على
ألا يتعدى الحارس في إجراء الصلح حدود الإدارة الحسنة فلا يتنازل عن مبالغ
يمكنه الحصول عليها باتخاذ إجراءات تعبدية مثلاً على مستأجر على وعلى أن يكون
ذلك تحت مشورته فيحق لأصحاب الشأن بحاجته عليه بعد ذلك أن يجاوز فيه
الحد أو أجراه عن إهمال وعدم تصرف أو روية

٨٦١ - وأذا كانت الاعيان الموضوعة تحت الحراسة مؤجرة من قبل فلا يجوز
للحارس الاستيلاء على الزراعة القائمة عليها بل يحق له فقط تحصيل الايجار المستحق
من المستأجرين فإذا استولى على الزراعة فيكون ذلك تحت مخاطرته ومسؤولته
قبل المستأجرين (٣)

٨٦٢ - وقد اختلف فيما إذا كان يجوز للحارس الطعن في عقود الايجار

(١) استغاف مخط في ١٢ ديسمبر ١٩٢٩ المجازات صدر ١٩٢٩ من ٢٩٥ رقم ٤٤٩

(٢) استغاف مخط في ٢ يونيو ١٩٢٩ المجازات ١٠ أكتوبر ١٩٢٩ من ١٧٢ رقم ٢٩٩

(٣) استغاف مخط في أول ديسمبر ١٩٢٩ المجازات صدر ١٩٢٩ من ٢٧٦ رقم ٤٦٦

الصادرة من أصحاب الأموال بطريقة صورية إضراراً بالناجين المدين في الحراسة بناء على طلبهم فقرر البعض بعدم أحقيته في رفع دعوى بطلان هذه العقود (١) وقال البعض بالعكس وبأحقيته في رفع دعوى البطلان محافظة على حقوق الدائنين الذين عين في الحراسة بناء على طلبهم والرائى الأخير هو الراجح وللمعمول به (٢) وإذا لم يطمس على عقود الإيجار شيء ما فبمعين على الحارس احترامها والاحتفاظ بها وتعميدها (٣)

٨٦٣ — وإذا استبدل حارس بأخر للطمس على تصرفاته فيجب على الحارس الجديد أن يحترم عقود الإيجار الصادرة من سلفه حتى يفصل من انقضاء بطلانها بحكم نهائي (٤)

٨٦٤ — وإذا تأخر المستأجرون في سداد الإيجار ولم يكن تحت يد الحارس مال يتمكن به من الاتفاق على الدعاوى الواجب ردها عليهم وتعدر عليه الحصون على فرض لاجراء ذلك فلا مسؤولية عنه في التأخير في دفع الدعاوى ، اللهم إذا أئذره أصحاب الأموال بالتعليم بها وقدموا له المال اللازم للتقاضى بشأنها (٥)

٨٦٥ — ويجوز للحارس أن يستعين تحت مسؤوليته بالموظفين اللازمين له للقيام بالمأمورية التي كلف بها (٦) فيحق له استخدام ناظر سابق على الوقت الموضوع تحت حراسته إذا أنس منه الكفاية والأمانة بعد تخصيص الأجر الذي كان يتقاضاه أثناء النظارة (٧)

٨٦٦ — وإذا تعين حارس على الوقت فهو الوحيد الذي له الحق في تمثيل الوقت في الدعاوى التي ترفع منه وعليه بشأن الإدارة دون الناظر المعين عليه (٨)

-
- (١) استئناف عتظ في أول مايو ١٩٠٢ المجموعة ١١ من ٢٧٢
 - (٢) استئناف عتظ في ٦ مارس ١٩٢٢ المجموعة ٣٥ من ٢٦٥
 - (٣) استئناف عتظ في ٣١ ديه ١٩١٦ المجموعة ٢٨ من ٣١٩
 - (٤) استئناف عتظ في ٥ أبريل ١٩١١ المجموعة ٢٣ من ٢٤٩
 - (٥) استئناف عتظ في ١٨ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ٢٩ من ١١٦
 - (٦) استئناف عتظ في ١٨ مايو ١٩١٧ المجموعة ٢٩ من ١٦٧
 - (٧) استئناف عتظ في ١٦ مارس ١٩٢٠ المجموعة ٢٢ من ١٩٦
 - (٨) استئناف عتظ في ١٣ أبريل ١٩٢٦ المجموعة ٢٩ من ٦٤٨

٨٦٧ - وإذا تعين حارس مع آخرين على أعيان موقوفة فلا يجوز له الانفراد بالادارة وحده بل يتعين عليه مشاركة الآخرين له فيها فلا يحق له أن يتصرف وحده في بيع المحصولات الخاصة بالوقف (١)

٨٦٨ - وإذا تعين حارس على أموال تركه لخصول نزاع بين الورثة وبعضهم على لادارة فلا يجوز له استلام المبالغ التي يستحقها المورث قبل مدينه بنفس والواردة في التعلية إذا لم ينص في الحكم على تخويله هذا الحق (٢)

الفرع الثاني

تقرير سلطة الحارس في حكم المراقبة

٨٦٩ - وإذا نص الحكم الصادر بالحراسة على سلطة الحارس ومداها فتعين عليه مراعاة ذلك عند القيام بأموريته، ولحكمة الموضوع إذا قضت بالحراسة تبعاً لنزاع قائم أمامها أن توسع في اختصاص الحارس طبقاً لما تراه (٣) بشرط ألا تتعدى في حكمها الأعمال المتعلقة بالادارة (٤) فلها أن تصرح للحارس باستلام الديون التي لأصحاب الأموال قبل الغير واعطاء المخالفات الخاصة بها والقيام بشطب رهون والاختصاصات المأخوذة على العقارات صفافاً لهذه الديون (٥)

٨٧٠ - إنما لا يجوز للحارس رفع دعوى على المدين بالمطالبة فهوئذ يدعى استحقاقها على الدين لتماق ذلك بحق الدائنين أصحاب أموال الحراسة وعدم نادا رفع دعوى من هذا القبيل فلا تقبل منه لعدم وجود صفة له في رخصها ولا بصحتها تدخل الدائنين بعد ذلك فيها (٦)

(١) استئناف مخطوط أول ديسمبر ١٩٢٧ المعروفة ٤٠ من ٥٩

(٢) طبقاً للورق على الماتك ١٩٢٧ مدقم من سنة ٧٤ وليرتق ١٨٧٤ والورق ٢ من ١٠٤

(٣) التديقات على المادة ١٩٦٣ سنة ٧٩

(٤) التديقات على المادة ١٩٦٣ سنة ٨٩ ويرصدى لاكتفى وفعل سنة ١٣٠١

(٥) التديقات على المادة ١٩٦٣ سنة ٧٧ وليرتق ٢٠ يوليو ١٨٦٩ المدرك ١١١

(٦) التديقات على المادة ١٩٦٣ سنة ٧٨

٨٧١ ويجوز التصريح للحارس بسداد الدين المستحقه حالاً على أصحاب الأموال الموصوعة تحت الحراسة والتي قد يترتب على التأخير في سدادها ضرر بحقوق الآخرين أو بنفس الأعيان الموصوعة تحت الحراسة كالأموال والفوائد المتأخرة على الدين المقرره على الأعيان أو مصاريف الدعاوى المحكوم بها عليهم وغيره. (١)

٨٧٢— وإذا نص في حكم الحراسة على أخية الحارس في رعايته الإطيان لموصوعة تحت الحراسة أو في تأجيرها بالمزاد العلني فلا يجوز له تأجيرها بطريق الممارسة إلا إذا أثبت أنها الطريقة الوحيدة التي يمكن بها استغلال الإطيان فإذا أقدم على شيء من ذلك فيجوز للحاكم إبطال التأجير الحاصل منه. (٢)

٨٧٣— ولا يعتبر الحارس متعدياً حدود مأموريته إذا أجرى أعمالاً أو تصرفات لصالح أصحاب الأموال محل الحراسة لم يصر عليها الحكم في المأمورية وكان يتعذر على الآخرين القيام بها بسبب عدم عن البلاد الكائنة بها الأعيان وعدم امكانهم الرجوع إليها لقوة قاهرة منعتهم من ذلك كوقوع حرب مثلاً خصوصاً إذا كان الوكيل المعين منهم لإدارة الأعيان في أثناء غيابهم غير مخول له لإجراء شيء من هذه التصرفات. (٣)

الفرع الثالث

أشكو من الأعمال التي لا يجوز للحارس إجرائها

٨٧٤— لا يجوز للحارس اتخاذ إجراءات نزع ملكية على عقارات مدني إخراسة أو دفع الدعاوى العينية بجميع أنواعها سواء تعلقت بالملكية أو بوضع أئيد أو خلاصه (٤) أو دفع دعاوى إبطال التصرفات الخاصة من أصحاب الأموال عن الحراسة وإلزاماً بحق له الانضمام إلى الدائنين في هذه الحالة (٥)

(١) نص الفرنسي في ٩ مايو ١٨٩٩ مالمورد ٩٩ ج ١ ص ٣٤٤

(٢) استئناف غلظ في ٢٠ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٤٠

(٣) استئناف غلظ في ١٩ مارس ١٩٢٠ المجموعة ٣٧ ص ١٩٦

(٤) استئناف غلظ في ١٧ فبراير ١٨٩٨ المجموعة ١٠ ص ١٦٥ و ٦ يونيو ١٩٠٩ المجموعة ١٣

ص ٣٦٠ و ٢٣ مارس ١٩٠٥ المجموعة ١٤ ص ١٨٧

(٥) استئناف غلظ في ٦ يونيو ١٩٠٩ المجموعة ١٣ ص ٣٦٠

- ٨٧٥ - وإذا قضى بتعيين حارس بضائى على أموال تركه فلا يجوز له رفع دعوى بطلان عقد بيع وفاتى صدر من المورث للغير عن بعض أعيان التركة (١)
- ٨٧٦ - ولا يحق للحارس دهن كل أو بعض الأعيان محل الحراسة ماى حال من الأحوال ولاى حبه كان كما لا يجوز له اجراء أى تصرف فيها كالبيع أو المعارضة أو خلاه
- ٨٧٧ - ولا ترفع على الحارس الدعاوى العيبة المتعلقة بالأعيان محل الحراسة كما لا تتخذ ضده اجراءات بزع الملكية الحاصلة عنها (٢)
- ٨٧٨ - وإذا قضى حارس على أموال تركه فلا يجوز لأحد الورثة حتمامه وحده فى دعوى امته بطلب فيها دفع مبلغ من استحقاقه شهرياً دون إدخال باقى الورثة (٣)
- ٨٧٩ - ولا يجوز للحارس التفاضى عن مستأجرى الأعيان الموضوعة تحت الحراسة إلا بتوكيل خاص منهم بذلك وعلى ذلك فلا يحق له عمل إشكال بالنيابة عنهم فى تعيينه حكم صدر بمرسى مزااد الأعيان المذكورة على آخر بفرض منعه من الاستلام (٤)

الفصل السابع عشر

حقوق الحارس

الفرع الاول

الدرجة

٨٨٠ - للحارس الحق فى المطالبة بأجر فى مقابل القيام بأعمال الحراسة إذا لم

(١) استئناف مخطط فى ٢٩ يناير ١٩١٤ ح ٢٦ ص ١٩٠

(٢) استئناف مخطط فى ٤ فبراير ١٩١٣ الجازات عدد ٢٥٤ من ١٩١٣ ص ٢٢ رقم ١٠٠

(٣) استئناف مخطط فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ الجبوت ٢٥ ص ٤٤

(٤) استئناف مخطط فى ١٤ سبتمبر ١٩١٣ الجازات فى ١٠ أكتوبر ١٩١٣ ص ٢٢٥ رقم ٤٧٣

مصر في الحكم الصادر بتعيينه على خلاف ذلك وعدم الأجر بحسب أهمية العمل الذي قام به وبحسب التصورات التي صادفته في أثناء مأموريته وقيمة الأعمال الموصوعة تحت الحراسة ومقدار المسئولية التي تتطلبها إدارتها على الوجه الصحيح^(١) وتقدر كتعاب الخبراء ومصاريف الشهود بأمر يصدر على عرضة من القاضي الذي فصل في موضوع النزاع أو من القاضي الذي حكم بتعيين الخراس إذا لم يعرض النزاع لحسب من الأسباب أمام المحكمة^(٢)

مبحث

فيم ينظم باتعاب الخراس

٨٨١- لا يخلو الحال من إحدى حالتين : الأولى أن تكون دعوى الموضوع لا تزال قائمة ولم يفصل فيها بعد : الثاني أن يكون قضى فيها لمصلحة أحد الخصام ففي الحالة الأولى يجوز للخارس مطالبة كل واحد من الخصام باتعابه خصوصاً إذا كانت الحراسة لمصلحة الجميع كحالة الحراسة الموضوعية على أعيان مشتركة بسبب حالة الشروع بين الشركاء^(٣) كما يحق له الرجوع بها على الخصم طالب الحراسة وحده^(٤) أما في الحالة الثانية فيلزم بها من كسب الدعوى^(٥) - وقد اختلف في الحالة الأولى على طبيعة التزام الخصوم بالاتعاب فقرر البعض بأنهم يلتزمون بطريق التضامن أسوة بالحراسة^(٦) وقال البعض الآخر بعكس ذلك وأنه لا تضامن إلا بصريح صريح في القانون^(٧)

(١) استئناف مخطوط في ١٩ ديسمبر ١٩٣٤ المجموعة ٢٧ من ٦٢

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ بقية ٤٩ وما بعدها

(٣) استئناف مخطوط في ٧ يونيو ١٩٠٩ المصرية ١٨ من ٣٣٠

(٤) استئناف مخطوط في ٢٨ فبراير ١٩٣٠ المجموعة ٣٢ من ٣٧٩ و ٢٥ نوفمبر ١٩٣٠ المجموعة

٣٣ من ٣٨ وأول قرار في ١٩٢٤ المجموعة ٣٦ من ٣٤٤

(٥) ملاحظات دالوز على المادة ١٩٦٣ بقية ٩٢ وقضى باتخاذ دخول مدعي من ٣١٥ وبتقيد بالتزام

من يحكم عليه بالتعويض أيضاً

(٦) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ بقية ٩١ وروى لاكتري وقابل بقية ١٣٠٣

(٧) ملاحظات دالوز على المادة ١٩٦٣ بقية ٩٣ وروى بقية ١٣٠٣

الفرع الثاني

مصاريف الحراسة

- ٨٨٢- الأصل أن للحارس الحق في الرجوع على الخصم الذي آلت إليه ملكية
الأموال الموصوعة تحت الحراسة بالمصاريف التي أنفقها في صيانتها وحفظ هذه الأموال
والمبالغ التي اقترضها من الغير في سبيل ذلك
- ٨٨٣- ولا يؤثر على حقه في مطالبة الخصم المذكور بالمصاريف حصول طعن
بطريق النقض على الحكم الصادر لمصلحة الخصم (١)
- ٨٨٤- أما إذا كانت دعوى الموصوع لا تزال قائمة ولم يفصل فيها بعد بحكم
نهائي فيجوز للحارس الرجوع على أي واحد من الإحصام بهذه المصاريف (٢)
واتباعا لهذا الرأي قضى بحق الحارس المعين على حضانة متنازع على حكيته بين
شخصين في دعوى لم يفصل فيها بعد في الرجوع على أي واحد منهما بالمصاريف التي
أنفق في حفظ الحضانة وصيانتها (٣)

الفرع الثالث

من الحارس في غمم الانتخاب والمصاريف من مبيع

الأموال محل الحراسة

- ٨٨٥- ويجوز للحارس خصم الانتخاب والمصاريف من مبيع الأعيان الموصوعة
تحت الحراسة ولا يؤثر على حقه في ذلك كون البعض من الانتصام هو الذي
نسب فعله من وضع الأعيان تحت الحراسة القضائية وعلى ذلك فإذا نصت تعيين
حارس نصائي على أعمال مشتركة بسبب النزاع الحاصل بين الشركاء على الإدارة أو
بسبب استئثار أحد الشركاء بالإدارة بغير مراقبة الآخرين فيجوز للحارس خصم تعاب

(١) بعض قهري في ٢٧ فبراير ١٨٨٩ دالور ٥٩ ج ١ ص ١٧١

(٢) تعليقات دالور على المادة ١٩٦٣ منه ٩٥ ويوردى لاكتري السابق الإلتزام ٩٥

(٣) نقض قهري في ٢٢ فبراير ١٨٨٩ دالور ٥٩ ج ١ ص ١٧١

ومصاريف الحراسة من ربح هذه الاعيان مع أحقية الشريك أو الشركاء الذين لم
تسيروا في الحراسة في الرجوع بحصتهم في الاتعاب على الناهين بدعوى أمام محكمة
الموضوع (١)

٨٨٦ - وإذا كانت الحراسة موضوعاً على وقف بسبب مديونية أحد المستحقين
فيه وتلزم المدين المستحق بمصاريف الحراسة وأصحاب الحارس دون باقي المستحقين
كما سبق ذكره

الفرع الرابع

من الحارس في حبس الأموال محل الحراسة

بوتقاء الاتعاب والمصاريف

٨٨٧ - ويحق للحارس طبقاً لنصوص المواد ٩٠٥ مدني أهلي و ٧٣٩ مختلط حبس
الأموال محل الحراسة تحت يده حتى يستوفي كامل الاتعاب والمصاريف الضرورية
واللازمة التي انفقها على الأموال أثناء حراسته (٢)

٨٨٨ - وحتى أخس مطلق يجوز للحارس اجراؤه على العقارات الموضوعة
تحت الحراسة وعلى المنقولات الموجودة بها ولا يؤثر على الحق المذكور كون مبالغ
الاتعاب والمصاريف غير معينة انفقها اذ يكفي لصحة أن تكون محققة الوجود -
وبتوهم ذلك بمجرد قيام الحارس باجراء المصاريف وبمرور وقت في الحراسة
يستحق منه الاتعاب حتى ولو لم يصدر حكم نهائي في قيمة الاتعاب وفي مقدار
المصاريف (٣)

٨٨٩ - ولا يؤثر حتى الحبس على طلب استبدال الحارس من الحراسة وتعيين
آخر حلاله فيها ويحق للاخير بالرغم من ذلك استلام الأموال الموضوعة تحت

(١) استئناف مختلط في ٢٩ يناير ١٩٣٣ الجازات عدد بوليه ١٩٣٤ ص ٣٢٦ رقم ٢٩٧

(٢) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ الجازات رقم ٢٨٥ ص ٢٤ من ٣٢٨ رقم ٢٩٩ وحقيقات

داور على المادة ١٩٣٣ مدني مرسى بقية ١٤

(٣) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ السابق الاشارة له

الحراسة من الحارس الأول على أن يحبس تحت يده من الربيع ما يورث قيمة
عاب ومصاريف الحارس المذكور حتى يفصل القضاء بشأنها (١)

٨٩٠ — ودين الحارس في الاتعاب والمصاريف مما ذكر من ثمن الأموال
الموضوعة تحت الحراسة عملاً بنص المادة ٦٠٣ مدني أعني و ٧٢٩ مختلط
و ٢١٠٢ قس (٢)

الفصل الثامن عشر

الاعمال القانونية التي يجرها الحارس مع الغير بشأن الأموال الموضوعة تحت الحراسة

٨٩١ — يجب على أصحاب الأموال عند انتهاء الحراسة احترام جميع الأعمال
القانونية التي تدخل في سلطة الحارس وإلى أحرارها مع الغير بشأن الأموال محل
الحراسة كالتأجير وحلاقه

٨٩٢ — وإذا كانت الأعمال المذكورة محل طعن جدي أمام المحاكم فيتمتع
اعتبارها حتى يفصل نهائياً في الدعاوى المرفوعة بشأن ذلك — كما يتمتع على أصحاب
الأموال القيام بتنفيذ التعهدات الأخرى التي اتفقت بها الحارس للمير بشأن
الحراسة (٣)

٨٩٣ — فإذا قضى مثلاً تعيين حارس قضائي على عين متارخ عليها مع أحقة
وضع اليد عليها في طلب انتهاء الحراسة بتقديم ضمان مالي أو شخص تعهده المحكمة
فيتعين على واضع اليد في هذه الحالة اعتماد جميع الأعمال القانونية التي يجرها
الحارس في الفترة بين تعيد حكم الحراسة وبين استلامه العين بعد القيام بتعديد شرط

(١) استئناف مختلط و ٣ يناير ١٩٣٤ المجازية بول ١٦٣٤ ٣٣٦ رقم ٢٩٦

(٢) مبيعات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني قس مدني ٩٩ و ١٠٠

(٣) تعديلات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني قس مدني ١٠٦ و بوردو ٢٧ يولي ١٨٨٢

العسل ولا يجوز له بأى من الأحوال طلب ارجاء تنفيذها حتى الفصل نهائياً في دعوى الموضوع (١)

٨٩٤— وإذا قضى بالقضاء حكم صدر بالحراسة على مقولات مستأجر للتأجير في سداد الأيجار لم يبق في الشكل أو لطلان في الاجراءات السابقة على الحكم فلا يبي المستأجر المتأخر في الأيجار من دفع ايجار المسكن الذي وضعت فيه المقولات بمعرفة الخارس أثناء الحراسة للمحافظة عليها تمهيداً للحكم الابتدائي الصادر بالحراسة وكذلك لا يبي من المصارف التي تستحق على هذه المقولات بعد صدور الحكم بالقضاء إنما أندر باستلامها ورهن ذلك بحجة الترام المزجر بها وحده (٢)

الفصل التاسع عشر

انتهاء الحراسة

٨٩٥— دعوى الحراسة إما أن ترفع تبعاً لزام قائم أمام المحكمة بخصوص موضوع الحقوق الموضوعة تحت الحراسة — وإما أن ترفع بصفة مستقلة عن أى نزاع كان كالتى توضع على الاموال المشتركة بسبب حالة الشروع وعدم الاتفاق على الادارة على توجدها في شخص واحد من الشركاء فتنتهى في الحالة الاولى بالنقض في موضوع الحقوق — اما في الحالة الثانية فتنتهى بزوال الاسباب التي اوجبت بالحراسة كاجراء فرز وتجبيل بين الشركاء بطريق الاتفاق والترضى — أو حصول قسمة مهايأة واتتماع بينهم اخص بمقتضاها كل منهم بحوزه معين من الاموال الموصوغة تحت الحراسة القضائية للاتتماع بها حتى يحصل من المحكمة في دعوى الفرز والتجبيل التي رفعت بعد ذلك

٨٩٦— وسواء كانت الحراسة قضى فيها تبعاً لزام قائم أمام القضاء أم قضى فيها بصفة مستقلة يجوز العدول عنها بالحكم باتيائها إذا حصل تغيير حاد في وقائع الدعوى أو في

(١) برودوى ٢٧ يولي ١٨٣٠ السابق ذكره

(٢) المحضر المحررى في ١٢ أبريل ١٨٦١ دالوز ٦٩ ج ١ ص ٦٢٤

مر كر طرفي الخصومة القانوني الذي كان قائما وقت الحكم بالحراسة باعتبارها حراء مؤقتة تحفظيا صرفا يجوز العدول عنه في احدى هاتين الحالتين ايضا

وليس للمحكمة عند الفصل في دعوى انتهاء الحراسة أن تحت من جديد في أوجه النزاع التي يمس عليها الحراسة وما إذا كانت مؤدنة لها أم لا، وإما بدور بحثها حول أمر واحد فقط وهو ما إذا كانت أسباب الحراسة زالت من عدمه والسبل عن ذلك، وإذا كانت لا تزال قائمة فهل حصل تغيير مادي أو قانوني في مركز طرفي الخصومة بعد الحكم الصادر بالحراسة يمكن منه العدول عن هذا الحكم؟ (١)

٨٩٧— فإذا بنيت الحراسة على حالة الشروع القائمة بين أصحاب الأموال وعدم الاتفاق على الإدارة بسبب ذلك فبقى مادام الشروع قائما بالفعل، ولا يؤثر على ذلك عدم رفع دعوى القسمة من الشريك الذي صدر لصالحه حكم الحراسة خصوصا إذا كان النزاع على الإدارة مستعكم الحلفات بين الشركاء. (٢)

٨٩٨— أما إذا بنيت الحراسة على قيام دعوى قسمة بين الشركاء فيجوز الحكم بانتهائها حتى ولو لم يحصل في دعوى القسمة إذا أمكن كل واحد من الشركاء الانتفاع بنصيبه خصوصا إذا مضى وقت طويل على وجود دعوى القسمة في المحكمة وكان عدم الفصل فيها يرجع إلى تلاعب بعض الخصام واستفادتهم من الحراسة بوضع يدهم وحدهم على الأموال المشتركة (٣)

٨٩٩— ولو كون الحارس المعين من المحكمة لم يتم بمأموريته على الوجه الأكمل لا يؤدي إلى انتهاء الحراسة الأمر الذي لا يحصل إلا بفسخ النزاع الذي قامت الحراسة على اتحاضه وإما يمهّد إلى اقالة الحارس من الحراسة واستبداله بآخر إذ لا يمكن عقلا لسة خقوق الحراسة في ذاتها إلى خطأ الحارس المعين بل يجب لذلك التدليل على دوال أسبابها أو انعدام السبب الذي عبت عليه (٤) ولا يجمع من الحكم بانتهاء الحراسة لدوال الأسباب التي أدت إليها وجود سبب آخر تقدم به

(١) مصر أملى مسجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المجلد ٢ القية ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

(٢) مصر أملى مسجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المجلد ٢ القية ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

(٣) استئناف عتلى في ٢٠ أبريل ١٩١٠ المصوعة ٢٢ ص ٢٧٢

(٤) استئناف عتلى في ١١ مايو ١٩٣٣ المجلد ٢ ص ١٩٣٤ رقم ٢٧٨

المدعى عليه إذا كان هذا السبب لم يطرح أمام المحكمة وقت الحكم بالحراسة
ويعتلف كلية عن الأسباب التي قضى بمقتضاها بالحراسة بل يتعين على المدعى عليه في
هذه الحالة رفع دعوى جديدة بالحراسة إن أراد ذلك

الفصل العشرون

طلب استبدال الحارس

٩٠٠- إذا لم يتم الحارس بأمره على الوجه الصحيح طبقاً للحكم الصادر
بتعيينه يجوز لكل من طرفي الخصومة استبداله بغيره

٩٠١- وإذا تعين المدير حارساً من المحضر على المتقولات أو على الضائع
المجهوز عليها وفاء لا يجاز متأخر عليه فلا يجوز استبداله بغيره بمجرد كون
الحاجز رأى ذلك استناداً على حق الحاجز المحول له في قانون المرافعات من أنه هو
الذي يرشح للحراسة أولاً من براه من الأشخاص الذين يتق بهم خصوصاً إذا كان
مركز المدير ونجارته وقيمة الأشياء المجهوز عليها ومثالة المبلغ المجهوز من أجله
لا تقرر طلب استبدال الحارس

٩٠٢- ولا يكفي لقبول دعوى استبدال الحارس كون الحارس المعين وقت
تغير حق أحد الخصمال أو أحد الموظفين الذين يملكون في الاضرار عمل الحراسة
أو كونه رفض اعطاء أحد منهم شهادة باحلال الطرف عند طرده من العمل (١)

٩٠٣- ولا يجوز للمحكمة عند الحكم في طلب استبدال الحارس أن تغير من
المأمورة المينة في حكم الحراسة الأول بل ينحصر عملها فقط في انتقاء شخص من
الحراسة وتعيين آخر على دون اجراء تغيير أو تبديل في المأمورة

٩٠٤- وإذا أجرى الحارس أعمالاً قانونية بشأن الإدارة بعد الحكم الصادر
باستبداله فيعتبر في هذه الحالة أنه أجزاها باعتباره فضولى وعلى ذلك تعتبر قائمة

(١) استئناف عطل في ٢٤ يناير ١٩١٧ المجموعه ٢٩ من ١٩٧

الايتمارات التي أجراها الحارس المذكور مع الغير بخصوص الاعيان محل الحراسة حتى يحكم من القضاء بطلانها إذا اتضح له أنها عملت للاضرار بحقوق أصحاب الاموال (١)

٩٠٥ — ويجوز للمحكمة عند طلب استبدال الحارس أن تبقيه في الحراسة وتقيم معه آخرها إذا كان في ذلك مصلحة لطرفي الخصومة وكانت الطعون الموجهة للحارس مشكوك في جدتها

٩٠٦ — أما إذا اتضح عدم صحة الطعون المذكورة فلا محل في هذه الحالة من تعيين آخر معه في الحراسة لما ظهر في العمل من أن توحيد الادلة في شخص فرد معين أولى من تميزتها بين اثنين قد يختلفان عليها اختلافاً يؤدي الى زوال القرض من الحراسة (٢)

٩٠٧ — ويجوز المحكم بإبدال حارس معين بأخر بغير أجر اتفق عليه الخصوم حتى ولو لم يضمن على إدارة الأول بشئ ما اقتصاداً في مصاريف الحراسة

الفصل الواحد والعشرون

طلب اقالة الحارس نفسه من الحراسة

٩٠٨ — اذ رأى الحارس المدين بعدم قبوله الحراسة أن أعماله لا تسع بالتفرغ لها أو أنه لا يمكنه التغلب على الصعوبات والاشكالات التي يقيها له أصحاب الاموال في سبيل نفي حكم الحراسة على الوجه الصحيح فيجوز له طلب اقالته من الحراسة وتعيين آخر محله مدعوى برضاها أمام المحكمة التي عينته أو أمام قاضي الامور المستعجلة ان كان غيرها طبقاً لما سيأتى الكلام عليه بعد (٣)

(١) استئناف عظمى في ١٣ ابريل ١٩٣٦ المجموعة ٣٨ من ٣٤٨

(٢) استئناف عظمى في ٧ ديسمبر ١٩٣٧ المجموعة ٤٠ من ٧١

(٣) حصر أهل متعل في ٣١ يناير ١٩٣٥ الجريمة القضائية عدد ٣٠ لسنة ٦ من ١٠

٩٠٩ — والمحكمة حرة في قبول طلب الاقالة وتعيين خلافة في الحراسة أو رفض الطلب (١)

٩١٠ — وتختلف هذه الدعوى عن طلب انتهاء الحراسة فلا يشترط فيها أن يكون النزاع الذي تسبب عنه اجراء الحراسة قد زال اذ يكفي فيها أن يثبت للمحكمة أن الحارس لا يمكنه التصرغ لأعمال الحراسة أو لا يمكنه تمديد الحكم الصادر بها على الوجه الصحيح - إما لكونه في حالة من كبر السن لا يستطيع معها التسبب على الصعوبات التي يقيمها في طريقه الخصوم أو لأي سبب آخر تراه المحكمة مقبولا

٩١١ — وعلى ذلك فمثل دعوى الاستقالة من الحراسة من حارس معين على وقف حتى يفصل نهائياً في النزاع المعلق بالنظارة اذا كانت أعماله لا تسمح له بالاستمرار في الحراسة حصراً اذا كان الدواع الشرعي نص فيه بحكم ابتدائي مشمول بالنفاذ ويمكن بمقتضاه الناظر المعين من استلام أعيان الوقف وزرعها من تحت يد الحارس (٢)

٩١٢ — وتمتاز هذه الدعوى عن طلب استبدال الحارس في أن الحارس هو الذي يطلب من المحكمة اقالته من الحراسة لأسباب شرعية جديدة يراها قد تغلبت المحكمة أو قد ترفضها حتى ولو لم يكن هناك أي مطعن على إدارته، أما طلب استبدال الحارس من الحراسة فيقوم به الخصم لتقصير الحارس المعين في القيام بأموريته على الوجه الصحيح طغياً للحكم القاضي بإقامته

مبحث

في كيفية رفع دعوى الحراسة

٩١٣ — وتطلب الحراسة لعرضه دعوى يتختم فيها جميع الخصام المتنازعين وبينها بوضوح تام الأعيان والأموال المطلوب وضعها تحت الحراسة ولا يطل من عرضة الدعوى عدم تبيان الأعيان بها بوضوح تام إذا كانت

(١) تعديلات دالور على المادة ١٩٦٣ مدق فرنسي سنة ١٩٠٦ - ١٠٧

(٢) مصر أملي منقول ٣١ يناير ١٩٣٥ في السجل الاشارة اليه

الأعيان المذكورة معروفة من الطرفين المتنازعين خصوصاً إذا كانت بعض المسندات
المودعة بقوسية القضية تشير إليها بجلاء (١)
ولا يجوز الدّفع بطلان عريضة دعوى الحراسة لعدم بيان العقارات بياناً كافياً
لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية (٢)

مبحث

في المحكمة المختصة نوعياً بنظر دعوى الحراسة

٩١٤ — الأصل أن المحكمة الضامّة أمامها النزاع الموضوعي هي المختصة بنظر
دعوى الحراسة المرفوعة عن الأموال المتنازع عليها باعتبار أن الحراسة إجراء
تحتفظ متصرف عن النزاع الموضوعي ويجوز طلب الحراسة لأول مرة أمام المحكمة
الاستئنافية باعتباره من الإجراءات التحفظية الجائز تقديمها في أي حالة تكون عليها
الدعوى لأن أساسه الضرورة لدفع ضرر واقع أو محتمل أو المحافظة على حقوق
يخشى عليها من الضياع ونحوه (٣)

٩١٥ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم فيها عند الاستعجال أي إذا
وجد خطر يستوجب تداعله وقضاؤه في الدعوى (٤)

(١) استئناف عتظ في ١٩ أبريل ١٩٣٢ المجازات بوليه ١٩٣٤ ص ٣١٧ دم ٢٥٣

(٢) استئناف عتظ في ٢٢ يونيو ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ عدد ١٨ ص ٣٨٩

(٣) استئناف اهل في ١٣ ديسمبر ١٩١٧ في القضية ٣٨٦ سنة ٣٤ قضاة ولم يقرر مد

(٤) سجلات دالوز على المادة ١٩٣٣ مئتي فرنس نيفة ٣

الفصل الثاني والعشرون

الفرع الأول

شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم
في دعاوى المصلحة وما يتفرع عنها

٩١٦ — يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر دعوى الحراسة
كباقي القضايا الأخرى توافر الاستعجال فيها أي وجود خطر محقق على حقوق
رافعها لا يمكن تعويضه إذا وقع أو دونه بأجراءات التقاضي العادية ولو
قصرت مواجده (١)

٩١٧ — ويختلف الاستعجال المذكور من جميع الوجوه عن المنفعة أو الضرورة
التي تقضي بزم الأموال أو الاعيان المتنازع عليها من تحت وادع الخياط
وايداعها في يد حارس أمين الطرفين والقضاء والتي هي ركن من أركان الحراسة
وذلك في رتبة وجسامة الضرر الذي قد يلحق بحقوق رافع الدعوى إذ يكون
شديداً في الحالة الأولى بحيث يجب منعه بأجراءات سريعة مستعجلة — أما في الحالة
الثانية فيكفي لثرافه ووجوده قيام مصلحة لرافع الدعوى من انزعاع الأموال من
تحت يد الواضع اليد عليها محافظة على حقوقه الميضية عليها وصيانة لها من العبث بها
حتى يفصل من القضاء في موضوع الحق (٢)

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٣٣ وما بعدها ومربك ج ٢ ص ٣٩٩ تلة ٥٦٢ وكور ج ٢
ص ٤٧٧ تلة ٨٣٥ وما بعدها واستئناف عظمى ١٩ نوفمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ ص ١٣ و ١ ديسمبر
١٨٩٧ المجموعة ١٠ ص ٢٧ و ١٦ مارس ١٨٩٨ المجموعة ١٠ ص ١٩١
(٢) مربك ج ٢ ص ٣٩٩ واستئناف عظمى ١٥ مارس ١٩٣٠ المجلات ديسمبر ١٩٣١ ص ٣٧٨
رم ٤٢٨ ومصر أعل مستعمل ١١ سبتمبر ١٩٣٥ الخطة عدد ٢ تلة ١٦ ص ٢٠٦ وم ٨٦
واستئناف عظمى ٩ ديسمبر ١٨٩٦ المجموعة ٩ ص ٥١ و ٦ نوفمبر ١٨٩٥ المجموعة ٨ ص ٣ و ١٠
مارس ١٩١٥ المجلات في أبريل ١٩١٥ ص ٩٢ رقم ٣٣٢ و ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ١٨ ص ٦١
٢ مارس ١٩٣٣ المجلات يولي ١٩٣٤ ص ٣١٧ رقم ٣٣١ واستئناف مصر الإطلة في ٢٦ مايو ١٩٣٧
المجلة القضائية عدد ١١ ص ٨ ص ١١

٩١٨ — ولا يوجد الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل بعمل الخصوم ورغبتهم في الحصول على حكم على وجه السرعة بل يتولد من طبيعة الحق المطالب به ومن الظروف المحيطة بالدعوى أو من عمل الغير فيها وتصل إليه المحكمة من مظاهر وقائع الدعوى المطروحة أمامها أو من مناقشة الطرفين في الجلسة

٩١٩ — ولا يؤثر التأخير في رفع الدعوى على طبيعة الاستعجال اللاصقة بالحق المطالب به خصوصاً إذا حصلت وقائع جديدة في الدعوى بررت وجوده ، وعلى ذلك فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى حرمانه على وقف بسبب مديرية أحد المستحقين فيه حتى ولو تأخر الدائن في رفعها لمحاولته الحصول على دينه بالطريق الودي أو للبحث عن أموال للدين يمكن التنفيذ عليها (١)

٩٢٠ — وليس لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في صفة الاستعجال وصدقه أن يبحث في موضوع الدعوى وما إذا كان على صواب من صدقه بل يتعين عليه فقط أن يحكم على توافر الاستعجال من عدمه من مظاهر الوقائع المطروحة أمامه دون تعمق في بحث أصل الحق .

٩٢١ — ولا يكفي لتوافر الاستعجال وقيام اختصاصه اتفاق الخصام على اختصاص القضاء المستعجل وعلى رفع دعوى الحرمان أمامه لأن اختصاصه النوع من المسائل المتعلقة بالنظام العام لا يجوز التعاقد على خلافه (٢)

٩٢٢ — ولا يؤثر على ولايته في الدعوى إذا توافر الاستعجال المبرر لاختصاصه قيام دعوى بالحقوق أمام محكمة الموضوع ابتنائية كانت أو استئنافية كما سبق ذكره (٣) ولا يشترط لقبول طلب الحرمان أمام القضاء المستعجل وجود نزاع في الملكية أو في وضع اليد أو أي نزاع آخر بل يجوز للقضاء المستعجل أن يحكم بقبول

(١) استئناف عتقل في ٢٢ يولييه ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٩ و ١٤ مارس ١٩٣٢ المجموعة

٣٩٠ ص ٣٥

(٢) استئناف عتقل في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ المجازات بول ١٩٣٤ ص ٣٦٣ رقم ٣٦٤

(٣) المجلس الفرنسي في ٨ مارس ١٩١٦ طالوز ١٩١٦ ج ١ ص ٢٣ واستئناف عتقل في ٣ ديسمبر ١٩٣٠

المجازات بجزر ١٩٣١ ص ٣٩٦ رقم ٤٥٤ و ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٣١٢ و ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠

المجازات ناير ١٩٣٦ ص ٤١٢ رقم ١٥٠ و ١٥ نوفمبر ١٩٣٢ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٧ ص ٣٣ و ٢٧ و ١٠

مارس ١٩١٥ المجموعة ٣٧ ص ٣٠٥

الطلب حتى ولو لم يوجد أى نزاع من هذا القبيل إذا تراءى له أن في أجهاته صيانة
لحقوق الطرفين باعتباره من الاجراءات التحفظية المؤقتة للتصوير عنها في المواد
٢٨ مرافعات أهل و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرسى (١)

٩٢٣ — وعلى ذلك فله أن يحضى بوضع عمار تحت الحراسة القضائية إذا امتنع
المستأجرون عن دفع الاجار لتوقيع حوز تحت طم من آخرين لاستلام الاجار
من المستأجرين ومصرف المصارف الضرورية وللأزمة لصيانة العقار وحفظ
الباقى طره أو ابداعه في حراة المحكمة حتى يحصل من المحكمة في موضوع هذه
الحوز الموقعة تحت يد المستأجرين أو بوضع أطيان مؤجرة تحت الحراسة القضائية
لاهمال المستأجر في زراعتها أو تركها بوراً بما قد يؤثر على حقوق المؤجر في الاجار
وعلى الأطيان نفسها أو تعيين حارس قضائى على زراعة مستأجر متأخر في الاجار
بجمعها وبيعها وحفظ الثمن عنده أو ابداعه في حراة المحكمة حتى يفصل في دعوى
المطالبة بالاجار المتأخر (٢) . أو بوضع أموال شركة في النصفية تحت الحراسة
القضائية لاستلام الاجار المستحق في دنة مستأجرى أعيان الشركة إذا امتنعوا عن
الدفع بسبب حصول معارضة من أحد الشركاء أو الغير (٣) أو بوضع أموال شخص
تحت الحراسة القضائية بناء على طلب دائته إذا كانت أمواله مثقلة بديون كثيرة
تهدد بمخطر نزع الملكية وكانت ادارة المدين سيئة هدرجة لا تمكن من الاعتناء
بأمواله والمحافظة عليها (٤) أو بوضع العقار المرهون تحت الحراسة القضائية بناء
على طلب الدائن المرتهن طالب نزع الملكية إذا أوقعت اجراءات نزع الملكية

(١) مريانه ج ٣ ص ٣٢٠ بده ٥٧٨ وكه ٩ ج ٢ ص ٤٧٨ وباريس ١٦ أكتوبر ١٨٨٤ واور
٨٦ ج ١ ص ١٣٤٣ واستئناف مختلط ١٩ نوفمبر ١٨٩٠ المسطرة ٣ ص ١٣ و ٧ ديسمبر ١٨٩٣ المسطرة
٦ ص ٥٨ و ٤ ديسمبر ١٨٩٥ المسطرة ٨ ص ٢٦ و ١٣ يريه ١٩٠٠ المسطرة ١٤ ص ٢٢٢ وصر
أهل مستعمل ١٩٠١ أكتوبر ١٩٣٥ المجلد ١٦ عدد ٢ ص ٣١٥ رقم ٨٨

(٢) استئناف مختلط ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ المجلدات ديسمبر ١٩٣٦ ص ٣٩ رقم ٣٦ و ٣٠ يريه ١٩١٢
لجريت ٢ ص ١٩٤ وقضى بجمول تعيين الحارس طبقاً لنص المادة ١٣٦ مرافعات مختلط حتى ولو قضى
بأن الحيز المتوقع على الزراعة في النظم الخاص بآجراء المستأجر

(٣) مريانه ج ٢ ص ٣١٤ والنقض الفرنسي في ١٤ مارس ١٨٨٢ خالوق ٥٤ ج ١ ص ٢٥٦ وباريس
١٦ أغسطس ١٨٧٦ باتدكت وسبرى ٧٦ ج ٢ ص ٣١٧ وحى بليم ج ٢ ص ٢٠٩ وروكاج ٢ بده ٢٩
(٤) لنقض الفرنسي في ٢٦ فبراير ١٨٩٩ خالوق ٩٩ ج ١ ص ٢٤٥

الحصول معاوضة من المدين في التيه متى أهمل الأخير في الادارة وتأخر في سداد الأموال
لأميرية المستحقة على الأموال وترتيب على كل ذلك شروع الادارة في اتخاذ اجراءات
نحو حجز على العقار خصوصاً إذا تضمن الدين والفوائد بدرجة تضحي بمها قيمة
العقد قليلة لا تقى بوفائه (١). أو تعيين حارس على متقولات وبضائع المستأجر
المتأخر في الايجار عند طرده من العين أو قبل ذلك (٢) أو بوضع عقار موهوب
تحت احراسة القضاة عند تقصير المدين في سداد الأقساط المستحقة من دين الرهن
وذلك تنعيماً للاتفاق الحاصل بينه وبين الدائن بخصوص ذلك إذا كان في استمرار حياة
المدين للعقار حصر على حقوق الدائن إما لكون اذارة للعقار مبنية بدرجة يترتب عليها
التقليل من قيمته أو بشأ عنها تعريضه لخطر الضياع كترك مبانيه تداعى وتسقط
بدون اجراء أى اصلاح فيها أو كعدم تسديد الأموال الأميرية المستحقة عليه
بما جسد الحكومة تحجز عليه وفاء لها - وأما لكون قيمة الضار قلت عن مبلغ
الدين وفوائده بسبب اتحاد المدين طرق الماطلة والتسويق في الدفع (٣)

٩٢٤ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة كحكمة الموضوع في بحث ظروف الدعوى
ورقائها لا للحكم في أصل النزاع وإنما لمعرفة ما إذا كان لطالب الحراسة حق
ظاهر يستدعي المحافظة عليه إجابة طلب الحراسة أم لا (٤)

٩٢٥ - وإذا رفع أحد الورثة دعوى بطلب وضع أموال التركة تحت الحراسة
القضائية لأي سبب يثلوم ذلك وحصل نزاع من باقي الورثة في وراثته وفي علاقته
بالمورث فللقاضي الأمور المستعجلة بحث كل ذلك ومعرفة ما إذا كان للدعوى حق
ظاهر في الميراث يخول له طلب الحراسة من عدمه فإذا أُلتي الحق بوجوده قضى

(١) استئناف مخطوط في ١٩ نوفمبر ١٨٩٠ المصوطة ٣ ص ١٣

(٢) مراك ج ٣ ص ٣٦٩ مجلة ٥٦٦ وماريس في ٢٤ فبراير ١٨٨٨ و ١ أبريل ١٨٩٢ باندك
وسمي ١٣ ج ٢ ص ٣١٩ أما لا يخول له ذلك إذا قام المستأجر بسداد جميع الأيجار المتأخر وجره نوبل
في ٤ نوفمبر ١٨٩١ باندك وسمي ٩٢ ج ٢ ص ٣١٥

(٣) استئناف مخطوط في ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ الجازات بوله ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣١٤ ومصر أمم مستعمل
في ٢٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٦ سنة ٦ ص ٩

(٤) استئناف مخطوط في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٨ المصوطة ٢٩ ص ١١ و ١٣ نوفمبر ١٩٣٩ الجازات
مجمع ١٩٣٩ ص ٣٢٩ رقم ٢٢٩

الحراسة دون التعرض في حكمه الفصل في حقوق المدعى في الميراث (١)

٩٢٦ : ويتعين على القضاء المستجبل عند الحكم في دعاوى الحراسة عدم انفصل في موضوع الحقوق أو التعرض لها بأي حال من الأحوال لخروج ذلك على ولايته طبقاً لنصوص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ١٣١ مخطط و ٨٠٦ مرسى وعلى ذلك فيجب عليه عدم تكليف الحارس أو التصريح له بإجراء ماأتى : —

أرى : توزيع صافى الربح على الشركاء إذا كانت حقوقهم في الأموال الموضوعة تحت الحراسة أو كانت حصصهم في الربح محل نزاع جدى مطروح بشأنه دعوى أمام محكمة الموضوع (٢)

ثانيا : دفع صافى الربح لأحد الاخصام المتازعين في الملكية قبل صدور حكم لصالحه بملكيته وحده للأموال الموضوعة تحت الحراسة .

ثالثا : دفع ثمن المحصولات الموجودة على العين المؤجرة للمؤجر خصما من حقه في الإيجار إذا تازع المستأجر في ذلك وفى حقيبة مبلغ الإيجار المتأخر في ذمته وكانت هناك دعوى بخصوص ذلك أمام محكمة الموضوع .

رابعا : إيداع حصة المدعى عليهم من الشركاء في صافى الربح في خزانة المحكمة على ذمة الفصل في دعوى رفعها عليهم الشريك طالب الحراسة بالمطالبة بحصته في الربح الذى استولوا عليه في المدة السابقة على الحراسة لحاقى الحكم بذلك من مساس بحقوق الشركاء في الربح وحجبه عنهم وعدم تمكينهم من أخذه بغير سند أو حتى من القانون نظير دين لم يقضى به بعد من محكمة الموضوع (٣)

خامسا : إيداع حصة المدعى عليهم من الشركاء في صافى الربح في خزانة المحكمة على ذمة الشريك طالب الحراسة حتى يستوفى حقه في الربح السابق على الحراسة المقضى له به من المحكمة لتأدية تلك لطيفة اجراء الحراسة وغرض الشارع منه

(١) استئناف مخطط ق ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٩٦

(٢) استئناف مخطط ق ٢٨ ديسمبر ١٩٣٦ المجموعة ٤٤ ص ٧٩

(٣) مصر أهلى مستجبل ق ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ التظلم العدد ٢ ص ١٦ من ٢٦٥ رقم ٨٨ واستئناف

مخطط ق ١٤ يناير ١٩٣٦ المجازية عدد سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٠ رقم ٣٧

ومن أنه ليس وسيلة من وسائل التنفيذ التي نص عليها قانون المرافعات على سير
المحصر كما سبق ذكره (١)

سادساً : تسليم ربيع الدين المبيعة والموضوعة تحت الحراسة الناتجة لها من الحكم
نهائياً في دعوى فسخ عقد البيع التي رفعها على المشتري

سابعاً : تسليم صافي ربيع أموال شركة موضوعة تحت الحراسة للشركاء بعد
وجود نزاع بينهم بخصوص حقوق كل واحد من الشركاء في الشركة

ثامناً : توزيع صافي ربيع أموال تركها على الورثة إذا كانت حقوقهم وأنصبتهم
في الميراث أو حقوق ونصيب أحدهم فيه محل نزاع جدي أمام المحكمة بل يتم
عليه في الحالة الأولى إيداع صافي الربيع في خزانة المحكمة وفي الحالة الثانية إيداع
حصة الوارث المتنازع على حقه في الخزنة وذلك حتى يحصل في النزاع المتعلق بذلك
من المحكمة الموضوعية

تاسعاً : إعطاء شخص متنازع على استحقاقه في ربيع الوقف حصة في الربيع
قبل الفصل في أصل مقدار الاستحقاق من المحكمة الشرعية

عاشر : إيداع حصة خير المدين من المستحقين في ربيع الوقف في خزانة
المحكمة على ذمة دائن أحد المستحقين بل يتم عليه في هذه الحالة التصريح له بإيداع
حصة المستحق المدين وحده وتوزيع الباقي على المستحقين طبقاً لكتاب لوقف

حادي عشر : تسليم البائع لأتمار حدائق متنازع عليها ثمن المبيعات منها بل
يجب في هذه الحالة إيداع الثمن في خزانة المحكمة حتى يفصل في الخصومة القائمة بين
البائع والمشتري بخصوص البيع والتمن

ثاني عشر : صرف مبلغ من الأيراد لصاحب المحل التجاري الموصوع تحت
الحراسة بسبب تأخيرته في سداد الإيجار بدلاً من إيداعه جميعه في خزانه المحكمة
حتى يحصل في دعوى المطالبة بالإيجار المتأخر (٢)

(١) استئناف مخطط في ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٤ و ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ المجازيت بوليه - ١٩٢٥
ص ٦٦٦ رقم ٣٩٢٣٨

(٢) انقض القرض في ٢٣ يونيو ١٩٢٩ دالوز ٢١ ج ١ ص ١٢٤ ولوروى وروج ٦ ص ٤٠٩
ص ١٤٩

ثالث عشر : دفع جزء من الأيجار المحجوز عليه والمعين حارساً لتحصيه كدفعة لسدين أو في سداد بعض الديون المستحقة على المعين الموضوعة تحت الحراسة (١)

رابع عشر : تكليف الحارس بأجراء أعمال تتناقض مع حقوق الطرفين الثابتة بالعقود المتنازع عليها والمرفوع بشأنها دعوى أمام المحكمة (٢)

٩٢٧ - ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة توسيع مأمورية الحارس والنصريح له بأجراء أعمال تعدى أعمال المصانة *actes conservatoires* والإدارة *actes de simple administration* (٣) فلا يحق له إلاذن الحارس بأجراء ما يأتي : -

أولاً : وهو إحدى أعيان الحراسة لسداد الديون المستحقة عليها حتى ولو كان التأخير في سدادها يعرضها لخطر الضياع بسبب اجراءات نزع الملكية أو بسبب اجراءات الحجز العقاري المترتبة عليها (٤)

ثانياً : تخصيص جزء من الربح لسداد ديون بعض الدائنين دون الآخر إذا تساوا جميعاً في المرتبة

ثالثاً : بيع بعض أعيان الحراسة لسداد الديون الحالية حتى ولو كانت باقية لأعيان ممرضة لخطر المصاع كما قدمنا (٥)

رابعاً : استلام ثمن بعض الأعيان المبيعة في حياة المورث من المشتري مع التنازل للتأخير عن حق امتياز البائع بفرض دفع ديون على المورث وآخرين إذا مانع في ذلك معظم الورثة لوجود مصلحة لهم في ذلك

خامساً : تأجير الأعيان محل الحراسة لمدة طويلة تزيد عن ثلاث سنوات

سادساً : أحراء اصلاحات غير ضرورية أو غير لازمة في الأعيان محل الحراسة حتى ولو ترتب على اجرائها زيادة في الأيراد

(١) باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٠٥ ملزمة للملك في ١٧ يناير ١٩٠٦

(٢) استئناف غلظ في ١١ مايو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٩٤

(٣) للنقض الفرنسي في ١٣ نوفمبر ١٩٥٩ بالتذكير ٩٠ ج ١ ص ١٠

(٤) استئناف غلظ في ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٧٩ -

(٥) كبرى ج ٢ ص ٤٨٣ بده ٨٥٩

سابعة : رفع الدعاوى العنيفة الخاصة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة
ثامنا : شراء عقارات على ذمة أصحاب الأعيان من الأموال المتجمدة تحت يده
تاسعا : الحصول على جزء معين من أرباح الشركة الموضوعة تحت الحراسة
عطير الثمانية ومصارفها (١)

عاشرا : التنازل عن الديون التي للحراسة قبل المنير أو اجراء صلح أو تحكيم
مع الغير بشأن هذه الديون

حادي عشر : التصريح للحارس المعين لتحصيل الإيجار المحجوز عليه تحت يد
المستأجر بدفع الفوائد المستحقة لدائن مرتب متازع على دينه وعلى مرتبته في
الامتياز ودفع الباقي بعد ذلك للدين بصيغة نفقة (٢)

٩٢٨ — إنما يجوز له التصريح للحارس باجراء ما يأتي لدخول ذلك ضمن أعمال
الادارة والصيانة

أولها : اجراء التصلیحات الضرورية والترميمات اللازمة لأعيان الحراسة
ومداد لأموال الاميرية المستحقة عليها والديون الحالية من ريع الأعيان.

ثانيا : تعيين من يراه من الموظفين لمساعدته في أعمال الادارة بأجر متناسبة
ثالثا : تأجير الأعيان محل الحراسة بأجر المثل لمدة قصيرة بالمزايدة
أو بطريق الممارسة .

رابعها : عمل التسوية اللازمة مع الدائنين لمنع خطر نزوح الملكية عن الأعيان
الموضوعة تحت الحراسة ثم القيام بسداد الديون على أساس التسوية التي يصل اليها
على أن يبدأ بسداد ما تدعو الحاجة الماسة اليه ثم ما يليه بعد ذلك وهكذا بشرط
عدم اجراء عمل من أعمال التصرفات مع التسوية كرهن بعض أعيان الحراسة
أو كإعطاء ضمانات شخصية .

(١) كتاب في ٣٣ ج ١ له ١٨٧٨ ياتذكر ٧١ من ٨٠١

(٢) اريس في ١٦ ديسمبر ١٩٠٥ دالوز ١٠٨ ج ٢ من ٩٢ و ٣ أغسطس ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ من ٩٢

مما سبب : افتراض المبالغ اللازمة لسداد الديون الحالية التي على الأعيان محل
حراسة أو لأجراء الأعمال الضرورية المستحقة أو الأعمال اللازمة لحسن سير
العمل بموائد مفضولة (١) وإنما لا يجوز له الحكم بإلزام الحراسة بالمبالغ المقترحة
لاختصاص ذلك بمحكمة الموضوع .

سادس : خصم مصاريف وأتعاب الحراسة من ريع الأعيان (٢)

سابع : سداد الربيع الناتج من العقار المرهون الموضوع تحت الحراسة في وفاة
دين الدائر المرتهن رهناً عارضياً والمسجل عنده أولاً ، أما إذا حصل نزاع من
بعض الدائمين الآخرين في صحة دين الرهن في أو مرتبة الاعتبار فلا يختص
بالتصريح بذلك (٣)

ثامن : دفع المصاريف الضرورية واللازمة لصيانة العقار الموضوع تحت الحراسة
من الربيع المتحصل منه حتى ولو كان محجوزاً عليه بمرقة آخرين وقضى بالحراسة
لتحصيل الربيع من المستأجرين وإيداعه في حراثة المحكمة على ذمة الحاجزين (٤)
٩٢٩ — ولا يختص القضاء المستعجل في الحكم بإعلان عقود الإيجار الصادرة
من الحارس لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٥)

٩٣٠ — وكذلك لا يجوز له عند الحكم في الحراسة الترخيص للملكية أحد
المخاصمين للنهي المتنازع عليه المطلوب وضعه تحت الحراسة (٦)

٩٣١ — ولا يجيد قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في الحراسة بطلبات
المقصوم بل له أن يعدل أو يغير فيها كما يشاء — كما له أن يقضي بخلافها إذا تراءى
له ذلك للمعاينة على حقوق الطرفين بشرط عدم المساس بالموضوع وبشرط

(١) استئناف عطف في ١٠ يولييه ١٩٣١ المجازية سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٥ رقم ٤٠٠

(٢) استئناف عطف في ٢٩ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٤٨

(٣) استئناف عطف في ٢٧ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ١٤٨

(٤) باريس في ٢٩ أغسطس ١٩٣١ سجى ٢٦ ج ٢ ص ٢١٧ ودى ليم ج ٢ ص ٢٠٩ ورق ٥٠ ج ٢

بنة ٢٦١ وورماك ج ٢ ص ٢٧ بنة ٥٦١

(٥) استئناف عطف في ٥ أبريل ١٩٣١ المجموعة ٣٣ ص ٢٤٩

(٦) استئناف عطف في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ ص ٣٧

الابتعاور في قصاته الحدود التي أرادها الخصوم (١) فله مثلا أن يكلف الحارس بدفع الربع في خزانة المحكمة بدلا من توزيعه على الخصوم طبقا لطلبات الواردة في العريضة إذا كانت حصصهم في الربح محل نزاع كما أنه أن يكلف الحارس بدفع ثمن الأضرار المبيعة بمهرته في خزانة المحكمة على ذمة طرفي الخصوم (البائع، المشتري) حتى يفصل في موضوع النزاع الحاصل بينهما بشأن البيع بدلا من دفع الثمن للبائع من أصل دية كطله في عريضة الدعوى إذا كان الحكم بذلك يمس بمهر في المشتري كما أنه أن يفصل مأمورية الحارس على إجراء بعض أعمال معينة من الأعمال التي طلبها الخصوم في العريضة وغير ذلك .

٩٣٢ - وليس لقاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في دعوى الحراسة أن يأمر بأجراء تحقيق بالبيئة عن واقعة من الوقائع المتنازع عليها أو بتعيين خبير لمعاينة الأرض المطلوب وصمها تحت أخراصة أو لتطبيق مستندات الخصوم على الطبيعة أو بحكم بتعديف أحد الخصام الذين الخراصة أو تعيين المثمة لمنقاة كل ذلك لطبيعة الاستعجال اللازم لاختصاصه ولمسأله بالموضوع أو أصل الحق

الفرع الثاني

استند من بعض حوادث الحراسة التي يترافق فيها الاستعجال

المؤزم لا اختصاص القضاة المستعجل

٩٣٣ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في دعاوى الحراسة في الأحوال الآتية لتوافر الاستعجال فيها

أولاً : طلب تعيين حارس قصاتي على أعيان وقف بناء على طلب المالكين للواقف حتى يفصل في دعوى إبطال الوقف المرفوعة على الواقف (٢)
ثانياً : تعيين حارس قصاتي على أعيان وقف بناء على طلب المالكين لأحد المستحقين فيه سواء كان هو الناظر أم خلافه (٣)

(١) مريال ج ٢ ص ١٩٠

(٢) استئناف عجل في ١٥ نوفمبر و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٢ و ٣٧

(٣) استئناف عجل في ٢٢ يونيو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٢٨٩ و ٣ يناير ١٩٣٤ و ١٠ يناير ١٩٣٤ و ٩ مايو ١٩٣٤ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ للجلوس بوليه ١٩٣٤ ص ٣٧٤ و ٣٢٥ رقم ٣٩٠ - ٣٩٣ و ١٥ مايو ١٩٣٦ مجموعة ٤٤ ص ١٩٠ و صرأ على مستعجل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٧ للمجموعة القضائية عدد ١٣ سنة ١٦ ص ١٦

١٣ : وطع أعيان وقف تحت الحراسة القضائية لحصول راع بين المستحضر وبين الناظر بخصوص إدارة الوقف أو بخصوص استحقاقهم فيه (١) إنما لا يختص بنظر الدعوى لعدم وجود وجه للاستعجال إذا مضت مدة طويلة على النزاع أحص بين المستحقين والناظر كان يدير فيها الأخير أعيان الوقف بموافقة المستحقين (٢) راعاً : تعيين حارس قضائي على أعيان وقف بناء على طلب المتنازل إليه من الاستحقاق حتى يفصل من المحكمة الموضوعية في النزاع الحاصل بينه وبين الناظر بخصوص التنازل (٣)

رابعاً : تعيين حارس قضائي على أعيان وقف عند تعدد الناظر غير المصرح لأحدهم بالأفراد واختلافهم على الإدارة (٤)

سادساً : تعيين حارس على أموال مشتركة عند اختفاء التوكيل بالإدارة المعطى من الشركاء لأحد الملاك (٥) أو إذا كان الشخص الذى يقوم بإدارتها مفوضاً فقط من بعض الملاك دون الآخرين (٦) أو عند استئثار أحد الشركاء أو بعضهم بالإدارة أو بالرابع دون الآخرين (٧) أو إذا حصل خلاف بين الشركاء وبعضهم على الإدارة (٨) أو إذا انتهت أو قاربت على الانتهاء مدة الإيجار الحاصل من الشركاء وحصل خلاف بينهم بشأن تجديد الإجارة (٩)

سابعاً : تعيين حارس قضائي على أموال تركه عند حصول خلاف بين الورثة

-
- (١) استئناف عطف في ٣٠ مايو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ من ٣١٦ ومصر أملى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ علامة ٢ من ١٦ من ٣٠١ رقم ٨٦
- (٢) استئناف عطف في أول ديسمبر ١٨٩٧ المجموعة ١٠ من ٣٧
- (٣) استئناف عطف في ١٦ مارس ١٨٩٨ المجموعة ١٠ من ١٩٩
- (٤) مصر أملى مستعجل في ٩ فبراير ١٩٣٥ علامة ١ من ١٦ من ١٢ رقم ٣٦ واستئناف عطف في ٥ مايو ١٩٣٥ المجموعة ٣٧ من ٢٩٥
- (٥) استئناف عطف في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ المجموعة ٤٤ من ٦٩
- (٦) استئناف عطف في ١٨ رجب ١٣٢٩ المجموعة ٢٢ من ١٤
- (٧) استئناف عطف في ٦ أبريل ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ من ٣٦٤
- (٨) مصر أملى مستعجل في ١٦ أكتوبر ١٩٣٥ علامة ٢ من ١٦ من ٣١٥ رقم ٨٨
- (٩) استئناف عطف في ١١ مايو ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ من ١٨٨

وبعضهم وعدم رغبة أحدهم في استلامها (١) أو إذا حصل نزاع بينهم بخصوص الانصاف وحصصهم في الميراث أو بخصوص الإدارة (٢) أو إذا ادعى بعضهم حقه وحده للتركة دون الآخرين (٣) أو إذا عمل أحد الورثة على إحصاء أعمار التركة وإحصائها ملكه وظهوره يظهر للمالك لها دون المورث (٤) أو إذا قصر في الشح في المذارع في وراثته وحده للتركة في بعض أعيانها (٥)

ثامناً : تعيين حارس قضائي على أموال شركة عاصمة عند استئثار بعض الشركاء بإدارتها وبأرباحها دون الآخرين (٦) أو على أموال شركة تضامن عند موت أحد الشركاء ورفع دعوى من ورثة بالتصفية (٧) أو عند حصول نزاع بين الشركاء وبعضهم على الإدارة ورغبة كل واحد منهم في الاستئثار بها (٨) أو على أموال أي شركة كانت عند رفع دعوى بتصفيتها أو بفسخ عقد تأسيسها (٩) ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم في الحراسة في جميع هذه الأحوال وجود دعوى التصفية أمام المحكمة الموضوعية

ثامناً : تعيين حارس قضائي على محجر عند حصول نزاع بين الشركاء فيه ترتب عليه إيقاف العمل فيه وعدم دفع اجور الرخصة المستحقة للحكومة واحتمار سحب الرخصة بسبب ذلك (١٠)

ثامناً : تعيين حارس على عقار مبيع بساء على طلب البائع إذا عمل المشتري على تقليل صفار ابتاعه يباقي الثمن (١١) أو إذا تأخر المشتري في إجراء بعض أعمال

-
- (١) استئناف عتظ في ١٨ ديسمبر ١٨٩٠ المصوغة ٣ من ٨٧
 (٢) استئناف عتظ في ١٩ أبريل ١٩٣٣ المجازيت أبريل ١٩٣٤ من ٣١٧ رقم ٢٧٣
 (٣) استئناف عتظ في ٦ ديسمبر ١٩٣٣ المصوغة ٤٦ من ٦١
 (٤) استئناف عتظ في ٢٢ يولي ١٩٣٣ المصوغة ٢٤ من ٣٨١
 (٥) استئناف عتظ في ٦ مارس ١٩٠٧ المصوغة ١٩ من ١٦٩
 (٦) استئناف عتظ في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ المجازيت يناير ١٩٣١ من ٤٣ رقم ٦٦
 (٧) استئناف عتظ في ٣ ديسمبر ١٩٣٠ المجازيت سبتمبر ١٩٣١ من ٣١٦ رقم ٤٥٤
 (٨) استئناف عتظ في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٣ المصوغة ٤٥ من ٨٢
 (٩) استئناف عتظ في ١٤ مارس ١٩٣٤ المصوغة ٤٦ من ٢١٣
 (١٠) استئناف عتظ في ٢٣ مارس ١٩٣٢ المصوغة ٤٤ من ٢٤٣
 (١١) استئناف عتظ في ١٠ يناير ١٩٣٤ المجازيت يولي ١٩٣٤ من ٣١٨ رقم ٢٧٨

في العقار طلبتها منه جهة الادارة لمنع نزع ملكيته للنفقة العامة بما قد يترتب عنه بيع العقار بشئ غرض والحاق ضرر بحقوق البائع الذي له حق الانتير سابق الثمن (١) أو اذا وقع الناح دعوى بفسخ عقد البيع لتقصير المشتري في دفع الثمن وحشي على حقوق البائع من ترك العقار تحت يد المشتري حتى الفصل بهاتين دعوى الفسخ .

مادى عشر : تعيين حارس على عقارات متنازع عليها لا تقاها من خطر اجراءات نزع الملكية أو اجراءات المحوز العقارية التي اتخذت من بعض الدائنين الذين لم تسجلت على العقارات (٢)

ثاني عشر : وضع للعقار المزروع ملكيته تحت الحراسة القضائية بناء على طلب الدائن المرتين أو صاحب حق الاحتصاص تنفيذاً لقاعدة الحاق الثمار بالعقار عند وجود خطر جسيم على حقوق الدائن من استمرار المدين واضحا اليد على العقار . ٩٣٤ — انما لا يختص بتعيين حارس قصائي على عقار وانزاعه من تحت يد المالك له فجرد المعلن على مستندات تملكه بالصورية أو البطلان حتى ولو رفعت دعوى بالصورية أو دعوى باطلال التصرفات ادم ولايه في بحث المسائل الخاصة بالصورية أو البطلان لمس حكمة فيها بالموضوع أو أصل الحق (٣)

الفرع الثالث

طلب رفع الحراسة عنه بعض الموجودات المعرضة تحت الحراسة

٩٣٥ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في الحكم بناء على طلب الغير برفع الحراسة عن بعض الأعيان الموضوعة تحت الحراسة اذا شتمها خطأ بالحكم الصادر بذلك (٤)

(١) استئناف عتلا في ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ من ١٩١٩ حتى أن يرحس الحارس من هذه المادة بامرال الاعمال المستعجلة المطروقة لمنع خطر طرح الملكة وقسح

(٢) استئناف عتلا في ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ من ١٨٨

(٣) استئناف عتلا في ١٦ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٩ من ٤٣٩ و ٤ نوفمبر ١٩١٧ و ٢٨ نوفمبر

١٩١٧ و ٣١ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ من ٣٧ و ٦٤ و ١٨ و ١٩ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ من ٦٥

(٤) مصر أعلى مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ المادة ١٥ العدد ٤ قسم ٢ من ٢٨٧ رقم ١٢٣

٩٣٦ — ويتراو الاستعجال في هذه الحالة من الضرر الذي قد يلحق بمحقوق الغير من رفع الأعيان المملوكة إليه من تحت يده ووضعها في يد حارس لزراع بين آخرين لادخل له فيه ومعه من ادارتها والانتفاع بطلها بدون سبب قانوني أو مسوع شرعي ٩٣٧ — ويصير من الغير كل مالك لأعيان أو أموال شملها خطأ حكم صدر بالحراسة لا شأن له به ولم يمثل فيه قانوناً أو كل شخص له حق عيني على الأموال المذكورة بمعارض استعماله مع ادلة الأموال بمعركة الحارس كالبائن المرتهن رهناً حيازياً

٩٣٨ — ولا يؤثر على ولاية القضاء المستعجل في الحكم برفع الحراسة أورد: كون الدائن المرتهن كان خصماً في دعوى الحراسة بصفة أخرى وفاته أن يدفع فيها بعدم جواز وضع الأعيان المرهونة ضمن أعيان الحراسة

ثانياً : ادعاء بعض الخصوم بطلان عقد الرهن أو فسادة إذا انقضى من وقائع الدعوى عدم جدية الادعاء وأنه قصد منه منع القضاء المستعجل من الحكم في الدعوى (١) أما إذا حصل نزاع جدي في ملكية الغير للأعيان المطلوب رفع الحراسة

(١) مصر أملي مستعجل و ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ المادة ١٥ العدد ١٠ القسم الثاني من ٢٨٣ دلم ١٣٣ قرر ابتدئ الأية :

أولاً : يقتضي القاضي الأمور المستعجلة بالنظر في قضايا الحراسة وما يخرج عنها من قضايا بالحراسة أو برفعها أو استبدال الحارس أو إقالته من الحراسة إذا ما توافر شرط الاستعجال

ثانياً : يترتب الاستعجال مادام لم يأت بالحق بخطر حقيقي يجب منه بسرعة لا يجوز في القضاء العادي حتى ولو ظهرت مواجبه ويختلف الاستعجال حسب طبيعة الحق المخصم من أجله

ثالثاً : انحد صاحب الحق طريق قانون آخر خلافاً للطريق المستعجل لا يمنع من تعارضه مستعجلاً من توافره أركاناً

رابعاً : يقتضي الأمور المستعجلة الحق في بحث مستندات الخصام وأوجه دفاعهم لا الحكم فيها وما يستتبعها في حكمه الوقت المستعجل

خامساً : إذا تراءى لقاضي الأمور المستعجلة عدم جواز الخصام وحسمهم أنه لا يمكنه أن يصدر حكمه في الأمر المستعجل بدون المساس بالموضوع يقتضي بعدم اختصاصه لاتخاذ الولاية شرط أن تمكنه الحجج والاسناد التي يرتكن إليها الخصام في الخروج على مقتضى ما صحته وقائه على ما من منه ما دامت غير جدي وقصد منه الفروع غير المتنازعة فلا يؤثر ذلك على اختصاص القضاء المستعجل به

ولو ثبت في الظاهر ثوب حتى موضوعي

عنها أو في صحة عقد الرهن الجازي الذي يتسلك به الدائن رافع الدعوى فلا بد حل
في وطبعة قاضي الأمور المستعجلة الحكم في الدعوى وتعين عليه تركها لمحكمة الموضوع

الفرع الرابع

طلب تحسب حكم الحراسة

٩٣٩ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في طلب تفسير حكم الحراسة
الصادر منه ويان ما يخص منه وتحديد قصده من الحراسة وتبيان مأمورية الحارس
منها ومقدار الأموال أو الأعيان التي تشملها الحراسة ليكون الحارس على بينة
من أمره وليتمكن من تنفيذ حكم الحراسة على الوجه الأكمل
٩٤٠ - ولا يجوز للقضاء المستعجل عند الفصل في طلب التفسير أن يمس أو
يغير في الحكم الصادر بالحراسة أو يمدد في مركز الاختصاص القانوني المترتب عليه

مادة : الأحكام التي تصدر من قاضي الأمور المستعجلة نافذة وتكفي للاختصاص حقيقياً ولو أيد
لأنه أمام محكمة الموضوع عند طرد دعوى الموضوع وبمكر قاضي الأمور المستعجلة الطول في دعوى
تغير في وقائع الدعوى أو في مركز الخصوم

سابعاً : يخفى الدائم الرهن وعن حيازه طلب رفع الحراسة عن الاطيان المهرقة بدعوى مستعجلة
إذا لم يوضع تحت الحراسة ضمن ركة الرهن لعدم اتفاق الوثقة على الإدارة في دعوى لم يثل فيها
الدائن الرهنين تبديلاً قانونياً صحيحاً

ثالث : يشترط لحيازة الأحكام قوة قسمة المحكوم فيه اتحاد الموضوع والسبب والحق المتنازع عليه
والاختصاص بصفتهم فإذا اختلفت منه أحد الاختصاص في الدعوى كتابة فلا يجوز الفصل به لعدم
ثباته ، أن الحارس وكيل بأمر أو صيرأمر مأمور بمراقبة الاموال الموضوعة تحت الحراسة القضائية
وتوزيع ريعها لا يمس عليه الحكم الذي يفتى بصحته وله جهة الصفة (الوكالة السامية) أن يقتضي
بأنه في الدعوى المتعلقة بالإدارة فقط وله أن يدعي بما يراه من دعوى ويحفظ لها على صحة في الإدارة
أما الدعوى الأخرى المتعلقة بالملكية أو بالمحمول الصفة الأخرى الموضوعة عليها لم الخاصة بغير دعوى
عنه على الأعيان الموضوعة تحت الحراسة فلا تدخل في حيز وكالة وليس له صفة في الدعوى فيها مدعى
أو مدعى عليه فلا يحق له إيداع دعوى متعلقة بها لخروج ذلك عن حقه الذي حوله له القانون ، الذي لم
يترك بمقتضى حق الملكية من أصحاب الأعيان الموضوعة تحت الحراسة وتخصيصها فيه فليس له مثلاً
أن يدعي دعوى الملكية أو صفاً بالحق والقيمة المتفرقة عنها أو يدعي للدعوى التي ترفع في مواضعها بغيره
سائراً للأعيان محل الحراسة بدعوى تتعلق بأصل الحق كطلاق عقود البيع الصادر عنها أو بطلان الرهن
المرتبة عليها

الزيادة أو النقص في الحقوق المقررة فيه أو يقرر له معنى غير لازم له تأثير معه قوتها ولو تحت سطر التفسير أو التأويل لخروج ذلك عن وظيفة المقررة في القانون هذا فعل شيناً من ذلك كان حكمه باطلاً عديم الأثر القانوني لصدوره من هيئة غير مختصة بطرح سحب النظام للعام المعمول به أمام المحاكم (١)

٩٤١ — ولا يمكن في هذه الحالة اعتبار الحكم التفسيري الذي يصدر من نقضاً للحكم لمصدر له ملتهية ولاحياً لآثاره القانونية إذ يشترط في ذلك صدور حكمين هائزين متناقضين ينقض أحدهما الآخر . أما الحكم التفسيري الذي يصدر من نقض الحكم لمصدر فإنه لا يعتبر أصلياً بالنسبة له بل يعتبر حكماً ضمماً له ومنفرداً عنه فإذا غير فيه بغير حق وفي غير حدود القانون فلا أثر له عليه كلية ويكون فيما يختص به كأنه لم يصدر ولم يكن . ويجب في هذه الحالة اعتبار الحكم المفسر وحده والحكم في الحقوق على ضوء ما قرره في منطوقه عنها (٢) وطبقاً لذلك فلا يعتبر الحكم التفسيري الصادر عن حكم الحراسة صحيحاً إذا قضى بعدم قبول طلب التفسير الخاص بمعرفة ما إذا كانت الأعيان الموقوفة تدخل تحت الحراسة من عدمه بدعوى أن الحكم المفسر صريح في عدم دخولها في الحراسة لتحديد الأعيان الواجب وضعها تحت الحراسة . لاحالة إلى بيانها في عريضة الاستئناف وأن هذا البيان لا يشمل الأعيان الموقوفة مع أن الأمر على العكس ذلك وأن عريضة الاستئناف التي أحال إليها الحكم المفسر حوت من بين المغارات المطلوب تعيين حارس عليها الأعيان الموقوفة من يعتبر الحكم التفسيري معياراً للحكم المفسر ومعدلاً له في منطوقه مؤثراً على الحقوق التي ترتبت بمقتضاه وعديم الأثر بالنسبة لمجوز لفحص المشعطل عند طرح النزاع أمامه من جديد بصفة إشكال في التعبد ألا يبره التماساً ويقضى في الدعوى على ضوء لوقائع الصحيحة وما ينضج له من الحكم المفسر (٣)

(١) صدر أعلى مستعمل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اجلاء ١٦ عدد ٤ من ٤١٠ رقم ١٨٢

(٢) تسبقات دائور على المادة ١٣٥٩ حتى مرسى سنة ١٩٣٥

(٣) صدر أعلى مستعمل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اجلاء ١٦ عدد ٤ من ٤١٠ رقم ١٨٣

الفرع الخامس

طلب تعديل مأمورية الحارس

٩٤٢ - يجوز للقضاء المسجل الحكم بتعديل مأمورية الحارس المحكوم بها منه إذا حصل تغيير في وقائع الدعوى المادية التي كانت مطروحة أمامه وقت صدور حكم الحراسة الأول أو حصل تعديل في مركز الإحصاء القانوني يقتضي معه تعديل مأمورية الحارس المعينة في الحكم بالزيادة أو النقصان - فثلاً إذا قصي حكم الحراسة بالزام الحارس بإبداع صافي ريع الأموال الموضوعة تحت الحراسة في خزائنه المحكمة لوجود نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص كيفية سداد دين البنك المرتهن للأموال من ريعها لوجود أموال أخرى جارة عن نفقة لمرث وأنخذ البنك بعد ذلك اجراءات حجز عقارى لبيع الأهلان المرهونة المتنازع على سداد دينها فيحق للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحصول لتغيير في وقائع الدعوى تعديل مأمورية الحارس والتصريح له بسداد دين ذلك من الريع بدلاً من ابداعه في خزائنه المحكمة مع حفظ حقوق جميع الورثة فيما يخص المنازعات الحاصلة بينهم بشأن ذلك لمحكمة الموضوع (١)

الفرع السادس

طلب استقالة الحارس من الحراسة أو طلب استبداله بغيره

٩٤٣ - يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال بالحكم في طلب استقالة الحارس من الحراسة أو طلب استبداله بآخر باعتار ذلك من الاجراءات التحفظية الوقية التي تدخل في ولايته عملاً بمقتضى المادة ٢٨ مناصات وطلقاً للقاعدة القائلة بأن قاضي التعيين يملك الزل (٢)

(١) مصر أهل مستجل في ١٢ ديسمبر ١٩٢٥ قاضي الاعارة له

(٢) استئناف مخط في ١٥ مارس ١٩١١ المجره ٢٣ من ٢٦ و ١٢ مارس ١٩١٢

٩٤٤ — وإذا كان الحارس معيناً بأجر فيجوز للنصوم طلب استبداله بأحر
بغير أجر بدعى أمام القضاء المستعجل أو أمام المحكمة الاستئنافية أثناء نظر
استئناف حكم الحراسة (١) ويتوافر الاستعجال في هذه الحالة من الفائدة والمصلحة
التي تعود على الأحكام من عدم تكبد الحراسة مصاريف وأنصاب الحارس
الكثيرة (٢)

٩٤٥ — وطلب تعيين حارس بغير أجر بدلاً من آخر مقام بأجر يختلف كلية
عن طلب تعيين الحارس المحكوم به أولاً — وعلى ذلك فلا يعارض الحكم
الصادر من القضاء المستعجل عن ذلك مع حكم الحراسة الأول (٣)

الفرع السابع

طلب انتهاء الحراسة

٩٤٦ — اختلف في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في دعاوى انتهاء
الحراسة فقال البعض بعدم اختصاصه بذلك لعدم وجود وجه للاستعجال ولأن الحكم
الصادر بالانتهاء قاطع في الخصومة وغير مؤوق ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة
إصدار أحكام قاطعة في الخصومة إطلاقاً لما في ذلك لطية عمية ومادية
أحكامه (٤) وقال البعض الآخر بالاختصاص لأن طلب انتهاء الحراسة من المسائل
المتفرقة عن الحراسة والحكم الصادر فيه مخرج عن حكم الحراسة ومؤقت مثل الحكم
الصادر بالحراسة سواء بسواء وهذا الرأي هو الراجح ويرى الأستاذ به للأسباب
الآتية (٥)

(١) استئناف مخطوط في ٥ مارس ١٩٣٣ المجازات يولي ١٩٣٤ من ٢٢٥ رقم ٣٩٤

(٢) استئناف مخطوط في ٢٩ برقيز ١٩٣٣ المجازات يولي ١٩٣٤ من ٣٣١ رقم ٣٦٥

(٣) استئناف مخطوط في ٢٩ برقيز ١٩٣٣ المجازات يولي ١٩٣٤ من ٣٣١ رقم ٣٩٥

(٤) استئناف مخطوط في ١٥ مايو ١٩١٨ المجموعة ٣٠ من ٤٣٠

(٥) مصر أممي مستعجل في ٣٣ مايو ١٩٣٥ بملاء ٢ من ١٦ من ١٩٤ رقم ٨٥ واستئناف مخطوط

في ١٥ مارس ١٩١٩ المجموعة ٢٣ من ٢١٦ و ١٧ مارس ١٩١٣ المجموعة ٢٤ من ١٨٣ و ٢٤ مارس

١٩٠٩ المجموعة ٢١ من ٢٥٥ و ٦ مايو ١٩١٣ المجموعة ٢٥ من ٣٦٠ و ٢٨ أيار ١٩٢٣ المجموعة

أرو — لأن طلب انتهاء الحراسة من المسائل المنعرجة عن الحكم الصادر بالحراسة فيسجل في وظيفة القضاء المسجل نظره والفصل فيه باعتباره من الاجراءات التحفظية الوقتة التي تدخل في ولايته عملا بنص المواد ٢٨ مرافعات أهل و ٣٤ و ١٣٦ مختلف و ٨٠٦ فرنسي

انيا — يتوافر الاستعجال في دعوى انتهاء الحراسة من حق أصحاب الشأن في الاموال الموصوغة تحت الحراسة في استلامها وادارتها والاتعاع بها كما يرضون بالاجبر وحلته دون الحارس المعين من قبل المحكمة

ثالثا — لأن الحكم بانتهاء الحراسة لا يؤثر على حقوق الطرفين عن قرب أو بعد ولا يفصل فيها أو في بعضها وكل ما هنالك أنه يقضى بعدم وجود حاجة أو ضرورة لاستمرار اجراء الحراسة التحفظي وارجاع الادارة إلى أصحاب الاموال على الحراسة

رابعا — لأن القول بخلاف ذلك وعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بانتهاء الحراسة لمرطه عند الفصل فيها في بحث الأسباب التي بني عليها وما إذا كانت قائمة ومستمرة من عدمه قول غير شديد لأن القضاء المذكور يتعرض لذلك عند الحكم في دعوى الحراسة ولا معنى من معناه من التعرض لهذا البحث عند الفصل في دعوى الانتهاء لقيام العلة في الدعوى

خامسا — لأن الواحد بالرأى القائل بعدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في دعوى الانتهاء يترتب عليه عدم وجود محكمة مختصة في طلب انتهاء الحراسة إذا قضى بالحراسة في دعوى مستقلة غير منعرجة عن نزاع قائم أمام محكمة الموضوع سابقا — لأن الحكم الصادر بالحراسة مؤقت فلا يمكن اعتبار الحكم الصادر بانتهائها قاطعا في الخصومة

سادسا — لأن أصحاب الرأي القائل بعدم الاختصاص يقولون باختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى انتهاء الحراسة إذا اتفق الخصوم أمامه على انتهائها وهذا القول يزرر رأينا بخصوم طبيعة طلب الانتهاء وأنه مؤقت صري يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم به إذ لو كان هذا الطلب قاطعا في الخصومة لما احتسب

القضاء المستعجل نظره حتى ولو اتفق الاختصاص صراحة أو ضمنا على اختصاصه
تعلق المنازل الخاصة باختصاصه بالنظام العام المعمول به أمام المحاكم

ثامنا — لأن التفرقة بين حالة موافقة الخصوم على طرح طلب إبقاء الحراسة
أمام القضاء المستعجل وحالة عدم موافقتهم على ذلك وجعل القضاء المستعجل
مختصا في الحكم في الدعوى في الحالة الأولى دون الثانية مفرقة لاسد لها من القانون
وبحالف الأخذ بها المجمع التي يرتكن إليها في عدم الاختصاص في الحالة الثانية
لأن موافقة الخصام على انتهاء الحراسة لا تؤثر على طبيعة الحكم الصادر بذلك
ولا تغيره من قطعي إلى مؤقت

٩٤٧ — والحكم الصادر من القضاء المستعجل بالحراسة ولو أنه مؤقت إلا أنه ملزم
ومفيد لطرفي الخصوم المتنازعين فيه شأن باقي الأحكام التي تصدر منه في الإجراءات
لوقفية والتحكفية ولا يمكن التدويل عنه أو الرجوع فيه أو إلغاؤه إلا إذا حصل
تغيير في مركز الاختصاص القانوني أو تعديل في وقائع الدعوى المادية التي كانت مطروحة أمام
المحكمة وقت إصداره وإذا زالت الأسس التي أسس عليها الإجراء التحفظي المذكور (١)

٩٤٨ — وقاضى الأمور المستعجلة كتحكيم المروض لا يجوز له عند الفصل
في طلب انتهاء الحراسة أن يبحث من جديد في أركان الحراسة وفي وجوده من عدمه
وفي تكييف حكم الحراسة عنها ومصاب هذا الحكم من عدمه لخروج كل ذلك عن
وظيفة مجرد صدور الحكم بالحراسة الواجب على الجميع احترامه والعمل به
مهما قيل في الثبوت عليه ما يجب عليه فقط معرفة ما إذا كانت أسباب الحراسة زالت
من عدمه وما الدليل على ذلك، وإذا كانت لا تزال موجودة فهل حصل تغيير مادي
أو قانوني في مركز الطرفين أو أحدهما يبرر الطول عن حكم الحراسة والحكم
بإنهائها أم لا (٢)

الفرع الثامن

نخص بعض مبلغ معين للمارس للخدمة على إيراد المؤسسة

٩٤٩ — يجوز لقاضى الأمور المستعجلة عند الحكم بالحراسة أن ينص في

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢١٠ منه ٣١٦

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٢١٠ منه ٣١٦

مطلوق الحكم على تخصيص مبلغ معين يدفعه الخصام أو يقوم بدفعه رافع الدعوى للحارس المعين للاستعانة به على أداء المأمورية أن طلب الحارس ذلك ٩٥٠ - كما يجوز له التصريح للحارس في هذه الحالة باقتراض المبلغ المذكور من الغير بمائدة معقولة إن تأخر الاختصاص عن الدفع إليه في الوقت المعين في الحكم - وإنما لا يجوز له الفصل في النزاع الذي يقوم بعد ذلك بشأن العائدة أو مقدارها بل يتعين طرح هذا النزاع أمام محكمة الموضوع لمسا به بأصل الحق (١)

الفرع التاسع

تقدير انجاب ومصاريف الحارس

٩٥١ - يختص قاضي الأمور المستعجلة الذي أصدر الحكم بالحراسة في تقدير انجاب ومصاريف الحارس على اعتبار أن طلب التقدير من المسائل المتفرقة عن الحراسة (٢)

٩٥٢ - ويدخل في مصاريف الحارس المبالغ الضرورية التي تستلزمها الإدارة كأجور العمال الذين يستخدمهم الحارس معه في الحراسة وأجرة المحل الذي يقوم فيه بأعمال الإدارة وأجور البريد والتلفراف والتليمون وغيرها (٣) ٩٥٣ - وتقدر الانجاب والمصاريف بأمر جدير على عريضة كفا في الأمور التي تصدر على المرائض

٩٥٤ - ولا يختص القضاء المستعجل بالتصريح للحارس بحصم جزء من الأرباح مع تحمل جزء من خسارة المحل المعين حارساً عليه في تقدير الانجاب والمصاريف لماس الحكم بذلك بالموضوع (٤)

(١) استئناف مخط في ١٠ يولييه ١٩٣٦ الجزائر سندبر ١٩٣٦ من ٢٩٥ رقم ٤٥٠ و ٢٠٢

١٩٣٣ المجموعة ٤٤ من ١٢٧

(٢) استئناف مخط في ١٥ فبراير ١٩٣٤ المجموعة ١١ من ١٥٦ و ٣ ديسمبر ١٩٣٨ مجموعة ٢١ من ٣٩ و ٥ يولييه ١٩٣٣ و ٢٠ يولييه ١٩٣٣ الجزائر ٢ من ١٩٤ و ١٨٠ و ١٨ يناير ١٩٣٣ مجموعة ٢٥ من ٤٥٧ و ١٨ ديسمبر ١٩٣٢ المجموعة ٢٥ من ٧٠

(٣) استئناف مخط في ١٥ فبراير ١٩٣٤ الجزائر يولييه ١٩٣٤ من ٣٣٧ رقم ٣٦١

(٤) كان في ٢٣ يولييه ١٩٣٨ باتتكت ٢٩ من ٧٠١

الفرع العاشر

المعارضة في الأوامر التي تصدر بأقصاب ومصاريف الخارس

٩٥٥ - اختلفت أحكام المحاكم المختصة في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في المعارضة التي تحصل في الأوامر التي تصدر منه بأقصاب ومصاريف الخارس بقرار القمص بعدم الاختصاص لعدم وجود وجه للاستعجال وبإختصاص المحكمة اوكلية بذلك وحدها لتحديد التغطية ووجود صلب أكثر للتعاضد بسبب ذلك (١) وقال البعض الآخر بالاختصاص عملا بالمواد ١١٨ مرافعات أهل و ١٢٣ مختلط (٢) والرأي الأخير هو الراجح والمعمول به وري الأخذ به للأسباب الآتية

أولاً - لأن قاضي الأمور المستعجلة لا يفصل في المعارضة المذكورة باعتبارها من الأمور المستعجلة الداخلة في المواد ٢٨ مرافعات و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرسي بـ باعتبارها متممة من القرار الصادر في الاحترافات المستعجلة المطروحة أمامه . وعلى ذلك فلا يشترط لاختصاصه بنظرها وجود أي خطر أو استعجال

ثانياً - عموم نص المواد ١١٨ مرافعات أهل و ١٢٣ مختلط التي تقر بإختصاص المحكمة الصادر منها الأوامر بتقدير المصاريف بنظر المعارضات التي تحصل فيها مهما كان نوع المحكمة الصادر منها الأمر جزئية كانت أو كلية ابتدائية أو استئنافية مستعجلة أو محكمة الموضوع

الفرع الحادي عشر

الصعوبات التي تفرصه الخارس في تنفيذ حكم القرائنة

٩٥٦ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الصعوبات التي تعترض

-
- (١) استئناف مختلط في ٤ يناير ١٩١٥ الجازيت ج ١٩١٥ ص ٥٣ رقم ١٣٦
(٢) استئناف مختلط في ١٨ ديسمبر ١٩١٢ الجازيت ج ١٩١٢ ص ٦٨ رقم ١٢٩ و ٢٠ يريه
١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠ و ٥ يريه ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٩٤ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ الجريدة ٢١
ص ٣٩ ومصر مختلط مستجبل في ٣٠ يريه ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠

الحارس في تنفيذ حكم الحراسة (١) فإذا شمل حكم الحراسة أعيان وقف وملك وصدر حكم بعد ذلك من محكمة الموضوع في مواجهة الحارس السابق دون الخصوم بأخراج أعيان الوقف من الحراسة فللحارس المعين أخيراً الحق في الالتجاء إلى القضاء المستعجل لمعرفة مدى تأثير الحكم الصادر بأخراج الأعيان الوقف في مواجهة الحارس السابق دون الخصوم على الحكم الصادر بتعيينه حارساً وهل يمنعه من استلام الأعيان الوقف أم لا على اعتبار أن هذا المطلب يتعلق بصعوبة من صعوبات تنفيذ حكم الحراسة بتقديمها الحارس طالب التنفيذ للقضاء المستعجل (٢)

وكذلك إذا أُلغى الحارس المعين على وقف نزاع بين المستحقين والناظر أن ريع الوقف لا يبنى بسداد المصاريف الضرورية والديون الحالية والمرتببات المقررة بمقتضى حجة الوقف من استحقاق بعض المستحقين وأحكام العقدة الصادرة للأخير على الناظر السابق فله أن يلجأ إلى القضاء المستعجل الذي قضى بتعيينه حارساً بدعوى يرفعها إليه بصفة اشكال في التبريد يطلب منه فيها أن يرشده إلى الطريق القويم الذي يتمكن به من الإدارة مع المحافظة على مصالح الجميع ومع عدم المساس بالحقوق (٣)

٩٥٧ — ويجب على القضاء المستعجل في مثل هذه الأحوال ألا يمس في الإجراء الذي سينتجى به الحقوق الناشئة للاختصاص أو لعصم بأحكام من أحكام الموضوع أو المقررة بمجمع شرعية فتبين عليه في الحالة الأولى مثلاً أن يأمر بإيقاف تنفيذ حكم الحراسة بالنسبة للأعيان الوقف التي حكم بأخراجها من الحراسة بحكم من محكمة الموضوع حتى ولو جلس أمامه ويطلب هذا الحكم لعدم صدوره في مواجهة جميع الاختصاص إذ لا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يصدر قراراً يتعارض مع حكم صادر من محكمة الموضوع في نفس الأمر المطروح أمامه (٤) ويجب

(١) ملاحظات داتوز على المادة ١٩٦٣ من مرسوم سنة ٨ دوبري Rennes في ٢٢ ديسمبر ١٨١٨ الصادر له فيها

(٢) مصر أملى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ المادة ٤ سنة ١٦ من ٤٩٠ رقم ١٨٢

(٣) مصر أملى مستعجل في ٨ مارس ١٩٣٦ المادة ٤ سنة ١٦ من ٤٩٩ رقم ١٨٤

(٤) مصر أملى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ السابق الإشارة له واستئناف مخط في ٢٧ دوبري ١٩٣٦ المحررة ١٥ من ٢٢٠

عليه في الحالة الثانية أن يحكم بإيقاف تنفيذ أحكام النعقة إذا تضح له أن الوقف شرط في حصة الوقف دفع مرتبات معينة لأشخاص معينين من حصة المستحق الصادر لصالحه الأحكام بطريق الأولوية من الاستحقاق وأن الإرادة لا يكفي بحسب ظاهر الحساب المقدم من الخازن لوفاء المصارف والديون والمرات وأحكام النعقة للأسباب الآتية :-

أولاً : لأن الشرط الصادر من الوقف بدفع مرتبات معينة لأشخاص مخصوصين من حصة أحد المستحقين في الربح بطريق الأولوية هو شرط واجب الاحترام والتفديد ولا يجوز للمحاكم الأهلية أو للقضاء المستعجل في هذه المحاكم العدول عن هذا الشرط عند الحكم في الأمور الوقفية التحفظية التي تعرض أمامه لمساس ذلك بمسألة متعلقة بأصل الاستحقاق الممنوع عن المحاكم الأهلية يقتضي وظيفتها الحكم به

ثانياً : لأن صدور أحكام النعقة لصالح المستحق المقرر أخذ مرتبات من استحقاقه لا يغير من حق أصحاب المرتبات طبقاً لحصة الوقف في الاستيلاء على كامل المبلغ المقرر لهم من استحقاقه في الربح أولاً على أن يعطى له الباقي بعد ذلك لأن النعقة التي يقضى بها لأحد المستحقين على الناظر ليست نفقة بالمعنى القانوني بل هي مبلغ يأخذه المستحق من أصل استحقاقه عند وجوده ولا يتولد الاستحقاق للمستحق إلا بعد حصول أصحاب المرتبات على حقوقهم بالكامل من الحصة المخصصة له في الربح

٩٥٨ - ولا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة التصريح للخازن بتوزيع نصيب المستحق في الاستحقاق بينه وبين أصحاب المرتبات بطريق قسمة العرمان بين مسبق النعقة المحكوم به للمستحق وبين المرتبات لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الاستحقاق المنوط بالمحكمة الشرعية وحدها ويجوز كون النعقة لأمره للمستحق وفي منبها عنه خطر عليه لا يرد وحده اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بذلك إذ من المقرر أن الاستعجال مهما كان شديداً لا يقرر وحده اختصاص القضاء المستعجل بل يجب مصاحته بعدم المساس بأصل الحق (١)

الفرع الثاني عشر

التعويضات المدنية

٩٥٩ - لا يختص القضاء المستعجل بالحكم في التعويضات المدنية أو النص في قراره على حق أحد الطرفين في المطالبة بها لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق وعلى ذلك فإذا ألقت المحكمة الاستئنافية حكماً صادراً بالحراسة لعدم جدية الدعوى وصلت في قرارها على حق المستأنف في مطالبة المستأنف عليه بالتعويضات المدنية عن الأضرار التي تسببت له من تعيد حكم الحراسة فلا يجوز للأول الاستناد على ذلك في المطالبة بالتعويض أمام محكمة الموضوع (١)

الفرع الثالث عشر

مصاريف دعوى الحراسة

٩٦٠ - يختص القضاء المستعجل عند الفصل في دعوى الحراسة بالحكم بمصاريف الدعوى وبمقابل أتعاب المحاماة فإذا أُلقي عدم جدية الدعوى وقضى برفضها يحكم بإلزام المدعي بمصاريفها . وإذا قبل الحراسة فيجوز له بحسب ما يظهر له من وقائع الدعوى إما إلزام المدعي عليه بها أو إلزام الطرفين بها إن كان إجراء الحراسة يفيدهما أو إبقاء الفصل في المصاريف حتى يفتى في النزاع الموضوعي

الفرع الرابع عشر

مصاريف دعوى انتهاء الحراسة

٩٦١ - يحكم بمصاريف دعوى انتهاء الحراسة إما على المدعي أو على المدعى عليه الذي خسر الدعوى الموضوعية أو على الحراسة وذلك بحسب ظروف ومرشئ أحوال كل دعوى .

(١) استئناف عكس في ١٥ يناير ١٩٦٩ المجلدات ملوس ١٦١٥ من ٦٤ رقم ١٠٩ و ١٣ يونيو ١٩٠
لمسودة ١٢ من ١٣٢

الفرع الخامس عشر

كيفية رفع دعوى الحراسة أمام القضاء المستعجل

٩٦٢ - رفع دعوى الحراسة أمام القضاء المستعجل كما سبق ذكره عريضة دعوى يخصص فيها جميع الخصام ويبين فيها بوضوح تام جميع الأموال المطلوب وضعها تحت الحراسة إذا لم تكن معروفة من الطرفين أو لم تكن معينة في ورقة من مستندات الدعوى ويصدر فيها الحكم بمواجهة الخصام بعد مناقشة الطرفين والإطلاع على ما قدمناه له من مستندات كما سبق ياء

الفرع السادس عشر

هل يجوز لرئيس المحكمة أو لقاضى الجزئى لرفع الحكم بالحراسة بأمر يصدر من عريضة

٩٦٣ - اختلفت في فرنسا فيما إذا كان يجوز لرئيس المحكمة أن يحكم بالحراسة بأمر يصدر من عريضة، فقرر البعض بعدم إمكان ذلك إطلاقاً بالرغم من كون رئيس المحكمة هو الذى يقوم بأمورية القضاء المستعجل وبضرورة رفع دعوى مستعجلة يصدر فيها حكم فى مواجهة الخصام بعد سماع أقوالهم ومناقشتهم فيها أو بعد إحضارهم قانوناً لأن الحراسة تخص نزاعاً معيناً يجب الفصل فيه بدعوى كائى المنازعات (١) وقرر البعض الآخر بجموار ذلك وبإمكان رئيس المحكمة تعيين حارس بواسطة أمر يصدره على عريضة إلا فى حالة عدم اتفاق الخصام على إقامة حارس معين فوجب فى هذه الحالة فقط رفع دعوى مستعجلة (٢) والرأى الأول هو الراجح والمعمول به فى فرنسا ومصر فى القضاء الأهل والمختلط

(١) سلفيات دالوز على المادة ١٩٦٣ بقية ١١ وباريس فى ٦ و ٢٣ يناير ١٨٦٦ دالوز ١٦ ج ٢ ص ٢٧ و ٤ مايو ١٨٦٧ دالوز ٢٧ ج ٢ ص ١٥٦ وروم Riom فى ٦ ديسمبر ١٨٧٨ دالوز ٨٠ ج ٢ ص ٣

(٢) نطعات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدنى فرنسى بقية ١٣ وباريس فى ٢٥ أبريل ١٨٧٤ دالوز ٧١ ج ٢ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ وكان فى ٢٠ نوفمبر ١٨٩٣ دالوز ٩٤ ج ٢ ص ١٧

الفرع السابع عشر

الاختصاص المركزى لقضاء المستعجل في دعاوى الحراسة

٩٦٤ - دعوى الحراسة ترفع إما تبعا لنزاع موجود أمام محكمة لموضوع وإما بصفة مستقلة عند عدم وجود نزاع أصلا أمام محكمة الموضوع في الحالة الأولى يختص بنظر ما قاضى الأمور المستعجلة الكائن في دائرة المحكمة الموضوعية المطروح أمامها النزاع - أما في الحالة الثانية فترفع أمام قاضى الأمور المستعجلة في المحكمة الكائن في دائرتها الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة إذا ثبتت الحراسة على حق عيني أو أمام قاضى الأمور المستعجلة في المحكمة الكائن في دائرتها محل المدعى عليه إذا ثبت على حق شخصي (١) وعملا بهذه القاعدة ترفع دعوى الحراسة المقامة تبعا لقضية قسمه أو قضية ملكية أعيان أمام قاضى الأمور المستعجلة الكائن في دائرة المحكمة المطروح أمامها دعوى القضية أو قضية الملكية (٢) ويختص قاضى الأمور المستعجلة الكائن في دائرة المحكمة لموضوع أمامها دعوى زرع ملكية أعيان بالحكم في دعوى الحراسة الخاصة بها وهكذا

٩٦٥ - وعدم الاختصاص المركزى ليس من النظام العام يجوز للاختصاص الاتفاق على خلافه صراحة أو ضمنا بعدم إبداء الدفع بعدم الاختصاص قبل أوجه الدفع الأخرى أو قبل نظر الموضوع ولا يجوز للقاضى المستعجل الحكم بعدم الاختصاص المركزى من تلقاء نفسه

٩٦٦ - وإذا كانت الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة لقضائية كائنة في خارج القطر المصرى فلا يدخل في ولاية المحاكم المختلطة أو الأهلية الحكم في دعوى الحراسة والسبب في ذلك أن دعاوى الحراسة لها صبغة عملة صرف (٣)

(١) استئناف مخطوط في ٣٠ يناير ١٩٣٨ المجازات أغسطس ١٩٣٨ من ٢٢٢ رقم ١٤٤

(٢) استئناف مخطوط في ١١ يناير ١٩٣٧ و ١٩ أبريل ١٩٣٢ و ١٠ مايو ١٩٣١ المجازات يولي

١٩٣٤ من ٣٦٧ - ٣٦٨ رقم ٣٧٠ و ٢٧٣ و ٢٧

(٣) استئناف مخطوط في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٣ المجازات يولي ١٩٣٤ من ٣٣٣ رقم ٢٨٨

الباب الثالث والثلاثون

حجز ماله للمدين لدى الغير

قواعد عمومية

٩٦٧ - حجز ماله للمدين لدى الغير هو اعلان عن بدعصر يكلف به الدائن مدين مدينه بحبس ما يكون في ذمته أو ما يكون طرفه لمدينه من عقود أو أوراق ذات قيمة أو منقولات أخرى ليحصل منها أو من ثمنها على دية (١)

٩٦٨ - ويقوم هذا الحجز على ثلاثة أشخاص هم المدين الحاضر والمدين المحجور عن ماله ومدين المدين أو المحجور لديه أو الغير

٩٦٩ - وحجز ماله للمدين لدى الغير في القانون المصري يكون إما تحفظاً أو تنفيذياً ولكل منهما إجراءات خاصة وآثار قانونية خاصة

٩٧٠ - فالحجز التحفظي يحصل بسد غير واجب التنفيذ أو بأذن من القاضي عند عدم وجود السند المكتوب أو عند وجود السد تعديلياً كان أو غير واجب التعيد إذا لم يكن الدين معلوم المقدار تنقبه دعوى في ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيعه للحصول على حكم بالدين وبصفة الحجز وبعد صدور الحكم بصفة الحجز وإعلانه للمحجور لديه يصبح الحجز التحفظي تعديلياً ويأخذ حكم الحجز التنفيذي ويحجز أن يطلب بمقتضاه من المحجور لديه أن يسد ما في ذمته أو يدفع الدين المحجور عليه أو يودعه في الخزنة

أما الحجز التنفيذي فيجب لحصوله أن يكون السد المحجور بمقتضاه واجب التعيد ومثاليين بحق الوجود وواجب الاداء ومعين المقنن ويحصل بإعلان الحجز إلى المحجور لديه والنتية عليه بالنفع إلى الحاضر أو بالادعاء في حراسة المحكمة أو

(١) ج.س.م.ج ٣ مادة ١١٥

بالتقرير بما في الذمة في قلم الكتاب ثم اختيار المحجوز عليه بإعلان الحجر في حلال
ثمانية أيام من تاريخ الاعلان

٩٧١ - ويشترط في فرضا وقع دعوى بصحة الحجر في عياد الثمانية أيام
سواء أكان المحجوز تحفظا أم تنفيذيا .

ونتكلم أولا على الأركان الجوهرية للحجز ما للدين لدى الغير وللشروط الشكلية
الواجب توافرها فيه ثم على سلطة القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات الخاصة به .

الفصل الأول

الأركان الجوهرية اللازمة لصحة الحجز

الفرع الأول

الحاجز

٩٧٢ - يجب أن يكون الحاجز دائما شخصا للدين سواء أكان دائما ماديا أم
دائما ممتازا - مرتها رها عقاريا أو حيازيا أو صاحب حق اختصاص أو خلافه
لا تمييز بين أن يكون المدين مدينا له بصفة أصلية أو بصفة تمعية كالتضامن
غير المتضامن فيخرج من ذلك ما يأتي :-

أورد - من يدهى ملكية الأشياء المحجوز عليها أو من يدعى حقا عيبا عليه
لأنه لا يعتبر دائما للدين المحجوز عليه ويتعين عليه في هذه الحالة توقيع الحجر
الاستحقاق على ما يدعيه لا حجب ما للدين لدى الغير

ثانيا - الدائن المرتين الذي ليس دائما شخصا لصاحب العقار المرهون لأن
الآخر ليس مدينا شخصيا للدائن المرتين وعلى ذلك فلا يجوز للدائن المرتين توقيع
الحجر على ما يكون لصاحب العقار المرهون قبل الغير

٥٢ الدائن المرتين بالنسبة للحائز للعقار المرهون نفس السبب ويستثنى من
ذلك حالات يعتبر فيها الدائن المرتين دائما شخصا للحائز للعقار المرهون

الحالة الأولى - حصول انقار الحائز بالنفع أو التخلية اذ يستبر الدائن المرتين دائتا شعصيا للحائز من تاريخ الانقار فيما يخص بثمرات العقار المرهون المتوقع عليه الحجر العقارى أو المتخذ بشأنه اجراءات نزع الملكية، ويجوز للدائن المرتين لهذا السبب حجز ما يكون للحائز لدى مستأجر العقار فيما يتعلق بالثمرات فقط (١)، بما لا يجوز له الحجر تحت يد مدير الحائز الآخرى - الحالة الثانية - حصول عرض من الحائز للدائر لقيمة العقار المرهون المتخذ بشأنه اجراءات تنفيذ عقارى عند قبول الدائر للعرض صراحة أو ضمما حيث يمتد الحائز فى هذه الحالة مدبنا شخصيا للدائن المرتين بالدائن المعروض ويجوز للأجير توقيع الحجر على ما يكون للحائز لدى الغير وفاء المبلغ المعروض (٢)

٩٧٣ - وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم فى فرنسا فى جواز توقيع حجر ما للدائن لدى الغير تحت يد مدير مدير المدير، البعض بجواز ذلك بغير ضرورة لأخذ حكم بالحلول فى هذه الحالة الا عند المطالبة بالاستلام (٣) وقرر البعض الآخر بعدم جواز ذلك الا اذا حصل الحلول بالافاق أو بحكم من القضاء أولا (٤) وهذا الرأى هو الراجح والمعمول به

أما فى مصر يرى عدم جواز توقيع هذا الحجر لأن المادة المصرية ١٤١ مدى أهلى و ٣٠٢ تحتل المقابلة لنص المادة ١١٦٦ مدى فرنسى نص على اقامة الدعاوى باسم المدين ولا نص على استعمال الحقوق (كالمادة الفرنسية) وتوقيع الحجر هو من استعمال الحقوق لا من اقامة الدعاوى (٥)

(١) جازوب مراءات ج ٣ ص ٦٣٦ مدى ١٨٩١ وقضى فرنسى فى ١٦ مايو ١٨٥٤ مدى ٤٤

ج ١ ص ٤٤

(٢) كبرى ج ٩ ص ٣٤٩ بقية ٤٤٩

(٣) روجيه Roger نده ١٣٧ وديجود فى ١٢ فبراير ١٨٩٧ مدى ٩٨ ج ٧ ص ٣٠٨ وجازوبيه

٤ مدى ١٦٨ ص ٣٧١

(٤) كبرى ج ١ ص ٢٥٠ نده ٤٥٠ وكاوك وشرف ج ٤ بقية ١٩٣٩ مكرره وأوردلانى فى ١ بوله

١٨٥٥ مدى ٥٥ ج ٣ ص ٣٠٧ وبراتيه فى ٢٤ يناير ١٨٨٩ مدى ٨١ ج ٢ ص ١٨٢

(٥) استقامأعلى فى ٥ مارس ١٩١٤ حقوق ٢٣٩ ص ٢٣٩ وأير هيف بك طرق لتنفيذ والمخط ص ٣٦٣

٩٧٤ — ويجوز توكيل التبرع في توقيع حجز ما للدين لدى الغير وللوكيل العام الذي يدير أموال الفائز الحق في توقيع حجز ما للدين لدى الغير وقام لديون موكله
٩٧٥ — ويجوز توقيع الحجز بكل دين مهما كانت قيمته أو سببه بشروط ثلاثة

الارون — أن يكون الدين عتق الوجود certaine

الثاني — أن يكون واجب الاداء exigible

الثالث — أن يكون معين المقدار liquide سواء أ كان تعيين المقدار حصل بصفة أصبة أم بطريقة مؤقتة بأمر من القاضي

٩٧٦ — وتحقيق الوجود معناه قيام الدين في دمة المدين وقت الحجز ولا يكفي في ذلك وجود الدين عند الحكم الذي يصدر في دعوى صحة الحجز وترتب على ذلك أنه لا يجوز توقيع الحجز ولو بأذن من القاضي بناء على دين احتمالي لم يثبت بعد ودمة المدين كالذي ينتج من عمل حساب بين شخصين أو من تقرير حبير معين في لدعوى أو من تصفية لم تتم بعد (١) أو من دير عنه لما يحكم بها للأصل على فرعه (٢) أو من التهديدات المالية التي يقضى بها على شخص لا كراهه على تنفيذ التزامات معينة (٣) وكذلك لا يجوز توقيع الحجز لأجل دين معلق على شرط توفيق لم يتحقق بعد (٤)

٩٧٧ — ووجوب الاداء حالاً معناه حلول الدين وإمكان الرام المدين بدفعه فوراً ويكون ذلك إذا كان الدين حالاً أصلاً أو لأنه كان مؤجلاً ثم حل الأجل . ويستثنى من ذلك الأحوال الأربعة الآتية ويجوز توقيع الحجز فيها لأجل دين مؤجل الأولي أن يكون الأجل مقرراً لمصلحة الفائز وتنازل الأخير عن حقه به (٥)

الثانية : أن قبل المدين دفع الدين قبل حلول الأجل أو يحرم من الانتفاع

(١) جازسونه ج ٣ ص ٦٨٠ ندر ٥٩٢ والقض الفرنسي في ٢٢ يونيه ١٨٧٠ ج ٧٦ ص ١ من ١٩٦

(٢) كبريه ج ١ ص ٢٥٣ وليف في ٥ فبراير ١٨٦٩ ج ٦٩ ص ٢ من ٢٥٠

(٣) كبريه ج ١ ص ٢٥٤ والقض الفرنسي في ٢٦ مارس ١٨٦٠ دالوز ٦٦ ج ١ ص ٤٦٣

(٤) كبريه ج ١ بقة ٥٥٠ وغازسويه ج ٣ ص ٦٨٢ بقة ٥٩٢ و Bouvard et Colmet-Daage

ج ٢ بقة ٨١٧ ورواية في ١٢ ديسمبر ١٨٧١ دالوز ٧٧ ج ٢ ص ١٣١

(٥) جازسويه ج ٣ بقة ٥٩٤

الاحل يقتضى القاموس (مراد ١٠٢ مدق أهلو ١٥٧ مختلطو ١١٦٨ مرسى) (١)

الثالثة : أن يكون الاجل معطى من المحكمة بصفة مهلة للدين (٢)

الرابعة : حالة بيع المنقول ثانية فليأتى الأول فى هذه الحالة توقيع الحجر بالثمن المؤجل تحت يده المشتري الثانى ليحفظ بذلك حق امتيازده فى الاستيلاء على الثمن من المبلغ الذى بيع به المنقول ثانية (٣)

٩٧٨ — وتعيين المقدار معناه أن يكون الدين محققاً من حيث وجوده ومقداره (٤)
وإذا لم يكن الدين معين المقدار أصلاً فيجوز تعيينه مؤقتاً بأمر من القاضى سواء أكان الدين بسند مكتوب أم بغير سند، على الحالة الأولى بطلب من القاضى تقدير الدين فقط - أما فى الحالة الثانية فيطلب منه تقدير الدين والأذن بالحجر (٥)
٩٧٩ — ولا يشترط لتعيين المقدار أن يكون الدين معيناً نقداً بل يمكن فيه أن يكون معيناً من حيث كميته ومقداره كأردب من الخنطة مثلاً - وإنما يشترط
ل هذه الحالة تقدير الثمن قبل احبار الدين بالحجر (٦)

الفرع الثانى

المجهز عليه

٩٨٠ — يجب أن يكون الشخص المجهز على ماله لدى الغير مدنياً شخصياً للحاجز أو وارثاً للدين له بشرط أن يثبت الحاجز وجود تركه للدين المورث وانتقال التركة إلى الوارث ووضع الأخير يده عليها - أما إذا لم يثبت شيء من ذلك فلا يجوز له الحجر على ما للوارث طرف الغير لدى على المورث

(١) كبر ٩ ج ١ ص ٣٥٥ سنة ١٥٧ وجامع المراجع للنظم

(٢) جامعيه ج ٣ ص ٦٨٧ وروحيه سنة ١٢٠٠ ولسج ك ١٥ يومه ١٨٨٣ دالر ٨٣

ج ٢ ص ١٣٨

(٣) جامعيه ج ٣ ص ٦٨٧ سنة ١٩٤٤ والقضى لقرنى ق - ٢ يناير ١٨٥٧ دالر ٥٧

ج ١ ص ٣٠٩

(٤) جامعيه ج ٢ سنة ١٥٧٣

(٥) كبر ٩ ج ١ ص ٢٥٧ سنة ١٦١

(٦) جامعيه ج ٣ ص ٦٨٦ وروحيه سنة ١٠٤٠ و ١٠٥٠ وكبره ج ١ ص ٢٥٧ سنة ١٦٣

٩٨١ — ويستثنى من ذلك ما يأتي :

أولاً : المفلسون فلا يجوز الحجز على أموالهم تحت يد الغير من الدائنين مفردين
من تاريخ الحكم الصادر بإشهار الإفلاس
ثانياً : الحكومة وقرونها فلا يجوز الحجز على أموالها الخصومية تحت
يد الغير .

ثالثاً : موظفو الحكومة أو أصحاب المعاشات فيها فلا يمكن الحجز على مرتباتهم
أو على معاشاتهم أو ما يقضونه بصفة مرتبات إضافية كبدل السفر أو المكافآت الإضافية
إلا لسداد ما يكون مطلوباً منهم للحكومة بسبب أداء وظائفهم أو وفاة تدين نفقة
حكم بها من الجهة المختصة وذلك بقدر مخصوص

رابعاً : الخدمة والمستخدمون في غير الحكومة فلا يمكن الحجز على ما هيأتهم
أو أجورهم أو معاشاتهم إلا بقدر معين كما سيأتى الكلام عليه بعد

الفرع الثالث

المحجوز لديه

٩٨٢ — يشترط في المحجوز لديه أن يعتبر من الغير بالنسبة للمحجوز عليه بمعنى أن
يكون له في المحجوز شخصية مستقلة غير متعجبة في شخصية المحجوز عليه
ويعتبر من الغير :

أولاً : الوكيل

ثانياً : المودع

ثالثاً : المرسل إليه

رابعاً : متعهد النقل

خامساً : مديرو الشركات المدنية والتجارية

سادساً : الدائن المرتين

٩٨٣ — ولا يعتبر من الغير الوصي أو القيم فيما يختص بأموال المحجوز عليه

. المجلس الحسي — الصراف . الجاني . الكاتب . المستخدم . البواب . الخادم .
فما يتعلق بأموال غلومه وذلك لاندماج شخصيتهم في شخصية من يعملون عنده

٩٨٤ — ويجب في المحجوز عليه علاوة على ذلك أن يكون مديناً للمحجور
عليه أو حائزاً لشيء مملوك له كالمودع والمانح المرتب والمساجر والمستعير أو المحصر
بما يختص بشئ من الأقوال المقيمة بناء على طلب المحجوز عليه

٩٨٥ — وعلى ذلك فيطل المحجور المتوقع تحت يد الأشخاص الآتي ذكرهم لعدم
استيفاء الشروط المتقدمة فيهم :

أولاً : مدينوا الشركة القائمة ذات الشخصية المعنوية لدين في ذمة أحد
الشركاء . أما إذا لم يكن للشركة شخصية معنوية فبفتح المحجور مديناً فيما يختص بنصيب
الشريك المدين

ثانياً : للملك على الأشياء ذات القيمة المودعة في خزانة مؤجرة منه لأحد
الصلاء

ثالثاً : الصراف . الكاتب . أو الجاني أو كل شخص يعمل في خدمة المحجور
عليه وليس له شخصية مستقلة عنه

رابعاً : مدين الوارث الدين في ذمة المورث إذا لم يترك الأخير تركه استولى
عليها الوارث

خامساً : شخص غير مدين للمحجوز عليه ولا تربطه به أية صلة قانونية تستلزم
حيازته لشيء من أمواله

سادساً : مستأجرو أعيان الوقف لدين في ذمة المستحق أو في ذمة الناظر
بصفة شخصية

سابعاً : شخص كان مديناً للمحجوز عليه واقتضى دينه حل المحجور بسبب من
أسباب انقضاء التبعات

٩٨٦ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز لباقي الناظر المسحق في الوقف المحجور
تحت يد مستأجرى أعيان الوقف على استحقاقه ، فقرر البعض بجواز ذلك (١) لعدم

(١) أبو ميف بك طرق الصدق والحظ ص ٣٦٦ بند ١٥٩

امكان توقيع الحجر تحت هذا الناظر في هذه الحالة لأنه إذا توقع حجر فيكون
عديم الفائدة، لغير معقول أن يودع الناظر المدين استحقاقه بسهولة أو يقوم
بدفعه للدائن مع أنه بماطل في الوفاء ودياً بما يصل الدائن يتخذ اجراءات تنعبد على
أمواله - وتقرت على ذلك عدم امكان الدائن الحصول على دينه خصوصاً إذا لم يكن
لناظر المدين مال آخر يمكن التنفيذ عليه خلاف استحقاقه في ريع الوقف و يرى
خلاف ذلك وعدم جواز الحجر في هذه الحالة للأسباب الآتية :-

أولاً : للوقف شخصية معنوية تختلف عن شخصية المستحقين به وله دورهم
حق إدارة أمواله بواسطة المتولى (الناظر) وتحميل العلة ويوزع العائد منها
بحسب كتاب الوقف ويترتب على ذلك النتائج الآتية :-

١ - أن ناظر الوقف هو الذي يمثل الوقف في الإدارة من تأجير وزراعة
وقبض الفقة وخلافه حتى ولو كان المستحق الوقف واحداً وشخصاً خلاف الناظر
٢ - أن العلاقة القانونية القائمة من تأجير أعيان الوقف تكون بين المستأجرين
وبين الناظر فقط الذي يمثل الوقف دون المستحقين فلناظر وحده الحق في مقاضاة
مستأجري أعيان الوقف وأخذ أحكام ضدهم وتحميل غلة الوقف منهم
٣ - لا يجوز لدائن المستحق توقيع حجر تحت يد المستأجرين لعدم وجود
رابطة قانونية بينهم وبين المدين ولأنهم مدينون فقط للوقف ذي الشخصية المعنوية
ولأن الاستحقاق في الوقف لا يشمل للمستحق إلا بعد قبض الفقة بمعرفة الناظر
ومن فائضها

٤ - لا يجوز لدائن المستحق - حتى ولو كان المستحق هو الناظر - عند استجاره
لعين من أعيان الوقف أن يعمل مقاضاة بين دينه وبين الإيجار المطلوب منه للوقف
٥ - لا يجوز لدائن الوقف أن يجهز تنفيداً على منقولات المستحق حتى ولو
كان المستحق واحداً وكان هو نفس الناظر على الوقف

ثانياً - أن القول بأن الأخذ بهذه القاعدة إطلاقاً يترتب عليه حياص فائدة
حجر ما للمدين لدى الغير إذا كان المستحق المطلوب الحجر على دينه هو نفس الناظر
هو غير صائب لأنه يجوز توقيع الحجر تحت المدين المستحق بصحة ناظر فإذا لم يودع

ما ل دمه أو يقرر في قلم الكتاب بالحقيقة اضراراً بالحاجز ولم يكن له أموال أخرى يمكن التمتع عليها. يمكن وضع أحيان الوقت تحت الحراسة القضائية بحفاظه على حقوق الدائن الحاجز من الضياع وتمكينه من الحصول على دينه من حصة المدين الناظر وهذا الرأي هو للأخوذ بقضاء والذي يبر عليه القضاء المختلط أحكامه (١) ٩٨٧ - ويجوز الحجر تحت يد الحكومة وفروعها والمصالح التابعة لها على الأموال المطلوبة منها للمدين المحجوز عليه لاتعدام العلة التي بني عليها عدم إمكان توقيع الحجر على أموالها الخصوصية قبل التغير وهي مراعاة المصالح العام وعدم وضع العراقيل في سبيل أعمال الحكومة وعدم اظهارها بمظهر المفسدين المحوزين مما يؤثر على سمعتها الادبية ويقلل من هيبتها ومركزها في الهيئة الاجتماعية ويضعف من مكاتبتها بين الدول الأخرى (٢)

٩٨٨ - وقد اختلف في فرنسا فيما إذا كان يجوز للشخص أن يحجز تحت يده نفسه على ما يكون في دمه لدينه لعدم النص على ذلك صراحة في قانون المرافعات الفرنسي، فقرر البعض بعدم جواز ذلك لعدم احتمال نصوص القانون في باب حجز ما للمدين لدى الغير اجازة ذلك ولضرورة وجود ثلاثة أشخاص يرتكز عليهم الحجر وهم الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه ولأن في التصريح بالحجز خطراً على ولاء الديون الثابتة بمسندات واجبة التمتع (٣) وقرر البعض الآخر بجواز الحجر لعدم وجود نص في القانون يحظر ذلك أو يحتم ضرورة كون المحجوز لديه شخص ثالث خلاف الدائن ولحفاة الأخذ بالرأي المخالف بالقاعدة القائلة بضمان جميع أموال المدين وحقوقه لالتزاماته والرأي الأخير هو الراجح والمحمول به (٤)

(١) استئناف مخطوط ٢٥ مايو ١٩٣٢ المجلد ٤٤ ص ٢٤١ ومصر أميل مستعمل في ٣٧ نوفمبر ١٩٣٤

في الحقة رقم ٩٨ سنة ١٩٣٥ مستعمل ولم يشر بهه والنص الاصل في ٣٦ أبريل ١٩٣٤ المجلد ١١ ص ١٠

٩٠ القسم الاول ص ١٨٨ رقم ١٧٣

(٢) كبريه ج ١ ص ٣٦٠ نسخة ٤٦٧ ديوانار Bouard ج ٢ بقية ٨١٨

(٣) كبريه وشو فوج ٤ بقية ١٩٣٥ وروبير ج ٢ ص ١٦٨ وبازيس في ٨ أبريل ١٩٣٦ سيري ٣٦

ج ٢ ص ٣٣٩ ودين في ٧ فبراير ١٨٨٩ سيري ٩١ ج ٢ ص ٣٩

(٤) كبريه ج ١ ص ٣٦٥ نسخة ٤٧٩ وما يعلها وفي بليم ج ٢ ص ١٨٧ وبرتان ج ٢ ص ٢٦٩

وجار سري ج ٣ بقية ٩٦ ص ٤٧٠ وبازيس في ٤ يولي ١٩٠١ سيري ١٩٠١ ج ٢ ص ٢٤٨ والنص

الفرنسي في ٢٢ يولي ١٨٩١ سيري ٩٢ ج ١ ص ٣٣٥

٩٨٩ - أما في مصر فقد أجهزت المادة ٤٣٦ مرافعات أعلى و٩٣ محتاط على هذه الخلافات الفقية ونصت على جواز توقيع الحجر تحت يد الحاجز في جميع الأحوال وإنما يجوز للحجوز عليه في هذه الحالة أن يطلب الزام الحاجز بأبداع قدر ما في ذمته من دين معين المقدار في خزنة المحكمة حتى الفصل في دعوى صحة الحجر ٩٩٠ - ولا يجوز توقيع الحجر تحت يد الحاجز إذا كان المال المتوقع عليه الحجر لا يجوز الحجر عليه أو كان المال في حيازة الحاجز بسبب عقد ودفعة أو حارة استعمال (١)

٩٩١ - ويجوز لدائى الوارث في تركه لم تقسم بعد أو لدائى الشريك في أموال على الشيوع الحجر تحت يد مدعى التركة أو الشركة فيما يختص بحصة مديهم ٩٩٢ - وفي حالة التأمين على الحياة يجوز لدائى تركه المؤمن أو دائى وراثته الحجر بعد وفاته على قيمة بوليصة التأمين تحت يد الشركة إذا لم ينص في البوليصة على دفع القيمة لشخص معين بعد وفاة المؤمن على حياته بأن يذكر فيها أن القيمة تدفع بعد الوفاة للورثة أو للأشخاص الذين سينظر المؤمن على حياته في تعيينهم ويموت المؤمن على حياته دون أن يعين شخصاً تؤول إليه قيمة البوليصة بعد وفاته. أما إذا نص المؤمن على حياته في البوليصة على دفع قيمة البوليصة بعد وفاته لشخص معين ولم يعدل عن رأيه حتى وفاته فتؤول قيمة البوليصة للأخير ولا يجوز لدائى التركة أو دائى الورثة الحجر عليها تحت يد الشركة (٢)

٩٩٣ - ولا يشترط في الدين المراد توقيع الحجر عليه أن يكون حالاً أو حقيقياً بل يصح الحجر حتى ولو كان الدين المتوقع عليه الحجر استهلاكياً أو مؤجلاً أو معطلاً على شرط توفيقى قبل استيفاء الشرط (٣) وترتب على ذلك جواز توقيع الحجر على ما يأتي :-

(١) كبريه ج ١ ص ٣٧٧ نكته ٤٨٩ وروجه بنه ٢٠٢ و ٢٠٣ وجلسوته ج ٢ ص ٢٠٦ نكته ٤٩٦
(٢) النظر الفرنسي في ٧ فبراير ١٨٩٢ - سى ٧٢ ج ١ ص ٨٦ و ١٠ ديسمبر ١٨٩٣ - سى ٧٢ ج ١ ص ١٩٩ و ١ فبراير ١٨٩٤ - سى ٨٠ ج ١ ص ١٥٢ وليون في ٢ يونيو ١٨٩٣ - سى ٦٤ ج ٢ ص ٢٠٠
(٣) كبريه ج ١ بنه ٤٩١ وجلسوته ج ٣ نكته ٦٠٠ وباريس في ٢٧ مايو ١٨٩٤ والورد ٤٩ ج ٢ ص ٣٠ والنصر في ٢٩ أكتوبر ١٨٩٠ - سى ٩١ ج ١ ص ٩٠ و ٢٧ نوفمبر ١٨٩٤ والورد ٩٠ ج ١ ص ٢٦٨

أولاً : القوائد والأجرة المستقبة التي لم تستحق الدفع بعد^(١)
ثانياً : التوقيضات التي قد تستحق للدين قبل إحدى شركات التأمين عند
وقوع الأمر أو الحادث المؤمن من أجله^(٢)

ثالثاً : الأجرور والمأهيات التي يجوز المحجز عليها بضبة معينة
٩٩٤ — وإنما يشترط لجواز كل ذلك قيام سبب الدين على الأقل في وقت
توقيع المحجز ويبقى على ذلك عدم إمكان توقيع المحجز على ما يأتي
أولاً : المبالغ الواردة في الحساب الجاري الذي يشمل عدة عمليات من الجانبين
تنتهي جميعاً بالمقاصة القانونية مرة واحدة في وقت التسوية
ثانياً : المبالغ التي تنشأ من فتح اعتماد في أحد البنوك والتي لا تعرف نتيجة
إلا في نهايته وبعد تصفية الحساب ويجوز توقيع المحجز في هاتين الحالتين على نتيجة
الحساب الناشئة عن العملية^(٣)

رابعاً : حق شخص في ميراث منتظر قبل وفاة المورث
رابعاً : حق الاستحقاق الذي سيؤول للدين في وقت بعد وفاة شخص معين
مستحق فيه

الفرع الرابع

ما يصح منه تحت يد الغير

٩٩٥ — الأصل أنه يجوز المحجز على جميع المقتولات الموجودة تحت يد
الغير وتكون جرماً من ثروة المدين باعتبارها ضامنة لالتزاماته سواء كانت مادية
أو غير مادية^(٤)

(١) مرسومه ج ٣ سنة ٦٠٠

(٢) كبريه ج ١ ص ٢٧٣ وطرير في ٢٤ ديسمبر ١٨٧٢ مالود ج ٧٤ ص ٥

(٣) كبريه ج ١ ص ٢٧٥ وطرير سنة ج ٣ سنة ٥٩٩ ص ٧١١ وطرير في ٢٧ يناير ١٨٥٥ ص ١

٥٥ ج ٢ ص ٢١٩

(٤) مع ملاحظة أن القانون المصري نص في المواد ٤٨٤ مراجعات وما بعدها حسب باب حجز الدين
لدى الغير عن إجراءات علمه لحجز الإيرادات والمنتجات والسهم والديون من تلك ضرورة توقيع الغير
تحت يد الغير مستثنى بخلاف الحالة في القانون الفرنسي

٩٩٦ — ويرتب على ذلك جواز توقيع الحجز على الآتى
أولاً : الحقوق والديون كتمن الأشياء المبيعة ورؤوس الأموال المسلفة
والمبالغ المستحقة في شركات التأمين وحصص الشركاء في شركة أو في شركة تحت
التصفية وقيمة الأرباح والمساهمات والاستحقاق في الوقف وأجرة عمل
معين وصافي الحساب الجارى ورصيد عقد فتح الاعتماد
ثانياً : الأمانات التى يقدمها الموظف إلى الحكومة على ذمة أعمال وظيفته مع
احترام حق امتياز الحكومة عليها

ثالثاً . سندات الاسهم التى بأسماء أصحابها

رابعاً : الحصص التى تكون للدين في مقابلة أو التزام أو غير ذلك

خامساً : حصة الشريك في أية شركة (١)

٩٩٧ — ويستثنى من القاعدة المتقدمة أشياء وحقوق ومبالغ لا يجوز الحجز
عليها تحت يد الغير بنص القانون وهى
أولاً : الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع
لأعمال صناعاتهم (٢)

ثانياً : ما يملكه العسكرى من ملبوسات العساكر وأسلحتهم وغير ذلك من
متعلقات العسكرية

ثالثاً : الغلال اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر (٣) (مواد ٥٥ مرافعات
و ٥١٨ محتلط و ٥٩٣ فرنسى)

(١) ويجب طبقاً للقانون المصرى لتوقيع الحجز تحت يد الغير على هذه الديون أن يحصل بسند
تنفيذى مادة ٤٨٣ مرافعات أهلى و ٥٤٧ محتلط — بخلاف القانون الفرنسى حيث لم ينص على ذلك —
وقد اختلف في فرنسا فيما إذا كان يجوز حجز ما للدين لدى الغير على الاسهم التى لحاملها تقرر البعض
بعدم إمكان ذلك لاستحالة معرفة حقيقة ومحتويات هذه السندات — وقال الآخر بجواز ذلك
(جارسونيه ج ٣ نبذة ٩٨ ص ٧٠٨ — أما في مصر فلا يمكن الحجز عليها بهذه الطريقة بل يجوز
عليها تنفيذياً بحسب الأصول المقررة في المحجوز التنفيذى مادة ٤٨٣ مرافعات أهلى و ٤٦ محتلط
(٢) لم يفيد الشارع المصرى هذا الاستثناء بقيمة معينة كما فعل القانون الفرنسى فإنه قيدها بشرط
الا تزيد قيمتها على ٣٠٠ فرنك بحسب اختيار المحجوز عليه وترك الامر في كونها ضرورية أو غير
ضرورية إلى تقدير القضاء.

(٣) يشمل هذا الاستثناء في القانون الفرنسى أيضاً كل ما يلزم المدين من المواد الغذائية في الاكل
كاللحوم والطيور وغيرها بخلاف القانون المصرى

وهذه الأشياء لا يجوز عليها الحجز إلا لوفاء أجرة المسكن أو الأرض أو لوفاء دين النفقة في القانون المصري أما القانون . الفرنسي فيزيد على ذلك ما يستحق لبائع هذه الأشياء من الثمن أو ما يستحق من الدين لتجار البذور التي استخدمت في زراعة الأرض (مادة ٥٩٣ مرافعات فرنسي)

أما البقرة أو ثلاث من الماعز أو التناج المنصوص عنها في هذه المواد فيجوز الحجز عليها تحت يد الغير في القانون المصري دون القانون الفرنسي لضرورة وجودها في حيازة المدين كشرط لازم لعدم جواز الحجز عليها في القانون المصري (١)

رابعاً : القراش اللازم للمدين وأقاربه وأصحابه على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة (٤٥٤ مرافعات أهلي و ٥١٧ مختلط و ٥٩٢ فرنسي) (٢)

خامساً : قيمة الكوبات أو وفاء قيمة السندات المتعلقة بالديون العمومية (٣)

سادساً : قيمة الكمبيالات أو السندات تحت الاذن إلا في حالة ضياعها أو افلاس حاملها فيجوز الممانعة في دفعها حتى تثبت ملكية الكمبيالة لمن هي في يده في الحالة الأولى - أما في الحالة الثانية فيكون الدفع لوكلاء الدائنين بدلا من المفلس (٤)

سابعاً : المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البوستان

ثامناً : مرتبات موظفي الحكومة وما يقبضونه بصفة مرتب اضافي كبديل السفر أو المكافأة على عمل اضافي قام به الموظف - إلا فيما يختص بمطلوبات الحكومة قبل الموظف أو ديون النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص فيجوز الحجز عليها من أجلها حتى ربع الماهية أو المرتبات الاضافية

تاسعاً : المعاشات التي تعطى لموظفي الحكومة أو للأرامل والايتام أو غيرهم من المستحقين والمكافآت التي تمنح في حالة الرفق أو التي تقوم مقام المعاش إلا فيما يختص بما هو مستحق للحكومة وديون النفقة كما تقدم في الماهيات

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٧٨ نبذة ٣١٦

(٢) تختلف المادة الفرنسية عن المصرية في هذا الصدد حيث تقصر الاستثناء على أولاد المدين المقيمين معه فقط

(٣) القانون ١٧ سنة ١٩٠٤

(٤) كبريه ج ١ ص ٢٩٠ نبذة ٥١٧

عاشرة: أجور الخدمة وماهيات المستخدمين في غير مصالح الحكومة ومعاشاتهم فلا يجوز الحجز عليها إلا بنسبة معينة بحسب قيمة المرتب أو الأجر

حادى عشر: مكافأة أعضاء البرلمان

ثانى عشر: المبالغ المقررة أو المرتبة مؤقتاً للنفقة المحكوم بها من جهات القضاء المختصة فلا يجوز الحجز عليها إلا وفاقاً لدين النفقة

ثالث عشر: المبالغ المحكوم بها لتصرف في مصرف معين لا يمكن الحجز عليها الا وفاقاً لما قررت من اجله

رابع عشر: المبالغ الموهوبة أو الموصى بها أو الموقوفة على سبيل النفقة وبشرط عدم جواز الحجز عليها . فلا يجوز الحجز عليها إلا لاستيفاء دين نفقة أو لديون الدائنين اللاحقين للجهة أو الوصية

خامس عشر: ما يكون مستحقاً في فرنسا من الحكومة للمقاولين والمتعهدين للأعمال العمومية أو للمحلفين والشهود في المواد الجنائية^(١) - أما في مصر فيجوز الحجز على ذلك

سادس عشر: المبالغ التى تدفع من أموال الحكومة لأمرأة العائلة المالكة

الفرع الخامس

السندات التى يحجز بها قمت بد الغير

٩٩٨ - يجوز توقيع حجز ما للمدين لدى الغير إما بأمر القاضى وإما بسند تنفيذى أو عرفى مهما كان نوعه بشرط أن يكون صحيحاً من حيث الشكل وبشرط أن يشمل السند على التزام أو تعهد بدين

(١) كبريه ج ١ ص ٢٩٢ نذرة ٥١٩ وما بعدها

المبحث الأول

السند التنفيذي

يشتمل السند التنفيذي على العقود الرسمية والأحكام

٩٩٩ - ولا يؤثر على حق الدائن في الحجز بالعقود الرسمية تحت يد الغير ادعاء المدين أنه لم يوقع عليها بل يجب لذلك حصول طعن بالتزوير فيها ثم صدور حكم بإيقاف تنفيذها لهذا السبب (١)

١٠٠٠ - ويشترط للحجز بالأحكام أن تشمل الزام المحجور عليه بدين معين. وعلى ذلك فلا يمكن توقيع الحجز بمقتضى أحكام تصدر بالزام شخص بتقديم حساب أو باعتباره مستولا بتعويض عن فعل وتعيين خبير لتقدير قيمة التعويض الواجب الحكم به. ومن باب أولى لا يمكن الحجز باعلان دعوى قبل صدور حكم فيها (٢)

إنما يجوز الحجز بالقرارات الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة (٣)

شكل الاعطاس التى يمكن الحجز بها

١٠٠١ - يشترط لتوقيع الحجز بالأحكام أن تكون صحيحة من جهة الشكل (٤). وعلى ذلك فلا يمكن توقيع الحجز التنفيذى - أو - بصورة غير تنفيذية من الأحكام - ثانيا - أحكام المحكمين التى لم يوضع عليها الأمر بالتنفيذ - ثالثا - الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية اذا لم يوضع عليها الأمر بالتنفيذ (٥)

١٠٠٢ - وقد اختلف فى فرنسا فيما اذا كان يجوز الحجز بالأحكام قبل اعلانها

(١) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مراسلات فرنسية نبذة ١٣٦ و ١٣٧

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مراسلات فرنسية نبذة ١٤٧ و ١٤٨

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مراسلات فرنسية نبذة ١٤٩

(٤) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مراسلات فرنسية نبذة ١٥٢

(٥) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مراسلات فرنسية نبذة ١٥٤

فقرر البعض بجواز ذلك باعتبار أن الحجز في هذه الحالة اجراء تحفظي صرف (١) وقرر البعض الآخر بعدم جواز ذلك (٢) — أما في مصر فيجب حصول الاعلان قبل الحجز بالأحكام الواجبة التنفيذ

١٠٠٣ — والأحكام المطلوب الحجز بها اما أن تكون قابلة للتنفيذ بها وقت الحجز وإما أن تكون غير ذلك والاولى تشمل الأحكام الابتدائية الحضرية أو الغياية المشمولة بالنفاذ والأحكام النهائية أصلا أو التي أصبحت نهائية لفوات مواعيد الطعن فيها والأحكام الابتدائية غير المشمولة بالنفاذ في المختلط والفرنسي قبل حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف فيها والثانية تحتوى على الأحكام الابتدائية الغير مشمولة بالنفاذ قبل فوات مواعيد المعارضة أو الاستئناف فيها في الأهلى أو عند حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف في المختلط والفرنسي

الأحكام القابلة للتنفيذ وقت الحجز

أولاً — الأحكام المشمولة بالنفاذ المعلن

١٠٠٤ — هذه الأحكام تصلح سنداً للحجز التنفيذى لما للدين لدى الغير اذا كان التنفيذ حاصلًا بغير كفالة أو بكفالة ووفى الحاجز المحكوم لصالحه شرط الكفالة — أما اذا لم يتم بأداء الكفالة فلا يمكن الحجز بها تنفيذيا قبل ذلك في القانون الأهلى قبل فوات مواعيد المعارضة أو الاستئناف وفي المختلط والفرنسي عند حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف

ثانياً — الأحكام النهائية

١٠٠٥ — هذه الأحكام يمكن التنفيذ بها بطريق الحجز التنفيذى لما للدين لدى الغير

ثالثاً — الأحكام الابتدائية غير المشمولة بالنفاذ قبل حصول المعارضة أو الاستئناف في المختلط والفرنسي

١٠٠٦ — يجوز توقيع حجز لما للدين لدى الغير بها انما يترتب على حصول

(١) كيرييه ج ١ ص ٣١٠ نبذة ٥٥٩ ورين Rennes في ٢١ اغسطس ١٨٧١ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ٢٠

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات نبذة ١٥٦

المعارضة أو الاستئناف ايقاف تنفيذها (١) وتعطيل السير في دعوى صحة الحجز المرفوعة عنها (٢)

الأمم غير القابلة للتنفيذ

١٠٠٧ — هذه الأحكام لاتصلح سنداً لتوقيع الحجز التنفيذي لما للدين لدى الغير بها ، وقد اختلف فيما اذا كان يجوز الحجز التحفظي بها بغير اذن من القاضي فقرر البعض بجواز ذلك وكل ما هنالك أنه يجب على المحكمة المرفوع أمامها دعوى صحة الحجز ايقاف الفصل فيها ريثما يصبح الحكم نهائياً أو يقضى في الطعن المرفوع عنه (٣) وقرر البعض الآخر بوجوب التفريق بين الاحكام الحضورية والغياية وبجواز توقيع الحجز بالاولى حتى ولو حصل طعن بالاستئناف عنها — أما الثانية فلا يجوز توقيع الحجز بمقتضاها اذا عورض فيها لأن المعارضة تلغى الحكم الغياي وتمحى آثاره وتعيد القضية لم حالتها الاولى فيصبح الحكم المذكور كأن لم يكن ولا يجوز لذلك اعتباره كسند لتوقيع الحجز التحفظي به (٤) وقرر ثالث بجواز توقيع الحجز التحفظي بالاحكام غير القابلة للتنفيذ على رهوس الأموال دون ايرادات المدين المحجوز عليه (٥) وذهب رابع الى عدم جواز توقيع الحجز بها اطلاقاً حتى بأمر من القضاء ويطلان الحجز الحاصل بسببها ولو قضى بتأييد الحكم المعارض فيه أو الحكم المستأنف قبل الحكم في دعوى صحة الحجز (٦)

١٠٠٧ — والرأى الأول هو الراجح والمحمول به للأسباب الآتية :

أولاً: — يشترط لتوقيع حجز ما للدين لدى الغير التحفظي ان يحصل بسند عرفي مثبت لدين محقق الوجود ومعين المقدار وواجب الاداء أو بأمر من القاضي

(١) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ نبذة ١٦٠

(٢) التعليقات نبذة ١٧٣

(٣) جارسونيه ج ٥ نبذة ١٠٥٥ ص ٤٨٣ وبازو ص ١١٩ وجلاسون ج ٢ ص ١٩٥

(٤) كيريه ج ١ ص ٣١٠ نبذة ٥٥٩ والنقض الفرنسي في ٣ فبراير ١٨٩٢ الذي أشار اليه والنقض

في ٢٣ نوفمبر ١٨٨١ سيري ٨٢ ج ١ ص ١١٣ و ٦ مارس ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ١ ص ٧٠

(٥) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسي نبذة ١٦٣

(٦) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسي نبذة ١٦٤ وبوردو في ٢٨ أغسطس ١٨٢٧

المشار اليه في التعليقات

في حالة عدم وجود سنداً اطلاقاً، أما إذا تواجد السند وكان الدين الوارد به غير معين المقدار فيقتصر عمل القاضي في هذه الحالة على تقدير الدين مؤقتاً دون الاذن بالحجز ولا شك ان الشروط الواجب توافرها في السند العرفي موجودة في الاحكام غير القابلة للتنفيذ وعلى ذلك فلا داعي لاستصدار أمر من القضاء لتوقيع الحجز بها

ثانياً: — ولو ان الاحكام المذكورة لا تقبل التنفيذ فوراً إلا انها أقوى بكثير من الأوامر التي تصدر على العرائض من حيث الاجراءات التي تتبع للحصول عليها والآثار القانونية التي رتبها لها المشرع

ثالثاً: — لأن النظرية الصحيحة والمأخوذ بها الآن أن المعارضة لا تلغى الحكم الغيابي وتعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدوره بل تعيد القضية بالنسبة للمعارض فقط دون المعارض ضده وبأنه لا يجوز للاخير عند المعارضة ان يطلب من المحكمة الحكم له بالطلبات التي رفضها له الحكم الغيابي وعلى ذلك فيبقى الحكم الغيابي بالرغم من المعارضة موقوفاً على الفصل فيها (١)

١٠٠٩ — وإذا حصل طعن في الأحكام النهائية بطريق النقض أو التماس إعادة النظر أو المعارضة فيها من شخص تعدى إليه آثارها فلا يترتب عليه إيقاف تنفيذها ولا يمنع ذلك من الحجز بها تنفيذياً تحت يد الغير (٢)

١٠١٠ — أما الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية فيوقف تنفيذها حتى ولو احتوت على حقوق مدنية ومصاريف ومبالغ محكوم بها بطريق التعويض ولا يجوز لذلك الحجز بتمتضاها تنفيذياً عند حصوله (٣)

١٠١١ — ويقع باطلا الحجز الحاصل بناء على حكم صادر من محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً لعدم احتوائه على الزام المحجوز عليه بدين معين (٤)

(١) ابرهيف بك طرق للتنفيذ والتحفظ ص ٢٧٥ واستئناف مختلط في ١٩ ديسمبر ١٨٩٥ المجموعة ٨ ص ٣٨ وقرار لجنة المراقبة الصادر في ١٩٠١ نمرة ٣٩٩ منشورات ومصر أهلى مستعجل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ المحاماه ٩ السنة ١٥ ص ٦٥٧ رقم ٣٠٤ واستئناف مختلط في ١٥ يولييه ١٩١٠ المجازيت ١ ص ٦

(٢) كبريه ج ١ ص ٣١٣ نبذة ٥٦٤

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٢ مراقعات فرنسي نبذة ١٧٥ وباريس في ٢٣ فبراير ١٨٥٤ دالوز ٥٥ ج ٢ ص ٥٧

(٤) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٢ مراقعات نبذة ١٨٠ وباريس في ٢٧ أغسطس ١٨٤٧ المشار إليها فيه

المبحث الثاني

السند العرفي

١٠١٢ — يشترط للحجز التحفظي بالسند العرفي ان يحتوى على الزام المحجوز عليه بدين معين كاعترافه بمشغولية ذمته بمبلغ معين

١٠١٣ — ولا يؤثر على صحة الحجز انكار المحجوز عليه للامضاء الموجودة على السند أو طعنه فيها بالتزوير إنما يجب في هذه الحالة ايقاف الفصل في دعوى تثبيت الحجز والدين حتى يقضى من المحكمة المختصة في موضوع صحة السند من عدمه (١)

١٠١٤ — ويبطل الحجز إذا توقع بسند باطل لعدم استيفاء الشروط الشكلية التي نص عليها القانون لصحته فتلا يشترط في فرنسا في المادة ١٣٢٥ مدني فرنسي لامكان التمسك بسند مثبت لتعهدات متبادلة أن يذكر فيه ما يفيد تحرير نسخ بعدد العاقلين الآخرين فاذا أغفل ذلك فلا يجوز لصاحبه التمسك به وتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير به وكذلك يبطل الحجز الحاصل هناك بسند مثبت لتعهد من طرف واحد إذا لم يحرق جميعه بخط الملتزم به أو إذا لم يحرق فيه عبارة علمت بما فيه ومقر به عند عدم كتابته جميعه بخط الملتزم (مادة ١٣٢٦ مدني فرنسي) (٢)

١٠١٥ — وإذا لم يستوف المحرر الرسمي الشروط التي ألزمها القانون لصحته كما لو فقد شرط الخاص بصفة الموظف الذي قام بتحريره أو المتعلق باختصاص الموظف بأجرائه فيجوز اعتباره سنداً عرفياً بين الطرفين إن وقعا عليه يمكن به توقيع الحجز التحفظي لما للمدين لدى الغير (٣)

المبحث الثالث

امر القاضى

١٠١٦ — يحصل الحجز بأمر من القاضى في حالة عدم وجود سند أصلاً . أما

(١) كبريه ج ١ نبذة ٥٧٠ وجارسونيه ج ٣ نبذة ٥٩٥ ص ١٦١

(٢) كبريه المرجع المتقدم نبذة ٥٧١

(٣) كبريه نبذة ٥٧٢

في حالة وجود سند مثبت لدين متنازع في مقداره فيختص القاضي في هذه الحالة بتقدير الدين مؤقتاً لا الاذن بالحجز (مواد ١٢٤ أھلى و ٧٣٣ مختلط و ٥٥٨ فرنسى)
١٠١٧ — ويختص بالاذن في الحجز في القانون الاھلى القاضي الجزئى ورئيس المحكمة الكلية أو القاضي المعين للامور الوقتية في المحكمة الكلية الكائن في دائرتها محل المدين المحجوز عليه وذلك بحسب قيمة الدين المطلوب الحجز من أجله (مادة ١٢٤ أھلى) أما في القانون المختلط فيختص بذلك رئيس المحكمة المدنية أو من ينوب عنه من القضاة في المحكمة الكائن بدائرتها محل المدين أو محل المحجوز لديه مهما كانت قيمة الدين المطلوب الحجز بسببه (مادة ٧٣٣ مختلط) وهكذا الحال في القانون الفرنسى والبلجيكى

١٠١٨ — وقد اختلف في فرنسا فيما إذا كان يجوز لرئيس المحكمة التجارية اصدار الامر بتوقيع الحجز التحفظى لما للدين لدى الغير إذا كان الدين تجارياً فقرر البعض بعدم جواز ذلك (١)

اور : لوجود المادة ٥٥٨ مرافعات الخاصة بحجز ما للدين لدى الغير في باب تنفيذ الأحكام مما يدل على أن حجز ما للدين لدى الغير يعتبر في مجموعه عملاً تنفيذياً ولو اتخذ شكلاً تحفظياً في الأصل ولا يختص رئيس المحكمة التجارية بالحكم في المسائل المتعلقة بالتنفيذ

ثانياً : لأن الأخذ بالمبدأ القائل بتحويل رئيس المحكمة التجارية ذلك يترتب عليه تجرئة اجراءات الحجز إذ ينشأ عنه صدور الامر بالحجز من رئيس المحكمة التجارية بينما ينظر في صحته من المحكمة المدنية

ثالثاً : لا يمكن قياس هذه الحالة على الحالة المنصوص عنها في المادة ٤١٧ مرافعات التى خول فيها لرئيس المحكمة التجارية الحق في اصدار الامر بالحجز التحفظى التجارى لأن هذه المادة استثنائية محض لا تمتد إلى غير الاحوال التى وردت فيها وما جاء على غير القياس فغيره لا يقاس عليه - وقرر البعض الآخر ورأيه المعمول به الآن بجواز ذلك (٢) للأسباب الآتية

(١) جلاسون ج ٢ ص ١٩٩

(٢) كبرىه نبذة ٥٦٧ وبازو ص ١٣٦ وروجييه نبذة ١٤١ وجارسونيه ج ٣ نبذة ٥٩٥ ص ٦٩١ وبرتان ج ١ نبذة وما بعدها وباريس في ٢٦ يناير ١٨٦١ سيري ٦١ ج ٢ ص ٢٧٣

أولاً : إغفال نص المادة ٥٥٨ مرافعات ذكر اختصاص رئيس المحكمة المدنية بالذات في الأذن بالحجز بما يستفاد منه إمكان صدور الأمر من رئيس المحكمة التجارية إذ لو كان المشرع قصد تركيز هذا الحق في رئيس المحكمة المدنية وحده لنص على ذلك صراحة ولا يجوز مع عموم النص تخصيص هيئة معينة به

ثانياً : لأن رئيس المحكمة التجارية أقدر من سواه في هذه الحالة على بحث ظاهراً مستندات طالب الحجز وظروف الطلب وأحقية فيه من عدمه لالمسألة بالمسائل التجارية والعادات المتعلقة بالمعاملات التجارية

ثالثاً : ولو أن حجز ما للمدين لدى الغير يمكن اعتباره في مجموعه عملاً تنفيذياً إلا أن الإجراءات الأولية له تكون أعمالاً تحفظية صرفاً من المسائل التي يدخل في وظيفة رئيس المحكمة التجارية الفصل فيها .

رابعاً - عدم وجود أى مانع قانوني من تجزئة إجراءات الحجز وتخويل رئيس المحكمة التجارية سلطة إصدار الأوامر المتعلقة بالحجز إذا كان المدين تاجراً ثم الفصل في صحته وثبته بعد ذلك من المحكمة المدنية .

١٠١٩ - ويطلب الأمر بالحجز بعريضة من نسختين تقدم إلى القاضي المختص يذكر فيها اسم الحاجز ومحلّه واسم المحجوز عليه والمحجوز لديه وطبيعة الدين المراد حجزه ومقدار الدين المطلوب توقيع الحجز من أجله ويرفق بها الأوراق والمستندات المثبتة لدين طالب الحجز أو التي تساعد على تعيين مقداره

١٠٢٠ - ويصدر القاضي أمره بالرفض أو بالقبول كلياً أو جزئياً كباقي الأوامر التي تصدر على العرائض كما يجوز له أن يصدر الأمر بالقبول بعد استيفاء إجراءات يرى تكليف الحاجز بها

١٠٢١ - ويمكنه طبقاً لنص المادة ٤١٤ مرافعات أهلي و ٤٣٤ مختلط أن يشترط عند إصدار الأمر بالحجز أن يرفع إليه كل خلاف يحصل بين الخصام بخصوص هذا الأمر ولا مثيل لهذه المادة في القانون الفرنسي ولو أن المحاكم هناك تقر المبدأ الوارد بها

١٠٢٢ - ولا يجوز الطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف أو النقض أو

المعارضة في الأحكام من تتعدى اليه في الأمر الصادر بالقبول أو الرفض لأنه يصدر من القاضي بصفته الولائية لا القضائية ومتروك تقديره اليه خاصة دون أية رقابة أخرى (١)

١٠٢٣ — ويجوز لطالب الحجز إذا رفض طلبه أن يقدم طلباً إلى القاضي من جديد ويرفق به المستندات المؤكدة له وفي هذه الحالة يمكن للقاضي العدول عن رأيه الأول ويأمر بتوقيع الحجز وإذا صدر الأمر بالحجز فيجوز للمحجوز عليه التظلم منه أمامه حتى ولو رفعت دعوى صحة الحجز بعد اعلان خصمه بالحضور أمامه كما هو الحال في شأن التظلم من الأوامر التي تصدر على العرائض

الفصل الثاني

الشروط الشكلية والاجراءات الواجب مراعاتها في الحجز

١٠٢٤ — يحصل حجز ما للدين لدى الغير التنفيذي باعلان الحجز إلى المحجوز لديه مع تكليفه بالدفع أو الايداع أو التقرير بما في الذمة ثم اختبار المحجوز عليه بوزقة الحجز في ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيعه - أما الحجز التحفظي فيكون باعلان إلى المحجوز عليه ينبه عليه فيه بحبس الدين تحت يده بغير تكليفه بالايداع أو التقرير ثم يعقب ذلك باخبار المحجوز عليه بتوقيع الحجز في ظرف الثمانية أيام وتكليفه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم بصحة الحجز وفي المختلط يخطر المحجوز لديه بعد ذلك بحصول الاخبار للمحجوز عليه - أما في فرنسا فيجب رفع دعوى بصحة الحجز سواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً

١٠٢٥ — ويجب أن يحتوى اعلان الحجز في مصر خلاف البيانات اللازم

(١) ليركان Ch. Leurquin على حجز ما للدين لدى الغير ص ١٩٧ تبذة ١٥١ ودى بليم ج ١ ص ١٤٦ ومونبيه في ١٧ أبريل ١٨٥٤ دالوز ١٨٥٥ ج ٢ ص ٣٩٣ وباريس في ٢٣ مارس ١٨٦٧ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٦ و ٣١ يولي ١٨٧١ دالوز ٧١ ج ٢ ص ٢٤٤ و ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ سيرى ٨٣ ج ٢ ص ١٥١

١٠٢٨ - ومعنى حصول الأجل والاعلان في ورقة واحدة أن يجمع بينهما في ورقة واحدة وأن يحصل الأخبار عقب الاعلان مباشرة وفي نفس الوقت الحاصل في الاعلان أو في اليوم التالي على الأكثر بحيث يتحقق في هذه الحالة غرض المشرع من عدم وجود ضرورة للأجل في المدة التي قررها لحصوله في نفس ورقة الاعلان - أما إذا حصل اعلان المحجوز عليه وتأخر اجبار المدين بالمجز مدة طويلة أكثر من المدة المقررة أصلاً (ثمانية أيام) ، فلا ينطبق على هذه الحالة الاستثناء المذكور حتى ولو لم يكن للأخبار ورقة مستقلة عن الاعلان لقيام العلة التي أسس عليها المشرع ضرورة حصول الأخبار في ميعاد معين وهو إعلام المحجوز على دينه بالمجز في وقت مناسب يتمكن معه من الذود عن حقوقه وأمواله

١٠٢٩ - وإذا تعدد المحجوز عليهم فيجب حصول الأخبار ورفع دعوى صحة الجز في حالة لزوم ذلك لكل منهم في ميعاد الثمانية أيام فإذا حصل الأخبار ورفع الدعوى في الميعاد بالنسبة لبعضهم وبعد الميعاد فيما يخص البعض الآخر فيبطل الجز بالنسبة للآخر.

١٠٣٠ - ولا يؤثر على ذلك كون المحجوز عليهم ورقة والمجز حاصل على التركة وفاء لدين على المورث إذ ولو أن الجز يحصل في هذه الحالة على تركة المورث إلا أن الوارث يسأل عنه بمقدار حصته من الدين وله أن يستفيد من جميع الأوجه التي قررها القانون لصالحه على هذا الاعتبار بصرف النظر عن عدم استعادة باقي الورثة لها لاستبعاد الأوضاع الشكلية التي نص عليها القانون بالنسبة لم (١)

١٠٣١ - والمرض من حصول الأخبار للمدين في ظرف المدة المذكورة اعلامه بحصول الجز على أمواله ليكون على بينة من أمرها وليتخذ العدة لتدليل الصعوبات التي تحول دون وصولها إليه إما بسداد الدين إن كان صحيحاً أو شخص من صلح من المحجوز عليه على ذمة الدائن واستلام الباقي بعد ذلك أو رفع الجز - كان باطلاً لأي سبب كان

١٠٣٢ - ويرتب على ذلك أن الجز التفيضي لما للمدين لدى المبرم في

(١) تبينات ظهور على المادة ٥٦٣ مرافعات فرنسية سنة ٢ وما بعدها

مصر بمجرد إعلان الحجر إلى المحجوز لديه عن يد محضر فلا يقبل الاشكال
الحاصل عنه من المدين أمام المحضر وقت إعلان الاخبار اليه بل يتعين على المدين
في هذه الحالة رفع دعوى بالنقض للحجز أمام المحكمة المختصة وبمجرد كون القانون
نص في المادة ٤١٩ على أنه لا يخلو على سفلان المحجز من نفسه في حالة عدم
حصول الاذنين في مدة اثنى عشر أيام أو في حالة حصول الاخبار بعد فوات هذه
المدة لما تقدم من اعتبارات لا يدل على أن الحجر لا يتم إلا بحصول الاجبار وكل
ما هنالك أنه يصحح باطلا بقوة القانون يؤكد ذلك نص المادة المذكورة حيث
نقول كان الحجر المذكور لاغياً من نفسه (١)

الفصل الثالث

سلطة القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات الناشئة

عن حجز ما للمدين لدى الغير

فراهم عمومية

١٠٣٣ — يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في الحكم بعدم تأثير
حجوز ما للمدين لدى الغير الباطلة بطلاناً جوهرياً والتصریح للمدين المحجوز على
دينه بصرف المبالغ المحبوسة عنه بغير وجه حتى (٢)

١٠٣٤ — أساس هذا الاختصاص : يستند القضاء المستعجل اختصاصه في
الفصل في دعاوى عدم تأثير حجوز ما للمدين لدى الغير الباطلة منصوص المواد

(١) مصر أعلی مستعجل في ١٢ نوفمبر ١٩٣٤ المراجعة القضائية عدد ٣٨ سنة سابعة ص ٩

(٢) مصر أعلی مستعجل في ٥ ديسمبر ١٩٣٤ المراجعة القضائية عدد ٣٩ سنة سابعة ص ٧ واستئناف

مخلف في ١٤ ديسمبر ١٩٣٥ المراجعة ١٢ ص ٢٨ و ٢٤ مارس ١٩٣٧ المراجعة ٩ ص ٢٣٩ و ١٢ أكتوبر

١٩١٢ جارت نوفمبر ١٩١٢ ص ٦ رقم ٨ وأول يناير ١٩١٠ المراجعة ٢٢ ص ٣٥ و ٤ يناير ١٩١١ المراجعة

٢٢ ص ٩٨ و ٣ ديسمبر ١٩١٣ المراجعة ٣٦ ص ٧٢ و ٢٦ فبراير ١٩٠٨ المراجعة ٣٦ ص ١٠٩ وأول يرمه

١٩١٠ المراجعة ٢٢ ص ٣٥٠

٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أعلى و ٣٤ و ٤٣٩ و ٤٤١ مختلط و ٨٠٦ وما بعدها فرعى باعتبار أن هذه المحجوزات المتوقفة صمومات في التنفيذ إن كانت حاصلة بناء على سند تعيدى أو أمر من القاضي أو باعتبارها اجراء غير قانونى يجوز لكل من ناله ضرر منه اللجوء للقضاء المستعجل للحكم بازائه إن كانت متوقفة بناء على سند عرقى أو سند تنفيذى غير قابل للتنفيذ (١)

١٠٣٥ — وإذا تعلق الأمر بأشكال عادية في التنفيذ فيختص القضاء المستعجل بالحكم بالإيقاف أو الاستمرار في تنفيذ ما لم يتم من اجراءات التنفيذ حفظ دون التعرض لما تم من اجراءات التنفيذ لحساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق اللهم إلا إذا حصلت اجراءات التنفيذ باطلة بطلاناً جوهرياً طه عندئذ للحكم بأرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ — أما في حيز ما للدين لدى الغير فلا يمكن الحكم بالإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ لأن التنفيذ يتم بمحصول اعلان الحجر ولا يملك القاضي المستعجل من وسيلة للحكم في الدعوى سوى الحكم بعدم تأثير الحجر على حقوق وأموال المحجوز عليه والتصريح له باستلامها بالرغم من حصوله ويشترط لوظيفة في الحكم بذلك عدم المساس بحقوق الحاضر ومن هنا تولدت القاعدة المقررة للاختصاص وهي ضرورة كون الحجر المطلوب الحكم بعدم تأثيره باطل بطلاناً جوهرياً لا يخلل شكاً أو تأويلاً لا يفتح حقاً للمحجز بضار عند الحكم بعدم تأثير الحجر كشرط لازم لاختصاص القضاء المستعجل في النص في الدعوى لأن حكمه فيها في هذه الحالة لا يمس الموضوع أو أصل الحق بل يزيل عنه مادية أوجدها المحجز في سبيل حصول المحجوز عليه على دينه بغير أساس من القانون (٢)

١٠٣٩ — ويترب على ذلك وجود اختلاف في سلطة القضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى عدم تأثير حيز ما للدين لدى الغير عنها عند الحكم في اشكالات

(١) كبرى ج ١ ص ٣٢٣ مله ٥٩٣

(٢) كبرى ج ١ ص ٣٢٣ مله ٥٩٤ ولقد ص ٣٨٨ وبعض القروى في ٧ يناير ١٨٨٤ ملى ٨٤ ج ١ ص ١٥٣ وباريس في ٢٤ نوفمبر ١٨٨٧ ملى ٨٩ ج ٢ ص ٥١ و ٥ مارس ١٨٩٥ ملى ٩٦ ج ٢ ص ١٣٩

أو صعوبات تنفيذ المادة إذ تنحصر في الحالة الأولى في دائرة ضيقة لا تتعدى الأوجه الشكلية والأركان الأساسية للمحيز وتمتد في الحالة الثانية إلى بحث الحقوق الموضوعية ولخص مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما الوصول إلى ارجحية أي الطرفين إغاف التنفيذ أو استمراره (١)

١٠٣٧ - ويشترط لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير محجوز مالهدين لدى الغير الباطلة توافر الاستعجال في الدعوى فإذا كان الشيء محجوز عليه معطلا أصلاً تحت يد الغير بحيث لا يفيد الحكم المستعجل في تمكين المحجوز عليه من استلامه فلا يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها (٢)

١٠٣٨ - ويتوافر الاستعجال من الضرر الذي قد يلحق بالمحجوز عليه من حبس ماله بسبب حبسه عنه بدون وجه حق أو سند من القانون وعدم تمكينه من التصريح به واستغلاله في شؤون نفسه بصرف النظر عما إذا كان غنياً أو فقيراً لرغبة كل شخص في استثمار ماله كما يريد ويجوز بالطرق التي يراها نافعة ومهيدة له وحسب ما إذا كان مركز الحاجز المالي ضعيف لا يمكن من الرجوع عليه بتعويض لاصرار التي قد ترتب على حصول المحجز (٣)

١٠٣٩ - ويدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير محجوز مالهدين لدى الغير الباطلة مهما كانت المبيعة أو الشكل الذي حصلت المحجوز بمقتضاه (٤) سواء حصل المحجز بإعلان دعوى أو بإتذار أو تمويه أو بأي إجراء آخر وعلى ذلك يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير محجز مالهدين لدى الغير الحاصل بإعلان دعوى وفيها الحاجز ضد المدين يتطالع فيها بتعويض

(١) مصر أملي مستعجل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ للجلسة ١٥ العدد الثاني من القسم الثاني من ١٩٥٧ رقم ٢٠٤ واستئناف عتظ في ٢ ديسمبر ١٩٣٩ المجموعة ٤٤ من ٤٠

(٢) استئناف عتظ في ١٢ فبراير ١٩٤٠ المجموعة ١٣ من ٨

(٣) مصر أملي مستعجل في ١٣ يناير ١٩٣٦ للجلسة ١٦ عدد ٤ من ٢٧٧ رقم ١٩٦ واستئناف عتظ في ١٢ فبراير ١٩٣٧ المجموعة ١٥ من ٥ و ٢٥ يناير و ١٥ فبراير ١٩١١ المجازات لك الأولى من ٧٠ وإيران علي حجر ما قلدين لدى الغير من ٧٤٨ تبعة ٣٤٣

(٤) استئناف عتظ في ١٤ فبراير ١٩٣٤ المجازات بولي ١٩٣٤ من ٣٠٢ رقم ٣٤٢

وأدخل فيها المحجوز فيه بترضى حيز ما يكون في ذمته للدين (١) أو المحجور
الحاصل تحت يد قلم الكتاب بانذار من أحد الورثة لحبس ما يكون تحت يده من
المبالغ المودعة على ذمة باقي الورثة (٢)

١٠٤٠ — إنما لا يختص بالحكم بالصرف الرغم من المعارضة في الدفع
والتسليم إذا لم يكن القرض من المعارضة في الدفع توقيع حيز ما للمدين لدى
الغير أو إذا بقيت المعارضة على وجود نزاع في ملكية أو أصل حق الشخص
المحجوز عليه أو إذا قصد منها منه من التصرف في أمواله أضراراً بالدائنين (٣)
لمساس الحكم بالصرف في جميع هذه الأحوال بمسائل موضوعية متنازع عليها
يجب الفصل فيها أولاً من محكمة الموضوع وعلى ذلك فلا يختص بالحكم بالأذن
بصرف المبالغ المحبوسة رغم الممانعة في الأحوال الآتية —

أولاً — الأذار الذي يرسله المحجل إلى المحال عليه ينبه عليه فيه بمدة سداد قيمة
الحالة للمحال إليه لحصول نزاع بخصوص صحة الحالة (٤)

ثانياً — المعارضة في الدفع التي تحصل بانذار قلم الكتاب بعدم صرف مبلغ
مودع في الخزينة لشخص معين للمنازعة في ملكيته إليه (٥)

ثالثاً — الأذار الذي يرسله أحد المستحقين في الوقف لناظر الوقف ينبه عليه فيه
بعدم صرف جزء من الربيع لشخص معين لوجود نزاع في أصل استحقاقه في الوقف وكان
هذا النزاع محل دعوى أمام المحكمة الشرعية لوجود دعوى حجة الوقف في ذلك (٦)

(١) استئناف عتظ في ٢ ديسمبر ١٩٣٩ المجازات يوليو ١٩٣٤ رقم ٣٤٩

(٢) استئناف عتظ في ٣٩ يناير ١٩٣٤ المجازات يوليو ١٩٣٤ رقم ٢٤٦

(٣) استئناف عتظ في ١٤ نوفمبر ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ١٩

(٤) استئناف عتظ في ١٠ أبريل ١٩٠٩ المجموعة ١٣ ص ٢٤٥

(٥) استئناف عتظ في ١٦ أبريل ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٤٨

(٦) مصر أعلى مسجل في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ المجزئة تقضاته مرة مملكة ٣٨٩ ص ١٠ وقرر
لدى الآتية

١ — لا شرط لاستحسان طغي الأمور المستعجلة في الحكم بعدم تأخير حيز ما للمدين لدى الغير
قاطعة أن تمتد الأوامر الظاهرة لهذه المحجوز بل يكفي فيها كل ما يراه من حال من صاحبه
بغير حق سواء حصلت في شكل انذار أو عريضة دعوى أو خلاصتها كما كان الحق الذي تنزع به المدعي
في الصرف للوصول إلى قيمته

رابعة — الاعلان الذى يحصل من دأب أحد المستحقين فى وقت لناظر الوقت
يذهب عليه فيه تنفيذ التنازل للحاصل اليه من المدين عن استحقاقه فى ربيع الوقت
وقا له دأبه ولا يؤثر على ذلك كون الدأب طلب من الناظر فى الاعلان أن يحبس
حصه المدين فى الاستحقاق وعدم تسليمها اليه من تاريخ الاعلان حتى يحصل على
ديه من الاستحقاق طبقا للتنازل الصادر اليه (١)

١٠٤١ — ويعتبر الحيز مائلا بطلانا جوهريا اذا لم تراعى فيه الأوضاع
الشكلية اللازمة لصحته أو اذا فقد ركنا من الأركان الأساسية التى أسطرها القانون
لقيامه كأن يحصل بلا سند أو اذن من القاضى فى حالة ضرورة ذلك أو بغير نسخ
صورة السند أو الحكم أو اذن القاضى فى اعلان الحيز فى الأهل والمختلط أو بغير
اختيار المجهوز عليه بالحيز إن كان تنفيذا أو بطلب ثبته إن كان تحفظا فى ظرف
ثمانية أيام من تاريخ حصوله أو اذا حصل من شخص غير دأب أهلا للمجهوز عليه

٢ — أن حبس الدين عن صاحبه بغير حق وعدم تمكنه من الاقتطاع به يترتب عليه ضرر جسيم له
يكفى لتوافر الاستعجال المكون لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة
٣ — بصرط لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة للمصريح صرف المبالغ الموجودة بحسب به الغير
بالرم من المدة الخاصة فى ذلك عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق
٤ — وجود نزاع جدى فى حقه استحقاق طالب الصرف للبلغ المطلوب صرفه ووجود ضرر
فى حقه الوقت فى ذلك يبين منه الرجوع الى المحكمة الشرعية للمحك فى أصل الاستحقاق من صدق
المبلغ وليس المستحق له دل المصريح بالصرف بحمل القضاء المستعجل غير مختص بالمحك بالصرف
(١) مصرع من مستعمل فى ٥ سبتمبر ١٩٢٦ الجريدة القضائية عدد ١١ سنة ٤ من ١٢ و١٣ من
أسبابه ما يأتى

من حيث أنه من المبادئ المقررة هنا وقضاء أن حق المستحق فى ربيع الوقت يخص شخص محدد
له التنازل عنه دون غيره لناظر ويتم على الأخير احترام التنازل وتنتجده بمجرد حصوله وإعلانه
ولا يحل عليه سوى القانون الأهل المانعة فى الصرف بحسب عدم موافقته على التنازل
ومن حيث أن السبب فى ذلك هو أن استحقاق المستحق فى ربيع الوقت لا يكون مقادير معينة قبل
الناظر بل يشمل حقا عتبا بالملكية لناظر الوقت ويتم وكلا عنه فى تحصيل هذا الربح وعلى ذلك يجوز
للمدين التنازل عن الاستحقاق لآخر أو بوكيل آخر أو استلامه بدون وعاء لناظر أو موافقة
ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن التنازل له عن الاستحقاق يقتضى وحده هو إتمام ثلاثين
المتنازل عنه طوال المدة المتبقية عليها فى عقد التنازل أو حتى استيفاء كامل دأبه بمجرد حصول التنازل
وسطا لناظر الوقت ولا يجوز للأخير بالرغم من التنازل دفع الاستحقاق للمستحق كما لا يجوز
لداق الأخير المجهوز عليه وقا لمبروتهم قبله

أو من شخص كان دائماً في وقت ما ثم انقضى دينه قبل توقيع الحجر لسبب من أسباب انقضاء التعهدات والديون أو إذا حصل على مال غير مملوك للمجهوز عليه أو على مال غير جائز الحجر عليه ينص القانون

١٠٤٢ - ويختلف اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجر الداهل لعدم مراعاة الاجراءات الشكلية عنه في الحكم بعدم تأثير الحجر الداهل لعدم توافر الاركان الاساسية للارمة لقيامه اذ يختص بالحكم في الدعوى في الحالة الاولى بمجرد ثبوت عدم قيام الحاجز بالاجراءات الشكلية للارمة لصحة الحجر

« ومن حيث أن الاخطار الذي يحصل تنازل يحصل تنازل هو اعلان العرض منه اعلام الناظر بحلول التنازل اليه في ملكية الريع على المشتري المتنازل وبأخيه المتنازل اليه وحده في الاستيلاء عليه ومن حيث أنه لا يمكن اعتبار الاخطار المذكور اعلاناً بمجرد ما للدين لدى الغير أنه يشترط هذا المحرر وجوده لدى حاجر ومدين مجهوز على دينه وأسر مجهوز لديه وهذه الشروط خمسة غير متوفرة فيه إذ لا يوجد دائن حاجر ومدين مجهوز على دينه وآخر مجهوز لديه بل يوجد متنازل اليه عن الاستحقاق أي مالك للاستحقاق بدلاً من المدين المشتري وتخص وكيل عن المدين المشتري بطلب اليه بمقتضى الاخطار تنفيذ التنازل وعلى ذلك فلا ضرورة لرفع دعوى طلب تنفيذ المحرر في مدة ثمانية أيام إذ لا حرج قائم بمثلهم ذلك

ومن حيث أنه يتقاً عن ذلك أن الاعلان المأصل من المدين عليه الاول المتنازل اليه فإثره لو لم يمتد لتسليمه محروقة المدين لا يكون محراً لما الدين لدى الغير وإنما يشتر اخطاراً لها أولاً حصول التنازل عن الاستحقاق للريع في مقابل مبلغ ٣٠٠٠ جنيه . ثانياً بطلب تنفيذ محسب حصة الريع وعدم إعطائه اليه ومن حيث أن كون المدين عليه المذكور صاحب الاعلان المذكور في حينه اعلان حصر ما للدين لدى الغير لا يثير من طبيعة التنازل أو نتائج القانونية المقررة عليه أو على الاعلان نفسه

ومن حيث وثق أنه يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير حصر ما للدين لدى الغير في المطالبة بطلاناً جبرياً لعدم اجتماعها لشروط شكلية أو الأركان الجوهرية اللازمة لحصر ما للمدين لدى الغير بها كانت الصفة أو الشكل الذي حصله بمقتضاه سواء أكان ماعلان دعوى أم بأمر أم يثبته أم بأي محرر آخر إنما يشترط لذلك أن يكون هناك حصر بالفعل ليس بجوهر في الشكل أو في الأركان أما إذا لم يوجد حصر كله وكان العرض من الاطراف هو المتأخر عن ملكة أو أصل من الشخص المطلوب محسب المأصل عنه أو كان القصد منه تنفيذ تنازل صادر من المجهوز عليه لآخر فلا يختص المصالح المستعجل بالحكم بعدم تأثير حصول الاعلان المذكور والتصرع بصرف المبلغ المجهوز عليه لمصلحة الحكم بذلك بالمرجوع أو أصل الحق

ومن حيث أنه متى تعرضت لثبوت أن الحكم بإبطال حصول اعلان التنازل يترتب عليه المصالح المستعجل ووجوده ولكنه يكون الدفع بعدم الاختصاص على حق وتأخذ المحكمة ومن حيث أن الاستيصال وحده لا يكفي لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى بل يجب أن يضافه عدم المصالح بالمرجوع

دون أى بحث آخر، أما فى الحالة الثانية فيشترط لولائه فى الحكم فى الدعوى عدم وجود نزاع جدى فى موضوع الحقوق أو فى الأركان المقول بفقدانها فإذا كان ثمة أى نزاع فى ذلك أصدت عنه ولاية الحكم واضحت الاختصاص لمحكمة الموضوع وحدها لحسم الحكم فى الدعوى بأصل الحق (١) كان بدعى وادعى الدعوى به كان مدينا للعاجز قبل الحاجز ولكنه وفى دينه قبل توقيع الحجر بدون اتصال أو بدعى بأن المال المعصور عليه غير مملوك إليه أو يدفع بسقوط حق الحاجز فى المطالبة بالدين لحضى المدة المقررة للسقوط وينازع الحاجز فى كل ذلك جدينا.

الفرع الأول

بطلان المحيز لعدم مدعاة الإجراءات المؤثرة للصحة

المبحث الأول

نزع المحيز بعد سنده أو قبله من القاضى فى حالة وجوب ذلك

١٠٤٣ - أوروب - السند - (٢) يشترط لصحة المحيز كما تقدم أن يحصى بسند مثبت لالتزام يدفع دين معين المقدار وواجب الأداء والا كان باطلا وعلى ذلك يحصل المحيز المتوقع بغير سند أصلا أو المتوقع بسند لم يتوافر فيه للشروط اللازمة لصحة السندات الجائز المحيز بها

١٠٤٤ - فإذا توقع المحيز بغير سند أصلا فالأمر واضح - أما إذا توقع بسند وحصل نزاع فيما إذا كان السند يجبر المحيز أم لا فهل يختص قاضى الأمور المنجولة يبحث السند لمعرفة ما إذا كان يجبر المحيز بغير إذن من القاضى أم لا ؟

(١) استثنى عتظ فى ٨ يونيو ١٩٣٠ المجازات أكتوبر - ١٩٣٠ من ٤٣٥ رقم ٤١٤ و لعمرونة عتظ منجلى فى ١٠ مايو ١٩٠٦ المجموع ١٨ من ٣٣٤ وحصر أعلى منجلى فى ٢٥ فبراير ١٩٣٥ لعمرونة القضائية عدد ١٢ من ١٢٠ خاصة من ١٢ و ٢٨ فوفى ١٩٣٤ لعمرونة القضائية عدد ٢٠ من ١٢٠ خاصة من ٧

(٢) انصود بالسند هنا السند العرقى أو التفتيشى ويدخل فى ذلك العقود الرسمية والاحتكام

١٠٤٥ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في ذلك، فقرر البعض بعدم اختصاصه ببحث السند المتوقع به الحجر لمساس ذلك بموضوع الحقوق الثابتة في السند (١) وقرر البعض الآخر ورأيه الراجع والمعمول به باختصاصه في بحث السند المتوقع به الحجر لا للحكم في صحته أو بطلانه أو في صحة الحقوق الثابتة فيه أو بطلانها وإنما لمعرفة ما إذا كان يعتبر سدا يحجز الحجر بدون أمر من القاضي من عدمه بحيث لا يتعدى بحث في هذه الحالة الأمور الشكلية المحض دون التعرض لصحة السند أو الحكم المتوقع به الحجر أو المساس بالحقوق الثابتة به لأنه لا يمكن الحكم بعدم تأثير حجر توقع بغير سند يحجز الحجر الأبد بحته أولا لمعرفة ما إذا كانت الشروط التي imposes القانون في السندات التي يمكن الحجر بها موجودة فيه أم لا (٢) وهذا الرأي هو المعمول به في القضاء الأهلي والمختلط (٣)

ولا يعتبر سندا يحجز الحجر ما يأتي

أولاً: — الورقة التي لا تحتوي على أي التزام بدين معين على الشخص المحجوز على ماله .

ثانياً : السند الذي يحتوي على التزام مؤجل لمصلحة المدين إذا لم يصدر منه ما يفيد تنازله عن التمسك بالاجل فإذا حصل نزاع جدي في ذلك فبتمين على القضاء المستعجل الحكم بعدم اختصاصه بنظر الدعوى

ثالثاً : السند الذي يشمل على التزام معلق على شرط توفيق أو على التزام مثبت لدين احتمال أو لدين غير معين المقدار .

(١) سرباك ج ٢ ص ٤١٦ بدة ٦٤٨ ورويان ج ٢ بدة ٣٥٥ وباريس ج ٢٩ مارس ١٨٩٢ وروان ج ٢ ص ٤٣٠

(٢) كج ٤ ج ١ ص ٣٣٥ بدة ٥٩٩ والمراجع على أشار إليها

(٣) استغنى عن الخط في ٣٥ مايو ١٨٩٣ المجموعة ٥ ص ٢٨٥ و ١٥ أبريل ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ٣١٨ و ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ المجموعة ١٦ ص ٣٨ و ٢٦ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ ص ١٠١ و ٢٧ يناير ١٩٣٦ المجلات مايو ١٩٣٦ ص ١١١ رقم ١٦٤ و ١٣ فبراير ١٩٣٢ و ١٤ فبراير ١٩٣٤ المجلات يوليو ١٩٣٤ ص ٢٠٢ رقم ٣٤٩ و ٢٤٢ ومصر أعلى مستعمل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ المحاماة ١٥ عدد ٩ القسم الثاني ص ٦٥٧

رابعة : الحكم الثباتي عند مرور أكثر من ستة شهور على تاريخ صدوره بدون تعدد ذاتك المحكوم عليه محقه في الدفع بالسقوط ولم يثبت ما يجب موافقة على الحكم صراحه أو ضمناً

سادسا : السند الدامل صلاتاً ظاهراً جوهرياً لا يحتمل شكاً إما لعدم التوقيع عليه من المتعهد أو لعدم وجود أمليه له في التصرف أو غير ذلك

سادسا : الأحكام التي تصدر في دعاوى من عاكم غير مختصة بالحكم فيها بمقتضى وظيفتها والنظام المعمول به للتقاضى^(١) كالحكم الذي يصدر من محكمة شرعية أو من محكمة أحوال شخصية مثلا بالإزام شخص بدفع دين معين أو بالإرأه بملع على سبيل التعويض

سابعا : الأحكام التي لا يلزم بها المحجور عليه دين معين

ثامنا : الأحكام التي لا تحتوي على دين معين المقدار

١٠٤٦ - ومن الأمثلة على المحجور الباطلة لعدم حصولها بسند يجر الحجر ما يأتي :-

أولاً : الحجر المتوقع بموجب خطاب صادر من المحجور عليه إلى الخاجر يطلب منه فيه العمل على توريد وتركيب رخام حسب رسومات ومواصفات المحكومة عند حصول نزاع بين الطرفين على قيام الخاجر بالعمل المتفق عليه طقاً للاتفاق وعلى قيمة الأعمال التي أجريت

ثانياً : الحجر الذي يتوقع بموجب عقد اتفاق بين الخاجر والمحجور عليه على توريد طيور أو ألوان لجهة معينة عند عدم تعيين مقدار قيمة الطيور والألوان التي وردت بالفعل

ثالثاً : الحجر الذي يحصل بمقتضى شهاده موقع عليها من شهود

رابعة : الحجر التعيذي المتوقع بناء على حكم ابتدائي غير مشعول بالاعتاد حتى ولو أعطأت المحكمة التي أصدرت الحكم في عدم الحكم بالنفاذ إذ ليس للقاضي المستعبر الحق في تصحيح وصف الأحكام^(٢)

(١) كبريه ج ١ ص ٥٢٥ ح ٥٩٧

(٢) مصر أمي سنبل ج ١١ مارس ١٩٣٥ في القضية ٥٦٦ ولم يذكر بعد

مادة ٦ : الحيز الذي يتوقع بموجب حكم صادر من هيئة غير معترف بها من الحكومة المصرية للفصل في الحقوق (١)

مادة ٧ : الحيز الذي يحصل على مال مملوك للناظر شخصياً منه على حكم صادر من المحكمة الشرعية باستحقاق الحيز لمرتبة شهرى في ريع الوقف لأن المرتبة كالاتصاف لا يرتب في ذمة الناظر إلا عند وجود غلة للوقف يكون استولى عليها الناظر بشرط أن يبقى باقي الغلة لدفع المرتبة بالكامل إن كان لصاحبه الأولوية في الاستحقاق

مادة ٨ : الحيز الذي يتوقع بموجب حكم صادر بالزام شخص بعمليته قد قدر فيما بعد بواسطة خبير أو بالزام شخص بمصاريف لم يحدد مقدارها في الحكم (٢)

مادة ٩ : الحيز الذي يتوقع بناء على طلب المشتري على أموال مملوكة للبائع بموجب عقد البيع الصادر إليه عند وجود نزاع في ملكية البائع للشيء المبيع لأن عند البيع لا يلزم البائع بدس أو مبلغ مدين غير متنازع عليه وإنما يكون علاقة قانونية بين الطرفين تنشأ عن حصول البيع وترتب عليها حقوق والتزامات على كل منهما قبل الآخر من بينها التزام البائع بصالح الشيء المبيع في حالة دركه واستحقاقه بعد طرح النزاع أمام محكمة الموضوع (٣)

١٠٤٧- إمام لا يختص بالحكم بالفناء حيز توقع وفاء المرامنة مستحقة لقم الكتاب بناء على حكم ابتدائي قضى برفض دعوى تزوير مدني في الزامها بالمرامنة إذا لم يعدل الحكم المذكور في الاستئناف واكتفى بالحكم المستأنف بأبواب تنازل المستأنفة عن الاستئناف مقابل اتفاقها مع المستأنف منه على عدم تمسكه في الظاهر بالورقة المدعى بتزويرها برفض الافلات من دفع المرامنة لقم الكتاب (٤)

(١) استئناف عظمى في ٣ فبراير ١٩٣٣ المجازات يوله ١٩٣٤ من ٢٠٦ رقم ٣١٩

(٢) أم مف بك طرق التنفيذ والتسليم بقة ٢٥ روى مرفق في ٢٣ مارس ١٩٩٢ جون ٩٢ و ١٣ من ١٠٩ و مدين المنة في ٢٧ أكتوبر ١٩٠٢ عاك ١٣ من ٢٥٥٨

(٣) مصر أعلى مستعمل في ٤ مارس ١٩٣٥ المراجعة القضائية عدد ١٦ من ٧ من ١٠

(٤) مصر أعلى مستعمل في القضية رقم ١٥٩ مستعمل مصر ٤٠ ١٩٣٥ ولم يدري بعد

مبحث

في هل يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالنفاذ مجزئاً بمرجئ
محكم شرعي صادر بنفقة لزوجته على زوجها إذا بنى طلب للنفاذ على سقوط
من المحكوم فيها بالنفقة بالتقادم لعدم المطالبة بالنفقة لمدة خمس عشرة سنة

١٠٤٨ — لا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالنفاذ المجزئ في هذه
الحالة للأسباب الآتية

أولاً : لأن قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم الأهلية فرع من المحاكم الموضوعية
التي يتمها بتفويض اختصاصه بنس القبول والأوصاح التي تحد من اختصاص المحاكم
الأهلية بوجه عام سواء ما بنى منها على الفصل بين السلطات أو ما أسس على
اختلاف أنواع القضاء من مختلط وشرعي وحلاني .

ثانياً : تختص المحاكم الأهلية في الحكم في مسائل نفقة الزوجة والأصول والفروع
كانت ثابتة قدراً واستحقاقاً بالتراضي أو بأحكام صادرة من محاكم الأحوال
الشخصية وكان القصد من الدعوى هو المطالبة بالدين الثابت في الحكم الشرعي أو
في عقد الإنفاق لأن النفقة في هذه الحالة تكون ديناً عادياً لا يستعدي الحكم به
بمبحث مسائل شرعية — أما إذا شملت المسائل المذكورة منازعات تتعلق بوجوب
وتقدير حق النفقة أو سقوط الحق المنقضي به عنها من محاكم الأحوال الشخصية
لاي سب من الأسباب فيخرج عن ولاية المحاكم الأهلية الحكم فيها لارتباط
كل ذلك بأمور شخصية محض وبحقوق محكوم بها من جهات معينة لا يجوز للقضاء
الأهلي الحكم بسقوطها

ثالثاً : لأن القول بوجوب التفرقة بين طلب سقوط حق النفقة المنقضي به من
المحاكم الشرعية لمسائل شرعية وبين طلب سقوط حق النفقة للتقادم لعدم
المطالبة مدة خمس عشرة سنة واختصاص المحاكم الأهلية بالحكم في الدعوى في
الحالة الثانية قول غير سديد أرى : لمساس الحكم في الدعوى بأصل الحق الشرعي

الثالث بالحكم الشرعي ولأنه يترتب عليه هدم لكيان الحكم المذكور وبحو للأنار التي رسا القانون عليه تانيا الأصل أن الحقوق الشرعية لا تنقط بمضي المدة أسوة بالمعوق المدنية وإنما لا تسمع الدعوى عنها إذا بمضي عليها خمس عشرة سنة بشروط مخصوصة وهي عدم وجود عذر شرعي في عدم رفعها تانيا لأن القانون الشرعي هو المختص وحده في بحث الشروط التي اشترطها القانون لعدم سماع الدعوى في هذه الحالة ومعرفة ما إذا كانت متوافرة أم لا

رابعاً : لأنه لا يمكن قياس هذه الحالة على حالة ولاية القضاء المستعجل في بحث ظاهر السد لمرفة ما إذا كان يميز المحيز من عدمه لخروجها عن الحدود التي رسمها له القانون عند بحث السد ولتعلقها بالحقوق الثابتة بالحكم وجوداً وعدمياً (١)

مبحث

في قل يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بإلغاء ميز تحفظي ترلع بموجب حكم ابتدائي غير قابل للتنفيذ رفعت عند دعوى بفسخ الميز في الميعاد بمجة بطوره الميز امرم صدرر أمره من القاضى

١٠٤٩ - الرنى الراجع والمعمول به كما تقدم أن الأحكام الاتدائية غير القابلة للتنفيذ تصلح سنداً لتوقيع المحيز التحفظى لما للدين لدى الغير بغير ضرورة لاستصدار أمر من القاضى وعلى ذلك فيعتبر المحيز المتوقع في هذه الحالة صحيح وحتى مع الأخذ بالرأى المرجوح فلا يدخل ولا يثاقضاء المستعجل الحكم بإلغائه لتعلق العصرى الدعوى بمسائل قانونية مختلفة وآراء قضائية متشعبة تخص محكمة الموضوع وحدها بالفصل فيها

١٠٥٠ - ولا يؤثر على عدم ولاية القضاء المستعجل في الحكم بإلغاء الحجر التحفظى الموقع بموجب الحكم الابتدائى صدور حكم من محكمة القفض بإلغاء الحكم الاستثنائى المرفعه له لأسبابه وباحالة الدعوى الى محكمة الاستئناف للمعسر

(١) صدر أعل مستعجل ي ١٣ يناير ١٩٣٦ القامه ١٦ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ١٨٦

فيها ثابته من دائرة أخرى حتى ولو نبى حكم النقض على انعدام الدليل القاطن والموضوعي في الأسباب لأن أحكام النقض لا تمتد إلى الأحكام الابتدائية حتى ولو أُنشئ لأحكام المستأنفة لأسبابها أو إلى الإجراءات السابقة عليها المتعلقة بعبءة الدعوى وأثرها أو الخاصة بالأحكام التمهيدية أو التحضيرية السابقة عليها بل تنبى جميعها سليمة وحافظة للحقوق المكففة الواردة فيها حتى ولو تعرضت لها أحكام محكمة النقض ضمن أسبابها (١)

(١) لمبادئ قانون على قانون محكمة النقض والإجراءات في فرنسا الصادر في ٢٧ نوفمبر وأول ديسمبر ١٩٩٠ من ١٩٩٢ بدء ٢٤٥٢ ومصر على مستعمل في ٢٤ أبريل ١٩٩٦ المادة ١٥ عدد ٢ القسم الثاني من ٦٩٧ رقم ٣٠٤ وقررت المبادئ الآتية :

(١) يختص قاضي الأمور المستعجلة في أسرار الاستعجال في الحكم بعدم تأثير المجهودات المتولدة من عدمه ولا سند أو إذن من تقاضي عدم لزوم ذلك أو في حالة عدم ذكر السند أو الإذن في إعلان الخصم أو حالة عدم استطلاع الخصم عليه بإعلان الخصم أن كان تعديلاً أو طلب تلبية إن كان تعديلاً في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره أو في حالة ترفع المجهود على مبالغ لا يجوز المجهود طلب لأنها تعتبر في هذه الحالة بمثابة إعلاناً جبرياً لا تكسب سناً العاجز بتأثير في حالة دفع الدين المجهود عليه بل تزدى إلى طلب مادية صرف يمكن أن تكونها ، والقاضي عند الفصل في مثل هذه الدعوى الحق في عدم السند الذي يراعى إليه طالب المجهود ومعرفة ما عليه وكيفية القانون وبلغت معه وعنده معرفة ما إذا كان يمكن إجباره على قبول المجهود بلا إذن من القاضي أم لا

(٢) ولو أن الأحكام الابتدائية غير القابلة للتشديد لا يمكن المجهود بها حيزاً تعديلاً لما للدين لدى الغير ، لا أنه يصبح اعتبارها سناً للمجهود بها تعديلاً ولا حاجة مطلقاً مع وجودها لأخذ إذن من القاضي المقيم إلا إذا كان الدين الثابت فيها غير معلوم المقدار

(٣) أن أحكام محكمة النقض والأوامر الصادرة بنقض الأحكام المطعون فيها والثابتة أو اعتمادها لبعضها بعدة تؤثر فقط على الأحكام المطعون فيها وعلى الإجراءات والأحكام التي تنبى والمتعلقة عليها قضائياً وتفيد الخاتمة إلى ما كانت عليه قبل صدورها وبخاصة على ذلك أن الاعتصامات والقبول والتسويات والخفون المترتبة عليها والأحكام التي تصدر تنبياً لها وإجراءات المرافعات التي تمتد صحتها تصبح جميعها كأنها لم تكن أما الأحكام الابتدائية ولو أكدتها الأحكام المتأنفة لأسبابها فلا تؤثر على أحكام النقض بل تبقى سليمة بالرغم منها حتى ولو تعرضت لها ضمن أسبابها

(٤) أن حكم محكمة النقض يقتضي بالنسبة الحكم الاستثنائي وبخاصة النقطة الحكم فيها بعداً من دائرة أسرار لا انعدام الدليل القاطن والموضوعي لا يؤثر على الحكم الابتدائي أو على آثاره القانونية المتأثرة عنه حتى ولو منه حكم النقض في أسبابه

(٥) لا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالنسبة حيزاً ما للدين لدى الغير ترفع منار على حكمه من قاضي لأن الفصل في الدعوى يمتد إلى الموضوع أو أصل الحق والقاضي الذي تكرر الحكم بعدم اختصاصه من نفسه لتبقى ذلك بالنظام العام

١٠٥١ - وإذا توقع الحجر بمقتضى أمر تقدير صادر للحاجز على المعجور فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم بالفناء لمقتضى سند يجوز الحجر ولا يغير من عدم ولايته في الفصل في الدعوى حصول معارضة في الأمر المذكور أمام الجهة المختصة (١)

وكذلك الحال إذا توقع الحجر بمقتضى حكم غيبي محل طعن بالمعارضة (٢)
١٠٥٢ - وإذا توقع الحجر بناء على أمر من القاضي المختص فلا بدخول في وظيفة القضاء المستعجل الحكم في التظلم الحاصل من المدين عنه بل يختص بالحكم بذلك نفس القاضي الذي أصدر الأمر على أن يطعن في حكمه بعد ذلك أمام محكمة الموضوع المختصة (٣) أما يختص القضاء المستعجل بالحكم برفع الحجر الحاصل بناء على أمر من القاضي إذا التى الأمر المذكور في التظلم لدى حصل عنه لنفس القاضي الذى أصدر الأمر حتى ولو حصل طعن في الحكم الصادر في التظلم أمام المحكمة على اعتبار أن الحجر يصح بلا سند في هذه الحالة (٤) وكذلك يختص القضاء المستعجل بالحكم بالفناء الحجر لنفس السبب إذا أرفقه الحاجز بالرغم من القرار الصادر برضه الاذن به (٥)

وإذا توقع الحجر بسند يحتوى على دين غير معين المقدار فلقضاء المستعجل الحكم بالفناء باعتباره باطلا إما لا يجوز له في هذه الحالة تقدير الدين المطلوب الحجر من أجله تقديراً مؤقتاً (٦)

-
- (١) - سندات مخطوطة في ٣٩ ديسمبر ١٩١٣ الجازات ١٠ مارس ١٩١٣ من ٩٢ رقم ١١٩
(٢) - مارس في ١١ نوفمبر ١٩٢١ دالور ١٩٢٢ ج ٢ من ٩٦ واستئناف مخطوط في ١٥ يولي ١٩١٠ الجازات ٩ جلسة الأولى من ٩
(٣) - استئناف مخطوط في ١٩ مايو ١٩١٥ الجازات أغسطس ١٩١٥ من ١٦٦ رقم ١١٧
(٤) - استئناف مخطوط في ٣٠ يولي ١٩١٣ الجازات أغسطس ١٩١٣ من ١٩٧ رقم ٢٣٦
(٥) - في لم ج ١ من ١٣٥ بقية ٣٦ وله كان على سبب ما قلدين لدى القدر من ١٦٨ من ١٥٢
والنفس السببى الذى أشار له
(٦) - استئناف مخطوط في ٣٩ ديسمبر ١٩٢٧ الجازات أغسطس ١٩٢٨ من ٢١٩ رقم ٢٧٧

المبحث الثاني

عدم نسخ صورة السند أو الأمر أو الحكم في صورة المحرز

١٠٥٣ - يجب لصحة المحرز نسخ كامل السند أو الأمر أو الحكم في إعلان المحرز ، ويتربى على أعمال ذلك إعلان المحرز بطلاناً جوهرياً واختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالقائه والادن بصرف المبلغ بالرغم من حصوله ، ولا يبنى من نسخ العقد في مصر الإشارة إليه في الإعلان كما ذهب إلى ذلك شراح القانون الفرنسي وأحكام المحاكم هناك لاختلاف نص قانون المصري عن الفرنسي ولصراحة النص الأول في ضرورة نسخ كامل السند دون الاكتفاء بالإشارة إليه ولأنه لا يمكن الاجتهاد والتأويل وتطبيق قاعدة الطريق القياس مع صراحة النص (١) ولا يصح من إعلان المحرز لأول في هذه الحالة توقيع حجر جديد بإعلان جديد يفسخ فيه صورة السند

المبحث الثالث

عدم انقضاء المحرز عليه بالحيز في ظرف حماية المأم

مهدف من أهداف المرافعة له هذه المحرز تحفظاً

١٠٥٤ - يرتب على عدم الإحار في هذا المبدأ عند وجوبه أو على التأخير في الإحار بطلان المحرز بطلاناً جوهرياً ويعدم معه كل أثر له ، ويختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره (٢)

١٠٥٥ - ولا يصح من البطلان ادعاء الحائز بعدم معرفة محل المحجور عليه أثناء هذه المدة ولا يقوم مقام الاختبار علم المحجوز عليه بالمحرز أو إخباره به من المحجوز لديه

(١) لطاعت والنور على المادة ٩٩٩ من مباحثات فرنس سنة ٩٠ وما بعدها ويلاحظ أنه يجب نسخ صورة الأمر والإعلان هناك أيضاً إذا توقع المحرز بل على أمر من القاضي

(٢) استضاف مخطط في ٢٨ يناير ١٩٢٦ المجازيما أكتوبر ١٩٢٦ من ٤٢٥ رقم ٥١٣ و ٤١٢ يا ١٩١١ المجازيما إلى الأولى من ٥٢ و ١٥٩

المبحث الرابع

عدم طلب تثبيت الحق في ظرف ثمانية أيام له القدر فقط

١٠٥٦ - المقصود بطلب تثبيت الحق في ظرف ثمانية أيام هو اعلان المحجور عليه والمحجور لديه بصيغة دعوى طلب تثبيت الحق في ظرف هذه المدة فان لم يحصل لاعلان أو حصل متأخراً فالحق باطل بطلاناً جوهرياً يختص القدر المستعمل بالحكم بعدم تأثيره

١٠٥٧ - إنما لا يختص في الحكم بالقضاء المحجور إذا حصل اعلان الدعوى في الميعاد ولم يقيد المحجور دعواه بل يجب لذلك رفع دعوى طلب إلغاء الحق أمام محكمة الموضوع للأسباب الآتية :

أولاً : لأن قانون المرافعات أوجب فقط رفع الدعوى أى اعلانها في الميعاد المذكور ورتب على عدم رفعها بطلان الحق

ثانياً : لأن القانون لم يصر على قيد الدعوى كشرط لازم لصحة الحق أو لاستمرار قيامه صحيحاً

ثالثاً : لأن عدم قيد الدعوى لا يؤثر على طبيعة الحق الصحيح شكلاً وسمى توقع طبعاً للقانون ولا يحمى أو يبدل أو يغير من طبيعة الآثار المترتبة على اعلان الدعوى والتي تبقى لمدة خمس عشرة سنة بالرغم من عدم القيد

رابعاً : لأن قانون المرافعات رتب النتائج القانونية الناشئة عن الدعوى ومن بينها حفظ حقوق المدعى فيها بقطع سيران المدة وإطالة أجل التقاضي على طلب المحضر الصحيح الشكل المرفوع إلى محكمة مختصة لا على قيد الدعوى الذي لا يصل من قيمه طلب المحصور بأي حال من الأحوال أو يسقط الدعوى أو يؤثر على الطلبات الواردة فيها اللهم إلا في حالة الاستئناف أمام المحاكم الأعلى فان القبول علق على عدم قيده في ميعاد معين اعتباره كأن لم يكن

خامساً : لا يمكن اعتبار عدم القيد كالتنازل عن الدعوى اختياراً أو كالحكم

بإعلان المرافعة أو إدخالها التي رتب عليها القانون آثاراً في نصوصه الصريحة ومن
بها يحرم طلب الحضور وما نشأ عنه من نتائج قانونية (١)

المبحث الخامس

عدم احتظار المجهوز لديه بالأخبار في المنعطف

١٠٥٨ — لا يترتب عن عدم احتظار المجهوز لديه بالأخبار في المنعطف أو عن
التأخير في الاحتظار في الأحوال التي تستلزم ذلك أي بإعلان بل يبقى الجهر صحيحاً
وعلى ذلك فلا يخص القضاء المستعجل بالحكم بإعلان الجهر لذلك السبب (٢)

الفرع الثاني

بطلان التجهيز للقضاء من أمر الأوراق الأساسية المؤثرة في القضاء

المبحث الأول

اللامنة قهر وأثر صدور التجهيز عليه

١٠٥٩ — إذا ترفع الجهر بناءً على طلب شخص غير دائر أصلاً للمجهوز
عليه أو بناءً على طلب شخص غير دائر شخصياً للمجهوز عليه ويحصل بإعلان
جهر أو بغيره القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثيره
وعلى ذلك يخص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير الجهر في الأحوال الآتية
أولاً — إذا حصل الجهر على مال المالك للعقار المرهون بناءً على طلب الدائر
من العقار والمالك المرهون لأن الأخير لا يداري المالك للعقار المرهون شخصياً كما

(١) انظر كيف سرفقت من ٢٩٤ وما بعدها واستغنى مصر على ٥ يناير ٩٦ بمحكم

٩٧ من ٢٩٥ و ٢٠ مايو ١٩١٣ المجموعة الرسمية ١٤ من ٢٣

(٢) استئناف عكس على ٢٣ أبريل ١٩٠٢ المجموعة ١٤ من ٢٩٣٥٦ أبريل ١٩٣٦ المجموعة ١٤ من ٢٩

سبق ذكره فليس له أن يحجز على أمواله تحت يد الغير وفاء لدين الرهن بل يتعين عليه نزع ملكية العقار المرهون أو حجزه قضائياً والاستيلاء على دينه من ثمنه

ثانياً — إذا توقع الحجز على مال مملوك للحائز للعقار المرهون موجود تحت يد الغير بناء على طلب الدائن المرتهن وفاء لدين الرهن

ثالثاً — إذا توقع الحجز بناء على طلب من يدعي وكالة عن الدائن عند عدم وكالته عنه اطلاقاً أو عند وجود وكالة انتهت قبل توقيع الحجز انما إذا كان سبب انتهاء الوكالة وفاة الموكل وأجرى الوكيل الحجز قبل عليه بوفاء موكله فانه يقع صحيحاً ولا يجوز للقضاء المستعجل الحكم بعدم تأثيره (١)

رابعاً : إذا توقع الحجز من دائن تركه تحت يد شخص مدين للوارث إذا لم يثبت أن للورث تركه استولى عليها الوارث وإذا ثبت وجود تركه أمام محكمة الموضوع فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير الحجز في هذه الحالة لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق انما لا يؤثر على اختصاصه في الحكم في الدعوى الادعاء بأن العين الحاصل الحجز على ريعها تحت يد المستأجر مملوكة للوارث لا للتركة (٢)

خامساً : إذا توقع الحجز من الدائن المرتن للعقار المزروع ملكيته على ثمن المحصولات التي باعها الحارس المعين على العقار (٣)

المبحث الثاني

الحاجز لانه دائن للمحجوز عليه واتفق بينه قبل توقيع الحجز
بسبب من أسباب انتفاء التعهدات

١٠٦٠ — اذا دفع المدين المحجوز عليه بانتضاء دين الحاجز قبل توقيع الحجز

(١) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات ص ٩٠٤ نبذة ١٩

(٢) مصر أهل مستعجل في ٥ ديسمبر ١٩٢٥ الجريدة القضائية ٣٩ سنة ٦ ص ٧ واستئناف مختلط في

٢١ مارس ١٩٢٨ المجازيت أغسطس ١٩٢٨ ص ٢٢٠ رقم ٢٨١ و ٣٠ أبريل ١٩٢٥ المجازيت مايو ١٩٢٥

ص ١٣٨ رقم ٢٢٧

(٣) المجازيت في ٢٥ نوفمبر ١٩١٥ المجازيت ديسمبر ١٩١٥ ص ٢١ رقم ٤٧

لسبب من أسباب انقضاء التعهدات كالمقاصة أو استبدال الدين بغيره أو الوفاء بالتعهد به أو لحصول عرض حقيقى مبرىء للذمة وقدم اثباتاً لدعواه أوراقاً ومستندات غير متنازع فيها جدياً فيختص قاضى الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالحكم بالتصريح للمحجوز عليه بصرف المبلغ المحجوز عليه بالرغم من الحجز (١)

١٠٦١ — أما إذا نازع الحاجز جدياً في حصول الوفاء أو في مقدار المبلغ المدعى بوفائه أو دفع بصورة ايصالات التخالص المقدمة من المحجوز عليه ، أو بتزويرها أو بطلانها لحصولها بطريق الاكراه أو لصدورها من شخص عديم الأهلية أو بفسادها لوجود عيب من العيوب المفسدة للرضا فيها كالغش والخطأ واتضح من وقائع الدعوى جدية كل ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بالصرف في هذه الحالة — إنما له محافظة على حقوق الطرفين تكليف المحجوز لديه بإيداع المبلغ المحجوز عليه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى تفصل محكمة الموضوع في طلب رفع الحجز

١٠٦٢ — وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير الحجز في الأحوال الآتية لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو اصل الحق

أولاً: إذا دفع المحجوز عليه بالتخالص عن الدين المحجوز من أجله وارتكن في إثبات دفاعه الى اقرارات صادرة من مستأجرى بعض أعيان الوقف المشغول بولاياته ونازعت الحاجة في صحة هذه الاقرارات وفي أصل ومقدار المبالغ التى يدعى المحجوز عليه بمشفولية ذمته بها (٢)

ثانياً — اذا بنى طلب الغاء الحجز الذى توقع بأمر من القاضى على عدم احقية

(١) كبرى ج ١ ص ٣٣٦ واستئناف مختلط في ٨ يونيه ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٥١٤ ومصر أهلى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٩ سنة ٦ ص ٨ واستئناف مختلط في ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ المجموعة ٤٣ ص ٧٥ و ٣ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٥١ و ٢٠ مايو ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٢٧١ وقضى باختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بعدم تأثير حجز ما للدين لدى الغير على اعتبار أنه حصل بلا سبب اذا عرض المدين مبلغ الدين المحجوز من أجله على الدائن قبل توقيع الحجز عرضاً حقيقياً مبرئاً للذمة

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية ٣٠ سنة ٦ ص ٧

الوكيل في الاستدانة عن المدين المحجوز عليه وعلى عدم وجود أجازة من المدين على الاستدانة لأن الحكم في طلب إلغاء الحجز يستلزم معرفة أصل الدين وسببه ، ومدى حق الوكيل في الاستدانة وما اذا كان المدين أجاز الاستدانة صراحة أو ضمنا وما اذا كان الدائن الحاجز حسن النية في المعاملة مع الوكيل الذي استدان لخدمة الموكل وغير ذلك من المسائل الموضوعية الصرفة المتعلقة بأصل الحق (١)

ثالثا — اذا ارتكن المحجوز عليه في طلب إلغاء الحجز على التخالص مع الدائن وقدم اثباتا لدعواه مخالصة صادرة من الحاجز دفع فيها بالبطالان لصدورها من شخص عديم الأهلية واتضح من وقائع الدعوى جدية الدفع (٢)

(١) مصر أهل مستعجل في ٢٥ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ١ سنة ٦ ص ١٢

(٢) مصر أهل مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه ١٦ العدد ٣ ص ٣٢٣ رقم ١٣٩ وجأ ضمن أسبابه ما يأتي :

من حيث ولو أن هذه المحكمة ولاية الفصل في طلب أحقية المدين المحجوز على دينه في صرف الدين المحجوز عليه بالرغم من وجود الحجز الحاصل بسند أو إذن من القاضي اذا ثبت من وقائع الدعوى ومستنداتها عدم وجود الدين المحجوز من أجله وأنه منقطع بسبب من أسباب انقضاء التعهدات والديون المبينة في القانون قبل حصول الحجز الا أنه يشترط لذلك عدم وجود نزاع جدي في موضوع المخالصة متعلقا بالتخالص وصدمة وبرائة الذمة وعدمها أو خاصا بصحة المخالصة أو فسادها لصدورها من شخص عديم الأهلية أو لحصولها بطريق التدليس أو الاكراه أو الخطأ ، فاذا قام شيء من ذلك انعدم عنها الاختصاص وأضحى قاضى الموضوع وحده هو المختص بالحكم في الدعوى

ومن حيث أن الظاهر من مطالعة شهادة ميلاد المدعى عليها الاولى أنها ولدت في ٤ يناير ١٩١٥ فيكون سنها وقت التخالص ٢٦ يوما و ٢٠ سنة وحتى الآن أقل من ٢١ سنة ميلادية المنصوص عنها في المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المجالس الحسنية لبلوغ سن الرشد وعلى ذلك يكون السند المذكور حصل منها وهي عديمة الأهلية وبحق لوالدها ووليها للأمرى الطعن فيه لهذا السبب عملا بالمادتين ١٢٨ و ١٣١ مدنى ومن حيث أنه متى تقرر ذلك وأن هناك نزاعا جديا في صحة سند التخالص الذى يرتكن اليه المدعى في رفع هذه الدعوى لا تختص هذه المحكمة ببحث أو تقديره أو الفصل فيه لمساس ذلك بموضوع الحقوق المنوطة عن نظرها اتباعا للمادة ٢٨ مراضات يكون الدفع بعدم الاختصاص على صواب وتأخذ به المحكمة ومن حيث أن وجود الاستعجال وحده لا يكفي لاختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بل يشترط أيضا لذلك ألا يكون للحكما تأثير في الموضوع أو أصل الحق فتمتنع عنها الولاية اذا كان حكما يؤثر على حقوق أحد الطرفين مهما أحاط بالدعوى من استعجال أو نشأ عن عدم الحكم فيها من ضرر بالخصوم ومن ثم فمجرد كون استمرار الحجز المطلوب دفعه يؤثر على حالة المدعى المالية ويمنع عنه مورده الوحيد للرزق مدة طويلة حتى تفصل محكمة الموضوع في الدعوى لا يكفي وحده لولاية هذه المحكمة في الحكم بعدم تأثير الحجز لوجود نزاع متعلق بصحة المخالصة التى بنيت عليها الدعوى الحالية

رابعاً — إذا ارتكن المحجوز عليه في طلب الغاء الحجز الى مخالفات وأوراق طعن فيها بالتزوير

خامساً — اذا بنى المحجوز عليه طلب الغاء الحجز على صورة دين الحاجز المتوقع به الحجز والثابت في محضر صلح حصل بين الطرفين تصديق عليه من المحكمة وتنفيذ باستلام الحاجز بعض المبالغ الواردة فيه قبل الحجز لضرورة البحث في موضوع الصورية المزعومة وفي حقيقة الورقة المثبتة لها ومدى تأثيرها على حقوق الحاجز الثابتة بمحضر الصلح وغير ذلك من المسائل الموضوعية الصرفة التي لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم فيها (١)

سادساً — اذا بنى المحجوز عليه طلب الغاء الحجز على سقوط الدين المحجوز من أجله بمضى المدة ونازع الحاجز في ذلك ودفع بانقطاع المدة بأقرارات صادرة من المدين المحجوز عليه أو بحصول اجراءات تنفيذية

سابعاً — اذا أودع المحجوز عليه المبلغ المحجوز من أجله في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى يفصل في دعوى الدين وصحة الحجز (٢)

١٠٦٣ — ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند حصول نزاع في الوفاء احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي التخالص وانقضاء الدين أو تخليف الحاجز اليمين الحاسمة أو المتسمة على عدم التخالص لعدم اختصاصه باصدار أحكام تمهيدية من تحقيق وخلافه تمهيداً للفصل في الموضوع أو أصل الحق وإنما يتعين عليه فقط الحكم في الأمور المستعجلة الوقتية من واقع المستندات غير المتنازع عليها جدياً المقدمة في الدعوى أو الوقائع المعترف بها من الخصوم (٣)

المبحث الثالث

عدم مديونية المحجوز لدين للمدين المحجوز عليه

١٠٦٤ — يبطل الحجز بطلاناً جوهرياً اذا توقع تحت يد شخص غير مدين

(١) مصر أعل مستعجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية نمرة ٢٨٧ ص ٩

(٢) استئناف عتلط في ٢٩ ديسمبر ١٩١٥ الجازات يناير ١٩١٦ ص ٤٠ رقم ١١٣

(٣) مصر اعل مستعجل في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية ٣٠ سنة ٦ ص ٧

للمحجوز عليه ولا تباطئه معه به أية رابطة قانونية ويختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره لهذا السبب

وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير الحجز في الأحوال الآتية :

أولاً — إذا توقع من دائن أحد الشركاء في شركة قائمة ذات شخصية معنوية تحت يد مديني الشركة — أما إذا توقع تحت يد مدير الشركة على حصة الشريك في الربح فلا يختص بالحكم بعدم تأثيره لحصوله طبقاً للقانون

ثانياً — إذا حصل تحت يد البنك على الأشياء الثمينة المودعة بمعرفة المدين في إحدى خزائنه الحديدية المؤجرة إليه من البنك

ثالثاً : إذا توقع من دائن المستحق في الوقف أو من دائن الناظر تحت يد مستأجرى أعيان الوقف

رابعاً : إذا توقع تحت يد شخص لا يعتبر من الغير بالنسبة للمدين المحجوز عليه بل تندمج شخصيته فيه كالوصي والقيم

خامساً : إذا توقع من دائن الوقف تحت يد شخص مدين للناظر بصفته الشخصية

سادساً : إذا توقع من دائن المحجوز عليه تحت يد المجلس الحسبي (١)

١٠٦٥ — ويشترط للاختصاص في كل ذلك عدم وجود نزاع موضوعي جدي في عدم مديونية المحجوز لديه للمدين المحجوز عليه أو في حيازته لشيء مملوك إليه فإذا كان ثمة نزاع من هذا القبيل فلا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير الحجز (٢)

١٠٦٦ — ويرى البعض عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجز المتوقع بناء على طلب دائن المستحق تحت يد مدين الوقف واختصاص محكمة الموضوع وحدها في الحكم بإلغاء الحجز على اعتبار أن الحجز يحصل في هذه الحالة

(١) استئناف مصر أهلى في ١١ يونيه ١٩٣٦ المراجعة القضائية عدد ٢٩ سنة ٧ ص ١٩

(٢) قاضى الأمر المستعجل المختلط بالمتصورة في ١٠ مايو ١٩٠٦ المجموعة ١٨ ص ٣٢٤

تحت يد مدين مدين المدين مع وجود اختلاف بين رجال الفقه والقضاء على جوازه. وعدم جوازه وبأنه يتعين أمام ذلك ترك الفصل في الدعوى لمحكمة الموضوع التي لها الحق وحدنا في الأخذ بما تراه من الآراء القانونية المختلفة إلا أننا نرى عكس ذلك خصوصاً في مصر لأن المادة ١٤١ مدى أهلي و ٢٠٢ مختلط لم تحول للدائن سوى استعمال دعاوى لا الحقوق فلا يجوز للدائن اعتماداً على ذلك أن يستعمل - ق. مدينه في توقيع الحجز تحت يد الغير فإن أجرى شيئاً من ذلك كان الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً لحصوله مخالفاً للقانون (١)

المبحث الرابع

مصول المحجز على مال غير مملوك للمدين المحجوز عليه

١٠٦٧ — يبطل الحجز بطلاناً جوهرياً إذا حصل على مال غير مملوك للمدين المحجوز عليه ويختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره لهذا السبب إذا ما ثبت له ذلك. إنما لا يجوز له الحكم على الحاجز بتعويض لمالك الشيء المحجوز عليه. لخروج ذلك عن ولايته

١٠٦٨ — ولا يؤثر على ولايته في الحكم بإلغاء الحجز كون الحجز توقع تحت يد الغير بأمر من القاضي إذا اتضح أن المدين المحجوز عليه لا يملك المنقول المحجوز عليه. ولا يداين المحجوز لديه في شيء ما بل إن المنقول والدين ملك لغيره سواء حصل الحجز بطريق التواطؤ بين الحاجز وبين المدين اضراراً بالمالك الحقيقي للشيء المحجوز عليه أو حصل عن خطأ وإهمال (٢)

١٠٦٩ — وإذا حصل نزاع جدي في ملكية رافع الدعوى للبال المحجوز عليه. فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بعدم تأثيره لمساس الفصل في الدعوى في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٣) وإنما يجوز له صيانة لحقوق.

(١) مصر أهلي مستعجل في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤ في القضية رقم ٩٨ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد واستئناف مختلط في ١٣ نوفمبر ١٩١٣ الجازيت نوفمبر ١٩١٢ ص ٢٣ رقم ٢٣

(٢) استئناف مختلط في ٧ يونيو ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ١٣٧ و ٢٤ أبريل ١٩١٢ المجموعة ٣٤ ص ٣٠٤ و ٣٠ أبريل ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ ص ٣٨٥ و ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٢٢

(٣) استئناف مختلط في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٤٢

الطرفين أن يحكم بإيقاف بيع المتمول المحجوز عليه إذا اتخذت بشأنه اجراءات تنفيذية أو بالزام المحجوز لديه بأبداع المبلغ المحجوز عليه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى تفصل محكمة الموضوع في النزاع الخاص بالملكية (١)

١٠٧٠ - وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجز في الأحوال الآتية :

أولاً: - إذا توقع الحجز بناء على طلب دائن شخص حكم عليه بالادانة في جريمة سرقة على النقود المسروقة المودعة في أحد البنوك بمعرفة السارق إذا لم يكن ثمة نزاع في حقيقةها وفي ذاتها وانها هي نفس النقود التي سرقت بمعرفة المدين (٢)

ثانياً: - إذا توقع الحجز تحت يد الحكومة من دائن لموظف توفي على مبلغ منحه الحكومة للورثة كتعويض عن وفاة الموظف أثناء العمل بسبب حادثة حصلت بخطأ عمالها نظير ما نال الورثة من ضرر أدبي ومادى بسبب ذلك (٣)

ثالثاً: - إذا حصل الحجز تحت يد الحكومة من دائن شخص على ثمن البان وردها آخر للحكومة بناء على تنازل صدر اليه من المدين قبل توقيع الحجز عن عقد توريد الالبان اعتمد من الحكومة وتنفيذ البضاعة باستلام الالبان من المتنازل اليه ودفع مبلغ له من أصل المستحق (٤)

رابعاً: - إذا توقع الحجز من دائن الشخص المرسل اليه البضاعة على البضاعة المرسلة بطريق البوستة بشرط دفع الثمن

خامساً: - إذا توقع الحجز من دائن الوقف على أموال مملوكة للناظر شخصياً حتى ولو كان الدائن هو أحد المستحقين في الوقف أو أحد أصحاب المرتبات فيه اللهم إلا إذا صدر حكم من محكمة الموضوع بالزام الناظر شخصياً بالمبلغ المتوقع من أجله الحجز ففي هذه الحالة يصح الحجز ولا يختص القضاء المستعجل بالحكم بالغائه

(١) ليركان على حجر ما للدين لدى الغير ص ٣٥٢

(٢) استئناف مختلط في ٧ يونيو ١٩١٦ الجازيت سبتمبر ١٩١٦ ص ٦٦ رقم ٥٢٩

(٣) مصر اعل مستعجل في ٣ أكتوبر ١٩٣٥ المحاماه ١٦ العدد الثالث ص ٢٣٧ رقم ١٤١

(٤) مصر اعل مستعجل في القضية رقم ١٦١ - ١٩٣٥ مستعجل لم يقرر بعد

سادساً : إذا حصل الحجز من دائن المورث على استحقاق ورثته في وقف متى اتضح ان المورث لم يخلف لهم إلا تركة متقلة بالديون يبعث وفاقاً لسداد هذه الديون

المبحث الخامس

مصرول الحجز على مال لا يجوز الحجز عليه قانوناً

١٠٧١ - يبطل الحجز بطلاناً جوهرياً اذا توقع على مال لا يجوز التنازل عنه أو الحجز عليه بنص القانون - ويختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثيره (١) وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير الحجز أو الغائه فيما يأتي :
أولاً :- إذا توقع الحجز بناء على طلب دائن تحت يد الحكومة على ماهية الموظف أو على مكافأته المستحقة له
ثانياً :- إذا توقع الحجز على قيمة الكوبونات أو على وفاة قيمة السندات المتعلقة بالديون العمومية

ثالثاً :- إذا توقع الحجز على مبالغ مودعة في صندوق التوفير
رابعاً :- إذا توقع الحجز على المكافأة المستحقة لأعضاء البرلمان
خامساً :- إذا توقع الحجز لدين غير النفقة على مبالغ محكوم بها للنفقة
سادساً :- إذا توقع الحجز على استحقاق شخص في وقف تقل حصته في الاستحقاق عن مبلغ ١٢٠ ج سنوياً مع ملاحظة جواز الحجز فيما يختص بمبالغ النفقة والديون الثابتة رسمياً قبل صدور القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٣٤

سابعاً :- إذا توقع الحجز تحت يد المدين على قيمة الكماليات والسندات تحت الاذن التي تنتقل ملكيتها بالتحويل الحاصل بطريق التظهير

١٠٧٢ - ولا يدخل فيما لا يجوز الحجز عليه من المبالغ المقررة على سبيل النفقة النفقات التي يتفق عليها كقابل في عقود المقابلة فتلاً إذا باع شخص لآخر عقاراته أو جزءاً منها في مقابل التزام المشتري بدفع مبلغ شهري للبائع كنفقة حتى الوفاة أو حتى دفع كامل الثمن المتفق عليه في العقد فيجوز بالرغم من هذا التخصيص الحجز على المبلغ المقرر للنفقة تحت يد المشتري وكذلك يجوز الحجز

(١) استئناف مخطوط في ١٤ يونيو ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٢٢

تحت يده على الملابس التي اشتراها من المبلغ المذكور لخدمة البائع - أما إذا كان التزام المشتري في هذه الحالة قاصراً على سكنى البائع في منزله والاتفاق عليه فيستحيل في هذه الحالة توقيع حجز تحت يده على ذلك إذ لا يمكن إلزامه بقبول شخص اجنبي في منزله محل البائع أو تغيير الاتفاق الى مبلغ معين من المال (١)

ولا يعتبر من النفقات التي لا يجوز الحجز عليها المبالغ التي يقدرها المجلس الحسبي للحجوز عليه ويلزم الوصي أو القيم بدفعها له شهرياً من ريع أمواله (٢)

١٠٧٣ - وإذا حصل نزاع جدي بين الدائن وبين ناظر الوقف بخصوص حصة المستحق في الاستحقاق السنوي وما إذا كانت تزيد أو تنقص عن ١٢٠ جنية فليس للقضاء المستعجل أن يفصل في موضوع النزاع من واقع حسابات الوقف وإيراداته ومصروفاته بل يتعين عليه ترك ذلك لقاضي الموضوع وكل ما يجب عليها عمله في هذه الحالة هو الحكم بعدم تأثير الحجز فيما نقص من حصة المستحق عن ١٢٠ جنية سنوياً

الفرع الثالث

هل يجوز للقضاء المستعجل الحكم بإلغاء الحجز

إذا بني طلب الإلغاء على سبب موضوعي صرف

١٠٧٤ - لا يختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجز المتوقع طبقاً للقانون كلياً أو جزئياً إذا بني طلب عدم إلغاء الحجز على أسباب موضوعية صرف كصورته السند المنفذ به أو تزويره أو غير ذلك من المسائل الموضوعية التي لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الفصل فيها لمساح حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق بل يتعين عليه ترك الأمر لمحكمة الموضوع (٣)

(١) ليركان على حجز ما للدين لدى الغير من نبذة ٥٨٥ نبذة وترونج Trolong على التعهدات التبادلية نبذة ٣٤٤ و ٣٤٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٠ المجازيت ١٠ أغسطس ١٩٢١ ص ١٦٤ رقم ٢٢٨
(٣) استئناف مختلط في ٨ يونيو ١٩٣٠ المجازيت أكتوبر ١٩٣٠ ص ٤٢٥ رقم ٥١٤ و ١٦١ مارس ١٩١٤ الجمعة ٣٦ ص ٢٦٦ و ٢٩ ديسمبر ١٩١٥ المجازيت يناير ١٩١٦ ص ٤٠ رقم ١١٣ والمنصورة مختلط مستعجل في ١٠ مايو ١٩٠٦ الجمعة ٢٧ ص ٢٣٤ ومصر أهلى مستعجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٧ السنة ٧ ص ٩

١٠٧٥ — ولا يؤثر على عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى توافر الاستعجال فيها وكون بقاء الحجز المطلوب رفعه يؤثر على حالة المدعى المالية ويمنع عنه مورده الوحيد في الرزق بحسب المال المحجوز عنه مدة طويلة حتى تفصل محكمة الموضوع في الدعوى لأن الاستعجال وحده لا يكفي لولاية القضاء المستعجل في الحكم بإلغاء الحجز بل يجب لذلك عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق وعدم المساس بحقوق الحاجز الناشئة عن توقيع الحجز (١)

١٠٧٦ — وخلاصة ما تقدم أن الأصل هو أن قاضي الأمور المستعجلة يختص عند الاستعجال في الحكم بعدم تأثير حجز ما للمدين لدى الغير إذا توقع باطلا بطلانا جوهريا — إما لعدم استيفاء الشروط الشكلية التي أوجبها القانون لحصوله أو لفقدانه ركنا من الأركان الجوهرية اللازمة لصحته كحصوله وفاء لدين غير محقق الوجود أو غير واجب الأداء أو غير معين المقدار أو كحصوله على مال غير مملوك للمدين أو تحت يد شخص غير مدين للمحجوز عليه أو على مال لا يجوز الحجز عليه قانونا أو لحصوله بغير سند مثبت لالتزام أو بغير إذن من القاضي في حالة وجوب ذلك أو لحصوله بإعلان لم ينسخ فيه صورة السند أو الحكم أو الأمر الصادر بتوقيع الحجز أو بغير إجراء إخبار للمحجوز عليه في ميعاد الثمانية أيام في حالة وجوب ذلك إن كان الحجز تنفيذيا أو بغير رفع دعوى بصحة الحجز في الميعاد أو غير ذلك من الشروط الأساسية التي يقوم الحجز عليها لأن الحجز في هذه الحالة لا يرتب حقوقا للحاجز تتأثر بالحكم الصادر بإلغائه بل يعتبر عقبة مادية أوجدها الحاجز في سبيل حصول المدين على دينه المحبوس عنه يجوز للقضاء المستعجل إزالتها وتمكين المحجوز عليه من الحصول على دينه ولو أن الأصل اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإلغاء الحجز في هذه الأحوال فقط إلا أن العلم والقضاء استقرا على ولايته أيضا في الحكم بدفع الدين المحجوز عليه بالرغم من الحجز الذي توقع صحيحا *passer outre* “

(١) مصر أهل مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٩ سنة ٦ نمرة ٢٥٧ ص ٨ واستئناف محتلط في ٢٩ مايو ١٨٩٥ المجموعة ٧ ص ٣٠٦ و ٢٤ مايو ١٨٩٤ المجموعة ٦ ص ٣٠٧ و ٢٨ يناير ١٨٩١ المجموعة ٣ ص ١٦٧ وليركان حجز ما للمدين لدى الغير ص ٣٤٨ بقعة ٣٤٥ وقرار قاضي الأمور المستعجلة في بروكسل في ١٦ مارس ١٨٨٦ الذي أشار إليه والنقض الفرنسي في ١٧ فبراير ١٨٧٤ دالوز ١٨٧٤ ج ١ ص ١٤٤

"a la saisie" إذا لم يكن ثمة نزاع في عدم وجود الدين المحجوز من أجله إما لانقضاءه بسبب من أسباب انقضاء والتعهدات والديون المخصوص عنها في القانون أو لاي سبب قانوني آخر حصل قبل الحجر . أما إذا حصل نزاع بخصوص ذلك يجب الفصل فيه قبل الحكم بالصرف من محكمة الموضوع فتعتمد على الولاية إلى قاضي الموضوع لعدم اختصاصه في الحكم في أصل الحق مهما أحاط به من استعجال وخطر وإنما يجوز له في هذه الحالة الحكم بإجراء تحفظي آخر لا يمس حقوق الطرفين حتى الفصل من محكمة الموضوع في طلب إلغاء الحجر كالحكم بالزام المحجوز لديه بإبداء المبلغ المحجوز عليه في خزينة المحكمة على ذمة الطرفين إذا رأى أن في الحكم بذلك صيانة لحقوق المحجوز على دية من الضياع بسبب استمرارها في يد المحجوز لديه وإحتمال تصرف الأخير فيها مع عدم اقتداره (١)

الفرع الرابع

في قضي انقضاء المنع في الحكم بإلغاء الحجر

أما بنى طلب الإلغاء على إساءة استعمال الظاهر فقد في توفيق الحجر

١٠٧٧ - إذا توقع الحجر صحيحاً شكلاً واستوى الأركان الجوهرية اللازمة لصحته فلا يقتضي انقضاء المنع في الحكم بعدم تأثيره متى بنى طلب الإلغاء على إساءة استعمال الظاهر لحقه في توفيق الحجر مهما أحاط الدعوى من استعمال لمس الفصل في الدعوى في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق

١٠٧٨ - ولا يؤثر على عدم ولاية انقضاء المنع في الدعوى في هذه الحالة عدم وجود مصلحة ظاهرة للحاجر من توفيق الحجر ككون الحاجر دائماً مرتباً أو صاحب حق اختصاص على عقار مملوك للمدين تزيد قيمته على الدين أو ككون المدين المحجوز على دية مقتدراً بملك متقولات وأموالاً أخرى يمكن للحاجر الحجر عليها تصدياً والحصول على دية من ثمنها

(١) استئناف مخطوط ٣ مايو ١٩٢٣ المجموعة ٤٥ ص ٢٦٢

١٠٧٩ - ولا تخاف هذه الحالة على حالة اختصاص القضاء المستعجل في الحكم
شطب التسجيلات المتروكة على عقارات بطريقة كبدية والواردة في قانون التسجيل
أو على اختصاصه في الحكم ببيع المنقولات المرفوع عنها دعوى استرداد يد ظهير
له كبدية الدعوى لأن الاختصاص في هاتين الحالتين حاصل بنص صريح في القانون
لا يمكن القياس عليه ولا يمتد الى غير الأحوال الواردة فيه (١)

الفرع الخامس

هل يختص قاضي مواسر المستعجل في المحاكم الوضعية في الحكم بإلغاء التجهيز المتروكة
تحت يد أشخاص ممنهين بقرينة أجنبية وفاء لبريه على شخص وطني

١٠٨٠ - نرى عدم اختصاص القضاء المستعجل في هذه الحالة في الحكم
بعدم تأثير التجوز المتروكة تحت يد أجنبي لأنه إذا كان الدائن الخاخر أجنبياً
فالامر واضح من أن المحاكم الأهلية لا تختص بالحكم بإلغاء التجهيز ، أما إذا كان

(١) استئناف المحلف في ٢٢ رجب ١٣٣٢ المجازيد برتبة ١٩٢٤ ص ٣٠٦ رقم ٣٤٨ ومصر أمم
مستعجل في ١٢ أغسطس ١٩٣٢ المراجعة القضائية ١ سنة ٨ ص ٣٢ وجد ضمن أسبابه ما يأتي
ومن حيث أنه المدعى بطلب إلغاء التجهيز على سجين - الأول - كون التجهيز التجوز من أجله يستند
على طائفة جنية على طائفة أمام محكمة الموقوف - الثاني - إساءة المدعى عليها حقها في توقيفه على أموال
المورث المرفوعة تحت يد المدعى عليها الثاني وكذلك مع وجود عقارات وأموال أخرى فتركها يمكن
التفتيد عليها

ومن حيث أن السجين المذكورين متعلقان بالموقوف إذ يشمل الأول بصفحة سجين ووجوده من
عدمه وتزوير إسناده الخاص به أم لا وظروف تحرره وأحقية المدعى عليها الأول في المطع ورده
ويشمل الثاني في خرقه إساءة استعمال الحقوق وعندما وثقة الآخر للضرورة لها وكلها مسائل مرفوعة
صرف لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل بمثلها أو تعرض لها أو المحكم فيها لمساها بأصل الحق التي
بها المشرع في المادة ٢٨ مراضات على الناس بما في قراراته

ومن حيث أن كون المدعى عليها الأول واقعة باضارها وأثرته على مدلوله من المدعى عليه الآخر
من مورث الموجود هناك مصر لا يؤثر على حقها في التجهيز يستند الحق الذي في دمة المورث لها
ولا يؤدي إلى اعتماد ولاية هذه المحكمة الى البحث في طلب دفع التجهيز من عدمه

ومن حيث أنه لا يمكن التمسك على صواب وتبين قبوله والقسم بعدم اختصاص قاضي الأمور
للمستعجلة نظر هذا الطلب

الدائن وطناً فلو أن المحاكم الأهلية تختص في هذه الحالة بالحكم في موضوع الدين إلا أن المحاكم المختلطة تختص وحدها في الحكم بصحة الحجر وكذلك يكون الحال في دعاوى طلب إلغاء الحجر لأن القضاء المستعجل فرع من محاكم الموضوع يتقيد في ولايته في الحكم في الاجراءات الوقفية بنفس القيود والحدود التي تقيد بها هذه المحاكم

الفرع السادس

المواد والميز

١٠٨١ - لا يخلو الحال من أحد أمرين:

أولاً - أن يحصل الحجر أولاً ثم تقع حوالة عن كل الدين المحجور عليه أو من بعضه

ثانياً - أن تقع الحوالة أولاً ثم بعضها الحجر ومشكك على اختصاص القضاء المستعجل في كل حالة منهما

المبحث الأول

الميز أولاً ثم بقية المواد

١٠٨٢ - إذا حصل الحجر أولاً ثم أعقبه حوالة عن كل أو بعض المبلغ المحجور عليه فنشتر الحوالة في عدم الحالة حجراً آخر على الدين ويحق للمحال إليه والحاجز الأول اقتسام منع الدين المحجور عليه كل بحسب قيمته أو حوالته كما لو كانا حيزين ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بطلان الحجر الأول أو بطلان الحوالة إذا كان الحجر صحيحاً وبنى النزاع على مسائل موضوعية صرف أما إذا كان الحجر الأول باطلاً بطلاناً جوهرياً لعدم استيفاء الأركان الجوهرية له أو لعدم مراعاة الأوضاع الشكلية التي ألزمها القانون وخص على البطلان في حالة عدم ادعاء بغير القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم بصرف كل المبلغ المحجور عليه أو بعضه للمحال إليه بحسب قيمته حوالته (١)

(١) استئناف عكس في ٢٢ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ من ١٦

المبحث الثاني

المواد الواردة في بقية المبحث

١٠٨٣ — لا شك أنه يترتب على الحوالة الصحيحة للمستوفاء الأركان والأوصاف التي رتب عليها القانون كقبول المحال عليها الحوالة في الأعلى والأعلان أو القول في الاحتياط يترتب على كل ذلك نقل ملكية الدين المحال به للمحال إليه وينشأ عن ذلك أن المحجز أو المحجوز التي تحصل بعدها على دين المحيل لا تكون صحيحة إلا على ما ما ز د من بعد قيمة الحوالة ، فهل يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة في الحكم بالغاء المحجز الذي يتوقع بعد الحوالة مستوفيا الأوصاف الشكلية على اعتبار أنه حصل على مال غير ملوك للمحجوز عليه وقت المحجز أم لا ؟

١٠٨٤ — يرى عدم اختصاصه في هذه الحالة بالغاء المحجز لمساس الفصل في الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق لأن الحكم بالغاء المحجز يؤثر عن قرب على حق المأجر الذي ترتب له على المحجز ويستلزم الفصل ضمنا في بحث صحة الحوالة وما إذا كانت حقيقية أم صورية وغير ذلك من المسائل الموضوعية الصرفة (١) وإنما يختص في هذه الحالة بالحكم بأحقية المحال إليه بصرف مبلغ الحوالة بالرغم من المحجز الذي توقع بعد الحوالة شروط ثلاثة

أولها : توافر الاستعمال في الدعوى

ثانيا : ثبوت اقتدار المحال إليه بحيث يمكن للمأجر الرجوع عليه بالمبلغ الذي صرفه إذا قضى من محكمة الموضوع بعدم صحة الحوالة

ثالثا : عدم وجود نزاع جدي في صحة الحوالة فإذا لم تتوافر هذه الشروط في الدعوى فلا يملك القضاء المستعجل الحكم بالصرف بل يجب عليه في هذه الحالة ترك النزاع محكمة الموضوع تفصل فيه طبقا لما نراه ويجوز له فقطح عاقله على حقوق الطرفين وحماية له مكاييف المحال عليه بإيداع المبلغ المتنازع عليه في خزنة المحكمة على دمة الطرفين (٢)

(١) ١٢ يناير ١٩١٦ المجلات فبراير ١٩١٦ ص ٥٩ سنة ١٦٢

(٢) صدر أعلى مستعجل في ٩ يناير ١٩١٦ المراجعة القضاء عدد ٣٩ ص ٨ واختصاصه في

٢ يناير ١٩١٦ المجلات فبراير ١٩١٦ ص ٥٩ رقم ١٦٢ و ١٢ نوفمبر ١٩١٣ المجموعة ٤٦ ص ٨٤٣

١٠٨٥ — ويجب على المحال اليه تقديم الأوراق المستندات التي تثبت اقتداره على صيانة حقوق الحاجز إذا قضى بطلان الحوالة أو بصورتها من محكمة الموضوع، وتقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة الاطلاع على دفاتره التجارية ومعرفة مقدار معاملاته مع البير ورأس ماله وتقدير كل ذلك لا للحكم في اقتداره من عدمه وإنما للوصول من كل ذلك الى معرفة مركزه المالي وإلى أنه لا يحصى منه على حقوق الحاجز إن قضت محكمة الموضوع بعد ذلك بعدم صحة الحوالة

١٠٨٦ — وتقاضي الأمور المستعجلة تقدير أوجه الرباع والظعون التي تقدم بها الحاجز على الحوالة لا للحكم فيها بالصحة أو البطلان وإنما لمعرفة ما إذا كانت الحوالة جديدة أم لا فإذا أفضى أنها غير جديدة وأنه يشتم من الاجراءات صورية الحوالة وأنها عملت بالاتفاق مع المدين المحجوز عليه بما من سداد ديونه وبفرض عدم تمكين الحاجز من الحصول على ديونه فيحتسب برفض دعوى الصرف وهما شأنهما في طرح النزاع أمام محكمة الموضوع

١٠٨٧ — وإذا كان الحجز باطلاً بطلانا جوهرياً لا يكتفى شكاً أو تأويلاً لحصوله بغير سند أو اذن من القاضي في حالة وجوب ذلك فيحق للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بصرف قيمة الحوالة للمحال اليه بغير ضرورة لمحض مركزه المالي أو اقتداره من عدمه لعدم وجود حق للحاجز بضار من ذلك في هذه الحالة .

وعلى هذا للرأي سائر القضاء المختلط في جميع أحكامه مدانتهاء . للمعاكم المختطة للآن (١)

١٠٨٨ — ويجب للآن بالصرف أن يكون دين المحال اليه قبل لمحيل موجوداً ومحققاً وقت حصول الحوالة وأن يكون الدين المحال به موجوداً وقتها

(١) ٦ ريل ١٩١٠ مجموع ٢٢ ص ٢٤٥ و ٣ مايو ١٩١٢ الجريدة ٢ ص ١٨٠ و ١٧ ريل ١٩١٣ الجريدة ٢ ص ٦٤ و ٢٥ مايو ١٩١١ الجريدة ١ و ٢٣ أبريل ١٩٢٤ الجريدة ٢ ص ١٠٢٥ و ١٣٧ رقم ٢٣٥ و ١٢ مايو ١٩١٦ الجريدة ١٩١٦ ص ٥٦ رقم ١٦٢ و ١٦٣ و ١٩٢٠ لندرج عليها ولقوام المحال اليه بالإيداع ٩ ربيع ١٩١١ الجريدة ٢ ص ٢٣ و ٢٢ طيسه ١٩٢٠ الجريدة ١٩١٦ ص ٦٠ رقم ٦٥

وقتها فإذا لم يتوافر هذان الشرطان في الحوالة يصفه بجهة وواحدة فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم بالصرف بل يجب عليه ترك الراجع لمحكمة الموضوع وعلى ذلك فلا يختص بالحكم بصرف الحوالة إذا كانت حاصلة للدخال إليه في مقابل فتح اعتماد أو حساب جار للدخال عليه لم تعرف نتيجة بعد ولم تلت وقت الحوالة ما إذا كان المحال إليه ذاتا حبيبة للمحال عليه من عدمه بل يتعين ترك الأمر بالصرف لمحكمة الموضوع المختصة (١).

الفرع السابع

التصريح المسمى بالمجوز عليه بقبض الدين بالمجوز عليه - فم المميز
بصرف ايداع مبلغ في خزائن المحاكم يكتفى لرداء دين الحاجز مع تخصيصه عليه
١٠٨٩ - سبق ان تكلمنا عن ذلك تفصيلا عند بحث الأحوال التي يختص
بها القضاء المستعجل نص صريح في القانون صحت ١٨٥-١٨٨ بوند ٢٥٥-٢٥٨
محول عليها

الفرع الثامن

التصريح بصرف مبالغ مودعة في خزائن المحاكم
١٠٩٠ - يختص القضاء المستعجل عند الاستعجال في الحكم بصرف المبالغ
المودعة من المجوز لديه في خزائن المحكمة على ذمة الحاجز إذا لم يتوقع عليها حجز
لآخرين ولم يحصل نزاع من المجوز عليه في أحقية في صرفها
١٠٩١ - ولا يجد من اختصاصه في الحكم بذلك كون المجوز لديه أودع
المبلغ بشروط مخصوصة يرى بها إلى وضع المرافق في سداد حصول ما حذر
على المبلغ المودع
والقضاء المستعجل في هذه الحالة يبحث الشروط المذكورة لمعرفة ما إذا كانت
جديدة من عدمه (٢)

(١) استضاف مخطوط في ٩ نوفمبر ١٩١١ الجاز ٢٠ ص ٢٢

(٢) استضاف مخطوط في ١٧ نوفمبر ١٩٠٢ المجوز ١٥ ص ٥

الفرع التاسع

المبالغ التي لودعها المحضر في الخزائن والتي حصلها من الدين
عبر التقييم بالرفع المأمول في الروتستر

١٠٩٢ - إذا كان الدين تجارياً ثانياً بسد تجارى كالمسندات تحت لادن أو
الكيميالات وأخرى الفائق برقتو للدين عن يد محضر تمهيداً لتوقيع الحجر على
أعضائه ودفع الدين المبلغ للمحضر عند إعلان الروتستر وتسليمه للدين وبدلاً من
أن يسده المحضر للدين فلم يبدأه في خزائن المحكمة على دعة الدائن فلا يختص
القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم بالصرف لعدم وجود أي إشكال في
التبذير بخلاف الاختصاص بل بتعين رفع دعوى بصرف المبلغ المودع أمام محكمة
المراجع عن أن تجعل المحضر مصاديقها لأجراء الإبداع بدون أي سبب يبرره (١)

الفرع العاشر

هل يختص القضاء المستعجل في الحكم بتقرير نفقة وتأمين
للدين المحجوز على دينه من الأيراد المحجوز عليه

١٠٩٣ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص القضاء
المستعجل في الحكم بتقرير نفقة وتأمين للدين المحجوز على ماله ليتمش بها وعمله
إذ لم يكن له مورد آخر بخلاف الأيراد المحجوز عليه. فقرر المحص بعدم اختصاصه (٢)
أردو : لأن القانون نص على المبالغ والخقوق التي لا يجوز حجزها فيها وليس
للقضاء المستعجل أن يرد عليها حالة جديدة بطريق القياس لأن الاستثناء
لا يقاس عليه

ثانياً : لأنه يجب لعدم الحجز على مبالغ مبررة للنفقة وظاهراً لكونه أن
يصدر هذه المبالغ حكم من القضاء أو يكون شرط عدم الحجز حصل بإرادة لغيرها
كأوامر والموصى

(١) مشاف عتظف ٤ يونيو ١٩٣٠ المجلات الكود ١٩٣١ ص ٤٣٦ رقم ٩٧

(٢) مورد فقه ٢١٧

ثانياً : لأنه في الحكم بقرار نفقة في هذه الحالة رفع جزئي للحجر بغير سند من القانون

رابعاً : لأن الحكم بالنفقة في هذه الحالة فيمساس بحقوق الحاجز التي تحول له حسن جميع المبالغ المحجوز عليها عن المدين المحجوز عليه بمجرد توقيع الحجر عليها

خامساً : لأنه يجب ألا تتعارض الأنانية أو العدالة مع القانون أو مع الحقوق المكتسبة للغير

١٠٩٤ - وقرر النص الآخر باختصاصه في الحكم بذلك

أولاً : لاختصاص محكمة الموضوع في الحكم بذلك عند طرح الموضوع أمامها
ثانياً : لأن حكم محكمة الموضوع في ذلك يعتبر من الإجراءات الوقتية التي يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم فيها فليس من العدالة أن يباح الحكم فيها في هذه الحالة لمحكمة الموضوع دون القضاء المستعجل

ثالثاً : لأن القول بعدم الاختصاص يترتب عليه تعريض المدين المحجوز عن دينه هو وعائلته وأولاده لخطر العانة والملاكة حتى الفصل في طلب النفقة من محكمة الموضوع والذي قد يتأخر مدة طويلة بحسب الإجراءات التي تحصل أمامها

رابعاً : لعموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات التي تحول لكل من الخصوم الانتجاع للقضاء المستعجل في أحوال الاستعجال للحكم في الإجراءات الوقتية

خامساً : لأن عدم المساس بالموضوع أو الحق معناه عدم الفصل فيها وعدم تعرض لها ثم عدم ارتباط المحكمة الموضوعية باتقرارات التي تصدر من القضاء المستعجل في الإجراءات التحفظية التي تطرح أمامه وليس معناه عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في أي إجراء من شأنه إلحاق ضرر بحقوق أحد الخصوم حتى ولو كان الضرر لا يمكن توقيته عينا بعد ذلك

سادساً : لأن القضاء المستعجل في هذه الحالة لا معرض لحقوق الحاجز أو لإجراءات الحجر أو فصل فيها بالنفقة أو الطلاق وإنما يحكم فقط بقرار منع معين بتقاضاه المدين المحجوز على دينه مؤقتاً بالرغم من المحجوز المتوقعة لاحتياجه الضروري إليه ليتعيش منه مع عائلته وأولاده

مما جاء لوجود الاستعجال في مثل هذه الحالة (١)

وهذا الرأي هو الأرجح والذي أخذت به محكمة النقض الفرنسية وبمقتضى طويلا
مناسة قضية مئة رقعة أحد المتحدين في محل تجارى أمام قاضى الأمور المستعجلة
بمحكمة السين بسبب الحجز على مرتبه ودفع فيها الحاجز لعدم اختصاص القضاة
المستعجل بنظر الدعوى للسبب بالموضوع فرفض القاضي الدعوى وفضى بالاختصاص
وبالتمتعة فاستأنف الحاجز الحكم أمام محكمة الاستئناف بباريس وتمسك بالدفع
فقضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم فظن بطريق النقض على الحكم
الاستئناف ورفضت محكمة النقض الطعن لأسباب مطروقة أخذت فيها بوجه قاضى
الأمور المستعجلة بمحكمة السين (٢)

١٠٩٥ — وقد عرضت هذه المسألة على القضاة المختلط في مصر بمناسبة دعاوى
التمتعات التي يرفعها المستحقون في الوقت على الدائنين الخارجين على الاستحقاق أو
على المنازل لهم عن الاستحقاق وأصدر فيها أحكاماً متناقضة قرر في البعض منها
بعدم أحقية المستحق في التمتع إعتلافاً لمساس الحكم فيها بحقوق الدائنين الخارجين أو
لأشخاص المنازل إليهم عن الاستحقاق وأنه لا يمكن قياس هذه المسألة على
الحالات الواردة في المواد ٤٩٦ مرافعات مختلط الخاصة بعدم جواز الحجز على
جزء معين من مرتب المستخدمين في المصالح الأهلية أو على الحالة المخصوص عنها في
المواد ١٧ و ١٨ و ٥١٨ مرافعات المتلفة بعدم جواز الحجز على بعض النقولات والأدوات
اللازمة للدين أو الحالة المخصوص عنها في المادة ٢٧٣ تجارى بالتمتعة بتقرير نفقة
للزوجة المحس لأن الحالات المذكورة وردت على سبيل الاستثناء من القاعدة
العامة فلا يجوز القياس عليها (٣)

(١) كبرى ج ١ ص ٣٢٨ سنة ١٠٠٠ وما بعدها

(٢) لفتنص الفرنسي في ١٧ فبراير ١٨٧٤ سدى ٧٤ ج ١ ص ٢٤٥ بباريس في ٥ مارس ١٨٩٥
سدى ٩٦ ج ٢ ص ١٣٩ هنا وقد صدرت بولغ في ١٢ يناير ١٨٩٥ أصح بطلان في قانون الصادر
في ٣ ديسمبر ١٩١٠ من على عدم جواز الحجز إلا على عترة أجرة السكن أو الموقوف بأجارات مبيت

(٣) مصر ابتدائي مختلط في ٦ مارس ١٩١١ الجازية ١ ص ١٤٧ واستئناف مختلط ١٦ مارس ١٩١٥
الجزيرة ٢٧٥ ص ٢١٩ والكثيرة ابتدائي مختلط في ٨ أبريل ١٩١٦ جازية ٦ رقم ١٤٢ ص ٤٤٩ وعلى
بحوز الحكم بالتمتعة إذا غنى الواقف قط في الوقعة على أن يكون الاستحقاق للنفقة واستئناف مختلط
في ١٤ فبراير ١٩٢٤ المجموعة ٣٦ ص ٢٢٥

وقدر البعض الآخر بحوار الحكم بالنفقة بشرط أن يراعى فيها منتهى احتيطة والدقة وعدم الأضرار بحقوق الماتين المجازين أو حقوق الأشخاص المتدار لهم عن الاستحقاق الذين لهم الحق في الاستيلاء على ديونهم من حصه المستحق في الوقف مع مراعاة أن حق الاستحقاق شخصي محض يزول بوقاء صاحبه . وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به في القضاء المختلط والأهلي

١٠٩٦ . ويجب على المحكمة أو القضاء المستعجل عند تقدير مبلغ النفقة مراعاة مقدار حصه المستحق طالب النفقة في صافي الإيراد الذي يتقدم به تاجر الوقف دون بحث حقيقة الحساب من إيراد ومنصرف وبقى لتعلق ذلك فقط بدعوى الحساب التي ترفع على الناظر من المستحق (١)

الفرع الحادى عشر

قل بمنص القضاء المستعجل بالنفاء مجزئ توقع بأمر من القضاء

١٠٩٧ - ويختص القضاء المستعجل عند الاستعجال في الحكم بالنفاء المجزئ الساطر بطلانا جوهرياً حتى ولو توقع بأمر من القاضى كما لو حصل على مال لا يجوز الحجز عليه قانوناً أو كما لو حصل وفاة لدين حصل التحاليل عنه قبل الحجز أو وفاة لدين متارح على تبرئة في النعمة أى غير محقق الوجود أو كما لو حصل بأعلان لم يشمل على صورة من الأمر الصادر بالحجز أو لم يمتد رفع دعوى بصحة الحجز في ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز ولا يؤثر على ولايته في الفصل في الدعوى كون المدين المحجوز عليه له طريق آخر لرفع الحجز كطريقه التظلم من الأمر للقاضى الذى أمر بالحجز (٢)

(١) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩١٤ و ١٦ مارس ١٩١٥ المجموعة ٢٧ من ٤٢ و ٢١٩ ومصر ابتدائي مختلط في ٣ برته ١٩١١ المجازات ١ من ١٤٧ واستئناف مختلط في ١٤ فبراير ١٩٢٤ مجموعة

٣ من ٢٢٥

(٢) يراجع ما قلناه بخصوص ذلك مورد ٧ و ٨ من التكميل

الفرع الثاني عشر

هل يختص القضاء المستعجل في الحكم بصحة المأجور

١٠٩٨ — يعتبر المأجور قائماً ومعتزلاً حتى يقضى برفضه من المحكمة وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالمحكم في طلب صحة لعدم دخوله في الإجراءات الوافية المستعجلة التي يدخل في ولايته للفصل فيها ولأن حكمه في هذه الحالة فاصل في موضوع الحقوق ومؤثر عليها وعلى هذا الرأي أجمع للشرح وأحكام المحاكم في فرنسا ومصر (١)

الفرع الثالث عشر

الخصائص القضاء المستعجل في الحكم بالقضاء المجزئ أثناء قيام دعوى بصحة المأجور أمام محكمة الموضوع

١٠٩٩ — لا يخلو الحال من أحد أمرين الأول أن ترفع الدعوى المستعجلة بعدم تأخير المأجور أولاً ثم تعقبها الدعوى بصحة المأجور أمام محكمة الموضوع الثاني أن ترفع الدعوى المستعجلة أثناء نظر دعوى صحة المأجور أمام محكمة الموضوع

رفع الدعوى المستعجلة أولاً

١١٠٠ — لا شك أن القضاء المستعجل في هذه الحالة يستمر مختصاً بنظر دعوى المأجور المأجور بالرغم من رفع الدعوى بصحة المأجور أثناء نظر الدعوى المستعجلة، وعلى هذا

(١) بركان على حجر ما للدين لدى الغير من ٢٤٦ ندة ٣٤٤ والمراجع إلى أشار قلب ودرجيه على حجر ما للدين لدى الغير بنية ٥٠٦ وماز Billard مستعمل من ٢٩ وباريس في ٢٥ مايو ١٨٣٣ و ٢٣ يرمه ١٨٣٣ قانك ١٨٣٣ وأول أبريل ١٨٥٤ قانك ١٨٥٤ ج ١ من ٢٣٣ وديبول ل ١٨ برلر ١٨٥٦ قانك ١٨٥٧ من ٣٧٤ وأودلن في ٢٨ مارس ١٨٤٩ قانك ٤٩ ج ٢ من ٢٢٣ وبردو في ٣٠ أبريل ١٨٥٧ ج ٢ من ٢٣٣ واستقال قانك ٢٩ مايو ١٨٩٥ المصوطة ٧ من ٣٠٩ و ٢٤ مايو ١٨٩٤ المصوطة ٦ من ٣٠٧ و ٢٨ مايو ١٨٩٦ المصوطة ٣ من ١٦٧

اجمع الشراح ومعظم أحكام المحاكم في فرنسا ومصر (١)

رفع الرهوى المستعجل أثناء نظر دعوى صفة الحيز أمام المحكمة

١٩٠١ اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص القضاء المستعجل في هذه الحالة بقرار البعوض بعدم اختصاص القضاء المستعجل إطلاقاً بالحكم بعدم تأثير الحيز بمجرد رفع دعوى الموضوع مهما كان سبب البطلان سواء أكان لعدم استيفاء الأوصاف الشكائية التي نص عليها القانون والتي رتب على عدم مراعاتها البطلان المطلق أم لفقدان الأركان الجوهرية اللازمة لقبوله وحجته في ذلك ما يأتي (٢)

أولاً : يشترط في اختصاص القضاء المستعجل طبقاً لنصوص المواد ٨٠٦ و ٨٠٩ من أفعال الأليس في حكمه الموضوع أو أصل الحق أي لا يؤثر فيه على موضوع الخصم القائمة أمام المحكمة وفي الحكم بعدم تأثير الحيز في هذه الحالة مفسر بحقوق الحاجز على الأشياء المحجوز عليها . بل الحيز الذي أجراه في حكم بعدم باستبعاد مادة الحيز نصها من أمام المحكمة والتصریح بالمحجوز لديه ببيع المبلغ المحجوز عليه بالرغم من الحيز

ثانياً : لأن الحكم بعدم تأثير الحيز في هذه الحالة يعتبر إجراء قطعي لا إجراء مؤقتاً اذ يشأ عنه إلغاء الحيز كلياً وعدم ترك شيء لمحكمة الموضوع للفصل فيه أثناء نظر دعوى صحة الحيز ووضعها في مركز شاد بسلح النزاع من أمامها وجمعب تقضى في صحة أو بطلان حيز غير موجود أمامها بحكم يستعمل تنفيذه حماية بعد ذلك

(١) كبريه ج ١ ص ٣٧ بقعة ٤١ والنص في ٣ ديسمبر ١٩٠٠ سيري ٩٠٢ ج ١ ص ٦٩ وباريس ١٨ سبتمبر ١٨٩٩ دالوز ٩٣ ج ٢ ص ٤٥٠ واستئناف عتظ في أول أغسطس ١٩٠٤ أهازمت سار ١٢٥ ص ٥٤ رقم ٧٧

(٢) سرياك ج ٢ ص ٤١٩ بقعة ٦٤٨ وليركانسيز ماللدين لدى القدر ص ٢٤٦ بقعة ٣٠٤ دور جه ٦ ص ٥ وجلاسون ج ٢ ص ١٦٩ وباريس أول أبريل ١٨٥٤ دالوز ٤٤ ج ٥ ص ٦٣٩ و ٣٠ نوفمبر ١٨٥٥ دالوز ٥٥ ج ٥ ص ٣٣٨ وتقضى في ١٦ ديسمبر ١٨٦٩ دالوز ١٨٩٠ ج ١ ص ٢٣٨ و ١ يوليو ١٨٦٠ دالوز ١٨٩٠ ج ١ ص ٤٦٩ و ٥ مارس ١٨٩٥ دالوز ٩٥ ج ١ ص ١٣٠

ثانياً : حقيقة أن القرارات التي تصدر من القضاء المستعجل لا تؤثر على محكمة الموضوع فلها أن تلغيها أو تعدل فيها أو تأخذ بها ، وبناء على ذلك فلا تنص نصحة المحجز بالرفع من القرار الذي يصدر بعدم تأثيره . إنما يكون حكمها في هذه الحالة غير منتج وحاصل على شيء غير موجود بالفعل إذ ما الفائدة من الحكم بصحة المحجز مع أن المحجز لديه يكون قد قام بدفع المبلغ المحجوز عليه قبل ذلك بعيداً للقرار الصادر من القضاء المستعجل بذلك ؟

ثالثاً : لأنه بمجرد رفع دعوى صحة المحجز أمام محكمة الموضوع تصبح الأخيرة هي المختصة وحدها في الحكم فيما إذا كان المحجز حصل صحيحاً أم باطلاً

رابعاً : لا يمكن في هذه الحالة التمييز بين البطلان المؤسس على عدم استيفاء الأرصاع الشكيلة اللازمة وبين البطلان المؤسس على أسباب قد تمس الموضوع من بعد . وجبني الأول من اختصاص القضاء المستعجل والثاني من اختصاص المحكمة أثناء نظر دعوى صحة المحجز لأن طالب الحكم بصحة المحجز يستلزم فحص كل ذلك قبل الحكم فيه

١١٠٢ - وقرر البعض الآخر باختصاصه عدم توافر الاستعجال (١)

أولاً : عموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات التي تخول للقضاء المستعجل الحكم بعدم الاستعجال في الاجراءات الوقفية دون قيد أو شرط سواء أكان هناك نزاع بشأن الحقوق المتعقبة بها أمام محكمة الموضوع أم لا

ثانياً : لوجود اختلاف في طبيعة اختصاص القضاء المستعجل عن اختصاص القضاء العادي في الحكم وفي اجراءات التقاضي وفي الأحوال التي تطرح عليه و لقرارات التي تصدر منه

ثالثاً : وجود تباين في موضوع الدعوى المستعجلة عن موضوع دعوى صحة المحجز إذ يشمل موضوع الأول طلب الحكم مؤقلاً بأخذه المحجز

(١) د. ج. ٢ ص ١٢٥ بنية ١٦٢ وما بعدها وبارو ص ٢٢٢ و ٢٢٧ و ٢٥٨ و ٢١٢ و بورد
ص ٢٨٩ و بورد مرافعات ج ٢ ص ٢٧٨ و بارسويه مرافعات ج ٨ ص ٢٨٨ بنية ٢٩٨٨ و بارس
ج ٢٥ أغسطس و ١٥ سبتمبر فالوز ج ٩٢ ص ٢٠ و ٤ ديسمبر ١٨٩٤ فالوز ج ٩٢ ص ٢٢٣

عليه في الصرف بالرغم من الحيز الباطل بعد البحث فيما إذا كان السند يحجز الحيز أم لا دون التعرض لصحة الحيز بينما نحوى موضوع الثانية على طلب الحكم في قيمة الحيز ووجوده وما إذا كان صحيحاً أم باطلاً

رابعاً : يجب التفرقة بين عدم المساس بالموضوع وبين الأضرار التي قد تنشأ من القرارات الوضعية التي تصدر من القضاء المستعجل والتي قد يصعب أو يستحيل في كثير من الأحيان تعويضها أو محو آثارها وإعادة الحالة إلى أصلها إذ معنى الأول عدم الفصل في الحقوق إطلاقاً والمساس بكل ما يتعلق بها وجوداً وعدماً ثم عدم حيوية القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع ولا يدخل فيها ضرر الذي قد يلحق بالمحكوم عليه من تنفيذ القرارات المستعجلة إذا رأت محكمة الموضوع عدم الفصل في الحقوق عدم الأخذ بها، فإذا حكم القضاء المستعجل بعدم تأثير الحيز لكونه باطلاً بطلاً ما جوهرياً فلا يعتبر حكمه فاصلاً في موضوع الحق لأن البطلان معدوم والمعدوم لا يثبت حقاً ولا حق ادن ولا موضوع حق وإنما صفة أو جودة الحكم جز في طريق المحجوز حل دبه بعير حق يدخل في ولاية القضاء المستعجل محوها وإزالتها متى توافر الاستعجال أمامه

خامساً : — لأن كون حكم عدم تأثير الحيز في هذه الحالة يضر بالحاجز ولا يمكنه من تنفيذ حكم محكمة الموضوع الصادر بصحة الحيز بعد ذلك فهذا لا يمكن وحده لثقل يد القضاء المستعجل عن الفصل في الدعوى متى توافر الاستعجال لعدم المساس بالموضوع كما قدما

سادساً : — لأن الأحكام النظرية القائلة بعدم الاختصاص بترويب عليها ضرر كبير بأصحاب الأموال المحجوز عليها من تعطيلها عنهم وعدم تمكينهم من الانتفاع بها بلا مبرر أو سبب قانوني زماناً قد يمتد كثيراً بسبب بطء إجراءات التقاضي العادية مع احتجاجهم اليها في كثير من الأحوال فضلاً عن قفل باب التقاضي سمح به القانون لهم بصحة حقوقهم وعدم البحث بها بحجة احتمال حصول ضرر لأشخاص لم يربط المشرع لهم حقاً ظاهرة يخشى عليها إذا ما على كل شخص مشاغب يرغب في تعطيل أموال خصمه تحت يد مديته إلا أن يرفع دعوى أمام المحكمة ويحجز بمقتضاها ويعير سد أو أمر من القاضي تحت يد مديته خصمه كالمستأجرين لعقاراته ويحدد

جلسة بطلب الحكم بصحة الحجر ليمكن بذلك من حسن أموال الأخير عنه مهما كانت قيمتها ومن عدم تمكنه من الانتفاع بها حتى تقضى محكمة الموضوع برخص دعواه بعد إجراءات طويلة ، وهو ثالث بالاختصاص بشرط ألا يكون الحكم في الدعوى مؤثراً بطبيعته على موضوع دعوى صحة الحجر الموجودة أمام المحكمة (١) وبأنه يجب في هذه الحالة التمييز بين الأوضاع الشكلية التي ألزمها القانون وربط بطلان الحجر على عدم مراعاتها وبين الأركان الجوهرية التي قد يمس بعضها لموضوع ولو عن بعد كعدم مديونية المدين للدائن وقت الحجر بسبب وفاة الدين قبل ذلك أو كسقوط الدين لأي سبب من الأسباب وقصر الاختصاص على الحالة الأولى وهي حالة كون فقدان الركن الجوهرى يبطال الحجر بطلاناً أصلياً لا يعتمد معه التأويل كحالة الحجر على مال لا يجوز الحجر عليه قانوناً دون الأحوال الأخرى التي قد يشك في بطلانها لعدم جلاء سبب اللطالان ووضوحه

ولم يخالف الفقه والقضاء في مصر أعلى ومختلط من الاختلاف المذكور حيث أخذ البعض بالرأى القائل بعدم الاختصاص للأسباب المتقدمة (٢) وأخذ البعض الآخر بالنظرية القائلة بالاختصاص وقرر الثالث المدأ الذي يقول بالاختصاص بشروط وهذا لرأى هو الراجح والأحوذ به أمام المحاكم الأهلية والمختلطة ورى الأخذ به للاعتبارات المتقدمة والسابق الإشارة إليها عند بحث موضوع اختصاص القضاء المستعجل أثناء قيام دعوى المطالبة بالحق (٣)

(١) كد ٩ ج ١ ص ٢٨ بقية ٤٢ وما بعدها

(٢) أوجيب بك طرف التميز والتنفيذ ص ٢٥١ بقية ٤٩٦ واستئناف مختلط في ٢٩ ديسمبر ١٩١٥ للمصرية ضد يناير ١٩١٦ ص ٥٠ رقم ١١٣

(٣) استئناف مختلط في ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ المجموع ١١ ص ٢٨ و ١٥ أبريل ١٨٩٦ المجموع ٨ ص ٢١٨ و ٢٥ مايو ١٨٩٣ المجموع ١٤ الخامسة ص ٢٨٤ و ٢٦ فبراير ١٩٠٨ المجموع ٢٠ ص ١٠١ و ٢٧ يناير ١٩١١ المجازيت ١٠ مايو ١٩٢١ ص ١١١ رقم ١٦٤ و ٢ فبراير ١٩٢٢ المجازيت عدد ١٩٣٤ ص ٢٠٦ رقم ٢٤٩ — و ٢٠ أبريل ١٩٢٢ المجازيت عدد أغسطس ١٩٢٨ ص ٢١٩ رقم ٢٧٨ ومصر أهل مسجل في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤ في القضية عمر ١٩٠٦ ١٩٣٤ مسجل ولم يشر بعد ٢٥ فبراير ١٩٣٥ المجزئة لقضائه العدد ٩٢ ص ١٢ و ١٢ و ١٣ ما قلناه بخصوص ذلك خود ٩ - ١٢ من الكتاب

الكتاب الرابع

اشكالات التنفيذ

قواعد عمومية

تعريف الاشكالات - ماهيتها - التنفيذ - معناه

١١٠٣ - اشكالات التنفيذ هي المعوقات التي تعرض تنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ (١) وهي منازعات قانونية يتقدم بها الشخص المراد التنفيذ على أمواله لمنع التنفيذ عليها أو للحيلولة دون انفاذه أو الشخص الحاصل التنفيذ بناء على طلبه يتضرر فيها من عدم تمكبه من التنفيذ لسبب من الأسباب ويتطالب بها مساعدته في ذلك

١١٠٤ - وتختلف اشكالات التنفيذ عن المنازعات المنصوص عنها في المادة ٤٥٣ مرافعات أهل و ٥١٥ مختلط في أن هذه المنازعات الأخيرة مادية صرف تحصل من المدعي أو المبرر أمام المحضر المباشر للتنفيذ بقرض تعطيل التنفيذ وعدم تمكين المحضر من اجرائه لا يستند فيها المانع في التنفيذ الى أسباب قانونية وإنما يرعى مبدأ المشاغبة والحيلولة دون اجراء التنفيذ

١١٠٥ - وتتميز الاشكالات عن الخلاطات المنصوص عنها في المواد ٣٨٣ مرافعات أهل و ٤٣٦ مختلط التي تحصل بين قلم المحضرين أو المحضر المكلف بالتنفيذ وبين طالب التنفيذ على اجراء التنفيذ أو على كيفية حصوله في أن اشكالات التنفيذ تعزم على نزاع قضائي (دعوى) تطرح أمام هيئة مختصة تفصل فيها بحكم قضائي بعد سماع أقوال الطرفين أو من يحضر منهما وحكمها يجوز الطعن فيه بالمعارضة أو

الاستئناف في القانون الأهلى وبالاكتاف قط في المخطوط والقرونى . أما الشابة
فيطرها رئيس المحكمة الموجود فيها المحضر أو من يتوب عنه من القضاة أو
القاضى الجزئى بحسب الأحوال عما له من السلطة الادارية على المحضر يقرر
فيها ، يراه عند الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المحضر إن رأى لزوماً لذلك ،
وقراره لا يطمى فيه بالطريق القانونى وإنما يمكن التظلم منه للجهة الرئيسية له .
وعلى ذلك فإذا امتنع قلم المحضرين المكلف بالتنفيذ عن القيام بإجراء التنفيذ ،
على شكوى أو عريضة دعوى وصلته من الشخص المراد التنفيذ عليه أو من
الغير يرعى فيها الأخير أن له حقاً على النقص المراد التنفيذ عليه يتعارض مع
الحكم المراد تنفيذه وجاراه في ذلك رئيس المحكمة أو القاضى الجزئى عند نظام
طالب التنفيذ عليه فلا يؤثر ذلك على حق طالب التنفيذ في رفع دعوى بفسخ
اشكال في التنفيذ ترفع أمام القاضى الجزئى الأهلى أو قاضى الأمور المستعجلة في
المختلط والعرضى يختصم فيها الشخص المراد التنفيذ على أمواله وقلم المحضرين
ويطلب فيها الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من ذلك ولا يتعارض حكمه في هذه
الحالة مع القرار الصادر من رئيس المحكمة أو القاضى الجزئى بإيقاف التنفيذ بناء على
الشكوى أو عريضة الدعوى لصدر هذا القرار فور من حيث غير مختصة بالنظر
في الماذعات القانونية بل تختص فقط بالفصل في الخلافات التى تحصل بين قلم
المحضرين وبين طالب التنفيذ والتي تتعلق بالمسائل الادارية الصرفة أو بالأسباب الشكلية
نابا لصدوره بنبر اتباع الطرق التى أوجها القانون وهي رفع دعوى أمام المحكمة
المختصة بالفصل في اشكالات التنفيذ للحصول على حكم بإيقاف التنفيذ

١١٠٦ - والمراد بالتنفيذ الوفاء بالالتزامات التى تعهد بها المدين بمقتضى
العقود أو التى حكم بالإلزام بها بخون تعهد سابق له (١) ويشمل - فور التمسك
العيبى وهو الذى يطلب منه تكليف المدين بعمل ما التزم به بالذات كالدب بفساً
عن الاندوم تسليم عين معينة أو عن اجراء عمل معين أو الامتناع عن اجرائه
وذلك بشرط أن يكون التنفيذ العيبى ممكناً وغير ماس بحرية المدين المراد

التميز عليه — فإذا استحال التنفيذ الشيء لأى سبب كان كهلاك الشيء المنفق
على تسليمه أو وقوع الشيء المتعهد بعدم أجرأته أو كان القيام به يمس حرية
المدين فلا يكون الدائن فى هذه الأحوال لإلحاق المطالبة بالتحويل — ثانياً — التنفيذ
بغير المحجز والبيع — ثالثاً — التنفيذ بطريق الإكراه البدنى

الباب الأول

الشروط الواجب توافرها لاختصاص القضاء المستعجل
بالحكم في اشكالات التنفيذ

١١٠٧ - يشترط لاختصاص القضاء المستعجل للحكم في الاجراءات الوقية
التحفظية توافر شرطين: الاول - الاستعجال - الثاني - عدم المساس
بالموضوع فهل يلزم وجود هذين الشرطين أو أحدهما لاختصاص القضاء المستعجل
للحكم في الاشكالات أم لا . هذا ما سنتكلم عنه الآن:

الفصل الاول

الاستعجال URGENCE

١١٠٨ - اختلف الشراح واحكام المحاكم في فرنسا في ضرورة توافر
الاستعجال Urgence لاختصاص القضاء المستعجل والحكم في اشكالات التنفيذ -
فقال البعض بضرورة ذلك مطلقاً وأيه بالاسباب الآتية (١)

ارنوا لان قانون المرافعات قسم الاشكالات إلى عادية وتنظر أمام
المحكمة التي أصدرت الحكم أو محكمة المدعى عليه ان كان الاشكال متعلقاً بمقد
رسمي (مادة ٤٧٢ مرافعات) وأخرى تنظر على وجه السرعة Avec célérité

(١) ميرش مدة ٦ وشوفوكلو ج ٦ نفا ١٠٦٧ وروانر Boissard ج ٣ ص ٢٨١ وكير ج ١
ص ١٣ مدة ١٠-١١ . وتطبيقات والور على المادة ٤٠٦ مرافعات مرفوعة بده ٦٧٠ وجر خويل في أرب أغسطس
سنة ١٨٤٢ دأوز سنة ٤٤ ج ٢ ص ١٨٠ والنفس الفرنسي في ٣ يولي سنة ١٨٨١ والورد سنة ٩٠ ج ١
ص ٢٢٩

وتنظر أمام المحكمة الكائن في دائرتها التنفيذ (مادة ٥٥٤ مرافعات) وثالثة مستعجلة ويصل فيها الفصل المستعجل (١)

ثانيه : لأن مقرر القانون خطأ في عدم ذكر كلمة الاستعجال في الفقرة الثانية من المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي عند الكلام على شروط اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في اشكالات التنفيذ أسوة بالفقرة الأولى منها (٢)

ثالثه : لأن الاستعجال شرط لازم لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم على الاجراءات الوقفية التي تعرض أمامه سواء كانت عن أمور تحفظية صرف أو عن اشكالات في التنفيذ

رابعه : لأن مقرر القانون ذكر ما يفيد ضرورة توافر الاستعجال في كافة المنازعات التي تطرح أمام القضاء المستعجل أيا كان نوعها (٣)

خامسة : لأن القول باعتبار اشكالات التنفيذ كلها مستعجلة يدخل في اختصاص القضاء المستعجل الفصل فيها هذا القول فيه تعطل بلا مرور لنصوص المادتين ٤٧٢ و ٥٥٤ مرافعات فرنسي (٤) وقال آخر بعكس ذلك وبأنه لا يشترط توافر الاستعجال لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم في اشكالات التنفيذ أسوة بالاجراءات التحفظية الأخرى (٥) وحيث في ذلك ما يأتي

أولاً : أن تقسيم الاشكالات الى اشكالات عادية وأخرى تنظر على وجه السرعة وثالثة مستعجلة وهو تقسيم نظري أكثر منه عملي

(١) كبريه ج ٩ ص ٧٣ بقية ٩٠٦ وما بعدها

(٢) برافان المرجع المتقدم

(٣) شوم وكادو ج ٦ الساتر الاشارة فيه

(٤) كبريه ج ٩ ص ٧٣ وما بعدها

(٥) برنان ج ٢ ص ٨٠ بقية ١٢ وما بعدها وروديو ج ٢ ص ٣١٦ وفي الجيم ج ١ ص ٣٧٧ وروديو بقية ١٢٦١ وجرسونه ج ٨ بقية ٣١٨١ وريباك ج ٢ ص ٣٨٧ بقية ٩٩٦ وما بعدها وتقسيمات النور حل ٨٠٦٨١ مرافعات بقية ١١٩ ودالوز الفصل ج ١٠ «مستعجل» ص ١٩٧ بقية ٢١ وروديو ج ٢٩ يناير سنة ١٨٩٩ دالوز سنة ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ - واتخذت الفرنسي في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ج ١ ص ٢٢٠

ثانياً : لأن المشرع اغفل عمداً ذكر كلمة الاستعجال في الفقرة الثانية من المادة ٨٠٦ مراضات عد الكلام على شروط اختصاص القضاء في الحكم في اشكالات التنفيذ لاعتبارات عملية راعاها اثناء وضع القانون لعلنه ان صعوبات التنفيذ جميعها تتعلق بمسائل يحجب الفعل فيها بسرعة لا تكون في القضاء العادي وذلك بحفاظته على الحقوق ووضع حد للبحث بها والحيلولة دون المدين المماطل في وضع العراقيل في سبيل تمكين طالب التنفيذ من الحصول على حقه

ثالثاً : لأن اشكالات التنفيذ مستعجلة بطبيعتها لتطبيقات مسائل يجب البت بها بسرعة فلا لزوم مع ذلك للبحث عن وجه آخر للاستعجال لوجوده من تلقاء نفسه وبقوة القانون ومن طبيعة اجراء الاشكالات (١)

رابعاً : لأن المادة ٨٠٦ مراضات فرنسي اوردت فقرتين مختلفتين تمام الاختلاف تكلمت في الأولى منهما على الاجراءات الوقفية التحفظية وفي الثانية على اشكالات التنفيذ

خامساً — لأن القانون نص على ضرورة توافر الاستعجال في الفقرة الأولى من المادة ٨٠٦ مراضات فرنسي دون الثانية فلا يجوز مع اطلاق نص الفقرة الثانية وصراحته اضافة قيد جديد عليها

سادساً — إن القول بأن اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في كافة اشكالات التنفيذ يترتب عليه تعطيل لنصوص المادتين ٤٧٢ و ٥٥٤ مراضات قول غير صحيح لأن اختصاصه بالحكم في الاشكالات مقيد بشروط مخصوصة وهي عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق أو التمرض لتضيير الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ والحكم الذي يصدر منه مؤقت محض لا تأثير له على محكمة الموضوع بخلاف الحال في اختصاص محاكم الموضوع في نظر الاشكالات المتصورة عنها في هاتين المادتين فإنه مطلق غير مقيد بأي قيد والحكم الذي يصدر فيها قاطع في موضوع الخصومة وقايل في الحقوق (٢) والرأى الأخير هو الراجح والمعمو به قضاء (٣)

(١) سريلاك ج ٢ ص ٣٨٤

(٢) جلوبوه ج ٨ ص ٣٧٨

(٣) سريلاك ج ٢ ص ٣٨٧ بقية ٥٦٦

١٩٠٩ — أما في مصر فقد أخذ فريق من الشراح وأحكام المحاكم بالرأي القائل بضرورة نوافر الاستعجال في الاشكالات لاختصاص القضاء المستعجل بنظرها خصوصاً وأن المشرع المصري بخلاف الفرنسي ذكر كله الاستعجال في مادتين ٢٨ مراعاتاً لأمل و١٣٦ مختلطاً بالكلام على اختصاص القضاء المستعجل في نظر الاشكالات التنفيذية^(١) إلا أن الرأي الراجح والمعمول به قضاء أنه لا يشترط نوافر الاستعجال لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكالات التنفيذ أسوة بالاجراءات التحفظية الأخرى^(٢) لأن الاشكالات المذكورة مستعجلة بطبيعتها ولا ضرورة مع ذلك للبحث عن أي وجه آخر للاستعجال ولأن المادة ٥٠ في المادتين ٢٨ مراعاتاً لأمل و١٣٦ مختلط من لفظ مستعجلة بعد كلمة مارات، إنما وقع من باب تحصيل ما هو حاصل أي من قبيل اللغو أو الحشو الذي لا فائدة منه^(٣) ويرى الأحذ بهذا الرأي الأخير لوجهاته وعطافته للعمل . وللغرض من طبيعة القضاء المستعجل لتعلق الاشكالات بصعوبات وأمرور يجب الفصل فيها عن مجمل خروفاً من التلاعب بالأحكام والسدادات ومنعاً من وضع العرقل في سبيل تنفيذها فتضيق بذلك الثمرة التي يجنبها أصحابها منها^(٤)

(١) التنفيذ علناً ومجلاً لبدء القضاة بك قصد من ١٣٤ بقعة ١٩٣ وأميوط استثنائي في ٢٦ يوليو ١٩١٥ مادة القضاة ٣ من ١١٦ وسوماج جرف في ٢٣ يوليو ١٩٠٢ مجموعة ومجموعة ٦ عدد ٤ من ١١١
(٢) أبو حبيب بك طرق التنفيذ والتسليم من ١٣٠ منذ ٨٩٧ — مصر أملي استثنائي في ١ مايو ١٩٠٩ مرق في ٢٦ من ٢١٩ وقتاً في ٢٦ يوليو ١٩١٣ ومطابق في ٧ أغسطس ١٩١٣ بمادة عدد ٣ من ٢٩ ولجنة الكبرى في ٢٠ سبتمبر ١٩١٣ بمادة ٤ عدد ١ من ١٤٧ ومصر أملي مستعجل في ٢٠ مارس ١٩٣٥ بمادة ١٥ عدد ٧ من ٥٢٥ رقم ١٤٣ واستثنائي مختلط في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ من ٢
و ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٥ من ١١٩
(٣) أبو حبيب بك طرق قصد والتسليم المرجع السابق واستثنائي مختلط في ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ من ١١٩
(٤) مصر أملي مستعجل في ٢٠ مارس ١٩٣٥ بمادة ١٥ عدد ٧ من ٢٦ رقم ٢٤٣

الفصل الثاني

عدم المساس بالموضوع

٣١٤٠ - يشترط لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكالات التمهيد عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق بأي حال من الأحوال وبما هو دلت عليها يأتي . -

أولاً - ألا يطلب منه سوى إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه

ثانياً - ألا يمس الحكم بالإيقاف أو الاستمرار بحقوق الطرفين أو يتعرض لتفسير الأحكام أو السدات الواجبة للتنفيذ

ثالثاً - ألا يتم التمهيد أو جزؤه فائداً تم جزؤه منه يطلب منه إيقاف تنفيذ الباقي ويستكمل على كل شرط من هذه الشروط على حدة

الفرع الأول

طلب إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه

٣١٤١ - يجب لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكالات التمهيد أن يطلب منه الفصل في اجراء مؤقت متعلق بالتمهيد أي الحكم في أمر منع التنفيذ أو إيقافه أو استمراره بصيغة مؤقتة حتى تفصل محكمة الموضوع بما تراه في موضوع الحقوق المتنازع عليها التي يني عليها الاشكال - أما إذا طالب منه خلاف ذلك والفصل في موضوع هذه الحقوق بالذات فلا يختص بالحكم بذلك لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق المنوع عنه التعرض له أو الحكم فيه وعن ذلك ولا يدخل في وظيفته الحكم في الأمور الآتية حتى ولو صبغت في شكل صعوبة من صعوبات التنفيذ

٣١٤٢ - تفسير ما ورد بالأحكام من غرض أو ليس أو إيهام (١) بل يختص

(١) استأذن عظمى في ٨ يونيو ١٩٠٤ المحررة ١٦ من ٣٠٠

بذلك محكمة الموضوع التي أصدرت هذه الأحكام اللهم إلا إذا كانت الأحكام
المطلوب تفسيرها صادرة منه فيجوز له في هذه الحالة تفسير ما للنس على الإحصام
من عباراتها (١)

ثانياً — تفسير العقود الرسمية المطلوب تنفيذها يلخص بذلك محكمة الموضوع
الكائن في إدارتها محل المدعى عليه

ثالثاً — نصحيح ما ورد في الأحكام المراد تنفيذها من أخطاء مادية أو
قانونية (٢)

رابعاً — تعديل منطوق الأحكام أو تحويله لمعناه ملائماً للوقائع الصحيحة
المدعى الصادر فيها الأحكام المذكورة (٣)

خامساً — الحكم بطلان الأحكام لوجود عيب في إجراءات المرافعة السابقة
عليها (٤) أو لصدورها من جهة قضائية غير مخصة بالنسبة لوظيفتها بالفصل في
الممارعات التي قضت فيها (٥) أو لأي سبب آخر

سادساً — الحكم بصحة العقود المطلوب تنفيذها أو بفسخها أو بطلانها أو الحكم
في مسائل الملكية أو الحقوق العينية المنفردة عليها (٦)

سابعاً — الحكم بدالة التهمة من المبلغ المتخذ من أجله لأي سبب من
أسباب الوفاة

(١) راجع ما قلناه بخصوص ذلك في ١٢٩ ص ٩٩ من الكتاب

(٢) مريبك ج ٢ ص ١١٤ بدء ٢٩٧ وليرن ١٢ مايو سنة ١٨٨٣ دالوز ٨٤ ج ٢ ص ٣٩

(٣) مريبك ج ٢ ص ١٩٤ وما بعدها ومصر أعلى مسجل في ١٣ يناير سنة ١٩٣٥ المرسلة للقضاء
عدد ١٣ سنة ٤ ص ٢٠

(٤) بنسوف أعلى في ٢٦ أبريل سنة ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ٣١٤

(٥) استئناف عتظ في ١١ مارس سنة ١٨٩٣ سنة المجموعة ٩ ص ١٦٧ و ٢٣ يربيه سنة ١٩٣٣

المجالات يربيه سنة ١٩٣٤ ص ٣٠١ رقم ٢٣٩

(٦) مريبك ج ٢ ص ١٩٤ سنة ٢٩٧ و ٢٩٨ والنس الفرنسي في ١٥ يناير سنة ١٨٩٤ دالوز

١١ ج ١ ص ٢٩٦ و ٢٣ يربيه سنة ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٥ ج ١ ص ٣٦١ واستئناف عتظ في ٥ مايو
سنة ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٣١٢

ثامناً — تعيين مقدار المبالغ الواجب التنفيذ بها إذا لم تكن معينة في الأحكام أو السمات المنقذ بها (١)

تاسعاً — الحكم بطلان العقود الرسمية أو الحكم بتزويرها
عشرًا — الحكم بطلان محاضر الصلح المصدق عليها من المحكمة عند عدم تنفيذ الشروط الواردة بها (٢)

حادي عشر — للتنفيذ بمبالغ غير واردة في الأحكام المنقذ بها (٣)
وغير ذلك من المسائل الموضوعية الأخرى

الفرع الثاني

عدم مساس حكم الإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ بالموضوع

١١١٢ — إذا طلب في الاشكال من القضاء المستعجل الحكم في اجراء وثق منطبق بالتنفيذ من منع وإيقاف أو استمرار فيجب عليه ألا يمس في قراره في شيء من ذلك بالموضوع أو أصل الحق فإن فعل خلاف ذلك يكون قاضياً في أمر غير داخل في ولايته ويضحي حكمه مطعوناً عليه

١١١٣ — وبمس الموضوع في قراره إذا قضى ضمناً في موضوع الحقوق المتنازع فيها للتوصل لأصداره قراره (٤)، كما لو فصل مسناً في حق الملكية أو في مسائل صحة العقد أو بطلانها أو صحتها أو في حق الحبس أو الامتياز للتوصل للحكم بالاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف، فتلاً إذا ما تم شخص أرحاً مرمونة رهناً

(١) استئناف أملى في ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ المحرق ١٠ من ٤١٤ - واستئناف عطل في ٢١ ربيع سنة ١٢٩٢ المجموع ٤ من ٣٠١ و ١٧ نوفمبر سنة ١٢٩٣ المجازات ديمه سنة ١٢٩٢ من ٢١ رقم ١٨

(٢) استئناف عطل في ١ يونيو سنة ١٩١٥ المجازات جدير سنة ١٩١٥ من ١٧٥ رقم ١٦١
(٣) مصر أملى مستعجل في ١٢ جابر سنة ١٩٣٥ المبريد قضائية العدد ٢ سنة ٧ نمرة سلسلة ٣١٣ من ٧

(٤) استئناف عطل في ١٠ ديسمبر ١٩٠٨ المجموع ٢١ من ٣٧

حياراً لآخر بعدد رسمي وأراد المشتري استلام الأرض وتنازع في ذلك المراتب
وواضع اليد عليها، فلا يجوز للقضاء المستعجل مع ذلك الحكم بالاستمرار في
التنفيذ وتسليم العين المبيعة للمشتري بل يمتنع عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لأن الحكم
بالاستمرار فيه ماس بحقوق المراتب حارياً في حق العين المرهونة واستعلاها
واستهلاكه الذي من فائض عليها - هذا الحق الخارج عن ولاية القضاء المستعجل
عصل فيه ولو ضمننا في القرار الذي يصدر منه باستمرار التنفيذ (١) مثال آخر :
شخص باع لآخر بعدد رسمي عقاراً موجوداً في حيازة ثالث، ولما أراد المشتري
تنفيذ العقد واستلام العقار مانع واضح اليد في ذلك فلا يجوز للقضاء المستعجل في
هذه الحالة إذا اتضح له جدية ادعاء واضح اليد أن يقضى بالاستمرار في التنفيذ
؛ لوعى من ذلك أن يمتنع عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لأن في الاستمرار في التنفيذ
مساساً بحق واضح اليد الظاهر بظهور المالك (٢) مثال : ثالث اشترى شخص قطعة
أرض يحكم مرسى مزاد من المحكمة وعند انشروع في تنفيذ الحكم نازعه آخر في
التسليم بحجة ملكيته للأرض المبيعة فلا يجوز للقضاء المستعجل إذا ظهر له جدية
المنذرة أن يضرب بها عرص الحائط ويقضى بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من مبال
يتمتع عليه الحكم بالإيقاف (٣) مثال رابع أراد شخص التنفيذ على آخر بعدد رسمي
طعن فيه الأخير بالزور أمام الجهة المختصة التي أجرت تحقيقات جدية عن ذلك
فلا يجوز للقضاء المستعجل مع ذلك الحكم باستمرار التنفيذ بل يمتنع عليه الحكم
بالإيقاف وترك الموضوع للمحكمة المختصة لأن القضاء بالاستمرار في التنفيذ معناه
الحكم ضمناً بصحة العقد المطعون فيه (٤) مثال آخر : اشترى شخص أرضاً من
المحكمة المراد العلني ولما أراد تنفيذ حكم مرسى المزاد حصل نزاع جدي بينه وبين
واضع اليد بخصوص مركز قطعة الأرض المراد تسليمها طبقاً لحكم مرسى المراد

(١) استئناف عظمى في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٢

(٢) استئناف عظمى في ٢٨ نوفمبر ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ٢٠

(٣) استئناف عظمى في ٤ ديسمبر ١٩٣٩ و ٣ ديسمبر ١٩٣٠ المأزات أكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٠ و ٤٢١

دم ٥٠٠ و ٥٠١

(٤) استئناف عظمى في ٢٨ ديسمبر ١٩٢١ المجموعة ١١ ص ٦٤

وخصوصاً مساحتها على الطبيعة فلا يجوز القضاء المستعجل مع ذلك الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من ذلك كما لا يخفى له تعيين خير تطبيق للمستندات على الطبيعة لتعلق الحكم بذلك بأجزاء قاطع في الخصومة بتعارض مع طبيعة ولايته في الحكم ونفاي مع الاستعجال المتوط بالأجراءات التي تطرح أمامه بل يتعين عليه في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ والرأى عليه المراد وشأنه في المطالبة بحقوقه أمام محكمة الموضوع (١) - مثال آخر شخص يدان آخر في مدع بموجب حكم ولعدم السداد أوقع الحجر تنهيداً على منقولاته وتحدد يوم ليحضر في أثناء ذلك وتم إجراء البيع دفع المدين قداً مبلغاً من الدين وأحق منه على قسيط الباقي على أنفساط شهرية يستحق أول قسط منها بعد تاريخ البيع ونعمد الدائن في مقابل ذلك بإيقاف إجراءات البيع إلا أنه بالرغم من ذلك سار في إجراءات البيع في اليوم المحدد من قبل بحجة أن المدين بهرب منقولاته الأخرى غير المحجوز عليها فقام المدين في ذلك بأشكال في التنفيذ فلا يجوز القضاء المستعجل في هذه الحالة لأنه بقول طالب البيع وأحكام باستمرار التنفيذ بل يتم عليه الحكم بالإيقاف لأن الحكم بالاستمرار في التنفيذ معناه الفصل ضمناً مسح الاتفاق المحرر بين الطرفين بخصوص قسيط الدين أو بعدم أحقية المدين في ذلك (٢) مثال آخر شخص وطى مدين لآخر وطى بمبلغ بموجب حكم في على سند غير قابل للتحويل ولعدم الوفاء تنازل الدائن عن الحكم لآخر وهذا أعلل المدين بالنزول وفيه عليه بالدفع ولما لم يدفع المدين شرع في الحجر تنفيذاً على منقولاته فقام المدين في ذلك بحجة عدم صحة التنازل الحاصل بالحكم لعدم موافقة عليه فلا يجوز القضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ اعتماداً على رأى بعض الشراح وأحكام المحاكم بعدم ضرورة مراقبة المحكوم عليه على سواقة الأحكام أسوة بالسندات كما لا يجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ فقط أخذاً بالرأى المكسب لمساس كل ذلك بالموضوع لتعلقه بالفصل في صحة التنازل وعدمه بل يتعين عليه في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ مع تكليف المدين المستشكل

(١) - شتاف مخط في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ المجازات يناير ١٩١٩ ص ٣٩ رقم ١٢ و ١٤ ديسمبر ١٩٢٧

المجازات أكتوبر ١٩٣٩ ص ٤٢١ رقم ٥٠٢

(٢) - مصر أهل مستعمل في ٢٤ فبراير ١٩٣٥ في القضية رقم ٤٩٨ سنة ١٩٣٥ ولم يشرع

بأيديع المبالغ المراد التنفيذ من أجله في خزنة المحكمة على ذمة الطرفين حتى تفصل
محكمة الموضوع في دعوى بطلان الحوالة مع تحديد ميادله لادعاء المبلغ فيه بحيث
إذا لم يودع أو رفع الدعوى بطلان الحوالة يستمر الحال لديه في التمسك على أن
يودع المبلغ للتأجيل من البيع في خزنة المحكمة بالشروط عينها ويكتب المحل إليه
رفع دعوى صحة الحوالة - مثال ثامن - شخص يملك مزرعة يحاور آخر بمسألة
حائض في ملك الغرضين اتفق بينهما على نقلها بارتفاع معين في مكان معين إلا أن
أحدهما أحل بهذا الاتفاق وراى في ارتفاع الحائط مرفوع جاره دعوى إثبات حالة
وأخرى بالإزالة قضى فيها ابتدائياً واستئنافاً بالإزالة ولما ذهب المحضر لتعديده حكم
الإزالة التي المحكوم لصاحبه أن الحائط المتنازع عليها أزيلت وأن المحكوم عليه
شيد حائطاً آخرى في ملكه بفس ارتفاع الحائط التي حكم بإزالتها بفرض مس
النور عنه فطلب من المحضر إزالتها فامتنع عن ذلك لخروجها عن الحكم المطلوب
تنفيذه فاستشكل في التنفيذ طالما استمراره فلا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة
الحكم بالاستمرار في التنفيذ والحكم بإزالة الحائط المنشأ حديثاً غير الداخلة في
الحكم حتى ولو كان في بقائها ضرر بطالب التنفيذ بل يتعين عليه الحكم بإيقاف
التعدي إذ ليس للقضاء المستعجل عند النظر في اشكالات التنفيذ أن يفسر الأحكام
المطلوب تنفيذها على غير ما قصت به ظاهراً جلياً من عباراتها أو يبدل فيها أو
يضيف إلى موقوفها أشياء أو عبارات لم ترد فيها لماس كل ذلك بالموضوع أو
أمر الحق بل لا اعتباراً فضلاً في الموضوع الأمر الممنوع عنه النظر فيه كلية وفي الحكم
باستمرار التنفيذ فمثل في كل ذلك (١) مثال آخر شخص مدبر لقلم الكتاب في
رسوم قضائية بموجب قائمة أعلنت فيه ولم يمارض فيها وعند التنفيذ تاحيرون على
مقولاتهم فاهم خارج اشكالاً في التنفيذ بناء على حصول خطأ في تقدير الرسوم الصادر بها
القائمة ورفع في الآن نفسه دعوى بطلان اجراءات التنفيذ أمام محكمة الموضوع
فلا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بإيقاف التعدي اعتماداً على حصول
خطأ في القائمة لماس الحكم بذلك بالأمر الصادر على قائمة الرسوم بالالزام

(١) صدر أول مستعجل في ٢٧ فبراير ١٩٢٥ المرحلة القضائية عدد ٢٨ لسنة ٦ من ٩ ومرباك ج ٢

لمستعجل من ١٩٤ وما بعدها بدء ٢٢٧ و ٢٦٥

أو التعديل بعد أن اضحي الأمر الصادر بها نهائياً بضوات مواعيد الطعن فيه بل
سعين عليه في هذه الحالة الحكم باستمرار التنفيذ - مثال عاشر - شخص حكم له
«استلام معولات معينة موجودة في منزل المدين وتخصير الأخير في دفع الأيجار
أرفع المؤجر دعوى الجزاء تحفظاً على معولاته من بينها المنقولات المحكوم تسليمها للآخر
ورفع المؤجر دعوى بالاجبار المتأخر وصحة الحجز وعند التنفيذ باستلام المنقولات
مذبح المؤجر في ذلك لحصول الحجز عليها فلا يجوز للقضاء المستعجل في ذلك الحكم
باستمرار التنفيذ بل ينبغي عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لأن في الحكم بالاستمرار
مساساً بحق المؤجر في الحصول على حقه في الأيجار من ثمن المنقولات الموجودة
في العين المؤجرة بالاعتبار من عداد حق ولو كانت هذه المنقولات مملوكة للغير
ويمكنه في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ فخطإ إذا أودع المحكوم له التسييم
الاجبار المتأخر المحجوز من أجله في خزائن المحكمة على ذمة المؤجر حتى يفصل
في دعوى المطالبة بالاجبار - مثال آخر - شخص قضى له على أحد الشركاء في منزل
بسد الشايبك الموجودة فيه والمطلة على منزله وعند تنفيذ الحكم تعرض باقي الشركاء
الذين لم يختصموا في الدعوى وطلبوا إيفاء التنفيذ لعدم اختصاصهم في الدعوى
المطلوب تنفيذ حكمها ففي هذه الحالة لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم باستمرار
التنفيذ على الشركاء الذين لم يختصموا في الدعوى بل ينبغي عليه الحكم بإيقاف التنفيذ
لأن في الحكم بالاستمرار في التنفيذ مساساً بحق الشركاء المذكورين

أولاً - لأن الأحكام كالمقود لا تتمتع ولا تضر إلا طرفيها اللهم إلا في حالة
النظام انديفاً أو قانوناً بشروط مخصوصة

ثانياً - لأن الحكم الذي يصدر ضد الشريك على الشريك لا يضر بحق
الشريك الآخر الذي لم يختصم في الدعوى

ثالثاً - لأن عدم تهزئة الحق المحكوم به لعدم تقرير حق ارضاق لا يؤثر
على القاعدة المتعمدة

رابعاً - لأنه لا يدخل في وظيفة القضاء المسجل الحكم بتنفيذ الأحكام
على غير طرفيها إذا اتضح له جدية دفاع هذا الغير كما سيأتي الكلام عليه بعد (١)

(١) مصر أعلى مستجل في ٦ فبراير ١٩٣٥ المراجعة القضائية العدد ٢٥ سنة ٦ ص ٩

- مثال آخر - شخص مستأجر منزلاً من آخر ولتأخيره في دفع الإيجار أوقع المؤجر حجزاً تعسفياً على المتقولات الموجودة في العين المؤجرة ثم حصل على حكم بالإيجار المتأخر وما يستجد من الإيجار والمصاريف وشئت الحجز وعد التعبد مدع المستأجر بحجبه ترك العين المؤجرة بغير رضا المؤجر بسبب فسخ المؤجر المبدئ عنه ومع دعوى بالتعويض عليه لهذا السبب فلا يجوز الفسخ التعسف في هذه الحالة الحكم بأيقاف التعبد بل بتعين عليه الحكم بالاستمرار في التعبد لأن في حكمه بالإيقاف مأساً يحق للمؤجر التربة على التعاقد إذا من أبدي المقرر أن الاتفاق شريطة الماقتدين لا يجوز لأحدهما التنازل عنه إلا برضا الطرف الآخر أو بحكم من قضاء محكمة الموضوع بالفسخ أو البطلان أو إذا لعدم محل الاتفاق أو هلك أو تحرب قوة القاهرة أو بخطأ المؤجر إن كانت العلاقة إيجارية وأضحى يخشى على حياة المستأجر وأفراد عائلته القاطنين معه فيه بسبب هلاك تعين أو تخريبها ولم تتوافر إحدى هذه الحالات في دعوى المستشكل (١) وغير ذلك من الامثلة التي لا تدخل تحت حصر

١١١٤ - وعلى ذلك يتعين على القضاء المستعجل عند الحكم في إشكالات التنفيذ أن يبحث فيما إذا كان القرار بالاستمرار في التنفيذ مثلاً يستوجب المدس بحقوق الشخص المراد التنفيذ عليه أو يستوجب الفصل في ملاذعات موضوعية تتعلق بحق طالب التنفيذ أو بصحة السد الذي يفسد به أو بمحصول الأموال المراد التنفيذ عليها أم لا فإذا ألقى شيئاً من ذلك قضى بأيقاف التنفيذ - أما إذا اتضح له عكس هذا وأن الإشكال غير جدي فيقتضى بالاستمرار في التنفيذ وهكذا يكون الحال عند الفصل في طلب مع التنفيذ أو إيقافه (٢).

ولم تنصرر من الأحكام من القرار الصادر في الإشكال بالاستمرار أو المنع أو لا ينافي أن يطرح النزاع أمام محكمة الموضوع المختصة لتعصل في موضوع الحقوق المتنازع عليها التي لم يتمكن القضاء المستعجل من التعرض لها أو الفصل فيها صتما بسبب ولايته المحدودة

(١) استئناف مخط في ٣٠ مايو ١٩٣٣ الجارية عدد ٧٨٥ من ١٩٤٤ رقم ٢٧٧

(٢) مصر أهل مستعمل في ١٢ يناير ١٩٣١ المجلد ١٦ العدد ٤ من ١٩٣٣ رقم ١٨٥

١١١٥ — ولا يقصد من عدم المساس بالموضوع عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات اذا بنيت على اسباب موضوعية صرف، كالتعاضل أو سقوط الحق المطالب به لسبب من الاسباب القانونية الموجبة لا سقوط مثل المقاصة أو مضي المدة أو عدم أحقية الثابت في التنفيذ لتقديم المدعي التأمين المتفق معه في العقد أو غير ذلك من الاسباب التي تتعلق بالموضوع لأن قصص الأمور المستعجلة يختص بالحكم في الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ مهما كانت الاسباب التي يبت عليها سواء تعلق بالموضوع Le Fond أو الشكل La Forme بالشروط السابق الكلام عليها كما سيذكر بالتفصيل بعد (١)

١١١٦ — وليس معنى عدم المساس بالموضوع لحظة القضاء المستعجل في بحث مسندت الطرفين وتحقيق دفاعهما وحقوقهما وتقدير كل ذلك لمعرفة من منهما أحق بحمايته المؤقتة بالاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف والتي سيأتي الكلام عليها من بعده كما سبق القول عدم التأثير على الحقوق بالفصل فيها نحن بالقرار المؤقت بالإيقاف أو الاستمرار (٢) ولا يعتبر ماسا بالموضوع بحث للقاضي المستعجل في المنازعات القانونية التي تثار أمامه من الطرفين للوصول إلى النتائج الصحيحة في قراره ومع حمايته المؤقتة لمن يستحقها منهما وتقرير كل ذلك في أسباب حكمه ليكون بحاجة من الوقوع في الخطأ ويكون قراره مؤسداً على أساس قويم وإلزام بالقرض الذي قصده المشرع من ضرورة نسيب الأحكام ليطمئن كل متقاض على حقوقه ولتتروى المحكمة الاستئنافية حسب وجهة نظره والروايات التي استوجبت الحكم في الدعوى بالطريقة التي قضى بها فيها (٣)

(١) مراكش ج ٢ ص ٣٩٩ بقية ١١٦

(٢) مصر أمم مسجل في ٣ مارس ١٩٣٥ المراجعة القضائية عدد ٥ سنة ٨ ص ٣٢ واستئناف عجل في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٥ الجزائر فبراير ١٩٣٩ ص ١٣ رقم ٥٢ و ٥٤ نوفمبر ١٩٣٨ الجزائر ديسمبر ١٩٣٩ ص ١٣ رقم ٤٦ ومراكش ج ٢ ص ٤٦ بقية ١١٦ وروان ج ٢ بقية ١-٧ وباريس في ١١ فبراير ١٩٤٧ دالوز ج ٢ ص ١١٣ وتولوز في ٢٠ يناير ١٩٤١ دالوز ج ٢ ص ٧٨

(٣) استئناف عجل في ٢٣ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٦ ص ٢٧١ ومصر أمم مسجل في ١٣ يناير

١٩٣٦ الجماعة العدد ٤ لسنة ١٦ ص ٤٢٣ رقم ١٤٥

الفرع الثالث

عدم اختصاص القضاة المستعجل في الحكم بالتصريح بالتنفيذ

أدّ مس ذلك الموضوع حتى لو تضمن الإحصاء على ولاية في ذلك

١١١١ - لا يخص القضاء المستعجل في الحكم في اجراء متعلق بالتنفيذ كان فيه مساس بالموضوع حتى ولو اتفق الاختصاص على ولايته في الحكم في الدعوى لأن شرط عدم مساس قاضي الأمور المستعجلة بالموضوع عدل الحكم في قراره لمؤقت في الاجراءات التحفظية أو في مع التنفيذ أو استمراره من النظام العام لا يمكن بطريق الخصومة ان ينفقا على حلاله كما يتعين على القاضي المستعجل الحكم بعدم اختصاصه من تلقاء نفسه اذا ما ظهر له ان المساس بالموضوع شرط لازم للفصل في الدعوى (١)

١١١٨ - وعلى ذلك فادّ اتفق الطرفان على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالتصريح بتنفيذ حكم استثنائي قضى بالزام المشتكل حنده بمبايع مدين بشرط دفع كفالة مائة - وذلك بالنسبة لمبلغ جديد لم يقض به في الحكم أدحلاء على المبلغ المحكوم به مع التنازل عن شرط الكفالة فإن ذلك لا يمنع القاضي المذكور من الحكم بعدم اختصاصه بذلك إذا احتوى الاتفاق على التزامات وحقوق جديدة لم تكن مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية وكان التنفيذ قاصراً على المبالغ الخاصة بهذه الالتزامات الجديدة (٢)

(١) مصر أهل مستعجل في ١٢ فبراير ١٩٣٥ المراجعة القضائية العدد ٢ سنة ٧ ص ٧٠ ومربك ج ٢ ص ١٥٨ وما بعدها واستثنائي مخطط في ٩ نوفمبر ١٩٣٣ المجازات بوله ١٩٣٤ ص ٣١٣ رلم ٣٠٤
(٢) مصر أهل مستعجل في ١٢ فبراير ١٩٣٥ المراجعة القضائية عدد ٢ سنة ٧ ص ٧٠ والدعوى تنص في أن شخصاً باع لأخر أطباقاً موصوفة بالبريكة ثم اجازى سيد المقرى يدفعه بالكيفية لموصوفة بنقد البيع ثم باع المقرى بموافقة البائع بعض الاطيان الميعة لأخرين وسدد جزاً من الثمن ولأخيره في سداد الباقي دفع عليه الإلتزام دعوى أمام محكمة مصر لثقة بمسدة لتقاضي وبساقى من الثمن وضعت محكمة المذكورة بتلويح ٢٨ نوفمبر ١٩٣٩ بمسدة لتقاضي وبالمزام المقرى بمبلغ ٦٠٦ جيباً ر ٩٧٥ طلباً والفرد بواقع ٥ في المائة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية استأنف الطرف هذا الحكم مدله حكماً لاستئناف الإلتزام المقرى بأن يدفع للبائع مبلغ ٧٧١٥ - ٦٢٥ طلباً من ذلك مبلغ ١٧٩٥ جيباً

أورد : لمسأس الأمر بالتعبد بخفوق لا يختص بالفصل فيها .

ثانياً : لأن التصريح بالتنفيذ معناه في الواقع حكم جديد من قاضي لا مورد المستعجلة على المدين المطلوب التنفيذ عليه بالمبلغ الجدد الوارد في عقد الاتعاق و لدى لم يصدر به حكم المحكمة الاستعاهة والفصل في الحق الخاص به لا يمت إلى الأمور الداحلة في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة به ما إذ لا يمكن اعتباره أمراً مستعجلاً وقتياً لما في ذلك من الحكم في الموضوع أو اشكالا في التعبد لأن التميز لم يحصل بعد ولا يمكن حصوله إلا بحكم جديد من المحكمة ولا يعترض في هذه الحالة بأن الاتفاق مقصود منه التصريح بالتنفيذ فقط دون التعرض للنزاعات الموضوعية

() ر ١٢٥٠ ملها بصفته ببيع المشتري الحقة استوفى بها سببا للحكم والشاؤ وقدره ١٠٠٠ جنيه بصفته ببيع أصيد وهو أئد المبلغ المحكوم به جميعه بواقع ٥ و ١٢٠٠ في الق ١٢ مارس ١٩٣٦ وعظمت حق البائع في تنفيذ الحكم جميعه على تحرير الدين المبيع من كافة الحقوق العبية الناشئة بعد البائع وبعض من اللق ٥٥٠٠ من ملكه بعد أن ألتحق لما أن القى المبيعة حيرة قبلك التقارى من البائع عن مبلغ ٥٥٠٠ المحكوم به بغير إختصار المتزى بذلك وقت البيع ولأن الحكم المذكور مثل بد قبائع من التعبد لا بعد لولا بالانزاع الوارد به من ملكه المتد مع المتزى طرقة عديدة أمام المحكمة المختصة كما حدده يوم الحضر للبائع كامل المبلغ ولك رغبة أبك المتزى ما جعل الأتغير يتفق معه بصفته آخر بموجب عقد رليم ٥ يولية ١٩٣٣ على زيادة المبلغ المحكوم به إلى ١٠٥٠٠ جنيه و ١٢٠٠ ملها حصل من البائع على مبلغ كبير من المتزى من المتزى الأمل والباقي وقدره ١٠٥٠٠ جنيه ٥٠٠ ملها بخلاف التواتر نص على أنه به بطلبه خاصة في مراعاة مية واتفق في تبة الخامس من العقد على أن الاختلاف بأحكام العقد المذكور يظل للبيع الحق أما في تبعده كاملا على المتزى وعلى الخصام أو في التعبد على المتزى وحده ببيع سبب غير واره في الحكم الاستثنائي وذلك بموجب الحكم المذكور مع سزول المتزى عن الشرط حصل عليه التعبد كما انتمى من اختصاص قضى الأمر المستعجلة بالحكم بصفته المحكوم مورا باسمه لبيع جديد لنشأ به الحكم من قبل وفانم يعرف المتزى بالتزامه بانكامل بمقتضى الطريق الأول لطلول السنة بمرر عليه لا يجرى ورمع الأخير بطوى حاسة وغيره أمام المحكمة المختصة وخذ أيضاً على المتزى ثم عاد أدراسة بصفته بطوى الطريق الثانى ورفع دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر لأمدة وطلب حكم بها بصفته مستعجلة بخمد الحكم الاستثنائي فيما يختص بمبلغ ٢٠٥٥٠ جنيه ٥٠٠ ملها بصرى للنظر عن التشرط الوارد في الحكم الخاص بتلقى حصول التعبد على محرم الاطيان المبيعة من الزهون ودمع بخاصة عن المتزى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى لمسأس الفصل ١٦ بالموضوع أو أصل الحق الثابت في عقد الاتفاق والتنازع عليه لوجود جواند روية ولا أنه بصد مانع كبير مورا نصه وأخرى بواسطة المتزى منه من أصل المبلغ الباقي والمحكمة استند بالدمع وبصفته بعدم اختصاص القضاء المستعجل للأسباب الموضحة صاله

التي يحتمل عليها الإساءة وأن الخصم الآخر المطلوب للتعبد ضده بعد ذلك أن يستشكل في التعبد كما يشاء عند اجراءه عليه .

أرو : لأن التنفيذ لا يكون إلا عن الأحكام والسندات الواجبة للتعبد

ثانيا : لأن الأحكام الموضوعية تصدر من جهات قضائية معينة بعد بحث وجه النزاع وأدلة كل طرف وحقوقه ووسائل دفاعه

ثالث : لأن الأخذ بهذا القول فيه تحايل على تحويل قاضي الأمور المستعجلة الفصل في موضوع الحقوق .

رابع : لأن التصريح بالتنفيذ يتعارض مع قبول الاشكال بعد ذلك والحكم بإيقاف التنفيذ للنزاعات الموضوعية التي يتقدم بها الخصم المراد التنفيذ عليه .

الفرع الرابع

حرم اختصاص القضاء المستعجل بتفسير اللوائح والسندات

أو الملاحظات المراد تفسيرها عند الحكم في المطالبات التنفيذية

١١١٩ - لا يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في الاجراء المؤقت الخاص بجمع التنفيذ أو ابقائه أو استمراره بتفسير ما يحض من عبارات العقود والالتزامات المراد تنفيذها مما يؤثر على حقوق أحد الطرفين فيها لمساس حكمه في ذلك بالموضوع أو أصل الحق بل يمتنع عليه فقط تنفيذ الالتزامات والعقود كما هي دون اجراء أي تغيير أو تعديل فيها - فإذا تعذر عليه هذا لوجود لبس أو إبهام أو غموض في بعض عباراتها أو في شروطها الجوهرية يجب معه تفسيرها أولا والبحث عن مقاصد الطرفين أو غرض المحكمة فيها يمتنع عليه الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يحصل التفسير المطلوب من الجهة القضائية المختصة (١) . وحسب طلقاً لذلك بأن

(١) مراد لا ج ٢ ص ٢٢٧ مدة ٦٩٠ وشامير في ١٣ يونه ١٨٩٤ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ٢٢٥
وبر في ٢٣ جابر ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٣ ج ٢ ص ٢٢٣ ولارس في ١١ ديسمبر ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٦
ج ٢ ص ٢٦٥ واستأنف مخطط في ٨ يونه ١٩٠٣ المجموعه ٦٩ ص ٣٠٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٠٥
مجموعه ٣١ ص ٦٧

حصول عموماً وإسهام في الاتفاقات الواردة في محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة
محصون بمقدار المبالغ المطلوب التنفيذ بها حد شخص بعد صدور حكم يقف
مفعول الصلح بالنسبة لآخرين لم يمتثلوا فيه تشيلاً صحيحاً يترتب عليه عدم تعيين
حصة المطلوب التنفيذ عليه فيها ويؤدي إلى إيقاف تنفيذه حتى قضى بحكم الموضوع
بما تراه في شأن مقدار المبالغ الواجب الرامه بها (١) . وأن صدور بحصة من
الدائن لأحد المدينين المتضامنين المذكور فيها أنه تخالف عن جميع حقوقه ومطلوبه
من حق تاريخ صدورها وبأنه إذا ظهرت كيالات أو أحكام أو أي شيء صدر
تكون لاغية ولا يعتد بها نفاذ تاريخها يستعيد منها المدين الآخر في التمسك براءة
ذمته من الدين المحكوم به عليه بالتضامن ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة تفسير
عبارة التخالص الواردة فيها على غير ما ظهر جلياً من عباراتها كما لا يجوز له تخصيصها
عن دونه أخرى غير الملغ المنفذ به للمناس ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٢)

١١٢٠ — ولا يدخل في ولاية القضاء المستجبل تفسير ما يخص من منطوق
الأحكام المطلوب تنفيذها بل يتبع عليه أما إحالة الخصام لمحكمة الموضوع المختصة
للحكم بالتفسير أو الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يحصل التيسر المطلوب منها (٣) وكذلك
لا يختص بتبيان ما التمس من عبارات وشروط الصلح الحاصل بين الدائنين والتاجر
المفلس (٤) ومن باب أولى لا يدخل في وظيفته البحث في صحة الأحكام المنسوبة
وتكديله ما نفس منها أو تصحيح الأخطاء المادية أو القانونية الحاصلة فيها أو
إجراء أي شيء من شأنه تعديلها أو تغييرها (٥) وعلى ذلك فلا يختص بإيقاف تنفيذ

(١) مصر أهل مستجبل في ٢٩ أغسطس ١٩٣٥ المجلد ١٦ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١٢٨

(٢) مصر أهل مستجبل في ٣ أكتوبر ١٩٣٥ في قضيه رقم ١٤٢٦ ١٩٣٥ مستجبل ولم يشترط

(٣) مراكش ج ٢ ص ٤٢٨ بقية ١٩٣٣ وبرتغال ج ٢ بقية ١٥١ وبلجيكا ج ٨ بقية ٣٠٠٨

واستئناف محظ في ١ ديسمبر ١٩٠٥ المجموعة ٦٦ ص ٢٧ و ٢٦ ج ١٩٣٠ المجلد ١٦ أكتوبر ١٩٣١

ص ٤٢٠ رقم ٤٩٦ وعكس ذلك في طبع ج ١ ص ٤٤٦

(٤) دائرة القبط ج ١٠ و مستجبل ١٩٣٦ وباريس في أول أغسطس ١٨٣٢ و ٣٦ غطس

١٨٣٣ أشار إليها

(٥) بروتال ج ٢ بقية ١٢ وبلجيكا ج ٨ بقية ٣٠٠٠ ومراكش ج ٢ بقية ٢٩٧ وبلون في ١٢ ج ١٠

١٨٨٣ والمجلد ٨٤ ج ٢ ص ٢٦ وكان مستجبل في ١ يناير ١٨٧٢ والمجلد ٧٣ ج ٢ ص ٢٩٦ والمجلد ١٢

حكم مشمول بالنفاذ بغير كفالة أو بالاستمرار في تنفيذ حكم لم يشتمل على دين يحقق الوجود أو على دين معين المقدار مع تعيين الدين الواجب التنفيذ به بمعرفته تكملة للحكم المراد تنفيذه كالأحكام التي تصدر بالزام شخص بتقديم حساب أو بمسئولية في التعويض وتعيين خير لفحص الحساب أو تقدير التعويض (١)

وإذا كان الغموض حاصلاً في أسباب الأحكام المطلوب تنفيذها ولا يؤثر على تنفيذها فلا يعتبر ماساً بالموضوع تعرض القضاء المستعجل لتفسيره في قراره (٢).
١١٢١ - ويختص القضاء المستعجل بتفسير الأحكام التي تصدر منه إذا حصل بها لبس أو إبهام أو غموض

الفرع الخامس

عدم أتمام التنفيذ أو جزء منه

١١٢٢ - لا يخلو الحال عند نظر الاشكال من أحد أمور أربعة

أولاً - عدم الشروع في التنفيذ

ثانياً - الشروع في التنفيذ وعدم أتمام جزء منه

ثالثاً - أتمام جزء من أعمال التنفيذ

رابعاً - أتمام التنفيذ واستكمال على كل حالة من هذه الحالات على حدة ومدى اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها

١ في أول مارس ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٨ ج ٥ ص ١٣ ونقضى بعدم اختصاص قاضي الأدهور المستعجلة في البحث في صحة الحكم المنفذ به أثناء الفصل في اشكال التنفيذ إذا كان الحكم المذكور حائزاً لقوة الشيء المقضي به لمساس ذلك بالموضوع

(١) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٢٧ وباريس في ٦ ديسمبر ١٨٢٧ و ١١ نوفمبر ١٧٢١ و ٢ مايو ١٨٣٣ المشار إليها فيه

(٢) استئناف أصلي في ٢٤ نوفمبر ١٩٣١ بمجموعة رسمية ٣٣ ص ٧٠ رقم ٢٧

المبحث الأول

عدم المردع في التنفيذ

١١٢٣ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في اختصاص القضاء المستعجل في نظر الاشكالات قبل الشروع في التنفيذ فقال البعض بعدم اختصاصه في الحكم بمنع التنفيذ لأنه إنما يختص بنظر المنازعات الحاصلة أثناء اجراء التنفيذ لا قبله اللهم إلا إذا كان الاشكال مرفوعاً من شخص غير المحكوم عليه بصفته طعن في الحكم ممن يتعدى اليه فيجوز له نظره في هذه الحالة قبل الشروع في التنفيذ وقضى طبقاً لذلك بعدم قبول الاشكال المرفوع عقب اعلان الحكم المراد تنفيذه باعتبار أن الاعلان لا يعتبر عملاً من أعمال التنفيذ (١) وقال آخر بعكس ذلك وباختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات التي ترفع اليه قبل الشروع في التنفيذ بطلب منعه سواء حصلت من الغير أو من الشخص المحكوم عليه لعدم وجود أي مانع قانوني يحول دون ذلك (٢) ونرى الاخذ بهذا الرأي للأسباب الآتية :

أولاً - عموم نصوص المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهل و ٣٤ و ١٣٦ محتاط و ٨٠٦ فرنسي التي لم تنص على مدة أو وقت معين لاجراء الاشكال فيه بل عممت بقولها الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا الحاصلة أثناء التنفيذ كما يذهب إلى ذلك أصحاب الرأي الأول

ثانياً - يكفي أن يكون لدى المستشكل ما يعتقده به بحق بسلوك طالب التنفيذ

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٢٧ نبذة ٢٠٧ ودسوق جزئي في أول ديسمبر ١٩٣١ جريدة قضائية عدد ١٠٤ ص ٣٤

(٢) برتان ج ٣ ص ١٠٨ نبذة ١٤١ واستئناف أهل في ٣ يونيو ١٩١٤ شرائع عدد ٤٦٣ ص ٣١١ ومصر أهل في ٢٨ أبريل ١٩٣٠ بحاماه ١٠ عدد ٤ ص ٧٦١ ومصر أهل مستعجل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٥٤ ص ٦ واستئناف محتاط في ١١ مارس ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٩٧ و ١٧ نوفمبر ١٩١٢ المجازيت ١٠ ديسمبر ١٩١٣ ص ٣١ رقم ١٨ و ٢٣ يناير ١٩١٣ المجازيت مارس ١٩١٣ ص ٨٤ رقم ١٤٢ و ٢٢ مايو ١٩١٣ المجازيت أغسطس ١٩١٣ ص ١٧٨ وقضت بأنه يجوز للدين الاعتراض على التنفيذ بمجرد حصول التنبه عليه بالدفع حتى ولو لم يبدأ في التنفيذ وقبل الاشكال الحاصل منه في هذه الحالة

لطريق يرمى منه التنفيذ على أمواله أو انتزاعها من تحت يده ليتقدم للقضاء المستعجل ويطلب منه حمايته المؤقتة ومنع احراء التنفيذ عنه

ثالثا — لأن القول بوجوب انتظار حصول البدنى التنفيذ ثم الممانعة في التنفيذ أثناء ذلك فيه ضرر بحقوق المحكوم عليه بتحميله اعباء وتكاليف لا طائل بعدها بغير مبرر أو سبب قانونى يدعو لذلك من الزامه بمراقبة اجراءات طالب التنفيذ وعدم مبارحته أمواله لمدة قد تطول أو تقصر بحسب رغبة طالب التنفيذ حتى يكون دائماً على استعداد للممانعة في التنفيذ أثناء حصوله وهو ما يربأ عنه المشرع الذى أسس القواعد على العدالة المطلقة وعلى المحافظة على حقوق الجميع

رابعا — لأن القول بتخصيص الاشكالات على الصعوبات الحاصلة أثناء التنفيذ فيه تخصيص بلا تخصص لم تصرح به عبارة مواد القانون

خامسا — لأن القانون الأهلى لم ينص على طريقة الطعن فى الأحكام من تعدى اليه وعلى ذلك فلا معنى من التصريح للغير برفع الاشكال قبل حصول التنفيذ على أمواله ومنع ذلك عن المحكوم عليه مع أن مركزهما القانونى واحد فى الاشكال والعلة التى يرتكن اليها أصحاب الفريق القائل بعدم الاختصاص موجودة فيهما معاً

١١٢٤ — ويحصل الاشكال فى مثل هذه الحالة بعريضة دعوى يختصم فيها قلم المحضرين وطالب التنفيذ لأن التنفيذ لم يبدأ بعد حتى كان يمكن اجراؤه أمام المحضر .

المبحث الثانى

الشروع فى التنفيذ وعدم انمام جزء من اعماره

١١٢٥ — يحصل أن يذهب المحضر للتنفيذ بالحجز أو باستلام المنقولات أو العقار المطلوب التنفيذ عليه فيتقدم المحكوم عليه أو من يمثله أو شخص أجنبى عنه ويمنع فى التنفيذ لآى سبب كان يراه المحضر شاملا لمنازعات قانونية لا طاقة له بها كسقوط الحكم الغياى المطلوب التنفيذ به أو حصول التخالص عن الدين لسبب من أسباب

الوفاء أو ملكية الأجنبي للمنقولات أو العقار المطلوب تسليمه أو للمنقولات المطلوب الحجز عليها أو غير ذلك من الأسباب ويطلب من المحضر رفع الأمر إلى القضاء المستعجل فيقبل المحضر الاشكال ويمتنع عن التنفيذ (ويلاحظ أن القانون الأهلى يلزم المحضر بقبول الاشكال والامتناع عن التنفيذ إذا كان التنفيذ حاصلًا بالحجز بمجرد حصول الممانعة - أما القانون المختلط فيصرح له بالاستمرار في الحجز بالرغم من قبول الاشكال - مادتا ٥٢ و ١٣ أهلى و ١٣ مختلط -)
ر يعرض الاشكال على القاضى المستعجل ولو بميعاد ساعة في منزله فى هذه الحالة يختص القاضى المذكور بالحكم فى الاشكال والقضاء بإيقاف التنفيذ أو باستمراره طبقاً لما يظهر له من وقائع الدعوى ومستندات الطرفين وأقوالها أمامه ويلاحظ أن للمحضر عند قبول الاشكال فى مثل هذه الحالة ورفع القضاء المستعجل أن يعمل الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة الأشياء أو المنقولات المطلوب التنفيذ عليها وعدم تمكين أحد من العبث بها حتى يقضى فى موضوع الاشكال كغلق المحل المطلوب التنفيذ على محتوياته والختم على أبوابه بالجمع الأحمر أو جرد البضائع الموجودة به وعمل محضر بها وتسليمها لشخص أمين يحافظ عليها - ولا تعتبر هذه الاجراءات من أعمال التنفيذ بل من أعمال الصيانة التى يخولها القانون للمحضر حتى لا تبعد الأشياء المطلوب التنفيذ عليها أو تخفى كلها أو بعضها فى الزمن الذى يقتضيه الفصل فى الاشكال ويترتب على ذلك أن للقاضى الحق فى الأمر بمحوها وإزالتها وإعادة الحالة لأصلها عند الحكم بقبول الاشكال وإيقاف التنفيذ من غير أن يكون متعرضاً فى حكمه للموضوع أو أصل الحق

المبحث الثالث

أنعام جزء من أعمال التنفيذ

١١٢٦ - إذا أتم المحضر جزءاً من أعمال التنفيذ كالحجز مثلاً فيختص القضاء المستعجل فى الحكم بإيقاف مابقى من اجراءات التنفيذ كإيقاف بيع الأشياء المحجوز عليها إذا تبين له جدية الاشكال وإن الإيقاف خير وسيلة للمحافظة على حقوق المحجوز عليه حتى تقضى محكمة الموضوع فى الحقوق المتنازع عليها ويحسن فى

هذه الحالة ان يحدد حكم الايقاف زمنا لرفع الدعوى الموضوعية أثناءه بمعرفة المستشكل بحيث إذا مضى الميعاد ولم ترفع الدعوى فللحاجز الحق في الاستمرار في التنفيذ

١١٢٧ — وطلب الايقاف يكون باشكال يتقدم به المحجوز عليه — إما أمام المحضر المكلف بالبيع أو بعريضة دعوى يرفعها قبل حصول البيع يختصم فيها قلم المحضرين وطالب التنفيذ ان خشي رفض المحضر قبول الاشكال منه وقت البيع لاى سبب من الأسباب

١١٢٨ — ولا يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة في الحكم بالغاء الحجز الذى تم طبقا للاوضاع القانونية الشكلية بسند واجب التنفيذ اذا بنى طلب الالغاء على أسباب موضوعية (١) كالادعاء بالوفاء الجزئى أو الكلى أو براءة الذمة أو بملكية رافع الدعوى للأشياء المحجوز عليها أو بفسخ محضر الصلح المنفذ به لعدم قيام طالب التنفيذ بالالتزامات التى تعهد بها فيه (٢) أو لتنازل الشخص المطلوب التنفيذ عنه عن التوكيل المعطى له من طالب التنفيذ لإدارة حصته فى الأموال والذى ترتب عليه انشغال ذمته بمبالغ رفع عليه من أجلها دعوى حساب اصطلح فى أثناءها على التزامه بدفع مبلغ معين حتى يفصل فى دعوى الحساب لمساس قضائه فى هذه الحالة بحق الحاجز الذى رتبته له القانون على المحجز (٣) وقضى طبقا لذلك بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بىطلان اجراءات الحجز التنفيذى التى حصلت طبقا للقانون إذا بنى طلب البطلان على براءة ذمة المستأجر من المبلغ المنفذ به لتركه العين المؤجرة أثناء قيام عقد الايجار وعدم صدور حكم من المحكمة بفسخه (٤) أو على براءة ذمة الضامن المتضامن عما استجد من الايجار المحكوم به لانقطاع الرابطة القانونية بينه وبين المؤجر بانذار ارسله اليه أو بسبب ما أضاعه المؤجر من التأمينات التى

(١) استئناف محتلط فى أول يناير ١٩١٠ المجموعة ٣٣ ص ٣٥ و ٢١ مايو ١٩٢٣ المجازيت يولييه ١٩١٣ ص ١٨١ رقم ٣٩٣ ومرنيك ج ٢ ص ٤١٤ وما بعدها نبذة ٦٥٤ ودالوزر برتوارج ٢٨ ص ١٣٧ وطرق التنفيذ والتحفظ لآبى هيفيك ص ١٢٦ بند ٢٠٤

(٢) استئناف محتلط فى ٩ يريه ٩١٥ المجازيت سبتمبر ١٩١٥ ص ١٧٥ رقم ٤٦١

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ١٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٨ سنة ٦ ص ٩

(٤) مصر أهلى مستعجل فى ٢٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ١٩ ص ٦ ص ١٢

كانت له على مدينه المستأجر (١) أو إذا بنى طلب البطلان على ملكية رافع الدعوى للأشياء المحجوز عليها (٢) أو على عدم جواز مطالبة المحجوز عليه بالرسوم الحاصل الحجز من أجلها لأنها رسوم اختيارية (٣)

١١٢٩ — أما إذا بنى طلب الغاء الحجز على بطلان الحجز بطلاناً جوهرياً لعدم استيفاء الأوضاع الشكلية التي يوجبها القانون لصحته أو الأركان الجوهرية اللازمة لقيامه فبدخل في ولاية القضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بإلغائه أو بطلانه لعدم تولد أى حق للحاحز يضار من الحكم الصادر بالبطلان (٤)

١١٣٠ — ويعتبر الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً إذا توقع في الأحوال الآتية :

أولاً — بلا سند تنفيذى أو بلا سند مطلقاً .

ثانياً — بسند غير مثبت لدين محقق الوجود كالحكم الصادر بالزام شخص بتقديم حساب أو بسند غير مثبت لدين معلوم المقدار كالحكم الصادر بمسئولية شخص بالتعويض وتعيين خير لتقديره أو بسند مثبت لدين مؤجل لم يحل ميعاده بعد أو بدين معاق وفاءه على شرط لم يتحقق بعد (٥) .

ثالثاً — بحكم غيبي سقط واعتبر كأن لم يكن لعدم تنفيذه في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره (٦) أو بحكم حضوري غير مشمول بالتنفيذ قبل مضي ميعاد الاستئناف في القانون الأهلى (٧) أو بعد حصول الاستئناف في القانون المختلط .

رابعاً — بسند تنفيذى (عقد رسمى) لا يشتمل على الزام المحجوز عليه بدين

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٠٥ ص ١١

(٢) استئناف مختلط فى ٥ مايو ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٣٣٣ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٢ ديسمبر

١٩٣٤ الجريدة القضائية العدد ٤٤ سنة ٦

(٣) طنطا أهلى جزئى فى أول أغسطس ١٩١٥ شرائع ٣ عدد ٣ ص ٣٩

(٤) مصر أهلى مستعجل فى ١٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٥٨ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٣٦ ص ٩

وأبو هيف بك طرق التنفيذ والتفظ ص ١٢٦ نبذة ٢٠٤

(٥) برتان ج ٢ ص ١١٥ نبذة ١٥٩

(٦) برتان ج ٢ ص ١١٦

(٧) مصر أهلى مستعجل فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٤٠٤ ص ٩

معين أو بأجراء عمل معين (١) .

مهاما — لحصوله على أموال لا يجوز الحجز التنفيذي عليها كالحجز الذى يتوقع على منقولات ملحقة بالعقار ومخصصة لاستثماره أو لمنفعته كآلات المعامل ومهمات المملوكة لأصحاب تلك المعامل مثل وابورات الطحين أو وابورات غزل القطن أو ضرب الارز المملوكة لأصحاب الأرض القائمة عليها هذه الوابورات . وغير ذلك من الأحوال الأخرى التى يترتب عليها اعتبار الحجز باطلا بطلانا مطلقا لا يحتمل شكا أو تأويلا .

مبحث

فى متى يتم توقيع الحجز

١١٣١ — يتم توقيع الحجز بتحرير محضر الحجز وقفله والتوقيع عليه من المحضر والشهود والحارس ومبارحة المحضر للمعين المطلوب التنفيذ فيها ولا يكفى لاتمامه مجرد حصول الحجز قبل إقفال المحضر والتوقيع عليه بمن ذكروا .

١١٣٢ — وقضى طبقاً لذلك بقبول الاشكال الحاصل من المحكوم عليه أو من الغير للمحضر أثناء توقيع الحجز أو بعد حصوله عند عدم قفل المحضر والتوقيع عليه لعدم اعتبار الحجز تاماً فى هذه الأحوال ولا يؤثر على ذلك انتهاء المحضر من ذكر أو عاف المنقولات أو الاشياء المحجوز عليها فى المحضر لأن للمحضر طالما لم يقفل المحضر أن يثبت فيه ما يستجد من الوقائع التى تحصل أثناء التنفيذ (٢)

المبحث الرابع

اتمام التنفيذ

١١٣٣ — إذا تم التنفيذ بالدفع أو بتسليم الشيء المطلوب تسليمه أو بيع الاشياء المحجوز عليها وتسليم ثمنها للحاجز أو ايداع الثمن فى خزانة المحكمة فلا يختص قاضى

(١) برتان ج ٢ ص ١٥٩ ج

(٢) استئناف محتلط فى ٢ ديسمبر ١٩٣١ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠١ رقم ٣٤٩ و ٢٣ ماير

١٩٣٤ المجموعة ٢٦ ص ٢٩٦ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٤ فى القضية رقم ٢٤٩ سنة ١٩٣٥

لم ينشر بعد

الأمور المستعجلة بالحكم بطلانه إذا بني طلب البطلان على أسباب موضوعية صرف (١)
١١٣٤ — أما إذا بني طلب البطلان على نقص في الأوضاع الجوهرية اللازمة
لصحة الحجز أو في الأركان التي يترتب على عدم استيفائها بطلان الحجز بقوة القانون
فيختص في هذه الحالة في الحكم بطلانه وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصوله (٢)
وقضى طبقاً لذلك بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالغاء محضر
تسليم تم تنفيذ الحكم أو سند واجب التنفيذ إلا إذا كان التسليم تم باطلا
بطلاناً جوهرياً كحصوله بناء على حكم غير واجب التنفيذ أو بناء على حكم صادر من
جهة قضائية غير مختصة بالحكم في الدعوى بالنسبة لوظيفتها طبقاً للنظام المعمول به
أمام المحاكم (٣)

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٢٦ نبذة ٢٠٤ واستئناف مختلط في ٢١ مايو
١٩١٣ بمجموعة أورفانلي نبذة ٨١٧ واستئناف أهل في ٢٠ يناير ١٩١٣ المجموعة ١٤ ص ٩٦ وتعليقات
لانز على أحكام المحاكم المختلطة نبذة ٣١٠٧ واستئناف مختلط في أول مايو ١٨٩٠ المجموعة ٨ ص ٢٥٤
وقضى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطلان إجراءات تنفيذ تمت بالفعل إذا لم يكن
مختصاً بالحكم في الدعوى طبقاً لاختصاصه العام

(٢) استئناف مختلط في أول مايو ١٨٩٠ مجموعة ٣ ص ٢٥٤

(٣) ملوى جزئي أول فبراير ١٩٣٠ جريدة قضائية ٢٩ ص ٢٥ واستئناف أهل في ٢٠ يناير

١١١٣ مجموعة رسمية ١٤ ص ٩٦

الباب الثاني

أنواع اشكالات التنفيذ

١١٣٥ — يقول بعض علماء القانون وأحكام المحاكم بوجود نوعين من الاشكالات.

الاول : يتعلق بالاجراءات الوقتية

الثاني : يختص بأصل الدعوى

وفسروا الاجراءات الوقتية بأنها أعمال المرافعات التي تلي صدور الحكم كالاعلان أو التنبيه أو سقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في ميعاد ستة أشهر من تاريخ صدوره أو خلو الحكم من الصيغة التنفيذية أو تنفيذه عند عدم شموله بالإنفاذ قبل فوات ميعاد الاستئناف في الأهل أو بالرغم من حصول الطعن بالاستئناف في المختلط أو غير ذلك من الاجراءات المتأخرة على صدور الحكم . وعبروا عن الاشكالات المتعلقة بأصل الدعوى بأنها الصعوبات التي تؤدي الى المساس بالحكم نفسه من بطلان وغموض ولبس أو ابهام (١) وقال آخر بعدم وجود نوعين من الاشكالات وإنما يوجد وجهان لكل اشكال من اشكالات التنفيذ يتبينان من الطلب .

الوجه الاول : هو الطلب المستعجل الذي يقصد منه منع أو إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه مؤقتاً

الوجه الثاني : هو الطلب المعتاد الذي يرمى الى الحكم موضوعياً في أصل حقوق الخصوم . وكل اشكال يحتمل هذين الوجهين وقد يرفع أمره إلى محكمتين مختلفتين

(١) عبد الفتاح بك السيد لتنفيذ علماً وعملاً ص ١٢٤ نفاذ ٢٠٣ وما بعدها . والمنصورة ابتدائي و ٢٦ أغسطس ١٩٢٤ محاماه ٥ ص ٣٨ رقم ٣٤ واستئناف أهل في ٧ نوفمبر ١٨٩٥ حقوق ١٠ ص ٦١٤ ومصر استئناف في ١٧ ديسمبر ١٨٩٨ حقوق ١٤ ص ٦٩

على التوالى (١) والرأى الأخير هو الراجع والمعمول به قضاء.

١١٣٦ — ولا يترتب على رفع الاشكال فى وجهه الموضوعى أمام المحكمة المختصة منع أو إيقاف تنفيذ الحكم أو السند المستشكل فيه بل يمكن اجراء التنفيذ بالرغم منه - اللهم إلا إذا نص القانون صراحة على إيقاف التنفيذ بمجرد قيام دعوى الاشكال فى وجهه الموضوعى كحالة رفع دعوى الاسترداد عن الأشياء المحجوز عليها أو حصول معارضة فى تنبيه نزاع الملكية فى بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه ١١٣٧ — ويرفع الاشكال فى وجهه الموضوعى بعريضة دعوى بالطرق المعتادة الى المحكمة المختصة ولا يصح رفعه بطريق تكليف الخصم بالحضور على محضر التنفيذ إذ ليس للمحضر أن يرفع اشكالا لمحكمة الموضوع لأن القانون إنما نص على اختصاصه فى رفع الاشكال إلى القاضى الجزئى الأهلى بصفته قاضياً للأمر المستعجلة أو قاضى الأمور المستعجلة فى المختلط (٢)

مبحث

فى هل يؤثر على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى نظر اشكالات التنفيذ

رفع دعوى من المدين بالنزاع أمام محكمة الموضوع

١١٣٨ — ولا يؤثر على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى نظر اشكالات التنفيذ والحكم فيها طبقاً لما يراه من إيقاف التنفيذ أو استمراره رفع دعوى من المدين أمام محكمة الموضوع بالنزاع لأن حكمه فى الاشكالات وقى لا يتقيد به قضاء الموضوع بأى حال من الأحوال ولأن الأخذ بالرأى القائل بأن مجرد رفع دعوى موضوعية من المدين بشأن الشئ المطلوب التنفيذ من أجله يشل يد قاضى الأمور المستعجلة عن الفصل فى اشكالات التنفيذ التى ترفع أمامه يترتب عليه عرقلة التنفيذ وعدم امكان

(١) طرق التنفيذ والتحفظ لآبى هيب بك ص ١٢٢ نبذة ١٩٩ ومصر استثنائى فى ٨ مايو ١٩٠٦ حقوق ٢١ ص ٢١٩ وقا فى ٢١ يونيه ١٩٢٢ وطعلا فى ٧ أغسطس ١٩٢٣ بمجموعة رسمية ٢٤ عدد ١٠٦ - ١ و ٣ ص ١٨٢ والمجلة الكبرى جزئى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٣ محاماه ج ١ ص ١٤٧

(٢) قنا فى ٢١ يونيه ١٩٢٢ وطعلا فى ٧ أغسطس ١٩٢٣ بمجموعة رسمية ٢٤ عدد ١٠٦ نمرة ١ و ٢

حصوله بالسرعة التي تتطلبها تنفيذ الأحكام والسدات إذ ما على كل مدعى بمطالبة
يرغب في عرقلة التنفيذ إلا أن يرفع دعوى موضوعية أمام المحكمة ثم يؤجلها
لمدة طويلة مستفيد منها (١)

١٩٣٩ - ونصى طعناً لذلك بأن رفع دعوى راحة دمة من المدير عن صلح
لتنفيذ من أجله أمام محكمة الموضوع لا يمنع القضاء المستعجل من الحكم في أشكال
التنفيذ الذي يرفع أمامه بشأنه والحكم فيه بالاستمرار في التنفيذ إذا ظهر له عدم
جدية الاشكال وأنه قصد منه المماطلة في التنفيذ فقط (٢) وبأن قاضي الأمور
المستعجلة يختص في الحكم في اشكالات التنفيذ المتعاقبة بالسدات والأحكام الواجبة
التنفيذ وله في هذه الحالة بحث مستندات الطرفين لمعرفة أيهما أحق بحجبه المؤقتة
وبمجرد كون المستشكل سبق أن وضع يده على العقار محل التنفيذ عن يده محصر
لا يمنع القضاء المستعجل من الحكم باستمرار التنفيذ وحزده إذا اقتضى له أن
مستندات طالب التنفيذ جديرة بالاعتبار ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم بذلك
رفع دعوى استرداد حيازة من طالب التنفيذ أمام محكمة الموضوع بمجرد آخرجه
من العقار (٣) وبأن رفع معارضة من المدعى في التنية السابق على المحجر التنبه
أمام محكمة الموضوع لا يؤثر على التنفيذ ولا يمنع القضاء المستعجل من الحكم
باستمراره (٤) وبأن وجود دعوى أمام المحكمة الشرعية بإبطال الذمة المقررة
بالحكم للحصول التارل عنها لا يؤثر على التنفيذ ولا يمنع القاضي المستعجل من
الحكم باستمراره إذا طعن جدياً في صحة الورقة المثبتة للتارل (٥)

-
- (١) استئناف عكظ في ٨ يولييه ١٨٩٢ المجموعة ٤ من ٣٦٣ و ٦ مارس ١٩١٨ الجازيت
أغسطس ١٩١٨ من ٢٥٩ رقم ٣٠٩ و ٧ نوفمبر ١٩٢٨ المجموعة ٤٦ من ٢٠ و ٢٠ سرك ج ٢
من ٣٣ وما عدتها وطلبات والوز على المادة ٨٠٦ بقدر ٧٣
- (٢) مصر أهل مستعجل في ١٢ أغسطس ١٩٣٥ الجزية القضائية عدد ٤٠٦ من ٩ و ١٢ أكتوبر
١٩٣٥ الجزية القضائية عدد ٤٠٢ من ١٣
- (٣) استئناف عكظ في ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت ديسمبر ١٩٢٩ من ٤٢ رقم ٤٦
- (٤) استئناف عكظ في ١٢ أبريل ١٩٢٩ المجموعة ١١ من ١٨٤
- (٥) مصر أهل مستعجل في ٢٤ يناير ١٩٣٥ الجزية القضائية عدد ٣٣ كنه السادسة من ٩

مبحث

في انه التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي

عليه صيغة التنفيذ

١١٤٠ - التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ ، وعلى ذلك ولا بدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بتعليق تنفيذ حكم أو سند مشمول بالصيغة التنفيذية إذا لم يمكن تمت نزاع في صحته أو إذا كان الراجع لم يتعلق بذلك غير جدي وقصد منه المماطلة والتسويف ليس إلا (١) وعلى ذلك ولا بد من في وظيفته الحكم بما يأتي :-

أولاً - أنه يلزم أحكام مشمولة بالنفاذ لمجرد حصول طعن عليها بالمعارضة أو الاستئناف (٢)

ثانياً - إبقاء تنفيذ حكم مرسومي مرا - لمجرد رفع دعوى من المدين المبروعة ملكيته بإعلان الحكم المذكور أو حتى مع صدور حكم ابتدائي بالبطلان (٣)

ثالثاً - إبقاء تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ لمجرد رفع دعوى من المدين بموضوع النزاع أمام محكمة الموضوع (٤)

رابعاً - إبقاء التنفيذ بمجرد ادعاء المدين المنتد عليه حصول تدبير أو تغيير في موصوع السند المنتد به (٥) أو إذا ادعى المدين حصول تسازل من طالب من المدين التنفيذ عن حقه الوارد في السند المنتد به (٦)

(١) د ر د القمل ج ١٠ د مستحق ٥ بقة ١١٩ وباريس في ٢٤ فبراير ١٨٨٧ د ر د ٨٨ ج ٢ من ٩٩ و ٩٥ أكتوبر ١٩١٥ دالوز ج ١١٩ ج ٢ من ٢٩

(٢) استئناف غلظ في ١٦ فبراير ١٩١٥ الجاروت ٥ أبريل ١٩١٦ من ٩ د ر د ٢٨٤

(٣) استئناف غلظ في ١٠ يناير ١٩٢٤ المسعود ٢٦ من ١٢٢

(٤) د ر د القمل ج ١٠ د مستحق ٥ بقة ١٢٠ وتطعات دالوز على المادة ٨٠٦ م ر معات مرسى نده ٧٢

(٥) تطعات دالوز على المادة ٨٠٦ م ر معات مرسى نده ١٣ وباريس في ٩ سبتمبر ١٩١٢ مشارقه بها

(٦) قطع مرسى نده في ١٨ أبريل ١٩٨٢ دالوز ج ٨٢ ج ١ من ٢٦٣ ٢٦٤

أما — إيقاف تنفيذ حكم مرسى المزداد إذا كان المعارض في التنفيذ لا يرتكن إلى سد صحيح وكان وضع يده على العين الراسى عليها المزداد متازعا عليه (١)

١٩٤١ — إنما يدخل في وظيفة الحكم بإيقاف التنفيذ إذا ظهر له من ظروف الدعوى ومستندات المستشكل جدية الممانعة في التنفيذ (٢) وعلى ذلك فلا يعتبر متعدياً احتصاصه عند الحكم بإيقاف التنفيذ في الأحوال الآتية

أ — إذا حصل عرص جدى من المدين المستشكل عن الشيء أو المبيع لمعد مع إعطائه المدين مئة يرفع فيها دعوى بصحة العرض والإجتماع أمام محكمة الموضوع المختصة

ثانياً — إذا استند المدين على قانون يحول له تخفيض المبلغ المتعد به (٣)

ثالثاً — إذا كان التمهيد حاصلًا بالمصاريف وحصل نزاع بشأنه أمام المحكمة الموضوعية لمعرفة ما إذا كانت تقع الدين الاصلى المحكوم به أو تكون ديناً مستقلاً عنه (٤)

رابعاً — إذا طعن بالتدوير في السد المتعد به بدعوى تزوير أصلية أو غشحية (٥)

خامساً — إذا قضى الحكم الممنه به تسليم مقولات عيا وبأيه في حالة عدم التسليم يدفع للمحكوم عليه مبلغاً معيناً مع تعيين خبير لمداية المنقولات التي تسلم وتقدر ثمنها والمبلغ الواجب دفعه عما ضاع وفقد منها وطلب التمهيد بالمبلغ الباقي بعد استئثار قيمة المنقولات المسئلة لأن التمهيد لا يكون إلا عن الديون المعين مقدارها (٦)

سادساً — إذا كان الحكم المراد تنفيذه مشمولاً بالتعاذ بشرط كفالة وحصل نزاع أمام المحكمة المختصة في كيفية وفاء الكفالة (٧) اللهم إلا إذا عرض طالب

(١) استئناف مخطط في ٣١ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٠٤ و ١٥ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ٢٥٣

(٢) بوزر في ٢ مايو ١٨٩١ دالور ٩٢ ج ٢ ملقة ٥١

(٣) لبعض العرقى في ٣ يولييه ١٨٨٩ دالور ٩٠ ج ١ ص ٢٢٩

(٤) باريس في ١٨٩٣ دالور ٩٦ ج ٢ ص ٢٨٢

(٥) دالور القملي ج ١٠ لا مستعمل ١٢٦ وباريس في ٢٢ مارس ١٨٢١ ٢٧ مارس

١٨٣١ انصار القملي

(٦) استئناف مخطط في ٢١ يونيو ١٨٩٢ المجموعة ٤ ص ٣٠١

(٧) استئناف مخطط في ١٦ يناير ١٩٠١ المجموعة ٨ ص ١١١

التعبد أن يجرى التنفيذ على أن تودع المبالغ التي تحصل منه في خزانة المحكمة على دمة الطرفين حتى يفصل في المعارضة أو الاستئناف بدلا من تقديم كفالة مالية أو شخصية فيجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التعبد بهذا الشرط بالرغم من حصول المعارضة في الكفالة (١)

مبحث

في حق منح القضاء المستعجل في تأجيل التنفيذ

واعطاء مهلة للمدين للوفاء

١٩٤٢ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بتأجيل التنفيذ ومنح مهلة للمدين للوفاء - فقرر البعض بعدم اختصاصه بذلك حتى ولو دفع المدين مبالغ تحت الحساب (٢) وأن القضاء المستعجل يعتبر متعدياً باختصاصه اذا حكم بمنح المدين مهلة للوفاء عقب الميعاد الذي أعطاه له الدائن طالب التنفيذ (٣) أو اذا علق أجره التنفيذ على حصول واقعة معينة (٤) أو اذا أعفى المدين مهلة لبحث فيها عن من الدائنين طالى التعبد يستحق دينه بطريق الأفضلية من الآخرين (٥) وقال آخرون باختصاصه في اعطاء المهلة في جميع الأحوال (٦)

(١) سلفا غلط في ١٧ نوفمبر ١٩٠٩ المبررة ٢٢ من ١٢١٢٢ ومصر غلط مستعجل في ٣٠ ديسمبر ١٩١٠ الجارية سنة الأولى من ١٠ وعكس فاش مصر غلط مستعجل في ١٨ أبريل ١٩١٠ وحتى يقال التعبد في جميع الأحوال بمجرد حصول المعارضة في الكفالة

(٢) مرسية في ٢٦ مايو ١٨٥٤ فالور ٥٥ ج ٥ من ٢٤٠ وباريس في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٥ فالور ٥٥ ج ٥ من ٢٨٠ و ٢٤ فبراير ١٨٨٧ فالور ١٨ ج ٣ من ٩٩ وروان في ١٦ مارس ١٨٩٦ فالور ٩٤ ج ٢ من ١٦٩ وليون في ١٦ فبراير ١٩٠١ فالور ١٩١١ ج ٣ من ١٦ وجلاسون وكوليه فالور ١٠ ج ١ من ٤٤٨ من ١٦١ وتبعيات فالور على المادة ٨٠٦ مراقبات بدء ٧٦ وما بعد فالور الفصل ج ٢٠ من مستعجل ٤ مدة ١٣٩ ومريلك ج ٣ من ٤٠٠ مدة ٦١٧ وما بعد فالور والمجوز في ٩ يونيو ١٩٠٩ فالور ١٩١٠ ج ٢ من ١٣١ و ١٦ مارس ١٩٠٦ فالور ١٦٠٨ ج ٤ من ١٣ ولتكن فرنسا في ١٥ يرمه ١٩٠٩ فالور ١٩٠٩ ج ١ من ٢٠٧

(٣) باريس في ٢٤ فبراير ١٨٨٧ فالور ٨٨ ج ٢ من ٩٩

(٤) أمين Agon في ١٨ يولييه ١٨٩٣ R - ٣٣٧ - ٦٠

(٥) وزانسون في ١٠ فبراير ١٨٩٣ فالور ٩٤ ج ٢ من ١٦٦

(٦) صليم ج ١ من ٤٥٠

وقال ثالث مجوار اعطاه المهلة اذا كان تحت يد الدائن من الضمانات ما يكفي لصيانة حقوقه المتعد بها وأظهر المدين من الاعمال ما يجد حس نية ورغبته في الدفع وعنده الماطلة (١) والرأى الاول هو الراجح والمعمول به في فرنسا ومصر في القضاء الاهلي والمختلط (٢)

ونرى الاخذ بهذا الرأى لوجهيه ومطابقته لروح القانون والاحترام الواجب للاحكام الراجعة للتنفيذ والحقوق المكتسبة منها وطبيعة ولاية القضاء المستعجل مع جواز تحويل القضاء المستعجل الحق في ابحاث التنفيذ اذا أثبت المدين وجود ضمانات كافية تحت يد الدائن طالب التنفيذ لصيانة الحقوق المتعد بها لعدم حصول أى ضرر له من ذلك (٣) وكل ذلك لا يمنع قاضي الامور المستعجلة من أن يقرر بتأجيل التنفيذ اذا وافق طالب التنفيذ على ذلك مع اثبات هذه الموافقة في منطوق قراره (٤)

(١) راجع ج ٢ ص ١٨٨ ١٨٩ - ٢٠١ وجارموي ج ٢ بقية ٢٩٩٣ ص ٣٠٦ وما بعدها ودوز
المجلد ج ١٠ ص ٥٠٠ فصل ٤ بقية ١٣٠ وباريس في ٩ أغسطس ١٨٣١ المشار اليه فيها
(٢) استئناف مخطط في ٢٧ مايو ١٩١٥ المجازات أغسطس ١٩١٥ ص ١٥٧ رقم ٣٩٧ وقرار بعدم
تخصيص قاضي الامور المستعجلة عند حظر اشكالات القضاء واعطائه مهلة للمدين المتعد بضمه ضد والدته،
ومصر في مستعجل في ١٩ يناير ١٩٣٥ في قضية الاشكال رقم ٣٦٤ ص ١٩٣٥ المجموعة ص
خلف امدى اراهم بهم ضد الملم ضد نفسه ونقض بأنه لا يجوز لقاضي الامور المستعجلة أن يوقف
تنفيذ حكم مشعول بالتعدي أو يحلل أو يوجب تنفيذ مجرد الوعدة في امثال المحكوم عليه الزمان بدس
ذلك بالموضوع وجوه تنفيذ الاحكام الواجبة للقضاء وللأحكام الواجبة لها والحقوق المكتسبة منها
ونقض بعض اشكال في تنفيذ حكم صدر بالاحلال والارالة لهذا السبب

(٣) سميالك ج ٢ ص ٤٠١ بقية ٣٣٢

(٤) دالوز الفصل ج ١٠ ص ٥٠٠ فصل ٤ ص ٢٠٥ بقية ١٣٩

الباب الثالث

سلطة القضاء المستعجل عند نظر استئناف التنفيذ في بحث مستندات الطرفين
وعقوبتهما وتقديرهما للحكم بالإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ

Droit d'appréciation du Juge des Référé

١١٤٣ - اختلف في سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند نظر اشكالات التنفيذ في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرهما للحكم في الاجراء المؤقت بالاستمرار في التنفيذ أو إيقافه فقال البعض بعدم اختصاصه في ذلك اذا تعلق الاشكال بمنازعات موضوعية لمساس قصاته في هذه الحالة بالموضوع الموعود عنه التأثير عليه صلا من المادة ٨٠٩ مرافعات فرسي^(١) وقال البعض الآخر باختصاصه في ذلك بشرط ألا يتعرض في محته للمساس بمصالح الطرفين Intérêts des parties^(٢) وقال ثالث بأن لقاضي الأمور المستعجلة سلطة واسعة مطلقة عند الفصل في اشكالات التنفيذ في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرهما للحكم في الاجراء المؤقت المطلوب منه الحكم فيه للاسباب الآتية

أولاً : لأن الأحذ بالرأى القائل بعدم اختصاص القضاء المستعجل في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرهما عند الفصل في اشكالات التنفيذ يترتب عليه تعطيل تنفيذ جميع الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ اذ ما على المدين المرحل انذى لا يريد دفع المعرق لأربابها الا أن يستشكل في التنفيذ ويبقى الاشكال عن منازعة موضوعية كالوقف بالبيع أو المقاصة أو خلافه ليتمكن بذلك من اعاد مفعول تنفيذ الأحكام وشل يد القضاء المستعجل عن الحكم في الاشكالات

ثانياً : لأن اعتماد هذا الرأى والعمل به ينشأ عنه محو اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكالات التنفيذ اذ لا يمكن معه معرفة مدى هذا الاختصاص

(١) برهان ج ٢ ص ٨٧ مادة ١٠٣

(٢) برهان ج ٢ ص ٨٧ مادة ١٠٣ وما بعدها

٥٩٦ ولو أن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص في الفصل في الموضوع أو أصل الحق إلا أن ذلك لا يمنع من بحث وتقرير الحقوق التي يقيمها المستشكل في سبيل التنفيذ وذلك للفصل فيما إذا كان يمكن الاستمرار في التنفيذ بالرغم من هذه الصعوبات أم لا

رابعاً : لأن القانون منح القضاء المستعجل سلطة واسعة مطلقة عند الحكم في شكايات التنفيذ تختلف عن سلطة عند الحكم في الإجراءات التمهيدية الأخرى وذلك مراعاة للمصالح العام والضرب على أيدي المديين المعاملين وعدم تمكيبهم من التلاعب في الحقوق وتعطيل تنفيذ الأحكام والتسديدات الواجبة التنفيذ

خامساً : ولو أن سلطة القضاء المستعجل في ذلك واسعة Immense إلا أنها ضرورية ولزامية لصيانة الحقوق من التلاعب بها والمصالح العام لا مكان سرعة الفصل في صعوبات التنفيذ وعدم تمكيب المدين المعامل من الاستفادة من أصول إجراءات التقاضي العادية

سادساً - لأن قاضي الأمور المستعجلة لا يمس الموضوع بأي حال من الأحوال عند بحث مستندات الطرفين وتنفيذها تمهيداً للحكم في الاجراءات المؤقتة بالاستمرار في التنفيذ أو إيقافه لأنه لا يقص في موضوع السند المنفذ به بالصحة أو البطلان أو في موضوع الحقوق التي يثيرها المستشكل وإنما يحكم فقط فيما إذا كانت المنازعات التي يثيرها المستشكل حول سند طالب التنفيذ أو حول حقونه فيه جديدة أم لا فإذا أُلتي عدم جديتها وأنها غير جديدة بالأعتراف يقص بالاستمرار في التنفيذ، وإذا اتضح له العكس وأنها جديدة يقص بالإيقاف. وإذا بين الإشكال في التنفيذ على بطلان السند المنفذ به أو على طلاق إجراءات التنفيذ أو على كون المدين المتخذ به سقطة لأي سبب من أسباب انقضاء التعهدات كإدفع أو المعرض الحقيقي أو استئصال الدين بغيره أو الحصول معاصمه فانوبه عنه أو على كون الدائن طالب التنفيذ وافق على تأجيل سداده فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في كل هذه المنازعات ولو بصفة مؤقتة لممس حكمه فيها بالموضوع أو أصل الحق وإنما يدخل في ولايته فقط تقدير كل هذه المنازعات ووقائع الدعوى المطروحة أمامه لمعرفة ما إذا كانت

الأسباب التي يرتكن إليها المستشكل في المانع في التنفيذ تكفي للحكم بالإيقاف من عدمه (١) وهذا الرأي هو الراجح والمعول به قضاء.

ويرى أصحاب هذا الرأي أنه يتعين على القضاء المستجبل عند الفصل في اشكالات التعبد الجبلة على بطلان السندات المنفذة بها التمييز بين حالتين .

أولى : أن يكون البطلان غير جوهري لتلقه بأمر أو إجراء لا يؤثر في جوهر أو قوة السند المنفذ به .

الثانية : أن يكون البطلان مطلقاً وجوهرياً يؤثر على قوة السند المطلوب التنفيذ به، ففي الحالة الأولى يحق للقضاء المستجبل عدم الحكم بالإيقاف بالرغم من الدفع بالبطلان - أما في الحالة الثانية فيجب عليه الحكم بالإيقاف عند الدفع بالبطلان (٢).

وقضى طناً لذلك من محكمة باريس باختصاص القضاء المستجبل في الحكم بإيقاف تنفيذ سند صدر باطلاً من الزوجة أو بغير تصريح خاص من الزوج أو إيقاف تنفيذ سند طعن عليه جدياً بالبطلان ورفضت دعوى بطلانه أمام المحكمة حتى ولو لم طعن فيه بالتزوير (٣) . وقد أخذ الشراح وأحكام المحاكم في مصر بالرأي القائل بسطة القضاء المستجبل في بحث وتقدير مستندات الطرفين عمداً للحكم في اشكالات التعبد المرفوعة أمامه . فقال المرحوم أبو حبيب بلقي كتابه طرق التميز والتعبد في الصفحة ١٢٩ نذرة ٢١٠ بأن قاضي الأمور المستعجلة حرق لخص كل ما يعرض عليه وتقدير قيسه القانونية في ذاته لا الحكم به وإنما ليستق منه ما يكون أساساً أو

(١) برناد ج ٢ ص ٧٧ وما ينسبها وأقوال المسطارد جوييه Google في أشعارها في ص ٧٨
جدة ٨٨ من المرجع نذرة ١٠٣ وشوهر من ٨٨ نذرة ١٠٤ وماروس ٣٦٩ و ٣٣٧ وكثرة ج ١ ص ٨٣
نذرة ١٣٧ وحرر نذرة ٣٠ ورمياك ج ٢ ص ٤٣٦ سنة ١٨٦٦ وبيوت سنة ١١٠٠ وراكس في ١ فبراير
١٨٣١ سيري ١٨٣٣ ج ٢ ص ١٥٢ وباريس في ١١ فبراير ١٨٤٧ دالوز ج ٢ ص ٤١٤ و ١٠
١٨٤٨ ج ٢ ص ٦٥٩ ودي بلج ج ١ ص ٣٦٤ وباريس في ١٤ مايو ١٨٨٧ دالوز
ج ٢ ص ١٨٧ وباريس في ٢ يناير ١٨٨٣ دالوز ج ٢ ص ١٢١ و ٥ يوليو ١٨٩٤ دالوز ج ٢ ص ١١٨ وباريس في ٢٦ أكتوبر ١٨٨٨ دالوز ج ٢ ص ٢٩٣ ودالوز قبل ج ١٠ ص ٢٠٠ مستجبل
نذرة ١٣٣ وتعليقات دالوز على الملاء ٨٠٦ سنة ٨٦ وما ينسبها

(٢) رمياك ج ٢ ص ٤٣٦ نذرة ١٨٧ وبيوت نذرة ١٦٥

(٣) باريس في ٢٩ فبراير ١٨٣٦ دالوز ج ٢ ص ٤٧

دليلاً لحكمه المستجمل فهو وإن كان متوعاً عن الحكم في أصل الحقوق وعن التصرص لتفسير الأحكام أو السندات في منطوق حكمه إلا أنه غير متوع عن النظر في كل ذلك ليصل إلى الحكم بالاجراءات الوقفية المطلوبة وأبعد التعمد أو استمراره وكفكك قال الدكتور عبد الفتاح ملك السيد في كتابه التعميد عملاً وعملاً صحيفه ١٣٣ وما بعدها وأخذت بهذا الرأي المحاكم المختلطة (١)

(١) جمع استئناف مختلط في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ المجازيت عدد فبراير ١٩٢٩ ص ٢٣ رقم ٥٢ وقرر بأن قاضي الأمور المستعجلة يختص عند نظر الاشكالات المتعلقة بتنفيذ أحكام مرسى مرد ببعض مستندات ومنازعات وقاضي الاشكال لمرة واحدة كانت جديده أم لا فإذا أنشأ من جديد نفس الاستمرار في التنفيذ بالرغم منها وآخر في ٣١ يناير ١٩٣٠ المجموعة ١٢ ص ١٠٧ و ٣١ أكتوبر ١٩١٧ المجازيت عدد نوفمبر ١٩١٧ ص ٧ رقم ١٠ و ٢٠ فبراير ١٩١٩ المجازيت مارس ١٩١٨ ص ٦٨ رقم ١٦١ وقرر باختصاص القضاء المستعجل عند الحكم في اشكالات التنفيذ في البحث فيما إذا كانت متنازعة لمشكل بنية على أساس صحيح من عدمه فإذا ألو أنها غير جديده نفس بالاستمرار في التنفيذ وآخر في ١٦ مايو ١٩٢٨ المجازيت عدد أكتوبر ١٩٢١ ص ٢٤١ رقم ٥٠٣ وقرر بأن لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في اشكالات التنفيذ الحق في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما تبعاً للحكم بالاستمرار في التنفيذ أو لا يخالف رقم ١٥ يناير ١٩٣٠ المجازيت عدد أكتوبر ١٩٢٩ ص ٤٣١ رقم ٥٠٤ وقرر بأن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالحكم في الاستمرار في التنفيذ إذا بنى الاشكال على عدم صحة السند المنفذ من قامت دعوى بذلك أمام المحكمة اللهم إلا إذا اتضح له من ورق الدعوى ومقتضى مستندات الطرفين بصحة جديده واضحة عدم جديده الاشكال وإن تعرض له ومن رفع الدعوى الموضوعية مجرد الملاحظة والتسوية وتعطيل التنفيذ لا مجرد وآخر في ٣١ نوفمبر ١٩٠٩ المجموعة ١٩ ص ١١ وقرر بأن ولو أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في اشكال مطلقاً بتعميد حكم مرسى المراه أن يقضى بصحة أو بطلان عقد الإيجار الذي ينضم به المستكمل مرسى إيجاب تنفيذ إلا أنه له الحق في بحث العقد وتقريره للحكم في الاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف رقم ٧ نوفمبر ١٩٢٨ المجازيت عدد ديسمبر ١٩٢٩ ص ١٣ رقم ٤٦ وقرر بأن لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ السندات الواجبة للتنفيذ عند مستندات الطرفين وتقريرها لمرة من منها الحق بحجابه المؤقتة وبأن كوت المستشكل سبق أن وضع يده على العقار محل التنفيذ عن يد محضر لا يمنع من حرقه واسطة القضاء المستعجل إذا اتضح له أن مستنداته غير جديده بالاعتبار . و ١ أبريل ١٩١٧ المجموعة ٢٦ ص ٢١٥ وقرر بأنه ولو أن قضاء المستعجل لا يختص بالفصل في أصل الحق إلا أن ذلك لا يمنع من بحث مستندات الطرفين وتقريرها للحكم في الاجراء المستعجل المطلوب منه الفصل فيه رقم ٢٩ مايو ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٣٠٤ وقرر بأن البائع العقاري لا يستمر سليفة للشترى منه وعلى ذلك فلا يؤثر عليه عقد الإيجار الرسمى الصادر من الشترى لآخر مريض بمكينة من اقتراع العقاري من تصدق بالتابع وعن القضاء المستعجل الحكم بإيقاف التنفيذ الحاصل به على البائع رقم ٣١ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ١٤ ص ١٧ وقرر بأنه إذا لم يثبت طالب التخصيص وضع يد البائع له من قبل على العقار المطلوبه للتنفيذ عليه .

التعبد أو الإخفاف وعلى ذلك فله البحث فيما إذا كانت إجراءات التعبد حصلت
صحيحة أم لا وإذا ملق للتعبد بحكم فله البحث فيما إذا كان الحكم أعلى
طبعا للقانون أم لا وما إذا كان الحكم معطى لعدم تنفيذه في مدة معينة كما
هو الحال في الأحكام الضائية أم لا وما إذا كان الطعن بالمعارضة أو الاستئناف
الحاصل عن الحكم تم طبقا للقانون أم لا - وما إذا كانت هناك موافقة من المدير

الاشكال عن اقتدار المسجل رأيهم لأن ليس القاضي المسئول أن يحكم بطلان الحكم الصادر لعدم تنفيذه و مدة
الستة أشهر وليس ذلك الموضع ولا يخصص بالبحث في حقيقة ذلك وفي تقدير نازل الحكم عليه فيما هو
الملك عنه في الموضع بعض في الصورة لقائمة بشأن تعبد الحكم بالإخضرار في التنفيذ أو بإجرائه
وآخر في ٢٤ يناير ١٩٣٥ المجلد القضاء ٣٣ سنة ٦ مرة سلسلة ٢٤٦ ص ٩ وقرر بأنه ورو أن
لقاضي الأمور المستعجلة عند نظر الاشكالات لحظة واحدة في تقدير مستندات الطعن وبطلان وتحقيق
نقطة من الأوراق المقدسة أمامه وعلى النظر عما رآه غير جدي منها إلا أنه يتعين عليه مع ذلك عدم
حساس بمخاوفها عند إصدار قراره لخروج ذلك عن ولاية الموضوع هنا في المادة ٢٤ من لوائح وظائف
لذلك فلا يختص بالحكم بإيقاف التنفيذ إذا لم يكن الاشكال على النفاذ وكان لا يصلح أو السد أو التورط بالمقدسة
من المدين المستشكل غير معترف بها من الدائر طالب للتنفيذ أو جعل الطعن عليها جدياً بالذورير من
حجب عنه في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في العمل والمستشكل وشأه في اعتداد ما يراه أمام محكمة
الموضوع للحصول على حكم مؤكدة لمرقة المذكورة وآخر في ٢٩ يناير ١٩٣٥ المجلد القضاء ٤٦
سنة ٦ مرة سلسلة ٢٥٤ ص ٦ وقرر بأنه ولو أن ليس القضاء المسئول عند النظر في اشكالات التعبد
العاصلة من الغير بدعوى ملكية الممتلكات المراد توقيع الحصر عليها بأن يوصل في الملكية أو غيره
أو في الشيء الذي يدعى به المستشكل ويطلب بمقتضاه إيقاف التعبد لخروج ذلك عن ولاية عملا ينص
مادة ٢٨ من لوائح الأمانة في المبنى في عدد مستندات الطعن من هذه المصنفات والأصناف التي يرتكبان
عليها لرجوع جهة أحداهما على الآخر فإذا أتى أرسية حق المستشكل بغير ما يضاف للتعبد ولا يستمراره
وآخر في ١١ مايو ١٩٣٥ المجلد القضاء ٣٣ سنة ٦ مرة سلسلة ٢٤٤ ص ٥ وقرر بأنه ورو أنه
لا يدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الحكم بطلان الأعمال التي أجراها الوكيل في غير حدود
وكالت أو الفصل في مدى التزام الموكل بها وشروط ذلك إلا أنه لا تحت كل ذلك لا للحكم بها وإنما
لحكم في صورة تنفيذها من حيث شئ من الوكيل بخلاف غير حدود الوكالت وذلك من حكم
لا حلا الصادر عند المستشكل لحظة الموكل وآخر في ٢٥ أغسطس ١٩٣٥ المجلد القضاء عدد ٤٩ سنة ٧
ص ١١ وقرر بأنه ولو أن قاضي الأمور المستعجلة غير مختص عند الفصل في الاشكالات العاصلة من الغير
في التعبد من المقار المراد التصديق عليه أن يحكم في الملكية من عمله إلا أن له بحث ظاهر مستندات
الطعن لمعرفة أبعاد مجاريته قلنا أن في المعارضة واضح الدجدة شرط برطية وتغنى بإيقاف التنفيذ
أما إذا اتضح له أن مقتضاه غير جديرة بالاعتداد وأنها كومت لتصور النزاع غير الصحيح وإبائه
ترواً من الجدية غير الحقيقية يرضى عن معارضة ويقضى بالاستمرار في التنفيذ ولا يضر من التعبد بعد
ذلك أن يضاف إلى محكمة الموضوع للحصول على حقه أمامها وآخر في ١٣ أغسطس ١٩٣٥ في القضية رقم ١٢١٦ .

على الحكم للمعارض فيه أو على الحكم المستأنف أم لا كما لم يبحث صحة السد المطبوع التعديده ومشروعية التنفيذ من عدمه وما إذا كان السد المذكور حصل بطلا لصدوره من شخص عديم الأهلية أو لأي سبب آخر يدعو لإبطاله وما إذا كان الدين المطالب به سقط لأي سبب من أسباب انقضاء التعهدات لا للحكم في موضوع كل

١٩٣٥ مستعمل ولم يشر إليه وقرر بأنه ليس للحكمة المستعجلة أن تقضي في أصل الحق وفي تنفيذ التعهدات لسبب من الأسباب المخصوص عنها في القانون المدني في المراد منه ١٩٣٥ مدني وما بعدها من وفاء ومقامه والسبب من بعده وغير ذلك إلا أن لما مع ذلك سلطة واسعة عند نظر اشكالات التعبد بأوامرها سواء تعلقت بالشكل أو بالإجراءات أو الموضوع - في نفس كل ما يعرض عليها من مستندات وتقدير قيمته القانونية في ذاته لا لتعديدها وإعمالها لتصل من ذلك إلى قولها الوقت ظاهراً أن يحدد في حقوق ودفاع كل من الطرفين ضرورة من مهمات بحوثه الصواب وبصاحبه الحق الظاهر لتؤسس قرارها باستمرار التعبد أو بغيره على دعامة قوية من الحق الذي يأمر به القانون وآخر في ١٩ يونيو ١٩٣٥ المراجعة القضائية عدد ١٠٤ ص ١٠ وقرر بأن ولو أنه ليس للقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في اشكالات التعبد الخاصة من الغير في تنفيذ الأحكام الجنائية لمصلحة بمحكمة أن يتعرض للأحكام المذكورة بالصحة أو البطلان أو بطلانها على القانون من عدمه فأنه ذلك على قوة هذه الأحكام وعلى الاحترام الواجب لها ومقتضاه ليدأ عدم المساس بالموضوع الذي يحرم من القضاء المشجّل تصحيح الإغلاط القانونية أو الأخطاء العادية التي تحصل في الأحكام أو حتى ما ورد بها غلطاً من عبارات إلا أن في النظر فقط في تأثير تعبد هذه الأحكام على حقوق الغير وأمواله - وعلى ذلك غير حقيق أم لا ؟ وعن تأثير حقوقه بالتعبد الأحكام الجنائية الصادرة عن شخص غلامه ومدى هذا التأثير وما إذا كان في خصوص قانون المفريات أو القوانين الأخرى ما يجوز تعبد هذه الأحكام على الغير أم لا - وآخر في ٣٠ مارس ١٩٣٥ المراجعة القضائية عدد ١٠٤ السنة الثالثة ص ٣٣ وقرر بأن القاضي المشجّل عند نظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالشكل أو بالإجراءات أو الخاصة بالموضوع سلطة واسعة في فحص كل ما يعرض عليه من مستندات وتقدير قيمته القانونية في ذاته لا لتعديدها وإعمالها لتصل من ذلك إلى قراره برفض المشجّل أنه أن يحدد في حقوق ودفاع كل من الطرفين لا ليصل أو يقرر فيها ما ليس كتاباً بل يؤسس قراره على مقوله قرعته من المحرر الذي يتأسره القانون الذي جعل للمعاطلة عليه وصاحبه من المصير - وبأنه طبقاً لذلك له الحق في التمسك في مدى أساس استماع المشجّل عندها من تعبد الحكم على الاشكال وعلى له جوع من الحق أو القانون أم لا يعنى في طلب استمرار التعبد من عدمه لا لقرع حقوقاً جديدة - وآخر في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ في قضيه رقم ١٨٤ ص ١٩٣٦ مستعمل وم يصر به وقرر بأنه ولو أن للحكمة المستعجلة سلطة مطلقة عند الحكم في اشكالات التعبد في بحث مستندات الطرفين وتحقيق أوجه قطعها تمهيداً لتج حايثها لمن تراء منها جديراً بها إلا أنه يجب عليها عند ذلك عدم المساس بموضوع الأحكام أو مستندات الواجبة للتنفيذ أو تعرض لتغييرها فليس لها أن تقضي بطلان حكم أو محضر صلح أو تصحيح ما جاريه من أخطاء مادية أو أغلاط قانونية أو زهد في مطروء الحكم أو صلح أو تعبد فيه أو تعرض عباراته على غير ما ظهر منها جلياً واضحاً وبأنه ولو

هذه الحقوق وإنما يقتدره تمسداً للفصل في الاجراء المؤقت بالايقاف أو استمرار التمسيد (١)

١١٤٥ - وتختلف سلطة القضاء المستعجل عند الحكم في الاجراءات التحصية الوضعية وفي بطلان اجراءات التمسيد عنها عند الحكم في اشكالات التنفيذ المخصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ٢٨ والمادة ٣٨٦ مراعاتاً اذ تنحصر في الحالة الأولى في دائرة ضيقة لا تتعدى الأوجه الشكلية والاركان الاساسية وتقدير ظاهري لحقوق وتتم في الحالة الثانية إلى بحث الحقوق الموضوعية وخصم مستندات الطرفين وتحقيق دواعيها للوصول إلى ارجحية أي الطالبن ايفاء التمسيد أو استمراره (٢)

أنه يفترض في مستندات الخصم أن يكون متقناً بما من المدعى أو من جهة القضاء والقضبان بظورها جدياً كاف لعدم اعتبارها والقضاء باستمرار التمسيد بالرغم منها إلا أن هل ذلك أن تكون أصول التعارض لمضروبها عينية ، أما الاحكام بأن مجرد الظن طلب بمحصول غش أو تزوير لا يكفي وحده لعدم لاعتدائها وهل ذلك لعدم الادعاء بمحصول غش من الماخر عن المستندة وقت نظر دعوى يرتب عليه الحكم فيها لصالحها لا بخلاف المحكمة المستعجلة عدم احترام الحكم الصادر عنها حتى يلغى بطلانها من الجهة المختصة بطريق الظن عليه بالاستئناف ان كان لذلك وجه ، وكذلك لا يكفل عدم احترام الحكم المذكور بمحصول ظن على مصدر الجلبه بالزور في بلاغ قدم قديماً لا ، من هذه الظنون لا تؤثر على الاحترام الواجب للاحكام حتى يلغى بالمعكسر ، وآخر في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥ في القضية رقم ١١١٥ سنة ١٩٣٥ مستعمل ولم يشتر بعد وغرر بأنه ولو أنه ليس للمحكمة المستعجلة أن نقض في صحة العقود أو في الحقوق الثابتة منها عند الفصل في اشكالات التمسيد الخاصة بها لا أن ما السند في وقائع الدعوى المطروحة أمامها ومستندات الطرفين وتحقيق دواعيها وحصرها وبمقدور كل ذلك للحكم في الاشكالات المذكورة وأن هذه القاعدة تسمى على جميع الاشكالات الخاصة في التمسيد منها كالمسماة سواء طلق بموضوع الخرق التمسيد بها أو اجراء التمسيد أو ملغى بالظن في مس لا احكام ارسادات الواجبه التمسيد أما القول بأن مجرد الظن على عند دس من شخص عارض عنه ولو كان غير جدي كاف لإحاطة تمسده حتى تنقض محكمة الموضوع في صحة التمسيد مدعى بهما طالب التمسيد فهو غير صحيح وما في المنطق والعقل ومخالف لأمس القواعد القانونية المتعلقة بالتمسيد والتي تنادي بحسب حصره لكل سند أو حكم أو عند دس مشمول صفة التمسيد وبأن الأصل في عدم صحة الصفة والطالب حالة عرجة استثنائية يجب على من تمسك بها أن يتقدم بالليل القمع عليها لا يكفي فيها قمع عليها بأساليب لا تؤثر على كيانها أو سير من صحتها الظاهر في ثوب.

(١) كبريه ج ١ ص ٨٥ ويلوز ص ٣٣٧ ورتن ج ٢ ص ٣ - ١ وما بعدها

(٢) مصر أملي مستعمل في ٢٤ ابريل ١٩٣٥ المادة ٩ القسم الثاني لسنة ١٥ ص ٦٥٢ رقم ٢٠١

الباب الرابع

السندات والأوامر التي يختص القضاء بتنفيذها في الحكم
في الصعوبات المتعلقة بتنفيذها

الفصل الأول

السندات الواجبة التنفيذ

١١٤٦ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في الصعوبات المتعلقة بتنفيذ
السندات الواجبة التنفيذ ويشمل ذلك
أولاً: السندات الرسمية أي المحررة بواسطة موظف عمومي غننص بتحريرها
بمقتضى القانون

ثانياً: السندات العرفية المعترف بها بحكم من القضاء ولو أن التنفيذ يحصل في
هذه الحالة بموجب الأحكام المقررة لها كالأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح
سواء من محكمة جزئية أو كلية أو استئنافية أو محكمة أمور مستعجلة أصية كانت
أو مختلطة، وتدخل لذلك طائفة هذه العقود في فصلة الأحكام فتسرى عليها شروطها
من حيث سحب صورتها وكيفية التنفيذ بمقتضاها وإن كانت في الحقيقة عقود أو
إضافات من عمل الطرفين يتعمدان بها للمحكمة لأقرارها والتصديق عيه دون
أحد ث أي تميز فيها وأمور به القاصي فيها كوثق العقود سواء سموا ولدا يجب
التصديق عليها في حضور الطرفين أو كلاهما (١)

(١) مرياك ج ٢ ص ٣٩ - بقية ٥٩٩ وطرسيه وبيولو روج ٨ بقية ٢٩٩٢ ص ٣٠٣
وتعليقات مالود على المادة ٨٠٦ مراسلات بقية ١١٤

أما إذا لم يمتد بالسدات العرفية بحكم من القضاء فيخص القضاء المستعجل فقط عند الاستعجال في الحكم في الأجراءات التحفظية الوقتية المتعلقة بها عند حصول نزاع في موضوع الحقوق الثابتة فيها دون أي شيء آخر (١)

١١٤٧ — ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ التعهدات والالتزامات الشعبية لمسلم الحكم فيها بالموضوع أو أصل الحق بل لا بد من اعتبار في الحقيقة والواقع فضلاً في أصل الحق وبموجب ذلك رفع دعوى مستقلة بها أمام محكمة الموضوع (٢)

إما يختص بالحكم في الإجراءات التحفظية المتعلقة بها للمحافظة على الحقوق المترتبة عليها متى توافر فيها الاستعجال المكون لاحتصاصه (٣) ويشترط لتفويض السدات الواجبة التنفيذ استيفاءها للاوضاع والأركان الجوهرية اللازمة لصحتها وفماها وعدم حصول أي نزاع جدي بخصوص صحتها (٤)

الفصل الثاني

الاحكام

١١٤٨ — يشترط لاحتصاص القضاء المستعجل للحكم في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام أن توضع الصيغة التنفيذية على الاحكام المنفذة وستكلم لأن تنصيحاً عن الاحكام التي يختص القضاء المستعجل بالفصل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذها

(١) نصوص دالوز على المادة ٨٠٦ مراسلات عدد ١١٤

(٢) مراسلات ج ٢ ص ٣٩٠ مادة ٦٠٠ ويوش بقية ٨٦ وهي طبع ج ١ ص ٣٨٥ ونصتات د ور على المادة ٨٠٦ مراسلات قمرى مادة ١١٥ ومصر أهل مستعجل ق ٢٨ مارس ١٩٣٥ جرده انصائية عدد ٤ - عدد ١٢

(٣) مراسلات ج ٢ ص ٣٩٠ بقية ٦٠٠ وطلبات دالوز على المادة ٨٠٦ مراسلات عدد ١١٦

(٤) انقض القرضى ١٨ أبريل ١٨٨٧ دالوز ٨٣ ج ١ ص ٢٦٤ ووردج ق ٢٦ يوله ١٨٩٠

دور ٩٩ ج ٥ ص ٤٥١

الفرع الاول

الوقایم الصادرة من المحکمة الكلية المدنية

١١٤٩ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا وفي المختلط والقاضي الجزئي الأهل بصفته قاضيا للأمر المستعجلة بالحکم في اشکالات السبب المتعلقة بتنفيذ الأحكام المدنية الصادرة من المحكمة الكلية لأنه فرع منها في فرنسا وفي مصر في المختلط

أما في مصر فمراجعة نصوص القانون على اختصاصه بالحکم فيها

الفرع الثاني

الوقایم الصادرة من المحاکم التجارية والجزئية

١١٥٠ - أروني فرنسا . ولو أن قاضي الأمور المستعجلة هالك فرع من المحكمة المدنية بتنفيذ عدد الحكم في الاجراءات الوقفية التحفظية بعين القبول التي تحد من اختصاص المحكمة المذكورة فليس نه الحكم بالاجراءات التحفظية المتعلقة بمواد تجارية أو جزئية الا أنه يختص بالحكم في الاشکالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاکم التجارية والجزئية أسوة بأحكام المحاکم المدنية والسبب في ذلك أروني . لأن اشکالات السبب تعتبر من الاجراءات الوقفية الخاصة بتنفيذ الأحكام المدنية لا من الاجراءات السابعة عليها

ثانيا : عموم نص المادة ٨٠٦ من قانون فرنسا التي تقرر باختصاصه في الفصل في الاشکالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام - محل في ذلك الأحكام الصادرة من المحكمة الكلية أو التجارية أو الجزئية^(١)

١١٥١ - ثانيا في مصر : يختص القاضي الجزئي الأهل بصفته قاضيا للأمر المستعجلة وقاضي الأمور المستعجلة في المختلط في الحكم في الاشکالات المتعلقة

(١) مريبك ج ٢ ص ٣٦١ بته ٦-٤

تفيد الأحكام التجارية والجزائية على السواء كباقي الأحكام الأخرى لعموم
وصراحة نصوص مواد القانون في ذلك^(١)

الفرع الثالث

المواد المصادرة من المحاكم الجنائية بقوانين مالية

الرد والمصادرة والزيادة والغلق

١١٥٢-— اختلف في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات التي
تعرض تنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة بقوة مالية مثل الرد والمصادرة والزيادة
والغلق ، فقرر بعض المحاكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل في ذلك وباختصاص
المحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم في الفصل في هذه الاشكالات عملاً بنص المادة
٣٨٦ من المرافعات أهل وحيث في ذلك أن اختصاص القضاء المستعجل وارد في قانون
المرافعات المدنية والتجارية لا في قانون تحقيق الجبايات ، وعلى ذلك فيقتصر فقط على
المعارفات التي تقتضي تنفيذ الأحكام المدنية والتجارية^(٢) وقرر البعض الآخر
باختصاصه في الحكم في الاشكالات المذكورة أسوة بالاشكالات التي تحصل
بالأحكام المدنية والتجارية خصوصاً إذا كان تنفيذ الأحكام الجنائية المذكورة بمس
حقوق الغير المالية وذلك للأسباب الآتية

أولاً : صرح نصوص المواد ٣٨ و ٣٨٦ من المرافعات أهل و ٣٤ و ١٣٦ مختلط
التي لم تعين أو تحدد أحكاماً مخصوصة

ثانياً : وجود خطر على الأموال من تنفيذ الأحكام المذكورة وهذا الخطر
يستدعي الفصل في الاشكالات الخاصة في التنفيذ بسرعة لا يمكن عادة في التقاضي
العادي ولو قصرت مواعيد

ثالثاً : لأن المصلح بخلاف ذلك وباختصاص القاضي الخائض وحده بالنظر في

(١) استئناف مختلط في ١٩ جازير ١٨٩٠ المجموعة له ٧ من ٢٥٢

(٢) الموسك ج ١ في ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ المراجعة القضائية عدد ٩١ من ١٧ والسكندرية مختلط

مستعجل في ٢٨ نوفمبر ١٩١٠ الجازات له ١ من ٢٥

من هذه الاشكالات يتعارض مع عموم نصوص المواد ٢٨ و ٢٨٦ أملى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط والتي تقرر مبادئ عامة وقواعد لم ردى قانون تحقيق الجرائم ما يحالها - والرأى الأخير هو المعمول به الآن في القضاء المختلط والاملى في أحدث أحكامه (١)

١١٥٣ - ولا يجوز للقضاء المستعجل عند الحكم في الاشكالات المذكورة أن يقرر من الأحكام المبتدئة في تنفيذها بالصحة أو بالطلان أو يبيح في مدى إعطائها على قانون من عدمه لتأثير كل ذلك على قوة هذه الأحكام وعلى الاحترام واجب لها ولثباته لهذا عدم المساس بالموضوع الذى يحرم على القضاء المستعجل تصحيح الأخطاء القانونية أو الأخطاء العادية التى تحصل في الأحكام كما ليس له أن يفسر ماورد فيها عامضاً من عبارات وإعماله فقط النظر في تأثير هذه الأحكام على حقوق المعارض المالبة إذا كان من الغير متلا وهل هناك غير حقيق أم لا وهل تأثير حقوقه بتبديد الأحكام الجنائية الصادرة على شخص خلافه ومدى هذا التأثير وما إذا كان في نصوص قانون العقوبات أو الفرائض الأخرى أو القواعد المطلقة على الوصية المحكوم فيها مايجب تنفيذ هذه الأحكام على الغير أم لا (كالأحكام العلق التى تصدر في مخالفات مخصوصة)

١١٥٤ - وطبقاً لذلك فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بقدر تنفيذ حكم جازم صدر بالاطلاق في مخالفة لايجب ذلك كالمخالفة التى ترتب على بيع للعموم المدبوحة خارج السلطنة إذا تمسك الغير بالمنع بطلان الحكم وإنما يحق له الحكم بالإيقاف إذا انقضى له من وقائع الدعوى أن المعارض هو مالك حقيقة للمحل المحكوم بملقه دون المخالف المحكوم بالعلق في مواجهته (٢)

(١) - كتاب مختلط في ٢٦ فبراير ١٩١٣ المجازيت عدد ١٠ أبريل ١٩١٣ من ١١٨ رقم ٢٥٢ و ٢٦ مايو ١٩١٣ المجازيت يوليو ١٩١٤ من ٣٠٦ رقم ٢٤٠ وقرر بإختصاص قضاء المستعجل في العصى في أشكال حاصل من أحد الملاك على التصريح في مرق في تنفيذ حكم صدر من محكمة المخالفات و مواجبه أحد التركة بإزالة من من مالى التزل لعدم احتماله في قضية المخالفة الى صدر بها حكم لإزالة لمعد به و ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ المجموعة ٤٨ من ٤ ومصر أملى مستعجل في ٢٤ يناير ١٩٣٥ المجريدة القضائية عدد ٣٤ سنة ٦ مرة سلسلة ٢٢٩ من ١٢

(٢) - مصر أملى مستعجل في ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ المجريدة القضائية عدد ٤٠ من ١٠ وقرر المادى الأمانة

مبحث

في قول يجب تنفيذ الأوامر الصادرة بأفوض حال دوائرها للخدمة
السرية في غير الجرائم المختصة لها حتى ولو أزيلت المخالفة
واستغلت المحفوظ المذكورة بمعرفة الغير

١١٥٥ - يقول بعض المحاكم بضرورة تيمم الأحكام الصادرة بالاغلاق في هذه
الحالة حتى ولو أزيلت المخالفة وتركتم المحكوم عليها بالاغلاق المنزل المحكوم
بإغلاقه وشعله آخر حلالها لا تربطه بها أية صلة لعموم نص المادة ٢٦ من لائحة
العاهرات التي تنص على وجوب تنفيذ حكم الاغلاق لمدة معينة حتى بالرغم من
معارضة المالك في ذلك أو معارضة أي شخص آخر يشغله ونرى خلاف ذلك
بلا سبب الآتية :

أولاً : الأصل أن العقوبات الجنائية شخصية لا تتعدى إلى غير الشخص
المحكوم عليه أو أمواله إلا أن القانون رأى في أحوال استثنائية محض امتدادها
إلى أموال الغير مراعاة للصالح العام وحفظاً لكيان المجتمع الإنساني الذي وضع
القانون أصلاً لحماية وصيانة أفضله من العث بها

« أولاً - ليس قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم وتشكالات التيمم الخاصة في تنفيذ الأحكام
الجنائية الصادرة بالأوامر أساساً محفوزة النوع المخصصة أن يصر على الأحكام المذكورة بالصحة أو البطلان
أو بإعقابها على القانون من عدمه تأثير ذلك على قوة هذه الأحكام وعلى الاحترام الواجب لها
وبما أنه لم يرد في الأحكام أثره ما ورد بها من غير أن يكون له أثر في تنفيذ الأحكام
والمادة الواردة في الأحكام أثره ما ورد بها من غير أن يكون له أثر في تنفيذ الأحكام
هذه الأحكام على حقوق الغير المأثمة وهل هناك غير حقوق أم لا وهل تأثير حقوقه بتفويض الأحكام
بصدده الصادرة على شخص حلاله ومدى هذا التأثير وما إذا كان في خصوص قانون العقوبات أو القوانين
الأخرى ما يحول تنفيذها على الغير أم لا

ثانياً - ولو أن المحكم الصادر من محكمة النقضات والمزيد استثنائياً غير صحيح فيما يختص بالاغلاق
ولا سبب له في ذلك منصوص قانون النقضات المطبق على التيمم إلا أنه ليس لهذه المحكمة كما تقدم
القول أن تنقض بتفويض أو تبرؤ له بالصحة أو البطلان في منطوق حكمها عند نظر هذا الاشكال وما
يختص فقط في بحث مدى تأثيره على التشكل على اجباره مادام صحيحاً وفي البحث في حقيقة علاقة
التشكل بوجوب التحويل الحاصل إليه من عدمه

ثانياً : يجب على القضاء عند الحكم في هذه الأحوال للشكافة أن يتبين العرص الذي توساه المشرع منها وتطبيق القانون في حدود ذلك لمساس القضاء فيها بحقوق الغير الذي أرفعه أماله وتهاويه في حقوقه ومعاملاته مع العم إلى الحاق ضرر بأمواله قد يكون بليغاً في بعض الأحيان

ثالثاً : لأن الظاهر من مطالعة نص المادة ٢٦ من لائحة العاهرات و مواد السابعة عنها أن قصد المشرع من الاغلاق هو العمل على منع ارتكاب مثل هذه الجرائم في أحياء تقطنها عائلات شريفة محافظة على الآداب العامة وحسن الاخلاق وصيانة لكرامات الاسر والمجموع الذي يقوم على أساسها وإزالة لما خلق من جرائمها من أدران قد تؤثر في النفوس وتقلق راحة السكان وذلك بغلق محل المخالفة مدة رأها المشرع كافية لتطهير وإعادة الحالة إلى أصلها فإذا تحقق هذا الغرض من اشغال الغير للمحل المحكوم بغلقه اعدمت العلة في الاغلاق ورائ معها المعلوم وانقلب الغرض من الاغلاق إلى اضرار بالحقوق ليس له ما يبرره من القانون .

رابعاً : لأن القول بضرورة التمسك بظاهر النص من ضرورة حصول الاغلاق في جميع الأحوال حتى ولو أزيلت المخالفة بالفعل ومضى وقت على إزالتها فهو مازكته من آثار في التعرض ولارجاع الطمأنينة إلى هوس السكان خصوصاً بعد اشغال المحل بعائلة شريفة قول مخالف للقانون والمنطق والعدالة .

خامساً : كون المادة المذكورة خولت لجنة الإدارة حق التصريح بفتح المحل بعد التحقق من إزالة المخالفة وحصول التطهير لا يؤثر على القضاء أثناء توديع العدالة بين الناس أن يحكم بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالاعلاق إذا ما ثبت له كل ذلك من وفائع الدعوى المطروحة أمامه (١)

الفرع الرابع

لوائح المصادرة من مخزى المومنتان

١١٥٦ - يختص القضاء المستعجل في الصعوبات التي قترض تنفيذ الأحكام

(١) حرر لعل مستعجل ٢٥ يوليو ١٩٤٥ المراجعة القضائية ٢٥ لفة ٧ بررد مطبوعة ٣٨٥ من ١٢

الصادر من محكمة الاستئناف سواءاً كانت مؤكدة للأحكام الابتدائية أم معدلة أو منقحة لها وهذا الرأي هو المجمع عليه علما وقضاء في فرنسا^(١) وفي مصر في الأهل والمختلط ويشترط لاختصاصه بالحكم في الصعوبات أن تكون الأحكام المذكورة ووجه التعبد فوراً - أما إذا اشتطت على أمور لا يجوز تنفيذها إلا بعد اسبوعين أو أكثر فلا يختص القضاء المستعجل في الفصل في الصعوبات المتعلقة بهيئتها، فإن ذلك الأحكام التي تصدر بمسئولية شخص بالتعويض وتعين خبير لتقدير قيمة التعويض الواجب الحكم به أو التي تصدر بالتصفية وتعين خبير أو شخص آخر لأجراء عملية التصفية أو التي تصدر بتحليف شخص اليمين الخاصة على واقعة معينة (٢)

١٩٥٧ - وإذا استدعى الفصل في الاشكالات تفسير ما عارض من الأحكام المذكورة فلا يختص القضاء المستعجل بذلك بل يتعين عليه إما الحكم بأبواب التنفيذ أو حالة الاحكام الى المحكمة المختصة بالتفسير لأجرائه أمامها (٣)

الفرع الخامس

أحكام فكرة التقص والإبرام

١٩٥٨ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الصعوبات التي تعرض تحت أحكام محكمة التقص والإبرام كالأحكام الاستئنافية (٤)

(١) مريالاج ص ٣٩٥ سنة ٦٠٩ وبيروشيف ٢٤٠ وبرتال ج ٢ سنة ١١٠ وميليم ج ١ ص ٣٨٠ وتليفات دالور على المادة ٨٠٦ مراسلات فرنسية سنة ١٢٥ ولفض الفرنسي في ٣ مولي ١٨٨٩ دالور ٩٠ ج ١ ص ٣٣٩ وباريس في ١٣ أكتوبر ١٨٣٧ دالور ٣٨ ج ٢ ص ٦٧

(٢) مريالاج ج ٢ سنة ٦١٠ وباريس في ١١ نوفمبر ١٨٣٩ و ٢ مايو ١٨٣٣ المشار اليه به

(٣) ديمون في ٢٨ فبراير ١٨٧٢ دالور ٧٣ ج ٥ ص ٣٩٠

(٤) كير ج ١ ص ٧٩ ولفض الفرنسي في ١٧ يونيو ١٨٦٠ دالور ٦٦ ج ١ ص ٣٦٦ وبرتال

ج ٢ ص ١٧٥ سنة ٢٥٢

الفرع السادس

امهات المحاكم

١١٥٩ - نص المواد ٧٢٥ مرافعات أهلي و ٨١٤ مختلط و ١٠٢٠ فرنسي على أن أحكام المحاكم تصبح واجبة التنفيذ بأمر يصدر من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال في الأهلي ومن رئيس المحكمة دائماً في المختلط والفرنسي

١١٦٠ - ويختص القضاء المستعجل في الحكم في الصعوبات التي تعرض تنفيذها بعد أن تضي واجبة التنفيذ مهما كانت أسباب الاشكالات سواء لمعت بالموضوع أو بنفس الأحكام وبالأجراءات الشكلية أو خلافاً بشرط أن يطلب منه إيقاف التنفيذ أو استمراره فقط لا الحكم في موضوعها بالطلاق أو غيره (١) أما نص المادة ٧٢٦ مرافعات القائل باختصاص المحكمة التي سلم إليها أحكام المحكمين بالحكم في المنازعات المتعلقة بتنفيذها فالمقصود منه صعوبات التنفيذ التي ترفع في وجهها الموضوعي لا الوجه المؤقت المستعجل وقعي طبقاً لذلك من محكمة القضاء الفرنسية باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر اشكال اعتراض فيه أحد الشركاء في محل تجاري على تنفيذ حكم صادر من المحكمين ببيع محل بمحتوياته وبإعتراضه على ضرورة استبعاد عقد استجار المحل من البيع (٢)

الفرع السابع

الامهات الصادرة من لاكم امينية

١١٦١ - يختص القضاء المستعجل في فرنسا بالحكم في الصعوبات التي تعرض تنفيذ الأحكام الاجنبية متى أمحت واجبة التنفيذ هناك (٣)

(١) مراك ج ٣ ص ٣٩٤ نقه ٦٠٨ ويرش بقية ٣٩٠ وبلوسويه وسداد روج ٥ مد ٢٩٩٣ ودي بلم ج ١ ص ٥١٩ وما ينص

(٢) لافنن فرنسي في ٣ ديسمبر ١٨٥٥ مذكوت ٥٧ ص ١٧٣

(٣) مراك ج ٢ ص ٣٩٤ نقه ٦٠٧ ودي بلم ج ١ ص ٥٠٧ وجاروسيه وج ٨ ص ٢٩٩٣

١١٦٢ - أما في مصر فيجب لفظة بين حالتين .

الأولى : أن تكون الأحكام الأجنبية صادرة من اثنين أو أكثر من الأهالي أثناء وجودهم أو إقامتهم خارج القطر وحصل تنفيذها في مصر بحكم صادر من المحكمة الكلية للمدنية الأهلية بحسب الرأي الراجح والمعمول به .

الثانية : أن تكون الأحكام الأجنبية المراد تنفيذها فيها أجنبي أو صالح أجنبي وحصل تنفيذها في مصر بناء على أمر صادر من رئيس المحكمة الابتدائية لمحتظة الكائن في دائرتها الأموال التي يراد التنفيذ عليها - في الحالة الأولى يختص القاضي الجزئي الأهلي بصفته قاضياً للأمور المستعجلة في صجوات التنفيذ التي تتعلق به ، أما في الحالة الثانية فالمختص بذلك هو قاضي الأمور المستعجلة المحتاط وحده (١)

الفرع الثامن

الأمر على المريضة

١١٦٣ - الأمر الصادر على المريضة هو قرار يصدر من قاض مختص يصرح فيه بأجراء عمل مؤقت تحفظ به على طلب مقدم المريضة وفي غيبة خصمه وبعبارة عليه

١١٦٤ - ولم يحدد قانون المرافعات الأحوال التي يجوز فيها إصدار الأمر على مريضة بل نص في مواد متفرقة منه على بعض منها على سبيل التمثيل لا الحصر ، وعن ذلك فيجوز للقاضي المختص إصدار الأمر على عريضة كلها تراعى له ضرورة ذلك محتظة على حقوق مقدم المريضة وصيانة لها من الصياح

١١٦٥ - ويصدر القاضي الأمر على عريضة بحسب الإخلال على الطلب ومستندات المرفقة به وسماع أقوال مقدم الطلب إن رأى لزوماً لذلك في عبء الخصم الآخر ودون إعلانه للحضور أمامه وذلك عما لهم السلطة الولائية الممنوعة للمضاء بحسب سلطته القضائية

١١٦٦ - وتقدم المريضة إلى رئيس المحكمة أو إلى القاضي المعين للأمور

(١) يراجع في ذلك أوجيف بك طرق التنفيذ والحفظ طبعه الأولى من ٢٧ - ٢٤

الوقية بها ويدكر فيها الوقائع والاسباب التي تدعو إلى طلب الحصول على الأمر
وكون من صحيحين

١١٦٧ - والقاضي حر في اجابة الطلب أو رفضه بحسب ما يراه وله سلطة
مطلقة في ذلك بشرط أن يثبت أمر الرفض أو القبول على العريضة

١١٦٨ - ويجوز لمن صدر عنده الأمر أن يتظلم منه إلى حاكم الأمر ويكلف
خصمه لصادر لصالحه الأمر بالمضور أمامه بموجب علم خبر في الاهل وبصفة
مستعجلة في المختلط . والقاضي في هذه الحالة أن يرفض الأمر الذي أصدره أولاً
أو يؤكد بحسب ما يراه

١١٦٩ - ويجوز التظلم من هذا الأمر الجديد إلى المحكمة الابتدائية التابع
لها القاضي الذي أصدر الأمر، ولا يترتب على التظلم ايقاف تنفيذ الأمر فإن البقاء
واجب له حتى يصرف النظر عن التظلم أو عدمه وإذا حصلت صعوبة في تنفيذ
الأمر الصادر على العريضة فهل يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم فيها أم لا ؟
١١٧٠ - لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة

الاولى : أن تكون الصعوبة حاصلة من الصادر عنده الأمر بصفة تظلم من
صدوره

الثاني : ألا تكون الصعوبة حاصلة من الصادر عنده الأمر بصفة تظلم في
الأمر وإنما بصفة اشكال في التنفيذ لأي سبب كان

الثالث : أن تكون حاصلة من الغير

١١٧١ - في الحالة الأولى لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بنظر التظلم من
يختص بذلك القاضي الذي أصدر الأمر سواء رفع إليه التظلم بواسطة علم خبر كما هو
الحال في الاهل أو بصفة مستعجلة كما هو شأن القضاء المختلط، ويجوز للقاضي المستعجل
الحكم فقط في الاجراءات الوقية التحفظية الأخرى التي يراها مخالفة على حقوق
الطرفين (١)

وكون التظلم يرفع إلى رئيس المحكمة الابتدائية في المختلط لنظره بصفة مستعجلة

أى كما لو كانت القضية مستعجلة لا يؤثر على ماهية الحكم الذى يصدر منه فى التظلم وعلى أنه ليس حكماً صادراً منه بصحة قاضياً للأمور المستعجلة والسبب فى ذلك يرجع إلى أن رئيس المحكمة فى المخطط له وظيفتان مختلفتان فى الفضاء.
الأولى : بصحة قاضياً للأمور الوقتية يفصل فيها فى الأوامر على العرض والتظلم الحاصل فيها

الثانية : صفته قاضياً للأمور المستعجلة يفصل فيها فى الإجراءات وقتية التحفظية وفى الإشكالات التى تعرض تنفيذ الأحكام والسدادات الواجبة التنفيذ .
أما فى القانون الأهمى فقاضى الأمور الوقتية المحض بنظر الأوامر على العرائض والتظلم فيها قد يكون خلاف القاضى الجزئى المتروط وحده بالفصل فى الأمور المستعجلة ١١٧٢ - أما فى الحالة الثانية فيبحث قاضى الأمور المستعجلة بنظر الصعوبة التى تعرض التنفيذ إذا لم يكن العرض منها التظلم فى الأمر بل مع تعهده لآى سبب من الأسباب الخارجة عنه ككون المنقولات أو الأشياء المطلوب الحجز عليها تنفيذاً للأمر لا يجوز الحجز عليها بنص القانون وذلك بشرط عدم التعرض لنص الأمر أو مساسه بالالغاء أو التعديل أو أى شئ آخر .

وإذا كانت الصعوبة القائمة فى تنفيذ الأمر حاصلة من الغير أى من شخص خلاف الصادر ضده الأمر فيبحث للقاضى المستعجل بالحكم فيها والحكم باستمرار التنفيذ أو إيقافه طبقاً لما يظهر له من ظروف الدعوى ووقائعها ومستندات الطرفين فيها لأنه لا يجوز الاستشكل فى هذه الحالة العطف فى الأمر بطريق التظلم لعدم صدوره ضده (١)

الفرع التاسع

فروءم الرسوم

١١٧٣ - نص المادة ٤٨ من لائحة الرسوم على أحقة الصادر ضده القائمة بالضمن إليها بتقرير يعمل فى قلم الكتاب فى مدة ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه بالأمر.

(١) - كتاب مخطط فى ١٢ يناير ١٩٧٧ المجموعة ٩ ص ١١٧ و ٢٦ فبراير ١٩٧٨ المجموعة ٢٠ ص ١٠٢ وقرر بأن التظلم من الأوامر لا يكون إلا الصادر ضده الأمر أما الغير المراد تعهده على مراله فله أن يستشكل فيه وقت التعبد أمام القضاء لتسجيل ومصر أهل مستجل فى ٢٦ يناير ١٩٧٣ جريدة صائفة ٤٦ ص ٦ عمرة معلقة ٢٥٤ ص ٦ ورتان ج ٢ ص ١٧٦ مدة ٢٥٤ وما بعدها

الصادر بالقائمة ونظر الطعن أمام هيئة خاصة قبل استفاد من ذلك عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ قائمة الرسوم أم لا؟ ١١٧٤ ولو أن المادة المذكورة تصر على جواز الطعن في القائمة أمام هيئة خاصة إلا أن المقصود من الطعن المذكور هو الذي يحصل في مقدار الرسوم المقدرة في القائمة وهل هي صحيحة بحسب اللائحة أم بغيره على خطأ يجب تلاعبه وتخصيصه بسببه لا فيما يختص بالتزام الشخص الحاصل منه التنفيذ بسداد الرسوم المقدرة من عدمه ووقت ذلك السداد أو فيما يتعلق بالصعوبات التي يقيمها في حيل كل ذلك مراد به أو حصول تقصير في تنفيذ الاجراءات الامر المتروك وحده لقاضي الأمور المستعجلة باعتباره صعوبة من صعوبات التنفيذ الداحل في اختصاصه الفصل فيها عملاً بمواد ٢٨ و ٣٨٦ مناصات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط - وعلى ذلك فيختص القاضي المذكور بالفصل في الاشكال الذي يمتنع تعبد القائمة إذا هو على كون المستشكل هو المدعى في الدعوى المطلوب التنفيذ بالرسم المستحق على الحكم فيها وبأنه غير ملزم بسداد الرسم إلا بعد التنفيذ على المدعى عليه المحكوم عليه بالمصاريف (١)

الفرع العاشر

الامتياز الصادر من محاكم الولاية

١١٧٥ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا بالحكم في الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية كالأحكام التي تصدر من مجلس دولة أو مجلس الولاية - أما الاجراءات التحفظية الاخرى فلا يدخل في ولايته فصل فيها بحسب الرأى الراجح لخروج موضوع الخفوق المتعلقة بها عن وظيفة المحاكم المدنية التي يقيمها أو يتفرع عنها (٢)

١١٧٦ - وإذا حصل نزاع في تفسير الاحكام الصادرة من المحاكم لادارة تختص هذه المحاكم وحدها بتفسيره (٣)

(١) مصر أهلى مستعمل في ١١ نوفمبر ١٩٣٤ المراجعة القضائية عدد ٣٠ - ص ٩

(٢) مرساك ج ٢ ص ٣٩٣ نفاة ٦٠٥ وكبره ج ١ ص ٢٩ ويوش نفاة ٨٩

(٣) مرساك ج ٢ ص ٣٩٣ نفاة ٦٠٥ وما بعدها

أما في مصر فلا يوجد محاكم إدارة بل يختص المحاكم المدنية بالفصل في بعض المسائل المدونة في اختصاص المحاكم الإدارية في فرنسا مع القيود الواردة في المواد ١٥ و ١١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمختصة المتعلقة بعدم التعرض للأوامر الإدارية الصادرة أو المساس بصحتها أو إيقاف تنفيذها.

الفرع الحادى عشر

الوظائف الإدارية

١١٧٧ — الأمر الإدارى الواجب على المحاكم احترامه هو كل إجراء يصدر من سلطة إدارية فى شأن موضوع إدارى أو هو الذى يصدره موظف تابع لنجبة الإدارية بصفته موظفاً إدارياً وشأنه من معين وأن يكون لصالح العام (١) وبشروط فى الأمر الإدارى كما سبق ذكره نوافر شرطين

أولهما — أن يصدر من جهة الإدارة باعتباره عملاً من أعمال السلطة العامة

ثانياً — أن يكون عن موضوع إدارى ونجبة الإدارة صفة فى إصداره

١١٧٨ — والأمر الإدارى الذى يتوافر به هذان الشرطان إما أن يصدر وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها أو يخالف مخالفاً للقوانين أو يتجاوز به السلطة الإدارية حدود القانون

ومخالفة الأمر الإدارى للقوانين يحمل بأحدى حالات ثلاث

أولها — عدم مراعاة جهة الإدارة فى إصداره جميع أو بعض الشروط الشكلية التى نوجها القوانين أو اللوائح فى الحالة التى صدر من أجلها (٢)

الثانية — أن يصدر مخالفاً لنصوص القوانين أو اللوائح المعمول بها (٣)

الثالثة — أن يصدر مخالفاً لروح القوانين واللوائح أى فى غير الغرض الذى

(١) د. روز وبرتو ج ١٠ ص ٢٢٢ وداككت ج ١٣ ص ١٨٢ منه ٧٧ وكيريه ج ١ ص ٤٥ بدء ٦٢ ومرسك ج ٢ ص ٦١ منه ٦٢ وما بعدها ولا يبرر على القانون الإدارى ج ١ ص ٤٧٧ وما بعدها

(٢) لا يبرر ج ٢ ص ٢٠

(٣) لا يبرر ج ٢ ص ٢٢

أراد المشرع في الحالة التي صدر فيها وهي ما يسمى بالقرصنة *detournement de pouvoir* (١)

١١٧٩ - وتجاوز السلطة الإدارية حدود القانون معناه اختصاص جهة الإدارة أصلاً بالمسألة التي صدر من أجلها الأمر الإداري، وكل ما عدل ذلك أنها تعدت في إجراءاته بعض الحدود التي رسمها لها القانون - وهذه الحالة في الواقع صورة خاصة من مخالفة الأمر الإداري لروح القانون (٢)

١١٨٠ - وسواء أكان الأمر الإداري صادراً طغياً للقانون أم مخالفاً للقوانين والوائح أم تعدت فيه السلطة حدود اختصاصها فلا يجوز للمحاكم الأهلية في مصر تأويله أو إيقاف تنفيذه أو إلغاؤه بطريق مباشر أو غير مباشر بصفة قطعية أو مؤقتة وكل ما هنا أن تحكم على الحكومة بالتعويضات في الدعاوى التي يرفعها الأفراد عليها بسبب الأضرار التي تلحقهم من جراء الأوامر الإدارية المخالفة للقانون، أما في فرنسا فيجوز لقضاء مجلس الدولة وحده (وله اختصاص واسع في المسائل الإدارية بخلاف اختصاص المحاكم العادية في مصر) أن يحكم بإبطاله، والسبب في ذلك هو أن مخالفة الأوامر الإدارية للقوانين أو اللوائح أو تعدى الإدارة فيها حدود السلطة لا يؤثر على كيانها الإداري ولا ينفذها الصفة الإدارية بل تبقى بالرغم من ذلك حافظة لطبيعتها الإدارية مشتمة بالحصانة التي أوجبها لها القانون (٣)

١١٨١ - أما أفعال الاعتداء أو ما يسمونه اغتصاب السلطة *usurpation de pouvoir* فهي الأعمال التي تجرئها السلطة الإدارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها أصلاً وبمعية كل البعد عنها وتعتبر في هذه الحالة أعمالاً شخصية من الموظف الذي قام بها غير متعلقة بموضوع إداري تخلق باحالة قوة القانون *de plein droit* ولا وجود لها إطلاقاً ويجوز للمحاكم عدم الأخذ بها أو اعتبارها أو إلغاؤها (٤)

١١٨٢ - وأعمال التعدي أو اغتصاب السلطة تختلف عن الأعمال التي تجاوز

(١) لا بيري ج ٣ ص ٥٢٤

(٢) كبرج ج ١ ص ٥٤ نداء ٧٩ وحكم محكمة النقض الصادر في ٨ ديسمبر ١٨٩٧ والو ١٨٧٨ ج ٣ ص ٩٧

(٣) لا بيري ج ١ ص ٤٧٨ وحكم محكمة النقض الصادر في

(٤) لا بيري ج ٢ ص ٤٩٧ وكبرج ج ١ ص ٥٢ نداء ٧٧

فيها السلطة الادارية حدود اختصاصها التي رسمها لها القانون في أن الأولى لا تدخل في وظيفة السلطة الادارية إطلاقاً وبأى حال من الأحوال — أما الثانية فتدخل في سلطتها وولايتها أصلاً وإنما تتعدى فيها الحدود التي قررها لها القانون وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل في فرنسا أو في مصر في الحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأوامر الادارية سوله وتحت صحبه أو مخالفة القانون أو تعدت بها السلطة الادارية حدود القانون — أما أعمال اغتصاب السلطة فيختص القضاء المستعجل بالحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذها لاعتبارها من أعمال التعدي المحض لا من الأعمال الادارية (١)

مبحث

في مثل اعتداء جهة الادارة على الحرية الشخصية عند امهله عمل اداري
يترتب عليه في جميع الدول اعتداء ضد العمل من أعمال التعدي
يجوز للمحاكم إيقاف تنفيذه

١١٨٣ — يقول المحض بأن الأمر الادارى الذي يمس الحرية الشخصية يفقد الصفة الادارية وينقلب إلى عمل شعوى من أعمال الاعتداء في جميع الأحوال مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت وظيفته الصادر منه الأمر، ويجوز للمحاكم العاؤه أو إيقاف تنفيذه، ورى خلاف ذلك وأنه يجب التمييز بين الأمر الادارى الذي يمس الحرية الشخصية في سبيل الأمن العام والمحافظة على النظام والسكينة في داخل البلاد وبين الأمر الادارى الذي يمس الحرية في مسألة لا تتطلب إطلاقاً المساس بالحرية أو التي يحصل من موظف لا تقضى طبيعة وسلطة وظيفته اتخاذ الاجراء المساس بالحرية

في الحدة الأولى لا يعتبر الأمر الادارى من أعمال الاعتداء أو أعمال اغتصاب السلطة — أما في الحالتين الأخريين فيعتبر من أعمال الاعتداء ويجوز للمحاكم إيقاف تنفيذه أو العاؤه؛ وعلى ذلك فإذا صدر أمر إداري من رجال الشرطة

(١) كبرج ج ١ ص ٤٠٠ فقرة ٢٩ وحكم محكمة الملزومات المعارف

الادارية بمصدره مكتوب أو منشور ترى فيه الجهة الادارية ما يمس النظام أو الأمن أو باغلاق مكان جميعه وأت في أعمالها لاعتبارات صحيحة في نظرها احتلالا بالنظام أو استمرارا بمصلحة الدولة أو بالحجر على شخص لاحظت عليه رغبته في ارتكاب جريمة فلا يجوز للحاكم إيقاف تعينه أو العاؤه — أما إذا كان الاغلاق أو المصادرة أو الحجر حصلت لا كوسيلة جذية للحفاظ على الأمن وإنما لتسبب مسألة لا تدخل في دائرة الأعمال الادارية فتعتبر في هذه الحالة من أعمال التعدي ويجوز للحاكم إيقاف تعيد الأوامر الصادرة بها

١١٨٤ — والسبب في ذلك هو : —

أولاً — أن وظيفة رجال الصبعية الادارية هي المحافظة على الأمن العام والنظام ومنع ارتكاب الجرائم والعمل على سلامة حكيان الدولة والمجتمع من العبث به وهم وحدهم المسؤولون عن كل ذلك (١) ولهم في سبيل القيام بواجباتهم اتخاذ ما يرونه ضرورياً من الاجراءات والوسائل حتى ولو أضرت بحقوق الأفراد وحرياتهم لأن القوانين واللوائح لم تنص على وجوب اتخاذ اجراءات معينة في سبيل القيام بواجباتهم وما كان يمكنها تقرير ذلك لتعذره لاختلاف كل حالة عن الأخرى

ثانياً — لأن المصلحة العامة مقدمة على المصالح الخاصة

ثالثاً — لأنه لو فرض أن هناك قوانين تفرض عليهم قيوداً وشرائط فيما يتخذونه من اجراءات لحماية الأمن والنظام فإن مخالفة هذه القوانين كما قدمنا لا تنقذ الأوامر أو الاجراءات الادارية التي تصدر منهم في هذا الشأن الخاصة القانونية الواردة في القوانين بل كل ما يميزه هذه المخالفة هو إعطائه من أضرت بهم الحق في المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر

رابعاً : لأن الاخذ بالرأى المخالف لذلك يترتب عليه غل يد رجال الصبعية الادارية عن القيام بأعمالهم ومنعهم من اتخاذ الوسائل التي يرونها ضرورية ولارادة لها فيضطرب سجل الأمن والنظام وتزك الجرائم وتضحي الحالة فوضى لا رادع لها

(١) تراجع في ذلك الامر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بشأن بوليس وعلماء النظام في بورسات

١١٨٥ — وقد أخذت محكمة النقض والابرام المصرية هذا الرأي وقررت بأن رجال الصبغة الإدارية في سبيل منع ارتكاب الجرائم أن يتخذوا ما تقتضيه الضرورة من الاجراءات والوسائل ولم أن يقيسوا حرية الأفراد إذا كان ذلك مسوغ شرعي بتعديه ظروف الأحوال وبأن الأمر الإداري الصادر من جهة الإدارة في هذه الأحوال لا يعتبر من أعمال الاعتداء وإنما من أعمال السلطة الإدارية يجوز للمحاكم الحكم بتعويض من يتضرر منه إذا اتضح لها تجاوز السلطة حدود القانون بغير مبرر يقتضي ذلك كما لها أن تقضي برفض طلب التعويض إذا لاحظت أن المسوعات التي ارتكبت اليها الإدارة كافية في نظرها (رأي في نظر المحكم) لمحو ركن الخطأ المنسوب للإدارة (١)

١١٨٦ — وكذلك سار القضاء المختلط في أحكامه وقرر بأن للسلطة الإدارية الحق في اتخاذ ما تراه من الاجراءات التي تستند أنها ضرورية للمصالح العام وللمحافظة على الأمن والنظام والسكينة في البلاد حتى ولو تعدت فيها على حقوق الأفراد ولا يجوز للمحاكم التدخل في أعمالها في ذلك وكل ما لها أن تقضي بتعويض لمن يتضرر من اتخاذ الاجراءات المذكورة عند مخالفتها للقانون أو تعديها على الحقوق المكتسبة (٢)

١١٨٧ — ولا يغير من طبيعة الأمر الإداري المأس بالحرية في سبيل النظام كونه لم يحدد بمدة معينة إذ التوقيت وعدمه لا يدخل له بالشروط الواجب توافرها في الأمر الإداري خصوصاً إذا كانت الضرورة التي رأت السلطة الإدارية أنها دعت الى اتخاذه ما زالت قائمة (٣)

الفرع الثاني عشر

المجهز لمؤدريه

١١٨٨ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في الاشكالات التي تعترض

(١) النص والابرام المصري في ٢٢ مارس ١٩٣٤ المجلد ١٤ عدد ٩ رقم ١٥٥

(٢) استئناف مختلط في ١١ أبريل ١٩١٧ المجلد ٣٩ من ٣٧٨

(٣) مصر أملي مختلط في ٢٩ أغسطس ١٩٣٦ المجلد ٣٦ لـ ٧ من ٩

تعبد المحجوز الادلوية التي توقعها الحكومة بطريقة إدارية على العقارات والمنقولات
مطهر تحصيل أموالها إذا بنيت الاشكالات على بطلان في الاجراءات أو على التحالف
أو براءة الدمة أو غير ذلك - أما إذا أسست على وجوب أو عدم وجوب دفع
الصرائب المحجوز من أجلها أو على المنازعة في مقدار ما يجب دفعه منها فلا يدحس في
وظيفة الحكم فيها (١)

الفرع الثالث عشر

امام المحاكم الشرعية

١١٨٩ - راجع ما ذكرناه بخصوص ذلك عند الكلام على مدى اختصاص
القضاء المستعجل في البنود ٥٧ - ٦٣ ويزيد عليه ما يأتي

من ضمن فاضل الامور المستعجل في الحكم في المال في تنفيذ حكم
صدر من المحاكم الشرعية من أن الحكم صادر من جهة أخرى من جهات
الامور الشخصية كما هو الحال في الواقعة الآتية

١١٩٠ - وقائع الدعوى تتعلق في ان شخصاً مسيحياً يدين بذهب الروم
الارثوذكس زوج من أخرى مسيحية عديم بذهب المارونية الكاثوليكية أمام
بطريركخانه الروم الارثوذكس وتسجل عند الزواج في سجلات بطريركخانه ولا مرما
تنازعا وترك الزوج منزل الزوجية بعد ان رزقت مولد وفت ثم دعت دعوى
بالنفقة على الزوج أمام المحكمة الشرعية قضى لها فيها بمبلغ معين وبعد ذلك حاول
الزوج السب ود زوجته إلى حطيرة ويعيش معها في وقام وسلام فلم يتمكن من
ذلك بسبب استحكام الخلاف بينهما فذهب إلى المحكمة الشرعية وطلب
تحرر بذلك ثم رفع به دعوى أمام المحكمة الشرعية طلب فيها ابطال حكم النفقة
الصادر منه لحصول الطلاق قضى فيها بالرفض لأن الخصم مسيحي والدين

(١) مرناك ج ٣ ص ٣٣٣ بدة ٦٠٦ والكسرة عطف سجل في ٤ مارس ١٩٢٦ اجازات ١٧
ص ٣٣٢ ٣٣٩ واستأنف عطف في ١٥ ابريل ١٩٠٩ المجموعة ٢٩ ص ٣١٠ و ١٣ يناير ١٩١٦ مجموع
٢٨ ص ١٠٥ و ٢٠ يناير ١٩١٨ المجازات ٩ عدد ١٤ ص ٢٨

المسمى يقضى بمنع الزوج من طلاق زوجته بغير رضاها ولأن المعبر عندهم في كل الأحوال ألا يحصل الطلاق إلا بعرضه الكسبه التي يطلبها الرئيس الذي الزوجي. هو الزوج وجهه شرط الطر كخانة التي تزوج بمقتضى لوائحها وعلى ضوء قولها ورفع أمامها دعوى بالطلاق مضت فيها الطر كخانة بحسب عقد الزواج وبالطلاق مادام الزوجية وقررت لها ببقائه مؤقتة لولائها فلم يمسأ الزوجية بهذا الحكم واستمرت في تنفيذ حكم النفقة الصادر من المحكمة الشرعية فلما رأى الزوج ذلك رفع دعوى أمام المحكمة الشرعية بطلب إبطال حكم النفقة لمصلحة عقد زواج إحدى بن عليه تقدير النفقة بمقتضى الحكم الصادر بالطلاق من البطر كخانة فلم تأخذ المحكمة الشرعية بقوله واعتبرت حكم الطلاق الصادر من البطر كخانة باطلا لصدوره من جهة غير مختصة ونقضت برفض الدعوى وتأكد الحكم استثنائياً واعتقاداً من ذلك استمرت الزوجية في تنفيذ حكم النفقة الصادر من المحكمة الشرعية، فهل يختص القضاء المستعجل في أحكام الأمانة في الحكم في الاشكال الذي يتقدم به الزوج لإيقاف تنفيذ حكم النفقة الشرعي أم لا ؟

١١٩١ - نرى اختصاصه بذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لأن القاضي المستعجل لا يتعمد عند الحكم في الاشكال لمبدأ تقرير النفقة ووجوبها من عدمه أو تأويل أو محجة أو بطلان الحكم الصادر بالندمة وإعانة بعض فقط فيما إذا كان يجوز للشكل صدها الاستمرار في التنفيذ بالحكم المذكور بالرغم من حكم الطلاق الصادر من البطر كخانة من عدمه

ثانياً : يختص المحاكم الأهلية بالحكم في الاشكالات المتخلفة بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الاستثنائية في مسائل لا تدخل في ولايتها أو وطئها المقررة بالنظام العام المعمول به أمام المحاكم أو التي تصدر من المحاكم الشرعية وتتعلق بمبدأ مبلغ من المال بشرط عدم اللباس بأصل الحق الشرعي الذي تملكه الأحكام المذكورة أو التعرض لتفسير تلك الأحكام

ثالثاً : لأن البحث فيما إذا كان حكم الطلاق الصادر من البطر كخانة يمكنه لإيقاف تنفيذ حكم النفقة من عدمه لا يؤثر على صحة الحكم الشرعي الخاص بالنفقة أو يؤدي إلى التعرض لتغييره

أيضاً - كون المحكمة الشرعية تعرضت في الحكم الصادر برفض دعوى الإبطال لما يبعد بطلان الطلاق الصادر من البطريرك كونه فأن ذلك لا يؤثر على وظيفة المحاكم الأهلية التي لها الولاية الأصلية في الحكم في مثل هذه القضايا على ضوء القواعد الثابتة الصحيحة خصوصاً وأن الحكم الشرعي لا يعتد في هذه الحالة حائزاً لقوة الشيء المقضي به.

- (١) لصدوره في مسألة لا يدخل في وظيفة المحاكم الشرعية الفصل فيها لأنها محاكم استثنائية محض لا يمكن لها التمدد على اختصاص محاكم استثنائية أخرى.
- (٢) لأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية لم يفض صراحة بطلان حكم الطلاق وإنما تعرض له أثناء الفصل في دعوى الإبطال (١).

الفرع الرابع عشر

القرارات الصادرة من المجالس المحلية

وأحكام المحاكم المدنية والجنائية

١١٩٢ - تراجع ما قلناه بخصوص ذلك عند الكلام على مدى اختصاص القضاء المستعجل بورد ٦٤ - ٨٦ من الكتاب

(١) يرجع في ذلك صراحة إلى مستهل في ١٩ جيم ١٩٢٦ لمجلة القضائية عدد ٢ سنة ٨ من ١٦

الباب الخامس

صعوبات التنفيذ المقصودة من المواد ٢٨ و ٣٨٦
مرافعات اهل و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسي

١١٩٣ - صعوبات التنفيذ المقصودة من المواد المذكورة والتي يختص القضاء
المستعجل بالحكم فيها عديدة ومختلفة الاسباب والانواع

١١٩٤ - ومن الطبيعي ان المدين المطلوب التنفيذ على أمواله يبحث عن جميع
لوسائل والاعتراضات والصعوبات التي يتمكن بها من منع التنفيذ أو إيقافه وأن
الدائن يتقدم من جانبه بجميع السبل التي يتمكن بها من تذليل هذه الصعوبات
والقضاء عليها ليحصل على حقوقه قبل المدين وبذلك يتقدم كل منهما للقضاء
المستعجل لتقدير موقفه وحماية من يراه مهتماً جديراً بحمايته الموقرة فأذا رأى ان
المدين جديراً بها قضى بإيقاف التنفيذ وإلا فاستمرار التنفيذ وحرف النظر عن
الاعتراضات أو الصعوبات التي يفيها المدين في سبل التنفيذ (١)

والصعوبات التي يتقدم بها المدين لمنع التنفيذ أو إيقافه إما أن تنبئ عن
أمور شكلية محض كعدم اعلان الحكم المنفذ به أو بطلان تعيينه السابق عليه أو
لكون الحكم المنفذ به صدر غيابياً وسقط لعدم تنفيذه في مدة ستة شهور من تاريخ
صدوره أو لكونه غير واجب التنفيذ أو لكون السند المراد تنفيذه به باطلاً
صدوره من شخص عديم الأهلية أو لعدم استيفاء الشروط اللازمة لصحة العقود
الرسمية أو لتزويره عليه، وأما أن تنبئ على أسباب موضوعية كاتقضاء الدين المنفذ
به لأي سبب من أسباب انقضاء التعهدات كالوفاء أو المقاصة أو سقوط الدين

(١) مرساك ج ٢ ص ٣٩٨ بقية ٦٥ ورتان ج ٢ بقية ٨٦٦ وبلومونه وسدازر ج ٨ مد

أو استدراك الدين بغيره أو لكون الدين المنفذ به متازعا على ترتيبه في الدفعة أو
لكونه غير واجب الأداء وقت التنفيذ وغير ذلك من الأسباب الموضوعية التي
لا تدخل تحت حصر

١١٩٥ - والمقصود بالتنفيذ كما قدمنا جميع طرق التنفيذ التي يخولها القانون
للدائن كالجزء للتنفيذ أو حجز ما للدين لدى الغير أو الحجر العفاري في المحتفظ
والمرس أو اجراءات نزع الملكية في الأمل أو التعيد بطريق الإكراه الذي
كما كان الحال في فرنسا قبل صدور القانون إلغاء هذا النوع من أنواع التعيد
وكما هو الحال في مصر بخصوص تعيد بعض الأحكام الشرعية والفرائد والمصاريف
الحماية أو التعيد المبني. وستكلم أولا على الصعوبات التي تعترض حقوق الدائن طالب التنفيذ
طالب التنفيذ ثم على الصعوبات التي تعترض السند المدعى به وبعد ذلك نتكلم على
احتصاص القضاء المستعجل في المحرور

القسم الأول

الصعوبات التي تعترض حقوق الدائن طالب التنفيذ

الفصل الأول

الوفاء أي دفع الدين المنفذ من أجله

١١٩٦ - إذا دفع المدين بأنه تخالف عن الدين المنفذ من أجله بسداد له
طالب التعميد فلفاضي الأمور المشجعة الحق في بحث ذلك ومعرفة ما إذا كان استدراك
حصل عن الدين المنفذ من أجله أم عن دين آخر في ذمة المدين فإذا وصل إلى أنه
حصل عن نفس الدين المسدد من أجله يقضى بإيقاف التنفيذ والا فاستمراره (١)
١١٩٧ - وإذا اتضح للقاضي أن المبالغ المددته احتقت بإعفاء الطرود في
مصاريف أو ديون أخرى لم تصف بعد يقضى باستمرار التعيد

(١) راجع ج ٢ ص ٩٩ منه ١٣٤

١١٩٩ - وكذلك يقضى بالاستمرار في التنفيذ إذا انقضى الطرفان على أن التأخير في سداد قسط من الدين أو القوائد في مواعيده يترتب عليه حلول الدين جميعه بلا تقنيه أو ائذار أو بعد اجراء شيء من ذلك (١)

١١٩٩ - ويشترط للحكم بإيقاف التنفيذ للتحالف بالدفع أن تكون الابطال أو السندات أو الأوراق التي يتقدم بها المدين لاثبات التحالف إما معتقاً بها من الدائن مطالب التنفيذ أو من الخصماء فإذا أنكر الدائن صدورها منه أو طعن فيها «تتزوير طريقة جديدة امتنعت عن القاضي المستعجل ولاية الحكم بالإيقاف ولم الحكم بالاستمرار في التنفيذ والمستفصل وشأنه في اتخاذ ما يراه أمام محكمة الموضوع للحصول على حكم بصحة الأوراق التي تقدم بها (٢)

١٢٠٠ - وليس معنى ذلك أن مجرد أكار الدائن طالب الحجز للورقة المقدمة لاثبات التحالف يكفي لعدم الأحكام بها والحكم بالاستمرار في التنفيذ حتى ولو كان لانكار غير جدي بل يشترط لذلك أن يكون الأكار جدياً وله ما يعزر من وقائع ادعوى وقرائن أحوالها والتي للخصماء المستعجل الحق في بحثها وتقديرها - ولا يجوز للقاضي المستعجل في هذه الحالة إحالة الدعوى الى التحقيق أو تعيين حيز المصداقة سلق كل ذلك بأجراء فطحي يؤثر على الموضوع أو أصل الحق لا بدخس في ولايته الحكم به

١٢٠١ - وقد سار بعض الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا الى أبعد من ذلك وقرروا أنه ليس للخصماء المستعجل الأخذ بسندات التحالف والحكم بإيقاف التنفيذ إذا لم يحضر الدائن طالب التنفيذ ويعترف بصورها منه (٣) إلا أننا نرى خلاف ذلك خصوصاً وأن عدم حضور الدائن أثناء نظر الاستكمال بالرغم من اعلايه به يعتبر إقراراً منه بصور سندات التحالف منه

١٢٠٢ - وقد اختلفت في فرنسا فيما إذا كان دفع جزء من الدين يكفي لإيقاف

(١) برنان ج ٢ سنة ١٣٦

(٢) مريالك ج ٢ ص - ٤ سنة ١١٨ وحصر أهل مستعجل في ٢٤ يناير ١٩٣٨ المجردة الفصل

عدد ٢٣ سنة ٦ ص ٩

(٣) مريالك ج ٢ ص ٤٠٠ سنة ١١٨ ويابوس في ٩ ستمبر ١٨١٢ الذي أشكل عليه ويوش سنة ١٩١

التمتع من عدمه قرر البعض بجواز الحكم بالإعفاء وأن القاضى المستعجل تحديد ميعاد للدين لدفع الباقي من الدين بحيث إذا لم يدفعه يستمر في التنفيذ^(١) وقرر آخر خلاف ذلك وأنه لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بتعطيل التمتع في هذه الحالة لمساس حكمه بحقوق الدائن طالب التنفيذ^(٢) ويرى الأخذ بهذا الرأى لمطابقتها للقانون لأنه يشترط لصحة الوفاء ألا يكون بعض المستحق (مادة ١٦٨ مسمى أهل و ٣٣١ مختلط و ١٢٤٣ فرنسى وما بعدها)

١٢٠٣ — وإذا كان بين طالب التنفيذ والمدين معاملات كثيرة ترتب عليها وجود حسابات مختلفة بينهما وحصل نزاع جدى بخصوص كيفية استئصال ائتماع المدفوعة من الدين وما إذا كانت تسترل من الدين المطلوب التنفيذ من أجله أو من الديون الأخرى مما ينشأ عنه عدم تعيين الملغ الواجب التنفيذ به فيتمتع على القاضى المستعجل في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ حتى تقضى محكمة الموضوع في موضوع الحسابات بين الطرفين وفي كيفية استئصال المدفوعات والمبالغ الباقية^(٣)

١٢٠٤ — أما إذا لم تكن هناك معاملات أخرى بين الطرفين وكانت مبالغ المدفوعة تحت الحساب يسهل خصمها من الملغ المنفذ به فيجب الاستمرار في التنفيذ بالمبلغ الباقي^(٤)

١٢٠٥ — ويختص انقضاء المستعجل بالحكم بإيقاف التنفيذ إذا صدر قانون يقضى بإيقاف اجراءات التنفيذ في أحوال خاصة ولمدة معينة كالقانون لدى صدر في فرنسا تاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٠٩ بإيقاف تنفيذ الأحكام والسندات الوجبة التنفيذ الصادرة لصالح كل دائن اسرائيلى على تجلر ومزارعى مقاطعة السار لمدة سنة^(٥)

١٢٠٦ — ويشترط للحكم بإيقاف التنفيذ في هذه الحالة عدم حصول أى لس أو اهدام أو غرض في نصوص القانون المراد تطبيقه

(١) برتلان ج ٢ ص ٩٩ بنية ١٢٦

(٢) مريبالك ج ٢ ص ٤٠٠ وما بعدها

(٣) استئناف غلظ ي ٣٠ مارس ١٩٣٧ المجازات يولى ١٩٣٤ ص ٣٠٠ رقم ٣٣٦ وجرى على

مستعجل في ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ المراجعة القضائية عدد ٢٣٣ ص ٩

(٤) استئناف غلظ في ٢٥ مايو ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٢١٣

(٥) برتلان ج ٢ ص ١٠٠ بنية ١٢٥

١٢٠٧ - يجب أن يكون الوفاء للدين أي للمتعهد له أو لوكيله أو لمن له الحق في الشيء المتعهد به (مادة ١٦٧ مدني أهلي و ٢٣٠ مختلط و ١٢٣٩ فرنسي) ، فإذا حصل لشخص آخر غير هؤلاء ظلاً يرى دمه المدين من المتعهد التمس إلا إذا حصل الوفاء لشخص يده سند الدين واعتقد المدين وقت الوفاء إليه أنه هو المتعهد له أو أنه هو الذي حل محل المتعهد له في التعهد وكان هناك عمل لهذا الاعتماد أو إذا استند الدائن من الوفاء الحاصل للغير أو إذا أجاز حصوله صراحة أو ضمناً

١٢٠٨ - ويجوز الوفاء للوكيل المندول من الوكالة إذا قبل المتعهد زول الوكالة عنه

١٢٠٩ - وبشروط لصحة الوفاء أن يكون الدائن أهلاً لقبول فإذا حصل الوفاء لشخص عديم الأهلية فلا تترأ ذمة المدين إلا إذا أثبت أن المولى له لم يباحثه ضرر من الوفاء

١٢١٠ - وبمقتضى فاضى الأمور المستعجلة بتقدير كل ذلك لا للفصل في صحة الوفاء من عدمه وإنما للحكم في الاجراء المؤقت بالابطال أو الاستمرار في التنفيذ

١٢١١ - وإذا توقع حجز تمديد لما للمدين لدى الغير نحت يد المدين المراد التنفيذ على أمواله على دين طالب التنفيذ ودفع المحجوز لديه الدين للدائن الحاجز فترأ ذمة قبل طالب التنفيذ .

١٢١٢ - وإذا أوقع المدين حجزاً تحفظياً نحت يده على الدين المستحق في ذمته فلا يؤثر ذلك على حق طالب التنفيذ المحجوز على دينه في المطالبة بهذا الدين والتنفيذ على المدين بالحكم المكتسب له مطلقاً لنص المادتين ٤٢٩ و ٤٨٣ مختلط ويكون اسعيد في هذه الحالة بإيداع المبلغ المحجوز عليه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى يقضى لصحة الحجز والدين من محكمة الموضوع - ولا يمكن القول في هذه الحالة أن العدالة تقضي بحبس الدين تحت يد الحاجز حتى يحكم من محكمة الموضوع بصحة حصول الحجز الذي توقع صحيحاً مستوفياً لأركانها وأوضاعه الشكلية إذا لا يلجأ إلى العدالة إلا في حالة غرض القانون أو اغتال النص على حالة معنة أو عدم كفاية ما ورد فيه عنها - أما إذا كانت المادة ميتة بصفة صريحة وجلية فيجب الأخذ بها

وتطبيقها وليس القضاء صرف النظر عنها بحجة تعارضها مع العدالة المطلقة (١)
 ١٢١٢ — ولا يجوز القضاء المستعجل في هذه الحالة أن يوجب تنفيذ حكم
 واجب التنفيذ وفاء لدين لما يحكم به من محكمة الموضوع وعن مقاصة مصانية قد
 تأخذ بها المحكمة الموضوعية أو لا تأخذ بها وكل ما هنالك أنه يجوز للمستشكل أن
 يتعاضد التنفيذ بالإيداع (٢)

ولا يؤثر على ذلك الإيداع بصر طالب التنفيذ لأن العسر أو اليسر لا يغير

(١) استضاف مختلط في ٢٧ أبريل ١٩١٦ فيجلبت عدد يولي ١٩١٦ من ١٣٨ رقم ٤٢٥
 (٢) مصر أملى مستعجل في ٤ رجب ١٣٣٥ المراجعة القضائية عدد ٤ سنة ٤ من ١٤ رجب من
 أسبابه ما يأتي .

من حيث أنه يشترط صحة حيز ما للدين لدى الغير طبقاً لنص المادة ١٩٢ مرادفات أن يحصل
 المحيز إما بسند صحيح لا يترتب بدور محض الوجود بواجب الاداء. وممن انقضى أو بأمر من القاضي
 في حالة عدم وجود السند أو مع وجوده وكان الدين سائداً على مظهره

ومن حيث أن ثابت من اعلى المحيز لعدم من المأخر من المستشكل أنه حصل بموجب
 نذرت وأوداد أموال يقول إنه سددها نيابة عن المستشكل عنه وهذه الأوداد لا تكون سداً
 موقفاً للمستشكل عنه وكان الواجب في هذه الحالة الحصول على تصريح بالمحيز من القاضي وعلى ذلك
 يكون المحيز المذكور وقع باطلاً مطلقاً جوهرياً ولا يؤثر كونه على حق المحيز عليه في المطالبة به
 ومن حيث أنه فعلاً من ذلك بأن حيز ما للدين لدى الغير يقتضي لا يؤثر جولو كان صحيحاً من
 حق الشخص المحيز على دينه في المطالبة بهذا الدين ولتنفيذ على المحيز لديه بالحكم المثبت للدين
 طبقاً لنص المادة ٢٢٩ مرادفات أملى المادة ٢٣٣ مرادفات مختلط ويكون التنفيذ في هذه الحالة بالإيداع
 لمنع المحيز عليه في خروجه المحكمة غرضه الطرفين حتى يقتصر صحة المحيز والغير من محكمة الموضوع
 ومن حيث أنه لا يمكن القول في هذه الحالة بأن العدالة تقتضي بحسب الدين تحت يد المأخر حتى
 صدور حكم من محكمة الموضوع بصحة المحيز المشروط لأحكامه وأحكامه الفعالية لأن العدالة لا يوجب
 إليها إلا في حالة وجود موضوع في القانون أو انقضاء النص على حقة معينة أو عدم كفاية ما ورد به
 فيها أما ما نص فيه على كفايته حيث نفاذ صريحه وجبته يجب على الحاكم الاعتدال بها وتطبيقها ولا
 يجوز القضاء صرف النظر عنها بحجة مناقبها للعدالة المطلقة

ومن حيث أنه ليس لهذه المحكمة أن توقف تنفيذ حكم واجب التنفيذ ولا تدبر ما يحكم به من محكمة
 الموضوع وعن مقاصة قضائه قد تأخذ بها المحكمة أو لا تأخذ بها وفقاً وكل ما هنالك أنه يجوز للمستشكل
 أن يتعاضد حصول التنفيذ على أمواله بالإيداع إذا كان حيزه صحيحاً لا يتوجه البطلان
 ومن حيث أن عسر المستشكل عنه أو يسره لا يغير من آثار الأحكام الواجبة التنفيذ أو يبدل
 من خصوص القانون أو يؤثر على حقه المقتضى كلفه في القانون وأوجب على المستشكل اتخاذ الإجراءات
 خصوصية يمكن من صيانة حقوقه المتنازع عليها به

من آثار الأحكام الواجبة التنفيذ أو يطل من نصوص القوانين أو يؤثر على حق طالب التنفيذ انتهى كمله له القانون وأوجب على المدين القيام بإجراء مخصوص يمكن هذا الأخير من صيانة حقوقه قبل وقبل الغير

١٢١٤ - وللدائن في حالة فساد المدين الحق في مطالبة كل منهم بكامل الدين اللهم إلا إذا أسقط حقه في التضامن عن أحدهم أو عنهم جميعاً صراحة أو ضمن بقوله من أحد المتعدين المتضامين نصيبه في الدين أو بإعطائه إيصالاً يذكر فيه به نقص نصيبه أو إذا استمر على قبض هذا النصيب في قسط الدين المؤجل أو فوائده لمدة خمس عشرة سنة أو إذا استصدر حكماً على المدين بهذا النصيب وحده دون باقي المدينين (١)

١٢١٥ - وعلى ذلك فالتمالك الحاصل مع أحد المدين المتضامنين من الدين المحكوم به بالتضامن يستفيد منه الباقيون ولهم أن يدفعوا بذلك إذا ما اتخذ الدائن صدم إجراءات تنفيذية نحو المطالبة بالدين المحكوم به كله أو بعضه لا عثار ذلك من الدفع العامة التي يستفيد منها الجميع

١٢١٦ - وإذا حصل نزاع بين الدائن والمدين المطلوب التنفيذ عليه فيما إذا كان التخلص الحاصل لأحدهم صادراً عن الدين المنفذ به أو عن دين غيره فلقاضي الأمور المستعجلة أن يقدر ذلك وخص في الأشكال بالاستمرار في التنفيذ إذا ظهر له أنه حاصل عن دين غيره وبالإيقاف إذا اتضح له أنه حاصل عن نفس الدين المطلوب التنفيذ من أجله أو أن عبارة الإيصال غامضة لا يمكن منها تعيين الدين ١٢١٧ - وإذا كان الدائن والمدين وطنيين وتنازل الأول عن الدين المحكوم به لآخر وكان الدين غير قابل للتحويل ، ولما أراد الأخير التنفيذ بالحجر على أموال المدين مانع الأخير في ذلك بحجة بطلان التنازل لصدوره من غير موافقة عن دين غير قابل للتحويل ، فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة أن يقضى في صحة التنازل من عدمه وكل ماله هو أن يقضى بأيقاف التنفيذ مع تكليف المدين بأدع المبلغ المنفذ من أجله في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى تعمل محكمة المصروع في دعوى البطلان مع تكليف المدين برفعها في ظرف مدة معينة بحيث

(١) تحقيقات نابور على المواد ١٢١٦ و ١٢١٧ حتى ص ٦٣ وما بعدها ١ - ١٥ و ١٦ - ٢٣

إذا مضى الميعاد المنصوص عنه في الحكم والواجب حصول الادعاء ورفع الدعوى فيه يستمر الناقض في التعبد على أن يودع المبلغ الناتج من التعبد في حراسة المحكمة الشروط عيها مع تكليف الحاجز في هذه الحالة رفع دعوى بصحة النازل

١٣١٨ - والسبب في ذلك هو أن الشراح وأحكام المحاكم الأهلية ، تعتبر هي الشروط اللازمة لصحة حوالة الاحكام في القانون المدني الأمل فقال مرقى لعدم ضرورة موافقة المدين المحال عليه بها طلقاً نص المادة ٣٤٩ دى الخاصة بحوالة الديون والاكتفاء بإعلان المدين بالحوالة معللاً رأيه إلى أن الحكم الصادر بالدين ضد المدين يترتب عليه انعدام السبب الذي نيت عليه المادة المذكورة وهو الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين وعدم الزام الأخير بالتعامل مع آخر لا يرتاح به ، وذهب آخر إلى ضرورة توافر أركان المادة المذكورة في حوالة الاحكام أيضاً ، لوجود الأساس الذي يثبت عليه والمصلحة التي توحيها المشرع من النص عيها ، ويرى أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة مع نصارب الآراء القانونية المتعقبة بذلك أن يصر في صحة الحوالة من عدمه لمساس الحكم في ذلك بالموضوع أو أصل الحق ولتأثير كل ذلك على حقوق المحال اليه والمحال عليه والتي يجب تركها لمحكمة الموضوع وحدها (١)

الفصل الثاني

المقاصة القانونية

١٣١٩ - إذا بنى المدين الاشكال على حصول مقاصة بين الدين المهد به وبين دين له في ذمة طالب التعبد فلقاضي الأمور المستعجلة بحث وتقدير ذلك فاد التصح له جدياً قول المدين يقضى بإيقاف التعبد وإلا فالاستمرار فيه (٢)

١٣٢٠ - والمقاصة القانونية هي التي تقع بين دينين متقابلين بدون علم صاحبهما بمجرد كون أحدهما دائماً للآخر فإن كان المبلتان متساويين كانت المقاصة تامة

(١) مصر أعلى مستعمل في ١٦ مارس ١٩٣٥ في القضية ٥٥٢ سنة ١٩٣٥ مستعمل ولم منه ٥٥

(٢) برنات ج ٢ ص ١٠١ نية ١٣٩ ورماتك ج ٢ ص ٤٠٠ نية ٦١٧

وان كانا غير متساويين حصلت المقاصة في مقدار الاصغر منها بشرط لصحة المقاصة
أولاً : أن يكون محل كل من التعمدين نقداً أو أن تكونا كلاهما متبعتين كالخطة
والقطن فان كانا مختلفين فلا يجوز المقاصة

ثانياً : أن يكون الحقتان حاليين أعني أن كل واحد منهما مستحق لاداءه فان
كان أحدهما حالاً والثاني مؤجلاً أو معطلاً على شرط فلا مقامه انما تجوز في الحق
المعنى سقوطه على شرط أو في الحق المؤجل بحكم من الماصي

ثالثاً : أن يكونا خاليين من النزاع أي محققا الوجود ومعبيا المقدار فان كان
أحدهما ثابتاً والثاني متنازعا على ترتيب في الدعة أو على مقداره فلا مقاصة

رعا : ألا يكون هناك أحوال في أحدهما تمنع وقوع المقاصة كما لو كان أحد
الدينين غير قابل للحجز عليه أو كان أحد الحقتين ودبعة عند أحد الطرفين أو إذا
وقع الحجز على أحد الدينين قبل ترتيب الثاني في الدعة أو كما لو حصل تحرير من
الدين المطلوب عمل المقاصة عنه برضاء المدين على التحويل مقدماً كما هو الحال في
السندات التي تحت الادر

١٢٢١ - وإذا أثبت المدين أنه دفع مبالغ تزيد أو تماثل مع المبلغ المتخذ به
لحساب طالب التنفيذ تحت ضغط اجراءات التنفيذ فيتمتع على الفاضي المستعجل
الحكم بيقاف التنفيذ (١)

١٢٢٢ - إنما يجب الحكم بالاستمرار في التنفيذ إذا لم يتوافر شرط من الشروط
اللازمة لصحة المقاصة في دين المدين المشكل كأن يكون دينه قبل طالب التمهيد
مشارعا على ترتيبه في الدعة أو غير معين المقدار أو غير واجب الاداء حالاً أو غير
قابل للحجز عليه . وكذلك يجب الاستمرار في التنفيذ إذا كان تحقيق الدين
يستلزم تغيير المستندات المقدمة من المدين والتي لم يتفق الطرفان على تبنيان معاً (٢)

١٢٢٣ - وعلى ذلك يتم الحكم بالاستمرار في التنفيذ إذا كان دين المدين

(١) دى بلم ج ٢ ص ١٩ باريس في ٢٨ ديسمبر ١٨٣٦ و ١٦ أغسطس ١٨٣٢ و ١٧ نوفمبر ١٨٤٤
الى انوار لها

(٢) رتن ج ٢ ص ١٠٦ نفه ١٢٦ وصى بلم ج ٢ ص ٢٠ وباريس في ١٧ مايو ١٨٥١ التي
تشاوره

المطلوب عمل المقاصة به علوة عن تعويضات لم يقدوها بعد محكمة الموضوع ونفى طبقاً لذلك بعدم أحقية المستأجر في طلب المقاصة أمام القضاء المستعجل من الأبحار المنأجر في ذمته وبين مبلغ بصفة تعويض يدعى باستحقاقه في ذمة المؤجر طالب التعبد بسبب الأصرار التي لحقت من عدم إجراء الإصلاحات الضرورية في العين المؤجرة أو من وجود عيب في البناء متى كان هذا المنع موضوع نزاع أمام محكمة الموضوع لم يفصل فيه بعد^(١)

١٢٢٤ — وإذا كان دين المدين المطلوب عمل المقاصة به أقل من الدين لمعد به يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بالاستمرار في التعبد بالنفقة للدين^(٢)

١٢٢٥ — ولو أن المقاصة القانونية طريقة من طرق إخصاء الدينين ، لا أنه يشترط لحصولها أن يتمسك بها الحاصل لمصلحة المقاصة من الطرفين باعتبارها حقاً كفاً للحقوق المتعلقة بالأداء التي لا تمس القانون أو النظام العام والتي يجوز لأصحابها التنازل عنها وصرف النظر عن المطالبة بها ودفع كامل الدين دون التسك بها ثم المطالبة بعد ذلك بالدين على حدة^(٣)

١٢٢٦ — ولا يجوز المقاصة القايوية إذا كانت صفة المديونية في أحد الدينين مختلفة عن الأخرى كما لو كان أحد الطرفين يدين الآخر بحكم صادر له بصفته وصياً عن آخر أو ولياً عليه ومديناً له بصفته للشخصية فلا يجوز للأول الاعتراض على التنفيذ الحاصل من الأخير على أمواله بحجة وجود مقاصة بالحكم الصادر له بصفته وصياً أو ولياً — ونوجد يجوز المقاصة القايوية أخرى قضائية وهي التي يصبها أحد الطرفين أمام محكمة الموضوع في غير أحوال المقاصة القايوية أو الحتمية ويكون للقاضي حق النظر فيها ويقضى بها أو يرفضها على حسب أحوال الدعوى — ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم فيها لمساس حكمه بها بالموضوع أو أصل الحق بل لأنه يعتبر فاصلاً في الحق ذاته فإذا دفع بها المدين المطلوب التعبد على أمواله عند التمييز عليه فلا يلتفت إليه ويتعين الحكم بالاستمرار في التعبد

(١) دى ليم ج ٢ ص ١٩ وباريس ٦ ديسمبر ١٨٨٤ التي أشار له

(٢) دى ليم ج ٢ ص ٢٢ وبرلين ج ٢ ص ١٠٢ نقله ١٢٣

(٣) مصر أعلى مستعجل ١٢ أكتوبر ١٩٢٥ المرحلة قضائية عدد ٢٢ سنة ٧ ص ١٢

بالرغم من الدفع بذلك (١) وإذا كان المدينان متضامين وحصلت مقاصة بالنسبة لأحدهم فيجوز للباقيين التمسك بها بالنسبة نصيب هذا الأخير عند التمسك عليهم بكامل الدين (٢)

الفصل الثالث

إبراء المتعهد من الدين

١٢٢٧ - الإبراء من التعهد هو إسقاط الدين جميع حقوقه قبل المدين بلا عوض
١٢٢٨ - ويحصل الإبراء عادة بعد اشتراط فيه الشروط اللازمة لصحة العقود ولا يشترط أن يكون الإبراء بمقدد رسمي إلا أنه يشترط ألا تزيد قيمة الدين المبرأ منه على الحد الجائز فيه الحماية من مال الراهب بالنسبة لبعض المسيحيين الذين تحظر عليهم شراقتهم التبرع بجميع أموالهم - أما بالنسبة للمسلمين فلا ينفذ الإبراء الحاصل في مرض الموت لغير وارث فيما راد عن تلك الفرقة - وأما الإبراء الحاصل لو ارث فلا ينفذ مطلقا إلا إذا أجازته باقي الورثة .

١٢٢٩ - والإبراء يكون أما صراحة أو ضمنا ، والأول يكون بمكتوب يشهد فيه حصول الإبراء سواء حصلت الكتابة في ورقة مستقلة عن مستند الدين أو هي ظهر المستند المذكور والثاني يكون بكل فعل أو عمل يستتبع منه ضمنا حصول الإبراء كنسليم سند المديونية للشاهدان كان السند عرفيا - أما إذا كان السند رسميا فلا يدل التسليم حتما على حصول الإبراء

١٢٣٠ - ويترتب على إبراء المدين سقوط الدين أو الحق عنه قبل الدائن أو من يترتب مقامه ويتبع ذلك إبراء كفيله قدر ما برىء منه

١٢٣١ - وإذا كان المدينون متضامين وحصل إبراء لأحدهم من كامل الدين استعاد منه الباقيون أما إذا كان الإبراء حاصلا عن نصيبه في الدين فقد فلا يستعيدون منه إلا بقدر هذا النصيب

(١) رنات ج ٢ ص ١٠٢ ولشكاف مخط في ١٧ مايو ١٩٢٥ المبرقة ١٧ ص ٥٨٩

(٢) شرح القانون المدني لفتى باشا زغلول ص ١٦٤ وما بعدها

١٢٣٢ - وإبراء الكفيل لا يبرىء ذمة المدين لأن التعهد يقوم بلا كفاءة ولا أن الكفاءة حق للتعهد له لا للتعهد فله أن يتنازل عنها

١٢٣٣ - وإذا دفع الشخص المراد التنفيذ عليه بإبراء الدائن له من الدين فلقاضى الأمور المستعجلة بحث ذلك وتقدير ما إذا كان دفاعه جدياً من عدمه فإذا اتى أن له أساساً من الجدية يقتضى بإعفاف التنفيذ

١٢٣٤ - أما إذا حصل نزاع جدى بين الطرفين بخصوص حصول لإبراء بالطريق الضمنى فلا يجوز للقضاء المستعجل الفصل فيه ويتمن عليه هذه الحالة الحكم باستمرار التنفيذ على مسئولية الدائن - وكذلك يقتضى بالاستمرار فى التنفيذ إذا كانت عبارات السد الذى يتصل به المستشكل لأتبات الإبراء غامضة يحوطها الشك ويجب تفسيرها من محكمة الموضع أو كانت العبارات الواردة فى السند لانتفاء الإبراء أو إذا كان الإبراء حاصلًا للكفيل دون المدين أو لأحد المدينين المتضامنين عن حصته فى الدين (١)

الفصل الرابع

استبدال الدين بغيره

١٢٣٥ - استبدال الدين بغيره هو عقد يقصد منه إبطال التعهد الأول وإحلال تعهد جديد بخلافه بدلا منه

١٢٣٦ - ويشترط لصحة الاستبدال هذا الشروط الثلاثة لصحة العقود
نحو ثلاثة شروط

أولها: وجود تعهد سابق

ثانيها: بية التعديد ولا تؤخذ بالظن ولا بد من التصريح بها تصريحاً كافياً لا من

(١) مريالاج ٣ ص ٤٠٠ بقية ٣١٧ وباريس ١٤ مايو ١٨٨٧ والوزير ٢٨ ج ٢ ص ١٨٧ روى به ج ٣ ص ١٨ وما بعدها ويوش بقية ١٥

حيث النص بل من حيث ظهور الرغبة فيها من مجموع العقد ظهوراً عاماً

ثالثاً : حصول تغيير في التعهد السابق في الموضوع أو في شخص المتعهد أو شخص المتعهد له - وتغيير الموضوع يكون بتغيير محل التعهد أما مجرد تغيير طريقه لدفع أو زيادة التآميمات أو نقصها أو تحرير سند رسمي بدل سند عرفي أو اشتراط فائدة لم تكن مشروطة من قبل أو تأجيل الوفاء أو تهويله أو ما شابه فلا يعتبر تجديدًا للتعهد وعلى ذلك فإذا اتفق الدائن مع المدين على دفع المبلغ المحكوم به عليه عن أقساط شهرية ونحوه في عقد الاتفاق على أن التأخير في سداد قسط أو جزء من قسط يترتب عليه استحقاق كامل الدين فوراً وأخفى الدائن بالتنفيذ بالحكم لجور الاحير التمسك بهذا الاتفاق والتنفيذ بكامل الدين عند قصير المدين في الوفاء وإذا اعترض الأخير على ذلك فلا يلتزم لاحترائه ويجب الحكم بالاستمرار في التنفيذ حتى ولو كان المدين حرر على نفسه سندات تحت الاذن بالاقساط الشهرية المتفق على سدادها (١) أما إذا اتضح لقاضي الأمور المستعجلة قيام المدين بكامل تعهده الوارد في عقد الاتفاق يقضى بإيقاف التنفيذ (٢)

١٢٢٧ - وإذا بازع الدائن في محنة الاستبدال الذي يتمسك به المدين فلقاضي الأمور المستعجلة تقدير ذلك فإذا انصح له أن يراجع جدي ويجب الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع يقضى بالاستمرار في التنفيذ والمدين وشأه في طرح النزاع أمام المحكمة المختصة - أما إذا اتضح لعدم جدية النزاع وأنه قصد منه الاضرار بالمدين يقضى بإيقاف التنفيذ (٣)

(١) ر. تلخ ج ٢ ص ١٠٢ بقية ١٣٤ وعلى يلج ج ٢ ص ٢٤ وباريس في ٣٠ سبتمبر ١٨٥٢ لدى أشار إليه

(٢) على يلج ج ٢ ص ٢٤ وباريس في ٧ نوفمبر ١٨٣٠ الذي أشار إليه

(٣) مريالك ج ٢ ص ٦١٧ وباريس في ١٤ مايو ١٨٨٧ والوز ٨٨ ج ٢ ص ٨٧ وباريس في ٣٠ يونيو وباريس ج ٨ بقية ٢٩١٢ ص ٣٠٢

الفصل الخامس

سقوط الدين المطالب به بمضى المدة

١٢٣٨ - تسقط الديون والتعهدات والالتزامات بعدم المعاينة بها في مدة معينة والقاعدة العامة أن الديون والتعهدات تسقط بمضى خمس عشرة سنة، ويستثنى من ذلك

أولاً: فائض المرتبات المقررة وفائدة الديون ومبالغ المعاشات وأجور الأراضي والمنازل والحكر وما يعلق بها كالأموال الأميرية بالنسبة للبائك والتفقات والمكافآت التي تعطى للمستخدمين المصريين أو الخصوم عيين بصفة معاش دوري وكل ما يستحق دفعه سواً أو في نور مدته أقل من سنة كاشتراكات الجرائد والمجلات والديون التجارية أي المتعلقة بالكيالات والسندات تحت الائد المتغيرة عملاً تجارياً والسندات التي لحاملها وكل أمر بالدفع أو بالحوالة تسقط كلها بمضى خمس سنوات

ثانياً: المبالغ المستحقة للأطباء والمحامين والمهندسين مقابل عملهم والمبالغ المستحقة للتجار ثمن مبيعاتهم لأشخاص غير تجار أو لتجار في غير ما يتعلق بتجارهم بشرط عدم تحرير سندات بها والمبالغ المستحقة للتعليم على تلاميذهم والمستحقة للمعلم العاديين والمصريين وكتابة الحاكم على رسوم الأوراق فكلها تسقط بمضى ثلاثين سنة بشرط أن يحلف المدين يميناً على أنه أوفى ما كان بدمته أو يحلف ورثته على أنهم لا يعلمون أن المدعى به مستحق - وإذا صدر حكم بالدين التي تسقط بمضى خمس سنين أو بمضى ثلاثين سنة يوماً تسقط المدة المقررة لسقوطها إلى خمس عشر سنة - أما إذا كانت الديون المذكورة ثابته بعمود رسمية كالإيجار المحرر بقدر رسمي فتبقى المدة المقررة لسقوطها

١٢٣٩ - ويجوز لمن له الحق في السك بمضى المدة أن يركب في أي وقت شاء بشرط أن يكون ذا أهلية تامة للتصرف

والترك اما ان يكون صراحة أو ضمنا

او اول : يكون بقبول صريح من المدين خيد ذلك

الثاني : يحصل بصدور أمر أو فعل منه بالرغم من علمه بحقه في انفسك بمعنى
المدة يستعد منه تناوله عنه وعدم تمسكه به كما لو طلب المدين من دائه مهلة لدفع
الدين المستحق عليه أو تأجيل التنفيذ به عليه حتى يحصل على مال لنفسه

١٢٤٠ - ويشترط في الترك الصريح أو الضمني ان يحصل بعد تمام المدة
المقررة في القانون للسقوط لا قبل ذلك

١٢٤١ - وتنقطع المدة المقررة لسقوط الديون والالتزامات أولا بالنفاذ
في موضوع الحق المهدد بالسقوط أي برفع دعوى في أمام المحكمة حتى ولو كانت
المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى بشرط ان يحكم للدعى به

ثانيا : بالثنيه على المدين بالوفاء وتهديده بالتعبد على أمواله أو نزع ملكيتها
وهو لا يكون الاثنا على سند واجب التمسك كعقد رسمي أو حكم

١٢٤٢ - وإذا عارض المدين في التعبد ونفي معارضة على معنى المدة المسقطه
للحقوق و لالتزامات فلتقاضى الأمور المستعجلة بحسب كل ذلك وتقديره ومعرفة
ما إذا كانت المدة المقررة للدين المطلوب التنفيذ به سقطت أم لا وما إذا كان
هناك تنازل من المدين عن التمسك بحقه في ذلك - وما إذا كان حصل انقطاع
للمدة المقررة للسقوط من عدمه لا للحكم في سقوط الدين أو في بقاءه وإنما
للحكم في إجراء التنفيذ بالاستمرار أو الايقاف

١٢٤٣ - ويشترط للحكم بالايقاف ان يكون دفاع المدين فيها يختص بذلك
على أساس ثابت قويم - أما إذا كان غير جدي أو كانت وظائف الدعوى لا تتردد
بصفة فاطنة فتعين الحكم بالاستمرار في التعبد (١)

(١) مرياك ج ٣ ص ٦١٧ وباريس ج ١٢ مايو ١٨٨٧ والوز ج ٢ ص ١٨٧ وأوجيه بك
طرق تنفيذ والتعسف ص ١١٨

الفصل السادس

وجود حساب Compte à faire

١٢٤٤ - إذا صدر حكم على المدين بالزاد بقسليم معولات عينا أو بدفع مبلغ معين وقام نزاع بين الطرفين عند التنفيذ على الممولات المراد تسليمها أو على المبلغ الواجب دفعه عما نقص منها وقت التسليم وقدم بصفة اشكال لقاصو الأمور المستعجلة فلا يجوز للاخير الحكم فيه بل يتعين عليه ايقاف التنفيذ حتى تعين محكمة الموضوع في هذا النزاع (١)

١٢٤٥ - والاصل أن اعتراض المدين على التنفيذ بحجة وجود حساب بينه وبين الدائن لا يكفي وحده لايقاف التنفيذ - اللهم إلا إذا كان الاعتراض جدياً وانضح لقاضي الأمور المستعجلة قيام المدين بدفع مبالغ كثيرة تحت الحساب بتعين تصفيتها أولاً من الجهة المختصة قبل الاستمرار في التنفيذ فيقضى في هذه الحالة بالايقاف (٢)

١٢٤٦ - ولا يكفي لايقاف التنفيذ دفع المدين لجزء من الدين تحت الحساب إذا انضح أن الجزء المدفوع أقل بكثير من المبلغ المنفذ به

الفصل السابع

وجود نزاع في ترتيب الدين في النعمة أو في مقداره

١٢٤٧ - إذا بنى المدين اعتراضه على التنفيذ على أن الدين المنفذ به غير محقق

(١) برنان ج ٢ ص ١٠٣ سنة ١٣٥٠ ودى يلبي ج ٢ ص ٢٢ ولاريين في ١٢ نوفمبر ١٨٢٧ الذي أشار اليه

(٢) برنان ج ٢ بيعة ١٣٩ ودى يلبي ج ٢ ص ٢٩ واستئناف عتظ في ٣٠ مارس ١٩٣٢ جازت عدد ٢٨٥ ص ٣٠ رقم ٢٢٨ ومرماتك ج ٢ ص ١٠١ سنة ١٩٢٩ وديريج في ٢ يولي ١٨٢٥ الذي أشار اليه ويوش سنة ١٦٤٤ ومهر أملي مضمحل في ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ للترجمة القضائية ٢٤ سنة ٦ ص ٤

الوجود أو غير معلوم المقدار واتضح لقاضي الأمور المستعجلة جدية قوله فيتميم
عنه الحكم بإيقاف التنفيذ (١)

١٢٤٨ - ويحتر الدين غير محض الوجود إذا كان معلقاً على شرط نوقيل أو
كان ديداً احتمالاً ولما يقع ما يجعله محققاً كما هو الحال في الأحكام التي تصدر من
شخص بتدبير حساب أو الأحكام التي لم تنطق بها المحكمة

١٢٤٩ - ويحتر الدين غير معين المقدار إذا لم يكن قدره متعيناً بالذات في الحكم
أو في السند المنفذ به - مثال ذلك - الحكم الذي يقضى على شخص بتعويضات
تقدر بمعرفة جبر أو للمقدّر الرسمى الذي يحتوى على فتح اعتماد أو حساب جار لم
تعرف نتيجته بعد

١٢٥٠ - وقضى طبقاً لذلك بأنه يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف
التنفيذ إذا كان السند المنفذ به يحتوى على حساب جار أو على فتح اعتماد لم تعرف
نتيجته بعد حتى ولو كان بعض الدين مقدراً لأن للدين الحق في عرض دينه جميعه
على الدائن ليتمكن من إيقاف التنفيذ (٢)

الفصل الثامن

عدم تقدير المصاريف المطلوب التنفيذ بها في الحكم

١٢٥١ - يشترط لا مكان 'تنفيذ بالمصاريف طبقاً للمادة ١٩٦ من أوضاع
أمل و ١٢١ مختلط تراعى إحدى حالتين
أولى : أن تقدر قيمتها في منطوق الحكم
ثانية : أن لا تصدر بها أمر تقدير من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه في

(١) مصر أمل مستعمل في ١٥ ديسمبر ١٩١٢ المرحلة القضائية عدد ٢٤ من ٦ من ٩
(٢) استئناف مختلط في ١٧ نوفمبر ١٩١٢ الجاويث ديسمبر ١٩١٢ من ٢٩ رقم ١٨ و ٢٢ يناير
١٩١٢ الجاويث أغسطس ١٩١٢ من ١٧٨ و ٢٣ يناير ١٩١٣ الجاويث مارس ١٩١٣ من ٨٤ رقم
١٤٢ و ٢٣ يناير ١٩١٣ الجاويث مارس ١٩١٣ من ٨٤ رقم ١٤٢ ومرسك ج ٢ من ١٠١ والنقض
المرسوم في ٢٧ ديسمبر ١٩١٠ الذي أشار له

القضايا الكافية أو من القاضي الجوق في الدعوى الجزئية ويسلم الأمر لطالب التنفيذ لأجراء التنفيذ بموجبه

١٢٥٢ - ولا نفى التأشير الحاصل من قلم الكتاب على هامش الحكم بالرسم المأخوذ عن الدعوى عن استصدار أمر تقدير بالمصاريف إذا لم تكن مقدرة في منطوق الحكم

رد : لأن التأشير المذكور لا يمكن اعتباره كأمر تقدير نافذ المفعول بالمخفى الوارد في المادتين سالف الذكر والتي لا يصدر إلا من القاضي المعين للأمر الوقفية ناهياً : لأن الفرض من تأشير قلم الكتاب هو تمكين الجهة الرئيسية له من مراجعة قيمة الرسوم المأخوذة على الدعوى ومعرفة ما إذا كان قلم الكتاب أخطأ في تقديرها أو في تحصيلها من عدمه لا لحصول التنفيذ هـ

ثالثاً : عدم وجود أى نص ينفي ذلك في لائحة الرسوم بل على العكس فإن المادة ١٦ منها أوجبت على نفس قلم الكتاب استصدار قائمة بالرسوم المستحقة للخزانة من القاضي المختص عند الرضه في التميز بها

١٢٥٣ - فإذا ما منع المدين في التميز بحجة عدم تقدير الرسوم في منطوق الحكم أو عدم استصدار أمر بها من القاضي وأنصح لقاضي الأمور المستعجلة بذلك ليتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ والدادش وشأنه في التنفيذ من جديد بعد الحصول على أمر من القاضي طبقاً للقانون (١)

١٢٥٤ - ولا يؤثر على ذلك كون الصادة جرت على عدم استصدار أوامر بالتنفيذ عند عدم تقدير المصاريف في منطوق الحكم والاكتفاء بالتنفيذ بالمصاريف طبقاً للتأشير الحاصل من قلم الكتاب على هامش الحكم لأن العادة لا تكفي لاساءة نصوص القانون الواجب على الجميع احترامها والعمل بها

(١) أبو حنيفة بك طرى التميز والنقض من ٥ منه ٢٥ وبى سوف في ٢٢ مارس ١٩٩٢ - هرق ٩٢ - ٩٣ من وعادين الجزئية في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢ عام ١٣ من ٢٠٥٤ وحضر أجل سجل في ١٦ أكتوبر ١٩٩٥ قهريه قضائيه عدد ٥ سة ٦ ترمه سلطة ٢٥٤ من ٦

الفصل التاسع

وجود ضمانات كافية تحت يد الدائن طالب التنفيذ

١٢٥٥ — يجوز لقاضي الأمور المستعجلة بحسب الرأي الراجع الحكم بإيقاف التنفيذ إذا أثبت المدين المطلوب التنفيذ عليه وجود ضمانات تحت يد الدائن طالب التنفيذ تكفي لصيانة الحقوق المعذ بها لعدم حصول أى ضرر للأخير من ذلك (١)

الفصل العاشر

عرض المتعهد به على المتعهد له عرضاً حقيقياً

١٢٥٦ — إذا امتنع الدائن عن قبول حقه في الدين فيجوز للأخير عرضه عليه عرضاً حقيقياً يختلف بحسب طبيعة الشيء المتعهد به فإذا كان المتعهد به عقاراً تراً ذمة المدين المتعهد بتعيين أمين حارس العقار بحكم في خصومة يقيسها على الدائن المتعهد له وإن كان المتعهد به غير عقار فترا ذمة باعداد المتعهد به في محل الوفاء وإذار المتعهد له مالا سلام وإذا كان المتعهد به فعل أو أمر فترا الذمة أيضا بإصدار إذن للمتعهد له ينص فيه على اتمام المتعهد العمل الذي تعهد به وإذا كانت التعهد بالامتناع عن أمر فالوفاء يكون بالسكوت التام - أما إذا كان المتعهد به مالا أو مقبولا وهو ما يستينا الآن فترا ذمة المدين بمرضه عرضاً حقيقياً على الدائن بالشروط الآتية:

أولاً : أن يكون المرض على يد محضر

ثانياً : أن يحضر المحضر محضراً يعين فيه الشيء المعروض وعدد النقود وقبول الدائن أو امتناعه وتوقيعه على المحضر أو امتناعه أو تجزئه

(١) مرياك ج ٢ ص ٤٠٦ بقية ٣٣٣ ولديس د ٢٩ يناير ١٩٣٦ هـ أي أشار له

ثالثاً : أن تترك للشهيد له صورة من المحضر

رابعاً : أن يحصل ابداع للشيء المروض ان كان مقوداً في حراسة المحكمة ان
امنع الدائن عن قوله

خامساً : أن يرفع المدين بعد ذلك دعوى صحة العرض والابداع

١٢٥٧ - ويجوز للمدين عند حصول التنفيذ عليه - أو قبل ذلك - أن
يعرض عن الدائن عرضاً حقيقياً الثبوت أو المبلغ المراد للتنفيذ من أجله ولا يجوز
الحل وانتد من أحد أمرين

أولاً - أن يقبله الدائن ويتحالف مع المدين

الثاني - أن يعرض قبوله ويتشبهت بحصول التنفيذ في الحالة الأولى الأمر
واضح - أما في الحالة الثانية فيحق للدائن الاعتراض على التنفيذ بحصول العرض
بأشكال يتقدم به لقاضي الأمور المستعجلة يحصل فيه القاضي المدحكور كبدق
الاشكالات بالقبول أو الرفض متناً لما يتضح له من ظروف الدعوى ووقائعها
وجدية العرض من عدمه (١)

١٢٥٨ - وملاحظ أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة عند نظر اشكالات
التنفيذ أن يقضي في صحة العرض من عدمه لخروج ذلك عن ولايته - وإن تقرر
مأمورية في البحث فيما إذا كان العرض جدياً أو غير جدي - فإذا أُلقي من ظروف
الدعوى وقرائن أحوالها والمستندات المقدمة بها أنه جدي يقضى بإيقاف التنفيذ
والاستمراره ويتمين عليه عند الحكم بالإيقاف أن يكلف المدين برفع دعوى
بصحة العرض أمام محكمة الموضوع المختصة في ظرف مدة يحددها له أن لم يكن
رضها من قبل وهذا الرأي هو المأخوذ به علماً وقضاء في فرنسا (٢) ومصر (٣)

(١) مريالك ج ٢ ص ٤٠٩ تبعة ٦٦٣ وبرتال ج ٢ ص ١١٤ تبعة ١٣٨

(٢) مريالك ج ٢ ص ١-٢ تبعة ٦٦٣ وفي لم ج ٢ ص ٢٥ وبرتال ج ٢ ص ١٦٢ وبرتال ج ٢
ص ٤ تبعة ١٣٨ وماربو تبعة ٣٣٤ وماربويه وسيلو ج ٢ تبعة ٢٨٦٢ ص ٣٠٥ وكهتر ج ١
ص ٨٩ تبعة ١٢٣ والنقض الفرنسي في ٣ يولييه ١٨٨٩ بالذكك ٩٠ ج ١ ص ١١١١ وماربو في ٣٦
مارس ١٨٣٥ و ١٠ أغسطس ١٨٣٦ و ١٩ مارس ١٨٣٩ و ٤ فبراير ١٨٣٠ و ١٤ مايو ١٩٣٠ و ٣٠
يونيه ١٨٣٤ التي أشار إليها في لم في كتابه ج ٢ ص ٢٧ وعكس ذلك ماربو في ١٥ جويليه ١٨٦٩ و ١٢

١٢٥٩ - وإذا كان الشيء المتحد به منقولات قضى بالزام المدين تسليمها للدائن بقضى الأمور المنعقدة عند الحكم في الاشكالات المتعلقة بها أن يبحث عنها إذا كانت الأشياء المعروضة تشابه في الظاهر في الوصف والعدد والنوع والصفة مع المنقولات المقضى تسليمها أم لا إذ ليس له أن يتحقق من كل ذلك له حوله في الفصل في صحة العرض فإذا ألقى أمها تشابه وأن العرض جدي بقضى بأبواب التنفيذ والاستمرار

١٢٦٠ - ويصير على المقتضى المتعجل عند الحكم بأبواب التنفيذ لحصول العرض أن يتخذ في ذلك متهى الحيطة واليقضى بالابقاء إلا إذا اتضح له جديته العرض حقيقة لاحكاماً أو ظاهراً فإذا ظهر له أن العرض ظاهره الجهد وحقيقته غير ذلك وأنه قصد منه تعجيل التنفيذ فيقتضى بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من حصوله (١)

١٢٦١ - وعلى ذلك فلا يقتضى بأبواب التعجيل إذا حصل العرض متأخراً عن مبالغ لا تمكن بالاعطاب التنفيذ به أو إذا أودع المدين مبلغاً من المال على ذمة طالب التنفيذ بشروط مخصوصة وكان العرض من الإيداع عرقلة التنفيذ وعدم تمكن الدائن من الحصول على دينه بل ينبغي عليه الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من ذلك (٢)

١٢٦٢ - ولا يجوز للقاضي الأمور المنعقدة في حالة الإيداع الحاصل بشروط أن يحكم بأحقية الدائن تصرف المبالغ المودع بالرغم من شروط الإيداع لمساس حكمه بذلك بالموضوع أو أصل الحق الخارج عن ولايته الفصل فيه (٣)

١٢٦٣ - وكذلك يقتضى بالاستمرار في التنفيذ إذا كانت شروط العرض

* بول ١٨٣٦ و١٨٣٧ و١٨٣٨ في أمثاله دليلاً في كتابه ص ٢٨ وصحت فأنه لا يجوز للقاضي الأمور المنعقدة حكم بأحقية الدائن إلا إذا قضى قبل ذلك من محكمة الموضوع ببقاء الأثر المودع وهذا رأي مروج وغير معمول به ويتناقض مع سلطة القاضي المتعجل عند الفصل في اشكالات التنفيذ (٢، ١) مصر أعلى منعجل في ١٢١ أكتوبر ١٩٣٤ الخرجة القضائية عدد ١٤ سنة ٢ ص ٨ (١) مرسا ج ٢ ص ٢-٤ وباريس في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ - ج ٨٦ ص ١ ج ٢-٤ (٢) شهاب غنط في ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٣٠ (٣) استئناف غنط في ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ نفس المرجع

تعارض مع منطوق الحكم أو مع موضوع السند المنفذ به (١)

١٢٦٤ - والحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة رفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ اعتماداً على عدم كفاية المبلغ المعروض لا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في الحكم بالإيقاف في التنفيذ إذا أضاف المدين مبلغاً آخر على المبلغ المعروض على أن تلزمه بالمصاريف حتى تاريخ تمام العرض (٢)

١٢٦٥ - ويرى بعض الشراح في فرنسا أن لقاضي الأمور المستعجلة الحق في حالة عدم حكمة المبلغ المعروض في إلزام الدائن باستلام المبلغ المعروض من تحت الحساب وإيقاف التنفيذ مع حفظ حقوق الطرفين لمحكمة الموضوع (٣) إلا أن هذا الرأي مرجوح وغير معمول به لتعارضه مع ولاية القضاء المستعجل التي تختم عليه عدم الفصل أو المساس بالموضوع عند الفصل في الاجراءات الوتية التحفظية أو صعوبات التنفيذ (٤)

١٢٦٦ - ويشترط للحكم بإيقاف التنفيذ أن يحصل عرض من المدين للدائن أولاً فإذا لم يحصل عرض واكتفى المدين بإداع المبلغ في خزانة المحكمة بدون علم الدائن بشروط مخصوصة أو بغير شروط فلا يكفي ذلك للحكم بإيقاف التنفيذ (٥)

١٢٦٧ - وإذا كان سبب عدم قيام المدين بالوفاء هو توقيع جهوز تحت يده على المبلغ المطلوب منه فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف التنفيذ مع تكليف المدين بإداع المبلغ الذي في ذمته في خزانة المحكمة على ذمة طالب التنفيذ والدائنين المحجورين في مدة معينة والا فيفسر في التنفيذ على أن يحصل إداع المدع التابع من التنفيذ بالخزانة بالشروط عينها (٦)

١٢٦٨ - ولا يؤثر على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في

(١) برتال ج ٢ ص ٤٦٥ بقعة ٩٦٨

(٢) برتال ج ٢ ص ٤٦٥ بقعة ٩٧٠ ودى ليم ج ٢ ص ٣٩ وبرتال ج ١٤ ص ١٦٨٤٢ و ٢٣ ص ٦٢٥
١٨٢٥ قى لناد قيا

(٣) دى ليم ج ٢ ص ٣٩

(٤) برتال ج ٢ ص ٤٦٥ بقعة ٩٦٩

(٥) برتال ج ٢ ص ٤٦٤ بقعة ٩٧٢ ودى ليم ج ٢ ص ٣٦

(٦) برتال ج ٢ ص ٤٦٤ بقعة ٩٧٣

اشكال التنعير المبني على حصول المرض وقع دعوى من المدعى بصحة العرض قبل ذلك أمام محكمة الموضوع لاختلاف موضوع الدعوى واختلاف الأحكام. الى تصدر مبيها إذ لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة بأي حال من الأحوال أن يقضي في موضوع المرض بالصحة أو البطلان وكل ماله الفصل فيه هو ما إذا كان الاستمرار في التنفيذ واجبا أم الإيقاف، وكذلك لا تختص بحكم الموضوع في الحكم بتريق مباشر في طلب الاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف وإنما تقضي فقط في موضوع الحق وما إذا كان موجوداً من عدمه فإذا أثبت وجوده قضت بصحة العرض والإبداء وإذا انضح لما عكس ذلك قضت برفض الدعوى (١).

١٢٦٩ — وإذا دفع المدعى بملزومته بجزء من المبلغ المطالب به فقط طلقاً لشروط محضر الصلح (الكوندانو) المعمول مع الدائنين وعرض هذا الجزء على الدائن سائلاً طبعاً لشروط الصلح فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يقضي بإيقاف التنفيذ مع إبداء المبلغ المعروف في الخزائن إذا لم يقبل الدائن استلامه مع بقاء الحالة كما هي عليه لحكمة الموضوع (٢).

الفصل الحادي عشر

الفناء المقود

١٢٧٠ — الفناء المقود يكون إما لتحقيق الشرط الذي علق عليه الألفاء أو لعدم قيام أحد المتعاقدين بتسده أو لتعدد الوفاء أو لكون العقد حصل إضراراً بالدائنين.

الفرع الأول

في الفناء المقود تحقق الشرط

١٢٧١ — يجوز أن يتحقق الفناء على قيام العقد معلقاً على شرط أو مضاعفاً

(١) رنك ج ٢ ص ٤٦٦ بقة ٩٧١

(٢) رنك ج ٣ ص ٤٦٢ بقة ٩٦٨

إلى أجل مسمى أنه إذا تحقق الشرط أو حل الأجل يلغى العقد ويعتبر كأن لم يكن
١٢٧٢ ولقاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ
بحث كل ذلك ، معرفة ما إذا كان الشرط الذي علق عليه فسخ العقد تحقق أم لا وما
إذا كان لأجل حل أم لا لالتحكم في إلغاء العقد وفسحه وإعمال الحكم في إجراء
التنفيذ بالإيجاب أو الاستمرار طيلة ما يظهر له وإذا ظهر له وجود نزاع جنسي
بحر ذلك يستلزم الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع وكان طالب التنفيذ هو
المتمسك بالعقد فعليه في هذه الحالة الحكم بالإيجاب حتى يفصل في نزاع من
المحكمة المختصة

الفرع الثاني

في إلغاء العقد لعدم قيام أحد المتعاقدين بتنفيذه

١٢٧٣ - يترتب على عدم قيام أحد المتعاقدين بالتزاماته في العقود المتبادلة أو
عقود لمقابلة أحقية الطرف الآخر في ذل فسخ العقد - والسبب في ذلك أن هذه
العقود شرطية بطبيعتها ولها الشرط الذي تضمنته شرط فاسخ يعمل كل طرف حق
طالب فسخ العقد إذا لم يتم الطرف الآخر بما ألزم به

والشرط الفاسخ إما أن يكون صريحاً أي يتفق عليه المتعاقدان صراحة في العقد
وبأنه في حالة عدم قيام أحد الطرفين بالتزاماته ينسخ المتعاقد من تلقاء نفسه وقوة
التأويل بدون ضرورة لاستصدار حكم قضائي وإما أن يكون ضمياً وهو الذي
يحصل بمجرد تفصيل أحد الطرفين في القيام بالتزاماته وبعد اتفاق صريح على ذلك

١٢٧٤ - فإذا اتفق على الشرط الفاسخ صراحة في العقد فحين لقاضي الأمور
المستعجلة غناؤه بالحكم بتنفيذه بمجرد قيام المخالفة التي علق عليها الفسخ وعدم وجود
أي مرع جدي في حصولها - أما إذا لم يتفق على الشرط صراحة في العقد فلا يجوز
لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بما يفيد اعتبار العقد معسوخاً بمجرد عصي أحد
الطرفين في القيام بالتزاماته لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق
الأمر الخارج عن ولايته الفصل فيه

ثلا إذا استأجر شخص من آخر أطيافاً بعقد رسمي لم يصر فيه على الشرط الصريح العاسخ لمجرد الاختلال بوقت الإيجار وتأخر المستأجر في سداد الإيجار وأراد المؤجر اعتبار العقد مفسوخاً ونقض العقد بطرد المستأجر من الأطنان المؤجرة وحصل إشكال من المستأجر بخصوص ذلك فلا يجوز نقاضى الأمور المستعجلة في هذه الحالة اعتبار العقد مفسوخاً لتأخير المستأجر في دفع الإيجار والحكم بالاستمرار في التعبد مما كانت قيمة الإيجار التي تأخر في دفعها المستأجر بل يتعين عليه الحكم بأية في التعبد حتى تنقضي محكمة الموضوع بالفسخ - أما إذا كان العقد منقذاً به على الشرط الصريح العاسخ فيبقى لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بالاستمرار في التعبد ولا اختلا، بمجرد ثبوت التأخير في الإيجار أمامه (١)

الفرع الثالث

في انقضاء العقد لتعذر الوفاء أو لتعزبه العقد حصل ضرر له بالرائب
١٢٧٥ - لا يختص قاضى الأمور المستعجلة عند الحكم في الاشكالات المتعلقة بالتعبد بالحكم في إجراءات المؤقت بما بعد إلغاء العقد لتعذر الوفاء أو لتعزبه حصل ضرر له بالرائب لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق

الفرع الرابع

في المرسوم أو الاجل Delais

١٢٧٦ - إذا بى الاشكال على كون الدين أو المبلغ المطلوب التعبد من أجله مؤجلاً ولم يحل أجله فيبقى لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف التعبد إذا تضح له صحة ذلك (٢)

١٢٧٧ - إنما لا يجوز له الحكم بالإيقاف إذا تحقق على الأقل شروط مخصوصه لم يتم المستشكل بوقتها (٣)

(١) كبر ١ ج ١ ص ٨١ سنة ١٣٤ ورائس ل ١٣ شابر ١٤٨٩ طاور ٨٦ ج ٣ ص ٢٣٣

(٢) برتلان ج ٢ ص ١٠٤ سنة ١٣٩

(٣) برتلان ج ٢ ص ١٠١ سنة ١٣٩ وما بعدها

١٢٧٨ وإذا علق تنفيذ الحكم المراد تنفيذه على شروط معصية بدخل
واحتصاص قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في إشكال التنفيذ المتعلق به الحدث
فيما إذا كانت هذه الشروط قائمة أم لا لا لفصل في صحتها من عدمه وإنما للحكم في
إجراء التعيذ بالإيقاف أو الاستمرار (١)

١٢٧٩ ويحل الدين المؤجل إذا أقبل المدين أو أتى أمراً بوجوب صعب
التأمينات الخاصة التي أعطاهم للدائن كانوا أعدم الرحمن الذي وضعه تأميناً للدين،
وقد اختلف فيما إذا كان الاعسار المذق أي إعسار الشخص غير التاجر يترتب
عليه حلول الدين أسوة بفلاس التاجر من عدمه

فقال بعض المحاكم بأنه يترتب عليه ذلك (٢) وقال آخر بعكس ذلك (٣) أخذنا
بظاهر نصوص المواد ١٠٢ مدى أهل - ١٥٦ وخط - ١١٨٨ فرنسي والرأي
الأول هو الراجح والمعتول به

١٢٨٠ - وتأخير المدين في تقديم التأمينات المتفق عليها كالرهن بنوعيه
والكفالة يترتب عليه حلول الدين أسوة بأضعاف التأمينات المقدمة بالنقد مع
وجود اختلاف في الحالتين إذا ما في حالة اضماف التأمينات لا يجوز للمدين
استبدالها بغيرها أو اتمام ما نقص منها لتخادي أثر الحلول الذي رتبته القانون على
عمله - أما في الحالة الثانية فيمكنه دفع ذلك بتقديم التأمينات التي تأخر فيها في أثناء
فترة التأجيل (٤)

١٢٨١ - وحلول الدين لضحك التأمينات الخاصة أو لعدم تقديمها في الميعاد
المتفق عليه يحصل بغرة القانون ويترتب عليه اعتبار التمهيد سبباً وتأييداً بهير حاجة
إلى تنبيه أو انذار

(١) برتازان ج ٢ ص ١٠٥ وعكس ذلك باريس في ٨ مارس ١٨٣٠ الذي أشار إليه قعلام دي لم و
كدمج ج ٣ ص ٢٤ ونقض باختصاص محكمة الموضع وحكما في بحث قام هذه الشروط من عدمه
(٢) شين فكروم كل في ٢٢ أبريل ١٩٣٦ علماء ١١ ج ٣ ص ٢٥ - ١٠٧٥
(٣) مصر أهل كل في ١٤ مايو ١٩٣٦ علماء ١٢ ج ٣ ص ٣٤٦
(٤) تطفات مالوز على المائة ١٩٨٢ حتى فرنسي تبعه ١٩٦٢ وما بعدها واستئناف تحت ط ٣٠
نوفمبر ١٩١١ المصروفة ٣٤ ص ٢٨

١٢٨٢ - وهذه القاعدة مستمدة - ١ - من فصوص القانون التي تنص على حصول الدين بمجرد صكف التأمينات بفعل المدين - ٢ - من طيعة الالتزام الذي رتب عليه المشرع حصول الحلول عند عدم الوفاء وأنه التزام سلبي يحض تقع المخالفة عنه بمجرد حصولها دون حاجة إلى تكليف بالوفاء. (١)

١٢٨٣ - وقد اختلف العلم والقضاء في فرنسا على ضرورة الحصول على حكم من القضاء بحلول الدين الثابت بسد رسمي قبل التمييز به جيبه، فقرر البعض بضرورة ذلك إلا أن الرأي الراجح والمعمول به خلاف ذلك وبأنه يمكن الدائن التمييز بكأس دينه على مسئوليته ومحامته بدون استصدار حكم بذلك مع حق المدين في المعارضة في التمييز بأشكال يعرض على قاضي الأمور المستعجلة ثم عرض الأمر بعد ذلك على محكمة الموضوع بعد صدور حكم بإيقاف التمييز (٢)

١٢٨٤ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في اشكالات التمييز في البحث في حلول الدين بسبب اضعاف التأمينات الخاصة التي اعطاها أو تعهد بها المدين أو بسبب افساره لا الحكم بحلول الدين أو استمرار بقائه مؤجلاً وأنه للفصل في الاشكالات المذكورة بإيقاف التمييز أو استمراره (٣)

مبحث

اجراء التمييز في مواجهة شخص عديم الأهلية

١٢٨٥ - لا يصح اجراء التمييز في مواجهة شخص عديم الأهلية وعلى ذلك فالتمييز المتاح في مواجهة شخص قاصر أو محجور عليه غير قانوني ويجب على قاضي الأمور المستعجلة الحكم بإيقافه إذا استشكل فيه بعمرة الوصي أو الولي أو القيم حتى تحدد الدائن الاجراءات الصحيحة في مواجهة الآخرين (٤)

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٨٨٣ مدني فرنسي تبعة ١١٢ وما بعدها

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٨٨٧ تبعة ١٢٣

(٣) مصر أمم مستعمل في ١٣ يناير ١٩٣٦ الختام عدد ٤ سنة ١٦ من ٤٧٣ رقم ١٨٥

(٤) استئناف مخطط في ٣ نوفمبر ١٩١٠ المجازات السنة الأولى من ٧

القسم الثاني

الصعوبات التي تتعلق بسند طالب التنفيذ

١٢٨٦ - قد يعترض المدين وقت السعي على صحة السند المنفذ به أو يدعي بـ إعلان أو عدم مراعاة الاجراءات القانونية التي يستلزم القانون عملها قبل الشروع في التنفيذ كالإعلان والتعبية، فكل هذه الاعتراضات والادعاءات تكون صعوبات في التنفيذ يدخل في وظيفة خاصي الأمور المستعجلة الحكم فيها

١٢٨٧ - والاعتراض على صحة السند يكون إما لكونه سقط واعتبر كأن لم يكن لعدم تنفيذه في بحر مدة معينة كما هو الحال في الأحكام الغيابية أو لكونه لا يصح تنفيذه إلا بعد موات مدة معينة كما هو الحال في الأحكام الابتدائية الأهلية غير المشمولة بالعاذ أو لكونه لا يصح التنفيذ به قبل التصل في الاستئناف الحاصل عنه كما هو الحال في الأحكام الابتدائية المحتلطة غير المشمولة بالعدد أو لكونه باطلا لصدوره من شخص عديم الأهلية أو لاحتوائه على الترام لسبب غير مشروع أو غير ذلك من الاعتراضات التي تمس كيان السند المطلوب التنفيذ به

سنتكلم الآن تفصيلا على الاعتراضات التي تمس صحة السند المنفذ به ثم عن الاعتراضات الخاصة باجراءات التنفيذ

الاعتراضات التي تمس السند المنفذ به

الفصل الاول

بطلان الاحكام الغيابية لعدم تنفيذها

في ظرف ستة شهور من تاريخ صدورها

١٢٨٨ - للمحكوم عليه غاييا ان يمانع في تنفيذ الحكم الغيابي على أمواله لسقوطه لعدم تنفيذه في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره ويرى الاشكال

الخاص بذلك على قاضي الأمور المستعجلة باعتباره من موانع التنفيذ القانونية
وتتضمن مأمورية القاضي المذكور في بحث نقطتين

الاولى : ما إذا كان الحكم الغيابي المراد تنفيذه به يبقى بدون تنفيذ لمدة أكثر
من ستة شهور

ثانية : ما إذا كان المستشكل لم يصدر منه صراحة أو ضمناً ما يعيد موافقته
على الحكم الغيابي أو ما يفيد تنازله عن حقه في التمسك بالسقوط فإذا وصل من
بمجه أو توافر هاتين النقطتين والتي بدخول في ولايته الحق في تقديرهما من ظروف
الدعوى وطروحة أمامه وقرائن أحوالها بقضى بإيقاف التنفيذ والافلا استمرار
فيه، ولم يتضرر من الطرفين من حكمه ان ي طرح النزاع بعد ذلك أمام محكمة
الموضوع لتقضى فيه طبقاً لما تراه (١)

١٣٨٩ — ولا يخفى قاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في الاشكال والحكم
بإبطال الحكم الغيابي لمسلس حكمه بذلك بالموضوع أو أصل الحق الأمر الخارج
عن ولايته الفصل فيه (٢)

١٣٩٠ — وسقوط الأحكام لعدم تنفيذها في مدة ستة شهور لا يكون إلا
لأحكام العيانية التي لم تزل لاحقة بها صفة الغياب وهي التي يصح المعارضة فيها
أما إذا زال عن الحكم صفة الغياب بأن أصبح حضورياً لقوات، يعاد المعارضة
فإنه لا يسقط إلا بمعنى المدة الطويلة (٣)

١٣٩١ — وقبل المعارضة في الأحكام العيانية إلى الوقت الذي يدخل فيه الغائب
بتنفيذها ويعتبره القانون كذلك بمرور أربع وعشرين ساعة على وصول ورقة
منعقدة بالتمهيد لشخصه أو لخله الأصلي فإذا مضى هذا الميعاد دون عمل معارضة

(١) سماعات دالور على المدة ٨٠٦ مراسلات فرنسية سنة ١٩٣٧ وما بعدها

(٢) مرساة ح ٢ ص ٤٠٢ سنة ١٩٣٥ وفي جلم ص ٢ ص ٤٢٥ وباريس في ٢٠ أغسطس ١٨٩٣ التي
أشار إليه ويوش سنة ١٩٥١ وجرموسر دوا بروج ٨ د ١٩٢٢ وصرا أهل مستجل في ٢٤ مجبر ١٩٣٥
سماعات ١٩٣١ ما علماء العدد ١ سنة ١٩٦٧ رقم ٢٩

(٣) سماعات دالور على المدة ١٥٦ مراسلات فرنسية سنة ١٩٣٧ وما بعدها وصرا أهل مستجل في ٢٥
مجبر ١٩٣٥ السابق ذكره

صاح حقه في المعارضة واضحي الاستئناف هو الطريق الوحيد للطعن على الحكم بعد ذلك ان كان جائزاً (١)

١٢٩٢ - ويجب أن فصل الورقة المتعلقة بالتنفيذ أو تسليم إلى خمس الشخص أو إلى محله الأصلي فإذا وصلت أو سلمت إلى محل كان مملوكاً للمحكوم عليه غيابياً وجب عليه أن يخطر من ماله وانقطعت صلاته به فلا تعتبر مبدءاً لسريان ميعاد المعارضة من تيقن المعارضة جائزة بالرغم من ذلك، فمثلاً إذا كان المحكوم عليه غائب يملك عقارات قهوة وباعها لآخر وتنفذ عقد البيع باستلام المشتري للقهوة واستنجرها من مالك للقاء والحصول على ترخيص باسمه لإدارتها وتجب كل ذلك أوقع شخص يبدأ في البيع التمديد على عقارات القهوة في مواجهة المشتري بحكم غيابي مضي على صدوره أكثر من ستة شهور وحدد يوماً للبيع وقبل اليوم المحدد للبيع أخطر المشتري البائع وحله مسئولية بيع العقارات المملوكة إليه لخصم الأخير واستشكل في التنفيذ أثناء البيع لمضي أكثر من ستة شهور على صدور الحكم بدون تنفيذ فلا يجوز للمستشكل ضده في هذه الحالة أن يدفع بعدم قبول الاشكال باعتبار أن الحكم أصبح حضورياً لعدم رفع ممارسة عنه في بحر أربع وعشرين ساعة من تاريخ توقيع الحجز لأن الحجز التنفيذي الحاصل بمعرفة لا يمكن اعتباره متوقفاً في محل المستشكل الأصلي بل حاصلاً في محل شخص لا تربطه معه أية صلة ولا يجوز لذلك احتساب ميعاد المعارضة من تاريخ حصوله وعلى ذلك فيعتبر المعارضة قائمة وجائزة بالرغم من اجراءه وبقى معها حتى المستشكل في التمسك بسقوط الحكم النهائي (٢)

١٢٩٣ - وحتى التمسك ببطالان الأحكام الميانية لعدم تنفيذها في مدة ستة شهور سبق خاص بالمحكوم عليه وحده ولا تتعلق بالنظام العام شأن كل المدة المقررة لسقوط الحقوق والتعهدات في القانون المدني يجوز له أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً بعدم ادائه في هذه القضية عند نظر المعارضة أو صحة اشكال في التنفيذ

(١) مصر أعل مستعمل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ المراجعة القضائية العدد ٣ لسنة ٢ من ٩ واستئناف مصر على ٥ فبراير ١٩٣٧ محاماه ٢ ج ٥ ص ٨٦٦

(٢) مصر أعل مستعمل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ المراجعة القضائية العدد ٣ لسنة ٢ من ٩

١٢٩٤ - ويصح من سقوط الحكم الغيابي توافر إحدى حالتين - الأولى - حصول موافقة صحيحة من المحكوم عليه غايياً على الحكم الغيابي - الثانية - اتحاد المحكوم له بإجراء تنفيدياً أثناء المدة المقررة للسقوط اللهم إلا إذا استحال عليه التنفيذ مادياً بعمل المدين بأخفائه عمداً عمل أقاله بفرض عدم تمكين الدائن من التنفيذ، ففي هاتين الحالتين يبقى الحكم قائماً بالرغم من عدم إجراء التنفيذ أو إتمامه في أثناء المدة المذكورة (١)

الفصل الثاني

موانع سقوط الحكم الغيابي

الفرع الأول

مصول موافقة صحيحة من المحكوم عليه

١٢٩٥ - الموافقة على الأحكام البائية تكون إما صراحة بالفاظ تدل معانيها بجملاً عن معرفة المحكوم عليه غايياً بصود الحكم ضده وموافقة عليه وعدم رغبته في الطعن عليه أو ضمناً بأفعال وأعمال أو أقوال تفيد في مجموعها ذلك، ويشترط في الموافقة نوعياً باختيارها مكونة لفعل قانوني (acte juridique) فعلاً قضائياً (contrat judiciaire) إذا حصلت في مجلس القضاء وعقداً آخر (acte extra judiciaire) إذا حصلت في غير مجلسه جميع الشروط اللازمة توافرها لصحة العقود من أهلية للتعاقد وانتماق صحيح غير مشوب بما كراه أو خطأ أو تدليس ومحل للتعاقد يمكن التبايع فيه وسلب صحيح قانوني فإذا لم يتوافر فيها شيء من ذلك أو صدرت عن خطأ مادي أصبحت باطلة أو فاسدة بحسب الأحوال وعديمة الأثر لا يمكن الأخذ بها (٢) وعلى ذلك فلا تعتبر موافقة صحيحة مانعة

(١) مصر أهل مستعمل في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥ المجلد ١ الس ١٦ ص ٩٧ و ٩٩

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ ملاحظات فرنسي نفاة ٥٤ - ٦٠

من سقوط الحكم النيابي صدور خطاب من المحكوم عليه غيائياً للمحكوم لصالحه
قل عنه بالحكم الصادر عليه وقبل اعلاؤه له بطلب منه فيه عمل تسوية عن موضوع
الدين تمهيداً لخطب الدعوى (١)

١٢٩٦ — ولا يشترط في المواقة على الأحكام النيابية أو على تمهيدها أن
تحصل أثناء مدة السنة شهور المقررة لتنفيذها بل يجوز حصولها بعد ذلك وتعتبر في
هذه الحالة تدبراً لا أيضاً من المحكوم عليه عن التمسك بحق السقوط المتعلق به وحده
كما قدم (٢) ويعتبر مواجة ضمنية على الأحكام النيابية ما يأتي :

أولاً — طلب المحكوم عليه قبض المبلغ المحكوم به

ثانياً — طلب إعطاء مهلة السداد

ثالثاً — طلب تأجيل التنفيذ الجبري على أمواله حتى يتدبر في المبلغ المحكوم به

رابعاً — رفع استئناف عن الأحكام النيابية بدلاً من المعارضة فيها

خامساً — ترك مواجة المعارضة تمضي بدون عمل معارضة فيها

سادساً — تعبد الأحكام النيابية طوعاً واختياراً ولو جزئياً (٣)

سابعاً — حصول حجر تمديدي في مواجة المحكوم عليه غيائياً وتعيينه حارساً
على المقتولات المحجور عليها وعدم اعتراضه على الحكم النيابي ودفعه بالتعاضد عن
المبلغ المحكوم به (٤)

١٢٩٧ — وبشترط لاعتبار التنفيذ الاختياري ماضياً من السقوط أن يتسبب
حصوله بعمل من المحكوم عليه غيائياً، وعلى ذلك فلا يمنع من السقوط التأشير
الحاصل من المحكوم لصالحه على هامش الحكم باستلام مبالغ من المحكوم عليه

(١) جمر أملي - سجل ق ٢٥ - ديسمبر ١٩٣٥ - الملاءم العدد الأول لسنة ١٦ من ١٧ رقم ٢٩

(٢) جمر أملي - سجل ق ٩ يناير ١٩٣٥ - الملاءم العدد ٦ القسم الثاني لسنة ١٥ من ١٥٢ رقم ٢٠٨
وسيفيات مالوز على المادة ١٥٦ مرافعات سنة ١٩١٦

(٣) تليفات مالوز على المادة ١٥٦ مرافعات فرنسية سنة ٥٤ - ٧٣

(٤) تليفات طراز على المادة ١٥٦ مرافعات سنة ٨٦

في تواريخ متفرقة أثناء مدة الستة شهور (١) اللهم الا إذا أقر المحكوم عليه بصحة
التأشير المذكور

١٢٩٨ - وقد اختلف فيما إذا كانت الموافقة الحاصلة من أحد المدينين
لخصامين على الحكم الغيابي أو على تعديده أثناء مدة الستة شهور تكفي لمنع سقوطه
بالنسبة للباقيين الذين لم يوافقوا فقال البعض بالإيجاب وبأنها تمنع سقوط الحكم
العكسي بالنسبة للآخرين أسوة بالتنفيذ الحاصل على أحد المدينين الخصامين أثناء
هذه المدة (٢). وقال آخرون يمكن ذلك وبأنها لا تمنع من سقوط الحكم الغيابي وبأنه يجوز
بالرغم منها للذين لم يوافقوا على الحكم أن يتسكروا بحقوقهم في الدفع بالسقوط (٣)

١٢٩٩ - ويشترط بحسب الرأي القائل بأن الموافقة من أحد المدينين
الخصامين تمنع سقوط الحكم الغيابي بالنسبة للآخرين أن تحصل الموافقة أثناء مدة
الستة شهور المقررة للتنفيذ لأنها تعتبر في هذه الحالة عملاً من أعمال التنفيذ. أما
إذا حصلت بعد فوات هذا الميعاد فابا ترتبط فقط الشخص الصادر منه الموافقة
وتمنع من سقوط الحكم الغيابي بالنسبة له وحده دون الآخرين (٤) ولا يلزم لإثبات
الموافقة الصريحة أو الضمنية شكل خاص بل يمكن إثباتها بكل ورقة أو خطاب أو
مكتوب صادر من المحكوم عليه ضد ذلك (٥)

١٣٠٠ - وقد اختلف فيما إذا كان يدخل في وظيفة قاضي الأمور المستعجلة
الفصل في المنازعات التي تثار أثناء نظر الأشكال بخصوص صحة الموافقة من عدمه،
فقرر المحص بعدم اختصاصه في ذلك (٦) وقال آخرون بأنه الراجع والمعمول به

(١) نسقات دالوز على المادة ١٥٦ مبدئية ٦٥ مرافعات وناسي في ٢٤ أبريل ١٨٣٠ الصادر إليه بها

(٢) نسيقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات بنسخة ١٧٧٨

(٣) نسيقات دالوز على المادة ١٥٦ مبدئية ١٧٧٣ وباربون في ٢ مارس ١٨٣٩ الصادر إليه بها

(٤) نسيقات دالوز على المادة ١٥٦ مبدئية ١٧٧٢ وحصر أعلى مسجل في ٢٣ مارس ١٨٣٥ الصادر إليه

العدد ١٦ من ٤٣٦ رقم ٢٣٩

(٥) نسيقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات بنسخة ١٧٧٨

(٦) مراك ج ٢ من ٤٠٣ بنسخة ١٧٧٦ ونسقات في ٧ يناير ١٨٣٥ الصادر إليه فيه ونسيقات دالوز

على العدد ٨٠٦ مرافعات فرنسي بنسخة ١٧٧٨ وما بعدها

باختصاصه في الفصل فيها باعتبارها صورية من صعوبات التنفيذ التي تدخل في ولائه الفصل فيها (١)

الفرع الثاني

موصول اجراء من اجراءات التنفيذ أثناء مدة الستة شهور

١٣٠١ — بشرط تمنع سقوط الحكم النهائي في بحر الستة شهور المفردة للسقوط حصول اجراء من اجراءات التنفيذ عن الحكم أثناء هذه المدة

١٣٠٢ — ولا يفتى عن ذلك مجرد إنهاء المحكوم له رغبته في اجراء التنفيذ أو البدء في اجراء عمل من أعمال التنفيذ ثم تركه أو علم المحكوم عليه غيابيا بالحكم الصادر منه

١٣٠٣ — ويجب أن يعلم المحكوم عليه بالتنفيذ الحاصل على أمواله فإذا حصل التنفيذ بطريق النشر في الجلاء دون أن يعلم به المحكوم عليه وبغرض جعله أمام الأمر الواقع فلا يعتبر تنفيذاً مادام من السقوط ولا يمنع المحكوم عليه من تسك بحقه في الدفع بسقوط الحكم النهائي (٢)

١٣٠٤ — ويستثنى من ذلك وجود استعانة مادية أو عبثة قانونية في سبيل التنفيذ فأما تمنع الحكم النهائي من السقوط بالرغم من عدم التنفيذ في بحر مدة الستة شهور ويمكن معها الاستمرار في التنفيذ حتى ولو مضت مدة الستة شهور التي نص عليها القانون (٣)

١٣٠٥ — وتنازل الاستعانة المادية إذا عمل المحكوم عليه عناية على عدم تمكين خصمه من إعلانه والتنفيذ عليه في المدة التي قررها القانون بقصد سقوط الحكم العائلي وذلك ماخفاً عنه الحقيق والادعاء بتركه إلى آخر غير معلوم وترك

(١) مريال ج ٣ ص ٤٠٣ وما نصحا وبتا لم ص ٢٦١ وماريس في ١٧ سبتمبر ١٩٢٩ و ٢٦ يونيو ١٩٣٠ المحلر إليها

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مراسلات ندر ٧٦ ومادين جرتي حقوق ٢٥ ص ٢١٣

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مراسلات ندر ٧٧ وما نصحا

المحكوم لصالحه يبحث عنه بدون جنى ، ولا يشترط في ثبوت الاستحالة لماديه
أن يحصل إعلان الحكم في الثابة لعدم الاعتناء على محل المحكوم عليه بل يكفي
أن يتصح بجلاء من وقائع الدعوى أن المحكوم عليه عمد بطرق وألاعيب على عدم
تمكين حصصه من التنفيذ عليه خصوصاً وإن إعلان الحكم في ذاته لا يعتبر عملاً
من أعمال الجهد التي تمنع من سقوط الحكم النهائي بل يعتبر من مقدمات التنفيذ (١)
١٣٠٦ — ويعتبر من الموانع المادية لسقوط الحكم النهائي إفلاس المحكوم
عليه غيابياً وتنازله عن أمواله أثناء مدة ستة شهور أو دخول المحكوم لصالحه
ضمن بمحكمة ديانة المحكوم عليه المفلس (٢)

١٣٠٧ — وإذا حصلت معارضة في الحكم العياني أثناء مدة ستة شهور
لمقررة السقوط فإنها تمنع من سقوط الحكم النهائي وتقطع من سريان مدة
السقوط ما دامت المعارضة قائمة بشرط واحد وهو أن تكون صحيحة شكلاً (٣)
والسبب في ذلك أن غرض المشرع من ضرورة تنفيذ الأحكام العيانية في عمر
الستة شهور هو

رد : لإعلام المحكوم عليه غيابياً بالحكم الصادر ضده وعدم ترك الحكم
سبياً مسلولاً على عنقه إلى مدة غير معينة

ثانياً : قفل باب المعارضة فيه وبمجرد حصول المعارضة في عمر الستة شهور
يهرب معها هذا الأمران وبالتالي يصح غرض المشرع من ضرورة تنفيذ الأحكام
العيانية

ونبقى النتيجة الختلفة ما دامت المعارضة قائمة أمام المحكمة مما طالعت مدتها
سواء أوقعت الدعوى الخاصة بها أم استمرت طلبات . اللهم إلا إذا قضى في
المعارضة بطلان المرافعة أو بإصالتها فتضيع بذلك جميع الآثار القانونية المترتبة
عليها ومن بينها هذا الآخر

(١) مصر أعلى مستجلى في ٢٣ مايو ١٩٣٥ (الطبعة عدد ٥ لسنة ١٦ ص ٥٢٩ رقم ٢٢٩

(٢) مبيعات فالور على المادة ١٥٦ مئة ٨٣-٨٤

(٣) مبيعات فالور على المادة ١٥٦ مرافعات بيعة ٨٥ ٩٠ وفتش جزئي في ١٥ مارس ١٩١٤

١٣٠٨ - وشطب المعارضة لا يؤثر على كيانها وجودا وعدما بل يبقى قائمة على إجراءات صحيحة بالرغم من حكم الشطب - وكل ماها لك أنها تسعد من الزور مؤقتا حتى تعاد اليه من يرى من طرق الخصومة أن له صالحا في ذلك بعد دفع الرسم المقرر لذلك

١٣٠٩ - وإيقاف التنفيذ لحصول المعارضة من بعض المحكوم عليهم يجب لا يوقف سريان مدة سقوط الحكم النهائي بالنسبة للآخرين إذا كان الحكم قابلا للتجزئة وكان المحكوم عليهم غير متضامين (١)

١٣١٠ - وإذا صدر حكم غيابي على مدين وضامنه وعارض المدين في الحكم فيترتب على ذلك انقطاع مدة السنة شهور المقررة في القانون لإعلان الحكم النهائي بالنسبة للضامن أيضا طوال المدة بين اليوم الذي رفع فيه المعارضة واليوم الذي يحكم فيه برفضها أسوة بالتضادم (٢)

أما إذا صدر الحكم حضوريا بالنسبة للمدين وعيانيا بالنسبة للضامن فلا يمنع التنفيذ الحاصل على المدين من سقوط الحكم بالنسبة للضامن إذا لم يتعد على الأخير في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره (٣)

الفرع الثالث

أعمال الإجراءات التي لا تمنع من سقوط الحكم النهائي

١٣١١ - لا يعتبر من أعمال التمييز التي تمنع من سقوط الحكم النهائي ما يأتي :-

أولاً : إعلان الحكم النهائي (٤) اللهم إلا إذا كان الحكم النهائي لا يمكن تعديده

(١) - س. ج. ق. مجموعة دمجية في ٢٧ يناير ١٩١٧ مجموعة دمجية ١٤ ج ٣ ص ١٥١

(٢) - استئناف أعل. في ١٠ يناير ١٩١٦ مجموعة دمجية ١٢ ج ١ ص ٩٩

(٣) - المرسى جزئي في ١٢ يناير ١٩١٦ مجموعة دمجية ١٠ ص ٢١٤ رقم ٩٢ وى. س. ج. ق. جزئي في

١٨ ديسمبر ١٩١٩ علماء ١١ ج ٣ ص ١٦٥ رقم ١٦٤

(٤) - تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات تلة ٩١

على المال القوة الجبرية كالحكم الصادر بصفة الامعاء أو الختم فيكون فيه الاعلان في مدة ستة شهور لمنع من السقوط

ثانياً - اعلان الحكم النهائي مع التنبيه بالدفع (١)

ثالثاً - توقيع اختصاص على أموال المدين (٢) أو الحصول على حكم عياني شطب التسجيلات المتوقعة من المحكوم عليه على أموال المحكوم له إلا اذا كان المحكم العياني لم يفض بشيء بخلاف شطب التسجيلات ولا يمكن تعينه على المال فيكون اعلاؤه للمحكوم عليه لمنع من السقوط (٣)

رابعاً : التنبيه بالدفع الذي يقدم به المصير قبل توقيع الحجر (٤)

١٣١٢ - ويمنع من أعمال التحيز التي تمنع من سقوط الحكم العياني ما يأتي :-

أولاً - الحجر التعيدي على منقولات المحكوم عليه بشرط يعياني أثناء مدة السنة شهور ، أما اذا لم يحصل البيع فلا يمنع الحجر التعيدي من سقوط الحكم العياني الا اذا كان تأخير البيع حصل بفعل المحكوم عليه أو بسبب وضعه العراقيل في سبيل ابرائه (٥)

ثانياً - الحجر التعيدي والبيع كما يحصل عادة عند الحجر على بضاعة أو أشياء قابلة للتلف كاللحوم والخضروات والفواكه وغيرها

ثالثاً - اعلان حجر ما للمدين لدى الغير أو الاغفار الحاصل عنه للدين (٦)
أما إذا قضى بالقضاء المجبر لبطلانه شكلاً فلا يمنع حصوله من سقوط الحكم النهائي المحجوز بمقتضاه (٧)

(١) مستضاف مختلط في ٤ برمه ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٣٠٦ وملفات دالوز على لانه ١٠٩ مراعات سنة ١٠٠

(٢) التملكات سنة ٩٣

(٣) التملكات سنة ٩٣ وما يسما

(٤) التملكات سنة ١٠٩

(٥) ملفات دالوز لانه ١٠٩ مراعات سنة ١٠١ - ١١١

(٦) التملكات سنة ١١٣ - ١١٤

(٧) التملكات سنة ١١٥

راجا عريضة دعوى نزع الملكية في الأهل أو محضر الحجر العمدى في المختلط والقرصى (١)

مادة - إذا دفع المحكوم عليه غالياً أو أحد المدينين المتضامين المحكوم عليهم غالياً أو الغير مصاريف الحكم القياى بشرط أن يكون الدفع الحاصل من الغير حصل باسم المدين أو اسم المدعين وعلى ذمتهم أو أن يكون باسم الغير بشرط عدم حصول ذلك الغير محل الدائن في حقونه (٢)

الفرع الرابع

محضر عدم الوجود Procès Verbal de Carence

١٣١٣ - يشترط في محضر عدم الوجود لاعتباره عملاً من أعمال التنفيذ الدائنة من سقوط الحكم القياى

أولاً - حصول التنفيذ في محل تمدين المحقق أو القانونى ان كان له أكثر من محل واحد فإذا حصل في محل يرتد عليه الدين بصفة مؤقتة للزيارة فقط أو في مكان كان يقيم فيه المدين أو لائمه بأمره إلى مكان آخر فلا يمكن اعتباره وتقدير ما انتج عنه كعمل تنفيذى مانع من السقوط

ثانياً - أن لا يكون لدى المدين المطلوب الحجر التنفيذى على منقولاته أشياء يمكن الحجر عليها ويكون ذلك في إحدى حالات ثلاث (١) عدم وجود منقولات أصلاً يمكن الحجر عليها إذا كان الحجر التنفيذى هو الوسيلة الوحيدة التى يمكن للدائن الانشغال فيها للحصول على دينه أو إذا كانت طرق التبعيد الأخرى غير مجدية (٢) وجود منقولات لا يجوز الحجر عليها قاصراً كالفراش اللازم للمدين وأقاربه المقيمين معه أو الملابس التى عليهم (٣) أن تكون المنقولات الموجودة والتى يجوز الحجر عليها قليلة القيمة بدرجة لا تكفى لسداد مصاريف الحجر وتقدير

(١) التعليمات مادة ١١٦

(٢) التعليق مادة ١١٩ - ٢٢٦ ومصرأعلى مستعمل في ٩ يناير ١٩٣٥ أرقام العدد ٦ القسم الثانى

السه ١٥ من ٤٥٥ رقم ٢٠٨

كل ذلك موكول للحضر التي فوض في توقيع المحضر

١٣١٢ - أ ب يملن للمدين المحجوز عليه بصحة قانونية بصوره من محضر عدم الوجود ليكون على علم منه (١)

١٣١٤ - فإذا لم تتوافر هذه الشروط في المحضر الذي يجريه الناسخ المساجر منع الحكم العياني من السقوط يزول عن المحضر المذكور طبيعة عدم الوجود المقصودة من القانون والواجب توافرها لا اعتبار المحضر عملاً تنفيذياً مادام من السقوط وينبغي منه الأثر المترتب على ذلك وبضحي الحكم قابلاً للسقوط باعتباره لم ينفذ أصلاً (٢)

الفرع الخامس

محضر تحقيق وجود الأشياء المحجوزة Procès Verbal de Recolement

١٣١٥ - إذا ذهب المحضر لتوقيع المحجز على مقولات المحكوم عليه واتضح له أنه محجوز عليها من قبل فلا يمكنه توقيع حجز آخر لعدم جواز ذلك قانوناً، ويكتفى في هذه الحالة بتحرير محضر تحقيق وجود الأشياء المحجوز عليها من قبل وإذا لم يجد غيرها في محل المدين وترتب على هذا المحضر منع سقوط الحكم العياني لمنفذ به أسوة بمحضر عدم الوجود (٣)

مبحث

في أمر التنفيذ افاضل على امر المدينين المتضامنين

او المدينين بالتزام لا ينفذا على الباقيين

١٣١٦ - احتلف الشراخ وأحكام المحاكم فيما إذا كان تنفيذ الحكم العياني على أحد المدينين المتضامنين في أثناء مدة التمسك به من سقوطه بالنسبة للباقيين

- (١) مبادئ دالور على المادة ١٥٦ من قانون بنية ١٩٣٣ وما بعدها ومصر أعلى مستعمل في أول أبريل ١٩٣٥ لقطعة العدد ١ القسم الثاني لسنة ١٩٣٥ رقم ٢٨٣
(٢) مصر أعلى مستعمل في أول أبريل ١٩٣٥ السابق الإشارة إليه
(٣) التعميمات على المادة ١٥٦ من قانون بنية ١٩٣٣ وأمين Agon في ١٧ يولي ١٩٣١ المشار إليها

الدين لم يعد عليهم ، فقرر البعض بالإيجاب وأن تعيد الحكم على أحد المدعين المتضامين يمنع من سقوطه بالنسبة للباقيين مستنداً في ذلك إلى نص المادة ١٢٠٦ مدني فرنسي المقابلة للمواد ١١٠ مدني أهلي و ١٦٦ مختلط الخاصة بتسريبات المطالبات الرسمية وإقامة الدعوى ضد أحد المدعين على انقطاع المدة بالنسبة للباقيين (١) وقرر البعض الآخر عكس ذلك ارتكافاً إلى أن نص المادة ١٢٠٦ مدني فرنسي متعلق بإجراءات التقاضي لا بالأجراءات الخاصة بسقوط الأحكام النهائية وأنه لا يعلق على هذه الحالة الأخيرة (٢) والرأي الأول هو الراجح والمعمول به ونرى الأحكام به لموافقته لنصوص القانون الخاصة بالتضامن والمنصوص عليها في المواد ١٠٨ و ١١٠ مدني أهلي و ١٦٢ و ١٦٦ مختلط والتي تنص على وكالة التمهدين بالتضامن وكفالتهم عن بعضهم ، وعلى أن الإجراءات المتعلقة بانقطاع المدة المقررة لسقوط الحقوق إذا تمكنت في مواجهة أحدهم تسري على الباقيين اللهم إلا إذا حصل التمييز ضد أحد المدعين بالتضامن بطريق التواضع معه للاضرار بالآخرين فلا يسري في هذه الحالة على هؤلاء لأن القانون لا يحسم الماش أوسى النية أو المداس ولأن عمل المدعين في هذه الحالة يوجب الخسارة للباقيين (٣)

١٣١٧ - والقاعدة المتقدمة تسري على المدعين بالتضامن أو التضامن المتضامن إذا ما حصل التمييز على المدعين المحكوم عليه لتواضع الأساس الذي بنيت عليه في العلاقة القانونية الموجودة بين المدعين والتضامن المتضامن

١٣١٨ - والتفويض الحاصل على أحد المدعين في التزام لا يتجزأ يمنع من سقوط الحكم النهائي بالنسبة للباقيين الذين لم ينفذ عليهم أسوة بالمدعين المتضامين

(١) نصوص دالوز على المادة ١٥٦ مراقبات فرنسي سنة ١٦٣٠ و مولوز في ٢٢ أغسطس ١٨٣٦ و ٣٩ أيار ١٨٣٧ و باريس في ١٤ أغسطس ١٨٣٨ المشار إليها فيما والتفتض الفرنسي في ٤ فبراير ١٨٤٣ دالوز ٤٢ ج ١ ص ٧٣ و ٨ أغسطس ١٨٥٩ دالوز ٥٩ ج ١ ص ٤٢٤ واستئناف مختلط في ٢٣ أبريل ١٩١٣ لجريت مابر ١٩١٣ ص ١٢٨ رقم ٣٠٢ و ٢٣ مارس ١٩٠٩ المجموعة ١٣ ص ٢٩٥ واستئناف أهلي في ١٥ أيار ١٩١١ مجموعة وجميع ١٣ ص ٩٩ والوقائق استئناف في ديسمبر ١٩١٥ صفوح ٣٠٣ و ٣١٢ و ٣١٣ طرق التمييز ومختلط منه ١٩١٣

(٢) سليمان دالوز على المادة ١٥٦ بقية ١٦٨ والأحكام التي أشار إليها واستئناف أهلي في ٧ أيار ١٩١٤ مجموعة وجميع ١٥ ص ١٢١ رقم ٩٩

(٣) صر أهلي مسجل في ٢٠ فبراير ١٩٣٥ المبردة قضائية ٣٣٥ ص ٩

١٣١٩ - ويشترط لاعبار تنفيذ الحكم القياي على المدين أو الضامن المتخاص مانعاً من السقوط بالنسبة للمدين الآخرين الذين لم يعد عليهم أن يحصل في مدة الستة شهور التالية لصدور الحكم القياي فإذا حصل له ذلك فلا يجمع من السقوط داسية لمؤلا. (١)

الفصل الثالث

النازعات المتعلقة بتصحيح وصف الاحكام

١٣٢٠ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في النزاعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام إذا ثبتت على حصول خطأ في وصف الاحكام المنفذ بها بالشروط الآتية
أولاً - لا يختص بالحكم باستمرار التنفيذ لحكم موصوف بأنه ابتدائي إلا إذا كان النعاد مأموراً به في الحكم أو يمتنعى من القانون
ثانياً - لا يختص بإيقاف تنفيذ حكم مشمول بالنعاد خطأ وفي غير الأحوال التي يجوزها القانون للمحكمة لتسول حكمها بالنعاد أو بإيقاف تنفيذ حكم موصوف خطأ بأنه نهائي مع أنه ابتدائي (٢)

وطبق لذلك فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة إيقاف تنفيذ حكم صدر من محكمة الموضوع بثبوت ملكية شخص لأرض معينة في دعوى استحقاق رضاء على طالب زرع الملكية والمدعى مع شمول الحكم بالنعاد لمساح حكم الإيقاف في هذه الحالة بالموضوع أو أهل الحق بل يتعين عليه الحكم بالاستمرار في التنفيذ والمستفصل وشأبه في استئناف وصف النعاد أمام المحكمة المختصة (٣)

وإذا كان الحكم المنعدي به قضى بالتفاد مع الكفالة وتقدم طالب التنفيذ

(١) مصر أعل منجمل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المجلد ٥ سنة ١٦ من ٢٢٦ رقم ٢٢٩

(٢) استئناف محظ في ١٤ مارس ١٩٠٩ المجموعة ١٢ من ٢٠٠ وتطبيقات قانون على المادة ٨٠٦

مرعات نقد ١٤٢ ١٤٤

(٣) مصر أعل منجمل في ١٦ أكتوبر ١٩٣٥ المجلد ٢ السنة ١٦ من ٢١١ رقم ٨٧

كعقالة مالية أو شخصية ونازع فيها المحكوم عليه فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من المنازعة الحاصلة في الكفالة بل ينبغي عنه الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يفصل في النزاع الخاص بذلك (١)

١٣٣١ - ويجوز للمحكوم لصالحه عدلا من تقديم كفالة مالية أو شخصية أن يعطب تعيد الحكم على أن يودع المبلغ المتحصل من التعمد في حراثة محكمه على دمة الطرفين حتى يرضى الحكم نهائياً فإذا مانع المحكوم عليه في التعيد وطلب ضرورة تقديم كفالة مالية أو شخصية فلقاضي الأمور المستعجلة أن يرفض الاشكال ويقضى بالاستمرار في التعيد لعدم حصول أى ضرر له من ذلك ما دام أن المبلغ الذى سيحصل من التعيد سيدفع في حراثة المحكمة (٢) وإذا اصر في الحكم المتخذ به على التنفيذ بغير كفالة فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة تعديل الرصف وجعل التنفيذ بكفالة (٣)

الفصل الرابع

حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف في الأحكام المشمولة بالتنفيذ

١٣٣٢ - لا يخصص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف تنفيذ حكم مشمول بالعدا حتى يفصل من المحكمة المختصة في المعارضة أو الاستئناف الخاص عنه مهما كانت الأسباب التى بنى عليها الطعن لمسأله الحكم بالإيقاف بالموضوع أو أصل الحق (٤) اللهم إلا إذا حصل تغيير في مركز المحكوم عليه القانونى عقب

(١) استئناف مخطوط في ١٦ يناير ١٩٠٩ المجموعة ١٨ من ١١٢

(٢) مصر مخطوط متعجل في ٣٠ ديسمبر ١٩١٠ المازات لته الأولى من ٧ واستئناف مخطوط

في ١٧ نوفمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ من ١٣

(٣) مخطوطات دالوز على الملاحه ٨٠٦ نده ١٤٦

(٤) استئناف مخطوط في ١٢ أبريل ١٨١٩ المجموعة ١١ من ١٨١ و ١٦ فبراير ١٩٢٥ المازات

٥ أبريل ١٩١٦ من ٩٠ دم ٢٨٤ و ٢٢ جان ٢٢ من ١٣٢

صدور الحكم المنعذ به وبني الاشكال على هذا السبب فيجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ في هذه الحالة - كحالة اقلان المحكوم عليه عقب صدور الحكم المنعذ به (١)

مبحث

في أثر المعارضة المأمور في التنفيذ السابق على الجزئية التنفيذية
على قوة نفاذ الحكم

١٣٢٣ - لا يترتب على المعارضة الحاصلة في التذية السابق المحرر التنفيذي إيقاف التمييز الحاصل بالحكم الواجب التنفيذ وعلى ذلك فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف التنفيذ لهذا السبب وكذلك لا يختص بالحكم بإيقاف التنفيذ المدين تحت هذه حكم ابتدائي غير مشمول بالنفاذ على الدائر طالب التمييز بل ينص عليه الحكم بالاستمرار في التنفيذ في كلتا الحالتين (٢)

الفصل الخامس

كون الاحكام لا يصح التنفيذ بها
إلا بعد فوات مدة معينة

١٣٢٤ - لا يجوز تنفيذ الاحكام الابتدائية الاحلية غير المشمولة بالنفاذ الا بعد فوات مواعيد المعارضة والاستئناف ومن باب أولى لا يصح تنفيذها عند حصول طعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف فانما حصل تنفيذها بالرغم من ذلك واعتصر المدين على اجرائه فيدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف التنفيذ متى انصح له أن مواعيد الطعن لم تمتد بعد

(١) راجع ج ٣ ص ١٣٢ قبة ١٨٥ وشوفا بده ٢٧٦٤ وماريس في ١٧ أكتوبر ١٨٣٧
دالوز ١٨٣٨ ج ٢ ص ٢٨

(٢) استئناف مخط في ١٣ أبريل ١٨٦٩ المصروف ١١ ص ١٨٤

١٣٢٥ - وإذا حصل نزاع بين الطرفين على فوات المواعيد المقررة للمعارضة أو الاستئناف أو على قبول أو جوار أو عدم جواز المعارضة أو الاستئناف الحاصل عن الأحكام المنفذ بها فلقاضى الأمور المستعجلة بحسب ذلك وتقديره لا للفصل فيها إذا كانت المواعيد لا تزال قائمة والمعارضة أو الاستئناف جازراً أو مقبولا من عدمه وإنما للحكم فى الاجراءات المؤقت بإيقاف التنفيذ أو استمراره حتى يحصل فى موضوع كل ذلك من المحكمة المختصة وعدى أنه يحسن بالقاضى المذكور الحكم بإيقاف التنفيذ كلما كان هناك ترجيح ولو بسيط فى جدية الاشكال أو إذا كان جواز الاستئناف أو عدمه يقتضى بحثاً قانونياً تضمنت فيه آراء الشراح وأحكام المحاكم

١٣٢٦ - ولا يجوز تنفيذ الأحكام القىائية الأهلية غير المشمولة بالنفاذ إلا بعد إعلانها ومروء ثمانية الأيام من يوم الاعلان والمقصود من تنفيذ هذه الأحكام وقطع مواعيد المعارضة فقط وعلى ذلك فلا يجوز للمحضر أن يحدد يوماً لبيع المنقولات المحجوز عليها بالحكم النيابى قبل فوات ميعاد الاستئناف الذى يبدأ من اليوم الذى تصدر فيه المعارضة غير جائزة القبول فإذا أجرى شيئاً من ذلك ومانع المحكوم عليه فى البيع فلقاضى الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يعطى الميعاد المذكور بغير استئناف وبعدها يحق للمحكوم له إعادة اجراءات البيع

الفصل السادس

الأحكام التى لا يصح التنفيذ بها لحصول طعن عليها
بالمعارضة أو الاستئناف

١٣٢٧ - لا يجوز تنفيذ الأحكام الابتدائية المخطئة أو العرفسة غير المشمولة بالنفاذ عند حصول طعن فيها بالمطروعة أو الاستئناف يعنى أن ميعاد المعارضة أو الاستئناف لا يجمع وحده من التنفيذ كما هو الحال فى القانون الأهلى بل الذى يجمع من التنفيذ هو حصول الطعن بالمطروعة أو الاستئناف بالفعل ، فإذا عارض المحكوم عليه فى التنفيذ بحجة حصول معارضة أو استئناف للحكم المنفذ

ه ومارع طالب التنفيذ في صحة المعارضة أو في جوازها أو في صحة الاستئناف أو في جوارره فلقاضى الأمور المستجدة بحث كل ذلك وتقديره لا للحكم في قبول أو حواجز المعارضة أو الاستئناف شكلاً أو موضوعاً وإنما للحكم بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه طبقاً لما يظهر له من وقائع الدعوى وظروف أحوالها مع ترك العى النهائي في موضوع كل ذلك لمحكمة الموضوع المختصة (١).

١٣٢٨ — ويبحث لقاضى المذكور الحكم بالاستمرار في التنفيذ إذا كان الطعن بالمعارضة أو الاستئناف غير جائز في الأحكام المنفذ بها بنص صريح في القانون . أما إذا كان جوازه وبطلانه وعدمه محل نزاع فتكون يجب الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع يبتعین عليه و هذه الحالة للحكم بإيقاف التنفيذ وترك الأمر للمحكمة المختصة تفصل فيه طبقاً لما تراه

لأن لا يجوز له الحكم بالاستمرار في تنفيذ حكم مستأنف إذا دفع أمامه بطلان عريضة الاستئناف لعدم ذكر الأسباب التى بنى عليها الاستئناف أو لعدم ذكر أقرال وطلبت رافع الاستئناف وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف أو إذا دفع أمامه بعدم قبوله شكلاً لإعلانه في غير المراميد التى حددتها القانون أو باعتباره كأن لم يكن لعدم قيده في الجدول العمومى الممد بقيد القضايا قبل الجلسة بشأن وأربعين ساعة أو لعدم قيده في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلان المستأنف بالقيده أو بعدم جوار الاستئناف لفلة التصاب إذا بنى الاستئناف على أن الحكم المستأنف صدر على خلاف حكم سابق بين نفس الخصام حتى ولو نازع طالب التنفيذ في ذلك أو إذا حصل خلاف بين طالب التنفيذ والمحكوم عليه و نفهم نصوص قانون المرافعات الخاصة بتقدير الطلبات التى يجوز استئنافها وغير ذلك من المارعات القانونية والموضوعية الصرفة التى يجب الفصل فيها من محكمة الموضوع أولاً .

(١) مرياك ج ٢ ص ٤٠٣ مادة ٦٢٧ وباريس في ٢ مايو ١٩٢٧ و ٤ مارس ١٩٤٦ و ١ أغسطس ١٩٧٦ دالور ٧٨ ج ٢ ص ٢٦٩ و ٢٥ أغسطس ١٩٧٩ دالور ٩٢ ج ٢ ص ٢٢٠ و ٩ ديسمبر ١٩٩٤ دالور ١٥ ج ٢ ص ٥٢٣ وريتان ج ٢ بقية ١٤٤ ونازور ص ٢٢٨ وباريس في ٢ فبراير ١٩٠٢ دالور ١٠٢ ج ٢ ص ٩٠٤ وقرور بإختصاص قاضى الأمور المستجدة عند نظر اشتكالات التمدد و عند المرافعات الخاصة بقبول المعارضة شكلاً من جهة

الفصل السابع

حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين على تفسير الحكم أو السند المنفذ به

١٣٢٩ — إذا حصل خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين المحكوم عليه على تفسير الحكم أو السند المنفذ به فلقاضى الأمور المستعجلة يبحث أوجه الخلاف وتقديرها للحكم في الاشكال المطروح أمامه، فإذا انضح له أن الخلاف غير جوهرى وأن عبارات الحكم أو السند صريحة المعنى والمرس لا يحوط بها أى شئ أو تأويل أو غموض وأن الاشكال غير جدى يقضى بالاستمرار في التنفيذ أما إذا ظهر عكس ذلك وأن هناك غموضاً في عبارات الجوهرية للسند المنفذ به لا يجوز معه تطبيقه بحاله بل يجب تفسيره أولاً من المحكمة المختصة يقضى بإيقاف التنفيذ أو بحالة الطرفين على محكمة الموضوع لتفسير السند أولاً (١)

الفصل الثامن

حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين على طريقة تنفيذ الحكم

١٣٣٠ — إذا حصل خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين على طريقة تنفيذ الحكم فيدخل في ولاية قاضى الأمور المستعجلة بحثه وخديروا للحكم في الاشكال الخاص بذلك شرط ألا يعدل في مطلق الحكم أو يضيف اليه طلبات لم ترد به

(١) برتلان ج ٢ ص ١٣٠ نفاة ١٨١ وماريو ص ٣٣٨ ودى بلج ج ٢ وباريس ج ١٢ تم ١٨٢٥
و ٩ أكتوبر ١٨٤٤ و ٣٣ ديسمبر ١٨٤٧ ان أشار إليها

أو يبعد به بل يجب عليه تنفيذ الحكم كما هو دون أحداث أى تغيير فيه أيا كان لمساس ذلك بالموضوع أو أصل الحق الأمر المخرج عن ولايته الفصل فيه ، فمثلا إذا نصى الحكم المستشكل فيه بإزالة بيان معينة فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند نظر إشكال التنفيذ أن يقضى باستناد حكم الإزالة الى ما رآه أخرى مجاورة أو أن يأمر بتعدد الإزالة على ما خلاف المقصود بها في الحكم حتى ولو كان الحكم أخطأ في تعيين المبالغ المحكوم بإزالتها . وإذا نصى الحكم المصد « مبلغ الدين دون الفوائد والمصاريف فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في الإشكالات أن يأمر بالتنفيذ بالنسبة للفوائد والمصاريف أيضاً حتى ولو كان عدم النص عليها في الحكم المنفذ حصل من باب السهو والنسيان وهكذا (١)

الفصل التاسع

الطعن ببطء التنفيذ

١٣٣١ - إذا كان التنفيذ حاصلا بموجب عقد رسمي وحصل طعن من المدعى في صحة العقد ورفض دعوى البطلان أمام المحكمة المختصة فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة تقدير كل ذلك والحكم بإيقاف التنفيذ مؤقتاً حتى يفصل من محكمة الموضوع في دعوى البطلان متى انضج له جديدة الطعن - أما إذا ظهر له أنه غير جدى وقصد منه عرقلة التنفيذ فيجوز له الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من قيام دعوى الموضوع (٢) وعلى ذلك يحق له الحكم بإيقاف التنفيذ في الأحوال الآتية :-

(١) برنال ج ٢ من ١٣٩ سنة ١٨٢

(٢) مريال ج ٢ من ٢٧٨ ومارس في ٢٩ فبراير ١٨٣٩ والور ج ٢ من ٤٧ وعكس ذلك البعض الفرنسي في ٣ مارس ١٩١٠ والور ج ١ من ٣٥٥ ونفى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في استمرار التنفيذ عند رفع دعوى بطلان العقد به أمام المحكمة المختصة بل المدعى بالتنفيذ بل ينهيه عليه في جميع الأحوال الحكم بإيقاف التنفيذ حتى تفصل محكمة الموضوع في دعوى بطلان المروحة أماها سواء كانت المحكمة المذكورة هي التي يقامها قاضي الأمور المستعجلة أم كانت محكمة غيرها

أورو : حصول طعن بالزور في العقد الرسمي المتعد به بدعوى تزوير أصلية أو فرعيه (١)

ثانياً : الادعاء بطلان العقد المنفذ به لصدره من غير ذي أهلية - قاصر أو محجور عليه للسهو أو الغته أو العملة أو الحصول بطريق الاكراه المادي المقتل لارضا والتعاقد أو لاشتتاله على سبب غير مشروع أى مخالف للقانون أو الآداب العامة أو النظام العام إذا اتضح له جديده كل ذلك

ثالثاً : الادعاء بطلان العقد الرسمي المتعد به لعدم احتوائه على أليات أو الشروط الواجب توافرها لصحة العقود الرسمية. وغير ذلك من الأحوال الأخرى بشرط أن يتضح له جديده العلون الخاصة بذلك

الفصل العاشر

الطعن بطلان الحكم المنفذ به

١٣٣٧ — لا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطلان الحكم المنفذ به عند الفصل في اشكالات التميز بل تختص بذلك محكمة الموضوع وحدها عند نظر المعارضة أو الاستئناف - إما يجوز له أن يقضى بإيقاف التنفيذ إذا اتضح له جديده وظهور الدمع بالبطلان المنظور أمام المحكمة الاستئنافية حتى تقضى محكمة المذكورة في الاستئناف المنظور أمامها خصوصاً إذا كان تحت بداللائم من الضمانات ما يمكنه من صيانة حقوقه قبل المدين، فتلا إذا استطاع شخص على آخر مبدءاً عرفياً ورفع به عليه دعوى وأعطه بالعريضة في التنازع مع عليه بمحل إقامته لكي لا يحصر في الدعوى ويقض أمره وتمكن بواسطة ذلك من الحصول على حكم عياني عليه بالدير والنفاد وعند التعيد اعترض المحكوم عليه وبني اعتراضه على تزوير السند المنسوب إليه وبطلان الاجراءات ورفع في الآس نفسه مصادرة عن الحكم

(١) دالوز الفصل ج ١٠ - مستعمل - مجلة ١٢١ وماريس في ٢٢ مارس ١٨٢٩ و ٢٧ مارس ١٨٣١ المتنازع فيها به

المذكور فلا شك أن لقاضي الأمور المستعجلة تقدير كل ذلك والحكم بإيقاف تنفيذ الحكم إذا ظهر له جدته

الاعتراضات الخاصة بالاجراءات الشكلية

الفصل الاول

مقدمات التنفيذ

١٣٣٣ - يحتم القانون على طالب التعبد القيام باجراءات معينة قبل البدء في التعبد من إعلان الحكم أو السند المراد التنفيذ به الى التنبية على المدين بالوفاء وتهديده بالتنفيذ الجبرى في حالة عدم الوفاء

ويستثنى من ذلك الأحكام التي ينص بها على التنفيذ بالنسخة الأصلية فيجوز تنفيذها بغير إعلان أو تنبيه سابق

واعلان السد المطلوب التعبد بمقتضاه حكما كان أو عقدا أو سندا رسميا يحصل بتسليم صورة منه عن يد محضر إلى الخصم المطلوب منه التعبد والتنبيه هو ورقة عن يد محضر من الدائن إلى المدين يطلب منه فيها تسليم ما يراد تسليبه أو دفع ما يراد دفعه على سبيل التنبية وإلا كان معرضاً لأن يكره على ذلك بالقوة الجبرية أو يحجز على أمواله وتنازع طبقاً للقانون وفاء للمدين ويجوز حصول التنبية مع الاعلان في ورقة واحدة كما يجوز حصول التنبية في ورقة مستقلة بعد الاعلان أو في تاريخ معاصر له ويجب تسليم الاعلانات والتنبيه إلى نفس الشخص المحكوم عليه أو في محله الأصلي دون المختار اللهم إلا إذا حصل الاعلان والتنبيه في محررته شهور من تاريخ صدور الحكم المراد تنفيذه فيجوز في هذه الحالة للمحكوم لصالحه اجراءؤه في المحل المختار أن شله ذلك (١)

(١) أير صف بك طرق التعبد وانشط من ١٠٤ بقة ١٣٧ ومصر أعل مستعمل في ١٦ أكتوبر

١٣٣٤ — ولا يجوز الحجز على المتقولات إلا بعد مضي أربع وعشرين ساعة على التنبيه إلا إذا أذن قاضي الأمور المستعجلة بأجرائه قبل ذلك — وإذا اعترض المحكوم عليه على تعيد الحكم أو السند بحجة عدم حصول إعلان أو بحجة نطالان الاعلان أو التنبيه لعدم استيفائه الشروط التي أوجبها القانون أو لكونه أرسل في المحل المختار في غير الحالة السابق الكلام عنها فيدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بحث كل ذلك وتقديره والحكم مؤقتا بإيقاف التنفيذ أو استمراره طبقا لما يتضح له من جدية الاشكال من عدمه (١)

١٣٣٥ — والحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة بإيقاف التنفيذ لنطالان التنبيه لا يؤثر على محكمة الموضوع عند نظر الدعوى ولا يمنعها من اعتبار التنبيه المذكور صحيحا (٢)

الفصل الثاني

اجراءات البيع

١٣٣٦ — إذا اعترض المدير وقت البيع على صحة الاجراءات السابقة من المبيع كما لو دفع بطلان النشر والتعليق فللقاضي الأمور المستعجلة بحث كل ذلك والحكم بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه طبقا لما يظهر له من جدية الاعتراض وعلى طالب التنبيد في الحالة الاولى تجديد اجراءات البيع طبقا للقانون — فثلا إذا حصلت اجراءات البيع بناء على طلب وكيل الدائن وتحدد يوم معين للبيع وفي أثناء ذلك توفي الدائن واندم حصول البيع في اليوم المحدد له تأجيل بناء على طلب الوكيل ليوم آخر فلا يجوز التوكيل في هذه الحالة مع عليه برفعة الموكل القيام باجراءات البيع من اعلان ونشر اليوم الجديد لاقتضاء وكالة موكله بل تبين عليه لذلك

(١) مريلا ج ٢ ص ٤٠٤ بده ٦٣٦ وبعض الفرنسي في ٢٥ مارس ١٨٢٦ بروج في ٢ ص ٤٠٤

١٨٢٥ المختار اليمايه

(٢) استئناف عتلا في ٢ يريه ١٩ ١٩٠٠ الميعة ٢١ ص ٢٧١

الحصول على وكالة جديدة من الورثة فان حصل شيئا من ذلك واعترض المدين على البيع لهذا السبب يحق لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف البيع حتى يحصل البيع ، حرمانت جديدة صحيحة ولا يجوز للوكيل في هذه الحالة التمسك ببعض المادة ٥٣٠ من أهل و ٦٥١ مختلط التي تقول يصح عمل الوكيل بعد وفاة الموكل إذا جهلها وتعامل مع الغير بحسن نية بعد حصولها إذ يشترط لذلك

أمر - جهل الوكيل بوفاة الموكل

أما - قبول الغير التعامل مع الوكيل على هذه الصفة

أما - لأن القول بخلاف ذلك يترتب عليه مصاعب قانونية بخصوص صفة طالب البيع ومدى العلاقة القانونية التي تترتب على حصول البيع وهل البائع هو صاحب الدين الأصلي الممنون والذي لم يكن موجودا على قيد الحياة وقت إقراره أم ورثته ولم يوكلا عنهم الوكيل الذي قام بالأجراءات (١)

(١) مصر أهل مشعل في ٧٨ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٤٩ سنة ١٢ من ١٧

الباب السادس

بناء على طلب من يحصل الاشكال؟ - المحكمة المختصة مركزيا
بنظر الاشكال - سلطة المحضر في الاشكالات

١٣٣٧ - يحصل الاشكال إما بناء على طلب الشخص المطلوب التنفيذ عليه أو
الدائن مطالب التنفيذ أو الغير

الفصل الاول

الاشكال الحاصل من المدين المطلوب التنفيذ عليه

١٣٣٨ - يجوز للمدين المطلوب التنفيذ عليه أن يمانع في التنفيذ ويطلب من
قاضي الأمور المستعجلة الحكم بمنعه أو أبعاده مهما كانت الأسباب التي بنيت عليها
المانعة سواء تعلقت بالموضوع أو الشكل بالشروط السابق ذكرها

١٣٣٩ - وقد اختلف الشراح في جواز قبول اعتراض المدين نفسه على
التنفيذ بدعوى أن الشيء المراد التنفيذ عليه مملوك لغيره فقال البعض بعدم اجوار
ارتكائاً إلى أن المدين ليس له مصلحة في ذلك (١) وقال آخر بجوار ذلك إذا كان
لمدين مصلحة محقة في الاعتراض كما لو كان المتقول المطلوب الحجر عليه مبيعاً من
المدين للغير معقد ثابت التاريخ قبل الحجر ولم يسلمه لسبب من الأسباب (٢) -
وقال ثالث بجوار ذلك اطلاقاً وفي جميع الأحوال متى كانت المتفولات المراد
الحجر عليها مملوكة للغير وتواجبت في حيازة المدين بسبب عقد من عقود الأمانة

(١) شرح على كاره ج ٤ بقا ٢٠٧٥

(٢) يرنش تحت لفظ الحجر للتنفيذ بقا ٢١٣

كعقوبة الاستعمال أو الأجاره أو الرهن أو الوكالة أو غير ذلك - والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به قضاء (١)

الفصل الثانى

الاشكال الحاصل من الدائن طالب التنفيذ

١٣٤٠- يجوز حصول الاشكال من طالب التنفيذ اذا لم يوفق الى التنفيذ لسبب من الأسباب فيرفضه الى قاضى الامور المستعجلة إما عن يد محضر اذارأى الأخير جدية المصلحة الحاصلة من المدير وضرورة إيقاف التنفيذ أو في صحيفة اعلان دعوى يطلب فيها استمرار التنفيذ والتقاضى المذكور يدحض مستندات الطرفين وأرجه دلاهما ويبحث حججهما وأسانيدهما ويقضى بعد ذلك بما يترأى له من أرجحية أحدهما برفض الاشكال أو بقبوله وحكمه في هذه الحالة لا يؤثر على طبيعة الحكم الأصل المراد تنفيذه وعلى الحقوق الناتجة عنه والالتزامات المترتبة عليه - وما يحصل في الاجراء الوقتى المنظور أمامه أى في الصعوبة التى تقدم في سبيل تنفيذ الحكم

١٣٤١- ويحصل الانشكان عادة بناء على طلب الدائن اذا كانت المطالبون التنفيذ عليه إحدى المصالح الحكومية وامتنعت عن تنفيذ الحكم الصادر عليه لأى سبب قانونى تراه ويكون في هذه الحالة بأعلان دعوى ترفع أمام قاضى الامور المستعجلة

١٣٤٢- ويحق لقاضى الامور المستعجلة في هذه الحالة البحث في مدى امتناع المستشكل صدها عن تنفيذ الحكم محل الاشكال وهل له يبرع من الحق أو القاون أم لا ليقضى في الاشكال لا يقرر حقواً جديدة (٢)

(١) جرسويه ج ٤ بقا ١٥٣ حاشية ١ وأبو حنيفة طرد الخصم والتخط من ١١٨ بدو ٤ على الخاص

(٢) مصر أعلى مستعمل في ٣٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٥ سنة ٨ من ٢٧

الفصل الثالث

الاشكال الحاصل من الغير

١٣٤٣ — يجوز لكل من يتضرر من تعبد سد تعبدى لم يكن طرفاً فيه أو من تنفيذ عقد أو حكم على أمواله أن يتشكل في التنفيذ أمام قاضي الأمور المستعجلة ويمنع في حصوله مريضة دعوى قبل اجراء التنفيذ اذا ظهر له من أصل وأعمال طالب التنفيذ أنه يربح في التنفيذ على أمواله (١)

١٣٤٤ — ولا يمتنع قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالحكم باستمرار تنفيذ السندات على النزاع على الغير لمصلحة حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل لحق الممنوع عنه الفصل فيه بل يذهب عليه الحكم بإيقاف التنفيذ إذا اتضح له ما يأتي : —

أولاً — أن المستشكل من فضيلة الغير حقيقة

ثانياً — جدية الاشكال الحاصل منه

ثالثاً — أن الحكم بالاستمرار في التنفيذ يتعارض مع حقوق الغير الممنع في التعبد والثابتة بمسندات لا يحوطها أدنى شك — أما إذا اتضح له خلاف ذلك وأن الاشكال مقصود منه تأخير التنفيذ ووضع العراقيل في مسيله فقط فيحكم برفضه والاستمرار في التنفيذ (٢)

والقاعدة المتقدمة تسرى على جميع الاشكالات الخاصة من الغير مهما كانت أساسها ومهما كان السد المراد التنفيذ به حكماً كان أو عقداً وصحياً — أما القول

(١) مرماك ج ٣ ص ٤٠٤ مله ١١٠ وروجر ج ٤ ص ٣١٥ وبلوسوم وشارر ج ٨

مله ٣٩٩٢ ص ٣٠٢

(٢) نطعات تالور على الكانة ٦٠٦ مرافعات فرنسي مله ١٧٣ وما بعدها واستقام غلط في ٩

ريز ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ٢٠٣ و ٣٩ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ١٠٧ و ٢٢ مايو ١٩٠٧ المجموعة

٩١ ص ٣٦١ ومصر أهل مستحل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ المراجعة القضائية المل ٤٦ ص ٦ و ٦ و ١٥

نوفمبر ١٩٣٥ المراجعة القضائية المل ١٣ ص ١٦

بضرورة ايفاء التنفيذ في حالة حصوله بعدد رسمي عند حصول طعن من المستشكل في صحة في جميع الأحوال حتى تقضى بحكمة الموضوع في صحة العقد بدعوى يرفعها طالب التميز فأما قول مخالف لأبسط القواعد القانونية المتعلقة بالتعهد والتي نادى بوجود حصوله لكل سند أو حكم أو عقد رسمي مشمول بصيغة التميز - ولأن الأصل في العقود الصحة. أما الطلاق لحالة عرضية استثنائية يجب على من ينسك بها أن يقدم ما يثبت المانع عليها لا مجرد الطعن عليها بأسباب لا تؤثر على كيانها أو تغير من حقيقتها الظاهرة في شيء ما (١)

وستكلم عن الاشكالات التي تحصل من التغير تفصيلاً عند الكلام على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الصعوبات التي تعترض الحجر التنفيذي والصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام مرسوم المزاو وعقود البيع الرحمة

الفصل الرابع

المحكمة المختصة مركزياً بنظر الاشكالات

١٣٤٥ - ينص القاضى الجزئى فى الأهلى (قاضى الأمور المستعجلة فى المناطق والفرنسى) الواقع فى دائرته التنفيذ فى الفصل فى الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ مهما كانت أسبابها سواء نطقت بالموضوع أو بالشكل أو بالسند المنفذ به

١٣٤٦ - ويشهد اختصاصه فى فرنسا من المادة ٥٥٤ مرافعات التي تنص على اختصاص المحكمة الكائن فى دائرتها التعيد فى الحكم فى الاشكالات المتعلقة بالتعهد وهذه المحكمة هي التي حل محلها قاضى الأمور المستعجلة فى الفصل فى الاشكالات المذكورة طبقاً لنص المادة ٨٠٦ مرافعات بسبب طيبة الاشكالات وعن كونها

(١) - شتاف مخطوط ٣ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٠٤ و ٣٩ أكتوبر ١٩١٧ الجاريت ١٠ نوفمبر ١٩١٧ ص ٧ رقم ١٠ و ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ الجاريت مارس ١٩١٨ رقم ١٦٨ و ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجاريت ديسمبر ١٩٢٩ ص ٢٣ رقم ٤٦ وحضر أعلى مستعمل ٢٥ سيمبر ١٩٢٥ فى القضية رقم ١٤٤٥ سنة ١٩٢٥ مستعمل ولم يشر بعد

ولا يجوز له أن يتوانى عن القيام بالتعبد ما لم يكن هناك مانع قانونى يمنع من حصول التعبد فله في هذه الحالة الامتناع عن اجرائه واخبار طالب التعبد بذلك وللآخر إذا مارع في ذلك أن يعرض الأمر على رئيس المحكمة الكلية أو القاضي الجرائى بحسب الأحوال ليحصل في شأن امتناع المحضر فإذا رأى القاضي موافقة المحضر على عدم اجراء التعبد فطالب التعبد في هذه الحالة رفع دعوى مستعجلة يعذب فيها الاستمرار في التعبد في مواجهه المطلوب التمسك عليه وقلم المحضرين و إذا ذهب محضر للتعبد ومانع في ذلك المدين أو الغير وبني اعتراضه على أسباب تتعلق بموضوع الحقوق أو بالشكل أو السد المتعدد به أو غير ذلك من الأسباب التي لا يجوز للمحضر الفصل فيها فيجب على المحضر في القانون الأهلى قبول الاشكال إذا دفع المستشكل الرسم اللارم عنه وإيقاف التعبد امد عمل الاجراءات التحفظية لمنع اختلاس ما يراد التعبد عليه ثم رفع الاشكال الى القاضي الجرائى باعتباره قاضى للأمر المستعجلة - أما في القانون المختلط فيجوز للمحضر الاستمرار في التعبد بالهجز بالرغم من قبول الاشكال ورفعه لقاضى الامور المستعجلة

ويلاحظ أن إيقاف التعبد بمجرد معرفة المحضر حتى يحصل من المحكمة المستعجلة و الاشكال لا يعتبر فصلا في الاشكال بالنزول لأن المحضر ليس قاضى حتى يحكم في موضوع المارعات التي تطرح أمامه - وإذ أعاد يترار اجراء مؤقتا للتنفيذ حتى يفصل القضاء في الصعوبة الحاصلة فيه وعلى ذلك يحطى من خفضي بعدم قبول الاشكال شكلا لحصول الإيقاف بالعمل بمجرد معرفة المحضر

الفصل السادس

كيفية رفع الاشكالات

١٣٥٠ - الاشكالات ترفع لقاضى الامور المستعجلة إما بواسطة المحضر المكلف بالتعبد أو بغير وساطة

١٣٥١ - في الحالة الأولى ترفع الاشكالات بواسطة مكلف المدعى عليه به

(سواء كان المدعى عليه في الاشكال هو طالب التنفيذ أو الشخص المطلوب التسديد عليه بحسب واقع الاشكال) بالحضور في ميعاد قصير ولو بعد ساعة واحدة في المحكمة أو في منزل القاضي إذا دعت الضرورة لذلك ومكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة منه إلى المحم

١٣٥٢ - أما في الحالة الثانية فحصل الاشكال بدعوى أصلية زرع بورقة تكليم بالحضور كافي المناقوى المستعجلة بعد أخذ اذن من القاضي تفصيل المواعيد إن كان لذلك وجه يختصم فيها طالب التنفيذ أو الشخص المراد التنفيذ عليه أو كلاهما معاً وقلم المحضرين بحسب واقعها ويجوز للمستشكل في هذه الحالة اعلان الدائن المستشكل صده بمريضة الاشكال في المحل المختار الذي عيه في التيه بالدفع الذي أرسله إليه (١)

الباب السابع

الاشكالات التي تعترض انواع التنفيذ المختلفة

١٣٥٣ - تكلمنا على النظرية العامة لاشكالات التنفيذ وعلى الصعوبات التي تعترض التنفيذ بصفة عامة وتكلم الآن تفصيلاً على الصعوبات التي تعترض كل نوع من أنواع التنفيذ ومدى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في هذه الصعوبات.

الفصل الاول

المحجز التنفيذي

١٣٥٤ - المحجز التنفيذي هو وضع مقولات المدين الهادية تحت أمر القضاة، ويبدأ بعد ذلك باستولى الدائن على دينه من ثمنها ويحصل بإعلان السند التنفيذي الى المدين والتبعية عليه بالدفع ثم توقيع المحجز بعد مرور أربع وعشرين ساعة على الاصل على تاريخ اعلان التبعية ثم عمل اعلانات عن البيع وتعليقها ونشرها قبل البيع بمرم واحد واجراء البيع بعد المحجز ثمانية ايام على الاقل ودفع ثمن الاشياء المبعة أو جزء منه الى الدائن الحاجز بحسب مقدار دينه أو إيداع الثمن في خزنة المحكمة لتوزيعه على الدائنين الحاجزين

من يوم توقيع المحجز

١٣٥٥ - يحق توقيع المحجز التنفيذي ماء على طلب الآتي ذكرهم
أولاً: الدائن لا فرق بين أن يكون دائناً عادياً أو ممتازاً أو مرهناً

ثانياً : خلفاء الدائن العموميين أو الخصوصيين كالورثة أو من تنازل لهم الدائن عن سده للتصديق بالبيع أو الهبة أو نحوها بشرط إعلان المدين لصفتهم الجديدة وعما ثبتها قبل توقيع الحجر

ثانياً : وكلاء الدائن سواء كانت الوكالة قانونية أو قضائية أو بطريق الاتفاق كالول والوصى أو وكيل الديانة (السديك) أو الوكيل المعين بالاتفاق سواء كانت وكالة عامة أو خاصة

بناء على أي من يمكن توقيع الحجر

١٣٥٦ - بشرط لتوقيع الحجر التنفيذي أن يحصل بسد تنفيذ حكماً أو عقداً رسمياً عليه صيغة التنفيذ وأن يكون السند مثبتاً لدى محقق الوجود ومعين المقدار وواجب الأداء

على من يمكن توقيع الحجر

١٣٥٧ - يصح توقيع الحجر على من كان مديناً شخصياً للدائن سواء كان مديناً عادياً أو ضامناً أو وارثاً للمدين بشرط أن يثبت الدائن في الحالة الأخيرة وفاة المدين من تركه واستيلاء الوارث عليها أو على بعض أموالها وإذا كان المدين عديم الأهلية لتقصير أو الغت أو السفه أو العفة فتوجه الاجراءات ضد مشرئ شؤونه إنما إذا زادت عنه عن الثمان عشرة سنة وصرح له بإدارة أمواله بنفسه فيجوز توقيع الحجر في مواجهته كما يجوز حصوله في فرنسا في مواجهة المرأة المتزوجة بسون اذن من زوجها (١)

ومع المدينين لا يمكن الحجر عليهم بالرغم من مديونيتهم كالحكومة وفروعها (٢)

ما يصح الحجر عليه من الاموال

١٣٥٨ - يجوز توقيع الحجر التنفيذي على جميع المقتولات المادية للمدين (لا

(١) كـ ٥ ج ٢ ص ٣٣٤ بقية ٦٨

(٢) كـ ٥ ج ٢ بقية ٦٨

ما استثنى منها بنص صريح في القانون - والمقصود بالمنقولات الأموال أو الأمتعة - أو الأشياء المنقولة وكل ما هو معتبر منقولا بحسب قواعد القانون المدني كالأواني الفضية والمجوهرات والنقود والملابس والكتب والصور والتماثيل والمنقولات المعدة لاستعمال الدور وزيفتها مثل البسط والسرر والمقاعد والمرايا والساعات الكبيرة والموائد والصيني والأشياء الأخرى التي من هذا النوع والأحجار والأخشاب ومواد البناء المخلفة عن هدم المباني أو الجمعية لأقامة مبان جديدة. والمراكب والعوامات والذهبيات والحمامات البحرية المقامة على مراكب (١)

وكذلك يجوز توقيع الحجز التنفيذي على :-

أورو : محل التجارة (٢)

ثانيا : حق ملكية اجازة الاختراع (٣)

انما لا يجوز توقيع الحجز التنفيذي على :-

أورو : علامة الفاورية (٤)

ثانيا : الأوراق الخاصة بالمدين أو سندات الدين الذي له على آخرين اللهم إلا إذا كانت السندات المذكورة متداولة للتعامل بها بين الافراد كأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك الأهل في مصر وبنك فرنسا في فرنسا (٥)

١٣٥٩ - ويشترط لصحة الحجز أن تكون المنقولات المراد توقيع الحجز عليها مملوكة للمدين وفي حيازته أو في حيازة من يمثله قانوناً - وعلى ذلك فيبطل الحجز التنفيذي المتوقع على :-

أورو : منقولات مملوكة لشركة ذات شخصية معنوية بناء على طلب دائن أحد الشركاء (٦)

(١) كبريه ج ٢ نبذة ٦٦٣

(٢) كاريه وشوفر ج ٤ نبذة ٢٠٣٤ مكرر وباريس في ٢٦ يولييه ١٨٥١ دالوز ٥٢ ج ٢ ص ٢١٨

(٣) براتاروكوليه داج ج ٢ نبذة ٨٥٣

(٤) كبريه ج ٢ ص ٢٨٤

(٥) كبريه ج ٢ ص ٢٨٤

(٦) البفض الفرنسي في ٢٩ مارس ١٨٨٦ سيري ٨٦ ج ١ ص ٣٧٠ واستئناف محتلط في ٥ ديسمبر •

ثانياً: منقولات كانت مملوكة للمدين وباعها لآخر قبل توقيع الحجز ثم بقيت في حيازة المدين لأي سبب من الأسباب كالايجار إذا كان للبيع تاريخ ثابت سابق على تاريخ الحجز (١)

١٣٦٠ — ولا يجوز للمدين رفع دعوى بطلان الحجز بعد توقيع الحجز له على منقول مملوك لغيره لعدم وجود مصلحة له في ذلك (٢) وإن كان يحق له بحسب الرأي الراجح كما قدمنا أن يمانع في توقيع الحجز ويستشكل في التنفيذ لهذا السبب

١٣٦١ — ويجوز توقيع الحجز على حصة شائعة للمدين في منقولات معينة قبل فرزها وتجنيتها وللشركاء في هذه الحالة الحق في الممانعة في البيع حتى إجراء القسمة وبعد حصول القسمة يحق للدائن بيع المنقولات التي اختص بها المدين (٣)

١٣٦٢ — ولا يجوز توقيع الحجز التنفيذي على منقولات مملوكة للمدين وموجودة في حيازة الغير بل يجب توقيع حجز ما للمدين لدى الغير عليها ويعتبر من الغير الوكيل والمودع لديه (٤) ومتعهد النقل (٥) وعلى العكس فلا يعتبر من الغير الخادم والكاتب والبواب ومن يؤجر لآخر عقاراً لا يداع منقولاته فيه وحفظها

١٣٦٣ — وقد تكلمنا على الأشياء التي لا يجوز الحجز عليها بنص القانون عند الكلام على حجز ما للمدين لدى الغير فيمكن الرجوع إليها ونضيف إليها الآن بعض إيضاحات عن حق المؤجر في الحجز على الكتب والأدوات وباقي الأشياء المنصوص

١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ٣٤ وقضى بطلان الحجز المتوقع على منقولات شركة ذات شخصية معنوية لدى على أحد الشركاء حتى ولو لم يتبع في تكوين الشركة الإجراءات التي استلزمها القانون لأن بطلان عقد الشركة في هذه الحالة لا يحصل بقوة القانون بل بحكم من القضاء بناء على طلب الغير وحتى صدور هذا الحكم فتعتبر الشركة صحيحة وقائمة

(١) دواي في ٥ يناير ١٨٤٨ سيري ٤٨ ج ٢ ص ٧٤ وديمولومب ج ٢٩ بنذ ٥٤٨ واوبري ورو ج ٨ بنذ ٧٥٦ ص ٢٥٦

(٢) كيري ج ٢ ص ٢٨٤ بنذ ٦٦٦

(٣) كيري ج ٢ بنذ ٦٦٧ وبوردو في ٢٠ مارس ١٨٧٩ دالوز ٨١ ج ٢ ص ٢٥١

(٤) النقص الفرنسي في ١٨ يونيو ١٨٧٦ دالوز ٧٦ ج ١ ص ٧٤

(٥) النقص الفرنسي في ٢٠ يونيو ١٩١٦ دالوز ٧٧ ج ١ ص ١٣٤

عنها في المواد ٤٥٥ مرافعات أهل و ٥١٨ مختلط و ٥٩٢ فرنسي وما إذا كانت يشترط لصحة الحجز على هذه الأشياء أن يكون الأيجار المحجوز من أجله مطلوباً عن نفس العين المتوقع فيها الحجز أسوة بالحجز التحفظي وحق امتياز المؤجر أم لا ؟ نرى أنه لا يشترط لجواز الحجز على هذه الأشياء أن يكون الأيجار المحجوز من أجله مطلوباً عن نفس العين الحاصل فيها الحجز بل يكفي لصحة الحجز أن يتوقع بسبب إيجار مسكن أو أرض سواء أكان الأيجار مطلوباً عن نفس العين الحاصل فيه الحجز أم مطلوباً عن عين خلافاً للأسباب الآتية

أورو — لأن القاعدة الأصلية أن جميع أموال المدين ضامنة لالتزاماته وتعهدهاته يجوز التنفيذ عليها وفاء لهذه التعهدات والاستثناء هو عدم جواز التنفيذ لسبب من الأسباب التي رآها المشرع كالرحمة بالمدين أو لحسن سير الأعمال الحكومية وغير ذلك من الأحوال التي نص عليها القانون في مواد متفرقة منه عند الكلام على التنفيذ والتي يجب أخذ منتهى الحيلة والتروي في تطبيقها

ثانياً — لأن المادة ٤٥٥ مرافعات أهل جاءت في الفصل الثالث من باب التنفيذ عند الكلام على حجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها وقررت عدم جواز التنفيذ بالحجز على منقولات معينة إلا وفاء لديون خاصة ومن بينها دين الأيجار ولا دخل لها مع حق المالك أو المؤجر في الحجز التحفظي على المنقولات الموجودة في العين المؤجرة أو حق الامتياز المنوئ عنه في الفقرة السادسة من المادة ٦٠١ مدني

ثالثاً — لأن ضياع حق امتياز المؤجر المنصوص عنه في المادة ٦٠١ / ٦ مدني عند الحجز على منقولات للمستأجر في غير العين المؤجرة وبعد مرور ثلاثين يوماً من علم المؤجر بالنقل لا يغير من طبيعة دين الأيجار ولا يجعله في مصاف الديون العادية اللهم إلا بالنسبة للامتياز فقط وبخلاف ذلك فيبقى للدين المذكور طبيعته وهي أنه لا يزال دين إيجار ناشئ من علاقة التأجير له المميزات الأخرى التي خولها القانون لديون الأيجار

رابعاً — لأن القول بخلاف ذلك وبضرورة كون الأيجار الذي يجوز الحجز من أجله خاص بنفس العين المتوقع فيها الحجز قول فيه تحميل لبص المباداة

٤٥٥ مرافعات لمعاني لا تحتملها عباراتها الصريحة الظاهرة وتقييد لحالات لم ترد فيها وتفسير لها على غير معانيها ومقاصدها وغرض المشرع منها (١)

الفصل الثاني

المسائل الفرعية التي تنشأ عن الحجز التنفيذي

١٣٦٤ — ينتهى الحجز التنفيذى ببيع الأشياء المحجوز عليها فى مدة قصيرة إذا لم يحدث فى أثناءه أو قبل أجرائه حصوله مسائل فرعية تمنع من توقيعه أو توقف اجراءات البيع اللاحقة له

١٣٦٥ — ويهنا من هذه المسائل الاشكالات التى تحصل فى اجراءات الحجز والبيع أى الصعوبات التى تقام فى سبيل هذه الاجراءات، وهذه الصعوبات تحصل اما من المدين المطلوب الحجز عليه أو من الغير الذى يدعى حقاً على الشئ المطلوب الحجز عليه

الفرع الأول

الاشكالات أو الصعوبات التى تحصل من المدين

١٣٦٦ — هذه الاشكالات تحصل اما عند توقيع الحجز أى فى الوقت الذى يذهب فيه المحضر لأجرائه وأما بعد توقيع الحجز وسنتكلم تفصيلاً على الاشكالات التى تحصل فى كل حالة من هاتين الحالتين وعلى مدى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى نظرها

المبحث الأول

الاشكالات التى تحصل من المدين وقت الحجز

١٣٦٧ — يجوز للمدين المراد توقيع الحجز عليه أن يعارض فى توقيع

(١) مصر أملى مستجلاً فى ١٨ مايو ١٩٣٥ الجريدة للقضاة العدد ٢٢ - سنة ٦ ص ٩

الحجز لأسباب تتعلق بالشكل أو بالموضوع كعدم صحة الاجراءات السابقة على الحجز أو لكون الحجز متوقفاً بناء على سند غير واجب التنفيذ أو بناء على حكم لا يجوز تنفيذه إلا بعد فوات وقت معين كما هو الحال في الأحكام الابتدائية الأهلية غير المشمولة بالتنفيذ أو بناء على حكم لا يجوز تنفيذه لحصول الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف كما هو الحال في الأحكام الابتدائية المختلطة والفرنسية غير المشمولة بالتنفيذ أو لكون الحجز متوقفاً بناء على حكم سقط واعتبر كأن لم يكن كما هو الحال في الأحكام الغائية الابتدائية عند مرور ستة شهور على تاريخ صدورها بغير تنفيذ أو لكون السند الرسمي المنفذ به باطل لصدوره من شخص عديم الأهلية أو لحصوله بطريق الإكراه المبطل للرضا أو لاشتتاله على سبب غير مشروع أو لحصول التخالص عن الدين المنفذ به لسبب من أسباب انقضاء التعمدات كالوفاء والمقاصة واستبدال الدين أو لكون الدين المراد التنفيذ من أجله غير محقق الوجوب أو معين المقدار أو واجب الأداء أو لكون الأشياء المراد توقيع الحجز عليها لا يجوز الحجز عليها بنص القانون أو لحصول عرض من المدين عن الدين المنفذ من أجله وغير ذلك من صعوبات التنفيذ الأخرى

١٣٦٨ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في بحث هذه الصعوبات جميعها باعتبارها من الإشكالات التي تعترض التنفيذ لا للحكم في موضوعها وإنما للحكم مؤقتاً في اجراء التنفيذ بالمنع أو الإيقاف أو الاستمرار بالشروط السابق الكلام عنها طبقاً لما يتضح له من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها ومستندات الطرفين والتي له سلطة مطلقة في بحثها وتقديرها كما سبق ذكره (١)

١٣٦٩ — إنما لا يختص بإعطاء مهلة للمدين لسداد الدين بحسب الرأي الراجح لأن طلب إعطاء المهلة لا يعتبر صعوبة من صعوبات التنفيذ بل أمر خارج عن التنفيذ لا يدخل في ولاية قاضي الأمور المستعجلة الفصل فيه (٢)

١٣٧٠ — وكذلك لا يدخل في وظيفته قصر الحجز على منقولات أو أشياء

(١) كبريه ج ٢ ص ٣٩٢ ودی بلم ج ١ ص ٣٠٤ وبارزو ص ٣٣٧ وبرتان ج ٢ نبذة ١٠٣ وما

بعدها ومرنيك ج ٢ ص ٤١٤ نبذة ٦٥٣

(٢) كبريه ج ٢ ص ٣٩٣ نبذة ٦٨٠

معينة بحجة ان قيمة المنقولات المحجوز عليها تتجاوز مبلغ الدين المراد الحجز من أجله للأسباب الآتية

أولاً : لأن للدائن الحق في التنفيذ على جميع أموال المدين باعتبارها ضامنة لالتزاماته وتعهداته

ثانياً : لأن الحجز التنفيذي لا يعطى امتيازاً للحاجز الذي أوقعه في غير حالة الكف عن البيع بل يحوز للدائنين الآخرين سواء أكانوا ممتازين أم غير ممتازين ان يطالبوا بحصتهم في ثمن ما يباع قضائياً من أملاك المدين وعلى ذلك فالحكم بالزام الحاجز بقصر الحجز على منقولات معينة تنفي بسداد دينه فقط فيه خطر على حقه في الحصول على دينه بالكامل إذا ما توقعت حجوز من دائنين آخرين على الثمن

ثالثاً : لأن القانون نص على حماية المدين من الحجز التنفيذية المتغالي فيها أو المتوقعة على منقولات كبيرة القيمة وذلك بالزام المحضر بالكف عن البيع إذا تحصل من البيع على مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل من أجلها الحجز وديون جميع المحجوز التي توقعت قبل حصول البيع سواء كانت على المنقولات نفسها أو على ثمنها تحت يد المحضر (١)

١٣٧١ — والممانعة التي تحصل من المدين في توقيع الحجز تكون بأشكال يحرره المحضر على محضر الحجز أو بعريضة دعوى أصلية يعلن فيها الحاجز وقلم المحضرين

١٣٧٢ — ويجوز للمحضر في القانون المختلط والفرنسي ان يحجز بالرغم من الممانعة الحاصلة من المدين ويعرض الاشكال بعد ذلك على قاضي الأمور المستعجلة

— أما في القانون الأهلي فيجب عليه الامتناع عن توقيع الحجز بمجرد حصول الممانعة وقبول الاشكال وكل ماله في هذه الحالة ان يتخذ الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة وحفظ الاشياء أو المنقولات المطلوب الحجز عليها من التبديد حتى يفصل في موضوع الاشكال

١٣٧٣ — وإذا عثر المحضر عند توقيع الحجز على أوراق ومستندات ذات

قيمة فيجوز له عرض أمرها على قاضي الأمور المستعجلة للحكم بمجردا وحفظها
بالطريقة التي يراها (١)

المبحث الثاني

السلطات التي تحمل من المدين بصر توقيع المحجز

١٣٧٤ — يجوز للمحجز عليه ان يطعن على المحجز التنفيذي المتوقع على
أمواله لعيب شكلي فيه أو لسبب من الأسباب الموضوعية السابق ذكرها ويطلب
الحكم اما بطلان المحجز أو بايقاف البيع الذي سيترتب عليه مؤقتا

١٣٧٥ — ففي الحالة الأولى لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الدعوى
لمساس الحكم ببطلان المحجز بالموضوع أو أصل الحق (٢) اللهم إلا إذا حصل
المحجز باطلا بطلانا جوهريا لعدم استيفائه الأركان الجهرية اللازمة لصحته أو
الأوضاع الشكلية الضرورية الواجبة لقيامه فيختص عندئذ بالحكم بالغائه أو عدم
تأثيره (٣) كحالة حصوله بلا سند تنفيذي أو بحكم ابتدائي غير مشمول بالنفاذ قبل
فوات ميعاد الاستئناف في الأهلي أو بالرغم من الاستئناف في المختلط والفرنسي
أو بحكم غيابي سقط لعدم تنفيذه في مدة ستة شهور من تاريخ صدوره أو حصوله
على أشياء لا يجوز المحجز عليها قانونا أو على منقولات لا يجوز المحجز عليها منفصلة
من العقار الذي خصصت لاستغلاله واستثماره (٤) أو لاجراء المحجز بلا تنبيه
أو اعلان عن الحكم أو بعد تنبيه باطل وغير ذلك من الأسباب التي تبطل المحجز
بطلانا مطلقاً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً

١٣٧٦ — والسبب في اختصاصه في الحكم بعدم تأثير المحجز في هذه الحالة أن

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٦٥٥ وجارسوبه وسيزار برو ج ٤ نبذة ١٣٤٣ ص ٢٥٤

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤١٥ نبذة ٦٥٤ وكيرييه ج ٢ ص ٢٩٤ نبذة ٦٨٤ وتولوز في ٢٢ فبراير ١٨٥٣
باندكت وسيري ٥٣ ج ٢ ص ٣٧٣ ومورو نبذة ٢٨ و ١٢٣ وجيرار ص ١٦٤ واستئناف مختلط
في ٢١ مايو ١٩١٣ الجازيت يولييه ١٩١٣ ص ١٨١ رقم ٣٩٣

(٣) مصر أهل مستعجل في ١٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٨ سنة ٦ ص ٩

(٤) ويعتبر منقولا ملحقاً بالعقار وأبور الرى القائم على الأتيان المخصص لربها حتى ولو كان
يستخدم في رى أتيان أخرى بالايجار - استئناف مختلط في ٧ مايو ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٢٥٩

الحجز الذي يتوقع لا ينشئ حقاً للحاجز يضار من الحكم الذي يصدر من القضاء المستعجل بالغائه وإنما يكون عقبة مادية يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بأزالتها وإرجاع الحالة إلى أصلها

١٣٧٧ — أما في الحالة الثانية فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الدعوى باعتبارها اشكالا فيما بقي من إجراءات التنفيذ وهو البيع مهما كان السبب الذي بني عليه الاشكال سواء تعلق ذلك بالحكم أو بالإجراءات الخاصة بالتنفيذ أو بموضوع حقوق طالب التنفيذ وذلك بالشروط السابق الإشارة إليها وقد ينشأ عن إجراء البيع صعوبات عديدة تتطلب تدخلاً للقضاء المستعجل للفصل فيها على وجه السرعة كالصعوبات التي تحصل بسبب عدم مراعاة طالب البيع للإجراءات المنصوص عنها في المواد ٤٦٤ مرافعات أهلى و ٥٢٨ مختلط و ٦١٧ فرنسى التي تنص على عدم إمكان الشروع في بيع المنقولات المحجوز عليها إلا بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز إلا إذا أمر القاضي بإجراء البيع قبل هذا الميعاد خشية من تلف الأشياء المحجوز عليها القابلة للتلف كالخضراوات والفواكه واللحوم وغيرها من المأكولات أو الصعوبات التي تحصل بسبب عدم مراعاة المواد ٤٦٦ مرافعات أهلى و ٥٣٠ مختلط الخاصة بكيفية بيع محال التجارة أو بسبب المواد ٤٦٧ و ٤٦٨ مرافعات أهلى و ٥٣١ و ٥٣٢ مختلط الخاصة بكيفية إجراء إعلانات البيع والمواعيد المخصصة لذلك فيجوز للدين المحجوز عليه في جميع هذه الأحوال الالتجاء إلى قاضي الأمور المستعجلة للحكم بإيقاف أو تأجيل البيع مؤقتاً حتى تحصل أو تستوفي الإجراءات طبقاً للقانون (١)

١٣٧٨ — وإذا كانت الأشياء المحجوز عليها كبيرة القيمة بالنسبة لدين الحاجز وحصل المحضر من بيع بعضها على مبلغ يكفى لوفاء دين الحاجز وجميع المصاريف وطلب المدين من المحضر الكف عن بيع ما بقي منها بعد ذلك ونازع الحاجز في ذلك بحجة وجود حجوز أخرى لم يقرها المدين فلاخير في هذه الحالة أن يطلب من المحضر المكلف بالبيع عرض الأمر على قاضي الأمور المستعجلة للفصل في طلب الكف عن البيع من عدمه (٢)

(١) كبرى ج ٢ ص ٣٩٥ نبذة ٦٨٥ ومورر نبذة ١٧٩

(٢) كبرى ج ٢ ص ٣٩٦ ودى بلم ج ٢ ص ٤٦

١٣٧٩ - ويجوز في القانون المختلط لكل من الحاجز والمدين المحجوز على أتمته والدائنين الطالين بقاء الحجز أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة بعريضة دعوى يرفعها إليه الحكم ببيع المنقولات المحجوز عليها في غير المحل الموجودة فيه أو في مكان آخر غير أقرب الأسواق العمومية وكذلك يجوز في القانون الفرنسي لكل من هؤلاء أن يطلب ذلك عند الاستعجال من قاضي الأمور المستعجلة أما بأمريصدر منه على عريضة^(١) أو بعريضة دعوى ترفع إليه^(٢) أما في القانون الأهل فيختص بذلك القاضي الجزئي بأمريصدر منه على عريضة

١٣٨٠ - وإذا حكم بأشهار إفلاس المدين المحجوز عليه عقب توقيع الحجز فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم باستمرار التنفيذ في مواجهته لمخالفة ذلك لنصوص القانون التجاري (مواد ٢١٧ تجاري أهلي و ٢٢٥ مختلط و ٤٤٣ فرنسي) إنما يجوز له لذلك إذا صدر حكم بأفقال أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس يكفي لأعمالها (مواد ٢٣٧ تجاري أهلي و ٣٤٧ مختلط و ٥٢٧ فرنسي)

١٣٨١ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف التنفيذ الحاصل على المدين التاجر حتى ولو لم يشهر إفلاسه طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٦ تجاري معدلة بالقانون سنة ١٩٠٦ والتي لا مثيل لها في القانون الأهل وذلك بمجرد تعيين أحد القضاة لفحص الدفاتر التي أودعها التاجر المتوقف عن الدفع والتوقيع عليها وتقدير الأحوال التي يمكنه إدارة أعماله بموجبها واتخاذ الطرق التفحظية وطلب الدائنين أمامه لانتخاب واحد أو ثلاثة من بينهم لبحث حالة المدين وتقديم تقرير بحسن نيته ومركزه التجاري وأغراضه في الصلح وندب شخص ليراقب أعمال المدين . وإذا تحدد يوم للبيع في المحضر فلا يجوز إجراؤه في غير اليوم المذكور إنما لكل من المدين المحجوز عليه أو الدائن طالب البيع أو الدائنين

(١) كبريه ج ٢ ص ٣٩٦ نبذة ٦٨٦ ودي بلم ج ٠ ص ٢ ص ٤٦ وبرتان ج ٢ نبذة ١٠٦٩ و ١٠٧٠ وعكس ذلك يوش على الحجز التنفيذية نبذة ٢٨٩ ومورو نبذة ١٨١

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤١٧ نبذة ٦٦٣ وباريس في ١٢ أغسطس ١٨٢٣ و ٧ يولي ١٨٣٥ و ٢٤ أبريل ١٨٣٩ المشار إليها فيه

الطالبين بقاء الحجز أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة تحديد يوم آخر للبيع خلاف اليوم المحدد في محضر الحجز (١)

١٣٨٢ — وإذا رفع المدين دعوى يبطلان الحجز أمام محكمة الموضوع قبل عرض الاشكال على قاضي الأمور المستعجلة فلا يجوز للاخير الحكم بالاستمرار في البيع بالرغم من ذلك بل يتعين عليه الحكم بالايقاف إذا اتضح له جدية دعوى البطلان (٢)

الفرع الثاني

الاشتراطات أو الصعوبات التي تحصل من الغير

١٣٨٣ — الغير هو كل شخص خلاف المدين يدعى أنه مالك لكل أو بعض المنقولات المراد توقيع الحجز التنفيذي عليها أو التي يتوقع عليها الحجز بالفعل أو يزعم أن له حقاً عليها يتعارض مع حق الدائن في توقيع الحجز أو مع استمراره قائماً (٣) والمنقولات المدعى ملكيتها تكون إما في حيازة الغير أو في حيازة نفس المدين المراد توقيع الحجز عليه بطريق الإيجار أو عارية الاستعمال أو الرهن أو الوديعة

ولمعرفة الجهة القضائية المختصة في الفصل في الصعوبات التي تحصل من الغير في أثناء الحجز التنفيذي التمييز يجب بين حالتين

الأولى : الصعوبات التي تحصل من الغير قبل توقيع الحجز

الثانية : الصعوبات التي تحصل من الغير بعد حصول الحجز التنفيذي وستكلم عن كل حالة من هاتين الحالتين على حدة ومدى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في كل منهما .

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤١٦ نبذة ٦٥٩ ورودير ج ٢ ص ٣٦١ وجارسونيه سيزار برو ج ٤ نبذة ١٣٥٥ ص ٢٧١

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٦٦٢ ولييج في ٧ أغسطس ١٨٢٤ المشار إليه فيه ويوش نبذة ٩ و ١٠٥

(٣) كيري ج ٢ ص ٣٦٦ نبذة ٦٨٧

ثالثاً - لأن في توقيع حجر غير قانوني على منقولات الغير ضرراً مؤكداً بحقوقه عليها ومن أهم أعراض القضاء المستعجل منع الضرر الحالي

رابعاً - لأن في ترك الحجر يتوقع ثم تكلف الغير بعد ذلك برفع دعوى استرداد حرماناً له من حق خوله له القانون وتحميله مصاريف لا طائل تحتها (١)

١٣٨٦ - ولا يشترط لقبول الاشكال أن يحصل من الغير وقت التنفيذ بالحجر بل يحق له اجراءه بمرضاة دعوى قبل حصول الحجر يختم فيها الحاجز والمدن وتم المحصرين ويطلب فيها مع الحجر قبل حصوله إذا ظهر له من أفعال وأعمال طالب التنفيذ أنه يرغب في التنفيذ على أمواله

١٣٨٧ - ونفاسي الأمور المستعجلة بحث المسندات التي يقدم بها الغير لمنع التنفيذ على أمواله وتقديرها ونوعية دفاع الطرفين لا للحكم في أصل الملكية أو أصل الحق الذي يدعيه الغير على الأموال المراد للتنفيذ عليها وإنما لترجيح جهة أحد الطرفين على الآخر فإذا التى كتابة المسندات التي يرتكن إليها الغير للتدليل على جدية قوله (٢) بقضى بإيقاف التنفيذ وإلا فالاستمرار فيه

١٣٨٨ - ولا يجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ إذا كان الفصل في الاشكال يستدعي الفصل في منازعات موضوعية لا يدخل في وظيفة الفصل فيها أو كانت مسندات الغير غير ناطقة في الدلالة على ملكيته للمنقولات المراد توقيع الحجر عليها بل تبين عليه في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ والمستشكل وشأنه في رفع دعوى باسترداد المنقولات محل النزاع بعد توقيع الحجر عليها (٣)

١٣٨٩ - وإذا كان الغير مقيماً مع المدين في معيشة واحدة كما هو الحال في الزوجين أو الوالد مع أولاده ويصعب لذلك معرفة حقيقة ملكية الغير للمنقولات

(١) كدرج ٢ ص ٣٦٦ وحبر أعلى مستعمل في ٣٦ يناير ١٩٣٥ المريدة أقمده عدد ٤٦ سنة ٦ ص ٦

(٢) كما لو قدم الغير بعد استثمار المثل المراد توقيع الحجر عليه وإيصالات ملئة ببداء الاجراءه ومسندات أخرى ساجدة على توقيع الحجر دولي Douai في ٢٩ يوله ١٨٥٤ دالود ٤٥ ج ٢ ص ٣

(٣) كدرج ٢ ص ٣٩٩ وفي طبع ج ٢ ص ٣٢

التي يبرهن على توقيع الحجر عليها فيجب على القضاة المتعجل في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالحجر خصوصاً إذا كانت الأوراق والمستندات والقوة المقتضية من الغير لا تقطع بدليل عتق على ملكية المنقولات المتنازع عليها وعلى المستشكل في هذه الحالة رفع دعوى استرداد عنها إذا أراد أمام محكمة الموضوع والتي لها الحق وحدها في الفصل في الملكية بعد تحقيق دعوى الطرفين وسماع شهودهما وإجراء كل ما يجوز لها القصور عمله للوصول إلى الحقيقة . والسبب في ذلك هو أن الحكم يمنع التعبد في هذه الحالة يترتب عليه ضرر بحقوق الغير لا يمكن تعويضه بعد ذلك إذا قضى لصالحه في دعوى الموضوع وأصرف الغير في المنقولات المتنازع عليها أو أخفاها عن الحاجز (١)

١٣٩٠ - ولا يعتبر الفصل في مثل هذه الاشكالات حكماً في حق الملكية

أولاً - لأن قاضي الأمور المستعجلة لا يحصل فيها في الملكية وعدمه كما سبق القول وإنما يبحث فيها إذا كان حق المستشكل الظاهر على المنقولات المتنازع عليها يكن لتسوية مهابته المؤقتة أم لا

ثانياً - لأن الحكم الصادر منه في الاشكال بالاستمرار في التنفيذ أو بالانقاف لا يؤثر على محكمة الموضوع أو يفيد ما عند الفصل في حق الملكية بعد ذلك .

١٣٩١ - وكون الحكم الصادر بالانقاف يضر بحقوق طالب التمسيد لمعه من توقيع الحجر والاستيلاء على دينه ليس مضاه انه يحصل في الملكية أو ليس بالموضوع لأن الموضوع أو أصل الحق شيء والضرر الذي قد يلحق بأحد الأخصاص من القرار المستعجل شيء آخر وقاضي الأمور المستعجلة ممنوع من الفصل في الأول قطع (٢)

(١) استئناف مخط في ٢٦ نوفمبر ١٨٩١ المجموعة ٤ و ١٣ ديسمبر ١٩٠٣ الجازيت عدد يونيو ١٩٠٤

ص ٣٠٤ وم ٣٠٠

(٢) كبرى ج ٢ ص ٣٩١ نبد ٦٩١ ولتقضى الفرنسية في ٢٠ برهبر ١٨٩٠ دالوز ١-١٩ ج ١ ص ٢١

المبحث الثاني

الصعوبات أو المحاربات التي تحصل من الغير

بصد توقيع الحجر التقيدي

١٣٩٢ - إذا توقع الحجر التقيدي على الممتلكات التي يدعي المير ملكيتها له فلا يجوز للأخير المطالبة في بيعها بأشكال يرفع أمام قاضي الأمور المستعجلة (١) وإزاء له الحق في دعوى استرداد يرفعها أمام محكمة الموضوع المختصة في مراجعة الحجر أو المحاربين وقل المحضرين في الأهل والمختلط . أما في القانون الفرنسي فيعين المحارب من دلا من قلم المحضرين ويرتب على هذه الدعوى إخراج البيع (٢) طبقا لصوص المواد ١٧٨ مراسلات أهل معدلة و ٥٤٧ مختلط . كما لا يجوز للغير من باب أولى رفع دعوى مستعجلة بأحقية الممتلكات المحجور عليها وإلغاء الحجر المتوقع عليها لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق لتعلق الفصل فيها بحق الملكية والحق الذي يترتب للحاجز على توقيع الحجر (٣)

١٣٩٣ - وكون دعوى الاسترداد يفصل فيها على وجه السرعة من محكمة الموضوع لا يؤدي إل اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيها

أرو - لأن السرعة ليس معاها الاستعجال الذي يغول اختصاص القضاء المستعجل وهو الخطر المحدق بالحق الذي لا يمكن تلافيه أو معه «التفاسي» أمام المحاكم العادية ولو قصرت مواجبتها

ثانيا - لأنه يشترط لولاية القضاء المستعجل الحكم في الاجراءات الوقائية واشكالات التعبد عدم المساس بالموضوع أو التعرض لأصل الحق عند الحكم فيها ولا يكفي الاستعجال وحده لقيام اختصاصه مهما كان الضرر الذي قد يلحق بالأشخاص من التأخير في الفصل في الدعوى - ومع ذلك يرى بعض الشراح في فرنسا أن للغير ادالم

(١) كمره ج ٢ ص ٤٠٢ واستئناف مختلط ق ٥ مايو ١٩٠٩ المجموعة ٣٩ ص ٢٢٣

(٢) كمره ج ٢ ص ٢٩٦

(٣) مصر أهل مستعجل في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤ المراجعة القضائية عدد ٤٤ سنة ٦٦ ص ٢٠٦

مختلط ق ٥ مايو ١٩٠٩ المختلط إليه فيه والقضاء الفرنسي ق ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ مألوف ١٩٠١ ج ١ ص ٢١

نكن يعلم حصول المحجوز الا في أثناء حصول البيع أن يعتصر على حصول البيع أمام الشخص المكلف بالبيع ما يشكل يرفع لقاضي الأمور المستعجلة وللأخير الحق في هذه الحالة في الحكم بإيقاف البيع مع تكلف المشتكل برفع دعوى باسترداد المتقولات المنارح عليها أمام المحكمة المختصة في مدة معينة له (١)

١٣٩٤ - ويرتب على رفع دعوى باسترداد المتقولات المحجوز عليها إيقاف البيع مادام رأى الحاجر لسبب من الأسباب الاستمرار في البيع بالرغم من ذلك فله في الاسترداد الحق في رفع دعوى مستعجلة بإيقافه (٢)

ويختص قاضي الأمور المستعجلة في مصر في الأهل والمختلط بمقتضى نصوص المواد ٤٧٨ مرافعات المعلقة أهل و٤٤٢ مختلط - بالحكم في الاستمرار في البيع بالرغم من رفع دعوى الاسترداد اذا اتضح له عدم جدية الدعوى وأنه قصد منها عرقلة التنفيذ بشرط إيداع الثمن المتحصل من البيع في خزانة المحكمة - أما في فرنسا فلا يوجد نص مماثل لنصوص هذه المواد ومع ذلك فقد استقر العلم والقضاء هناك على اختصاص القضاء المستعجل في ذلك على اعتبار أن دعوى الاسترداد التي ترفع بطريق الكتابة والأضرار بالحاجر صعبة من صعوبات التنفيذ التي يدخل في وظيفة قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها طبقاً لنص المادة ٨٠٦ من المقات (٣)

١٣٩٥ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة في جميع الأحوال عند رفع دعوى الاسترداد في الحكم بوضع المتقولات المحجوز عليها في يد حارس أمين للمحافظة عليها حتى الفصل في الموضوع اذا اتضح له عدم جدية الدعوى وأنها عملت بطريق التواطؤ أو الاشتراك في التدليس بين المدين المحجوز عليه وبين والمسترد (٤)

(١) على رقم ج ٢ ص ٣٨

(٢) كبريه ج ٢ ص ٢٠٤ سنة ١٩٧٧ ومجمل ذلك علماً في فرنسا لأن البيع يحصل هناك بعدة طرق من *Commissaire - priuer* ولا يطن في دعوى الاسترداد

(٣) كبريه ج ٢ ص ٤٠٢ وباريس في ١ أغسطس ١٨٨٢ دالوز ٨٢ ج ٢ ص ١٢٧ و ٣٤ ر ١٨٩٠
و ١٠ أغسطس ١٨٩١ و ١٣ ديسمبر ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٣٥ و ١٢ يناير ١٨٩١ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١١١ وقضت باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم ببيع الأشياء المصدرة عليها حتى بعد صدور حكم بحاق بقبول دعوى الاسترداد اذا اتضح له عدم جدية الدعوى

(٤) كبريه ج ٢ سنة ١٩٤٤ وباريس في ٧ أغسطس ١٩١٠ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١٦٢

١٣٩٦ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة في مصر في الأهل والمخبط بنفسه
نص القانون في الحكم بإيقاف بيع الأشياء المحجوز عليها بناء على طلب المسترد
عند رفع دعوى استرداد ثأية إذا اضطر له جدياً طلب المسترد وأن الإيقاف أحسن
وسيلة للحماية على حقوق الطرفين
أما في فرنسا فيختص بذلك بموجب اختصاصه العام في الحكم في اشكالات التهميد

الفرع الثالث

صعوبات أخرى تنشأ من غير التقدير يختص القضاء المختص بالفصل فيها
١٣٩٧ - وتوجد صعوبات أخرى تحتل التقيد يجب عرضها على قاضي الأمور
المستعجلة للفصل فيها بسرعة وهي :-
أولاً - المنازعات المختصة بالحارس المقيم على المنقولات المحجوز عليها تنهياً
وإسابق الكلام عنها عند ذكر الأحوال التي يختص قاضي الأمور المستعجلة
بمطارد نص القانون - - ويلاحظ أن اختصاصه بالحكم فيها في فرنسا مبني على نص
صريح خاص في قانون المرافعات
أما في مصر فيختص بالحكم فيها باعتبارها من الاجراءات الوقائية التحفظية التي
يدخل في وظيفته الحكم فيها عملاً بنص المواد ٢٨ و ٢٨٦ مرافعات أهل و ٣٤
و ١٣٦ مختلط (١)

ثانياً : طلب تعيين المدين حارساً إذ ولو أن الأصل أنه لا يستحسن تعيين المدين
حارساً على المنقولات المحجوز عليها إلا أنه لقاضي الأمور المستعجلة استداده
الحارس المقيم من قبل المحضر بالمدين إذا لاحظ أن المنقولات المحجوز عليها قدبة
القيمة لا تحتل مصاريف الحراسة أو أن في تعيين حارس أجنبي على المنقولات
المدكورة إصراراً بحقوق المدين بسبب تعطيل سير العمل في محل تجارته أو تكبير
حجبه المزلية بتردد شخص أجنبي من وقت لآخر على المنزل أو لأن الأشياء المحجوز

(١) كبره ج ٤ ب ٦ و ٧ و تعليقات دارو على المادة ٨٢١ مرافعات فرنسي من ١٩٣٨ مادة ٢١

عليه تسدعي عناية خاصة لا يمكن أن يقوم بها الحارس إلا بحسب عدم اهتمامه بأمرها كما لو كانت مواشي عديدة موجودة في زريبة خاصة لاستغلالها^(١)

١١٣ : طلب نقل الأشياء المحجوز عليها من مكانها إلى مكان آخر يتمكن فيه الحارس من المحافظة عليها وحمايتها إذا نظرت على الحارس المحافظة عليها إذا طلت من حوزة في مكان الحجز ، ولا حظ أن الحجز لا قرب عليه حرمان المدين من الانتفاع بالمنقولات المحجوز عليها ومن استحداثها في أعراسه الخاصة طوال مدة الحجز وكل ما هالك أنه ينشأ عنه حبسها فقط وعدم تمكيد المدين من التصرف فيها وعلى ذلك فيجب رفض طلب نقل الأشياء المحجوز عليها إذا كانت منقولات لازمة وضرورية لحياة المدين المنزلية واستعماله اليومي كالمنقولات المنزلية وخلافه اللهم إلا إذا كانت أعمال المدين تتم عن غرض ظاهر في تعطيل حقوق الحجز وعدم تمكنه من التمتع عليها بالبيع وذلك بنقلها من مكان لآخر كلما تمت إجراءات البيع فيجوز للقاضي المستعجل في هذه الحالة الموافقة على نقلها^(٢)

١١٤ : طالب تحديد ما مربية الحارس ومراعيه زرده على المثل الموجودة فيه المنقولات المحجوز عليها لحراستها إذا ظهر منه أثناء الحراسة ما يجهد مضيقه المدين وتمكين صموه بالتردد من وقت لآخر وفي أوقات غير مناسبة على المثل الموجودة فيه المنقولات المحجوز عليها أو بالإقامة في محل الحجز ليل نهار فيجوز للمدين في هذه الحالة 'الالتجاء' لقاضي الأمور المستعجلة لتحديد المواعيد التي يجوز للحارس التردد فيها على المثل الكائن به الأشياء المحجوز عليها لمعاينتها بموجب إجراء أية مصابغة للمدين أو لمؤتمنه^(٣)

١١٥ : طلب احتبدال الحارس المعين على المنقولات المحجوز عليها أو طلب تعيين مدير أو محضر لجردها على محضر الحجز ويان حالتها إذا نسب إلى الحارس استخداما في أمور نفسه أو تأجيرها للغير أو إعارتها^(٤)

(١) كبريه ج ٢ ص ٧٠٣ وورد في ١ يولييه ١٨٦٣ ج ٢ ص ٢٣ ج ٢ ص ٢٦

(٢) كبريه ج ٢ ص ٤٠٦ وكاروه وشوق ج ٣ ص ١٠١ ص ٦١٥

(٣) كبريه ج ٢ ص ٤٠٦ وحكم قضى الأمور المستعجلة في محكمة المدين ٧ فبراير ١٨٨١ جاريه بمحكم

١٨٨٤ ص ١٣٦

(٤) ص ٢ ص ٢٠

سادساً : إذا مات الحارس أثناء الحراسة فلو رتب الحق في دفع دعوى مستعجلة
من مواجهة المخاطر والمدعى لتعين حارس خلفه إذا أخطروا الخاجر بوقاة المورث
دون أن يتخذ أى إجراء من هذا القبيل عن عمد أو إهمال منه (١)
سابعاً : المنازعات المتعلقة بطلب استقالة الحارس من الحراسة أو بطلب إنهاء
الحراسة أو استدال الحارس بشيء للسابق ذكرها عند الكلام على الأحوال التى
يختص بالفصل فيها قاضى الأمور المستعجلة بنص القانون

الفصل الثالث

الاشكالات التى تعترض المحجوز التحفظية

الفرع الاول

المحجز التحفظى على أمتعة المستأجر

١٣٩٨ - المحجز التحفظى على أمتعة المستأجر هو المحجز الذى يوقفه المالك
أو المستأجر الأصلى أو شخص نائب عنهما على المقتولات الموجودة فى العين أو
على الاثمار أو المزدروعات القائمة على الأرض المؤجرة للحصول على الاجارة
التأخر من ثمنها

وهو وسيلة خروفا القانون لمؤلاء الاشخاص لضمان خضم فى الاجارة
والاستيلاء عليه من ثمن الاشياء المحجوز عليها بالامتناع عن عدايم من
الدائنين الآخرين

١٣٩٩ - ويشترط فى طالب المحجز ان يكون مالكا للأرض المؤجرة أو
للمبنى أو للمحاثات أو المكان المؤجر أو ان يكون مستأجراً أصلياً أجراها من ماطه
لمستأجر آخر أو ان يكون صاحب حق انتفاع أو مرتبها جازماً أو يكون نائباً

(١) كميته ج ٢ ص ٤٠٧ بقلة ٧٠٤

شرعياً عن واحد من هؤلاء سواء كان عقد الإيجار حاصلًا بالكتابة أو بعير كناية
١٤٠٠ — ويجب أن يكون له حق على العمار المؤجر وقت توقيع الحيز فإذا
باع المالك العمار المؤجر أو قضى ضسخ إجازة المستأجر الأصلي قبل توقيع الحيز
فلا يجوز له إجراؤه حتى ولو اتفق في عقد الإيجار على ذلك ولو ن حقه في
الامتياز يبقى بالرغم من ذلك

١٤٠١ — ويصح توقيع الحيز التحفظي على

أولاً: المنقولات ومحموها والمنقولات والأشياء والمحمولات الموجودة
بالحال المؤجرة

ثانياً: المنقولات والأشياء التي صار نقلها من الحال المؤجرة بدون رضا
المالك بشرط توقيع الحيز عليها في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ نقلها
ولا يشترط في الحيز على المنقولات والأشياء والمحمولات الموجودة في العين
المؤجرة أن تكون مملوكة للمستأجر بل يصح الحيز عليها حتى ولو كانت مملوكة للغير
وكانت في حيازة المستأجر بسبب إجازة المنقول أو بسبب عقد وديعة أو عارية
الاستعمال أو بيع ولم يدفع الثمن اللهم إلا إذا أعلم المير أو المالك المؤجر بحقه
عليها وملكت لها وقت ادخالها في العين المؤجرة أو إذا كانت صناعة المستأجر
تقتضي ادخال أشياء مملوكة للغير في العين المؤجرة كما هو الحال في صاحب محل
تصليح الساعات أو صاحب محل الفواجات أو المكواه أو الخياط أو خلافهم فلا
يصح الحيز عليها في هاتين الحالتين

وكذلك لا يصح الحيز التحفظي إذا كانت المنقولات المملوكة للغير وجدت
قبل الحيز في عين المؤجرة بطرفة عرضية صرف تسمح بها العادات الجارية
وطرود الأحوال وتقتضيها ضرورة التعامل كما هو الحال في المرائق المملوكة
للغير والتي توجد على الأرض المؤجرة أثناء رعي برسيم اشتراه صاحبها من المستأجر

١٤٠٢ — وقع الحيز وقاه لأجرة الأرض أو البيت أو الديون الناشئة عن
عمارة أو إصلاح في المحل أو عن تبويض مخالقة شروط العقد أو غير ذلك مما
يمتار به المالك بحسب الرأي الراجح والمعمول به

١٤٠٣ - ويشترط في المبلغ المراد الحجر من أجله أن يكون واجب الاداء حالا اللهم إلا إذا اتفق في محضر الحجر على تحويل المؤجر حق توفيع الحجر قبل حلول ميعاد الفسخ أو إذا انقضى المدين التأمينات التي كانت ضامنه للوفاء كما لو تصرف المستأجر في الامتعة أو الحاصلات تصرفا يستلزم نقلها أو كذا لو سلبها من مكانها بشرط أن يكون الباقي بعد النقل أو التصرف لا يكفي لسداد الاجرة.

١٤٠٤ - ويحصل الحجر بأمر من القاضى الجردى الا على أو قاضى لامور الوثنية على حسب الاحوال وبأمر من القاضى المذكور فى المختلط والعرقى فى جميع الاحوال ويصدر الامر المذكور على عريضة تقدم له من صاحب الحجر وللقاضى عند ذلك ان يأمر برفض الحجر أو باجرائه حالا أو بعد مرور أربع وعشرين ساعة من التبیه على المدين بالدفع وانذاره بالحجر ويجب ان يعقب الحجر باعلان المحصور عليه فى خلال ثمانية أيام من الحجر أمام المحكمة المختصة لسماع الحكم عليه بفسخ الحجر حتى ولو كان مند الطالب تعديدا

ويختص قاضى الامور المستعجلة بالحكم فى الصعوبات التى تعترض تنفيذ الحجر ويراد بها منه وهذه الصعوبات تحصل إما من المستأجر الاصلى أو من المستأجر من الباطن أو من الغير.

المبحث الاول

الصعوبات التى تحصل من المستأجر الاصلى

١٤٠٥ - يختص قاضى الامور المستعجلة بالحكم فى الاشكالات التى يقيمها المستأجر الاصلى فى تنفيذ الحجر سواء تعلقت بالشكل كإعلان التبیه المخصوص على فى أمر الحجر أو كعدم إجرائه كلية أو تعلقت بالموضوع كعدم حلول الدين المراد توفيع الحجر من أجله أو لكونه لا يشمل دين اجرة أو لأن طالب الحجر ليس له حق حال على الدين المؤجرة تصرفه فيها بالبيع أو الفسخ عند الإيجار الصادر اليه أو لانتفاء حق انتفاعه بالعين أو لأن المستأجر وفى الدين المراد توقيع الحجر من

أجله بالسفع أو المقاصة القانونية أو استبدال الدين بغيره أو لأنه يريد دفع بعض الأجرة أو كلها لمنع الحجز (١)

١٤٠٦ — وإذا دفع المؤجر في حالة الاشكال المبي على عدم حلول الدين بأن المستأجر أن ما يضعف التأييدات الخاصة التي كانت ضامنة للوفاء كتصره في لائحة أو الحاصلات تصرفاً يستلزم نقلها أو كنقلها من مكانها وبأن الباقي منها بعد النص لا يكفي لسداد الأجرة فلقاضى الأمور المستعجلة بحث كل ذلك وتقريره
١٤٠٧ — ولقاضى الأمور المستعجلة عند الفصل في هذه الاشكالات سلطة مطلقة في بحث حقوق ودفاع الطرفين وتقريرها للحكم في إجراء التعبد بالادف أو الاستمرار

وكذلك يختص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في المنازعات التي تحصل بين المستأجر ومطالب الحجز بخصوص كفاية بعض المنقولات المراد توقيع الحجز عليها لوفاء الدين المراد توقيع الحجز من أجله (٢)

١٤٠٨ — أما الدعاوى والمصعومات التي ترفع من المستأجر عقب توقيع الحجز ويراد منها الحكم برفضه فيشترط لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة للحكم فيها ألا يمس في حكمه حق الخصوم ولا يلحق بها أضراراً مطلقاً ويكون ذلك في حالة واحدة وهي كون الحجز المطلوب رفضه باطل بطلاناً جوهرياً لا يمتنع شكاً أو تأويلاً لحصره بلا أمر من القاضى أو لعدم اعلان دعوى صحة الحجز في الجداد أو لكونه حصل على مال لا يصح الحجز عليه أو بناء على طلب شخص ليس دائماً مدين كما لو توقع الحجز على منقولات أو زراعة شخص لا تربطه بالحجز أية علاقة به، على عتد إيجار صوري اصططنه مطالب الحجز على آخر بدعوى استئجاره للمدين المتوقع فيها الحجز — لأن الحجز في هذه الأحوال لا يكون للحاجز حقاً يصدر من دفع الحجز، وكل ما هنالك أنه يوجد عنده مادية في سبيل التجوز عليه بحق للقاضى المستعجل الحكم بتدليلها ورفضها (٣)

(١) مراك ج ٢ ص ٧-٤ منه ٥٣٥ ونوريس في ٧ أكتوبر ١٨٤٥ و ١٠ مارس ١٨٤٩ المشار إليهما
وبريس منه ١٢ وجرسونه وسيزار برو ج ٨ بقية ٢١٦٢ من ٢٠٢ و ٢٠٤ وكبريه ج ٢ ص ١٩ منه ٧٣٦

(٢) مراك ج ٢ ص ٢ منه ٦٣٧ وعلى بلم ج ١ ص ٢٦٨

(٣) كبريه ج ٢ ص ١٩٩ بقية ٧٣٥

١٤٠٩ - وإذا توقع الحجز صحيحاً من جهة الشكل ونفى الاشكال على الادعاء. فواف. كل أو بعض المبلغ المحجوز من أجله أو على أى نزاع موضوعى آخر فلا شأن للقضاء المستعجل بالحكم فيه بل يجب طرحه على قاضى الموضوع أثناء نظر دعوى الموضوع أو التظلم من الأمر الصادر أمام القاضى المختص طبقاً للقانون (١)

١٤١٠ - ولا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى التظلم الخاص فى الحجز التعسفية مهما كان سببه بل يختص بذلك القاضى الجزئى أو قاضى الأمور الرقبة بحسب الأحوال فى القانون الأهلى وقاضى الأمور الرقبة فى المختلط فى جميع الأحوال ولا يؤثر على ذلك فى المختلط كون قاضى الأمور الرقبة هو نفس رئيس المحكمة المختصة بنظر الأمور المستعجلة (٢)

المبحث الثانى

الصعوبات التى تحصل من المستأجر من الباطل

١٤١١ - يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى الاشكالات التى يقيمها المستأجر من الباطل أثناء تنفيذ الحجز عليه مهما كانت أسبابها كحالة حصول حجز تحت يد المستأجر المذكور من دائن المؤجر له يمنع من دفع الإيجار أو حالة حصول حجز تحت يده من المالك الأصيل على الإيجار المستحق و ذمته للمؤجر له أو حالة كون عقد الإيجار الصادر للمستأجر الأصيل يبيع التناجر من الباطل وتخالص المستأجر من الباطل مع المستأجر الأصيل على الإيجار المستحق فقط، وله فى كل هذه الأحوال الحكم بإيقاف التنفيذ إذا اتضح له جدية الاشكال، ولا يؤثر

(١) مصر أملى مسجل فى ٣ نوفمبر ١٩٢٤ فى التفتيش ١٣٦٢ سنة ١٩٣٤ مسجل ولا يشترطه واستئناف مختلط فى ١٨ نوفمبر ١٩١٣ المجموعه ٢٥ وقضى بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم رفع حجز تعسفى بوقف على نزاعه المستأجر بأمر من القاضى بدوى التخالص من الإيجار عند وجود رافع بين المستأجر والمؤجر بخصوص التخالص وبخصوص المبالغ التى حصل التخالص عب ووجود دعوى بالطالة بالإيجار وصحة الحجز أمام محكمة الموضوع

(٢) استئناف مختلط فى ١٩ مايو ١٩١٥ المجموعه ٢٧ ص ٣٤١

حكم الايقاف في الحالة الأخيرة على حق امتياز المالك المؤجر على المقولات
الموسومة في العين المؤجرة (١)

وكذلك يخص قاضي الأمور المستعجلة بالتصريح للمالك بالحصول على حقه
في الإيجار المتأخر في ذمة المستأجر الأصلي من المستأجر من الباطل كما يخص
بالتصريح للمستأجر الأصلي بالحصول على الإيجار من المستأجر من الباطل بالرغم
من الحجر المتوقع تحت يد الأخير بمعرفة المالك (٢)

المبحث الثالث

الصعوبات التي تحصل من الغير

١٤١٢ - إذا ادعى الغير ملكيته للأشياء أو المقولات المراد توقيع
الحجر عليها في العين المؤجرة ومانع في ذلك فيخص قاضي الأمور المستعجلة
في الحكم في الاشكال المترتب على ذلك إما بتعين عليه في هذه الحالة الحكم
استمرار التعميد بالحيز والمستشكل ونشأه في رفع دعوى استرداد أمام محكمة
الموسوم (٣) اللهم إلا إذا أثبت المستشكل بطريقة قاطعة

أولاً - أنه يملك المقولات التي يطارض في توقيع الحجر عليها

ثانياً - أن طالب التعميد يعلم بهذه الملكية وقت ادخالها في العين المؤجرة أو
أن صناعة المستأجر المطلوب الحجر عليه تختص ادخال أشياء أو مقولات بموكة
لغير في العين المؤجرة فيجوز في هذه الحالة الحكم بإيقاف التعميد (٤)

١٤١٣ - وإذا أراد طالب التعميد الحجر على مقولات كانت في العين ونفذت
مها ومنع الغير في ذلك بدعوى شرائها من المسأجر المدين أو أحدها منه

(١) استئناف مخطوطي ٢٥ يونيو ١٩١٣ المجازي ١٠ سبتمبر ١٩١٣ من ٣١٢ رقم ٤٦٠

(٢) مرياك ج ٢ ص ٧-٤ سنة ١٢٥٨ وباريس في ٢ مايو ١٨٢٣ و ٢٦ نوفمبر ١٨٢٤ الصادر إليها منه
وكبريه ج ٢ ص ٤٦٦

(٣) مرياك ج ٢ ص ٤٠٧ واستئناف مخطوطي ١٢ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ من ١٦٧

(٤) مرياك ج ٢ سنة ١٢٧٧ وكبريه ج ٢ ص ٤٢٠ نية ٧٣٧

في مقابل دينه قبله أو على سبيل الرهن فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ إذا أثبت المستشكل أن طالب التنفيذ - المالك أو المؤجر - يعلم سقلاً من العين المؤجرة وأن الثقل حصل بموافقة ورضاء أو أن الثقل مضى عليه أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ علم المالك أو المؤجر فأذا لم يثبت إحدى هاتين الحالتين فينبغي الحكم بالاستمرار في التمتع (١)

الفرع الثاني

المعز على المدين المتقل

١٤١١ - يجوز لكل دائن أن يضع الحجر بأمر من القاضي على أمتعة مدينه الذي يقطن خارج القطر المصري أو الذي ليس له محل ثابت داخل القطر المصري بل ينتقل ويتجول من بلد إلى بلد ومنه الثقلات التي يملكها كالجواريين والممثلين والتجار المتقلين وهذا الحجر معروف في فرنسا (Saisie foraine) ويعرفه الشراح هناك بالمعنى المتقدم (٢)

١٤١٠ - ويحصل الحجر المذكور بأمر من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو القاضي المعين للامور الوقفية بحسب الأحوال في القانونين الأهلي والفرنسي - أما في القانون المخطط فيحصل دائماً بأمر رئيس المحكمة أو القاضي المعين للامور الوقفية

١٤١٥ - ولا يشترط لاجرائه أن يكون بيد الدائن سند بل يمكن حصوله بلا سند مطلقاً ويجب أن يعقب الحجر بطلب الحكم بصحته في خلال ثمانية أيام من تاريخ توقيعه

١٤١٦ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الصعوبات التي تقيمها المدين المطلوب الحجر عليه أثناء الحجر بهما كانت أسبابها سواء تعلقت بالشكل أو بالموضوع ويقضى فيها بإيقاف التنفيذ أو باستمراره طلقاً لما يتضح له من جدية الأشكال من

(١) كبره ج ٢ ص ٢٤١ وللتفصيل الفرنسي في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٢٦

(٢) كبره ج ٢ ص ٢٠٧ ٢٠٨ نيفه ٧٠٩

عدمه - ويجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ إذا أودع المدين في خزانة المحكمة ملفاً يسارى دين طالب الحجز (١)

١٤١٧ - وإذا ترفع الحجز فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بالعانة إلا إذا كان باملاً بطلاناً جوهرياً. أما إذا نعى طلب البطلان على نزاع موضوعى فلا يدخل في وظيفة الحكم فيه

وكذلك لا يختص القاضى المذكور فى الحكم بالنظم الحاصل فيه (٢)

الفرع الثالث

الحجز الاستثنائى

١٤١٨ - يجوز فى مصر لكل مالك لمنقولات موجودة تحت يد غيره بطريق الإيجار أو الرهن أو عارية الاستعمال أو الوكالة أو عن طريق السرقة أو الضياع أن يطلب الحجز عليها تحفظاً لصيانة طامن الضياع حتى تنقضى المحكمة المختصة بملكيتها لها ليستردّها عينا
١٤١٩ - ويجوز ذلك فى فرنسا أيضاً لكل من له حق الحبس على منقولات معينة ضماناً لحقه كمالك العقار المؤجر أو المستأجر فله أن يسترد المنقولات التى نقلت من المكان المؤجر حتى يتمكن من الحجز عليها وفاء للإيجار

١٤٢٠ - ويحصل الحجز المذكور بأمر على عريضة تقدم للقاضى الجزئى الأهلى أو قاضى الأمور الوقفية بحسب قيمة المنقولات أو لقاضى الأمور الوقفية فى المختلط فى جميع الأحوال بين فيها ماهية الأئمة والمنقولات المراد حجزها يأتا كالمباثم يطلب الحكم بصحة أمام المحكمة المختصة فى ميعاد ثمانية أيام من توقيمه غير مواعيد المسافة

١٤٢١ - ويختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم فى الصعوبات التى تعرض تنفيذ الحجز المذكور سواء من الغير أو من الشخص المطلوب الحجز عليه مهما

(١) مراكح ج ٢ ص ٤٠٨ نبة ٤٤٠ وباريس فى ١٥ ديسمبر ١٨٣٧ المختار ليه ودى بلج ج ١

ص ٢٥٥ ريبوش نبة ٢٠١ وطرشوتيه وبيزار ج ٤ نبة ٢٩٩٢ ص ٢٠٢

(٢) لستاف غلف فى ١٩ مايو ١٩١٥ الجمعية ٢٢ ص ٢٤١

كانت أساسها وبعض فيها بإصاف التنفيذ أو بالاستمرار في التنفيذ طعناً بوضع
له من ظروف الدعوى ووقائعها (١)

١٤٢٢ - وإذا توقع الحجز بالفعل بأمر من القاضي بناء على عريضة قدمت
له ضد الشخص المطلوب الحجز عليه فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم
برفعه أو بالإنهاء مدعى ملكية المتوقع حده الحجز للأشياء المتوقع الحجز عليها
لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٢)

١٤٢٣ - إنما يختص بالحكم برفضه إذا وقع الحجز باطلاً فطلانا جوهرياً كما
لو حصل بغير إذن من القاضي أو كما لو لم يطلب الحكم بصفته في ممر ثمانية أيام من
تاريخ توقيعه أو كما لو حصل على شخص خلاف الصادر حده الأمر أو في حالة عدم
نسخ صورة الأمر في عريضة الدعوى

ويلاحظ أن عدم قيد دعوى حدة الحجز للبطلة التي تحدثت لها لا يبطل
الحجز الصحيح شكلاً والمتوقع طعناً للقانون ولا يمحى أو يبدل أو يغير من
طبيعة الآثار المترتبة على إعلان الدعوى التي تبقى بالرغم من عدم القيد مدة خمس
عشرة سنة لأن القانون لم يصر على قيد الدعوى كشرط لازم لصحة الحجز
التحفظية أو لاستمرار قيامها صحيحة بل قال بوجوب رفع الدعوى في ميعاد معين
وهو ثمانية أيام أي حصول إعلانها للمحجوز عليه في أثناء تلك المدة سواء بإعلان
قائم بذاته أو بواسطة التنبية بممرقة المحضر أثناء توقيع الحجز وشهتان بين رفع
الدعوى وقيدتها (٣)

الفرع الرابع

الحجز التفضيلي الشبهى

١٤٢٤ - يجوز لكل صاحب كسالة أو سند تحت الإذن عمل عبها البروتستو
عدم الدفع في الأجل أن يضع الحجز التفضيلي بأمر من القاضي على مفولات
وخصائع مدينة التاجر

(١) مريال ج ٢ ص ١٠٩ بقية ٦١١

(٢) مصر أملى مسجل في ١٦ جمادى ١٩٣٥ في القضية ١٤-٧ سنة ١٩٣٥ مسجل ولم يشر به
ومريال ج ٢ بقية ٦١١

(٣) مصر أملى مسجل في ١٣ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٧٨ من ١٧

١٤٢٥ - ويشترط لصحة الحجر

أولاً - أن يكون المدين تاجراً فإن لم يكن تاجراً فلا يصح الحجر
ثانياً - أن يكون سبب الحجر كإيالة أو ستا تحت اذن وفي هذه الحالة الأخيرة
يشترط أن يكون السند ورقة تجارية أى محررة بين تاجرين وفى شأن عمى تجارى
ثالثاً - أن يحصل بروتستو بعدم الدفع للمدين فى الاجل أى فى اليوم التالى
للاستحقاق بحسب رأى بعض الشراح وأحكام المحاكم أو فى أى وقت قبل الحجر
بحسب رأى البعض الآخر

١٤٢٦ - ويصدر الأمر على عريضة تقدم للقاضى الجزئى الأهلى أو قاضى
الأمور لوقئية بحسب الأحوال أو لرئيس المحكمة المدنية أو القاضى المعتبر للأمر
لوقئية فى المختلط وجميع الأحوال - أما فى فرنسا فيصدر الأمر من رئيس
المحكمة التجارية (١) وبعد حصول الحجر ترفع دعوى بصحة الحجر فى ظرف
ثمانية أيام كما هو الحال فى باقى المحجوزات المنصوصة

١٤٢٧ - ويختص قاضى الأمور المستعجلة فى مصر بالمحكم فى الصعوبات التى
تعترض تنفيذ الحجر سواء حصلت من الغير (٢) أو من الشخص المتوقع صده
الحجر مهما كانت أسبابها وبفضل فيها كاتى اشكالات التنفيذ

وإذا وقع الحجر بالفعل فلا يختص بالمحكم برفعه إلا إذا كان مطلقاً بطلاً،
جوهرياً لا يشمل شكاً أو تأويلاً كحصوله بغير أمر من القاضى أو بغير إصرار
بروتستو بعدم الدفع أو حصوله على أموال لا يجوز الحجر عليها قانوناً أو كعدم
رفع دعوى بصحة الحجر فى ميعاد ثمانية أيام ، إنما لا يختص بالمحكم بالاعتناء بدفع
الطلب عن ملكية الغير للسجلات المحجوز عليها أو على أساس موضوعية صرف

١٤٢٨ - أما فى فرنسا فىرى بعض الشراح وأحكام المحاكم اختصاص قاضى
الأمور المستعجلة بالمحكم فى صعوبات التنفيذ التى تعترض الحجر المذكور أسوة

(١) حرمالك ج ٢ ص ٩-٤ منه ١٤٢٢

(٢) استئناف مخطوط ٢٧ دلتج ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ض ٩٧

بالاشكالات الأخرى (١) ويرى البعض الآخر خلاف ذلك على اعتبار أن الحجر فيها يصدر من رئيس المحكمة التجارية التي لا يتبعها القاضي المستعجل (٢)

الفرع الخامس

حيز الأشياء المقلدة

١٤٢٩ — هذا النوع من الحجر منصوص عليه في فرنسا بمقتضى القانون الصادر في ٥ يوليو سنة ١٨٤٤ وغير موجود في القانون المصري وإن كان القضاء الأهل والمختلط متفق على جوازهم ويجوز بمقتضاه لكل صاحب علامة أو ماركة مسجلة أن يطلب من رئيس المحكمة المدنية في فرنسا ومنه أو من القاضي المعين للأمر الوقفية في مصر في المختلط ومن القاضي الأهل الجزئي الأهل أو رئيس المحكمة أو القاضي المعين للأمر الوقفية في الأهل بأسر يصدر على عريضة الحجر على الضائع والأشياء التي عليها العلامة أو الماركة المقلدة

ويختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في المصوبات التي تترتب تنفيذ هذا الحجر سواء أكانت من الغير أو من الشخص المتوقع حقه الحجر مهما كانت أسبابها (٣)

بعض الخاسر التي تترتب على الحجر التمهيلية السابق «مؤادة» إليها

ويختص القضاء المستعجل بالفصل فيها

١٤٣٠ — يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال خلاوة ما سبق ذكره على الحكم في طلب اقالة الخاسر المعين على الأشياء المحجوز عليها تمهيداً أو طلب

(١) للمعز هرنس في ٢٢ ديسمبر ١٩١٢ دالوز ١٩١٤ ج ١ ص ٢٤٠ وللا راجع في أشد إليها

(٢) باريس في ٢ يونيو ١٨٨٣ دالوز ٨٣ ج ٢ ص ١١١ وروفر ٢٩ نوفمبر ١٨٨٣ دالوز ٨٣

ج ٢ ص ٤٧

(٣) مراكش ج ٧ ص ٤١٠ نفقة ٦٤٥ وكذا ج ٢ ص ٣٠٧ نفقة ٦٣٣ وما بعدها

استداله بعيره أو الحكم بانتهاء الحراسة أو الفصل في الصعوبات الأخرى التي تقوم
حول تعيين وثيقة الحارس (١)

الفصل الرابع

الصعوبات التي تعترض اجراءات التنفيذ العقاري

١٤٣١ — يجوز لكل دائن يده حكم واجب التنفيذ مثبت لدين محقق لوجود
ومعين المقدار وواجب الاداء أن يحصل على دينه من التعبد على عقارات مدينه
سواء أكانت شائعة أم مفردة

١٤٣٢ — وتقتضي القواعد العامة للتنفيذ أنه لا يصح التنفيذ إلا على من كان
مديناً شخصياً لطالب التنفيذ إلا أنه يستثنى من ذلك في التنفيذ على العقار ثلاثة
أحوال يجوز فيها للدائن المرتهن أو صاحب حق الامتياز على العقار والمحموظ حقه
طبقاً لنصوص القانون المدني أن يباشر اجراءات التنفيذ في غير مواجهة المدين
وهذه الحالات هي :

أولاً : وجود حائز للعقار المرهون

الثانية : حالة تخلي الحائز عن العقار وتعيين حارس على العقار المتعلق عنه

الثالثة : في حالة رهن العقار من مالكه لمصلحة المدين

ففي جميع هذه الأحوال تحصل الاجراءات في مواجهة المدين والحائز أو الحارس
أو المالك للعقار المرهون

١٤٣٣ — و اجراءات التنفيذ على العقار تأخذ في القانون الأمل شكل دعوى
محصرة تسمى دعوى نزاع الملكية يصدر فيها حكم من المحكمة بنزع ملكية العقار

(١) مرياك ج ٢ ص ٤١٤ بقية ٦٥٣ دى يلج ج ١ ص ٢٧١ و ٢٧٢ و ج ٢ ص ٣٠٤
وسبازيرو ج ٨ نفا ٢٩٩٣ ص ٤٠٤

والأمر يبعه بعد استيفاء شهادات خصوصه وفوات مدة معينة - أما في القانون المختلط والفرنسي فلا ترفع الدعوى المذكورة وإنما يحجز على العقار وتسمى اجراءات التمتع فيها بالحجز العقاري وبعد صدور الحكم بزع الملكية في القانون الأهلي وبعد توقيع الحجز في القانون المختلط والفرنسي يصير الشروع في اجراءات البيع الذي يحصل في المحكمة بعد النشر وانتظار مواعيد مخصوصة

١٤٣٤ - وتصرح على اجراءات نزع الملكية في الأهلي والحجز العقاري في المختلط والأمريسي مسائل تسمى بالمسائل الفرعية في التنفيذ العقاري مثل المعارضة في تنبيه زرع الملكية في الأهلي والمختلط أو انضمام دائي أو أكثر في طلب زرع الملكية في لأهل أو انضمام دائين حازرين أو أكثر قبل إبداء قائمة شروط بيع في المختلط والفرنسي أو حلول دائي محل آخر في تكميم الاجراءات أو الدعاوى التي يرفعها الغير باستحقاق العقار أو الدعاوى التي ترفع بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع أو بطلان المزايدة بالعشر أو باعادة البيع على المشتري المتخلف في الأهلي والمختلط والفرنسي وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تنشأ وتصرح عن التنفيذ على العقار وتؤثر على قيامه أو على استمراره

١٤٣٥ - والقاعدة العامة أن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالعصل في المسائل المنعقدة عن التمهيد بالحجز العقاري في المختلط والفرنسي أو بزرع الملكية في الأهلي إلا إذا نص القانون على اختصاصه في حالة معينة بالذات فيحق له الفصل فيها لا بناء على اختصاصه العام المبني على المواد ٢٨ مرافعات أهلي و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسي وإنما ارتكباناً إلى النص الخاص الذي يحول له الحكم في ذلك كصوص المواد ٦٢٦ و ٦٧٧ و ٦٩٧ مرافعات مختلط التي تعطى له الحق في الفصل في مسائل إعلان دائي محل آخر لسير في اجراءات الحجز العقاري أو إعادة البيع على المشتري المتخلف وما ينشأ عن ذلك من منازعات جديدة والتي لا يوجد فيها تمثيل في القانون الأهلي والفرنسي - ولا يجوز للقضاء المسجل بأي حال من الأحوال الفصل في مسائل أخرى لا تدخل في اختصاصه بالنص قياساً على المسائل التي يختص بالحكم فيها نص صريح في القانون (١)

(١) نصوص دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي مادة ٩٨ وما يملأ ورنياك ج ٢ بند ٠

١٤٣٦ — والسبب في ذلك أن اقتضاه في هذه الأمور بمس الموضوع والحقوق المنظورة أمام جهة قضائية تختص بالفصل فيها، فاعلى التمسك بها إلا الالتجاء إلى اجبه المذكورة، ولا يمكن قياس هذه الحالة على حالة اختصاصه في نظر إشكالات التنفيذ الحاصلة في المحوز للتنفيذية أو في محوز ما للدين لدى الغير وغيرها لعدم وجود هيئة قضائية تختص بنظرها كمقاضى اليوع أو محكمة الموضوع مثلا

١٤٣٧ — وهذا لا يمنع اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في مسائل مستعجلة أخرى أو في صعوبات تنشأ أثناء التنفيذ على العقار أو في أثناء تنفيذ حكم مرسى المزداد

ولأجل سرعة المسائل التي تدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة عند التنفيذ على العقار يجب التمييز بين الأحوال الثلاث الآتية : —

الحالة الأولى : المنازعات التي تحصل من تاريخ التثبيد العقارى حتى تاريخ رفع دعوى نزع الملكية في الأهل أو تاريخ توقيع محضر المحوز في المختلط والفرنسى
الحالة الثانية : المنازعات التي تحصل من تاريخ رفع دعوى نزع الملكية أو تاريخ محضر المحوز العقارى حتى حكم مرسى المزداد

الحالة الثالثة : الصعوبات التي تحصل أثناء تنفيذ حكم مرسى المزداد أو التي تتعلق بتنفيذه

الفرع الأول

المنازعات التي تحصل من تاريخ التثبيد العقارى حتى تاريخ رفع دعوى نزع الملكية أو تاريخ توقيع محضر المحوز

١٤٣٨ - بعدم اجراءات التنفيذ على العقار تنبيه يرسل إلى المدين وإعداد يرسل إلى الخاتر إن كان ثمة حائر

٥ - ٣٠٤ و ٦٢٤ وودو في ٣٠ أبريل ١٨٢٩ و ١٢ أبريل ١٨٣٤ المشار إليها به ريبش
مادة ١٢١ وودو في أول مايو ١٨٨٨ بالوز ٨٩ ج ٢ من ١٩٩ ومصر أهل مسكن و ١٨
وفيه ١٩٣٥ المراجعة التصانته عند ٧٤ سنة ٧ مرة ملية ٣٩٤ من ١٢ والسكانى مخطى
٧ مارس ١٩١٦ المجازيت أبريل ١٩١٦ من ٦٠ رقم ٢٨٥

١٤٣٩ - ويشتمل التنبيه علاوة على البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحصرين على صورة من السند التنفيذي المطلوب التنفيذ بمقتضاه في كل الأحوال المختلط والفرنسي وفي القانون الأهلي إذا لم يسبق إعلان السند من قبل وعلى محل مختار للدائن في البلد للكائن بها المحكمة المختصة بنزع الملكية أو الحجر وعلى تكليف المدعى بالدين وتهديده في حالة عدم الدفع بنزع ملكية عقاراته أو حجر عقاراته مع بيان العقار أو العقارات المراد التمسيد عليها ياماً صحيحاً من حيث طبيعتها وموقعها ومقدارها

١٤٤٠ - ويعلن التنبيه إلى نفس الشخص أو في محله الأصلي أو المختار في القانون الأهلي أو إلى نفس الشخص أو في محله الأصلي دون المختار في القانون المختلط والفرنسي (مواد ٥٣٧ مرافعات أهلي و ٦٠٥ مختلط و ٦٧٣ فرنسي)

١٤٤١ - والتنبيه المذكور من مفعولات التنفيذ ، ولا يعتبر عملاً من أعمال التنفيذ الذي يبدأ من تاريخ طلب نزع الملكية في الأهلي أو من تاريخ الحجر العقاري في المختلط والفرنسي (١)

١٤٤٢ - ويجوز للدين أن يمارس في التنبيه ويطلب الغاء إما لعيب في الشكل أو لعيب في صحة الدائن أو المدعى أو الشيء المراد التمسيد عليه أو يطلب في المعارضة تخفيض المبلغ المراد التنفيذ من أجله

١٤٤٣ - والمعارضة في التنبيه في الأهلي والمختلط هي دعوى عربية ذات إجراءات خاصة يرفعها المدعى الذي أعلن إليه التنبيه للمقاضي ضد الدائن طلب التمسيد أمام المحكمة الجزئية أو الكلية بحسب قيمة النزاع في القانون الأهلي (وأمام المحكمة المدنية الكلية في جميع الأحوال في القانون المختلط) الكائن في دائرتها العقار أو الجزء الأكبر منه من العقارات المراد التمسيد عليها ويطلب فيها لحكم الغاء التنبيه للأسباب السابق ذكرها ، وترتب على ردها في خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلان التنبيه

(١) أير صيف بك طوى التنبيه والنقض طبعه أول مرة ٦٥٥ والنقض الفرنسي في ٤ أبريل ١٩٠٠

أولاً : إيقاف اجراءات نزع الملكية أو الحجز العقارى بنص القانون حتى الفصل فيها من المحكمة

ثانياً : ضرورة الفصل فيها على وجه السرعة

ثالثاً : عدم جواز المعارضة في الحكم الصادر فيها في الاهل بحسب آراء بعض الشراح وجواز المعارضة بحسب رأى البعض الآخر وأحكام المحاكم أما في المختلط فلا تقبل المعارضة في الأحكام النائية الصادرة في المعارضة في التنيه من المدين فقط مادة ٢٠٩ مرافعات مختلط)

رابعاً : يجوز استئناف الأحكام الصادرة فيها في ميعاد عشرة أيام من يوم اعلان الحكم في القانون الاهل إذا كان المبلغ المطلوب اداءه بوقفة التنيه يزيد عن ألفي قرش . أما في المختلط فيشترط لذلك أن يزيد المبلغ على عشرة آلاف قرش .

خامساً : للمحكمة بنص القانون في القانون المختلط دون الاهل عند الحكم برفض المعارضة أن تشمل حكمها بالنفاذ مع كفالة أو بدونها رغم استئناف الحكم لأنما كان الاستمرار في التنيه مع حق المتضرر من ذلك في طلب منع التنيه من محكمة الاستئناف

سادساً : يستمر الايقاف الى ما بعد خمسة عشر يوماً من يوم اعلان الحكم النهائي الصادر برفض المعارضة في الاهل أو الابتدائي المشمول بالنفاذ في المختلط وبعد ذلك يصبح طلب نزع الملكية أو الحجز العقارى بعد هذا الميعاد والذي يجب حصوله في خلال الستين يوماً التالية للخمس عشرة يوماً المذكورة

أما إذا رفضت المعارضة بعد خمسة عشر يوماً من اعلان التنيه فانها لا تقبل التنيه بنص القانون وإنما بحق للمحكمة الحكم بذلك اذا لاحظت من وقائع الدعوى وملابساتها جدية الأسباب التي يرتكن اليها المعارض

١٤٤٤ - أما في فرنسا فان قانون المرافعات لم نص على المعارضة في التنيه وماهيتها والآثار القانونية المترتبة عليها وطرق الطعن في الأحكام التي تصدر فيها وترتب على ذلك أن استقر العلم والتضاء هناك على عدم اعتبارها المعارضة في التنيه

من المسائل القرعية المترتبة على اجراءات التنفيذ العقارى وعلى عدم إيقاف اجراءات الحجز بمجرد حصولها في أى وقت كان إلا إذا رأى الحاجر ذلك وعلى امكان التمسك في الاحكام الصادرة فيها في المواعيد المقررة للطن في الاحكام العادية (١)

١٤٤٥ — وثناً عن الخلاف الحاصل في ماهية المعارضة وآثارها القانونية في فرنسا ومصر وعن تعليق اجراءات التنفيذ في فرنسا على رغبة الدائن الحاجر وحده بالرغم من حصول المعارضة أن رغب استمر فيها على مسؤوليته وان رغب اوقفها مؤقتاً حتى يحصل في المعارضة وعن بطل اجراءات التقاضي في المعارضة وبطل طرق الطعن في الاحكام التي تصدر فيها وعن احتمال حصول ضرر كبير بحقوق المدين المعارض المطلوب التمسك على أمواله من الاستمرار في التنفيذ بالرغم من المعارضة لا يمكن تعريفه مستقبلاً خصوصاً اذا كان جاداً في منازعته ثناً عن كل ذلك أن رأى الشراح والمحاكم هناك امكان تداخل القضاء المستعجل وقت ذلك في أثناء حصول المعارضة للفصل في أمر إيقاف التمسك من عدمه حتى يفصل نهائياً في المعارضة من محكمة الموضوع المختصة وبمحكم قاضي الأمور المستعجلة في ذلك بناء على دعوى ترفع اليه بصفة اشكال في التنفيذ تقدم في وقت معاصر للمعارضة الحاصلة أمام المحكمة، والقاضي المذكور في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ أو باستمراره طبقاً لما يراه من جدية ووجاهة الأسباب التي يتقدم بها المدين دون التعرض للتنبيه المعارض فيه بالإعلان أو المصلحة (٢)

أما في مصر فلا يدخل في اختصاص القضاء المستعجل الحكم بإيقاف تنفيذ اجراءات زرع الملكية أو اجراءات الحجز العقارى عند حصول معارضة في التمسك أو لا — لأن الأسباب والحق التي بنى عليها الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا

(١) كثره ج ٣ ص ٤٣٠ بقعة ٢٤٣ ويرانسون في ٢١ فبراير ١٨٧٧ سدى ٧٧ ج ٢ ص ٧٣ روبرج في ١١ مايو ١٨٨٥ سدى ٨٦ ج ٢ ص ١١٢ ولروج في ٢٨ مايو ١٨٧٩ دالور ٨٠ ج ٢ ص ١٠٨ وديريك ج ٢ ص ٤١٨ بقعة ٦٦٥ وتطبيقات دالور على المادة ٦٧٣ من اعمات مرسى مئة ١٦٠ - ١٦٨

(٢) كثره ج ٣ ص ٤٣٠ بقعة ٧١٣ وكاريه وشوفو ج ٢ مئة ٢٧٦ وباردو ص ٣٦٦ وديريك ج ٢ بقعة ٦٦٩ و ٦٧٧

أمكن تداعيل القضاء المستعجل أثناء عمل المعارضة في التنيه حتى الفصل فيها من المحكمة غير موجودة أو قائمة في مصر

ثانياً — لأن القانون المصري كما تقدم نص على رفع المعارضة بأوضاع معينة أمام من عاصمة بخلاف الحال في القانون الفرنسي

ثالثاً — لأن القانون المصري أوجب إيقاف إجراءات التنفيذ العقاري بمجرد حصول المعارضة في زمن معين وخول للمحكمة المنظورة أمامها الحق في الحكم بذلك إذا رفضت المعارضة بعد هذا الميعاد

رابعاً — لأن المعارضة ممتدة في مصر من المسائل الفرعية المترتبة على إجراءات نزاع الملكية والحجر العقاري (١)

١٨٨٦ — ولا يمكن في هذه الحالة الأخذ بالقاعدة القائلة بأن وجود طريق العلم في الأحكام أمام محكمة الموضوع لا يمنع الطالب من الالتجاء لقاضي الأمور المستعجلة بطلب إيقاف التنفيذ

أخيراً — لعدم انطباقها على حالة المعارضة في التنفيذ

ثانياً — لأنه يترتب على الأخذ بها ساس بحقوق المهاجر أو طالب نزاع الملكية التي رتبها القانون على التنيه وعلى تسجيله والاخلال بالمراسيد التي أوجب مراعاتها لحفظ هذه الحقوق الأمر الذي يبعد عنه ولاية القضاء المستعجل (٢)

١٨٨٧ — وعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في مصر في هذه الحالة عام سواء حصلت المعارضة أثناء الخمسة عشر يوماً وقضى فيها بالرفض ثم استمرت الإجراءات بعد ذلك أو رفضت المعارضة بعد الخمسة عشر يوماً المقررة في القانون لإيقاف إجراءات التنفيذ (٣)

١٨٨٨ — ولا يدخل في وظائفه من باب أولى الحكم بصحة أو بطلان التنيه المعارض فيه

(١) استئناف في ١٧ نوفمبر ١٩١٢ المجازات ١٠ ديسمبر ١٩١٢ من ٢٩ رقم ١٨ و ٣٣ يناير

١٩١٣ المجازات ملوس ١٩١٣ من ٨٤ رقم ١٤٢ و ٢٢ يناير ١٩١٣ المجازات ١٠ أغسطس ١٩١٢

من ١٧٨ و ٧ مارس ١٩١٦ المجازات أبريل ١٩١٦ من ٩٠ رقم ٢٤٥

(٢) مصر أملى مستعجل في ٢٦ فبراير ١٩٣٦ في القضية رقم ٤٥٤ سنة ١٩٣٦ ولم يقتر بعد

(٣) استئناف عطل في ٨ نوفمبر ١٨٩٣ المحررة ٩ من ٨

١٤٤٩ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة في حالة الخلق الثقل بالعقار المتركة على تسجيل التقييد في الأهل وتسجيل محضر الحجز في المختلط - علاوة على ما سبق أبقناه عند الكلام على الحراسة وعلى المسائل التي يختص نظرها بنص القانون في الحكم مايداع المبالغ المتحصلة من بيع الثقل والاعجار في خزانة المحكمة حتى تورع على الدائنين (١)

الفرع الثاني

المنازعات التي تحصل بصر رفع دعوى نزع الملكية
أو بصر حصول الحجر العقارى

١٤٥٠ - يجب في هذه الحالة البحث فيما إذا كان النزاع يشمل مسألة من المسائل المنفردة عن اجراءات التقييد العقارى أم لا، فإذا شمل مسألة من هذا النوع فلا يدخل في ولاية قاضي الأمور المستعجلة الفصل فيه - أما إذا لم يتعلق بشئ من ذلك فيختص بالفصل فيه عند توافر شرطي الاستعجال وعدم المساس بالامور (٢) ١٤٥١ - ويعتبر منفرداً عن اجراءات التقييد العقارى كل نزاع ينشأ عن اجراءات نزع الملكية أو عن الحجر العقارى ويؤثر بالحكم فيه على الاجراءات وعلى النتائج التي رتبها القانون لها (٣)

١٤٥٢ - وطبقاً لذلك فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بأيقاف اجراءات الحجر العقارى أو نزع الملكية حتى تقضى المحكمة المختصة في دعوى الاستحقاق المرفوعة بشأن كل أو بعض العقار المتخذ عليه (١) أو لصدر حكم بطلان السند المكون للدين أو لبطلان اجراءات التنفيذ أو لأن المدين عرص

(١) مبرك ج ٢ ص ١٩٩ بقعة ٦٧٠ وميوش بقعة ١٣٧

(٢) كبر ج ٢ ص ٤٣٧ بقعة ٧٤٧ ويطرو ص ٣٤٨ ومربك ج ٢ بقعة ٦٧٤

(٣) انقض القرض في ١٢ يولي ١٨٦٧ بج ١ ص ٢٧٨ و ١٨٩١ بج ١ ص ١١

ج ١ ص ١٤٦ و ٩ أبريل ١٨٩٥ ج ١ ص ٢٣٠

(٤) مبرك ج ٢ ص ١٨٨ لوفير ١٩٣٥ المرحلة لقطا في بقعة ٣٩٤ ص ١٢

الدين المنهد من أجله على الفاتن عرضاً حقيقياً (١) أو لأنه يرغب في بيع العقار لطالب التنفيذ بالطريق الودي بدلاً من الاستمرار في التنفيذ (٢) أو لأن (إراد العقار لمدة سنة أو سنتين يكفي لسداد الدين (٣) أو لأي سبب كان سواء تعلق النسب بالشكل أو بالموضوع أو بحقوق طالب التنفيذ لا اعتبار كل ذلك من مسائل الفرعية لأجراءات نزع الملكية والحجز العقاري - وكذلك لا يختص بالحكم بطلان إجراءات نزع الملكية أو الحجز العقاري لمصلحتها ضد شخص تديم الأهلية (٤) - إنما يختص بالحكم في المسائل الآتية لعدم تأثيرها على إجراءات التنفيذ وهي

أولاً - التصريح بإجراء ترميمات ضرورية مستعجلة في العقار المذروح ملكته أو المجهوز عليه (٥)

ثانياً - اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع المدين من أحداث تلفيات في العقار المنفذ عليه كتنهين حارس قضائي لاستلامه منه وصيانته حتى تمام التنفيذ (٦)
ثالثاً - تعيين حارس قضائي لعمل إجراءات التنفيذ في مواجته في حالة تخطي الحائز عن العقار

رابعاً - طرد المستأجر من العقار عند بطلان عقد استجاره (٧)

خامساً - تعيين خبير لتقدير قيمة المنقولات المطلوب بيعها مع العقار والمشار إليها في شروط نزع الملكية أو في قائمة شروط البيع والمتخصص على التمام الراسي عليه المراد بدهها زيادة عن ثمن العقار (٨)

(١) لفتنر الفرنسي د ١٨ يونيو ١٩٠٦ والورد ١٩٠٦ ج ١ ص ٢٩٧ ومرباك ج ٩ ص ٦٧٤ وباريس في ١٣ أبريل ١٨٤٠ المشار إليه

(٢) مرباك ج ٢ بدة ٦٧٤ ويوش نقة ١٧٤

(٣) يوش ص ١٣٦

(٤) استئناف عطف في ٧ نوفمبر ١٩٣٨ المجموعة ٤٩ ص ٢٣

(٥) مرباك ج ٢ بقة ٦٧٠ وكيري ج ٢ ص ٤٣٠

(٦) كيري ج ٢ ص ٤٣٩ نقة ٧٤٩

(٧) كيري ج ٢ ص ٤٣٠

(٨) مرباك ج ٢ نقة ٦٧٦ وباريس د ٥ فبراير ١٩٣٠ المشار إليه ويوش نقة ١٣٨

١٠١ — التصريح للاشخاص الذين يرغبون في التقرير بزيادة العشر بزيادة المنزل للمباع (١)

١٠٢ — التصريح ببيع محصول الزراعة القائمة على الأرض المروحة ملكيتها أو المحجور عليها وإيداع الثمن في خزانة المحكمة على ذمة البائعين المرتبهين عند تسجيل التبعية في الأمل وتسجيل محضر المزاد في المختلط والفرنسي (٢)

الفرع الثالث

المنازعات التي تحصل بعد حكم مرسى المزااد

١٤٥٣ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام مرسى المزااد وله صد الحكم في هذه الاشكالات كباقي صعوبات التنفيذ سلطة مطلقة في بحث حقوق ومستندات ودفاع الطرفين وتقدير كل ذلك للحكم في إجراء التنفيذ بالإيقاف أو الاستمرار (٣)

١٤٥٤ — ولا يجوز له في أثناء ذلك إصدار أحكام تمديدية بالإحالة إلى التحقيق أو تعيين خبير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمنافاة ذلك لطبيعة الاستعمال القائم عليه اختصاصه ومساحة الموضوع أو أصل الحق بل يمين عليه الحكم في الاشكالات طفا لما يظهر له من وقائع الدعوى ومستندات الطرفين فإن تصدر عليه الحكم بالاستمرار في التنفيذ لفرضه تطبيق مستندات الراسي عليه المزااد أولاً على الطبيعة فيمين عليه الحكم بالإيقاف مؤقتاً حتى تحصل محكمة الموضوع في النزاع الخاص بذلك ، فثلاً إذا بين الاشكال على عدم انطباق حكم مرسى المزااد على الأرض المراد استلامها تنفيذاً له أو على كون الأرض المذكورة بها عجز عن المقدار الوارد في حكم مرسى المزااد أو تختلف عن الأرض الموصوفة به في الحدود

(١) في المجلد ج ٢ ص ٧٤ وكبير ج ٢ ص ٢٩ سنة ٢٥٤

(٢) استئناف مختلط في ٣٠ ديسمبر ١٩١١ المازيت سنة ٢ ص ٦٦ وكبير ج ٢ ص ٢٩ سنة ٢٥٩
وإداري ج ٤ ص ٦٧

(٣) استئناف مختلط في ٢٩ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٠ و ٢٩ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ١١
و ١٥ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ٢٥٣

أو بعضها وظهر له جدية ذلك فلا يجوز له تعيين خبير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة أو الانتقال بنفسه لاجراء التطبيق أو تقسيم السجز الحاصل في الطبيعة بين الطرفين بل يعين عليه الحكم بالايكاف حتى تفصل محكمة الموضوع في كل هذه المدزعات (١)

١٤٥٥ - وإذا بني الاشكال على ملكية المشكل للعقار الراسي به المراد دون ادريس المنزوع ملكيته واقضح له جدية ذلك وار المانع في التنفيذ واضح اليد حقيقة على العقار المذكور بصفة مالك لا بصفة مستأجر أو مرارح فينعين عليه في هذه الحالة الحكم بايكاف التنفيذ (٢)

١٤٥٦ - وأحكام مرسى المراد تتعدى إلى المدين المنفذ على عقاراته وإلى من تنق الحق عنه أثناء اجراءات التنفيذ أو الواصح اليد على العقارات بلا سبب فإذا مانع أحد من هؤلاء في التنفيذ الحاصل عنها فلا يعبأ باعتراضه بل يعين عدم عتاره والحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم منه

وعنى ذلك يتعين الحكم في الاستمرار في التنفيذ فيما يأتي :

أولاً : إذا مانعت زوجة المدين في التنفيذ بحجة شرائها للأطيان المراد التنفيذ عليها من أجنى إذا انضح من وقائع الدعوى ان المدين لكي يعمل على عرقلة التنفيذ باع الاطيان المذكورة لآخر بطريقة صورية وهذا مانعاً للزوجة ولم يحصل تنفيذ هذه البيوع كلية واشتر المدين وانضم اليد على الاطيان بعقد بيجار صوري حرره على نفسه لزوجه (٣)

ثانياً : اذا مانع التنفيذ في التنفيذ بحجة شرائه حصة على الشروع متى ظهر عدم جدية البيع وأنه لم يعد بوصع اليد كلية وحصل بفرض عرقلة التنفيذ فعقد صرفي ثامت التاريخ بعد اعلان حكم مرسى المراد (٤)

(١) استئناف عطف في ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ الجازيت اكتوبر ١٩٦٦ ص ٤٦٦ رقم ٥٠٢ و ١٣ يوليو ١٩٦٨ الجازيت يناير ١٩٦٩ ص ٣٩ رقم ٤٢

(٢) استئناف عطف في ٤ ديسمبر ١٩٦٩ و ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ الجازيت اكتوبر ١٩٦٦ ص ٤٢ و ٤٦١

رقم ٥٠٠ و ٥٠٦

(٣) استئناف عطف في ١٥ مايو ١٩٧٧ المجموعة ٩٦ ص ٢٥٣

(٤) استئناف عطف في ٢٦ مايو ١٩٧٥ المجموعة ١٧ ص ٤٠٤

١٤٥٧ - ولا يوقف تنفيذ حكم مرسى المزداد رفع دعوى من المدين يطلان الحكم أو يطلان اجراءات التنفيذ أو صدور حكم ابتدائي بالإعلان (١)

١٤٥٨ - وإذا قسّم الراسى عليه المراد العقار المبيع ولم يعترض واصحروا اليد عن الاستلام واستمروا شاغلين العقار بالرغم من التنبيه عليهم بتركه فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة الحكم بطردهم منه باعتبارهم راضى اليد بلا سبب أو صفة قانونية (٢)

١٤٥٩ - إنما لا يختص بالحكم بالطرد إذا تركهم الراسى عليه المزداد في العقار بعد الاستلام مدة طويلة تقرب من السنتين لعدم نوافر الاستعجال في هذه الحالة (٣)

١٤٦٠ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة في الحكم في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام مرسى المزداد الصادرة من المحاكم المذكورة (٤)

١٤٦١ - وإذا تأخر الراسى عليه المزداد في سداد الثمن فيجوز للدين طالب التنفيذ وضع العقار المبيع تحت الحراسة القضائية بحكم من قاضي الأمور المستعجلة إنما لا يحق ذلك للرأسى عليه المزداد إذا لم يتمكن من الاستلام بسبب عدم دفع كامل الثمن أو عدم قيامه بالالتزامات الأخرى الواردة في شروط البيع (٥)

١٤٦٢ - وإذا امتح الراسى عليه المزداد عن دفع باقي الثمن بحجة وجود تعرض قانوني له في العقار المبيع أو بحجة استحقاقه كله أو بعضه لآخر أو وجود حق رهن جازي عليه مسجل قبل تسجيل عقود الرهن التأمينية المتوقعة عليه فيختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بما يبين حارس خصائي على العقار

(١) استئناف عتظ في ١٠ يناير ١٩٣١ المجموعة ٤٦ ص ١٣٢

(٢) استئناف عتظ في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٥ المجازيت عدد فبراير ١٩٣٩ ص ٢٣ رقم ٥٢

(٣) استئناف عتظ في ٢٥ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٤٤

(٤) استئناف عتظ في ١٢ أبريل و ٢ مايو ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٦٠ و ٢٩٤ و ١٢ نوفمبر ١٩٢٥

المجموعة ٢٨ ص ٢١ و ١٨ مارس ١٩٢٦ المجموعة ٣٨ ص ٢٧٧ و ٥ نوفمبر ١٩٢٨ المجموعة ٤١ ص ٢١

و ١٢ نوفمبر ١٩٣٠ المجموعة ٤٢ ص ٢٧١ و ٢ ديسمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ٤٠ و ١٧ نوفمبر ١٩٣٢

المجموعة ٤٤ ص ١٢٨ و ٢٥ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٤٤

(٥) استئناف عتظ في ١٥ يونيو ١٩١٣ المجازيت مجلد ١٩١٣ ص ٢٠٩ رقم ٤٤٣

لاستلامه واستتلاه وحفظ ريمه حتى يفصل في هذه المنازعات من محكمة الموضوع أو الحكم بالزام الراى عليه المزاى باىباع باقى الثمن فى خزانة المحكمة على دمه ودمة الدائن والمدين حتى يفضى فى هذه المنازعات من المحكمة (١)

وقد سبق ان كلنا عن اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المختط والفرسى فى المنازعات المتعلقة باعادة البيع على المشتري المختط عندشرح المسائل التى يختص بها نص القانون فتحيل اليها

الفصل الخامس

اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المنازعات

المتعلقة بالقسمة والتوزيع

١٤٦٣ — أجاز القانون المصرى الدائنين أن يثقوا مع المدين على القسمة والتوزيع فى ميعاد معين فاذا لم يثقوا اجاز لاحدم أو كلهم أن يطلب القسمة القضائية

١٤٦٤ — وبشترط لحصول القسمة بالاتفاق أن يحصل اتفاق صحيح غير مشوب بيب من العيوب النفذة للنفوذ بين جميع الدائنين الذين لم حق فى المبلغ المرء قسمة أو فى ثوريه وبين المدين والمشتري للعقار اذا كانت الثمن لا يزل له ذمة — فاذا تخلف أحد الدائنين أو لم يوافق هو أو المدين على القسمة وطريق الاتفاق فلا يمكن اجراؤها بهذه الطريقة بل يجب عملها عن طريق المحكمة بالاجراءات العادية للقسمة والتوزيع

١٤٦٥ — ويوجد فى فرنسا نظام لا نظيره فى مصر خاص بالقسمة بالتراسى

(١) دى بلج ج ٣ ص ٦٦ ومريالك ج ٢ ص ٤٢ وباريس فى ٢٤ ديسمبر ١٨٢٨ و ٤ أكتوبر ١٨٤٥ المشار اليهما قيه

أمام القضاء وهذا النظام وسط بين القسمة بالتراضي الحاصلة بين الدائنين من تلقاء أنفسهم بدور داخل للقضاء وبين التوزيع القضائي الذي يحصل بأمر القاضي طبقاً للقانون (مادة ٦٥٦ مرافعات فرنسي) (١)

١٤٦٦ — وإذا تم الاتفاق على القسمة والتوزيع فللقاضي الأمور المستعجلة الحكم بالتصریح للدائنين أو لأحدهم بالتيابه عن الجميع بصرف المبالغ المتفق على قسمتها والمودعة في الخزانة (٢)

١٤٦٧ — ويجوز له أيضاً ذلك في فرنسا إذا لم يوافق أحد الدائنين على القسمة بالتراضي بشرط ترك قيمة دينه في الخزانة حتى يحصل في مآرعة (٣)

١٤٦٨ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بتوزيع الربح المودع في حوزة المحكمة من الخارص القضائي على دمة الشركاء في عقار إذا كانت التصرف غير متنازع عليها ولم يحصل أي نزاع جدي بشأن الصرف حتى ولو كانت هناك إجراءات توزيع أمام المحكمة (٤)

١٤٦٩ — وإذا لم تم القسمة أو إجراءات التوزيع بطريق الاتفاق وانخذ بشأنها إجراءات أمام الجهة المختصة فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في المسائل المتعلقة بها أو المسائل الخاصة بالطلب على مراتب الدائنين أو في المناقضة في تراثهم التوزيع أو في الأمور التي يرى منها شطب تسجيلات الاحتصاصات المنوطة على العقار أو شطب تسجيلات الرهون التأمينية أو للمنازعات الخاصة بالودائع واستلامها أو المنازعات المتعلقة بقبول الكفالة لتعلق كل ذلك بالمووضوع أو أصل الحق بل لأنه فصل في حقوق خول القانون للوصول إليها والمحكم فيها طرقاً خاصة في أرمات معينة أمام هيئات قضائية خاصة (٥)

(١) مبيعات دالوز على المادة ٣٦٦ مرافعات فرنسي مادة ١ وما بعدها

(٢) مبيعات دالوز على المادة ٣٦٦ مرافعات فرنسي مادة ٥١

(٣) مبيعات دالوز على المادة ٣٦٦ مرافعات فرنسي مادة ٥٢

(٤) استئناف مخطط في ١٦ مارس ١٩٣٦ المجازات ١٠ سبتمبر ١٩٣١ من ١٨١ رقم ٢٢٦

(٥) مرياك ج ٢ من ١٩٨ مادة ٣٠٤ واستئناف مخطط في أول جواير ١٩١١ المجموعة ٢٣ من ١٤٦

وعلى ذلك فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف تنفيذ إجراءات التوزيع الحاصلة أمام قاضي التوزيع يدعى بإعلان حق الاختصاص الذي تقرر لأحد الدائنين على العقار الذي يوزع ثمته لحساس الحكم بذلك بالموضوع تأثيره على الحقوق التي رتبها القانون لصاحب حق الاختصاص عند توزيع الثمن واحلال الفناء لمستعمل محل قاضي التوزيع في بحث المنازعات المتعلقة بذلك مع أن القانون خص القاضي الأخير وحده بالفصل فيها بضوابط وإجراءات وشروط محصورة نوه عنها في نصه (١)

١٤٧٠ - وإذا ما تمت إجراءات التوزيع أو القسمة وتسلبت أوامر الصرف إلى الدائنين فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الصعوبات التي تعترض التنفيذ باعتبار الأوامر المذكورة سندات تعبدية فلا أن يخص بالصرف بالرغم من مناعة بعض الدائنين الخارجيين عن التوزيع أو بحكم تسليم أوامر الصرف والاذن بأجزائه بالرغم من المناقضة الحاصلة في القائمة النهائية التي رفعت بعد الجهاد بفرض الكيد للدائنين وتعطيل الصرف (٢) كما لا أن يصح الأخطاء المادية التي تحصل في أوامر الصرف والتي ينشأ عنها تعطيل الصرف فيما يختص بالاسماء والتواريخ لأنها يختص بمراتب الدائنين (٣) ويجوز له الحكم بإيقاف تنفيذ أوامر الصرف عند وجود نزاع جدي في صحة إجراءات التوزيع يجب عرضه أمام محكمة الموضوع والفصل فيه قبل الصرف (٤) أما إذا لم يكن ثمة نزاع أو كان النزاع غير جدي فلا يجوز للحكم بإيقاف تنفيذ أوامر الصرف المستوفية للشروط اللازمة لصحتها (٥) وإذا أودع المدين مبلغ الدين في حوزة المحكمة أو سلمه المحضر على أن يصرفه للدائن بشرط التحاليل عن الدين جميعه فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم

(١) حصر أملي مستعمل في ١٣ مايو ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٠٤٦ ص ٦

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٧٠ مرافعات فرنسية نقية ٥١ وما بعدها

(٣) استئناف عتاط في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ المجموع ٤٦ ص ١٠٢

(٤) تعليقات دالوز على المادة ١٧٠ مرافعات فرنسية نقية ٥٢

(٥) استئناف عتاط في ٢٢ مايو ١٩٣٥ المجلدات أكتوبر ١٩٣٦ ص ٤٧٢ رقم ٥٠٥

اللدائن بصرفه بشروط مخصوصة غير مبررة لاحقة المدين وكذلك لا يختص بالصرح
له باستلامه من تحت الحساب لماس ذلك الموضوع أو أصل الحق (١)

١٤٧١ — انما يختص بالحكم بأحقية المالك لصرف المبالغ المودعة من المحجور
لديه في حراسة المحكمة بالرغم من شروط الامناع التي علق عليها المودع صرف
المبلغ إذا ظهر له أنها غير جدية وقصد بها عرقلة الصرف والتنفيذ (٢)

نعم بمعونة الله قد الحمد لله وأخيه

(١) استئناف مخطوط ١٣ نوفمبر ١٩٦٨ المجازية يناير ١٩٦٧ ص ٢٩ رقم ٤٣

(٢) استئناف مخطوط ١٧ مرقب ١٩٦٧ المبررة ١٥ ص ٤

فهرس تحليلي

الكتاب الأول

أصل اختصاص قضاء الأمور المستعجلة — مدى اختصاص قضاء المستعجل — الاستعجال — ولايه
القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع — شروط وأجراءات التقاضي أمام القضاء المستعجل

رد	صفحة	
١	١	باب الأول — في أصل اختصاص قضاء الأمور المستعجلة
٥	٣	الشروط الواجب توافرها لاختصاص قضاء المستعجل في نظر المازيات المستعجلة
٧	٤	اختصاص قضاء المستعجل في نظر الأمور المستعجلة حتى ولو كان المصالح المصيرية الحق في الانتباه، الدرجة أخرى لقضاء
٩	٤	اختصاص قضاء المستعجل في الحكم في الإجراءات الوكيلة أثناء قيام دعوى الموضوع
١٨	١٨	رفع دعوى الموضوع عقب الدعوى المستعجلة وهل يؤثر على اختصاص قضاء المستعجل في نظرها
١٩	١٨	تقاطع المسائل بالأمور المستعجلة من نسل وحرق الخطط والأصل
٢٤	٢٠	الفرق بين قضاء المستعجل وقضاء الأمور الوكيلة
٢٥	٢١	الباب الثاني — مدى اختصاص قضاء المستعجل
٢٥	٢١	لقضاء المستعجل فرع من الفسحة التابع لما يشهد عند الحكم في الدعوى بنفس القيود والأوضاع التي تحد من اختصاصها
٢٦	٢١	اختصاصه بكون إما بنس صريح في قانون أو بناء على ولايه
		المادة في الأمور المستعجلة
٢٧	٢٢	لا يمنع من اختصاصه في الإجراءات الوكيلة اشتراك جهة قضائية أخرى معه في الفصل فيها
٢٩	٢٤	الفصل الأول — المسائل الخارجة من اختصاص قضاء المستعجل
٢٩	٢٤	المسائل الخارجة من اختصاصه في فرنسا — المسائل الإدارية — الأمور الجزئية — المولد التجارية
٢٩	٢٤	المسائل الخارجة من اختصاصه في مصر في قانونين الأصل والخطط
٣٠	٢٥	قضية في خروج المولد التجارية والجزئية من اختصاصه في فرنسا
٣٣	٢٧	طبيعة عدم اختصاص قضاء المستعجل في فرنسا في الحكم في الإجراءات المستعجلة الخاصة بمواد جزئية أو مسائل تجارية
٣٧	٢١	الفصل الثاني — المسائل الإدارية — الحاكم الإدارية في فرنسا

صفحة	عدد
٢٨	٢٦ المبحث الأول اختصاص القضاء المستعجل في المسائل الإدارية قسماً
٤٠	٣٤ المبحث الثاني — اختصاص القضاء المستعجل في المسائل الإدارية في مصر
٤٧	٣٦ مادة الأمر الإداري — أمثلة من المسائل المتعلقة بالأوامر الإدارية الخارج من اختصاص القضاء المستعجل المحكم به في مصر
٤٤	٣٨ حدود عدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في المسائل الإدارية
٥٥	٤٦ اختصاص القضاء المستعجل في بعض المنازعات التي تعرض أمامه لمرة ما إذا كانت تفصل أوامر إدارية أم لا
٥٧	٤٨ الفصل الثالث — المسائل الأخرى التي تخرج من اختصاص القضاء المستعجل بسبب تعدد جهات القضاء في مصر
٥٧	٤٨ الفرع الأول — المسائل الخاصة ب اختصاص المحاكم الشرعية ومحاكم جهات الأحوال الشخصية الأخرى
٥٨	٤٨ الإجراءات المتعلقة بالاشكالات المتعلقة بتعبد أحكام شرعية .
٦٢	٥٢ اختصاص القضاء المستعجل في بعض المنازعات التي تعرض أمامه ومرة ما إذا كانت تترى على أمور شخصية من اختصاص جهات الأحوال الشخصية المحكم بها من عدمه
٦٤	٥٣ الفرع الثاني — الأمور الخاصة ب اختصاص المجالس الحسبية
٧٠	٥٦ الإجراءات المتعلقة بالاشكالات المتعلقة بتعبد قرارات المجالس الحسبية
٧١	٥٧ اختصاص القضاء المستعجل في بعض المنازعات التي تعرض أمامه ومرة ما إذا كانت تترى على أمور من اختصاص المجالس الحسبية من عدمه
٧٣	٥٩ الفرع الثالث — عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة والمحاكم الاطية بنظر المسائل الخاصة في وظيفة المحاكم المختصة
٧٧	٦١ قوة الأحكام الصادرة من المحاكم المختصة في مسائل ودية محض أمام القضاء المستعجل الآخر
٧٩	٦٣ الاشكالات الخاصة ب تنفيذ أحكام المحاكم المختصة
٨١	٦٣ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة والمحاكم الاحلية في بعض المنازعات التي تعرض أمامه لمرة ما إذا كانت من اختصاص المحاكم المختصة من عدمه
٨٢	٦٥ الفرع الرابع — عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة المختل في المحكم و المسائل الخاصة في وظيفة المحاكم الاطية — قوة الأحكام الصادرة من المحاكم الاطية في مسائل ودية محض أمامه

صفحة	مادة
٨٦	٦٥ الفرع الخامس — المائل الماخنة في اختصاص الحاكم القضائي
—	٦٧ كتاب ثالث — الاستعجال — ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع
٨٧	٦٧ الفصل الأول — الاستعجال — مآله — شروطه — طبيعته
٨٨	٦٨ الاستعجال — سلطة تقديرية للقاضي يصل إليها بطرق الدعوى
٨٩	٦٩ سلطة القاضي المستعجل في إصدار ما يلزم من الإجراءات
	والإحكام المؤقتة لبحث الاستعجال عند حصول راع فيه
٩٠	٧٠ الفرق بين الاستعجال — ونظر التقنية على وجه السرعة
٩١	٧١ هل يختص القاضي المستعجل بتوافر الاستعجال في الحكم
	رفض الدعوى لعدم احتمال كسبها موضوعاً
٩٢	٧١ هل التأخير في رفع الدعوى يؤثر على طلبة الحق المستعجل
٩٣	٧٣ اختلاف طلبة الاستعجال باختلاف الحالة المتصورة أمام المحكمة
٩٤	٧٤ هل مجرد الاعتناء على اختصاص القضاء المستعجل يكفي
	لتوافر الاستعجال؟
٩٥	٧٥ أمثلة من الأحوال التي استقر الحكم والقضاء على وجود
	الاستعجال فيها واختصاص القضاء المستعجل بنظرها
٩٦	٨١ الفصل الثاني — ولاية القضاء المستعجل عدم المساس بالموضوع
٩٧	٨١ معنى أصل الموقوف — ليس معنى أصل الموقوف الضرر الذي
	يلاقى بموقوف الأشخاص أو بعضهم من القرارات المستعجلة
٩٨	٨٢ سلطة القضاء المستعجل أثناء نظر الإجراءات الوقتية
٩٩	٨٢ لا يقيد القضاء المستعجل عند الحكم في الدعوى بنفس
	الطلبات التي تفرح أمانه
١٠٠	٨٤ طلبة القرارات المستعجلة — أثرها بالنسبة للقضاء المستعجل —
	وطرق الخصومة
١٠١	٨٥ اختصاص قضاء المستعجل في تقرير ما يفتقر في قراراته
	وقد أصبح ما حصل فيها من أخطاء مادية
١٠٢	٨٦ الشروط اللازمة لصحة طلب التفسير وجود اختصاص
	القضاء المستعجل عند التفسير
١٠٣	٨٨ عدم جواز القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع
١٠٤	٨٩ قبول تفسير في وقائع الدعوى المأذنة أو في مركز الطرفين
	أو أحدهما القانوني متروك لتقدير قضاء المستعجل
١٠٥	٩٠ مسائل مستتاة من طبيعة عدم المساس بالموضوع
١٠٦	٩٢ طبيعة عدم اختصاص قضاء المستعجل بالتدخل في الموضوع
١٠٧	٩٣ المنازعات الموضوعية — ومن قبل قضاء المستعجل
١٠٨	٩٤ كمية بحث المنازعات الموضوعية أثناء نظر الإجراءات
	القضائية واشكالات قضاء

صفحة	محتوى
١٢	٩٩ احتصاص القضاء المستعجل في الحكم في بعض القضايا المطروحة أمامه وعدم اختصاصه في الفصل في الباقي
١٣١	١٠١ استعجال من المناظر التي لا يجوز الفصل المستعجل الحكم فيها لما في الفصل فيها بالموافق
١٣٢	١١٤ مصارف الدعوى المستعجلة وعلى يجوز القضاء المستعجل الحكم فيها أم لا
١٣٣	١١٦ أوامر تقدير أتعاب الخبراء والمجلس
١٣٤	١١٦ أوامر تقدير المصاريف على الخصم الآخر وقوائم الرسوم
١٣٥	١١٦ المصاريف التي تحصل في أتعاب الخبراء والمجلس وفي أوامر تقدير المصاريف
١٣٦	١١٥ المصاريف في قوائم الرسوم
	الباب الرابع — شروط وإجراءات التقاضي أمام القضاء المستعجل
١٣٨	١١٩ الفصل الأول — شروط التقاضي أمام القضاء المستعجل
١٣٩	١١٩ لا يشترط التقاضي أمام القضاء المستعجل توافر الشروط اللازمة لأهلية التقاضي أمام القضاء العادي
١٣٣	١٢٢ الفصل الثاني — إجراءات التقاضي أمام القضاء المستعجل
١٣٣	١٢٢ المرح الأول — لوائح عمومية — طرق التقاضي في فرنسا ومصر
١٣٤	١٢٣ أرجح ذهب بين الإجراءات المستعجلة وقطعية
١٣٥	١٢٦ أرجح الاختلاف بين الإجراءات المستعجلة وقطعية
١٣٦	١٢٨ هل يجوز للحامي أو يرافعه أمام القضاء المستعجل بتبرير أو كبل
١٣٧	١٢٨ هل يجوز القضاء المستعجل إصدار أحكام نهائية أو تصديرية في الدعوى أو تحلب الخصم الصالح المأمور أو التمس على رافعه متنازع عليها
١٤٠	١٢٩ المرح الثاني — طرق التقاضي أمام القضاء المستعجل
١٤٠	١٢٩ الطريقة الأولى (العادية) دفع دعوى ب ورقة تكليف المحضر أمام المحكمة المختصة نال في المراجعين التي نص عليها القانون في المواد ١٨ مرافعاتها على و ١٧ فقط
١٤٣	١٣٣ الآثار القانونية التي تترتب على ورقة التكليف بالمحضر
١٤٦	١٣٤ الطريقة الثانية من طرق التقاضي تختلف عن الأولى في عنصر المراجعين وعلى التقاضي وفي ضرورة أخذ إذن بها من القاضي
١٤٦	١٣٤ ضرورة وجود استكمال شديد للائحة إليها
١٥٠	١٣٥ الطريقة الثالثة من طرق التقاضي — طلب المحضر على محضر قضائي
١٤٢	١٣٦ المرح الثالث — شكل الأحكام المستعجلة
١٤٣	١٣٦ شكل الأحكام المستعجلة التي تصدر في المحكمة
١٤٧	١٣٧ » » » » » في المحل

صفحة	مادة
١٦٠	١٣٣ شكل الأحكام التي ينص فيها على التمتع بالنسخة الأصلية
١٦١	١٣٤ الفرع الرابع - إعلان الأحكام المنشقة وتنفيذها
١٦١	١٣٥ جواز التمتع بحب الاعلان مباشرة في ضرورة لمرور أربع وعشرين ساعة بعد الحصول على إذن من قتلني
١٦٤	١٣٦ الفرع الخامس - وصف الأحكام المنشقة
١٦٤	١٣٧ الأصل فيها - عماد بقوة القانون غير كفالة إلا إذا رأى القاضي ضرورة تقديم كفالة
١٦٧	١٤٠ جواز نعت الأحكام الملحق تنفيذا على تقديم كفالة مع عدم تقديم الكفالة بشرط ايداع المنحل من التمتع في خزانة المحكمة
١٧٠	١٤١ التمتع يكون إما بالصورة التمثيلية للمحك أو بالنسخة الأصلية
١٧٢	١٤٢ الفرع السادس - طرق الطعن في الأحكام المنشقة - الطرق الاحتياطية
١٧٢	١٤٣ المعارضة في الأحكام النهائية الأصلية
١٧٤	١٤٤ عدم جواز المعارضة في الأحكام النهائية القربية والمخلطة
—	١٤٥ حل يجوز الطعن بالمعارضة في فرنسا وفي مصر في المخلط وفي الأحكام النهائية الصادرة من محاكم الموضع عن مسائل مستعجلة تنظرها بعباً الحقوق التي تصل إليها
١٧٥	١٤٦ الطعن في الأحكام المنشقة عن تعدد في
١٧٥	١٤٧ أولاً : في القانون الأصلي
١٧٧	١٤٨ ثانياً : و و المخلط
١٧٨	١٤٩ ثالثاً : و و الفرنسي
١٧٩	١٥٠ استئناف الأحكام المنشقة
١٧٩	١٥١ معناه الاستئناف وشرطه اللازم توافرها لجوازه
١٨١	١٥٢ كمية رفع الاستئناف - المحكمة المختصة بنظره في الأصل والمخلط والفرنسي
١٨٢	١٥٣ ولاية المحكمة الاستئنافية أثناء نظر الاستئناف
١٨٤	١٥٤ الحكم بالمصاريف في الاستئناف على من خسر الدعوى
١٨٤	١٥٥ حل يجوز للمحكمة الاستئنافية الحكم بالتعويض على من خسر الدعوى
١٨٦	١٥٦ طرق الطعن غير الاحتياطية - الطعن إعادة النظر
١٨٨	١٥٧ خاصة القضاء
١٨٩	١٥٨ الطعن بطريق التمس والبرلم
١٩١	١٥٩ الفصل الثالث - اختصاص محاكم الأمور المنشقة بالنسخة المركزية
٢٠٠	١٦٠ طلبة عدم الاختصاص المركزي

الكتاب الثاني

الأشغال التي يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها نص صريح في القانون

بند	مادة	
٢٠٦	١٦١	الفرق بين اختصاص القضاء المستعجل بنص صريح وقانونيون اختصاصه العام في الأمور المنسبة وفي اشكالات التميز
٢٠٧	١٦٢	الباب الأول — الأشغال التي يختص بقضائها بنص قانون في فرنسا
٢٠٧	١٦٣	أولاً — المزايدات والمصوبات المتعلقة بتسليم صورة من العقود غير المقيدة في السجلات الرسمية أو صورة من عقود التناقص الموجودة في حيازة مرقق العقود (مواد ٨١٢ و ٨١١ مرافعات فرنسية)
٢٠٨	١٦٣	ثانياً — المزايدات التي تحصل في الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتسليم صورة تنفيذية ثانية من الأحكام والعقود الرسمية (مادة ٨١٤ مرافعات فرنسية)
٢٠٩	١٦٤	ثالثاً — المصوبات التي تحصل في أثناء وضع الاحتام بمعرفة القاضي الجولي أو من يتدخل على أموال مستندات ترك أو على الأموال المشتركة (مواد ٩٢٩ - ٩٣٢ مرافعات فرنسية)
٢١٣	١٦٥	رابعاً — المزايدات التي تحصل أثناء جرد موجودات شركة والمطالبة بحاجبة الأشياء المطلوب جردها أو مستغالب الجرد أو التظلم بكيفية إملأوة هذه الموجودات أو بتخصيص الموقوف المكلف جردها (مادة ٩٤٤ مرافعات فرنسية)
٢١٤	١٦٥	خامساً — المصوبات الخاصة جميع موقوفات شركة طبقاً لنص المادة ٨٣٦ مدني فرنسي
٢١٥	١٦٦	سادساً — المزايدات المتعلقة بالحراسة على الموقوفات المصوز عليها وطلب استقالة الخازن المدين عليها أو استبداله بنوه مادة ٩٠٦ مرافعات فرنسية
٢١٦	١٦٧	سابعاً — المزايدات المتعلقة بالتفديت الحاصل بطريق الإكراه المدني (مواد ٨٠٥ - ٨٠٨ مرافعات فرنسية)
٢١٧	١٦٨	ثامناً — التصريح للدين قبض الدين المصوز عليه رغم الحجز بعد إيداع مبلغ في خزانة المحكمة أو في يد من يبينه لصاحبه يكتفي لسداد دين المأجر مع تخصيصه عليه (مادة ٩٣٧ مرافعات فرنسية حلة بقانون ١٧ جويليه ١٩٠٧)
٢١٨	١٧٠	تاسعاً — طلب القابع على قنطرة منحصر مبلغ معين من ثمن البيع

الصفحة	المادة
٢٣٣	١٧٠
عاشرة	لا بداع في حراة المحكة على منه الفاش المراض في دفع التمروا سلام الفاق طعناً لصوص الفاتون الصادر في ١٩١٣ المصوبات التي تفرص انحصار ائام، وبيع المهور فتعطي الاستحقاق على المتعولات الموجودة في حيازة النهر (١٧٩ مراعات فرسو)
٢٣٥	١٧١
سادس عشر	طلب وضع الفاض المهور عليه عمت الحراة القضائية لمر طلب التصريح بجمع ثماره وبيعها وايداع الف في حراة المحكة (مادة ١٨١ مراعات فرسو)
٢٣٥	١٧٢
اى عشر	المنازعات التي تحصل بشأن إعطاء شهادة من ط الكتاب يجب عدم قيام الراس عليه المراه بكامل شروط البيع تبيداً لطلب إعادة البيع مؤلفت (١٧٣ مراعات فرسو)
٢٣٤	١٧٤
ثالث عشر	المنازعات المتعلقة بدفن الموتى
٢٣٨	١٧٦
رابع عشر	المنازعات المتعلقة بالمنازعة في صرف قيمة السندات المروية خلالها (قانون ١٩٠٢ و مرسوم ١٩٠٢)
٢٤٥	١٧٩
خامس عشر	المنازعات المتعلقة بقرار ببيع ممتلكات رب العمل لقامل لمر لنازعة عند إرادة لقامل أثناء الفصل حتى تفصل محكة الموحوج بالتموين المستحق (القانون الصادر في ١٩٠٥)
٢٤٦	١٨١
باب الثاني —	الأحوال التي يخصص حكم خاص القانون في مصر في الخطط والاعمل
٢٤٦	١٨١
أولاً	المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تشييد أو صور ثانية من الاسكام والعمود الرسمية (١٩٠ مراعات مخطط)
٢٥٣	١٨٤
أثب	المنازعات الخاصة بالحراة من المتعولات المهور عليها وحطب استقالة الممارس المهني أو استبداله بغيره (مراه ١٨١ مراعات مخطط و ١٨٤ عمل)
٢٥٤	١٨٥
ثالث	معي مدير الاشياء المهور عليها (١٨٩ مراعات مخطط و ١٨٥ عمل)
٢٥٥	١٨٥
رأب	التصريح بتفدين بنش الفين المهور عليه وشم المهور به زمام مبلغ في حراة المحكة يكي ليقظ دين الحاجز مع تخصمه عليه
٢٥٩	١٨٥
ثامب	طلب وضع الفاض المهور عليه في المخطط تحت الحراة القضائية أو جمع ثماره وبيعها واداع الف في حراة المحكة (مادة ١٧٧ مراعات مخطط)
٢٦٤	١٩١
سادساً	طلب الحلول في اجراءات الحجر العارى في المخطط في حالة تخلف الدائن الحاجز عن السيق الاجراءات (١٧٧ مراعات مخطط)

رد	مجموعه	الملاحظات المتعلقة بلادة اجراءات البيع العسارى في المخطط	مادة
٢٩٧	١٩٢	(٢٩٧ مراضات مختلط)	١
٢٩٨	١٩٣	طلب الاثبات المؤجر في المخطط استصداره المبلغ للتسجل من سج المقتولات التي كانت بالعين المؤجرة وظهر انهم الاجار المستحق له (مادة ٥٨٣ مراضات مختلط)	ثامناً
٢٩٩	١٩٩	طلب بيع الاشياء المحجوز عليها تعديداً بالرغم من وضع دعوى استرداد عنها (مواد ٥٤٢ مراضات مختلط معلقه ٢٧٨ أهل مادة)	ثامناً
٣٠٠	٢٠٢	طلب ايقاف بيع الاشياء المحجوز عليها عند وضع دعوى استرداد ثابته	ثامناً
٢٩٣	٢٠٤	طلب زيادة اعلانات النشر والالتصاق في البيع العقارية في المخطط (مادة ٩٤٩ مراضات مختلط)	سادس عشر
٢٩٤	٢٠٤	طلب زيادة اعلانات النشر والتعلق عند بيع المقتولات المحجوز عليها في المخطط (مادة ٩٥٧ مراضات مختلط)	ثاني عشر
٢٩٥	٢٠٥	طلب بيع المقتولات المحجوز عليها في المخطط في غير المحل المرجوة به أو في غير أقرب الاسواق العمومية (مادة ٩٣٠ مراضات مختلط)	ثالث عشر
٢٩٦	٢٠٥	المصرح في المخطط ببيع ممتلكات الاسم من أى نوع كانت والبيانات التي تشتمل بالتحويل بواسطة حساب أو حيدوي (مادة ٥٥٩ مراضات مختلط)	رابع عشر
٢٩٧	٢٠٥	طلب اجراء الاعمال الضرورية في قبيل الأسفل شح سقوط المحل (مواد ٣٤ مدى أهل و ٥٥ مختلط)	خامس عشر
٣٠٠	٢٠٧	تعيين حارس على القطار المزروع ملكته في الاحل أو المحجوز عليه عقارياً في المخطط عند تحلل الملاك عنه (مواد ٧١٠ مدى مختلط و ٥٨٦ أهل)	سادس عشر
٣٠٢	٢٠٨	تعيين غير لائقات حالة الاشياء المتبذ بقتلها والحكم مايلزمها أو حجزها ثم نقلها إلى محل مؤقت عند حصول نزاع بين صاحبها وأمين القتل فتأنيها (١٠٥ تماري مختلط و ١٠٠ أهل)	سابع عشر
٣٠٣	٢٠٨	طلب المحكم بطلب التسجيل أو قسمة الخصال على حامش سجل المهرولات الواجبة التسجيل مطوى المملوك أو التسخ أو غيرها (المادة ٧ من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣	ثامن عشر

الكتاب الثالث

صفحة	عدد
٢١١	٣٠٩
٢١١	٣٠٩
٢١١	٣٠٩
٢١٢	٣١٠
٢١٣	٣١٢
٢١٥	٣١٣
٢١٦	٣١٤
٢١٦	٣١٥
٢١٦	٣١٦
٢١٧	٣١٨
٢١٩	٣٢١
٢١٩	٣٢٦
٢٢٠	٣٢٤

الاحوال التي يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها لتوافر
صفة الاستعجال

الباب الأول من دعاوى اثبات الحالة - ضرورة توافر الاستعجال فيها - متى
الاستعجال فيها - لا يمنع من اختصاص القضاء المستعجل
في الحكم فيها كون الآثار المادية المظروب اثباتها على
ذمن قبل رفع الدعوى متى كانت قابلة للتبديد من وقت لآخر
أثرة من دعاوى اثبات الحالة التي يترتب فيها الاستعجال
أثرة من دعاوى اثبات الحالة التي لا يختص القضاء المستعجل
بنظرها لعدم توافر الاستعجال فيها

لا يجوز القضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى اثبات الحالة
بحسب أصل الحقوق وتفسير الاتفاقات والمضود لمرقة ما إذا
كانت المعادى متجهة في الموضوع أم لا

عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم باعتداد بقرار غير
قيد في دعوى اثبات حالة أو الحكم باستبداله بغيره عند
حصول طعن موضوعي على قراره أو تعيين خيب للمصطنع
المقدم في دعوى متطورة أمام محكمة الموضوع بفرض تثاتيد
حل الحكم فيها

اختصاص قضاء المستعجل في تعيين غير لشكة الأمور
الأولى التي ياتر بها غير آخر أو تكليف على الحيد
الأول بأدائها

لا يجوز لقاضي المستعجل تكليف الحيد بأخذ معلومات أو
مماح صوره بلايين أثناء مباشرة الأمور إلا في حالة الضرورة
القضوي والتي تستلزم ممانع القيود كمن مكلل لائمام الحايه

تقييد خاض الأمور المستعجلة عند الحكم في دعاوى اثبات
الحالة ببعض القيود التي تمنع اختصاص محكمة الموضوع

اثبات حالة عتار اتخذت بقاءه إجراءات نزاع ملكية تعيداً
للاستيفاء على النسخة العامة

تعيين جميع لائحات حالة الحل المستكن

أثر الأحكام التي تصدر من قضاء المستعجل في دعاوى اثبات
الحالة وتطور الجبرل الذين تعينوا منها على محكمة الموضوع

٢٢٥	٢٢٦	المحكمة المختصة مركزياً بنظر دعوى اثبات الحقة
٢٢٦	٢٢٦	أهلية القاضي في دعوى اثبات الحقة
٢٢٧	٢٢٧	سلطة أحكام القضاء المستعجل في هذه الدعاوى
٢٢٨	٢٢٨	هل الاتفاق على التحكيم في نزاع معين يمنع القضاء المستعجل من نظر دعوى اثبات حالة عارضة بهذا النزاع
٢٢٩	٢٢٩	صايرف دعوى اثبات الحقة ومن المأزم بها
٢٣٠	٢٣٠	كتاب الثاني — اجارة الاشياء
٢٣٠	٢٣٠	قواعد عامة
٢٣٢	٢٣٥	اجاره الفقول - الفقول الخليل بين الاجارة والبيع - شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المنازعات المستعجلة الحقة بها
٢٣٦	٢٣٨	هل اتفاق على طرح موضوع الحقوق الناشئة عن الإيجار على محكمين يمنع القضاء المستعجل من الحكم في المنازعات المستعجلة التي تفضل بين المؤجر والمستأجر
٢٣٧	٢٣٠	القسم الأول — المنازعات المستعجلة التي تفضل بين المؤجر والمستأجر أثناء مدة الإيجار
٢٣٨	٢٣٠	الفصل الأول — التزامات المؤجر أولاً - تسليم الشيء المؤجر - ثانياً إجراء الإصلاحات المستعجلة الضرورية - ثالثاً عدم الترخص للمستأجر في الانتفاع بالشيء المؤجر
٢٣٩	٢٣٩	الفرع الأول — المنازعات المستعجلة التي تنشأ من عدم تنفيذ الالتزام الخاص بالتسليم
٢٣٩	٢٣٩	أولاً - تأخير المؤجر في التسليم
٢٤٠	٢٣٩	شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم خلف تأخير المؤجر لتسليم
٢٤٢	٢٣٢	هل يحل من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم والمؤجر وجود نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص التأمين العقاري وتحرير عقد الزمن
٢٤٤	٢٣٢	ثانياً - تحميل إحدى الجانين
٢٤٤	٢٣٢	عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى التسليم عند حصول نزاع جدي بين المستأجر ورافع الدعوى وآخر عن استصدار التأمين المؤجرة يجب منه الدفع في أفضلية أحدهما على الآخر في التأجير
٢٤٥	٢٣٢	استصاص قضاة المستعجل في توجع إحدى الجانين أثناء نظر أشكال التخذ
٢٤٦	٢٣٣	ثالثاً - طلب تعويض لاثبات حالة التأمين المؤجرة بناء على طلب

صفحة	عدد	
٢٤٧	٢٣٤	المستأجر قبل استلامه اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بذلك للمخرج الثاني — الخازنات المستعجلة العامة بإجراء اصلاحات في العين المؤجرة
٢٤٧	٢٣٤	لتصريح المستأجر بإجراء الإصلاحات الضرورية أو التي طلبها في العقد
٢٥٠	٢٣٤	عدم اختصاص القضاء المستعجل في التصريح للمستأجر بإزالة ما أجراه المؤجر من الاعمال في العين المؤجرة
٢٥٧	٢٣٤	تعيين خير لحماية القطار المؤجر وسرقة طيبة الاصلاحات الواجبة اجراؤها فيه ومداها ثم إلزام المؤجر بإجرائها بمحض من تقرر ان يكون له مستعجل وطوارئ لصيانة القطار — التصريح للمستأجر بإجراء الاصلاحات على قفلة اذا تأخر المؤجر في اتخاذها مع حفظ حقوق الطرفين في الموضوع للمسئلة المختصة أما من الاعمال الضرورية التي يجب القضاء المستعجل عند الاستعمال التصريح للمستأجر بإجرائها
٢٥٤	٢٣٥	قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بخصوص هذه الاعمال وهل يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في التصريح للمستأجر بإجرائها
٢٥٥	٢٣٦	لا يبعد من اختصاص القضاء المستعجل في التصريح بإجراء الاصلاحات اذ ان المستأجر بوجود الخلل بالعين المؤجرة من مدة أو أن العمل فيها يمس الموضوع المسئلة المستعجلة المختصة مركزياً بنظر دعوى اثبات الحالة والتصريح بإجراء الاصلاحات الضرورية
٢٦٠	٢٣٧	المخرج الثالث — الخازنات المستعجلة المختصة بانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة
٢٦١	٢٣٧	التصريح للمؤجر بعمل الاصلاحات الضرورية المستعجلة في العين المؤجرة بالرغم من عانة المستأجر في ذلك
٢٦١	٢٣٧	اعلان العين المؤجرة عند وجود خلل كبير فيها يحتمل على حالة الوجودين فيها
٢٦٢	٢٣٨	التصريح للمستأجر بترك العين المؤجرة عند عدم امكان الانتفاع بها بسبب الاصلاحات أو الاعمال التي يجريها المؤجر فيها - شروط ذلك
٢٦٧	٢٣٩	التصريح للمستأجر بالتوقف عن دفع الاجارة عند وجود ضرر جسيم له من احوال المؤجر
٢٦٨	٢٤١	أما من المنازعات المستعجلة التي يحل بين المؤجر والمستأجر خصوص كيفية الانتفاع بالعين المؤجرة ويدخل في اختصاص القضاء المستعجل بالحكم فيها

صفحة	بند
٢٤٦	٣٦٩ القاعدة العامة لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم والمنازعات المتعلقة باستتاع المستأجر للمدين المؤجره
٢٤٧	٣٧٠ الفصل الثاني — فسخات المستأجر — أولاً - الاعتراض بالنقض المؤجر ثانياً - استعمال الشيء المؤجر فيها هو مدله - ثالثاً - دفع الأجرة في المراجعات على رابها - وضع أجرة منزلة أو هتافح أو محمولات في الجدي تأمين الأجرة عدة سنين ان لم تكن مدفوعة مضمناً
٢٤٨	٣٧١ التفرع الاول — قبلات المستعجل الخاصة بالاعتراض بالنقض المؤجر وعدم اجراء تغيير فيه
٢٤٩	٣٧٢ اثبات أعمال التعديرات التي يجرها المستأجر في الدين المؤجرة اذا كان من شأنها التأثير على كيانها ومصلحة صلاحيتها
٢٥٠	٣٨٠ التصريح للمستأجر بترك الدين المؤجرة اذا نهدم بناؤها أو حصل فيها ما يهدد مستها بالرغم من عاقبة المؤجر
٢٥١	٣٨١ اتمام المستأجر ربيع الاشياء الثنية والمواد القابلة للاهلاك أو الخطرة من الدين المؤجرة
٢٥٢	٣٨٢ التصريح للمستأجر ببيع ممولاته أو هتافه بالمزاد في الدين المؤجرة عند انتهاء مدة الاجار
٢٥٣	٣٨٣ منع المستأجر من ازالة المنشآت والاصلاحات والتعديلات التي يجرها في الدين
٢٥٤	٣٨٦ تعيين حارس مضاف على الدين المؤجرة بناء على طلب المؤجر اذا كان مضافاً ذواجة وتركها للمستأجر يرداً أو اعمل وزادها
٢٥٥	٣٨٨ الفسخ قتل — المنازعات الخاصة باستعمال الشيء المؤجر فيها هو مدله وعلفاً لا اتفق عليه في النقد
٢٥٦	٣٩٠ القاعدة الاصلية عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من الدين المؤجرة إذا أساء استعمالها أو استخدمها في غير ما أعتد له
٢٥٧	٣٩١ أحوال مستقاة من قاعدة الاصلية يختص بها القضاء المستعجل بالحكم بالطرد - الاولى - وجود شرط صريح قاسح في النقد الثانية - استعمال الدين المؤجرة لغير محل الآداب الثالثة - إذا أحدث المستأجر تغييراً في الدين أو في عقوبتها أو إذا تمديد إحداث تلف فيها أو أجرى فيها أعمالاً من شأنها اطلاق راسة باقي السكان
٢٥٨	٣٩٢ اختصاص قضاء المستعجل في الحكم بطرد الانحطاس الاجانب الذين يسجل فيهم المستأجر السابق للتواجد في الدين

صفحة	مادة
٣٩٦	٢٤٩ عدم اختصاص قضاء المستعمل والحكم بطرد المشتاجر من العين المؤجرة بناء على طلب المؤجر
٣٩٧	٢٥٠ الفرع الثالث - المنازعات المتعلقة بطع الإيجار - الاجراءات القضائية التي يختص قضاء المستعمل في الحكم فيها عند تأجير المشتاجر في دفع الإيجار - أولاً - طرد المشتاجر من العين المؤجرة - ثانياً - تعيين حارس ليلاني على المتفرقات الموجودة في العين - ثالثاً - التصريح للمؤجر ببيع المتفرقات الموجودة في العين
٣٩٩	٢٥٠ المبحث الأول - طرد المشتاجر من العين المؤجرة
٣٩٩	٢٥٠ ١ - التأجير حاصل بالكتابة
٣٩٩	٢٥٠ وجود شرط صريح فاسخ في العقد - اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بالطرد - السبب في الاختصاص - الاستبعاد - طبعه
٤٠٣	٢٥١ لا يدرأ حصول الفسخ بقوة القانون ذكر عبارات أو كلمات مخصوصة في الشرط المصريح بالفاسخ
٤٠٢	٢٥١ لا يندى قضاء المستعمل اختصاصه عند بحث غرض المأذنين من الألفاظ والعبارات التي ذكرناها في العقد
٤١٣	٢٥٢ التفرق بين الشرط المصريح بالفاسخ والشرط الفاسخ الضمني
٤٠٥	٢٥٢ الشرط الذي اعتبره الفقه والقضاء في فرنسا ومصر كافي لحصول الفسخ بقوة القانون
٤٠٧	٢٥٤ بعض الالتماء التي حوت شرطاً صريحاً فاسخاً
٤٠٨	٢٥٥ بعض الالتماء التي لا تحتوي على شرط صريح فاسخ
٤٠٩	٢٥٦ لا يصحح من الشرط المصريح بالفاسخ أو يفسد من أثره من المأذنين حصول التفرق من المؤجر بالفسخ
٤١٠	٢٥٦ ضرورة تنبئ شروط الإيجار فيما يخص الشرط الفاسخ كما هي دون اجراء أي تنبيه أو تحوير فيها
٤١١	٢٥٦ لا يفسد في العقد بالفسخ أو بالفسخ أن يحصل ما نذار عن به محضر إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك صراحة في العقد
٤١٤	٢٥٧ لا يقوم مقام الشرط المصريح بالفاسخ مجرد اتفاق الطرفين على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر دعوى الإخلال
٤١٥	٢٥٨ لا يشترط لتوافر الاختصاص الاتفاق في العقد على اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بالطرد مع وجود شرط المصريح بالفاسخ
٤١٧	٢٥٨ لا يجل من اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بالطرد قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بالمخاللة للإيجار للمشتاجر أو

صفحة	رد
٢٥٨	٤١٨
٢٥٩	٤١٩
٢٦١	٤٢٢
٢٦٢	٤٢٣
٢٦٣	٤٢٤
٢٦٤	٤٢٥
٢٦٤	٤٢٦
٢٦٦	٤٢٩
٢٦٦	٤٣١
٢٦٦	٤٣٢
٢٦٨	٤٣٤
٢٦٨	٤٣٥
٢٦٩	٤٣٦
٢٧١	٤٣٧

بالقبح أو بسبب المجر أو رفع دعوى من المتأجر أمام محكمة
الموضوع حسب الدعوى المستجبة بقرص تأخير الفصل فيها
هل يؤثر على طلب الإخلاء التأخير في الإيجار مع وجود
الشرط الصريح للقانع استصدار البين البلاء ووجود بيان
للمتأجر عليها

عرض الإيجار المتأخر حسب حصول القبح انخفاً وهل
يؤثر على حق المؤجر في طلب الإخلاء وعلى اختصاص
القضاء المستعمل في نظرها

قصر في عقد الإيجار على عدم أحقية المتأجر في تأخير
الإيجار لأي سبب كان وهل يجوز لقاضي الأمور المستعجلة
عدم الأخطاء ورفض دعوى الإخلاء

إعطاء مهلة للمتأجر لبيع الإيجار المتأخر أو الإخلاء
وهل يختص القضاء المستعمل في الحكم بها

اختصاص القضاء المستعمل في إعطاء مهلة للمتأجر لإخلاء
البين المؤجرة عند عدم حصول ضرر للمؤجر من ذلك

عدم وجود شرط صريح فسخ في العقد — الأصل عدم
اختصاص القضاء المستعمل في الحكم بالطرد مهما كانت قيمة
الإيجار المتأخر لتعلق الحكم بالطرد بالموضوع

الاستثناء - الاختصاص بالحكم بالطرد إذا كانت العقارات
أو الأشياء الموجودة في البين المؤجرة لا تقي بعدالة الإيجار
المتأخر - السبب في ذلك

كيفية إثبات عدم كفاية العقارات الموجودة في البين -
سلطة القضاء المستعمل في تقدير ذلك

ب - التأجير حاصل بنوع كذا

الرأي القائل باختصاص القضاء المستعمل بالحكم بالطرد
في جميع الأحوال

الرأي القائل باختصاصه بالحكم بالطرد في حالة كونه
العقارات الموجودة في البين لا تقي حينئذ الإيجار المتأخر

مبحث — في اختصاص القضاء المستعمل في محدد المنازعات التي يثيرها
المتأجر أثناء دعوى الطرد للتأخير في الإيجار لسبب الحكم
بها ومدى سلطة القضاء المستعمل في تقديرها

أما في المنازعات غير الجدية التي لا تمنع من الاختصاص

أما في المنازعات الجدية التي تمنع من الاختصاص

مبحث — في حل وجود تأمين قضائي تمتد الدعوى يمنع المؤجر من
الحكم بطرد المتأجر من البين المؤجرة للتأخير في الإيجار

صفحة	بند
٢٧٢	٤٢٨ للمبحث الثاني — في تعيين طوس على المنقولات الموجبة في البيع المؤجرة للمساكنة عليها
٢٧٣	٤٢٩ المبحث الثالث — في التصريح ببيع المنقولات الموجبة في البيع المؤجرة وقال للإيجار التأخير غير أنواع الإيجارات الخاضعة بالتمتع وعمل يخص قضاء المستعمل بذلك - الآراء المختلفة
٢٧٤	٤٣٠ مبحث — في عدم اجتماع قضاء المستعمل في الحكم في ملكية المنقولات الموجبة في البيع المؤجرة
٢٧٦	٤٣١ مبحث — في عمل يجوز قضاء المستعمل مع التأخير من بيع أو حل المنقولات الموجبة في البيع المؤجرة
٢٧٥	٤٣٠ مبحث — في طيب القرارات الصادرة من قضاء المستعمل بطرد التأخير التأخير في الإيجار
٢٧٨	٤٣١ الفرع الرابع — المنازعات المتعلقة بوضع أمتة أو بضائع أو منقولات في البيع المؤجرة لبيان الإيجار
٢٧٨	٤٣١ اختصاص القاضي المستعمل في قرار في الحكم بطرد متأجر البدل أو الخافوت لما أحل بهذا الالتزام - السبب في الاستعصاء - جواز إعطاء مهلة للتأجير لوط بالالتزام قبل الحكم بالطرد
٢٨٠	٤٣١ اختصاص القاضي المستعمل في بحد النزاع الذي يحصل بين المؤجر والمتأجر بشأن اقتضاء التكميل
٢٨٠	٤٣٢ الرجوع عن قرار الصانع بالطرد لعدم وجود منقولات في البيع المؤجرة - شروط ذلك
٢٨٠	٤٣١ عدم اختصاص القاضي المستعمل في حصر في الحكم بالطرد لمجرد انقضاء التمام بهذا الالتزام - اختصاصه بالحكم بالطرد إذا تأخر التأجير في سداد الإيجار - أسباب ذلك
	٤٣٢ الفرع الخامس - المنازعات المتعلقة الأخرى التي تحصل أثناء الإيجار
٢٨٠	٤٣١ (١) طرد المتأجر من العين إذا وضع اليد عليها قبل الاتفاق نهائياً على الإيجار وتضمنه وشروطه
٢٨١	٤٣٢ (٢) إبطال التأجير بالالتزامات المتفق عليها في عقد الإيجار أولاً - تأجير من الباطن بالرغم من الخطر على طلق عقد الإيجار حتى يخص قضاء المستعمل بالحكم بالطرد
٢٨٣	٤٣٢ ثانياً - مخالفة المتأجر لشروط الإيجار الأخرى ومن يخص قضاء المستعمل في الحكم بالطرد
٢٨٤	٤٣٦ (٣) إرجاع المتأجر إلى البيع المؤجر عند إخراجه منها بغير موافقة مبحث - في عدم اختصاص قضاء المستعمل بوضع شروط الإيجار

صفحة	م	مجموعه
٢٨٥	٢٨٥	مبحث — في عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في قتل في صحة الإيجار أو ملاحقه
٢٨٦	٢٨٦	مبحث — في عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطرد المستأجر من قاضي عند حصول راجع على الاستجار
٢٨٧	٢٨٧	المبحث الأول — مع أو استدال الحق المؤجرة
٢٨٧	٢٨٧	الفرع الأول — عقد الإيجار ثابت التاريخ قبل حصول البيع أو المعاوضة ولم يذكر فيه شيء بخصوص أحقية المشتري في الفسخ — عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد
٢٨٨	٢٨٨	الفرع الثاني — عقد الإيجار غير ثابت التاريخ قبل البيع أو المعاوضة — وجود اختلاف في نصوص القوانين القبرية عن نصوص القانون المصري الأصل والتمثلت في مدى حق المؤجر أو المشتري في طلب الفسخ في الشروط الواجب توافرها تمام هذا الحق
٢٨٩	٢٨٩	اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في مرسا في الحكم بالفرد باء على طلب المشتري — شروط ذلك
٢٩٠	٢٩٠	عدم اختصاص القضاء المستعجل في مرسا في الحكم بطرد المستأجر في هذه الحالة — أسباب ذلك
٢٩٠	٢٩٠	الفرع الثالث — وجود اتفاق في عقد الإيجار على حق المشتري الجديد في فسخ الاجارة
٢٩٠	٢٩٠	اختصاص القضاء المستعجل في مرسا ومصر و الحكم بطرد المستأجر اذا قبل الاتفاق أيضا عدم أحقية المستأجر في الرجوع على المشتري بأي تعرض كان وشروط ذلك
٢٩١	٢٩١	عدم اختصاص القضاء المستعجل في مصر في الحكم بطرد المستأجر من حين اذا لم يقبل الاتفاق عدم أحقية المستأجر في التعرض
٢٩٢	٢٩٢	النقل الثاني — انتهاء الاجارة
٢٩٢	٢٩٢	الفرع الأول — انتهاء الاجارة المبني في عقد
٢٩٢	٢٩٢	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالفرد بقوات المدة المبني في العقد دون احتياج الى تقييد أو إقرار بالاعلام الا اذا اذن في العقد على خلافه ذلك
٢٩٢	٢٩٢	لا يحد من اختصاص القضاء المستعجل المنازعات غير المجدية التي يبرها المستأجر حول تحديد الاجارة
٢٩٢	٢٩٢	مدة قضاء المستعجل في نفس هذه المنازعات
٢٩٣	٢٩٣	أما من المنازعات غير المجدية التي لا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الاعلام

صفحة	مادة
٢٩٧	لا يؤثر على اختصاص قضاء المستعمل في الحكم في دعوى
٢٩٨	الاحتلال لا يقتضي مدة الاجرة وضع دعوى من المستأجر على
٢٩٩	المستأجر أمام محكمة الموضوع عقب استلامه اعلان الاحتلال
٣٠٠	أو وجود مستأجرين من الماطن لم تكن لهم يد
٣٠١	لزام المستأجر بالتزامه في أحدتها في حين عدم الاعاق على ذلك
٣٠٢	لا يقتضي المنازعات المتعلقة باستلام الاعمار أن يتم الاتفاق
٣٠٣	بين المدينين بشأنها بل يكفي اختيارها مائة من الاختصاص
٣٠٤	أن تكون حدية متى ولم يتم الاتفاق نهائياً عليها
٣٠٥	أما من المنازعات الحدية التي بعد من اختصاص قضاء
٣٠٦	المستعمل في الحكم في دعوى الاحتلال لا تبدأ مدة الاجارة
٣٠٧	عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى
٣٠٨	الاحتلال لا تقتضي المدة المدة في العقد من حصول تجديد
٣٠٩	قضى للايجار وعدم الاتفاق على المدة المحددة
٣١٠	حل وجود زراعة للمستأجر على الأرض المزروعة بجمع القضاء
٣١١	المستعمل من الحكم بالاحتلال لا يرفع منه الاجارة البتة وتنفذ
٣١٢	القرار الثاني - انتهاء الاجارة عن المدين فمقتضى حل المستأجر
٣١٣	الاجارة غير المدين لمدة - مائة - ثلثه - حل يلزم لاجرائه
٣١٤	شكل خاص - متى يثبت التمسك
٣١٥	اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بطرد المستأجر من الغير
٣١٦	بعد حصول التمسك شروط ذلك عدم حصول رافع حدى في
٣١٧	صحة التمسك أو في شكله أو مدته
٣١٨	سلطة القضاء المستعمل في المنازعات التي يجرها المستأجر
٣١٩	حول التمسك لمعرفة ما اذا كانت حدية من عدمه
٣٢٠	أما من المنازعات غير الحدية التي لا تمنح قضاء المستعمل
٣٢١	من الحكم في الدعوى
٣٢٢	أما من المنازعات الجزئية التي تمنح القضاء المستعمل من
٣٢٣	الحكم في الدعوى
٣٢٤	لا يجوز قضاء المستعمل أن يصرح للمستأجر الذي أعلن
٣٢٥	التأجير رفضه في الاحتلال لا تبدأ الاجارة بالبقاء في التمسك منه
٣٢٦	فترات مدة الاجارة
٣٢٧	القرار الثالث - حل جمع القضاء المستعمل من الحكم في دعوى
٣٢٨	الاحتلال لا تبدأ الاجارة المدين منه أو غير التمسك المدة أمناً
٣٢٩	المستأجر بامانة التأجير لاستعمال حقه في التقاضي وعدم
٣٣٠	وجود صلته له من احتلال المدين التأجير
٣٣١	القرار الرابع - في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في اعطيه

صفحة	١ -
٢٠٨	٥١٣
٢٠٩	٥١٤
٢٠٩	٥١٦
٢١٠	٥١٧
٢١٠	٥١٨
٢١١	٥١٩
٢١١	٥٢٠
٢١٢	٥٢١
٢١٢	٥٢١
٢١٢	٥٢٣
٢١٢	٥٢٤
٢١٥	٥٢٩
٢١٥	٥٣٠
٢١٦	٥٣١

مهلة الساجر عند الحكم بالاعلاء لاعتناء مدة الاجار
 القرم الخامس - التصريح للغير بزيادة العين المؤجرة التي ظروفت
 مدتها على الاتية لتخرج عليها واستكملها - التصريح للغير
 بوضع لوحة أو ورقة عليها للاعلان عن تأجيرها - شروط
 اختصاص القضاة المستعمل في الحكم بذلك
 القرم السادس - تمكن الساجر الجدد للأرض الزراعية
 من حيازة الزراعة والبناء
 القرم السابع - طينة قرار الاعلاء الصادر من قاضي الأمور
 المستعجلة لاتية الاجار
 القرم الثامن - تعيين خبير لاثبات حالة العين المؤجرة بما على
 طلب الساجر عند الحكم بطرده
 القرم التاسع - طرد الاشخاص الذين يحضرون الساجر في
 العين المؤجرة طلب لاعتنائها عند اتية الاجارة
 القرم العاشر - حل يمنع القضاة المخرج للقضاة العاشر للحصول على
 حكم بالاعلاء لتأخير في الاجار من رفع دعوى بالاعلاء
 أمام القاضي المستعمل
 القرم الحادي عشر - حل يجوز رفع دعوى بالاعلاء أمام القضاة
 المستعملين لتأخير في الاجار بعد صدور حكم ابتدائي بالاعلاء
 من محكمة الموضوع
 الباب الثالث - طرد واضع اليد على القضاة في سبب أو مدعى قانونية
 تعريف السبب القانوني - وضع يكون وضع على القضاة حاملا
 به سببه
 لا يشترط لانتقام السبب لإعلان عقد من العقود أو تخلف
 المحكمة في متفرق حكما بالإعلان
 شروط اختصاص القضاة المستعمل في الحكم بطرد واضع اليد
 على القضاة بلا سبب - استبعاد عدم وجود واقع دعوى في
 صحة أو في تنفيذ المشتدات التي يس عليها واقع الدعوى
 طلب بطرد - عدم تراخي شروط طهاري منع القرض في واقع الدعوى
 لخاصة الأمور المستعجلة أو وجه المنازعات التي تقدم بها
 وواقع اليد بخصوص سبب ملكة واقع الدعوى أو بخصوص
 صحة المشتدات المقدمة منه أو تخلفها
 أمثلة من المنازعات الجديدة التي تعلق بصحة مشتدات طالب
 الفرد وتمنع من اختصاص القضاة المستعمل في الحكم بطرد
 أمثلة من المنازعات غير الجديدة التي لا تمنع القضاة المستعمل
 من الحكم بالطرد

صفحة	مادة
٥٣٢	٣١٧ لا يؤثر على اختصاص قضاء المستعمل في الحكم في الدعوى كون رافع الدعوى ملكاً لغيره أو أن المراد المصلحة العامة
٥٣٤	٣١٧ اشتغال القمار بغير مقابل وطريق التماس من المالك بغير بلا يجب أو مدة قانونية
٥٣٥	٣١٧ هل يختص قضاء المستعمل بالحكم بطرد المالك من الاعيان الموجودة تحت المراقبة بناء على طلب المجلس على اعتبار أن المالك يتردد دائماً في الاعيان بلا يجب
٥٣٧	٣١٩ الباب الرابع — اجارة الامتصاص - تعريف عقد اجارة الامتصاص
٥٤٠	٣١٩ اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بطرد المستعمل أو العامل من الأماكن التي يملكها عند انتهاء عقد استئجاره
٥٤٢	٣١٩ اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بطرد المستعمل أو العامل أثناء مدة العمل عند عدم تعيين مدة الاجارة في العقد
٥٤٤	٣٢٠ لا يؤثر على اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بالطرد وجود رافع في مدة تملكه المبنى المقام أرق المبادىء الواجب اجرازه به أو لغيره الخادم بمنزله مدة التعميم مائة أو اربعة
٥٤٥	٣٢٠ لا يجوز لقاضي المستعمل عند الحكم بالطرد والاغلاق تطبيق تنفيذ الحكم وعلى دفع المائة التأخره المقام أو المستعمل أو المصروف الذي يفرده القانون أو على ابداع مبلغ يكفي لكل ذلك في خزانة المحكمة
٥٤٦	٣٢١ لا يحد من اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بالطرد في هذه الحالة وجود ملك في حصة المستعمل أو الموظف وفي حله القانونية مع التعميم
٥٤٧	٣٢١ عدم اختصاص قضاء المستعمل في تفسير ما جاء به العقد الاتفاقي خاصة بملامه الطرفين وحقوقهما والتزاماتهما
٥٤٧	٣٢١ اختصاص قضاء المستعمل في حالة الخطر الشديد في الحكم بطرد المستعمل من عمل يعمل بمخافة على حقوق صاحب العمل حتى ولو لم يكن المستعمل بأه شركه بالعمل مع صاحب العمل وكانت شروط الاتفاق طامنة في ذلك
٥٤٨	٣٢١ طرد المستعمل من عمل العمل قبل فوات المدة المتفق عليها في العقد أو المدة التي تحددها طابع العمل وعلى اختصاص قضاء المستعمل بذلك
٥٤٩	٣٢٢ عدم اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بفسخ عقد الاتفاقي
٥٥٠	٣٢٣ الباب الخامس — اجارة عمل الصانع - عقد اجارة عمل الصانع - ماله - الالتزامات المتبادلة التي تنشأ منه
٥٥٢	٣٢٣ الالتزامات المستتقة التي ترتب عليها اختصاص قضاء المستعمل

		بالحكم فيها ومعمود ذلك - تعيين سير لانت تحت حافة الاعمال الى متى عند حصول راع بين صاحب العمل وبين المزارع أو المهندس بخصوصها - التصريح لصاحب العمل باجراء الاعمال الخاصة على حسابها عند تأجير المثلوث او اجرائها طرد المزارع أو المصانع ومما من عمل العمل بناء على طلب صاحب العمل
٥٦١	٣٣٦	الباب السادس - المزارعات المستعينة التي تحصل بين المالك وبين حارس المنزل (القواب) - طرد القواب من عمل العمل بناء على طلب المالك التصريح لمستأجر المنزل باحضار قواب عمل المزارعة اذا تأخر المالك في ذلك
٥٦١	٣٣٧	الباب السابع - العمويات التي تحصل بخصوص تسليم الخطابات والمراميل لأوامر اداء عمل راع على شخص ما لكيما
٥٦١	٣٣٨	عدم اختصاص قسمة المستعمل في الحكم في هذه العمويات انما لم يكن له راع و ملكية الخطابات لشخص ارجه مدينة وكان الخلاف منقلاً بغيره أو نسخ عقد اتفاق يجب طرحه أولاً على محكمة الموضوع
٥٦٥	٣٣٩	الباب الثامن - المزارعات الخاصة بالتجارة والتصدير والمزعمو صاحب عمل القاب
٥٦٨	٣٤٠	الباب التاسع - المزارعات المختلفة باخراج الحث من الفرض وتقسيمها
٥٦٩	٣٤١	الباب العاشر - المزارعات المختلفة بادارة جرائد ومنها
٥٦٠	٣٤٢	الباب الحادي عشر - المزارعات المصلحة بتسليم أمتعة المسافرين
٥٦١	٣٤٣	الباب الثاني عشر - المزارعات التي تنفذ عن الملوحة
٥٦٢	٣٤٤	و الثاني و - و و و و المركبات
٥٦٣	٣٤٥	و الرابع و - و و و و البيع - طرد قاتع من قلوب المجبة بدعوى مستعينة - شروط اختصاص قسمة المستعمل في الحكم فيها - طرد المشتري من قلوب المجبة بقرار من القضاء المستعمل عند عدم قيامه بالتزاماته - شروط ذلك
٥٦٤	٣٤٦	امداد المثلوث المسع بدعوى مستعينة - شروط ذلك
٥٦٥	٣٤٧	التصريح للذات جميع الاشياء المسع اذا كانت بضائع غاية للثمن أو ثقلب الاسعار في السوق عند رفض المشتري استلامها و المباد المتفق عليه
٥٦٦	٣٤٨	التصريح للمشتري بتراد بضائع بدلا من الضائع المسع عند تقصير قاتع في تسليمها في اتياد المشتري عليه
٥٦٧	٣٤٩	الحكم ببيع الضار أو المختول المرحوم ومما ساراً تعاً لنقد مطلق أو تجاري عن عدم امداد دين الزعم وهل يخص القضاء المستعمل بذلك ؟

٥٨٦	٢٤٦	المادة الخامسة عشر — المازلات التي تنشأ عن الرهن الجائزى - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المرتهن جازماً من العقار المرفوض بناء على طلب المشتري العقار في مقابل ابتاع دين الرهن في خزانة المحكمة
٥٨٩	٢٤٧	المادة السادسة عشر — المازلات التي تنشأ عن الرهن العقاري وعن حقوق العائدين
٥٩١	٢٤٨	عدم اختصاص القضاء المستعجل في التفضل في حقوق العائدين المتنازعين وفي مدى امتياز كل منهم ودرجته أو في المسائل المتعلقة بحق حبس الشيء
٥٩١	٢٤٩	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإبطال الرهن التأميني أو الاختصاصات المسندة على العقار أو في الحكم في إبطال مفعول أمر الاختصاص
٥٩٤	٢٥٠	الباب السابع عشر — دعاوى وضع اليد
٥٩٤	٢٥٠	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى إبطال الأعمال الجديدة - شروط ذلك
٥٩٥	٢٥١	عدم اختصاصه في الحكم بأزالة الجاني التي تحت
٥٩٦	٢٥١	دعوى استرداد الجارية وهل يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها - الآراء المختلفة
٥٩٧	٢٥٢	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى منع التعرض
٥٩٨	٢٥٣	الباب الثامن عشر — التفتات الزمنية - شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها - التفتة مؤقتة - حق مالها والسبب القانوني الذي يترتب عليه غير متنازع عليها جدياً
٦٠٠	٢٥٤	قضايا المستعجل ضمن المازلات التي تثار أمامه محض حق طالب التفتة وسببه قانوني لحرفة ما إذا كانت جدياً أم لا متى بشر المازلات جدياً - أدلة على ذلك
٦٠١	٢٥٥	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في مسائل تعدد المؤونة
٦٠٣	٢٥٦	التمتع المؤونة التي يقتضيها المشتق في وقف - ما فيها - شروط الحكم بها
٦٠٤	٢٥٧	التمتع التي يقتضيها المشتق في الوقف بسبب توقيع حيوز على استيفائه ومتى يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها - شروط ذلك
٦٠٧	٢٥٨	ماهية الأحكام التي تصدر بالتمتع المؤونة من محكمة الموضوع أو من القضاء المستعجل وآثارها القانونية
٦٠٩	٢٥٩	الباب التاسع عشر — المازلات المنسوبة الخاصة للملكة
٦١٢	٢٦٠	» قشرون — » التي يحصل يد الجيران - اختلاف الأعمال التي يجريها الجار في ملكه
٦١٣	٢٦١	الباب الواحد والعشرون — المازلات المنسوبة المتعلقة بالمنازل القاصلة

٦٢٠	٣٥٧	باب الثاني والعشرون — المزايدات الخاصة بحق الميرور أو حق الطولق أو حق التبريد
٦٢١	٣٥٨	باب الثالث والعشرون — المزايدات التي تحصل بين شخصين بخصوص وضع اليد على حمار معين بحجة ملكته لكل منهما
٦٢٢	٣٥٩	باب الرابع والعشرون — المزايدات المتعلقة بحق الأترب والميل
٦٢٤	٣٦٠	» الخامس » — » التي تحصل بين التركة على الفروج بخصوص الأعمال التي يجنبها أحدهم في عين التركة بين رجلين لباقي
٦٢٥	٣٦١	باب السادس والعشرون — المزايدات القائمة بين الموارث والوصية والمبة
٦٢٧	٣٦٢	» السابع » — » الخاصة بالزواج
٦٢٨	٣٦٣	» الثامن » — » بفرض التأمين
٦٣٠	٣٦٤	» التاسع » — » الناتجة عن الوكالة
٦٣١	٣٦٥	» الثلاثون — » المتعلقة قائمة عن الإفلاس
٦٤٩	٣٦٦	» الواحد والثلاثون — » المتعلقة بوضع الإختام ورصها
٦٥٢	٣٦٦	الأحوال التي تجدد بوضع الإختام — الوفاة — الخطأ — الخص — نفس التركات — توليد الحجر — طلب الطلاق — أو انفصال الزوجة عن زوجها في فرنسا — مرد أو استنفا — الموظف العمومي — الإفلاس
٦٥٣	٣٧٠	اختصاص القضاة المستعمل والمحكم بوضع الإختام في هذه الأحوال في فرنسا ومصر — شروط ذلك — كهيئة رفع الدعوى أمامه — يدار على طلب من — واختصاصه في رفع الإختام بعد ذلك جوازي أو كلياً — وشروط ذلك
٦٨٩	٣٧٨	باب الثاني والثلاثون — الحراسة القضائية — قواعد عامة — تعريف الحراسة — الفرض بها المحافظة على حقوق الملكية وما يجرع عليها من حقوق جينة — أحوال المشقة من ذلك — الحالة الأولى وضع الحراسة على الوفاة لغيرية أحد المستفيدين بعد الحالة الثانية وضع القمار المدعوم ملكية أو للمجهوز عليه مفارياً محمد الحراسة القضائية تحقيقاً لمصلحة إلقاء القمار بالقمار — الحالة الثالثة — وجود اتفاق بين المالك والمدين على وضع حمار من تحت الحراسة القضائية
٦٨٧	٣٨٠	الوديعة القضائية أصولها — الفرق بين الحراسة القضائية والوديعة القضائية
٦٨٩	٣٨١	الفرق بين الحراسة الاختيارية والقضائية
—	٣٨١	الفصل الأول — شروط الحراسة القضائية
٦٩١	٣٨٢	الفرع الأول — المزارع — ماله — كنه أحواله — الأول المحققه — خصوصيات في فرنسا — الأول في مصر — الرأي المسلول به — أمية على لوجع الفروع التي تكن لتعين المارس في فرنسا ومصر

٦٩٣	٣٨٦	يشترط في الزواج أن يكون جدياً وعلى أساس من الصحة
٦٩٥	٣٨٧	لا يشترط لوجود الزواج دفع دعوى به أمام المحكمة
٦٩٧	٣٨٩	الفرع الثاني — المصلحة — مينا — المهر
٦٩٩	٣٨٩	حالا وثيقة لأصل مبرمجة بالفصل وقت دفع الدعوى
		رسميا وإذ السعة المباشرة — انعدام المصلحة — لا عز
		المصاهرة — أمانة على ذلك
٦٩٩	٣٩٠	الفصل الثاني — الشروط الواجب توافرها في طالب الحراسة —
		حق ظاهر على إثبات المتنازع عليه بمقتضى حق واضح اليد —
		أمانة على ذلك
٧٠٠	٣٩١	الفصل الثالث — حل الحراسة — عقار منقول — دين
٧٠١	٣٩١	الفرع الأول — العقار — متى يمكن وضع العقار تحت الحراسة
		القضائية منوط ذلك — الحراسة هي حصة شائعة في عقار أو في
		عقارات مبر — كونه الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة
		موجزة للمبر لا يجمع من قبول الحراسة — لا يمكن وضع
		أراضى تحت حراسة لئلا عليها تحت الحراسة
٧٠٨	٣٩٦	الفرع الثاني — الموقوف — شروط وضعه تحت الحراسة
٧٠٩	٣٩٦	الفرع الثالث — الديون والالتزامات — الأصل عدم إمكان
		وضعها تحت الحراسة — أحوال مستتة من ذلك — وضع
		أمانا الوقت تحت الحراسة لدين على المستحق — تعيين
		حارس صفائي لتعويض الأضرار من المتأخرين عند حصول
		عجز تحت يدهم
٧١١	٣٩٧	الفرع الرابع — حل يمكن تعيين حارس صفائي حل أحوال شخص
		جدة بأشبارها وصحة قانونية
٧١٣	٣٩٨	المحل الرابع — الحراسة على الوقف — مامنها — طيمها — بناء على
		طلب من تكرر — دائي الوقف — دائي الواقف — دائي الماهر
		أو المستعير — المستعين — أحد الظاهر عند تقديم
٧١٤	٣٩٨	حل تخصص الحاكم الأهلية أو الخطية بمقتضى حارس صفائي
		على الوقف في جميع الأحوال بناء على طلب من تقدم
		ذكرهم — الآراء المختلفة في ذلك — الرأي المسمول به
٧١٦	٤٠١	الفرع الأول — الحراسة على الوقف لدين على الواقف عند
		وضع دعوى بطلان الوقف لحصره اضطراراً بالمدينين
		شروط ذلك — وضع دعوى بطلان الوقف — قيمة الأموال
		الموجزة تقل عن الديون وقت الإيقاف
٧١٧	٤٠٢	الفرع الثاني — الحراسة على الوقف لدين على الوقف — شروط ذلك
٧١٨	٤٠٢	الفرع الثالث — الحراسة على الوقف لدين على المستحق

	مجموع	شروط ذلك أولاً - أن يكون المدين مسحقاً في الوقت - ثانياً - ألا يكون له مال ظاهر متحول كان أو غير متحول استحقاقه - ثالثاً - أن يكون التقيد بطريق سحر ما للمدين الذي تغير تحت يد القاطن غير منتج أو مفيد
٧٢٢	٤٠٥	وجود شرط في حصة الواقف ينص على حرمان المستحق من الوصف عند الاستحقاق وهل يؤثر على الحكم بالحراسة على الوصف قبل صدور حكم من المحكمة التشريعية بالحرمان
٧٢٤	٤٠٦	لا هل بالحراسة إذا كان للمدين المستحق أموال أخرى تفي بقيمتها للمدين وزيادة
٧٢٨	٤٠٦	لا ينشأ من الحراسة كون أطراف الوصف مؤجرة وأن المدين هو القاطن والمستحق الوحيد في الوصف
٧٢٩	٤٠٧	نصيب المدين المستحق هو الذي يورث وحده في حصة المكة على ذمة الدائنين
٧٣٠	٤٠٧	المدين المستحق هو الذي يحصل وحده من حصة الاستحقاق بمصاريف الحراسة
٧٣١	٤٠٧	إذا قسمت أرباح الوصف بين المستحقين بصرف نسبة المداواة والخمس للمدين المستحق بحوزتها يراعى بقية استحقاقه ليجوز وضع هذا القصب وحده تحت الحراسة
٧٣٢	٤٠٨	لا يجوز وضع حصة على المصالح في الوصف تحت الحراسة القضائية
٧٣٣	٤٠٨	المرح الزايع - الحراسة على الوصف بناء على طلب المستحقين - شروط ذلك
٧٣٥	٤٠٩	المبحث الأول - الحراسة على الوصف لزاج بين المستحقين والمنزل مخصوص أدلة شؤون الوصف - شروط ذلك - مجرد الطلب على إدارة القاطن لا يكفي بل يجب أن يكون الطلب جدياً
٧٤١	٤١١	بحث الشد - الحراسة على الوصف لزاج بين المستحقين والقاطن مخصوص الاستحقاق - شروط ذلك - الفرق بينها وبين الحراسة على الوصف لزاج مخصوص إدارة شؤون الوصف
٧٤٦	٤١٣	المرح الخامس - الحراسة على الوصف عند قصد القطار غير مصرح لأحدهم بالآخر له واستلامهم عن الادارة - شروط ذلك - نافر مدى بين القطار على الادارة - أن يكون الاختلاف محضاً بمصالح الوصف والمستحقين
٧٥٢	٤١٤	هل يمكن تعيين أحد القاطنين المختصين في الحراسة
٧٥٣	٤١٥	المرح السادس - الحراسة على عين حصة عند حصول نزاع بين الوقف والغير على ملكيتها

صفحة	بـد
٤١٦	٧٥٤
٤١٦	٧٥٥
٤١٨	٧٥٦
٤١٩	٧٥٩
٤١٩	٧٦٠
٤٢٠	٧٦٣
٤٢٠	٧٦٤
٤٢١	٧٦٥
٤٢١	٧٦٦
٤٢١	٧٦٧
٤٢٣	٧٧٣
٤٢٤	٧٧٨
٤٢٥	٧٨٠
٤٢٦	٧٨١
٤٢٧	٧٨٦

الشرع السامع — من الذي يتخصص في تطوير الحراسة على الوقف

الشرع السامع — من يتخصص الحراسة على الوقف - أسباب النزاع

الذي ينشأ بها من أجله - حصول تسير في وقائع القسوى
المادية أو في مركز طرفي المصنوعة القانون - أمانة على ذلك
لا يؤثر على طلب انتهاء الحراسة كونه الناظر المقيم من المحكمة
الشرعية بين مصه مؤقته حتى يفصل في النزاع الشرعي

العمل الخاص — الحراسة على الأموال المشتركة شروط ذلك وجود
حلاف بين الشركاء على الإدارة ٢ استئثاره منهم بالربح أو
الإدارة دون الآخرين ٣ نقل أمانهم المؤقتة على الحراسة
لا يقتضي لإجابه طلب الحراسة في هذه الحالة حصول رابع
في الملكية أو في وضع اليد أو بخصوص الأمانة ومقدارها -
السبب في ذلك

لا يؤثر على تعيين الحارس أو المدير كونه بعض الأموال
المشتركة أموالاً مشتركة وحسباً شائعة في صفات الآخرين
لا يؤثر على طلب الحراسة وجود وكيل أو مدير مؤقت عن
بعض الشركاء

يجوز وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة حتى ولو
كانت مؤجرة

لا يمنع من الحراسة كون الشركاء وأصحاب اليد على الأموال
ملكاً - أسباب ذلك

يجوز تعيين كل واحد من الشركاء حارساً على مصبه شائعاً و
الأموال المشتركة إذا أمكن تضييق الإجابات المتعددة لنفسه
مباشرة وتعيين كل واحد من الشركاء على غير مقرر منها بأزدي
نقطة مصبه الشائع

يجوز وضع الأعيان المشتركة تحت الحراسة القضائية بناء على
طلب أحد الشركاء إذا حصل رابع بينهم بخصوص حدود الديون
المنازعة المستحقة عليها من الربح - شروط ذلك

لا يمكن قبول الحراسة سبب حالة التضييق مجردة ومع عدم وجود
وتحجب إذا لم يكن فيه نزاع بين الشركاء على الإدارة

العمل الخاص — الحراسة على الشركات - شروط ذلك - أمانة من
الأموال التي يمكن فيها وضع التركات تحت الحراسة القضائية

احتصاص قضى الحراسة - المحكمة - فاقط الأمور المستعجلة
في الحد في النزاع المتعلق بمصه طالب الحراسة وحده
في الميراث

العمل الخاص — أمانته على الشركات - شروط ذلك - أمانة من

صفحة	عدد	مادة
٤٣٨	٧٨٨	الأحوال التي يمكن فيها وضع الشركات تحت الحماية القضائية الفصل ثامن — الحماية على الأشياء المبيعة عند حصول نزاع بين الناقص والمتعدي بشأنها شروط ذلك - أمثلة من الأحوال التي يجوز فيها وضع العين المبيعة تحت الحماية القضائية بناء على طلب ثامن - وضع العين المبيعة للمزاد تحت الحماية القضائية عند تخلف الراسخ عليه المزاد عن دفع الثمن وتخاذ إجراءات ليحاكم على دمه
٤٣٩	٧٨٩	على يجوز وضع العين المبيعة بالمزاد تحت الحماية القضائية بعد تخيير يرافقه النشر فيها
٤٤١	١٩٢	الحماية القضائية بناء على طلب المتعدي وعلى يجوز ذلك
٤٤٢	٧٩٢	الفصل التاسع — الحماية على الأعيان المؤجرة بحصول نزاع بين المؤجر والمستأجر بشأنها - شروط ذلك - إعمال المستأجر في زراعة الأرض - أو تركها يورداً لمول زراعة - تأجير المستأجر في الأبنية
٤٤٣	٧٩٨	الفصل العاشر — بعض حالات أخرى يمكن فيها وضع العين أمثارة عليها تحت الحماية القضائية
٤٤٤	١٩٩	الفصل الحادي عشر — وجود اتفاق بين المدين والمدين على وضع عذر مبين تحت الحماية - مشروعية هذا الاتفاق وعدمه - الآثار المتخلقة في ذلك - الشروط اللازمة لتوافرها للاعتماد به بحسب الرأي الراجح
٤٤٥	٨٠١	الفصل الثاني عشر — وضع فاعل المادوع ملكية تحت الحماية القضائية محققاً لبدا اتفاق بالتقار بالفقار - الآثار القانونية المتخلقة بخصوص ذلك - أثر الاتفاق في عدم جواز الدراسة انطلاقاً - الرأي الثاني بجواز الحماية عند توافر ركن الضرر - الرأي الثاني بجواز الحماية في جميع الأحوال سواء أكان لمطارد مؤجراً أم موزعاً بحرفة المدين بناء على طلب من المدينين يمكن وضع الفاعل تحت الحماية
٤٤٦	٨٠٢	مادة — في كل شخص اعطى الإقليم أو التخلية في الحكم تنص على أن عليه منافع على إذا كان انقض من احرازه منه أخاف عليه أمر إداري
٤٤٧	٨٠٩	الفصل الثالث عشر — إجراءات الحماية
٤٤٨	٨٠٩	المادة الأولى — سلطة المحكمة عند الفصل في دعاوى الحماية
٤٤٩	٨١	المادة الثانية — كفة طلب الحماية - تداء لإدراج موضوع - صفة أصلية
٤٥٠	٨١٣	المادة الثالثة — ما تنص عليه الحماية - التي الأصلية وتوابعه

٨١٦	٤٤٣	لا يمتنع من التواضع العفوية المؤجزة من تعبد المصلحة
٨١٧	٤٤٣	الأموال الموضوعة تحت طهرات
٨١٨	٤٤٣	الفرع الرابع - من انتهى به من تعيين الخاسر
٨١٩	٤٤٣	الفرع الخامس - من الذين تمكن تقيده سارياً - أحد الطرفين -
٨٢٠	٤٤٣	أجناسهما
٨٢١	٤٤٣	مبحث - في كيفية تعيين الخاسر على الشركات ومحال التجارة
٨٢٢	٤٤٣	مبحث - في هل يمكن تعيين امرأة سارياً عند تبا
٨٢٣	٤٤٣	الفرع السادس - طيئه وظيئه الخاسر
٨٢٤	٤٤٣	الفرع السابع - الحراسة اختيارية وليست الزامية الخاسر -
٨٢٥	٤٤٣	نتائج ذلك
٨٢٦	٤٤٣	الفصل الرابع عشر - التزامات الخاسر
٨٢٧	٤٤٣	الفرع الأول - التزامات الخاسر قبل البدء في أعمال الحراسة
٨٢٨	٤٤٣	الفرع الثاني - التزامات الخاسر أثناء الحراسة
٨٢٩	٤٤٣	مبحث - في مسئولية الخاسر أمام طرف الخصومة
٨٣٠	٤٤٣	مبحث - في مسئولية الخاسر أمام الغير
٨٣١	٤٤٣	الفرع الثالث - التزامات الخاسر بعد انتهاء الحراسة
٨٣٢	٤٤٣	الفصل الخامس - آثار حكم الحراسة
٨٣٣	٤٤٣	أولاً - على أمانة أصحاب الأموال
٨٣٤	٤٤٣	ثانياً - على حقوق الدائنين
٨٣٥	٤٤٣	ثالثاً - على المصروفات والأعمال التجارية المتبادرة من أصحاب
٨٣٦	٤٤٣	الأموال قبل صدور حكم الحراسة
٨٣٧	٤٤٣	رابعاً - بائنة الخاسر
٨٣٨	٤٤٣	الفصل السادس عشر - سلطة الخاسر - مفادها
٨٣٩	٤٤٣	الفرع الأول - أفعال حكم الحراسة ذكر سلطة الخاسر -
٨٤٠	٤٤٣	الإعمال التي يجوز للخاسر إجرائها - أعمال الصيانة -
٨٤١	٤٤٣	الإدارة - الأعمال الخفية على إجراءاتها
٨٤٢	٤٤٣	هل يجوز للخاسر تأجيل الاعيان من الحراسة بدون موافقة
٨٤٣	٤٤٣	أصحاب الأموال أو أحد أئق من القاضى
٨٤٤	٤٤٣	هل يجوز على الخاسر ادعاءه عند التاجر
٨٤٥	٤٤٣	عمل صلح مع متاجرى الاعيان الموضوعة تحت طهرات
٨٤٦	٤٤٣	والتيار لم من حسن الاجازة وهل يجوز للخاسر ذلك
٨٤٧	٤٤٣	هل يجوز للخاسر التعلق في عقود الاجارة المأددة من
٨٤٨	٤٤٣	أصحاب الأموال بصفة صورية اخرى - الدائنين المعين في
٨٤٩	٤٤٣	الحراسة بناء على طلبهم
٨٥٠	٤٤٣	الفرع الثاني - حدود سلطة الخاسر في حكم الحراسة - امكان

٧٧٤	٤٥٦	محنة الموضوع اذا تمت بالمرحلة ثلث اذاع قائم التوسيع في اختصاص المحارس بشرط ألا يتعدى في حكمها الاحمال المتعلقة بالادلاء
٧٧٤	٤٥٦	الفرع الثالث - آفة من الاحمال التي لا يجوز للمحارس ايجازها
٨١١	٤٥٩	الفصل السابع عشر - - حقوق المحارس
٨١١	٤٥٩	الفرع الاول - - الاجر
٨٨٦	٤٦٠	محدد - - قيم يتم بانصاب المحارس
٨٨٢	٤٦١	الفرع الثاني - - مصارف الحراسة
٨٨٥	٤٦٢	الفرع الثالث - - حق المحارس في خصم الاتعاب والمصاريف من ربح الاموال على الحراسة
٨٩٧	٤٦٢	الفرع الرابع - - حق المحارس في حبس الاموال على الحراسة - لاستيفاء الاتعاب والمصاريف
٨٩١	٤٦٣	الفصل الثامن عشر - - الاحمال القانونية التي يجرى بها المحارس مع الغير بشان الاموال الموضوعة تحت الحراسة واثرها على اصحاب الاموال والغير
٨٩٥	٤٦٤	الفصل التاسع عشر - - اعتبار الحراسة - متى تنطبق الحراسة - انتهاء الذراع - حصول تغيير في الوقائع أو في المركز القانوني - كون المحارس المعين لم يتم بأموره كما يجب لا يردى الى انتهائها
٩٠٠	٤٦٦	الفصل العشرون - - شروط استبدال المحارس - لا يجوز للمحكمة عند الحكم على طلب الاستبدال أن تدين المأمورة المينة بحكم الحراسة
٩٠٨	٤٦٧	الفصل الحادي والعشرون - - إقالة المحارس عنه من حراسة - شروط ذلك - الفرق بين طلب الإقالة والاستبدال
٩١٣	٤٦٨	محدد - - في كيفية دعوى الحراسة - حل يفسر من هيئة الدعوى هم نيران الاحيان بها موضوع نام
٩١٤	٤٦٩	محدد - - في المحكمة المختصة نوعياً بمقر دعوى الحراسة
٩١٦	٤٧٠	الفصل الثاني والعشرون - - الفرع الاول - - شروط اختصاص قضاة المستقبل في الحكم في دعوى الحراسة وما يشترط عليها - الاستعمال - هم المجلس بالموضوع
٩١٧	٤٧٠	اختصاص الاستعمال عن المصلحة أو الضرورة التي تخصي موضوع الاموال تحت الحراسة القضائية في دنة وجسامة الضرر - لا يؤثر التاخير في وقع الدعوى على طاعة الاستعمال اللازمة بالنظر المطالب - - ليس لقاضي الامور المستعجلة عند الحكم في صحة الاستعمال البحث في موضوع الدعوى - لا يكتفي قضاة الاستعمال اثناء الاحكام على الاختصاص -

صفحة	١
لا يؤثر على ولايته في الدعوى عند توافر الاستعمال قام دعوى بموجب الموقوف أمام المحكمة	
لا يشترط قبول طلب الحراسة أمام القضاء المستعجل وجود زاع في الملكية أو في وضع اليد أو أي زاع آخر بل يجوز للقاضي قبول طلب الحراسة إذا تراءى له أن في إجابته حياة مخوف للطرفين حتى ولو لم يوجد زاع معين. أمثلة عن ذلك	١٢٢ ١٢٩
يخصر بالقاضي الأمور المستعجلة كمسألة الموضوع في بعض ظروف الدعوى وروايتها مرة ما إذا كان لطلب الحراسة حتى تظهر استدعي إجابة طلب الحراسة للحفاظ على	١٢٢ ١٢٢
لقاضي الأمور المستعجلة بحث ما إذا كان قد دعي حتى يظهر في الميراث يجوز له طلب الحراسة على أموال تركها	١٢٢ ١٢٢
عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الحراسة في الفصل في موضوع الضيق أو العرض لها - أمثلة من الأحوال التي يجب عليه عدم تكليف المأوس بها لئلا ينال بالموضوع	١٢٢ ١٢٢
لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة توسيع مأمورية المأوس وتشريع له بإجراء أعمال تنحصر أعمال الصيانة والإدارة - أمثلة من الأحوال التي تنحصر الصيانة والإدارة والتي لا يجوز لقاضي المستعجل التصريح للمأوس بها	١٢٢ ١٢٢
أمثلة من أعمال الإدارة والصيانة التي يجوز للقضاء المستعجل التصريح للمأوس بها	١٢٨ ١٢٨
لا يختص القضاء المستعجل بالحكم بملامسة عشرة الأيمان السائدة من المأوس	١٢٨ ١٢٨
الفرع الثاني - أمثلة من حالات الحراسة التي يبرأ فيها الاستعمال اللازم لاختصاص القضاء المستعجل	١٢٣ ١٢٩
الفرع الثالث - طلب دفع الحراسة بناء على طلب المأوس من بعض الأيمان الموضوعة تحت الحراسة على خص القضاء المستعجل في الحكم فيها	١٢٥ ١٢٨
الفرع الرابع - طلب تصحيح حكم الحراسة ومدى اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيه	١٢٥ ١٢٨
الفرع الخامس - طلب تعديل مأمورية المأوس ومن يجوز ذلك أمام القضاء المستعجل	١٢٦ ١٢٦
الفرع السادس - طلب استقالة المأوس أو استيفائه جره	١٢٦ ١٢٦
الفرع السابع - طلب انتهاء الحراسة وهل يختص القضاء المستعجل في الحكم فيه - الرأي القائل به عدم الاختصاص - الرأي القائل بالاختصاص وهو الرأي الصحيح	١٢٦ ١٢٦
الفرع الثامن - تعيين مبلغ من المأوس للاستعانة به على أداء المأمورية	١٢٩ ١٢٩

١٥٦	٤٦٠	الفرع التاسع - تقدير أتعاب ومصاريف المحارص
١٥٨	٤٦١	الفرع العاشر - الممارسة في الأوامر التي تصدر بأعقاب ومصاريف المحارص
١٥٦	٤٦١	الفرع الحادي عشر - الصعوبات التي تعرض المحارص في تعبد حكم المصلحة - ومدى اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بها
١٥٩	٤٦٢	الفرع الثاني عشر - التعويضات المدية ومنه يخص القضاء المستعجل في الحكم بها
١٦١	٤٦٤	الفرع الثالث عشر - مصاريف دعوى القرامة
١٦١	٤٦٤	١ - الرابع عشر - مصاريف دعوى إقبالة القرامة
١٦٢	٤٦٥	٢ - الخامس عشر - حكايتيه رفع دعوى القرامة أمام القضاء المستعجل
١٦٣	٤٦٥	الفرع السادس عشر - هل يجوز لقاضي المستعجل الحكم بالقرامة بأمر يصدور على عريضة
١٦١	٤٦٦	الفرع السابع عشر - الاختصاص المركزي للقضاء المستعجل في دعوى القرامة
١٦٢	٤٦٧	الباب الثالث والثلاثون - حصر ما للدين لدى الغير
١٦٧	٤٦٨	مواعد ماله - كبريف حصر ما للدين لدى - مبراه - نوطه
١٦٣	٤٦٩	المصل الأول - الأركان الجوهرية اللازمة لصفة المدين
١٦٢	٤٦٩	الفرع الأول - الحاجز - الشروط اللازمة لتوافرها في الحاجز - الشروط اللازمة لتوافرها في الدين - عقل الوجود - واجب الانذار - معنى المنذار - تعيين المقدار يكون بصفة أصله أو بصفة مؤقتة بأمر من القاضي - أحوال مستثناة بجواز الحجز فيها وفلا لأجل دين مؤجل
١٨٠	٥٠١	الفرع الثاني - المحجوز عليه - لشروط الواجب توافرها في المحجوز عليه
١٨٢	٥٠٢	الفرع الثالث - المحجوز له - لشروط الواجب توافرها في المحجوز له
١٨٦	٥٠٣	هل يجوز لقاضي القضاة المسحق المحجوز عنه بد مستجري أعلن الوقف على استحقاقه - الرأي لقائل بجواز ذلك - الرأي المتمكن وهو الراجح - أسباب ذلك
١٨٨	٥٠٤	هل يجوز للشخص أن يحجز بحقه نفسه على ما يكون في ماله لدينه - لولا في مرسا - ثانياً في عصره - شروط ذلك
١٨٣	٥٠٦	الشروط الواجب توافرها في الدين المراد بوقوع الحجز عليه
١٩٥	٥٠٧	الفرع الرابع - ما يصح حجزه تحت يد الغير - الأصل بجواز الحجز على جميع المعرلات الموجودة تحت يد الغير ويكون

- جراً من ثروة المدين - الاستنار - أشياء وحقوق ومائع
لا يجوز المير عليها بعض لقانون - الأحوال المستقلة
- ٩٩٨ ٥٩٠ المير الخامس - السندات التي يصير بها تمتد يد القيد - سند
تصدي - سند عرفي - أمر من القاضي
- ٩٩٩ ٥٩١ المير الأول - السند تصدي - يشمل القيد الرسمي والإحكام -
لا يؤثر على حق الدائن في المير بالقيد الرسمي تمتد يد
غير اذكار المدين بأنه لم يوقع عليها - يشرط للمير
بالإحكام أن تقتل على إلزام الميرود عليه يد المدين -
لا يمكن للمير باعلان دعوى قبل صدور الحكم بها - جواز
المير بقرارات قاضي الأمور المستعجلة - يشرط للمير
بالإحكام أن تكون صحيحة من جهة الشكل - حل يجوز
المير تصدي بالإحكام قبل إعلانها - أنواع الأحكام
المطلوب المير بها تصدياً - قالة للمير وقت المير - غير
قالة للمير وقت المير
- ١٠٠١ ٥٩٢ حل لصالح الأحكام غير القالة لتنفذ توزيع المير تصدي
في القيد لدى الغير بها - حل يجوز المير التصدي بها بغير
إذن من القاضي - الرأي القائل بجواز ذلك - الرأي
القائل بوجوب التفرقة بين الأحكام السببية والبيانية
وجواز المير بالأولى فقط - رأي القائل بجواز توزيع
المير على رؤوس الأموال دون إرادات المدين - الرأي
القائل بعدم جواز توزيع المير
- ١٠٠٢ ٥٩٣ المير الثاني - السند عرفي - يمتد على إلزام الميرود عليه يد
مدين - لا يؤثر على صحة المير إنكار الاعطاء - يطل
المير إذا توفع منه باطل - إذا لم يشترط للمير الرسمي
بشروط فلازمة لصحة ميرود اعطائه كتب عرفي مجرد
المير التصدي
- ١٠٠٩ ٥٩٤ المير الثالث - أمر قضائي - حالة عدم وجود سند أصلاً - حالة
وجود سند منه لدى متنازع في مقداره - الأمر بتقدير
الدين موزناً فقط في هذه الحالة - القاضي المختص بالأمر
في مير - وعرفاً - كيفية صدور الأمر - لا يجوز قلطن
في الأمر بالمطالبة أو الاستئناف
- ١٠١٤ ٥٩٨ المير الثاني - الشروط الشكلية والإجراءات الواجب مراعاتها في المير
أولاً - في المير التصدي - ثانياً - في المير التصدي -
حل يقتضي الإشارة إلى كتب في إعلان الميرود عن نسخ صورة
تصدي مير - متى حصل الاعتراف والإعلان في ورقة

مجلد	صفحة	محتوى
١٠٣٣	٥٢١	واحدة - إذا حدد المجهز علمه فوجب حصول الاختيار ورفع دعوى بصفة المجهز في حالة لزوم ذلك لكل منهم في رفع التمكين أمام - لقرض من حصول الاختيار - السجل التقيدي لما للدين لدى الغير يتم في مصر بمجرد إعلان المجهز إلى المجهز لديه - لا يقبل الاشكال الناشئ عنه من الدين أمام المجهز وقت إعلان الاختيار بل يجب رفع دعوى بالتأثير المجهز المصر الثالث - سلطة القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات الناشئة عن حجز ما للدين لدى الغير - يختص عند الاستعجال في الحكم بالتأثير المجهز ما للدين لدى الغير بإزالة مطلقاً جوهرياً - أساس هذا الاختصاص - وجود اختلاف في سلطة القضاء المستعجل عند الحكم في نظري إلغاء حدود ما للدين لدى الغير منها عند الحكم في اشكالات التمسك من يوافر الاستعجال - الضرر الذي قد يلحق بالمجهز عليه من حبس ماله في يدون وجه حق
١٠٣٨	٥٢٢	يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير حدود ما للدين لدى الغير بإزالة مطلقاً كانت قضية أو الشكل الذي حصلت المجهز بصفته - أمثلة على ذلك
١٠٣٩	٥٢٣	لا يختص بالحكم بالمصرف بالرغم من المعارضة في الدفع والتسليم إذا لم يكن القرض من المعارضة في الدفع توفيق المجهز ما للدين لدى الغير بإزالة مطلقاً مطلقاً كانت قضية أو الشكل الذي حصلت المجهز بصفته - أمثلة على ذلك
١٠٤٠	٥٢٤	يتم الحجر بإزالة مطلقاً جوهرياً إذا لم يُراعَ فيه الأوضاع الشكلية اللازمة لصحة أو إذا فقد ركناً من الأركان الأساسية التي استلزمها القانون قيامه - أمثلة على ذلك
١٠٤١	٥٢٥	وجود خلاف في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير المجهز الباطل لعدم مراعاة الإجراءات الشكلية منه في الحكم بعدم تأثير المجهز الباطل لعدم توافر الأركان الأساسية اللازمة قيامه
١٠٤٢	٥٢٦	المرجع الأول - إعلان المجهز لعدم مراعاة الإجراءات الشكلية اللازمة لصحة
١٠٤٣	٥٢٧	المسك الأول - توقيع المجهز بلا سند أو افتقار من القاضي في حالة وجوب ذلك
١٠٤٤	٥٢٨	حل يختص القاضي الأمور المستعجلة بحيث البت المتوقع به المجهز لمضماً أن يكون يميز المجهز بغيره من القاضي أم لا

سنة	مجلد	صفحة
١٠٤٥	٥٢٨	مصادراً أحكام لا يبرئ سدا غير السجور غير أسرى الفاسق.
١٠٤٦	٥٢٩	أنته على السجور المعلقة لعدم حصولها بسدا غير السجور
١٠٤٨	٥٣١	بحث — في كل شخص قاضي الأمر المستعجل في الحكم بالنار غير توقيع بموجب حكم شرعي صادر بفتنة لدرجة على زوجها أما في طلب الاقتال على شرط حق المحكوم لها بالفتنة بالقتل لعدم المبالاة بالفتنة لمدة خمس عشرة سنة
١٠٤٩	٥٣٢	بحث — في كل عمل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بالنار غير تصديق توقيع بموجب حكم إجماعي غير قابل للتصديق ورفضه دعوى صحة السجور في المبادىء بطلان السجور لعدم صدور أمر من القاضي . وهل يؤثر على عدم ولاية القاضي المستعجل في الحكم في الدعوى صدور حكم من محكمة القضاء بالنار الحكم الاستثنائي المؤبد له الأسباب لانعدام الدليل القانوني الموضوعي على اختصاص القضاء المستعجل بالنار غير صدور قرار على أمر تقدير أو حكم قبلي عند حصول مصادفة فيه هل يقتصر القضاء المستعجل والمحكمي على المصالح من الدين عن الأمر الصادر بالسجور . عدم اختصاص القضاء المستعجل في تقدير الدين المتنازع على تقديره واختصاصه في القاء السجور إذا توفيق وظر الدين غير معين المتداول
١٠٥٢	٥٣٥	المبحث الثاني — عدم صحة صورة من الأمر في الحكم في إعلان السجور
١٠٥٤	٥٣٥	المبحث الثالث — عدم اعتبار السجور عليه بالسجور في ظرف ثمانية أيام خلاف مواجبه المسافة إن كانا السجور متبديداً — لا يصح من الطلاق لصحة الطلاق بسم مرة على السجور عليه
١٠٥٦	٥٣٦	المبحث الرابع — عدم طلب شهود السجور في ظرف ثمانية أيام إن كان معتقلاً — المصود من طلب ثلث السجور — إعلان السجور عليه بالسجور لديه بمرئونة دعوى طلب الشهود لا قيد الدعوى بالفصل — الآثار القانونية المترتبة على ذلك — عدم بطلان السجور مطلقاً جوهرياً في الحالة الثانية
١٠٥٦	٥٣٧	المبحث الخامس — عدم اعتبار السجور لديه بالاعتبار في الخطأ — لا يبرئ عليه الطلاق
١٠٥٩	٥٣٧	المبحث الثاني — بطلان السجور لانتفاء أحد الأركان الأساسية للزوجة قيامه
١٠٥٩	٥٣٧	المبحث الأول — الخاجر ذات أصلاً للسجور عليه — أنته على ذلك
١٠٦٠	٥٣٨	المبحث الثاني — الخاجر كان ذاتاً للسجور عليه واحتج به قبل وضع السجور لب من أنسب اعتبار السجور — اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالسجور وفي السجور لما لم يراع الخاجر جدياً في حصول الوقت أو في مقدار المبلغ المتفق بوجهه

صفحة	مادة
	أو إذا لم يجمع بصورة إحصاءات قسائص أو مزيجها أو بطلانها أما لنا ندرج في ذلك جدياً فلا يختص بالصرف وأما يجوز له تكليف المصور عليه بإدخال المبلغ المصور عليه في الخزنة على ذمة المخرجين - أمثلة على ذلك
١٠٦٣	٥٤٩ عدم اختصاص القضاء المستعجل عند حصول نزاع في الوقت في أمثلة الدعوى إلى التحقيق أو بحلف الشاهد البين الخاص أو التهمة لا يثبت حصول الوثائق المدعى به
١٠٦٤	٥٥١ البحث الثاني - عدم مدىورية المصور لديه للدين المصور عليه وعدم جواز تعليق عهده عليه - أمثلة على ذلك
١٠٦٥	٥٥٢ يشترط للاختصاص في المحكم في الدعوى عدم وجود نزاع موضوعي جدي في عدم مدىورية المصور لديه للدين المصور عليه أو في جوارحه لتسوية عهده عليه
١٠٦٦	٥٥٣ اختصاص القضاء المستعجل في المحكم بعدم تأثير حصر نفع بناء على طلب دائن المستحق تمت يد مدعى الوقت
١٠٦٧	٥٥٤ البحث الرابع - حصول المصور على مال غير مملوك للدين المصور عليه - لا يؤثر على ولاية القضاء المستعجل في المحكم بالنسبة المصور كون المصور توفيق تمت يد الغير بأمر من القاضي
١٠٦٨	٥٥٥ لا يختص القضاء المستعجل في المحكم في الدعوى عند وجود نزاع جدي في ملكية رافع الدعوى لئلا المصور عليه يجوز له مبادأة الخصم المخرجين أن يحكم بإخلاف وجه المقتول المصور عليه إذا انقضت بهاء إجراءات تلبية أو إلزام المصور لديه بإدخال المبلغ المصور عليه في الخزنة
١٠٦٩	٥٥٦ أمثلة على أحوال يختص بها القضاء المستعجل بطلان المصور لمصلحة على مال غير مملوك للدين
١٠٧٠	٥٥٧ البحث الخامس - حصول المصور على مال لا يجوز للمصور عليه تأثيراً - أمثلة على ذلك
١٠٧١	٥٥٨ لا يدخل مما لا يجوز للمصور عليه من المبالغ المقررة على سبيل الخدمة المعاشات التي يفتى عليها كقضايا في عقود المقايضة ولا المبالغ التي يقررها المجلس العصبي المصور عليه من إيرادات
١٠٧٢	٥٥٩ الترخيص الثالث - عدم اختصاص القضاء المستعجل في المحكم بالنسبة المصور إذا تبنى طلب الائتمان على سبب موضوعي صرف - لا يؤثر على عدم الاختصاص توارد الاستعمال وحده
١٠٧٣	٥٦٠ الترخيص الرابع - لا يختص القضاء المستعجل في المحكم بالنسبة المصور إذا تبنى طلب الائتمان على إساءة استعمال المبالغ المقررة في جميع المصارف
١٠٧٤	٥٦١ الترخيص الخامس - هل يختص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم

صفحة	عدد	مادة
		الإعليه في الحكم بالنار المبرور الموقوفة من وطني تحت يد أشخص منتهين بوعية أجنبية وظل لدين على وطني
١٠٨١	٥٥٠	الفرع الثاني — المرافعة والمبرور
١٠٨٨	٥٥٠	المادة الأولى — المبرور أولاً ثم يفتيه حركة — تعتبر المرافعة في هذه الحالة حجة على الدين — عدم اختصاص القضاء المستعمل في الحكم بطلان المرافعة إذا بين طلب على مسائل موضوعية — يخص بطلان المبرور الأول إذا حصل بطلان بطلاناً جوهرياً
١٠٨٣	٥٥١	المادة الثانية — المرافعة أولاً ثم يفتيها مبرر صحيح شكلاً — عدم اختصاص قضاء المستعمل بالنار المبرور لمسار الحكم تلك بالمرضوع أو أصل الحق — اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بأجنبية الحال إليه للمصرف بالرغم من المبرور إنشروط ثلاثة — الأول : توافر الاستعمال — الثاني : ثبوت القضاء الحال إليه — الثالث : عدم وجود رافع يفي في صحة المرافعة — فالحال لا يرد المستصلحة تقدير أربعة الزاع والمطرون التي يتقدم بها المراجع على المرافعة — يجب للادنى بالمصرف أن يكون دين الحال إليه قبل المحيل موجوداً ومحققاً وقت حصول المرافعة — أمثلة على ذلك
١٠٨٩	٥٥٢	الفرع السابع — التصريح بالدين المبرور عليه فدين الدين المبرور عليه ولم المبرور بعد إيداع مبلغ في خزانة المحكمة بكنى لولا دين المراجع مع تخصيصه عليه — اختصاص قضاء المستعمل في ذلك
١٠٩٠	٥٥٣	الفرع الثامن — التصريح بمصرف مبالغ مودعة في خزانة المحكمة
١٠٩٢	٥٥٤	الفرع التاسع — المبالغ التي أودعها المبرور في المرافعة والتي حصلها من الدين عند التفتية بالجمع الحاصل في المبرور وعلى يخص قضاء المستعمل في الحكم بمبررها
١٠٩٣	٥٥٤	الفرع العاشر — هل يخص قضاء المستعمل في الحكم بتقدير حقه وثقة فدين المبرور على مدين الأيراد المبرور عليه — أولاً التراجع وأحكام الحاكم في فرنسا ومصر — الرأي القائل بعدم الاختصاص — الرأي القائل بالاختصاص — أسباب ذلك
١٠٩٧	٥٥٧	الفرع الحادي عشر — هل يخص قضاء المستعمل بالنار مبرور توقع بأمر من القاضي
١٠٩٨	٥٥٨	الفرع الثاني عشر — هل يخص قضاء المستعمل في الحكم بمصلحة المبرور
١٠٩٩	٥٥٨	الفرع الثالث عشر — اختصاص قضاء المستعمل في الحكم بالنار المبرور أثناء قيام دعوى بمصلحة المبرور أمام محكمة الموضوع — رفع الدعوى المستصلحة أولاً — الاختصاص — وضع الدعوى المستصلحة أثناء نظر دعوى صحة المبرور — رأي قائل بعدم الاختصاص — رأي قائل بالاختصاص — أسباب ذلك

الكتاب الرابع

نصف	صفحة	
١١٠٣	٥٦٣	إشكالات التنفيذ
١١٠٣	٥٦٣	إشكالات التنفيذ - ما فيها - التحذير - مناه - الفرق بين الإشكالات وبين المنازعات المخصوص عنها في المادة ٥٥٣ مرافعات أهل وده عطلت
١١٠٤	٥٦٣	الفرق بين إشكالات التنفيذ وبين الخلافات المخصوص عنها في المواد ٥٥٣ مرافعات أهل وده عطلت في تحصل بين قلم المحررين وبين طالب التنفيذ على إجراء التنفيذ أو على كيفية حصوله
١١٠٤	٥٦٦	الباب الأول - الشروط الواجب توافرها لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم في إشكالات التنفيذ
١١٠٨	٥٦٦	الفصل الأول - الاستعمال على شرط الاستعمال في فرنسا ومصر لاختصاص القاضي المستعجل في الحكم وإشكالات التنفيذ أسوة بالإجراءات المحظية الأخرى - الرأي القائل بضرورة توافر الاستعمال الرأي القائل بعكس ذلك وهو الراجح - أسباب ذلك
١١١٠	٥٧٠	الفصل الثاني - عدم المساس بالموضوع، يتم إن ذلك فيما يأتي - أولاً الاحتياط من سوى إبطال التنفيذ أو الاستمرار فيه - ثانياً الاحتياط من الحكم بالإيقاف أو الاستمرار بحقوق الطرفين أو بصرف التنفيذ الساعات الواجبة للتنفيذ - ثالثاً : ألا يتم التنفيذ أو جزمه
١١١١	٥٧٠	الفرع الأول - طلب إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه : الفصل في إجراء مؤلف ضلعي بالتنفيذ أو الحكم بمنعه أو إبطاله أو استمراره - إذا طلب من خلاف ذلك والفصل في موضوع الحقوق فلا يختص بالحكم في الدعوى حتى ولو عينت في شكل صورة من صعوبات التنفيذ - أمثلة من المسائل التي لا يختص بالحكم فيها حتى ولو عينت في شكل إشكال
١١١٢	٥٧٢	الفرع الثاني - عدم مساس حكم الإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ بالموضوع - مناه عدم الحكم ضمناً في موضوع المحقوق المتنازع عليها التوصل لامداد قراره - أمثلة على ذلك - يبين على قضاء المستعجل عدم الحكم في إشكالات التنفيذ أن يصح فيما إذا كان القرار بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه يترجم المساس بالموضوع

صفحة	عدد
٥٧٨	١١١٥
لا يقصد من عدم المجلس بالرجوع عدم اختصاص القضاة للمستعمل في الحكم في الاشكالات اذا بقيت على أسباب موضوعية صرف - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في إشكالات التنفيذ مما كانت الاسباب التي جرت عليها سواء معلقة بالموضوع أو الشكل	
٥٧٨	١١١٦
ليس من عدم المجلس بالموضوع سلطة القضاة المستعمل في معد مقتضات الطرفين وتحقيق دعاهما وتقدير ذلك للحكم بالاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف	
٥٧٩	١١١٧
الفرع الثالث - عدم اختصاص القضاة المستعمل في الحكم بالصرح بالتنفيذ اذا من ذلك الموضوع حتى لو اتفق الخصام على ولايته في الحكم	
٥٨١	١١١٩
الفرع الرابع - عدم اختصاص القضاة المستعمل بتفسير الأحكام والسندات أو الامتلاك المراد تنفيذها عند الحكم في الاشكالات التي تد - أمثلة على ذلك	
■	١١٢٢
الفرع الخامس - عدم إتمام التنفيذ أو جزئه (١) عدم شروع في التنفيذ (٢) شروع في التنفيذ أو جزئه (٣) إتمام جزئه من أعمال التنفيذ (٤) العلم بالتنفيذ	
٥٨٤	١١٢٣
المبحث الأول - عدم شروع في التنفيذ - على عكس قضاء المستعمل في مثل اشكالات التنفيذ قبل شروع فيها - لرأي القائل بعدم الاختصاص - الرأي القائل بالاختصاص وهو الأرجح لأسباب ذلك - كيفية حصول الاشكال في هذه الحالة	
٥٨٥	١١٢٥
المبحث الثاني - شروع في التنفيذ وعدم إتمام جزئه - متى ذلك - كيفية عرض الاشكال على القاضي المستعمل - لا يمتنع من التنفيذ ما يجرى المخبر من الاجراءات كتعطيل اللازمة لحياة الاشياء أو المتفولات المطلوب تنفيذ عليها	
٥٨٩	١١٢٦
المبحث الثالث - إتمام جزئه من أعمال التنفيذ - اختصاص القضاة المستعمل في الحكم باختصاص من امره بالتنفيذ كيفية رفع الاشكال بعدم اختصاص القضاة المستعمل في الحكم بالنقض الجزئي الذي تم طعنا لا وصاح للشكالاتا بين طلب الالتئام على أسباب موضوعية - اختصاص في الحكم بالالتئام اذا بين الطلب على بطلان الجزئ مطلاناً جوهرياً - هو بطلان الجزئ مطلقاً جوهرياً - أمثلة على ذلك	
٥٨٩	١١٢٦
مبحث - في ترميم ترميم الجزئ - تحرير عقر الجزئ وقطعه والتوقيع عليه	
■	١١٢٣
المبحث الرابع - إتمام التنفيذ - عدم اختصاص القضاة المستعمل بطلانه اذا بين الطلب على أسباب موضوعية - اختصاصه بالبطلان اذا حصل تنفيذ مطلقاً مطلقاً جوهرياً	

رد	صفحة	
١١٣٥	٥٩١	باب الثاني — أنواع الاشكالات — الرأي القائل بوجود نوعين من الاشكالات الاول يتعلق بالاجراءات الوقتية والثاني بأصل الدعوى — الرأي القائل بوجود وجهين للاشكالات الاول الظاهر المستعمل المخصص باختلاف تنفيذ أو استمراره — الثاني الخلق المتعدد الذي يرى الى الحكم موضوعياً في أصل حقوق الخصوم — لا يرتب طردع الاشكال في وجه الموضوعي أمام المحكمة المختصة بنوع الواقعة فتنبذ الا اذا نص القانون صراحة على إبطال التمهيد
١١٣٨	٥٩٢	مبحث — في كل يؤثر على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر اشكالات التمهيد وقع دعوى من المدعى بالزواج أمام محكمة الموخرع — آراء التفرع .. أحكام المحاكم في ذلك
١١٤٠	٥٩٤	مبحث — في أمر التمهيد واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صفة التمهيد — معنى ذلك — عدم كسبيل تنفيذ حكم أو سند واجب التنفيذ اذا لم يكن ثمة نزاع جدي في صحته — أمثلة على ذلك الحكم بإبطال التمهيد اذا أصبح بديلاً للمادة والتنفيذ. أمثلة على ذلك
١١٤٢	٥٩٦	مبحث — في كل يختص القضاء المستعجل في تأجيل تنفيذ واعطاء حيلة المدعى الوقت — الرأي القائل بعدم الاختصاص متى ولو دفع المدعى مبالغ تعدد الحساب — الرأي القائل بالاختصاص في أعطى المدة في جميع الأحوال — الرأي القائل بمجرار إعطاء المدة اذا كان تعدد يد المدعى من الضمانات ما يمكن تصديقه حقوله المتعد بها
١١٤٣	٥٩٨	الباب الثالث — سلطة القضاء المستعجل عند نظر اشكالات التمهيد في مبحث مستفاد من الطرفين وحقوقها وتقدمها للحكم بالإيقاف أو الاستمرار والتنفيذ — الرأي القائل بعدم اختصاصه بذلك اذا تعلق الاشكال بمنازعة موضوعية — الرأي القائل باختصاصه بذلك بشرط ألا يترتب في بحثه للناس بمصالح الطرفين — الرأي القائل بأنه يقتضي المستعجل سلطة مطلقة عند الفصل في الاشكالات فتصدي في مبحث مستندات الطرفين وحقوقها الحكم في الاجراءات الوقتية المطلوب منه وهو الرجوع — أسباب ذلك أمثلة مدعه على ذلك من أحكام المحاكم المختصة أو الإمليّة
١١٤٥	٦٠٥	اختلاف سلطة القضاء المستعجل عند الحكم في الاجراءات المستعجلة الوقتية وفي بطلان اجراءات تنفيذ جهات الحكم في اشكالات التنفيذ
	٦٠٦	الباب الرابع — السندات والأحكام التي يختص قضاء المستعجل في الصعوبات المعلقة بتنفيذها

صفحة	مادة
	لعدم مراعاة الشروط الشكلية أو مخالفة لمصرح القوانين أو الإرائع أو مخالفة لروح القانون - تجاوز السلطة الإدارية حدود القانون بمثل - أهمال الاعتناء بمثل - تفرق بينا وبين تجاوز السلطة الإدارية حدود القانون - عدم اختصاص المحاكم الأهلية في إيقاف تنفيذ الأوامر الإدارية صادرة طبقاً للقانون أو التي تصدر مخالفة للقوانين والإرائع أو التي تصدر في السلطة - حدود اختصاصها - اختصاص التماس المستعجل في المحكم والاشكالات المتعلقة بأهمال تنفيذ المحكم
٦٢٦	١١٨٥ - في كل اعتداء جهة الإدارة على الحرية الشخصية عند إجراء عمل إداري يترتب عليه في جميع الأحوال اختيار هذا العمل من أهمال تنفيذ يجرى المحاكم إيقاف تنفيذه
٦٢٧	١١٨٨ الفرع الثاني عشر - المحرور الإدارية - اشكالات تتعلق بالسلطة بها
٦٢٨	١١٨٩ الفرع الثالث عشر - أحكام المحاكم الشرعية
٦٢٩	١١٩٠ هل يقتصر على الأمور المستعجلة في المحكم في إشكال و تنفيذ حكم صادر من المحاكم الشرعية من قبلكم آخر صادر من جهة أخرى من جهات الأحوال الشخصية
٦٣٠	١١٩٢ الفرع الرابع عشر - آراء المجالس المحلية - أحكام المحاكم المتعلقة وتنفيذ
٦٣١	١١٩٣ الباب الخامس - صيربات التمسك المنصوصة من المواد ٢٨ و ٢٩ من مواد
٦٣٢	١١٩٤ الفصل الأول - صيربات التي تفرض حق طالب التنفيذ
٦٣٣	١١٩٦ الفصل الأول - القوة أي دفع الدين النقد من أجله - من يحكم بإيقاف التنفيذ عند الأوامر بالوقف - يصرط المحكم بإيقاف التنفيذ أو الأوامر التي يتضمن بها الدين لائتلت التماس أما شرطها بها من العائن طالب التنفيذ أو من التماس - ليس من ذلك مجرد استكمال الدائن قرونة التمسك التماس - هل دفع حده من الدين يكفي لإيقاف التنفيذ - إيقاف التنفيذ عند وجود معاملات كثيرة بين الطرفين وحصول زواج جدي بخصوص كمية استزاد المبالغ المستحقة - اختصاص القضاء المستعجل بتقدير الشروط اللازمة لصحة الوقف عند المحكم والاشكالات - لها أوقع الدين حراً محظاً عند هذه فلا يؤثر ذلك على حق طالب التنفيذ في المطالبة بالدين - لا يجوز القضاء المستعجل [علاوة التنفيذ وظل الدين لا يحكم - من يحكم المودوع ومن مقامة متأنية

صفحة	مادة
١٢١٨	٢٣٣ عدم اختصاص القضاء المستعجل بالأمر في الحكم بالاسرار في تعدد حكم صادر عن دين غير قابل للتحويل عند حصول تملكه من الآخر بين رضا المدين
١٢١٩	٢٣٤ الفصل الثاني — المقامه القانونيه . قهرها . شروطها . اختصاص القضاء المستعجل في تقدير ذلك عند الحكم في الاشكالات
١٢٢٧	٢٣٧ الفصل الثالث — أركان التمسك من الدين . معناه . شروطه . اختصاص القضاء المستعجل في محقق كل ذلك وتقديره عند الحكم في إشكالات التمسك
١٢٣٤	٢٣٨ الفصل الرابع — استدال الدين بغيره . معناه . شروطه . اختصاص القضاء المستعجل في محقق ذلك وتقديره عند الحكم في الاشكالات
١٢٣٨	٢٤٠ الفصل الخامس — شرط الدين المطالب به محقق المدعى . شروطه . ترك الحق في القسك بالفسوط . متى . صريح اقطاع المدة . أسواقها . شروط ذلك . اختصاص القضاء المستعجل في محقق كل ذلك وتقديره عند الحكم في إشكالات التمسك
١٢٤١	٢٤٢ الفصل السادس — وجود حساب جار . هل الاعراض بوجود حساب جار يكفي لإيقاف التمسك
١٢٤٧	٢٤٣ الفصل السابع — وجود نزاع في ترتيب الدين والدين أو في مقداره من يعتبر الدين غير محقق الوجود . متى يعتبر غير محقق المقدار . إيقاف التمسك إذا كان السند المعلق به يعتبر على حساب جار أو على كتع اضله لم تعرف تليته بعد
١٢٥١	٢٤٣ الفصل الثامن — عدم تقدير المضارب المضروب تليته في منطوق الحكم . وجوب صدور أمر تقدير بها . لا يفتى عن ذلك التأشير الحاصل من أم الكتاب على ما يشاء الحكم . إيقاف التمسك إذا لم يصدر بها أمر تقديره عند عدم تقديرها في منطوق الحكم
١٢٥٥	٢٤٥ الفصل التاسع — وجود ضمانات كافية تحت يد المدين طالب التمسك . حرار إيقاف التمسك
١٢٥٦	٢٤٥ الفصل العاشر — عرض التمسك به على التمسك عرضاً حقيقياً . شروط العرض الحقيقي . إيقاف التمسك عند حصول عرض جدي . ليس لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في الاشكالات أن يفتى في صحة العرض من عدمه . كيفية عدم عرض التعرلات . تمكين على قضاء المستعجل عند الحكم بإيقاف التمسك لحصول العرض أن يتخذ من الحيطة . لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في حالة الإبداء الحاصل شروط أن يحكم بأحقية المدين لصرف المبلغ المودع بالرغم من شروط الإبداء .

صفحة	مادة
	الحكم بالاستمرار في التنفيذ إذا كانت شروط العرض متعارض مع مطلق الحكم أو عند المنع - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بحسب الرأي الرابع عند عدم كفاية المنع الموقوف بالحكم بالزام الدائن باستلامه من تحت الحارس وإيداع التمتع - لا يؤثر على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في العمل في إشكال التمتع المبني على حصول العرض ورفع دعوى من المدعى بصفة قرض أمام محكمة الموضوع
٦٤٩	١٢٧٥ الفصل الحادي عشر - إلنا. العقود
٦٤٦	١٢٧٦ الفرع الأول - في إلنا. فقد لنحقق الشرط - اختصاص القضاة المستعمل في عهد ذلك
٦٥٠	١٢١٣ الفرع الثاني - في إلنا. عند عدم قيام أحد العائدين بتعبئة الشرط الصريح للقاسخ - الشرط القاسخ ضمن - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة باختيار الشرط الصريح للقاسخ والحكم بتنفيذه لمرور قيام القاطنة التي حظر عليها البيع - عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم عند الاشكال بما يجب اختيار التفسيرين عند عدم وجود شرط صريح قاسخ
٦٥١	١٢٧٥ الفرع الثالث - في إلنا. فقد لنحقق الزمان أو لكون العقد حبل إصراراً بالذاتين
٦٥١	١٢٧٦ الفرع الرابع - في المدة أو الأجل - إيجاب التمتع عند عدم حلول أجل الدين - الاستمرار في التمتع إذا اتفق على الأجل بشروط معصومة لم يتم المشكل بوقتها - حق محل الدين المؤجل - إتمام الدين - إثباته أمراً يوجب حذف التأمينات الخاصة - تأخير الدين في تقديم التأمينات المقتضى عليها - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في عهد وتنفيذ ذلك عند الحكم في إشكالات التمتع
٦٥٣	١٢٨٥ مبحث - في إجراء التمتع في مواجهة شخص عدم الأهلية
٦٥٤	١٢٨٦ القسم الثاني - الصوابع التي تتعلق بهذه مطالب التمتع
٦٥٤	١٢٨٨ الاعراضات التي عمن عند المنع به
٦٥٤	١٢٨٨ الفصل الأول - إعلان الاستكام لتأدية لعدم تمتعها في ظرف من شهور من تاريخ سقوطها - مأبورة قاضي المستعمل عند بحث ذلك في الاشكال تنحصر في نقطتين - الأولى : ما إذا كان الحكم الثابت المنفذ به في وجود تنفيذ لمدة أكثر من ستة شهور - الثاني : ما إذا كان المشكل لم يفسر منه صراحة أو ضمناً ما يفيد موافقة على الحكم أو ما يفيد

١٣٣٣	٦٦٩	استصاص القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات المتعلقة بتفديد الاحكام اذا جرت على حصول خطأ في وصفها - عدم اختصاصه بالحكم باستمرار التصديق بوصف بأنه ابتدائي الا كان التعاد مأموراً به في الحكم أو بمقتضى القانون - عدم اختصاصه بإيقاف تنفيذ حكم معمول بالتعاد خطأ أو موصوف بأنه باق مع أنه ابتدائي - إيقاف التنفيذ عند حصول راجع حتى في الكفالة - جواز تفديد الحكم المعلق تنفيذه على كفالة مالية أو شخصية بشرط إيداع التعديل من التعيد في غرامة العقدة على ذمة الطرفين
١٣٣٣	٦٦٩	الفصل الرابع - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإيقاف تنفيذ الأحكام المفصلة بالتعاد المستعمل فمرد حصول طعن فيها في المعارضة أو الاستئناف
١٣٣٣	٦٦٩	مبحث - في أثر المعارضة الخامسة وتنفيذ السابق على الحجر التبعي على قوة نقاد الحكم
١٣٣٤	٦٦٩	الفصل الخامس - كون الاحكام لا يصح لا يصح التنفيذ بها إلا بعد مدة معينة - الاحكام الابتدائية الاطية غير المفصلة بالتعاد - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإيقاف التنفيذ متى اقتضى له أن مواجب الطعن لم تنفذ بعد - اختصاص القضاء المستعجل في بحث وتقرير المنازعات التي تحصل بخصوص فوات مواعيد الطعن أو بخصوص جواز أو عدم جواز المعارضة أو الاستئناف
١٣٣٧	٦٧٠	الفصل السادس - الاحكام التي لا يصح التنفيذ بها لحصول طعن عليها بالمعارضة أو الاستئناف - الاحكام الابتدائية المتعلقة بالقرضية الغير مفصلة بالتعاد - اختصاص قضاء المستعجل في بحث وتقرير المنازعات الخاصة بمسألة المعارضة أو عدم الاستئناف أو جوازه عند الفصل في إشكالات التنفيذ - استمرار في التنفيذ إذا كان الطعن غير جائز في الاحكام نص صريح في القانون - إيقاف التنفيذ إذا كان جوازه وسلطته على راجع قانون يجب الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع - أمثلة على ذلك
١٣٣٩	٦٧١	الفصل السابع - حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدعى عليه الحكم أو السداد الحق به - معارضة الملاحق وتقرير ما الحكم في الاشكال
١٣٤٠	٦٧٢	الفصل الثامن - حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدعى على طريقه تنفيذ الحكم - اختصاص قضاء المستعجل في بحث وتقرير ذلك عند الحكم في الاشكال شرط ألا يعلل في منطوق الحكم أو يضيف إليه طلبات لم ترد فيه أو يغيره أمثلة على ذلك

صفحة	محتوى
١٣٣١	٦٧٣ الفصل التاسع — المعلن بطلان البند المنفذ به — دفع دعوى بطلان المصدق الرسمي المنفذ به — اختصاص القضاء المستعمل في تقدير ذلك والحكم بإيقاف التنفيذ إذا ظهر له جدية المخالفة — أشقة على ذلك
١٣٣٢	٦٧٤ الفصل العاشر — لفرض بطلان الحكم المنفذ به — عدم اختصاص القضاء المستعمل في الحكم بطلان الحكم — إيقاف التنفيذ إذا أصبح له جدية المنع بالبطلان المتطور أمام المحكمة المختصة
١٣٣٣	٦٧٥ الإحصائيات الخاصة بالإجراءات القضائية
١٣٣٤	٦٧٥ الفصل الأول — الإحصائيات الحاصلة على خدمات التنفيذ — إحصائيات القضاء المستعمل في تقديره ومجته
١٣٣٦	٦٧٦ الفصل الثاني — الإحصائيات الحاصلة على إجراءات التنفيذ — إحصائيات التقدير المستعمل في تقديره ومجته
١٣٣٧	٦٧٨ الباب السادس — بناء على طلب من محصل الاشكال — المحكمة المختصة مركزياً بمظر الاشكال — سلطة المحضر في الاشكالات
١٣٣٨	٦٧٨ الفصل الأول — الاشكال الحاصل من المدين المطلوب التنفيذ عليه — هل للمدين الاعتراض على التنفيذ بحجة أن الدية المراد التنفيذ عليه ملوك الغير
١٣٤٠	٦٧٩ الفصل الثاني — الاشكال الحاصل من الدائن طالب التنفيذ — من يحصل ذلك — كيفية دفع الاشكال — مدى اختصاص المحضر بالتصديق في الفصل فيه
١٣٤٣	٦٨٠ الفصل الثالث — الاشكال الحاصل من الغير — عدم اختصاص القضاء بالتصديق في الحكم باستمرار تنفيذ الأحكام على الغير إذا أصبح له جدية الاشكال — أسباب ذلك — مبادئ هذه المقابلة على جميع الاشكالات الخاصة من الغير مهما كانت أسبابها ومهما كان السند المتقد به حكماً كان أو عقداً وحسباً
١٣٤٥	٦٨١ الفصل الرابع — المحكمة المختصة مركزياً بمظر الاشكالات — في فرنسا ومصر في الأصل والمختلطة — الاختصاص المركزي ليس من تنظيم العام
١٣٤٩	٦٨٢ الفصل الخامس — سلطة المحضر في قبول الاشكالات — يجب عليه في الأصل قبول الاشكال وإيقاف التنفيذ إذا دفع له الزعم اللازم — عدم وجوده في القانون المختلط — إيقاف التنفيذ بمرة المحضر متى فصل من المحكمة المختصة في الاشكال لا يعتبر مصلاً في الاشكال بالقبول
١٣٥٠	٦٨٣ الفصل السادس — وضع الاشكال لاسترجاع القصر — وضع الاشكال المعرجة دعوى أصلية كاتق الطرق المختصة

سجدة	سجدة
١٣٥٣	٦٨٥
١٣٥٤	٦٨٥
	<p>للاب لسابع — الاشكالات التي تترى أنواع التقييد المختلفة</p> <p>الفصل الأول — المحرر التقييد — صيغة — من يحق له توقيع المحرر — بناء على أي سند يمكن توقيع المحرر — على من يمكن توقيع المحرر — ما يصح للمحرر عليه من الأفعال — جواز توقيع المحرر على حصة شائعة للمدين في الممتلكات — هل يشترط لصحة المحرر المتوقع على الكتب والأقوال وبقا الأشياء المخصوص بها في المادة ٤٥٥ مرفقات أصل و ٤٥٦ مخطوط و ٤٥٧ فريسي أن يكون الإيجار المحرر من أجل مطورا عن نفس المدين المتوقع بها المحرر</p>
١٣٦١	٦٩٠
	<p>الفصل الثاني — المسائل الفرعية التي تنشأ عن المحرر التقييد — الاشكالات التي تقام أثناء إجراءات التقييد</p>
١٣٦٦	٦٩٠
	<p>الفرع الأول — الاشكالات التي تحصل من المدين — تحصل إما عند توقيع المحرر أو بعد توقيده</p>
١٣٦٧	٦٩٠
	<p>البحث الأول — الاشكالات التي تحصل من المدين وقت المحرر — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في محددات المحرر التي تقام فيه سواء يثبت على الموطوع أو الفصل — عدم اختصاصه بإعمال مهلة للمدين لدفع الدين بحسب الرأي الراجح — عدم اختصاصه في قصر المحرر على أشياء أو ممتلكات معينة</p>
١٣٧١	٦٩٣
	<p>البحث الثاني — الاشكالات التي تحصل من المدين بعد توقيع المحرر — عدم اختصاصه بالحكم بطلان المحرر إذا لم يطلب على حسب موضوعه — اختصاصه في الحكم بإبطال التقييد فقط مهما كان سبب الاشكال — اختصاصه بفسخ المستعمل والأمر بالكف عن البيع إذا حصل رافع يرد طالب التقييد وبين المحرر عليه اختصاص بفسخ المستعمل والمخطوط والحكم ببيع الممتلكات المحرر عليها غير المحل للموجبة فيه — عدم اختصاصه بفسخ المستعمل والحكم بإشهرار التقييد في مواجهة المدين قسطنطين صدر بحكم انتهاء الأجل — إيقاف التقييد على المدين التاجر حتى ولو لم يصر إفلاسه طبقا لقصر المادة ٢٠٦ مجازى مخطوط مادة القانون ١٩٠٦</p>
١٣٨٢	٦٩٦
	<p>الفرع الثاني — الاشكالات التي تحصل من التاجر — صيغة التاجر — الصعوبات التي تحصل من التاجر على توقيع المحرر — الصعوبات التي تحصل بعد حصول المحرر التقييد</p>
١٣٨٤	٦٩٧
	<p>البحث الأول — الصعوبات التي تحصل من التاجر في التقييد قبل توقيع المحرر التقييد — اختصاص القضاء المستعمل في الحكم فيها باعتبارها من إشكالات التقييد — أسباب ذلك</p>

- لا يشترط قبول الاشكال أن يحصل وقت التقد -
لا يجوز لفعل المستعمل الحكم بإيقاف التنفيذ إذا كان
الفصل في الاشكال يسعى الفصل في تنازل موضوعه
أو كانه مستند التبر غير ملحق في الدلالة على ملكته
للمتعلقات المجهوز عليها - إشتراط التنفيذ إذا كان التبر
ملقاً مع المدين في مهلة واحدة ويصعب لذلك معرفة حقه
ملكية التبر للمتعلقات وهو وثائقه في دفع دعوى استرداد
النسبة الثاني - المجهوزات أو المملوكت التي تحصل من البيع
بد توثيق المهر التخيلى - لا يجوز لفعل المباشرة في البيع
بالشكل محبة ملكية للمتعلقات المجهوز عليها بل يجب عليه
دفع دعوى استرداد - لا يجوز التبر دفع دعوى مستعجلة
ملكته للمتعلقات المجهوز عليها وإنما المهر المرفوع عليها
- إختصاص القضاء المستعمل في الأعلى والنظر من القاتلون
في الحكم بالاستمرار في البيع عند دفع دعوى استرداد -
إختصاصه في الحكم بوضع المتعلقات المجهوز عليها في يد
حارس أمين عند دفع دعوى استرداد - إختصاصه بغير
القانون في الحكم بإيقاف بيع المتعلقات عند دفع دعوى
استرداد ثانية
- الفرع الثالث - مملوكت أخرى تدخل المهر التخيلى يخص
القضاء المستعمل بالفصل فيها - الدائرات المختصة بالحارس
المدين - طلب قبض المدين حارساً بدلاً من الحارس المدين
من المهر - طلب نقل الأشياء المجهوز عليها من مكانها إلى
مكان آخر يشك في الحارس من المحافظة عليها وحمايتها -
طلب تحديد مأموارية الحارس ومواعيد ترده على المثل
الموجودة فيه المتعلقات - طلب استبدال الحارس أو جرده
المتعلقات على مخرج السر - التنازل عن المنطقة طلب
استقالة الحارس
- المحل الثالث - الاشكالات التي تفرع عن المجهوز التخيلى
لدع الاول - المهر التخيلى على أمتة المتأجر - تفرعه
شروطه - ما يصح المهر عليه - كفه حمله - إختصاص
القضاء المستعمل في الحكم في المجهوزات التي تفرع
عن المهر
- المبحث الاول - المجهوزات التي تحصل من المتأجر الاصل -
إختصاص القضاء المستعمل في الحكم في الاشكالات التي
يقعها المتأجر الاصل في تنفيذ المجهوزات تعلقها بالشكل

مجمعة به

أو بالوضوح - إخصاص الفعل المستعمل في الحكم في المنازعات التي تحصل بين المتأجر وطالب المجر بخصوص كفاية بعض المتقولات المراد توقيع المجر عليها لولا الدين - عدم اختصاصه في الحكم في الصوبات التي ترفع من المتأجر عقب توقيع المجر ويراد بها دفعه إذا بيت على أسباب مرفوعة - عدم اختصاصه في الحكم في النظم الحاصل في المجرور المحظية مهما كان سبه

المبحث الثاني - الصوبات التي تحصل من المتأجر من الباطن - ٧٠٨ ١٤١١
إخصاص الفعل المستعمل في الحكم فيها - أمثلة على هذه الصوبات

المبحث الثالث - الصوبات التي تحصل من الغير - إخصاص الفعل المستعمل في الحكم في الصوبات التي تفرض توقيع المجر - الحكم باستمرار التنفيذ إلا إذا أثبت المشتكى أنه يملك المتقولات وأن طالب التنفيذ يملك ملكته لما وقع إعمالها أو أن صناعة المتأجر تقتضي إدخال متقولات يملكها الغير في العين المؤجرة

الفرع الثاني - المجر على الدين المتخذ - تعريفه - شروطه - ٧١٠ ١٤١١
إخصاص الفعل المستعمل في الحكم في الصوبات التي تفرض تربيته - عدم اختصاصه في النظم الحاصلات

الفرع الثالث - المجر المحظى الاستعاق - تعريفه - شروطه - ٧١١ ١٤١٨
إخصاص الفعل المستعمل في الحكم في الصوبات التي تفرض نفسه

الفرع الرابع - المجر المحظى القماري - تعريفه - شروطه - ٧١٢ ١٤٢٤
إخصاص الفعل المستعمل في الحكم في الصوبات التي تفرضه سواء حصل من الغير أو من الشخص المراد توقيع المجر منه مهما كانت أسبابها

الفرع الخامس - حيز الاتية المقتلة - إخصاص الفعل المستعمل في الصوبات التي تفرض تربيته

الفصل الرابع - الصوبات التي تفرض إجراءات التعبد القماري - ٧١٥ ١٤٢٦
الشروط اللازمة لتواضعها في تعبد القماري - المسائل المتفرعة عن إجراءات دفع الملكية في الأمل والمجر القماري في الخلط - أمثلة عليها - القاعدة العامة - عدم اختصاص الفعل المستعمل في الحكم في المسائل المتفرعة عن التنفيذ بالمجر القماري في الخلط والقماري إلا إذا نص القانون على اختصاصه في مسألة من مسائله

١٤٣٨	٧١٧	<p>الفرع الأول — المنازعات التي تحصل من تلويج الفقه القاري سوى دفع دعوى نزاع الملكية أو تلويج حشر الميراث - المنازعة في الفدية في الأهل والمختلط - دعوى فدية رضاء المدين ويرتب على رضاء في ظرف حصة حشر يوماً قتاله لاطلاها إيقاع إجراءات التنفيذ - عدم وجود نص في قانون المرافعات القاري على المنازعة في الفدية وعلى ما عداها والآثار المرتبطة عليها - عدم اجازتها في فرنسا من المسائل القدرية - إختصاص القضاء المستعجل في فرنسا في الحكم بإيقاع إجراءات التنفيذ عند حصول سارعة في الفدية - عدم إختصاصه بالحكم بإيقاع التنفيذ في مصر - أسباب ذلك</p>
١٤٥١	٧٢٢	<p>الفرع الثاني — المنازعات التي تحصل بعد دفع دعوى نزاع الملكية أو بعد حصول الحشر القاري - إختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المنازعات التي لا تشمل مسائل متعلقة بإجراءات التنفيذ القاري عند توافر شروط الاستعجال وعدم المساس بالموضوع - ما يميز مصر عما عن إجراءات التنفيذ القاري - أهمية من المسائل التي تفرع عن إجراءات التنفيذ القاري - أهمية من المسائل الأخرى التي لا تؤثر على إجراءات التنفيذ</p>
١٤٥٣	٧٢٤	<p>الفرع الثالث — المنازعات التي تحصل بعد حكم مرسى الزاد - إختصاص القضاء المستعجل في المسويات التي تفرع عن تنفيذ حكم مرسى الزاد - عدم إختصاصه في إصدار أحكام تنفيذية بالإحالة إلى التنفيذ أو بتعيين خبير لتطبيق مستندات الطرفين عن الطبيعة آثار ذلك - أحكام مرسى الزاد تنسب إلى المدين المعد على عقاراته وإلى من تلقى الحق منه أثناء إجراءات التنفيذ أو الواسع إليه على التغيرات بلا يجب - أهمية على ذلك</p>
١٤٦٣	٧٢٧	<p>الفصل الخامس — إختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المنازعات المنحلة بالنسبة والتوزيع — التصريح للعائدين أو للاحق بالنابة عن الجميع بصرف المبالغ المتفق على نيتها والموقعة في الحرة - عدم إختصاص قضاء المستعجل في الحكم في المسائل المنحلة بإجراءات النسبة والتوزيع إذا لم تتم بمقتضى الاتفاق أو في المسائل الخاصة بالظن على مراتب العائدين أو في المنازعة في قوائم التوزيع أو في الأمور التي يرى منها شرط سجلات الاستمارات المرفقة على التنازل أو شرط سجلات الزعمون كإثبات أو المنازعات الخاصة</p>

١٠٠

بالودائع والمستلزمات - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم
في المعوقات التي تعرض لتمتع أوامر الصرف - تصحيح
الأنظمة المالية التي تحصل في أوامر الصرف - عدم اختصاص
القضاء المستعجل في الحكم بصرف مبالغ مودعة من الدين
على ذمة المدينين بشرط التناقص عن الدين إذا طلب المدين
صرفها من تحت الحساب أو بشرط غير معرفة قلقة -
اختصاص القضاء المستعجل في صرف مبالغ مودعة من
المصرف لديه في خيانة المحاسبة بشروط بالرغم من الشروط
إذا ظهر له عدم جدتها وأنه قصد منها حركة الصرف والتنفيذ

فهرس معجاني

١

- ٢٢٧ — (راجع بحكالات التنفيذ)
 ٥١٤ إبطال تصرفات — (راجع حرم ما قلدين لدى قنير)
 ٢١١ اثبات حاله — (راجع دعوى اثبات الحاله)
 ٢١٩ اجارة الأشخاص — (راجع أيضا حارس المنزل) — حالات طرد المستخدم أو العامل
 واختصاص القضاء المستعمل في ذلك
 ٢٢٥ اجارة الأشياء — (راجع أيضا حراسة) قواعد عامة - اجارة المنقول - العقود
 المخلط بين الاجارة والبيع - شروط اختصاص القضاء المستعمل في الحكم في المنازعات المستعملة
 الخاصة بها -
 ٢٢٨ هل لانفاق عن طرح موضوع الحقوق الناشئة عن الاجارة على محكمين يمنع القضاء المستعمل
 من الحكم في المنازعات المستعملة التي تحصل بين المؤجر والمستأجر (راجع أيضا دعوى
 اثبات الحاله)
 ٢٣٠ المنازعات المستعملة التي تحصل بين المؤجر والمستأجر آثار هذه الاجارة - التزامات المؤجر -
 تسليم الشيء المؤجر - اجراءات اصلاحات المستعملة الضرورية - عدم تعرض للمستأجر للاعتداء
 بالعين المؤجرة
 ٢٣١ المنازعات المستعملة التي تنشأ عن عدم تنفيذ الالتزام الخاص بالتسليم
 ٢٣٤ المنازعات المستعملة الخاصة باجراء اصلاحات في العين المؤجرة
 ٢٣٧ المنازعات المستعملة المتعلقة بافطاع المستأجر بالعين المؤجرة
 ٢٤٢ التذمات للمستأجر - الاحتيا - بالتذمات المؤجر - استبدال الشيء المؤجر بها هو عبثه - دفع الاجارة
 في الموعد المتفق عليها - وضع أمتعة منزليه أو بضائع أو محمولات في العين المؤجرة
 ٢٤٢ التدابير المستعملة الخاصة بالاحتيا - بالتذمات المؤجر وعدم اجراء قنير فيه
 ٢٤٧ المنازعات المستعملة الخاصة باستبدال الشيء المؤجر بها هو عبثه وطعنا بما ائتمن عليه في التسليم
 ٢٥٠ المنازعات المتعلقة بدفع الإيجار - الاجراءات المتعلقة التي يختص القضاء المستعمل في الحكم بها
 ضد تأخير المستأجر في دفع الإيجار - أولا - طرد المستأجر من العين المؤجرة - ثانيا - تعيين
 حارس صفائي على المحمولات الموجهة في العين - ثالثا - التصريح للمؤجر ببيع المحمولات
 الموجودة في العين -
 ٢٥٠ طرد المستأجر من العين المؤجرة عند وجود شرط صريح بفسخ في العقد
 ٢٥١ لا يبتل من اختصاص القضاء المستعمل في الحكم بالطرد - قيام دعوى أمام محكمة اليوم صريح

صحة

- بالطاف بالإيجار المتأخر أو التصح أو بصفة الجبر أو ومع دعوى من المستأجر أمام محكمة
الموضوع يجب الدعوى المستعجلة برسم تأخير الفصل فيها .
- ٢٥٨ هل يؤثر على طلب الإحلال التأخير في الإيجار مع وجود شرط الصريح الفاسخ لانتجار
العين البناء ووجود بيان للمستأجر عليها
- ٢٥٩ عرض الإيجار المتأخر يجب حصوله قسماً اتفاقاً وحل يؤثر على طلب المؤجر في طلب الإحلال .
وحسب اختصاص القضاء المستعجل في نظر الدعوى ؟
- ٢٦٠ إبطال مهلة سدائيه المستأجر بعدم الإيجار المتأخر أو الإحلال وهل يختص القضاء المستعجل في الحكم ب
اختصاص القضاء المستعجل في إبطال مهلة المستأجر لاختلاف العين المؤجرة عند عدم حصول
شرط للتأجير من ذلك
- ٢٦١ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر عند عدم وجود شرط صريح فاسخ
في العقد مهما كانت قيمة الإيجار المتأخر لتعلق الحكم بالطرد بالموضوع . أو أصل المحل
- ٢٦٢ طرد المستأجر من العين المؤجرة عند عدم وجود شرط صريح فاسخ في العقد إذا كانت المنقولات
أو لأشياء الموجودة بالعين المؤجرة لاني بفساد الإيجار المتأخر . يجب ذلك
- ٢٦٣ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة عند عدم وجود
عقد بالكتابة إلا إذا كانت المنقولات الموجودة بالعين لاني بفساد الإيجار
- ٢٦٤ اختصاص القضاء المستعجل في محبة المنازعات التي يتردها المستأجر أثناء دعوى الطرد فتأخير
في الإيجار لمنع الحكم فيها ويهدى سلطة القضاء المستعجل في تقديرها . أمثلة من المنازعات
غير الجديدة التي لا تمنع من الاختصاص
- ٢٦٥ أمثلة من المنازعات الجديدة التي تمنع من الاختصاص
- ٢٦٦ هل رجوع أمين قضى عنه بد المؤجر بعدم من الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة
لتأخير في الإيجار
- ٢٦٧ لعين حارس على المنقولات الموجودة في العين المؤجرة للحاقطة عليها
- ٢٦٨ التصريح ببيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة وفي الإيجار المتأخر بعد اتباع الاجراءات
الخاصة بالتصديق
- ٢٦٩ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في ملكية المنقولات الموجودة في العين المؤجرة
- ٢٧٠ هل يجوز للقضاء المستعجل منع المستأجر من بيع أو نقل المنقولات الموجودة في العين المؤجرة
حتىه قراره الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لتأخير في الإيجار
- ٢٧١ المصادرات المتعنه وضع أمثلة أو منافع أو منقولات في العين المؤجرة نكفي لفتح الإيجار
خصاص القضاء المستعجل في قرضا بالحكم بطرد مستأجر المنزل أو الحائض إذا أسل هذا الإلزام
- ٢٧٢ عدم اختصاص القاضي المستعجل في مصر في الحكم بطرد المستأجر بخير التصديق في القضاء بهذا
لالتزام . إلا إذا تأخر المستأجر في سداد الإيجار فيسكن بالطرد
- ٢٨٠ طرد المستأجر من العين إذا وضع اليد عليها قبل الاتفاق نهائياً على الإيجار وكنه ومدة وشروطه
، خلال التأجير بالانقضاء المتفق عليها في عقد الإيجار . أولاً . تأخير من الجاهل بالاعم
- ٢٨١ من أخطر على ذلك في عقد الإيجار . ثانياً . مخالفه المستأجر لشروط الإيجار الأخرى . ومضى
يختص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد في هاتين الحالتين

- ٢٨٤ يرجع المستأجر إلى العين المؤجرة عند إخراجها منها بشر موافقة .
- ٢٨٥ عدم اختصاص القضاء المستعجل بتفسير شروط الإيجار
- ٢٨٦ « « « « في الفصل في صحة الإيجار أو بطلانه
- ٢٨٧ « « « « في الحكم بطرد المستأجر من العين عند حصول نزاع على الاستجار
- ٢٨٨ المنازعات المستعجلة التي يحصل بين المؤجر والمستأجر عند انتهاء مدة الإيجار
- ٢٨٩ ١ - بيع أو استبدال العين المؤجرة
- ٢٩٠ أولاً - عند الإيجار ثابت الخارج قبل حصول البيع أو المعاوضة ولم يذكر فيه شيء مخصوص أحقية المشتري في الفسخ - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد
- ٢٩١ ثانياً - عند الإيجار غير ثابت الخارج قبل البيع أو المعاوضة - اختصاص قاضي الأمر المستعجلة في مرسا بالحكم بالطرد بناء على طلب المشتري وعدم اختصاصه في مصر وأساب ذلك
- ٢٩٢ وجرى اتفاق في عند الإيجار على حق المشتري المحدث في نسخ الإيجار - اختصاص القضاء المستعجل في مرسا ومصر في الحكم بغيره المستأجر إذا قبل إيفاءه أيضاً عدم أحقية المستأجر في الرجوع على المشتري بأي تبرع كان - عدم اختصاص القضاء المستعجل في مصر في الحكم بغيره مستأجر من العين إذا لم يشمل الاتفاق عدم أحقية المستأجر في التبرع
- ٢٩٣ - إبطال الإيجار
- ٢٩٤ أولاً - إبطال الإيجار المبيع المدة - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد لقوات المدا
- ٢٩٥ أمينة بالتعدد دون احتياج إلى تيمه أو إنذار بالاحلال إلا إذا تخلف في العقد حل خلاف ذلك - لا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد المنازعات غير الجديدة التي يترتب عنها مستأجر حول تجديد الاجرة - سلطة القضاء المستعجل في فحص هذه المنازعات - أمثلة من المنازعات غير الجديدة - أمثلة من المنازعات الجديدة .
- ٢٩٦ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الاحلال لانقضاء المدة المدة في العقد عند حصول تجديد حتى لا يجرى وعدم الاتفاق على المدة
- ٣٠١ هل وجود زوجه للمستأجر على الأرض المؤجرة يمنع القضاء المستعجل من الحكم بالاحلال
- ٣٠٢ لانتهاء مدة الإيجار المدة في العقد .
- ٣٠٣ ثانياً - إبطال الإيجار غير المدة المدة بعد انتهاء على المستأجر
- ٣٠٤ اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من العين عند حصول الفسخ - شروط ذلك عدم حصول ربح جدي في صحة الفسخ أو في شكله أو مدته - سلطة قضاء المستعجل في فحص المنازعات التي يترتب عنها مستأجر حول فسخه لمرور ما إذا كانت جديدة من عدمه - أمثلة من المنازعات غير الجديدة - أمثلة من المنازعات الجديدة
- ٣٠٥ هل يمنع القضاء المستعجل من الحكم في دعوى الاحلال لانتهاء الإيجار ضمن المدة أو غير المحدد المدة - أمثلة للمستأجر بانه لا يجوز الاستعمال حتى في التقاضي وعدم وجود مصلحة له من احلال العين المؤجرة .
- ٣٠٦ اختصاص القضاء المستعجل بإبطال مدة الإيجار عن الحكم بالاحلال لانقضاء مدة الإيجار

- ٣٠١ التصريح بعدم زيادة العين المؤجرة الى قريب مدتها حل الانتها والتمرج عليها وان كانها
- التصريح بغير موضع لوجه أو ووجه عليها للاعلان عن تأخيرها
- ٣٠٩ يمكن المتأجر الجديد الاقراض الزراعية من تربيته لزراعة والبئر .
- ٣٠٩ طلع قرار الاخلال الصادر من قاضي الأمور المستعجلة لانتها الايجار
- ٣١٠ مدرك الأشخاص الذين يحضرون المتأجر في العين المؤجرة عقب إخلالها عند انتهاء الايجار
- ٣١١ حل بيع قسمة المؤجر القضاة الصادر للمدعي المستعمل على حكم بالاخلال للتأخير في الايجار من دفع
دعوى بالاخلال أمام القاضي المستعمل
- ٣١١ من يجرى دفع دعوى بالاخلال أمام القاضي المستعمل للتأخير في الايجار بعد صدور حكم
ابتدائي بالاخلال من محكمة الموضوع
- ٣٣٠ اجارة أهل الصنائع - فانزعت المستعجلة في قضاة من تلك اختصاص القضاة في
الحكم فيها
- ١٣٢ إجراءات - (راجع أيضا بين) - إجراءات لقاضي أمام القاضي المستعمل
- ١٣٣ أوجه الفقه بين الإجراءات المستعجلة والمادة
- ١٣٤ • الاختلاف بين • • • • •
- ١٣٨ هل للمدعي أن يراجع أمام القضاة المستعمل بلا تركيز
- ١٣٨ هل يجرى لقضاة المستعمل إصدار أحكام تبيد أو تحصر في الدعوى
- اجنبي - (راجع محكمة مختلة)
- أحكام - (راجع حكم)
- أحوال شخصية - (راجع محكمة - عربية)
- أحوال يختص القضاء المستعمل بالفصل فيها بعض صريح في القانون (راجع قاضي
الأمور المستعجلة)
- اختصاص - (راجع علم)
- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - (راجع استجالات - قاضي الأمور المستعجلة
ولاية القضاء المستعمل
- ١٤١ اختصاص مركزي - (راجع أيضا إنكالات التبعية - لمادة الانتها - حراء -
دعوى انتها ملكة) اختلاف الآراء فيه
- ١٤٨ هل يجوز الاستجالات التبيد عدم الاختصاص بالقرابة العامة للاختصاص المركزي
- ١٦٠ حيث عدم الاختصاص المركزي
- أخلال العين المؤجرة - (راجع اجراء الاشياء)
- ارتفاق - (راجع أيضا مرور) للتزويرات الخلقة بحق التزوير والميل
- ٣٠٩ ازالة عان - (راجع اجراء الاشياء - وضع يد)

٦٧	إستعجال —
٦٧	بريقه - ماعته - شروطه - طبعه
٧٠	الفرق بين الاستعجال ونظر القضية على وجه السرعة
٧١	من يختص قضائي المستعمل عند توافر الاستعجال بالحكم برفض الدعوى لعدم احكام كسها موضوعا
٧١	على التأخير في رفع الدعوى يؤثر على طبعه الحق المستعمل
٧٢	على بشرط الاستعجال في إشكالات التمييز وفي دبلوى الحراسة
٧٣	اختلاف طبع الاستعجال باختلاف الحالة المنظورة أمام المحكمة
٧٤	من يحدد الالتزام على اختصاص القضاء المستعمل في نظر دعوى يمكن لتوافر الاستعجال
٧٥	أمثلة من لاسرال التي استقرت في القضاء على توفر الاستعجال فيها
١٤٦	استئناف - مصادره - مرس نظام المسام - شروط - حرار الاستئناف - كيف يرفع - المحكمة المختصة بنظر الاستئناف في مرسا وفي مصر في القنصل والاحلي - ولاية المحكمة الاستئنائية
	أثناء نظر الاستئناف الحكم بالمصادرة في الاستئناف على من خسر الدعوى - على يحدد المحكمة الاستئنائية الحكم بالتصريح على من خسر الدعوى ؟
٥٦٣	إشكالات التنفيذ - (راجع أيضا - تنفيذ عقارى - سجن عظمى - سجن تنفيذى
٥٦٣	تعريف الاشكالات - ماهيتها - تنفيذ - مصاد - الفرق بين إشكالات التنفيذ والمنازعات
	مأخوذ منها في المراءد ٥٦٣ أهل و ٥٦٥ مخط - الفرق بين الاشكالات والمنازعات المنصوص عنها في المراءد ٥٦٣ مراءعات أهل و ٥٦٩ مخط
٥٦٦	الشروط الواجب توافرها لاختصاص القضاء المستعمل بالحكم في إشكالات التنفيذ
٥٧٠	الاستعجال - وعلى بشرط اختصاص القضاء المستعمل في الحكم في إشكالات التنفيذ توافر الاستعجال - عدم أساس الموضوع
٥٧٠	طلب بقاء التنفيذ أو الاستمرار - منه الفصل في إجراء مؤتمت متعلق بالتنفيذ
٥٧٢	عدم أساس حكم الإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ بالموضوع - معناه - لا يقيد من عدم أساس الموضوع عدم اختصاص القضاء المستعمل في الحكم في الاشكالات اذا جيب على أسباب موضوعية صرف
٥٧٩	عدم اختصاص القضاء المستعمل والحكم بالتصريح بالتنفيذ اذا من ذلك الموضوع حتى لو انتهى لاختصاص على ولايته وذلك
٥٨٩	عدم اختصاص القضاء المستعمل بتفسير الاحكام أو السندات أو الامتيازات المراد بتصددها عند الحكم في إشكالات التنفيذ
٥٨٣	عدم إتمام التنفيذ أو حرمته - عدم خروج في التنفيذ - خروج في التنفيذ وعدم إتمام جرمه - منه - إتمام حتى من أعمال التنفيذ - إتمام تنفيذ
٥٨٩	من لم يوقع المحضر ؟
٥٩١	من إشكالات القضاء على موعين ؟ الاول يتعلق بالاجراءات الوقفية - والثاني يتعلق بأصل الدعوى ؟

٥٩٥

هل يؤثر على اختصاص قضاة المسجل في نظر إشكالات التصد - وضع دعوى من الدين
بالرفع أمام محكمة الموضوع

٥٩٦

هل يخص قضاء المسجل تأجيل التصد وإحالة شبه الدين للوقت - الأوامر المختصة في ذلك
سلطة القضاء المسجل و تحت مقتضى الطرفين وحقوقها وتقدرها للحكم بالاخاف أو
الاستمرار في التمسيد

٦٠٦

البيوت والاحكام التي يخص قضاء المسجل في الحكم في الصداق المتعلقه بتميزها
للبيوت الزوجية التمسيد - قسدت الزوجة - قسدت الزوجة المنفرد بها بحكم الاحكام -
الاحكام الصادرة من المحكمة كلكة احدثي - الاحكام الصادرة من المحاكم التجارية والبحرية -
الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية بمقتضى مائة كالد والمصادرة والارالة والنقل - الاحكام
الصادرة من محكمة الاستئناف - احكام محكمة النقض - احكام المحاكمين - الاحكام الصادرة من
محاكم اجنبية

٦١٨

الامور التي ترفع على المرافعة .

٦١٧

لوائح الرسوم

٦١٨

الاحكام الصادرة من محاكم إدارية في فرنسا .

٦١٩

الامور الادارية

٦١٩

تعريف الامر الاداري وشروطه - الامور الادارية التي تصدر خالفة القوانين - تجاوز السلطة
الادارية حدود القانون - احوال الاعتداء أو اختصاص السلطة والفرق بينها وبين تجاوز حدود القانون

٦٢٠

ليس للمحاكم في مصر تأويل الامور الادارية لم إيجاب تبديها أو إلطافها

٦٢١

هل اختدع جهة الادارة على الحرية الشخصية عند إجراء عمل إداري يرتب عليه في جميع
الاحوال اعتبار هذا العمل من احوال الشخصية

٦٢٢

مجرد إدرية اختصاص قضاء المسجل في الحكم في الاشكالات التي تعرض تبديها
احكام المحكمة المصرية (راجع أيضا محكمة قصرية)

٦٢٤

هل يختص قضاء المسجل بالحكم في اشكال في تنفيذ حكم صادر من المحكمة القصرية متافياً
لحكم آخر صادر من جهة الاحوال الشخصية

٦٢٦

القرارات الصادرة من المجالس الحسية وأحكام المحاكم المختصة والقضائية (راجع مجلس حسي
محكمة قصرية - محكمة مختلطة)

٦٢٧

مصرات التمسيد المقصود من المواد ٢٨ و ٣٦ مراسلات أعلى و ٣٤ و ٣٦ مخط و ٨٠٩ م سى
السموات التي تعرض حقوق طالب التصد .

٦٢٨

الوقت . أي دفع الدين للتصدي من أجله

٦٢٩

المقاصد القارية

٦٣٠

إقرار التمسيد من الدين

٦٣١

استبدال الدين غيره

٦٣٢

موقوف الدين المطلوب به معنى الحق

٦٣٣

وجود حساب بين الدين والمدين

٦١٢	وجود نزاع في رتب الدين في الذمة أو في مقابلة
٦١٣	عدم تقدير المصاريف المطلوبة لتبعية بها وبتلوق الحكم
٦١٤	وجود ضمانات كافية تحت يد الدائن طالب التنفيذ
٦١٥	عدم طلب التنفيذ به على المتهدد له عرجاً حقيقياً
٦١٦	العار العقود .
٦١٧	التدبير للمنفعة لتسفيق الشرط .
٦١٨	للعار العقد لعدم قيام أحد المتعاقدين به
٦١٩	العار العقد بغير الوفاء أو انكسار العقد قبل إضرار بالذاتين .
٦٢٠	أهلية أو الأجل
٦٢١	في وجود إضرار التعبد في مواجهة شخص طبيعي الأهمية
٦٢٢	السعوبات التي تتعلق بسند طالب التنفيذ
٦٢٣	إعلان الأحكام التنفيذية لعدم تبعيةها في طريقة أشهر من تاريخ صدورهما (راجع حكم غياي)
٦٢٤	موانع سقوط الحكم النهائي (راجع حكم غياي)
٦٢٥	المتطلبات المتعلقة بصحيح وصف الأحكام
٦٢٦	حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف والأحكام المنسوبة بالتفاد لا يجوز التمسك بها المستعجل
٦٢٧	الحكم بأبواب تبعية .
٦٢٨	كون الأحكام لا يصح التنفيذ بها إلا بعد موات مدة معينة
٦٢٩	الأحكام التي لا يصح التنفيذ بها عند حصول طعن فيها بالمعارضة أو بالاستئناف
٦٣٠	حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدعى عن غير الحكم أو السند المنفذ به
٦٣١	حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدعى عن طريقة تبعية الحكم
٦٣٢	الضمان بإعلان السند المنفذ به
٦٣٣	» » الحكم » به
٦٣٤	الإجراءات الخاصة بالأجراءات الشكلية لتنفيذ
٦٣٥	في فصل الاشتكالات .
٦٣٦	لاشكالات الحاصل من المدعى المطلوب التنفيذ عليه
٦٣٧	» » » الدائن طالب »
٦٣٨	» » » التبريد
٦٣٩	الحكمة المختصة مركزياً بنظر الاشتكالات
٦٤٠	سلطة المحضر في قبول الاشتكالات
٦٤١	كيفية رفع الاشتكالات
٦٤٢	الاشكالات التي تفرض أوضاع التنفيذ المختلفة :
٦٤٣	مجرى التبريد (راجع مبحث تعدي)
٦٤٤	» التحصيل (» » »)
٦٤٥	التعطل المعتبر (راجع تنفيذ محامى)

- أصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة (راجع قسم الأمور المستعجلة) ١
- إفلاس — (راجع أيضاً قسم — شركة)
- ما يترتب على الحكم بإشهار الإفلاس ٣٦٥
- اختصاص مأمور التنفيذ في الحكم في الإجراءات التنفيذية والمصريات التي تنفذ من قضاة ٣٦٥
- اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الإجراءات التنفيذية إذا كان الإجراء النوعي مضمود ٣٦٧
- منه الملاحظة على مصالح وحقوق مدنية لا دخل لها بالتعليق
- التماس إعادة النظر — عدم جواز قبول بطريق التماس إعادة النظر بحسب الرأي الراجح ٣٦٩
- في الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا ومصر
- أمنعة المسافر — (راجع أيضاً أشكال التضييق)
- أمر إداري (راجع أيضاً أشكال التضييق)
- المسائل الإدارية ٣٨
- مدى اختصاص القضاء المستعجل في المسائل الإدارية في فرنسا ٣٩
- » » » » » » » » ٣٩
- أمثلة من المسائل المتعلقة بالأوامر الإدارية الخارج عن اختصاص القاضي المستعجل الحكم فيها ٣٩
- حدود عدم اختصاص القاضي المستعجل بالمسائل الإدارية ٣٩
- من تنبأ المحوز الإدارية من الأوامر الإدارية المبرور على الحاكم إلزامها أو إيفاء تنفيذها ٤٥
- اختصاص القضاء المستعجل في بعض المنازعات التي ترمى أمامه ومعرفة ما إذا كانت تشمل ٤٦
- أوامر إدارية أم لا
- طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في بعض الأوامر الإدارية أو الحكم في المسائل ٤٦
- الإدارية لا أخرى التي لا تدخل في وظيفة الحاكم التي يشنها الحكم بها
- أمر تقدير — (راجع مبادئ ولاية قضاء المستعجل وعدم التماس الموقوف)
- ب
- بدل — (راجع معاونة)
- بطلان — (راجع أشكال التضييق - حبر ما للدين لدى الغير)
- بناء — (راجع إمارة الأشياء - إمارة أهل الصنائع - جوار - وضع بد)
- بثاق أعمال البناء التي يثبت منها ضرر الغير ٣٦٥
- عدم اختصاص قضاء المستعجل بالحكم بأزالة المباني التي عند ٣٦٥
- جواب — (طرس عزل)
- بيع — المنازعات التي تنشأ عنه طرد التمتع من العين المبيعة بدعوى مستعجلة - شروط ٣٣٦
- اختصاص قضاء المستعجل بالحكم فيها - طرد المتعدي من العين المبيعة قرار من قضاء المستعجل
- عدم قيامه بالزاماته - شروط ذلك
- إسداد المسح الموقوف بدعوى مستعجلة - شروط ذلك ٣٣٧

٤٤٥

- ٢٢٧ التصريح ببيع جميع الأشياء المبيعة إذا كانت متاع طلبة القنف أو ثقلب الأساطير في القنف
عند رضى المصطفى استلامها في المبادى المضى على
٢٢٨ التصريح بشئى شرأ فباع ذلك المبيعة عند تصير القنف في مملتها في المطاد المتفق على
٢٢٩ لحكم بيع القنف أو القنف المرفوع رهنأ جازياً تنأ لشد عدي أو تحارى عند عدم مطاد
من الزمن وحل مختص القنف المستعمل مطلقاً

ت

- ٢٣١ تأمين — على وجود تأمين تقضى تحت يد المؤجر بجميع من الحكم بجزء المستاجر القاسم
في الأجر عند وجود الشرط المصرح القاسم
٢٣٢ المرافعات الخاصة بمقود التأمين على الحياة أو ضد الحريق أو الحوادث أو غيرها
تحكيم — على الاعتاق على الحكم في راجع بين بيع القضا المستعمل من الحكم في
الاجراءات التعهضية الخاصة بموضوع الموقوف (راجع لملحة الأشياء ودهرى إثبات حالة) .
٢٣٣ ترك المستاجر العين المؤجرة — (راجع لإجارة الأشياء)
٩٩ تزوير — (راجع ولاية القضاء المستعمل - أمثلة)
تعدد جهات القضاء في مصر — (راجع مجلس حبيب - محكمة أمليه - محكمة شريعة -
محكمة مختلطة)

تعرض — (راجع دعوى منع تعرض)

تفسير — (راجع ولاية القضاء المستعمل - أمثلة - إشكالات قنف)

تقاضى — طرق التقاضى أمام المحاكم المستعمل:

- ١٣١ الطريقة الأولى العادية — رفع دعوى بوجه مكلف بالمحضور أمام المحكمة المختصة نطق بالموافقة
التي نص عليها القانون في المادة ١٠٠ مراتبات أهل و ١٠١ مختلطة
الطريقة الثانية — يختلف من الأولى في قصر التواجد وحل التقاضى وى ضروره أعيد إثبات
بها من التقاضى - ضروره وجود استمطال شديد للإلتزام إليها
١٣٢ الطريقة الثالثة — طلب المحضور على محضر قنفيد
تقليد — (راجع حيز مختلطة)

٧ — تمثيل

- ٢٣٦ المرافعات الخاصة بالتبيل والممثلين ومؤنق الروايات وأصحاب مجال التليل
٨ — تمثيل عفاوى — (راجع أيضاً إشكالات قنفيد)
٧١٥ السموات التي تعرض لإجراءات التعيد للقارى
٧١٦ المرافعات التي تحصل من تاريخ قنفيد القارى حتى يخرج برفع دعوى نزوع للملكية أو تاريخ محضر المحضر
٧٣٢ • • • • • مد رفع دعوى روع الملكية أو بعد حصول التخرج للقارى
١٣٦ • • • • • حكم مرمى المرافعات

٧٣٧

٩ - توزيع

الملاءمة بالتقسمة والتوزيع :

٧٣٧

إساق المائتين مع المدين على التمسمة والتوزيع في ميدان سين

٧٣٧

ما يشترط الحصول للقسمة بالاحتاق

٧٣٨

عدم إتمام القسمة أو التوزيع بطريق الاحتاق

٧٣٩

عام ، إجراءات التوزيع أو تقسيمه وسلم أوامر الصرف إلى القاتنين

ث

٧٤٨

ثبوت - (راجع إجراءات)

ج

٧٣٩

جثمة - المماركات المتلفة بأشراج الجثث ونشرها لمعرف سبب الزوال

جريدة - (راجع محالة)

جواز - (راجع أهنا مهود)

٣٥٣

المنازعات المستعجلة التي تحصل بين الجيران - لا يجوز القضاء المستعجل التعرض لمسائل الملكية والخطوط النجاسة الأخرى المتضمنة عليها كحق الارتفاق أو الانتفاع عند الحكم في المنازعات المذكورة - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بأحوال أحوال البناء وما يؤولها الجار الذي يقوم أعمال البناء بعمل إجراءات تحفظية عند وجود خطر شديد من أعمال البناء على ما يجرى جاره .

٣٥٤

المنازعات المتضمنة بالحائز القاصد الجوار

٣٥٦

لتصريح بالمرور مؤلفاً من أرض الجار .

ح

حارس المنزل - (أبواب)

٣٣٦

حق بخاص القضاء المستعجل طرق بواب الدول

التصريح بالتأجير ما حذر خلاف البواب عند تركه لغيره عدم إحصاء دلائل منه معرفة المالك

« حجر إدلري - (راجع إشكالات تنفيذ)

محجز تمهيلي - الاشكالات التي تعرض المحجز التحفظية :

٧٠٤

محجز التحفظ على أمانة المتأجير

٧٠٦

الصوبات التي تحصل من المتأجير الأصلي

٧٠٨

» » » » » الباطل

٧٠٩

» » » » » القبر

٧١٠

الحجر على المدين المنقل

٧١٤

» لا احتاق

- ٧١٢ الحجر المغطى للتفري
- ٧١٤ حجر الأشار المله
- حجر تفيدى —
- ٧١٥ ما به الحجر التفيدى - من حق له وضع الحجر التفيدى - بناء على أى سند يمكن توقيع الحجر التفيدى - على مودع الحجر التفيدى - ما يصح الحجر طه من الأموال - جواز توقيع الحجر على حصة شائعة فى الميراث - المسائل الفرعية التى تنشأ عن الحجر التفيدى :
 لأشكال التى تحصل من المدين وقت الحجر
 ٧١٦ * * * * *
 ٧١٧ * * * * *
 ٧١٨ * * * * *
 ٧١٩ * * * * *
 ٧٢٠ * * * * *
 ٧٢١ صوبات أخرى من الحجر التفيدى يختص القضاء المتصل بالعمل بها
 حجر عقارى — (راجع تفيدى عقارى)
 حجر ما للمدين لدى الغير —
 ٧٢٢ أ - ما يجب توافره فى الحجر - ما يجب توافره فى الدين المطلوب الحجر به - ما يجب توافره فى المودع عليه - الشروط الواجب توافرها فى المودع لديه - ما يصح حجره نصه به الغير - ما لا يجوز الحجر عليه بمقتضى الغير
 ٧٢٣ تسندات التى يجوز بها حجر ما بمقتضى الغير
 ٧٢٤ السند التفيدى يشمل عقود الرسيب والاحكام - شكل الاحكام التى يمكن الحجر بها - الاحكام الفاقة لتفيد وقت الحجر - الاحكام المشتملة بالنقد - الاحكام النهائية - الاحكام لابتدائية غير المشتملة بالنقد - حصول المرافعة أو الاستئناف فى المخطط والفرنس - لاحكام الغير فاقية التفيد - السند لفرق - امر قاضى
 ٧٢٥ لغرض الشكوى الواجب مراعاتها فى الحجر
 ٧٢٦ سلطة القضاء المتصل فى العمل فى المرافعات المشتملة الناشئة من حجر ما للمدين لدى الغير
 ٧٢٧ بطلان الحجر بطلاناً جرمياً إذا لم يراع فيه الاوضاع الشكلية اللازمة لصحته أو إذا فقد ركناً من الأركان الأساسية التى يستلزمها القانون قيامه .
 بطلان الحجر لعدم مراعاة الاجراءات اللازمة لصحته .
 ٧٢٨ توقيع الحجر بلا سند أو امر من القاضى فى حالة وجوب ذلك .
 ٧٢٩ مثله من المودع فاقية لعدم حصولها بسند بمن الحجر
 ٧٣٠ هل يختص القضاء المتصل بالحكم بالنقد حجر وقع بموجب حكم شرعى صادر بمقتضى لوج على زوجها إذا لم يرد الاصل على موط الحق بالتقدم
 ٧٣١ هل يختص القضاء المتصل بالحكم بالنقد حجر مغطى توقيع بموجب حكم ابتدائى غير قابل للتقدم دعت عنه دعوى بمسبة الحجر فى الاتحاد بحجة بطلان الحجر لعدم صدور امره من القاضى
 ٧٣٢ عدم نسخ صورة السند أو الامر أو الحكم فى إعلان الحجر
 ٧٣٣ عدم اصدار المأمور عليه بالحجر فى ظرف ٥ أيام خلاف مواعيد المسافة إلى كان تفيداً .

- ٢٣٦ عدم طلب تقييد الحيز في ظرف ١٠ أيام إن كان الحيز مغلقاً
بإعلان الحيز فمعدان أحد الأركان الأساسية اللازمة له
- ٢٣٧ الحاجر غير دائن أصلاً للمحور عليه
- ٢٣٨ • كان دائناً للمحور عليه واقضى دينه قبل توقيع الحيز
- ٢٣٩ عدم بدوئة المحور عليه للدين المحور عليه
- ٢٤٠ حصول الحيز على حال غير ملوك للمدين المحور عليه
- ٢٤١ • الحيز • لا يجوز الحيز عليه قانوناً
- ٢٤٢ من يجوز اقتضاء المستعمل الحكم بالنقل للمحرر إذا بيى طلب الانتقال على سبب موضوعي صرف
- ٢٤٣ من اقتضاء المستعمل الحكم بالنقل للمحرر إذا بيى طلب الانتقال على إساءة استعمال الحاجر لحقه
- في استعمال الحيز
- ٢٤٤ من يقتضي اقتضاء المستعمل في الأصل بالنقل المحور المتوقفين وطني تحت يد أشخاص متعددين
- برعاية أجنبية وقال أمين على شخص وشي
- ٢٤٥ المطالبة بالحيز واختصاص اقتضاء المستعمل في المطالبات المستعجلة التي تنفذ عن ذلك
- ٢٤٦ المحور أولاً ثم ينفذ حركاته
- ٢٤٧ المحركة • • • ينفذها المحور
- ٢٤٨ التصريح للمدين المحور عليه بنقض الدين المحور من أجل دفع المحيز بعد إيداع مبلغ في خزنة
- المحكمة يمكن لوكلاء دين الحاجر مع تعيينه عليه
- ٢٤٩ التصريح بصرف مبالغ مودعة في خزنة المحكمة
- ٢٥٠ هل يقتضي اقتضاء المستعمل بالحكم بغير نفقة وتجب للدين المحور على دينه من الأبرار
- ٢٥١ المحور عليه (راجع أيضاً نفقة وقتية)
- ٢٥٢ هل يقتضي اقتضاء المستعمل بالنقل حيز توقيع أمين القضاة
- ٢٥٣ • • • • في الحكم صحة المحيز
- ٢٥٤ اختصاص • • • بالحكم بالنقل المحيز أثناء قيام دعوى بفسخ المحيز أثناء محكمة
- الموضوع (راجع أيضاً نفس الأمور المستعجلة)
- ٢٥٥ حرمانه - تقييدها - الترسد بها - حالات استمر العلم واقتضاء على جواز طلب الحراسة
- بها كرسية لتسليم الدين
- ٢٥٦ الفرق بين الحراسة القضائية والوديعة القضائية
- ٢٥٧ • • • • • الاختصاصية والقضائية
- ٢٥٨ شروط الحراسة القضائية : نزاع - مصلحة
- ٢٥٩ بشرط أن النزاع أن يكون جدياً ولكن لا يشترط رفع دعوى به - لا يشترط أن يكون
- ٢٦٠ نزاع في الملكية أو في وضع اليد فقط .
- ٢٦١ الحصة أو الضرر أو الخسران مما كان وما يشترط به أن يكون حالاً وحقبة لا سلباً موصوفاً
- بالعمل وقت رفع الدعوى بفسخ المحيز
- ٢٦٢ شروط واجب بواجبها في حالة الحراسة •

٤٤٦	صفة رطله الحارس
٤٤٦	الحراسة استثنائية وليست إلزامية الحارس
٤٤٧	التزامات الحارس قبل بدء أعمال الحراسة وأثناء قيامه بها وبعد انتهائها .
٤٥١	أثار حكم الحراسة على أهلية أصحاب الأموال على حقوق التنازل على التصرف في الأموال القانونية العائدة من المالك على الأموال عن الحراسة قبل صدور الحكم بها - وانسبها من
٤٥٢	سلطة الحارس وبها
٤٥٢	إعطاء الحكم الصادر بالحراسة ذكر سلطة الحارس وحدودها - تحديد سلطة الحارس في حكم الحراسة
٤٥٣	أمثلة من الأعمال التي لا يجوز للحارس إجراؤها
٤٥٩	حقوق الحارس من تعاقب وصاريف حراسة
٤٦٣	لاهماء القانونية التي يجرى بها الحارس مع الغير
٤٦٤	انتهاء الحراسة
٤٦٦	استبدال الحارس
٤٦٧	طلب إزالة الحارس نفسه من الحراسة
٤٦٨	كيفية رفع الحراسة - المحكمة المختصة نوعياً بنظر الحراسة
٤٧٠	شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بدعوى الحراسة - استعمال - مختلف الاستعمال من جميع الوجوه عن المنفعة والمضرة التي تخص برفع الأموال من يد رافع اليد عنها وأيضا في يد حارس في جبانة ووثبة ضرر
٤٧١	لا يترتب لقبول طلب الحراسة أمام القضاء المستعجل وجود رافع في الملكية أو في رافع اليد أو أي رافع آخر
٤٧٤	عدم اختصاص القضاء المستعجل عند تعذر في دعوى الحراسة في الترخيص لموضوع الموقوف أو للفصل فيها
٤٧٦	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بتوسيع مأمورية الحارس وتضييق له بإجراء أعمال تدعى أعمال الصيانة والأمانة
٤٧٩	أمثلة من بعض حالات الحراسة التي يجوز فيها الاستعجال
٤٨٣	طلب رفع الحراسة عن بعض الأعيان
٤٨٤	طلب تفسير حكم الحراسة
٤٨٦	طلب تعديل مأمورية الحارس
٤٨٦	طلب استقالة الحارس أو استبداله بغيره
٤٨٧	طلب إنهاء الحراسة وحل بعض القضاء المستعجل بالحكم به
٤٨٩	تخصيص مبلغ للحارس للاسماحة به على أداء المأمورية
٤٩٠	تعدد أعيان وصاريف الحارس - المعارضة في الأوامر التي يصدر بأمرها وصاريف الحارس (راجع أيضا ولاية القضاء المستعجل وعدم التمسك بالموضوع) .
٤٩١	الصعوبات التي تفرز الحارس في تنفيذ حكم الحراسة
٤٩٤	تعميمات التذرية وحل بعض القضاء المستعجل بالحكم فيها أثناء دعوى الحراسة

مادة

١٩٤ مصادره دعوى الحراسة وحصول دعوى انتهاء الحراسة كعه رفع دعوى الحراسة أمام
المصالح المستعمل

١٩٥ هل يجوز الحكم بالحراسة بأمر يصدر عن محكمة

١٩٦ لاستصدار المراكزي لتفصل المستعمل في دعوى الحراسة
حرية شخصية —

٢٠١ من اعتبار جهة الادارة على الحرية الشخصية عند إجراء عمل إداري يجب عليه في جميع الأحوال
تتأثر هذا العمل من أعمال التقدي يجوز للحاكم وقف تنفيذ ؟

حكم — (راجع أيضاً إشكالات التنفيذ - طرق في الأحكام المستعجلة)

١٣٦ شكل الأحكام المستعجلة

١٣٦ » » الصادرة في المحكمة

١٣٧ » » التي تصدر في المنزل

١٣٨ » » التي يصدر بها عن التنفيذ بالنسبة الأصلية

١٣٨ إعلان الأحكام المستعجلة وتنفيذها

١٣٩ وصف الأحكام المستعجلة

حكم غيابي —

٢٠٤ إعلان الأحكام الغيابية لعدم تنفيذها في ظرف ستة شهور

سقوط الأحكام الغيابية لعدم تنفيذها في مدة ستة شهور لا يكون إلا للأحكام التي لم تزل لأصل
بها سنة الغياب

٢٥٥ ثقل المداونة في الأحكام الغيابية إلى الوقت الذي يتم فيه الغائب تنفيذها

٢٥٦ حق التمسك بذلك السقوط هو حق خاص بالمحكوم عليه وحده .

٢٥٧ موانع سقوط الحكم الغيابي : حصول موافقة صاحبه من المحكوم عليه

٢٥٩ هو حصول الموافقة من أحد المدعين المتخاصمين على الحكم غيابي أو من جميعه أثناء مدة

الفترة الممنوعة يمكن لمنع سقوط الحكم بالنسبة لباقي المدعين لم يوافقوا

٢٦٠ حصول إجراء من إجراءات التنفيذ أثناء مدة الفترة شهور

٢٦٠ وجود استعانة مادية في تنفيذ الحكم الغيابي

٢٦١ وجود مانع قانوني من الحكم الغيابي

٢٦٢ أهداف الإجراءات التي لا تمنع من سقوط الحكم الغيابي

٢٦٤ عنصر عدم الوجود وعن تمنع من سقوط الحكم الغيابي

٢٦٥ عنصر تحقيق وجود الاشياء المنهوبة

٢٦٥ من التمسك بالحاصل على أحد المدعين المتخاصمين أو المدعين بالتزام لا تتجأ عنهم سقوط

الحكم كما في بالنسبة لباقي

حرية — (راجع حرم ما للدين لدى الغير)

٥٥٠

م

خ

- خادم — (راجع أيضا الجارة الأشخاص - علوم الدول) ٢٨٩
من يصح الحكم طرد الخادم من حصة سنة إذا أتى أحمالا خلق راحه السكان أو قضي من
سنة الدول
- ختم — وضع الاختام على أموال فتركا أو فتركا أو رصبا ٣٦٩
الأموال التي يجرى وضع الاختام
الحكم وضع الاختام على عمل تجارة الخلف أو رصبا ٣٦٩
عامة الغير في وضع الاختام ٣٧٢
ماذا يدعى قبول طلب المالكين وضع الاختام؟ ٣٧٣
حالة عدم وجود وأثر للمترى ٣٧٣
وضع الاختام على محلات الخلف والثاني ٣٧٤
• • • المحلات الموجودة بها الأموال المشتركة بين الزوجين في رصبا عند قيام ٣٧٥
دعوى بينهما بالطلاق
وضع الاختام على عمل سكن المالك عند إعطائه ٣٧٥
في رفع الاختام جديا وبهايا؟ ٣٧٧
مطابرات — (راجع رواتل)

د

- دائن مختار — (راجع رهن عقارى) ٢٨٩
دعوى إثبات الحالة — (راجع أيضا الجارة الأشخاص - لمجلة أهل الصانع) - شرطها - ٢٨٩
ضرورة توافر الاستعمال فيها
أثناء من الدعوى التي يوافق فيها الاستعمال ٢٨٩
• • • لا يختص القضاء المستعمل بنظرها لعدم ثبوت الاستعمال فيها ٢٩٣
لا يجوز للقضاء المستعمل عند الحكم في دعوى إثبات الحالة عدم أصل الحقوقي وتفسير ٢٩٥
الانقضاء والتمرد
عدم اختصاص القضاء المستعمل بالحكم باعتقاد تقرير غير صحيح في دعوى إثبات الحالة أو ٢٩٦
الحكم باستئنافه بغيره عند حصول طعن موضوعي على تقريره
لا يجوز بكاف الخبر بأخذ سلطات أو مباح شهود ملازمين أثناء حاضرة الأمور إلا عند ٢٩٦
الضرورة القصوى (راجع أيضا ولاية القضاء المستعمل وعدم الناس الموضوع) ٢٩٦
هل يتعدى القاضي المستعمل بالقيود التي حدد من اختصاص محكمة الموضوع؟ ٢٩٧
إثبات حالة عقار انتقلت جهته [إبراهيم] دج الملكية ٢٩٩
• • • الحل المستكن ٢٩٩
أثر للاحكام التي تصدر من القضاء المستعمل في نظري إثبات الحالة على محكمة الموضوع ٣٣٠

- صحة
٣٣١ المحكمة المختصة مركزياً بغير دعوى إثبات الخلفاء
٣٣٢ أصل الخصام في دعوى إثبات الخلفاء
٣٣٣ على الإلتصاف على الحكم في دواع معين يمنع القضاء المتصل من نظر دعوى إثبات الخلفاء
٣٣٤ مصاريف دعوى إثبات الخلفاء ومن التزم بها (راجع أيضاً ولاية القضاء المتصل وعدم
المساس بالموضوع)
٣٣٥ دعوى إيقاف الأعمال الجديدة — اختصاص القضاء المتصل بالحكم فيها ومبدأه
٣٣٥ دعوى استرداد وحيازة — اختلاف الآثار بخصوص الاختصاص
٣٣٦ دعوى منع تعرض — عدم اختصاص القضاء المتصل في الحكم فيها
دين — (راجع أيضاً إشكالات التنفيذ - توزيع)
٣٣٨ استدال الدين - شروطه - صحة الاستدال
٣٣٩ تنازل الدين في صحة الاستدال
٣٤٠ سقوط الدين بغير المدة
من له حق في التمسك بغير المدة أي يترك في أي وقت والتوك اما أن يكون حراً أو مملوكاً
ر
٣٣٧ رسائل — يختص القضاء المتصل بالحكم في طلب تسليم المخططات أو الرسائل البرقية
لأصحابها إذا حصل نزاع على شخصية مالكها
٣٣٧ عدم اختصاص القضاء المتصل في الحكم في المنازعات الخاصة بتسليم المخططات إذا لم يكن ثمة
زاع لملكية المخططات يخص أو جهة معينة وكان الخلاف مطلقاً بالنسبة أو فسخ عقد
اتفاق يجب طرحه أولاً على محكمة الموضوع
وسوم — (راجع أيضاً مصاريف)
٣٣٨ من يختص القضاء السبيل - اتصل في السموات التي تعرضت لثمة الرسوم
٣٤١ رهن حيازي — المنازعات التي نشأت عنه - عدم اختصاص القضاء المتصل في الحكم
بطرد المدين حياً من العقار المرحون بناء على طلب المدين العقاري مقابل إيداع دين
رهن في خزانة المحكمة
٣٤٢ رهن حيازي —
٣٤٣ عدم اختصاص القضاء المتصل في فصل في حقوق الدائنين المتنازعين وفي مدى اعتبار كل منهم
ودعواتهم أو في المسائل المتعلقة بحبس التهم
٣٤٤ عدم اختصاص القضاء المتصل في الحكم بتسليم الرهن قسماً أو الاختصاصات المأخوذة عن
المطاع أو في الحكم في إيقاف موقوف أمر الاختصاص
ري — (راجع ارتفاق)

س

- ٣٣٣ سمر — المخططات المتعلقة بفيلم أنته للمافرين

ص

سند - (راجع إشكالات تنفيذ وصحراء الدين لى القير)

ش

شرب - (راجع لزخاق)

شرط فاسخ - (راجع إجازة الأشياء - إشكالات تنفيذ)

شركة - (راجع أيضاً حرامة)

من يؤمر بتدوير حكم غنط بافلاس شريك في شركة خاصة على اختصاص قاضي الأمور
المنعقدة في ظل المسائل المنعقدة الناشئة عن تعامل باقي الشركاء الوطنيين مع الغير الوطني ؟
المنازعات المنعقدة التي تنفد من الشركات

٣٣١

شريك - المخارجات التي تحصل بين الشركاء على التصريح بخصوص الأعمال يحدتها أحدهم
في العين المشتركة بتغير رجاء الباتين

ص

صفحة - المنازعات المتعلقة بإدارة الميراث والمطلوبات

٣٣٢

ط

طرد المستأجر من العين المؤجرة - (راجع إجازة الأشياء)

طرد البائع أو المشتري من العين المبيعة - (راجع بيع)

طرد الواضع اليد على العقار بلا سبب - (راجع وضع يد بلا سبب)

طعن في الأحكام المستعجلة - (راجع أيضاً اختلاف - القاس - مطرحة -
تخص وبراء)

١١٣

طعن في الأحكام المستعجلة من تنص اليه في القانون الأعلى

١١٤

الخط

١١٥

القرى

ح

عامل - (راجع إجازة الاختصاص - إجازة أهل القبائل)

٦٤١

عرض الدين - (راجع أيضاً إشكالات تنفيذ)

٦٤٢

عدم اختصاص قضاء السجل في إحقاق إجراءات تنفيذ القاري عند حصول عرض من
الدين على الباتين الدين المتفق

ف

فسخ - عدم اختصاص قضاء السجل في الحكم بفسخ العقود (راجع إجازة الأشياء
مع - إشكالات تنفيذ - ولاية قضاء السجل وعدم المساس بالموضوع)

مجموعه

ق

قاضي الأمور المستعجلة - (راجع أيضا استعجال - مجلس حبي - محكمة شرعية -

محكمة مختصة - أصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة :)

٣ الشروط الواجب توافرها لاختصاص قضاء المسجل في نظر المنازعات المستعجلة

٤ اختصاص قضاء المسجل في نظر الأمور المستعجلة حين ولو كان لرافع الدعوى الحق في الالتجاء إلى وسيلة أخرى للقاضي .

٥ اختصاص قضاء المسجل في الحكم بالإجراءات الوقفية أثناء قيام دعوى المرحوع

١٨ رفع دعوى المرحوع بحسب الدعوى المستعجلة وهل يؤثر على اختصاص قضاء المسجل في طرقها ؟

٢٠ الفرق بين القاضي المسجل وقاضي الأمور الوقفية

٢١ مدى اختصاص قضاء المسجل

٢٤ المسائل الخارجة من اختصاص قضاء المسجل في قضاة مصر في القانونين الأهل والمختلط

٢٧ طبيعة عدم اختصاص قضاء المسجل في قضاة مصر في الإجراءات التحفظية الخاصة بمواد جزئية أو مسائل تجارية

١١٩ شروط التقاضي أمام قضاء المسجل

١٤٩ جواز خلاصه التقاضي المسجل

الأحكام التي يختص قضاء المسجل بالفصل فيها بحسب صريح و القانون

١٦١ الفرق بين اختصاصه بحسب صريح و القانون وبين اختصاصه العام في المواد المستعجلة دون أشكال التمسيد

١٦٣ الأحوال التي يختص بالفصل فيها بحسب القانون في قضاة

١٨١ الأحكام التي يختص بالفصل فيها بحسب القانون في مصر في القضاة الأهل والمختلط

قائمة - (راجع توديع)

قضاة - (راجع محكمة قضاة)

ك

كفالة -

١٤١ جواز دية الأحكام الملقة تبعها على تقديم كفالة مع عدم تقديم الكفالة بشرط إيداع متحصل من التمسيد في حوالة المحكمة

م

مجالس حبي -

٥٣ الأمور الداخلة في اختصاص المجالس الحبي

٥٦ إجراءات التحفظية - أشكال التبعية المتعلقة بتنفيذ قرارات المجالس الحبي

٥٧ اختصاص قضاء المسجل في عهد المنازعات التي تعرض أمامه لمرة ما لما كانت محمولة على أمور من اختصاص المجالس الحبي من عدمه

مادة

- ١٧٨ محام — هل له أن يرفع أمام القضاء المستعمل بدون توكيل
محكمة أهلية — (راجع محكمة مختلطة)
محكمة شرعية — (راجع أيضا إشكالات التعذيب) .
- ١٨ المسائل الداعية في اختصاص المحكمة لأمر في جهات الأحوال الشخصية الأخرى
من يخلص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في الإجراءات التحفظية الخاصة بأمر شرعية
من يخلص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في إشكالات التعذيب المتعلقة بأحكام شرعية أو أحكام
الأحوال الشخصية
- ١٩ اختصاص القضاء المستعمل في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمرة ما إذا كانت تنحصر على
أمر شخصية من اختصاص جهات الأحوال الشخصية المحكم بها من عدمه
- ٢٠ محكمة قضائية — المسائل الداعية في اختصاصها
- ٢١ محكمة مختلطة — عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في حل المسائل الداعية في وظيفة
المحكم المختلط
- ٢٢ هل وجود قاض أجنبي لأحد الخصوم يؤثر في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الأمل ؟
- ٢٣ هل يؤول أجنبي النظر على وجه أنه مع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الأمل
من نظر التعارض المستعجلة الخاصة بالوظائف
- ٢٤ قوة الأحكام الصادرة من المحكمة المختلطة في مسائل وجهية تخص أمام القضاء لمسجل الأمن
من يخلص قاضي الأمور المستعجلة الأمل منظر الإشكالات الخاصة في عهد أحكام مختلطة بين
وطنين منه إعدام الصالح الأجنبي فيها
- ٢٥ حق قاضي الأمور المستعجلة الأمن في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمرة ما إذا كان من
اختصاص المحاكم المختلطة أم لا
- ٢٦ عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة المختلط بالمعكم في المسائل الداعية ووظيفة المحكم الأعلى
قوة الأحكام الصادرة من المحاكم الأعلى مسائل وظيفية تحفظية أمام قاضي الأمور المستعجلة المختلط
- ٢٧ مراسلات — (راجع رسائل)
- مرور — (راجع أيضا جواز)
- ٣٤٧ من يسمع التصريح لصاحب المملوك المختلط بملك غيره بالمرور في أرض الغير ؟
- مسافر — (راجع سفر)
- مصاريف — (راجع أيضا أمر تقدير - رسوم)
- ١١٤ مصاديق التعاليم المستعجلة وهل يجوز القضاء المستعمل للمعكم فيها
- ١١٥ أوامر تقدير أنصاب الجوار والعراس
- ١١٦ أوامر تقدير المصاريف على الخصم الآخر وقرائن الرسوم
- ١١٧ المصاريف التي تحصل في أنصاب الجوار والعراس في أوامر المصاريف
- ١١٨ المصاريف في جرائم الرسوم الخاصة بالتعاليم المستعجلة

١٤٤

مطلوبات - (راجع محله)

معلو ضمه - (راجع أيضا حكم غياي)

١٤٢

الممارعة في الاحكام الخاصة الاهلة

١٤٢

ديم جواز الممارعة في الاحكام الخاصة لغربية والمنطقة

١٤٣

هل يجوز الطمس بالممارعة في مصر وفي الخطط في الاحكام الخاصة الصادر من محكمة

المعرض عن المسائل المستعجلة التي تنظرها بها المحقوق التي حصل بها

٢٠٢

وما وضحه - المنازعات التي تنشا عن الممارعة

مقاصد - (راجع اشكالات التعديس جبر ما للدين لدى النهر)

مكاتبات - (راجع رسائل)

ملكية - (راجع أيضا اجراء الاشياء - وسائل)

٣٥٧

المصادرة المستعجلة الخاصة بالملكية

٣٥٨

د التي تحصل بين شخصين مخصوصين ومسح اليد على محله معبر بحجة ملكية لكل منهما

٣٦١

موازيث - المنازعات التي تنشا عن موازيث

في

رع ملكية - (راجع تعديس محاورى - مראה)

٣٦٧

ثقة - (راجع أيضا جبر ما للدين لدى النهر) - الثقات الوضعية - شروط اختصاص

القضاء المشتمل في الحكم فيها

٣٦٧

للفاض المشتمل على الممارعات التي يتارأياها بخصوص من طالب الثقة وسيد القابض

معرفة ما إذا كانت جديفة أم لا

٣٦٩

عدم اختصاص القضاء المشتمل في الحكم في مسائل تقدير المرونة

٣٦٨

الثقة المرفقة التي بعضها يسحق في وقتها - ما فيها - شروط الحكم بها

٣٦٩

د التي بعضها لا يسحق في الوقت بسبب تجميع جبر على استحقاقه وفي بعض القضاء

المشتمل بالحكم فيها - شروط ذلك

٣٧٠

ما فيه للاحكام التي تصدر بالصفة الثقة من محكمة الموضوع أو من القضاء المشتمل

رأيا لها القابضة

١٤٢

نقص وأبرام - اختلاف الارباح واحكام احكام في فرنسا في جواز الطمس بالنقص والابرار

١٤٠

من يجوز في مصر الطمس بطرق النقص والابرار

هـ

٣٦١

هبة - المنازعات الناشئة عن الهبة

هجم - (راجع اجراء الاشياء - طرق - وضع هـ)

صحيحة

و

- ٢٦٦ موصلة — المارعات الناشئة عنها
- موضع يد — (راجع بناء)
- ٣١٧ موصع اليد بلا سبب — طرد واجتاع اليد على القطار غير سبب لوجعة قانونية
- ٣١٢ تعريف السبب القانوني متى يكون وضع اليد على القطار حاصلا بغير سبب
- ٣١٤ شروط اختصاص القطار المسجل في الحكم بطرد واجتاع اليد على القطار بلا سبب
- ٣١٥ لدفع الأضرار المستتعة لحسن أو سوء المارعات التي يقدم بها واجتاع اليد بخصوص سبب منسكبه رافع الدعوى أو بخصوص صحة المستندات المقدمة منه أو تقصيرها
- ٣١٦ لا يؤثر على اختصاص القضاء المسجل في الحكم في الدعوى كون رفع الدعوى بمقتضى طريق آخر لطرد المدعى عليه من القطار
- ٣١٧ من يختص القضاء المسجل في الحكم بطرد المالك من الاعيان الموضوعة تحت المراقبة بناء على طلب المالك
- وقف — (راجع — بحر ما للدين لدى الغير — حراجه — محكمة مختلطة — دفعة)
- ٣١٨ وكالة — المارعات المستتعة الناشئة عنها
- ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع — (راجع أيضا مضارب)
- ٨١ معنى أصل الحق — ليس معنى أصل الحق الضرر الذي يلحق بمصرف الانعام أو بعضهم من اقرارات المستعجل
- ٨٢ سلطة القضاء المستعجل أثناء نظر الاجراءات الرقابة
- ٨٣ لا ينفذ القدر المستعجل عند الحكم في الدعوى بنفس القدرات التي مرض امانه
- ٨٤ طبيعة القرارات المستعجلة — أثرها بالنسبة لقضاء المسجل وطرق الخصومة
- ٨٧ اختصاص قضاء المسجل في تفسير ما يخص من قراراته وفق نصحيح ما حصل فيها من أخطاء مادية
- ٨٨ عدم جبهة القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع
- ٩٠ مسائل مستتة من فائدة عدم المساس بالموضوع
- ٩٢ طبيعة عدم اختصاص قضاء المسجل بالفصل في الموضوع
- ٩٣ مآثرات الموضوعية ومتى هل قضاء المسجل
- ٩٤ كيفية بحث النزاع في الموضوع أثناء نظر الاجراءات المختصة وإشكالات التصدي
- ٩٥ اختصاص قضاء المسجل في الحكم في مضر قطاعات المصلحة العامة وعدم اختصاصه بالاداء
- ٩٦ أمثلة من المسائل التي لا يجوز قضاء المسجل الحكم فيها لمساس الفصل فيها بالموضوع
- ١٣٠ يمكن هل يجوز قضاء المسجل الحكم بتعطيل الاحصام التي بين الحاسم أو المتهم

اهم المراجع المشار اليها في الكتاب

A. Mérignac : Ordonnances sur Requetes et des Référés	١. مريك في الاوامر على العرائض والامور المستعجلة
A. Curet La Juridiction des Référés	١. كوريه في قضاء الامور المستعجلة
M. Bérin . Ordonnances sur Requête et Référé	م. برين في الاوامر على العرائض والامور المستعجلة
De Be. yme (Référés)	دي بيم على الامور المستعجلة
Moreau Juridiction des Référés	مورو في اختصاص القضاء المستعجل
Bazot (Référés)	بازو على الامور المستعجلة
Chevalier Notes sur les Référés	شيفاليه على الامور المستعجلة
Pigeau (Référés)	بيجو على الامور المستعجلة
Cérard Référés sur plaoci	جيرار على الامور المستعجلة
Bioche (Référés)	بيوش على الامور المستعجلة
E. Garconnet et Cézur - Bru (Procédure)	١. جارسونيه وسيرار برو : مرافعات
E. Garconnet - Traite de Procédure	١. جارسونية مرافعات
Bonfils - Procédure	بونفيس مرافعات
Glason-Clomet-Daage et Tissier Procédure	جلاسون وكوليه داج وتيسيه مرافعات
Glason - Précis de Procédure	جلاسون مرافعات
A. Rod éres : Procédure	روديه مرافعات
Doussaud Procédure des Conseils de Préfecture	دوسو اجراءات المرافعات أمام مجالس المقاطعات
Carré et Chsueau : Lous de la Procédure Civile et Commerciale	كاريه وشوهر : قوانين المرافعات المدنية والتجارية

Ch. Leuridan : Code de la Saisie Arrêt	ليركان في حجز مالهدين لدى التبر
Roger : Procédure	روجه مرافعات
Aubry et Rau . Traité de Droit Civil	أوبري و روني شرح القانون المدني
G. Baudry - Lacantinerie et G. Wahl . Traité Théorique et Pratique de droit Civil (du Contrat de Louage)	ج . بودري لا كتنري وقاهل مطول القانون المدني على الإيجار
E. Agnel . Codes des Propriétaires et Locataires	
Laurent . Traité de droit Civil	لوران شرح القانون المدني
E. Laferrière - Traité de la Jurisdiction Administrative	لا فيريير على القانون الإداري
شرح قانون المرافعات	أبو هيف بك
طرق التعبد والتحصن	أبو هيف بك
الوجيز في قانون المرافعات	عبد الفتاح بك السيد
التعبد علماً وعملاً	• • • •
شرح قانون المرافعات	محمد العشماوي بك
شرح القانون المدني	فتحي باشا زعلول
العقود المدنية المصنفة	محمد كامل مرسى بك
شرح القانون المدني في البيع والحوالة	احمد مجيب الحلالي بك

المجلات والمجموعات

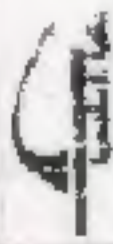
Dalloz - Codes Annotés-Nouveau Code Civil	تعليمات دالوز على القانون المدني الرسمي
Dalloz-Codes Annotés Code de Procédure Civile	تعليمات دالوز على قانون المرافعات الرسمي
Dalloz Rép. Pratique	دالوز العملي
Dalloz Répertoire Alphabétique	دالوز ريبورتوار القلمي
Dalloz Périodique	مجموعة دالوز الدورية

Pandectes Francaises Répertoire	البانديكت الفرنسية
A. Carpentier - G. F. du Saint : Répertoire du Droit Francais	كاربنتيه وبرتوار على القانون الفرنسى
Pandectes Périodiques	مجموعة البانديكت الدورية
Sirey - Recueil Périodique	مجموعة سيريه الدورية
Sirey et Pandectes	مجموعة سيريه وبانديكت
Gazette du Palais	جازيت دى باليه
Gazette des Tribunaux	جازيت المحاكم الفرنسية
Rivière, Helie et Pont : Codes Francais et Lois usuelles	رينيير وهلى وبونت القوانين الفرنسية مع تعليقات عليها
Bulletin de Législation et de Juris prudense Egyptiennes	مجموعة التشريع والقضاء المختلط
Bulletin Officiel des Tribunaux mixtes	المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة
Gazette des Tribunaux Mixtes.	جازيت المحاكم المختلطة
Lantz : Répertoire Générale de la Jurisprudence Mixte Egyptienne	لانز مجموعة أحكام القضاء المختلط
Dario Palagi : Code Civil Mixte Annoté	داريو بلاجى : تعليقات على القانون المدنى المختلط
Dario Palagi : Code de Procédure Civile et Commerciale Mixte Annoté	داريو بلاجى : تعليقات على قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلطة
الإستاذ عبد العزيز ناصر	مرجع القضاء فى القانون المدنى والمرافعات
المهامه - المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية - الجريدة القضائية - حقوق - شرائع	الأحكام الجدول العشرى الأول لمجلة المهامه - قضاء المحاكم الأهلية

المصنف	الرموز
حكم صادر من محكمة بيزانسون فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ منشور فى مجلة دالوز الدورية سنة ١٨٨٢ جزء ثانى صحيفة ٢٢٢	بيزانسون فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ دالوز ١٨٨٢ ج ٢ ص ٢٢٢

الرموز	المعنى
دالوز العملى ج ١٠ . مستجل . نبقة ١٤١	دالوز العملى جزء ١٠ تحت كلمة «مستجل» نبقة ١٤١
تولوز فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٣٨ البانديكت ٣٨ ج ٢ ص ٤٤٨	حكم صادر من محكمة تولوز فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٣٨ ومفطور فى مجلة بانديكت الدورية سنة ١٨٣٨ جزء ٢ صحيفة ٤٤٨
تولوز فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ سيريه والبانديكت ٩٣ ج ٢ ص ٢٧٣	حكم صادر من محكمة تولوز فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ ومفطور فى مجلة سيريه والبانديكت سنة ١٨٩٣ جزء ٢ صحيفة ٢٧٣
استئناف مختلط فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤١	حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ منشور فى مجلة التشريع والقضاء المختلط سنة ٤٦ صحيفة ٤١
اسكندرية مختلط مستجل فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٠ الجازيت ١ ص ٦	حكم صادر من قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية المختلطة ومنشور فى غازيت المحاكم المختلطة السنة الاولى صحيفة ٦
مصر أهلى مستجل فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ المحاماه ١٦ عدد ٢ ص ٢١٥ رقم ٨٨	حكم صادر من قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ومنشور بمجلة المحاماه السنة ١٦ عدد ٢ صحيفة ٢١٥ تحت رقم ٨٨
مرياك ج ٢ ص ١٩٢	مرياك على الأمور المستعجلة جزء ٢ صحيفة ١٩٢

دار النشر الحديث
مطابع احمد الصاوى محمد
٧ شارع فؤاد الاول - القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0668886